

# الفتاوى العالمية

فى الفروع الحنفية



الجلد الرابع منها

قد طبع فى المطبع المسمى

بايد وكيشن پريس

باصر الروءساء الكمينية لمدارس الهند نهار غرة الجُمادى الاخرى

سنة ١٢٤٨ من الهجرة النبوية

على صاحبها الصلوة والتحية



طابق يوم ثالث وعشرين من شهر اكتوبر سنة ١٨٣٢ من السنين المسيحية

المصحح محمد سليمان الهروى و غلام مخدوم و عبد الله

غفر الله ذنوبهم و ستر عيوبهم

\*\*





## فهرس جلد رابع فتاوى عالمگیری

### كتاب الدعوى

الباب الاول في تفسيرها شرعا وركنها

وشروط جوازها وحكمها وانواعها وصرفه

المدعى من المدعى عليه ... ١

الباب الثاني فيما تصح به الدعوى

وما لا يسمع ..... ٢

الفصل الاول فيما يتعلق بالدين ٢

الفصل الثاني فيما يتعلق بدعوى

العين المنقول ..... ٦

الفصل الثالث فيما يتعلق بالعقار ١١

الباب الثالث في اليمين ..... ١٧

الفصل الاول في الاستخلاف

والنكول ..... ١٧

الفصل الثاني في كيفية اليمين

والاستخلاف ..... ٢٢

الفصل الثالث فيمن يتوجه عليه اليمين

ومن لا يتوجه ومن يحل له الاقدام على

اليمين ومن لا يحل ..... ٣٢

الباب الرابع في التحالف ..... ٤٣

الباب الخامس فيمن يصلح خصما للغيره ومن

لا يصلح وفيمن تشرط حضرته ومن

لا تشرط لسماع الدعوى وفيما يحدث

بعد الدعوى قبل القضاء ... ٤٨

الباب السادس فيما يدفع به دعوى المدعى

وما لا يدفع به ..... ٦٠

الباب السابع فيما يكون جوابا من

المدعى عليه وما لا يكون ... ٨٤

الباب الثامن فيما يقع به التناقض في الدعوى

وما لا يقع ..... ٨٨

الباب التاسع في دعوى الرجلين ... ٩٨

الفصل الاول في دعوى الملك

المطلق في الاعيان ..... ٠٩٨

الفصل السادس في دعوة الزوجين  
والولد في ايديهما وفي يد احدهما ١٧١  
الفصل السابع في دعوة نسب ولد  
امة الغير بحكم النكاح ١٧٢  
الفصل الثامن في دعوة الولد من  
الزنا وما في حكمه ١٧٣  
الفصل التاسع في دعوة المولى ولد  
امته ١٧٤  
الفصل العاشر في دعوة الرجل الولد  
لنفسه بعد اقراره لفلان ١٧٥  
الفصل الحادي عشر في تحميل  
النسب على الغير وما يناسب ذلك ١٧٦  
الفصل الثاني عشر في نسب ولد  
المطلقة والمعتدة عن الوفاة ١٧٧  
الفصل الثالث عشر في نفى احد  
الابوين الولد وادعاء الآخر اياه ١٧٨  
الفصل الرابع عشر في دعوة العبد  
التأجير والمكاتب ١٧٩  
الفصل الخامس عشر في  
المتفرقات ١٨٠  
الباب الخامس عشر في دعوى الاستحقاق  
وما في معنى الاستحقاق ١٨١  
الباب السادس عشر في دعوى الغرر ٢٠١  
الباب السابع عشر في المتفرقات ٢٠٢

الفصل الثاني في دعوى الملك في  
الاعيان بسبب الارث او الشراء او الهبة  
او ما اشبه ذلك ..... ١٠٠  
ومما يتصل بذلك مسائل ..... ١٠٩  
الفصل الثالث في دعوى القوم  
والرهن ودعواهم مختلفة ..... ١٢٣  
الفصل الرابع في تنازع الايدي ..... ١٢٦  
الباب العاشر في دعوى الحائط .... ١٣٢  
الباب الحادي عشر في دعوى الطريق  
والمسيل ..... ١٤١  
الباب الثاني عشر في دعوى الدين .... ١٤٤  
الباب الثالث عشر في دعوى الوكالة والوكالة  
والحوالة ..... ١٥٠  
الباب الرابع عشر في دعوى النسب ..... ١٥٣  
الفصل الاول في مراتب النسب  
واحكامها وبيان انواع الدعوة .... ١٥٣  
الفصل الثاني في دعوة البائع  
والمشتري ..... ١٥٦  
الفصل الثالث في دعوة الرجل واد  
جارية ابنه ..... ١٦٢  
الفصل الرابع في دعوة ولد الجارية  
المشتركة ..... ١٦٣  
الفصل الخامس في دعوة الخارج  
وذى اليد ودعوة الخارجين .... ١٦٨

الباب الثالث عشر فيما يكون اقراراً بالشركة  
وما لا يكون وفي الاقرار فيما يكون  
مشاركاً بينه وبين غيره والاقرار على  
نفسه وعلى غيره والاقرار بشئ لنفسه  
وغيره ..... ٢٧٣

الباب الرابع عشر فيما يكون اقراراً بالابراء  
وما لا يكون وفي الابراء صريحاً ..... ٢٧٨

ومما ينصل بذلك ..... ٢٨٠

الباب الخامس عشر في الاقرار بالثلجئة ..... ٢٨١

الباب السادس عشر في الاقرار بالنكاح  
والطلاق والرق ..... ٢٨١

الباب السابع عشر في الاقرار بالنسب وامية  
الولد والعق والكتابة والتدبير ..... ٢٨٦

الباب الثامن عشر في الاقرار في المبيع والشراء  
وفي الاقرار بالغيب في المبيع ..... ٢٩١

الباب التاسع عشر في اقرار المضارب  
والشريك ..... ٢٩٨

الباب العشرون في اقرار الوصي بالقبض ..... ٣٠٢

الباب الحادي والعشرون فيمن في  
يديه مال الميت اذا اقر الوارث  
او موصى له ..... ٣٠٥

الباب الثاني والعشرون في الاقرار بالقتل  
والجناية ..... ٣٠٧

الباب الثالث والعشرون في المنفقات ..... ٣٠٨

## كتاب الاقرار ٢١٣

الباب الاول في بيان معناه شرعاً وركنه وشرط  
جوازه وحكمه ..... ٢١٣

الباب الثاني في بيان ما يكون اقراراً  
وما لا يكون ..... ٢١٤

الباب الثالث في تكرار الاقرار ..... ٢٢٩

الباب الرابع في بيان من يصح له الاقرار ومن  
لا يصح ومن يصح منه الاقرار ..... ٢٣٠

الباب الخامس في الاقرار بالمجهول وعلى  
المجهول وبالمجهول وبالملهم ..... ٢٣٣

الباب السادس في اقرار المريض وفعاله ..... ٢٣٩

الباب السابع في اقرار الوارث بعد موت  
المورث ..... ٢٤٣

الباب الثامن في اختلاف الواقع بين المقر  
والمقر له ..... ٢٤٥

الباب التاسع في الاقرار باخذ الشئ من  
مكان ..... ٢٦١

الباب العاشر في الخيار والاستثناء والرجوع ..... ٢٦٢

الباب الحادي عشر في اقرار الرجل بما وصل  
الي يده من رجل لاخر واقرار ماله  
على آخر لغيره ..... ٢٦٨

الباب الثاني عشر في اسناد الاقرار الى حال  
ينافي صحته وثبوت حكمه ..... ٢٧٠

الباب الثاني عشر في الصلح عن الدماء  
والجراحات ..... ٣٥٥

الباب الثالث عشر في الصلح في العطاء ..... ٣٦٢

الباب الرابع عشر في الصلح عن الغير ..... ٣٦٣

الباب الخامس عشر في صلح الورثة والوصي  
في الميراث والوصية ..... ٣٦٦

الباب السادس عشر في صلح المكاتب والعبد  
الناجر ..... ٣٧٧

الباب السابع عشر في صلح اهل الذمة  
والحربي ..... ٣٧٨

الباب الثامن عشر في بينة يقيمها المدعي  
او المدعى عليه او المصالح عليه بان  
كان عبدا بعد الصلح يريدون  
ابطاله ..... ٣٧٩

الباب التاسع عشر في مسائل الصلح المتعلقة  
بالاقرار ..... ٣٨٢

الباب العشرون في الامور الحادثة بعد الصلح  
من التصرف في بدل الصلح ..... ٣٨٣

الباب الحادي والعشرون في المتفرقات ..... ٣٨٧

## كتاب المضاربة ٣٩٠

الباب الاول في تفسيرها وركنها وشرائطها  
وحكمها ..... ٣٩٠

## كتاب الصلح ٣١٢

الباب الاول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه  
وشرائطه وانواعه ..... ٣١٢

الباب الثاني في الصلح في الدين وفيما يتعلق به  
من شرط قبض بدل الصلح في المجلس  
وغیره ..... ٣١٦

الباب الثالث في الصلح عن المهر  
والنكاح والخلع والطلاق والنفقة  
والسكنى ..... ٣٢١

الباب الرابع في الصلح في الوديعة والهبة  
والاجارة والمضاربة والرهن ..... ٣٢٥

الباب الخامس في الصلح في الغصب والسروقة  
والاكره والتهديد ..... ٣٢٩

الباب السادس في صلح العمال ..... ٣٣٤

الباب السابع في الصلح في البيع والسلم ..... ٣٣٥

الباب الثامن في الخيار في الصلح وفي الصلح  
عن العيب ..... ٣٤٠

الباب التاسع في الصلح عن دعوى الرق  
والحرية ..... ٣٤٦

الباب العاشر في الصلح في العقار  
وما يتعلق به ..... ٣٤٧

الباب الحادي عشر في الصلح  
في اليمين ..... ٣٥٤

الباب الحادي عشر في دفع المالكين مضاربة  
على الترادف وخط أحدهما بالآخر  
وخط مال المضاربة بغيره ٣٢٣  
الباب الثاني عشر في نفقة المضارب ٣٢٦  
الباب الثالث عشر في عتق عبد المضاربة  
وفي كتابته وفي دعوة نسب ولد جارية  
المضاربة ٣٢٩  
الباب الرابع عشر في هلاك مال المضاربة  
قبل الشراء أو بعده ٣٣٦  
الباب الخامس عشر في جحود المضارب  
مال المضاربة ٣٣٩  
الباب السادس عشر في قسم  
الربح ٣٤٠  
الباب السابع عشر في الاختلاف الواقع بين  
المضارب ورب المال وبين  
المضاربين ٣٤١  
الفصل الأول فيما إذا اختلفا في  
مشتري المضارب هل هو للمضاربة ٣٤١  
الفصل الثاني فيما إذا اختلفا في العموم  
والخصوص في المضاربة ٣٤٣  
الفصل الثالث في اختلافهما في مقدار  
الربح المشروط للمضارب وفي مقدار رأس  
المال وفي اختلافهما في جهة قبض  
المال ٣٤٣

الباب الثاني فيما يجوز من المضاربة من غير  
تسمية الربح فيها نصا وما لا يجوز وهو  
من الشروط فيها وما لا يجوز ٣٩٤  
الباب الثالث في الرجل يدفع مال بعضه  
لمضاربة وبعضه لا ..... ٣٩٦  
ومما يتصل بهذا الباب ..... ٣٩٨  
الباب الرابع فيما يملك المضارب من  
التصرفات وما لا يملك ..... ٣٩٩  
الباب الخامس في دفع المال مضاربة إلى  
رجلين ..... ٤٠٤  
الباب السادس فيما يشترط على المضارب  
من الشروط ..... ٤٠٦  
الباب السابع في المضارب يضارب ٤٠٩  
الباب الثامن في المراجعة والتولية  
في المضاربة ..... ٤١١  
الفصل الأول في بيع المضارب مراجعة  
أو تولية على الرقم أو غيره ..... ٤١١  
الفصل الثاني في المراجعة من  
المضارب ورب المال ..... ٤١٣  
الفصل الثالث في المراجعة بين  
المضاربين ..... ٤١٥  
الباب التاسع في الاستدانة على المضاربة ٤١٦  
الباب العاشر في خيار العيب وخيار  
الرؤية ..... ٤٢١

الباب الثاني في حفظ الوديعة بيد الغير ٤٦٧  
 الباب الثالث في شروط يجب اعتبارها  
 في الوديعة ولا يجب ..... ٤٧٠  
 الباب الرابع في ربح الوديعة .....  
 وما يضمن به المودع ..... ٤٧٢  
 الباب الخامس في تجهيل الوديعة ٤٨٣  
 الباب السادس في طلب الوديعة والامر  
 بالدفع الى الغير ..... ٤٨٧  
 الباب السابع في رد الوديعة ..... ٤٩٠  
 الباب الثامن فيما اذا كان صاحب الوديعة  
 والمستودع غير واحد ..... ٤٩١  
 الباب التاسع في الاختلاف الواقع في الوديعة  
 والشهادة فيها ..... ٤٩٣  
 الباب العاشر في المتفرقات ..... ٤٩٨

## كتاب العارية ٥٠٣

الباب الاول في تفسيرها شرعا وركنها  
 وشرائطها وانواعها وحكمها ٥٠٣  
 الباب الثاني في الالفاظ التي تنعقد بها  
 العارية وما لا تنعقد بها العارية ٥٠٥  
 الباب الثالث في الشرفات التي  
 يملكها المستعير في المستعار والتي  
 لا يملكها ..... ٥٠٥  
 الباب الرابع في خلاف المستعير ..... ٥٠٧

الفصل الرابع في اختلافهما في وصول  
 رأس المال الى رب المال قبل اقتسامهما  
 الربح او بعده ..... ٥٤٦  
 الفصل الخامس في اختلاف المضاربين  
 واحد مع رب المال ..... ٥٤٦  
 الفصل السادس في اختلافهما في  
 نسب المشتري ..... ٥٤٨  
 الفصل السابع في المتفرقات من هذا  
 الباب ..... ٥٥٠  
 الباب الثامن عشر في عزل المضارب وامتناعه  
 عن التقاضي ..... ٥٥٢  
 الباب التاسع عشر في موت المضارب واقراره  
 في المرض ..... ٥٥٣  
 الباب العشرون في جنابة عبد المضاربة  
 والجنابة عايه ..... ٥٥٥  
 الباب الحادي والعشرون في الشفعة  
 في المضاربة ..... ٥٥٧  
 الباب الثاني والعشرون في المضاربة بين  
 اهل الاسلام واهل الكفر ..... ٥٥٨  
 الباب الثالث والعشرون في المتفرقات ..... ٥٥٩

## كتاب الوديعة ٥٦٥

الباب الاول في تفسير الایداع والوديعة  
 وركنها وشرائطها وحكمها ..... ٥٦٥

- الباب الخامس في تضييع العارية وما يضمنه ..... ٥٠٨  
 الباب السادس في رد العارية ..... ٥١١  
 الباب السابع في استعمال الهبة ما يمنع من زيادتها ..... ٥١٤  
 الثامن في الاختلاف الواقع في هذا الباب والشهادة فيه ..... ٥١٦  
 الباب التاسع في المتفرقات ..... ٥١٧

## كتاب الاجارة ٥٧٢

- الباب الاول في تفسير الاجارة وركنها والفاظها وشرائطها وبيان انواعها وحكمها وكيفية انعقادها وصفتها ٥٧٢  
 الباب الثاني في بيان انه متى يجب الاجارة وما يتعلق به من الملك وغيره ٥٧٨  
 الباب الثالث في الاوقات التي يقع عليها عقد الاجارة ..... ٥٨٢  
 الباب الرابع في تصرف الاجير في الاجارة ..... ٥٨٥  
 الباب الخامس في الخيارات في الاجارة والشرط فيها ..... ٥٨٨  
 الباب السادس في الاجارة على احد الشرطين او على الشرطين او اكثر ٥٩٢  
 وما يتصل بهذا الفصل اذا جمع في عقد الاجارة بين الوقت والعمل ..... ٥٩٥  
 الباب السابع في اجارة المستأجر ..... ٥٩٧

## كتاب الهبة ٥٢٠

- الباب الاول في تفسير الهبة وركنها وشرائطها وانواعها وحكمها وفيما يكون هبة من الفاظ وما يكون مقامها وما لا يكون ..... ٥٢٠  
 الباب الثاني فيما يجوز من الهبة وما لا يجوز ..... ٥٢٤  
 الباب الثالث فيما يتعلق بالتحليل ..... ٥٣١  
 الباب الرابع في هبة الدين ممن عليه الدين ..... ٥٣٥  
 الباب الخامس في الرجوع في الهبة وفيما يمنع عن الرجوع وما لا يمنع ٥٣٧  
 الباب السادس في الهبة للصغير ..... ٥٤٥  
 الباب السابع في حكم العوض في الهبة ..... ٥٤٩

الباب الثامن في انعقاد الاجارة بغير شرط  
وفي الحكم ببقاء الاجارة وانعقادها  
مع وجود ما ينافيها ..... ٦٠٠  
الباب التاسع فيما يكون الاجير مسلما  
مع الفراغ منه وما لا يكون ..... ٦٠٥  
الباب العاشر في اجارة الظئر ..... ٦٠٧  
الباب الحادي عشر في الاستيجار للخدمة ..... ٦١٢  
الباب الثاني عشر في صفة تسليم الاجارة ..... ٦١٧  
الباب الثالث عشر في المسائل التي تتعلق  
برد المستأجر على المالك ..... ٦١٧  
الباب الرابع عشر في تجديد الاجارة بعد  
صحتها والزيادة فيها ..... ٦١٩  
الباب الخامس عشر في بيان ما يجوز من  
الاجارات وما لا يجوز ..... ٦١٩  
الفصل الاول فيما يفسد العقد فيه ..... ٦١٩  
الفصل الثاني فيما يفسد العقد فيه  
لمكان الشرط ..... ٦٢٢  
الفصل الثالث في قفيز الطحان وما هو  
في معناه ..... ٦٢٧  
الفصل الرابع في فساد الاجارة اذا كان  
المستأجر مشغولا بغيره ..... ٦٣٠  
الباب السادس عشر في مسائل الشيوع  
في الاجارة والاستيجار على الطاعات  
والمعاصي والافعال المباحة ..... ٦٣٢

فصل في المتفرقات ..... ٦٤٠  
الباب السابع عشر فيما يجب على المستأجر  
وفما يجب على الآجر ..... ٦٤٣  
ومما يتصل بهذا الباب فصل التوابع ..... ٦٤٤  
الباب الثامن عشر في الاجارة التي  
تجري بين الشريكين واستيجار  
الاجيرين ..... ٦٤٥  
الباب التاسع عشر في فسخ الاجارة بالعذر  
وبيان ما يصلح عذرا وما لا يصلح وفيه  
يكون فسخا وفي الاحكام المتعلقة  
بالفسخ وما لا يكون فسخا ..... ٦٤٧  
الباب العشرون في اجارة الثياب والامتعة  
والحلي والفسطاط وما اشبهها ..... ٦٤٩  
الباب الحادي والعشرون في الاجارة  
لا يوجد فيها تسليم المعقود عليه  
الى المستأجر ..... ٦٦٢  
الباب الثاني والعشرون في بيان التصرفات  
التي يمنع المستأجر عنها وما لا يمنع  
وفي تصرفات الآجر ..... ٦٦٦  
الباب الثالث والعشرون في استيجار الحمام  
والرحى ..... ٦٧٠  
الباب الرابع والعشرون في الكفالة بالاجر  
وبالمعقود عليه ..... ٦٧٣



الباب الثامن والعشرون في بيان حكم  
الاجير الخاص والمشترك ٧١٠  
الفصل الاول في بيان المبدأ الفاصل  
بين الاجير المشترك والخاص وبيان  
احكامها ..... ٧١٠  
الفصل الثاني في المتفرقات ٧٢٩  
الباب التاسع والعشرون في التوكيل  
في الاجارة ..... ٧٣٠  
الباب الثلاثون في الاجارة الطويلة المرسومة  
ببخار ..... ٧٣١  
الباب الحادي والثلاثون في الاستصناع  
والاستيجار على العمل ٧٣٦  
الباب الثاني والثلاثون في المتفرقات ٧٤٣

الباب الخامس والعشرون في الاختلاف  
الواقع بين الآجر والمستأجر وبين  
الشاهدين ..... ٦٧٤  
الفصل الاول في الاختلاف الواقع  
بين الآجر والمستأجر في البدل او في المبدل  
او بين الشاهدين ..... ٦٧٤  
الفصل الثاني فيما اذا اختلف الآجر  
والمستأجر في وجود العيب بالاجرة ٦٨٢  
الباب السادس والعشرون في استيجار  
الدواب للركوب ..... ٦٩٢  
الباب السابع والعشرون في مسائل الضمان  
بالخلاف والاستعمال والضياح والتلف  
وغير ذاك ..... ٦٩٦



رب يسر ولا تعسر رب يسر الله الرحمن الرحيم وتمم بالخير

## كتاب الدعوى

وهو مشتمل على ابواب الباب الاول في تفسيرها شرعا وركنها وشروط جوازها وحكمها وانواعها ومعرفة المدعي من المدعى عليه أما تفسيرها شرعا وهو ركنها فهي اضافة الشيء الى نفسه حالة المنازعة بان يقول هذا العين لي هكذا في محيط السرخسي \* اما شروط صحتها فمنها عقل المدعي والمدعى عليه فلا تصح دعوى المجنون والصبي الذي لا يعقل حتى لا يلزم الجواب ولا تسمع البينة ومنها حضرة الخصم فلا تسمع الدعوى والبينة الا على خصم حاضر الا اذا التمس بذلك كتابا حكما للقضاء به فيجب القاضي اليه فيكتب الى القاضي الغائب في يده بما سمعه من الدعوى والشهادة ليقضي عليه هكذا في البدائع \* ومنها ان يكون المدعى به شيئا معلوما وان يتعلق به حكم على المطلوب حتى لو كان المدعى به مجهولا او لا يلزم على المطلوب شيء نحو ان يدعي انه وكيل هذا الخصم الحاضر في امر من اموره وانكر الامر فان القاضي لا يسمع دعواه هكذا في النهاية \* ومنها مجلس القضاء فالدعوى في غير مجلس القضاء لا تصح حتى لا يستحق على المدعى عليه جوابه هكذا في الكافي \* ومنها ان يكون بلسانه عينا اذا لم يكن به عذرا الا اذا رضى المدعى عليه بلسان غيره عند ابي حنيفة رح وعندهما ليس بشرط حتى لو وكل المدعي رجلا بالخصومة من غير عذر ولم يرض به المدعى عليه لا تصح دعواه عنده حتى لا يلزم الجواب ولا تسمع البينة وعندهما تصح حتى يلزم وتسمع هكذا في البدائع \* وان كان المدعي عاجزا عن الدعوى من ظهر القلب يكتب دعواه في صحيفة ويدعي منها فتسمع ولو كان لسانه

غير لسان القاضي يأخذ مترجماً كذا في فتاوى قاضيخان \* ومنها عدم التناقص في الدعوى الا في النسب والحرية وهوان لا يسبق منه ما يناقض دعواه كما لو اقر بالملك له ثم ادعى الشراء منه قبله لا بعده او مطلقاً كذا في البحر الرائق \* ومنها ان يكون المدعى بحتمل الثبوت حتى لو قال لمن لا يولد مثله لهذا ابني لا تسمع دعواه كذا في البدائع \* اما حكمها فاستحقاق الجواب على الخصم بنعم او لا فان اقر ثبت المدعى وان انكر يقول القاضي للمدعي الك بينة فان قال لا يقول لك بيمينه ولو سكت المدعى عليه ولم يجبه بلا ونعم فالقاضي يجعله منكراً حتى لو اقام المدعى البينة تسمع كذا في محيط السرخسي \* اما انواعها فثنتان دعوى صحيحة ودعوى فاسدة فالصحيحة ما تتعلق بها احكامها وهوا حصار الخصم والمطالبة بالجواب ووجوب الجواب واليمين اذا انكر والاثبات بالبينة ولزوم احضار المدعى والناسدة ما لا تتعلق بها الاحكام كذا في الكافي \* لو كانت الدعوى غير صحيحة فادعى المدعى عليه الدفع هل تسمع منه وهل يمكن اثبات دفعه من غير تصحيح الدعوى اختلف المشائخ فيه وفي كتاب الرجوع عن الشهادات ما يدل على ان مدعى الدفع يطالب بتصحيح الدعوى ثم اثبات الدعوى وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* اما معرفة المدعى من المدعى عليه فهي ان المدعى من لا يجبر على الخصومة اذا تركها والمدعى عليه من يجبر على الخصومة وهذا حد عام صحيح وقال محمد ر ح في الاصل المدعى عليه هو المنكر وهذا صحيح لكن الشأن في معرفته والترجيح بالفقه عند الحذاق من اصحابنا ر ح لان الاعتبار للمعاني دون الصور والمباني فان المودع اذا قال رددت الوديعة فالتول له مع اليمين وان كان مدعياً للرد صورة لانه ينكر الضمان كذا في الهداية \* الباب الثاني فيما تصح به الدعوى وما لا يسمع وفيه ثلاثة فصول الفصل الاول فيما يتعلق بالدين ان كان المدعى به ديناً ذكرانه يطالبه به كذا في الكافي \* ولا تصح الدعوى فيه الا بعد بيان القدر والجنس والصفة كذا في فتاوى قاضيخان \* فان كان مكيفاً فالتصحيح الدعوى اذا ذكر المدعى جنسه انه حنطة او شعير فان ذكرانه حنطة يذكر نوعها انها سقية او برية خريفية او ربيعية وصفتها ( كندم سفيدة ) او ( كندم سرخه ) وانها جيدة او وسطية او ردية وقد رها بالكيل فيقول كذا اقفيز او يذكر بقفيز كذا الان القفيز ان تفاوت في ذاتها كذا في الذخيرة \* ويذكر سبب الوجوب كذا في المحيط \* فلو ادعى عشرة اقفزة حنطة ديناً عليه ولم يذكر باي سبب لا تسمع كذا في خزانه المفتين \* ويذكر في السلم

شرائط صحته ولو قال بسبب السلم الصحيح ولم يبين شرائط صحة السلم كان القاضي الامام شمس الاسلام محمود الاوزجندى رح يفتي بصحتها وغيره من المشائخ لا يفتون بصحتها وفي دعوى البيع بان قال بسبب بيع صحيح صحت الدعوى بلا خلاف وعلى هذا كل سبب له شرائط كثيرة لا بد من تعداد الشرائط لصحة الدعوى عند عامة المشائخ وان لم تكن له شرائط كثيرة يكتفى بقوله بسبب صحيح كذا في الظهيرية \* ويذكر في القرض القبض وصرف المستقرض ذلك الى حاجة نفسه ليصير ذلك ديناً عليه بالاجماع وكذلك يذكر في دعوى القرض انه افرضه كذا من مال نفسه كذا في الذخيرة \* قال صدر الاسلام لا يشترط بيان مكان الايفاء في القرض وتعيين مكان العقد كذا في الوجيز للكردي \* رجل ادعى على آخر كذا مالا (بسبب حسابي كه ميان ايشان است) ذكر هذا السبب ليس بصحيح لان الحساب ليس بسبب لوجوب المال كذا في الخلاصة \* وان كان وزنياً فانما تصح الدعوى اذا بين الجنس بان قال ذهب او فضة فان قال ذهب فان كان مضروباً يقول كذا وكذا ديناراً ويذكر نوعه انه بخاري الضرب او نيسابوري الضرب او ما شبه ذلك هكذا في المحيط \* وفي دعوى الدائن لا بد ان يقول (ده دهى اوده نهى) كذا في الخلاصة \* قالوا وينبغي ان يذكر صفته انه جيد او وسط او ردي كذا في المحيط \* وهذه الدعوى ان كانت بسبب البيع فلا حاجة الى ذكر الصفة اذا كان في البلد نقد واحد معروف الا اذا كان قد مضى من وقت البيع الى وقت الخصومة زمان طويل بحيث لا يعلم نقد البلد في ذلك الوقت فحينئذ لا بد من بيان ان نقد البلد في ذلك الوقت كيف كان وبيان صفته بحيث كان تقع المعرفة من كل وجه كذا في الذخيرة \* ان كان في البلد نقود مختلفة والكل في الرواج على السواء ولا صرف للبعض على البعض يجوز البيع ويعطى المشتري البائع اي النقدين شاء الا ان في الدعوى يعين احدهما وان كان الكل في الرواج على السواء وللبيع صرف على البعض كما كانت الغطريفية والعدالية في ديارنا قبل هذا لا يجوز البيع الا بعد بيانه وكذا لا تصح الدعوى من غير بيانه كذا في المحيط \* وان كان احد النقدين اروج وللآخر فضل فالعقد جائز وينصرف الى الاروج ورأيت بخط الاستروشنى اذا كان في البلد نقود واحداه اروج لا تصح الدعوى ما لم يبين كذا في الفصول العمادية \* وان كانت الدعوى بسبب القرض والاستهلاك فلا بد من بيان الصفة على كل حال كذا في النهاية \* وان ذكر كذا ديناراً نيسابورياً منتقداً ولم يذكر الجيد فقد اختلف المشائخ فيه قال بعضهم لا حاجة الى ذكر الجيد مع ذلك وهو الصحيح

ولو ذكر الجيد وام بذكر المنتقد فالدعوى صحيحة كذا في المحيط \* وعند ذكر النيسابوري او البخاري  
لا حاجة الى ذكر الاحمر لان النيسابوري و البخاري لا يكون الا احمر ولا بد من ذكر الجيد وعليه  
عامته المشائخ وفي فتاوى النسفي اذا ذكر احمر خالصا ولم يذكر الجيد كفاه ولا بد من ذكر انه من ضرب  
اي وال عند بعض المشائخ وبعض مشائخنا لم يشترطوا ذلك وانه اوسع والاوّل احوط كذا في الذخيرة \* وان  
لم يكن الذهب مضروبا لا يذكرفي الدعوى كذا دينا را وانما يذكركذا مثقالا فان كان خالصا من  
الغش يذكركذلك وان كان فيه غش ذكر نحو الـده نهـي او الـده هـشتي او ما شبه ذلك كذا في الظهيرية \*  
وان كان المدعى به نقرة وكانت مضروبة ذكر نوعها وهو ما يضاف اليه وصفتها انها جيدة او وسطة  
اوردية ويذكر قدرها انه كذا درهم ووزن سبعة كذا في المحيط \* وان كان المدعى به درهم مضروبة  
والغش فيها غالب ان كان يتعامل بها وزنا يذكرونها وصفتها ومقدار وزنها وان كان يتعامل بها  
عددا يذكرونها كذا في الظهيرية \* وان كانت غير مضروبة بلا غش يذكرونها خالصة ونوعها  
كقولهم نقرة فرنج او الروس او الطمغاجي وصفتها انها جيدة اوردية وقيل ان ذكر انها طمغاجية  
مثلا لا حاجة الى ذكر الجودة والرداءة ولا يكتفى بمجرد قوله انها نقرة بيضاء ما لم يذكر نقرة طمغاجية  
او كليجة كذا في الوجيز للكردي \* ويذكر قدرها كذا درهم كذا في المحيط \* لو ادعى الحنطة  
او الشعير بالامناء فالمختار للفتوى انه يسأل المدعى عن دعواه فان ادعى بسبب القرض والاستهلاك  
لا يفتى بالصحة وان ادعى بسبب بيع عين من اعيان ماله بحنطة في الذمة او بسبب السلم يفتى  
بالصحة هكذا في الذخيرة \* وان ادعى مكايلة حتى صحت الدعوى بلا خلاف واقام البينة على  
اقرار المدعى عليه بالحنطة او الشعير ولم يذكروا الصفة في اقراره قبلت البينة في حق الجبر على البيان  
لا في حق الجبر على الاداء كذا في المحيط \* وفي الذرة والمج يعتبر العرف كذا في الفصول العمادية \*  
اذا ادعى الدقيق بالتفيز لا تصح ومتى ذكر الوزن حتى صحت دعواه لا بد ان يذكر ( خشك  
آرد و شسته ) ويذكر مع ذلك ( بخنه او نا بخنه ) والجودة والوساطة والرداءة هكذا في الظهيرية \*  
واذا ادعى على آخر مائة عدالية غصبا وهي منقطعة عن ايدي الناس يوم الدعوى ينبغي  
ان يدعى قيمته غير ان عندا بـيـخـنـفـة رح يعتبر القيمة يوم الدعوى والخصومة وعندا بي يوسف رح  
يوم الغصب وعند محمد رح يوم الانقطاع ولا بد من بيان سبب وجوب الدراهم في هذه الصورة

كذا في الذخيرة \* وفي دعوى الدين على المبت اذا ذكر انه مات قبل اداء شيء من هذا الدين وخلف من التركة في يد هؤلاء الورثة ما يفي بقضاء هذا الدين وزيادة ولم يذكرا عيان الورثة تسمع فيما عليه التوى لكن لا يحكم باداء الدين على الوارث ما لم يصل اليه التركة فان انكروا وصول التركة اليه واراد اثباته لا يتمكن من ذلك الا بذكر اعيان التركة على وجه يحصل به الاعلام كذا في الوجيز للكردري في نوع من الفصل الخامس عشر من كتاب الدعوى \* وفي الدين لو ادعى المديون انه بعث كذا من الدراهم اليه او قضى فلان دينه بغير امره صححت الدعوى ويخالف ولو ادعى عليه فرض الف درهم وقال وصل اليك بيد فلان وهو مالي لا تسمع دعواه كما في العين كذا في الخلاصة \* وفي دعوى المال بسبب الكفالة لا بد من بيان السبب وكذا يذ كر قبول المكفول له في مجلسها امالو قال قبلها في مجلسه لا يصح وكذا لو ادعت المرأة بعد وفات زوجها على ورثته ما لا لا تصح بلا بيان السبب قالوا وفي دعوى لزوم المال بسبب البيع والاجارة ونحوها من التصرفات لا بد ان يقول كان ذلك بالطوع وحال نفاذ تصرفاته له وعليه لتصح دعوى الوجوب كذا في الوجيز للكردري \* وفي دعوى مال الاجارة المفسوخة بموت الاجر اذا كانت الاجرة دراهم او عدلية ينبغي ان يذكر كذا دراهم كذا عدلية راحة من وقت العقد الى وقت الفسخ كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على آخر عشرة دراهم عند القاضي وقال لي عليه عشرة دراهم ولم يزد على هذا اختلف المشائخ فيه قال بعضهم الدعوى صحيحة وقال بعضهم لا تصح ما لم ينل للقاضي مرة حتى يعطيني هذا في النوازل وقال ابو نصر رح الصحيح انه تسمع الدعوى كذا في الخلاصة \* اذا ادعى على آخر ثمن مبيع مقبوض ولم يبين المبيع او محدد ودوام محددة يجوز هو الاصح وكذا في دعوى مال الاجارة المفسوخة لا يشترط تحديد المستأجر ولو ادعى على آخر انه استأجر المدعي لحفظ عين معين سماه ووصفه كل شهر بكذا وقد حفظه مدة كذا فوجب عليه اداء الاجرة المشروطة وام يحضر ذلك العين في مجلس الدعوى ينبغي ان تصح الدعوى ولو ادعى ثمن مبيع غير مقبوض لا بد من احضار المبيع مجلس القضاء حتى يثبت البيع عند القاضي كذا في خزائن المفتين \* رجل ادعى على غيره ان وصيي باع من اقمشتي منك كذا في حال صغري بكذا وكذا وانه قدم مات قبل استيفاء شيء من الثمن فادفع اليي فقد قيل لا تصح هذه الدعوى لان بعدم موت الوصي حق قبض ثمن ما باع الوصي يكون اوارثه او لوصيه فان لم يكن له وصي او وارث فالقاضي ينصب له وصيا

قال رضي الله عنه فعلى قول من يقول من المشائخ في الوكيل بالبيع اذا مات قبل قبض الثمن فحق القبض ينتقل الى الموكل ينبغي ان يقال هنا حق القبض ينتقل الى الصبي بعد بلوغ الصبي وتصح الدعوى كذا في المحيط \* الفصل الثاني فيما يتعلق بدعوى العين المتقول ان كان العين الذي يدعيه المدعي قائما حاضرا في المجلس لا بد ان يشير اليه باليد فيقول هذا العين اي والاشارة بالرأس لا يكفي الا اذا علم باشارته الاشارة الى العين المدعى هكذا في فتاوى قاضيخان \* ان كان المدعى به عينا في يد المدعى عليه كلف احضارها ليشير اليها بالدعوى كما في الشهادة والاستخلاف كذا في الكافي \* قال شمس الاثمة الحلواني رح ومن المتقولات ما لا يمكن احضاره عند القاضي كالصبرة من الطعام والقطيع من الغنم فالقاضي فيه بالخيار ان شاء حضر ذلك الموضع او تيسر له ذلك والا فان كان مأذونا بالاستخلاف يبعث خايفته الى ذلك الموضع كذا في المحيط \* وفي دعوى احضار المدعى لا بد ان يقول لازم علي هذا المدعى عليه احضار المدعى ان كان منكرا لا يبرهن عليه لانه اذا لم يكن منكرا وكان مقرا لا يلزم الا احضار بل يأخذه المقر له كذا في الوجيز للمكردي \* ادعى عينا في يد رجل فاراد احضاره مجلس القضاء فانكر المدعى عليه ان يكون في يده فجاء المدعى بشاهدين شهدا ان هذا العين كان في يد المدعى عليه قبل هذا التاريخ بسنة تسمع ويجبر المدعى عليه على احضاره كذا في خزائن المفتين \* ان وقع الدعوى في عين غائب لا يدري مكانه بان ادعى رجل على رجل انه غصب منه ثوبا او جارية ولا بدري انه قائم او هالك ان بين الجنس والصفة والقيمة دعواه مسموعة وبينته مقبولة وان لم يبين القيمة اشار في عامة الكتب انها مسموعة كذا في الظهيرية \* وان كان المدعى به هالك لا يصح الدعوى الا ببيان جنسه وسنه وصفته وحليته وقيمته لانه لا يصير معلوما الا بذكر هذه الاشياء وشرط الخصاف بيان القيمة وبعض القضاة لا يشترطون بيان القيمة كذا في محيط السرخسي في باب شرط الدعوى والخصومة \* من كتاب ادب القاضي قال الفقيه ابو الليث يشترط مع بيان القيمة ذكر الذكورة والانوثة كذا في الكافي \* ولا يشترط ذكر اللون والشبة في دعوى الدابة حتى لو ادعى انه غصب منه حمارا وذكر شيته واقام البينة على وفق دعواه فاحضر المدعى عليه حمارا فقال المدعى هذا الذي ادعيت وزعم الشهود كذا كذا ايضا فنظروا فاذا بعض شياته على خلاف ما قالوا بان ذكر الشهود بانه مشقوق الاذن وهذا الحمار غير مشقوق الاذن قالوا لا يمنع هذا القضاء للمدعى ولا يكون هذا



التضاء خلا في شهادتهم كذا في الفصول العبادية \* سئل الشيخ الامام الاجل ظهير الدين ادعى على رجل انه غصب منه غلاما تركيا وبين صفاته وطالب احضار الغلام فلما حضر الغلام كان بعض صفاته على خلاف ما ذكره المدعي فادعى انه له واقام البيعة قال رح ان قال المدعي هذا الغلام هو الذي ادعيت له لا تسمع دعواه اذا كانت الصفات مما لا يحتمل التغير والتبدل وان قال المدعي بعدما حضر الغلام هو عبدي ولم يزد على ذاك تسمع دعواه وتقبل بيعة كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل ادعى اعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمته الكل جملة ولم يذكر قيمة كل عين على حدة تصح الدعوى ولا يشترط التفصيل وهو الصحيح كذا في خزائن المفتين \* وهكذا في فتاوى قاضيخان \* اذا ادعى على آخر ألف دينار بسبب الاستهلاك اعيانا لا بد وان يبين قيمتها في موضع الاستهلاك وكذا لا بد وان يبين الاعيان فان منها ما يكون مثليا ومنها ما يكون من ذوات القيم كذا في الفصول العبادية \* رجل بعث عمامة الى رفاء بيد تلميذه ليصحله فانكر الرفاء قبض العمامة والتلميذ قدم مات او غاب فادعى صاحب العمامة انها ملكي وصلت اليك بيد فلان لا تسمع هذه الدعوى الا اذا قال استهلكتها وادعى القيمة عليه ولو قال بعثت اليك تسمع كذا في الخلاصة \* وان ادعى عينا قائما يشير ولا يحتاج الى ذكر الاوصاف والوزن والنوع وان دينا في او انه لا بد من بيان قدره ونوعه وصفته فيقول كذا من طائفة ابيض ويذكر الجودة والوسط وان بعد انقطاعه عن ايدي الناس في السوق الذي يباع فيه يقول له الحاكم ماذا تريد ان قال العنب لا يصغي الى دعواه وان قال قيمته يا مرة بذكر السبب لانه ان ثمن المبيع انفسخ البيع بالانقطاع عن ايدي الناس كما في الدراهم والدنانير وان بسبب السلم او الاستهلاك او القرض لا يسقط بل يطالبه بالقيمة اذا كان لا ينتظر اوانه كذا قال الامام ظهير الدين كذا في الوجيز للكردي \* وان ادعى نوعين من العنب بان ادعى الف من من العنب العلائي والورخمتي التحلوا الوسط لا بد وان يقول من العلائي كذا ومن الورخمتي كذا كذا في المحيط \* ولو ادعى وقرر مان او سفر رجل يذ كر الوزن ويذكر انه حلوا وحامض صغير او كبير وفي دعوى المحم لا بد من بيان السبب كذا في الخلاصة \* فان بين انه يدعيه بسبب انه جعل ثمن المبيع يصح اذا بين اوصافه وموضعه كذا في الوجيز للكردي \* ولو ادعى على رجل مائة من من الكعك لا يصح الا بعد بيان السبب لان في السلم في الخبز اختلافا وفي الاشتراغ

ايضا كذلك وفي الاستهلاك يجب القيمة وان بين انه ثمن المبيع تصح الدعوى ولكن ينبغي ان يذكر في الدعوى الكعك المتخذ من الدقيق الغسيل او غير الغسيل وكذا ينبغي ان يذكر انه ابيض الوجه او مزعفر الوجه وكذا ينبغي ان يذكر ان على وجهه سمسا حتى يصح الدعوى كذا في الظهيرية \* ودعوى الجمد حال انقطاعه لا تصح وان كان من ذوات الامثال لعدم وجوب رد مثله لاقطاعه فله ان يطالبه بقيمته يوم الخصومة كذا في الوجيز للكردي \* وفي دعوى الدهن واشباهه ان كان الدعوى بسبب البيع يحتاج الى الاحضار للاشارة اليه وان كان بسبب الاستهلاك او بسبب القرض او بسبب الثمنية لا يحتاج الى الاحضار كذا في خزائن المفتين \* اذا ادعى ديبا جاعا على انسان وام يدك وزنه فان كان الديباج عينا يشترط احضاره والاشارة اليه وعند ذلك لا حاجة الى بيان الوزن وسائر اوصافه وان كان دينا بان كان مسلما فيه فيه اختلاف المشائخ في انه هل يشترط ذكر الوزن ام لا فاعامتهم على انه يشترط وهو الصحيح كذا في الذخيرة \* وقع الدعوى في خباء في ذمة مهر فارسيته ( خرگاه ) فاقبوا بالصحة ليس فيه اكثر من الجهالة والجهالة في باب المهر لا تمنع الوجوب في الذمة كذا في المحيط \* وذكر الوتراد على زند بيجبا طوله بذرعان خوارزم كذا وشهد بذلك بحضرة الزنديجي فذرع فاذا هو ازيدا وانقص بطلت الشهادة والدعوى كما اذا خالف سن الدابة في الدعوى والشهادة وكذا ايضا ادعى حديثا وذكر انه عشرة امناء فاذا هو عشرة ون او ثمانية تقبل الدعوى والشهادة لان الوزن في المشار اليه لغو كذا في الوجيز للكردي \* وفي دعوى القطن لا بد وان يبين القطن اليزقاني او البيهقي او الجا جرمي كذا في خزائن المفتين \* ولا يشترط انه يحصل من كذا امنا منه كذا امنا من المحلوج على ما عليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي \* وفي دعوى القميص اذا بين نوعه وجنسه وصفته وقيمته لا بد وان يذكر ويبين ( مردانه يازنانه خرد يابزرک ) كذا في خزائن المفتين \* وفي دعوى خرق الثوب وجرح الدابة لا يشترط احضار الثوب والدابة لان المدعى به في الحقيقة الجزء الغائت من الثوب والدابة كذا في الخلاصة \* اذا ادعى جوهر الا بد من ذكر الوزن اذا كان غائبا وكان المدعى عليه منكر اكون ذاك في يده كذا في السراجية \* وفي المؤلؤ بذكر دورة وضوءة ووزنه كذا في خزائن المفتين \* وفي دعوى مدد من الابهرة والمسلة لا بد من بيان السبب لانه ان عينا بلزم

يلزم احضاره وان دينا بسبب السلم او يجعله ثمن مبيع لا بد من بيان النوع والصفة لارتفاع الجهالة ولا يجب المثل فيهما من الاستهلاك لانهما قيميان ولا يجبان بالقرض لعدم جواز قرضهما كذا في الوجيز للكردي \* ادعى كذا منا من الحناء لا بد وان يذكر الجيد والوسط والردى وبذكر ( حنا برگ ) او ( سوده ) او ( كوفته ) ولو ادعى قدرا من التوتياء ينبغي ان يذكر في دعواه ( كوفته ) او ( نا كوفته ) وبدونه لا تصح الدعوى كذا في خزائن المفتين \* ادعى طاحونة في يد رجل وبين حدود الطاحونة وذكر الادوات القائمة في الطاحونة الا انه لم يسم الادوات ولم يذكر كيفيتها فقد قيل لا يصح الدعوى وهو الاصح كذا في المحيط \* وفي فتاوى رشيد الدين ينبغي ان تكون لفظة الدعوى في دعوى الوديعة ان لم يكن عنده كذا قيمته كذا فامره ليحضره لاقيم عليه البينة على انه ملكي ان كان منكرا وان كان مقرا فامره بالتخلية حتى ادفع ولا يقول فامره بالرد كذا في الفصول العمادية \* وفي دعوى الوديعة لا بد من ذكر موضع الابداع انه في اي مصر سواء كان له حمل ومؤنة او لم يكن وفي دعوى الغصب اذا لم يكن له حمل ومؤنة لا يشترط ذكر موضع الغصب كذا في الخلاصة \* ادعى عليه غصب حنطة وبين الشرائط لا بد من ذكر مكان الغصب كذا في الوجيز للكردي \* وفي غصب غير المثلي واستهلاكه ينبغي ان يبين قيمته يوم الغصب في ظاهر الرواية كذا في الفصول العمادية \* وفي دعوى التخارج لا بد من بيان انواع التركة وتحديد ضياعها وبيان الامتعة والحيوانات وبيان قيمتها ليعلم ان الصلح لم يقع على ازيد من حصته فان التركة لو اتلفها بعض الورثة ثم صلح مع غير المثلث على ازيد من قيمتها لا يصح عندهما كذا في مسئلة الصلح بعد الغصب والاتلاف على ازيد من قيمته كذا في الوجيز للكردي \* لو ادعى على غيره انه باع عينا مشتركا بيني وبينه واني قد اجزت البيع حين وصل الي خبر البيع فواجب عليه تسليم نصف الثمن الي لا تصح هذه الدعوى ما لم يذكر في الدعوى ان هذا العين كان قائما في يد المشتري وقت الاجازة ولا بد من ذكر رواج الثمن وقت الاجازة وكذا لا بد من ان يذكر قبض البائع الثمن من المشتري ويسأل القاضى المدعى ان العين كان مشتركا بينكما شركة ملك ام شركة عقد فان قال شركة ملك لا بد من ذكر هذه الشروط وان قال شركة عقد لا حاجة الى قيام العين وقت الاجازة ولكن يشترط قبض الثمن لتصح مطالبته باداء نصف الثمن كذا في الفصول العمادية \* وفي دعوى مال الشركة بسبب الموت عن تجهيل لا بد وان يبين انه مات مجهلا لمال الشركة ام مات مجهلا للمشتري بمال الشركة لان مال الشركة مضمون بالمثل والمشتري مضمون بالقيمة ولا يجب

ذكر المطالبة بالرد والتسليم لان الواجب على المودع التخلية كذا في خزائنة المفتين \* وفي دعوى البضاعة والوديعة بسبب الموت مجهلا لا بد وان يبين قيمتها يوم الموت وكذا في دعوى مال المضاربة اذا مات المضارب مجهلا لا بد وان يبين ان مال المضاربة يوم مات مجهلا نقدا وعرض كذا في الفصول العمادية \* لو ادعى على آخر انه قبض منه كذا اقتير حنطة مائة فواجب عليه ردها ان كانت قيمتها قائمة وان كانت هالكة او مستهلكة فرد مثلها ينبغي ان يقول ان كانت قائمة فعليه التخلية وان كانت هالكة ينبغي ان يقول هالكة بعد الجحود وان كانت مستهلكة ينبغي ان يقول من جهته كذا في الخلاصة \* اذا ادعى انه قبض مني بجهة السوم كذا زندي بجيا طوله كذا وعرضه كذا وقيمته كذا فواجب عليه تسليم عينه ان كان قائما وتسليم قيمته ان كان هالكا فهذه الدعوى لا تصح ما لم يثقل قبض بجهة السوم ليشتري بكذا اذ ارضي كذا في الفصول العمادية \* لو ادعى الراهن تسليم الرهن على المرتهن هل يصح ذكر في الطحاوي ان مؤنة رد المرهون على الراهن فعلى هذا لو طالبه الراهن بالرد والتسليم لا يصح وقيل مؤنة رد المرهون على المرتهن فعلى هذا ينبغي ان تصح دعوى الرد والتسليم على المرتهن كالمستعير كذا في المختار في شرح الجامع كذا في خزائنة المفتين \* رجل باع عينا من الاعيان وهو عبد بحضرة مولاه ثم ان المولى ادعى العين النبي باعها العبد لنفسه فان كان العبد مأذونا له لا تصح دعوى المولى وان كان محجورا عليه تصح كذا في الظهيرية \* ادعى انه كان مكرها على البيع واراد استرداده لا يصح ما لم يقل باعه وسلمه وهو مكره على كل واحد منهما ولو كان الثمن مقبوضا ينبغي ان يذكر وقبض الثمن ايضا مكرها وبرهن على الكل اما لو ادعى المكره انه ملكه وفي يدي المشتري بغير حق لا تصح الدعوى لان بيع المكره اذا اتصل به القبض ثبت الملك فعلى هذا لو ادعى البيع الفاسد الذي اتصل به القبض انه ملكه وفي يدي المشتري بغير حق لا تصح الدعوى كذا في الوجيز المكدري \* وفي فتاوى رشيد الدين رح في دعوى البائع الاكره على البيع لا حاجة الى تعيين المكره كما لو ادعى ما لا بسبب السعاية لا حاجة الى تعيين العوان وهو الاصح كذا في الفصول العمادية \* في المنتقى رجل ادعى على آخر انه امر فلانا حتى اخذ منه كذا ان كان الامر سلطانا فدعوى صحيحة وان كان غير السلطان لم يكن على الامرشي كذا في الخلاصة \* وان ادعى الضمان على المأمور فان كان الامر سلطانا لا يصح الدعوى على المأمور وان لم يكن سلطانا يصح الدعوى على المأمور ومجرد امر الامام اكره كذا في خزائنة المفتين \* وفي دعوى السعاية لا حاجة

الى ذكر اسم قابض المال ونسبه لكن يبين السعاية اما لو قال ( فلان غمز كرد مرا تا زبان كرد ندمرا ظالمان )  
بمجرد هذا لا يصح الدعوى وكذا لو ادعى انه اخسره فلان بغير حق كذا في الخلاصة \*  
دعى على انسان انه اخسرنى كذا ( بسبب أنك سعايت كرد مرا باصحاب سلطان بناحق )  
وشهد الشهود ( كه اين فلان سعايت كرد باصحاب سلطان بناحق مراين مدعي را و اصحاب سلطان  
بستند بناحق از اين مدعي بسبب سعايت اين مدعي عليه اين مقدار مال موصوف ) فهذه  
الدعوى والشهادة صحيحة وان لم يذكر وقابض المال على التعيين ولا بد من تفسير السعاية لينظر  
انه هل يوجب المال عليه فانه يجوز انه سعى الى اصحاب السلطان وقال لي عليه حق واجب  
فاصروه بالدفع التي فطلبوه بالاداء واخذوا الجعل منه وهذه السعاية لا تكون مرجبة للضمان لانه  
بحق وكذلك اذا سعى وقال انه يجيء الى امرأتى فاخذة السلطان واخذ منه المال بهذا السبب  
لا يكون موجبا للضمان لانه تكلم بما هو صدق وهو قاصد للحسبة في هذا فلا تكون هذه السعاية موجبة  
للضمان والموجب للضمان ان يأتي بكلام كذب يكون ذلك سببا لاخذ المال منه او لا يكون قصده  
اقامة الحسبة كما لو قال عند السلطان ان فلانا وجد مالا وقد وجد المال فهذا موجب للضمان لان  
السلطان ظاهرا يأخذ المال منه بهذا السبب كذا في خزائن المفتين \* ولو ادعى انه ارتشى منه لا يصح  
ايضا بدون التفصيل فان فسر على الوجه تسمع والا فلا كذا في الخلاصة \* الفصل الثالث فيما  
يتعلق بالعقار ان كان المدعى به عقارا ذكر حدودها الاربعة واسماء اصحابها ونسبهم الى الجد كذا  
في الاختيار شرح المختار \* ولا بد من ذكر الجد عند ابى حنيفة رح هو الصحيح كذا في السراج الوهاج \*  
هذا اذا لم يشتهر الرجل فان اشتهر فلا حاجة الى ذكر الاب والجد اجماعا كذا في الوجيز للكردي \*  
ذكر الشيخ الامام الفقيه الحاكم ابو نصر احمد بن محمد السمرقندي في شروطه اذا وقع الدعوى  
في العقار لا بد من ذكر البلدة التي فيها الدار ثم من ذكر المحلة ثم من ذكر السكة فيبدأ أولا  
بذكر الكورة ثم بالمحلة ثم بالسكة اختيارا بقول محمد رح فان المذهب عنده ان يبدأ بالاعم  
ثم ينزل من الاعم الى الاخص وقال ابو زيد البغدادي يبدأ بالاصغر ثم بالاعم فيقول دار  
في سكة كذا في محلة كذا في كورة كذا لكن ما قاله محمد بن الحسن رح احسن كذا في الفصول  
العمادية \* وذكر انه في يد المدعى عليه ولا تثبت اليد في العقار بتصادق المدعي والمدعى عليه  
انه في يده بل يثبت بالبينة او علم القاضي في الصحيح كذا في الكافي \* وذكر انه يطالبه به

لان المطالبة حقه فلا بد من طلبه ولانه يحتمل ان يكون مرهونا في يده او محبوسا بالثمن في يده  
وبالمطالبة بزول هذا الاحتمال ومن هذا قالوا في المنقول يجب ان يقول في يده بغير حق ~~كذلك~~  
في الهداية \* قال جماعة من اهل الشروط ينبغي ان يذكر في الحد ود لزريق دار فلان ولا يذكر  
دار فلان وعندنا كلا اللفظين على السواء ايما ذكر فهو حسن كذا في المحيط \* ولو ذكر الحد ود  
الثلاثة وسكت من الرابع لا يضر وان لم يسكت ولكنه اخطأ في الرابع لا يصح حتى لو قال المدعى عليه  
ليس هذا المحدود في يدي او قال ليس علي تسليم هذا المحدود فانه لا يتوجه عليه هذه الخصومة  
وان قال المدعى عليه هذا المحدود في يدي غير انك اخطأت لا يلتفت اليه الا اذا توافقا على  
الخطأ فحينئذ يستأنف الخصومة كذا في فتاوى قاضيهان \* اذا ادعى دارا وذكر ان احد  
حدودها دار زيد ثم ادعى ثانيا وذكر لهذا الحد دار عمر ولا يقبل وان كان المدعى عليه بصدقه  
انه غلط ولا ادعى على آخر كروما وبين حدوده (واز حد چهارم بعضى پیوسته رز عمر و بن احمد  
بن يوسف است ایشان پیوسته رز عمر و بن احمد بن عمر و نوشته اند و همچنین دعوى کرد و گواهان  
باین گواهی دادند قاضی حکم کرد این حکم در حق این رز که در دست مدعى عليه است)  
لا يصح ( چون بعضى حدود را غلط گفته اند ) ولا يجوز للمدعى ان يتصرف فيه كذا في خزانه  
المفتين \* ولو ذكر في الحد الرابع لزريق الزقية او الزقاق واليه المدخل او الباب فذلك لا يكفي  
لان في الاذقة كثرة فلا بد من ان ينسبها الى ما يعرف به وان كانت لا ينسب اليه شيء يقول زقية  
بالمحلة او بالقرب او الناحية ليقع بذلك نوع معرفة كذا في الفصول العبادية \* وهكذا في الوجيز  
للكردري \* وان ذكر حد بين لا يكفي في ظاهر الرواية عند اصحابنا وان ذكر ثلاثة حدود كفاه  
وكيف يحكم بالحد الرابع في هذه قال الخصاص رح في وقفه جعل الحد الرابع بازاء الحد الثالث  
حتى ينتهي اليه مبدأ الحد الاول كذا في المحيط \* اذا كان الحد الرابع لزريق ملك رجلين  
لكل واحد منهما ارض على حدة او لزريق ارض فلان و مسجد فقال المدعى الحد الرابع لزريق  
ارض فلان ولم يذكر الجار الآخر والمسجد يصح وقيل الصحيح ان لا يصح دعواه في هذين الفصلين  
هكذا في الفصول العبادية \* لو ادعى محدودا او احد حدوده او جميعها متصل بملك المدعى  
هل يحتاج الى ذكر الفاصل قبل الاحتجاج وان كان متصلا بملك المدعى عليه يحتاج الى  
ذكر الفاصل

ذكر الفاصل وقيل ان كان المدعى ارضا فكذلك الجواب وان كان بيتا او منزلا او دارا فلا حاجة الى ذكر الفاصل والجدار فاصل هكذا في المحيط في كتاب الشهادات \* والشجرة لا تصلح فاصلا اما المسناة تصلح فاصلا والشجر اذا كان محيطا بجميع المدعى بها يصلح فاصلا كذا في الخلاصة \* والطريق يصلح حدا ولا حاجة فيه الى بيان الطول والعرض على الاصح والنهر لا يصلح حدا والاصح انه يصلح كالخندق كذا في خزائن المفتين \* وهل يشترط ذكر طول النهر وعرضه الاصح انه لا يشترط كذا في خزائن الفتاوى \* واذا جعل الحد طريق العامة لا يشترط ان يذكر طريق القرية او طريق البلدة كذا في المحيط في كتاب الشهادات \* وفي ظاهر المذهب ان السور يصلح حدا كذا في الفصول العمادية \* وهو الاصح كذا في خزائن الفتاوى \* والمقبرة لوربوة تصلح حدا والا لا كذا في الوجيز للكردري \* اذا ادعى عشر ديرات ارض وبين حدود التسع دون الواحدة ان كانت تلك الارض الواحدة في وسط هذه الاراضي فقد دخلت في الحد فيجوز ان يقضى بالجملة عند ظهور الحجة وان كانت هذه الواحدة على طرف فبدون ذكر الحد لا يصير معلوما فلا يجوز القضاء بها كذا في خزائن المفتين \* وهكذا في الوجيز للكردري \* ولو قال لزريق ارض الوقف لا بد وان يبين المصروف ولو قال لزريق ارض المملكة يبين اسم امير المملكة ونسبه ان كان الامير اثنين كذا في الخلاصة في كتاب الشهادات \* واذا ذكر في الحد لزريق ارض ورثة فلان فذلك لا يكفي كذا في المحيط \* واذا كتب لزريق ملك ورثة فلان لا يصلح كذا في الوجيز للكردري \* ورأيت بخط الموثوق به اذا كتب لزريق دار من تركة فلان يصح ويصلح هذا وهذا في غاية الحسن ولو ذكر في الحد لزريق ارض (میان دیهی) فذلك لا يكفي فاذا جعل احد حدوده اراض لا يدري مالها لا يكفي مالها بقل هي في يد فلان حتى يحصل المعرفة اذا ذكر احد الحدود لزريق اراضى المملكة يصح وان لم يذكر انها في يد من لكن بشرط ان يقول والفاصل بينهما كذا كذا في الفصول العمادية \* وفي اشراط حدود المستثنيات نحو الطريق والمقبرة والحياض اختلاف المشائخ فمنهم من شرط ذلك ومنهم من لم يشترط ولا بد من تحديد المستثنى بحيث يقع به الامتياز وما يكتبون في زماننا في تحديد المستثنى ان حدودها الاربعة لزريق ارض دخلت في هذه الدعوى او في هذا البيع لا يصح لانه لا يقع به الامتياز فيذكر في التحديد نهرا يقرب هذا المستثنى بحيث يقع به التمييز كذا في خزائن المفتين \* وكان ظهير الدين المرغيناني رح يقول اذا كانت المقبرة تلاءم لاحتاج الى ذكر حدودها وان لم يكن تلاءم لاحتاج كذا في الفصول العمادية \*

قال الامام النسفي الشيخ الامام السرخسي كان يشترط في استثناء المساجد والمقابر والحقايق وطرق العامة ونحوها في شراء القرية الخالصة ان يذكر حدود هذه الاشياء ومقاديرها طولاً وعرضاً وكان يرد المحاضر والسجلات والصكوك التي كان فيها استثناء هذه الاشياء مطلقاً من غير بيان الحدود وقال الامام النسفي السيد الامام ابو شجاع لا يشترط ذكر الحد لهذه الاشياء قال ففتي بهذا تسهيلاً للامر على المسلمين كذا في الخلاصة \* وما يكتبونه في زماننا وقد عرف المتعاقدان هذان جميع ما ورد عليه العقد وأحاط به علماً فقد استرد له بعض مشائخنا وهو المختار لان المبيع لا يصير به معلوماً للقاضي عند الشهادة فلا بد من التعيين كذا في النصول العمادية \* رجب ادعى داراً في يد رجل فقال له القاضي هل تعرف حدود الدار قال لا ثم ادعاه وبين الحدود لا تسمع أما اذا قل لا اعرف اسامي صاحب الحدود ثم ذكر في المرة الثانية تسمع ولا حاجة الى التوفيق كذا في الخلاصة \* ولو انه قال لا اعرف الحدود ثم ذكر الحدود بعد ذلك وقال عني بقولي لا اعرف الحدود لا اعرف اسماء اصحاب الحدود قبل ذلك منه وتسمع دعواه كذا في الذخيرة \* رجل ادعى محدوداً وذكر حدودها وقال في تعريفها وفيها اشجار وكان المحدود بتلك الحدود ولكنها خالية عن الاشجار لا تبطل الدعوى وكذا لو ذكر مكان الاشجار الحيطان ولو كان المدعي قال في تعريفها ليس فيها شجر ولا حائط فان فيها اشجار عظيمة لا يتصور حدونها بعد الدعوى الا ان حدودها يوافق الحدود التي ذكر تبطل دعواه ولو ادعى ارضاً ذكر حدودها وقال هي عشر ديرات ارض او عشر جريب فكانت اكثر من ذلك لا تبطل دعواه وكذا لو قال هي ارض يبذر فيها عشر مكائيل فاذا هي اكثر من ذلك او اقل الا ان الحدود وافقت دعوى المدعي لا تبطل دعوى المدعي لان هذا خلاف يحتمل التوفيق وهي غير محتاج اليه كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا ادعى محدوداً في موضع كذا وبين الحدود ولم يبين المحدود كرم او ارض او دار وشهد الشهود كذلك هل تسمع الدعوى والشهادة حكى فتوى شمس الائمة السرخسي رح انه لا تصح الدعوى والشهادة وحكى فتوى شمس الاسلام الا وزجني ان المدعي اذا بين المصرو والمحلة والموضع والحدود تصح الدعوى ولا يوجب ترك بيان المحدود ما هو جهالة في المدعى وكان ظهير الدين المرغيناني يكتب في جواب الفتوى لو سمع قاض هذه الدعوى يجوز وفيل ذكر المصرو والقرية والمحلة ليس بلام وذكر رشيد الدين انه لا بد ان يكتب باي موضع ليرتفع الجهالة وذكر ايضا اذا كتب صك الضيعة



لا بد ان يكتب باي قرية هي وباي موضع لانه وان بين الحد لكن اذا لم يبين الموضع فالجهازه فيه باقية قلت واختلافات اهل الشروط انه ينزل من الاعم الى الاخص او من الاخص الى الاعم اجماع على شرطية البيان كذا في الفصول العمادية \* اذا ادعى مسيل ماء في دار رجل لا بد وان يبين مسيل ماء المطر او ماء الوضوء كذا في خزائن المفتين \* وينبغي ان يبين موضع مسيل الماء انه في مقدم البيت او في مؤخره كذا في المحيط \* رجل ادعى مجرى ماء في ارض رجل او طريقا في دار رجل ذكر في بعض الروايات انه لا تسمع دعواه ولا تقبل الشهادة الا بعد بيان الموضع والطول والعرض وذكر في الاصل انه تسمع دعواه وتقبل الشهادة كذا في فتاوى قاضيخان في فصل من الشهادة الباطلة من كتاب الشهادات \* ادعى على آخر انه شق في ارضه نهرا وساق فيه الماء الى ارضه لا بد وان يسمى الارض التي شق فيها وان يبين موضع النهر انه من الجانب الايمن من هذه الارض او من الجانب الايسر ويبين قدر طول النهر وعرضه ويبين عمقه فاذا بين ذلك ان اقر المدعى عليه بذلك لزمه وان انكر حلفه بالله ما احدثت في ارض هذا الرجل هذا النهر الذي يدعي وكذا لو ادعى انه بنى في ارضه بناء لا يلتفت الى دعواه حتى يبين الارض ويصف البناء طوله وعرضه وانه من الخشب او من الحجر وكذا اذا ادعى غرس الشجر في ارضه فهو على ما ذكرنا فان بين المدعي ذاك ان اقر المدعى عليه امر بدفع البناء والشجر وان انكر حلفه بالله ما بنيت هذا البناء وما غرست هذا الشجر في ارض هذا الرجل فان نكل امر بدفع البناء والشجر كذا في الفصول العمادية \* اذا ادعى على آخر ثلثة اسهم من عشرة اسهم من دار وقال هذه الاسهم ثلثة من العشرة الاسهم من الدار المحدودة ملكي وحقي وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق ولم يذكر ان جميع هذه الدار في يده وكذلك لم يشهد الشهود ان جميع هذه الدار في يد هذا المدعى عليه فهذه الدعوى وهذه الشهادة مقبولة كذا في المحيط \* وفي دعوى غصب نصف الدار شائعا هل يشترط ان يبين كون جميع الدار في يد المدعى عليه اختلف المشائخ فيه قال بعضهم يشترط لان غصب نصف الدار شائعا لا يكون كل الدار في يده وقال بعضهم غصب نصف الدار شائعا يتصور بان تكون الدار في يد رجلين فغصبه من يد احدهما يكون غصبا لنصف الدار شائعا كذا في الفصول العمادية \* ادعى انه له بسبب وقوعه في حصته لا بد ان يذكر ان القسمة كانت بالقضاء او بالرضاء كذا في الوجيز للمكردي \* باع دار غيره وسلمها الى المشتري وجاء المالك فادعى الدار على البائع هل تصح الدعوى ينظر

ان اراد اخذ الدار لا تصح وان اراد التضمن بالغصب فعلى الخلاف المشهور ان الغصب في العقار هل يتحقق موجبا للضمن وفي وجوب الضمان بالبيع والتسليم روايتان عن ابي حنيفة رح كذا في المحيط \* والاصح ان العقار يضمن بالبيع والتسليم كذا في الفصول العمادية في الفصل الثاني والثلاثين \* وان اراد اجازة البيع واخذ الثمن تصح دعواه كذا في المحيط \* ادعى دارا من تركه والده انه اشتراها من والده في مرضه وانكر باقى الورثة ذلك فتدقيل لا تصح هذه الدعوى وقيل ينبغي ان تصح كذا في الذخيرة \* رجل باع عقارا وابنه وامرأته وبعض اقاربه حاضري علم به ووقع القبض بينهما وتصرف المشتري زمانا ثم ان الحاضر عند البيع ادعى على المشتري انه ملكه ولم يكن ملك البائع وقت البيع اتفق المتأخرون ومن مشائخ سمرقند على انه لا تصح هذه الدعوى ويجعل سكوته كالا فصح بالاقرار انه ملك البائع ومشائخ بخارا افتوا بصحة هذه الدعوى قال الصدر الشهيد في واقعاته ان نظر المفتي في المدعى وافتنى بانه لا حوط كان احسن وان لم يمكنه ذلك يفتي بقول مشائخ بخارا فان كان الحاضر عند البيع جاء الى المشتري وتقاضاه الثمن بان بعته البائع اليد لا تسمع دعواه بعد ذلك الملك لنفسه ويصير مجبزا للبيع بتقاضى الثمن فلا تصح بعد ذلك دعواه الملك كذا في المحيط \* رجل ادعى دارا في يد رجل فقال اشتريت من صبيك في صغر ك تصح اذا ذكر اسم الوصي ونسبه وكذا لو قال اشتريت من وكيلك اما لو قال اشترى وكيلي منك لا تصح كذا في الخلاصة \* رجل ادعى دارا في يد انسان وقال في دعواه هذه الدار كانت لابي فلان مات وتركها ميراثا لى ولاختى فلانة لا وارث له غيرنا وترك دوا واثابا فقسما الميراث ووقعت هذه الدار في نصيبى بالقسمة واليوم جميع هذه الدار ملكي لهذا السبب وفي يد هذا بغير حق فدعواه صحيحة ولكن لا بد وان يقول واخذت اختي نصيبها من تلك الاموال حتى تصح منه مطالبة المدعى عليه بتسليم كل الدار اليه ولو كان قال في دعواه مات ابي وتركها ميراثا لى ولاختى ثم ان اختي اقرت بجميعها لى فصدقتها في اقرارها حكى عن شيخ الاسلام الاوزجندى رح انه قال دعواه صحيحة والصحيح انه لا تصح دعواه في الثلث كذا في المحيط في فصل الشهادة في الموارث من كتاب الشهادات \* سئل الامام شمس الاسلام الاوزجندى رح عن ادعى على آخر عينا وقال كان هذا ملك ابي مات وتركه ميراثا لى ولفلان وسمى عدد الورثة

عدد الورثة الا انه لم يبين حصة نفسه فهذه الدعوى صحيحة منه ولكن اذا آل الامر الى المطالبة بالتسليم لابد وان يبين حصته ولو كان بين حصته ولم يبين عدد الورثة بان قال مات ابي وترك هذا العين ميراثي ولجماعة سوائي وحقني منه كذا واطالبته بتسليم ذلك لا تصح منه الدعوى ولا بد من بيان عدد الورثة كذا في الذخيرة \* اذا ادعى الرجل دارا ميراثا من ابيه او امه ولم يذكر اسم المورث ونسبه حكى عن شمس الاسلام الا وزجدي انه لا تسمع دعواه كذا في المحيط في فصل الشهادة في المواريث \* لو ادعى عينا في يد انسان انه له لما ان صاحب اليد اقر به له اراد على عليه دراهم وقال في دعواه لي عليه الف درهم لما انه اقر به له او قال ابتداء ان هذا الرجل اقران هذا العين لي او اقران لي عليه كذا من الدراهم لا تصح هذه الدعوى على قول عامة المشائخ كذا في خزائن المفتين نقلا عن الذخيرة \* ذكر الصدر الشهيد في الباب الثاني والخمسين من شرح ادب القاضي ان المدعي لو ادعى انه اقران هذا الشيء لي فمرة بالتسليم اليي ولم يدع انه ملكي فعامة العللاء على انه يسمع ويأمره بالتسليم اليه هكذا في الفصول العمادية \* اجمعوا على انه لو قال هذا العين ملكي وهكذا اقر به صاحب اليد او قال لي عليه كذا وهكذا اقر به المدعي عليه انه تصح الدعوى وتسمع البينة على اقراره كذا في الذخيرة \* وفي هذه الصورة لو انكر هل يحلف على اقراره الفتوى على انه لا يحلف على الاقرار وانما يحلف على المال كذا في الفصول العمادية \* وكما لا تصح دعوى المال بسبب الاقرار لا تصح دعوى الكساح ايضا بسبب الاقرار كذا في خزائن المفتين \* ولو قال في الدعوى ان صاحب اليد قال هذا العين لك يسمع ذلك منه لان هذه دعوى الهبة والهبة سبب الملك كذا في الذخيرة \* اختلفوا انه هل تصح دعوى الاقرار من طرف الدفع حتى لو اقام المدعي عليه بينة ان المدعي اقرانه لاحق له على المدعي عليه و اقام بينة ان المدعي اقران هذا ملك هذا المدعي عليه هل تقبل ما متهم على انه تصح دعوى الاقرار من طرف الدفع هكذا في الفصول العمادية \* الباب الثالث في اليمين وفيه ثلاثة فصول \* الفصل الاول في الاستحلاف والنكول الاستحلاف يحتاج الى معرفة اليمين وتفسيرها وركنها وشرطها وحكمها اما تفسيرها فاليمين عبارة عن القوة والتدرة ومعنى القدرة ههنا ان يتقوى الحالف في انكاره بان يدفع دعوى المدعي للحال واما ركنها فذكر اسم الله تعالى مفرونا بالخبر واما شرطها فانكار المنكر واما حكمها فانقطاع الخصومة وانفصال المشاجرة بينهما حتى لا تسمع دعوى المدعي بعد ذلك اذا لم يكن له بينة قال الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رح

اذا شك الرجل فيما يدعي عليه فينبغي له ان يرضي خصمه ولا يعجل بيمينه وبصالحه وان كان في شبهة ينظر ان كان اكبر رأيه ان دعواه حق فلا يسعدان يحلف وان كان اكبر رأيه ان دعواه باطل يسعدان يحلف هكذا في محيط السرخسي \* الاستحلاف يجري في الدعوى الصحيحة دون فاسدها كذا في الفصول العمادية \* فان صحت الدعوى سأل المدعي عليه عنها فان اقرا وانكر فبرهن المدعي قضي عليه والاحلف بطله كذا في كنز الدقائق \* اذا توجهت اليمين على المنكر ان شاء حلف ان كان صادقا وان شاء فدى يمينه بالمال كذا في محيط السرخسي \* لو حلف بطلب المدعي يمينه بين يدي القاضي من غير استحلاف القاضي فهذا ليس بتحليف لان التحليف حق القاضي كذا في القنية \* وهكذا في البحر الرائق \* قال ابو يوسف رح اربعة اشياء يستحلف القاضي الخصم قبل ان يسأل المدعي ذلك احدها الشفيع اذا طلب من القاضي ان يقضي بالشفعة يحلفه بالله لقد طلبت الشفعة حين علمت بالشراء وان لم يطلب المشتري ذلك وعند ابي حنيفة ومحمد رح لا يستحلفه الثاني البكر اذا بلغت فاخترت الفرقة وطلبت التفريق من القاضي يستحلفها بالله لقد اخترت الفرقة حين بلغت وان لم يدعه الزوج الثالث المشتري اذا اراد الرد بالعيب يحلفه القاضي انك لم ترض بالعيب ولا عرضته على البيع منذ رأيتك المرأة اذا سألت من القاضي ان يرض لها النفقة في مال الزوج الغائب يحلفه بالله ما اعطاك نفقتك حين خرج ويجب ان تكون مسألة النفقة في قولهم جميعا كذا في الفصول العمادية \* وفي الاستحقاق يحلف المستحق بالله ما بعث ولا وهبت عند ابي يوسف رح وعندهما لا يحلف بدون طلب الخصم كذا في الخلاصة والوجيز المذكورين \* واجمعوا على ان من ادعى ديناً على ميت يحلف من غير طلب الوصي والوارث بالله ما استوفيت دينك من المديون الميت ولا من احد اداة اليك عنه ولا قبض لك قابض بامرک ولا ابرأته منه ولا شيئاً منه ولا احلت بذلك ولا بشيء منه على احد ولا عندك به ولا بشيء منه رهن كذا في الخلاصة \* لا يحلف مع وجود البرهان الا في مسائل الاولى يحلف مدعي الدين على الميت اذا برهن ولا خصوصية لدعوى الدين بل في كل موضع يدعي حقاً في التركة واثبت بالبينة فانه يحلف من غير طلب خصم انه ما استوفى حقه وهو مثل حقوق الله تعالى يحلف من غير دعوى الثانية المستحق للمبيع بالبينة للمستحق عليه تحليفه بالله ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا خرجت العين من ملكه الثالثة يحلف مدعي الا بق مع البينة بالله انه

باق على ملكك الى الان لم يخرج ببيع ولا هبة كذا في البحر الرائق \* واذا قال المدعي لي عليه شهود حضور في المصر وطلب حلفه لم يحلف عند ابي حنيفة رح ولكن يقال لخصمه اعط كفيلا بنفسك ثلاثة ايام لثلاث غيب فيبطل حق المدعي ويجب ان يكون الكفيل ثقة معروف الدار حتى يحصل فائدة التكفيل كذا في الكافي \* وان قال لا او قال شهودي غيب او مرضي خلف المدعي عليه وقال مشائخنا اذا قال المدعي شهودي غيب او مرضي انما يحلف المدعي عليه اذا بعث القاضي امينا من امانته الى محلة الشهود الذين سماهم المدعي حتى يسأل عن الشهود فان اخبروا انهم غيب او مرضي يحلفه اما بدون ذلك لا يحلفه على قول من لا يرى الاستحلاف اذا كان له بينة حاضرة في المصر كذا في المحيط \* واذا نكل المدعي عليه عن اليمين قضى بالمال للمدعي على المدعي عليه بسبب النكول عند لا يابد ان يكون النكول في مجلس القضاء هكذا في الكافي \* ولا يرد اليمين على المدعي كذا في الهداية \* ويبغى للقاضي ان يقول له اني اعرض عليك اليمين ثلث مرات فان حلفت والا قضيت عليك بما ادعى فاذا كرر العرض عليه ثلث مرات قضى عليه بالنكول كذا في الكافي \* وهذا التكرار ذكره الخصاص لزيادة الاحتياط والمبالغة في ايلاء العذر فاما المذهب انه لو قضى بالنكول بعد العرض مرة جاز هو الصحيح والاولى كذا في الهداية \* ولو عرض عليه اليمين ثلث مرات فابى ان يحلف وقضى عليه بالنكول ثم قال انا احلف لا يلتفت اليه ولو قال انا احلف قبل ان يقضى عليه يقبل ذلك منه ويشترط ان يكون القضاء على فور النكول عند بعض المشائخ وعلى قول الخصاص لا يشترط وعليه الفتوى كذا في الفصول العمادية \* ولو ان القاضي عرض عليه اليمين في المرة الاولى فقال لا احلف ولما عرض عليه في المرة الثانية قال احلف فاراد ان يحلفه فقال له قل بالله فقال لا احلف ثم عرض عليه اليمين ثانيا فقال لا احلف فان القاضي يقضي عليه ويجب كل ذلك عليه ولو ان المدعي عليه بعد عرض القاضي عليه اليمين مرتين استمهله ثلاثة ايام ثم جاء بعد ثلاثة ايام وقال لا احلف فان القاضي لا يقضي عليه حتى نكل ثلثة ويستقبل عليه اليمين ثلث مرات ولا يعتبر نكوله قبل الاستمهال كذا في فتاوى قاضيخان \* ثم ان النكول قد يكون حقيقيا كقوله لا احلف وقد يكون حكما بان يسكت وحكمه حكم الاول اذا علم انه لا آفة به من طرش او خرس هو الصحيح كذا في الكافي \* ولو سأل القاضي عن دعوة فسكت ولم يجبه وكلما كلمه القاضي بشيء لم يجبه فالقاضي يأمر المدعي ان يأخذ منه كفيلا حتى يسأل عن قصته

وحاله هل به آفة تمنعه من السمع والكلام فان ظهر انه لا آفة به واعاده الى مجلس القاضي فادعى وهو ساكت فالقاضي يعرض عليه اليمين ثلثا فيقضي عليه بالنكول ولو قال لا اقر ولا انكر لا يحلفه و يحبسه عند ابي حنيفة رح وعندهما يجعل منكرا كذا في محيط السرخسي \* وان علم القاضي ان بلسانه آفة بان علم انه اخرس يأمره ان يجيب بالاشارة ويعمل باشارته فان اشار بالاقرار تم الاقرار وان اشار بالانكار عرض عليه اليمين فان اشار بالايجابه كان يمينا وان اشار بالالباء يكون نكولا فيقضي عليه بالنكول كذا في الذخيرة \* ان ادعى رجل على امرأته انه تزوجها وانكرت المرأة ذلك او ادعت المرأة النكاح وانكر الرجل او ادعى الرجل بعد الطلاق وانقضاء العدة انه كان راجعها في العدة وانكرت المرأة او ادعت المرأة ذلك وانكر الزوج او ادعى الزوج بعد انقضاء مدة الإيلاء انه كان فاء اليها في المدة وانكرت المرأة او ادعت المرأة ذلك وانكر الزوج او ادعى على مجهول انه عبده او ادعى المجهول عليه ذلك اراختصا على هذا الوجه في ولاء العتاق واولاء الموالاة او ادعى على رجل ان المدعى عليه ولده او والدة او ادعت المرأة على مولاهما انها ولدت منه هذا الولد او ادعت انها ولدت منه ولد او قدمت الولد وانها ام ولد له عند ابي حنيفة رح لا يستحلف المنكر في هذه المسائل السبع وعندهما يستحلف واذا نكل يقضى بالنكول كذا في النهاية \* وكذلك لو كانت الدعوى في الرضاء بالنكاح او في الامر بالنكاح يستحلف عندهما كذا في خزانة المفتين \* واما المولى اذا ادعى الاستيلاء ثبت باقراره ولا يلتفت الى انكاره ففي هذه المسائل يتصور الدعوى من الجانبين الا في الاستيلاء كذا في الجوهرة النيرة \* قال القاضي فخر الدين في الجامع الصغير والفتاوى على قولهما وقيل ينبغي للقاضي ان ينظر في حال المدعى عليه فان رآه متعنتا يحلفه ويأخذ بقولهما فان كان مظلوما لا يحلفه آخذا بقوله كذا في الكافي \* قال في المنايع اذا رفعت المرأة زوجها الى القاضي وجدد الزوج نكاحها حلفه القاضي فاذا حلف يقول فرقت بينكما هكذا روى خلف بن ابوب عن ابي يوسف رح وقيل يقول القاضي للزوج ان كانت امرأتك فهي طالق فيقول الزوج نعم كذا في السراج الوهاج \* ثم على قول ابي حنيفة رح اذا كان لا يجري الاستحلاف في النكاح لو كان دعوى النكاح من المرأة وقالت المرأة للقاضي لا يمكنني ان اتزوج لان هذا زوجي وقد انكر النكاح فمرة ليطلقني لا تزوج والزوج لا يمكنه ان يطلقها لان بالطلاق يصير مقرا بالنكاح ماذا يصنع القاضي ذكر

ذكر فخر الاسلام عليّ بن زيد وي يقول للزوج قل لها ان كنت امرأتني فانت طالق كذا في المحيط \*  
وان كان الدعوى من الزوج وقال انا اريد ان تزوج اختها او اربعاً سواها فان القاضي لا يملكه  
من ذلك لانه اقر لهذه المرأة انها امرأته فيقول له ان كنت تريد ذلك فطلق هذه ثم تزوج اختها  
او اربعاً سواها هكذا في البدائع \* وانما يستحلف في النسب المجرب عندهما اذا كان يثبت باقراره  
كذا في الهداية \* اقرار الرجل يصح بخمسة بالوالدين والولد والزوجة والمولى لانه اقرب ما يلزمه ولا يصح  
اقراره بما سواهم ويصح اقرار المرأة باربعة بالوالدين والزوج والمولى ولا يصح بالولد ومن سوى  
هؤلاء لان فيه تحميل النسب على الغير الا اذا صدق الزوج في اقرارها بالولد او يشهد بولادة الولد  
هكذا في غاية البيان \* هذا كله اذا لم يدع المدعي بدعوى هذه الاشياء مالا ما اذا ادعى مالا  
بدعوى هذه الاشياء كالمراة تدعي على رجل انه تزوجها على كذا وطلقها قبل الدخول بها وادعت  
نصف المهر او لم تدع الطلاق وادعت النفقة حلفه القاضي بلا خلاف كذا في الفتاوى الصغرى \* اذا  
قال المدعي انا اخو المدعى عليه لايه وان اباهما مات وترك مالا في يد هذا المدعى عليه او ادعى  
حجرا بان قال هذا الصغير الذي التقطه اخي ولي ولاية الحجر عليه وانكر ذواليد او قال المدعي  
وهو من انا اخو المدعى عليه فافرض لي عليه النفقة وانكر المدعى عليه ان يكون هذا المدعي اخاه  
او اراد الواهب الرجوع في الهبة فقال الموهوب له انا اخوك يستحلف المدعى عليه على ما يدعي  
من النسب بالاجماع ولكن ان نكل ثبت ما ادعى من المال او الحق لا النسب هكذا في الكافي \*  
اما الحدود فاجمعوا انه لا يستحلف فيها الا في السرقة فاذا ادعى على آخر سرقة فانكر فانه يستحلف  
فان ابى ان يحلف لم يقطع ويضمن المال وكذا اللعان لا يستحلف فيه ايضا بالاجماع لان اللعان في  
معنى الحد فاذا ادعت على زوجها انه قذفها وارادت استحلافه فانه لا يستحلفه كذا في السراج الوهاج \*  
ذكر الصدر الشهيد ر ح ان الحدود لا يستحلف فيها بالاجماع الا اذا تضمن حقا بان علق عتق عبده  
بالزنا وقال ان زنت فانت حر فادعى العبد انه قد زنى ولا بينة له عليه يستحلف المولى حتى اذا نكل ثبت  
العتق دون الزنا كذا في التبيين \* ثم اذا حلف المولى هنا كما هو المختار يحلف على المسبب بالله  
ما زنت بعد ما حلفت بعتق عبك هكذا في فتاوى قاضيخان \* ولو ان رجلا ادعى على رجل انه  
قال له يا منافق يا زنديق يا كافر او ادعى انه ضربه او لطمه او ما شبه ذلك من الامور التي  
اوجبت التعزير واراد تحليفه فالقاضي يحلفه فان حلف لاشي عليه وان نكل بقضي عليه بالتعزير

ويكون التحليف فيه على الحاصل كذا في المحيط \* ومن ادعى قصاصا على غيره فجحدته استخلف  
بالاجماع كذا في الهداية \* فان حلف فانه يبرأ كذا في السراج الوهاج \* ثم ان نكل من اليمين  
فيما دون النفس يلزمه القصاص وان نكل في النفس حبس حتى يقرأ ويحلف وهذا عند ابي حنيفة رح  
وقال ابو يوسف ومحمد رح يلزمه الارش فيهما كذا في الهداية \* الفصل الثاني في كيفية اليمين  
والاستخلاف من توجه عليه اليمين فالقاضي يحلفه بالله ولا يحلفه بغير الله كذا في محيط السرخسي \*  
ان اراد المدعى تحليفه بالطلاق او العتاق في ظاهر الرواية لا يجيبه القاضي الى ذلك لان التحليف  
بالطلاق او العتاق ونحو ذلك حرام وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان \* ويغلف بذكر او صافه  
نحو قوله قل هو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر  
ما يعلم من العلانية ما تئلان هذا عليك ولا تملك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شيء  
منه وله ان يزيد في التغليف على هذا وله ان ينقص منه الا انه ان يحتاط فلا يذكر لفظ الواو كيلا يتكرر  
عليه اليمين وان شاء القاضي لم يغلف فيقول قل بالله او والله كذا في الكافي \* وبعضهم قالوا القاضي  
ينظر الى المدعى عليه ان عرفه بالخير والصلاح او رأى عليه سيماء الخير وام يتهمه اكتفى بذكر  
اسم الله وحده وان كان على خلاف ذلك غلظه وبعضهم قالوا نظر الى المدعى به ان كان مالا  
مظيما غلظ عليه وان كان فقيرا يكتفى بذكر اسم الله وحده ثم بعضهم قدروا العظيم بنصاب الزكوة  
وبعضهم قدروا بنصاب السرقة ان اراد التغليف على اليهودي يحلفه بالله الذي انزل التوراة  
على موسى وان اراد التغليف على النصراني يحلفه بالله الذي انزل الانجيل على عيسى كذا  
في المحيط \* ولا يحلف بالاشارة الى مصحف معين بان يقول بالله الذي انزل هذا الانجيل او هذه  
التوراة لانه ثبت تحريف بعضهما فلا يؤمن ان يقع الاشارة الى المحرف فيكون التحليف به تغليظا  
بما ليس بكلام الله عز وجل هكذا في البدائع \* ويحلف المجوسي بالله الذي خلق النار هكذا  
ذكر محمد رح في الاصل كذا في الهداية وكذا الدقائق \* وليس عند ابي حنيفة وابي يوسف رح  
خلاف ذلك في الظاهر الا انه روي عن ابي حنيفة رح في النوادر قال لا يحلف الا بالله خالصا  
فلهذا قال بعض مشائخنا لا ينبغي ان يذكر النار عند اليمين كذا في المبسوط \* وغيرهم من  
اهل الشرك يحلف بالله ولا يحلف بالله الذي خلق الوثن والصنم كذا في محيط السرخسي \*  
ولا يحلفون في بيوت عباداتهم كذا في الاختيار شرح المختار \* ولا يجب تغليف اليمين



على المسلم بزمان ولا مكان كذا في الكافي \* استحلاف الآخر س ان يقول القاضي عليك عهد الله ان كان لهذا عليك هذا الحق وبشير الآخر برأسه اي نعم ولا يستحلفه بالله مالهذا عليك الف وبشير الآخر برأسه اي نعم كذا في محيط السرخسي \* وان كان المدعي آخرس وله اشارات معروفة وخصمه صحيح فالقاضي يحلفه بطلب الآخرس بالله الذي لا اله الا هو كما اذا كانا صحيحين وان كان المدعي عليه مع كونه آخرس اصم والقاضي يعرفه انه اصم فان القاضي يكتب له وياً مرة ان يجيب بالكتابة وان كان لا يعرف الكتابة وله اشارة معروفة يؤمر بالاشارة ليجيب ويعامل معه كما يعامل مع الآخرس كذا في الذخيرة \* اذا ادعى ديناً ولم يذكر له سبباً يحلف على الحاصل بالله مالهذا عليك ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شيء منه وكذا اذا ادعاه ملكاً وحقاً في عين حاضر مطلقاً ولم يذكر له سبباً يحلف على الحاصل فيحلف بالله ما هذا العين لفلان بن فلان ولا شيء منه يجمع بين الكل والبعض احتياطاً كذا في المحيط \* وان ادعى عليه ديناً بسبب القرض او بسبب الشراء او ادعى ملكاً بسبب البيع او الهبة او ادعى غصباً او عارية يستحلف على حاصل الدعوى في ظاهر رواية اصحابنا ر ح ولا يستحلف على السبب حتى لا يستحلف ما استقرضت منه هذا المال ما غصبته ما اودعك ما اشتريت منه هذا العين وكذا ما بعته منه هذا العين سواء عرض المدعي عليه او لم يعرض الا ان فيما سوى الودبعة يحلفه بالله ماله عليك ولا قبلك المال الذي يدعي ولا شيء منه وفي الودبعة يحلفه بالله ليس في يدك هذه الودبعة التي يدعي ولا شيء منه ولا له قبلك حق منه لان المدعي لو كان استهلك الودبعة او دل سارقاً عليها لا يكون في يده ويكون ضامناً لها فيحلف على نحو ما قلنا كذا في فتاوى قاضيخان \* ثم التحليف على الحاصل هو الاصل عند ابي حنيفة ومحمد ر ح اذا كان شيئاً يرتفع برافع واذا كان فيه ترك النظر للمدعي فحينئذ يحلف على السبب اجماً وذلك بان تدعي مبتوته نفقة والزوج ممن لا يراها او ادعى شفعة بالجوار والمشتري ممن لا يراها بان كان شافعياً كذا في الكافي \* وعن ابي يوسف ومحمد ر ح ان المدعي اذا ادعى مالا مطلقاً يحلف على المال وان ادعى مالا بسبب يحلف على المال بذلك السبب بالله ما استقرضت منه هذا المال او بالله ما اغتصبت منه هذا المال او نحو ذلك الا ان يعرض المدعي عليه للقاضي فيقول لا تحلفني على هذا الوجه فان الرجل قد يستقرض مالا ثم لا يكون ذلك المال عليه عند الدعوى

بان رده او ابرأه منه فاذا عرضه على هذا الوجه حينئذ يحلفه على الحاصل وبه اخذ بعض المشائخ وقال  
شمس الأئمة الحلواني بنظر الرعي جواب المدعى عليه ودعوى المدعى ان انكر المدعى عليه الاستقراض  
والغصب فقال ما استقرضت منه شيئاً ولا غصبت منه شيئاً ولا يحلف على السبب بالله ما استقرضت  
وان قال المدعى عليه في الجواب ليس له عليّ هذا المال الذي يدعي ولا شيء منه يحلف  
على الحاصل بالله ما له عاينك ولا قبلك هذا المال الذي تدعي ولا شيء منه قال رحمه الله وهذا  
هو احسن الاقوال هندي وعليه اكثر القضاة رح كذا في فتاوى قاضيخان \* وان كان سببا  
لا يرتفع برفع فالتحليف على السبب بالاجماع كالعبد المسلم ان ادعى العتق على مولاه بخلاف  
الامة والعبد الكافر لانه يتكرر الرق عليها بالردة والحقا وعليه بنقض العهد والحق ولا يتكرر  
على المسلم كذا في الهداية \* المشتري ان ادعى الشراء فان ذكر نقد الثمن يحلف المدعى عليه  
بالله ما هذا العبد ملك المدعى ولا شيء منه بالسبب الذي ادعاه ولا يحلف بالله ما بعث كذا  
في الفصول العمدية \* وان شاء يحلفه بالله ما بينك وبين هذا بيع قائم الساعة فيما ادعى او قال  
بالله ما هذه الدار شراء لهذا الساعة بما ادعى من الثمن او بالله ما هذا البيع الذي ادعى عليك  
في هذه الدار قائمة فيها الساعة بهذا الثمن على ما ادعى وان شاء حلفه ما عليك تسليم هذه الضيعة  
اليه بهذا البيع الذي يدعي سواء عرض المدعى عليه للقاضي او لم يعرض هكذا في شرح ادب القاضي  
للخصاف \* وان لم يذكر المشتري نقد الثمن يقال له احضر الثمن فاذا احضر الثمن يستحلفه القاضي  
بالله ما عليك قبض هذا الثمن وتسليم هذا العبد من الوجه الذي ادعى وان شاء حلفه بالله  
ما بينك وبين هذا شراء قائم الساعة كذا في الفصول العمدية \* واذا ادعى البائع البيع وانكر المشتري  
ان ادعى انه سلم المبيع ولم يقبض الثمن يحلف المشتري بالله ما قبلك هذه الدار ولا ثمنها وان ادعى انه  
لم يسلم المبيع ولم يقبض الثمن يحلفه بالله ما هذه الدار لك ولا الثمن الذي سماه عليك كذا في  
محيط السرخسي \* ويستحلفه على العين والثمن جميعا كما في دعوى الشراء كذا في الفصول العمدية \*  
ويستحلف في النكاح ما بينكما نكاح قائم في الحال هكذا في الهداية \* اذا ادعت النكاح والصداق  
في ظاهر الرواية عنهما يحلف على الحاصل بالله ما هذه امرأتك بهذا النكاح الذي تدعى ولالها  
عليك هذا الصداق الذي ادعت وهو كذا وكذا ولا شيء منه وان كان المدعى هذا الرجل  
يستحلف

يستحلف المرأة بالله ما هذا زوجك على ما يدعي كذا في فتاوى قاضيخان \* ادعت على زوجها تطليقة رجعية يحلف بالله ما هي طالق منك الساعة وان ادعت البائن ففي ظاهر الرواية بالله ما هي بائن منك الساعة بواحدة او ثلث على حسب الدعوى او بالله ما طلقتهما البائن او الثلث في هذا النكاح المدعى ولا يحلف ما طلقتهما ثلثا مطلقا كذا في الوجيز للكردي \* وكذلك اذا لم تدع المرأة ذلك ولكن شهد عند القاضي شاهد واحد عدل او جماعة من الفساق بذلك لان حرمة الفرج حق الشرع فكان على القاضي الاحتياط في مثله بالاستحلاف كذا في المحيط \* ادعت انها سأله الطلاق فقال لها امرك بيدك فاخترت بذلك التفويض نفسها وحرمت عليه فانكر الزوج الامر والا اختيار لا يحلفه على الحاصل بلا خلاف ويحلف على السبب ويحناط فيه له ويحلف بالله ما جعلت امرها يدها منذ آخر تزوج تزوجتها بعد سوء الها الطلاق ولا علمت انها اختارت نفسها بذلك التفويض في مجلس التفويض كذا في الوجيز للكردي \* وان اقر بالامر وانكر اختيارها نفسها يحلف الزوج بالله ما تعلم انها اختارت نفسها في مجلس الامر الذي ادعت وان اقر بالا اختيار وانكر الامر يحلف بالله ما جعلت امرا امرأتك هذه بيدها قبل ان تختار نفسها في ذلك المجلس كذا في الفصول العمادية \* امرأة ادعت على زوجها انه آلى منها ومضت مدة الابلاء ووقعت الفرقة بينا وطلبت من القاضي تحليفه وقالت للقاضي انه ممن يرى ان المؤلى يوقف بعد الاربعة الاشهر فيحلف انها ليست ببائن منه ولا يحنث فيحلفه القاضي على السبب بالله ما قلت لها والله لا اقربك منذ كذا على ما ادعت وان نكل من اليمين ابانها منه بتطليقة نظرا لها وان كان فيه احتمال الضرر بالزوج كذا في محيط السرخسي \* فان اقر الزوج بالابلاء فادعى انه فاء اليها في المدة وانكرت هي الفتي في المدة فالقول قولها مع اليمين ويحلف على الحاصل عند محمدرح فيحلف بالله لست بامرأة له اليوم بالسبب الذي يدعي ولا يحلف بالله لم يفتى اليك قبل مضي الاربعة الاشهر وفي كتاب الاستحلاف قال بشر سمعت ابا يوسف رح قال يستحلف بالله انه لم يفتى اليك قبل مضي الاربعة الاشهر قال والاحوط على قوله ان يزداد في اليمين فيحلف بالله لم يفتى اليك في الاربعة الاشهر في النكاح الذي يدعيه الزوج كذا في المحيط \* لو اختلعت من زوجها بمهرها وجد الزوج فالقول قوله ويحلف على الحاصل على الاظهر وعند ابي يوسف رح على السبب كذا في خزنة المفتين \* امرأة ادعت على

زوجها انه حلف بطلاقها ثلثا ان لا يدخل هذه الدار وانه قد دخلها بعد اليمين ان اقر باليمين والدخول جميعا فقد اقر بالطلاق وان انكر اليمين والدخول في ظاهر الرواية يحلف على الحاصل بالله ما هذه المرأة بائن منك بثلاث تطليقات كما ادعته وان اقر باليمين وانكر الدخول بعد اليمين يحلف بالله ما دخلت هذه الدار بعد ما حلفت بطلاقها وان اقر بالدخول في ذلك الزمان وانكر اليمين يحلف بالله ما حلفت بطلاقها ثلثا ان لا يدخل الدار قبل ان يدخلها كذا في فتاوى قاضيخان \* وكذلك على هذا العقد اذا ادعى العبد والامة على المولى انه حلف بعقده انه لا يدخل هذه الدار وانه دخلها الا ان يعرض المولى او الزوج في ذلك بشيء فيستحلفه بالله ما هذه المرأة طالق منك ثلثا بهذه اليمين التي ادعت ولا هذه الامة حرة بما ادعت من يمينك فاذا حلف على ذلك فقد اتى على ما يريد كذا في شرح ادب القاضي للخصاف \* لو ادعى اني اودعت عندك كذا فقال اودعت مع فلان آخر فلا رد كله اليك يحلف المدعى عليه بالله ان رد الكل ليس بواجب عليك فاذا حلف اندفعت كذا في خزائن المغنين \* غصب جارية وغيبها فبرهن المالك على انه غصب منه جارية فانه يحبس بها حتى يجيء بها ويردها على المالك وهذه الدعوى صحيحة مع قيام البهالة للضرورة وان لم يكن للمالك بينة يحلفه بالله ما لهذا عليك جارية ولا قيمتها وهو كذا درهم ولا اقل من ذلك كذا في الوجيز للكردي \* وفي الاجارة والمزارعة والمعاملة يحلف بالله ما بينك وبينه اجارة في هذه الدار قائمة او مزارعة في الارض قائمة لازمة اليوم الى الوقت الذي ادعاه بهذا الاجر الذي سماه كذا في محيط السرخسي \* وان ادعى المدعى اجرة الدار وجحد المدعى عليه يستحلفه القاضي بالله ما له قبلك هذا الاجر الذي سمى من اجارة هذه الدار لهذا الوقت الذي ادعى انه اجرها منك قالوا وان شاء القاضي حلفه بالله ما له قبلك هذا الاجر الذي سمى بهذا السبب الذي ادعاه او من هذا الوجه الذي ادعاه كذا في المحيط \* لو ادعى الكفالة بمال او بعرض حلف على حاصل الدعوى ولكن انما يحلفه اذا ادعى كفالة صحيحة منجزة او معلقة بشرط منعارف وذكرا ان الكفالة باذنه او ذكرا جازته لتلك الكفالة في مجلس تلك الكفالة اما بدون ذلك لا يكون مدعى كفالة صحيحة فلا يترقب عليه التحليف واذا حلفه بالله ما له قبلك هذه الا في سبب هذه الكفالة التي يدعيها حتى لا يتناول كفالة اخرى وكذا اذا كانت كفالة بعرض يحلفه بالله ما له قبلك هذا الثوب بسبب هذه الكفالة وفي النفس يقول بالله ما له قبلك تسليم نفس فلان بسبب هذه الكفالة التي يدعيها كذا في الفصول

العمادية \* لو أن رجلا ادعى على رجل أنه اشترى دارا بجانب داري واني شفيعتها بداري واراد استحلالة بحلفه القاضي على السبب بالله ما اشتريت هذه الدار التي سماها وحدودها كذا وكذا ولا شيئا منها وان اقر المدعى عليه بالشراء والجوار الا انه يقول الشفيع لم يطلب الشفعة حين علم بالشراء وقال الشفيع لا بل طلبت فالقول قول الشفيع مع اليمين واذا كان القول قول الشفيع مع اليمين اذا طلب المشتري من القاضي يمين الشفيع فان القاضي بحلفه بالله لقد طلبت شفعة هذه الدار حين بلغك شراءها واشهدت على ذلك بحضور احد المتبائعين او الدار هكذا ذكر في كتاب الاستحلاف ولكن هذا انما يستقيم اذا ادعى المشتري انه بلغه الشراء وهو يمين ملا من الناس اما اذا لم يكن عنده من اشهادة لم تبطل شفعته بترك الاشهاد للحال فاذا اقر بذلك حلفه بالله لقد طلبت الشفعة حين علمت بالشراء او خرجت الى الشهود حين قدرت وطلبتها بحضور احد المتعاقدين او الدار واشهدت على ذلك واذا ادعى الشفيع انه بلغه الخبر لئلا وانه طلب الشفعة واشهد عليها حين اصبح حلفه القاضي بالله ما بلغك الا في وقت الذي تدعي وقد طلبت الشفعة واشهدت على ذلك حين اصبحت كذا في المحيط \* والمخيرة بخيار البلوغ في حق اختيارها نفسها بمنزلة الشفيع في طلب الشفعة والاستحلاف على اختيارها نفسها نظير استحلاف الشفيع على طلب الشفعة فان قالت للقاضي قد اخترت نفسي حين بلغت او قالت حين بلغت طلبت الفرقة قبل قولها مع اليمين وان قالت بلغت امس وطلبت الفرقة فلا يقبل قولها ويحتاج الى اقامة البينة والجواب في الشفعة هكذا اذا قال الشفيع طلبت الشفعة حين علمت فالقول قوله ولو قال علمت امس وطلبت كلف اقامة البينة ولا يقبل قوله هكذا في الفصول العمادية \* وان ادعى على رجل انه كسر ابريقا له من الفضة واحضر الا بريق او ادعى انه صب الماء في طعامه وافسده ان اقر المدعى عليه بذلك بخير صاحب الا بريق والطعام ان شاء امسكه كذلك ولا شيء له وان شاء دفع له الا بريق والطعام وضمنه قيمة الا بريق من خلاف الجنس وضمنه مثل ذلك الطعام وليس له تضمين النقصان فان انكر المدعى عليه حلفه القاضي على قيمة الا بريق وعلى مثل الطعام فان قال المدعى ان هذا المدعى عليه ممن يقول لا يجب الضمان وانما يجب النقصان فان القاضي بحلفه على السبب بالله ما فعلت على ما ادعاه المدعي كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو أن رجلا ادعى على رجل انه خرق ثوبه واحضر الثوب الى القاضي معه واراد استحلافه فان القاضي لا يحلفه على السبب بالله ما خرق ثوبه لكن ينظر القاضي في الخرق لان من الخرق ما يوجب النقصان من غير خيار نحو ان يكون الخرق يسيرا ومن الخرق ما يثبت الخيار ان شاء اخذ

الثوب وضمنه النقصان وان شاء ترك الثوب وضمنه قيمة الثوب كله نحو ان يكون الخرق فاحشا فان كان يسيرا حتى اوجب النقصان من غير خيار يقوم الثوب صحيحا ويقوم منخرقا فيضمنه ذلك النقصان ويحلفه على الحصول بالله ماله عليك هذا القدر من الدراهم التي ادعى فان حلف برئ وان نكل ازمه ذلك هذا ان كان الثوب حاضرا وان لم يكن حاضرا فجاء المدعي فقال ان هذا خرق ثوبالي فان القاضي يقول له كم نقص هذا الخرق ثوبك سميه حتى احلفه لك عليه هذا اذا كان الخرق يسيرا كذا في شرح ادب القاضي للخصاف \* وهو الصحيح هكذا في المحيط \* وان كان الخرق فاحشا يوجب جميع قيمة الثوب فان القاضي يحلفه على السبب بالله ما فعلت كذا وكذا على ما ادعاه المدعي مفسرا نظرا للمدعي وان كان فيه اضرار بالمدعي عليه هكذا في شرح ادب القاضي للخصاف للصدر الشهيد \* ولو ان رجلا ادعى انه هدم حائطه او كسره وبين قدر الحائط وموضعه وبين النقصان وطلب النقصان حلفه القاضي على الحصول بالله ماله عليك هذا القدر من الدراهم ولا شيء منها كذا في فتاوى قاضيخان \* هكذا ذكر الخصاف قال شمس الائمة الحلواني رح ينبغي للقاضي ان يحلفه على السبب ولا يحلفه على الحصول هو الصحيح كذا في المحيط \* وان ادعى رجل على رجل انه ذبح شاة او بقرة او فتاعين عبده قد مات من غير ذلك او عين دابة له او جنين على شيء من ماله فنقص ذلك الشيء وليس ذلك بحاضر فان القاضي يقول كم نقصان ذلك فاذا عرض ذلك حلفه على الحصول ولا يحلف على السبب لان في التحليف على السبب اضرار بالمدعي عليه وليس في التحليف على الحصول اضرار بالمدعي هكذا في شرح ادب القاضي للخصاف \* رجل ادعى على رجل انه وضع على حائطه خشبا او اجرى على سطحه ماء او في دارة ميزابا او ادعى انه فتح في حائطه بابا او بنى على حائطه بناء او ادعى انه رمى التراب او الزبل في ارضه او دابة ميتة في ارضه او غرس شجرة او ما يكون فيه فساد الارض وصاحب الارض يحتاج الى دفعه ونقله وصحح دعواه بان بين طول الحائط وعرضه وموضعه وبين الارض بذكر الحدود وموضعها فاذا صحح دعواه وانكر المدعي عليه يستحلفه على السبب ولو كان صاحب الخشب هو المدعي فقدم صاحب الحائط الى القاضي وقال كان لي على حائط هذا الرجل خشب فوقه او قلعت لا عيدة وان صاحب الحائط بمنعني من ذلك لا تسمع دعواه ما لم يصحح وتصحيح الدعوى بان يبين موضع الخشب وان له حق وضع خشبة

خشبة وخشبتين او ما شبه ذلك ويبين غلط الخشبة وخفتها فاذا صحح الدعوى وانكر المدة على عليه يحلفه القاضي على الحصول بالله مال هذا في هذا الحائط وضع الخشب الذي يدعي وهو كذا وكذا في موضع كذا من الحائط في مقدم البيت او مؤخره حق واجب له فاذا نكل الزمه القاضي حقه ولو ادعى رجل على غيره انه حفر في ارضه حفرة اضر ذلك بارضه وطلب النقض فان بين موضع الارض وحدودها ومقدار الحفرة والنقصان يحلفه القاضي على الحصول بالله ماله عليك هذا الحق الذي يدعيه ولا يحلفه على السبب كذا في فتاوى قاضيخان \* وان ادعى مسيل ماء او طريقا في دار رجل يحلفه على الحصول بالله ماله هذا الحق الذي ادعاه في هذه الدار التي في يده كذا في محيط السرخسي \* اذا ادعى رجل على رجل انه قتل ابنا له عمدا او عبدا او وليا بالة توجب القصاص وادعى القصاص لنفسه او ادعى انه قطع يده عمدا او قطع يد ابن له صغير عمدا او ادعى شجرة او جراحة يجب فيها القصاص وانكر المدعى عليه كان له ان يستحلفه ثم في كيفية التحليف في القتل روايتان في رواية يستحلف على الحصول بالله ماله عليك دم ابنه فلان ولا دم عبده فلان ولا دم وليه فلان ولا قبلك حق بسبب هذا الدم الذي يدعي وفي رواية يحلف على السبب بالله ما قتل فلان بن فلان ولي هذا عمدا وفيما سوى القتل من القطع والشجرة ونحو ذلك يحلف على الحصول بالله ماله عليك قطع هذه اليد ولا له قبلك حق بسببها وكذلك في الشجاج او الجراحات التي يجب فيها القصاص فان حلف برئ وان نكل في القتل يقضى عليه بالدية عند ابي يوسف ومحمد رح وعند ابي حنيفة رح يحبس حتى يحلف او يقر كذا في فتاوى قاضيخان \* وان ادعى انه قتل ابنه خطأ او وليا له خطأ او قطع يده خطأ او شجرة خطأ او ادعى عليه شيئا يجب عليه فيه دية او ارش استحلفه بالله مال فلان عليك هذا الحق الذي ادعى من هذا الوجه الذي ادعى ولا شيء منه ويسمى الدية والارش عند اليمين وقال ابو يوسف رح كل حق يجب على غير المدعى عليه مثل القتل خطأ والجناية التي يجب بها الارش فانه يستحلف بالله ما قتل ابن هذا فلانا وفي الشجرة بالله ما شجعت هذا هذه الشجرة وكل جناية يجب بها الارش والدية عليه يستحلف على الحصول كذا في شرح ادب القاضي للخصاف \* وان كان دعوى الجناية على العبد فان كانت في النفس وكانت عمدا فالخصم في ذلك العبد فيستحلف العبد وان كانت خطأ فالخصم هو المولى فكان اليمين عليه ولكن يحلف على العلم وان كانت فيما دون النفس فالخصم في ذلك المولى عمدا كانت او خطأ فيحلف

المولى ولكن يحلف على العلم هكذا في المحيط \* أن وقع الدعوى على فعل المدعى عليه من كل وجه بان ادعى عليه انك سرقت هذا العين مني او غصبته يستحلف على البتات وان وقع الدعوى على فعل الغير من كل وجه يحلف على العلم حتى لو ادعى المدعى دينا على ميت بحضرة وارثه بسبب الاستهلاك او ادعى ان اباك سرق هذا العين مني او غصبه مني يحلف الوارث على العلم وهذا مذهبا كذا في الذخيرة \* قال الحلواني هذا الاصل مستقيم في المسائل كلها الا في الرد بعيب فانه اذا ادعى المشتري ان العبد آبق ونحو ذلك فاراد المشتري تحليف البائع فانه يحلفه على البتات مع انه فعل غيره وانما كان كذلك لان البائع ضمن تسليم المبيع سالما من العيوب فالتحليف يرجع الى ما ضمنه بنفسه فيحلف على البتات ولانه انما يكون الحلف على فعل الغير على العلم اذا قال المنكر لا علم لي بذلك واما اذا ادعى العلم فيحلف على البتات الا يرى ان المودع اذا قال ان الوديعة قبضها صاحبها يحلف على البتات وكذا الوكيل بالبيع اذا ادعى قبض الموكل الثمن فانه يحلف على البتات بادعائه العلم بذلك كذا في التبيين \* وان وقع الدعوى على فعل المدعى عليه من وجه وعلى فعل غيره من وجه بان قال اشتريت مني استأجرت مني استقرضت مني يحلف على البتات كذا في المحيط \* لو ان رجلا قدم رجلا الى القاضي فقال ان ابا هذا توفي ولي عليه الف درهم فانه ينبغي للقاضي ان يسأل المدعى عليه هل مات ابوه فان قال نعم سألته عن دعوى الرجل على ابيه فان اقر له بالدين على ابيه يستوفي الدين من نصيبه وان انكر فاقام المدعى البينة على ذلك تقبل ويقضي بالدين ويستوفي من التركة لامن نصيب هذا الوارث وان لم يكن له بينة على ذلك واراد استخلاف هذا الابن يستحلف على العلم وهو قول علما بان يحلف بالله ما تعلم ان فلان بن فلان هذا على ابيك هذا المال الذي ادعاه وهو الف درهم ولا شيء منه فان حلف انتهى وان نكل يستوفي الدين من نصيبه فان قال لم يصل الي من ميراث ابي شيء ان صدقه المدعى فلا شيء له وان كذبه يحلفه على البتات بالله ما وصل اليه من مال ابيه هذا الف ولا شيء منها فان نكل لزمه القضاء وان حلف لا شيء عليه هذا اذا حلفه على الدين او لاثم على الوصول فان حلفه على الوصول ولم يكن المدعى حلفه على الدين فاراد ان يحلفه على الدين فقال الابن ليس علي بمين فان القاضي لا يقبل قوله ويحلفه على العلم واذا اراد ان يحلفه على الدين او لا فقال الابن لم يصل الي من ميراث ابي شيء وليس علي بمين فان صدقه المدعى ومع هذا اراد استخلافه على الدين فله ذلك وان كذبه واراد استخلافه



على الدين والوصول جميعا بخلاف المشائخ فيه قال عامتهم يحلف مرتين مرة على الوصول على البتات ومرة على العلم بالدين هذا اذا اقر وقال نعم أما اذا انكر ان يكون ابوه مات واراد الغريم استخلافه على ذلك فعامة مشائخنا على انه يحلف مرتين مرة على الموت على العلم ومرة على الوصول على البتات فان نكل حتى ثبت الموت يحلف على الدين على علمه فان حلف لم يكن عليه شيء وان نكل لزمه هكذا في شرح ادب القاضي للخصاف \* رجل ادعى عينا في يدي رجل واراد استخلاف المدعى عليه فان قال المدعى عليه العين في يدي بميراث وعلم القاضي ذلك او لم يعلم واقرا المدعى بذلك او لم يقر ولكن اقام المدعى عليه بينة على ذلك ففي هذه الوجوه كلها التحليف على العلم يحلف المدعى عليه بالله ما تعلم ان عليك تسليم هذا العين الى هذا المدعى وان لم يعلم القاضي حقيقة الحال ولا اقرا المدعى بذلك ولا اقام المدعى عليه بينة على ذلك فالقاضي يحلفه البتة فان طلب المدعى عليه من القاضي ان يحلف المدعى ما وصل اليه من جهة الميراث فالقاضي يحلفه على العلم بالله ما تعلم انه وصل اليه بالميراث فان حلف المدعى على ذلك انتفى الوصول الى المدعى عليه بجهة الميراث فيستحلف حينئذ البتة وان نكل صار مقرا انه وصل اليه من جهة الميراث فيحلف المدعى عليه حينئذ على العلم هكذا في المحيط \* وان قال المدعى عليه وصل العين الى يدي بالشراء او بالهبة او بالصدقة من جهة فلان يحلف على البتات بالله ما عليك تسليم هذا العين الى هذا المدعى وان كان المدعى عليه يدعي لنفسه ملكا مطلقا يحلف على البتات ايضا كذا في الذخيرة \* رجل في يده عبد جاء رجل وادعاه واقام البينة انه عبده والذي في يده العبد يدعي انه اشتراه من رجل آخر وسلم الى المدعى المبيع فعلى ظاهر الرواية يحلف المدعى على الحاصل بالله ما هذا العين لذي اليد هكذا في المحيط \* رجل اشترى من رجل جارية او غيرها ثم ادعى رجل عليه انه اشتراها من البائع قبل ان يشتريها هذا منه فانه يحلف صاحب اليد على علمه على السبب بالله ما تعلم ان هذا الرجل اشتراها من البائع قبل ان يشتريها منه كذا في محيط السرخسي \* فان عرض المدعى عليه للقاضي وقال ان الرجل قد يشتري شيئا ثم ينتقض البيع بينهما باقالة او غيرها ولا يمكنه ان يقر بخلافه ان يلزمه شيء فالقاضي يحلف المدعى عليه بالله ما تعلم ان بينهما شري قائما الساعة في هذه الجارية حكى عن القاضي الامام ركن الاسلام علي السغدري رح انه قال تمام النظر في ان يحلفه بالله ما هذا الشيء لهذا المدعى من الوجه الذي

يدعي ثم ما ذكرنا بتأني على قول أبي يوسف رَحَ فاما على ظاهر الرواية فالتحليف على الحاصل على كل حال على ما مرَّ كذا في المحيط \* لو كان الرهن في يد المرتهن فالتقيا في بلد آخر فطالبه المرتهن بالدين امر بدفع المال الى المرتهن فان ادعى الراهن دلاك الرهن وانكره المرتهن حلف على البتات بالله ما هلك ولو كانا وضعوا الرهن على يدي عدل واختلفا في الهلاك حلف المرتهن على العلم كذا في الفصول العمدية \* اودع دابة عند رجل فركبها المستودع ثم هلك الدابة فقال المستودع هلكت بعد ما نزلت عنها وقال المودع لا بل هلكت قبل النزول فاقول قول المودع مع يمينه ثم كيف يستحلف المودع قال والتحلف على العلم بالله ما نعلم انها هلكت بعد النزول كذا في محيط السرخسي \* اذا اشترك الرجلان على ان ما اشترى اليوم او هذا الشهر او هذه السنة وخصا صنفا من التجارة وقتا ولم يوقنا فهذه الشركة جائزة فان قال احدهما اشتريت متاعا فهلك واراد ان يتبع شريكه بنصف الثمن وانكر الشريك الشراء فاقول قول الشريك مع يمينه فيحلف منكر الشراء بالله ما نعلم انه اشترى ذلك المتاع وكان الحاكم ابو محمد رحمه الله يقول يجب ان يزداد على هذا التحليف بالله ما نعلم انه اشترى ذلك المتاع على شركتكما كذا في المحيط \* ثم في كل موضع وجب اليمين فيه على البتات فحلف على العلم لا يكون معتبرا حتى لا يقضى عليه بالنكول ولا يسقط اليمين عنه وفي كل موضع وجب اليمين فيه على العلم فحلف على البتات يعتبر اليمين حتى سقط اليمين عنه ويقضى عليه اذا نكل لان التحلف على البتات اكد فيعتبر مطلقا بخلاف العكس كذا في التبيين \* الفصل الثالث فيمن يتوجه عليه اليمين ومن لا يتوجه ومن يحل له الاقدام على اليمين ومن لا يحل رجل ادعى على رجل ان المدعى عليه زوج ابنته فلانة منه وهي صغيرة فانكر الاب وطالب المدعى يمينه ان كانت الابنة صغيرة وقت الخصومة لا يستحلف الاب في قول أبي حنيفة رَحَ وعند صاحبيه يستحلف الاب وان كانت كبيرة وقت الخصومة لا يستحلف الاب عند الكل وتستحلف المرأة على دعواه عندها ما كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو ادعى على رجل انه زوج امته منه يستحلف المولى عندهما وان كانت كبيرة كذا في الفصول العمدية \* ادعى على آخر ما لا واقام البينة فقال المدعى عليه للقاضي حلف المدعي انه محق وحلفه ان شهوده شهدوا بالحق لا يحلف وكذا في كل موضع كان بخلاف الشرع ولو اراد ان

ولو اراد ان يحلف الشاهد بالله لقد شهد بالحق لا يحلف كذا في الخلاصة \* وَاَوْ قَالَ المدعى عليه  
 ( اين شاهد مقرأ مده است پیش ازین گواهي که این حدود ملک من است ) و اراد تحلیف الشاهد  
 والمدعی لا يحلف وكذا الشاهد اذا انكر الشهادة لا يحلفه القاضي وكذا الوقال ( اين شاهد این  
 محدود و اراد عوی کرده است بر من پیش ازین گواهي ) و اراد تحلیف الشاهد والمدعی لا يحلف  
 وكذا الوطلب المدعی من القاضي ان يحلف المدعی عليه ( که این سوگند راست خوردی )  
 لا يجيبه القاضي الى ذلك هكذا في خزائن المفتين \* لا يمين على الاب فيما يدعي على ابنه الصغير  
 كذا في محيط السرخسي \* لو ادعى ضيعة في يد رجل انهاء وقال ذواليدهي لابني الصغير فلان  
 لا يستحلف المدعی عليه ولو استحلف فنكل لا يصح نكوله فان قال المدعی ان هذا استهلك داري  
 باقراره لولده الصغير فيصير ضامنا عند النكول فعندهما لا يستحلف وعلى قول محمد ر ح يستحلف  
 لان عند محمد ر ح العقار يضمن بالغصب وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل باقراره لولده  
 الصغير لا يسقط عنه اليمين وقال القاضي الامام ابو علي النسفي اذا اقر للصبي سقط عنه اليمين سواء  
 كان الصغير ابنا له او غيره ولو قال المدعی عليه هذه الدار لابني الكبير الغائب فلان فهذا وما لواقع  
 بذلك لا جنبي سواء لا يسقط عنه اليمين فان حلف فنكل تدفع الدار الى المدعی فان حضر الغائب  
 بعد ذلك وصدقه كان له ان يأخذ الدار لسبق اقراره وكذلك في الاقرار بالمواد الصغيرة عند من لا يسقط  
 عنه اليمين يحلف فان نكل تدفع الدار الى المدعی واذا بلغ الصغير اده عاه تدفع اليه هكذا في  
 فتاوى قاضيخان \* ادعى الشفعة بالجوار فقال القاضي للمدعی عليه ماذا تقول فيما ادعى  
 فقال هذه الدار لابني هذا الطفل صم اقراره فان قال الشفيع للقاضي حلفه بالله ما انا شفيعتها فانه لا يحلفه  
 وان اراد الشفيع ان يقيم البينة على الشراء كان الاب خصما وتسمع البينة عليه كذا في الفصول العمادية \*  
 لو ادعى عبدا في يد غيره فقال صاحب اليد انه لفلان الغائب اود عنيه ولولم يقيم بينة على ما ادعى  
 حتى صار خصما للمدعی ان يستحلفه على دعواه فان حلف برئ من الخصومة وان نكل قضى  
 بما ادعاه المدعی فان جاء المقر له الاول كان له ان يأخذ العبد من المدعی ثم يقال للمدعی انت  
 على خصومتك مع الاول فان اقام بينة انه له اخذه منه وان لم تكن له بينة على ذلك استحلف  
 الاول فان حلف برئ عن خصومة المدعی وان نكل قضى عليه بالعبد للمدعی هذا اذا اقر به  
 الاول ونكل للمدعی بعد ذلك ولولم يقل شيئا حتى استحلفه للمدعی ونكل وقضى به للمدعی

ثم اقربه للغير لا يصح اقراره ولا يضمن لذلك الغير شيئاً كذا في المحيط \* في يده جارية بقول او عن غيرها فلان الغائب وبرهن فقال المدعى باعها او وهبها بعد الابداع منك وانكره المدعى عليه يحلف بالله ما باعها او وهبها منك كذا في الوجيز للكردي \* الصبي اذا كان محجوراً ان لم يكن للمدعى بينة لا يكون له حق احضاره الى باب القاضي لانه لا يتوجه عليه اليمين لانه لو نكل لا يقضى عليه بنكوله فان كان له بينة وهو يدعى عليه الاستهلاك كان له حق احضاره لان الصبي يؤخذ بافعاله والشهود يحتاجون الى الاشارة اليه لئلا يكون يحضر معه ابوه حتى اذا الزم الصبي شيئاً يؤمر الالب بالاداء عنه من ماله كذا في محيط السرخسي \* الصبي المأذون يحلف كالبالغ وبه تأخذ وكذا المكاتب والعبد التاجر والعبد المحجور كالمأذون في انه يحلف ثم ان كان المال واجبا بسبب الاستهلاك يباع فيه وان كان مالا لا يؤخذ به الا بعد العتق كدين النكاح بلا اذن المولى والكفالة كذلك يحلف فان حلف برئ وان نكل او اقر فبعد العتق هكذا في الوجيز للكردي \* اختلف مشائخنا في الدين المؤجل والاصح انه لا يحلف قبل حلول الاجل كذا في الخلاصة \* ولو ان رجلاً ادعى ان فلان مات واوصى هذا الرجل وقال الرجل لم يوص اليّ فانه لا يستحلف وكذلك اذا ادعى انه وكيل فلان وكذا اذا ادعى الصانع على رجل انه استصنعني في كذا فانه لا يستحلف المستصنع هكذا في شرح ادب القاضي للخصاف \* رجل استصنع رجلاً في شيء ثم اختلفا في المصنوع فقال المستصنع لم تفعل كما امرتك وقال الصانع فعلت قالوا لا يمين فيه لاحدهما على الآخر كذا في فتاوى قاضيه خان \* اذا ادعى على تركة ميت ديناً وقدم الوصي الى القاضي ولا بينة له فان كان الوصي وارثاً يحلف وان لم يكن وارثاً لا يحلف كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على رجل ان عليه الف درهم باسم رجل يقال له فلان بن فلان الفلاني وان هذا المال لي ولفلان بن فلان الفلاني الذي المال باسمه اقران المال لي وان اسمه عارية في الصك وان الذي باسمه المال وكلني بقبض هذا المال وبالخصومة فيه ان صدقه المدعى عليه فيما ادعى يؤمر بدفع المال اليه ولم يكن ذلك قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب وانكر ذلك اخذ المال من المدعى عليه ويرجع على الآخر كذا في فتاوى قاضيه خان \* وان جحد الدعوى كلها فقال المدعى للقاضي حلفه لي فان القاضي يكلف المدعى اقامة البينة على ما ادعى من اقرار الرجل بالمال ومن توكله اياه بقبض ذلك المال والشرط اقامة البينة على انه وكيل فلان ليثبت كونه خصماً فان اقام ثبت كونه خصماً

فبعد ذلك ان اقام البيّنة على المال تقبل ويأخذ المدة على المال ويكون هذا قضاءً على الغائب حتى لو جاء وانكر ذلك لم يكن له ان يأخذ ما له من المدة على عليه وان لم يكن له بيّنة على المال واراد استخلافه فان القاضي يحلفه بالله ما للفلان بن فلان الفلاني ولا باسمه عليك هذا المال الذي سماه فلان بن فلان وهو الف درهم ولا اقل منها وان لم يكن للمدعي بيّنة على التوكيل وقال للقاضي ان هذا المدعي عليه يعلم ان فلانا الذي باسمه المال قد وكلني بقبض هذا المال فاستحلفه لي على ذلك يحلفه بالله ما نعلم ان فلان بن فلان الفلاني وكله على ما ادعى فان حلف انتهى الامر وان نكل صار مقرا بالوكالة منكر للمال ولو اقام المدعي البيّنة على اقرار الغائب له بالمال ولم يكن له بيّنة على التوكيل فلا خصومة بينهما فان طلب من القاضي ان يحلفه حلفه كما قلنا فان حلف انتهى الامر وان نكل صار مقرا بالوكالة منكر للمال ولو اقر بالوكالة صريحاً او في ضمن النكول وانكر المال صار المدعي خصماً في حق استخلافه على المال واخذ المال منه ولم يصر خصماً في حق الخصومة حتى لو اراد المدعي اقامة البيّنة على المدعي عليه بالمال قبل ان يحلف على المال او بعد ما حلف لا يسمع ونظير هذا ما قال اصحابنا من ان رجلاً يقال له فلان بن فلان الفلاني وكله بطلب كل حق له على هذا الرجل وان له عليه الف درهم ما قرأ المدعي عليه بالوكالة وانكر المال فقال المدعي انا اقيم البيّنة ان هذا المال عليه لم يكن خصماً في ذلك وان اقر بشيء امره القاضي بدفعه اليه وان لم يقر واراد استخلافه حلفه فان جاء الغائب بعد ذلك وانكر الوكالة فالقول قوله كذا ههنا وما اذا اقر بالمال وجد الوكالة فان اقام البيّنة على الوكالة صار خصماً مطلقاً فيؤمر بتسليم المال اليه وان لم يكن له بيّنة فاراد استخلافه حلفه على ما قلنا فان حلف منها انتهى الامر وان نكل تثبت الوكالة لكن في حق اخذ المال منه لا في حق الخصومة والقضاء على الغائب هكذا في شرح ادب القاضي للخصاف المصدر الشهيد \* اذا وكل الرجل رجلاً بطلب شفعته فادعى المشتري على الوكيل ان موكله قد سلمه الشفعة وطلب من القاضي ان يحلف الوكيل فالقاضي لا يحلفه وان ادعى تسليم الوكيل ان ادعى تسليمه في غير مجلس الحكم لا يحلف الوكيل وان ادعى تسليمه في مجلس الحكم وانكر الوكيل فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رخص يستحلف وهذا محمدرح لا يستحلف كذا في المحيط \* في كل موضع لو اقر لزمه فاذا انكر يستحلف الا في ثلث مسائل منها لو وكيل بالشراء اذا وجد في المشتري عيباً فاراد ان يرد بالعيب واراد البائع ان يحلفه

بأن الله ما يعلم أن الموكل رضي بالعيب لا يحلف بالعيب وأن أقر الوكيل لزمه ذلك ويبطل حق الرد الثانية لو ادعى على الأمر رضا لا يحلف وأن أقر لزمه الثالثة الوكيل بقبض الدين إذا ادعى المدينون أن الموكل أبرأه عن الدين وطلب يمين الوكيل على العلم لا يحلف وأن أقر به لزمه كذا في الخلاصة \*

إذا ادعى مسلم على ذمي خمرًا بعينها تصح وإذا أنكر يستحلف وأن ادعى عليه استهلاك خمر لا يحلف كذا في خزانة المفتين \* ادعى على آخر مالًا وأنكر المدعى عليه ذلك ثم ادعى عليه في مجلس آخر أنك استمهلته مني هذا المال وصرت مقرًا بالمال والمدعى عليه ينكر المال والاستمهال يحلف على المال دون الاستمهال لأن بالاستمهال يصير مقرًا والافترار حجة المدعي والمدعى عليه لا يحلف على حجة المدعي فإنه لا يحلف بالله ما لا يدعي بينة والأصل في جنس هذه المسائل أن الإنسان إنما يستحلف على حق خصمه أو على سبب حقه وأنه قول أبي يوسف رح أما لا يحلف على حجة خصمه هكذا في الذخيرة \* ادعى على رجل مالًا بحكم الشركة وحمد المدعى عليه ذلك ثم أن المدعى عليه قال كان في يدي من مالك كذا وكذا بحكم الشركة ولكن قد دفعته إليك فأنكر المدعى الدفع والقبض أن كان المدعى عليه أنكر الشركة وكون المال في يده أصلاً بأن قال أم يكن بيني وبينك شركة قط وما قبضت منك شيئاً بحكم الشركة لا يحلف المدعى على القبض وأن قال المدعى عليه وقت الإنكار ليس في يدي شيء من مال الشركة يحلف المدعى كذا في الفصول العمدانية \* لو ادعى المضارب أو الشريك دفع المال أو كرر المال أو الشريك القبض يحلف المضارب والشريك الذي كان المال في يده وإذا ادعى المدعي إيفاء الثمن وأنكر البائع فالتقاضي إنما يحلفه إذا طلب المشتري يمينه ولو حلفه القاضي من غير طلبه ثم أراد المشتري تحليفه ثانياً له ذلك ثم إذا حلف البائع أنه لم يستوف الثمن وقال المشتري أنا أجىء بالبينه على الإيفاء فالتقاضي لا يجبر المشتري على أداء المال بل يمهل ثلاثة أيام بشرط أن يدعي حضور الشهود وأما إذا قال شهودي غيب فبقضي عليه بالمال ولا يمهل كذا في خزانة المفتين \* ادعى مال الشركة أو المضاربة أو الودعة فقال (رسانيد أم) يقبل قوله مع اليمين ولو حلف رب المال أو المودع أو الشريك الآخر (نبافته أم) لا يعتبر ذلك ولو ادعى القرض أو ثمن المبيع فقال (رسانيد أم) لا يقبل قوله ويعتبر يمين البائع والمقرض أنه لم يصل فالحاصل أن في كل موضع كان المال أمانة في يده فالقول قوله في الدفع مع اليمين وكذا البينة بينته وأن كان

وان كان المال مضمونا عليه فالبينة بينته على الايفاء ولا يكون القول قوله مع اليمين كذا في الفصول  
العمادية \* لو ان رجلا ادعى على رجل انه استهلك مالي وطلب التحليف من القاضي لا يحلفه  
وكذا لو قال كان هذا شريكى وقد خان فى الربح ولا ادري قدرة لا يلتفت اليه وكذا لو قال بلغنى  
ان فلان بن فلان اوصى لى ولا ادري قدرة واراد ان يحلف الوارث لا يجيبه القاضي الى ذلك  
وكذا المديون اذا قال قضيت بعض ديني ولا ادري كم قضيت او قال نسيت قدرة واراد ان يحلف  
الطالب لا يلتفت اليه قال شمس الائمة الحلواني الجهالة كما تمنع قبول البينة تمنع قبول الاستحلاف  
ايضا الا اذا اتهم القاضي وصي اليتيم او قيم الوقف ولا يدعي عليه شيئا معلوما فانه يحلف نظرا  
للووقف واليتيم كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل ادعى منزلا في يد رجل انه ملكه غصبه منه وان ذاك  
له وملكه وهو يمنع من ذلك فقال المدعى عليه انه وقف على جهة معلومة صار وقفا وعليه اليمين  
للمدعى ان حلف برئ وان نكل ضمن قيمته ولا يدفع المنزل اليه وكذا لو اقام المدعى عليه البينة  
على انه وقف على جهة معلومة ولم يذكر واقعه لا يندفع عنه اليمين وصار وقفا باقراره والبينة فضل  
لا يحتاج اليها هذا اذا قال هو وقف واما اذا قال وقفته على جهة معلومة واراد المدعى ان يحلفه يحلف  
عند محمد ر ح خلافا لهما ولو اراد ان يحلف لياخذ اندارا لا يحلف بالاتفاق والفتوى على قول محمد ر ح  
كذا في الخلاصة \* اذا ادعى رجل على رجل انه غصب منه ثوبا واقرا الغاصب بذلك ثم اختلف في قيمته  
فقال المغصوب منه كانت قيمة ثوبي مائة وقال الغاصب ما ادري ما كانت قيمته ولكن علمت ان قيمته  
لم تكن مائة فالقول قول الغاصب مع يمينه ويؤمر بالبيان وان لم يبين يحلف الغاصب على ما ادعاه  
المغصوب منه من الزيادة فان حلف ولم يثبت ما ادعاه المغصوب منه ذكر في كتاب الاستحلاف  
ان المغصوب منه يحلف ان قيمة الثوب مائة كذا في المحيط \* البائع اذا اقرب قبض الثمن ثم قال لم انبض  
واراد استحلاف المشتري يصدق ويحلف استحسانا عند ابي يوسف ر ح وعندهما لا يحلف قياسا  
وههنا خمس مسائل احدها هذه الثانية رجل اقرب بيع دابة ثم قال اقررت بالبيع لكنني ما بايعت وطلب  
يمينه الثالثة اذا اقر المشتري بقبض المبيع ثم قال لم اقبض الرابعة اذا قال المديون اقررت بقبض  
الدين ولكنني ما قبضت الخامسة اذا قال الواهب اقررت بالهبة لكنني ما وهبت وطلب يمين  
الموهوب له الكل على هذا الخلاف وعن محمد ر ح انه رجع الى قول ابي يوسف ر ح قال الامام  
السرخسي ر ح الاحتياط في الاخذ بقول ابي يوسف ر ح ومشائخنا اخذوا بقوله فيما يتعلق بالقضاء

كذا في الخلاصة في كتاب ادب القاضي في باب اليمين \* رب الدين اذا اقر بقبض الدين من المديون واشهد عليه ثم انكر القبض فاراد بحلف المدبون فعلى قول ابي حنيفة ومحمد رح القاضي لا يحلفه وعلى قول ابي يوسف رح يحلفه هكذا في المحيط \* واذا اقر رجل اني وهبت هذا العين لفلان وقبضه مني ثم ادعى انه لم يقبضه مني واني قد اقررت بالقبض كاذبا وطلب بيمين الموهوب له ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زادة في المزارعة انه لا يحلف الموهوب له في قول ابي حنيفة ومحمد رح ويحلف في قول ابي يوسف رح وكذا في كل موضع اذا ادعى انه كان كاذبا فيما اقر كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل اخرج صكبا اقرار رجل فقال المقر قد اقررت لك بهذا المال الا انك رددت اقراري يحلف المقر له كذا في المحيط في فصل المتفرقات \* ادعى على وارث رجل مالا واخرج صكبا اقرار المورث بالمال فادعى الوارث ان المقر له رد اقراره او طلب بيمين المدعي كان له ان يحلفه كذا في خزائن المفتين \* فان مات المقر وادعى ورثته ان كان اقر تلجئة يحلف المقر له بالله لقد اقر لك اقرارا صحيحا كذا اجاب الزعفراني وان مات المقر له هل يحلف وارثه ذكر في بعض تعليق بعض البخاريين انه يحلف الوارث على العلم وسمعت عن والدي رح موثقة ايضا انه لا يحلف وهو من المسائل التي يحلف المورث ولا يحلف الوارث كما اذا ادعى المودع برد الودعة او هلاكها ومات قبل ان يحلف لا يحلف وارثه نص عليه في الجامع الكبير كذا في الوجيز للكردي \* واذا اقر رجل لانسان بمال ومات المتفرقا لورثته بعد موته ان ابانا قد اقر بمال كاذبا فلم يصح اقراره وانت ايها المقر له تعلم بذلك وادعوا تحليفه على ذلك لم يكن لهم ان يحلفوه كذا في المحيط في فصل المتفرقات \* ان اشهد البائع على البيع وقبض الثمن ثم ادعى ان ذلك البيع كان تلجئة وطلب بيمين المشتري ذكر في كتاب الاستحلاف انه يحلف عندهم جميعا ويحلف بالله ما شرطت ان يكون البيع الذي جرى بينكما تلجئة كذا في الفصول العمادية في الفصل السادس عشر \* عبد في يد رجل ادماه رجل فقال ملكي اشتريته من فلان منذ سبعة ايام وقال ذواليد ملكي اشتريته من ذلك الرجل منذ عشرة ايام فقال المدعى البيع الذي جرى بينكما كان تلجئة له ان يحلفه كذا في الخلاصة في كتاب ادب القاضي \* وكذا في الوجيز للكردي في كتاب الاستحلاف \* قال محمد رح اذا كانت لرجل دار الى جنب دار رجل فتصدق احد هما على رجل بالحائط الذي يلي دار جاره وقبضه المتصدق عليه ثم اشترى المتصدق عليه ما بقي من الدار من المتصدق فليس للجار فيها



شفعة فان طلب الجار الذي وراء الحائط يمين البائع والمشتري بالله ما باع الحائط ضرارا ولا فرارا من الشفعة على وجه التلجئة وابطال الشفعة حلفه القاضي على ذلك يريد بهذا والله اعلم ان الجار الذي وراء الحائط ادعى وقال ان صدقة الحائط كانت تلجئة وقد بعث الكل وخاصم المشتري سواء كانت الدار في يده او لم تكن او البائع ان كانت الدار في يده وطلب يمين البائع او المشتري كان له ذلك فاذا انكر يستحلف عليه فان حلف لم يثبت تلجئة الحائط وانقطع خصومة الجار عن المتصدق عليه والمشتري وان نكل ثبت تلجئة الصدقة فكان للجار الشفعة كذا في المحيط \* لو ادعى احد هما انه اشتراه منه وادعى الآخر انه ارتهنه او استأجره بالف درهم فاقربه للمرتهن او للمستأجر او لا فقال صاحب الشرى حلفه لي بالله ما باعه منه فانه يحلفه له فان حلف انتهى الكلام وان نكل يثبت البيع ويثبت الخيار للمشتري ان شاء صبر الى ان يفتك الرهن وتمضي مدة الاجارة وان شاء فسخ وان اقر لصاحب الشراء او لا فقال المرتهن او المستأجر حلفه لي بالله ما رهنه او آجره منه لم يكن عليه في ذلك يمين وكذلك لو كانا مدعين الاجارة فاقر لاحدهم لم يحلف للآخر كذا في محيط السرخسي \*

رجل في يديه دار او عرض او حيوان فقدمه رجلا الى القاضي وادعى كل واحد منهما انه اشتراه من ذي اليد بكذا فاقر المدعى عليه لاحدهما بعينه انه باعه منه وانكر للآخر فقال الآخر للقاضي حلف المدعى عليه لي انه لم يبعه مني فانه لا يحلفه وكذا لو انكر المدعى عليه دعواهما فحلفه القاضي لاحدهما فكل وقضى عليه بالنكول ثم قال الآخر حلفه لي فانه لا يحلفه رجل في يديه دار او عرض فقدمه رجلا الى القاضي وادعى كل واحد منهما ان صاحب اليد وهبه له وسلمه اليه فاقر لاحدهما بعينه وطلب الآخر يمينه لا يحلف وكذا لو حلف لاحدهما فكل لا يحلف للآخر وكذا لو ادعى كل واحد منهما انه رهنه عنده بالف درهم وانه قبضه فاقربه لاحدهما او حلف لاحدهما فنكل لا يحلف للآخر كذا في فتاوى قاضيخان \* لو ان رجلا في يديه امة او عبدا وعرض جاء رجلا وادعى كل واحد منهما انه له وانه له غصبه صاحب اليد وانه له اودعه من هذا وقدماه الى القاضي فسأله القاضي دعواهما فان اقربه لاحدهما وجهد للآخر يومر بالتسليم الى المقر له فان اراد الآخر استخلافه فلا سبيل له عليه وتكون الخصومة للآخر مع المقر له لاحدهما في دعوى الملك المطلق فان قال الآخر للقاضي انما اقربه له ليدفع اليمين عن نفسه فحلفه لي فالصواب انه لا يحلفه له وكذلك في الوديعة عند ابي يوسف رح ويحلف في الغصب وكذلك في الوديعة عند محمد رح وان اقرلها أمر بالتسليم اليهما ولا يضمن

لواحد منهما شيئاً فان اراد احدهما اوكل واحد منهما ان يحلفه على النصف الآخر لنفسه لا يحلف في دعوى الملك المطلق وكذا في الوديعة على قول ابي يوسف ر ح ويحلف في الغصب وعلى قول محمد ر ح في الوديعة ايضا اما اذا جحد لهما وطلب كل واحد منهما من القاضي ان يحلفه له فالقاضي لا يحلفه بالله ما هذا العبد لهما ولكن يستحلف لكل واحد منهما بعد هذا اختلف المشائخ قال بعضهم يحلف لهما يمينا واحدة بالله ما هذا العبد لهما لا لهذا ولا لهذا ولا يحلف لكل واحد منهما يمينا على حدة وبعضهم قالوا يحلف لكل واحد منهما يمينا على حدة والرأي في ذلك للقاضي ان شاء بدأ باحدهما من غير اقراع وان شاء افرع بينهما تطيبا لقلوبهما ونفيا للتهمة عن نفسه ثم اذا حلف لكل واحد منهما تطيبا يمينا على حدة فالمسئلة على ثلاثة اوجه الاول حلف لكل واحد منهما يمينا على حدة وفي هذا الوجه برئ عن دعواهما وهذا ظاهر الثاني اذا حلف لا احدهما ونكل من الآخر فان حلف للاول برئ عن دعواه واذا نكل عن الآخر قضي بكل العين له كما اذا ادعاه هو وحده فحلف ونكل فان نكل الاول فالقاضي لا يقضي بنكوله للاول بل يحلف للآخر وينظر حاله مع الآخر فلو انه قضى للذي نكله ولا مع انه لا ينبغي له ان يفعل ذلك نفذ قضاؤه ولو نكل لهما جملة بان حلفه القاضي لهما يمينا واحدة كما هو قول بعض المشائخ او نكل لهما على التعاقب بان حلف القاضي لكل واحد منهما يمينا على حدة كما هو قول بعضهم فالحكم في الوجهين واحد في دعوى الملك المطلق يقضي بالعين بينهما وفي دعوى الغصب يقضي بالعين بينهما وبالقيمة بينهما وفي دعوى الوديعة يقضي بالعين بينهما ولا يقضي بشيء من القيمة عند ابي يوسف ر ح ويقضى بالقيمة عند محمد ر ح هكذا في المحيط \* رجل في يده عبد ورثه من ابيه فادعى انسان ان العبد عبده ادعاه اباه الميت وانكر صاحب اليد فانه يستحلف صاحب اليد على دعواه على العلم فان حلف برئ وان نكل قضى به وامره بالتسليم الى المدعي فان سلم فادعى على المدعي عليه آخر يمثل مادعاه الاول اراد ان يحلفه ليس له ذلك قالوا وهذا اذا لم يكن في يد الابن شيء من تركة الاب سوى هذا العبد اما اذا كان في يده من تركة الاب شيء سوى هذا العبد يستحلف للثاني واذا نكل يقضى عليه ولو كان هذه الدعوى في الغصب لا يستحلف للثاني ايضا اذا لم يكن في يده شيء من التركة سوى العبد وان كان يستحلف هكذا في الفصول

في الفصول العمادية \* لو ادعى رجلان نكاح امرأة وقد ماها الى القاضي فافترا لاحدهما وانكرت  
للآخر فقال الآخر حلفها الي لا يحلفها في قولهم كذا في فتاوى قاضي بخان \* وهل يستحلف الزوج المتزوجه ذكر  
فخر الاسلام عليّ البزدوي في شرحه ان فيه اختلاف المشائخ بعضهم قالوا لا يستحلف وبعضهم قالوا  
يستحلف فان حلف لا تستحلف المرأة بعد ذلك وان نكل تستحلف المرأة حينئذ فان نكلت قضى  
بالنكاح الثاني وبطل نكاح الاول كذا في المحيط \* ولو انكرت دعواهما فحلفها لاحدهما بعينه عليّ قول  
ابيوسف ومحمد رح فنكلت فتضي بهاله لا يحلف للآخر في قولهم كذا في فتاوى قاضي بخان \* اشترى  
جارية وتقاضا ثم ردت عليّ البائع بالعيب بالنكول ثم جاء البائع وقال ردت عليّ وهي حبلى  
ان اقر المشتري الزمه وضمن البائع نقصان العيب الاول وان انكريربها النساء فان قلن حبلى يحلف  
المشتري بالله ما حدث عندك هذا الحمل ان حلف اندفع وان نكل ان شاء البائع امسكها ولا شيء له  
عليّ المشتري وان شاء رد مع نقصان العيب الاول كذا في الخلاصة \* وان قال المشتري للقاضي قد كان  
هذا الحمل عند البائع يستحلف البائع قالوا ينبغي ان يحلف بالله قد سلمتها بحكم هذا البيع وما بها هذا  
العيب قالوا واو كانت الجارية في يدي المشتري فخاصم اليّ في العيب فلما حكم الحاكم بردها عليّ البائع  
قال البائع انها حبلى وهذا الحمل حادث عند المشتري وقال المشتري لا بل كان عنده فان القاضي يحلف  
البائع عليّ ذاك ولا يحلف المشتري هكذا في المحيط \* رجل توجه عليه اليمين فقال ان المدعي قد حلفني  
في هذه الدعوى عند قاضي بلد كذا وطلب يمين المدعي عليّ ذلك دلغه القاضي بالله ما حلفته فان نكل  
لا يكون له ان يحلف المدعي عليه وان حلف كان له ان يحلف المدعي عليه عليّ المال كذا في فتاوى  
قاضي بخان \* لو ادعى المدعي عليه انه ابرأني عن هذه الدعوى وقال القاضي حلفته ان لم يبرأني عن هذه  
الدعوى لا يحلفه القاضي ويقال له اجب ذنبك ثم ادع عليه ما شئت وهذا بخلاف ما لو قال ابرأني عن هذه  
الالف فانه يحلف ومن المشائخ من قال الصحيح انه يحلف المدعي عليّ دعوى البراءة من الدعوى كما  
يحلف عليّ دعوى التحليف اليه مال شمس الائمة الحلواني وعليه قضاة زماننا كذا في الفصول العمادية \*  
رجل ادعى عليّ رجل ما لا فقال المدعي عليه ان المدعي ابرأني عن هذه الدعوى فتوهم الحاكم  
ان هذا اقرار من المدعي عليه بالمال فحلف المدعي عليّ البراءة فحلف المدعي عليه بعد  
ذلك عليّ المال ام لا قال الخصاف رح وهكذا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان المدعي عليه  
يحلف وقوله ابرأني المدعي عن الدعوى لا يكون اقرارا بالمال وكان الواجب عليّ القاضي

ان يسأل المدعي الك بينة على المال فان اقام البينة على المال يحلف المدعي بعد ذلك على البراءة وان لم تكن للمدعي بينة على المال يحلف المدعي عليه او لا على دعواه المال ودعواه البراءة لا يكون اقرارا بالمال فان حلف المدعي عليه ترك وان نكل حلف المدعي على البراءة قال المتقدمون من اصحابنا راجح دعوى البراءة عن الدعوى لا يكون اقرارا وهذا اصح قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ طهیرالدين رح ينبغي ان يحلف المدعي او لا على البراءة هكذا في فتاوى قاضيخان \* اذا توجه اليمين على الورثة فيمين الواحد منهم لا ينوب عن الباقيين حتى يستحلف الكل واذا توجه لهم اليمين على غيرهم فاستحلف الواحد منهم كاستحلاف الكل وصورة رجل ادعى على الميت حقا وتوجه اليمين على الورثة يستحلف جميع الورثة ولا يكتفى بيدين واحد منهم فان كان في الورثة صغير او غائب وقد ادعى على الميت حقا يحلف الباقيين الحضور ويؤخر الصغير حتى يدرك والغائب حتى يتقدم ثم يحلفان ولو ادعى الورثة على رجل حقا للميت واستحلفه واحد منهم لم يكن للبقية ان يستحلفوه كذا في محيط السرخسي \* لو ادعى احد شريكي العنان او احد شريكي المفاوضة حقا على رجل للشركة وحلف المدعي عليه لا يكون للشريك الاخر ان يحلفه كذا في المحيط \* ولو ادعى رجل على احد الشريكين حقا من شركتهما فله ان يحلفهما جميعا كذا في محيط السرخسي \* ولو ادعى جماعة الشراء على رجل وحلفه احدىهم كان لبقية المدعين ان يحلفوه كذا في خزائن المفتين \* روى بن سماعة عن محمد بن رجل تزوج امرأة وابنتها في عقدين ثم قال لا ادري ابنتهما الاولى فانه يحلف لكل واحد منهما بالله ما تزوجها قبل صاحبتها والقاضي ابتدأ بابنتهما شاء وان شاء اقرع بينهما فان حلف لاحدهما ثبت نكاح الاخرى وان نكل للاولى لزمته وبطل نكاح الاخرى اذا ادعت كل واحدة منهما ان نكاحها كان او لا كذا في محيط السرخسي \* رجل وهب ارضا من ميراث ابيه وسلمها الى الموهوب له ثم جاءت امرأة الميت فادعت على الموهوب له ان الارض ارضها فانهم قسموا الميراث بعد ما وهب لك الارض فوقع في قسمي وادعى الموهوب له ان الارض ارضه فانهم كانوا قسموا قبل التهمة وقد وقعت الارض في قسم الواهب وعجز الموهوب له عن اقامة البينة وحلفت المرأة على ذلك ليس له ان يحلف سائر الورثة وامر برد الارض كذا في الذخيرة \* لو قال لي عليك الف درهم فقال المدعي عليه ان جلفت انها لك علي ان بنتها اليك فحلف فادها اليه هل له ان يسترد ما منه بعد ذلك ان دفعها اليه على الشرط الذي

شرطاً كان له ان يسترد هاهنا كذا في خزانة المفتين \* رجل في يديه سلعة لا يعلم لاحد فيها حق جاء رجل وادعى فيها دعوى وسع الذي في يديه ان يحلفه البتة بالله ماله فيها حق ولو كان المدعى مع المدعى عليه فصالحاً من دعوى المدعى على دراهم ثم ان المدعى عليه جحد حق المدعى فيه لا يسعه ان يحلف ماله قبله حق حتى يعلم ان لاحق له في ذلك الشيء واذا امحال الرجل غريباً من غرمائه على رجل بالف درهم ثم ان المحتمل له قدم المحيل الى القاضي وهو لا يرى ان الحوالة توجب براءة الاصيل وذلك قبل ان يجحد المحتمل عليه وقبل ان يفلس حل للمحيل ان يحلف ماله عليه حق اذا كان من رأي المحيل ان الحوالة توجب براءة الاصيل وان قضى للمحيل له بمطالبة المحيل وجعل الحوالة بمنزلة الكفالة ثم اراد المحيل ان يحلف على براءة نفسه لا يسعه ذلك كذا في المحيط \*

رجل عليه دين لرجل وبه رهن بغي بالدين فانكر رب الدين الرهن وحلف كان للمدعى عليه وهو الرهن ان يحلف بالله ماله على هذا الدين الذي يدعى ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* استقرض منه مائة ورهن عنده رهناً ويخاف الضمان ان اقر بالدين انكر المرتهن يقول للقاضي سله أبهذه المائة التي تدعى رهن ام لا فان اقر بالرهن اقره بالمال وان انكر الرهن حلفه بانه لا دين عليك بلارهن بها عنده فيمكنه الحلف بلا حنث كذا في الوجيز للكردي \* بالله ماله قبله شيء كذا في المحيط \* رجل ادعى على رجل الف درهم والمدعى عليه يعلم انها نسيئة فخاف انه لو اقر بالالف وادعى الاجل ربما ينكر الاجل وبطال به بالالف حالة فالحيلة له في ذلك ان يقول للقاضي سله انها معجلة او مؤجلة فان سأل له فقال هي حالة وطلب يمين المدعى عليه كان للمدعى عليه ان يحلف بالله ماله على هذه الالف التي يدعى ولو حلف بالله ماله على اداء هذه التي يدعى كان صادقاً في يمينه ولو كان عليه الالف حالة وهو معسر لا يسعه ان يحلف بالله ماله على هذه الالف التي يدعى حتى لو حلف بالطلاق ليس على هذه الالف وهو معسر يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل في يديه دار يزعم ان طائفة منها له يعلم مقدارها ولم يعلم فادعى رجل لنفسه فيها حقاً معلوماً بان يدعى الثلث او الربع فقال المدعى عليه للقاضي انا نعلم للمدعى فيها حقاً ولا ادري مقدار حقه فادفع اليه ما احببت لا ينبغي للقاضي ان يتعرض لذلك بشيء ولكن يحلف المدعى عليه على ما ادعى المدعى فان نكل فقد صار مقراً او باذلاً بذلك القدر وائماً كان فهو حجة وان حلف على ذلك المقدار المعين فالقاضي يسكن المدعى مع المدعى عليه في الدار باقراره ان له فيها حقاً كذا في المحيط \* الباب الرابع في التخالف \*

إذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن أو المبيع بان ادعى المشتري ثمنًا وادعى البائع أكثر منه أو اعترف البائع بقدر من المبيع وادعى المشتري أكثر منه أو اختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج أنه تزوجها بالف وقالت تزوجتني بالفين فأيهما أقام البينة قضى له وإن أقام البينة فالبينة المثبتة للزيادة أولى ولو كان الاختلاف في الثمن والمبيع جميعًا بان ادعى البائع أكثر مما يدعيه المشتري من الثمن وادعى المشتري أكثر مما يقربه البائع من المبيع في حالة واحدة فبينة البائع أولى في الثمن وبينة المشتري أولى في المبيع وإن لم يكن لكل واحد منهما بينة قيل للمشتري أمّا إن ترضى بالثمن الذي ادعاه البائع والافسخنا البيع وقيل للبائع أمّا إن تسلم ما ادعاه المشتري من المبيع والافسخنا البيع فإن لم يترضيا استخلف القاضي كل واحد منهما على دعوى الآخر ويتدأ يمين المشتري في الصحيح وهو المروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف ورجح وهو قول محمد وزفر رجح وهذا إذا كان بيع عين بدين فإن كان بيع عين بعين أو ثمن بثلثين بدأ القاضي بيمين أيهما شاء كذا في الكافي \* وصفة اليمين أن يحلف البائع بالله ما بعه بالف ويحلف المشتري بالله ما اشتراه بالفين وهو الأصح كذا في الهداية \* فإن حلفا فسح القاضي البيع بينهما إن طلب أو طلب أحدهما وهو الصحيح وإيهاما نكل عن اليمين لزمه دعوى الآخر هكذا في الكافي \* وإن لم يكن اختلافهما في البديل مقصود بل كان في ضمن شيء آخر فحوان يشتري الرجل من آخر سمانا في زق ووزنه مائة رطل ثم جاء بالرق ليرده على صاحبه ووزنه عشرون فقال البائع ليس هذا زقي وقال المشتري هو زقك والقول قول المشتري سمى لكل رطل ثمنًا أولم يسم هكذا في التبيين \* ولا يتحالف إن اختلفا في الأجل سواء كان في أصله أو في قدره وكذا إذا اختلفا في شرط الخيار ما في أصله أو في قدره وكذا إذا اختلفا في قبض الثمن أو المبيع أو في الخط أو الأبراء أو مكان تسليم المسلم فيه وحلف المنكر منهما في تلك الصور كذا في شرح أبي المكارم للنقاية \* وإن اختلفا في أصل البيع لم يتحالفا والقول بالمنكر العقد كذا في الكافي \* إذا اختلفا في جنس العقد بان ادعى أحدهما البيع والآخر الهبة أو في جنس الثمن بان ادعى أحدهما الدراهم والآخر الدنانير ذكر محمد رجح في الجامع وقال لا يتحالفان قال مشائخنا المذكور في الجامع قولهما فاما عند محمد رجح يتحالفان وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* أن هلك المبيع ثم اختلفا لم يتحالفا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجح والقول قول المشتري وكذا إذا خرج المبيع عن ملكه أو صار بحال لا يقدر على رده بالعيب وهذا إذا كان الثمن دينًا فإن كان مبيعًا يتحالفان

يتحالفان ثم يرد مثل الهاك ان كان له مثل او قيمته ان لم يكن له مثل كذا في الهداية \* رجل اشترى  
عبد بن صفقة واحدة وقبضهما فمات احدهما واختلفا في الثمن قال ابو حنيفة رح القول قول المشتري  
مع اليمين الا ان يشاء البائع ان يأخذ الحي ولاشيء له واختلف المشائخ في قوله ولاشيء له قال بعضهم  
اراد به ان لا يأخذ من ثمن الميت زيادة على ما اقر به المشتري وهو الصحيح وتكلموا في الاستثناء انه منصرف  
الى التحالف او الى يمين المشتري قال بعضهم بانه منصرف الى التحالف معناه لا يتحالفان الا ان يشاء  
البائع اخذ الحي فحينئذ يتحالفان لانه حينئذ صار الحي كل المعقود عليه كذا في شرح الجامع الصغير \*  
وهو الاظهر كذا في محيط السرخسي \* وفي الكفاية هو قول عامة المشائخ كذا في شرح ابي المكارم  
لمختصر الوفاة \* وقال بعضهم بانه منصرف الى يمين المشتري معناه القول قول المشتري مع يمينه  
الا ان يشاء البائع اخذ الحي فحينئذ لا يحلف المشتري وهو الصحيح لان المذكور يمين المشتري لا ترك  
التحالف والاستثناء ينصرف الى المذكور كذا في شرح الجامع الصغير \* واذا اشترى عبد اباع نصفه  
بعد القبض ثم اختلف البائع الاول مع المشتري الاول في ثمن العبد فعند ابي حنيفة رح ام يتحالفان  
والقول قول المشتري مع يمينه وعند ابي يوسف رح يتحالفان في النصف الذي بقي على ملك  
المشتري ان رضي بائعه بقبول هذا النصف وعند محمد رح يتحالفان في الكل واذا تحالفوا للمشتري  
على البائع نصف قيمة العبد ويرد النصف الذي بقي على ملكه ان قبله البائع وان ابي يعيب الشركة  
رد قيمة هذا النصف ايضا كذا في الكافي \* ومن اشترى جارية وقبضها ثم تقابلانم اختلفا في الثمن  
فانهما يتحالفان ويعود البيع الاول ولو قبض البائع المبيع بعد الاقالة فلا يحلف عند ابي حنيفة وابي يوسف رح  
كذا في الهداية \* رجل اسلم الى رجل عشرة دراهم في كرحضة ثم تقابلانم اختلفا في رأس المال  
فالقول قول المسلم اليه ولا يعود السلم كذا في شرح الجامع الصغير \* اشترى عبد بن صفقة او صفتين  
احدهما بالف والآخر بالف مؤجل الى سنة فردا احدهما بالعيب فقال المشتري ثمن المردود  
حال وقال البائع مؤجل فالقول للبائع ولم يتحالفوا وكذلك لو اشترى اهما بمائة في صفقة وقبضهما  
ومات احدهما في يده ورد الآخر بعيب واختلفا في قيمة المردود فالقول للبائع ولم يتحالفوا لو كان ثمن  
احدهما دراهم وثمن الآخر دينارين وقبضهما البائع واختلفا في ثمن الباقي بعد رد احدهما بالعيب فقال  
المشتري ثمنه دراهم فردا دينارين وقال البائع على عكسه فالقول للمشتري مع يمينه ان ماتا  
ولا يتحالفان خلا لمحمد رح فان كانا قائمين يتحالفان بالاجماع وكذا اذا اختلفا في الصفقة فادعى

البائع اتحاد الثمن وادعى المشتري بقدر الثمن فالقول للمشتري كذا في الكافي \* لو اختلفا في عينة الثمن ودينته فادعى احدهما ان الثمن عين وادعى الآخر انه دين فان كان مدعى العين هو البائع كما اذا قال بعث منك جاريتي هذه بعدك هذا والمشتري يدعى الكل دينا ويقول اشتريت منك بالثمن درهم فان كانت الجارية قائمة تحالفا وترادا وان كانت هالكة عند المشتري سقط التحالف عندهما فالقول للمشتري وعند محمد ربح يتحالفان ولو كان المدعى للعين هو المشتري وهو يقول اشتريت جاريتك بسلامي هذا وقال البائع بعثها منك بالثمن درهم او بمائة دينار فان كانت الجارية قائمة تحالفا وترادا وان كانت هالكة فكذلك تحالفا وترادا القيمة في قولهم جميعا كذا في شرح الطحاوي في كتاب البيوع \* اشترى امة فماتت بعد القبض فقال المشتري اشتريتها بالف وهذا الوصيف وقيمته خمسمائة وقال البائع بعثها بالعين فالقول للمشتري في ثلثي الجارية انه اشترها بالف مع يمينه ويتحالفان في ثلثها وهو حصه الوصيف ويحلف كل واحد منهما على جملتها يحلف المشتري بالله ما اشتريتها بالعين ويحلف البائع بالله ما بعثها بالف وهذا الوصيف واذا حلف غرم المشتري ثلث قيمة الجارية مع الالف واخذ الوصيف وعند محمد ربح يتحالفان في الكل كذا في محيط السرخسي \* ولو ادعى البائع انه باع الامه بالف وبهذا الوصيف وادعى المشتري انه اشترها بالعين وهلكت الامه في يد المشتري فالقول للمشتري مع يمينه ولم يتحالفاني شيء من الامه وكذا لو كان مكان الوصيف مكيل او موزون بعينه كذا في الكافي \* وان ادعى البائع البيع بالعين والمشتري بمائة دينار ووصيف فالتقول للمشتري مع يمينه في حصه مائة دينار اذا قسمت الجارية عليها وعلى الوصيف ويتحالفان في حصه الوصيف ويغرم قيمته مع المائة الدينار ادعى المشتري بالف وبمائة دينار والبائع بالعين فالقول للمشتري مع يمينه وكذا اذا ضم الى الدراهم شيئا مكيفا او موزونا او معدودا بغير عينه فهو بمنزلة الثمن وما كان معينا فهو مبيع فيحلف البائع في قدره بالاجماع كذا في محيط السرخسي \* بعد قطع عند البائع فقال البائع قطعه المشتري قبل البيع ولي عليه نصف القيمة وكل الثمن وقال المشتري قطعه البائع بعد البيع والى الخبار ان شئت اخذته بنصف الثمن وان شئت تركته ولا بينة لهما تحالفان فان حلغا اخذه المشتري بكل ثمنه او تركه وان برهنا فالبينه لمشتريه وان اتفقا ان قاطعه بائعه او مشتريه او اجنبي وادماه البائع قبل البيع والمشتري بعده فالقول قول البائع والبينه لمشتريه كذا في الكافي \* لو قال البائع الجارية التي بعثها ملك هذا الرجل وكلني ببيعها وقال المقر بعثها منك بمائة دينار



وقبضتها ثم بعنها لنفسك فالجارية للمشتري فان كانت الجارية بغير معروف للمقر له يتحالفان ويبدأ يمين المقر فان حلفا غرم المقر قيمتها وان كانت الجارية معروف للمقر له فالصحيح انه يحلف المقر دون المقر له وقد نص محمد رحمه عليه في آخر هذا الباب ولم يغرم المقر قيمتها واخذ الثمن ان شاء والا فهو موقوف في يد البائع على تصديق المقر له فمضى ما دل على تصديقه بأخذه وان كانت الجارية هالكة فالقيمة لازمة للمقر له مجهولة كانت او معروفة كذا في محيط السرخسي \* ولو كاتبها او اعتقها او برّها او استولدها ثم تحالفها ضمن المقر قيمتها لو كانت مجهولة وان كانت معروفة لا يضمن في الوجوه كلها وتبطل الكتابة بعجزها عن الاداء وتعنى بموت المقر لو كانت ام ولد ولا تعنى بموت المقر له وبأيتهما مات لو كانت مدبرة بزعم كل واحد منهما وتوقف الولاء لو كانت محررة بنفي كل واحد منهما ولو قال كانت ودبعة وامرني ببيعها وماتت ضمن المقر قيمتها بكل حال لانه اعترف بالتعدي وهو تسليم الودبعة الى الغير كذا في الكافي \* وان اختلفا في الاجارة قبل استيفاء المعقود عليه تحالفوا وترا دافان وقع الاختلاف في الاجارة بدأ يمين المستأجر وان وقع في المنفعة بدأ يمين المؤجر وإيتهما نكل لزمه دعوى صاحبه وإيتهما اقام البينة قبلت بينته ولو اقامها فبينة المؤجر اولى ان كان الاختلاف في الاجارة وان كان في المنافع فبينة المستأجر اولى وان كان فيهما قبلت بينة كل واحد فيما يدعيه من الفضل نحو ان يدعي هذا شهرا بعشرة والمستأجر شهرين بخمسة يقضى بشهرين وعشرة وان اختلفا بعد الاستيفاء لم يتحالفوا وكان القول قول المستأجر وان اختلفا بعد استيفاء بعض المعقود عليه تحالفوا وفسخ العقد فيما بقي وكان القول في الماضي قول المستأجر كذا في الهداية \* اذا اختلف المولى والمكاتب في قدر بدل الكتابة لم يتحالفوا عند ابي حنيفة رحمه والقول للعبد مع يمينه وقال لا يتحالفان وتفسخ الكتابة كذا في الكافي \* وان اقام احدهما بينة تقبل بينته وان اقاما البينة كانت بينة المولى اولى الا انه اذا ادعى المولى قدر ما اقام البينة عليه يعتق كذا في التبيين \* اذا اختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج انه تزوجها بالف وقالت تزوجني بالفين فايتهما اقام البينة تقبل بينته فان اقاما البينة فالبينة بينة المرأة اذا كان مهر مثلها اقل مما ادعته وان كان لم يكن لها بينة تحالفوا عند ابي حنيفة رحمه ولا يفسخ النكاح ولكن يحكم مهر المثل فان كان مثل ما اعترف به الزوج او اقل قضى بما اقل الزوج وان كان مهر المثل مثل ما ادعته المرأة او اكثر قضى بما ادعته المرأة وان كان مهر مثلها اكثر مما اعترف به الزوج واقل مما اعترفت به المرأة قضى لها بمهر المثل ذكر التحالف اولاً ثم التحكيم وهذا قول الكرخي كذا في الهداية \* واما في قول الرازي فلا تحليف الا في وجه واحد وهو ما اذا لم يكن مهر المثل شاهداً

لا حد هما وفيما عداه فالقول قوله بيمينه اذا كان مهر المثل مثل ما يقول او اقل وقولها مع يمينها اذا كان مثل ما ادعته او اكثر قال في النهاية وهذا هو الاصح وذكر في بعض الشروح قالوا ان قول الكرخي هو الصحيح كذا في العناية \* ويبدأ بيمين الزوج عند ابي حنيفة ومحمد ربح ولو ادعى الزوج النكاح على هذا العبد والمرأة تدعيه على هذه الجارية فهي كالمسئلة المتقدمة الا ان قيمة الجارية اذا كانت مثل مهر المثل يكون لها قيمتها من عينها كذا في الهداية \* الباب الخامس فمن يصح خصما لغيره ومن لا يصلح وفيمن تشترط حضرته ومن لا تشترط لسباع الدعوى وفيما يحدث بعد الدعوى قبل القضاء تشترط حضرة الراهن والمرتهن في دعوى عين رهن والغارية والاجارة كالرهن واما حضرة المزارع هل هو شرط في دعوى الضباع ان كان البذر من المزارع فهو كالمستأجر يشترط حضرة وان لم يكن البذر منه ان نبت الزرع فكذلك وان لم ينبت لا يشترط هذا في دعوى المالك المطلق اما اذا ادعى على آخر غصب ضيعته وانها في يد المزارع لا تشترط حضرة المزارع لانه يدعي عليه الفعل ولو كانت الدار في يد البائع بعد البيع فجاء مستحق واستحقها لا يتضي بالدار له الا بحضرة البائع والمشتري كذا في الخلاصة \* المشتري شراء فاسدا يصلح خصما للمدعي اذا قبض المبيع وقبل القبض فالخصم هو البائع وحده لو اشترى شيئا بشرط الخيار فادعاه آخر تشترط حضرة البائع والمشتري عند ابي حنيفة ربح والمشتري بالبيع الباطل لا يكون خصما للمستحق كذا في الفصول العمادية في النصل الثالث \* رجل في يديه جارية ادعى رجل ان فلان بن فلان الغائب كان شريكى شركة عنان في الف بيننا وان الغائب اشترى هذه الجارية بذلك المال المشترك فنصفها الي ونصفها لفلان الغائب فقال الذي في يديه الجارية انا اعلم ان فلانا الغائب اشترى هذه الجارية بمال مشترك بينك وبين فلان الغائب فنصفها لك ونصفها لفلان الغائب الا ان فلانا الغائب امرني ان اذهب بالجارية الى بغداد وابعها قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين ليس للمدعي ان يمنعه من ان يذهبها الى بغداد قال وكذا لو كان الغائب مضاربا وكل من كان له حق التصرف وان كانت الشركة بينهما شركة ملك لا شركة عقد كان له ان يمنعه عن المسافرة بها وعن التصرف فيها كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل استأجر ثلث دواب ثم ان رب الدواب أجرد اربعة من غيره واعار اخرين ووهب اخرين او باع فوجد المستأجر الدواب في ايديهم فان باع من عذر فيبيعه جائزا وان باع من غير عذر كان للمستأجر

ان يأخذها فاذا اخذها كان المشتري بالخيار ان شاء صبر حتى تنقضي مدة الاجارة ثم يأخذها وان شاء فسخ البيع وان وهبها رب الدابة من غيره او عارها او آجرها فان كانت الاجارة الاولى معروفة فله ان يسترد من ايديهم وان لم تكن الاجارة الاولى معروفة واراد اقامة البيعة فان كانت الدابة في يد الموهوب له فله ان يقيم البيعة ويأخذها وان كان الواهب غائبا فاذا اخذها ومضت مدة الاجارة فليس للموهوب له ان يأخذها وكذلك اذا كانت في يد المشتري فالمشتري خصم فله ان يقيم البيعة عليه وان كانت في يد المستعير او المستأجر فاراد ان يقيم البيعة عليهما والاجارة والاعارة من الثاني ظاهرة ولم تكن ظاهرة واقام المستعير والمستأجر الثاني بيعة على العارية والاجارة ورب الدابة غائب فلا تقبل بيعة المستأجر عليهما هكذا في الفصول العمادية \* استأجر دابة وقبضها وغاب المالك فادعى آخران اجارته كانت اسبق منه وبرهن افنى فخر الاسلام البزدوي بانه يقبل وهذا اقرب الى الصواب وقيل لا ينتصب خصما بلا دعوى الفعل عليه بان يقول كان سلمها اليّ وانت قبضتها مني اما لو قال سلمها اليك بالاجارة المتأخرة مني لا اليّ لا يقبل وبه افنى الامام ظهير الدين قال السرخسي رح الصحيح عدم الانتصاب كالمستعير من المالك وكذا في دعوى الرهن والاعارة لا يصلح المستأجر خصما والمشتري والموهوب له يصلح خصما الكل واحد واليه مال ابو بكر رح كذا في الوجيز للكردي \* اذا ادعى رجل دارا في يدي رجل انها في اجارتي آجرنيها فلان وادعى ذواليد انها في اجارتي آجرنيها فلان آخر تسمع دعوى المدعي وينتصب صاحب اليد خصما بخلاف ما اذا ادعى المدعي المالك المطلق وصاحب اليد ادعى الاجارة واذا ادعى المستأجر بغير حضرة الآجر تسمع دعواه كذا في المحيط \* ادعى ان هذه الدار كانت لفلان الغائب وذواليد اشترها منه وقبضها منه وانا شفيعها اطلب الشفعة وذواليد يقول هي داري لم اشترها من احد او قال دارك بعثها من فلان ولم يسلمها وانا اطلب الشفعة لا يقبل عند الامام ومحمد رح حتى يحضر البائع في الفصل الاول والمشتري في الفصل الثاني والامام الثاني رح جعل ذواليد خصما وحكم عليه بالشفعة وجعله حكما بالشفعة على البائع والمشتري واخذ الثمن ووضع على يدي عدل وان كان المشتري حاضرا ينكر الشراء فمحمد رح حكم للشفيع بالشفعة وجعل العهدة على المشتري ودفع الثمن اليه كذا في الوجيز للكردي \* الوكيل بشراء الدار اذا اشترى الدار وقبضها فجاء الشفيع واراد ان يأخذ الدار من يد الوكيل كان له ان يأخذها ولا يشترط حضرة الموكل ولو كان المشتري

وهو الوكيل لم يأخذ الدار فالشفيق لا يأخذها إلا بحضرة الموكل أو وكيله وبحضرة البائع أو وكيله فعلى هذا إذا استحق المشتري من يد الوكيل بالشراء لا يشترط حضرة الموكل للقضاء به للمستحق ويكتفى بحضرة الوكيل كذا في الفصول العمدية \* أجردارة وسلمهائهم غصبها من المستأجر فاصب لا تصح دعوى المالك على الغاصب بلا حضور المستأجر كذا في الوجيز للكردي \* لو اشترى دار ولم يقبضها حتى غصبها رجل من البائع ان كان المشتري نقد الثمن أو كان الثمن مؤجلاً فالخصم هو المشتري والا فالخصم هو البائع كذا في الفصول العمدية \* باع البائع المبيع من آخر قبل نقد المشتري الثمن ففي ظاهر الرواية تسمع دعوى الأول على الثاني لأنه يدعى الملك لنفسه وذو اليد يعارضه لكن بدون تسليم الثمن لا يأخذ من يد ذي اليد كذا في الوجيز للكردي \* رجل اشترى من آخر جارية بالف درهم ولم ينقد ثمنها وقبضها بغير إذن البائع وباعها من رجل آخر بمائة دينار وتقابضا وغاب المشتري الأول وحضر بائعه وأراد استردادها من يد المشتري الثاني فان أقر المشتري الثاني ان الأمر كما وصف البائع الأول كان للبائع الأول ان يستردها من المشتري الثاني وان كذب المشتري الثاني البائع الأول أو قال لا أدري أحق ما قاله البائع الأول أو باطل فلا خصومة بينهما حتى يحضر المشتري الأول كذا في المحيط \* ادعى على رجل انه فقأ عين عبده والعبد حي لا تسمع الدعوى والبينة إلا بحضرة العبد ولو لم يكن العبد حياً تسمع ويقضى بارش العين كذا في محيط السرخسي \* وإذا كان العبد صغيراً لا يعبر عن نفسه فالقاضي يقضي بالارش للمدعي على الفاقع ولا يشترط حضرة العبد ولو ان المدعي عليه اقرانه فقأ عين العبد وانه عبد هذا المدعي والعبد غائب فانه يقضي بارش العبد له كذا في المحيط \* ولو اقام البينة انه فقأ عين برذون له تقبل وراءة البرذون للفاضي ليس بشرط لصحة الدعوى حتى لو كان حاضراً تجب اراءة الفاضي انه فقأ عينه ام لا فان جاء الرجل بالبرذون مفقوء العين وقال البرذون له لم يقض له بالارش الابينة يقيمها على الملك وان المدعي عليه فقأ عينه وهو يومئذ له فحينئذياً خذ ارش العين فان اقام صاحب البرذون بيئته انه له وان الفاقع فقأ عينه وهو يملكه واقام المدعي الأول البينة على انه له وان ذا اليد فقأ عينه فتكون بيئته أولى كذا في محيط السرخسي \* لو ادعى جرحاً في دابة أو خرقاً في ثوب لا يشترط احضار الدابة والثوب لسماع هذه البينة كذا في خزائن المفتين \* رجل هلك وترك ثلثة آلاف درهم وترك وارثاً واحداً فاقام رجل البينة ان الميت اوصى له بثلث ماله وجحد الوارث

ذلك فالقاضي يسمع بينته على الوارث ويقضي بوصيته فان دفع الوارث الثلث الى الموصى له  
ثم جاء رجل آخر واقام بينة ان الميت اوصى له بثلث ماله وقد غاب الوارث واحضر الموصى له الى  
القاضي فالقاضي يجعل الموصى له خصما ويسمع بينته عليه وبأمره ان يدفع نصف ما في يده  
الى المدمى الثاني فان لم يكن عند الاول شيء بان هلك ما في يده واستهلكه وهو مقدم فاحضر الثاني  
الوارث واراد ان يأخذ منه بعض ما في يده فجحده الوارث وصيته لم يكلف الثاني اعادة البينة  
على الوارث وكان للموصى له الثاني ان يأخذ من الوارث خمس ما في يده ثم الثاني مع الوارث  
يتبعان الاول فيأخذان منه نصف ما اخذا فاذا اخذا ذلك اقتسماه على خمسة اسهم سهم للموصى له  
الثاني واربعة اسهم للوارث فالخصومة الى القاضي الذي قضى للاول والى قاض آخر سواء  
ولو كان الموصى له الاول هو الغائب واحضر الثاني الوارث فالقاضي يقضي على الوارث  
ويكون القضاء على الوارث قضاءً على الموصى له الاول فان كان القاضي قضى بوصية الاول  
ولم يدفع اليه شيئاً حتى خاصمه الثاني والوارث غائب فان خاصمه الى ذلك القاضي بعينه جعله  
خصماً وان خاصمه الى قاض آخر لم يجعله خصماً ولو كان الموصى له الاول هو الغائب والوارث حاضر  
ولم يدفع القاضي الى الموصى له الاول شيئاً فالوارث خصم للموصى له الثاني وان خاصمه الثاني الى  
قاض آخر هذا كله اذا اقر الموصى له الاول بان المال الذي في يده بحكم الوصية من الميت او كان  
ذلك معلوماً للقاضي اما اذا لم يكن شيء من ذلك والاول يقول هذا مالي ورثته من ابي والميت  
ما اوصى لي بشيء وما اخذت من ماله شيئاً فانه يكون خصماً للموصى له الثاني فان قال هذا المال  
وديعة عندي من جهة فلان الميت الذي يدعي الثاني الوصية من جهته او قال غصبته منه فلا خصومة  
بينهما وان قال هو وديعة عندي من جهة رجل آخر غير الموصى او قال غصبته منه فهو خصم الا  
ان يقيم بينة على ما قال كذا في المحيط \* رجل هلك وترك مالا ووارثا واحداً واقام رجل بينة  
ان له على الميت الف درهم دين فقضى القاضي له على الوارث ودفع اليه الف درهم وغاب  
الوارث فحضر غريم آخر للميت وادعى عليه الف درهم فان الغريم الاول لا يكون خصماً للغريم  
الثاني ولو كان الغريم الاول هو الغائب فاحضر الثاني وارث الميت كان خصماً له ثم اذا قضى  
القاضي على الوارث وقد توى ما اخذه الوارث رجع الغريم الثاني على الغريم الاول فاخذه منه  
نصف ما قبض ثم يتبعان الوارث بما بقي لهما ولو لم يكن الاول غريماً وكان موصى له بالثلث

وقبضه وغاب الوارث فاقام رجل البينة ان له على الميت ديناً فاموصى له ليس بخصم له كذا في الذخيرة \* رجل اقام بينة على وارث ميت انه اوصى له بهذه الجارية بعينها وهي ثلث ماله وقضى القاضي بذلك ودفعها اليه وغاب الوارث ثم اقام آخر البينة على الموصى له ان الميت اوصى له بها فان ذكر وارجعوا قضى القاضي بكل الجارية للثاني وان لم يذكر وارجعوا قضى بنصفها للثاني ويكون هذا قضاءً على الوارث غاب او حضر حتى ان الموصى له الاول لو ابطال حقه كان كل الجارية للثاني فان دفع القاضي الجارية الى الاول ثم غاب الموصى له وحضر الوارث لم ينتصب الوارث خصماً للموصى له الآخر خاصة الى القاضي الاول والى غيره فان كان القاضي قضى الاول بالجارية فلم يدفعها اليه حتى خاصم الثاني الوارث فان خاصمه فيها الى القاضي الاول لم يجعله خصماً وان خاصمه الى قاض آخر جعله خصماً ثم القاضي اذا سمع بينة الثاني على الوارث في هذا الفصل قضى الثاني بنصف الجارية سواء شهد شهوده على الرجوع عن الاول او لم يشهدوا على الرجوع فاذا حضر الاول فان اعاد الثاني البينة على الرجوع اخذ الكل والا اخذ نصفها وان اقام الاول بينة ان الميت اوصى له بثلث ماله ودفعه القاضي اليه ثم اقام الثاني البينة على الاول ان الميت رجع عن الوصية الاولى واوصى بثلث ماله للثاني فالقاضي يأخذ الثلث من الاول ويدفعه الى الثاني ولو كان الوارث هو الحاضر قضى القاضي بالوصية الثانية دون الرجوع عن الوصية الاولى ولو كان الاول موصى له بعبد بعينه والعبد مدفوع اليه بقضاء القاضي ثم اقام آخر البينة على الموصى له ان الميت اوصى له بمائة من ماله فالموصى له بالعبد لا يكون خصماً له ولو حضر الوارث وغاب الموصى له الاول كان الوارث خصماً للثاني كذا في المحيط \* رجل له على رجل الف درهم قرض او قصب او ودعة وهي قائمة بعينها في يد الغاصب والمودع فاقام رجل البينة ان صاحب المال توفي واوصى له بهذه الالف التي قبل هذا الرجل وهو مقر بالمال لكنه يقول لاندري امان فلان او لم يمت لم يجعل القاضي بينهما خصومة حتى يحضر وارثا او وصيا فان قال الذي في يديه المال هذا ملكي وليس عندي من مال الميت شيء صار خصماً للمدعي وقضى له بثلث ما في يد المدعي عليه الا ان يقيم المدعي بينة ان الميت ترك الف درهم غير هذه الالف وان الوارث قبض ذاك فحينئذ يقضى القاضي للموصى له بكل هذه الالف فلو حضر الوارث بعد ذاك وقال لم اقبض

لم اقبض من مال الميت شيئا لم يلتفت الى قوله ولو كان مكان الموصى له غريم يدعي دينا على الميت لم يكن الذي قبله المال خصما سواء كان صاحب اليد مقرا بالمال او جاحدا فان اقام هذا المدعي بينة ان فلانا مات ولم يدع وارثا ولا وصيا يقبل القاضي بينته ولم ينصب من الميت وصيا وبأمر المدهي ان يقيم البينة عليه بذلك الدين فاذا فعل ذلك قبل بينته على الدين وامر الذي قبله المال بقضاء الدين الى الغريم ان كان الذي قبله المال مقرا بذلك هكذا في الذخيرة \* ولو ان الموصى له اقام البينة ان فلانا مات ولم يدع وارثا ولا وصى له بالالف التي قبل فلان وديعة او غصبا او قال الشهود لا نعلم له وارثا والذي قبله المال مقرا بالمال الذي قبله القاضي يقضي بالمال للموصى له كذا في المحيط \* والخصم في اثبات الوصاية وارث الميت او موصى له او غريم له للميت عليه دين او غريم له على الميت دين كذا في الفصول العمادية \* رجل مات وله ابنان احدهما غائب فادعى الحاضران له على ابيه الف درهم دين ولا مال للميت غير الف درهم على رجل فاني اقبل بينة الابن الحاضر في اثبات الدين على الاجنبي ولا اسمع بينته على ابيه بدينه ولا اقضي له من الالف التي قضيت على الاجنبي بشيء فوقف الالف حتى يجيء الاخ كذا في المحيط \* ادعى دارا في يدي رجل ان فلانا الغائب اشتراها منك لاجلي وجمد ذواليد البيع يقبل بينة المدعي عليه وكذلك لو كان المشتري حاضرا بنكر الشراء وهذا بمنزلة من ادعى دارا في يدي رجل وقال اشتربتها من فلان وكان فلان اشتراها منك وذكر في دعوى المنتقى قال ابو سفيان لو قال ذواليد قد كنت بعثتها من فلان الذي تزعم انك وكلته بالشراء لك وفلان غائب فلا خصومة بينه وبين ذي اليد وكذلك لو قال كنت بعثتها من فلان الذي تزعم انك اشتريتها منه وهي في يدي حتى يدفع الثمن او قال اود عنها فلا خصومة بينهما كذا في الفصول العمادية \* رجل جاء بصك باسم غيره على رجل الى ذاك الرجل وقال هذا المال الذي في هذا الصك باسم فلان عليك قد اقر به فلان لي ولي البينة على ذلك فان انكر المدعي عليه ان يكون لفلان الغائب عليه شيء فهو خصم فتقبل بينة هذا المدعي عليه ويقضى له بالمال وان اقر بالمال للرجل الذي الصك باسمه لا تقبل بينة هذا على الغائب الذي الصك باسمه حتى يحضر كذا في خزائن المفتين \* عن ابن سماعة عن محمد بن رح في رجل امر رجلا ان يشتري له عشرة دنانير بمائة درهم ففعل ذلك وقبض الدنانير ودفع الدراهم فجاء رجل يدعى الدنانير فاشترى خصم له ولا قبل بينة المشتري ان فلانا امره واشترى

هذه الدنا نير له وان اقر مدعى الدنا نير بذلك لم اجعل بينهما خصومة كذا في المحيط \*  
 رجل ادعى على رجل انه باع هذا العبد بالف درهم بامر مولاة فلان وهو بضاعة في يديه فقال  
 المدعى عليه بعته بغير امر صاحبه فاني اجعله خصما واقضي عليه بدفع العبد الى المشتري كذا  
 في الذخيرة \* رجل ادعى مملوكا وزعم انه له وقال ليس هو اليوم في يدي وقال المملوك انا مملوك  
 لفلان الغائب فان جاء المملوك بينته على ما ذكر فلا خصومة بينه وبين المدعى وان لم يقم  
 على ذلك بينته قبلت بينته المدعى عليه وقضيت به له فان جاء المقر له بعد ذلك لم يكن له على العبد  
 سبيل فان اقام بينته قبلت بينته ويقضى له بالعبد على المقر له الاول كذا في المحيط \* لو ان رجلا  
 ادعى مديونا في يدي عبد او ادعى ديناً عليه او ادعى شراء شيء منه فهو خصمه الا ان يقر المدعى  
 انه محجور عليه فلا اجعل بينهما خصومة كذا في الذخيرة \* وفي المنتقى دار في بدر رجل ادعى  
 رجل انها دار فلان وان فلانا ذلك كان رهنا عندي هذه الدار بالالف التي لي عليه منذ شهر ودفعها  
 الي وقضتها منه ثم انه بعد ذلك استعارها مني فاعرتها اياه واقام البينة على ذلك ورب الدار  
 غائب واقام الذي في يديه الدار البينة ان الدار داره اشتراها امس من الغائب الذي يدعى  
 المدعى انه رهنها او قال اشتريتها منه منذ عشرة ايام قال مدعى الرهن يستحقها وليس لمدعى  
 الشراء ان ينقض البيع اذا كان البائع غائبا وكذا لو ادعى الاستيجار مكان الرهن ولو كان مكان  
 المرتهن والمستأجر رجل يدعى ملك الدار ويقول اشتريتها من الغائب منذ شهر قبل شراء ذي اليد  
 فهو خصم يقضى له بالدار وينقض البيع الثاني ويؤخذ الثمن من المدعى ويكون امانة عنده  
 ويسلم اليه الدار اذا كان لم يشهد شهود المدعى ان البائع قبض منه الثمن كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 قال هشام سألت محمدا راح عن رجل قال اشتريت من رجل جارية ونقدته الثمن وقبضت  
 الجارية واستحقها مني انسان بينته وقضى القاضي بها للمستحق فاحضرت الذي باعها فقال  
 البائع لي البينة على ان الذي استحقها منك باعنيها او اقربها لي فالقاضي يخبر المشتري  
 ان شاء ولّي الخصومة بنفسه وان شاء ردها ويرجع بالثمن على البائع وان قال المشتري اقف  
 امري ويلى البائع الخصومة بنفسه ليس له ذلك كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على آخر عبدا بعينه  
 واقام البينة فزكوا اولم يزكوا حتى اقر ذواليد انه حرا وباعه من غيره او وهبه لا يصح العتق في حق  
 المدعى اما التصرفات في حق المقر فصحيح حتى لو لم يظهر عدالة الشهود بعمل اقراره وكذلك



لو اقام شاهدا واحدا ثم تصرف المدعى عليه هذه التصرفات لم يجز في حق المدعى كما في الشاهدين ولو لم يباشر المدعى عليه هذه التصرفات ولكن اقر بالعبد المدعى به للمدعى بعدما اقام المدعى البينة فالتقاضي يقضي عليه بالاقرارام بالبينة ذكر في القضية انه يقضي بالاقرار وفي الجامع الكبير قال يقضي بالبينة كذا في الخلاصة \* رجل ادعى عينا في يد رجل انه له وانكر المدعى عليه فقبل ان يقيم المدعى البينة على دعواه باع المدعى عليه العين من رجل واشهد عليه فلما اقام المدعى البينة بعد ذلك على ما ادعى وقضى القاضي له بالعين اقام ذلك المشتري البينة على المقضي له ان العين له وفي يده بغير حق فقضى له ثم ان المقضي له الثاني وهو المشتري باعه من بائعه او وهبه له جاز ويعود العين اليه وهذه حيلة يفعله الناس لدفع الظلم الا انه انما تصح هذه الحيلة اذا لم يدع الشراء من المقضي عليه الاول وانما ادعى ملكا مطلقا وما اذا ادعى الشراء منه لا تسمع دعوى المشتري كذا في فتاوى قاضيه خان \* في القضية رجل ادعى نصف دار في يد رجل فاقر له المدعى عليه ولم يدفع اليه وغاب وحضر رجل آخر وادعى هذا النصف فالمقر له لا يكون خصما ولو غاب المقر له وحضر المقر فهو خصم كذا في الخلاصة \* رجل اقر بدار في يديه انها لفلان سمي رجلا غائبا غيبة منقطعة وانه امر فلانا ان يحفظها على المقر له ثم ان ذلك الرجل جعلها على يدي وقدمات فالمجعول بيده يكون خصما لكل ما دها الا ان يتيم البينة على ان الغائب فلان بن فلان وقد اثبتوا معرفته دفعها الى الميت الذي دفعها اليه هذا الذي هي في يديه وغاب فاذا اقام على ذلك بينة فلا خصومة بينه وبين المدعى قال ولا اجعله وصيا الا فيها خاصة في قول محمد رح واما في قياس قول ابي حنيفة رح ينبغي ان يكون وصيا في كل شيء رجل ادعى ان له على فلان الف درهم وانه مات قبل ان يؤديها اليه وان له في يدك من ماله الف درهم وطالبه بقضاء الدين من ذلك المال فالتقاضي لا يسمع دعواه ولا يقبل بينته ولو طلب من القاضي ان يحلف المدعى عليه فالتقاضي لا يحلفه كذا في المحيط \* اذا استحق مال المضاربة وفيها ربح فالخصم في قدر الربح المضارب ولا يشترط حضرة رب المال فيه وان لم يكن فيه ربح فرب المال كذا في الوجيز للكردي \* قال هشام سألت محمد ارح بقول في رجل وتب على طريق من طرق المسلمين نافذ فبني فيه اوزرع ثم خرج ودفعه الى الانسان فجاء اهل الطريق وخصموه فاقام الذي في يديه بينة انها في يدي من قبل فلان وكله به ودفعه اليه قال ان كان طريقا مما يشك ولا يعلم انه طريق

الابينة فلا خصومة بينهما حتى يحضر الدافع وان كان مما لا بشكل فهو خصم كذا في الذخيرة \*  
 ابراهيم في نوادره عن محمد ر ح رجل اعتق عبدا ومات الرجل فجاء رجل وادعى انه  
 ابن الرجل الميت الذي اعتق وليس للميت وصي هل يكون هذا المعتق خصما قال ان كان  
 اعتقه في حالة المرض يكون خصما وان كان اعتقه في حالة الصحة لا يكون خصما كذا في المحيط \*  
 رجل اشترى من آخر عبدا وام يتقا ايضا حتى ادعاه رجل والمدعي مقر بالبيع فاحضر البائع والمشتري  
 عند الحاكم وقال لابينة لي واستحلفهما الحاكم فحلف البائع ونكل المشتري فان المشتري يأخذ بالثمن  
 فاذا اداه سلم العبد للمدعي وان حلف المشتري ونكل البائع فعلى البائع جميع قيمته للمدعي الا ان يجيز  
 البيع وبرضى بالثمن كذا في الذخيرة \* رجل في يديه دار وهو مقر بانها لفلان مات وتركها ميراثا  
 وسمى الورثة وبعضهم غيب وادعى الشراء من الغيب حقوقهم وسأل ان يترك ذلك في يده الى  
 ان يحضر ولم اتركه في يده فان احضر بينته على الشراء سمعت شهادتهم ولكن لانفذ البيع ولا قضي  
 على الغائب ولكن اترك في يده واستوثق ككفيل حتى يقدم الغائب فيستأنف الخصومة معه  
 كذا في المحيط \* رجل وكل رجلين بخصومة رجل فاقام المدعي على احد هما شاهدا واحدا  
 وعلى الآخر شاهدا آخر قال هو جائز وكذلك لو اقام على الوكيل شاهدا واحدا وعلى الموكل شاهدا  
 وكذلك لو اقام على الحي شاهد او على الورثة بعد موته شاهدا كذا في الذخيرة \* هشام عن محمد ر ح  
 رجل في يديه دار قال صاحب اليد لرجل هذه الدار لك ورثتها من اخيك فلان وقال المقر له لا بل  
 هذه لرجل آخر ورثتها من اخيه قضي به للمقر الآخر اذا كان كلام المقر له موصولا فان غاب المقر له  
 الاول وجاء المقر له الآخر الى الذي الدار في يديه واقام البينة عليه باقراره للغائب وبافرا الغائب له  
 لا تقبل بينته كذا في المحيط \* لو اشترى شيئا بمينة اودم او خمر او خنزير وقبض المشتري ثم استحقه  
 انسان بالبينة ففي الشراء بالمينة والدم لا يكون المشتري خصما ولا تسمع البينة عليه كذا في الفصول  
 العمادية \* وفي الشراء بالخمر والخنزير يكون المشتري خصما وتسمع البينة عليه كذا في المحيط \*  
 قال محمد ر ح في الجامع رجل اشترى من آخر ابريق فضة بدينارين وقبض الا بريق ونقد دينارا  
 واحدا ثم تفرقا قبل ان ينقد الدينار الآخر حتى فسد العقد في نصف الا بريق لا يتعدى الفساد الى النصف  
 الآخر فان حضر رجل بعدما غاب بائع الا بريق وادعى ان نصف الا بريق له كان المشتري  
 خصما له

خصم له فلو حضر البائع بعد ما اقام المستحق البينة على النصف وقضى القاضي بالنصف له رد المشتري على البائع ربع الابريق ورد البائع على المشتري نصف حصة ما استحق مما هو مملوك بالسبب الصحيح ولا يثبت للمشتري الخيار وان صار البائع شريكاً له في الابريق وكذا لو اشترى من رجل عبد ابصفقة واحدة نصفه بمائة دينار حالة ونصفه بمائة دينار الى العطاء فقبض المشتري العبد وغاب البائع فحضر رجل و اقام البينة ان له نصف العبد هكذا في الذخيرة \* لو باع النصف واودعه النصف وغاب فادعى رجل النصف ثم يكتن المشتري خصماً ولو باعه رجل النصف واودعه آخر النصف ثم استحق النصف قضى له بربع العبد وهو نصف المشتري ويرجع المشتري على البائع بنصف الثمن كذا في محيط السرخسي \* لو ان رجلاً اشترى من رجل نصف عبد ثم اشترى منه نصفه الآخر احدهما صحيح والآخر فاسد او كانا صحيحين او كانا فاسدين ثم جاء رجل وادعى عليه نصف العبد و اقام البينة فالمشتري خصم له ويتقضى القاضي عليه بالنصف الذي ورد عليه البيع الثاني ولو كان البيع الاول صحيحاً والبيع الثاني بمينة اودم او خمر لم يكن بينهما خصومة حتى يحضر البائع لان المشتري بدم او مينة او خمر غير مملوك بالاتفاق كذا في المحيط \* اذا ادعى على امرأة انها امته وهي تحت زوج والنزوح غائب فدعواه صحيحة ولا يشترط حضرة الزوج كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على رجل انه قطع يد عبده خطأ وله عليه نصف قيمته خمسمائة او ادعى انه زوج امته فلانة منه وله عليه المهر والعبد والامه حيان غائبان فقال المدعى عليه نعم لكن لا اعطيك الارش والمهر مخافة ان يحضر العبد والامه فينكران الملك لك فيضمناني فالقاضي يلزمه الارش والمهر باقراره وكذلك الجواب فيما اذا كان المهر عرضاً من العروص وان كان للعبد ودبعة الف درهم عند هذا الرجل او غصبه منه او كان من قرض او بيع فاقرا الذي عنده المال ان الذي دفع اليه المال عند هذا الرجل وصدقه المقر له لاسبيل للمقر له على ذلك وكذلك لو قال الذي في يديه المال ان هذا المال مال هذا الرجل غصبه منه عبده ودفعه اليه وصدقه بذلك المقر له وكذلك ان اقران فلاناً امر عبده ببيع امه له فباعها ولم يقبض الثمن وصدقه رب العبد بذلك لم يجبر على دفع الثمن الى المولى هذا كله اذا كان المال قائماً في يد المقر فان كان مستهلكاً فللمقر له ان يأخذ بذلك فان قدم الغائب وانكر ان يكون عبداً فلان او ان يكون غصب من فلان شيئاً كان القول قوله فله ان يضمن المقر مثل المال الذي اقر بقبضه ثم هل يرجع المقر على المقر له

ففيما اذا اخذ المقر له من المقر الارش والمهر ثم قدم الغائب وانكر ان يكون مملوكا للمقر له يرجع  
وفيما عداه لا يرجع هكذا في المحيط \* ولو قال المقر في جميع هذه المسائل ما ادري الغائب أهو  
عبدك ام لا لم تقبل بينة المولى ان الغائب عبده ولا يقضى له على المقر بشيء حتى يحضر  
العبد ولا يستجلف المدعى عليه على ما ادعى المدعي من ملك الغائب ويستجلف في الجناية  
والمهر بالله ماله قبلك ما يدعي من الجناية والمهر ولا يستجلف من المال في شيء الا ان يدعي  
المدعي ان العبد اخذ الفاله فاقترضه هذا او انه اخذ الفاتمني فاغتصبه هذا منه فاستهلكه فان ادعى  
هذا وقال المدعى عليه قد اقترضني فلان او قد غصبت من فلان الفافاستهلكه وما ادري أهو عبد  
هذا ام ليس فانه يستجلف ماله قبلك هذا الذي يدعي فان قال رجل لآخر هذه الالف انني  
في يدي لك لانني غصبتها من عبدك لان مال عبدك لك اولان عبدك اود عنها وقال المولى الالف  
لي ولم تغصبه من عبدي فانه يأخذها الا ان يقيم المقر بينة على الغصب والوديعة فان لم يكن له بينة  
وقبض المولى المال ثم حضر العبد فانكر ان يكون عبدا للمقر له ولم يكن للمولى بينة ضمن المقر للعبد الفا  
ان كان اقربا للغصب وان كان اقربا للوديعة لم يضمن شيئا في قول ابي يوسف رح وقال محمد رح  
يضمن في الوجهين جميعا وان كان الذي في يديه المال قال هذه الالف اود عنها عبدك  
او غصبتها منه وهولك لان مال عبدك لك فان المولى يأخذها بعد ما يحلف بالله تعالى ما لم يعلم  
ان فلانا اودعه او انه غصبها من فلان فان قدم الغائب وانكر ان يكون عبد الفلان فانه يأخذ  
الالف من المولى ويقال للمولى اقم البينة بحق ان كان لك ولا يضمن المقر شيئا ولو قال المقر  
هذه الالف لعبدك فلان في يدي غصبا او وديعة وقال المولى فلان عبدي وهذه الالف لي  
لم يأخذها منه ولم يكن عليه سبيل الا ان يقيم البينة وان ادعى رجل قبل رجل مهرا مائة او جناية  
على عبد له او وديعة لعبد في يديه او غصبا او غير ذلك فادعى ان العبد قد مات وصدقه المدعى عليه  
قضي بدفع ذلك اليه فان قال المدعى عليه على العبد دين ام يلتفت الى ذلك وكذلك ان  
لم يقرأ المدعى عليه بشيء من ذلك واقام المولى البينة على ذلك كذا في مختصر الجامع الكبير في باب  
ما يكون الرحل فيه خصما عن عبده \* رجـ في يديه مال قال رجل لصاحب اليد غصبتني عبدك هذا  
المال فاودعها اياك وقال صاحب اليد صدقت لكنه لا ارده عليك لانني اخاف ان يجحد العبد ان يكون  
عبدي لم يلتفت الى قوله ويجبر على دفع الالف اليه فاذا دفعه اليه ثم حضر الغائب فانكر ان يكون

عبد للمقرن القول قوله وقضى القاضي له بالمال الذي اخذه المقر له ان وجده قائما الا ان يقيم المقر له الحال بينة ان المال ماله وان كان المقر له استهلك ذلك المال الذي اخذه فاراد الغائب ان يضمن المقر الذي كان المال في يده كان له ذلك ولو قال المقر هذا المال اودعني عبدي فلان ولا ادري اهلوك ام لا فاقام المدعي بينة ان المال ماله فالقاضي يقبل منه هذه البينة ويدفع المال اليه فان حضر الغائب وانكر ان يكون عبد للمقر اخذ ماله ويقال للمدعي اعد بينتك والا فلا جق لك وان قال المقر وهو الذي في يده المال هذا المال اك اودعني لك فلان وفلان ليس بعبدي فاقام المدعي بينة ان فلانا عبدك لم يكن بينهما خصومة ولم تقبل بينته كذا في المحيط \* رجل وهب لعبد رجل شيئا ثم اراد الرجوع ومولى العبد غائب فان كان العبد مأذونا يقضى له بالرجوع وان كان محجورا لا يقضى له بالرجوع مالم يحضر المولى فان قال العبد انا محجور وقال الواهب لا بل انت مأذون فالقول قول الواهب مع بيمينه وان اقام العبد بينة انه محجور لا تقبل بينته فان كان المولى حاضرا والعبد غائبا فان كان الموهوب في يد العبد لم يكن المولى خصما وان كان في يد المولى فهو خصم كذا في خزائن المفتين \* وان قال المولى اودعني هذه التجارية عبد فلان ولا ادري اوهبها له ام لا فاقام المدعي بينة على الهبة فالمولى خصم فاذا قضى القاضي بالتجارية للواهب فقبضها الواهب وزادت في بدنها في يد الواهب ثم حضر الموهوب له وانكر ان يكون عبدا فالقول قوله وكان له ان يأخذ التجارية ثم ليس للواهب ان يرجع في الهبة فان كانت التجارية قد ماتت في يد الواهب كان للموهوب له الخيار ان شاء ضمن المودع وان شاء ضمن الواهب قيمتها فان ضمن الواهب لا يرجع على المودع بما ضمن وان ضمن المولى المودع لا يرجع على الواهب بما ضمن ايضا وان قال المولى قد علمت انك وهبتها للذي اودعني الا انه ليس بعبدي واقام المدعي بينة على ان فلانا الغائب عبده لا تقبل هذه البينة ان كان العبد حيا وان قال الواهب ليست لي بينة وطلب بيمين المودع بالله ان الغائب ليس بعبده استخلفه القاضي فان حلف برئ من الخصومة وان نكل لزمه الخصومة ولو اقام المدعي بينة على اقرار المولى ان فلانا عبده تقبل بينته وقضى بالرجوع وان اقام المدعي بينة على ان الغائب عبد هذا الرجل وانه قد مات قبلت بينته وصار ذوا اليد خصما له وان اقام المدعي بينة على ان الغائب كان عبده وانه قد باعه من فلان بالف درهم وقبضه فلان منه لم تقبل بينته ولا يرجع في الهبة وان اقام بينة على اقرار الذي في يده التجارية انه قد باع فلان الغائب من فلان ولم يقم البينة على اقراره

ان الغائب عبده فالقاضي لا يقبل هذه البينة فلا يجعل الذي في يديه خصما كذا في المحيط \* رجل في يديه عبد يقر بالرق فادعى العبد ان فلانا الغائب اشتراه من مولاه هذا بالف ونقده الثمن لا يقبل قوله وان ادعى ان فلانا الغائب اشتراه من مولاه ووكله بالخصومة وبقبض نفسه من صاحب اليد قبلت بينته لان العبد يصلح خصما في قبض نفسه ولو قال العبد كنت عبد فلان فباعني منك بالف درهم ووكلني بقبض الثمن واقام البينة على ذلك قبلت بينته الا ان مولاه ان يمنعه من الخصومة وان لم يمنعه فالوكالة جائزة وله ان يقبض الثمن ويمرأ منه المولى ولو قال انا عبد فلان قد وكلني بخصومتك في نفسي واقام البينة قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيخان \* الباب السادس فيما يدفع به دعوى المدعي وما لا يدفع به رجل ادعى على رجل حقا او مالا واقام البينة فقال المدعي عليه دفع لي فخرج من دعواه امهله القاضي الى المجلس الثاني ولا يقضي عليه وكلامه هذا لا يكون اقرارا منه للمدعي قال مولانا رضي الله عنه وينبغي للقاضي ان يسأله عن الدفع ان كان صحيحا امهله القاضي وان كان فاسدا لا يمهله ولا يلتفت اليه كذا في فتاوى قاضيخان \* ادعى رجل عبدا في يد رجل انه له فقال ذواليد هو لفلان الغائب ودبعة عندي او عارية او اجارة او رهن او غصب واقام على ذلك بينة واقام ذواليد بينة ان المدعي اقر انه لفلان اندفعت خصومة المدعي عنه وقال ابو يوسف زح ان كان ذواليد صالحا تندفع عنه الخصومة اذا اقام البينة وان كان معروفا بالحيل لم تندفع الخصومة عنه باقامة البينة رجع اليه حين ابتلي بالقضاء وعرف احوال الناس فقال المحتمل من الناس قد يأخذ مال انسان غصبا ثم يدفع سرا الى من يريد ان يغيب عن البلدة حتى يودعه بشهادة الشهود حتى اذا جاء المالك واراد ان يثبت ملكه فيقيم ذواليد بينة على ان فلانا ودعه فيبطل حقه ويدفع خصومة المالك كذا في الكافي \* وان لم يقم البينة فهو خصم في ظاهر الرواية عن اصحابنا رحمهم الله كذا في المحيط في النوع الاول من الفصل الثالث والعشرين في بيان ما يدفع به دعوى المدعي \* فلو قضى القاضي للمدعي وحضر الغائب واقام بينة على انه ملكه دفعه الى صاحب اليد ودبعة فالقاضي يقضي للذي حضر هكذا في المحيط في النوع الثاني فيما يدعى المدعي مع دعوى الملك المطلق فعلا \* ولو ان القاضي لم يقض للمدعي بينة حتى حضر المقر له وصدق صاحب اليد فيما قال ودفع العبد الى المقر له وقضى القاضي للمدعي بالعبد بتلك البينة

البينة كان هذا قضاءً على صاحب البدان اقام المقر له بينة على المدعي انه عبدة كان اودعه من صاحب اليد قبلت بينته ويقضى بالعبد له وتبطل بينة المدعي هكذا ذكر محمد ر ح في الجامع وحكى القاضي ابوالهيثم عن القضاة الثلث ان ما ذكر في الجواب ليس بصحيح والصحيح انه يقضى بالعبد بين الذي حضروا بين المدعي نصفاً قال القاضي ابوالهيثم ان ابن سماعة كتب الى محمد ر ح في هذه المسئلة فكتب اليه محمد ر ح ان يقضى بالعبد بينهما ثم اذا اقام المقر له بينة على دعواه وبطلت بينة المدعي فالقاضي يقول للمدعي اعد بينتك على الذي حضروا الا فلا حق لك كذا في المحيط في النوع الذي بعد النوع الثاني من هذا الفصل \* اذا قال شهود ذى البد اودعه رجل لا نعرف اصلاً فالقاضي لا يقبل شهادتهم ولا تندفع خصومة المدعي عن صاحب اليد بالا جماع كذا في الكافي \* وان قالوا نعرف المودع بوجهه ولا نعرفه باسمه ونسبه جازت شهادتهم في قول ابىحنيفة وابى يوسف ر ح كذا في فتاوى قاضيهان في فصل الدور والاراضي \* ولو قال شهود المدعى عليه نعرف المودع باسمه ونسبه ولا نعرفه بوجهه فهذا فصل لم يذكره محمد ر ح وقد اختلف المشائخ فيه بعضهم قالوا لا تندفع الخصومة عن ذى اليد وبعضهم قالوا تندفع وهكذا ذكر في الاقضية ان القاضي يسأل المدعي هل هو بهذا الاسم والنسب فان قال لا ظهر انه غير المودع كذا في المحيط \* وقال محمد ر ح لا بد في معرفته من الطرق الثلث وتحويل الائمة على قول محمد ر ح كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال الذي في يديه اودعنيها فلان لرجل معروف وشهد شهوده ان رجلاً اودعها اياه قالوا لا تقبل هذه الشهادة كذا في المحيط \* ولو قال الذي في يديه اودعنيها رجل لا اعرفه فشهد الشهود انه اودعها رجل وهم لا يعرفانه كان الذي في يديه خصم المدعي كذا في فتاوى قاضيهان في فصل الدور \* ولو قال الذي في يديه اودعنيها رجل لا اعرفه وقال الشهود اودعه فلان بن فلان ذكر الخصاص ر ح في ادب القاضي ان القاضي لا يقبل هذه الشهادة ولا تندفع الخصومة عن ذى اليد كذا في الذخيرة \* ولو اقر المدعي ان رجلاً دفعها اليه والمدعي لا يعرفه فلا خصومة بينهما وكذا لو شهد شهود ذى اليد على اقرار المدعي انه دفعها اليه رجل انه لا يعرفه فالقاضي لا يجعله خصماً كذا في خزائنه المفتين \* ولو قال الشهود اودعه من نعرفه بالطرق الثلث لكن لا نقر له ولا نشهد به لا تندفع ولو برهن انه دفع اليه رجل معروف ولكن لم ينصوا على انه ملك المودع تندفع ولو قالوا اودعه فلان لكن لا نذكرى لمن ذلك الشيء او قالوا كان المدعى هذا في يد فلان الغائب لكن لا نذكرى ادفعه اليه ام لا وقال ذواليد هود دفعه اليّ تندفع كذا في الوجيز للكردي \* لو شهد شهود المدعى عليه

ي اقران هذا فلان الغائب وقال اود عنه فلان الغائب او شهد الشهود على اقرار المدعي  
 م يقل صاحب اليد هو فلان الغائب اود عني قالوا تندفع عنه الخصومة وكذا لو اقر المدعي عند  
 ان فلانا الغائب دفعه اليه فانه تندفع الخصومة من ذي اليد هكذا في فتاوى قاضيخان \*  
 عي انها كانت في يد فلان ولا ادري اذفعها اليه هذا ام لا وذا اليد يقول دفعها الي فلان  
 ع بينهما كذا في خزانة المفتين \* شهد الشهود على اقرار المدعي انها كانت في يد فلان ولا ادري  
 ع فلان ام لا فلا خصومة بينهما ولو شهد شهود صاحب اليد انها لفلان ولم يشهدوا ان فلانا  
 ياه فالقاضي لا يقبل هذه الشهادة ولا تندفع الخصومة عنه ولو اقام المدعي بينة على سبيل  
 صاحب اليد ان صاحب اليد ادعاها لنفسه لم تقبل من صاحب اليد بينة على الايداع اصلا  
 محيط \* ولو قالوا هذه الدار لفلان الغائب اسكنه فيها واشهدنا على ذلك والدار في يد الغائب  
 قالوا كانت في يد الساكن او قالوا لا ادري في يد من كانت الدار يومئذ لكن نعلم انها اليوم  
 ماكن اولم يذكر وان الدار في يد من كانت يومئذ تقبل وتندفع كذا في الوجيز للكردي \*  
 ا كانت في يد ثالث يومئذ لا تندفع الخصومة كما لو شهدوا انه اسكنها فلان الا انه  
 رجل آخر كذا في محيط السرخسي \* ولو برهن المدعي ان الدار يوم اشهدهما  
 يد غير الساكن والمسكن وهو فلان لا تقبل ولو حضر فلان هذا وبرهن على ذلك الوجه  
 بل عندهما خلا فاللثاني كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال المدعي عليه نصف الدار  
 بها ودبعة فلان واقام البينة على ذلك اندفعت الخصومة في الكل كذا في الاختيار  
 عار \* ولو ادعى ذوا اليد ودبعة ولم يمكنه اثباتها حتى قضى القاضي للمدعي نفذ قضاؤه  
 ان يقيم بعد ذلك بينة على الايداع لا تقبل بينته فلو قدم الغائب فهو على حجته ولو  
 اليد بينة على ما ادعى من الايداع حتى صار خصما واقام المدعي شاهدا واحدا او شاهدين  
 م يقض القاضي بهائم وجد ذوا اليد بينة على الايداع تقبل بينته لانه ظهر انه ليس بخصمه  
 تجه القضاء كذا في جامع الاسبيجاني رح كذا في الفصول العمدية \* رجل ادعى دارا  
 رجل فقال ذوا اليد ان فلانا اود عنها فقال المدعي قد كان فلان اود عكها لكنه وهبها منك  
 او باعها فالقاضي يستخلف المدعي عليه ما وهبها له ولا باعها منه فان نكل عن اليمين  
 ماله فيها كذا في محيط السرخسي \* ولو اقام المدعي بينة اذ فلانا باعها م... الذ



في يده تقبل ويجعل المدعي عليه خصما ولو ادعى المدعي عليه الوديعة ولم يقيم بينة وطلب المدعي يمينه ان ذلك الرجل اودعها اياه يحلفه القاضي بالله لقد اودعها اياه ويحلف على البينات لاعلى العلم وان كان على فعل الغير لكن تمامه به وهو القبول فيحلف على البينات كذا في الفصول العمادية \* رجل في يديه وديعة لرجل جاء رجل وادعى انه وكيل المودع بقبضها واقام على ذلك بينة واقام الذي في يديه الوديعة بينة ان المودع قد اخرج هذا من الوكالة قبلت بينته وكذا اذا اقام بينة ان شهود الوكيل عبيد كذا في المحيط \* ادعى على آخر دارا نقال ذوالبدانها وديعة من فلان في يدي واقام البينة عليه حتى اندفعت عنه الخصومة ثم حضر الغائب وسلمها ذوالبدان اليه واعاد المدعي لدموي في الدار فاجاب انها وديعة في يدي من فلان واقام البينة عليه قال تندفع عنه الخصومة ايضا كما في الابتداء كذا في محيط السرخسي \* رجل ادعى دارا في يدي رجل وافرذ واليد انها كانت للمدعي ثم قال بعد ذلك انها لفلان اودعنيها وقال على القلب بان بدأ بالابداع ثم نسي بالاقرار ان اقام البينة على الابداع اندفعت عنه الخصومة وان لم يكن له بينة ان بدأ بالاقرار للمدعي ونسي بالابداع يؤمر بالتسليم الى المدعي فان حضر الغائب وصدقه لا تنزع الدار من يد المدعي لان حقه كان اسبق لكن يقال للمقر له اقم البينة ان الدار كلها لك وان بدأ بالابداع ونسي بالاقرار يؤمر بتسليم الدار الى المدعي لانه ثبت حق المدعي وحق الغائب موهوم لانه صدق المدعي وعسى يكذبه الغائب وعلى تقدير الكذب لا يثبت حق الغائب ولو لم يقيم البينة على الابداع ولكن علم القاضي ان الغائب اودعها اياه لم يجعل بينهما خصومة وكذلك لو اقر المدعي بذلك ولو علم القاضي انها للمدعي واقام الذي في يديه البينة ان فلانا الغائب اودعها لخصومة بينهما حتى يحضر الغائب ولو علم القاضي ان الغائب غصبها من المدعي واودع ذوالبدانها يأخذها من ذوالبدان وبسلم الى المدعي وذكر في باب اليمين ان ذوالبدان قال اودعنيها الغائب ولم تكن له بينة يحلف ان حلف برئ وان نكل لزمه ولو جاء المقر له الاول كان له ان يأخذ من المدعي ثم يقال للمقر له الثاني انت على خصومتك مع المقر له الاول ان اقام البينة اخذه وان لم تكن له بينة يحلف ان حلف برئ وان نكل لزمه هكذا في المحيط \* وان قال المدعي عليه ابتعته من الغائب فهو خصم هكذا في الهداية \* دار في يدي رجل اودعها آخر ملكا مطلقا وشراء منه منذ سنة او شفعة فيها قال ذوالبدان كانت لي بعتهما من فلان او وهبتها له وسلمتها فادعنيها لا تندفع

الخصومة الا اذا صدقه المدعي فيما يقول او علم القاضي بذلك فحينئذ تندفع عنه الخصومة فان لم يكن له شيء من ذلك ولكن اقام ذواليد بينة على البيع لا تقبل فان قضى عليه فحضر الغائب و اقام بينة على شرائه من ذى اليد لا تقبل وتقبل على المالك المطلق ولو برهن الغائب قبل القضاء للمدعي على المالك المطلق صار هو مع المدعي كخارجين اقاما البينة فان برهن الغائب على الشراء من ذى اليد منذ شهر تقبل في ابطال بينة الخارج ويقال للمدعي اعد الشهود على المقر له ان شئت ولو قال كانت في يد فلان ولكن لم ادر اذ دفع اليه ام لا وقال ذواليد دفع الى فلان فلا خصومة كذا في الكافي \*

رجل ادعى عبد ابي بدر جل انه له فطوب بالبينة فلما قاما من عند القاضي باع الذي في يديه العبد من ثالث وتبضائم اودعه المشتري عند البائع فغاب ثم جاء المدعي بالبينة فان علم القاضي بما صنع ذواليد او اقرب به المدعي لا تسمع بينة المدعي على صاحب اليد وان لم يعلم به القاضي ولا اقرب به المدعي سمعت بينة المدعي ولا تسمع بينة ذى اليد على ما صنع الا اذا اقام البينة على اقرار المدعي بذلك فتقبل بينته وتندفع عنه خصومة المدعي والهبة اذا اتصل بها القبض والصدقة في هذا بمنزلة البيع كذا في فتاوى قاضيه خان في فصل دعوى الموقوف \* لو ادعى الدار و اقام شاهدا واحدا ثم قاما من عند القاضي ومكثا زمانا ثم تقدمتا الى القاضي وجاء المدعي بشاهد آخر و اقام صاحب اليد بينة على انه باع الدار من فلان بعدما قاما من عند القاضي او قال وهبها منه وسلمها اليه فان اقر المدعي بذلك او علم القاضي به او اقام ذواليد بينة على اقرار المدعي بذلك فلا خصومة بينهما ولو لم يكن شيء من ذلك فاقام ذواليد بينة على ما صنع فالقاضي لا يسمع بينته ولا تندفع الخصومة عنه ولو كان المدعي حين ادعى الدار اقام شاهدين فعلا فقبل ان يقضي القاضي بالدار للمدعي قاما من عند القاضي فمكثا زمانا ثم تقدم عند القاضي وادعى صاحب اليد انه باع الدار من فلان بعدما قاما من عند القاضي او وهبها له وسلمها اليه ثم ان فلانا اودعنيها وغاب و اقر المدعي بذلك او علم القاضي به فانه لا تندفع الخصومة من ذى اليد كذا في المحيط في الفصل الثاني والعشرين في بيان من يصلح خصما لغيره \*

رجل ادعى عبد ابي بدر جل و اقام البينة و اقام المدعي عليه البينة ان المدعي باعه من فلان الغائب بطل دعواه وكذا لو قال بعته من فلان وفلان باعه مني ولم يمكنه اثبات بيع فلان منه هكذا في الخلاصة في دعوى الميراث \* اذا اقام المدعي عليه بينة على اقراره بالبيع من فلان او على اقراره انه ملك

جل البينة ان الامة كانت له واقام ذواليد البينة على الوديعة قبل للمدعي ان طلبت العبد فلا  
صومة لك وان طلبت القيمة فلك الخصومة كذا في الكافي \* واذا قضى القاضي بقيمة الجارية  
على ذى اليد واخذها المدعي من ذى اليد ثم حضر الغائب واقر بالوديعة اخذ العبد من يد ذى اليد  
رجع ذواليد على الغائب بما ضمن للمدعي من قيمة الجارية ولو ان الجارية لم يقتلها العبد ولكن  
معه بها ودفع العبد باليد لم يكن بينهما خصومة حتى يحضر الغائب لافى الجارية ولا فى العبد كذا  
المحيط \* وان ادعى الفعل على ذى اليد بان قال غصبته مني او اجرتها منه او وهبتها وادعى ذواليد  
الوديعة او عارية ونحوه من جهة فلان واقام البينة على ذلك لا تندفع عنه الخصومة فان حضرا لمقرله  
ام البينة على ذلك قبلت بينته كذا في محيط السرخسي \* وكذلك لو ان صاحب اليد لم يقيم البينة  
على ما ادعى كذا في المحيط \* رجل ادعى دارا في يد رجل انها له اغتصبها منه الذي في يده وقال  
على عليه هي ملك والدي وديعة في يدي لا تندفع عنه الخصومة فان اقام المدعى البينة على ما  
بانه ثم اقام المدعى عليه البينة انها ملك والده اشترها من المدعي قالوا لا تقبل بينته المدعى عليه كذا  
تاوى قاضيخان \* وان قال المدعى سرقة مني او سرق مني لا تندفع الخصومة وان اقام ذواليد  
بنته على الوديعة فلو قضى عليه ثم حضر الغائب واقام البينة على الملك تقبل كذا في الكافي \* وفيما  
السرقة مني القياس ان تندفع الخصومة عن صاحب اليد اذا اقام البينة على ما ادعى وهو قول  
مدرك وفي الاستحسان لا تندفع وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله كذا في المحيط \*  
ادعى عينا وقال غصب او اخذ مني فاقام ذواليد بينته على انه وصل اليه من جهة الغائب تندفع  
بالاجماع كذا في الفصول العمادية \* عبد في يدي رجل اقام العبد بينته انه عبد الذي في يده وانه  
واقام صاحب اليد انه عبد فلان اودعه اياه فالقاضي يقضي بعق العبد ولا تندفع الخصومة عن  
اليد بما اقام من البينة كذا في الذخيرة \* فلو قضى عليه ثم حضر الغائب وادعى لا يلتفت اليه لفاذ  
عليهما كذا في الكافي \* وهكذا في محيط السرخسي والمحيط \* وفي الذخيرة في فصل دعوى العتق  
على رجل ان كان ملكه وانه اعتقه فقال المولى حين اعتقه لم يكن ملكي لما انه بعته من فلان ثم  
نه منه واقام البينة على بيعه قبل الاعتاق لا تقبل بينته ولو كان المولى قال له اعتقتك قبل ان اشتريتك  
العبد لا بل اعتقتني بعدما اشتريتي فالقول قول العبد كذا في المحيط \* وان ادعى على ذى اليد فعلا  
احكامه بان ادعى الشراء منه بالف ولم يذكر انه نقد الثمن ولا قبض منه فاقام الذي في يده البينة

انه لفلان الغائب اودعنيه او غصبته منه لا تندفع عنه الخصومة في قولهم وان ادعى عليه فقد انتهى احكامه بان ادعى انه اشترى منه هذه الدار وهذا العبد ونقده الثمن وقبض منه المبيع ثم اقام المدعى عليه البينة انه لفلان الغائب اودعنيه اختلفوا فيه قال بعضهم تندفع عنه الخصومة وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان في فصل دعوى الدور والاراضي \* عبد في يد رجل ادعاه وقال اشتريته من ذى اليد واقام البينة واقام ذى اليد البينة ان فلانا اودعنيه لا تندفع الخصومة عنه فلو لم يتقض القاضي بالعبد للمدعى حتى حضر الغائب وصدق ذا اليد سلم القاضي العبد الى المقر له ثم يقضى بالعبد لمدعى الشراء ولا يكلفه اعادة البينة على المقر له وان اقام رب العبد البينة انه عبده وانه اودعه اولم يقل اودعه قبلت وبطلت بينة المدعى فلو اقام رب العبد البينة انه عبده ثم اعاد مدعى العبد البينة على رب العبد ان العبد كان لذى اليد وانه اشتراه منه بكذا ونقده الثمن ان اعاد البينة بعد ما قضى لرب العبد لا تقبل بيئته وان كان قبل ان يقضى تقبل كذا في الخلاصة \* ولو كان مدعى الشراء اقام شاهدا واحدا على الشراء من ذى اليد فافر صاحب اليد ان العبد لفلان الغائب اودعنيه فقبل ان يقيم شاهدا آخر حضر فلان وصدق صاحب اليد فيما افروا مرتسليم العبد الى الذي حضر ثم ان المدعى اقام شاهدا آخر على الشراء قضى بالعبد له ولا يكلف اعادة الشاهد الاول على الذي حضر ويكون المتقضى عليه صاحب اليد لا الذي حضر كذا في المحيط \* مدعى الشراء اذا لم يقيم البينة على ذى اليد حتى اقر ذى اليد انه لفلان الغائب ثم حضر المقر له وصدقه ودفع العبد اليه ثم اقام مدعى الشراء البينة على المقر له وقضى به كان المقضى عليه المقر له كذا في الخلاصة \* اذا ادعى ثوباني يدي رجل انه ثوبه سرقة منه فلان الغائب واقام على ذلك بيئته واقام الذي في يديه بيئته انه وديعة عنده من فلان الغائب لا تندفع الخصومة من ذى اليد ويقضى بالثوب للمدعى وهذا استحسان كذا في الذخيرة \* رجل ادعى ثوباني يدي رجل انه ثوبه فصبه منه فلان الغائب واقام على ذلك بيئته وقال صاحب اليد فلان ذلك اودعنيه فلا خصومة بينهما وان لم يقيم صاحب اليد بيئته على الابداع كذا في المحيط \* لو ادعى شراء من فلان وقال ذى اليد اودعنيه فلان ذلك اندفعت الخصومة بقوله بغير بيئته الا ان يتيم المدعى البينة ان فلانا وكله بقبضه فان طلب المدعى بيمينه على ما ادعاه من الابداع حلف على البتات ولو قال ذى اليد اودعني وكيله لا يصدق الا بيئته كذا في الكافي \* ولو شهدوا ان عمروا اودعها اياه وقالوا لا ندري من دفعها الي عمر و قال ذى اليد دفعها عبد الله لا خصومة بينهما ولا يمين على ذى اليد ولو قالوا دفعها عبد الله الى عمرو ولكن لا ندري

من دفعها الى ذى اليد وقال ذو اليد دفعها الى عمرو ولا تندفع عليه الخصومة فلي قال ذو اليد حلف المدعى ما دفعها الى عمرو وحلف على العلم ولو قال المدعى للقاضي حلف ذو اليد لقد اودعها اياه عمرو يحلف على البنات كذا في الخلاصة \* وان العبد اقام البينة ان فلانا اعتقه واقام صاحب اليد البينة ان فلانا ذلك اودعه تقبل وتبطل بينة العبد ولا يحال بينه وبين العبد قياسا ويحال استحسانا ويؤخذ من العبد كفيلا بنفسه استيثنا فاحسن لا يهرب فاذا حضر الغائب فان اعاد البينة عتق والا فهو عبد كذا في محيط السرخسي \* وكذا لو اقام ذو اليد البينة ان فلانا آخر اودعه اياه كذا في الخلاصة \* لو ادعى العبد انه حر الاصل فالقول للعبد فان اقام ذو اليد البينة على الملك وايداعه تقبل وان اقام على ايداعه فحسب لا تقبل بخلاف الداروان برهن على الملك والايداع وبرهن العبد على حرية الاصل حيل بينهما بكفيل كذا في الكافي \* عبدني بدرجل ادعى رجل انه قتل واياه خطاء واقام ذو اليد البينة ان العبد لفلان اودعه اندفعت منه الخصومة كذا في الخلاصة \* اذا ادعى على رجل اني اشتريت منك هذا العبد بكذا والبائع يجمع البيع فاقام المدعى البينة على الشراء فقال البائع في دفع دعواه انك قد رددت علي هذا العبد بالعيب واقام على ذلك بينة صح منه دعوى هذا المدفع وسمعت بينته عليه كذا في المحيط \* رجل ادعى على آخرانه باعه جارية فقال لم ابعها منك قط فاقام المشتري البينة على الشراء فوجد بها اصبعاً زائدا واراد ردّها واقام البائع البينة انه بريء اليه من كل عيب لم تقبل بينة البائع وذكر الخصاص رح هذه المسئلة في آخر ادب القاضي وقال على قول ابي يوسف رح تقبل بينته كذا في شرح الجامع للصدر الشهيد حسام الدين في كتاب القضاء \* ادعى على آخر محدودة في يده وقال هذا ملكي باع ابي منك حال ما بلغت وقال ذو اليد باعه مني حال صغرك فالتول قول المدعي كذا في الفصول العمادية \* اشترى دارا لابنه الصغير من نفسه واشهد على ذلك شهودا وكبرا لابن ولم يعلم بما صنع الاب ثم ان الاب باع تلك الدار من رجل وسلمها اليه ثم ان الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما صنع الاب فادعى الدار على المشتري وقال ان ابي كان اشترى هذه الدار من نفسه في صغري انها ملكي واقام على ذلك بينة فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعي انك متناقض في هذه الدعوى لان استيجارك الدار مني اقرار بان الدار ليست لك فدعواك بعد ذلك الدار لنفسك يكون تناقضا

فما قضا فهذه المسئلة صارت واقعة الفتوى وقد اختلفت اجوبة المفتين في هذا والصحيح ان هذا لا يصلح  
دفعاً لدعوى المدعى ودعوى المدعى صحيحة وأن ثبت التناقض الا ان هذا تناقض فيما طريق  
الخفاء كذا في الذخيرة \* ادعى دارا بسبب الشراء من فلان فقال المدعى عليه انى اشتريت من فلان  
ذلك ايضا واقام بينة وتاريخ النخارج اسبق فقال المدعى عليه ان دعواك باطل لان في التاريخ الذي  
اشتريت هذه الدار من فلان كانت رهنا عند فلان ولم يرش بشرائك وجاز شرائى لانه كان بعد ما  
فك الرهن فاقام البينة لا يصح هذا الدفع كذا في الفصول العمادية \* ولو كان المدعى ادعى ان هذا العين  
كان لفلان رهنه بكذا عندي وقبضته واقام البينة واقام المدعى عليه في دفع دعواه انه اشترى منه  
ونقدته الثمن كان ذلك دفعاً لدعوى الرهن كذا في فتاوى قاضيخان في باب اليمين \* في مجموع  
النوازل رجل ادعى على آخر انه اشترى مني جارية وصفتها كذا بكذا درهما وقبضها واستهلكها  
ووجب عليه اداء هذا الثمن اليّ وقد اقر بذلك وشهد الشهود على المدعى عليه بذلك بعد انكاره  
فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى انك مبطل في دعوى الاستهلاك لان الجارية قائمة  
وهي في بلدة كذا في يدي فلان واقام شهودا شهدوا انارأيناها حية قائمة في بلدة كذا اهل يصبر ذلك دفعاً  
لدعوى المدعى قال لا كذا في الذخيرة \* ادعى دارا في يدي رجل شراء من رجل آخر بشرائطه  
فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى انى كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعى فقال المدعى  
في دفع دعوى المدعى عليه قد كنا اقلنا البيع الذي جرى بيني وبين هذا المدعى عليه فهذا دفع  
صحيح وكذلك لو كان المدعى من الابتداء ادعى الدار على صاحب اليد ملكا مطلقا وقال المدعى عليه  
في دفع دعواه انى كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعى فقال المدعى في دفع دعوى المدعى عليه  
قد كنا اقلنا البيع الذي جرى بينه وبين المدعى عليه كان هذا دفعاً صحيحاً وكذلك اذا قال المدعى  
في دفع دعوى المدعى عليه انك قد اقررت انك ما اشتريتها مني كان هذا دفعاً صحيحاً كذا في المحيط \*  
رجل ادعى دارا في يدي رجل انها له فقال المدعى عليه اشتريتها من المدعى ولي بينة على ذلك  
قال محمد روح في الاستحسان تترك في يد المدعى عليه ويؤخذ منه كفيل ويؤجل ثلثة ايام فان اقام  
المدعى البينة على ما ادعى والاّ قضي عليه هكذا في فتاوى قاضيخان \* ادعى دارا في يدي رجل  
فقال المدعى عليه في دفع دعواه انك اقررت قبل هذا انك بعت هذه الدار مني واراد ان يحلف  
المدعى فله ذلك ولو اقام البينة على اقرار المدعى بذلك قبلت بينته وان دفع دعوى المدعى كذا

من دفعها الى ذى اليد وقال ذو اليد دفعها اليّ عمرو ولا تندفع عليه الخصومة فليّ قال ذو اليد حلف المدعي ما دفعها اليّ عمرو وحلف على العلم ولو قال المدعي للقاضي حلف ذا اليد لقد اودعها اياه عمرو يحلف على البتات كذا في الخلاصة \* ولو ان العبد اقام البيّنة ان فلانا اعتقه واقام صاحب اليد البيّنة ان فلانا ذلك اودعه تقبل وتبطل بيّنة العبد ولا يحال بينه وبين العبد قياسه ويحال استحسانا ويؤخذ من العبد كفيّل بنفسه استينافا حتى لا يهرب فاذا حضر الغائب فان اعاد البيّنة عتق والا فهو عبد كذا في محيط السرخسي \*

وكذا لو اقام ذو اليد البيّنة ان فلانا آخر اودعه اياه كذا في الخلاصة \* لو ادعى العبد انه حر الاصل فالقول للعبد فان اقام ذو اليد البيّنة على الملك وايداعه تقبل وان اقام على ايداعه فحسب لا تقبل بخلاف الداروان برهن على الملك والايداع وبرهن العبد على حرية الاصل حيل بينهما بكفيل كذا في الكافي \*

عبد في بدرجل ادعى رجل انه قتل واياه خطاء واقام ذو اليد البيّنة ان العبد لفلان اودعه اندفعت منه الخصومة كذا في الخلاصة \* اذا ادعى على رجل اني اشتريت منك هذا العبد بكذا او البائع يجمّد البيع فاقام المدعى البيّنة على الشراء فقال البائع في دفع دعواه انك قد ردّدت عليّ هذا العبد بالعيب واقام على ذلك بيّنة صح منه دعوى هذا الدفع وسمعت بيّنته عليه كذا في المحيط \*

رجل ادعى على آخر انه باعه جارية فقال لم ابعها منك قط فاقام المشتري البيّنة على الشراء فوجد بها اصبعاً زائدا واراد ردّها واقام البائع البيّنة انه برئ اليه من كل عيب لم تقبل بيّنة البائع وذكر الخصاص في هذه المسئلة في آخر ادب القاضي وقال على قول ابي يوسف رح تقبل بيّنته كذا في شرح الجامع للصدر الشهيد حسام الدين في كتاب القضاء \* ادعى على آخر محدودة في يده وقال هذا ملكي باع ابي منك حال ما بلغت وقال ذو اليد باعه مني حال صغرك فالقول قول المدعي كذا في الفصول العمادية \* اشترى دارا لابنه الصغير من نفسه واشهد على ذلك شهودا وكبرا لابن ولم يعلم بما صنع الاب ثم ان الاب باع تلك الدار من رجل وسلمها اليه ثم ان الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما صنع الاب فادعى الدار على المشتري وقال ان ابي كان اشترى هذه الدار من نفسه في صغري انها ملكي واقام على ذلك بيّنة فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعي انك متناقض في هذه الدعوى لان استيجارك الدار مني اقرار بان الدار ليست لك فدعواك بعد ذلك الدار لنفسك يكون تناقضا

لما قضا فهذه المسئلة صارت واقعة الفتوى وقد اختلفت اجوبة المفتين في هذا والصحيح ان هذا لا يصلح  
دفعاً لدعوى المدعى ودعوى المدعى صحيحة وأن ثبت التناقض الا ان هذا تناقض فيما طريقه طريق  
الخفاء كذا في الذخيرة \* ادعى دارا بسبب الشراء من فلان فقال المدعى عليه انى اشتريت من فلان  
ذلك ايضا واقام بينة وتاريخ الخارج اسبق فقال المدعى عليه ان دعواك باطل لان في التاريخ الذي  
اشتريت هذه الدار من فلان كانت رهنا عند فلان ولم يرض بشرائك وجاز شرائي لانه كان بعد ما  
فك الرهن فاقام البينة لا يصح هذا الدفع كذا في الفصول العمادية \* ولو كان المدعى ادعى ان هذا العين  
كان لفلان رهنه بكذا عندي وقبضته واقام البينة واقام المدعى عليه في دفع دعواه انه اشتريته منه  
ونقدته الثمن كان ذلك دفعاً لدعوى الرهن كذا في فتاوى قاضيخان في باب اليمين \* في مجموع  
النوازل رجل ادعى على آخر انه اشترى مني جارية وصفتها كذا بكذا درهما وقبضها واستهلكها  
ووجب عليه اداء هذا الثمن الي وقد اقر بذلك وشهد الشهود على المدعى عليه بذلك بعد انكاره  
فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى انك مبطل في دعوى الاستهلاك لان التجارية قائمة  
وهي في بلدة كذا في يدي فلان واقام شهودا شهدوا اننا هاجية قائمة في بلدة كذا اهل يصبر ذلك دفعاً  
لدعوى المدعى قال لا كذا في الذخيرة \* ادعى دارا في يدي رجل شراء من رجل آخر بشراطة  
فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى انى كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعى فقال المدعى  
في دفع دعوى المدعى عليه قد كنا اقلنا البيع الذي جرى بيني وبين هذا المدعى عليه فهذا دفع  
صحيح وكذلك لو كان المدعى من الابتداء ادعى الدار على صاحب اليد ملكا مطلقا وقال المدعى عليه  
في دفع دعواه انى كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعى فقال المدعى في دفع دعوى المدعى عليه  
قد كنا اقلنا البيع الذي جرى بينه وبين المدعى عليه كان هذا دفعاً صحيحاً وكذلك اذا قال المدعى  
في دفع دعوى المدعى عليه انك قد اقررت انك ما اشتريتها مني كان هذا دفعاً صحيحاً كذا في المحيط \*  
رجل ادعى دارا في يدي رجل انها له فقال المدعى عليه اشتريتها من المدعى ولي بينة على ذلك  
قال محمد روح في الاستحسان تترك في يد المدعى عليه ويؤخذ منه كفيلاً ويؤجل ثلثة ايام فان اقام  
المدعى البينة على ما ادعى والا تضي عليه هكذا في فتاوى قاضيخان \* ادعى دارا في يدي رجل  
فقال المدعى عليه في دفع دعواه انك اقررت قبل هذا انك بعت هذه الدار مني واراد ان يحلف  
المدعى فله ذلك ولو اقام البينة على اقرار المدعى بذلك قبلت بينته وان دفع دعوى المدعى كذا



في الذخيرة \* ادعى دارا انها ملكي لانى اشتريتها من فلان فقال ذواليد لابل ملكي لانى اشتريتها من فلان ذلك ايضا فقال المدعى جرى الفسخ بينكما لذلك البيع ثم اشتريت من فلان بعد ذلك واقام البينة تسمع ولو كان في المنقول يشترط القبض بعد الفسخ لصحة البيع اذا ادعى عينا في يدي رجل انى اشتريته من فلان منذ سبعة ايام وقال ذواليد لابل هو ملكي اشتريته من ذلك المدعى تدعى الشراء منه منذ عشرة ايام واقام البينة يكون لاسبقهما تاريخا ولو ان من يدعى البيع بتاريخ لاحق يقول ان بيعك معه في التاريخ السابق كان تلجئة والاخرينكران له ان يحلفه كذا في الفصول العمادية \* برهن على ان هذا ارث له عن ابيه فبرهن المطلوب على اقرار ابيه حال حيوته انه لاحق له فيه او برهن على اقرار المدعى حال حيوة ابيه او بعدماته انه لم يكن لايه بطل دعوى المدعى وبرهانه وكذا لو برهن المطلوب على اقرار المدعى قبل دعواه انه ليس له او ما كانت له او كان اقراره لاحق له فيه او انه ليس له حق فيه وهناك من يدعى بطلت بينة المدعى وان لم يكن من يدعى هنا لا تبطل كذا في الوجيز للمكروري \* ادعى دارا ميراثا عن ابيه فقال المدعى عليه ان اباك باعها من فلان حال حيوته وصحته بكذا وانى اشتريت من فلان واقام البينة فقد قيل يصح وهو الاصح هكذا في الفصول العمادية \* ادعى عليه دارا في يده ارثا وهدية فبرهن المدعى عليه على انه اشترها منه وبرهن المدعى على اقلته صح دفع الدفع كذا في الوجيز للمكروري \* دارا في يدي رجل جاء رجل وادعى ان اباه مات وترك هذه الدار ميراثا له واقام بينة شهدوا ان اباه مات وهذه الدار في يديه واخذ هذا الرجل هذه الدار من تركته بعد وفاته واخذها من ابي هذا المدعى في حال حيوته واقام ذواليد البينة ان الوارث او اباه اقران الدار ليست له فالقاضي يقضي بدفع الدار الى الوارث هكذا في المحيط \* رجل ادعى عينا في يد رجل انه كان لايه مات وتركها ميراثا له وقال ذواليد اودعني ابوك ولا ادري ا مات ابوك او لم يمت ذكر في المنتقى انه لا تدفع عنه الخصومة كذا في فتاوى قاضى خان \* رجل ادعى على آخر ضيعة فقال الضيعة كانت لفلان مات وتركها ميراثا لاخته فلانة ثم ماتت فلانة وانا وارثها واقام البينة تسمع فلو قال المدعى عليه في الدفع ان فلانة ماتت قبل فلان مورثها صح الدفع كذا في الخلاصة \* ادعت المرأة على ورثتها زوجها المهر والميراث فقالت الورثة في دفع دعواها ان ابانا قد حرمها على نفسه قبل موته بسنتين وقالت هي في دفع دعواهم ان الزوج اقر في مرض الموت اني حلال عليه فهذا دفع صحيح كذا في المحيط \* امرأة

ادعت على ولد رجل ميت انها كانت امرأة ابيه مات وهي في نكاحه وطلبت الميراث  
فجحد الابن فاقامت البينة على نكاحها ثم ان الابن اقام البينة ان اياه كان طلقها ثلثا وانقضت  
مدتها قبل موته اختلفوا فيه والصحيح انها تقبل بينة الابن فان كان الابن حين ادعت المرأة ذلك  
قال انه لم يكن تزوجها اولم تكن زوجة له قط ثم اقامت البينة على الطلاق لا تقبل بينته كذا  
في فتاوى قاضيخان \* ادعى على غيره انه كان لابي عليك كذا وكذا من المال وانه قدمات قبل استيفاء  
شيء من ذلك وصار جميع ذلك ميراثا لي لما اني وارثه لا وارث له غيري فقال المدعى عليه الدين  
الذي تدعيه قد كان لابيك علي بحكم الكفالة عن فلان وفلان ذلك قد ادعى جميع ذلك الي ابيك  
في حال حيواته وقد صدقه مدعى الدين ان الدين كان بحكم الكفالة عن فلان الا انه انكر ادعاء فلان  
ذلك اليه فاقام المدعى عليه بينة على دعواه فهذا دفع صحيح لدعوى المدعي وكذا لو قال المدعى عليه  
في هذه الصورة اخرجني ابوك عن الكفالة في حيوته او قال اخرجتني عن الكفالة بعد موت  
ابيك واقام بينة على ما ادعى تندفع دعوى المدعي كذا في المحيط \* ادعى على غيره انه كان  
لابي عليك كذا وكذا مات ابي قبل ان يقبض شيئا من ذلك وصار جميع ذلك ميراثا لي من جهة  
ابي لما انه لا وارث لابي غيري فقال المدعى عليه في دفع دعواه ان اباك قد ادعى فلانا بما كان له علي  
وقد قبلت الحوالة ودفعت جميع ذلك الى المحال له وصدقه المحال له في ذلك كله لا تندفع الخصومة  
عن المدعي ما لم يقم البينة على الحوالة فاذا اقام البينة على الحوالة تندفع دعوى المدعي عنه وخصومته  
كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على آخر كذا دينارا مال الاجارة المفسوخة بحكم الارث من ابيه فقال  
المدعى عليه في الدفع انه اقربان اياه استوفى مني هذا المال واقراة بعد موت ابيه واقام البينة تشهد الشهود  
انه اقربان اياه استوفى ولم يذكروا انه اقر بعد الموت تسمع كذا في الخلاصة \* ادعى في تركته امرأة  
ميراثا وقال كانت امرأته التي يوم موتها فبرهن الورثة ان الزوج قال لو كانت المرأة المتوفاة امرأتني  
لورثت منها يصح الدفع ولو قالوا كان طلقها لا يصح الدفع لاحتمال ان يكون رجعا وبه لا تنقطع  
الزوجية فيرث كذا في الوجيز للكردي \* وهكذا في الخلاصة \* امرأة ادعت المهر المسمى  
على زوجها وقال الزوج في الدفع انها اقرت ان النكاح كان بغير المهر فالدفع صحيح كذا في الخلاصة \*  
ادعى رجل دارا في يد امرأة ابيه انها تركته ابيه وقالت المرأة هذه الدار تركها ابيك الا ان القاضي باعها  
منى بمهرى وانت صغير كان ذلك دفع الدعوى المدعى وهو الابن لو اثبت ذلك بالبينة كذا

في المحيط \* رجل مات وترك مالا وبنثا فاقام رجل البينة انه كان غبده فاعتقه وان ولاء له واقامت البنت البينة انه كان حرا اصل ذكر في ولاء الاصل ان البينة بينة البنت كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل مات وترك ابنين صغيرين ولكل ابن قيم على حدة وفي بدا حد القيمين دارين عم انها دار الصغير الذي في ولايته ادعى عليه قيم الصغير الاخران الدار التي في يدك نصفها ملك الصغير الذي انا قيمه بسبب ان هذه الدار كانت كلها ملكا والدا الصغيرين مات وتركها ميراثا للصغيرين فادفع الي نصفها لاحفظه لاجل الصغير الذي انا قيمه فاقام القيم المدعى عليه بينة ان والدا الصغيرين قد كانا اقر في حال حيواته ان كل هذه الدار ملك الصغير الذي في ولايتي يندفع عنه دعوى القيم المدعي فان اقام القيم المدعي بينة لدفع دعوى القيم المدعى عليه وقال انك ادعيت قبل هذا نصف هذه الدار لاجل الصغير الذي في ولايتك ارتاعن ابيه والآن تدعي كلها للصغير الذي في ولايتك بجهة اخرى اندفع دعوى القيم المدعى عليه لمكان التناقض كذا في الذخيرة \* سئل نجم الدين النسفي رح عن ادعى ميراث ميت لعصوبة بنوة العم واقام البينة على النسب بذكر الاسامي الى الجدة فاقام منكر هذا النسب والميراث بينة ان جد الميت فلان وهو غير ما اثبتته المدعي هل يندفع بهذا دعوى المدعي وبينته قال ان وقع القضاء ببينة المدعي فالقضاء ماض ولا تبطل بينة المدعي بهذا ولا يندفع دعواه وان لم يقع القضاء ببينة المدعي فالتقاضي لا يقضي باحدى البينتين لمكان التعارض كذا في المحيط \* ولو ادعى ميراثا عن رجل وذكر انه ابن عم الميت لاييه وذكر الاسامي الى الجدة الا على فاقام المدعى عليه بينة ان ابا المدعي هذا كان يقول في حيوته انا اخو فلان لامة لالا ييه لا تقبل بينة المدعى عليه الا اذا اقام المدعى عليه البينة ان قاضيا قضى بثبات نسب امه من فلان آخر غير الذي ادعاه المدعي كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل ادعى على اخو دارا بالارث من ابيه فاصطحا على مال مقدرنم ادعى المدعى عليه ان بائعي اشترى تلك من ابيك لا تسمع كذا في الخلاصة \* ادعى كرماني يد رجل ميراثا عن جده الى امه وقال انا محمد واسم امي حرة وابوها محمد بن الحارث بن سادع فاقام المدعى عليه بينة ان المدعي كان زعم قبل هذا انه ابن عايشة بنت علي بن الحسين كان شمس الاسلام الا وزجني رح بفتي في جنس هذه انه لا يندفع دعوى المدعي ولا تقبل بينة المدعى عليه على ما ادعاه وتابعه في ذلك بعض المشائخ في زمانه وبه كان

وبدكان يقتني ظهير الدين المرغيناني رح وهو الصواب عندنا هكذا في الفصول العمادية والمحيط  
والذخيرة \* وعلى هذا اذا ادعى رجل انه كان لابي علي بن ابي القاسم بن محمد عليك  
كذا وكذا من المال وانه مات قبل استيفاء شيء من ذلك وصار ما كان له عليك ميراثا لي وقال  
المدعى عليه انه مبطل في هذه الدعوى لانه زعم ان والد القاسم محمد ووالد القاسم احمد لا يكون  
هذا دفع دعوى المدعى علي ما هو اختيار شمس الاسلام وبعض مشائخ زمانه فلا تقبل بينة  
المدعى عليه في ذلك والمسئلة كانت واقعة الفتوى كذا في المحيط \* ادعى علي اخيه شركة في دار  
في يده بحق الميراث عن ابيه وانكر المدعى عليه دعواه وقال لم يكن لابي في هذه الدار حق ثم  
ادعى المدعى عليه انه كان اشترى هذه الدار من ابيه او ادعى ان اياه قد اقر له بها فدعواه  
صحيحة وبينته مسموعة وان قال لم يكن لابي قط او قال لم يكن لابي فيها حق قط لم تسمع دعواه  
الشراء من ابيه كذا في الذخيرة \* اذا ادعى دارا في يدي رجل ميراثا عن ابيه فقال المدعى عليه  
في دفع دعوى المدعى اشتريت هذه الدار في حال صغر ك باطلاق القاضي فهذا دفع صحيح  
اذا ثبت ان البيع كان لحاجة الصغير ولقضاء دين الميت كذا في المحيط \* ادعى دارا فقال  
المدعى عليه اشتريت هذه الدار من وصيكي في حال صغر ك بكذا ولم يسم الوصي او قال ان فلانا  
باع مني هذه الدار باطلاق القاضي في حال صغر ك ولم يسم القاضي هل تسمع وهل يكون دفعا  
فيه اختلاف المشائخ ولو سمي الوصي والقاضي جاز بالاتفاق كذا في الفصول العمادية \* اذا قال  
المدعى في دعوى الميراث لا وارث له غيري فقال المدعى عليه في دفع دعواه ان اك اخا واختا  
وقد قلت لا وارث له غيري حكى فتوى القاضي الامام شمس الاسلام الاوز جندي رح ان  
المدعى لو اقر بذلك تبطل الدعوى والشهادة جميعا واما لو اراد المدعى عليه ثباته بالبينة لا تسمع  
بينته وفي كتاب الجنایات انه تسمع كذا في الذخيرة \* وفي فتاوى رشيد الدين ادعى دارا ميراثا  
عن ابيه واقام بينة واقام المدعى عليه بينة ان اباك اقر حال حيوته انها ملكي بسمع هذا الدفع فلو  
اقام المدعى بينة انك اقررت ان هذه الدار ملك ابي وحقه يقبل هذا الدفع ايضا وقد تعارض  
الدفعان فتقبل بينة الارث بلا معارض فلو ان المدعى عليه ذكر التاريخ في اقرار المورث والمدعى  
لم يذكر التاريخ في اقرار المدعى عليه تقبل بينة المدعى كذا في الفصول العمادية \* رجل ادعى  
محدودا في يدي رجل ميراثا عن ابيه له ولاخيه الغائب فلان فقال المدعى عليه في دفع دعوى

المدعى ان مورثك فلا ناقد اقر في حال حيوته ان هذا المحدود ملكي فقد قيل هذا دفع وهو الاصح هكذا في الذخيرة \* وان حضر الاخ الغائب وادعى في دعوى المدعى عليه الدفع على اخيه وقال ان المدعى عليه اقربعد موت ابينا ان هذا المحدود تركته ابينا فهذا دفع لدعوى المدعى عليه وان كان المدعى عليه من الابتداء لم يدع اقرار المورث بكون المحدود ملكا له انما ادعى اقرار وارث المدعى بكون المحدود ملكا للمدعى عليه فالجواب فيه على الخلاف ايضا على قول بعض المشائخ هذا دفع وعلى قول بعضهم يجب ان تكون المسئلة على التفصيل ان قال انك اقررت بكون المحدود ملكي وانا صدقتك يصح الدفع وان لم يقل وانا صدقتك لم يصح وان حضر الاخ الغائب وادعى ان المدعى عليه قد اقر بعد موت ابينا ان هذا المحدود تركته ابينا لا يسمع منه هذا الدفع هكذا في المحيط \* ادعت امرأة انها ابنة هذا الميت وان لها في تركته كذا وكذا فقال ورثة الميت انت مبطله في هذه الدعوى لما انك قد اقررت بعد وفات هذا الميت وقلت ( بنده ابر مرده بودم وي مرا ازاد كرده است ) لا يصح هذا الدفع كذا في الذخيرة \* رجل ادعى ضيعة في يد رجل انك اشتريتها مني وكنت مكرها على البيع والتسليم واقام على ذلك بينة واراد استرداد الضيعة فقال المدعى عليه كان الامر كما قلت الا ان بعد ما زال الاكراه بعث هذا المبيع مني بكذا عن طوع ورضاء واقام على ذلك بينة فالتقاضي يقضي ببينة المدعى عليه ويندفع دعوى المدعى حتى لا يكون للبائع حق الاسترداد كذا في المحيط \* رجل ادعى على آخر ضيعة بسبب الشراء منه وقال في آخره وهكذا اقر المدعى عليه بالبيع منه واقام المدعى عليه البينة انه كان مكرها في الاقرار بالبيع مكرها لا يصح الدفع كذا في الخلاصة \*

وبه كان يفتى الامام ظهير الدين المرغيناني رح وكان يقول يحتمل انه كان طائعا في البيع مكرها في الاقرار والافرار بالبيع مكرها لا يوجب خلافا في البيع طائعا حتى لو اقام البينة على كونه مكرها في البيع والافرار جميعا كان الدفع صحيحا كذا في المحيط \* اذا ادعى الاكراه على البيع والتسليم فقال المشتري في دفع دعواه انك اخذت الثمن مني طائعا وادعى الاكراه على الهبة فقال الموهوب له في دفع دعواه انك اخذت عوض هبتك مني طائعا فهذا دفع صحيح هكذا في الذخيرة \* وفي مجموع النوازل سئل شيخ الاسلام عطاء بن حمزة السغدري رح عن رجل اثبت على رجل بالبينة انه اقر له بكذا طائعا واقام المدعى عليه في دفع ذلك بينة ان اقراره ذلك كان باكراه هل يكون ذلك دفا للبينة المدعى قال نعم وبينة الاكراه أولى بالقبول كذا في المحيط \*

رجل ادعى على آخر ديناً قال وهكذا اقر فقال المدعى عليه كنت مكرها في الاقرار صح الدفع ولا يشترط ذكر اسم المكره ونسبه كذا في الخلاصة \* لو ادعى الاقرار طائعا فاقام المدعى عليه البينة انه كان ذلك الاقرار لهذا التاريخ عن اكرهه فالبينة بينة المدعى عليه وان لم يؤرخا وارضاعا على التفاوت فالبينة للمدعى كذا في التاتارخانية نافلا عن الناصري \* رجل ادعى على آخر الف درهم بسبب الكفالة من فلان بامره او بغير امره فجاء الاصيل وقال في الدفع هذا المال غير واجب علي وكنت مكرها في الاقرار لا يسمع هذا الدفع اما لو ادعى الكفيل ان الاصيل ادعى هذا المال او برأه المدعى صح كذا في الخلاصة \* كفل من آخر بالف يدعيها ثم اقام الكفيل البينة ان الالف التي ادعاه على المكفول عنه ثمن خمر لم يقبل ذلك من الكفيل وان اقام البينة على اقرار المكفول له بذلك والمكفول له بحج ذلك لا تقبل بينته ولو اراد ان يحلف الطالب لا يلتفت اليه ولو كان الكفيل ادى المال واراد ان يرجع على المكفول عنه والطالب فائب فقال المكفول عنه كان المال قمارا او ثمن خمر او ميتة او ما اشبه ذلك واراد ان يقيم البينة على الكفيل لا تقبل بينته ويؤمر براءه المال الى الكفيل ويقال له اطلب خصمك وخاصمه فان حضر الطالب قبل ان يأخذ المال من الكفيل فاقرا الطالب عند القاضي ان المال كان ثمن خمر او ما اشبه ذلك برئ الاصيل والكفيل جميعا كذا في الفصول العمادية \* اذا قال المدعى عليه في دعوى الدين انا اجيء بالدفع فقال له القاضي الدفع يكون بالابراء او بالايفاء فايهما تدعي قال كليهما هل يكون هذا تناقضا حكى عن الشيخ الامام نجم الدين النسفي انه قال لا يكون تناقضا اذا وفق وبين وجه التوفيق ووجه التوفيق ان يقول اوفيت بعضه وابرأني عن بعضه او يقول اوفيت الكل فحججني فتشفعت اليه فابرأني او يقول كان ابرأني ثم جحد الابراء فوفيت وقيل لا يكون تناقضا ولا يبطل دعواه وان لم يوفق كذا في الذخيرة \* اذا ادعت المهر المسمى على ورثة زوجها واقامت على ذلك بينة وقالت الورثة في دفع دعواها انك كنت قد اقررت ان النكاح كان بغير تسمية وان الواجب مهر المثل والآن تدعى المسمى وبينهما تناقض فقد قيل انه ليس بدفع وهو الاصح هكذا في المحيط \* وفي فتاوى رشيد الدين ادعت المهر على ورثة زوجها وادعت الورثة الخلع بعد انكار اصل النكاح لا يسمع كذا في الفصول العمادية \* رجل ادعى على آخر الف درهم فقال المدعى عليه ما كان لك علي شيء قط او ليس لك علي شيء قط فاقام المدعى البينة على المال فادعى المدعى عليه الالباء او الابراء تسمع فلو اقام البينة ثبت ولو قال ما كان لك علي شيء قط ولا اعرفك قط وباني المسئلة على حالها لا يسمع الدفع وروى القندوري من اصحابنا

فه يسمع كذا في الخلاصة \* ادعى على غيره ديناً فذكر المدعى عليه ذلك فاقام المدعى بينة على  
 انك استمهلتنى هذا المال منذ عشرة ايام وذاك اقرار منك بهذا المال عليك وقال المدعى عليه  
 في دفع دعواه انك ابرأتني عن هذا المال منذ عشرين يوماً واقام على ذلك بينة فهذا لا يكون دفعا  
 كذا في المحيط \* ادعى على آخر عشرة دنانير فقال المدعى عليه في الدفع انه قال (مرا جزسه دينار  
 رخواستني نيست) لا يسمع هذا الدفع كذا في الخلاصة \* رجل ادعى على آخر مائة درهم فقال  
 المدعى عليه دفعت اليك منها خمسين درهما وانكر المدعى قبض ذلك منه فاقام المدعى عليه  
 لبينة انه دفع الى المدعى خمسين درهما فانه لا يكون دفعا ما لم يشهدوا انه دفع اليه او قضى هذا  
 لخمسين الذي بدعى كذا في جواهر الفناوى \* اذا قال المدعى عليه ان ماتدعى علي مال  
 مقدار او ثمن الخمر يسمع ولو اقام البينة تقبل كذا في الخلاصة \* ادعى على غيره كذا كذا دينار  
 ودرهم فادعى المدعى عليه الا يفاء وجاء بشهود شهدوا ان المدعى عليه دفع هذا المال كذا كذا  
 من الدراهم ولكن لا ندري بأي جهة دفع هل يقبل التناضي هذه الشهادة وهل يندفع بهاد عوى  
 مدعى عن بعض مشائخنا رح انه يقبل ويندفع بهاد عوى المدعى وهو الاشبه والا قرب الى الصواب  
 وكذا في المحيط \* رجل ادعى على رجل الف درهم فقال المدعى عليه قد قضيتها في سوق سمرقند  
 بطولب بالبينة فقال لا بينة لي على ذلك ثم قال بعد ذلك قد قضيتها في قرية كذا واقام البينة على  
 ذلك تقبل بينته كذا في فناوى قاضيخان \* رجل ادعى على رجل مالا وقال المدعى عليه  
 في دفع دعوى المدعى انه ابرأتني عن هذه الدعوى واقام على ذلك بينة فادعى ثانيا ان المدعى عليه  
 قد كان اقربا لمال بعد ابرائى اياه هل يصح دفع الدفع قيل ان قال المدعى عليه ابرأتني عن  
 هذه الدعوى وقبلت الالباء وقال صدقته في ذلك لا يصح منه دفع الدفع يعني دعوى الاقرار  
 وان لم يكن قال قبلت الالباء يصح منه دفع الدفع كذا في الظهيرية \* برهن عليه انه دفع اليه  
 عشرة قتال دفعته الي لا دفعه الي فلان فدفعته يصح الدفع كذا في الوجيز للكردي \* ادعى  
 على آخر خمسين دينارا فقال المدعى عليه في الدفع ان المدعى قد اقرانه دفع البدل العدالي بكل  
 دينار خمسين ولكن اخذت الخط بالدينار يصح الدفع وكذلك لو قال انك ابرأتني عن الدعوى  
 كلها في سنة كذا يصح الدفع كذا في المحيط \* ادعى دينا في تركة فقال الوارث لم يخلف تركته فبرهن  
 المدعى

المدعى ان عينا من الاعيان التي في يده من التركة فبرهن ان اياه باعه من رجل غائب يندفع وأن لم يذكر اسم المشتري ونسبه كذا في الوجيز للكودري \* رجل ادعى ديناً في تركة ميت واقام البينة ثم ان وارثا آخر غير الذي اقيمت عليه البينة صالح المدعى على بعض ما ادعى بان ادعى مائة دينار والصالح على عشرين فلما طال به بديل الصالح اتى بالدفع فقال انا اقيم البينة ان مورثي اوافق هذا المال ودعواك باطل فلم يقع صحبهما ان كان مدعى الايفاء غير المصالح يسمع الدفع اما لو اراد هذا المصالح ان يقيم البينة على هذا الدفع لا يسمع كذا في الخلاصة \* رجل احضر وصي الميت وادعى ان له على الميت خمسين درهما وكان الميت اقر له بخمسين درهما في حيوته ديناً لازماً فاقام وصي الميت بينة ان المدعى قد اقر ان له على الميت هذا الخمسين لانه كان باع منه مائة درهم له على ثالث قالوا تقبل بينة الوصي ويكون ذلك دفعا لبينة المدعى كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل ادعى على غيره ان اباك اوصى لي بثلاث ماله وانكر المدعى عليه الوصية فاقام المدعى بينة على دعواه فقال المدعى عليه في دفع دعواه ان ابي قد كان رجوع عن هذه الوصية في حيوته او قال ان ابي قال في حيوته رجعت عن كل وصية اوصيت بها قيل يسمع وهو الصحيح وكذلك لو اقام البينة على ان الاب جحد الوصية في حيوته كان هذا دفعا على ما ذكره في المبسوط وذكر في الجامع ان جحد الوصية لا يكون رجوعاً قبل في المسئلة روايتان وقيل ما ذكر في الجامع قياس وما ذكر في المبسوط استحسان هكذا في المحبط \* ادعى في تركة ميت وصية لابنه الصغير بثلاث ماله واقام البينة على ورثة الميت وقضى القاضي بالوصية لابنه ثم ان الورثة اقاموا البينة على المدعى بطريق الدفع انه قد كان اقر قبل الحكم ان على الميت ديناً مستغراً فان تركته كان هذا دفعا صحبهما وبطل حكم القاضي وسجله كذا في الذخيرة \* رجل اوصى لابني ابنه بثلاث ماله واحدهما صغير والاخر كبير وابوهما حي ثم مات الموصي فادعى ابو الصغير على وارث الموصي لاجل ابنه الصغير الوصية من جهة الميت وادعى الكبير لنفسه الوصية من جهة الميت وانكر الوارث وصيتهما وقال في دفع دعواهما ان هذا الكبير قد اقر بعد موت الميت ان الميت ما اوصى لي بشيء وكذلك ابو الصغير اقر ان الميت ما اوصى لابنه الصغير بشيء هل يكون هذا دفعا قيل هذا ليس بدفع اصلاً وهو الاظهر والاشبه بالفقه كذا في المحبط \* اذا ادعى الناج في دابة فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى انك مبطل في هذه الدعوى لما انك اقررت انك اشتريت هذه الدابة من فلان فهذا دفع لدعوى المدعى كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على آخر انه اسأجر من فلان محدوداً اجارة طويلة



قبضه وبين حد دة وأجرة من المدعى عليه مقاطعة بعد القبض وذكر الشرائط وطلب منه مال الاجارة  
ل المستأجر المقاطع في الدفع انا اشتريت هذا المحدود من الآجر ونفذ البيع بمضي المدة وسقط الاجر  
يصح هذا المدفع بغية الآجر وهو المختار هكذا في الخلاصة \* وفي دعوى الكرم لو اقام المدعى عليه  
نة ان المدعى آجر نفسه مني ليعمل في الكرم يكون دفعا ويكون اقرارا من المدعى انه ليس ملكه  
كذا لو اقام بينة ان المدعى استأجر مني هذه الدار واخذ هذه الارض مزارعة و اقام بينة انه قال لي ( اين  
بانه را بمن اجاره ده تا بگيرم ) أو انه قال ( اين زر را بمن بزرگري ده ) يكون دفعا ويكون اقرارا  
له لا ملك للمدعى فيه كذا في الفصول العمادية \* ذكر ابن سما عتد رجل ادعى على رجل انه اخذ منه  
الا وهو كذا وكذا او وصفه بامر يعرف فاقام المدعى عليه بينة ان المدعى قد اقر ان هذا المال المسمى  
خذه منه فلان آخر والمدعى ينكر فليس هذا بابطال لدعوى المدعى ولا اكذاب لبينة ولو ان المدعى عليه  
قام البينة ان هذا المدعى اقر ان فلانا وكيل هذا المدعى عليه اخذ منه هذا المال فهذا ابطال لدعوى  
المدعى واكذاب لبينة قالوا والمراد من مسئلة الوكيل ان لا يكون الموكل وهو المدعى عليه ذا سلطان  
ما اذا كان ذا سلطان كان الضمان فيه على الموكل وهو المدعى عليه والمراد من الوكالة المذكورة فيه  
لا امر لاحقيقة الوكالة كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على آخر انه ضرب بطن امته وماتت بضربه  
قال المدعى عليه في الدفع انها خرجت الى السوق بعد الضرب لا يصح الدفع اما لو اقام البينة انها  
ماتت بعد الضرب يصح ولو اقام البينة هذا على الصحة والاخر على الموت بالضرب فبينة الصحة  
ولي كذا في الخلاصة \* ادعى على آخر انه لكرابي ومات من لكره و اقام على ذلك بينة و اقام  
اضرار بينة ان اباة قد صح من لكره وبرئ من ضربه فقد قيل هذا دفع صحيح لدعوى المدعى وقيل  
يجب ان يكون الجواب فيه على التفصيل ان كان المدعى ادعى انه لكره لكره ومات من تلك  
للكرة وشهوده شهدوا كذلك فهذا دفع لدعوى المدعى وان كان ادعى انه لكره ومات من  
للكرة فهذا لا يكون دفعا لدعوى المدعى ويقضى عليه بالاضمان كذا في المحيط \* ادعى على  
آخر انه كسر سنة العليا فقال المدعى عليه في الدفع انه لم يكن له السن العليا لا يسمع هذا الدفع كذا  
في الخلاصة \* واذا ادعى على رجل عينا في يده ملكا مطلقا و اقام البينة فقال المدعى عليه في دفع  
دعوى المدعى هذا العين ملكي وقد كنت ايتها المدعى اشتريت هذا العين مني تما فلنا  
لبيع واليوم هذا العين ملكي فاقام على ذلك بينة فهذا ليس بدفع لان المدعى ادعى الملك المطلق

وفي مثل هذا البينة بينة الخارج كذا في المحيط \* رجل احضر مملوكا وادعى انه له وانه تمرد عنه وقال المملوك انا عبد فلان الغائب ذكر في المنتقى ان العبد اذا جاء ببينة على ما ذكر لم يجعل بينه وبين المدعي خصومة وان لم يتم البينة على ذلك تسمع بينة المدعي ويقضى له فان حضر الغائب المقر له بعد ذلك لاسبيل له على العبد الا ان يقيم البينة ان العبد له وتقبل بينته ويقضى بالعبد له على المقضي له الاول كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل ادعى على رجل آخر مائة من من دهن السمسم بسبب صحيح فقال المدعي عليه في دفع دعواه انه مبطل في هذه الدعوى لاني قد كنت اعطيته عوض هذا الدهن دينار من الذهب الاحمر الجيد البخاري الضرب فهذا ليس بدفع مالم يعلم سبب وجوب الدهن لجواز ان الدهن قد وجب بسبب السلم فاذا اخذ عوضه دينار فقد استبدل بالمسلم فيه واستبدال المسلم فيه قبل القبض لا يجوز وان كان الدهن مبيعا بان اشترى مقدارا معيناً من الدهن فاذا اعطاه عوض ذلك من الذهب وهو قائم بعينه كان بائعا للمبيع قبل القبض وانه لا يجوز فلا يصح الدفع ايضا كذا في المحيط \* رجل جعل امرأته بيدها على انه ان لم يصل اليها النفقة في وقت كذا فامرها بئدّها في تطليقة فقال الزوج وصلت النفقة اليها قالت في الدفع انه اقترانه لم يصل اليها يسمع اما لو قالت انه اقترانه لم يدفع لا يسمع كذا في الخلاصة \* في فتاوى النسفي رح سئل عن ادعى على آخر اني رهنّت منك كذا عينا سياه ووصفه بكذا وطلب منه باحضار الرهن ليقتضي ماله عليه من الدين ويرد الرهن عليه والمدعي عليه ينكر الرهن والارتهان فجاء المدعي بشاهدين على الرهن وجاء المدعي عليه بشاهدين شهدا ان المدعي عليه اشترى هذا العين من هذا المدعي بكذا ونقده الثمن وقبض المشتري بتسليمه فهذا دفع لدعوى المدعي ويقضى بينة صاحب اليد لان بينته اكثر اثباتا لان الشراء اكدم من الرهن كذا في المحيط \* رجل اخذ دابة رجل فهلك في يده فجاء الذي كانت الدابة في يده الى القاضي وادعى على الذي اخذ الدابة من يده انه اخذ دابتي بغير حق وهلك في يده واقام الاخذ بينة اني اخذتها بحق لما ان الدابة ملكي وكانت في يد صاحب اليد بغير حق فهذا دفع صحيح ولو كانت الدابة قائمة في يد الاخذ فادعى الذي في يده على نحو ما بينا واقام الاخذ بينة انه اخذها لانهما ملكها قبلت بينته كذا في الذخيرة \* امرأة ادعت على زوجها انها محرمة عليه بالطلقات الثلاث واقامت على ذلك بينة فقال الزوج في دفع دعواها انها اقرت انها اعتدت بعد الطلقات الثلاث وتزوجت بزواج آخر ودخل بها زوجها الثاني ثم طلقها

وانقضت عدتها ثم تزوجها وهي حلال له اليوم هل يصح هذا دفعاً والصحيح ان دعوى الدفع على هذا الوجه صحيح هكذا في المحيط \* لو ادعى نكاح امرأة واقام البينة فقامت هي بينة على وجه الدفع انه خالعهما فهذا دفع ان لم يوقنا او وقت احد همدون الآخروان وقتا وتاريخ الخلع اسبق فهذا ليس بدفع وبينه المرأة مردودة ولو ادعى نكاح امرأة وهي تدعى اقرار المدعى بحرماتها فهذا دفع صحيح وكذا لو ادعت النكاح وادعى هو الخلع فهذا دفع ولو ادعى نكاح امرأة وادعت هي انها منكوحة فلان الغائب فهذا ليس بدفع كذا في الفصول العمادية \* لو ادعت امرأة على رجل نكاحاً فقال الرجل لا نكاح بيني وبينك فلما اقامت المرأة البينة على النكاح اقام هو البينة على انها اختلعت منه تقبل بينته كذا في فتاوى قاضيخان \* ادعت النكاح وانكر الزوج النكاح اصلاً فقامت بينة وقضى بالنكاح ثم ادعى الزوج بعد ذلك انه خالعهما هل تندفع دعوى المرأة اجاب راجح لا تندفع لان الزوج مناقض كذا في الفصول العمادية \* القاضي اذا فرض النفقة على الزوج قال الزوج انها علي حرام وقت الفرض لا يسمع هذا الدفع ولو ادعى الخلع على المهر ونفقة العدة يسمع كذا في الخلاصة \* رجل اشترى عبداً وقبضه فاستحقه انسان بالملك المطلق بالبينة كان له ان يرجع بالثمن على بائعه فان رجع فقبل ان يقضي القاضي له بالثمن على بائعه اقام البائع البينة انه لا يسمع دعوى البائع وان اقام البائع بينة على انه كان اشتراه من المستحق ثم باعه من المشتري او اقام البائع البينة على التناج بنظر ان اقام البينة على المستحق قبلت بينته ويبطل قضاء القاضي للمستحق وان اقام البائع بذلك بينة على المشتري ان اقامها بعد ما قضى القاضي عليه بالثمن للمشتري لا تقبل هذه البينة وان اقامها بعد ما رجع المشتري على البائع ولم يقض القاضي له بالثمن قبلت بينة البائع كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا اقر في غير مجلس القاضي ان هذا العين ملكه بسبب الشراء من فلان ثم ادعاه عند القاضي ملكاً مطلقاً فقال المدعى عليه للقاضي في دفع دعواه انه اقر مرة ان هذا العين ملكه بسبب الشراء من فلان فهذا دفع صحيح لو اثبت ذلك عند القاضي بالبينة يندفع دعوى المدعى كذا في المحيط \* رجل ادعى عينا في يد انسان عند القاضي ملكاً بسبب لم يمكنه اثباته فباع المدعى عليه ذلك العين من رجل وسلمه اليه ومضى على ذلك زمان ثم ادعى المدعى ذلك العين على المشتري عند ذلك القاضي

القاضي اوقاض آخر ملكا مطلقا فقال المشتري في دفع دعواه انه مبطل في هذه الدعوى لما انه ادعى هذا العين على بائعي بسبب الشراء والان يدعيه ملكا مطلقا فهذا دفع صحيح كذا في الذخيرة \* ادعى عينا في يدي انسان ملكا مطلقا ادعى المدعى عليه في دفع دعواه انه كان ادعى هذا العين قبل هذا بسبب فقال المدعى انا ادعيه الان بذلك السبب ايضا وتركت دعوى الملك المطلق تسمع دعواه ثانيا وبطل دفع المدعى عليه كذا في الفصول العمادية \* في دعوى الشفعة لو اقام المشتري البينة ان الملك الذي يستحق به الشفعة ملك فلان لا يسمع ولو اقام البينة انه اقراها فلان يسمع كذا في الخلاصة \* رجل ادعى دارا انها له وان مورث المدعى عليه كان احدث يده عليها بغير حق ثم مات وتركها في بدو وارثه هذا و اقام البينة على ما ادعاه فاقام المدعى عليه البينة ان مورثه فلانا كان اشتراها من المدعى بكذا بيعا باقا وتقا بضائهم مات مورثي فورثتها منه فادعى المدعى لدفع دعوى المدعى عليه ان مورث المدعى عليه كان اقران البيع الذي جرى بينه وبين المدعى هذا كان بيع وفاء اذا رد علي الثمن يجب علي ردها اليه و اقام البينة على ذلك قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رح لا يسمع منه هذا الدفع كذا في فتاوى قاضيخان \* الاستيهاب والاستشراء يكون اقرارا بالملك للبائع على الاصح وفي الزيادات لا يكون اقرارا وهو الصحيح كذا في خزائن المفتين \* وفي زيادات القاضي علاء الدين الصحيح رواية الجامع والاقدام على الاستشراء والاستيهاب والاستيداع والاستيجار اقرار بان له لا ملك له فيه باتفاق الروايات كذا في الفصول العمادية \* ادعى عينا في يد انسان انه ملكي وقد اقر صاحب اليد بذلك اي فاقام المدعى عليه البينة انه استوهب هذا العين مني يكون ذلك دفعا لدعوى المدعى كذا في المحيط \* ذكر في الجامع اذا اقام المشهود عاينه البينة ان المدعى ساومه بالمدعى به قبال دعواه قبلت بينته وبطلت بينة المدعى لان الاستيلاء اقرار بالملك للبائع واقرار من المساوم ان لا ملك له فيما ساومه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو ادعى المدعى التوفيق وقال كان ملكي لكنه قبض مني ولم يدفع اليي فاستشريته منه لا يسمع هذا من المدعى كذا في خزائن المفتين \* فلو ان المدعى بعد بينة المدعى عليه على هذا الوجه اقام البينة ان صاحب اليد استام من المدعى بها قبلت هذه البينة وبطل الدفع الاول لان في رواية الجامع الاستيلاء اقرار بالملك للمستام منه فكان المدعى بهذا الدفع مدعيا اقرار صاحب اليد انها ملك المدعى والتناقض يبطل بتصديق الخصم هذا اذا رخص كل واحد منهما لا قراره تاريخا فان لم يؤرخا فكذلك يندفع اقرار كل واحد منهما

باقرار صاحبه فبقيت بينة المدعي على الملك المطلق وعلى الرواية التي جعل الاستينام اقرارا بان لا ملك له فكذلك يصح هذا الدفع لان اقرار ذي اليد بان لا ملك له ولم يوجد احد يدعي الملك لنفسه يكون اقرارا بالملك للمدعي هكذا في فتاوى قاضيخان \* والاستشراء من غير المدعي عليه في كونه اقرارا بانه لا ملك للمدعي نظير الاستشراء من المدعي حتى لو اقام المدعي عليه بينة ان المدعي استشرى هذا العين من فلان يكون دفعا كذلك في الفصول العبادية \* استعار من رجل ثوبا ثم اقام البينة انه لابنه الصغير ذكرا بوبوسف رح في الامالي انه تسمع دعواه وتقبل بينته قال المؤلف وهذا على الرواية التي لم تكن الاستعارة اقرارا بالملك له وانما يكون اقرارا بان لا ملك للمستعير كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا ادعى نخلا في يدي رجل فقال المدعي عليه في دفع دعواه انه استشرى ثم هذا النخل مني فهذا ليس بدفع كذا في الذخيرة \* وفي دعوى العقار اذا انكر المدعي عليه مرة او مرتين ثم قال ان الارض التي في يدي ليست علي هذه الحدود ولا يصح منه هذا الدفع كذا في خزائن المفتين \* ادعى محدودا في يدي رجل وبين حدودها فقال المدعي عليه (ابن محدود كذا مدعي دعوى ميكند باين حدود ملك من است وحق من است) فاعاد المدعي دعواه ثانيا في مجلس آخر بعين تلك الحدود فقال المدعي عليه (در حدود خطا کرده واین محدود که درست من است باين حدود نیست که دعوى کرده) فاعاد المدعي دعواه ثالثا في مجلس آخر فقال المدعي عليه (آن محدود که تود دعوى ميکنی بفلان فروخته بودي پیش از آنکه دعوى میکردي ومن از ان فلان خریده ام) هل يكون هذا دفعا لدفع المدعي فقبل لا وينقض كلامه الثالث بكلامه الثاني واعتبر كلامه الثاني لنقض كلامه الثالث وأن لم يعتبر في حق دفع دعوى المدعي كذا في المحيط \* استعار من آخر دابة وهلك الدابة تحت المستعير وانكر رب الدابة الا عارة وصالحه المستعير على مال جاز فان اقام المستعير بعد ذلك بينة على العارية وقال انها نقضت فتثبت بينته ويبطل الصلح وان اراد استخلاف المعير على ذلك فله ذلك وذكرت في المنتقى مسائل تدل على عدم القبول ومن جملة ذلك رجل ادعى دارا في يدي رجل ميراثا من ابيه ثم اصطلحا على شيء ثم ان المدعي عليه اقام بينة على انه كان اشترى هذه الدار من ابي هذا المدعي حال حيوته او اقام بينة انه كان اشتراها من فلان وفلان كان اشتراها من ابي هذا المدعي لا تقبل بينته كذا في الذخيرة \* في المنتقى اذا صالح المدعي عليه في دعوى الثوب على عشرة دراهم ثم ان المدعي عليه اتى بعد ذلك ببينة يشهدون على اقرار المدعي بانه لاحق له في ذلك الثوب

ان شهدوا على اقراره بذلك قبل الصلح فالشهادة باطله والصلح جائز ولو اقام المدعى عليه البينة على اقراره بعد الصلح بانه لم يكن له في الثوب حق ابطلت الصلح فان كان القاضي قد علم بان الرجل قد كان اقر عنده ان الثوب ليس له قبل الصلح ابطال الصلح وعلم القاضي ههنا بمنزلة الاقرار بعد الصلح اذا كان انما ادعاه بملك واحد بان كان قد اقر عند القاضي بان هذا الثوب لم يكن له قط ولم يرثه من ابيه ثم جاء بعد ذلك فادعى انه ورثه من ابيه وكان ادعى بملك غير الوراثة فصالحه عليه لم يبطل القاضي الصلح بذلك الاقرار كذا في الخلاصة \* رجل ادعى على رجل الف درهم فقال المدعى عليه ما كان لك علي الف درهم قط وقد كنت ادعيت علي هذه الالف فدفعتها امس اليك فقال المدعي لي عليك الف درهم وما قبضت منك شيئا فصالحه من دعواه على خمسمائة درهم ثم ان المدعى عليه اقام البينة بعد ذلك فشهدوا انهم رأوا المدعى عليه دفع الى المدعي امس الف درهم لا يلتفت الى شهادتهم لان صالحه كان افتداء عن اليمين ولو كان المدعى عليه قال للمدعي حين ادعى صدقت كان لك علي الف درهم الا اني قضيتكها امس فقال المدعي ما قضيتني فدفع اليه الف او صالحه من الالف على خمسمائة ثم ان المدعى عليه اقام البينة فشهد الشهود انه دفع اليه امس الف درهم جازت شهادتهم وبطل الصلح ويرجع على المدعي بما اخذ منه ثانيا لان في هذه الصورة لما ادعى القضاء قبل الصلح كان اليمين على المدعي ولم يكن الصلح من المدعي افتداء من اليمين كذا في فتاوى قاضيخان \* الوكيل بقبض المال اذا ثبت الوكالة بالبينة وقضى القاضي بوكالته ثم ان المطلوب ادعى ان الطالب قد مات قبل دعواه وليس له حق القبض فهذا ادفع صحيح ان اقام البينة يندفع به دعوى المدعي كذا في الفصول العمادية \* رجل ادعى على رجل ان لفلان بن فلان عندك كذا وكذا وانه صبي وجعل القاضي فلان بن فلان وصيا لهذا الصبي وهذا الصبي في ولاية هذا القاضي ثم ان فلان بن فلان وكلني بقبض مال الصغير هذا منك وذلك كذا وكذا وقضى القاضي بوكالة المدعي بشرائطه وقبض المدعي المال ثم ان هذا المدعى عليه بعد ذلك يوم ادعى على هذا الوكيل ان هذا الصبي فلان بن فلان قد ادرك وكلني بقبض ماله منك ايها الوكيل من الوصي فقال الوكيل عن الوصي بعثت المال الى الوصي هل يصدق فقد قيل لا يصدق كذا في المحيط \* حانوت استحق من يد رجل بالبينة ورجع المستحق عليه على بائعه بثمانه بالبينة فاقام بائعه بينة بحضرته وبحضرة المستحق ان المستحق اقران هذا الحانوت كان ملك ابي مات وتركه ميراثا لي لا وارث له فميري وان ابي قال في حيوته وصحته ان جميع هذا الحانوت ملكي بسبب صحيح وانه في يده

بحكم الاجارة لاملك له فيه وقد كنت صدقته في هذا الاقرار ثم بعته بعد ذلك من المستحق عليه هذا فان قضاء القاضي للمستحق وقع باطلا فهذا دفع صحيح ولو ان البائع لم يقل هذا وانما قال ان المستحق قد كان قال قبل دعوى الحانوت الحانوت التي في يد فلان ملك فلان بن فلان والآن يدعي الحانوت لنفسه وهذا تناقض فهذا دفع لدعوى المدعي كذا في الذخيرة \* بائع العبد اذا طلب الثمن من المشتري فقال المشتري انك مبطل في هذه الدعوى لانك بعت الحر فانك حلفت وقلت ان اشتريت عبدا فهو حر ثم اشتريت هذا العبد بعد بيعك وعتق عليك وبعته مني فهذا دفع صحيح لو اثبتته بالبينة وكذلك لو قال حلفت وقلت كل عبد اشتريته فهو حر ثم اشتريت هذا العبد بعد اليمين حتى عتق عليك ثم بعته مني وكذلك لو قال اعتقت هذا العبد قبل ان تبعه مني فهذا كله دفع صحيح ذكر الفصل الاخير في الزيادات من غير ذكر خلاف وذكر الفصل الاخير في موضع آخر عن ابي يوسف ومن ابي حنيفة رحمهما الله ان بينة المشتري لا تقبل على البائع بذلك حتى لا يسرد المشتري الثمن عن البائع لكن يعتق العبد على المشتري لا قراره بذلك كذا في المحيط \*

الباب السابع فيما يكون جوابا من المدعي عليه وما لا يكون رجل ادعى ضيعة في يدي رجل انه ملكه فقال المدعي عليه ( تامل كنم ونگاه كنم ) فهذا ليس بجواب ويجبره القاضي على الجواب كذا في المحيط \* واذا قال ( به بينم ) او قال ( مرا علم نيست ) او قال لا ادري اهو ملكي ام لا او قال ( اين مدعي بحق من است و ترا دروي حق نيست ) فالكل ليس بجواب كذا في الخلاصة \*

ولو قال لا ادري اهو ملك هذا المدعي فهذا ليس بجواب ويجبره القاضي على الجواب فان لم يجب يجعله منكرا ويسمع البينة عليه كذا في المحيط \* واذا قال المدعي عليه ( اين محدود مرا بتوسيدني نيست ) او قال ( بتوسليم كردني نيست ) فعند بعضهم هذا جواب وهو الاصح كذا في الذخيرة \* ادعى ضيعة في يدي رجلين فقالا ( دو تير از سه تير از ين ضياع ملك ماست و در دست ماست ويك تير ملك فلان غائب است و در دست ما امانت است ) فهذا جواب تام ولكن لا تندفع الخصومة عنهما عن السهم الاخر ما لم يقيم ابينة على الوديعة على ما عرف كذا في المحيط \* وفي دعوى العقار اذا قال هذا المحدود ملكي ولم يقل في يد المدعي عليه لا يلزم المدعي عليه بالجواب واذا قال هو ملكي وفي يد هذا المدعي عليه للمدعي فقال المدعي عليه للمدعي ( اين محدود ملك تو نيست ) فهذا على وجهين

اما ان قال (در دست من است وملك تو نیست) فهذا جواب وان لم يقل (در دست من است) فقد قيل انه جواب وهو الاشبه هكذا في الذخيرة \* ادعى دارا في يدي رجل انها دار غصبه اذ واليد منه فقال ذواليد (جملگی این خانه در دست من است بسببی شرعی و مرا باین مدعی سپردنی نیست) فهذا جواب تام في حق انكار الغصب غير تام في حق الملك كذا في المحيط \* ادعى منزلا في يدي رجل فقال المدعى عليه (مرصه ملك من است) لا يكون جوابا ما لم يقل (این مرصه من است) وكذا اذا قال الشهود العرصه ملكه لا يكفي ما لم يقولوا هذه العرصه ملكه كذا في الوجيز للكردري \* رجل ادعى دارا في يدي رجل فقال المدعى عليه انها دارى ثم قال انها وقف فهذا جواب تام تقبل بينة المدعى عليه وكذلك لو قال في الابتداء هذه الدار وقف وفي يدي بحكم التولية فهذا جواب تام كذا في المحيط \* وفي دعوى الدين اذا قال المدعى عليه (مرا بتو چیزی دادنی نیست) فعند بعضهم هو جواب وهو الاشبه ولو قال في دعوى الدين (مرا علم نیست مرا خبر نیست) فهذا ليس بجواب هكذا في الذخيرة \* واذا قال في دعوى الدين بسبب البيع او ما اشبه ذلك (مرا این مبلغ بدین سبب دادنی نیست) فهذا ليس بجواب هكذا قيل وقد قيل هذا انكار لا اصل الدين فيكون خصما في اصل الدين كذا في المحيط \* ولو ادعى وارث رب المال على المضارب عند القاضي فاجاب المضارب وقال (مرا بدین دعوی که وی میکند بوی و بموکلان وی) يعني بقية الورثة (چیزی دادنی نیست) فهذا جواب كاف وليس للقاضي ان يجبره على بيان ذلك فان اقاموا بينة ان مورثهم دفع اليه مال المضاربة كذا وانه قبض ذلك لا يلزمه شيء وكذا كل امين كالمودع والمستعير والمستأجر والوكيل والمستبضع الا اذا ادعى شيئا يجب به الضمان كذا في الملتقط \* ادعى نكاح امرأة فقالت (من زن این مدعی نیم) فان اشارت اليه فجواب والا فلا في قول وقيل جواب كذا في الوجيز للكردري \* ادعى عشرة دنانير معجلا لابنته فقال الزوج (آنچه بوده است دادم) هذا لا يكون جوابا لدعوى المدعى لانه يدعى عليه المقدر لكن القاضي ان يقول للزوج اقم البينة على ما اديت فاذا اقام البينة لا بد وان يبين قدر المؤدى لتصح الشهادة وكذا لو ادعى ثمن المبيع فقال (آنچه بوده است دادم) فكذلك الجواب ايضا كذا في الفصول العمادية \* الباب الثامن فيما يقع به التناقض في الدعوى وما لا يقع منى ثبت عند المحاكم تعارض القولين المتضادين المتناقضين من المدعى في الدعوى يمنع استماع الدعوى كذا في محيط السرخسي \* التناقض كما يمنع صحة الدعوى لنفسه يمنع صحة الدعوى لغيره فمن اقر بعين لغيره فكما



لا يملك ان يدعيه لنفسه لا يملك ان يدعيه لغيره بوصاية او وكالة وهذا اذا وجد منه ما يكون اقرا بالملك له اما اذا برأه عن جميع الدعاوى ثم ادعى عليه مالا بجهة الوكالة من رجل او وصاية منه يسمع كذا في خزائن المفتين \* ادعى عينا في يدي انسان انه له ثم ادعى بعد ذلك انه لفلان وكله بالخصومة فيه واقام البينة على ذلك قبلت بينته ولا يصير متناقضا ولو ادعى اولا انه لفلان وكله بالخصومة فيه ثم ادعى انه له واقام البينة على ذلك يصير متناقضا ولا تقبل بينته الا ان يوفق فيقول كان لفلان وكلني بالخصومة ثم اشتريته منه بعد ذلك واقام على ذلك بينة فحينئذ تقبل بينته كذا في الظهيرية \* ادعى انه لفلان وكله بالخصومة ثم ادعى انه لفلان آخر وكله بالخصومة لا تقبل الا اذا وفق وقال كان لفلان الاول وكان وكلني ثم باعه من الثاني وكلني الثاني ايضا والتدارك ممكن بان غاب عن المجلس و جاء بعد مدة وبرهن على ذلك على مانص عليه الحصري في الجامع كذا في الوجيز للكردي \* والدين في هذا نظير العين كذا في الظهيرية \* الوكيل بالخصومة لو اقر على موكله في غير مجلس القضاء انه قبض دينه وانه لاحق لموكله عليه ثم ادعى عليه ديناً لموكله لم تقبل دعواه كذا في محيط السرخسي \* اذا دفع الوصي الى اليتيم ماله بعد البلوغ فاشهد الابن على نفسه انه قبض منه جميع ما كان في يده من تركة والده ولم يبق له من تركة والده عنده من قليل ولا كثير الا وقد استوفاه ثم ادعى بعد ذلك في يد الوصي شيئا وقال هو من تركة والدي واقام البينة قبلت بينته ولو اقر الوصي انه استوفى جميع ما كان للميت على الناس ثم ادعى على رجل ديناً للميت تسمع دعواه كما لو اقر به الوارث ثم ادعى ديناً للميت هكذا في فتاوى قاضيخان \* لو قال هذا العبد لفلان ثم اقام البينة انه اشترى منه بالف ولم يوقته سمعت ولو قال هو لفلان اشتريته منه امس موصولا فاقام بينة قبلت استحسانا وان قال مفصولا بان قال هو لفلان وسكت ثم قال اشتريته منه امس لا يقبل قوله كذا في محيط السرخسي \* رجل اقران هذا العبد لفلان ثم مكث مقدار ما يمكنه الشراء منه ثم اقام البينة على الشراء من فلان ولم يوقت الشهود وقتا قبلت بينته وكذا لو اقران هذا العبد لفلان لاحق لي فيه ثم مكث حيناً ثم ادعى انه اشتراه منه واقام البينة ان وقت الشهود انه اشتراه بعد الاقرار قبلت والا لا وكذا لو اقران هذا العبد كان لفلان لاحق لي فيه ثم اقام الشهود انه اشتراه منه ان وقت الشهود وقتا بعد الاقرار جاز والا فلا كذا في الفصول العمادية \* في الاملاء عن محمد رَح ثوب في يدي رجل اقرانه لفلان ثم قال بعد ما سكت بعته منه بمائة دينار وقال فلان هولي

من غير البيع قبلت بينته ولم يكن اقراره أكذاً بالبينة ولو كان المقر وصل كلامه فقال هذا الفلان بعته منه بمائة دينار قبل قوله ولم يخرج من يده الا بما قال كذا في المحيط \* عن محمد ر ح في رجل في يده دار فافر رجل آخران هذه الدار لمن هي في يده انا بعتهامنه بالف درهم موصولاً باقراره وانكر صاحب اليد الشراء وقال الدار لي فاقام المقر البينة على ان الدار داره تقبل بينته وان قال ذلك مفصلاً لا تقبل بينته على ان الدار له كذا في محيط السرخسي \* رجل اقر عند القاضي ان هذا العبد او الدار لفلان غير ذي اليد ثم اقام البينة انه له اشتراه من الذي في يده قبل اقراره لا تقبل بينته كذا في فتاوى فاضيل خان \* لو قال هذا الفلان لاحق لي فيه او قال كان لفلان لاحق لي فيه ثم اقام بينته بعد حين على الشراء منه لا تقبل حتى لو وقت الشهود بعده قبلت كذا في محيط السرخسي \* رجل قال لغيره هذا العبد لك وقال المقر له ليس هولي ثم قال هولي ذكر في الاصل انه لم يكن له ولو اقام البينة لم تقبل بينته كذا في فتاوى فاضيل خان \* لو قال لا اعلم لي حق الا اعلم لي حجة ثم ادعى حقا وجاء بحجة قبل منه كذا في محيط السرخسي \* اذا قال ذواليد ليس هذا لي او ليس ملكي او لاحق لي او ليس لي فيه حق او ما كان لي او نحو ذلك ولا منازع حين ما قال ثم ادعى ذلك احد فقال ذواليد هولي صح ذلك منه والقول قواء ولو كان لدى اليد منازع يدعي ذلك حين ما قال هذه الاعاظ التي ذكرنا فعلى رواية الجامع يكون هذا اقراراً منه بالملك للمنازع وهو في باب من القضاء في آخر الجامع وعلى رواية الاصل لا يكون اقراراً بالملك للمنازع لكن القاضي يسأل ذا اليد اهو ملك المدعي فان اقر به امره بالتسليم اليه وان انكر بما مر المدعي باقامة البينة عليه ووافق بما ذكرنا غير ذي اليد ذكر شيخ الاسلام في شرح الجامع في باب النضاء ان قوله ليس هذا ملكي او ما كان لي يمنع من الدعوى بعد ذلك للتناقض وانما لم يمنع ذا اليد على ما مر لقيام اليد والمذكور في شرح الجامع ادعى داراً في يد رجل واقام المدعى عليه بينة على اقرار المدعي ان الدار ليست ملكي او ما كانت لي اندفعت بينة المدعي كذا في الفصول العمادية \* لو قال الزوج ليس هذا الولد مني ونفاه فتلاعنا على نفى الولد وانقطع نسبه منه ثم قال هو ابني يصدق كذا في محيط السرخسي \* وفي الجامع اقرار الوارث بان العين هذا لم يكن لمورثه بل كانت عنده ودیعة لفلان ثم برهن انه كان لمورثه اخذته منه بعد موته او حال حيوته رد الى الوارث ان اميناً حتى يقدم الموعد والاجعل في يدي عدل هذا اذا اقر به لمعلوم اما اذا قال ليس هذا الشيء لمورثه ثم ادعاه انه لمورثه دفع الى الوارث بعد التلوم اذ لم يحضر له مطالب

كذا في الوجيز للكردي \* ذكر هشام عن محمد بن حرجل قال مالي بالري حق في دارا وارض  
ثم ادعى واقام البينة في دار في يدي انسان بالري انها له قال تقبل وان قال ليس لي بالري في رستاق  
كذا في يد فلان دار وارض ولاحق ولد دعوى ثم اقام البينة انه له في يديه في ذلك الرستاق حقا في دار  
وارض لم تقبل الا لمن يقيم البينة انه اخذه بعد الاقرار كذا في محيط السرخسي \* لو قال مالي في يد  
فلان دار ولاحق ولايت ولم ينسبه الي رستاق ولا قرية ثم ادعى ان له قبله حقا بالري في رستاق او قرية لا تقبل  
بينته كذا في فتاوى قاضيخان \* في نوادر هشام قال سألت محمد بن حرجل قال لاحق لي  
في هذه الدار ولا خصومة ولا طلبه ثم جاء يزعم انه وكيل فلان في دعوى هذه الدار قبل ذلك منه  
كذا في المحيط \* ادعى عليه آخر شركة فيما في يده بحق الوراثة من ابيه فانكر المدعى عليه وقال لم يكن  
لابي فيها حق ثم ادعى عليه انه كان اشتراها من ابيه او ادعى ان اباة كان اقر له بها فدعواه صحيحة  
وبينته مسموعة لانه يمكنه ان يقول لم يكن لابي بعد ما اشتريتها منه فان كان قال لم يكن لابي قط  
لا تسمع دعواه الشراء من ابيه لان فيه تناقضا وتسمع دعوى اقرار ابيه له لانه لا تناقض فيه كذا في فتاوى  
قاضيخان \* ادعى على آخر ان له في يده كذا او كذا من مال الشركة فانكر المدعى عليه الشركة  
ثم ان المدعى عليه ادعى دفع ذلك المال الى المدعى فان كان انكر الشركة اصلا بان قال لم يكن  
بيننا شركة اصلا وما دفعتم اليه شيئا من المال لا تسمع دعوى دفع المال لمكان التناقض وان انكر  
الشركة والمال في الحال بان قال لا شركة بيننا وليس لك في يدي مال الشركة تسمع منه دعوى  
دفع المال ولا تناقض ههنا كذا في المحيط \* اذا ادعى عليه غيرة انه اخوة وادعى عليه النفقة فقال  
المدعى عليه هوليس باخي ثم مات المدعى فجاء المدعى عليه بطلب الميراث وقال هو اخي لا يقبل  
ذلك منه ولو كان مكان دعوى الاخوة دعوى البنوة او دعوى الابوة يقبل منه ذلك ويقضى له  
بالميراث كذا في الفتاوى الصغرى \* لو ادعى انها له اشتراها من ابي ذي اليد فقال ذو اليد  
ما كان لابي فيها حق فلما اقام المدعى البينة على انه اشتراها من الميت وهو يملكها اقام ذو اليد البينة  
انه كان اشتراها من ابيه قبلت بينته ولو قال ذو اليد هذه الدار ما كانت لابي قط ولم يكن لابي فيها  
حق قط فلما اقام المدعى البينة على ما ادعاه اقام ذو اليد البينة انه كان اشتراها من ابيه في صحته لا تقبل  
بينته وان اقام البينة ان اباة اقر في صحته انها لابي قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيخان \*

ادعى على

أدعى على رجل ألف درهم فقال لم يكن لك علي شيء فظنم أقام المدعى عليه البينة انه قد قضى يقبل منه ولو قال لم يكن بيني وبينك معاملة في شيء لا تقبل بينته على القضاء وقال ابو يوسف ر ح ان قال لم يجبر بيني وبينك معاملة ولكن اخبرني شهودي هؤلاء انه ادعى علي حنانم قال شهدوا اني قد ابرأته ولم يجبر بيني وبينه معاملة قبل ذلك منه كذا في محيط السرخسي \* ولو قال المدعى عليه اولا لم يكن له علي شيء قط ولا اعرفه فلما أقام المدعى البينة على المال أقام هو البينة على القضاء لا تقبل بينته في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيخان \* لو ادعى رجل على رجل انه باع منه هذه البجارية بألف درهم وقال ذواليد لم ابعها منه قط فلما أقام المدعى البينة على الشراء وقضى له بذلك وجد بها اصبعاً زائدة واراد ان يردّها على المقضي عليه فقال المقضي عليه انه بريء الي من كل عيب بها لا تقبل بينته كذا في الفصول العمدانية \* ولو ادعت امرأة على رجل نكاحاً فقال الرجل لا نكاح بيني وبينك فلما أقامت المرأة البينة على النكاح أقام هو البينة على انها اختلعت منه تقبل بينته وان قال الرجل في انكاره لم يكن بيننا نكاح قط او قال ما تزوجتها قط فلما أقامت المرأة البينة على النكاح أقام هو البينة على انها اختلعت منه قال رضي الله عنه ينبغي ان تكون هذه المسئلة ومسئلة البيع سواء وثمه في ظاهر الرواية لا تقبل البينة على البراءة من العيب فكذلك الخلع عندنا لان الخلع طلاق والطلاق يقتضي سابقة النكاح وكان هو في دعواه الطلاق متناً فضا فلا يسمع هكذا في فتاوى قاضيخان \* امرأة ادعت على رجل انه تزوجها وانكر الرجل ذلك ثم ادعى تزوجها فاقام البينة تقبل كذا في محيط السرخسي \* لو أقامت المرأة بينة على الطلاق ثلثاً بعد ما اختلعت نفسها لها ان تسترد بدل الخلع وان كانت متناقضة وكذلك الزوج اذا قاسم اخا امرأته ميراثها وافرأخ انه وارثها ثم أقام الاخ بينة ان الزوج كان طلقها ثلثاً قبلت بينته ويرجع الاخ على الزوج بما اخذ من الميراث وكذلك المكاتبه اذا ادّعت بدل الكتابة ثم أقامت بينة على اعتاق المولى اياها قبل الكتابة تقبل وكذا العبد وكذا المرأة اذا قاسمت ورثة زوجها الميراث وكلهم كبار وقد اقرروا انها زوجته ثم وجدوا شهوداً ان زوجها كان طلقها ثلثاً في صحته فانهم يرجعون عليها بما اخذت من الميراث كذا في الفصول العمدانية \* قوم ورثوا داراً من ابيهم واقسموها برضاهم فادعى بعضهم ان اباها كان تصدق بطائفة منها معلومة عليه او ادعى ذلك لابن له صغير وقال مات ابني فورثها منه واقام على ذلك بينة فدعواه باطلة وبينته مردودة ولو كان ادعى ديناً على ابيه صحّت دعواه وبينته على ذلك كذا في الذخيرة \* اذا اقسم القوم داراً والمرأة مقرّة بذلك

واصابها الثمن فعزل لها طائفة من الارض ثم ادعت انه صدقها اياها في صحته او ادعت انها اشترتها منه بصدقتها لاتقبل بينها وكذلك اذا اقتسموا ارضا فاصاب كل انسان طائفة بجميع ميراثه عن ابيه ثم ادعى احدهم في قسم الآخر بناء او دخلا وزعم انه هو الذي بناه وغرسه واقام البيعة على ذلك لاتقبل كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا اقر احد الورثة ان هذا المحدود ميراث عن ابينا ثم ادعى انه وصية من ابي لا بني فلان واقام البيعة قيل لاتقبل بينته ويكون متناقضا وهو الاظهر هكذا في الظهيرية \* لو ان رجلا اقر ان فلانا مات وترك هذه الارض ارهذه الدار ميراثا ثم بعد ذلك ادعى ان الميت اوصى له بالثلث تنبل بينته واقاراره السابق لا يخرج من دعوى الوصية وكذلك لو ادعى ديناقبل الميت وكذلك ورثة اقر واجمعا ان هذه المواضع ميراث بيننا عن ابينا ثم ادعى احدهم ان ثلث هذه المواضع وصية من ابي لا بني الصغير فلان واقام البيعة تقبل بينته كذا في فتاوى قاضيخان \* استأجر من آخر محدودا اجارة طويلة مرسومة واجره من غيره مقاطعة واقرا المستأجر الثاني بالقبض ثم ان المستأجر الاول مع المستأجر الثاني فسحا الاجارة الثانية بينهما وطالب المستأجر الاول للمستأجر الثاني بمال المقاطعة فقال المستأجر الثاني ان هذا المحدود كان في يدي الاجر الاول من يوم الاجارة الثانية الى هذا اليوم ولم يجب علي مال المقاطعة واقام البيعة الصحيح انه لا تصح دعواه ولا تقبل بينته لمكان التناقض ولو اقام المستأجر الاول بينة على ان الثاني قد قبض المستأجر واقام الثاني بينة على انها كانت في يد الاول تمام المادة فبينه الاول اولى سئل نجم الدين النسفي عن رجل ادعى ديناقبل تركته ميت وصدقه الوارث في ذلك وضمن اى ائداء الدين ثم ادعى هذا الوارث بعد ذلك ان الميت قد كان قضى المال في حيوته واراد اثبات ذلك بالبيعة قال لا تصح دعواه ولا تسمع بينته هكذا في المحيط \* سئل الشيخ الامام ظهير الدين عمن خلع امرأته وقال في مجلسه (مرا اندرين خانه هيچ چیزی نیست) ثم ادعى شيئا من متاع البيت او اقمشة قال ان كان المدعى يقول كان هذا في البيت وقت الاقرار لا تسمع دعواه وان قال لم يكن هذا في البيت وقت الاقرار تسمع دعواه ذكر في الجامع رجل قال ما في يدي من قليل او كثير او عبيد او متاع لفلان صح اقراره وان جاء المقر له لياخذ عبدا من يد المقر واختلفا فقال المقر له كان في يدك وقت الاقرار فهو لي وقال المقر لابل ملكت هذا بعد الاقرار كان القول قول المقر الا ان يقيم المقر له البيعة انه كان في يد المقر وقت الاقرار وذكر في الاقرار ما يوافق رواية الجامع رجل قال ما في حانوتي لفلان ثم بعد ايام ادعى شيئا مما في الحانوت انه

وضعه في الخانوت بعد الاقرار صدق وذكر في بعض الروايات انه لا يصدق قال رضي الله عنه وهذه الرواية تخالف رواية الجامع قالوا تأويل الرواية الثانية اذا ادعى بعد الاقرار في مدة لا يمكنه ادخاله في الخانوت في تلك المدة يقيين وفي مسئلة الجامع اذا ادعى المقر حدوث الملك في زمان لا يتصور حدوثه فيه لا يقبل قوله اني ملكته بعد الاقرار كذا في فتاوى قاضيخان \* وان ادعى انه له ولم يقبل شيئاً يسمع دعواه اذا لم يكن دعواه في ذلك المجلس قال رضي الله عنه ذكر في الجامع الكبير رجل قال لاحق لي قبل فلان او قال في يد فلان ثم انه اقام البينة على عبد في يد المقر له انه غصبه منه او ادعى عليه ديناً لا تقبل بينته حتى يشهد الشهود انه غصبه بعد الاقرار وعلى دين حادث بعد الاقرار وكذا لو كتب الرجل براءة لرجل انه لاحق لي قبلك في عين ولادين ولا شراء ثم اقام البينة على شراء عبد من الذي ابرأه او على قرض الف درهم لا يقبل الا بتاريخ بعد الاقرار قال رضي الله عنه فعلى هذا ينبغي ان لا يسمع دعوى الزوج بعد الاقرار الا ان يدعي ان هذا المتاع لم يكن في البيت وقت الاقرار اما اذا ادعى مطلقاً انه له لا يسمع دعواه كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا اقر المدعى عليه وقال جميع ما في يدي من قليل وكثير لفلان ثم انه مكث اياماً فحضر فلان ليأخذ ما في يده فادعى عبداً مما في يده انه له ملكه بعد اقراره وقال المدعى كان هذا العبد في يدك يوم الاقرار فالقول قول المدعى عليه والعبد عبده الا ان يقيم المدعى بينة انه كان في يده يوم الاقرار كذا في الفصول العمدية \* رجل اقران لفلان علي الف درهم ثم قال بعد ذلك قضيتها اياه قبل ان اقربها و اقام البينة على ذلك لم اقبل بينته ولو ادعى انه قضاه قبل الاقرار موصولاً باقراره تقبل بينته استحساناً هكذا في المحيط في فصل التناقض في الدعوى والشهادة \* لو قال كانت له علي الف درهم ثم قال قضيتها اياه قبل الاقرار موصولاً او مفصلاً و اقام البينة عليه قبلت بينته كذا في الذخيرة في فصل التناقض في الدعوى والشهادة \* قال ابن سماعه عن محمد بن رح في رجل ادعى عليه عشرة آلاف درهم فانكرها فسأل الحاكم المدعى هل قبض من المال شيئاً فافترانه قبض منه عشرة آلاف درهم فابراً الحاكم المدعى عليه من العشرة الآلاف فلما خرجا من عند الحاكم قال المطلوب لا والله ما قبضتها مني فجاء الطالب ببينة يشهدون على كلامه هذا قال محمد بن رح اقبل هذا من الطالب واقضي بها عليه وبمثله لو اقام الطالب البينة على المال لا يقبل ذلك منه وان قال المطلوب انما قلت ما قبضتها مني وانا اقيم البينة انك قبضتها من وكيلي لم تقبل بينته ولو جاء المطلوب

بيينة تشهد ان رجلا اجنبيا قضى هذا المال تطوعا بهما من ماله من غير امر المطلوب ولا وكالة فاني اقبل ذاك ولو قال المطلوب ما قبضها فلان كان هذا على قبض من نفس المطلوب ووكيله وعلى كل احد اجنبي غيره ولا اقبل البينة انه قبضها من رجل اجنبي كذا في المحيط في فصل التناقض في الدعوى والشهادة \* رجل ادعى على رجل مالا واقام البينة ثم قال بعد اقامة البينة اني قد استوفيت من هذا المال كذا هل تبطل بيئته قالوا ان قال استوفيت من هذا المال كذا لا تبطل بيئته لانه يمكنه ان يقول استوفيت بعد اقامة البينة وان قال قد كنت استوفيت من هذا المال كذا اوقال بالفارسية (چندین یافته بودم) بطلت بيئته كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا اقام البينة ان له على فلان اربعة مائة ثم اقر المدعي ان للمنكر عليه مائة سقط عن المنكر ثلث مائة عند ابي القاسم وعن ابن ابي احمد عيسى بن النصير انها لا تسقط وعليه الفتوى كذا في الملتقط \* اذا ادعى رجل على غيره عشرة دراهم حالة فقال المدعي عليه (آری مارا بتو این ده درم باید دادن ولكن مارا از تو هزار درم می باید حال) فهذه الدعوى الثانية لا تصح اذا كان المالا ان من جنس واحد كذا في الذخيرة \* اذا قال المدعي عليه الدين (این مبلغ مال که دعوی میکنی بتو سائیده ام) ثم قال (بقلان حواله کرده بودم واور سائیده است) فقد قيل لا تسمع هذه المقالة الثانية وقيل تسمع كذا في المحيط \* ساوم دارا في يد رجل ثم برهن على شرائها من فلان ما لكها لا يقبل الا ان يبرهن على الشراء من فلان بعد المساومة او على ان المساوم منه كان وكيل فلان بالبيع كذا في الوجيز للكردي \* اشترى ثوبا او ساومه او استوهبه ثم ادعى انه كان ملكه قبل الشراء او قبل المساومة او قبل الاستيهاب او ادعى انه كان ملك ابيه يوم المساومة فمات وترك ميراثه او وهبه له لا تسمع دعواه الا اذا صرح بملك ابيه عند المساومة بان اثبت انه قال عند المساومة ان هذا الثوب لابي وولكك ببيعه فبيعه مني فلم يتفق بينهما بيع ثم ادعى الارث من ابيه يقبل لعدم التناقض وكذا لو قال عند الدعوى كان لايه وكله ببيعه فاشترى به ثم مات وترك ثمنه ميراثا لي يسمع ويقضى له بالثمن لانه ليس بمتناقض كذا في الكافي \* ولو ادعى طيلسانا وساهمه ثم ادعى مع اخ له انه كان يملكه قبل الشراء وقبل الاستيلاء او ادعى انه كان ملك ابيه يوم المساومة فمات وتركها ميراثا لهما لا تسمع دعواه في نصيبه وتسمع في نصيب صاحبه ويتخير في نصف الطيلسان لتفرق الصفة عليه ولو اشتراه وحده وقبضه او لم يقبضه او لم يشتره ولكنه ساهمه ثم جاء ابوه وادعى ان الطيلسان له تسمع

تسمع ويرجع المشتري بالثمن على البائع وكذا اذا قضى لايه ولم يقبض الاب حتى مات وتركه ميراثا له سلم له الطيلسان ويرجع بالثمن على البائع اما اذا لم يقض القاضي حتى مات ابوه لا يقضى للابن هكذا في الخلاصة \* لو ادعى رجل شراء ثوب وشهد له بشراء من المدعى عليه وقضى اولاً ثم زعم احد الشاهدين ان الثوب له ولا يبه ورثه هو عنه لا تسمع دعواه ولو قال عند الشهادة هذا الثوب باعه منديكته لي اولاً بي ورثته عنه يقضى بالبيع وتسمع دعوى الشاهد فاذا برهن على ما ادعى عليه قضى له لانعدام التناقض ولو قال قولا ولم يؤد بالشهادة ثم ادعى لنفسه او انه لا يبه وكله بالطلب قبل كذا في الوجيز المذكور \* رجل ساوم بولد امه او ثمرة نخل او نخل في ارض في يد غيره ثم اقام البينة ان الامه او النخلة او الارض له يقضى له بالامه او النخلة او الارض دون الولد والثمرة والنخل ولو ادعى الام مع الولد او النخلة مع الثمرة او الارض مع النخل لا تسمع دعوى النخلة والثمرة والولد كذا في الخلاصة \* وكذلك لو كانت الامه حاملا فولدت في يده فساوم بالولد بعد اقامة البينة قبل القضاء بالامه وكذلك اذا قال الشاهد ان الولد للمدعى عليه او قال الاندري لمن الولد وكذلك اذا لم يكن بينه للمدعى ولكن المدعى عليه اقران الام له دون ولدها كذا في الذخيرة \* لو برهن على مساومة وكيله في مجلس القضاء خرج الوكيل وموكله من الخصومة وان في غير مجلسه خرج الوكيل فقط وان برهن الموكل على انه وكله فغير جائز الاقرار برهن المدعى عليه على اقرار الوكيل فالموكل على دعواه وخرج الوكيل عن الخصومة كذا في الوجيز المذكور \* ولو اشترى جارية متنتبة فلما جلت وكشفت نقابها قال المشتري هذه جاريتي ولم اعرفها بالنقاب لا تقبل دعواه ولا يبينه وان اشترى منه متاعا في جراب مدرج او ثوبا في منديل ملفف فلما اخرجته ونشرة قال هذا متاعي ولم اعرفه تقبل دعواه ويبينه قال محمد ربح كل ما يمكن معرفته عند المساومة مثل الجارية المتنتبة القائمة بين يديه لا يقبل قوله ان لم اعرفه وكل ما لا يمكن معرفته حين المساومة مثل ثوب في منديل او جارية قاعدة عليها كساء مغطاة لا يرى منها شيء تقبل دعواه ويبينه كذا في محيط السرخسي \* العبد المأذون اذا اشترى عبدا وقبضه ثم اقران هذا العبد الذي اشتراه من فلان قد كان فلان اعتقه قبل ان يبيعه منه فاشتراه وهو حر وانكر البائع ذلك فان العبد مملوك له على حاله ولا يصدق المأذون فيما اقر به على البائع ولو كان العبد المأذون لم يقر بذلك وانما اقران البائع كان باع هذا العبد من فلان قبل ان يبيعه مني وصدقه فلان في ذلك وكذبه البائع فان المأذون لا يصدق فيما ادعى على البائع حتى لا يسترد الثمن من البائع ويصدق في حق نفسه حتى يؤمر بدفع العبد



الى فلان وان اقر البائع بما ادعاه المأذون رجع المأذون على البائع بالثمن وكذلك لو اقام المأذون البينة على ما ادعى على البائع او حلف المأذون البائع على ما ادعى ونكل رجع المأذون على البائع بالثمن فقد جمع محمد ر ج بين ثلثة فصول اقرار البائع بما ادعاه المأذون واقامة المأذون البينة على البائع وتحليف المأذون البائع على ما ادعاه واجاب في الكل ان المأذون يرجع على البائع بالثمن وهذا الجواب ظاهر في فصل الاقرار اما مشكل في فصل اقامة البينة وفي تحليف البائع وكان ينبغي ان لا تسمع البينة من المأذون على ما ادعى ولا يكون له حق تحليف البائع على ما ادعى وقد وضع محمد ر ج هذه المسئلة في الزيادات والجامع في النحو وذكر ان المشتري لو اقام البينة على ما ادعى من بيع البائع المبيع من غيره قبل ان يبيعه منه انه لا تسمع دعواه ولو اراد ان يحلف البائع على ذلك ليس له ذلك فمن مشائخنا من لم يصح ما ذكر في المأذون ومنهم من صححه واختلفوا فيما بينهم قال بعضهم في المسئلة روايتان على رواية الزيادات والجامع لا تسمع البينة ولا يحلف البائع وعلى رواية المأذون تسمع البينة ويحلف البائع وقال بعضهم ما ذكر في الزيادات والجامع قياس وما ذكر في المأذون استحسان كذا في المحيط \* رجل قدم بلدة واستأجر دارا وقيل له هذا دار ابيك وتركها ميراثا لك فقال ما كنت اعلم ذلك فادعى الدار لنفسه لا تسمع دعواه بعد ذلك لما كان التناقض كذا في الذخيرة \* دار في يد رجل قال لرجل ادفع الي هذه الدار اسكنها فابى ان يدفع فادعى السائل انها له تسمع دعواه وكذا لو قال اعطني هذه الدابة اركبها او قال ناولني هذا الثوب البسه ولو اسكني هذه او اعزني هذه الدار او هذه الدابة او هذا الثوب ثم ادعاه بعد ذلك لا تسمع دعواه كذا في فتاوى قاضيخان \* في نوادر هشام قال سألت محمد ر ج عن تزوج المرأة ثم ادعى انه اشتراها من لا يملكها قال لا قبل بينته على ذلك حتى يشهدوا انه اشتراها من فلان بعد التزوج وهو يملكها كذا في المحيط \* في المنتقى بشرع عن ابي يوسف ر ج شاهدان شهدا على رجل انه طلق امرأته ثلثا وانفذ القاضي شهادتهما ثم ادعى احد الشاهدين انها امرأته تزوجها قبل الذي طلقها ولي على ذلك بينة والمرأة تجحد لا يقبل ذلك منه وكذلك لو لم يكونا شهدا انها امرأته وشهدا انه طلق هذه ثلثا وكذلك هذا في العتق والبيع وغير ذلك اذا جحد البائع دعوى الشاهد وقال المتاع لي وكذلك اذا قال الشاهد نحن امرأته بالبيع سواء كان البائع جاحدا للبيع او كان المشتري جاحدا للشراء ولو شهدا فرد الحاكم شهادتهما ثم ادعياه لانهما فليس لهما في ذلك دعوى فان لم يشهدوا عليه عند الحاكم لكن شهدا على المبايعة وختما على الشراء من غير اقرار

بكلام فان هذين لا تقبل لهما دعوى وفيه ايضا عن محمد بن ح عن رجل شهد على رجل انه  
 طلق هذه المرأة ولم يشهد انها امرأته واجاز القاضي شهادته ثم ادعى الشاهد انها امرأته وقال  
 ان لم امرفها ولم اكن دخلت بها قبلت بينته وكذا لو شهدا على اقرار المرأة انها امرأته ولم يشهدا انها  
 امرأته واجاز القاضي عليها اقرارها وجعلها امرأته ثم اقام الشاهد بينة انه تزوجها منذ سنة واني لم امرفها  
 قبلت بينته ويبطل قضاء القاضي ويردها على الشاهد فصار مسألة الطلاق مختلفة بين ابي يوسف  
 ومحمد بن ح كذا في النخبة \* ادعى عينا في يدي رجل ملكا مطلقا ثم ادعاه في وقت آخر على ذلك  
 الرجل عند ذلك القاضي بسبب حادث صح دمواه ولو ادعى اولا الملك بسبب ثم ادعاه بعد ذلك  
 على ذلك الرجل ملكا مطلقا عند ذلك القاضي لا يصح دعواه كذا في المحيط \* وعليه الفتوى  
 هكذا في الفصول العمادية \* لو ادعى التاج اولا في دابة ثم ادعاه بعد ذلك بسبب  
 عند ذلك القاضي ينبغي ان لا يصح دعواه الثاني بخلاف ما اذا ادعى الملك المطلق اولا  
 ثم ادعاه بعد ذلك بسبب عند ذلك القاضي كذا في المحيط \* رجل ادعى على آخر نصف دار  
 معين ثم ادعى بعد ذلك جميع الدار لا يسمع وعلى القلب يسمع كذا في الخلاصة \* والصواب انه  
 يسمع في الوجهين جميعا الا اذا كان قال وقت دعوى النصف لاحق فيها سوى النصف فحينئذ لا تسمع  
 دعواه جميعا كذا في المحيط \* ولو ادعى دارا في يد رجل بسبب الشراء وظهر ان الدار  
 المدعاة يوم الدعوى لم تكن في يد المدعى عليه بل في يد غيره ثم ان هذا المدعى ادعى هذه الدار  
 في مجلس آخر على صاحب اليد ملكا مطلقا قيل لا تسمع وهو الاصح وهذا اذا ادعى الشراء اولا  
 ولم يذكر القبض ولو ادعى الشراء مع القبض اولا ثم ادعى بعد ذلك على ذلك الرجل عند ذلك  
 القاضي ملكا مطلقا هل تسمع قيل ينبغي ان يكون فيه اختلاف المشائخ كما اذا ادعى الشراء  
 مع القبض وشهد الشهود بالملك المطلق فيه اختلاف المشائخ هكذا في الفصول العمادية \* دار في يد  
 رجل يزعم انه اشتراها من رجل فجاء رجل وادعى عند غير القاضي انها دار تصدق بها على الذي  
 باعها من ذي اليد ثم رفع المدعى الذي في يديه الدار الى القاضي بعد شهر او سنة وادعى انه دار  
 اشتراها من الذي زعم ذو اليد انه اشتراها منه فان ذكر تاريخ الشراء قبل تاريخ الصدق لا تقبل شهادة  
 شهوده وان ذكر تاريخ الشراء بعد تاريخ الصدق قبلت شهادته هكذا ذكر في الإقضية واذ لم يذكر  
 التاريخ تقبل شهادة الشهود قال محمد بن ح ولا بالي قال في الصدقة قبضت او لم اقبض قال محمد بن ح

لو كان ادعى الصدقة بعد تاريخ الشراء لا يرجع بالثمن على البائع هكذا في الذخيرة والمحيط في فصل  
التناقض بين الدعوى والشهادة \* لو ادعى دارا شراء من ابيه ثم ادعى الميراث تسمع ولو ادعى  
اولا بسبب الارث ثم ادعى الشراء لا تقبل ويثبت التناقض كذا في خزائنه المفتين \* ادعت المرأة  
مهر المثل ثم ادعت بعد ذلك المسمى تسمع دعواها الثاني ولو ادعت المسمى اولاً ثم ادعت مهر  
المثل لا تسمع دعواها الثاني كذا في المحيط \* امرأة تطالب زوجها بمهرها فقال الزوج مرة او فيتها ومرة  
قال ادبت الى ابيها قالوا لا يكون مناقضا كذا في الفصول الا شرو شنية \* واقعة الفتوى ( مردى  
زنى راکه خدمت او ميکړه بشوهرې داد بعد از ان دعوى ميکند که آن زن در نکاح من بوده است  
ومن طلاق نداده ام ) هل يسمع ذلك منه ينبغي ان لا يسمع للتناقض الظاهر قاله الا شرو شني كذا  
في الفصول العمادية \* امرأة باعت كرمها فدعى ابنها وهو غير بالغ ان الكرم له ورثته من ابيه  
وصدقته البائعة وزعمت انها لم تكن وصية له قالوا ان كانت ادعت وقت البيع انها وصية الصغير  
لا يقبل قولها بعد ذلك انها لم تكن وصية له وكانت عليها قيمة المبيع للصغير باقرارها على نفسها انه  
استهلكته بالبيع والتسليم ولا تسمع بينة الغلام الاباذن من له ولاية عليه كذا في فتاوى قاضيخان \*  
اذا كانت الدار في يدي رجل جاء رجل وادعى انها داره ورثها من ابيه منذ سنة واقام البينة انه اشتراها  
من الذي في يديه منذ سنتين والمدعي يدعي ذلك فالقاضي لا يقبل هذه الشهادة ولا يقضي بالدار  
للمدعي فان وفق المدعي فقال كنت اشتريتها منذ سنتين من ذي اليد كما شهد الشهود ثم بعته من ابي ثم  
ورثتها من ابيه منذ سنة فشهد الشهود بذلك قبلت شهادتهم وقضي بالدار له وكذلك اذا ادعى  
هبة او صدقة مكان الشراء كان الجواب فيه كالجواب فيما اذا ادعى الشراء هكذا في المحيط في فصل  
التناقض بين الدعوى والشهادة \* لو ادعى الصدقة منذ سنة ثم ادعى الشراء منه منذ شهرين  
واقام البينة لا تقبل الا اذا وفق فقال تصدق علي وقبضته ثم وصل اليه بسبب من الاسباب فجدد  
في الصدقة فاشتريتها وبين ان الصدقة هي السبب والشراء كان تخليصا لملكه كذا في الخلاصة \* ولو  
ادعى الصدقة منذ سنة فشهد شهوده انه اشتراها منذ شهر لا يقبل الا ان يوفق فيقول تصدق به علي منذ سنة  
وقبضته ووصل اليه بسبب وجدد الصدقة فاشتريتها منه منذ شهر فاذا وفق واثبت بالبينة قبلت بينته  
كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا ادعى دارا في يدي رجل انه وهبها له وان لم يتصدق بها عليه  
واقام

واقام شاهدين على الصدقة وقال لم يهبها لي قط وقد ادعى الهبة عند القاضي فهذا الكذاب منه لشاهد به فلا تقبل وكذلك لو ادعى انها ميراث لم يشترها قط ثم جاء بعد ذلك فقال هي بشري ولم ارثها قط فجاء بشاهدين على الشراء منذ سنة فهو باطل فان ادعاه هبة ولم يقل لم يتصدق بها علي قط ثم جاء بعد ذلك بشهود على الصدقة وقال لما جحدني الهبة سألت ان يتصدق بها علي ففعل اجزت هذا وكذلك لو قال ورثتها ثم قال جحدني الميراث فاشتريتها منه فجاء بشاهدين على الشراء وهذا بخلاف ما لو ادعى الشراء اولا ثم جاء بشاهدين يشهدان انه ورثه من ابيه كذا في المبسوط \*

لو ادعى انها له ورثتها من ابيه ثم ادعى هو مع آخر انها ورثتها من الميت واقام البينة على ذلك تقبل كذا في الخلاصة \* صبي له عقار موروثه ادعى بعد بلوغه عقارا من عقاراته على رجل ان وصيه باعه مكرها وسلم مكرها فاراد استرداده من يدي المشتري ثم ادعى مرة اخرى ذلك العقار ان وصيه باعه بغبن فاحش فالقاضي يسمع منه الدعوى الثانية كذا في الذخيرة \* رجل اشترى من رجل عبدا ثم ان البائع ادعى انه كان فضوليا في هذا البيع واراد استرداد العبد من يدي المشتري وانكر المشتري ذلك او ادعى المشتري ان البائع كان فضوليا في هذا البيع واراد استرداد الثمن لا يصح دعواه وان اراد ان يقيم بينة على ما ادعى من كونه فضوليا في البيع لا تسمع بينته وكذا اذا لم تكن له بينة واراد ان يحلف صاحبه على ما ادعى من كونه فضوليا في البيع ليس له ذلك كذا في المحيط \* ادعى عليه انها له ثم ادعى انها وقف عليه تسمع ولو ادعى اولا الوقف ثم ادعاه لنفسه لا تسمع كذا في الوجيز للكردي \* رجل باع ضيعة ثم اقام البينة انه كان وقفا عليه وعلى اولاده قال لا تسمع للتناقض وان اراد تحليف المدعى عليه ليس له ذلك وان اقام البينة تقبل وقد قيل القول بعدم القبول اصوب واحوط هكذا في محيط السرخسي \* وفي الاجناس مشنري الارض اذا اقرا ان الارض المشتراة مقبرة او مسجد وانفذ القاضي اقراره بحضرة من يخصمه ثم اقام المشتري البينة على البائع ليرجع بالثمن عليه قبلت بينته كذا في المحيط \* ولو ادعى المشتري على بائعه ان الارض التي بعث مني وقف على مسجد كذا تقبل وينتقض البيع عند الفقيه ابي جعفر ر ح قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ناخذ وقبل لا يقبل والا اول اصح كذا في الفصول العمادية \* لو ادعى ما لا بسبب الشركة في يده ثم ادعى ذلك دينا عليه تسمع وعلى العكس لا تسمع لان مال الشركة قد يصير دينا بالبحرود والدين لا يصير شركة كذا في الفصول الاستروشنية \* رجل ادعى على

آخرائه كان لفلان عليك كذا وكذا وقد مات فلان وصار ماله عليك ميراثي فقل المدعى عليه  
انا اوفيته هذا المال المدعى وذهب ليأتي بالبينة فلم يأت ثم ان المدعى اعاد دعواه ثانيا في مجلس  
آخر فقال المدعى عليه لا علم لي بورايتك سمع ذلك منه كذا في المحيط في الفصل الحادي عشر  
من كتاب الدعوى \* رجب ادعى على امرأة انه تزوجها وانكرت ثم مات الرجل فجاءت تدعى  
ميراثه فلها الميراث كذا في المحيط في الفصل التاسع في دعوى الميراث \* ولو كانت المرأة ادعت النكاح  
فانكر الرجل ثم ماتت فطلب الرجل ميراثها وزعم انه كان تزوجها كان له الميراث هكذا روي عن  
ابيوسف رح في النوادر كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو ان امرأة ادعت على زوجها انه طلقها ثلثا وانكر  
الزوج ذلك ثم مات الزوج فطلبت ميراثها منه قال لم اورثها منه وكذلك ان كانت اكدت نفسها  
وزعمت انه لم يطلقها قبل موته كذا في المحيط \* رجل في يديه مملوك ادعاه رجل انه مملوكه  
والذي في يديه سجود ادعاه لنفسه فحلفه القاضي ما هو لهذا المدعى فابى ان يحلف وقضى القاضي  
عليه بنكوله فقال الذي في يديه قد كنت اشتريته منه قبل الحضومة واقام على ذلك بينة قبلت  
بينته وقضى له به ولا يكون اباؤه اليمين اكذبا بالشهود الشراء ولو اقام بينة على انه لي ولد في ملكي  
ثم اقام بينة اني اشتريته من فلان آخر سوى المدعى لا تقبل منه البينة هكذا في الذخيرة \* في نوادر  
عيسى بن ابان ثلثة نفر اقاموا بينة على رجل بمال لهم قبله من ميراثهم عن ابيهم وقضى القاضي  
به لهم ثم ان احدهم قال بعد ذلك مالي في هذا المال الذي قضى لنا به على فلان من حق وانما  
هذا الاخوي قال لا يبطل بهذا القول من المقضي عليه شيء الا ان يقول ما كان لي اصلا في هذا المال  
شيء وما هو الا اخوي فحينئذ يبطل حقه من المقضي عليه ولو قال قبل ان يقضى القاضي له بالمال  
مالي في هذا المال حق وما هو الا اخوي يسأل عن ذلك باي وجه صار لهما دونك وانما  
ادعينكم من ميراث ابيكم فان جاء بوجه يكون له فيه من قوله مخرج قبل منه وان قال  
هذا القول ثم مات قضى القاضي به للاخوين بالثلثين وترك نصيب المقر ولو كان الذين اقاموا  
البينة هم الذين تولوا معاملتهم ولم يدعوا المال عليه من الميراث ولكن من شيء بائعوه له  
ثم قال احدهم ما المال الا لهد بن مالي فيه حق كان المال كله لهد بن ولم يبطل عن المدعى عليه  
شيء كذا في المحيط في الفصل العشرين فيما يبطل دعوى المدعى من قوله او فعله \*

الباب التاسع في دعوى الرجلين وفيه اربعة فصول \* الفصل الاول في دعوى الملك المطلق

في الاعيان قال محمد ر ح في الاصل اذا ادعى رجل دارا في يدي رجل او عقارا آخر او منقولا واقاما البينة قضى بينة الخارج عند علمائنا الثلث هذا اذا لم يذكر تاريخا فاما اذا ذكر تاريخا فان كان تاريخهما على السواء فكذا الجواب انه يقضى للخارج منهما وان ارخا وتاريخ احدهما سبق فعلى قول ابي حنيفة ر ح وعلى قول ابي يوسف ر ح الآخر يقضى لاسبقهما تاريخا واذا ارخ احدهما ولم يؤرخ الآخر فعلى قول ابي حنيفة ر ح يقضى للخارج هكذا في المحيط \* دار في يدي رجل ادعى رجل انها داره ملكها منذ سنة واقام صاحب اليد بينة انه اشتراها من فلان منذ سنتين وهو يملكها وقبضها قضى به للمدعى الخارج كذا في الظهيرية \* اذا ادعى الخارج انه عبده كاتبه على الف درهم واقام على ذلك بينة واقام ذواليد بينة انه عبده كاتبه على الف درهم قال جعلته مكاتبينهما يؤدى اليهما جميعا كذا في الذخيرة \* لو ادعى احدهما انه دبرة وهو يملكه واقام على ذلك بينة وادعى الآخر انه كاتبه وهو يملكه كان بينة الذبيراولى كذا في المحيط \* اذا ادعى ملكا مطلقا وكان في يد ثالث ولم يؤرخا وارخا تاريخا واحدا فهو بينهما نصفان هكذا في الخلاصة \* وان ارخا واحدهما سبق في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة ر ح وابي يوسف ر ح الآخر ومحمد ر ح الاول يقضى لاسبقهما وان ارخ احدهما واطلق الآخر في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة ر ح يقضى بينهما وهو الصحيح واختلفت الروايات عن صاحبيه قال الامام المعروف بخواهر زادة ان الصحيح على قول ابي يوسف ر ح الاول ومحمد ر ح الآخر يقضى بينهما نصفين كما قال ابو حنيفة ر ح كذا في فتاوى قاضيخان \* دارا ومنقول في يدي رجلين واقام كل واحد منهما بينة على ما ادعى ان لم يؤرخا وارخا وتاريخهما على السواء يقضى بينهما نصفان وان ارخا وتاريخ احدهما سبق فعلى قول ابي حنيفة ر ح وهو قول ابي يوسف ر ح آخر وهو قول محمد ر ح ولا يقضى لاسبقهما تاريخا وان ارخ احدهما ولم يؤرخ الآخر فعلى قول ابي حنيفة ر ح يقضى به بينهما وكذلك عندهما على القول الذي لا يعتبران التاريخ وعلى القول الذي يعتبران التاريخ يقضى للمؤرخ عند ابي يوسف ر ح وغير المؤرخ عند محمد ر ح لان غير المؤرخ اسبقهما تاريخا هكذا في المحيط \* عبد في يدي رجل اقام رجل البينة انه عبده غصبه ذواليد منه او قال استأجره ذواليد منه او استعارة منه او ارتهنه منه واقام ذواليد بينة انه ملكه اعتقه او دبرة او كانت امة واقام ذواليد بينة انه استولدها كانت بينة الخارج اولى وقضى له بالعبد كذا في الذخيرة في الفصل الثاني عشر في دعوى التاج \* رجل في يديه

دار واقام رجل اجنبي عليه البيعة انها داره واقام رجل آخر البيعة انها داره غصبها منه هذا المدعى الآخر فانه يقضى بالدار للمشهود له بالغصب وكذلك لو كان مكان دعوى الغصب دعوى الابداع كذا في المحيط \* ادعى بكر بيتا هو في يدي سعد وزيد وبرهن انه له وكل واحد منهما برهن انه له فنصفه لبكر ونصفه لهما ولو ادعى بكر الغصب او الوديعة على سعد فربعه لزيد وما بقي لبكر والاصل ان الخارجين اذا تنازعا في عين وادعى احدهما الغصب على صاحبه وبرهنا فالقاضي يقضي بينه مدعى الغصب ولا يقضي بينه المدعى عليه الغصب كذا هنا ولو ادعى بكر على الغصب على سعد وسعد عليه وادعى زيد ملكا مطلقا فنصفه لبكر ونصفه لهما ولو ادعى بكر على سعد وسعد على زيد وادعى زيد ملكا مطلقا فربعه لزيد وما بقي لبكر ولو ادعى بكر على سعد وسعد على زيد وزيد على بكر فلزيد النصف الذي في يد سعد ولبكر النصف الذي في يد زيد ولو ادعى الغصب على بكر وهو على سعد فلزيد النصف الذي في يد سعد وما في يد زيد بين بكر وسعد كذا في الكافي \* ولو اقام سعد بينة انها داري غصبها مني زيد واقام زيد بينة انها داري غصبها مني سعد واقام بكر بينة انها داري غصبها مني سعد وزيد فلزيد النصف الذي في يد سعد في دعوى الملك في الايمان والنصف الآخر بين سعد وزيد نصفان هكذا في المحيط \* الفصل الثاني في دعوى الملك في الايمان بسبب الارث او الشراء او الهبة او ما اشبه ذلك دار في يدي رجل ادعاهما رجلان كل واحد منهما يدعي انها داره ورنها من ابيه فلان واقام على ذلك بينة فان لم يؤرخا وارخا وتاريخهما على السواء يقضى بالدار بينهما وان ارخا وتاريخ احدهما سبق فعلى قول ابي حنيفة ر ح آخر على ما ذكر في المتن وهو قول ابي يوسف ر ح آخر على ما في الاصل وهو قول محمد ر ح اولا على ما رواه بن سماعة عنه يقضى لاسبقهما تاريخا هكذا في الذخيرة \* وكذا ان ارخا ملك المورثين يقضى لاسبقهما تاريخا بالاجماع هكذا في الخلاصة \* وان ارخ احدهما ولم يؤرخ الآخر قضى بينهما نصفين اجماعا كذا في الكافي \* ولو كان في يد احدهما فهو للخارج الا اذا كان تاريخ ذي اليد سبق فهو اولى عند ابي حنيفة وابي يوسف ر ح وعند محمد ر ح يقضى به للخارج وان ارخ احدهما ولم يؤرخ الآخر فهو للخارج بالاجماع وان كان في ايديهما فهو بينهما نصفان بالاجماع الا اذا كان تاريخ احدهما سبق فهو اولى كذا في الخلاصة \* ان ادعى الشراء كل واحد منهما من رجل آخر وانه اشتراها من

من فلان وهو يملكها واقام آخر بينة انه اشتراها من فلان آخر وهو يملكها فان القاضي يقضي بينهما كذا في فتاوى قاضيخان \* سواء ارخا على الشراء ولم يؤرخا هكذا في المحيط \* وان وقتا فصاحب الوقت الاول اولى في ظاهر الرواية وان ارخ احدهما دون الآخر يقضي بينهما اتفاقا كذا في فتاوى قاضيخان \* وان ادعى الشراء من واحد ولم يؤرخا او ارخا تاريخا واحدا فهو بينهما نصفان كذا في الكافي \* ويخير كل واحد منهما فان رضي احدهما وابى الآخر بعد ما خبرهما بالقاضي وقضى لكل واحد منهما بالنصف فليس للذي رضي به الا النصف كذا في المحيط \* وان ارخا واحدهما اسبق تاريخا يقضى لاسبقهما تاريخا اتفاقا وان ارخ احدهما ولم يؤرخ الآخر فهو للمؤرخ اتفاقا وان كان العين في ايديهما فهو بينهما الا اذا ارخا وتاريخ احدهما اسبق فحينئذ يقضى لاسبقهما تاريخا وان كان في يدا احدهما فهو لذي اليد سواء ارخ ولم يؤرخ الا اذا ارخا وتاريخ الخارج اسبق فيقضى به للخارج كذا في الكافي \* رجل في يده دار وعبد اقام رجلان كل واحد منهما البينة انه اشترى منه الدار بالعبد الذي في يده وصاحب اليد ينكر دعواهما فان القاضي يقضي بالدار بينهما ويقضي بالعبد بينهما واليهما الخيار فان اختار اخذ الدار اخذ الدار بينهما والعبد بينهما وان اختارا الفسخ اخذ العبد بينهما وقيمة العبد بينهما وان اراد احدهما ان يأخذ كل الدار بعد ما قضى القاضي لهما ليس له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* وان كانت الدار في ايدي المدعين والباقي بحاله فذلك الجواب وان كان في يدا المدعىين والباقي بحاله قضى بالدار لصاحب اليد ولا يكون له الخيار ويكون كل العبد للآخر كذا في المحيط \* واوامن تكن الدار في يده ولكن شهوده شهدوا له بقبض الدار قضى القاضي له بالدار كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال المدعى عليه لصاحب اليد ان موضع الدار لم يسلم له بل استحق بينة الخصم الآخر فانا ارجع عليك بالدار لا يلتفت اليه لان العبد استحق بما ليس بحجة في حق صاحب اليد لترجيح بينة صاحب اليد على بينة الآخر فلم يظهر الا استحقاق في حق صاحب اليد اليه وصار كما لو استحق عليه باقراره هذا ان ادعى الشراء مطلقا ما اذا ادعى الشراء مؤرخا واقام البينة على ذلك وتاريخ احدهما اسبق قضى لاسبقهما تاريخا سواء كانت الدار في يدا المدعى عليه او في ايديهما او في يدا احدهما ايتهما كان ويقضى بالعبد للآخر كذا في المحيط \* وان ارخ احدهما دون الآخر والدار في يدا المدعى عليه يقضى للمؤرخ بالدار وبالعبد للآخر وان كان لاحدهما تاريخ وللآخر قبض معائن به او مشهود به فهو اولى كذا في الكافي \* وان شهد شهود الذي لم يؤرخ على اقرار البائع بالشراء والقبض قضى لصاحب التاريخ ولو كان



لا أحدهما قبض مشهود وللآخر معائن فالذي له قبض معائن أولى كذا في المحيط \* ولو كانت الدار في أيديهما فارخ أحدهما وأطلق الآخر قضى بالدار والعبد بينهما كذا في الكافي \* وأن شهد شهود كل واحد منهما على الشراء والقبض معاينة أو على إقرار البائع بالقبض وأرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر أن كانت الدار في يد البائع فصاحب التاريخ أولى وأن كانت الدار في يد الذي لم يؤرخ شهوده فهو أولى بحكم القبض المعائن وأن كانت الدار في يد المشتري وأقاما البينة على الشراء والقبض معاينة أو على إقرار البائع بالقبض وأرخ شهود أحدهما دون الآخر قضى بالدار بينهما نصفين والعبد لهما أيضا وبخبر أن أيضا قال محمد بن حمران وقارخ القبض في هذا بمنزلة تاريخ الشراء حتى لو كانت الدار في يد البائع وشهد شهود كل واحد من المدعين على الشراء والقبض وأرخوا القبض دون الشراء وتاريخ أحدهما سبق كان صاحب القبض السابق أولى وكذلك إذا كانت الدار في يد صاحب الوقت اللاحق قضى بها لصاحب الوقت السابق وأن أرخ أحدهما في القبض دون الآخر والدار في يدي البائع قضى لصاحب التاريخ وأن كانت الدار في يدي الذي لم يؤرخ فهو أولى هذا كله إذا كان العبد في يد المدعى عليه فاما إذا كان العبد في يد المدعى عليه والدار في يد المدعى عليه والباقي بحاله فالدار والعبد بينهما وبخبر أن فان امضيا العقد فالدار بينهما وأن اختارا فسخ العقد كان العبد بينهما نصفين ولا يغرم المدعى عليه قيمة العبد بينهما كذا في المحيط \* عبد في يدي رجل أقام رجل البينة أنه باعه من الذي في يده بالف درهم ورطل من خمر وهو يملكه وأقام رجل آخر البينة أنه باعه من الذي في يده بالف درهم وخنزير وهو يملكه والذي في يده ينكر دعواه قال أبو يوسف رجح يرد العبد على المدعين نصفين ويضمن الذي في يده لكل واحد منهما نصف قيمته وكذا لو أقام كل واحد منهما البينة أنه باعه من الذي في يده ببيع فاسد كذا في فتاوى قاضي خان \* وأن مات العبد في يد المشتري فعليه قيمتان كذا في المحيط \* وهذا إذا أقام البينة على إقرار الذي في يده بذلك وأن أقام كل واحد منهما البينة على معاينة البيع وقبض العبد فان كان العبد قائما أخذ العبد بينهما نصفين ولا شيء لهما غير ذلك وأن كان العبد مستهلكا فانهما يأخذان قيمة واحدة بينهما ولا شيء لهما غير ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* عبد في يدي رجل أدها رجلان أقام كل واحد منهما البينة أنه باعه من الذي في يده بمائة على أن المشتري بالخيار فيه وقتا معلوما والذي في يده ينكر دعواه ويدعي لنفسه فالذي في يده العبد بالخيار يدفعه إلى أيهما شاء وعليه ثمنه للآخر كذا في الظهيرية \* عبد في يدي

رجل اقام رجلا كل واحد منهما بينة انه عبده باعه اياه على انه بالخيار فيه ثلثة ايام فان امضيا البيع او امضى احدهما ورضي به الآخر ازم المشتري ولكل واحد منهما الف درهم وان امضى احدهما البيع ونقض الآخر فللمجيز نصف الثمن وللناقص ككل العبد وان لم يمضيا البيع اخذ العبد نصفين ولا شيء على المشتري وان لم يقيما البينة وصدقهما ذو اليد ولا يعلم ايهما اول ان امضيا البيع اخذ كل واحد منهما الف درهم وان لم يمضيا البيع ومضت المدة اخذ العبد بينهما نصفين غرم المشتري لكل واحد منهما نصف قيمته وان امضى احدهما ولم يمضه الآخر يأخذ المجيز الالف كلها ويأخذ الآبى العبد كله كذا في محيط السرخسي \* في نوادر هشام قال سألت محمدا ر ح من غلام في يدي رجل ادعى رجل انه اشتراه من صاحب اليد بالف درهم منذ سنة و اقام رجل آخر بينة انه اشتراه من صاحب اليد بمائة دينار منذ خمسة اشهر وصاحب اليد يقول بعته من صاحب المائة ففضى القاضي بالغلام لصاحب الالف فسلم الغلام اليه ثم وجد المشتري به عيبا ورده على المقضي عليه بقضاء وجاء صاحب المائة فقال انا آخذ الغلام لانك اقررت ببيعه مني وصاحب اليد يابى ويقول القاضي فسخ العقد بيني وبينك لا يلتفت الى قول صاحب الغلام ولا يكون القضاء بالغلام لصاحب الالف فسخا للبيع بمائة ويكون لصاحب المائة ان يأخذ الغلام باقرار البائع انه باعه منه ولم يبعه من ذلك وان قال البائع لصاحب المائة آخذ الغلام وابى هو فللبائع انه يارمه وان قال صاحب المائة حين قضى القاضي بالغلام لصاحب الالف وقام من مجلس القاضي قد فسخت البيع بيننا لم يكن فسخا الا ان يقول البائع اجبتك الى ذلك او يفسخ القاضي العقد بينهما كذا في المحيط \* اذا ادعى الخارج وذو اليد تلقي الملك بسبب من جهة واحدة وارخا وتاريخهما على السواء ولم يرخا وارخ احدهما فذو اليد اولى وان ارخا وتاريخ احدهما سبق كان سبقتهم تاريخا اولى هكذا في الذخيرة \* اذا كانت الدار في يد رجل وادعى انه اشترى هذه الدار من زيد و اقام على ذلك بينة وذو اليد اقام البينة انه اشتراها من زيد والمدعى هو الاول اي تاريخ الخارج اولى فانه يقضى بها للخارج فاذا قضينا بالشراء للخارج فان ثبت نقدهما الثمن عند القاضي باقرار البائع او بمعاينة القاضي فانه يسلم الدار الى الخارج ولا يكون لذى اليد ان يحبس الدار حتى يستوفي ما نقد البائع وان لم يثبت نقد واحد منهما الثمن باقرار البائع او بمعاينة فان القاضي لا يسلم الدار الى الخارج حتى يستوفي الثمن منه وان ثبت نقد احدهما عند القاضي

اما باقرار البائع او بالمعينة فان ثبت نقد الخارج فانه يسلم الدار اليه ولا يكون لذى اليد شيء وان ثبت نقد ذى اليد بالاقرار او بالمعينة ولم يثبت نقد الخارج فان القاضي لا يسلم الدار اليه حتى يستوفي الثمن فان كان الثمنان من جنسين مختلفين فان القاضي لا يعطي ذا اليد شبه مما قبض من الخارج لان البائع لو كان حاضرا لم يكن له ان يأخذ ذلك بغير رضا البائع فكذا اذا كان غائبا لا يكون للقاضي ان يعطيه وان كان من جنس واحد فانه يعطيه مما قبض تمام حقه ثم ان فضل شيء امسكه على البائع وان بقي من دين ذى اليد شيء اتبع البائع اذا حضر هذا اذا ثبت نقد ذى اليد باقرار البائع عند القاضي او بالمعينة واما اذا اراد ذو اليد ان يقيم البينة على نقد الثمن للبائع فانه لا يسمع بينته ولو كانت الدار في يد ذى اليد بهبة او صدقة او بيع ولم ينقد الثمن فاقام هذا بينة انه اشتراها من زيد قبله قضيت بالدار للخارج وادفعها اليه واخذت من الثمن للبائع ولا اعطي ذا اليد من ذلك شيئا هكذا في المحيط في الفصل الخامس في دعوى البيع والشراء \* وان ادعى تلقي الملك من جهة اثنين فانه يقضى للخارج هكذا في المحيط والذخيرة \* اذا ادعى صاحب اليد تلقي الملك من جهة واحد ولم يؤرخا او ارخا وتاريخهما على السواء او ارخا احدهما دون الآخر يقضى بالدار بينهما وان ارخا وتاريخ احدهما سبق يقضى لاسبقهما تاريخا وان ادعى تلقي الملك من جهة اثنين فكذلك على التفصيل هكذا في الذخيرة \* الخارج وذو اليد اذا ادعى الشراء من اثنين وارخا وفي تاريخ احدهما جهالة بان ادعى المدعي انه اشتراها من زيد منذ سنة واقام البينة واقام ذو اليد البينة انه اشتراها من عمرو منذ سنة او اكثر ولا يحفظون الفصل فالبينة بينة المدعي وكذا اذا شهد شهود المدعي عليه انه اشتراها من فلان منذ سنة او سنتين وشكوا في الزيادة يقضى للخارج كذا في الفصول العمادية \* دار في بدر جل ادعى خارج انه اشتراها من ذى اليد وادعى ذو اليد انه اشتراها من الخارج واقام البينة ولا تاريخ معهما تهرت البينتان سواء شهدوا بالقبض او لم يشهدوا وترك الدار في يد ذى اليد بغير قضاء وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رح ثم لو شهدت البينتان على نقد الثمن يقع المقاصة مندهما وان لم يشهدوا فالقصاص مذهب محمد رح لوجوب الثمن عنده كذا في الكافي \* فان وقت البينتان في العقار ولم تثبت قبضا وقت الخارج سبق يقضى لصاحب اليد عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وان اثبتا قبضا قضي لصاحب اليد وان كان وقت صاحب اليد سبق يقضى للخارج في الوجهين هكذا

هكذا في الهداية \* دار في يدي رجل اقام رجل البينة انها داره باعها من ذى اليد بالف درهم واقام ذواليد بينة انها داره باعها من هذا المدعى بالف درهم فعلى قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف رح انها تترت البينتان كذا في المحيط \* دار في يد زيد برهن عمر وعلى انه باعها من بكر بالف وبرهن بكر على انه باعها من عمرو بمائة دينار ووجد زيد ذلك كله قضى بالدارين المدعين ولا يقضى بشيء من الثمنين كذا في الكافي \* دار في يدي رجل يسمى محمد اقام جار يسمى بكر البينة على الشراء من هذه المرأة بالف واقامت المرأة البينة على الشراء من بكر بالف واقام ذواليد البينة على الشراء من بكر ولم يذكر والقبض والتاريخ فبينة محمد مقبولة ويقضى بالشراء له من بكر وبينة البكر والمرأة باطلتان عند ابي حنيفة وابي يوسف رح ولو كانت في يد بكر والمسئلة بحالها فالجواب عندهما كما لو كانت في يد محمد ولو كانت الدار في يد المرأة لا يقضى بشيء عندهما وتركت الدار في يدها هكذا في محيط السرخسي \* واذا شهدوا بالعقد والقبض وكنت الدار في يد محمد وباقي المسئلة بحالها فعند ابي حنيفة وابي يوسف رح يقضى بشراء محمد وتها تترت بينة بكر والمرأة وهكذا الجواب فيما اذا كانت الدار في يد بكر وما اذا كانت في يد المرأة فعلى قولهما تقبل بينة بكر ومحمد ولا تقبل بينة المرأة هكذا في المحيط \* حر في يده عبد اقام مكاتب البينة انه عبده باعه من هذه المرأة بالف واقامت المرأة البينة على البيع من المكاتب بعشرة اكرار حنطة واقام الحر البينة انه اشتراه من المكاتب بهذا الوصف ولم يذكر القبض فعند ابي حنيفة وابي يوسف رح يقضى به للحر وتبطل بينة المرأة والمكاتب ولو كان العبد في يد المكاتب يقضى بشري الحر عندهما وكذلك عند محمد رح وان كان في يد المرأة لا يقضى بشيء عندهما هكذا في محيط السرخسي \* اذا شهدوا بالعقد والقبض والعبد في يد الحر فان على قول ابي حنيفة وابي يوسف رح بينة المرأة والمكاتب باطلتان وبينة الحر على المكاتب مقبولة وان كان العبد في يد المكاتب وباقي المسئلة بحالها فالجواب فيه عندهما كاجواب في الفصل الاول وان كان العبد في يد المرأة وباقي المسئلة بحالها فعلى قولهما بينة المكاتب على المرأة باطلة وبينة المرأة على المكاتب وبينة الحر على المكاتب جائزتان هكذا في المحيط \* ولو كان الحر يدعى البيع من المكاتب بمائة دينار والمسئلة بحالها وهو في يدي الحر ولم يذكر والقبض يقضى ببيع الحر عندهما وكذلك عند محمد رح ولو كان في يد المكاتب فكذلك عندهما وان كان في يد المرأة بترك العبد في يدها وتها تترت بينة المرأة والمكاتب ويقضى للحر على المكاتب

بالثمن عند عدها كذا في محيط السرخسي \* رجلان ادعيانكاح امرأة واقاما البينة لا يقضى لواحد منهما الا اذا اقرت المرأة لاحدهما وهذا اذا لم يؤرخا او ارخا تاريخا واحدا وان ارخا وتاريخا احدهما سبق فهو اولى وان كان تاريخهما سواء ولا احد هما يد فهي له وان ارخ احدهما دون الآخر فصاحب التاريخ اولى وان كان لاحد هما تاريخ والآخر يد فصاحب اليد اولى فان اقرت لاحدهما والآخر تاريخ فهي للذي قررت له وهذا كله في حال حيوة المرأة اما بعد موتها ان كان تاريخ احدهما سبق يقضى له وان كان اريخهما سواء ولم يؤرخا يتقضى بالنكاح بينهما وعلى كل واحد منهما نصف المهر وبرتان ميراث زوج واحد فان جاءت بولد يثبت النسب بينهما ويرث من كل واحد منهما ميراث ابن كامل وهما رتان من الابن ميراث اب واحد كذا في الخلاصة \* الخارج مع ذى اليد اذا اقاما البينة على النكاح مطلقة من غير تاريخ يقضى ببينة صاحب اليد ولو كان القاضي يقضى للخارج ببينة ثم اقام صاحب اليد بينة هل يقضى ببينة صاحب اليد فيه اختلف المشائخ راجوعا وعلى قول من يسمع بينة ذى اليد لو اقام لخارج بعد ذلك بينة على انه تزوجها قبل صاحب اليد يقضى للخارج هكذا في الفصول العمادية \* دعوى نكاح امرأة وهي يد آخر فاقرت المرأة للمدعي ثم اقاما البينة بدون التاريخ قال بعض مشائخنا قضى للخارج بحكم الاقرار وقال بعضهم يقضى لصاحب اليد كذا في الفصول الاشروشية \* لو ادعيا نكاح امرأة وهي ليست في يد احد هما فاقرت لاحدهما فهي للمقر له فان اقام الآخر بعد ذلك بينة على النكاح فصاحب البينة اولى ولو اقاما البينة بعد ما اقرت لاحدهما فان وقتا فالاول اولى وان لم يوقتا فالذي زكيت بينة اولى وان لم تزك بينهما وزكيتا فعند بعض المشائخ راجع يتقضى للذي قررت له بالنكاح سابقا وهو الاقبس وعند بعضهم لا يقضى لواحد واليه اشار في ادب القاضي في باب اشهادة على النكاح كذا في الفصول العمادية \* ولو ادعيا نكاح امرأة وهي ليست في يد احد هما واقاما البينة من غير تاريخ سئلت المرأة من ذلك فلم تقر لاحدهما حتى تهاترت البينتان ثم اقام احدهما لبينة على اقرارها له بالنكاح يقضى له بالنكاح كما لو اقرت لاحدهما بالنكاح بعد ما اقاما البينة عيانا ولو ادعيا نكاح امرأة وهي تجدد وليست في يد احد هما فاقام احدهما البينة على النكاح واقام الآخر لبينة على النكاح وعلى اقرار المرأة بالنكاح لا يترجح بينة من يد عيه له اقرارها بالنكاح كذا في الفصول الاشروشية \* ولو اقاما البينة فمات احدهما فاقرت المرأة بنكاح الميت صح اقرارها ويقضى لها بالمهر والميراث وكذا لو اقاما البينة على النكاح والدخول فاقرت المرأة لاحدهما انه دخل بها ولا

فهو أولى وإن لم تفرق بينهما وكان على كل واحد منهما بالدخول الأقل من المسمى ومن مهر المثل كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو تفرد أحدهما بالدعوى والمرأة تجحد فأقام البينة وقضى بها القاضي ثم ادعى آخر وأقام البينة على مثل ذلك لا يحكم بها إلا أن يوقت شهود الثاني سابقا وكذا إذا كانت المرأة في يد الزوج ونكاحه ظاهر لا تقبل بينة الخارج الأعلى وجه السبق كذا في الهداية \* وأشهد شهود أحد مدعى النكاح أنه دخل بها كان هو أولى وإن كانت المرأة في بيت أحدهما أو شهد شهود أحدهما بالدخول وأقام الآخر البينة أنه تزوجها قبله كان هو أولى ولو أن أختين ادعت كل واحدة منهما على رجل واحد أنه تزوجها وهو يجحد فأقامت أحدهما البينة على إقراره أنه تزوجها بالف درهم وأقامت الأخرى البينة على إقراره أنه تزوجها بمائة دينار ودخل بها فعدلت البنتان فإن القاضي يفرق بينهما ويقضي لكل واحدة منهما بالمال الذي شهد الشهود على إقراره استحسانا وإن أقامت أحدهما البينة على إقراره بالدخول بها بالنكاح ولم تقم الأخرى البينة على إقراره بالدخول بها ولكنها أقامت على النكاح وهو ينكر الكل فإن القاضي يقضي للدخول بها بصحة نكاحها وبالمهر الذي شهد الشهود به لأن الدخول دليل على سبق نكاحها ولو لم تقم كل واحدة منهما البينة على إقراره بالدخول بها ولا على الدخول أصلا فرق بينه وبينهما ويقضى بنصف المالكين لهما بينهما مدعية الدراهم بربع الدراهم ولمدعية الدنانير بربع الدنانير كذا في فتاوى قاضيخان \* امرأة قالت تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمرا والزوجان يدعيان النكاح فهي امرأة زيد عند أبي يوسف ر ح وعليه الفتوى هكذا في النصول العمادية \* وهو الصحيح لأن قولها تزوجت زيدا إقرار منها بالنكاح فصيح الإقرار منها فهي تريد بقولها بعد ما تزوجت عمرا بطل إقرارها الأول ولا تملك هكذا في محيط السرخسي \* لو أن امرأة أقامت عليها رجلا من كل واحد منهما بينة أنها اقترت أنها امرأة أنه اختلعت منه بالف درهم ولم يوقنا فعليها أن تؤدى إلى كل واحد منهما ماله وإن وقتنا لزمها مال الوقت الأول ويبطل عنها مال الوقت الآخر إلا أن يكون بينهما وقت تنقضي في مثلها العدة وتزوج فيلزمها المالكان جميعا وإن لم يدخل بهذا أحدهما لزم المالكان جميعا وقتنا ولم يوقنا كذا في المحيط \* في دعوى فتاوى نجم الدين النسفي ر ح ادعى على امرأة أنها امرأة له وحلاله وهي تدعى أنها كانت امرأة له لكن طلقها وانقضت عدتها وتزوجت بهذا الزوج الثاني وهي في يده ويدعى الثاني أنه تزوجها وينكر نكاح الأول وطلاقه تكلف المرأة إقامة البينة على الطلاق فإن عجزت عن إقامة البينة حلف الزوج الأول على الطلاق وفرق بينها وبين الزوج

الثاني كذا في الفصول العمادية \* رجل تزوج امرأة ثم قال لها كان لك زوج قبل فلان وقد طلقك وانقضت عدتك وتزوجتك وقالت ما طلقني الاول لا يفرق بينهما فان حضر الغائب بعد ذلك وانكر الطلاق فرق بينهما وهي الاولى وان اقر الاول بالنكاح والطلاق وكذبت المرأة في الطلاق كان الطلاق واقعا عليها وتعتمد من الاول من هذا الوقت ويفرق بينهما وبين الآخرين صدقته المرأة في جميع ما قال كانت امرأة الآخرين انكرت ما اقر به الاول من النكاح والطلاق فهي امرأة الآخر كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال الزوج كان لك زوج قبلي وطلقك وانقضت عدتك وانكرت الطلاق فجاء رجل وادعى انه ذلك الزوج وانكره الثاني فالقول للثاني كذا في محيط السرخسي في كتاب النكاح \* رجل تزوج امرأة ثم جاء رجل وادعى انها امرأتي فقال المدعى عليه كانت امرأتك لكن طلقتهما منذ سنتين وانقضت عدتهما تزوجتها وانكر المدعى الطلاق يؤمر بالتسليم الى المدعى ولو قال بلى طلقتهما لكن تزوجتها بعد ذلك (ومدعى عليه بازخواستن وبرا منكر است) ترك في يد المدعى عليه ولو ان المدعى انكر الطلاق واقام المدعى عليه بينة انه طلقها منذ سنتين واني تزوجتها وحكم القاضي بالطلاق كانت عدتها من وقت الطلاق كذا في الفصول الاثني عشرية \* امرأة في دار رجل يدعى انها امراته وخارج يدعيها وهي تصدقه فعلى قول ابي يوسف رح القول قول من هي في دارة كذا في الفصول العمادية \* برهن على انها منكوحته وفي يد ذي اليد بغير حق وذو اليد قال زوجتي والمرأة تصدق ذاليد بحكم النكاح للخارج وان برهن ذو اليد على النكاح بلا تاريخ فبينته اولى كذا في الوجيز للكردي \* رجل قال لامرأة زوجنيك ابوك وانت صغيرة وقالت بل زوجنيك وانا كبيرة فلم ارض كان القول قولها والبينة بينة الزوج كذا في فتاوى قاضيخان \* وهكذا في المحيط \* البالغة اذا اقامت البينة على رد النكاح بعد البلوغ والزواج اقام البينة انها سكنت بعد بلوغها تقبل بينتها كذا في الفصول الاثني عشرية \* اذا تنازع الزوجان بعد الولادة في صحة النكاح وفساده فادعى الزوج الفساد وادعت المرأة الصحة واقام البينة تقبل بينة من يدعى الفساد ومضى قبلنا بينته على الفساد سقطت نفقة العدة ونسب الولد ثابت كيف ما كان كذا في الفصول العمادية \* رجل وامرأة في ايديهما دار اقامت المرأة البينة ان الدار لها وان الرجل عبدها واقام الرجل البينة ان الدار له والمرأة زوجته تزوجها على الف درهم ودفع اليها ولم يقم البينة انه حر فانه يقضى بالدار للمرأة ويكون الرجل عبدا لها

عبدالها ولو اقام الرجل البينة انه حر الاصل والمسئلة بحالها فان المرأة امرأته ويقضى بانه حر ويقضى بالدار للمرأة ولو لم تكن لهما بينة كانت الدار للزوج كذا في فتاوى قاضيخان \* روى بشر عن ابي يوسف رح في رجل وامرأة اختلفا في متاع النساء فاقامت المرأة بينة ان المتاع متاعها وان الرجل عبدها واقام الرجل بينة ان المتاع له وان المرأة امرأته تزوجها على الف ونقدها فان الرجل يقضى به عبد للمرأة ويقضى بالمتاع لها فان شهد شهود الرجل انه حر الاصل قضى بانها امرأته ويقضى بالمتاع له هكذا ذكر وعلى قياس مسئلة الدار ينبغي ان يقضى بالمتاع لها ولو اختلفا في ذلك وذلك المتاع في يد المرأة ومثل ذلك في يد الرجل يقضى بالنكاح ويعتق الرجل ويقضى بما في يد كل واحد منهما للاخر متاع النساء كان او متاع الرجال او متاعهما واذا كان المتاع في يد احدهما خاصة دون الاخر فالبينة بينة المدعي هكذا في الذخيرة \* وذكر بن شجاع في النوادر واقام الرجل البينة ان الدار داره والمرأة امته واقامت المرأة البينة ان الدار لها وان الرجل عبدها وليست الدار في يدهما فالدار بينهما نصفان وان كانت في يد احدهما تترك في يده ويحكم لكل واحد منهما بالحرية ولا تقبل بينة احدهما على صاحب البرق قال رضي الله عنه وينبغي ان الدار اذا كانت في يد احدهما يقضى ببينة الخارج لان بينة صاحب اليد في الملك المطلق لا تعارض بينة الخارج كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل ادعى على امرأة انها امرأته واقام رجل آخر بينة انها امته واقامت المرأة البينة عليهما انهما عبدان لهما فالقياس ان تقبل بينة المرأة عليهما وان لم يقم كل واحد منهما البينة لا يحلف ولا يقضى بالنكول كذا في جواهر الفتاوى \* اذا تزوج عبد الرجل حرة ثم ادعى ان المولى لم يأذن له بالنكاح وقالت المرأة قد اذن له بفرق بينهما ولا يصدق في ابطال المهر ويلزمه الساعة ان يدخل بها واما النفقة ما دامت في العدة وان لم يدخل بها يلزمه نصف المهر وكذلك اذا قال لا ادري يأذن لي او لم يأذن كذا في الفصول العمادية \* وما يتصل بذلك مسائل رجل ادعى على امرأة انه تزوجها واقام على ذلك بينة واقامت المرأة بينة على رجل آخر انه تزوجها وهو ينكر ذلك فالبينة بينة الرجل كذا في الذخيرة \* رجل اقام البينة على امرأة انه تزوجها واقامت عليه اختها بينة انه تزوجها قال ابو حنيفة رح تقبل بينة الرجل ولا تقبل بينة المرأة ولو وقت بينة المرأة ولم يوقت بينة الرجل جاز دعوى الرجل ويثبت نكاح المرأة التي يدعى الرجل وبطل نكاح المدعية ولها على الزوج نصف المهر كذا في فتاوى قاضيخان \* ادعى على امرأة نكاحا وقد اقام البينة واقامت هي بينة ان اختها امرأة المدعي وهو ينكر ذلك



ويقول ماهي بزوجتي فان القاضي يقضي بنكاح الشاهدة للمدعي ولا يقضي بنكاح الغائبة عند أبي حنيفة رح وكذا لو اقامت الشاهدة البينة على اقرار المدعي بنكاح الغائبة وقال لا يتوقف القاضي ولا يقضي بنكاح الشاهدة كذا في الفصول العمادية \* لو ادعى نكاح امرأة واقام البينة فادعت المرأة انه تزوج بامها او بابنتها فهذا او مالوادعت المرأة نكاح الاخت سواء عند أبي حنيفة رح ولو اقامت الشاهدة بينة انه تزوج بامها ودخل بها او قبلها ومسها بشهوة او نظر اليه فرجها بشهوة يفرق القاضي بين الشاهدة وبين المدعي ولا يقضي بنكاح الغائبة هكذا في الفصول الاثني عشر وشية \* رجل له ابنتان صغرى وكبرى واقام رجل بينة على هذا الرجل انه تزوج ابنته الكبرى منه واقام الاب بينة انه زوج ابنته الصغرى من هذا الرجل فالبينة بينة الزوج كذا في المحيط \* لو قالت امرأة تزوجت هذا الرجل امس ثم قالت تزوجت هذا الرجل الآخر منذ سنة فهي للذي اقرت بنكاحه امس ولو شهد الشهود على اقرارها لهما جميعا وهي نجسد قال ابو يوسف رح اسأل الشهود بآيهما بدأت واقضي به ولو قالت تزوجتهما جميعا هذا امس وهذا منذ سنة كانت امرأة صاحب الامس كذا في فتاوى قاضيخان \* لو ادعى نكاح امرأة فانكرت واقرت بالنكاح الرجل حاضر وصدقها المقر له فان المدعي يحتاج الى اقامة البينة فان اقام البينة وثبت يحتاج المقر له الى اقامة البينة على هذا المدعي بحضرة هذه المرأة واذا اقام المقر له البينة بعد اقامة البينة من المدعي صار المقر له ولي بالبينة والاقرار كذا في الفصول العمادية \* روى بن سامة عن محمد رح لو اقام الرجل بينة على امرأة انه تزوجها على الف درهم واقامت المرأة بينة انه تزوجها على مائة دينار واقام ابوها وهو عبد الزوج انه تزوجها على رقبته واقامت امها وهي امه الزوج بينة انه تزوجها على رقبته فالبينة بينة الاب والام والنكاح جائز على نصف رقبتهما وان كان القاضي قضى للمرأة بمائة دينار ثم ادعى الاب والمستلة بحالها قضى بان الاب صدقها ويعتق من مالها ويطلق القضاء الاول ولو اقام الزوج البينة انه تزوجها على ابنيها وصدقته الاب في ذلك فقضى القاضي به ثم اقامت البينة انه كان تزوجها على مائة دينار تقبل بينتها ويقضى لها بمائة دينار وعق الاب من مال الزوج والولاء له ولو اقام الاب البينة انه تزوجها على رقبته والمرأة تدعي مهرها مائة دينار والزوج يدعي الف درهم حكم بينة الاب واعتق من مال ابنته ثم لو اقامت ام المرأة البينة انه تزوجها على رقبته لا تقبل كذا في محيط السرخسي \* اذا ادعت اختان على رجل واقامت كل واحدة منهما البينة

انه تزوجها ولا كان ذلك الى الزوج اذا صدق واحدة منهما انها كانت اولا امرأته يبطل بينه  
الاخرى ولا شيء لها من المهر ان لم يكن دخل بها وان قال الزوج لم اتزوج واحدة منهما او قال  
تزوجتهما جميعا ولا ادري الاولى منهما قال في الكتاب فرق بينه وبينهما وعليه نصف المهر بينهما ان لم يكن  
دخل بواحدة منهما قالوا هذا اذا قال تزوجتهما ولا ادري الاولى منهما اما اذا قال لم اتزوج واحدة  
منهما ينبغي ان لا يجب شيء والاصح ان هذا الجواب في الفصولين سواء كذا في فتاوى قاضيخان \*

لو ادعت المرأة النكاح على رجل فانكر الزوج ثم تصادقا على ان النكاح كان لا يثبت النكاح لان  
في الابتداء لو تصادقا (كه مازن وشويم) لا يثبت النكاح كذا في الفصول الاثني عشرية \* برهن عليها  
بالنكاح فقالت لي زوج آخر وهو فلان بن فلان في بلد كذا يحكم للمبرهن ولا يلتفت الى اقرارها  
كذا في الوجيز للكردي \* ولو ادعى نكاح امرأة وانكرت ولكن لم تقر برجل آخر ثم اقرت بين يدي  
القاضي في مجلس آخر لهذا المدعي يصح اقرارها ويسمع ذلك ولو اقرت لرجل آخر ثم لهذا المدعي  
لا يسمع اقرارها لهذا المدعي كذا في الفصول العمادية \* امرأة ادعت على رجل انه تزوجها فقال  
الرجل ما فعلت ثم قال بلى فعلت فهذا جائز كذا في المحيط \* امرأة ادعت على رجل انه تزوجها  
فانكر الرجل ثم ادعى الرجل النكاح بعد ذلك واقام البينة قبلت بينته رجل ادعى على امرأة انه  
تزوجها بالف فانكرت واقام البينة على انه تزوجها بالف في درهم تقبل ويقضى بالنكاح بالفين وكذا  
لو اقام البينة انه تزوجها على هذا العبد قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيخان \* ادعى عليها نكاحا  
فقالت كنت زوجته لكن اخبرت بوفاته فاعتدت وتزوجت بهذا فهي زوجة المدعي ولو قالت  
انا امرأة هذا ولكني كنت لهذا المدعي اولا وسافت القصة فهي امرأة الثاني كذا في الوجيز للكردي \*

يوم الموت لا يدخل تحت القضاء حتى لو ادعى رجل ان اباه مات في يوم كذا وقضى به ثم ادعت  
امرأة على هذا الميت انه كان تزوجها بعد ذلك التاريخ بيوم يسمع ويقضى بالنكاح ويوم القتل  
يدخل تحت القضاء حتى لو ادعى على آخر انه قتل اباه يوم كذا وقضى به ثم ادعت امرأة  
بعد هذا التاريخ بيوم ان اباه تزوجها لا يسمع كذا في الفصول العمادية \* ادعى على امرأة نكاحا  
وقال ان زوجك فلانا طلقك وانقضت مدتك وانا تزوجتك فقالت المرأة ما طلقني فلان فاقام المدعي  
البينة على طلاق الزوج الاول لا تقبل فان حضر الزوج واقام البينة على طلاقه تقبل ثم ينظر  
ان اقام البينة على ان الزوج بعد انقضائه العدة يثبت النكاح كذا في الفصول الاثني عشرية \*

ولوبرهنا على نتاج دابة وارخا قضي لمن وافق سنهاتاريخه ولا فرق في ذلك بين ان يكون في ايديهما او في يد احدهما او في يد ثالث لان المعنى لا يختلف بخلاف ما اذا كانت الدعوى في النتاج من غير تاريخ حيث يحكم بها لذي اليد ان كانت في يد احدهما ولهما ان كانت في ايديهما او في يد ثالث وان اشكل سن الدابة في موافقة احد التاريخين يقضى لهما بهما وهذا اذا كانا خارجين بان كانت الدابة في يد ثالث وكذا اذا كانت في ايديهما كذا في التبيين \* واذا علم ان سن الدابة مخالف لاحد الوقتين وهو مشكل في الوقت الآخر قضي بالدابة لصاحب الوقت الذي اشكل سن الدابة عليه وان ارخ احدهما ولم يؤرخ الآخر وكان سن الدابة مشكلا قضي بينهما ان كانا خارجين وترك في ايديهما ان كانت في ايديهما هكذا في المحيط \* وان كانت في يد احدهما قضي بها لصاحب اليد وان خالف سن الدابة التاريخين بطلت البيتان وترك في يد من كانت في يده كذا في التبيين \* قال عامة المشايخ وهو الصحيح هكذا في المحيط \* والاصح انهما لا يبطلان بل يقضى بهما بينهما ان كانا خارجين او كانت في ايديهما وان كانت في يد احدهما يقضى بها لذي اليد كذا في التبيين \* سواء اقام صاحب اليد البينة على دعواه قبل القضاء بها للخارج او بعده كذا في المحيط \* لو اقام الخارج البينة انه عبده اشتراه من فلان وانه ولد في ملك بائعه واقام ذو اليد البينة انه عبده اشتراه من فلان آخر وانه ولد في ملكه قضي به لذي اليد وكذلك لو اقام الخارج البينة على نتاج بائعه واقام ذو اليد البينة على النتاج في ملكه فبينة ذي اليد اولى وكذلك لو اقام البينة على وارثه او وصيه انه هبة مقبوضة من رجل وانه ولد في ملك ذلك الرجل كذا في المبسوط \* شاة في يدي رجل اقام رجل البينة انها شاة ولدت في ملكه واقام صاحب اليد البينة انها شاة تملكها من جهة فلان وانها ولدت في ملك فلان ذلك الذي تملكها منه قضي بها لصاحب اليد كذا في الذخيرة \* ذكر في الاصل ان القاضي ينتقض التضاء على الثاني ويقضي به للاول وهو الصحيح هكذا في المحيط \* ولو اقام احدهما البينة على الملك والآخر على النتاج فصاحب النتاج احق ايهما كان وكذا لو كانت الدعوى بين خارجين فبينة النتاج احق ولو قضي بالنتاج لذي اليد ثم اقام ثالث البينة على النتاج يقضى له الا ان يعيد ذو اليد البينة على النتاج كذا في الكافي \* فان لم يقدر ذو اليد على اعادة البينة وقضى القاضي بالعبد للثالث ثم احضر ذو اليد بيته ان العبد عبده ولد في ملكه قضي به له وان لم يعد

وان لم يعد ذواليد بينة ولكن حضر رابع واقام بينة انه عبده ولد في ملكه فان القاضي يقول للتالث اعد بينتك على انه عبدك ولد في ملكك بمحضر من الرابع فان احضرها كان هو احق بالعبد من الرابع فان حضر المدعى الاول واقام البينة انه عبده ولد في ملكه لم تقبل بينته لانه قد قضى عليه به مرة فلا تقبل بينته على احد بعد ذلك وهذا قول ابي يوسف ومحمد رحم وهو قياس قول ابي حنيفة رحمه هكذا في المحيط \* رجل في يده عبد اقام رجل بينة انه عبده ولد في ملكه واقام رجل آخر بينة بمثل ذلك وقضى القاضي بالعبد بينهما نصفين ثم جاء ثالث واقام بينة بمثل ذلك يقضى بالعبد له ان لم يعد المتقضي لهما البينة انه عبدهما ولد في ملكهما فان اعاد ذلك احد همدان الآخر قضى بالنصف الذي في يد الذي اعاد بينته له ولم تقبل فيه بينة الثالث ويقضى للتالث على المتقضي له الآخر الذي لم يعد البينة بالنصف الذي في يده ولا شركة فيه مع الثالث للذي اعاد بينته فان وجد المتقضي عليه الاول وهو الذي كان العبد في يده بينة ان العبد ملكه ولد في ملكه واقامها عند القاضي فقضى القاضي بالعبد له لانه لو اقام يومئذ بينة على ذلك كان هو اولى فكذا اذا اقام بينة بعد ذلك كذا في الذخيرة \* لو ادعى ذواليد والخارج المالك المطلق وبرهنا وقضى على ذي اليد بالملك ثم ان ذا اليد المتقضي عليه لو اقام البينة على النتائج تقبل وينقض به القضاء الاول كذا في الكافي \* عبد في يدي رجل اقام البينة انه عبده اعنته وهو يملكه واقام رجل آخر البينة انه عبده ولد في ملكه فان الولادة اولى كذا في فتاوى قاضيخان \* الخارج ذواليد اذا اقام البينة على نتائج العبد والخارج يدعى الاعناق ايضا فانها تثبت اوليته وهو في يد ثالث واحد ما يدعى الاعناق ايضا لان بينة النتائج مع العتق اكثر اثباتا لانها تثبت اوليته على وجه لا يستحق عليه اصلا وبينه ذي اليد اثبتت الملك على وجه يتصور استحقاق ذلك عليه كذا في محيط السرخسي \* ولو ادعى الخارج التدير مع النتائج وادعى صاحب اليد النتائج لاخير في هذا الوجه اختلفت الروايات ذكر في رواية ابي سليمان انه يقضى للخارج وجعله بمنزلة العتاق وذكر في رواية ابي حفص انه يقضى لذى اليد وجعله بمنزلة كذا في المحيط \* لو ادعى الخارج التدير والاستيلاد مع النتائج ايضا وذواليد مع النتائج عتقا با تافهوا وولى ولو ادعى ذواليد التدير والاستيلاد مع النتائج والخارج ادعى عتقا با تافهوا للخارج اولى كذا في محيط السرخسي \* اذا ادعى ذواليد النتائج وادعى الخارج انه ملكه فضبه منه ذواليد كانت بينة الخارج اولى وكذا اذا ادعى ذواليد النتائج وادعى الخارج انه ملكه آجره او اودعه منه او اعاره منه كانت بينة الخارج اولى كذا في المحيط \* امة في يد

رجل اقام رجل بينة ان قاضي بلدة كذا قضى له بها على هذا الرجل الذي هي في يديه واقام ذواليد بينة انها امته ولدت في ملكه فان شهد شهود المدعي انه قضى بها بشهادة شهود وشهدوا عنه انه اشترىها من ذى اليد او وهبها ذواليد منه او تصدق بها ذواليد عليه او شهدوا انه قضى بها لهذا المدعي ولم يبينوا سبب القضاء يمضى القاضي ذلك القضاء ايضا ويدفعها الى المدعي وان شهدوا انه قضى بها له بشهادة شهود وشهدوا عنه انها نتجت عنه فالقاضي يمضى ذلك القضاء ايضا عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وعند محمد رح بنفسه وان شهدوا ان قاضي بلدة كذا اقر عند ذاته قضى للمدعي بهذه الجارية بشهادة شهود وشهدوا عنه انه او انها نتجت عنه ذكركر شيخ الاسلام رح ان القاضي الثاني ينتقض ذلك بالاجماع كذا في الذخيرة \* اذا كانت الجارية في يدي رجل اقام رجل البينة ان قاضي بلدة كذا قضى له بها على ذى اليد هذا ولم يبينوا سبب القضاء واقام رجل آخر بينة على النتائج فصاحب القضاء اولى وان اقام الاول بينة ان قاضي بلد كذا قضى له بشهادة شهود وشهدوا عنه انها له واقام الآخر بينة على النتائج فصاحب القضاء اولى عندهما وعند محمد رح صاحب النتائج اولى كذا في المحيط \* اذا اقام الخارج بينة على ان هذه امته ولدت هذا العبد في ملكي واقام ذواليد بينة على مثل ذلك فانه يقضى بها للمدعي لانهما ادعيا في الامه ملكا مطلقا فيقضى بها للمدعي ثم يستحق العبد تبعاً كذا في الفصول العمارية \* اقام المدعى البينة على الشاة التي هي في يد المدعى عليه انها شاته وانه جز هذا الصوف في ملكه منها واقام ذواليد بينة على مثل ذلك قضى بالشاة والصوف للمدعي كذا في الذخيرة \* لو ان عبداً في يد رجل اقام هو البينة انه عبده ولد في ملكه من امته وعبده واقام خارج البينة على مثل ذلك يقضى بالعبد لذى اليد كذا في فتاوى قاضيهان \* ويكون ابن امته وعبده ولا يكون ابن امته الاخر وعبده فقد قضى بالعبد لصاحب اليد في الملك والنسب جميعاً كذا في المحيط \* عبد في يدي رجل اقام رجل البينة انه عبده ولد في ملكه من امته هذه ومن عبده هذا واقام رجل آخر البينة على مثل ذلك فانه يقضى بالعبد بين الخارجين نصفين ويكون الابن من العبد بين والاثنين جميعاً كذا في فتاوى قاضيهان \* عبد في يدي رجل اقام رجل بينة انه عبده ولد في ملكه ولم يسموا امته واقام رجل بينة انه عبده ولد في ملكه من امته هذه فانه يقضى بالعبد لذى امته في يده فان اقام صاحب اليد بينة على انه عبده ولد في ملكه من امته هذه فبرامه اخرى قضى به لذى البد كذا في المحيط \* في الكبرى رجلان في يد كل واحد منهما شاة

اقام كل واحد منهما البينة ان الشاة التي في يده صاحبه شاته ولدت من شاته التي في يده ذكر في دعوى الاصل بينهما تقبل ويقضى لكل واحد منهما بالشاة التي في يده صاحبه والفنوى على هذا هكذا في المضمرات \*  
وانما تقبل البيتان اذا كان اثنان الشاة مشككة ويحتمل ان يكون كل واحدة منهما اما للآخرى بمراي العين واما اذا كانت احد لهما لا تصلح اما للآخرى فلا تقبل وواقام بيته على ان الشاة التي في يده شاته ولدت في ملكه وان شاة صاحبه له ولدت لها شاة عنده واقام الآخر على مثله قضى لكل واحد بالشاة التي في يده كذا في محيط السرخسي \* كل سبب لا يتكرر فهو في معنى النتائج وذلك كالنسيج في الثياب التي لا تنسج الامرة كنسيج الثياب القطنية وغزل القطن وحلب اللبن واتخاذ الجبن واللبد والمزعزج وجز الصوف وان كان سببا يتكرر لا يكون في معنى النتائج فيقضى به للخارج بمنزلة الملك المطلق وهو مثل الجز والبناء والغرس وزراعة الحنطة والحبوب فان اشكل يرجع الى اهل الخبرة كذا في الكافي \* اذا ادعى ثوبا في يدي رجل انه ملكه نسجه هو او ادعى نصل سيف في يدي رجل انه سيفه ضربه واقام عليه بيته واقام صاحب اليد بيته على مثل ذلك ان كان يعلم قطعا ان هذا الثوب وهذا النصل لا ينسج ولا يضرب الامرة واحدة قضى بيته صاحب اليد وان كان يعلم قطعا ان هذا الثوب وهذا النصل يضرب مرة بعد اخرى فانه يقضى بيته الخارج وان اشكل على القاضي ذلك سأل اهل العلم عن ذلك يريد به العدول منهم وبني الحكم على قولهم الواحد منهم يكفي والاثنان احوط وان اختلف اهل العلم بذلك فيما بينهم حتى بقي مشكلا ففيه روايتان في رواية يقضى للخارج هكذا في المحيط \* وكذا اذا اختلف اهل الصناعة كذا في الوجيز للكردي \* لو تنازعت امرأتان في غزل قطن كل واحدة منهما تدعي انها غزلته فانه يقضى به للتي الغزل في يدها كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو كان مكانه غزل صوف فالخارجة اولى كذا في الظهيرية \* ولو تنازعا في ثوب هو في يده احد هما اقام احدهما البينة انه نسج نصفه واقام الذي في يده انه نسج نصفه قال محمد ر ح ان كان يعرف النصفان فلكل واحد منهما النصف الذي نسجه وان لم يعرف فكله للخارج كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا ادعى صوفا في يدي رجل انه صوفه جزء من غنمه واقام على ذلك بيته فاقام صاحب اليد البينة على مثل ذلك قضى به لصاحب اليد كذا في الذخيرة \* اذا ادعى سمنا وزيتا ودهن سمس في يدي رجل انه له مصره وسلاة واقام على ذلك بيته واقام صاحب اليد بيته على مثل ذلك قضى لصاحب اليد وكذلك البدقيق والسويق كذا في المحيط \* اذا تنازعا في جبن فاقام الخارج وذو اليد كل واحد منهما بيته انه جبنه

صنعه في ملكه فهو لذي اليد وكذا اذا اقام كل واحد منهما البينة ان اللبن حلب في يده وفي ملكه  
 قضي لذي اليد كذا في الكافي \* ولو اقام كل واحد منهما بينة ان اللبن الذي صنع منه هذا الجبن  
 كان له ان يقضى للخارج ولو اقام كل واحد منهما البينة ان اللبن حلب من شاته وفي ملكه وصنع منه  
 هذا الجبن فانه يقضى بالجبن لذي اليد ولو اقام كل واحد منهما بينة ان الشاة التي حلب منها  
 اللبن الذي صنع منه هذا الجبن ملكه قضي به للمدعي ولو اقام كل واحد منهما بينة ان الشاة التي حلب  
 منها اللبن الذي صنع منه هذا الجبن ولدت من شاته قضي بالجبن لذي اليد كذا في المحيط \* ولو  
 قال المدعي هذا الجبن لي صنعت من لبن شاتي هذه واقام الخارج البينة على مثل ذلك فانه يقضى  
 بالشاة للخارج كذا في فتاوى قاضيخان \* لو ادعى حليانه له صاغه في ملكه لم يكن هذا دعوى النتاج  
 وكذا لو ادعى حنطة انها له زرعها بنفسه كذا في الظهيرية \* اذا كانت الدار في يدي رجل اقام رجل  
 آخر بينة انها دار جده اختطها وساق الميراث حتى انتهى اليه واقام صاحب اليد بينة بمثل ذلك  
 فانه يقضى بالدار للمدعي كذا في المحيط \* اذا كانت الارض والنخيل في يد رجل فاقام آخر البينة انه  
 ارضه وفحله وانه غرس هذا النخيل فيها واقام ذو اليد البينة على مثل ذلك يقضى بها للمدعي  
 وكذا الكرم والشجر كذا في الكافي \* ولو كان في الارض زرع واقام كل واحد من صاحب اليد  
 والمدعي بينة ان الارض له والزرع له زرعته نضي بالارض والزرع للخارج كذا في المحيط \*  
 وكذلك اذا اختلفا في البناء وادعى كل واحد انه بنى على ارضه كذا في محيط السرخسي \*  
 اذا كان قباء محشوف في يدي رجل فاقام رجل البينة انه له قطعه وحشاه وخاطه في ملكه واقام ذو اليد  
 البينة على مثل ذلك فانه يقضى به للمدعي كذا في المبسوط \* وكذلك الجبة المحشوة والفرو  
 وكل ما ينقطع من الثياب والبسط والانماط والوسائد وكذلك الثوب المصبوغ بالعصفرا والزعفران  
 او الورس اذا اقام الخارج وذو اليد كل واحد منهما البينة انه له صبغه في ملكه كذا في الظهيرية \*  
 جلد في يده واقام آخر البينة انه جلده سلخه في ملكه واقام ذو اليد البينة على مثله فهو لذي اليد  
 كذا في محيط السرخسي \* اذا كانت الشاة المسلوخة في يدي رجل ادعاها رجل آخر انها له ذبحها  
 وسلخها واقام على ذلك بينة واقام صاحب اليد بينة على ذلك قضي بها للخارج كذا في المحيط \*  
 ولو اقام كل واحد منهما البينة ان الشاة شاته نتجت عنده في ملكه ذبحها وسلخها وان له جلدها  
 ورأسها

ورأسها وسقطها يقضى بالكل للذى الشاة في يده كذا في المبسوط \* ولو اخنصم ذوا اليد وخارج  
 في لحم مشوي او في سمكة مشوية كل واحد منهما يدعي انه شواه في ملكه فانه يقضى به للمدعي وكذا  
 في المصحف كل واحد منهما اقام البينة انه مصحفه كتبه في ملكه فانه يقضى به للمدعي لان الكتابة  
 مما يكرر ويكتب ثم يمحي ثم يكتب كذا في فتاوى قاضيخان \* وان كان كوز صفرا وطستا او آنية  
 من حديد او صفرا ونحاس او شبه اورصاص او مصراعين من بجاج او الافداح او تابوتا او سريرا  
 او حجلة او ثبة او خفا او قلانس يقضى بها للخارج ان كان يعاد وان كان لا يعاد يقضى لذى اليد كذا  
 في الخلاصة \* اذا ادعى لبنا في يدي رجل انه له ضربه في ملكه واقام عليه البينة واقام صاحب اليد  
 البينة على مثل ذلك قضى للخارج وان كان مقام اللبن اجرا او جصا او نورة يقضى لصاحب اليد  
 كذا في المحيط \* شاة مسلوخة في بدرجل وجلدها وسقطها في يد آخر فاقام الذى الشاة في يده بينة  
 ان الشاة والسقط والجلد كله له واقام الذي في يده السقط والجلد على مثله يقضى لكل واحد بما في يده  
 كذا في محيط السرخسي \* ان كان في يدي رجل حمام او دجاجة او طير مما يفرخ اقام رجل بينة  
 انه له فرخ في ملكه واقام صاحب اليد البينة على مثل ذلك قضى لصاحب اليد كذا في الذخيرة \*  
 واواقام المدعى البينة ان البيضة التي خرجت هذه الدجاجة منها كانت له لم يقض له بالدجاجة ولكن  
 يقضى على صاحب الدجاجة ببيضة مثلها لصاحبها كذا في المبسوط \* باضت الدجاجة المغموصة  
 بيضتين فحضنت الدجاجة احداهما وخرج فرخ وحضن الغاصب الاخرى تحت دجاجة اخرى  
 فالدجاجة وفرخها الذي حضنته للمغموص منه والفرخ الذي حضن الغاصب له كذا في محيط  
 السرخسي \* الصوف وورق الشجرة وثمره الشجر بمنزلة الناج وغصن الشجر والحنطة ليس بمنزلة  
 الناج حتى لو اقام المدعى البينة ان هذا الصوف صوف شاته وهذه الثمرة وهذا الورق من شجرة  
 وهذا الغصن من نخله وهذه الحنطة من حنطة بذرها في ارضه واقام صاحب اليد البينة على مثل  
 هذا ففى الغصن والحنطة يقضى للمدعي والصوف والثمر والورق يقضى لصاحب اليد كذا  
 في المحيط \* لو ادعى ثوبا في بدرجل انه له نسجه فاقام البينة والشهود شهدوا انه نسجه ولم يشهدوا  
 انه له فانه لا يقضى به للمدعي وكذا لو شهدوا في دابة انها نتجت عنده او في امة انها ولدت عنده  
 ولم يشهدوا انها له لا يقضى به للمدعي وكذا لو شهدوا انها ابنة امة وكذا لو شهدوا على ثوب  
 انه غزل من قطن فلان لا يقضى به له فلان كذا في فتاوى قاضيخان \* لو شهدوا انه غزل هذا



من قطن فلان وهو يملكه ونسج فعلى الغاصب قطن مثله والثوب للغاصب الا ان يقول المالك انا امرته بالغزل والنسج فيأخذ عينه كذا في محيط السرخسي \* اذا شهدوا ان هذا الثمر من نخيل هذا المدعي قضى بالثمر للمدعي كذا في المحيط \* لو شهدوا ان هذه الحنطة من زرع كان في ارض فلان او هذا الثمر من النخيل كان في ارض فلان او هذا الزبيب من كرم كان في ارض فلان لا يقضى به لفلان واقر الذي في يديه بذلك يؤخذ باقراره ولو شهدوا ان هذا العبد ولدته امته فلان كان العبد لصاحب الامه ولو شهدوا ان هذه الحنطة من زرع هذا الرجل يقضى بها لصاحب الزرع وكذا لو شهدوا ان هذا الزبيب من كرم فلان يقضى بالزبيب لفلان كذا في فتاوى قاضيخان \* لو شهدوا ان فلانا طحن هذا الدقيق من حنطة فلان وهو يملكها قضى عليه بحنطة مثلها وان قال رب الحنطة انا امرته اخذ الدقيق كذا في المبسوط \* ثوب مصبوغ بالعصفر في يدي رجل شهد الشهود ان هذا العصفر الذي في هذا الثوب لهذا المدعي صبغ هذا الثوب به ورب الصبغ يدعي على رب الثوب انه هو الذي صبغه ورب الثوب يجحد ذلك فالقول قول رب الثوب كذا في المحيط \* امه في يد رجل وابنتها في يد رجل آخر ادعى رجل انها امته واقام البينة فقضى له بالجارية لا يكون لهذا المدعي ان يأخذ ابنتها وان استحق الجارية ملكا مطلقا ولو كانت البنت في يد المدعي عليه كان له ان يأخذ البنت مع الجارية واقام رجل البينة على نخل في يد رجل وثمر هذا النخل في يد غيره فقضى له بالنخل فانه يأخذ الثمر ايضا ولا يشبه الثمر الولد كذا في فتاوى قاضيخان \* قال هشام سألت محمد ارح عن ارض مزروعة حنطة اقام آخر بينة ان الارض له وقالت البينة لاندري لمن الزرع قال اذا لم يعلم الزرع فالزرع ينفع الارض قلت فان اقام الذي في يده الارض بينة انه هو الذي زرع يجعل له الزرع قال نعم قلت فان كان الزرع محصودا او كدسا والشهود لم يشهدوا بالزرع لاحد قال الزرع لمن في يديه الارض كذا في المحيط \* ان اقام الخارج البينة على الملك المطلق وصاحب اليد بينة على الشراء منه كان صاحب البدن اولى كذا في الهداية \* اذا ادعى احد هما الهبة مع القبض والاخر الشراء من جهة واحد والعين في يد ثالث ولم يؤرخا وارخا وتاريخهما على السواء فالشراء اولى وان ارخا احدهما ولم يؤرخ الآخر فالمؤرخ ايتهما كان اولى ولو ارخا وتاريخ احدهما سبق فهو اولى وان كانت العين في يد احدهما فهو اولى الا ان يؤرخا وتاريخ الخارج سبق فحينئذ يقضى للخارج وان كانت في ايديهما فهو بينهما الا ان يؤرخا وتاريخ احدهما سبق

فحينئذ يقضى لاسبقتهما تاريخا والجواب في الصدقة مع القبض والشراء اذا اجتمعا كالجواب في الهبة والقبض مع الشراء هكذا في المحيط \* لو ادعى احد هما الشراء من زيد بالف وادعى آخر ان فلانا آخر وهبها له وقبضها منه والعين في يد ثالث قضى بينهما وكذا اذا ادعى ثالث ميراثا من ابيه وادعى رابع صدقة من آخر قضى بينهم ارباعا ولو كان العين في يد احد هما يقضى للخارج الا في اسبق التاريخ فهو للاسبق وان كان في ايديهما يقضى بينهما الا في اسبق التاريخ فهو له وهذا اذا كان المدعى به مما لا يقسم كالعبد والدابة اما فيما يقسم كالدار فانه يقضى لمدعى الشراء كذا في محيط السرخسي \* والصحيح ان المشاع الذي يحتمل القسمة والذي لا يحتمل القسمة في ذلك على السواء كذا في المحيط والذخيرة \* ودعوى الهبة والصدقة مع القبض فيهما مستويان وهذا فيما لا يحتمل القسمة من غير خلاف واختلغا فيما يحتمل القسمة والاصح انه لا يصح وهذا اذا لم يوقت البيئتان ولم يكن مع واحد منهما قبض واما اذا وقتا فصاحب الوقت الاقدم اولى وان لم يوقتا ومع احد هما قبض كان هو اولى وكذا ان وقت صاحبه كذا في التبيين \* وان وقت بيته احدهما فصاحب الوقت اولى كذا في المحيط \* رجلان ادعيا عينا في يد آخر فادعى احد هما الشراء من زيد وادعى الآخر انه ارتهنه من زيد وقبضه واقاما البيئتين ولم يؤرخا وارخا على السواء فالشراء اولى فان ارخ احدهما دون الآخر فالمؤرخ اولى ايتهما كان وان ارخا وتاريخ احدهما اسبق فهو اولى وان كان العين في يد احدهما فهو اولى الا ان يؤرخا وتاريخ الخارج اسبق فحينئذ يقضى للخارج كذا في الفصول العمادية \* لو ادعى احدهما رهنا وقبضا والاخر هبة وقبضا من صاحب اليد واقاما البيئتين ولم يكن مع احد منهما تاريخ ولا قبض كان الرهن اولى وهذا استحسان كذا في التبيين \* هذا اذا كان دعواهما من واحد اما اذا كان من اثنين فهما سواء كذا في السراج الوهاج \* فان ترجح احدهما بالتاريخ او اسبقه باليد يقضى له به كذا في الفصول العمادية \* هذا اذا لم تكن الهبة بشرط العوض واما اذا كان بشرط العوض فهي اولى هكذا في السراج الوهاج والهداية \* انا ادعى احدهما شراء العبد وادعت المرأة تزوجها عليه فهما سواء يقضى بالعبد بينهما نصفين هذا اذا لم يؤرخا وارخا وتاريخهما على السواء وهذا قول ابي يوسف رح وعند محمد رح الشراء اولى واما اذا ارخا وتاريخ احدهما اسبق فالاسبق اولى هكذا في غاية البيان \* ثم عند ابي يوسف رح للمرأة نصف العين ونصف قيمتها على الزوج والمشتري نصف العين ويرجع بنصف الثمن ان شاء وان شاء فسخ البيع وعند محمد رح

لها على الزوج قيمة العين هكذا في التبیین \* وإذا اجتمع النكاح والهبة والرهن والصدقة فالنكاح أولى كذا في المحيط \* شهد شاهدان بالقرض وشاهدان بالمضاربة فالبينة لمدعى القرض كذا في محيط السرخسي \* مسائل متفرقة في المنتقى دار في يدي رجل اقام رجل بينة اني كنت ادعيت هذه الدار وان صاحب اليد صالحني منها على مائة درهم واقام الذي في يديه الدار انه ابرأه من حقه من دعواه في هذه الدار فبينة الصلح أولى كذا في الذخيرة \* رجل ادعى امة في يدي رجل انه اشتراها من صاحب اليد بالف درهم وانه اعتقها واقام على ذلك بينة واقام آخر بينة انه اشتراها من صاحب اليد بالف درهم ولم يذكر الا اتفاق فصاحب العتق أولى ولم يذكر ما اذا كان مدعى الشراء قبض العبد فلو كان قبض العبد كان هو أولى هكذا في المحيط \* رجل له عبد اقام العبد بينة ان المولى اعتقه او دبره واقام رجل آخر بينة ان المولى باع العبد منه بالف درهم فان لم يكن المشتري قبض العبد منه فبينة العبد أولى وان كان المشتري قبض العبد فبينة المشتري أولى واذا ارخا وتاريخ احدهما اسبق يقضى لاسبقهما تاريخا كذا في الذخيرة \* لو ادعت امة انها ولدت من مولاها واقامت على ذلك بينة واقام رجل آخر بينة انه اشتراها من مولاها فبينة الامة أولى سواء كانت في قبض المشتري او لم تكن في قبضه ولو وثقت بينة المشتري وقتا قبل التحيل بثلاث سنين كانت بينة المشتري أولى كذا في المحيط \* امة في يد رجل اقام البينة ان دبرها وهو يملكها واقام آخر البينة انها ولدت منه وهو يملكها واقام آخر على مثل ذلك فهي للذي في يديه كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا اقام عبد البينة ان فلانا اعتقه وفلان ينكر او يقر واقام آخر البينة انه عبده قضيت به للذي اقام البينة انه عبده وكذا لو شهدوا انه اعتقه وهو في يديه وكذلك لو شهدوا انه في يده امس لم تقبل هذه الشهادة كذا في المبسوط \* وان شهد شهود العبدان فلانا اعتقه وهو يملكه وشهد شهود الآخرا انه عبده قضيت ببينة العتق كذا في المحيط \* ولو ان المولى اقام بينة انه عبده واعتقه واقام رجل آخر بينة انه عبده قضيت ببينة العتق وكذلك لو اقام العبد بينة ان فلانا دبره وهو يملكه واقام رجل آخر بينة انه عبده قضيت ببينة التدبير كما لو اقام المولى بنفسه بينة انه عبده دبره واقام الآخر بينة انه عبده يقضى ببينة المولى كذا في الذخيرة \* ولو اقام العبد بينة ان فلانا كاتبه وهو يملكه واقام آخر بينة انه عبده يقضى للذي اقام البينة انه عبده ولو اقام الذي في يديه بينة انه ملكه كاتبه واقام الآخر بينة

بينه انه عبده قضي بالذي اقام البينة انه عبده هكذا في المحيط \* عبد في يدي رجل اقام رجل البينة انه له اعتقه و اقام آخر البينة انه حرا لاصل وانه ولاؤه وعاقده فصاحب المولاة اولى كذا في الذخيرة \* عبد في يدي رجل اقام الذي في يده البينة انه اعتقه وهو يملكه و اقام آخر البينة انه اعتقه وهو يملكه فان صدق العبد احدهما فبينته اولى وان كذبهما جميعا يقضى بولائه بينهما نصفين كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو اقام كل واحد منهما بينة انه اعتقه على الف درهم وهو يملكه لم يلتفت اليه تصديق العبد وتكذيبه وقضيت بولائه بينهما ولكل واحد منهما عليه الف درهم وان ذكر احدي البينتين ما لا ولم يذكر الاخرى فالبينة بينة الذي يدعى المال وولاؤه له ولا ابالي صدقه العبد او كذبه كذا في الذخيرة \* وفي نوادر بن سماعة عن محمد بن حمران في يده عبد ادعى ابن له و اقام بينة ان اباه تصدق به عليه وهو صغير في عياله و اقام العبد بينة ان الاب قد اعنته قال اقبل بينة العتق ولو شهد وانه تصدق به او وهبه لابنه الكبير الفقير هذا قبضه وادعى ان قبضه اياه وشهد شهود العبد انه اعتقه ولم يوقتوا اجزت الصدقة وابطلت العتق وفي المنتقى رجل شهد على رجل انه اعتق غلامه وهو مريض وقال الوارث كان يهزئ حين دخل عليه الشهود ولم يقر الوارث بالاعتناق قال القول قول الوارث حتى يشهد الشهود انه كان صحيح العقل ولو اقر الوارث بالعتق الا انه ادعى انه كان يهزئ فالقول قول الغلام وهو حر حتى يقيم الوارث البينة انه يهزئ كذا في المحيط \* رجل اعتق امته ولها ولد فقالت اعتقتني قبل الولادة والولد حر وقال المولى لا بل اعتقتك بعد الولادة والولد عبد ذكر في العيون ان الولد اذا كان في يدها كان القول قولها وقال ابو يوسف رح ان كان الولد في ايديهما فكذلك يكون القول قولها وان اقاما البينة فبينتها اولى وكذلك في الكتابة واما في التدبير فالقول قول المولى وفي المنتقى عن محمد بن حمران ان كان الولد يعبر عن نفسه فالقول قوله وان كان لا يعبر فالقول لمن هو في يده وان اقاما البينة فبينتها اولى وكذلك في الكتابة ولو اعتق جاريته ثم اختلف بعد حين في ولدها فقالت ولدته بعد عتقي فاخذته مني وقال المولى ولدته قبل العتق فاخذته منك والولد لا يعبر فعلى المولى ان يرده الى الام وكذلك في الكتابة وفي المدبرة وام الولد القول قول المولى كذا في فتاوى قاضيخان \* غلام في يدي رجل يدعى الحرية وقال ذو اليد هو غلامي فان كان لا يعبر فالقول لذى اليد لانه كالمتاع وان كان يعبر عن نفسه او بالغيا فالقول للغلام وان برهنه على الرق والحرية فبينه الغلام اولى كذا في الوجيز للكردري \* رجل قدم بادة ومعه رجال ونساء وصبيان يخدمونه وهم في يده فادعى انهم ارقاؤه وادعوا انهم احرار فالقول قولهم

ما لم يقره بالملك بكلام او بيع او تقوم له بينة عليهم قال وان كانوا من الهند او السند او الترك او الروم  
 هكذا ذكرنا تأويله اذ اجاء بهم غير مقهورين اما اذا كانوا مقهورين من جهة فلا يقبل قولهم انهم احرار  
 كذا في المحيط \* ادعى رجل حرية الاصل ولم يذكر اسم امه واسم ابيه ولا حريتهما جاز كذا في الذخيرة \*  
 مات الرجل وعليه ذبون ولم يترك الاجارية وفي حجره اولاد فادعت انها ام ولد الميت وان هذا  
 من الميت لا يقبل قولها من غير بينة تقوم على اقرار المولى في حيوته انها ام ولده ولو شهدت الورثة انها  
 ام ولد الميت قبلت شهادتهم ولا سبيل للمغرماء عليها كذا في المحيط \* رجلان اقاما البينة على عبد  
 في يدي رجل بدعي كل واحد انه اودعه فاقر لاحدهما فلا يخلوا ما ان اقر بعد ما اقاما البينة او قبل  
 اقامتهما البينة او بعد ما اقام كل واحد شاهدا واحدا او بعد ما اقام احدهما شاهدين فان اقر بعد السماع  
 قبل القضاء بالبينة دفع اليه وان عدلت البينتان فهو بينهما ولا تبطل بينة المقر له واما اذا اقر لاحدهما  
 قبل اقامة البينة ثم اقام البينة يقضى لغير المقر له واما اذا اقام كل واحد شاهدا واحدا ثم اقر لاحدهما دفع اليه  
 وقيل للآخر اقام شاهدا آخر فان اقام يقضى له وان لم يقض حتى جاء المقر له بشاهد آخر يقضى بينهما وان  
 لم يقض حتى اعاد الخارج شاهدا الاول او اقام شاهدين مستقلين يقضى بكلامه فان اقام المقر له شاهدا  
 الاول وشاهدا آخر على الخارج قبل ان يقضى للخارج او بعده لا تسمع منه ولو قال غير المقر له مات شاهدي  
 الاول او غاب قيل له هات بآخر فان جاء بآخر يقضى له بالعبد الا ان يقيم المقر له شاهدا آخر او شاهدين  
 مستقلين فيكون بينهما وفي رواية او يقيم شاهدين مستقلين فيكون العبد كله وان لم يقرن والبدا لاحدهما  
 حتى قضى به بينهما ثم اقام احدهما البينة ان العبد له لا تسمع وان لم يترك بينة احدهما ولم يقيم حتى قضى  
 للآخر ثم اعاد الآخر البينة العاد له على ان العبد له قضى له على المقضي له اما اذا اقام احدهما البينة ولم يقيم  
 الآخر واقر ذو اليد لغير المقيم يدفع اليه ويقضى ببينة غير المقر له من غير ان يكلف اعادتها ويكون  
 قضاء على المقر دون المقر له حتى لو اقام المقر له البينة انه عبده اودعه ذا اليد يقضى له وان  
 لم يقض له حتى اعاد غير المقر له شهودة بطلت بينة المقر له ويقضى بالعبد للآخر هكذا في محيط السرخسي \*  
 دار في يدي رجل ادعاها رجلان كل واحد منهما يدعي انها امة اجرها من الذي في يديه  
 شهرا بعشرة دراهم واقام على ذلك بينة والذي في يديه الدار قد سكنها شهرا وهو جاحد عواهما  
 فانهما يأخذان الدار بينهما نصفين ويأخذان عشرة دراهم ويكون بينهما نصفان ايضا كذا في المحيط \*  
 في نوادر بشر عن ابي يوسف رح رجل اشترى من رجل عبدا وقبضه ونقده الثمن ثم اقر بعد ذلك

بالعبد للبائع وقال هذا العبد لفلان واراد البائع ان يقبضه فقال العبد عبدي وقال المقر انما بعتك  
العبد بالف درهم فالقول قوله قال وكذلك رجل اقر بعبد لرجل امس او اقر المقر له بالعبد اليوم للمقر  
الاول وقال له المقر له الثاني العبد عبدي وقال المقر الثاني انما اقررت بذلك لاني بعته منك  
اليوم وانما وصل الي من قبلك فالقول قوله ولا يأخذ الا بالثمن كذا في الذخيرة \* في نوادر  
هشام رجل في يديه ثوب قال له رجل بعتك هذا الثوب بخمسين درهما وقال صاحب اليد وهبته  
لي فالقول قوله ولا يلزمه الخمسون هكذا في المحيط \* الفصل الثالث في دعوى القوم  
والرطود وعواهم مختلفة اذا كانت دار في يدي رجل ادعاهما اثنان احدهما جميعها والاخر  
نصفها واقاما البينة فلصاحب الجميع ثلثة ارباعها ولصاحب النصف ربعها عند ابي حنيفة ربح  
وقالا هي بينهما اثلاثا كذا في الهداية \* وان لم تكن لهما بينة حلف على دعوى كل واحد منهما  
فان حلف برئ عن خصومتهما وترك الدار في يده كما كانت هكذا في المحيط \* واذا كانت الدار  
في يد رجلين احدهما يدعى النصف واخر يدعى الجميع فان لم تكن لهما بينة فاندلا يمين على مدعى  
الجميع ويحلف مدعى النصف فان حلف وترك الدار في ايديهما نصفين وان نكل يقتضى له وان اقام  
جميعا البينة يقتضى بجميع الدار مدعى الجميع نصفها بالبينة ونصفها بالاقرار كذا في شرح الطحاوي \*  
وفي نوادر هشام قال سمعت محمدا ربح يقول في دار في يدي اخوين ادعى احدهما كل الدار  
وادعى الاخر انها ميراث بينهما من ايتهما قال للمدعى ادعى كلها ثلثة ارباع الدار النصف الذي  
في يديه ونصف ما في يدي اخيه والاخر ربعها فان اقاما البينة على ما ادعيا صار النصف الذي  
في يد مدعى الكل ميراثا فيكون ذلك النصف بينهما نصفان ويصير النصف الذي في يد مدعى  
الميراث للاخر فيكون لمدعى الكل ثلثة ارباع الدار ولمدعى الميراث ربعها فان جاء انسان آخر  
واقام البينة انها داره فاستحقها ثم وهبها لمدعى الجميع فلا شيء لاخيه فيها وان وهبها لمدعى الميراث  
اخذ اخوه نصفها كذا في المحيط \* ولو شهد شهود مدعى الميراث ان الدار بينه وبين مدعى  
الجميع نصفين اشترياها من فلان بينهما نصفان وشهد شهود الاخر على الجميع فالدار بينهما نصفان كذا  
في محيط السرخسي في باب الرجلين يقيمان البينة على شيء في ايديهما \* دار في يدي رجل  
ادعى رجل جميعها واخر ثلثيها واخر نصفها واقاموا البينة فعند ابي حنيفة ربح لصاحب الجميع  
سبعة من اثني عشر ولصاحب الثلثين ثلثة ارباع النصف سهمان على طريق المنازعة وعندهما

كتاب الدعوى ( ١٢٤ ) (الباب التاسع) الفصل الثالث

تقسم الدار بينهما على ثلثة عشر بطريق العول والمضاربة لصاحب الجميع ستة ولصاحب الثلثين اربعة ولصاحب النصفين ثلثة ولو كانت الدار في ايديهم ولا بينة لهم حلف كل واحد منهم على دعوى صاحبه فان حلفوا فالدار بينهم اثلاثا وان حلف صاحب الجميع ونكلا فالدار لصاحب الجميع وان حلف صاحب الثلثين ونكلا اخذ سدسها من صاحب الجميع وسدسها من صاحب النصف مع ما في يده وهو الثلث وان حلف صاحب النصف ونكلا فله ما في يده وبأخذ نصف سدس من صاحب الجميع ونصف سدس من صاحب الثلثين هذا اذا حلف واحد ونكل اثنان ولو حلف اثنان ونكل واحد فان حلف مدعى الجميع ومدعى الثلثين ونكل مدعى النصف يقسم ما في يده على المنازعة ارباعا عند ابي حنيفة رح وعندهما يقسم اثلاثا لثلاثة مدعى الجميع وثلثة مدعى الثلثين على سبيل العول والمضاربة ولو حلف مدعى الكل ومدعى النصف ونكل مدعى الثلثين يقسم ما في يده على ثمانية اسهم سهم مدعى النصف وسبعة مدعى الكل عنده وعندهما يقسم اخماسا خمسة مدعى النصف واربعة اخماسه مدعى الكل ولو حلف مدعى النصف ومدعى الثلثين ونكل مدعى الجميع فيما في يده يقسم على اربعة اسهم سهم مدعى النصف وسهمان مدعى الثلثين ويبقى مدعى الكل سهم بلا منازعة هذا كله اذا لم تكن لهم بينة او نكلوا فاما اذا قاموا جميعا البينة او نكلوا جميعا فلصاحب النصف الثمن ولصاحب الثلثين الربع ولصاحب الكل خمسة عشر من اربعة وعشرين وهذا قول ابي حنيفة رح وعندهما يقسم على مائة وثمانين سهما لصاحب النصفين سبعة وعشرون ولصاحب الثلثين خمسون ولصاحب الجميع المائة وثلثة اسهم هكذا في محيط السرخسي \* ولو كانت الدار في يد ثلثة فادعى اقدم النصف والآخر الثلث والآخر السدس وجد بعضهم دعوى البعض فان في يد كل واحد منهم الثلث فالثلث الذي في يد مدعى السدس نصفه له والنصف الآخر موقوف عنده فان قامت البينة لصاحب النصف اخذ من يد كل واحد من صاحبه نصف سدس الدار كذا في المبسوط \* دار في يدي رجل منها منزل وفي يدي رجل آخر منها منزل آخر ادعى احدهما ان جميع الدار له وادعى الآخر ان الدار بينهما نصفان ولا بينة لهما حلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان حلفا فالمنزل الذي في يد مدعى الجميع ينكر في يديه ويقضى له بنصف المنزل الذي في يد مدعى

مدعى النصف ويترك نصف المنزل الذي في يده مدعى النصف في يده على حاله ويقضى بالساحة بينهما ويتصرفان فيها على السواء وان اقاما البيعة في هذه الصورة قبلت بيعة كل واحد منهما على ما في يد صاحبه كذا في المحيط \* لو كان في يد احدهما بيت وفي يد الآخر بيوت والساحة في ايديهما وكل واحد منهما يدعى الجميع ولم تكن لهما بيعة وحلغا يترك لكل واحد منهما ما في يده والساحة بينهما وان اقاما البيعة يقضى ما في يد هذا الآخروما في يد الآخر لهذا والساحة بينهما نصفان كذا في شرح الطحاوي \* دارسفلها في يد احدهما وعلوها في يد الآخر وطريق العلوفى الساحة فادعى كل واحد ان الدار له فالدار لصاحب السفل الا العلو وطريقه كذا في محيط السرخسي \* ولو كان العلوفى يد احدهما والسفل في يد الآخر والساحة في ايديهما ولم يكن لهما بيعة وحلغا وكل واحد يدعى الجميع فيتترك السفل في يد صاحب السفل والعلوفى يد صاحب العلو والساحة لصاحب السفل ولصاحب العلو حق المهر في رواية وفي رواية اخرى الساحة بينهما نصفان وان اقاما البيعة يقضى بالسفل لصاحب العلو وبالعلو لصاحب السفل والساحة الذي قضى له بالسفل كذا في شرح الطحاوي \* رجل اقام بيعة على دار في يدي رجل انها له واقام الآخر البيعة انها له واصحاب اليد اشترواها من فلان وقبضاها منه وهو بما كفاها فانه يقضى بالدار بين المدعين اثلاثا ثلثها لمدعى الجميع وثلثها لمدعى النصف لنفسه ولو ادعى اجنبى انها كلها له وادعى اخو صاحب اليد ان اباه مات وتركها بينه وبين اخيه صاحب اليد واقام البيعة على ما ادعى يقضى للاجنبى بثلثة ارباعها واللاخ المدعى بربعها كذا في محيط السرخسي \* فان اراد ذواليدان يدخل مع اخيه في الربع الذي صار له وقال له قد اقررت ان النصف الذي اصاب ابانا من هذه الدار بيني وبينك نصفان فما ورد عليه الاستحقاق يكون مستحقا على الكل وما بقي يبقى على الكل فليس له ذلك كذا في المحيط \* ولو كان الذي في يديه الدار اقرانه ورثها من ابيه بعد ما انكر الوارثة وبعد ما اقاما البيعة فالجواب فيه كالجواب فيما اذا لم يقربا للورثة سواء يقضى بثلثة ارباع الدار للاجنبى وبربعها لآخى ذى اليد وان كان اقرار ذى اليد بالورثة قبل اقامتهما البيعة ثم اقام البيعة يقضى بكل الدار للاجنبى كذا في الذخيرة \* ولو كان ذواليد من الابتداء ادعى ان هذه الدار كانت لآبيه مات وتركها ميراثا بينه وبين اخيه فلان واخوه غائب فاقام الاجنبى البيعة على انها داره ورثها من ابيه وقضى القاضي بالدار للاجنبى ببيعة ثم حضر اخو ذى اليد واقام البيعة ان الدار كانت لآبيه فلان مات وتركها ميراثا بينه وبين اخيه ذى اليد فان القاضي لا يقبل بينته وان كان اقرار ذى اليد ان الدار ميراث



بينه وبين أخيه الغائب فلان بعد ما اقام الاجنبي عليه البينة انها داره ورثها من ابيه وقضى القاضي عليه للاجنبي بكل الدار ثم حضرا خوذى اليد فاقام البينة على ان الدار كانت لايه مات وتركها ميراثا بينه وبين أخيه قبل القاضي بينته كذا في المحيط \* الفصل الرابع في تنازع الايدي اذا تنازع رجلان في دار يدعي كل واحد منهما انها في يده فان عرف القاضي كونه الدار في يد احدهما جعله صاحب اليد وان لم يعرف كونها في يد احدهما وعرف انها ليست في يد ثالث فكل واحد منهما مدع ومدعى عليه فان اقاما البينة على اليد قضي بالدار لهما وتجعل الدار في ايديهما ولو وجدها في يدي ثالث ينزعها من يده عند طلبهما وقبل ذلك لا ينزعها من يد ثالث وان قامت لاحدهما بينة قضي باليد له وان لم تكن لهما بينة ولا لاحدهما يحلف كل واحد منهما على صاحبه فان حلفا برئ كل واحد عن دعوى صاحبه ويوقف القاضي الدار الى ان يظهر حقيقة الحال ولا يجعلها في يد واحد منهما وان نكل احدهما عن اليمين وحلف الآخر لم يجعلها القاضي في يد الحالف ولكن يمنع التاكل من ان يتعرض للدار وان وجد القاضي الدار في يد الثالث لا ينزعها من يد الثالث هكذا في المحيط \* اذا تعلق رجلان بعين واقاما البينة على اليد حتى جعلناه في ايديهما واقام احدهما بينة ان العين ملكه قضي له بالنصف الذي في يد صاحبه وترك النصف الذي في يده على حاله هكذا ذكر في بعض المواضع وذكر في بعض المواضع اذا اقاما البينة على اليد ثم اقام احدهما بينة ان العين له قضي بكله له كذا في الذخيرة والمحيط \* ذكر محمد بن ح في السير لوان مسلما خرج من دار الحرب ومعه مستأمن وفي يدهما بغل عليه مال كل واحد منهما يقول هو مالي وفي يدي قامت لاحدهما بينة من المسلمين فان القاضي يقضي بالمال لمن اقام البينة كذا في فتاوى قاضيخان \* في كتاب الاقضية اذا تنازع اثنان في دار كل واحد منهما يدعي انها في يده واقام البينة على ذلك ثم ان احدهما قال انا اقيم البينة على ما هو اجد من هذا انا اقيم البينة على ان ابي مات وترك هذا العين ميراثا لي ولا وارث له غيري واقام البينة على ذلك تقبل فيكون ذلك قضاء على الذي خاصمه وقوله في الكتاب انا اقيم البينة على ما هو اجد من هذا اعراض عن بينة النبي اقام قبل ذلك حتى يصير خارجا فتقبل بينته على الملك كذا في المحيط \* سئل الشيخ الامام الاجل ظهير الدين المرغيناني رح عن رجلين اختصما في دار احدهما يدعي انها ملكه وفي يده والاخر انها في يده وانه احق بها من غيره لما انها كانت اجارة في يده من جهة فلان وقد مات فلان وهي محبوسة في يدي بمال الاجارة قال تجعل

لداري ايديهما وبعض مشا نأخذ ما نه رح افنى بان الدار تجعل في يدمدعى الاجارة كذا في الظهيرية \*  
 في كتاب الاقضية اذا تنازع رجلان في دار كل واحد منهما يدعى انها في يديه فاقام احدهما بينة  
 تهم رأودا وابه وغلما نه بدخلونها ويخرجون منها القاضي لا يقضي باليد للذي شهد الشهود بما وصفنا له  
 حتى يقولوا كانوا ساكنا فيها فاذا قالوا ذلك قضيت بانها في يد صاحب الغلمان والدواب كذا في المحيط \*  
 ابن سماعة عن محمد رح في اجمة او غيضة تنازع فيها فريقان كل فريق يدعى انها له وفي يديه  
 وشهد الشهود لاحد الفريقين انها في يديه او للفريقين انها في ايديهما فان لم يسألهم القاضي عن تفسير  
 ذلك ولم يزيدوا على ما ذكرناه فهو مستقيم وان سألهم عن تفسير ذلك فهو اوثق واحسن ثم  
 بين ما يعرف به اليد على الغيضة والاجمة فقال في الغيضة اذا كان يقطع الاشجار ويبيعها او ينتفع  
 بها منفعة يقرب منها وقال في الاجمة اذا كان يقطع القصب وبأخذها للصرف الى حاجة نفسه  
 او للبيع او ما شبه ذلك كذا في الظهيرية \* اذا اختصم رجلان في عبد وكل واحد منهما يقول هو  
 عبده وهو في ايديهما فان كان العبد صغيرا لا يعبر عن نفسه فالقاضي لا يقضي لواحد منهما بالملك  
 ما لم يقيم البينة لكن يجعله في ايديهما فان كان الغلام كبيرا يتكلم ويعقل ما يقول او صغيرا يعبر  
 عن نفسه فقال انا حر فالقول قوله ولا يقضى القاضي لهما بشيء لا بالملك ولا باليد ما لم يقيم البينة  
 على ذلك ولو قال انا عبد احدهما لم يصدق وهو عبد هما كذا في المحيط \* ولو قال انا عبد لفلان  
 لغير ذي اليد وهو يعبر عن نفسه فقال الذي في يده انه عبدي فهو عبد للذي في يده كذا في الكافي \*  
 واذا كان العبد في يدي رجل وهو لا يعبر عن نفسه وقال صاحب اليد انه عبدي فالقول قوله  
 بقضى له بالملك فان كبر الغلام وقال انا حر الاصل لا يصدق الا بحجة لانه يريد ابطال ملك  
 جرى القضاء به وكذلك اذا قال انا لقيط فهذا قوله انا حر فان اقام ذواليد بينة انه عبده واقام العبد  
 بينة انه حر الاصل فبينة العبد اولى كذا في الذخيرة \* سئل الشيخ القاضي الامام شمس الاسلام  
 محمود الاوزجندی رح عن ضياع في يدي رجل اثبت رجل آخر يده عليها بطريق التغلب  
 فاقام الذي كان الضياع في يده بينة على التغلب ان الضياع ملكه وانه اخذه من يده بطريق  
 التغلب قال نلت بينته وقضى بالضيا ع له وانتزع من يد المتغلب وسلم اليه ولو لم تكن له بينة  
 واراد تحليف المتغلب بالله ما كان هذا الضياع في يده هذا المسمى وما اخذت منه بطريق التغلب  
 قال له ذلك وكذلك لو ادعى على المتغلب اقراره انه كان في يده واراد ان يحلفه على ذلك

قال له ذلك كذا في المحيط \* وفي فوائد شمس الاسلام ولو اقام البينة ان هذا المحدود في يده منذ عشرين سنة وانه احدث اليد عليها يقضى له باليد وبأمره القاضي بالتسليم اليه لكن لا يصير المدعى عليه مقضيا عليه حتى لو اقام البينة بعد ذلك انه ملكه تقبل ولو اقام البينة ان هذا المحدود كان في يده منذ عشرين سنة ولم يقل عشرين لا يستحق بهذا شيء وعن ابي يوسف رح تقبل هذه الشهادة واجمعوا انهم لو شهدوا على اقرار المدعى عليه انها كانت في يده امس بأمره القاضي بالرد اليه وكذا لو شهدوا ان المدعى عليه اخذه من المدعى كذا في الخلاصة \* وفي واقعات الناطقي اذا اقام البينة على عبد في يدي رجل انه كان عبده وانه كان في يده منذ سنة حتى اغتصبه هذا الذي هو في يده و اقام ذواليد البينة انه عبده منذ عشرين سنة فهو لمن في يده كذا في المحيط \* وفي العيون تنازعا في شيء فاقام احدهما البينة انه كان في يده منذ شهر و اقام الآخر بينة انه في يده الساعة امرة القاضي في يده مدعى الساعة لان يد الآخر منقبضة واليد المنقبضة لا عبرة لها عند ابي حنيفة ومحمد رح ولو اقام احدهما بينة انه في يده منذ شهر و اقام الآخر بينة انه في يده منذ جمعة قضى به لمدعى الجمعة كذا في المحيط \* رجل في يده ارض اغيرة اجرها فقال رب الارض اجرتها بامري والاجر لي وقال الآخر غصبتها منك فاجرتها فالاجر لي كان القول لرب الارض ولو كان الآخر بنى في الارض ثم اجرها فقال رب الارض امرتك ان تبني فيها لي ثم تواجرها وقال ذواليد غصبتها منك وبنيت ثم اجرتها فانه يقسم الاجر على الارض وهي مبنية وعلى الارض وهي غير مبنية فما اصاب البناء يكون للآخر وما اصاب الارض يكون لصاحب الارض وان قال رب الارض غصبتها مني مبنية كان القول قوله وان اقاما البينة كانت بينة العاصب اولى كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال لغيره غصبت منك الغاور بحث فيها عشرة آلاف وقال المقر له لابل امرتك به فالقول للمقر له ولو قال المقر له بل غصبت الالف والعشرة الآلاف فالقول للمقر له ولو قال غصبت منك ثوبا وقطعته وخطته بغير امرك وقال المقر له بل غصبتني القميص او قال بل امرتك بخياطته فالقول للمقر له كذا في المحيط \* بعث القصار اربع قطع من الكرباس الى صاحبها يريد تلميذه فحاء اليه بثلاث قطع وقال القصار دفعت اليك اربعا وقال التلميذ دفعت لم بعدة علي يقال لصاحب الثوب صدق من شئت ان صدق الرسول برئ وتوجه الحلف على القصار ان ينكل لزمه الضمان وان حلف برئ وللقصار

وللقصار على صاحب الثوب اليمين على الاجران حلف برئ من الاجر بحصة ذلك الثوب وكذا لو صدق القصار برئ واُزِم الحلف على الرسول ويجب عليه اجور القصار اذا حلف على ذلك او صدقه صاحب الثوب كذا في الوجيز للكردي \* حائط لرجل وله اشجار على صفة نهر فنبئت من عروقها في الجانب الآخر من النهر اشجار ورجل آخر في ذلك الجانب الآخر كرم وبين الكرم والنهر طريق فادعى صاحب الكرم الاشجار وادعى الآخر وقال انها من عروق اشجارى ان علم انها من عروق اشجاره فهي لصاحب الاشجار وان لم يعرف ذلك ولا يعرف لها غارس فهذه اشجار لا مال لها فلا يستحق لها احدهما كذا في الخلاصة \* ولو نبت زرع في ارض انسان بلا انبات احد فلصاحب الارض بخلاف الصيد يدخل في ارض انسان حيث يكون للآخذ كذا في الوجيز للكردي \* اذا ادعى الى آخر عرصه كذا بالميراث وقضى القاضي للمدعى بالعرصة بينة اقامها ثم اختلف المقضي له بالعرصة والمقضي عليه بالعرصة في الاشجار والسكنى ولا بينة لواحد منهما فقبل القول قول المقضي عليه بالعرصة وقبل القول قول المقضي له بالعرصة كذا في المحيط \* وفي الجامع الصغير نهر لرجل الى جنبه مسناة وارض لرجل خلف المسناة تلزفها وليست المسناة في يدا احدهما بان لم يكن لاحدهما عليه فرس ولا طين ملقى لصاحب النهر وادعى صاحب الارض المسناة وادعاهما صاحب النهر ايضا فهي لصاحب الارض عند ابي حنيفة رح وقال لصاحب النهر حرى ما ملقى طينه وغير ذلك كالمشي ونحوه وثمرته تظهر في موضعين احدهما ان كان على المسناة اشجار لا يدري من غرسها فعنده الاشجار لرب الارض وعندهما لرب النهر وثانيهما ان ولاية الغرس على المسناة لرب الارض عنده وعندهما لرب النهر والقاء الطين قبل هو على الخلاف وقيل ان لرب النهر ذلك ما لم يضر وهو الصحيح وان اراد ان يمر عليه صاحب النهر فقبل ليس له ذلك عنده والاشبه ان لا يمنع ان لم يكن فيه ضرر قال الفقيه ابو جعفر رح آخذ بقوله في الغرس ويقولهما في القاء الطين كذا في الكافي في كتاب احياء الموات \* السبل لوجاء بالتراب والطين ووضعه في ارض رجل او نهر فهو لصاحب الارض والنهر كذا في الخلاصة \* والمجتمع في الطاحونة من دفاق الطحن لصاحب الطاحونة والاصح انه لمن سبقت يده اليه وكذا الحكم في كل ما لا يكون من اجزاء الارض كالرماد والسرقة اهل سكة يرمون بالرماد والسرقة في ملك رجل واجتمع فيه سبابة فهي لمن سبقت يده اليه وكذا من بنى مربطا او اصطبلًا تجتمع فيه الدواب واجتمع فيه من السرقة فهو لمن اخذته قبل العبارة لاعداد المكان في ذلك ومثله يحكى عن الامام الثاني في المنشور في الولايم اذا صب في حجرة فاخذته احد

ان كان هيا زبله و حجره لذلك يسترده من الآخذ والا الا اذا سبق احرازه تناول الآخذ بان  
جميع المبسوط في زبله بعد وقوع المنشور فيه على قصد الاحراز ويؤيده ما ذكر في الفتاوى آجر  
داره فاناخ المستأجر جماله وتعرف فيه فالمستجمع لمن سبقت يده اليه الا اذا كان المؤاجر اراد ان يجمع  
فيه الروث والبعير فحينئذ يكون له كذا في الوجيز للكردي \* رجل مات وترك بنتا و اخا ومناعا  
فقات البنت المناع كلها لي وقد كان اشتراها الاب لي من مالي بأمري والاخ يقول الامتعة كلها  
للميت فالقول قول الاخ كذا في الذخيرة \* لو تنازعا في دابة او قميص واحد هما راكبا ولا بسه  
والآخر متعلق بلجامها او بكمه فالراكب واللابس اولى في كونه ذا اليد كذا في الكافي \* واذا كان  
احدهما راكباً في السرج والآخر رديفه فالراكب اولى بخلاف ما اذا كانا راكبين حيث يكون بينهما  
كذا في الهداية \* لو كان احدهما يقود الدابة والآخر يسوقها قضى بالدابة للقاء اذا كان احدهما ممسكاً  
بلجام الدابة والآخر متعلقاً بذنبها قل مشائخنا ينبغي ان يقتضى للذي هو ممسك بلجامها كذا في المحيط \*  
اذا تنازعا في بعير وعليه حمل لاحدهما فصاحب الحمل اولى كذا في الهداية \* دابة تنازع فيها  
رجلان لاحدهما عليه حمل وللآخر كوزة معلق او مخللة معلقة فصاحب الحمل اولى كذا في الكافي \*  
رجل يقود قطاراً من الابل وعلى بعير منها رجل راكب وادعى الراكب والقائد كل واحد منهما  
البعير كلها قال ان كانت على البعير حمولة للراكب فالابل كلها للراكب والقائد اجبر وان كانت  
البعير امراء فللراكب البعير الذي هو عليه والباقي للقائد كذا في الذخيرة \* هشام عن محمد رح  
في قطار ابل على البعير الاول رجل راكب وعلى وسطها رجل وعلى آخرها رجل فادعى كل واحد منهم  
القطار كله فلكل واحد البعير الذي هو راكبه وما بين البعير الاول والاول وما بين الاوسط والاخرين  
الاول والاوسط نصفان وليس للآخر الا ما ركبته فان قامت لهم بينة فماركبه كل واحد منهم بين الاخرين  
نصفان والذي بين الاول والاوسط بين الاوسط والاخر نصفان والذي بين الاوسط والاخر نصفه للآخر  
ونصفه بين الاول والاوسط نصفان كذا في محيط السرخسي \* اذا كان ثوب في يد رجل وطرف منه

---

قد وجدت هذه المسئلة في نسخة واحدة من النسخ الحاضرة \* رجل يقود بقرا وغنما او بطا ورجل  
آخر يسوقها فادعى السائق والبائد ذلك كله فذلك كله للسائق ولا شيء منها للقائد الا ان يقودها  
بشاة معه فتكون له الشاة وحدها كذا في محيط السرخسي \*

في يد آخر فهو بينهما نصفان كذا في الهداية \* في القدوري لو ان خياطاً يخط ثوباً في دار رجل وتنازعا في الثوب فالقول قول صاحب الدار كذا في المحيط \* لو اختلف الخياط ورب الثوب فقال رب الثوب انا اخطيه وقال الخياط لا بل انا اخطيه ان كان الثوب في يد الخياط كان القول قوله وعلى صاحب الثوب الاجرة له وان كان في يد المالك فالقول له وان كان في ايديهما فالقول للخياط مع يمينه وعلى صاحب الثوب الاجرة كذا في محيط السرخسي \* استأجر اربع البز او لخياطة الثوب فادعى الاجير ان الثوب الذي في يده له والمستأجر ان له ان كان في حانوت المستأجر فهو له بخلافه وان كان في المحلة او في منزل الاجير فالقول للاجير حراً كان او عبداً ما دوناً او مكاتباً كذا في الوجيز للكدوري \* ذكر في المأذون الكبير ابو آجر عبده من قصار اخبار او نحوه فوجد المولى معه متاعاً في طريقه اختلف فيده هو المستأجر قال ابو يوسف ر ح ان كان ذلك المتاع من صناعة المستأجر فالقول له وان لم يكن من صناعته فالقول للمولى وان كان في منزل المستأجر فالقول للمستأجر في الوجهين كذا في محيط السرخسي \* رجل خرج من دار رجل وعلى عنقه متاع فراه قوم فشهدوا ان رأيتاه هذا خرج من هذه الدار وهذا المتاع على عنقه وقال صاحب الدار المتاع ابي والخارج يدعي ذلك لنفسه ان كان الحمال ممن يعرف بمثل هذا المتاع بان كان بزازاً او صاحب خز فهو للحمال وان كان لا يعرف فهو لصاحب البيت كذا في الوقعات الحسامية \* في نوادر بن سماعه عن ابي يوسف ر ح رجل دخل في دار رجل فوجد معه مال فقال رب الدار هذا مالي اخذته من منزلي قال ابو حنيفة ر ح القول قول رب الدار ولا يصدق الداخل في شيء ما اخذ الاثباته التي عليه ان كانت الثياب مما يلبس وقال ابو يوسف ر ح ان كان الداخل رجلاً يعرف بصناعة شيء من الاشياء بان كان حملاً يحمل الزيت فدخل وعلى رقبته زق زيت او كان ممن يبيع الجبن ويطوف بالمتاع في الاسواق فالقول قوله ولا يصدق رب الدار عليه كذا في المحيط \* روى هشام عن محمد ر ح قال لو ان كناً في منزل رجلين وعامى عنق الكناس فطيفه او نحوه فادعى كل واحد منهما فهي لصاحب المنزل كذا في محيط السرخسي \* حمال عليه كارة وهو في دار رجل فادعى صاحب الدار ان الكارة له وقال الحمال لا بل ملكي فانقول قول الحمال اذا كان الحمال يحمل البز والكارة مما تحمل كذا في الوقعات الحسامية \* لو تنازعا في بساط احد هما جالس عليه والاخر متعلق به او كانا جالسين عليه فهو بينهما لا على طريق القضاء كذا في العناية \* دار فيها رجلان قاعدان وكل واحد يدعيها لنفسه فاند لا يقضي بينهما كذا في المحيط \* ان ادعى رجل السفينة وهوراكبها والاخر ممسك بسكانها وآخر يحذف فيها

والآخر يمددها فهي بين الراكب وصاحب السكان والذي يحذف منها ولا شيء لمن يمددها كذا في محيط السرخسي \* عبدالموسر في عنقه درة تساوي بدرة والعبد في بيت معسر لا يملك الا حصيرا ادعى مالك العبد ان الدرة له ومالك المنزل انها له فالقول لمالك العبد كذا في الوجيز للكردي \* رجلان في سفينة وفي السفينة دقيق فادعى كل واحد منهما السفينة وما فيها واحد منهما معروف ببيع الدقيق والآخر ملاح معروف بالدقيق للذي هو معروف ببيعه والسفينة للملاح عن ابي يوسف رح رجل اصطاد طائرا في دار رجل فان اتفقا على انه على اصل الاباحة فهو للصائد سواء اصطاده من الهواء او على الشجر وان اختلفا فقال رب الدار كنت اصطدته قبلك او ورثته وانكر الصائد فان كان اخذه من الهواء فهو له وان كان اخذه من دارة او شجرة فالقول قول صاحب الدار كذا في محيط السرخسي \* اذا باع مستأجر الحانوت سكنى الحانوت من رجل وقبضه المشتري فجاء صاحب الحانوت واستحق السكنى من يد المشتري فان كان السكنى متصلا ببناء الحانوت وهو ليس من آلات صناعة المستأجر فالقول قول صاحب الحانوت مع يمينه واذا حلف رجع المشتري على المستأجر بثمن السكنى وان كان من آلات صناعة المستأجر فالقول قول المستأجر ولا سبيل لصاحب الحانوت على السكنى كذا في المحيط \* الباب العاشر في دعوى الحائط اذا كان حائطا بين دارين يدعيه صاحبهما ان كان متصلا بينهما اتصال تربيع واتصال ملازقة فهو بينهما لا استوائهما في اليد الثابتة على الحائط وان كان اتصال احدهما اتصال تربيع واتصال الآخر اتصال ملازقة فصاحب التربيع اولى لانه له مع الاتصال نوع استعمال وان كان متصلا ببناء احدهما اتصال تربيع او ملازقة واما الآخر اتصال فصاحب الاتصال اولى وان كان لاحدهما اتصال وللآخر عليه جذوع فان كان اتصاله اتصال تربيع فالحائط لصاحب الاتصال ويكون لصاحب الجذوع موضع جذوعه وان كان لاحدهما اتصال ملازقة وللآخر عليه جذوع فصاحب الجذوع اولى وصورة اتصال التربيع مدخله اللبن بعضه على بعض ان كان الحائط من مدر أو آجر وهوان يكون انصاف لبن كل واحد من الحائطين متداخلا على الحائط الآخر وان كان الحائط من حيث ان يكون رأس ساحة احدهما مركبا عن ساحة الآخر فما اذا نقب الحائط وادخل لا يكون تربيعا ومن ابي الحسن الكرخي اتصال التربيع ان يكون الحائط المتنازع فيه طرفاه موصولان بالحائطين والحائطان موصولان بحائط الدار واما اذا كان الاتصال

من جانب فصاحب الجذوع اولى وذكر الطحاوي اذا كان متصلا من جانب واحد يقع به الترجيح قالوا الصحيح رواية الطحاوي كذا في محيط السرخسي \* وان لم يكن متصلا بينهما ولم يكن لهما عليه شيء من الجذوع وغيرها فانه يقضى بالحائط بينهما اذا عرف كونه في ايديهما قضاء ترك وان لم يعرف كونه في ايديهما وادعى كل واحد منهما انه ملكه وفي يد به يجعل في ايديهما هكذا في المحيط \* وان كان لاحدهما عليه حرادي او بوارى ولا شيء للآخر فهو بينهما كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا كان لهما عليه حرادي او بوارى يقضى بالحائط بينهما كذا في المحيط في كتاب الحيطان \* وان كان لاحدهما عليه جذع واحد وللآخر عليه حرادي او بوارى او لا شيء للآخر فهو لصاحب الجذع كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا كان لاحدهما عليه جذوع وللآخر حرادي يقضى به لصاحب الجذوع ولكن لا يؤمر بنزع الحرادي كذا في محيط السرخسي \* وان كان لاحدهما عليه جذوع وللآخر عليه سترة او حائط فالحائط المتنازع فيه هو الاسفل لصاحب الجذوع والسترة لصاحب السترة ولا يؤمر لصاحب السترة برفع السترة الا ان ثبت مدعى الحائط استحقاق الحائط بالبينة فحينئذ يؤمر صاحب السترة برفعها كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو تنازعا في الحائط والسترة جميعا فهمما لصاحب الجذوع كذا في محيط السرخسي \* وان كان لاحدهما عليه سترة وللآخر حرادي فالحائط لصاحب السترة كذا في المحيط \* وان كان لاحد المدعين على الحائط المتنازع فيه ازج من لبن او اجر فهو بمنزلة السترة كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا كان لاحدهما على الحائط عشر خشبات وللآخر ثلث خشبات فصاعدا الى العشرة فالحائط بينهما هذا هو جواب ظاهر الرواية وهو الصحيح هكذا في المحيط \* وان كان لاحدهما عليه جذع او جذعان دون الثلث وللآخر عليه ثلثة جذوع او اكثر ذكر في النوازل ان الحائط يكون لصاحب الثلث ولصاحب ما دون الثلث موضع جذوعه قال هذا استحسان وهو قول ابي حنيفة رح وامى يوسف رح آخر قال ابو يوسف رح القياس ان يكون الحائط بينهما نصفين وبه كان ابو حنيفة رح يقول اولا ثم رجعا الى الاستحسان وذكر شمس الائمة السرخسي رح في دعوى الاصل اذا كان لاحدهما عليه عشر خشبات وللآخر عليه خشبة واحدة فلكل واحد منهما ما تحت خشبته ولا يكون الحائط بينهما نصفين وانما استحسن هذا في الخشبة والخشبين وهكذا ذكر في صلح الاصل وذكر في كتاب الاقرار ان الحائط كله لصاحب عشر خشبات الاموضع الخشبة فانه لصاحبها لا يؤمر



هو يرفع الخشبة قال شمس الأئمة السرخسي رح لم يذكر في الكتاب حكم ما بين الخشبات انه لا يهمل  
يقضى به من اصحابنا من قال يقضى بالملك بينهما على احد عشرهما عشرة اسهم لصاحب العشر  
الخشبات وسهم لصاحب الخشبة الواحدة فحكم ما بين الخشبات حكم ما تحت كل خشبة  
من الحائط حتى لو انهدم الحائط يقسمان ارضه واكثرهم على انه يقضى به لصاحب العشر الخشبات  
الا موضع الخشبة الواحدة فان ذلك الموضع يكون ملكا لصاحب الخشبة الواحدة عند اكثرهم قال  
محمد رح وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان \* واذا كان الحائط طويلا وكل واحد منهما  
منفرد ببعض الحائط بالاتصال ووضع الجذوع قضى لكل واحد منهما بما يوازي ساحة من الحائط  
ولا ينظر الى عدد الجذوع وبه كان يقضى القاضي عبدالله الصميري واما ما بينهما من القضاء  
يقضى بينهما كذا في محيط السرخسي \* قال الامام الاسيحا بي رح في شرح الطحاوي  
ان كان وجه الحائط الى احدهما وظهرة الى آخر قال ابو حنيفة رح يقضى بالحائط  
بينهما ولا يقضى لمن اليه وجه الحائط وقال لا يقضى بالحائط لمن اليه وجه الحائط هنا اذا جعل  
وجه البناء حين بنى واما اذا جعل الوجه بعد البناء بالنقش والتطين فلا يستحق به الحائط  
في قولهم جميعا كذا في غاية البيان شرح الهداية \* خص بين دارين فمطه الى احدى  
الدارين كل واحد من صاحبي الدارين يدعى الخص قال ابو حنيفة رح يقضى بالخص بينهما  
نصفين وقال صاحبا يقضى به لمن اليه القمط كذا في فتاوى قاضيخان \* لو تازعا في باب يغلق  
على حائط بين دارين والغلق الى احدهما قال ابو حنيفة رح يقضى بالغلق والباب بينهما وقال  
يقضى بالباب لمن اليه الغلق ولو كان للباب غلقان من الجانبين جميعا يقضى بالباب بينهما بالاجماع  
كذا في غاية البيان شرح الهداية \* اذا كان الحائط بين رجلين فاقام رجل البيعة على احدهما انه  
اقران الحائط له قضيت له بحصة من الحائط كذا في المبسوط \* جذوع شاحصة الى دار رجل ليس  
له ان يجعل عليها كتيفا الا برضا صاحب الدار وليس لصاحب الدار قطعها اذا امكنه البناء عليها وان لم يكن  
البناء عليها بان كانت جذوعا صغارا او جذعا واحدا ينظر ان كان قطعها بضر ببقية الجذوع ويضعها لا يملك  
القطع وان لم يضر لها يطالبه بالنزع ولو اراد صاحب الدار ان يغلق على اطراف هذه الجذوع شيئا  
ليس له ذلك كذا في محيط السرخسي \* جدارين اثنين لهما عليه حمولة غير ان حمولة احدهما  
اثقل فالعمارة بينهما نصفان ولو كان لاحدهما عليه حمولة وليس الاخر عليه حمولة والجدار مشترك بينهما

قال الفقيه ابو الليث رح للآخر ان يضع عليه بمثل حمولة صاحبه ان كان الحائط يحتمل ذلك  
الآخرى ان اصحابنا رح قالوا في كتاب الصلح لو كانت جذوع احدهما اكثر فلآخر ان يزيد  
في جذوعه ان كان يحتمل ذلك ولم يذكروا انه قد يم او حديث كذا في الخلاصة في كتاب الحيطان \*  
وان لم تكن لهما عليه خشبة فاراد احدهما ان يضع عليه خشب له ذلك وليس للآخر ان يمنعه ويقال له  
ضع انت مثل ذلك ان شئت كذا في الفصول العمادية \* لو كانت لاحدهما عليه جذوع وليس  
للآخر عليه جذوع فاراد ان يضع والجدار لا يحتمل جذوع اثنين وهما مفران بان الحائط مشترك  
بينهما يقال لصاحب الجذوع ان شئت فادفع ذلك عن الحائط لتستوي بصاحبك وان شئت فحط  
عنه بقدر ما يمكن لشريكك من الحمل كذا في الخلاصة \* جدارين رجلين لاحدهما عليه بناء فاراد ان  
يحول جذوعه الى موضع آخر قال ان كان يحول من اليمين الى اليسار ومن اليسار الى اليمين ليس له  
ذلك وان اراد ان يسفل الجذوع فلا بأس به وان اراد ان يجعله ارفع عما كان لا يكون له ذلك كذا  
في فتاوى قاضيهان \* حائط بينهما وكانت لكل واحد جذوع فللذي هو صاحب السفلى ان يرفعها  
بجذاه صاحب الاعلى ان لم يضر بالحائط ولو اراد احدهما ان ينزع جذوعه من الحائط له ذلك  
ان لم يكن في نزع ضرر بالحائط هكذا في الفصول العمادية \* اذا كانت جذوع احدهما مرتفعة  
وجذوع الآخر متسفلة فاراد ان ينقب الحائط لينزل فيه الخشب هل له ذلك قبل ان يس له ذلك وكان  
ابو عبد الله الجرجاني يفتي بان له ذلك وقيل ينظر ان كان ذلك مما يوجب فيه وهما لم يكن له ذلك  
وان كان مما لا يدخل فيه وهما له ذلك كذا في محيط السرخسي \* جدارين رجلين اراد احدهما  
ان يزيد في البناء لا يكون له ذلك الا باذن الشريك اضر الشريك بذلك او لم يضر كذا في فتاوى  
قاضيهان \* قال ابو القاسم حائط بين رجلين انه قد هدم جانب منه فظهر انه ذو طاقين متلازقين فيريد  
احدهما ان يرفع جداره ويزعم ان الجدار الباقي يكفيه للمسترفيما بينهما ويزعم الآخر ان الجدار الباقي  
ذا طاق واحد يهي وينهدم فان سبق منهما ان الحائط بينهما قبل ان يتبين انهما دائطان فكل  
الحائطين بينهما وليس لاحدهما ان يحدث في ذلك شيئا بغير اذن شريكه وان اقرا ان كل حائط  
لصاحبه فلكل واحد منهما ان يحدث فيه ما احب كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الحيطان \*  
جدارين اثنين وهما اراد احدهما ان يصلحه وابى الآخر ينبغي ان يقول له ارفع حمولتك بعمد لانني  
ارفعه في وقت كذا او يشهد على ذلك فان فعل فيها وان لم يفعل فله ان يرفع الجدار فان سقطت حمولته

لا يضمن كذا في الخلاصة \* وعن الشيخ الامام ابي القاسم جد اربين رجلين لاحد هما عليه حمولة وليس  
 للآخر شيء فمال الجدار الى الذي لاحمولته فاشهد على صاحب الحمولة فلم يرفعه مع امكان الرفع  
 بعد الاشهاد حتى انهدم وافسد شيئا قال اذا ثبت الاشهاد وكان مخوفا وقت الاشهاد يضمن المشهود عليه  
 نصف قيمة ما افسد من سقوطه هكذا في فتاوى قاضيخان \* قال ابو القاسم حائط بين رجلين لاحد هما عليه  
 غرفة ولاخر عليه سقف فهدم الحائط من اسفله ورفعا اعلاه بالاساطين ثم اتفقا جميعا حتى بنيا فلما بلغ  
 البناء موضع سقف هذا الى صاحب السقف ان يبني بعد ذلك لا يجبران يتفق فيما جاوز ذلك كذا  
 في الفتاوى الصغرى في كتاب الحيطان \* رجل له بيت وحائط هذا البيت بينه وبين جاره فاراد صاحب  
 البيت ان يبني فوق بيته غرفة ولا يضع خشبة على هذا الحائط قال ابو القاسم ان يبني في حد نفسه من غير  
 ان يكون معتمدا على الحائط المشترك لم يكن للجار منعه كذا في فتاوى قاضيخان في باب الخطيان \*  
 رجل له ساباط احد طرفي جذوع هذا الساباط على حائط دار رجل فتنازعا في حق وضع الجذوع  
 فقال صاحب الدار جذوعك على حائطي بغير حق فادفع جذوعك عنه وقال صاحب الساباط  
 هذه الجذوع على حائطك بحق واجب ذكر صاحب كتاب الحيطان الشيخ الثقفى ان القاضي  
 يأمره برفع جذوعه وقال الصدر الشهيد ر ح وبه يفتى وان تنازعا في الحائط يقضى بالحائط لصاحب  
 الدار في ظاهر مذهب اصحابنا لان الحائط متصل بملك صاحب الدار وبالاتصال ثبت اليد ولكن هذا  
 اذا كان الاتصال اتصال تريع اما اذا كان اتصال ملازمة فصاحب الساباط اولى هكذا في المحيط  
 في كتاب الحيطان \* جد اربين دارين انهدم واحدهما بنات ونسوة واراد صاحب العيال ان يبنيه  
 وابى الآخر قال بعضهم لا يجبر الابي وقال الفقيه ابو الليث رح في زمانه لا يجبر لانه لا بد ان يكون بينهما  
 سترة قال مولا نارض وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان اصل الجدار يحتمل القسمة  
 بحيث يمكن لكل واحد منهما ان يبني في نصيبه سترة لا يجبر الابي على البناء وان كان اصل  
 الحائط لا يحتمل القسمة على هذا الوجه يؤمر الابي بالبناء كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا كان  
 الحائط بين رجلين فانهدم فاراد احد هما قسمة عرصه الحائط وابى الآخر واراد احدهما ان يبني  
 ابتداء بدون طلب القسمة وابى القسمة فان لم يكن عليه حمولة اصلا وطلب احد هما قسمة عرصه  
 الحائط وابى الآخر ذكر في بعض المواضع مطلنا انه لا يجبر وبه اخذ بعض المشائخ وبعض مشائخنا  
 قالوا

قالوا ان كان القاضي لا يرى القسمة الا بالاقرار لا يقسم واما اذا كان يرى القسمة بدون الاقرار فانه يقسمه بينهما اذا كانت العرصة عريضة بحيث لو قسمت اصاب كل واحد منهما ما يمكن ان يبني فيه ويجعل نصيب كل واحد منهما مما يلي دارة تميما للمنفعة عليها وقال بعضهم اذا كانت العرصة عريضة فالقاضي يجبر الابي على القسمة على كل حال واليه اشار الخصاف وعليه الفتوى واما اذا اراد احدهما ان يبني ابتداء بدون طلب القسمة وابي الآخر فلان كانت عرصة الحائط عريضة بحيث لو قسمت اصاب كل واحد منهما ما يمكنه ان يبني فيه حائط لنفسه لا يجبر وان كانت غير عريضة فقد اختلف المشائخ قال بعضهم يجبر واليه مال الشيخ الامام الجليل ابوبكر محمد بن الفضل والشيخ الامام الاجل شمس الائمة وهو الاشبه ولولم يكن شيء من ذلك لكن بنى احدهما الحائط بغير اذن شريكه هل يرجع على صاحبه بشيء اختلف المشائخ فيه قال بعضهم لا يرجع على كل حال وهكذا ذكر في كتاب الاقضية وهكذا ذكر الفقيه ابوالليث رح في النوازل من اصحابنا وقال بعضهم ان كانت عرصة الحائط عريضة على ما بينا لا يرجع وان كانت غير عريضة يرجع واذا كان على الحائط حمولة فاذا كانت لهما عليه جذوع فطلب احدهما قسمة عرصة الحائط فالجواب فيه انه لا يقسم عرصة الحائط الا من تراخ منهما وان كانت العرصة عريضة على التفسير الذي قلنا واذا اراد احدهما البناء وابي الآخر ذلك ذكر شمس الائمة السرخسي رح انه يجبر من غير تفصيل وعليه الفتوى واذا بنى احدهما بغير اذن صاحبه بعض مشائخنا رح قالوا ان كانت عرصة الحائط عريضة على التفسير الذي قلنا لا يرجع الباني على شريكه ويكون متطوعا هكذا ذكر الخصاف في نفقائه وبعض مشائخنا قالوا لا يكون متطوعا واليه اشار في كتاب الاقضية وهكذا روى بن سماعة رح في نوادره وهو الاصح هكذا في المحيط \* وان بناءه باذنه ليس له ان يمنعه لكن يرجع عليه بنصف ما انفق كذا فتاوى دوى قاضيخان \* واذا كان لاحد هما عليه حمولة فطلب هو القسمة وابي الآخر يجبر الابي اذا كانت العرصة عريضة على التفسير الذي بيناه وهو الصحيح وعليه الفتوى وانا اراد من له الحمولة البناء وابي الآخر فالصحيح انه يجبر عليه واذا بنى الذي له عليه حمولة فالصحيح انه يرجع وان بناء الآخر عرصة الحائط عريضة على التفسير الذي قلنا صار متبرعا ثم في كل موضع لم يكن الباني متطوعا كما اذا كان له اولهما عليه حمولة كان للباني ان يمنعه صاحبه من الانتفاع الى ان يرد عليه ما انفق او قيمة البناء على حسب ما اختلفوا فيه فان قال صاحبه انا لا انتفع بالمبني هل يرجع الباني عليه باختلاف المشائخ فيه بعضهم قالوا لا يرجع واليه مال

القاضي الامام ابو عبد الله الدامغاني في شرح كتاب الحيطان والشيخ الامام المعروف بخوافر زاده رح  
في شرح كتاب المزارعة وبعضهم قالوا يرجع واليه مال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل  
وهو اختيار الصدر الشهيد عني ثم اذا رجع بماذا يرجع ذكر القاضي الاسي جاني في شرح مختصر الطحاوي  
في كتاب الصلح في مسئلة لعلو والسفل ان صاحب العلو يرجع على صاحب السفل بقيمة السفل  
مبنيًا لا بما انفق وهكذا ذكر الشيخ الامام في شرح كتاب المزارعة وذكر في فتاوى الفضلي في الحائط  
المشترك انه يرجع بنصف ما انفق وفي العلو والسفل يرجع على صاحب السفل واستحسن بعض  
المؤخرين من مشائخنا فقالوا ان بني بامر القاضي رجع بما انفق وان بني بغير امر القاضي يرجع  
بقيمة البناء ثم في الموضع الذي يرجع بقيمة البناء يرجع بقيمة البناء يوم البناء او يوم الرجوع فقد قيل  
يوم الرجوع وبه كان يفتي القاضي الامام ابو عبد الله الدامغاني وقيل يوم البناء وبه كان يفتي صدر الشهيد  
حسام الدين هذا الذي ذكرنا اذا انهدم الحائط وان هدمًا فكذلك الجواب في الوجوه كلها وان هدم احدهما  
اجبر على البناء هكذا في المحيط \* في صلح النوازل جدار بين اثنين ولكل واحد عليه حمل فانهدم واحدهما  
غائب فبناه الآخر ان بناء بنقض الحائط الاول فهو متطوع وليس له ان يمنع الآخر من الحمل وان بناء بلسن  
او خشب من قبل نفسه لم يكن الذي لم يكن ان يحمل عليه حتى يؤدي نصف قيمته كذا في الخلاصة \*  
وفي فتاوى الفضلي اذا اراد احدهما نقض جدار مشترك وابى الآخر فقال له صاحبه انا ضمن لك كل  
ما ينهدم من بينك فضمن له ذلك ثم نقض الجدار باذن شريكه لم يلزمه من ضمان ما ينهدم من منزله  
المضمون له شيء كما لو قال ضمنت لك ما يهلك من مالك كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الحيطان \*  
جدار بين رجلين انهدم واحد الجارين غائب فبني الحاضر في ملكه جدار من خشب وترك موضع  
الحائط على حاله فقدم الغائب فاراد ان يبني الحائط في الموضع القديم ومنعه الآخر قال الفقيه ابو بكر  
ان اراد الذي قدم ان يبني على طرف موضع الحائط مما يليه جاز وان جعل ساحة اس الحائط الى جانب  
نفسه ليس له ذلك وان اراد ان يبني الحائط كما كان اودق منه ويترك الفضل من الجانبين سواء له ذلك كذا  
في فتاوى قضيجان في باب الحيطان \* جدار بين كرمين لرجلين انهدم فاستعدى احدهما الى السلطان  
لما ابى صاحبه ان يبني فامر السلطان ببناء برضاء المستعدي ان يبني الجدار على ان يأخذ الاجر منهما جميعا  
فبني كان له ان يأخذ الاجر من صاحبه الكرمين كذا في الفصول العمادية \* وفي الاقضية حائط  
مشترك بين اثنين اراد احدهما نقض الحائط وابى الشريك الآخر اذا كان بحال لا يخاف منه السقوط لا يجبر

وان كان بحيث يخاف عن الامام ابي بكر محمد بن الفضل رح انه يجبر فان هدموا واراد احدهما ان يبني  
وابى الآخر ان كان اس الحائط عريضا يمكنه ان يبني حائطاً في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك  
وان كان لا يمكن يجبر كذا حكى من الامام ابي بكر محمد بن الفضل وعليه الفتوى وتفسير  
الجبر انه ان لم يوافق الشريك فهو ينفق في العمارة ويرجع على الشريك بنصف ما انفق ان كان  
اس الحائط لا يقبل القسمة كذا في الخلاصة \* لو هدموا جداراً بينهما ثم بناه احدهما بنفقته والآخر  
لا يعطيه النفقة ويقول انا لا اضع على الجدار حمولة فانه ان يرجع على شريكه بنصف ما انفق  
وان لم يضع غير الباني الحمولة كذا في الفتاوى الصغرى \* ان خاف وقوع الحائط وهدم  
احدهما لا يجبر الشريك على البناء وان كان الحائط صحيحاً فهدم احدهما باذن الشريك لا شك  
انه يجبر الهادم على البناء ان اراد الآخر البناء كما لو هدموا وان هدم بغير اذن الشريك ان لم يكن  
للتراب قيمة ولا تزداد الارض قيمة ببناء الحائط فانه يضمن قيمة نصيب شريكه من الحائط بالغة ما بلغت  
وان كان للتراب قيمة يرفع قيمة التراب من نصيب شريكه الا ان يختار ان يترك التراب عليه ويضمنه قيمة  
نصيبه فحينئذ لا يرفع منه قدر قيمة نصيبه من التراب وان كانت الارض تزداد قيمة ببناء الحائط يقوم  
الحائط بارضه وبنائه ثم يرفع عنه قدر الارض بدون البناء فيضمن نصيب الشريك ما بقي من بنائه كذا  
في الخلاصة \* جدار بين رجلين لكل واحد منهما عليه حمولات فوهى الجدار فرفعه احدهما وبناه  
بمال نفسه ومنع الآخر من وضع الحمولات على ما كان عليه في القديم قال الفقيه ابو بكر الاسكاف  
ينظر ان كان عرض موضع الجدار بحال لو قسم بينهما اصاب كل واحد منهما موضع يمكنه  
ان يبني عليه حائطاً يحتمل حمولاته على ما كان عليه في الاصل كان الباني متبرعاً في البناء ليس له  
ان يمنع صاحبه من وضع الحمولات على هذا الجدار وان كان بحال لو قسم لا يصيبه ذلك  
لا يكون متبرعاً وله ان يمنع شريكه من وضع الحمولات على هذا الجدار حتى يضمن له نصف  
ما انفق في البناء قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل البخاري رح يرجع عليه بنصف ما انفق  
ان بناه بامر القاضي ونصف قيمة البناء ان بناه بغير امر القاضي كذا في فتاوى قاضيهان \* في شروط  
النوازل قال ابو بكر رح في جدار بين رجلين بيت احدهما اسفل وبيت الآخر اعلى قدر ذراع او  
ذراعين فانهدم فقال صاحب الاعلى لصاحب الاسفل ابن لي جدار بيني ثم بيتي جميعاً ليس له ذلك  
بل بينا انه جميعاً من اسفله الى اعلاه قال الفقيه ابو الليث ان كان بيت احدهما اسفل باربعة اذرع وانحو

ذلك مقدار ما يمكن ان يتخذ بيتا فاصلاحه على صاحب السفلى حتى ينتهي الى موضع البيت الآخر  
لانه بمنزلة الحائطين من سفلى وعلو وقيل بيتان للكل وهو قول ابي القاسم ثم رجع وقال لي حيث ملكه  
عليه ثم بعد ذلك يشتركانه كذا في الفصول العمادية \* صاحب السفلى لو اراد ان يهدم سفله ليس له  
ذلك وان كان السفلى خالص ملكه حتى لو باع السفلى كان الثمن كله له كذا في المحيط في كتاب الحيطان \*  
ولو لرجل وسفلى لآخر ليس لصاحب السفلى ان يتد وتدا ولا ان ينقب كوة بغير رضا  
صاحب العلو عند ابي حنيفة ر ح وقال يضع فيه ما لا يضرب بالعلو هكذا في الكافي في باب متفرقات كتاب  
ادب القاضي \* ولو لرجل وسفلى لآخر قال ابو حنيفة ر ح ليس لصاحب العلوان يبنى في العلو بناء  
او وتد وتدا الا برضا صاحب السفلى والمختار للثوى انه ان اضرب بالسفلى يمنع وعند الاشباه والاشكال  
لا يمنع كذا في فتاوى ناصيخان في باب الحيطان \* انهدم السفلى والعلو لا يجزى صاحب السفلى  
على البناء واصحاب العلو بناء السفلى ويمنع لصاحبه من السكنى حتى يعطيه قيمته فاذا ادنى اليه  
قيمة البناء يملك البناء عليه وعن الطحاوي حتى يعطيه ما انفق في السفلى واستحسن بعض المتأخرين  
وقالوا ان بنى بامر القاضي رجع بما انفق وان بنى بغير امره رجع بقيمة البناء وعليه الفتوى كذا في محيط  
السرخسي \* ثم اذا كان لصاحب العلوان يمنع صاحب السفلى من الانتفاع بسفله حتى يرجع عليه  
بقيمة البناء على ظاهر الرواية وامتنع صاحب السفلى عن اداء القيمة لا يجبر عليه كذا في المحيط \*  
وان كان صاحب السفلى هو الذي هدمه كلف اعادته بخلاف ما اذا هدم اجنبي السفلى لا يجبر  
على البناء بل يضمن قيمة صاحب العلو والسفلى اذا اختصما في الجذوع السفلى او الحرادي  
والبوراري والطين والازج فهو لصاحب السفلى ولصاحب العلو الوطأ والقرار على ذلك فان  
تنازعا في السقف وفي الحائط الذي فوق السقف اختلف المشائخ فيه قيل يكون لصاحب السفلى وقيل  
لا يحكم بالحائط لصاحب السفلى وبه يفتى ولو كان في السفلى روشن ولصاحب العلو عليه طريق  
فاختصما في روشن كان لصاحب السفلى واصحاب العلو عليه طريق ومرور كذا في محيط السرخسي \*  
ثلاثة نفر لرجل سفلى وللآخر عليه علو وللآخر على العلو علو فانهدم الكل فقال كل واحد منهم  
لصاحبه السفلى لك والعلوي فان كان لواحد منهم بينة يقضى بينته وان كان لاثنتين منهم بينة يقضى  
بينتهما ويقضى بالعلو بحصة الارض بينهما نصفان وان لم تكن لواحد منهم بينة اصلا يحلف كل واحد  
منهم

منهم لصاحبه ثم تكلموا في كيفية الاستحلاف قال صاحب كتاب الجبطن يحلف كل واحد منهم بالله الذي لا اله الا هو ما يجب عليك بناء هذا السفل الذي يجب لهذا البناء علوه عليه وقال غيره من اصحابنا راح يحلف بالله الذي لا اله الا هو ان هذه الارض ليست بملك لك ولا يجب عليك بناؤها قال الصدر الشهيد راح وبهذا يفتنى والصحيح عندي ما ذكره الامام العنابي انه يحلف كل واحد على دعوى الآخر بالله ما له قبلك حق بناء العلو على سفلك لو بنى فاذ احلفوا يقال لكل واحد منهم ان شئت ان تبني بالسفل فابن وتبني عليه ما ادعيت عليه من الملو وتمنع صاحبك من الانتفاع به الى ان يدفع لك ما انقمت وان شئت فدع هكذا في الفصول العمادية \*

الباب الحادي عشر في دعوى الطريق والمسبل لو ادعى على آخر حق المرور ورقبة الطريق في دارة فالقول قول صاحب الدار ولو اقام المدعى البينة انه كان يمر في هذه الدار لم يستحق بهذا شيئا كذا في الخلاصة \* ولو شهد الشهود ان له طريقا في هذه الدار جازت شهادتهم وان لم يحددوا الطريق قال شمس الائمة الحلواني رح ذكر في بعض الروايات انها لم تقبل ما لم يبين موضع الطريق انه في مقدم الدار او في مؤخرها ويذكر طول الطريق وعرضه قال وهو الصحيح وما ذكر في بعض الروايات انها تقبل وان لم يحدوا الطريق محمول على ما اذا شهدوا على اقرار المدعى عليه بالطريق وذكر شمس الائمة السرخسي الصحيح انها تقبل وان لم يذكر او موضع الطريق ومقداره لان الجهالة انما تمنع قبول الشهادة اذا تعذر القضاء بها وههنا لا يتعذر فان عرض الباب العظمى يجعل حكما بمعرفة الطريق هكذا في فتاوى قاضيخان في باب اليمين \* والاصح ان هذه الشهادة مقبولة على كل حال كذا في المحيط \* ولو شهدوا ان اباه مات وترك هذا الطريق ميراثا له جازت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا كان له باب مفتوح من دارة على حائط في زقاق انكر اهل الزقاق ان يكون له حق المرور في زقاقهم فلهم منعه الا ان تقوم بينة على ان له طريقا ثابتا فيها كذا في المحيط \* اذا كان الميزاب منصوبا الى دار رجل واختلفا في حق اجراء الماء واسالته فان كان في حال عدم جريان الماء لا يستحق اجراء الماء واسالته الا بيينة هكذا في محيط السرخسي \* وليس لصاحب الدار ايضا ان يقطع الميزاب كذا في المحيط \* وحكى الفقيه ابو الليث رح انهم استحسوا ان الميزاب اذا كان قديما وكان تصويب السطح الى دارة و علم ان التصويب قديم وليس بمحدث ان يجعل له حق التسييل وان اختلفا في حال جريان الماء قبل القول لصاحب



الميزاب ويستحق اجراء الماء وقيل لا يستحق فان اقام البينة على ان له حق المسيل وبينوا انه ماء المطر من هذا الميزاب فهو ماء المطر ليس له ان يسيل ماء الاغتسال والوضوء فيه وان بينوا انه ماء الاغتسال والوضوء فهو كذلك وليس له ان يسيل ماء المطر فيه وان قالوا له فيها حق مسيل ماء ولم يبينوا الماء المطر او غيره صح والقول لرب الدار مع يمينه انه ماء المطر او ماء الوضوء والغسالة وقال بعض مشائخنا لا تقبل هذه الشهادة في المسيل وفي الطريق تقبل كذا في محيط السرخسي \* ولو لم تكن للمدعي بينة اصلا استخلف صاحب الدار ويقضى فيه بالنكول كذا في الحاوي \* في نوادر هشام قل سألت محمدا ر ح عن رجل على رجل ادعى ان مجرى مائه في بستانه ولم يكن الماء جاريا يوم اختصما فشهد شاهدان انه كان جاريا الى بستان هذا المس قل كان ابو يوسف ر ح يجيز هذه الشهادة وكان ابو حنيفة ر ح لا يجيزها ما لم يشهدوا له بالملك والحق وهو قول محمدا ر ح ولو شهدوا على اقرار المدعى عليه فذلك جائز في قولهم جميعا كذا في المحيط \* لو ادعى رجل قبل آخرنا وقام موضوعا على نهره هذا المس جاء السيل وقلعه امس ورمى به قال محمدا ر ح اذا شهدوا بذلك امرنا باعادة النافقة كما كان فان اراد ان يجري الماء فمنعه صاحب النهر وجحدان يكون له فيها حق اجراء الماء قال له ان يمنعه حتى يقيم البينة ان مجرى مائه فيها قيل لمحمدا ر ح فما صنع اذن قال يستأجر صاحب النهر ان شاء باجراء الماء فيه وذلك جائز كذا في الظهيرية \* نهر في ارض رجل يسيل فيه الماء فاختلغا في ذلك فالقول قول صاحب الماء الا ان يقيم صاحب الارض بينة ان النهر ملكه وكذلك اذا لم يكن جاريا وقت الخصومة الا انه علم انه كان يجري الى ارض هذا الرجل قبل ذلك كان القول قول صاحب الماء ويقضى له بالنهر الا ان يقيم صاحب الارض بينة ان النهر ملكه واذا لم يكن الماء جاريا الى ارض هذا الرجل وقت الخصومة ولم يعلم بجريانه الى ارضه قبل ذلك فانه يقضى لصاحب الارض بالنهر الا ان يقيم صاحب الماء بينة ان النهر ملكه هكذا في المحيط \* وفي المتنقي قال هشام سألت محمدا ر ح عن نهر عظيم الشرب لاهل قرى لا يحصون حبسه قوم من اعلى النهر عن الاسفلين وقالوا هولنا وفي ايدينا وقال الذين هم في اسفل النهر هولنا كله ولا حق لكم فيه قال اذا كان النهر يجري الى الاسفلين يختصمون ترك على حاله يجري كما كان يجري وشربهم جميعا منه كما كان وليس للاعلى ان يعكروه عنهم وان كان الماء منقطعا من الاسفلين يوم يختصمون لكن علم انه كان يجري الى الاسفلين فيما مضى وان اهل الاعلى

يحبسونه عنهم او قام اهل الاسفل بينة ان النهر كان يجري اليهم وان اهل الاعلى حبسوه عنهم امر  
اهل الاعلى بازالة الحبس عنهم كذا في الذخيرة \* دار في سكة غير نافذة وفي السكة نهرا راد صاحب  
الدار ان يدخل الماء في دارة ويجريه الى بستانه فللجيران ان يمنعوه وله ان يمنع الجيران مثل ذلك  
ومن اجري قبل ذلك واقرانه احده فلم يمنع وان كان ذلك قد يمالى يمنع كذا في خزائن المفتين \*  
دار بين ورثة اقرعهم ان لفلان فيها طريقا ومسيل ماء لم يكن له ان يمر او يسيل حتى يتفقوا ولكن  
تقسم الدار فاذا قسمت ان وقع الطريق والمسيل المقربة في نصيب المقر له الاسالة والاستطراق وان وقع  
في نصيب الساكت يضرب المقر بقيمة الطريق والمسيل في حصة المقر والمقر بحصته سوى قيمة الطريق  
والمسيل فيكون بينهما على ذلك لانه اقر له بحق المرور وتسييل الماء لابرقة الطريق حتى لو اقر  
برقة الطريق فحينئذ يضرب المقر له بقدر ذراعان الطريق والمقر بقدر ذراعان نصيبه سوى ذراعان  
الطريق ويجب ان يكون هذا على قولهما واما على قول محمد رح يجب ان يضرب المقر له  
بنصف قيمة الطريق والمسيل والمقر بجميع قيمة نصيبه الا قدر قيمة نصف الطريق والمسيل  
كذا في محيط السرخسي \* واذا كان مسيل ماء في دار رجل في قناة فاراد صاحب القناة  
ان يجعله ميزابا فليس له الا برضاء صاحب الدار ولو كان ميزابا فاراد ان يجعله قناة فان كان  
في ذلك ضرر على صاحب الدار بان احتاج الى هدم حائطي النهر لجعله قناة فليس له ذلك الا برضاء  
صاحب الدار وان لم يكن في ذلك ضرر على صاحب الدار بان لم يحتج الى ذلك بان كان الميزاب  
عريضا فله ذلك وذكر الكرخي انه اذا تساوى الامر في الضرر فله ان يجعل القناة ميزابا والميزاب  
قناة ومن المناظرين من قال ما ذكر محمد رح في الكتاب محمول على ما اذا كان له حق المسيل  
لا غير فاما اذا كانت البقعة التي يسيل فيها الماء ملكه فله ان يتصرف فيها ان شاء قال في الكتاب  
فان كان الميزاب على الهواء فليس له ان يجعله قناة ولم يفصل بينهما اذا كان لصاحب الارض فيه  
ضرر ولم يكن لواراد ان يجعل ميزابا اطول من ميزابه او اعرض او اقصر او اراد ان يسيل ماء سطح آخر  
في ذلك الميزاب ليس له ذلك الا برضاء اهل الدار كذا في المحيط \* لو اراد اهل الدار ان ينووا حائط ليسدوا  
مسيله وارادوا ان ينقلوا الميزاب من موضعه او يرفعوه او يسهلوه لم يكن لهم ذلك ولو بنى اهل الدار بناء ليسيل  
ميزابه على ظهره لهم ذلك كذا في البدائع \* ولو كان له طريق في دار رجل اراد اهل الدار ان ينووا في ساحة  
الدار ما يقطع طريقه لم يكن لهم ذلك وينبغي ان يتركوا في ساحة الدار عرض باب الدار كذا في الخلاصة \*

ذكر في المنتقى من محمدرح في قناة جارية يحقتر بعض آبارها في دار رجل في ساحة داره او في ارض رجل عليها حائط محيط فادعى صاحب القناة ظهر آبارها وادعى صاحب الدار والارض ذلك قال اما ما كان في الدار فهو لصاحب الدار واما ما في الارض فهو لصاحب القناة اذا لم يعلم في يد من هو فان كان صاحب الارض قد زرعها وحصد زرعها ورفعها قال هي للذي زرعها لانه اذا زرعها فقد صارت في يديه كذا في الحاوي \* رجل له قناة خالصة عليها اشجار لقوم اراد صاحب القناة ان يصرف قناته من هذا النهر ويحفر له موضعا آخر ليس له ذلك ولرباع صاحب القناة كان لصاحب الشجرة شفعة جوار كذا في الفصول العمادية في الفصل الرابع والثلاثين \* الباب الثاني عشر في دعوى الدين اذا ارادت المرأة اثبات بقية مهرها على الزوج فلها ذلك وان لم يكن لها حق المطالبة ببقية المهر في الحال وكذلك من له الدين المؤجل اذا اراد اثباته فله ذلك وان لم يكن له حق المطالبة في الحال كذا في المحيط \* امرأة ادعت مهرها على وارث زوجها اكثر من مهر مثلها ان كان الوارث مقربا بالنكاح يقول له القاضي اكان مهرها كذا اكثر من مهر مثلها فان قال الوارث لا يقول القاضي اكان كذا يذكر مهر ادون الاول لكنه اكثر من مهر مثلها ان قال لا يقول له القاضي اكان كذا الى ان ياتي القاضي على مقدار مهر امثل فبعد ذلك اذا قال الوارث لا الزمه القاضي مقدار مهر المثل ويحلفه على الزيادة هذا اذا كان القاضي يعرف مقدار مهر مثلها فان كان لا يعرف يأمر امانة بالسؤال عن يعلم او يكلفها اقامة البينة على ما تدعي كذا في فتاوى قاضيخان \* ادعت المرأة المهر في نكحة الزوج فانكرت الورثة النكاح فاقامت بينة على كليهما يثبت كلاهما فلوا قامت الورثة بينة على انها ابرأت الزوج عن المهر قبل موته لا يقبل للتناقض كذا في الفصول العمادية في الفصل الرابع عشر \* امرأة ادعت على حاضرائه كان على زوجي فلان بن فلان بقية المهر كذا وانك ضمننت لي ذلك عندان حرمت عليه بثلاث تطليقات واني اجزت ضمانك هذا لنفسني وانه حرمني على نفسه بثلاث تطليقات فصارت بقية المهر واجبة لي عليك بسبب ضمانك هذا بوقوع الفرقة وتطالبه بالاداء فيقر المدعى عليه بالضمان وينكر العلم بوقوع الحرمة الغليظة فشهد الشهود بوقوع الحرمة الغليظة يحكم القاضي بالمال على الحاضر وبوقوع الحرمة على الزوج الغائب كذا في خزائن المفتين \* قال هشام في نوادره قلت لمحمدرح في رجل لي عليه الف درهم وللرجل على امرأة

امرأة الف درهم فخاصما فيه فاقامت المرأة شاهدين وانا غائب اني اقررت ان الدراهم التي علي هذا الرجل الذي يطالبها ملكها هذه المرأة لاشي لي فيها وانما هي باسمي من ثمن عبد بعته لها والرجل الذي يطالب المرأة مقربان لي عليه الف درهم او منكر فاقامت المرأة بينة ان لي عليه الف درهم وانا اقررت ان ملكها لها وان اسمي في ذلك عارية قال محمد ر ح هذا امر جائز والشهادة قاطعة كذا في المحيط \* اثبات الدين على الميت بحضرة الوارث او الوصي بجوزوان لم يكن في ايديهما شيء من التركة كذا في الفصول العمادية في الفصل الثامن والعشرين \* رجل ادعى ديناً على ميت بحضرة احد الورثة فاقر هذا الوارث صح اقراره ويلزمه جميع ذلك في حصته من الميراث وقال شمس الائمة ر ح هذا اذا قضى القاضي على هذا الوارث باقراره اما بمجرد اقراره لا يلزمه الدين في نصيبه كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي فتاوى الفضلي اذا ادعى بعض الورثة على مورثه ديناً وصدقه بعض الورثة وكذب البعض قال يستوفى الدين من نصيب من صدقه بعد ان يطرح نصيب المدعي من ذلك الدين كذا في المحيط \* لو ادعى على الميت ديناً بحضرة احد الورثة ثبت الدين في حق الكل وكذا لو ادعى احد الورثة ديناً على الانسان للميت واقام بينة ثبت الدين في حق الكل ويدفع الى الحاضر نصيبه مشاعاً ولا يدفع الى الحاضر نصيب الغائبين ويترك في يده وقال ابو ضع على يدي عدل وصاحب اليد لو كان مقراً لا يؤخذ نصيب الغائبين من يده اجماعاً وهذا في العقار وفي المنقول يوضع على يدي عدل ان كان منكراً وان كان مقراً يترك في يده واذا حضر الغائب لا يحتاج الى اعادة البينة على الاصح كذا في خزائن المفتين \* وفي كتاب الاقضية رجل ادعى على رجل ان له علي فلان الف درهم وان فلاناً امر هذا ان يدفع اليه هذه الف الودیعة التي صند له وجه المودع الامر بذلك فاقام المدعي بينة على الف الودیعة والاخر بالدفع وقضى القاضي عليه فانه يكون قضاء على الغائب وينتصب الحاضر خصماً عن الغائب كذا في المحيط \* لو ان رجلاً مات وعليه دين وترك الف درهم وترك ابناً فقال الابن هذه الف وودیعة كانت عند ابي فلان وجاء فلان يدعي ذلك فصدقه غرماء الميت في ذلك وقالوا الف فلان او كذبوه وقالوا الف للميت ولم يصدقوه ولم يكذبوه وقالوا لا ندري لمن هي فان القاضي يقضي للغرماء الف عن الميت ولا يجعلها لمدعي الودیعة لكن في الوجه الاول وهو ما اذا صدقه غرماء الميت اذا قضى به القاضي اياهم يرجع المودع ويأخذها منهم باقرارهم انها له هذا اذا اقر وكذلك اذا جحد وقال الف لا بي او لم يقربه ولم يجحد وقال لا ادري لمن هي فهذا

والاول سواء فاذا اراد مدعى الوديعة استحلاف الابن في الوجه الثاني وهو ما اذا اجمد فلا يمين عليه  
واذا امرت الجواب في الوديعة فكذا الجواب في المضاربة والبضاعة والغارية والاجارة والرهن اذا كان  
في يد الميث عين واقروا بشئ من هذا كذا في شرح ادب القاضي للخصاف في الفصل الثالث  
والسبعين \* اذا ادعى ديناً على ميت والورثة الكبار غيب والصغير حاضر فللقاضي ان ينصب  
من هذا الصغير وكيلاً يدعى عليه فاذا اقصى على الوكيل يكون قضاءً على جميع الورثة كذا ذكر  
رشيد الدين زح قلت غير ان الغريم يستوفي دينه من نصيب الحاضر اذا لم يقدر على نصيب الكبار  
فاذا حضر الكبار يرجع بذلك عليهم كذا في الفصول العمادية \* ولو كان الوارث الحاضر كبيراً  
فاقر الوارث بالدين على مورثه فاراد الطالب ان يقيم البينة عليه مع اقراره ليكون حقه في جميع التركة  
فان القاضي يقبل بينته على المقر ويقضي ويكون ذلك قضاءً على الكل وكذا لو ادعى على  
وصي الميت فاقر الوصي بالدين فاراد المدعى ان يقيم البينة عليه بالدين كان له ذلك وكذا لو اقام  
على الوكيل بالخصومة بعد الاقرار كذا في فتاوى قاضى خان \* اذا ادعى ديناً على الميت واقروا  
كل الورثة فاراد الطالب اقامة البينة تقبل لانه يحتاج الى اثبات الدين في حقهم وفي حق غيره  
لانه ربما يكون للميت غريم آخر فيحضر ودينه ظاهر ودين المقر له باقرار الورثة لا يظهر في حق ذلك  
الغريم فيحتاج الى اثبات الدين بالبينة وكذا اذا اقر جميع الورثة بالوصية فقامت الورثة البينة تقبل  
ايضاً كذا في الفصول العمادية \* رجل ادعى على غائب ديناً بحضور رجل يدعى انه وكيل الغائب  
في الخصومة فاقر المدعى عليه بالوكالة لم يصح اقراره حتى لو اقام المدعى بينة بالدين على الغائب  
لم تقبل بينته وكذا لو ادعى على ميت بحضور رجل يدعى انه وصي الميت فاقر المدعى عليه بالوصاية  
كذا في فتاوى قاضى خان \* اذا حضر الوكيل وادعى انه وكيل فلان بن فلان الغائب وكله بقبض  
الدين الذي له قبله وقبض العين التي له في يدك وديعة وصدقه المدعى عليه بجميع ذلك  
فانه يوم يدفع الدين ولا يؤمر بدفع العين الوديعة واذا حضر الوصي وقال ان فلان بن فلان توفي  
واوصى اليّ بقبض الدين له في ذمة هذا الرجل وقبض العين التي له في يده وصدقه صاحب الدين  
فانه يؤمر بتسليم العين والدين اليه جميعاً كذا في شرح ادب القاضي للخصاف \* لو اقام البينة على  
مدبون لا تقبل ولا يملك اخذ الدين منه اما اذا ثبت الدين في تركته عند القاضي واقروا رجل  
عند القاضي ان للميت عليه ديناً كذا بامر بالدفع الى رب الدين وفي العيون لو قضي هذا

الذي عليه للميت الف درهم الالف التي على الميت والميت وصي بغير امره قال محمد ر ح ان كان قال حين قضي هذه الالف التي لفلان الميت علي من الالف التي لك على الميت جاز وان لم يقل ذلك لكن قضاء الالف على الميت فهو متبرع كذا في الخلاصة \* اذا كانت الورثة صغارا وكبارا فاقرا الكبار بالدين على الاب يحتاج الغريم الى اقامة البينة ليثبت دينه في حق الصغار كذا في الفصول العمادية \* رجل ادعى ديناً على ميت بحضرة وارثه وقال ان الميت قد خلف من التركة من جنس هذا الدين في يد الوارث ما به وفاء بالدين واقام بينة على ذلك لا شك ان هذا القدر يكفي لأمر الوارث باحضار هذا المال حتى يشهد الشهود بحضرة المال ان هذا مال الميت ولو اكتفي بهذا القدر للقضاء على الوارث كان جائزاً كذا في فتاوى قاضيخان \* برهن على دين على الميت وعلى وفاء التركة به لا بد من بيان التركة فلو كان عقاراً لا بد من بيان حدوده وان ادعى اقرار الورثة بالوفاء لا يحتاج الى بيان التركة والاصح انه يقبل بلا بيان التركة وعليه الفتوى وان استوفى غريم الميت وبرهن على الوفاء وبين التركة ثم برهن غريم آخر لا يحتاج الى اثبات التركة والوفاء بلا خلاف واذا انكر الوارث دين الغريم الثاني وصدقه الغريم الاول يشارك الثاني الاول لاقراره بالشركة كذا في الوجيز للكردي \* لو ان رجلاً توفي فجاء قوم الى القاضي وقالوا ان فلاناً توفي ولنا عليه اموال وقد ترك امالاً وعدا ورثته على ماله وهم يفرقونه ويسئلون القاضي ان يأمر بجعل التركة موقوفة حتى يثبتوا عنده حقوقهم فانه لا يجب للقاضي ان يتعرض للورثة بما في ايديهم فان قالوا لنا شهود حضور نقيمها في حاضر المجلس او في المجلس الثاني والوارث يخاف عليه الاتلاف والاسراف او اشهران فلانامات وله غرماء او عرف القاضي هؤلاء المدعين بالصالح او مال قلبه الى انهم صادقون والوارث مما يخاف عليه الاتلاف والاسراف في الاستحسان لا بأس به ان يقفه اياماً وكذا سبيل من ادعى وصية من الميت كذا في شرح ادب القاضي للخصاف \* اذا كان الدين بين ثلاثة مشتركاً على انسان فغاب اثنان وحضر الثالث وطلب نصيبه يجبر المديون على الدفع كذا في الفصول العمادية في الفصل الرابع \* لو ان رجلاً قدم رجلاً الى القاضي وقال ان ابي فلانامات ولم يترك وارثاً غيري وله على هذا كذا كذا من المال فان القاضي يسأل المدعى عليه عن ذلك فان اقر بجميع ما ادعى صح اقراره وامر بتسليم الدين والعين فاما اذا انكر فان اقام المدعي بينة قبلت بينته وامر المدعى عليه بتسليم الدين والعين جميعاً وان لم يكن للمدعي بينة واراد ان يحلف المدعى عليه على ما ادعى ذكر الخصاف انه

روى من بعض اصحابنا راح انه لا يحلف قال الخصاف فيها قول آخر يحلف كذا في المحيط \*  
 رب الدين اذا اقام البينة على ان الورثة باعوا عبدا من التركة والتركة مستغرقة بالدين فقالت الورثة  
 ان ابانا باع هذا العبد حال حيوته واخذ الثمن واقاموا البينة ببينة رب الدين اولى كذا في خزائن المفتين \*  
 التركة اذا كانت مستغرقة بالدين فجاء غريم آخر واراد اثبات دينه بالبينة فانما تقبل بينته على الوارث  
 لا على غريم آخر ولكن لا يحلف الوارث هذا هو المذكور في سائر الكتب ولم يذكر في شيء من الكتب  
 انه هل يصح اقرار هذا الوارث في حق نفسه حتى لو ظهر للميت مال آخر يستوفى دين هذا الغريم  
 من نصيب الوارث المقرر ينبغي ان يصح ولكن لا يحلف لهذه الفائدة الموهومة كذا في المحيط \*  
 ذكر في فتاوى رشيد الدين ان التركة اذا كانت غير مستغرقة والغريم اثبت الدين على واحد من  
 الورثة يبيع الحاضر نصيبه ويقضي ما بحصته من الدين وليس له ولاية بيع نصيب غيره ليقضي  
 الدين ولو كانت التركة مستغرقة لا يبيعه الا برضاء الغرماء كذا في الفصول العمادية \* لو كانت  
 التركة ثلثة آلاف والدين الف وقد قسمت بين ثلثة بنين بأخذ رب الدين من كل واحد منهم ثلث  
 الاف لو ظفر بهم جملة عند القاضي اما اذا غفر باحدهم فانه يأخذ منه جميع ما في يده كذا في  
 خزائن المفتين \* وللورثة حق استخلاص التركة بقضاء الدين وكذا لا احد الورثة اذا امتنع الباؤون ولو  
 امتنع الكل من الاستخلاص وعن قضاء الدين لا يجبرون ولكن القاضي ينصب وصيا كذا  
 في الخلاصة \* ادعى على واحد من ورثة ميت ديناً واتبته والتركة في يدا جنبي فللمدعى عليه  
 ان يطلب التركة من الاجنبي كذا في القنية \* رجل مات في بلدة وماله وتركته في يدا جنبي حيث توفي  
 وورثته في بلدة اخرى فادعى قوم حقوقاً ومالاً فان كان البلد الذي فيه الورثة منتظعا عن هذه  
 البلدة التي جعل له القاضي وصياً فيثبتون ديونهم عليه وان لم يكن منتظعا لم يجعل القاضي له وصياً لكن يسمع  
 شهود المدعين ويكتب لهم بما يصح عنده من امورهم الى قاضي بلد فيه الورثة ليقضي لهم ثم يكتب  
 ذلك القاضي الى الكاتب ليسلم التركة اليهم كذا في السراجية \* ان لم يكن الميت اوصى الى رجل  
 وكانت ورثته صغار ليس فيهم من يقوم بحجة ينبغي للقاضي ان يجعل لهم وصياً يقوم بامرهم فان اثبت  
 الغرماء حقوقهم بمحضر من هذا الوصي وسألوا القاضي ان يأمره بدفعه اليهم من مال الميت  
 فينبغي للقاضي ان يستحلف كل واحد منهم قبل ان يدفع اليهم شيئاً بالله ما قبضت شيئاً من هذا المال  
 الذي

الذي يثبت لك من فلان ولا من احد آذاه اليك عنه ولا قبض ذلك قابض بامرك ولا ابرأته منه ولا من شيء منه ولا احوال بذلك ولا بشيء من فلان الميت ولا ارتهنت بذلك ولا بشيء منه رهنا من فلان وان لم يدع الوصي ذلك فاذا حلف امر بالدفع اليه وان نكل لم يحكم له بشيء ولم يأمر بالدفع وكذلك ان مات رجل ولم يوص الى احد ولم يخلف وارثا وادعى عليه قوم مالا وحقوقا فان القاضي يجعل ذلك وصياتهم يدعوهم ببيناتهم على ما يدعون بمحضر من هذا الوصي فاذا ثبت الحق حلف المدعي على الوجه الذي مر كذا في شرح ادب القاضي للخصاف \* برهن على ان له كذا على الميت يحلف على انه ما استوفاه ولا شيئا منه وان لم يدع الورثة الاستيفاء وفي الفتاوى وان ابى الورثة التحليف كذا في الوجيز للكردي \* لو ان رجلين لهما على رجل الف درهم وهما شريكان فيه والمديون يجحد الدين فحضر احدهما واقام البينة على دينهما والشريك الآخر غائب ذكر في المنتقى ان له على قول ابي حنيفة رح يقضى للحاضر بخمس مائة واذا حضر الغائب كلف باعادة البينة ولا يجعل الحاضر خصما عن الغائب في وجه من الوجوه الا ان تكون الالف مبراتا بينهما من شخص واحد وان حضر الغائب ولم يقدر على اعادة البينة دخل مع شريكه في الخمسمائة التي قبض الشريك كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل ادعى على رجلين مالا في صك واقام البينة واحدهما حاضر والاخر غائب والحاضر يجحد يقضى على الحاضر بنصف المال على المختار الا ان يكون كفيلا عن الغائب بامره فانه يقضى عليه بجميع المال كذا في خزائن المفتين \* رجل يدعي دينا على رجل وكل المدعى عليه رجلين فاقام المدعي شاهدا على احد الوكيلين وشاهدا على الوكيل الآخر جاز وكذا لو اقام شاهدا على الموكل وشاهدا على الوكيل واقام على المدعى عليه شاهدا وعلى وصيه او وارثه شاهدا او كان للميت وصيان فاقام المدعي على احدهما شاهدا وعلى الآخر شاهدا جاز كذا في فتاوى قاضيخان \* الوصي اذا ادعى دينا في التركة فالقاضي ينصب وصيا آخر ليدعي عليه كذا في الفصول العمادية \* رجل مات وترك ابنين فادعى احدهما ان لا بينهما على هذا الرجل الف درهم من ثمن بيع وادعى الآخر انه كان من قرض واقام كل واحد منهما البينة على ما ادعى فانه يقضى لكل واحد منهما بخمس مائة ليس لاحدهما ان يشارك صاحبه فيما قبض كذا في فتاوى قاضيخان في فصل فيما يتعلق بالنكاح والمهر من كتاب الدعوى \* في كتاب الاملاء من محمد رح فيمن هلك وترك مالا في يد رجل من دراهم او دنانير او عقار



اورقينا او غير ذلك فادعى رجل ان ذلك الدين له اودعه الميبت او غصب منه الميبت وصدقه الذي في يديه المال بذلك وبانه لا يعلم الميبت وترك وارثا صغيرا وترك وارثا غائبا فان القاضي لا يدفع الى المدعى شيئا باقرار الذي في يديه ويجعل في بيت المال بعد النلوم والانتظار كذا في الفصول العمادية \*

اذا ادعى بعض المقتسمين من الورثة دينا على الميبت واقام بينة تقبل وتنقض القسمة ولم تكن القسمة ابراء عن الدين بخلاف ما لو ادعى عينا من اعيان التركة حيث لا تقبل دعواه كذا في الصغرى \*

الباب الثالث عشر في دعوى الوكالة والكفالة والحوالة رجل من وكلاء باب القاضي ادعى قبل القاضي على انه وكيل من جهة فلان بن فلان الغائب بانبات حقوقه ودينه على الناس وللغائب على هذا عشرة دراهم قرض مرة حتى يسلم الي فلم يجب المدعى عليه لكن وكيل آخر من وكلاء باب القاضي بحضرة المدعى عليه اجاب وقال ان موكلني يقول ليس علي هذه العشرة وليس لي علم بهذه الوكالة فقام الوكيل شاهدين على التوكيل وطلب الحكم من القاضي فتضى القاضي بشبوت وكالته والمدعى عليه ساكت لم يجب اصلا وتوكيل الوكيل من المدعى عليه ليس بثابت هل يصح هذا الحكم وهل يثبت التوكيل قيل لا وبه كان يفتى الامام ظهير الدين وهي واقعة العامة فليحفظ كذا في المحيط \*

رجل ادعى انه وكيل فلان باستيفاء الدين من رجل واحضره مجلس الحكم فادعى المديون الابرأ والايفاء وقال الوكيل عزلني الموكل ان كان التوكيل بالتماس الخصم لا تسمع هذه الدعوى لانه لا يملك عزله وان كان التوكيل بغير التماس من جهته تسمع ولكن انما يثبت اذا اقام البينة على العزل اما بدون البينة فلا ولولم يقل هكذا ولكنه قال لست بوكيل وصدقه الخصم لا يصح وان هذا انه لو صاح مع الخصم ثم قال لست بوكيل واراد استرداد ما دفع وصدقه الخصم لا تسمع كذا في الخلاصة \* وكله بقبض دينه او وديعته وصدقه المودع والغريم ومع ذلك برهن الوكيل على وكالته له ذلك وفأدته تظهر فيما اذا حكم بوكالته على الحاضر بالبينة ثم احضر خصما آخر لا يحتاج الى اعادة البينة على المحضر الثاني وكذا الوبرهن بوكالته على هذا الحق ثم غاب الوكيل وحضر الموكل او وكيل آخره في طلب هذا الحق لا يحتاج الى اعادتها وكذا الوبرهن شاهدا فردا على هذا الغريم وفردا على غريم له آخر او وارث له آخر كذا في الوجيز للكردي \*

رجل حضر مجلس القضاء ووكلا رجلا بقبض كل حق له ببخارا والخصومة واپس معهما احد للموكل قبله حق فان كان القاضي يعرف الموكل باسمه ونسبه قبل وكالته حتى اذا حضر الوكيل بعد غيبة الموكل

رجلا يدعي للموكل عليه حقا نسمع خصومته ولا يكلف إقامة البينة على الوكالة وان كان القاضي لا يعرف الموكل باسمه ونسبه لا يقبل وكالته فان قال الموكل انا اقيم البينة وقال اني فلان بن فلان ليقضي بوكالتي هذه لهذا الرجل فالتقاضي لا يسمع البينة كذا في الفتاوى الصغرى \* رجل قدم رجلا الى القاضي وقال ان لفلان بن فلان على هذا الف درهم وقد وكلني بالخصومة فيها وفي كل حق له وبقبضه واقام البينة على ذلك جملة قال ابو حنيفة رح لا اتبل البينة على المال حتى يقيم البينة على الوكالة وان اقام البينة على الوكالة والدين جملة يقضى بالوكالة ويعيد البينة على الدين وقال محمد رح اذا اقام البينة على الكل يقضى بالكل ولا يحتاج الى اعادة البينة على الدين وهذا استحسان ومحمد رح اخذ بالاستحسان لحاجة الناس والفتوى على قوله وعلى هذا الخلاف الوصي اذا اقام البينة على الدين والوصاية جملة والوارث اذا اقام البينة على النسب وموت المورث والدين كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل اقام البينة على رجل ان فلان بن فلان وكله وفلان بن فلان بقبض المال الذي له عليه فمحمد الغريم الدين والوكالة او جحد الوكالة خاصة فاقام الوكيل البينة على الوكالة والدين جملة هل يقضى بوكالتهما وبالدين عند محمد رح تقبل ويقضى وعندهما لا تقبل واذا اثبت لم يكن له ان يقبض حتى يحضر الغائب وبمثله لو اقام هذا الوكيل البينة ان صاحب المال وكله وفلانا الغائب بالخصومة مع فلان او بقبض الدين واجاز ما صنع كل واحد منهما فانه يقضى بوكالة الحاضر دون الغائب والوصي لو اقام البينة ان فلانا وصي اليه والى فلان الغائب عندهما يقضى بوصايته وبوصاية الغائب وعند ابي يوسف رح يقضى بوصايته وحده كذا في الخلاصة \* لو اقام الوكيل بينة على الوكالة قبل ان يزكى الشهود اقام البينة على الحق على الغريم تسمع ويقضى به اذا زكيت بينة الوكالة وثبتت الوكالة سابقا عليه وبصير وكلا في حق جميع اهل البلد اذا كانت الوكالة عامة وكذا الوصي او الوارث اقام بينة على الوصاية والوراثه وقبل ان تزكى اقام البينة على الحق ثم زكيت صح وان لم تزك بينة الوكالة او الوصاية بطلت بينة الحق كذا في التناظر خانية نافع من العتائية \* ادعى على آخر الكفالة بمال الاجارة معلقة بالفسخ وقال اني قد فسخت الاجارة ولزمك المال واقام على ذلك بينة والآجر غائب قبلت بينته ويكون ذلك قضاء على الآجر وانتصب الكفيل خصما عنه واذا ادعى الكفيل رجوع على الآجر ان كانت الكفالة بامره وان كانت بغير امره لا يرجع عليه فان حضر الآجر قبل ان يأخذ المدعي من الكفيل شيئا وانكر الفسخ لم يلتفت الى انكاره وكان الفسخ

ما ضيا كذا في المحيط \* برهن ان له على الغائب الفا وهذا كفيلا عنه ان ادعى كفاية مبهمة بان قال للكفيل تكفلت بكل مالك على فلان ولي عليه الف و ذكر شهوده مثل ذلك ونصوا على قبولها قضى بها على الحاضر والغائب وله مطالبة ايهما شاء ولا يحتاج الى اعادة البينة بعد حضور الاصل وان فسر الكفاية وقال كفلت بالف لي على الغائب ان قال كانت بامره وبرهن حكم بها عليهما كما مر وان لم يذكر الاضرب برهن فعلى الكفيل خاصة فاذا حضر الغائب لا بد من اعادة البينة كذا في الوجيز للكردي \* ادعى على آخر انه كفله انه ان مات فلان مجهلا لوديعتي وهي كذا فضا منها علي وقد مات فلان مجهلا لوديعتي واقام البينة عليه هل تسمع هذه الدعوى فقد قبل تسمع وفي دعوى الكفاية ان لا بد وان يقول وانا اجزت كفالته مجلس الكفاية وبه كان يفنى الشيخ الامام طهيري الدين رح وقد قبل لا يشترط ذلك ودعوى الكفاية تتضمن ذكر الاجارة كدعوى البيع تتضمن ذكر الشراء كذا في المحيط \* لو اقام على الحاضرين ان له عليه وعلى فلان الغائب الف درهم وان الحاضر كفيل عن الغائب بامره يقضى عليهما بالالف ولو ادعى ان الغائب كفيل عن الحاضر لا يقضى الا بنصيب الحاضر ولو اقام بينة على ان كل واحد كفيل عن صاحبه ثبت على الحاضر الخمسمائة بالاصالة والخمسمائة بالكفاية و ثبت على الغائب الخمسمائة بالاصالة لا غير والحاصل ان الكفاية على الغائب لا تثبت والاصالة تثبت اذا ثبتت الكفاية على الحاضر عن الغائب بامره واما بغير امره فلا كذا في التاتارخانية نا فلا عن العتائية \* باع منهما متاعا بالف وكفل كل منهما عن الآخر بامره فلقى احدهما وبرهن عليه بحكم بالالف عليه نصفها اصالة ونصفها كفاية وان لم يستوف منه شيئا حتى لقي المشتري الآخر له المطالبة منه بلا اعادة البينة كذا في الوجيز للكردي \* رجل ادعى على آخر انه كفله هو وفلان الغائب من رجل بالف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه واقام البينة فانه يقضى له على الحاضر بالف ويأخذ به ايهما شاء فان وجد الغائب لا يحتاج الى اعادة البينة كذا في الخلاصة \* برهن على انه كفيل له من فلان بالف وحكم به فابرا الكفيل من الكفاية ثم علم فساد الدعوى والحكم و اراد اعادة الدعوى على هذا الكفيل على وجه الصحة لا يصح كذا في الوجيز للكردي \* امرأة ادعت على رجل انه كفله لها بدينار من صداقها الذي لها على زوجها فلان معلقا بالفرقة وقد تحققت لان الزوج جعل الامر بيدي همتى غاب عني شهر او قد غاب شهرا فطلقت نفسي في مجلسي فاقامت البينة على الغيبة والامر والطلاق

والطلاق بحضرة الكفيل تقبل وان كان الزوج غائبا ينتصب الكفيل خصما عن الزوج كذا في الخلاصة \* اشترى عبد بالف درهم وقبض العبد باذن البائع وطلب البائع الثمن فقال المشتري قد كنت احلته على فلان وفلان غائب واقام على ذلك بيته قبلت بينته ويتعدى ذلك الى الغائب وفي مثل هذا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب كذا في المحيط \* الباب الرابع عشر في دوى النسب وفيه خمسة عشر فصلا الفصل الاول في مراتب النسب واحكامها وبيان انواع الدعوة ولنبوت النسب مراتب ثلث احدى بالانكاح الصحيح وما هو في معناه من النكاح الفاسد والحكم فيه انه يثبت من غير دعوة ولا ينتفي بمجرد النفي وانما ينتفي باللعان في النكاح الصحيح دون الفاسد كذا في الظهيرية \* وله ان ينفيه مالم يقر بنسبه صريحا او يظهر منه ما يكون اعترافا من قبول تهنته او شراء متاع الولادة او تطاول المدة مع العلم بالولادة او يقع الاستغناء من نفيه او يقع فيه حكم لا يقبل النقص والابطال متى وجد كما اذا جنى هذا الولد جنابة وقضى القاضي على عاتله الاب بالارش لا يستطيع نفي هذا الولد لانه وقع فيه حكم لا يقبل النقص والبطالان والمرجع في معرفة تطاول المدة العرف والعادة فاذا مضى من المدة ما ينتفي فيها الولد عادة ولم ينف فليس له ان ينفيه بعد ذلك هذا رواية عن ابي حنيفة راجح وروى عنه رواية اخرى ان يفوض ذلك الى رأي القاضي وعن ابي يوسف ومحمد راجح انهما قدر المدة الطويلة بالاربعة فبعد الاربعة لا يصح النفي هكذا في المحيط \* اذا نفى الرجل ولد امرأته بعد امات او كان حيا فمات قبل اللعان فهو ابنه لا يستطيع ان ينفيه وكذلك لو قتل الولد كذا في المبسوط \* وروى عن ابي يوسف راجح ان رجلا جاءت امرأته بولد فنفاه ولم يدل عليها حتى فذفها اجنبي بالولد فحدثت النسب ولا تلان بينهما كذا في المحيط \* المرتبة الثانية ام الولد والحكم فيها ان نسب ولدها يثبت بدون الدعوة اذا كانت بحال محل للمولى وطئها اما اذا كانت بحال لا محل للمولى فيها وطئها لا يثبت نسب ولدها بدون الدعوة الا يرى انه لو كانت امها المولى ثم جاءت بولد لا يثبت النسب من المولى بدون الدعوة وللمولى ان ينفيه اذا لم تطاول المدة مع العلم بالولادة ولم يقر به صريحا ولم يقع الاستغناء من نفيه ولم يقع فيه حكم لا يقبل النقص والابطال كذا في المحيط \* امه لرجل ولدت فلم ينفيه حتى مات الولد فهو لازم له لا يستطيع ان ينفيه وتاويل هذه المسئلة في ام الولد وكذلك ان جنى جنابة فقضى القاضي به على عاتله لم يستطع نفيه بعد ذلك وكذلك لو جنى عليه فحكم فيه بقصاص او ارش كذا

انزل فاخذت الجارية مائة في شيء فاستد خلته في فرجها فعلقته عن ابي حنيفة ر ح ان الولد ولده وتصير  
لجارية ام ولد له كذا في فتاوى قاضيخان \* الامّة اذا جاءت بولد فهنى المولى فسكت لا يكون قبولا كذا  
في الذخيرة \* ووقبل المولى التهنئة كان اعترافا كذا في المحيط \* لو احصن المولى امه ووطئها فجاءت  
بولد يستحب له ان يدعيه لان الظاهر انه منه ولكن لا يثبت النسب ما لم يدع وهذا اذا لم يعلم حقيقة انه منه  
فانما علم انه منه يجب عليه ان يدعي ولا ينكر ولا ينفي وان لم يحصنها فله ان ينكر كذا في المحيط \*  
روى ابراهيم عن محمد ر ح في رجل وطئ جارية له ولم يتوّهأ بينهما ولم يحصنها قال ابو حنيفة ر ح  
له ان ينفي ولدها ويبيعها فاما في قول قاض ان يعتق ولدها ويتمتع منها فاذامات اعتقها كذا  
في المحيط \* امّة ولدت فادعت ان مولاه قد اقربته وجحد المولى وشهد عليه شاهد انه اقرب ذلك  
وشهد آخر انه ولد على فراشه لم تقبل شهادتهما كذا في المبسوط \* وان اتفق الشاهدان على اقرار  
المولى انها وادت منه قبلت شهادتهما وكذلك اذا شهدا على نفس الولادة على فراشه كذا في المحيط \*  
ولو كان المولى ذميا والامّة مسلمة فشهد ذميان عليه بذلك جاز فان كان المولى هو المدهي والامّة  
جاحدة لم تجز شهادة الذميين عليها وتأويل هذه المسئلة انها تجحد المملوكة للمولى فانها اذا كانت  
تقر بذلك بنفرد المولى بدعوة نسب ولدها ولا عبرة لتكذيبها ولو كانا مسلمين وشهد على الدعوة ابو المولى  
وحده لم تجز الشهادة وان شهد بذلك ابناء المولى جازت الشهادة اذا كان المولى جاحدا لذلك كذا  
في المبسوط \* الدعوة ثلثة انواع دعوة استيلاء ودعوة تحرير وهي دعوة الملك ودعوة شبهة الملك اما  
دعوة الاستيلاء ان يدعي نسب ولدا اصل علوفه يعلم انه كان في ملكه وتصح في الملك وغير الملك  
وتستند الى وقت العلوق وتوجب فسخ ما جرى من العقود اذا كان الولد محل النسب وفسخ العقد  
فيه ويجعل معترا بوطى الجارية مستندا الى وقت العلوق واموعية الوادي يتبع ثبوت النسب في الولد  
واما دعوى التحرير ان يدعي نسب ولد لم يكن علوفه في ملكه وانما تصح في الملك لا في غير الملك  
ولا يجعل معترا بالوطى ولا توجب فسخ العقد فيه وفي كل موضع امكنه اثبات العتق تصح والا فلا حتى  
لو اشترى جارية حاصلات ادهى المشتري الولد كانت هذه دعوى تحرير واماد دعوى شبهة الملك ان يدعي  
ولد جارية ابنه كذا في محيط السرخسي \* وشرط صحتها ان يكون للاب تأويل ملك في جارية ابنه  
من وقت العلوق الى وقت الدعوة وولاية التملك ايضا من وقت العلوق الى وقت الدعوة وان تكون  
الجارية من محل النقل من ملك الى ملك كذا في المحيط \* ثم اذا اجتمعت الدعوتان فدعوة الاستيلاء

أولى من دعوة التحريم وان سبقها دعوة التحريم فهي أولى ودعوة التحريم أولى من دعوة شبهة ملك ودعوة صاحب النكاح أولى من الكل فاسدا كان النكاح او صحيحا كذا في محيط السرخسي \*

الفصل الثاني في دعوة البائع والمشتري باع امة فولدت عند المشتري فان جاءت بالولد لاقبل من ستة اشهر من وقت البيع وادعى البائع الولد وشهد شاهدان على اقرار البائع به ثبت نسبه منه نصبر الجارية ام ولد له وينتقض البيع ويرد الثمن على المشتري هكذا في محيط السرخسي \* وان دعاه المشتري صححت دعوته ويثبت النسب منه وصارت الجارية ام ولد له وكانت دعوة المشتري دعوة تحريم حتى كان للمشتري ولاء على الولد كذا في المحيط \* والود عياه معاند دعوة البائع أولى وان ادعيه على التعاقب فالسابق منهما أولى ايها كان هكذا في محيط السرخسي \* وان جاءت بالود بستة اشهر فصاعدا ما بينهما وبين سنتين من وقت البيع وقد علم ذلك فان ادعى البائع نسب الولد وحده لا تصح دعوته الا بتصديق المشتري وان ادعاه المشتري وحده صححت دعوته ويجب ان تكون دعوته دعوة استيلاء حتى كان الولد حرا الاصل ولا يكون للمشتري ولاء كذا في المحيط \* وان ادعيه معا او منعاقبة تصح دعوة المشتري دون البائع وان جاءت بولد لاكثر من سنتين لا تصح دعوة البائع الا بتصديق المشتري فان صدق المشتري يثبت منه النسب ولا ينتقض البيع ولا نصبر الجارية ام ولد له ويبقى الولد ملكا للمشتري هكذا في محيط السرخسي \* وان ادعاه المشتري وحده صححت دعوته وكانت دعوته دعوة استيلاء كذا في المحيط \* وان ادعيه معا او منعاقبة تصح دعوة المشتري وهذا كله اذا علم مدة الولادة واما اذا لم تعلم مدة الولادة بعد البيع فان اختلفنا في المدة لا تصح دعوة البائع الا بتصديق المشتري وتصح دعوة المشتري فان ادعيه معا لا تصح دعوة واحد منهما وان سبق المشتري صححت دعوته وان سبق البائع لا تصح دعوة واحد منهما سواء كان البائع ذميا او مكاتبيا والمشتري حرا او مسلما وادعى البائع قبل الولادة يكون موقوفا لينفصل حيا فينفذ ولولم يكن اصل الحبل عند البائع بان كان اشتراها حليما ثم باع لا تصح دعوته والقول بالبائع ان الحبل عنده كذا في محيط السرخسي \* او حبلت امة في ملك رجل فباها فولدت في يد المشتري باقل من ستة اشهر منذ باعها فادعى البائع الولد وقد اعنق المشتري الام فهو ابنه ويحكم بحريته ولا يصح في حق الام حتى لا نصبر ام ولده ولو كان المشتري اعنق الولد لا تصح دعوته لا في حق الولد ولا في حق الام وفيما اذا اعنق الام يرد عليه

عليه حصته من الثمن عندهما وعنده يرد كل الثمن في الصحيح وذكر في المبسوط يرد حصته من الثمن لا حصتها بالاتفاق هكذا في الكافي \* ولود برها واستولدها ثم ادعى البائع الولد يجب عليه رد حصة الولد من الثمن ولا يرد حصة الام بلا خلاف فان دبره لا تصح دعوته هكذا في محيط السرخسي \* ولومات الام ثم ادعى البائع نسب الولد صححت دعوته ويرد البائع جميع الثمن في قول ابي حنيفة ر ح ولو كان المشتري باع الام او وهبها او رهنها او آجرها او كاتبها ابطلت جميع ذلك ويرد ثمنها على البائع كذا في المبسوط \* ولومات الولد في يد المشتري او قتل واخذ قيمته فادعاه البائع فدعواه باطلة وكذلك لو كان المشتري اخرج الولد عن ملكه فاعتقه الذي صار له او دبره او مات عنده ولو باعه المشتري او رهنه او آجره او كاتبه نقض ذلك ويثبت النسب كذا في الحاوي \* ولو قطعت يد الولد فاخذ المشتري نصف قيمته ثم ادعاه البائع صححت دعوته لكن الارش يبقى سالما للمشتري فت رد الجارية مع ولدها على البائع بجميع الثمن الا حصة اليد وكذلك لو كان القطع في الام كذا في المبسوط \* ولو فقت عينا فدفعه المشتري واخذ قيمته صححت الدعوى ويرد الثمن ويرجع الجاني على المشتري بالقيمة ولا ارش على الجاني عند ابي حنيفة ر ح كذا في محيط السرخسي \* اذا حبلت الامة عند رجل فباعها وقبض الثمن فولدت عند المشتري لاقل من ستة اشهر فادعاه البائع وكذبه المشتري ثم قتل الولد بعد ذلك او قطعت يده عمدا او خطأ فعلى الجاني في ذلك ما عليه في الجناية على الاحرار وان كانت الجناية على الام كان على الجاني ما في الجناية على امهات الاولاد ولو جنى الولد كان جنايته كجناية الحروج جناية امه كجناية ام الولد وان لم يكن القاضي قضى ذلك وان كانت الجناية منهما قبل الدعوة فهي على البائع دون المشتري وهو مختار ان كان عالما بها كذا في الحاوي \* اذا ولدت الجارية لمبيعة في يد المشتري ولدا لاقل من ستة اشهر وكبر ابنها وولد له ابن عند المشتري ثم مات الابن الاول ثم ان البائع ادعى الولد الثاني لا تصح دعوته وولد الملا مئة اذا كبر وولد له ولد ثم مات الولد المنفي وبقي ابنة فادعاه الملا عن صححت دعوته هكذا في المحيط \* الامة المشتراة اذا جاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الشراء فشهد شاهدان ان البائع ادعى نسب هذا الولد حين ولدوا نكرها البائع ان كان المشتري يدعي ذلك فالشهادة مقبولة وان كان المشتري لا يدعي ذلك فان كان الولد اثني فكذلك الجواب تقبل الشهادة وان كان الولد ذكرا فكذلك الجواب عند ابي يوسف ومحمد ر ح تقبل

هذه الشهادة واما على قول ابي حنيفة رح كان ينبغي ان لا تقبل هذه الشهادة لاني حق الولد لان الشهادة على عتق العبد عنده بدون الدعوى غير مقبولة ولا في حق الجارية لان حق الجارية في هذا الباب يتبع والى هذا مال بعض مشائخنا وبعضهم قالوا لابل هذه الشهادة مقبولة عند ابي حنيفة رح ايضا لانها وان قامت على عتق العبد الا انها تضمنت حرمة الفرج حتى لو كانت الام مينة لا تقبل هذه الشهادة عنده والى هذا مال الشيخ الاسلام المعروف بخوارزاده وقال بعضهم لابل هذه الشهادة مقبولة عند ابي حنيفة رح وان كانت الام مينة اذ ليس المقصود عتق الولد وانما المقصود ثبوت النسب والعتق بناءً عليه ويجوز ان يثبت النسب بالشهادة من غير دعوى والى هذا مال شمس الائمة الحلواني هكذا في الذخيرة \* اذا حبلت الامة عند رجل فباعها ثم ادعى الحبل قبل ان تلد وقال المشتري ليس لها حبل واراها النساء فقلن هي حبلني فاني لا اجيز دعوته في ذلك حتى تضع الامة وكذلك ان صدقه المشتري في الحبل ولكنه يقول ليس منك فانه لا يصدق في الدعوة حتى تضع فان جاءت به لاقل من ستة اشهر فهو ابنه وان جاءت لاكثر من ستة اشهر لم يصدق عليه كذا في الحاوي \* فان ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت البيع فقال المشتري اصل الحبل لم يكن في ملكك انما اشتريتها وهي حامل وقال البائع لابل اصل الحبل كان في ملكي فالقول قول البائع فان اقاما جميعا البينة فالبينة بينة البائع ولا شك في هذا على قول ابي يوسف رح واختلف المشائخ على قول محمد رح منهم من قال قوله هكذا ومنهم من قال على قوله البينة بينة المشتري واصل هذا فيما اذا اختلفا في تاريخ الشراء وقد ولدت الجارية في يد المشتري بعد البيع بيوم وادعاه البائع فقال المشتري لم تحبل عندك وانما اشتريتها قبل ان بعثها مني منذ شهر وقال البائع لابل اشتريتها منذ سنة فالقول قول البائع فان اقاما جميعا البينة فالبينة بينة البائع عند ابي يوسف رح وعند محمد رح البينة بينة المشتري كذا في المحيط \* اذا باع امته فولدت عند المشتري فقال البائع بعثها منك منذ شهر والولد مني وقال المشتري بعثها مني لاكثر من ستة اشهر والولد ليس منك فالقول للمشتري بالاتفاق فان اقاما البينة فالبينة للمشتري ايضا عند ابي يوسف رح وعند محمد رح البينة للبائع كذا في رجل اشترى جارية فظهر بها حبل بعد ايام فخاصم البائع فقال له البائع امسكها عندك فان ثبت فهو مني وامر غلامه بان يرد الثمن الى المشتري ويقبض الجارية منه فاسقطت الجارية سقطا مستبين



الخلق بعد هذا القول لا قل من أربعة أشهر وهو مائة وعشرون يوما كان الولد منه وعليه ردة وكانت  
 الجارية أم ولد له وترد كذا في الواقعات الحسامية \* إذا ولدت الجارية المبيعة بنتا لا قل من ستة أشهر  
 من وقت البيع ثم ولدت البنت ابنا فاعتق المشتري ابن البنت ثم ادعى البائع نسب البنت فانه  
 تصح دعوته وإذا صحّت دعوته في حق البنت صحّت في حق ابنها حتى يبطل حق المشتري كذا  
 في المحيط \* وكذلك إذا كانت الابنة ولدت ابنة كذا في المبسوط \* ولو ولدت بنتا عند البائع ثم البنت  
 ابنا ثم باع الابن فاعتقه المشتري ثم ادعى البائع البنت بطل البيع والعرق ولو باع البنت واعتقها المشتري  
 ثم ادعى البائع البنت لا تصح ويعتق ابن البنت الذي عنده وأن لم يثبت النسب منه هكذا  
 في محيط السرخسي \* إذا حبلى الامة فولدت في بدمولها ثم باعها فزوجها المشتري من عبده فولدت  
 له ولدا ثم مات العبد عنها فاستولدها المشتري ثم ادعى البائع الولد الذي عنده يثبت نسبه منه ويرد اليه  
 ابن العبد بحصته من الثمن ولولم يستولد المشتري الام كانا جميعا مردودين عليه ويعتبر في الانقسام  
 قيمتها وقت البيع وقيمة الوالد الثاني وقت الانفصال ويعتق بموت البائع من جميع ماله فان ادعى البائع  
 ابن العبد انه ابنه عتق عليه ولم يثبت نسبه منه كذا في المبسوط \* لو باعها وهي حبلى فولدت عند المشتري  
 بعد البيع بيوم ثم ولدت آخر بعد ذلك بسنة من غير زوج فادعى البائع والمشتري معا الولدين فهما  
 ابنا البائع ولم يرد المشتري فادعى الولد الثاني جعلته ابنه وجعلتها أم ولده فان ادعى البائع بعد  
 ذلك الولد الاول اثبت نسبه منه بحصته من الثمن وان لم يدع واحد منهما شيئا حتى ادعى البائع  
 الولد الثاني خاصة لم يصدق وكذلك ان مات الاول ثم ادعاهما البائع كذا في الحاوي \* قال  
 محمدرح في الجامع رجل له جارية فحبلت فباعها من رجل فولدت في يد المشتري ولدا فادعى  
 الولد ابوالبائع وكذبه المشتري وصدقه البائع او كذبه فدعوه باطلة ولا يثبت نسب الولد منه وان صدقه  
 المشتري وكذبه البائع صحّت دعوته ولكن لا يسترد المشتري عن الثمن بتصديقه ابالبائع في دعوته  
 ولا يضمن ابوالبائع شيئا من قيمة الجارية للبائع وليس للمشتري على ابى البائع شيئا من قيمة الجارية  
 ولا من قيمة الولد ولو صدقاه جميعا صارت الجارية أم ولد له ويثبت نسب الولد منه ورجع المشتري بالثمن  
 على البائع وضمن الاب قيمة الجارية للبائع كذا في المحيط \* امّة ولدت ولدين في بطن واحد فباع المولى  
 احدهما فادعى ابوالبائع ولدين وكذبه البائع والمشتري صحّت الدعوة ويثبت نسب الولدين وعتق  
 ما في يد الابن بغير قيمة وما في يد المشتري عبد بحاله كذا في محيط السرخسي \* فان كان باء الجارية

مع احد الولدين ثم ان ابا البائع ادعى نسب الولدين جميعا وكذبه المشتري والبائع فعلى قول محمد ر ح دعوة الاب باطلة وعلى قول ابي يوسف ر ح دعوة الاب لا تصح في حق الجارية ولا تصير الجارية ام ولد له و تصح دعوته في حق الولدين نسبيا ولا تصح دعوته في حق الولدين حرية فلا يحكم بحرية الولد المبيع بل يكون عبد للمشتري والولد الباقي يكون حرا بالقيمة وان صدقه المشتري وكذبه البائع فالجارية تصير ام ولد له بلا خلاف وعليه قيمتها للابن ويثبت نسب الولدين منه بلا خلاف ويصير الولد المبيع حرا بغير قيمة بلا خلاف اما الولد الباقي فهو حر بالقيمة على الاب عند ابي يوسف ر ح وعند محمد ر ح هو حر بغير قيمة وان البائع صدقه ولده فيما ادعى وكذبه المشتري يثبت نسب الولدين من ابي البائع في قول ابي يوسف ر ح وعلى قول محمد ر ح ينبغي ان لا يثبت نسب الولدين والصحيح انه قول الكل ثم ان محمد ر ح ذكر في الكتاب حكم الولد في هذا الفصل ولم يذكر حكم الام وكان القاضي الامام ابو خازم والقاضي الامام ابو الهيثم يتولان على قياس قول ابي حنيفة ر ح يضمن البائع قيمة الجارية ام ولد للمدعي وهو الاب ويضمن الاب له وهو ابنة قيمتها قال اكثر مشائخنا لا يضمن احدهما من الاب والابن لصاحبه شيئا بالاتفاق هكذا في المحيط \* اذا ولدت الامة المبيعة ولدين في بطن واحد لا قل من ستة اشهر فادعى البائع احدهما صححت دعوته ويثبت نسبهما منه ويبطل ما جرى فيه من العقود من متق وبيع وكذلك ان جاءت باحدهما لا قل من ستة اشهر وبالاخر لاكثر واولاد عاها المشتري اولام البائع لم يصدق البائع وهما ابنا المشتري ولو جنى على احدهما اخذ المشتري الارش ثم ادعاها البائع صحح والارش والكسب للمشتري ولو قتل احدا واخذ المشتري قيمته كانت قيمة المقتول لورثته ولا يتحول الى الدية ولو اعتق المشتري احدهما ثم قتل وترك ميراثا واخذ المشتري دية وارثه بالولاء ثم ادعاها البائع تصح ويأخذ الدية والميراث من المشتري ويبطل الولاء كذا في محيط السرخسي \* واذا ولدت الامة عند رجل ولدين في بطن واحد فباع احدهما وادعى المشتري الولد الذي اشتراه انه ابنه صححت دعوته ويثبت نسب الولدين منه ولا يعتق الولد الاخر ولا تصير الجارية ام ولد له كذا في المحيط \* باع احد التوامين وادعى نسب الاخر يثبت نسبهما ولو كان اعتقه مشريه بطل عتقه هذا اذا كان اصل العلوق في ملكه وان لم يكن اصل العلوق في ملك البائع والمسئلة بحالها يثبت نسب الولدين من البائع ايضا ويعتق الذي عند البائع على البائع ولا يبطل

عق المشتري في الذي عنده ولا يبطل بيعه كذا في الكافي \* رجل اشترى عبيدين توأمين ولدا في ملك غيره فباع احدهما ثم ادعى نسبهما يثبت نسبهما منه ولكن لا ينتقض البيع في الآخر وكذلك لو ادعاهما المشتري يثبت نسبهما منه والذي عند البائع يبقى مملوكا له كما كان كذا في المبسوط \* رجل له جارية حبلت عنده فولدت ابنا فكبر عنده فزوج له فوالت له ابنا ثم باع المولى هذا الابن واعتقه المشتري ثم ادعى البائع نسب الولد الاكبر يثبت نسبه وبطل العتق والبيع ويلزمه الثمن وان لم يكن ادعى البائع نسب الولد الاكبر لكن ادعى نسب الولد الثاني لا تسمع دعواه كذا في التاتارخانية نافلا من الخزانة \* اذا اشترى الرجل امه وولدها واشترى اوهي حامل ثم باعها ثم اشترى من ذلك الرجل او من غيره وادعى ولدها فدعوته جائزة اذا كان الولد في ملكه يوم بدعيه ولا يفسخ شيء من البيوع والعقود التي جرت فيه وفي امه ولو كان اصل الحمل عنده بطلت بذلك البيوع والعقود كلها كذا في المحاوي \* اشترى عبدا واشترى ابوه اخاه وهما توأمان فادعى احدهما من في يده يثبت نسبهما منه وعتق الذي في يدي الاخر بالقراية كذا في محيط السرخسي \* ولو اشترى جارية على انه بالخيار فيها ثلاثا فولدت عنده في الثالث ولد فادعاه المشتري صحته دعوته ولو كان الخيار للبائع فادعى المشتري الولد فالبايع على خياره فان اجاز البيع يثبت النسب من المشتري كما لو جدد الدخوة بعد الاجازة فان نقض البائع البيع بطلت دعوة المشتري كذا في المبسوط \* واذا اخذ الرجل امتين من رجل على انه بالخيار يأخذ ايتهما شاء بالف درهم ويرد الاخرى فولدتا عنده واقراهما منه الا انه لم يعين النبي وطئها او لا فقراره صحيح في ولد احدهما وهي التي تناولها البيع ويتعين باختيار المشتري فيؤمر بالبيان مادام حيا فان مات قبل البيان فالبيان الى الورثة فان قالت الورثة ان ابانا وطئ هذه الجارية او لا فانه يثبت نسب ولد هذه من الميت ويرث معهم وتصير هي ام ولد للميت وعتق بموته وعلى الورثة ثمن هذه للبائع ويؤدون ذلك من مركة الميت ويردون الامة الاخرى على البائع مع عقرها فتكون امه البائع كما لو حصل هذا البيان من الميت وان قال بعض الورثة ان ابانا وطئ هذه او لا قال بعض الورثة لا بل وطئ هذه الاخرى او لا كانت النبي قال لها بعض الورثة او لا هي التي وطئها الميت او لا متعينة للاستبلاذ وترد الاخرى وان اتفقت الورثة انهم لا يدرون التي وطئها الميت او لا فانه لا يثبت نسب احد من الولدين من الميت ولكن يعتق نصف كل واحد من الولدين ونصف كل واحدة من الجاريتين وسعت كل واحدة من الجاريتين

وكل واحد من الوالدين في نصف القيمة وردت الورثة على البائع نصف ثمن كل واحدة من الجارينين ونصف العقر من التركة فان لم يمت المشتري وادعى نسب الولدين وادعى البائع نسب الولدين ايضا فهذا على وجهين الاول ان تكون الدعوة من البائع بعد دعوة المشتري وفي هذا الوجه تصح دعوة البائع في الولد الذي يرد عليه وفي امه كيف ما جاء تابا بالولدين الاقل من ستة اشهر من وقت البيع او ستة اشهر وان ادعياهما جميعا ان جاء تابا بالولدين ستة اشهر فدعوة البائع صحيحة فيما صار له ولا تصح دعوته فيما صار للمشتري وان جاء تابا بالولد الاقل من ستة اشهر فدعوة البائع الاولى في الولدين كذا في المحيط \* باع ام ولده والمشتري يعلم انها ام ولد للبائع فجاءت بولد فادعاه المشتري لا تصح ويكون ابن البائع وان نفاه بثبت من المشتري استحسانا ويكون للبائع بمنزلة امه وكذلك لو لم يعلم المشتري بانها ام ولد للبائع الا ان الولد يكون حرا اذا نفاه البائع وادعاه المشتري كذا في محيط السرخسي \* الفصل الثالث في دعوة الرجل ولد جارية ابنه ولدت امه رجل فادعى ابوه الولد ولم يكن اصل الحمل عند ابنه وكذبه الابن لم تجز دعوته الا ان يصدق له المولى فتصح دعوته ولا يملك الجارية كما اذا ادعاه اجنبي ويعتق على المولى وكذلك لو ادعى ولد مدبرة ابنه او ولد ام ولده المنفي من جهة الابن او ولد مكاتبه الذي ولدته في الكنابة او قبلها لا تصح دعوته الا بتصديق الابن كذا في محيط السرخسي \* اذا اشترى الابن امه حاملا وباعها قبل ان تلد ثم ولدت وادعاه ابو البائع لا تصح دعوته هكذا في المبسوط \* جارية لرجل حبلى في ملكه فباعها وهي حامل وقبضها المشتري ثم اشتراها البائع فوضعت حملها في بده لاقل من ستة اشهر فادعاه ابو البائع الاول وكذبه ابنه في ذلك كانت دعوة الاب باطله واوصدقه الابن كانت الجارية ام ولد له بالقيمة وبثبت نسب الولد ويكون حرا بغير قيمة ولو ان المشتري ام يبعها من البائع ولكنه ردها بغير بقضاء القاضي او بغير قضاء القاضي او بخيار الشرط او بخيار الرؤية او كان البيع فاسدا وقد قبضها المشتري فيردها على البائع بحكم فساد البيع ثم ان ابا البائع ادعى الولد فهذا والاول سواء كذا في المحيط \* اذا كانت لرجل امه وقد وطئها ثم ولدت بعد ذلك فادعاه ابوه جازت دعوته كذا في الحاوي \* واذا قال الاب ونعت على جارية ابني وانا اعلم انها عاتي حرام تصح دعوته وبثبت نسب الولد كما لو لم يعلم كذا في المحيط \* اذا اشترى ولد جارية ابنه وضمن قيمتها للابن ثم استحقها رجل فانه يأخذها وعقرها وقيمة ولدها من الاب ثم يرجع الاب على الابن بما اخذ منه من قيمة الجارية كذا

في الذخيرة \* ولو كان الابن ادعى الولد ثم ادعاه الاب او ادعياه معانا لابن اولى هكذا في السراج الوهاج \* ان ادعى ولد جارية ابنه والابن حر مسلم والاب عبدا ومكاتب او كافرا لم تصح دعوته ولو كان الاب مسلما والابن كافرا صحت دعوته وهو الصحيح ولو كانا جميعا من اهل الذمة وصلتهما مختلفة جازت دعوة الاب فيه كذا في المبسوط \* اذا حبلت جارية الرجل في ملكه وولدت ولدا فادعاه الجد والوالد حي حقيقة او اعتبارا بان كان الوالد حرا مسلما فدعوة الجد باطلة فان كان الوالد نصرانيا والجد والحافد مسلمين او كان الاب عبدا او مكاتبا والجد والحافد حريين صحت دعوة الجد ولو كان الاب مرتدا والجد والحافد مسلمين فدعوة الجد موقوفة عند ابني حنيفة ر ح ان اسلم الاب بطلت دعوته وان مات او قتل على رده صحت دعوته وان كانا جميعا احرارا ومسلمين ثم مات الاب والجارية حامل فوضعت حملها لاقبل من ستة اشهر منذ مات الاب فادعاه الجد لم تصح دعوته وكذلك لو كان الاب نصرانيا والجد والحافد مسلمين ثم اسلم الاب والجارية حامله فوضعت حملها لاقبل من ستة اشهر كانت دعوة الجد باطلة وكذلك لو كان الوالد مكاتبا فادعى بدل الكتابة فعتق قبل دعوة الجد او كان عبدا فاعتق قبل دعوة الجد كانت دعوة الجد باطلة كذا في المحيط \* لو كان الاب معتوها من حين العلوق الى حين الدعوة فدعوة الجد مقبولة فان افاق المعتوه ثم ادعى الجد فدعوته باطلة كذا في الحاوي \* وان لم يدع الجد الولد حتى افاق الاب وانما ادعاه الاب بعدما افاق في الاستحسان تصح دعوته هكذا في المحيط \* الفصل الرابع في دعوة ولد الجارية المشتركة اذا كانت الامة بين رجلين في ملكهما وولدت فادعاه احدهما يثبت النسب وصارت الجارية ام ولد له ويملك نصيب الشريك بالقيمة موسرا كان او معسرا ويضمن نصف العقر ولم يضمن من قيمة الولد شيئا كذا في الحاوي \* فان قال المدعي لصاحبه ان هذه الجارية قد ولدت منك وادعاه عبته وقبل ان تلد مني وصارت ام ولدك وصدقه صاحبه في ذاك وكذبته الجارية فانهما لا يصدقان على الجارية وعلى ولدها حتى لا يبطل ما ثبت لهما من الحقوق من جهة المدعي ولا يبطل الضمان من المدعي ولكن يضمن المقر نصف قيمتها ام ولد ومن مشائخنا من قال هذا قولهما اما على قول ابني حنيفة ر ح لا يضمن المقر للمقر له شيئا وقيل لا بل هو قولهم جميعا والاول اشبه واقرب الى الصواب فان اكتسب الجارية اكتسابا وقتلت هي او ولدها فذلك كله للمقر ولو قال هذا المدعي للشريك كنت اعتقتها انت قبلها هذا وصدقه الشريك في ذلك فالامة تعتق ولا ضمان على الواطي في نصف قيمتها ولا في نصف غيرها

جارية بين اثنين قال احدهما هذه ام ولدي وام ولدك او قال ام ولدنا فان صدقه صاحبه في ذلك صارت الجارية ام ولد لهما ولا ضمان لواحد منهما على الآخر كما لو ادعى عايد معاوان كذبه صاحبه في ذلك ضمن المقر لشريكه نصف قيمتها موسرا كان او معسرا وضمن ايضا نصف العقر لشريكه ثم يكون نصف الجارية ام ولد للمقر ونصفها موقوف بمنزلة ام الولد فان عاد الشريك الى التصديق صارت ام ولد بينهما ويرد ما اخذ من الضمان وان لم يعد الى التصديق فنصفها ام ولد للمقر ونصفها موقوف بمنزلة ام الولد يخدم المقر يوم ما يوقف يوم فان مات احدهما ففي فصل التصديق عتقت ايتهما مات ولا سعاية عليها للحق في قول ابي حنيفة رح وعندهما عليها السعاية وفي فصل النكاذيب كذلك تعتق ايتهما مات ولا سعاية عليها للمكر وان مات المنكر عتقت ولا سعاية عليها للمقر عند ابي حنيفة رح خلا فالحما كذا في المحيط \* ولو كانت الجارية بين ثلثة او اربعة او خمسة فادعوه معا فهو ابنهم جميعا ثابت نسبه منهم والجارية ام ولد لهما عند ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح لا يثبت من اكثر من اثنين وقال محمد رح لا يثبت من اكثر من ثلثة كذا في البدائع \* واذا كانت الانصاء مختلفة بالحكم في حق الولد لا يختلف اما الاستيلاء فيثبت في حق كل واحد بحصته كذا في الحاوي \* ودعوة الولد اذا تعذرا اعتبارها دعوة الاستيلاء تعتبر دعوة التحرير قال محمد رح في الزيادات جارية بين رجلين ولدت لستة اشهر فصاعدا منذ ملكاها ثم جاءت بولد آخر بعد ذلك لستة اشهر فصاعدا منذ ولدت الولد الاول فقال احد الموليين الاصغر ابني والاكبر ابن شريكي فان صدقه شريكه يثبت نسب الولد الاصغر من مدعى الاصغر وتصير الجارية ام ولد لمدعى الاصغر وضمن مدعى الاصغر لشريكه نصف قيمة الجارية موسرا كان او معسرا وضمن نصف عقرها ايضا ولا يضمن من قيمة الولد شيئا ويثبت نسب الولد الاكبر من مدعى الاكبر ويصير مدعى الاكبر معتقا للاكبر وهو مشترك بينهما وعلى مدعى الاكبر نصف قيمة الاكبر لشريكه ان كان موسرا وان كان معسرا سعى الاكبر في نصف قيمته ولا تصير الجارية ام ولد لمدعى الاكبر ويضمن مدعى الاكبر نصف العقر لمدعى الاصغر هذا اذا صدقه شريكه فاما اذا كذبه فالجواب في حق مدعى الاصغر ما ذكرنا ولا يثبت نسب الاكبر من واحد منهما ولكن يعتق الاكبر ويكون حكمه حكم عبد مشترك بين اثنين شهد احدهما على صاحبه بالعتق وصاحبه منكر هذا الذي ذكرنا كله اذا قال احد الموليين الاصغر ابني والاكبر ابن شريكي فاما اذا قال الاكبر ابن شريكي

ابن شريك والاصغر ابني فان صدقه شريكه في ذلك يثبت نسب الاكبر من الشريك المصدق وصارت الجارية ام ولد له وضمن مدعى الاصغر نصف قيمتها ونصف عقرها موسرا كان او معسرا ولا يضمن من قيمة الولد شيئا وفي الاستحسان يثبت نسب الاصغر من مدعى الاصغر ويضمن مدعى الاصغر قيمة الاصغر لشريكه وجميع عقرها وذكر في كتاب الدعوى انه يضمن نصف العقروا اذا كذبه شريكه يثبت نسب الولد الاصغر من مدعى الاصغر وصارت الجارية ام ولد له وضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها ولا يضمن من قيمة الولد شيئا ولا يثبت نسب الاكبر من الشريك هكذا في المحيط \* رجلان اشتريا جارية فولدت لستة اشهر فادعى احدهما الولد والآخر الام فالدعوة صالحة صاحب الولد والجارية ام ولد له والولد حر ويضمن نصف العقول لشريكه ونصف قيمة الجارية ولو ولدت بعد الشراء لاقل من ستة اشهر والمسئلة بحالها صححت دعوة كل واحد ومدعى الام لا يضمن لشريكه ولا تسعى له الامة عند ابي حنيفة ر ح وعندهما يضمن نصف قيمتها ان كان موسرا وتسعى فيه ان كان معسرا ولا يضمن نصف العقول ولا يضمن مدعى الاول للثاني قيمة الولد ولا قيمة الجارية ولا عقرها فان ولدت الجارية بنتا لستة اشهر من وقت الشراء ثم البنت ولدا فادعى احدهما الولد الاول والآخر الثاني معا والجدة حية او ميتة صححت دعوة كل واحد فصارت الجدة ام ولد الاول وعليه نصف قيمتها ونصف عقرها ولا يلزم مدعى الولد ويضمن مدعى الصغرى للكبرى نصف عقرها وهو الاصح ويضمن مدعى الكبرى نصف قيمة الجدة ونصف عقرها ولا يضمن شيئا من قيمة الكبرى فان كانت الجدة قتلت قبل الدعوة فاخذ قيمتها بينهما نصفان ثم ادعى الم يضمن من قيمة الجدة شيئا ويضمن مدعى الكبرى للآخر عقر الجدة بالاقرار بالطوى ولا يضمن من قيمة الام شيئا عند ابي حنيفة ر ح وعندهما نصف قيمة الام ان كان موسرا ومدعى الصغرى لاضمان عليه والولد الاكبر للذي ادعاه ولا تصير ام ولد الثاني وان ولدت الجدة ولدا لاقل من ستة اشهر والمسئلة بحالها بطلت دعوة الكبرى وصحت دعوة الصغرى وامها ام ولد له ويضمن نصف قيمة الكبرى لشريكه ونصف عقرها وصارت ام ولد له ومدعى الكبرى يضمن نصف قيمة الجدة لشريكه وصارت ام ولد له ان كانت حية ولا تصير ان كانت ميتة كذا في محيط السرخسي \* رجلان اشتريا جارية فولدت في ملكهما ولدا لاقل من ستة اشهر فادعى الولد احدهما صححت دعوته وكانت الجارية ام ولد له وضمن لشريكه نصف قيمتها يوم ادعى الولد موسرا كان او معسرا

ولا يضمن لشريكه شيئا من عقرها فالجواب في الولد كالجواب في العبد اذا كان بين اثنين احقته احدهما كذا في المحيط \* اذا كانت الجارية بين رجلين فجاءت بولدين فادعى كل واحد احد الولدين فان جاءت في بطن واحد فادعى احدهما الاكبر والآخر الاصغر وخرج الكلام منهما جميعا معا يثبت النسب منهما جميعا فاما اذا سبق احدهما بالدعوة يثبت نسب الولدين منه وعتقا وصارت الجارية ام ولد له ويغرم نصف قيمة الجارية ونصف العقر لصاحبه ولو ولدا في بطنين مختلفين فادعى احدهما الاكبر والآخر الاصغر وخرج الكلام منهما معا يثبت نسب الاكبر من مدعى الاكبر وعتق وصارت الجارية ام ولد له ويغرم نصف قيمة الجارية لمدعى الاصغر مع نصف العقر ويثبت نسب الاصغر من مدعى الاصغر في الاستحسان ويغرم العقر لمدعى الاكبر هذا اذا خرج الكلام منهما معا ولو ادعى الاكبر او لا يثبت نسب الاكبر وعتق وصارت الجارية ام ولد له ويغرم للآخر نصف قيمة الجارية مع نصف العقر فبعد ذلك لو ادعى الآخر الاصغر فقد ادعى ولدا ام ولد الغير فيحتاج الى تصديقه فلو صدقه يثبت النسب ويكون كام الولد وان كذبه لا يثبت النسب ولو ان احدهما ادعى الاصغر او لا عتق الاصغر ويثبت نسبه منه وصارت الجارية ام ولد له ويغرم نصف قيمة الجارية للآخر مع نصف العقر والاكبر رقيق بينهما واذا ادعى الآخر الاكبر بعد ذلك صار كعبد بين اثنين اعتقه احدهما عتق نصيبه ويثبت نسبه منه والآخر بالخيار ان شاء اعتق وان شاء استسعى وان شاء ضمن المعتق ان كان موسرا وان كان معسرا فله الخيار بين السعاية والعتق عند ابي حنيفة رح وعندهما ان كان موسرا فله الضمان وان كان معسرا فله السعاية لا غير هكذا في شرح الطحاوي \* رجل مات وترك ابنتين وجارية فظهر بهما حبل فادعى احدهما ان الحبل من ابيه وادعى الآخر ان الحبل منه وكانت الدعوة منهما معا فالحبل من الذي ادعاه لنفسه ويغرم الذي ادعاه لنفسه نصف قيمتها ونصف عقرها لشريكه وكذلك ان كان الذي ادعاه لنفسه سبق بالدعوة فان كان الذي ادعى الحبل للاب بدأ بالاقرار لم يثبت من الاب بقوله ولكن يعتق عليه نصيبه من الام وما هو في بطنها كذا في المبسوط \* ولا يضمن المدعى لاخته شيئا من الام ولا من الولد كذا في المحيط \* وتجوز دعوة الآخر ويثبت نسب الولد منه ولا يضمن من قيمة الام شيئا ويضمن نصف عقرها ان طلب ذلك اخوة كذا في المبسوط \* امته بين رجلين ملك احدهما نصيبه مذ شهر والآخر منذ ستة اشهر فجاءت بولد فادعى اخاه فهو لا قدمها ملكا ويضمن نصف قيمتها ونصف العقر ولم يذكر في الكتاب لمن



يضمن وينبغي ان يضمن للبائع لاصحابه وعلى البائع ان يرد جميع الثمن الى صاحب الملك الآخر قال  
 مشائخنا ينبغي ان يضمن جميع العقر لاصحابه لانه ظهر انه اقرب وطىء ام ولد لاصحابه كذا في محيط السرخسي \*  
 هذا اذا علم المالك الاول من المالك الآخر فاما اذا لم يعلم يثبت نسب الولد منهما وتضير الجارية  
 ام ولد لهما ولا عقر على واحد منهما لاصحابه ويضمنان نصف العقر للبائع والى هذا مال شيخ الاسلام  
 وبعض مشائخنا فاولا عقر على واحد منهما اصلا والى هذا ما ان شمس الائمة السرخسي والاوّل  
 اشتهر باصول اصحابنا كذا في المحيط \* امة بين رجل وصغير ولدت فادعى الرجل وابو الصغير  
 يثبت من صاحب الرقبة كذا في محيط السرخسي \* امة بين رجلين جاءت بولد فادعى اياه احدهما  
 في مرض موته صحته دعوته ويثبت نسب الولد منه وتضير الجارية ام ولد وتعتق من جميع المال  
 اذا مات وهذا اذا كان الولد ظاهرا اما اذا لم يكن ظاهرا يعتق من الثلث كذا في المحيط \* لو كانت  
 جارية بين رجل وابيه فولدت فادعى اياه معاجلته ابن الاب استحسانا وضمنته نصف قيمة الام ونصف  
 عقرها وضمنت الابن نصف العقر ايضا فيكون قصاصا وكذا الجد ابو الاب اذا كان الاب ميتا واما  
 الاخ والعم والاجنبي فهم كلهم سواء كذا في الحاوي \* ولو كان بين الجد والحافد جارية فادعى اياه  
 جميعا والاب قائم يثبت النسب منهما جميعا كذا في شرح الطحاوي \* ابن سماعة عن محمد بن حنفية  
 وطىء جارية مشتركة بين ابنه وبين اجنبي فولدت قال عليه نصف قيمة الام لابن وعليه للآخر نصف  
 قيمتها ونصف عقرها كذا في المحيط \* روى عن ابي يوسف رح في جارية بين رجل وابنه وجده  
 جاءت بولد ادعى جميعا معا فالجد اولى وعليهما مهر تام للجد اذا صدقهما الجد انهما وطئها  
 فان لم يصدقهما فلا شيء عليهما ولا تحل هذه الجارية للجد وان كذبهما في الوطى فليس هذا كالا بن  
 اذا ادعى انه وطىء جارية اياه وكذبه الاب فانها لا تحرم عليه كذا في الحاوي \* الامة اذا كانت  
 بين مكاتب وحر فولدت فادعى المكاتب نسب الولد حتى يثبت نسب الولد منه ضمن نصف قيمة  
 الجارية ونصف عقرها الشريكه واذا كانت بين حر وعبد تاجر وولدت ولدا فادعى العبد نسب هذا  
 الولد حتى يثبت نسب الولد منه لا يضمن العبد من قيمة الجارية لشريكه شيئا كذا في المحيط \*  
 واذا كانت بين حر ومكاتب فالحر اولى كذا في الحاوي \* جارية بين مسلم وذمي ولدت فادعى اياه  
 فهو اسلم عندنا فان كان الذمي قد اسلم ثم جاءت الامة بولد فادعى اياه فهو ابنهما يرثهما ويرثانه  
 سواء كان العلوق بالجارية قبل اسلام الذمي او بعده واذا كانت الامة بين مسلمين فارتد احدهما

ثم جاءت بولد فاد عياه فهو ابن المسلم منهما علقت قبل ارتداد الآخر وبعده وإذا صار المسلم أولى بالولد صارت الجارية أم ولد له وضمن للمرتد مثل قيمتها وبتقاصان في العقر كذا في المحيط \* ولو كانت بين مسلم وذمي ثم ارتد المسلم ثم ادعياه فهو ابن المرتد وهي أم ولد له ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها ويضمن الذمي له نصف العقر وإن سبق أحد الشريكين بالدعوة في هذه الفصول كلها فهو أولى كائناً من كان كذا في الحاوي \* أمة بين مسلم ومرتد فادعياه ثبت من المسلم كذا في محيط السرخسي \* ولو كانت بين مجوسي وكتابي في الاستحسان يثبت من الكتابي كذا في شرح الطحاوي \* أمة بين مسلم وذمي ومكاتب ومدبر وعبد فادعوا فالحر المسلم أولى وعلى كل واحد العقر بحصة الشركاء كذا في محيط السرخسي \* إذا كانت الأمة بين مجوسي حر وبين مكاتب مسلم جاءت بولد فادعياه فهو ابن المجوسي كذا في المحيط \* أمة لذمي باع نصفها من مسلم ثم ولدت لاقل من ستة أشهر فادعياه فهو ابن الذمي ويبطل البيع كذا في المبسوط \* إذا كانت الأمة بين رجلين فعلمت ثم باع أحدهما نصيبه من صاحبه ثم وضعت لاقل من ستة أشهر فادعياه المشتري ثبت نسبه منه ويبطل البيع ويسترد الثمن ويغرم حصة البائع من قيمتها وعقرها وكذلك لو كان البائع هو الذي ادعاه كذا في الحاوي \* ولو ادعياه فهو ابنهما كذا في المحيط \* الفصل الخامس في دعوة الخارج وذى اليد ودعوة الخارجين صغير لا ينظم في بدرجل يدعيه أنه ابنه يثبت النسب منه استحساناً إذا لم يعبر عن نفسه وإن ادعاه آخر أنه ابنه يثبت نسبه صدقه ذواليد أو كذباً استحساناً لا قياساً ولو ادعاه ذو اليد ورجل آخر نذو اليد أولى ولو سبق أحدهما بالدعوة فهو للسابق كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رَحِمَهُ اللهُ فِي الْأَصْلِ إِنْ كَانَ حَرَامُ الْمُسْلِمِ فِي يَدَيْهِ غُلَامٌ يَدْعِي أَنَّهُ ابْنُهُ جَاءَ مُسْلِمٌ حَرَامٌ ذِمِّيٌّ أَوْ عَبْدٌ وَأَقَامَ بَيْنَهُ أَنَّهُ ابْنُهُ وَلَا بَيْنَهُ لِصَاحِبِ الْيَدِ قَضِيٌّ بِنَسَبِهِ مِنَ الْمُدْعِي ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ يَكُونُ الْوَلَدُ حَرَامِيٌّ ذَلِكَ كُلُّهُ وَذَكَرَ شَمْسُ الْأُئِمَّةِ الْحُلَوَائِيُّ وَيَكُونُ الصَّبِيُّ حَرَامِيٌّ فِي الْعَبْدِ خَاصَّةً وَهُوَ الْأَشْبَهُ كَذَا فِي الْمَحِيطِ \* الْخَارِجُ وَذُو الْيَدِ إِذَا قَامَ الْبَيْنَةُ عَلَى الْبَنُوَّةِ فَذُو الْيَدِ أَوْلَى كَذَا فِي مَحِيطِ السَّرْحَسِيِّ \* وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْخَارِجِ وَذِي الْيَدِ الْبَيْنَةَ أَنَّهُ ابْنُهُ مِنْ أَمْرَأَتِهِ هَذِهِ قَضِيٌّ بِنَسَبِهِ مِنْ ذِي الْيَدِ وَمِنْ أَمْرَأَتِهِ وَإِنْ جَعَدَتْ هِيَ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ لَوْ جَعَدَ الْآبُ وَأَدْعَتْ الْأُمُّ هَكَذَا فِي الْمَبْسُوطِ \* إِذَا كَانَ الصَّبِيُّ فِي يَدِي رَجُلٍ أَقَامَ رَجُلُ الْبَيْنَةَ أَنَّهُ ابْنُهُ وَلَدَ مِنْ أُمِّهِ هَذِهِ مِنْذُ أَكْثَرِ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَأَقَامَ الَّذِي فِي يَدَيْهِ بَيْنَتَهُ

بينته انه ابنه من امته هذه منذ سنة والصبي مشكل السن فالبيئة بينة الذي في يده كذا في المحيط \*  
 زوجان رقيقان في ايديهما صبي يقيمان البيئة انه ابنهما واقام حر ذمي او مسلم انه ابنه من امرأته  
 الحرة هذه يقضى للحرك كذا في محيط السرخسي \* لو كان الصبي في يد رجل فاقام رجل البيئة انه  
 ابنه من امرأته هذه وهما حران واقام ذواليد البيئة انه ابنه ولم ينسبه الى امه فانه يقضى به للمدعي  
 وكذلك اذا كانت الام هي المدعية كذا في المبسوط \* صبي في يد ذمي اقام مسلم بينة من المسلمين  
 او اهل الذمة انه ابنه ولد على فراشه واقام ذمي من اهل الذمة البيئة على مثل هذا يقضى للمسلم  
 وان كان شهود الذمي مسلمين يقضى له دون المسلم كذا في محيط السرخسي \* قال محمد ر ح  
 امة لها ابنان والامة مع احد ولديها في يد رجل والولد الآخر في يد رجل آخر فادعى كل واحد  
 منهما ان الامة له وان الابن ابنه ولدا من هذه الامة قضي بالامة وبالولد بن جميعا للذي في يده  
 الامة سواء ولد في بطن واحد او في بطنين مختلفين واذا ادعى كل واحد منهما الامة مع الولد  
 الذي في يده لا غير ان ولدتهم في بطن واحد فهذا والاول سواء وان ولدتهم في بطنين فان لم يعلم  
 الاكبر من الاصغر قضي بالامة للذي في يده ويتقضى لكل واحد منهما بالولد الذي في يده  
 واما اذا علم الاكبر من الاصغر والاكبر في يدي الذي الامة في يده فانه يقضى له بالامة  
 والولد الاكبر ولا يقضى له بالولد الاصغر وان كان الاكبر في يدي الذي ليست الامة في يده  
 فانه يقضى لكل واحد منهما بالولد الذي في يده واما الامة فقد ذكر في الكتاب انه يقضى بها  
 للخارج الذي الاكبر في يده هكذا في المحيط \* غلام وامة في يد رجل فاقام آخر البيئة ان  
 هذه الامة امته ولدت هذا الولد منه على فراشه واقام ذواليد البيئة انها امته ولدت هذا الغلام  
 على فراشه فبيئة ذى اليد اولى وهذا اذا كان الغلام صغيرا وكبيرا مصداق ذى اليد فان كان كبيرا  
 يدعى انه ابن الآخر فاني اقضي بالغلام والامة للمدعي كذا في المبسوط في باب الولاء والشهادة  
 عليها \* قال محمد ر ح حرة لها ابن وهما في يدي رجل واقام رجل آخر بينة انه تزوجها وانها  
 ولدت منه هذا الولد على فراشه واقام ذواليد بينة على مثل ذلك فانه يقضى بالولد الذي اليد  
 سواء ادعى الغلام انه ابن ذى اليد او ابن الخارج ولو كان الذي هما في يده من اهل الذمة  
 وشهوده مسلمون والذي يدعيه مسلم وشهوده مسلمون والمرأة من اهل الذمة فضيت بالمرأة  
 والولد للذي هما في يده وان كانت المرأة مسلمة في هذه الصورة يقضى بالمرأة والولد للمدعي

سواء كان شهود ذى اليد مسلمين او كانوا من اهل الذمة كذا فى المحيط \* ولو اقام البينة انه تزوجها فى وقت واقام ذواليد البينة على وقت دونه فاني اقضي بها للمدعي كذا فى المبسوط \* ولو اقام ذواليد بينة انها امرأته تزوجها وولدت هذا الولد منه على فراشه واقام آخر بينة انها امته وولدت هذا الغلام فى ملكه على فراشه فانه يقضى بالولد للزوج وبملك الامه للمدعي وكان الولد مع الامه مملوكين له الا ان الولد يعتق باقرار المدعي وتصير الجارية ام ولد له باقراره ايضا قال الا ان يشهد شهود المدعي انها غرته من نفسها بان زوجت نفسها على انها حرة فحينئذ يكون الولد حرا بالقيمة كذا فى المحيط \* لو ان رجلا فى يديه امه لها ولد فاقام آخر البينة انها امه ابيه وولدت هذا الغلام على فراش ابيه وابوه ميت وشهد آخرون انها امه للذي هي فى يديه وولدت الولد فى ملكه وعلى فراشه وانه ابنه قضيت بالولد للميت الذي ليس فى يديه وجعلت الامه حرة وولاءة للميت ولا اقضي للذي هي فى يديه بشي من ذلك كذا فى الحاوي \* لو كان الصبي فى يد رجل فاقامت امرأة البينة انه ابنها قضيت بالنسب منها وان كان ذواليد يدعيه لم يقض له به ولو لم تقم المرأة الا امرأة واحدة شهدت انها ولدت له فان كان ذواليد يدعي انه ابنه او عبده لم يقض للمرأة بشي وان كان الذي فى يديه لا يدعي فاني اقضي به للمرأة بشهادة امرأة واحدة وهذا استحسان كذا فى المبسوط \* صبي فى يدي امرأة ادعت امرأة اخرى انه ابنها واقامت على ذلك امرأة واقامت المرأة التي فى يديها امرأة انه ابنها يقضى للتي فى يديها ولو شهد لكل واحد منهما رجلا ن قصي لذى اليد ولو شهدت لصاحبة اليد امرأة واحدة وشهد للخارجة رجلا ن يقضى للخارجة كذا فى المحيط \* صبي فى يد رجل لا يدعيه فاقامت امرأة البينة انه ابنها ولدت له واقام رجل بينة انه ابنه ولد على فراشه ولم يسم امه جعلته ابن الرجل والمرأة وكذلك لو كان فى يد المرأة ومن ضرورته القضاء بالفراش بينهما كذا فى المبسوط \* قال ابو حنيفة رح خارجان اقام كل واحد البينة انه ابنه ولد على فراشه من امرأته هذه جعل ابن الرجلين والمرأتين وقال لا يجعل ابن الرجلين لا غير كذا فى محيط السرخسي \* قال محمد رح صبي فى يدي رجل جاء رجلا ن ادعى كل واحد منهما انه ابنه واقاما على ذلك بينة قضى بنسبه منهما وان وقتت احدى البينتين وقتا قبل الاخرى ينظر الى سن الصبي فان كان موافقا لاحد الوقتين مخالفا للوقت الآخر يقضى للذي كان وقته موافقا لسن الصبي وان كان مخالفا لاخذ الوقتين بيقين مشكلا للوقت الآخر يقضى للمشكل وان كان مشكلا للوقتين نحو ان شهدا احد الفريقين

انه ابن تسع سنين وشهد الغريق الآخر ابن عشر سنين وهو يصلح ابن تسع سنين وابن عشر سنين فعلى قوا  
 ابي يوسف ومحمد ربح بسقط اعتبار التاريخ ويقضى بينهما باتفاق الروايات وذكر شمس الأئمة الحلواني في  
 شرحه واما على قول ابي حنيفة ربح ذكر في عامة الروايات انه يقضى بينهما قال وهو الصحيح هكذا في المحيط  
 لقيط ادعاه رجلان اقام احدهما البينة انه ابنه واقام الآخر البينة انه بنته فاذا هو خشي فان كان يبول  
 من مبال الرجال فهو لمدعى الابن وان كان يبول من مبال البجارية فهو لمدعى البنت فان بال  
 منهما فالحكم للاسبق فان بال منهما معا ولم يسبق احدهما قال ابو حنيفة ربح لا علم لي بذلك  
 فيقضى بينهما وقال لا يقضى باكثرهما بولا وان كان يخرج منهما على السواء فهو مشكل بالاتفاق  
 كذا في شرح المنظومة \* لو ادعى عبد مسلم انه ابنه ولد على فراشه من هذه الامة وادعى ذم  
 انه ابنه ولد على فراشه من امرأته هذه قضى الحر الذمي كذا في المبسوط \* صبي في يدي رجا  
 يدعى نسبه خارجا احدهما مسلم والاخر ذمي واقام كل واحد منهما بينة من المسلمين انه اب  
 قضى بالنسب من المسلم ويرجع المسلم على الذمي بحكم الاسلام كذا في المحيط \* لو ادعى يهودي  
 ونصراني ومجوسي واقام كل واحد منهم البينة قضيت لليهودي والنصراني كذا في المبسوط  
 صبي في يدي رجل ادعاه حر مسلم انه ابنه من هذه المرأة وادعاه عبدا ومكاتب انه ابنه من  
 المرأة قضى للحر ولو ادعاه عبدا انه ابنه ولد على فراشه من هذه الامة وادعاه مكاتب انه ابنه و  
 من هذه المكاتبه قضى للمكاتب كذا في المحيط \* الفصل السادس في دعوى الزوجين والوا  
 في ايديهما او في يد احدهما اذا كان الصبي في يد الرجل وامرأته فادعى الرجل انه ابنه م  
 غيرها وادعت المرأة انه ابنها من غيره فهو بينهما جميعا هذا اذا كان النكاح بينهما ظاهرا وان لم يكن  
 النكاح ظاهرا بينهما يقضى بالنكاح بينهما كذا في شرح الطحاوي \* ولو كان الولد في يد الزوج فقا  
 الزوج هذا ابني من امرأة اخرى وقالت المرأة هذا ابني منك فالقول قول الزوج ولو كا  
 للولد في يد المرأة وقالت المرأة هذا ابني من زوج آخر كان لي قبلك وقال الزوج هذا ابني منك  
 فالقول قول الزوج ايضا كذا في الذخيرة \* ولو ادعى الزوج اولاد انه ابنه من غيرها وهو في يد  
 يثبت النسب من غيرها فبعد ذلك اذا ادعت المرأة لا يثبت النسب منهما وان ادعت المرأة اد  
 انه ابنها من غيره وهو في ايديهما فادعى الرجل انه ابنه من غيرها بعد ذلك فان كان بينهما نكاح  
 ظاهر لا يقبل قولهما فهو بينهما وان لم يكن بينهما نكاح ظاهر فالقول قولها ويثبت نسبه منها اذا صدق



رجل في يده امة له منها ولد فاقام البينة ان هذه الامة لزيد هذا زوجها منه ثم ولدت منه هذا الابن واقام زيد البينة ان الامة التي في يده زوجها منه وولدت له هذا الابن الآخر يقضى لكل واحد الابن الذي في يده وتوقف الامة في يدي ذي اليد لا يطاها احدهما وايهما مات عتقت بموته كذا في محيط السرخسي \*

جارية في يد رجل مع الولد فادعى رجل ان ذا اليد زوجها منه وولدت وادعى ذو البدان هذه الجارية في يد المدعى زوجها مني والولد مني يثبت نسبه منهما وعتق ويتوقف حكم الجارية لا يطاها احدهما فاذا مات احدهما عتقت الجارية كذا في التاتارخانية ناقلا من الخزانة \* ان كانت الامة في يدي رجل وفي يده ولدها وادعى رجل انه تزوجها بغير ان مولاه فولدت له على فراشه هذا الولد الذي في يد مولاه بعدما تزوجها بستره اشهر واقام البينة على ذلك واقام المولى البينة انه ابنه ولد على فراشه من امته هذه فاني اقضي بالولد للزوج وانبت نسبه منه واعتقه باقرار المولى واجعل الامة بمنزلة ام الولد اذا مات المولى عتقت كذا في الحاوي \* امة في يد رجل ولدت فادعى ولدها وقال لرجل آخر هي امك زوجتيها وصدقه الآخر ولا يعرف ان اصلها كان للآخر فالولد حر ثابت النسب من ذي اليد وامه ام ولد له لكن بضمن قيمتها للمقر له ولو عرف ان اصلها كان للمقر له يثبت النسب منه وكانا مملوكين له وان كان الاصل لا يعرف لهذا فقال هذا بعنكها وقال الآخر ان الولد ولد زوجتي ضمن ابو الولد قيمتها ولا بضمن العقر وكذلك لو قال ابو الولد بعنتي هذه الجارية وقال الآخر بل زوجتك فهذا الاول سواء وان كان يعرف ان الاصل لهذا فانه يأخذ الام وولدها مملوكين في جميع ذلك ما خلا خصامة واحدة وهي ان يقر بانه باعها منه فحينئذ لا سبيل له عليها ولا يغرم ابو الولد القيمة في هذا الفصل ولكن عليه العقر وكانت بمنزلة ام الولد موقوفة كذا في المبسوط \* قال محمد بن حنبل ادهى الرجل امة في يد رجل انه تزوجها فانها ولدت منه هذا الولد وقال المولى بعنكها بالف درهم وهذا الولد منك قال هذا الولد ثابت النسب من المستولد ويعتق الولد وتصير الجارية ام ولد له وتكون موقوفة لا تخدم واحدا منهما الا يحل للزوج غشيانها وكذا لا يحل للمولى غشيانها وعلى الزوج المهر قضاء عن الثمن وان كان المستولد ادعى الشراء والمولى ادعى انه زوجها منه وباقي المسئلة بحالها فالولد ثابت النسب منه والجارية مع الولد رفيقين للمولى ولا يحل للمستولد وطئها فيحل للمولى وطئها كذا في المحيط \*

الفصل الثامن في دعوة الولد من الزنا وما في حكمه اذا زنى رجل بامرأة فجاءت بولد فادعاه الزاني لم يثبت نسبه منه وام المرأة فيثبت نسبه منها وكذلك لو ادعى رجل عبدا صبيا في يد

رجل انه ابنه من الزنا لم يثبت نسبه منه كذبه المولى او صدقه ولو ملك الولد بوجه من الوجوه  
 عتق عليه فان ملك امه لم تصرام ولد كذا في البدائع \* وكذلك اذا قال المدعي هذا ابني من فجور  
 او قال فحجرت بها فولدت هذا الولد او قال هذا ابني من غير رشدة وكذلك ان كان هذا الولد لابى  
 المدعي او لخاله او لرجل ذي رحم محرم من المدعي لا يثبت نسبه من المدعي اذا قال هو من  
 زنى ولا يعتق هذا الولد على هؤلاء وهذا بخلاف ما اذا كان الولد لابن المدعي فانه يثبت نسب  
 الولد منه وان قال هو من زنى كذا في المحيط \* واو قال المدعي هو ابني وهو غير الاب ولم يقل من الزنا  
 ثم ملكه يثبت النسب ويعتق وكذلك لو قال هو ابني من نكاح فاسد او شراء فاسد او ادعى شبهة او  
 قال احملها الى المولى وكذب لم يثبت النسب مادام عبد الغيرة فاذا ملكه المدعي يثبت النسب وعتق  
 عليه وان ملك الام تصير ام ولد له كذا في الحاوي \* رجل اقرانه زنى بامرأة حرة وان هذا الولد  
 ابنه من الزنا وصدقته المرأة فان النسب لا يثبت من واحد منهما فان شهدت القابلة بذلك يثبت  
 نسب الولد من المرأة دون الرجل كذا في المبسوط \* وان اقر الرجل بالزنا بامرأة حرة او امه وان هذا  
 الولد منها من الزنا وادعت المرأة نكاحا جائزا او فاسدا فانه لا يثبت النسب من الرجل وان ملكه  
 ولكن يعتق عليه اذا ملكه ولا حد عليه وعليه العقر وكذلك اذا اقامت شاهدا واحدا لا يثبت النسب  
 من الرجل وان كان الشاهد عدلا وعليه العقر وعليها العدة في الفصلين كذا في الذخيرة \* ولو ادعى  
 صبيا في يدي امرأة فقال هو ابني من الزنا وقالت المرأة هو من النكاح لم يثبت النسب فان قال بعد  
 ذلك من نكاح يثبت النسب وكذلك لو ادعى الرجل النكاح وادعت المرأة انه من الزنا لم يثبت  
 النسب فان عادت الى التصديق يثبت نسبه منه كذا في الحاوي \* وان ادعى الرجل النكاح  
 وادعت هي انه من الزنا ولو كان الولد في يد الرجل يثبت النسب منه وان كان في يد المرأة لم يثبت نسبه وان  
 ملكه يثبت النسب وان ملكه امه صارت ام ولد له ولا حد عليه وعليه العقر وعليها العدة كذا في محيط السرخسي \*  
 اذا اقام الرجل شاهدا واحدا على النكاح لا يثبت النسب من الرجل اذا كان الولد في يد المرأة وكذلك  
 اذا اقام شاهدين غير انهما لم يزكيا او كانا محدودين في قذف او عميين فاني لا اثبت النسب  
 واوجب المهر والعدة هكذا في المحيط \* واذا كانت للرجل امرأة ولدت على فراشه ولد افعال  
 الزوج زنى بها ولدت هذا الولد منه وصدقته المرأة في ذلك فان نسب الولد يثبت منه  
 كذا في الذخيرة \* اذا ولدت امرأة الرجل على فراشه وقال الزوج زنى بك فلان



وهذا الولد منه وصدقته المرأة واقر فلان بذلك فان نسب الولد ثابت من الزوج كذا في المبسوط \* العصل التاسع في دعوى المولى وادامته قال محمد رَحِمَهُ اللهُ اِذَا زَوَّجَ الرَّجُلَ امته من عبده فجاءت بولد لسته اشهر فصاعدا فهو ابن الزوج وان نفاه الزوج لم ينتف منه فان ادعاه المولى وقال هذا ابني لم تجز دعوته ولم يثبت نسب الولد منه ولكن يعتق الولد باقراره وتصير الجارية ام ولد له واذا قال في مسئلتنا هذه هذا ولدي من هذه الجارية من الزنا لا تصير الجارية ام ولد له هذا اذا جاء بالولد لسته اشهر من وقت النكاح فلو جاءت به لاقبل من ستة اشهر من وقت النكاح لم يثبت نسبه من الزوج فان ادعاه المولى يثبت نسبه منه ويحكم بفساد النكاح هكذا في المحيط \* لو كان زوج امته من عبد غيره باذن مولاه او من حر فجاءت بولد لسته اشهر فصاعدا فادعاه المولى وصدقته الزوج او كذبه فهو ابن الزوج ولكن يعتق على المولى بانراة انه ابنه وان لم يثبت النسب وتكون امه بمنزلة ام ولد له كذا في المبسوط \* وهل يحكم بفساد النكاح ان كذبه الزوج لا شك انه لا يحكم بفساد النكاح واما اذا صدقه قال بعضهم يحكم بفساد النكاح ومنهم من قال لا يحكم بفساد النكاح الا اذا كان الزوج اقران الولد من المولى قبلت منه قبل النكاح فحينئذ يحكم بفساد النكاح واذا زوج الرجل امته من رجل ثم باعها ثم جاءت بولد لسته اشهر فصاعدا من وقت النكاح ولا قبل من ستة اشهر منذ باعها المولى فادعاه المولى فانه لا يصدق في حق النسب ولا يعتق الولد ولا ينقض البيع والولد ابن الزوج على حاله وان ادعاه المشتري لا تصح دعوته في حق النسب ولكن يعتق الولد وتصير الجارية ام ولد له كذا في المحيط \* اذا تزوجت امه رجل بغير اذنه ثم ولدت لسته اشهر فادعاه الزوج والمولى فهو ابن الزوج ويعتق بدعوى المولى وكذلك ام ولد الرجل تزوجت بغير اذنه ودخل بها الزوج فجاءت بولد لسته اشهر فادعاه او نفياه او ادعاه احدهما ونفاه الآخر فهو ابن الزوج على كل الاحوال هكذا في الحاوي \* اقام مولى الامة بينة على ولدانه ولد له من امته على فراشه وادعى آخر انه تزوجها بغير اذن مولاه فولدت على فراشه هذا الولد الذي في يد المولى يقضى بالولد للزوج ويعتق الولد باقرار المولى للحال وتعتق امه اذا مات المولى كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رَحِمَهُ اللهُ رجل له امه لها اولاد قد ولدتهم في بطون مختلفة من غير زوج فقال المولى في صحته احد هؤلاء ابني فمادام المولى حيا يجبر على البيان فان مات قبل البيان اجمعوا على ان النسب لا يثبت حتى لا يرث واحد منهم من الميت واهموا على ان

ام الاولاد تعتق وام يعتق من الاولاد اختلفوا فيه قال ابو حنيفة رح يعتق من كل واحد منهم ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته وقال محمد رح يعتق الاصغر كله ويعتق من الاوسط نصفه ويسعى في نصف قيمته ويعتق من الاكبر ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته ولم يذكر قول ابي يوسف رح في الكتاب وحكي ان الفقيه ابا احمد الغياضي كان يروي عن ابي يوسف رح انه قال ما تيقنت بعنقه عتق كله كما قال محمد رح وما لم اتيقن بعنقه فان فولي فيه مثل قول ابي حنيفة رح فعلى هذا يعتق الاصغر كله على قوله ويعتق من الاوسط والاكبر من كل واحد ثلثه كذا في المحيط \* اذا ولدت امة ولدا من غير زوج ولم يدعه المولى حتى كبر وولده ولد من امة للمولى ثم مات الابن الاول ثم ادعى المولى احد هما فقال احد هذين ابني يعني الميت وابنه فانه يعتق الاسفل كله على اختلاف الاصلين وتسعى امة في نصف قيمتها وكذلك الجدة تسعى في نصف قيمتها كذا في المبسوط \* امة في يد رجل ولدت بنتا ولدت ابنتها بنتا فقال المولى في صحته احدى هؤلاء الثلاثة ولدي ومات قبل ان يبين فانه تعتق السفلى كلها وكذلك الوسطى تعتق كلها واما العليا تعتق نصفها وسعت في نصف قيمتها كذا في المحيط \* امة ولدت ابنا من غير زوج ثم ولدت بنتين في بطن آخر من غير زوج ثم ولدت ابنا آخر من غير زوج ثم نظر المولى الى الغلام الاكبر وادعى النواصب فقال في صحته احد هذين ولدي ثم مات قبل البيان لم يثبت نسب واحد منهما ويعتق نصف الاكبر ويسعى في نصف قيمته ويعتق من كل جارية نصفها وتسعى في الباقي ويعتق الابن الاصغر كله وتعتق امة وهذا قول ابي حنيفة رح اما على قولهما فتعتقان جميعا ولو نظر الى الاكبر والاصغر فقال احد هما ابني عتق من الاكبر نصفه وتعتق امة وتعتق نصف البنين وتسعيان في نصف قيمتهما عند ابي حنيفة رح وعندهما يعتق نصف الاكبر ويسعى في نصفه ويعتق الاصغر كله ويعتق نصف البنين كذا في محيط السرخسي \* رجل مات وترك امة لها ثلثة اولاد وقد ولد لهم في بطون مختلفة فقامت الامة شاهدين ان الميت اقران هذا الولد الاكبر ولده من هذه فهو ابنه والاوسط والاصغر بمنزلة امة فان قال الشهود نشهد انه اقر بهذا الولد الاكبر انه ولده قبل ان تلد هذين فهما ابناه ايضا وقال محمد رح اذا جاءت بولد بعد اقرار المولى بالاكبر لستة اشهر فصا عد الزمة الولد وان جاءت به لاقل من ستة اشهر لم يلزمه كذا في محيط السرخسي في باب اقامة البينة على دعوى النسب \* اذا كان للرجل منكوبة حرة وامة جاءت كل واحدة منهما

بغلام ثم ماتت المنكوحه والامة فقال الرجل احدهما ابني ولا اعرف من هو فانه لا يثبت نسب واحد منهما منه لكن يعتق من كل واحد منهما نصفه كذا في المحيط \* وكذلك رجل له عبدان فقال احدهما ابني او قال هذا ابني او هذا لم يثبت نسب واحد منهما ولكن يعتق احدهما بغير عينه فيشيع العتق فيهما عند فوت البيان السابق بالموت كذا في المبسوط \* امة ولدت اولاد في بطون مختلفة فشهد ثلثة نفر على اقرار المولى شهد احدهم انها حين ولدت الاكبر اقر المولى انه ابنه وشهد الثاني انها حين وادت الثاني اقر المولى انه ابنه وشهد الثالث انه اقر بالثالث والمولى بحمد جميع ذلك قال محمد رح الولد الاكبر عبده يباع والثاني حكمه حكم ولد دام الولدان لم يثبت نسبه ويثبت نسب الولد الثالث الا ان ينفيه هكذا في فتاوى قاضيخان في فصل فيما يتعلق بالنكاح من كتاب الدعوى \* الفصل العاشر في دعوة الرجل الولد لنفسه بعد الاقرار انه لفلان اذا كانت الامة في يدي رجل ولدت غلاما فاقر مولى الامة ان هذا الغلام من زوج حرا وعبد زوجها اباه ثم ادعى بعد ذلك لنفسه ان صدقه المقر له في ذلك لا تصح دعوة المولى لنفسه بعد ذلك ولكن يعتق الغلام عليه باقراره وكذا اذا لم يصدقه المقر له في ذلك ولم يكذبه بل سكت لا تصح دعوته اصلا وكذلك اذا كان المقر له غائبا وميتا حتى لم يعلم تصديقه ولا تكذيبه لا تصح دعوة المولى واما اذا كذبه المقر له في اقراره ثم ادعى المولى لنفسه قال ابو حنيفة رح لا تصح دعوته كذا في الذخيرة \* ولو لم يقر المولى بشيء من ذلك لكن اجنبي قال هذا الولد ابن المولى فانكره المولى ثم اشتراه الاجنبي او وارثه فادعى انه ابنه عتق ولم يثبت نسبه منه في قول ابي حنيفة رح كذا في المبسوط \* اذا ادعت امرأة على رجل انه تزوجها وان هذا الصبي الذي في يديها ابنها منه والزوج بحمد ذلك وشهد رجلان على الزوج بما ادعته المرأة ورد القاضي شهادتهما بسبب من الاسباب ثم ان احد الشاهدين ادعى ذلك الصبي لنفسه لا تصح دعوته عند ابي حنيفة رح هكذا في الذخيرة \* ولو شهدت امرأة على صبي انه ابن هذه المرأة ولم تقبل شهادتها بالنسب ثم ادعت الشاهدة ان الصبي ابنها واقامت على ذلك شاهدين لم يقبل ذلك منها ولو كبر الصبي وادعى انه ابنها واقام على ذلك شاهدين قضى القاضي بنسبه منها كذا في المبسوط \* اذا ادعى رجل نسب صبي في يدي امرأة والمرأة تنكر واقام الرجل شاهدين ولم يقض القاضي بشهادتهما ثم ان احد الشاهدين ادعى ان هذا الصبي ابنه وان هذه المرأة امرأته واقام على ذلك شاهدين فالقاضي لا يقبل شهادتهما وان ادعت المرأة انه ابنها من هذا الرجل وابنه زوجها واقامت على ذلك شاهدين سمعت

بينها كذا في المحيط \* لو ادعى الرجلان صبياني بدامرة كل واحد منهما بقول هو ابني منها بكذا وهي تنكر ثم ادعت المرأة على آخرانه تزوجها وهذا الصبي لها منه وشهد لها بذلك الرجلان المدعيان للصبي لم اقبل شهادتهما وكذلك الصبي في بدامرة شهد رجل انه ابن فلان ورد القاضي شهادته ثم شهد هو وآخرانه ابن رجل آخر اثم تقبل هذه الشهادة كذا في المبسوط \* اذا اقترانه ولد مكاتبته من زوج ثم ادعاه لم يصدق ولكنه يعتق وكذلك ولد المدبرة وام الولد كذا في الحاوي \* اذا كانت لرجل جارية حامل فافران حملها من زوج قدمات ثم ادعى انه منه فولدت لافل من سنة اشهر فانه يعتق ولا يثبت نسبه منه ولو مكث المولى بعد اقتراره الاول سنة ثم قال هي حامل مني فولدت ولدا لافل من سنة اشهر من وقت الاقرار فهو ابن المولى ثابت النسب منه كذا في المحيط \* ولو اقترانه زوج امته رجلا غائبا وهو حي لم يمت ثم جاءت بولد بعد قبوله سنة اشهر فادعاه المولى لم يصدق كذا في المبسوط \* اذا كانت الجارية بين رجلين جاءت بولد فقال احدهما انه ابن صاحبي وقال الآخر انه ابن صاحبي ثم ادعى احدهما انه ابنه ان ادعى الثاني لا تصح دعوته بلا خلاف ولو ادعاه الاول فعلى قول ابي حنيفة رح لا تصح دعوته خلافا لهما وعنى الولد تصادفهما على حرينه وتكون الجارية ام ولد موقوفة ايهم مات عتقت كذا في الذخيرة \* الفصل الحادي عشر في تحميل النسب

على الغير وما يناسب ذلك اذا اراد رجل ان يثبت نسبه من ابيه وابوه ميت فان القاضي لا يسمع من شهوده الا على خصم هو وارث الميت او غريم للميت عليه حق او رجل له على الميت حق او وصي له فذا احصر رجلا وادعى عليه حقا لا يبيح والمدعى عليه لذلك الحق مقربه او جاحد له فله ان يثبت نسبه ويسمع القاضي من شهوده بخضرة ذلك الرجل هكذا في شرح ادب القاضي للخصاف رح \* رجال ادعى على آخرانه اخوة لا يبيح وامه ان ادعى بسببها الميراث او النفقة تسمع الدعوى ويقضى بانه اخوة وكان ذلك قضاء على جميع الاخوة والورثة وان لم يدع بسببها مالا لا يمكن اثبات الاخوة ولو اقر المدعى عليه انه اخوة لا تصح وكذا لو ادعى انه ابن ابنه والابن غائب او ميت وكذا لو ادعى انه جده ابوابيه والاب غائب او ميت فان ادعى بسببها مالا من النفقة وغيره فحينئذ ينتصب خصما عن الغائب كذا في خزائن المفتين \* ادعى على رجل انه عمه او ادعى على امرأة انها اخنه او عمته ولم يدع ميراثا ولا حقا لم تصح كذا في السراجية \* لو ادعى على رجل انه ابوه او ادعى على رجل انه ابنه او ادعى على امرأة انها زوجته او ادعت

امراة على رجل انه زوجها او ادعى العبد على عربي انه اعنته وهو مولاة او ادعى العربي ان هذا كان عبدا له وانه اعنته او ادعى ولاء المولاة والذي ادعى قبله ينكر ما قام المدعى البينة تقبل سواء ادعى بسبب هذه الاشياء ما لا ارثم يدع كذا في الخلاصة \* لو ادعت امراة ان هذا الرجل ابنها او كان هو المدعى انها امه فقام المدعى منهما البينة على دعواه فان القاضي يتبل ذلك منه ويثبت نسبه منه هكذا ذكر صاحب الكتاب ههنا وهكذا ذكر محمد ر ح في الجامع وما ذكر محمد ر ح في الجامع استحسان هكذا في شرح ادب القاضي للخصاف \* لو ان صبيا في يد رجل لا يعبر عن نفسه وزعم الرجل الذي في يده انه انتطه واقامت المرأة الحرة الاصل بينة انه اخوها لابيها وامها جعلته اخاها وقضيت ببينتها ودفعته اليها وكذلك لو كان الذي في يده يدعي انه عبده وباقي المسئلة بحالها قضيت بعينه بانه اخوها وقضيت بعنته اذا ادعت على رجل انه ابن ابنها فهذا وما لو ادعت الاخوة سواء فان ادعت مع ذلك حقا مستحقا قبلت البينة وما لا فلا رجل مات وترك موالى ثلثة اعتقوه وترك دارا فقام مواليه البينة انهم اعتقوه لا وارث له غيرهم وقضى القاضي بالدار بينهم اثلاثا ثم مات واحد من الموالى فقام رجل البينة انه اخوة لايه وامه لا وارث له غيره يعني اخا للميت الثاني وقضى القاضي له بنصيبه ودفعه اليه غير مفسد فباع الاخ ذلك من رجل وسلمه الى المشتري ثم ان المشتري اودع ما اشترى من رجل وغاب المشتري فجاء رجل واقام بينة بحضرة اخى الميت الاخر انه ابن الميت الآخرو وارثه لا وارث له غيره وصدقته في ذلك الشريك كان في الدار فالقاضي يقضي بنسب الابن وهل يقضي للابن بالثلث الذي قضى به للاخ من تركه الميت الاخران كان القاضي الذي وقع عنده دعوى الابن هو القاضي الذي قضى للاخ بنصيب الميت قضى للابن بذلك وان كان القاضي الذي وقع عنده خصومة الابن غير القاضي الذي قضى للاخ بنصيب الميت لا يتضي للابن وتاويل هذه المسئلة ان القاضي الثاني عرف ككون المودع مودعا بالمعاينة بان كان ايداع المشتري منه معاينة القاضي الثاني او بيينة اقامها المودع اما اذا لم يعرف القاضي الثاني كونه مودعا فالقاضي يقضي للابن بنصيب الابن لا يدخل الاس في نصيب الشريكين المتصدقين فان حضر المشتري بعد ذلك اخذ القاضي الثاني نصيب الميت من المشتري ودفعه الابن هكذا ذكر محمد ر ح في الكتاب قالوا تاويل هذا اذا اعاد الابن البينة على المشتري او بقوا المشتري انه اشترى هذا من اخى الميت وان الاخ كان ورثه من الميت اما بدون ذلك لا يقضي له القاضي

بنصيب الميت هكذا في المحيط \* في المنتقى رجل زمن ادعى على رجل انه ابوه ليفرض له النفقة على ذلك الرجل فاقام الزمن بينة على ذلك واقام المدعى عليه بينة على رجل آخر انه ابو الزمن وذلك الرجل ينكر والزمن ايضا ينكر فالبينة بينة الزمن ويثبت نسبه من الذي اقام عليه البينة بالنسب ويفرض عليه النفقة ولا يلتفت الى بينة الآخر كذا في الذخيرة \* وفي بعض الفتاوى مجهول النسب اذا ادعى على رجل اني ابنك وصدقه المدعى عليه يثبت النسب منه وان كذبه في دعواه فان اقام بينة انه ابنه يثبت النسب منه والا فلا فان اقام المدعى عليه بينة ان هذا المدعى ابن فلان آخر تبطل بينة الابن ولكن لا يقضى بنسبه من فلان آخر فما ذكر في بعض الفتاوى يخالف ما ذكر في المنتقى هكذا في المحيط \* رجل اقام البينة ان هذا ابني من فلانة الميت ولي في ميراثها حق واقام الابن البينة انه ابن رجل آخر من امرأته والاخر ينكر يحكم بينة مدعى الميراث ويثبت نسب الولد منه كذا في محيط السرخسي \* لو ان رجلا محتاجا ادعى على غلام موسرانه ابنه ليثبت نسبه منه ويفرض له النفقة عليه واقام على ذلك بينة والغلام يجحد ذلك واقام الغلام بينة انه ابن فلان يسمى رجلا آخر وفلان يجحد فالبينة بينة الاب وقضى له على الغلام بالنفقة وتبطل بينة الغلام على الآخر كذا في الذخيرة \* غلامان توأمان مات احدهما عن مال والاخر زمن محتاج فجاء رجل وادعى انه ابوهما لياخذ الميراث وادعى الزمن على الآخرانه ابوهما وطلب منه النفقة وبرهنا معا حكم بنصيب الغلامين من الابوين بلا ترجيح كذا في الوجيز للكدرى \* ولو اقامت على رجل انه صمها تريد النفقة واقام العم على آخران هذا اخوها برئ العم من النفقة ويفرض على الاخ ان شاءت كذا في التاتارخانية ناقلا من العنابية \* غلام احتلم اقام البينة على رجل وامرأة انه ابنهما واقام رجل آخر وامرأة البينة ان الغلام ابنهما فبينة الغلام أولى ويثبت نسبه من الدين ادعاهما الغلام وكذلك لو كان الغلام نصرانيا واقام بينة مسلمة على نصراني ونصرانية انه ابنهما واقام مسلم ومسلمة بينة على ذلك فبينة الغلام أولى ويترجم من بينة مدعى الاسلام ولو كانت بينة الغلام نصرانية فبينة المسلم أولى ويجبر الغلام على الاسلام كذا في محيط السرخسي \* هذا اذا كان الابوان مسلمين في الاصل او كانا كافرين في الاصل الا انهما اسلما والغلام صغير لكن لا تقبل ان ابى الاسلام هكذا في المحيط \* اذا ادعى الغلام انه

انه ابن فلان ولد على فراشه من امته فلانة وذلك الرجل يقول هو عبيدي من امتي وزوجتها عبيدي فلانا والعبد حي يدعي ذلك فهو ابن العبد ولو ادعى الولد انه ابن العبد واقام البينة وادعى المولى انه ابنه جعلته ابن العبد واعتقته كذا في الحاوي \* ولو اقام العبد البينة انه ابنه من هذه الامة وهي زوجته واقام المولى البينة انه ابنه منها فالبينة بينة العبد الا انه يعتق باقرار المولى وتصير الجارية بمنزلة ام الولد له كذا في المبسوط \* واذا كان العبد ميتا او كان حيا الا انه لا يدعي نسب الغلام ولا يدعي النكاح ومولى الامة ايضا ميت وانما يدعيه ورثة الميت ويقيمون البينة على ذلك يقضى بنسب الغلام من مولى الغلام ويرث مع سائر ورثته هكذا في المحيط \* وان رجلا مات وترك مالا فاقام الغلام بينة انه ابن الميت من امته فلانة ولدته في ملكه واقر بذلك واقام رجل البينة ان الغلام عبده وامه امته زوجها من عبده فلانا ولدت هذا الغلام على فراشه والعبد حي يدعي قضيت للعبد بالنسب وقضيت بالام ان كانت حية للمدعي كذا في المبسوط \* وان كان العبد ميتا او كان حيا الا انه انكر النكاح فان نسب الغلام يثبت من الميت الذي اقام الغلام البينة انه ابنه ويرث منه ويقضى بالامة للميت وتصير ام ولد له ويحكم بعنقها بموته كذا في المحيط \*

الفصل الثاني عشر في نسب ولد المطلقة والمعتدة عن الوفاة اذا طلق الرجل امرأته وكان الطلاق رجعيا فجاءت بولدين لاقل من سنتين بيوم ولم تقربا نقضاء العدة فنفي احدهما حين ولدته ثم ولدت الثاني فهما ابناه ولا احد عليه ولا لعان وان جاءت بهما لاكثر من سنتين فنفاهما يجزى اللعان بينهما ويقطع نسب الولدين عنه وان كان نفى الاول منهما ثم اقر بالثاني فهما ابناه وعليه الحد وان جاءت باحد الولدين لاقل من سنتين وبالاخر لاكثر من سنتين فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رجع هذا والفصل الاول سواء اذا كان الطلاق بائنا او ثلثا فان جاءت بهما لاقل من سنتين فعليه الحد بالنفي وهما ابناه وان جاءت بهما لاكثر من سنتين لم يثبت نسبهما منه وان نفاهما فلا حد عليه ولا لعان وان جاءت باحدهما لاقل من سنتين بيوم وبالاخر لاكثر من سنتين بيوم فعند ابي حنيفة وابي يوسف رجع هذا والفصل الاول سواء هكذا في المبسوط \* واذا طلق الرجل امرأته واحدة بائنة وقد دخل بها ثم تزوجها ثانيا ثم جاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت النكاح الثاني فنفاه فانه يلاعن بينهما ويفرق بينهما والولد ثابت النسب من الاب وان جاءت به لستة اشهر فصاعدا فانه يلاعن ويقطع نسب الولد كذا في المحيط \* معتدة تزوجت بآخر ودخل بها وفرق بينهما فجاءت بولد يتصور ان يكون منهما فهو من الاول قيل هذا قول ابي حنيفة رجع واما على قولهما يثبت النسب من الثاني فان لم يتصور من الاول فهو من الثاني وان لم يتصور منهما لا يجعل منهما

بان جاءت بولد لاكثر من سنتين منذ طلقها الاول ولاقل من ستة اشهر منذ دخل بها الثاني وحكم  
ام الولد اذا جاءت بولد لسنتين او اكثر كحكم الحرة والكبيرة المعتدة عن الوفاة يثبت نسب ولدها  
الى سنتين والصغيرة المعتدة عن الوفاة ان جاءت بولد بعد انقضاء عدة الوفاة لاقل من ستة اشهر  
يثبت النسب كذا في محيط السرخسي \* رجل تزوج امة فطلقها ثم اشتراها فجاءت بولد لاقل  
من ستة اشهر من وقت الشراء يلزمه وان جاءت بولد لستة اشهر من وقت الشراء لا يلزمه هذا اذا كان  
الطلاق واحدا فان كان طلقها نيتين يثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق كذا في فتاوى  
فاضيخان \* الفصل الثالث عشر في نفي احد الابوين الولد وادعاء الاخراية اذا تزوج الرجل  
امراة وجاءت بولد لستة اشهر منذ تزوج والزوجان حران مسلمان فادعى احدهما انه ابنه وكذبه الآخر  
فهو ابنه منهما وكذلك لو قال الزوج هذا الولد كان من زوج قبلي وقالت المرأة بل هو منك فهو  
ولد هذا الزوج ولا لعان بينهما ولا حد على الزوج كذا في المحيط \* ولو قال الزوج ولدته من زنا  
فان صدقته المرأة بذلك فهو ابنه وان انكرت ذلك وجب اللعان فيما بينهما ويقطع النسب عنه  
باللعان كذا في المبسوط \* اذا ولدت المرأة ولدين في بطن واحد واقربا الاول منهما ونفى الآخر  
فهما ابناة ويلاعن بينهما لقطع النكاح فان كان نفى الاول منهما ثم اقر بالثاني جلد الحد وكانا ابنيه  
واذا تزوج الرجل امراة وجاءت بولدين فنفاهما الزوج وقضى القاضي باللعان فمات احد الولدين  
قبل اللعان فهما ابنا الزوج ويلاعن لقطع النكاح وكذلك لو لم يمت واحد من الولدين ولكن  
مات الزوج او المرأة قبل اللعان فالولدان ثابتا النسب منهما وكذلك لو التعن عند القاضي الا  
ان القاضي لم يفرق بينهما ولم يلزم الولد امه حتى مات الزوج او المرأة فالولدان ثابتا النسب منهما واذا  
ولدت ولدا فنفاه الزوج ولاعن القاضي بينهما وفرق بينهما والزم الولد امه ثم ولدت ولدا آخر في ذلك البطن  
فان الولدين يلزمان الاب كذا في المحيط \* ولو كانت ولدت ولدين توأمين فعلم احدهما ونفاه ولاعن والزم  
القاضي امه وفرق بينهما ثم علم بالآخر فهما ابناة فان علم بالثاني قبل ان يفرق القاضي بينهما فنفاه اعاد  
اللعان والزم الولدين الام كذا في المبسوط \* واذا كذب الملاعن نفسه وادعى نسب الولد بعد ما فرق  
القاضي بينهما والزم الولد امه ان كان الولد حيا يثبت نسب الولد منه ويقام عليه الحد سواء كانت المرأة  
حية او ميتة كذا في المحيط \* وان كان الولد قد مات وترك ميراثا ثم ادعاه الاب لم يصدق عليه الا  
ان يكون ترك ابن الملاعة ولدا ذكر او انثى فحينئذ يصدق الاب فاذا صح الاقرار ضرب الحد



واخذ الميراث ولو كانت المنفية ابنة فماتت عن ابن ثم اكذب الملا عن نفسه لم يصدق ولم يرد في قول ابي حنيفة ربح وفي قولهما يصدق ويضرب الحد ويبرأ كذا في المبسوط \* واذا لام الرجل بجار والزمها الام ثم اراد ابن الملا عن ان يتزوجها لم يكن له ذاك ويفرق بينهما وكذا الملا عن نفسه لو ادعى ان لم يدخل بالام وتزوج بالبنت يفرق بينهما كذا في المحيط \* اذا اعتق ام ولده ثم تزوجها فجاءت بولد له اشهر فصاعدا فان نفاه لاعن ولزم الولد امه وان جاءت به لاقل من ستة اشهر منذ تزوجها لاعن ولزم الو اباه وتاويل هذه المسئلة اذا كان لاقل من سنتين منذ اعتقها حتى يثبت النسب من المولى في المبسوط \* اذا كانت منكوحه الرجل امه جاءت بولد فان جاءت به لاقل من ستة اشهر وقت النكاح ان ادعاه الزوج لا يثبت نسبه الا بتصديق المولى وان نفاه لا يلزمه وان جاءت لستة اشهر فصاعدا من وقت النكاح يثبت نسب الولد منه ادعاه او لم يدع وان نفاه لا يلاعن بينه ولا ينتفي نسب الولد ولا حد عليه وان كان المولى اعتق الامه ثم جاءت بولد ان جاءت لاقل من ستة اشهر من وقت العتق فان ادعى الزوج الولد يثبت نسب الولد من الزوج اختار زوجها او نفسها قبل الدعوة او بعد الدعوة وان نفى الزوج الولد فان اختارت زوجها نفسها الولد ثابت منه ويتلاعن بقطع النكاح وان اختارت نفسها فان كان ذلك قبل نفى الولد ثم الزوج الولد فنسب الولد ثابت من الزوج ولا يلاعن ويجب الحد على الزوج وان اختار نفسها بعد النفي قبل اقامة اللعان فالولد ثابت النسب من الزوج ولا لعان ولا حد ايضا هذا جاءت بالولد لاقل من ستة اشهر من وقت العتق فاما اذا جاءت بالولد لستة اشهر فصاعدا وقت العتق فان ادعى الزوج الولد فالولد ثابت النسب منه ولا حد ولا لعان في الوجوه كلها نفاه فان اختارت زوجها فانهما يتلاعنان وهل يقطع نسب الولد في الاستحسان بقطع وان اختار نفسها قبل نفى الولد فان الولد ثابت النسب من الزوج ولا لعان ولكن يجب الحد وان اختار نفسها بعد النفي قبل اقامة اللعان فالولد ثابت النسب من الزوج ولا لعان ولا حد هكذا في المح لو اشترى الزوج فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الشراء فنفاه لا يصح نفيه و الولد وان جاءت به لستة اشهر فصاعدا فنفاه ينتفي بمجرد النفي ولا يلزمه الا ان يقربه في محيط السرخسي \* رجل تحته امه اشترى من مولاها فاعتقها ثم جاءت بالولد فان جاء بالولد لاقل من ستة اشهر من وقت العتق فان ادعاه يثبت نسبه منه سواء كانت مدخو

اولم تكن وصارت الجارية ام ولد له واما اذا نفاه الزوج ان جاءت به لاقل من ستة اشهر من وقت الشراء لا ينتفى نسبه ولا لعان بينهما ويجب حد القذف وان جاءت به لستة اشهر من وقت الشراء فان نسب الولد لا يثبت منه ولا لعان ولا حد على الزوج وان جاءت بالولد لستة اشهر فصاعدا الى سنتين من وقت العتق فان ادعى الزوج نسب الولد يثبت نسبه منه سواء كانت المرأة مدخولا بها او غير مدخول بها وان نفاه فان كانت المرأة غير مدخول بها لا يثبت النسب منه عند هم جميعا وان كانت المرأة مدخولا بها ونفاه او لم ينف ولم يدع بل سكت اختلفوا فيه قال ابو يوسف رح لا يثبت نسبه من الزوج ولا يضرب الحد اذا نفى وقال محمد رح يثبت النسب من الزوج ويضرب الحد اذا نفى وان جاءت بالولد الاكثر من سنتين من وقت العتق ان ادعاه الزوج يثبت نسبه منه وان نفاه لا يثبت نسبه منه عند هم ولو باعها من غيره ثم جاءت بالولد لاقل من ستة اشهر من وقت شراء الزوج اياها يثبت نسبه منه ادعاه او سكت وبطل البيع ويجب على الزوج رد الثمن وان نفاه لا ينتفى نسبه ايضا وان جاءت بالولد لستة اشهر فقط منذ اشتراها الزوج فادعاه الزوج فالجواب فيه كالجواب فيما اذا جاءت بالولد لاقل من ستة اشهر منذ اشتراها الزوج واذا جاءت بالولد لاكثر من ستة اشهر منذ اشتراها الزوج ان جاءت به لاقل من ستة اشهر منذ بيع الزوج وادعاه يثبت نسب الولد منه من غير تصديق المشتري وبطل البيع وان نفاه الزوج في هذه الصورة لا يثبت نسبه وبقي البيع على حاله وان جاءت بالولد لستة اشهر فصاعدا الى سنتين من وقت بيع الزوج وادعاه فان كانت المرأة غير مدخول بها لا يثبت نسبه الا بتصديق المشتري واذا صدقه المشتري حتى يثبت النسب بطل البيع وان كانت المرأة مدخولا بها وباقي المسئلة بحالها كان ابو يوسف رح يقول اولا تصح دعوته من غير تصديق المشتري وهو قول محمد رح هذا اذا ادعاه وان نفاه لا يثبت نسبه عند هم جميعا وان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من وقت البيع ان ادعاه الزوج لا يثبت نسبه الا بتصديق المشتري عند هم جميعا وان نفاه لا يثبت نسبه عند هم جميعا كذا في المحيط \* ولو كان المشتري الآخر قد اعتق الولد ثم ادعاه المشتري الاول فان جاءت به لستة اشهر فصاعدا بعد الشراء الاول لم يلزمه وان جاءت به لاقل من ستة اشهر تصح دعوته وبطل البيع وينتقض العتق وكذلك لو اعتق المشتري الآخر الام مع الولد يبطل البيع والعتق فيهما كذا في محيط السرخسي \*

وأن لم يكن المشتري اعتق الولد لكن اعتق الام فان جاءت به لاقل من ستة اشهر منذ اشتراها الزوج  
صحت دعوته في حق الام والولد جميعا وان جاءت به لستة اشهر فصاعدا منذ اشتراها الزوج فان كان  
لاقل من ستة اشهر منذ باعها لا يثبت النسب الا بالدعوة واذا ادعى صحت دعوته في حق الولد  
ولم تصح دعوته في حق الام وان جاءت بالولد لاكثر من ستة اشهر منذ باعها الزوج فانه تصح دعوته  
الابتدائي المشتري عند ابي يوسف ر ح في الآخر وعند محمد ر ح تصح دعوته الى سنتين من غير  
تصديق المشتري اذا كانت مدخولا بها وهو قول ابي يوسف ر ح الاول وان جاءت به لاكثر  
من سنتين منذ اشتراها فسواء جاءت به لاقل من سنتين او لاكثر من سنتين منذ باعها الزوج لا تصح  
دعوة الزوج الا بتصديق المشتري الا انه ان جاءت بالولد لسنتين من وقت البيع وصدقه المشتري  
يفتقض البيع وان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من وقت البيع لا يفتقض البيع هكذا في المحيط \*

رجل طلق امرأته تطليقة بائة وهي امة ثم اعتقت فان جاءت بالولد الى سنتين من وقت الطلاق  
فالنسب ثابت من الزوج لا ينتفي بنفيه وبضرب الحد وولاء الولد لمولى الام ولومات الاب فجاءت  
بالولد ما بينه وبين سنتين وقد اعتقت بعده بيوم فالولد ثابت النسب والولاء لمولى الام كذا  
في المبسوط \* اذا كانت امرأة الرجل امة فولدت منه ولدا فاشترها الزوج وقد اعتقها وتزوجها  
ثم ولدت ولدا آخر لستة اشهر فصاعدا منذ تزوجها فنفاد لا عن القاضي بينهما وزم الولد امة فان جاءت  
به لاقل من ستة اشهر منذ تزوجها آخر او لاكثر من ستة اشهر لم يلاعن ويأزم الولد اباة ولو جاءت  
بالولد لاقل من ستة اشهر منذ اشتراها الا عن القاضي بينهما وزم الولد امة ويضرب الحد اذا كانت  
ام الولد مسلمة ولو صدقته المرأة ان الولد ليس منه لم يصدق على الولد كذا في المحيط \* ولو لم يتزوجها  
لزمها الولد ما بينهما وبين سنتين من وقت العتق فان نقاه ضرب الحد كذا في المبسوط \*

الفصل الرابع عشر في دعوة العبد التاجر والمكاتب اذا اشترى العبد المأذون امة فوطئها فولدت  
فادعى ولد هائبت نسبه منه ويملك العبد بيع الولد والام هكذا في المحيط \* ولو تزوج المولى هذه الامة  
من عبدة صح النكاح كما لو تزوج امة اخرى ويثبت النسب منه اذا ولدت وكذلك لو تزوجها  
بغير اذن المولى ثبت نسب الولد منه اذا اقر به كذا في المبسوط \* المأذون اذا كان مدبونا فاشترى امة  
وطئها فولدت له ولدا ادعى نسب الولد منه وكذبه مولاة صحت دعوته ويثبت نسب الولد منه  
وكذلك اذا ادعى ان المولى احلها له وكذبه المولى كذا في المحيط \* اذا ادعى ولدا من امة لمولاه

أم تكن من تجارته فادعى أن مولاهما أحلها له أو زوجها أياه فإن كذبه المولى في ذلك لم يثبت النسب منه إلا أنه إذا اعتق فملكه يثبت النسب منه في دعوى النكاح قياساً واستحساناً وفي دعوى الإحلال استحساناً فإن صدق المولى عبده في ذلك يثبت النسب منه إلا أن في دعوى النكاح يحتاج إلى التصديق خاصة وفي دعوى الإحلال يحتاج إلى التصديق في شيتين في أنها أحلها وانها ولدت منه كذا في المبسوط \* ولو ادعى وإدانة لغير مولاه بنكاح فاسد أو جائز وصدقه مولاهما ثبت نسبه منه كذا في الحاوي \* عبد ادعى لقيط أنه ابنه من زوجته هذه الأمة وصدقه الأمة وقال المولى هو عبدي فهو عبده وابنهما في قول أبي يوسف رحم وقال محمد رحم هو ابنهما وهو حر وقول محمد رحم أظهر كذا في محيط السرخسي \* في المنتقى في عبد ادعى لقيط أنه ابنه من امرأة هذه وهي أمة يثبت نسبه من العبد ويكون حراً ولا يكون ابن امرأة كذا في المحيط في المتفرقات \* وإذا ولدت أمة المكاتب ولداً فادعى المكاتب نسبه صحته دونه ويستوي أن صدق المولى المكاتب في دعوته أو كذبه فيها وبصير هذا الولد مكاتباً لا يبيع الابن ولا الأم هكذا في المحيط في فصل دعوى النسب \* لو ادعى المكاتب ولداً من امرأة حرة بنكاح جائز أو فاسد وصدقه المرأة كان ابنه هكذا في الحاوي \* ولو ادعى المكاتب وإدانة رجل بنكاح أو بملك وكذبه الرجل لم يصدق المكاتب كالحرة إذا عاهه فإن عتق فملكه يوماً يثبت نسبه منه هكذا في المبسوط \* إذا اشترى المكاتب أمة فولدت عنده ولداً لاقل من ستة أشهر فادعاه المكاتب صحته دونه ولو كان المكاتب عبداً ذواً لا تصح دعوته كذا في المحيط \* وإذا باع المكاتب أمة فولدت لاقل من ستة أشهر فادعى الولد صحته دونه ويرد إليه مع أمه كذا في المبسوط \* ولو ادعاه العبد وباقي المسئلة بحالها لا تصح دعوته كذا في المحيط \* وأن وطئ المكاتب أمة ابنه وهو حر ومكاتب بعقد على حدة لم يثبت إذا كذبه الابن كذا في المبسوط \* فإن عتق المكاتب وملك هذا الابن يوماً من الدهر مع الجارية يثبت نسب الولد منه وصارت الجارية أم ولد له وإن كان الابن قد ولد للمكاتب في حال مكاتبته أو كان المكاتب قد اشتراه فولدت أمة هذا الابن ولداً أو ادعاه المكاتب صحته دونه وصارت الأمة أم ولد له ولا يضمن مهرها ولا قيمتها لأن كسب الولد المولود في الكتابة والولد المشتري بمنزلة كسبه حتى ينفذ تصرفه فيه كذا في المحيط \* ولو ادعى ولد مكاتبته يثبت نسبه منه صدقه أم لا ولا ضمان على المولى من قيمة الولد وعليه العقران جاءت بالولد لاكثر من ستة أشهر من يوم كاتب وإن جاءت به لاقل من ستة أشهر

فلا عقر عليه كذا في الحاوي \* تخير المكاتبة فان شاءت مضت في الكتابة وان شاءت فسخت كذا في المحيط \* وان كان لها زوج وصدقه الزوج يعتق الوالد ولا يثبت النسب كذا في محيط السرخسي \* وان ادعى ولدا مكاتبة لا تصح دعوته الا بتصديق المكاتبة وهذا جواب ظاهر الرواية فاذا صدقته المكاتبة ثبت النسب منه وكان الولد حرا بالقيمة يغرم المولى قيمة الولد للمكاتبة ويغرم عقرها للمكاتبة ايضا ويعتبر قيمة الولد يوم ولادة الولد هذا اذا جاءت الامة بالولد لسته اشهر مندا شترتها المكاتبة فاما اذا جاءت الامة بالولد لاقل من ستة اشهر مندا شترتها فادعاه المولى لا تصح دعوته ولا يثبت النسب بدون تصديق المكاتبة واذا صدقته المكاتبة حتى ثبت النسب كان عبدا على حاله هكذا في المحيط \* قال محمد رح لو اشترى المكاتب عبدا صغيرا فادعاه المولى لم تجز دعواه فان صدقه المكاتب يثبت النسب ولم يعتق كذا في الحاوي \* رجل اشترى عبدا وكاتبه ثم ان المكاتب كاتب امه له ثم ولدت المكاتبة فادعاه مولى المكاتب فان صدقته المكاتبة يثبت النسب منه ويجب العقر لها ان ولدت لاكثر من ستة اشهر من وقت كتابتها وان ولدت لاقل من ستة اشهر فالعقر للمكاتب ثم هذا الولد يكون مكاتبا مع امها فان ادت الام بدل الكتابة عتقت وعتق الولد تبعها وان عجزت وردت اخذ المولى لهما بالقيمة ولا يحتاج الى تصديق المكاتب وان ثبت الحق له بوجود التصديق يوم الدعوة ممن اليه التصديق ويعتبر قيمة الولد يوم عجزا لمكاتبة ولو كذبت المكاتبة وصدقه المكاتب لا يثبت النسب ويكون الولد مكاتبا مع امه ان ادت بدل الكتابة عتقا وان عجزت وردت في الرق يثبت النسب من المولى وكان الولد حرا بالقيمة غير انه ان ولدت لاقل من ستة اشهر منذ كوتبت يعتبر قيمة الولد يوم الولادة وان جاءت به لسته اشهر منذ كوتبت تعتبر قيمة الولد يوم العجز وان كذب لا يثبت نسب الولد ويكون الولد مع الام مكاتبين للمكاتب وان ادت بدل الكتابة عتقا وان عجزت صار امملوكين للمكاتب ولا يثبت النسب وان صدقته يثبت النسب من المولى فان جاءت بالولد لاقل من ستة اشهر منذ كاتبه المكاتب حتى كان العلوق في ملك المكاتب كان الولد حرا بالقيمة وقيمة الولد للمكاتب ويعتبر قيمته يوم الولادة وان جاءت به لسته اشهر منذ كاتبها المكاتب فالولد مكاتب معها مادامت مكاتبة لم تعجز بعد فان عجزت يأخذ المولى الولد بالقيمة يوم العجز ثم فيما اذا صدقه المكاتب وكذبت المكاتبة حتى لم يثبت النسب ولم تعجز المكاتبة بعد ذلك ولكن ادعى المكاتب بدل الكتابة وعتق فان كانت المكاتبة ان جاءت بالولد لاقل من

سته اشهر منذ كونت يثبت النسب من المولى ويكون حراً بالقيمة ويكون ذلك للمكاتب هذا اذا كان الولد صغيراً لا يعبر عن نفسه وان كان قد كبر ثم ادعى المولى ابنه وصدقه المولى المكاتب فالولد حر ورجع في حق النسب الى قول الولد وان جاءت بالولد لاكثر من ستة اشهر منذ كونت لا يعتق الولد بل يكون مكاتباً مع امه ولا يثبت نسبه من المولى ايضا فان عجزت المكاتبه بعد ذلك وردت في الرق كان الولد حراً بالقيمة ثابت النسب من المولى وان لم تعجز ولكن ادت بدل الكتابة عتقت وعتق الولد معها ولا يثبت نسب الولد من المولى الا انه اذا كبر الابن وصدق المولى في ذلك فحينئذ يثبت نسبه من المولى بتصديقه فلا يلزمه القيمة هكذا في المحيط \* اذا ادعى المكاتب الاول وعتق ثم جاءت المكاتبه بولد لافل من ستة اشهر من وقت العتق ولسته اشهر من وقت الكتابة كان الجواب كما اذا اولدت قبل عتق المكاتبه وان ولدت لسته اشهر فصاعداً منذ عتق ان زعم المولى انه ولد بوطى بعد العتق لم يثبت نسبه وان وجد التصديق فكان زانياً ما اذا ادعى النكاح بعد عتق المكاتب فان صدقته المكاتبه يثبت شبهة النكاح فيثبت النسب ولا يعتق الولد وان صدقه المكاتب الحر في النكاح وكذبته المكاتبه لا يثبت النسب الا اذا عجزت وردت في الرق فينفذ اقرار المولى وهو المكاتب الحر عليها بالنكاح ويثبت النسب ولا يعتق الولد وان ادعى انه ولد بوطى كان قبل العتق لم يصدق فان صدقاه ثبت نسب الولد ولا يعتق الولد فان ادت عتقت مع ولدها وان عجزت اخذ المولى الولد حراً بالقيمة وان صدقته المكاتبه وكذبه المكاتب الحر يثبت النسب والولد رقيق فان عجزت فهي ولدها مملوك كان للمكاتب الاول وان صدقه المكاتب الحران وطى المولى كان قبل العتق وكذبته المكاتبه لا يثبت النسب الا اذا عجزت فيعتق الولد بالقيمة يوم العجز وكذلك اذا لم يؤد المكاتب الاول الكتابة لكن مات هن وفاء فاديت كتابته ثم عجزت المكاتبه فالولد حر بالقيمة والام مملوكة لورثة المكاتب كذا في شرح الزيارات \*

**الفصل الخامس عشر في المتفرقات** اذا مات الرجل وترك امرأة وام ولد واقر الوارث انها ولدت هذا الغلام من الميت فان لم يكن هناك للمقر منازع يثبت نسب الغلام من الميت ويرث ولا يشترط العدد في المقرين ولا لفظ الشهادة فان كان للمقر منازع يشترط العدد باتفاق الروايات ولا يشترط العدالة باتفاق الروايات وهل يشترط لفظ الشهادة فيه روايتان كذا في المحيط \*

رجل مات عن ام ولد فجاءت بولد ما بينه وبين سنتين فنفاه الورثة لم يثبت النسب في قول ابي حنيفة رح من الميت ولم يرث منه بشهادة القابلة ما لم يشهد به شاهدان الا ان يكون المولى قد اقر بانها حلي منه وحينئذ يثبت النسب بشهادة القابلة وان اقر به الورثة فاقرارهم كقرار الميت كذا في المبسوط \* رجل في يديه امة فوطئها وولدت منه ولدا فادعى ولدها ثم قال كانت هي ام ولد فلان فزوجنيها فولدت لي هذا الولد وصدقه فلان في ذلك وان صدقتهما الامة في ذلك او كذبتهما ولكن رجعت الى تصديقهما قبل قضاء القاضي بكونها ام ولد للمقر فهي ام ولد للمقر له ويكون حكم ولدها كحكمها فيعتقان اذا مات المقر له فان كبر الولد بعد ذلك وكذبها فيما اقرت لم يلتفت الى تكذيبه ولو لم تصدق الجارية المقر ولم تكذبه حتى ماتت صدق المقر والمقر له حتى كان الولد عبدا للمقر له فان كبر الولد وانكر ان يكون عبدا للمقر له لم يلتفت الى انكاره وان كذبتهما الامة وثبت على ذلك فالقاضي يجعلها ام ولد للمقر وعلى المقر قيمتها ام ولد للمقر له قيل هذا على قولهما اما على قول ابي حنيفة رح لا ضمان على المقر ولا عقر للمقر له على المقر وان كذبتهما فلم يقض القاضي بشيء حتى ماتت يوقف امر الولد حتى يكبر وان كبر وصدق المقر فيما اقر كان عبدا للمقر له وامه ام ولد للمقر له فان مضى على التكذيب جعله القاضي حرا من جهة المقر وامه ام ولد للمقر له وان كانت الام حية والغلام يعبر عن نفسه فصدت الام المقر وكذبه الغلام فالغلام حر والجارية ام ولد للمقر وكذلك ان كذبت الام المقر وصدقه الغلام في جميع ما وصفت لك كذا في المحيط \* رجل مات وترك ابنا فجاءت امرأة ادعت انه ابنها من الميت فصدقه الغلام واقامت البينة على ذلك فان القاضي يقضي بنسبه منها ويقضي بالزوجة وتورث من الميت كذا في شرح الطحاوي \* المرأة ان اذا ادعتا نسب ولد واقامت كل واحدة منهما رجلين او رجلا وامرأتين فعلى قول ابي يوسف ومحمد رح لا يثبت نسبه من واحدة منهما وعلى قول ابي حنيفة رح يثبت نسبه منهما واذا اقامت كل واحدة منهما امرأة واحدة ذكر في رواية ابي سليمان انه لا يقضى لواحدة منهما بهذه الحجة عند ابي حنيفة رح وذكر في رواية ابي حفص انه يقضى بالولد بينهما ولو لم تكن لواحدة منهما حجة لا يقضى بنسب الولد منهما بلا خلاف قال في مجموع النوازل ولو كان احد الولدين ذكرا والاخر انثى ادعت كل واحدة منهما الابن ونفت الابنة يوزن لبيتهما فيجعل الابن للتي لبنها اتقل كذا في المحيط \* اذا ولدت امة الرجل فادعاه اخوة انه ابنه من نكاح بشبهة وانكوه المولى لم يصدق على ذلك وكذلك العم والخال وسائر القربايات فان ملكه يوما قد ادعاه من جهة نكاح

صحيح او فاسد او من جهة ملك يثبت نسبه منه وكذلك لو ادعى انه ابنه ولم يذكر انه تزوجها ولو ملك امه معه او دونه صارت ام ولد له وان ملك الولد ابو المدعى وهو يحدد مقالة ابنه لم يثبت نسبه من الابن ولا يعتق كذا في المبسوط \* اذا ولدت جارية الرجل ولدا وادعى ابنه نسب هذا الولد لا تصح دعوته الا بتصديق من الاب وكذلك لو ادعى الابن انه تزوجها لا يصدق الا بتصديق الاب فان اقام الابن بينة على التزويج برضاء الاب او بغير رضا فان نسب الولد يثبت منه ويعتق كذا في المحيط \* اذا اعتق عبدا صغيرا ثم ادعى انه ابنه صح ولد عنده او لا ولو كان كبيرا ينظر ان جده يبطل اقراره والا فهو جائز كذا في التاتارخانية \* رجل اعتق جارية ولها ولد ثم ادعى ولدها بعد ما اعتقها قال يلزمه وعليها العدة كذا في المحيط \* عبد صغير بين رجلين اعتقه احدهما ثم ادعاه الآخر انه ابنه صحته دعوته عند ابي حنيفة رح ويكون موالي لهما ان كانت دعوة المدعى دعوة تحرير بان لم يكن في ملكه وان كانت دعوته دعوة استيلاء بان كان العلوق في ملكه فللمعتق نصف الولاء ولا ولاء للمدعى فاما على قولهما عتق العبد كله على المعتق والاخر ادعى نسب حر صغير ليس له نسب معروف فتصح دعوته استحسانا هذا اذا ادعى الآخر نسبه فاما اذا ادعاه المعتق فعلى قول ابي حنيفة رح لا تصح دعوته الا بتصديق الآخر وعندهما تصح دعوته استحسانا واذا كان الولد كبيرا يعبر عن نفسه فان اقر بذلك ثبت نسبه من المدعى وان جحد لم تصح دعوة المعتق وتصح دعوة الآخر وهذا قول ابي حنيفة رح وعلى قولهما لا تصح دعوى احدهما الا بتصديقه كذا في الذخيرة \* لو كان ولدا نوا مان فاعتق احدهما فادعى نسب الاخر يثبت نسبهما ويبطل العتق كذا في التاتارخانية \* ابن سماعه في نوادره رجل اعتق جارية وتزوجت ; وجاءت بولد اقل من ستة اشهر منذ تزوجها فادعاه الزوج والسيد قال ايهاا صدقته فهو ابنه فان صدقت الزوج وادعى نكاحا فاسدا او وطبا بشبهة لزمه ذلك وكذلك السيد ليس له دعواه بدون تصديقها كذا في المحيط \* نعى الى امرأة زوجها فاعتدت ونكحت وولدت فجاء الزوج الاول حيا فالولد من الاول كيف ما كان عند ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح ان كان من وقت نكاح الثاني الى وقت الولادة اقل من ستة اشهر فالولد الاول فان كان اكثر من ستة اشهر فهو من الثاني وقال محمد رح ان كان من وقت ابتداء وطى الزوج الثاني الى وقت الولادة اقل من سنتين فالولد من الاول وان كان اكثر من سنتين فهو من الثاني كذا في الكافي \* قال ابو الليث في شرحه في دعوى المبسوط وقول محمد رح



اصح وبه نأخذ كذا في الفصول العمادية \* وروى ابو عصمة سعد بن معاذ عن اسمعيل بن حماد عن عبد الكريم الجرجاني رح عن ابي حنيفة رح انه رجع من هذا القول وقال الاولاد للثاني كذا في المحيط \* رجل غاب عن امرأته وهي بكر ابنة شرسنين مثلا فتزوجت وجاءت باولاد قال ابو حنيفة رح الاولاد للزوج الاول حتى جاز للزوج الثاني دفع الزكوة الى هؤلاء وتجوز شهادتهم له وقال عبد الكريم الجرجاني عن ابي حنيفة رح ان الاولاد للزوج الثاني ورجع الى هذا القول وعليه الفتوى كذا في الوقعات الحسامية \* واجمعوا على ان المرأة ترد على الاول كذا في الذخيرة \* ولو سببت المرأة فتزوجها رجل من اهل الحرب وولدت اولادا فهو على هذا الخلاف هكذا في المبسوط \* وعلى هذا الخلاف اذا ادعت المرأة طلاقا واعتدت فتزوجت ووجدت زوجها الاول كذا في محيط السرخسي \* وفي مجموع النوازل مثل نجم الدين النسفي عن تزوج امرأة صغيرة بتزوج ابيها ثم مات الاب والزوج غائب فكبرت البنت وتزوجت بـ رجل آخر فحضر الغائب وادعاه فانكرت ولم تكن له بيعة فلم يقض لدها وقضى بها للثاني فولدت منه بنتا وللزوج الاول ابن من امرأة اخرى هل يجوز النكاح بين هذا الابن وهذه البنت قال ان كان في حال الصغر لا يجوز لان في زعم ابيه ان ام البنت زوجته والبنت ولدت على فراشه فهي بنته واما اذا كبر الابن وهو يتزوج البنت بنفسه ينبغي ان يجوز لان اقرار الابن لم ينفذ على غيره كذا في الفصول العمادية \* اذا تزوج الرجل امرأة رجل وولدت ولدا فادعى احدهما ان النكاح كان منذ شهر وادعى الآخر انه كان منذ سنة فالقول قول من يدعى النكاح منذ سنة وبحكم باثبات النسب منهما فان تصادقا على انه تزوجها منذ شهر لم يثبت النسب وان اقامت البيعة بعدما تصادقا انه تزوجها منذ شهر على انه تزوجها منذ سنة قبلت بيعة كذا في الذخيرة \* رجل قال في مرضه هذا الغلام ابني من احدى هاتين الجاريتين ثم مات قال محمد رح يعتق الغلام من جميع المال وتسعى كل جارية في نصف قيمتها ويعتق نصفها من الثلث كذا في المحيط \* رجل اقر بان هذا الصبي ابنه من امته هذه ثم مات فاقام اخوته البيعة ان اباهم زوج امته من هذا العبد قبل ولادته بثلاث سنين فولدت هذا على فراش العبد والعبد والامة ينكران لا تقبل بينتهم كذا في محيط السرخسي \* واذا كان الغلام والامة يدعيان ذلك قبل بينتهما لانهما بهذه البيعة يثبتان الحق لانفسهما وهو النكاح على الميت ويعتق الغلام وتصير الجارية ام ولد له فبعد ذلك ان كان هذا الاقرار من المولى في صحته يعتبر العتق من جميع المال وان كان في

مرضه يعتبر من الثلث وكذلك اذا ادعى الغلام ذلك تقبل البينة ايضا ويكون الجواب فيه كالجواب فيما اذا ادعى الغلام والامة جميعا ذلك هكذا في المحيط \* ولو اذعت الام النكاح او اذعاه الغلام قبلت بينة التزويج لانها تكون للاثبات فان النسب من حق الغلام فاذا اثبت به بالبينة من العبد كان مثبتا حق نفسه فيثبت النكاح بينها وبين العبد وذلك حقها كذا في المبسوط \* ولو كان العبد غائبا حال ما قامت الورثة البينة يوقف حكم هذه البينة حتى يحضر العبد كذا في المحيط \* اذا وادت امرأة الرجل ولدا وادعت انه ابنها منه والزوج يحد ذلك فشهد على الزوج ابنه واخوه انه اقرا له ابنه قبلت الشهادة كذا في الذخيرة \* ولو شهد على اقرار الزوج بذلك ابوالمرأة او جدها لا تقبل شهادته اذعت المرأة او جددت وكذا لو شهد بذلك ابوالزوج او جده لم تقبل شهادتهم ادعى الزوج او جدد كذا في المحيط \*

الباب الخامس عشر في دعوى الاستحقاق وما هو في معنى الاستحقاق اذا ادعى المشتري استحقاق المشتري على البائع واراد الرجوع على البائع بالثمن لا بد وان يفسر الاستحقاق ويبين سببه ثم اذا بين سبب الاستحقاق وصح ذلك وانكر البائع البيع منه وانام المشتري البينة على البيع قبلت بينته وكان له الرجوع بالثمن ولا يشترط حضرة المشتري لسماع هذه البينة عند بعض المشائخ وبه كان يغني ظهير الدين المرغيناني رحمه الله بل اذا ذكر شيبته وصفاته وذكر مقدار الثمن كفاه ثم اذا قبل بينة المشتري ورجع المشتري على البائع بالثمن بقضاء القاضي واراد البائع ان يرجع على بائعه بالثمن كان له ذلك كذا في الذخيرة \* ولو ابرأ البائع المشتري عن الثمن او وهبه منه ثم استحق المبيع من يد المشتري لا يرجع على بائعه بشيء وكذلك بقية الباعة لا يرجع بعضهم على البعض كذا في الفصول العمادية \* واذا استحق المبيع من يدي المشتري وهو لم يؤد الثمن او ادى بعضه يجبر على اداء الثمن في الفصل الاول وعلى اداء الباقي في الفصل الثاني لجواز ان القاضي عسى ان لا يقضي ببينة المستحق او يجيز المستحق البيع كذا في المحيط \* المشتري اذا اراد الرجوع على البائع فوعده دفع الثمن ان صدقه في الاستحقاق وقبل السجل يجبر على دفع الثمن وان لم يقربا لاستحقاق لكن وعده ثم خالف لا يجبر كذا في الخلاصة \*

اذا رجع المشتري على بائعه وصالحه البائع على شيء قليل كان للبائع ان يرجع على بائعه بجميع الثمن كذا في المحيط \* رجل اشترى من آخر دارا بعبد وتقاضاهم استحق نصف الدار كان مشتري الدار بالخيار ان شاء اخذ نصف الدار بنصف العبد وان شاء ترك ولا يكون لمشتري العبد الخيار وان تفرقت الصنفه

الصفقة عليه وتعيب الباقي بعيب الشركة وعلى هذا اذا استحق بنصف العبد دون نصف الدار لاختيار  
لمشتري الدار وان استحق نصف العبد ونصف الدار ذكر في الكتاب ان كل واحد من المشتريين بالخيار  
ان شاء اخذ وان شاء ترك ولم يبين قدر المأخوذ وقدر المتروك من اصحابنا من قال كل واحد منهما  
بالخيار ان شاء اخذ الربع بالربع وان شاء ترك وبعض اصحابنا قالوا كل واحد منهما بالخيار ان شاء اخذ  
النصف بالنصف وان شاء ترك وان لم يخترا واحد منهما شيئا حتى اجاز المستحق لنصف العبد او سلم ذلك  
النصف الى مشتري العبد بهبة او صدقة يبطل خيار مشتري العبد ويكون الخيار لمشتري الدار هكذا في المحيط  
في باب الاستحقاق \* اشترى من آخر عبد او باعه من غيره ثم ان المشتري الاول اشتراه ثانيا ثم استحق  
من يده رجع هو على البائع الاول هكذا حكى فتوى شمس الاسلام محمود الازرق جدي رح وهو هذا الجواب  
انما يستقيم على الرواية التي يقول فيها ان القضاء بالملك للمستحق يوجب انفساخ البياعات كلها  
اما على ظاهر الرواية فالقضاء بالملك للمستحق لا يوجب انفساخ البياعات فيبقى بيع المشتري الاول  
وشراءه ثانيا على حالهما فلا يكون له الرجوع على البائع الاول ولكن هو يرجع على بائعه ثم بائعه يرجع عليه  
ثم هو يرجع على البائع الاول كذا في الفصول العمادية \* اشترى من آخر دارا وقبضها واستحققت  
من يده فقال المستحق للمشتري خذ الثمن الذي دفعته الى البائع متي فاخذ ثم اراد المستحق  
ان يسترد ما دفع من المشتري هل له ذلك فقد قيل يجب ان لا يكون له ذلك على الرواية التي  
يقول فيها ان بقضاء القاضي بالملك للمستحق ينفسخ البياعات وعلى ظاهر الرواية له ان يسترد  
ذلك ولو ان المشتري رجع على البائع وطالبه بالثمن فقال المستحق للمشتري خذ الثمن متي فاخذ  
ثم اراد المستحق ان يسترد منه ليس له ذلك باتفاق الروايات كذا في الذخيرة \* قال محمد رح  
في الزيادات رجل اشترى من رجل عبدا وقبضه وضمن رجل للمشتري ما ادركه من دركه  
في العبد ثم باعه المشتري من غيره وسلمه اليه ثم باعه المشتري الثاني من رجل آخر وسلمه اليه  
ثم استحق مستحق من يد المشتري الآخر بالبينة وقضى القاضي بذلك يكون ذلك قضاء على المشتري  
الآخر وعلى الباعة اجمع حتى لو اقام المشتري الآخر واحدا من الباعة بينة على المستحق بالملك  
المطلق لا تقبل بينته وكان لكل واحد من المشتريين ان يرجع على بائعه بالثمن من غير ان يحتاج  
الى اعادة البينة ولكن انما يرجع كل مشتري على بائعه اذا رجع عليه مشتريه حتى لا يكون للمشتري  
الاول ان يرجع على بائعه قبل ان يرجع عليه المشتري الآخر ولا يكون للمشتري الاول ان يرجع

على بائعه قبل ان يرجع عليه المشتري الاوسط وكذلك لا يكون للمشتري الاول ان يضمن الكفيل بالدرك ما لم يرجع عليه وهل يحتاج كل مشنر الى اقامة البينة على الرجوع اذا اراد الرجوع على بائعه ينظر ان لم يعلم القاضي بالرجوع عليه بان كان الرجوع عند فاض آخر يحتاج وان علم القاضي بذلك بان كان الرجوع عليه عند هذا القاضي لا يحتاج ولو ان العبد لم يستحق ولكن اقام العبد البينة على المشتري الآخر على حرية الاصل وقضى القاضي بهارجع كل واحد منهم على بائعه بالثمن قبل ان يرجع عليه مشتريه وكذلك المشتري الاول يرجع على الكفيل قبل ان يرجع عليه ولولم يقيم العبد البينة على حرية الاصل ولكن اقام بينة انه كان عبدا لفلان منذ سنة اعتقه و اقام رجل بينة ان العبد كان له منذ سنة اعتقه وقضى القاضي بذلك وكان تاريخ العتق قبل تاريخ البياعات كلها يرجع كل مشنر على بائعه قبل ان يرجع عليه وكذلك كان تاريخ العتق قبل تاريخ البياعات البينة انه كان عبدا لفلان منذ سنة دبره او اقام رجل بينة على ذلك او كانت جارية اقامت بينة انها كانت لفلان منذ سنة استولدها او اقام رجل بينة على ذلك وكان تاريخ هذه الاسباب قبل تاريخ البياعات كلها ولم يعرف التاريخ اصلا وقضى القاضي بذلك فهذا او ما لو اقامت البينة على حرية الاصل او على العتق سواء يرجع كل واحد من مشتريه قبل ان يرجع عليه وان اقامت البينة على العتق والتدبير والاستيلاء بتاريخ بعد تاريخ البياعات كلها بان اقام العبد او الجارية بينة على المشتري الآخر انه عبد فلان او جارية فلان اعتقه واستولدها بعد شري المشتري الآخر او اقام رجل بينة على ذلك وقضى القاضي بذلك كان هذا او القضاء بالملك المطلق سواء ولو كان تاريخ العتق من العبد بين البياعات حتى وقع بعضها قبل العتق وبعضها بعد العتق فما كان قبل العتق لا يرجع فيه كل مشنر على بائعه قبل ان يرجع عليه وما كان بعد العتق يرجع فيه كل مشنر على بائعه قبل ان يرجع عليه اعتبار البعض بالكل كذا في المحيط \* قال محمد درج في الزبادات رجل اشترى من آخر جارية وقبضها ثم جاء مستحق واستحقها ببينة يرجع المشتري بالثمن على البائع هكذا في الذخيرة \* لو اقر المشتري للمستحق او استخلف فنكل وقضى به للمستحق ثم اراد ان يرجع على بائعه ليس له ذلك ولو اقام البينة على اقرار البائع انه للمستحق رجوع عليه ولولم تكن له بينة فاراد ان يحلفه ما اقر به للمستحق يحلف كذا في الخلاصة \* فان نكل والثلث كذا في الوجيز للكردي \* فان قل المشتري بعد ما اقر او نكل انا اقيم البينة على ان الجارية ما لي للمستحق يريد به الرجوع بالثمن على البائع لا تسمع بينته ولولم يستحق الجارية احد ولكن ادعت

انها حرة الاصل فافر المشتري بذلك او ابى اليمين وقضى القاضي بحريتها لا يرجع بالثمن على البائع فان حضر البائع وانكر ما قاله المشتري فقال المشتري انا اقيم البينة على البائع انها حرة الاصل قبلت بينته ولو ادعى المستحق على المشتري انها جاريته وانه اعتقها او دبرها او استولدها وافر المشتري بذلك ونكل لا يرجع المشتري بالثمن على البائع فان اقام المشتري بينة على البائع بذلك ليرجع بالثمن على البائع ينظر ان شهدت بينته بعنق مطلق او بعنق مؤرخ بتاريخ قبل الشراء قبلت ويرجع بالثمن واما اذا شهدا بعنق مؤرخ بتاريخ بعد الشراء لا تقبل بينته كذا في الذخيرة \* قال في الزيادات امه في يد عبد الله فقال ابراهيم لمحمد يا محمد الامه التي في يد عبد الله كانت امتي بعثها منك بالف درهم وسلمتها اليك ولم تقصد الثمن الا ان عبد الله غلب عليك وغصبها منك وصدقه محمد في ذلك كله وعبد الله ينكر ذلك كله ويقول الجارية جاريته فالتقول في الجارية قول عبد الله ويقضى بالثمن لا ابراهيم على محمد هكذا في المحيط \* فلو استحقها رجل من عبد المدينه على التاج او مطلقا لم يرجع محمد على ابراهيم بشيء وان اقام محمد البينة على المستحق انها امته اشتراها من ابراهيم وهو يملكها وهو قبضها قضي له بها وان اعاد المستحق بينة التاج على محمد قضي له بها على محمد ورجع محمد بالثمن على ابراهيم كذا في محيط السرخسي \* ولو لم يستحق الجارية احد ولكن اقامت الجارية البينة على عبد الله انها حرة الاصل وقضى القاضي بحريتها رجوع محمد بالثمن على ابراهيم وكذلك لو اقام البينة عبد الله انها كانت امته اعتقها او دبرها او استولدها وقضى القاضي بذلك رجوع محمد بالثمن على ابراهيم وكذلك اذا اقامت البينة على الاصل والتدبير والاستيلاء من غير تاريخ فاما اذا ارخت بان اقامت البينة على ان عبد الله ملكها منذ سنة واعتقها او دبرها او استولدها وقضى القاضي بذلك ينظر الى تاريخ العقد الذي كان بين ابراهيم ومحمد فان كانت منذ سنة او اقل من ذلك يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وان كان بتاريخ العقد الذي جرى بين محمد و ابراهيم منذ سنتين لا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم ولو ان الجارية اقامت البينة على عبد الله انه كاتبها وقضى القاضي بذلك لا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم الا اذا ادت بدل الكتابة وعتقت فحينئذ يرجع محمد بالثمن على ابراهيم هكذا في المحيط \* وان اقر عبد الله انه اشتراها من محمد بمائة دينار وقبضها ونقده الثمن وصدقه محمد في ذلك ان تصادقا عليه ثم استحققت الجارية من يد عبد الله يرجع

عبد الله بالثمن على محمد ويرجع محمد بالثمن على ابراهيم وان تصادقا عليه بعد ما استحققت الجارية من يد عبد الله يرجع عبد الله بالثمن على محمد ولا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وكذا ان اقر عبد الله بالشراء من محمد ومحمد كان غائبا او حاضرا فلم يصدقه ولم يكذبه حتى استحققت الجارية من يد عبد الله ثم صدقه محمد فيما قال فان قال محمد انا اقيم البينة على ابراهيم ان عبد الله اشتراها مني يريد به الرجوع بالثمن على ابراهيم قبلت بينته وكذلك لو اقام محمد بينة انه صدق عبد الله في دعواه الشراء منه قبل استحقاق الجارية من عبد الله قبلت بينته ويرجع محمد بالثمن على ابراهيم ولو تصادق محمد وعبد الله على ان محمد اوهب الجارية من عبد الله وسلمها اليه او على ان محمد اتصدق بالجارية على عبد الله وسلمها اليه ففي الوجه الثاني والثالث لا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وفي الوجه الاول يرجع على ابراهيم هكذا في الذخيرة \* رجل اشترى امة بالف درهم ونقد الثمن ولم يقبضها حتى اقام رجل البينة انها امة والمشتري والبائع حاضرا فنقض القاضي للمستحق ثم ادعى البائع او المشتري ان البائع كان اشتراها من هذا المستحق قبل ان يبيعها من المشتري واقام البينة قبلت بينته ولو قال المشتري للقاضي بعد الاستحقاق قل للبائع ليسلم المبيع اليّ والا فانقض البيع بيننا للقاضي ينقض البيع ويرجع المشتري على البائع بالثمن فلو فسخ القاضي البيع بينهما ثم ان البائع وجد بينة انه كان اشترى الامة من المستحق ففسخ البيع على حاله لتنفيذ الفسخ ظاهرا وباطنا فان اراد احدهما ان يجبر البائع ليس له ذلك فان كان المشتري قبض الامة من البائع ثم استحققت من يد المشتري واخذت من يده ويرجع المشتري على البائع بالثمن ثم وجد البائع بينة على الشراء من المستحق فاقامها على المستحق وقضى بالامة للبائع فاراد البائع ان يلزم المبيع المشتري له ذلك عندهما وعلى قياس قول ابي حنيفة رح ليس له ذلك ولا يعود البيع وهذا اذا قضى القاضي للمشتري بالثمن على البائع ثم اقام البائع البينة اما اذا اقام البائع البينة على الشراء من المستحق قبل ان يقضى للمشتري عليه بالثمن رجعت الجارية الى المشتري فلو قضى القاضي على البائع بالثمن ثم اقام البائع البينة فعلى ما مر من الخلاف فلو اراد المشتري اخذ الجارية وامتنع البائع لا يجبر ولو اراد البائع ان يلزمه له ذلك فلو لم يخاصم المشتري البائع ولكن طلب منه الثمن فاعطاه او قبل الفسخ ثم اقام البائع بينة

بينة على الشراء من المستحق وقضي بالجارية له ليس لاحدهما ان يازم صاحبه الجارية ولو لم يقم البائع بالبينة على الشراء من المستحق لكن اقام البينة على انها نتجت عنده فهذا وما لو اقام البينة على الشراء من المستحق سواء كذا في الخلاصة \* اشترى جارية فولدت او شجرة فاثمرت والثمار عليها واستحقها رجل بالبينة والولد في يد المشتري يتبعهما الولد والثمرة وهل يشترط الحكم بالولد والثمرة مقصودا لاختلاف فيه قيل القضاء له بالا اصل قضاء بالفرع وقال الصدر لا بد من القضاء بالفرع ايضا كما اذا لم يكن الفرع في يده وكان في يد آخر وان كانت رلدت من المشتري فهو حر بالقيمة يوم الخصومة ويرجع على البائع ولومات الولد لاشي على المشتري وان قتل اخذ منه عشرة آلاف غرم قيمته لا غير وان مات وترك مالا كثيرا فكله للمشتري ولا يغرم للبائع شيئا وعليه العقر ولو اكتسبت الجارية او وهب لها ياخذها المستحق مع الاكتساب ولا يرجع على البائع الا بالثمن كذا في الوجيز للكردي \* رجل اشترى من آخر كرما واشترى الارض والنخيل جميعا وقبضها ثم استحققت العرصة وحدها كان للمشتري ان يرد الاشجار على البائع ويرجع عليه بجميع الثمن كذا في الذخيرة \* اشترى فوسا مع السرج واستحقها رجع بكل الثمن وان استحق بلا سرج رجع بالحصة وكذا الوضاع السرج وان كان السرج قائما واراد المشتري رد السرج وان يرجع بكل الثمن وابى البائع قبوله فله ذلك كذا في الوجيز للكردي \* رجل اشترى ارضا فغرس فيها شجرا فنبت الشجر ثم استحققت الارض يقال للمشتري اقلع الشجر فان كان قلعه يضر بالارض يقال للمستحق ان شئت تدفع اليه قيمة الشجر مقلوعا وتكون الشجرة لك وان شئت فمعه حتى يقطع الشجرة ويضمن لك نقصان ارضك فان امره بقطع الشجر وقلع المشتري ثم ظفر بالبائع بعد القلع فان المشتري يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا بما ضمن من نقصان الارض وان اختار المستحق ان يدفع الى المشتري قيمة الشجر مقلوعا ويمسك الشجر واعطاء القيمة ثم ظفر المشتري بالبائع فانه يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا يكون للمستحق ان يرجع على البائع ولا على المشتري بنقصان الارض وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وان لم تستحق الارض حتى اثمر الشجر بلغ الثمر ولم يبلغ حتى جاء مستحق واستحق الارض وطالب المشتري بقطع الشجر كان له ذلك فان كان بائع الارض حاضرا كان للمشتري ان يرجع على البائع بقيمة الشجر ثابتة في الارض ويسلم الشجر فائمه الى البائع ولا يرجع على البائع بقيمة الشجر ويجبر المشتري

على قطع الثمر بلغ الثمر ولم يبلغ ويجبر البائع على قلع الشجر كذا في فتاوى قاضي خان \*  
 أحال البائع رجلا على المشتري بالثمن وأدى المشتري الثمن إلى المحتال له ثم استحققت الدار  
 من يد المشتري فالمشتري على من يرجع بالثمن ذكر في مجموع النوازل من الشيخ الإمام شيخ  
 الاسلام السغدري أن المشتري يرجع على البائع قبل له فإن لم يظفر المشتري بالبائع هل يرجع  
 على المحتال له قال لا وفي الجامع قيل له أن المشتري بالخيار إن شاء رجع على القابض وإن شاء  
 رجع على الأمر وإذا اشترى شيئا من الوكيل فاستحق من يدي المشتري فعند الاستحقاق يرجع  
 المشتري بالثمن على الوكيل إن كان المشتري دفع الثمن إلى الوكيل وإن كان دفع إلى الموكل  
 يقال للوكيل طالب الموكل بالثمن وخذه وأدفعه إلى المشتري كذا في الذخيرة \* وفي مجموع  
 النوازل بيع جرى بين رجلين في جارية ثم استحققت الجارية بالقضاء وطلب المشتري الثمن من البائع  
 وقبض ثم ظهر فساد القضاء بفتوى الأئمة وأخذ البائع الجارية من المستحق ليس للمستحق عليه  
 أن يسترد تلك الجارية كذا في الخلاصة \* اشترى من آخر قراطيس بثمن معلوم وأعطى المشتري  
 حمارا معيناً في ثمن القراطيس بسبعين قيمته أربعون فعند استحقاق القراطيس يرجع المشتري على  
 بائعه بسبعين كذا في الفصل العمادية \* رجل اشترى من رجل جارية وقبضها ثم جاء رجل  
 وأدعاها وأقر المشتري أنها للمدعي وصدق البائع المشتري في أنها لهذا المدعي وأراد المشتري  
 أن يرجع على البائع بالثمن فقال البائع للمشتري إنما كانت هي للمدعي لأنك وهبتها له  
 فالقول قوله ولا يرجع عليه المشتري بالثمن كذا في الذخيرة \* وأن استحق من يده بشهادة شاهدين  
 وقد عدلها المشهود عليه قال أبو يوسف ربح أسأل عن الشاهدين فإن عدل رجوع المشهود عليه على  
 بائعه بالثمن وإن لم يعدل فإنه يقضى على المشهود عليه لتعديله أيهما ولا يرجع هو بالثمن على  
 بائعه وهو بمنزلة الإقرار كذا في الفصول العمادية \* قال محمد ربح في الجامع الكبير رجل اشترى  
 من آخر عبدا بالف درهم وكفل عن المشتري بالثمن كفيل بامر المشتري ونقدا كفيل للبائع الثمن ثم غاب  
 الكفيل واستحق العبد من يد المشتري أو وجد حرا أو مكاتباً أو مدبراً أو كانت جارية فوجدها  
 أم الولد فأراد المشتري أن يرجع على البائع بالثمن قال ينظر إن كان الكفيل قد رجع على المشتري  
 بما نقده للبائع كان للمشتري أن يرجع على البائع وإن كان الكفيل لم يرجع على المشتري  
 بما نقده للبائع لا يكون للمشتري أن يرجع على البائع ثم إذا حضر الكفيل فإن شاء رجع على البائع



بما نقضه ان شاء رجع على المشتري فان اخذ من البائع لم يرجع البائع على المشتري وان اخذ من المشتري يرجع المشتري على البائع وان اراد المشتري بعد ما حضر الكفيل اتباع البائع وذلك قبل ان يختار الكفيل اتباع المشتري ليس له ذلك ولولم تكن كفالة وكان امره بقضاء الثمن وباقي المسئلة بحالها كان هذا بمنزلة الكفالة في جميع ما وصفتنا ولولم يكن شيء مما ذكرنا من الاسباب في فصل الكفالة ولكن مات العبد قبل القبض وكان الكفيل قد نقد الثمن وغاب كان للمشتري ان يرجع على البائع بالثمن سواء رجع الكفيل على المشتري بما نقد او لم يرجع فان حضر الكفيل في فصل موت العبد او كان الكفيل حاضرا لم يكن للكفيل ان يرجع على البائع بالثمن ولولم يموت العبد ولكن انفسخ البيع فيما بينهما بسبب من الاسباب فان كان الانفساخ بسبب هو فسخ من كل وجه نحو الرد بالعيب بعد القبض بقضاء او قبل القبض بقضاء او بغير قضاء او الرد بخيار الرؤية او بخيار الشرط كان الجواب فيه كالجواب فيما اذا مات العبد قبل القبض وكذلك لو كان المشتري امر غيره ان ينقد الثمن عنه فنقد ثم مات العبد في يد البائع قبل التسليم الى المشتري فان المشتري هو الذي يرجع على البائع بالثمن في الاحوال كلها وان كانت الكفالة بغير امر المشتري ثم انفسخ البيع فيما بينهما من كل وجه كان للكفيل ان يرجع على البائع بالثمن وليس للكفيل على المشتري سبيل وان انفسخ البيع بينهما بسبب هو فسخ فيما بين المتعاقدين عقد جديد في حق الثالث نحو الرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء ونحو الاقالة لا يكون للكفيل ان يرجع على البائع بشيء ويكون حق القبض للمشتري ويكون المقبوض للكفيل دون المشتري ولولم تكن كفالة ولكن نقد رجل الثمن عن المشتري بغير امره كان الجواب فيه في جميع ما وصفتنا نظير الجواب في الكفالة اذا كانت بغير امر المشتري ولو كانت الكفالة بامر المشتري فصالح الكفيل البائع من الثمن على خمسين دينارا كان للكفيل ان يرجع على المشتري بالدرهم دون الدنانير فان استحق العبد والكفيل غائب ثم حضر كان له اتباع البائع بالدنانير ولا سبيل للكفيل على المشتري ويستوي في هذا ان يكون الاستحقاق في المجلس او بعد الافتراق عن المجلس وكذلك لو ان البائع باع الكفيل الدراهم التي كفل بها عن المشتري بالدنانير ثم استحق العبد بطل البيع واراد محمد رج بهذه التسوية بين البيع والصالح تسوية بينهما بعد الافتراق عن المجلس فاما اذا استحق العبد وهما في المجلس بعد لا يبطل البيع ويبطل الصالح ولولم يستحق العبد ولكنه مات في يد البائع وقد كان باع الكفيل من البائع

بالدراهم خمسين ديناراً وقبضها منه البائع فان المشتري ان يرجع على البائع بالف ولا سبيل  
 للكفيل على البائع وكذا لو كان الكفيل صالح البائع على خمسين ديناراً وفي الصلح للبائع الخيار  
 ان شاء رد خمسين ديناراً وان شاء رد الف درهم وفي البيع يرد الف درهم من غير خيار ثم في الصلح  
 ان اختار البائع رد الدراهم فالمشتري هو الذي يستوفيه وان اختار رد الدنانير فالكفيل هو الذي  
 يقبض ذلك ولا سبيل للكفيل على المشتري ولو كان المشتري امر رجلاً ان يقضي عنه الثمن  
 من غير كفالة فباع المأمور من البائع خمسين ديناراً بالثمن يجوز وكذلك لو صالح المأمور البائع  
 من الثمن على خمسين ديناراً ولو كان الكفيل كفل عن المشتري بالثمن بغير امره ثم ان الكفيل  
 صالح مع البائع على خمسين ديناراً من الثمن او باع عنه خمسين ديناراً بالثمن ثم مات العبد قبل  
 القبض او استحق فلا سبيل للمشتري على البائع ولكن الكفيل يرجع على البائع ويتخير البائع في الصلح  
 بين اعطاء الدراهم وبين اعطاء الدنانير وفي البيع لا يتخير ولو لم تكن كفالة ولا امر بقضاء الدين ولكن  
 جاء متبرعاً وباع دنانيره من بائع العبد بالثمن الذي له على المشتري او صالح معه من الثمن على  
 دنانيره فالبيع باطل على كل حال واما الصلح فان كان يشترط ان يكون الثمن الذي على المشتري  
 للمتبرع يكون باطلاً وان كان الصلح بشرط براءة المشتري عن الثمن كان الصلح جائزاً وان اطلق  
 الصلح اطلاقاً ولم يصرح بالابراء ولا بالتملك يجوز فان استحق العبد كان على البائع رد الدنانير  
 على المصالح وان مات العبد كان للبائع الخيار ان شاء رد الدنانير على الكفيل وان شاء رد عليه الدراهم  
 هكذا في المحيط \* ولو كفل بجيد ونقد نبهجة رجع بالجيد على المشتري وان استحق اتبع البائع  
 او المشتري بالنبهجة وان كفل نبهجة ونقد جيار رجع بالنبهجة ولو استحق اتبع البائع بالجيد والمشتري  
 بالنبهجة ورجع المشتري على البائع بالجيد كذا في الكافي \* ولو لم يستحق العبد ولكن مات في يد البائع  
 قبل القبض وقد كان الكفيل ادى انقص مما التزم فلا سبيل للكفيل على البائع ولكن يرجع على  
 المشتري بالف درهم نبهجة ولو كان الكفيل ادى اجود مما التزم ثم مات العبد في يد البائع لم يكن  
 للكفيل على البائع سبيل ولكن يرجع الكفيل على المشتري بما كفل عنه ويرجع المشتري على البائع  
 بمثل الدراهم التي اعطى الكفيل البائع وهو الجياد ولو كان المشتري امر رجلاً ان ينقد عنه الثمن  
 من غير كفالة فنقد المأمور افضل مما امر به لم يرجع على الامر الا بمثل ما امر به وان نقده اردي  
 مما

مما امر به يرجع بمثل المؤدى فان استحق العبد يخبر المأمورين اتباع البائع وبين اتباع المشتري وان رجع على البائع رجع بمثل المقبوض وان رجع على المشتري يرجع بالمؤدى ان كان المؤدى اردى مما امره وان كان اجود رجع بما امر به ثم المشتري يرجع على البائع بمثل ما اخذ من المأمور واوام يستحق العبد ولكنه مات قبل القبض فلا سبيل للمأمور على البائع ولكن يرجع المشتري على البائع بما دى ان كان المؤدى اردى مما امره وان كان اجود يرجع بما امره كذا في المحيط \*

من ضمن الثمن المشتري عند الشراء معلقا بظهور الاستحقاق جاز لكن اذا اخذه المستحق من يد المشتري بالقضاء فانما يرجع على الكفيل بعد وجوب الثمن على البائع وانما يجب الثمن على البائع بفسخ البيع وذلك بان يرجع عليه يقضي به القاضي ويفسخ العقد ويجب الثمن على البائع فيكون الخيار للمشتري ان شاء اخذ من الكفيل وان شاء اخذ من البائع فان اخذ من الكفيل وكانت الكفالة بغير الامر لا يرجع على البائع لكن البائع بعد الاستحقاق والقضاء عليه يرجع هو على بائعه كذا في الفصول العمدية \* ان دفع المدعى الى المدعى عليه شيئا واخذ الدار ثم استحق المدعى فانه لا يرجع الدافع بما دفع كذا في الوجيز للكردي في دعوى الصلح \* لو صالحه من الدنانير على دراهم وقبضها ثم استحققت بعد التفرق رجع بالدنانير كذا في الفصول العمدية \* وان صالح من مائة على نصفها فاستحق البديل رجع بمثله ولا يرجع بجميع الدين الاول كذا في الوجيز للكردي في دعوى الصلح \* لو صالح من الدراهم على كرحضة جاز فان استحق الكراو وجد به عيبا فرد يرجع البائع اصل حقه وهو ما عليه من الدراهم كذا في الفصول العمدية \*

**الباب السادس عشر** في دعوى الغرور اذا اشترى الرجل امة شراء فاسدا او جائزا او ملكها بهبة او صدقة او وصية فولدت له اولاد اثم استحقها رجل فانه يقضى للمستحق بالاجارية واولادها الا اذا ثبت غرور المستولد ولا بد لذلك من البينة على الشراء او الهبة او ما شبه ذلك فاذا اقام بينة على ذلك ثبت غرور المستولد فيقضى القاضي للمستحق بالاجارية وبقيمة الولد ويعقرها ايضا ولا يرجع المشتري على مملكتها بالعقر بائعا كان او واهبا عندنا وهل يرجع بقيمة الولد ففي فصل الشراء يرجع وفي فصل الهبة ونظائرها لا يرجع كذا في المحيط \* وتعتبر قيمته يوم الخصومة ومن مات من الاولاد قبل الخصومة لم يضمن المستولد من قيمته شيئا كذا في الذخيرة \*

والغرور ان يشتري رجل امة او يملكها بسبب من اسباب الملك كالهبة والوصية والصدقة فيستوادها ثم يظهر بالبينة انها ملك الغير فالولد في هذه المسائل حر بالقيمة كذا في الكافي \* امة انت

رجلا فاخبرته انها حرة فتزوجها على ذلك فولدت ولدا ثم اقام مولاهما البينة انها امته وقضى بها له  
فانه يقضى بالولد ايضا لمولى الجارية الا ان يتيم الزوج بينة انه تزوجها على انها حرة فان اقام  
البينة على هذا فقد ثبت سبب حرية الاولاد وهو الغرور فان كان الولد حرا لاسبيل عليه وعلى ابيه  
قيمه دينيا في ماله خلا وقت القضاء به كذا في المبسوط \* ومن قتل من الاولاد خطأ فقضى للاب  
بدية وقبضها فانه يقضى عليه بقيمته يوم القتل واذا كان لم يقبض شيئا من دية الولد لا يقضى عليه  
بقيمة الولد وان قبض من الدية قدر قيمة الولد فانه يقضى عليه بقيمة الولد هكذا في المحيط \*  
وان كان للولد ولد يحرز دية وميراثه مع الاب فخرج من الدية شيء مثل القيمة اودونها قضيت  
على الاب مثل ذلك في ماله ولا اقضي به في الدية ولا في تركة الابن كذا في الحاوي \* ولو قتل  
الاب بغرم قيمته كذا في الهداية \* وان مات المستولد وعليه ديون كان المستحق اسوة لغرمائه  
ولا يكون ولاء الولد لمولى الجارية وان عتق رقيقا في حق مولى الجارية لانه انما اعتبر رقيقا  
في حق المستحق ليمكن ايجاب الضمان على المستولد وهو حر في حق ما سواه من الاحكام وعن  
هذا قلنا ان للمستحق ان يضمن المستولد قيمة الولد وان كان المستحق ذارحم محرم من الولد  
لا يجعل حر من جهة المستحق بالقرابة حتى لا يضمن المستولد هكذا في المحيط \* وان لم تكن للاب  
بينة انه تزوجها على انها حرة فطلب يمين المستحق على علمه حلفته على علمه على ذلك كذا  
في المبسوط \* اذا اخبر الرجل غيرة عن امرأة انها حرة وتزوجها ذاك الغير على انها حرة  
وولدت له ولدا ثم استحقها رجل وجعل الناصي الولد حرا بالقيمة ان زوجها المخبر على انها حرة  
فالمستولد يرجع بقيمة الولد على المخبر وان لم يكن المخبر زوجها منه ولكن المرأة زوجت نفسها  
على انها حرة فالمستولد يرجع عليها بقيمة الولد بعد العتق هكذا في الذخيرة \* اذا غرت الامة  
من نفسها رجلا اخبرته انها امته لهذا الرجل فاشتراها منه فاستولدها ثم استحققت رجعا ابوا الولد بالثمن  
وقيمة الولد على البائع دون الامة كذا في المبسوط \* اذا اشترى جارية وقبضها وباعها من غيرة  
فولدت من الثاني ثم استحققت الجارية فان المشتري الثاني يرجع بالثمن على بائعه بقيمة الولد  
والبائع الثاني لا يرجع على البائع الاول بقيمة الولد في قول ابي حنيفة رجعا كذا في فتاوى قاضيخان \*  
اذا اشترى الرجلان جارية ثم ان احدهما وهب نصيبه من شريكه وولدت له اولادا واستحقها  
رجل واخذها بقيمة الاولاد رجعا المستولد بنصف الثمن ونصف قيمة الاولاد على بائعه ولا يرجع

على الواهب بشئ ويرجع الواهب على بائعه بنصف الثمن ولا يرجع عليه بشئ من قيمة إلا  
 كذا في الذخيرة \* ولو كانت امة بين رجلين فجاءت بولد فادعاهما وخرم  
 قيمتها ونصف مقرها لشريكه ثم استحقها رجل قضى بها وبقية الولد والعقر للمس  
 ثم يرجع على البائع بنصف الثمن ونصف القيمة ويرجع على شريكه بما أعطاه من نصف  
 ونصف مقرها ولا يرجع على شريكه بشئ من قيمة الولد ويرجع الشريك على بائعه بـ  
 الثمن كذا في المبسوط \* رجلان اشترى امة من وصي يتيم فاستولدها احدهما ثم استحق  
 التجارية كان الولد حراً بالقيمة ورجع المستولد على الوصي بنصف قيمة الولد ولا يرجع بنصف  
 الباقي من الولد على شريكه وان صار مشترى لنصف الباقي من شريكه ثم يرجع الوصي بذلك في  
 اليتيم وكذلك الجواب فيما اذا كان البائع اباً الصغير فهو الوصي في حكم الرجوع في مال الله  
 على السواء وكذلك الجواب فيما اذا كان البائع وكلاً او مستبضعاً كان له الرجوع بما  
 من العهدة على من وقع البيع له وكذلك اذا كان البائع مضارباً وام يكن في التجارية فضل  
 رجع بجميع ما لزمه من قيمة الولد على رب المال فاما اذا كان في التجارية فضل فانه يرجع  
 رب المال من قيمة الولد بقدر رأس المال وحصته من الربح كذا في المحيط \* واذا كانت امة من ربه  
 ثم استحققت فقال الواطئ اشترى بها من فلان وصدقه فلان ولم يصدقهما المستحق يكون وادعاه  
 بعد ما يحلف المستحق انه لا يعلم انه اشتراها من فلان واقرار المستحق وانكر البائع فالولد حراً  
 الاب القيمة ولا رجوع على البائع ولو اقر به المستحق ونهها عتق الولد باقراره بلا قيمة كذا  
 محيط السرخسي \* اذا تزوج المكاتب والعبد امرأة حرة باذن مولاه فوادت له ثم استحققت وقضى بها للمست  
 فالولد رقيق في قول ابي حنيفة رح وابي يوسف رح الآخر وكذلك اذا صار المكاتب مغوراً  
 بالشراء كذا في المبسوط \* اذا اشترى ام ولد لرجل او مدبرة او مكاتبة من اجنبي ووقع على  
 فجاءت بولد فان على المستولد قيمة الولد والعقر لمولى المدبرة ولمولى ام الولد وعليه قيمة الو  
 والعقر للمكاتبة كذا في المحيط \* مكاتبة زوجت نفسها من رجل على انها حرة فظهر انها مكاتبة  
 فان المستولد يضمن للمكاتبة في قول ابي يوسف رح الآخر كذا في الذخيرة \* مكاتب او عبد مأذون  
 باع امة فاستولدها المشتري ثم استحققت رجع ابو الولد بقيمة الولد على بائعه كذا في المبسوط  
 الوارث يرجع على بائعه المورث بقيمة الولد اذا ما استحققت من يده بعد ما استولدها والموصي

بالجارية لا يرجع بقيمة الولد على بائع الموصى ولا يرد عليه بالعيب اذا استولد هائم استحققت  
 كذا في الخلاصة \* اذا اقر المريض في مرضه الذي مات فيه ان هذه الجارية لفلان وديعة عنده فوطئ  
 الوارث الامة بعد موته وقد هلم الوارث باقرار المورث فولدت منه ثم استحقها رجل فانه يتقضى  
 للمستحق بالجارية وبالولد كذا في الذخيرة \* رجل ورث امة من ابيه فاستولد هائم استحققت  
 كان الولد حرا بقيمة ثم يرجع بالثمن وبقيمة الولد على بائع المورث بخلاف الموصى له اذا استولدها  
 ثم استحققت حيث لا يرجع على بائع الموصى مات رجل وترك ابنا وجارية وعليه دين محيط فوطئها  
 ابنة فولدت منه بيعت الجارية في الدين ويضم من الابن قيمة ولدها وعقرها للغرماء كذا في محيط السرخسي \*  
 ولو جاء رجل واقام بينة انها له قضي بالجارية وبالعقر وبقيمة الولد كذا في المحيط \* ولو كان  
 الدين غر محيط يضمن قيمتها وعقرها ويتقضى منه الدين وما بقي ميراث ولا يضمن قيمة الولد وهذا  
 اذا كان الدين مثل قيمتها واكثر فان كان اقل من قيمتها يضمن بقدر الدين وبغرم العقر كذا في محيط  
 السرخسي \* رجل اشترى جارية مغصوبة وهو يعلم ان البائع غاصب او تزوج امرأة اخبرته انها حرة وهو  
 يعلم انها كاذبة فاستولدها كان الولد رفيقا كذا في المبسوط \* ولو اشترىها وهو يعلم انها غيرة فقال البائع  
 ان صاحبها وكلني ببيعها او مات واوصى الي فباعها منه على ذاك فاستولدها ثم حضر المالك  
 وانكر الولاية فلان بأخذها وقيمة الولد ثم يرجع المشتري على البائع بالثمن بما غرم من قيمة الولد  
 كذا في الذخيرة \* ولو وكل رجلا ان يشتري له جارية فاشترىها ونقد الثمن من مال الموكل فاستولدها  
 الموكل ثم استحققت اخذها المستحق واخذ قيمة الولد وعقر الجارية من المستولد لا من الوكيل ويرجع  
 المستولد وهو اوكل بالثمن وقيمة الولد على البائع والوكيل هو الذي يلي الخصومة في ذلك  
 مع البائع فان انكر البائع البيع من المستولد وقال لم يشتري هذا مني واقام المستولد بينة ان فلانا  
 اشترى هذه الجارية من هذا الرجل بأمري ونقد الثمن من مالي صار المشتري مغرورا من جهة  
 البائع وكان له الرجوع على البائع بالثمن وقيمة الولد والوكيل هو الذي يلي الخصومة في ذلك  
 وان شهد شهود المستولد على الشراء وام يشهد واعلم ان المستولد امر المشتري بذلك وانما شهدوا  
 ان المشتري اقرانه اشترى فلان بأمرة فان شهد الشهود ان المشتري اقر قبل الشراء وفي حالة الشراء  
 انه يشتريها فلان بصير المستولد مغرورا من جهة البائع وكان له الرجوع بقيمة الولد على البائع  
 وان شهد

وأن شهد الشهود أن المشتري اقربعد الشراء أنه اشتراها لفلان لا يكون للمستولد الرجوع على  
 بالثمن وبقيمة الولد هكذا في المحيط \* رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى  
 جارية تساوي الغي درهم فاستولدها المضارب ثم استحققت فالولد حر بالقيمة ثم يرجع المضارب  
 البائع بالثمن فيكون على المضاربة كما كان ويرجع عليه أيضا بربع قيمة الولد ويكون له ذلك  
 ولا يكون على المضاربة ولو لم يكن في الام فضل اخذ المستحق الوالد مع الام ولو لم يثبت نسبه  
 المضارب وان كان رب المال هو الذي استولدها فان لم يكن فيها فضل كان الولد حرا وعليه قيمة المهر  
 ويرجع على البائع بالثمن وقيمة الولد والذي يلي خصومة البائع في ذلك المضارب فيكون الشمر  
 المضاربة وقيمة الولد رب المال وان كانت الجارية تساوي الغي فالرجوع على البائع بثلاثة  
 قيمة الولد ويرجع بالثمن فيكون على المضاربة كذا في المبسوط \* رجل امر رجلا بشراء جارية فاه  
 له جارية ثم ان الامر وهبها فولدت له ولدا ثم استحققت فاخذت الجارية وعقرها وقيمة ولد  
 الواطئة لا يرجع على البائع بشيء لانه مشتري للغير كذا في محيط السرخسي \* رجل اشترى امه و  
 وزوجها من رجل ولم يخبر الزوج انها حرة ولا انها امه الا ان الزوج علم بشراء المزوج و  
 اياداهم وطئها الزوج فولدت ولدا ثم استحققت فعلى الزوج للمستحق عقرها وقيمة ولدها ثم لا  
 الزوج على المزوج بقيمة الولد كذا في الذخيرة \* اشترى جارية واستولدها ثم اعتقها ثم تز  
 فاستولدها ثم استحققت واخذها المستحق وعقرها وقيمة الولد ين يرجع المستولد على البائع  
 الولد الاول دون الثاني ثم المستولد يضمن عقرها واحدا كذا في محيط السرخسي \* اذا ادعى  
 رجل مالا فصالحه منه على جارية بعينها وقبضها واستولدها ثم جاء مستحق فاستحقها يأخذها و  
 وقيمة ولدها وقت الخصومة فان كان الولد قد مات قبل ان يقضى عليه بقيمة فلا يقضى عليه  
 الولد ثم ينظر ان كان الصلح من اقرار رجوع بما ادعى وبما ضمن من قيمة الولد وان كان الصلح  
 انكارا وسكوت رجوع على دعواه لا غير فان اقام البينة على دعواه او حلفه فنكل رجوع بما ادعى  
 ضمن من قيمة الولد ولا يرجع بالعقر في الفصول كلها ولو لم يكن المدعى ما لا يمكن ادعى فصا في ذ  
 او فيما دونها فصالح معه على جارية فاستولدها ثم استحققت الجارية فان كان الصلح من اقراره فلا ي  
 الصلح بالاستحقاق ولكنه يرجع على المدعى عليه بقيمة الجارية وبما ضمن من قيمة الولد ولا ي  
 بالعقر وان كان الصلح من انكارا وسكوت ثم اقام البينة على دعواه او حلفه ونكل فكذلك يرجع بـ

الجارية وبما ضمن من قيمة الولدان حلف ولا يرجع بشي كذا في شرح الطحاوي \* ادعى جارية في يد رجل فصالحه على جارية اخرى عن سكوت او انكار واستولد كل واحد منهما جارية فاستحقت التي في يدي المدعي فاخذها وعقرها وقيمة ولدها يرجع في دعواه ولا يرجع بقيمة الولد الا اذا اقام البينة على حقه فحينئذ يرجع بقيمة الجارية التي ادعاها وبقيمة الولد ايضا وان استحقت التي استولدها المدعي عليه فاخذها وعقرها وقيمة ولدها يرجع المستولد بقيمة الجارية الاخرى على المدعي ولم يرجع بقيمة الولد كذا في محيط السرخسي \* ولو اصطالحا على ان يدفع المدعي الى المدعي عليه جارية اخرى وبأخذ المدعي من المدعي عليه الجارية التي وقعت فيها الدعوى فاستولد كل واحد منهما الجارية التي اخذها ثم استحقت احدى الجارين رجوع المستحق عليه على صاحبه بقيمة الجارية التي اخذها منه وبقيمة الولد التي ضمنها للمستحق كذا في الذخيرة \* ولد المغرور ولد المفتر يستويان في اثبات النسب من المستولد والحربة بالقيمة وانما يفترقان في رجوع المستولد بالقيمة على مملك الجارية ففي ولد المغرور يرجع وفي ولد المفتر لا يرجع هكذا في محيط السرخسي \* واهل الذمة والمسلمون سواء في الغرور كذا في المحيط \* الباب السابع عشر في المتفرقات اذا قال في دعوة البينة هذا ابني وام يفل ولد على فراشه فهذه الدعوى صحيحة اذا اقام البينة سمعت بينته وقضى بينوته كذا في المحيط \* رجل ادعى شيئا في يد غيره وقال هو ملكي فقال ان صاحب اليد احدث يده عليه بغير حق قالوا لا تكون هذه دعوى الغصب على ذي اليد وكذا الوفاة المدعي في دعواه هذا ملكي كان في يدي وان صاحب اليد احدث يده عليه بغير حق ولو قال هو ملكي وكان في يدي الى ان احدث المدعي عليه يده عليه بغير حق تكون هذه دعوى الغصب على ذي اليد كذا في فتاوى قاضيان \* الدعوى في عتق الامة وفي الطلاقات الثلث وفي الطلاق البائن ليس بشرط لصحة القضاء والمسئلة معروفة قالوا وكذلك في الطلاق الرجعي الدعوى لا تكون شرطا لصحته ايضا كذا في المحيط \* ان ادعى مالين وقد بين احدهما على الوجه المعلوم ولم يبين الآخر وشهد الشهود على ذلك لا يقضى بالمالين ولو شهد الشهود على المال المعلوم صح كذا في جواهر الفتاوى \* ادعى على آخر ملكية حمار في يده فقال المدعي هذا الحمار ملكي لاني اشتريته من فلان بكذا وفي يدك بغير حق فواجب عليك تسليمه اليّ فانه لا تسمع منه هذه الدعوى كذا في الذخيرة \* قال خلف بن ايوب سألت شذا اعم من مات وترك مائتي درهم



فاقام رجل البينة بمائة درهم على الميت وقضى القاضي له بهائم جاء رجل آخر وادعى مائة درهم على الميت وانكرت الورثة ذلك ولا بينة للمدعى فاقرا المدعى الذي قضى له بالمائة لهذا المدعى الذي انكرت الورثة له ما حكم هذه المسئلة قال المائة التي اخذها المقضي له يكون بينهما نصفان قال خلف وبه آخذ والمسئلة مسطورة في الكتب كذا في المحيط \* رجل ادعى انه جرى بيني وبينك مصالحة شرعية صحيحة على ارض كذا افانى ادعيت عليك واقام البينة على الصلح الصحيح واقام المدعى عليه البينة على صلح فاسد فالبينة على الصلح الصحيح مقبولة كذا في جواهر الفتاوى \*

رجل مات وترك ثلاثة اعبد قيمتهم على السواء لا مال له غيرهم وترك ابنا وارث له سواه فاقام رجل بينة ان الميت اوصى له بعبده هذا يقال له سالم وانكر الوارث ذلك وقال انما اوصى لهذا الرجل الآخر بعبده هذا الذي يقال له بذيغ وصدقه المقر له بذلك فالقاضي يقضي لصاحب البينة بسالم ولا يقضي للمقر له من بذيغ بشيء ولو اشترى الوارث سالما بذيغ جاز الشراء وكذلك لو اشترى بالف درهم لكن في الفصل الاول يضمن الوارث قيمة بذيغ للمقر له بذيغ وفي الفصل الثاني يؤمر بتسليم بذيغ الى المقر له رجل مات وترك عبدا قيمته الف درهم لا مال له غيره فاقرا الوارث ان الميت اوصى بهذا العبد لفلان واني اجزت وصيته بعد موته واقام رجل بينة ان له على الميت الف درهم ووجد الوارث دينه فان القاضي يبيع العبد بالدين ويقضى الدين من ثمنه وان اشترى الوارث العبد او رجع العبد اليه بهبة او وصية او ميراث فاراد المقر له ان يأخذ من الوارث باقراره له بالوصية لاسبيل له عليه ولو ظهر ان الشهود على الدين كانوا عبيدا فالقاضي لا يبطل البيع ولكن يدفع الثمن الى الموصى له ولو ان الغريم مات بعد ما قبض الثمن وورثه وارث الميت الاول فان ورث تلك الالف بعينها فللمقر له ان يأخذها وان ورث مالا آخر غير تلك الالف يباع منه بقدر الف درهم ويدفع ذلك الى المقر له ولو لم يرثه وارث الميت ولكن اوصى الميت للمقر بتلك الالف بعينها كان على الوارث ان يردّها على المقر له وان كان اوصى له بمال آخر يعطى من ذلك للمقر له قدر الف درهم ولو لم يكن شيء من ذلك ولكن وهب الغريم للمقر تلك الالف بعينها او الفا اخرى ان كانت الهبة في حال المرض فالجواب فيها كالجواب في الوصية وان كانت الهبة في حال الصحة ان كان الموهوب تلك الالف بعينها امر بالتسليم الى المقر له وان كان الموهوب الفا اخرى لا يؤمر بالتسليم الى المقر له ولو ان القاضي لم يبيع العبد من الاجنبي بالدين لكن اعطاه الغريم بدينه يقال هذا العبد يبيع لك بدينك او قال جعلته

لك بدنيك فاخذة الغريم على هذا ثم ان الوارث اشتراه منه او وهبه الغريم له او تصدق به عليه فلا سبيل للمقر له على العبد ولو ان القاضي لم يبع العبد من الغريم ولكن جعله صالحا للغريم من ماله بان قال هذا العبد صلح لك من مالك وسلمه اليه ثم وصل العبد الى الوارث يوم من الدهر يؤمر الوارث بتسليمه الى الموصي له للمقر له هكذا في المحيط \* مات وترك ثلاثة ابد قيمتهم سواء فاقرو الوارث لرجل بعبد بعينه وصية وصديق المقر له وقامت بينة انه وصي بهذا العبد الآخر لا خروجه هذه الوارث فاعتق المقر له عبده فان اعتقه قبل القضاء بالبينة نفذ عتقه فان قضى بينة الآخر غرم المعتق قيمة ما اعتق للوارث وان اعتقه بعد القضاء لم ينفذ فان ملك الوارث العبد المشهود به امر بتسليم المقر له الى المقر له ولا ينفذ عتقه هكذا في محيط السرخسي \* في نوادر بن سماعة عن محمد ربح رجل مات وترك ابنين ودارين فادعى رجل احدي الدارين انه غصبها ابوها وحلفهما على ذلك فحلف احدهما ونكل الآخر عن اليمين قال اقضي للمدعي بنصف الدار حصته الذي نكل عن اليمين ويبيع المدعي حصة الناكل عن اليمين من الدار الاخرى فيأخذ ذلك نصف قيمة الدار التي ادعاهما ولو لم يدع المدعي غصبها وادعى ان الدار له لم يكن له على الناكل ضمان نصف الاخرى كذا في المحيط \* عن الامام ربح ان الدار اذا كانت في يد ورثة واحد هم غائب فادعى رجل انه اشترى نصيب الغائب منه وبرهن عليه ان كان باقى الورثة مقرين بحصة الغائب لا يقبل وان كانوا منكرين ويقبل يثبت الشراء على الغائب حتى لو حضر وانكر لا يلتفت اليه انكاره كذا في الوجيز للكردي \* اذا باع الرجل جارية من رجل ثم غاب المشتري ولا يدري اين هو فرفع الامر الى القاضي وطلب منه ان يبيع الجارية ويوفي ثمنه فان القاضي لا يجيبه الى ذلك قبل اقامة البينة فان اقام البينة على ذلك ذكر ان القاضي يبيع الجارية على المشتري وينقد الثمن على البائع ويستوثق من البائع بكفيل ثقة ثم ان كان فيه وضعية فعلى المشتري وان كان فيه فضل فالمشتري ثم وضع المسئلة في الجارية ولم يضع في الدار ويجب ان يقال بانه في الدار لا يتعرض القاضي لذلك ولا يبيع الدار وان كان يعرف مكان المشتري فانه ليس للقاضي ان يبيع الجارية وان اقام البائع البينة على ذلك وهذا اذا جاء المشتري وانكر ذلك فاما اذا انكر الشراء احتاج البائع الى اقامة البينة على المشتري ثانيا كذا في المحيط \* رجل ادعى على آخر ادعى في يده وقال ملكي رهنها ابني منك فانكر فشهدوا ان هذه

ان هذه الدار ملكه وفي يد فلان بغير حق تقبل وصارت يده بغير حق لما انكر الرهن كذا في الخلاصة في الفصل الثاني في دعوى الضياع والعقار \* ادعى عليه دارا انها ملكي رهنتها من والدك فلان بن فلان بكذا ثم مات والدك وتركها في يدك فعليك ان تقبض الدين مني وتسلم الدار الي فانكروا شهد الشهود على وفق دعواه ولكن زاد وافي به اليوم ملك هذا المدعي وحقه وفي يد المدعي عليه هذا بغير حق تقبل هذه الشهادة كذا في القنية \* اذا ادعى جارية في يد انسان انها ملكه وفي يد هذا بغير حق فدعواه صحيحة وان لم يقل في دعواه انها كانت ملكي يوم ما اخذ صاحب اليد مني واذا ادعى انه غصب مني هذه الجارية فدعواه صحيحة وان لم يقل ملكي ولو اقام البينة على ان صاحب اليد غصبها منه فالقاضي يأمر صاحب اليد بالرد عليه ولا يقضي له بالملك هكذا في المحيط \* رجل في يديه دارا اشتراها رجل من غير ذي اليد بعبد وسلم العبد اليه ثم خاصم المشتري صاحب اليد في الدار واخذها منه بهبة او صدقة او شراء او ودعة او غصب او ما شبه ذلك فليس له على العبد سبيل فان جاء صاحب اليد واسترد الدار من يد المشتري بان كان في يد المشتري بسبب الغصب او بسبب الودعة فالمشتري يرجع على البائع بالعبد ولو كان مكان الدار جارية اشتراها بالعبد فوصلت الي يد المشتري بسبب من الاسباب التي ذكرنا ثم هلك في يده لا يكون له على العبد سبيل الا في صورة وهو ان الجارية لو كانت غصبا في يد المشتري وجاء ذو اليد وضمنه قيمتها بحكم الغصب كان له ان يرجع على البائع بالعبد وكذلك لو كانت الجارية غصبا في يد المشتري فابقت فجاء صاحب اليد وضمن المشتري قيمتها رجع المشتري بالعبد على البائع فان عادت من الاباق عادت على ملك الغاصب وهو المشتري عرف ذلك من مذهبنا والعبد سلم لمشتري الجارية لا سبيل لبائع الجارية عليه كذا في الذخيرة \* رجل اشترى من آخر دارا بعبد والد ار في يدي غير البائع وصاحب اليد يدعي انها له فخاصم المشتري صاحب اليد فام يقض له بشيء وطلب المشتري من القاضي ان يفسخ العقد بينهما اجابه الي ذلك فان فسخ العقد بينهما وامر البائع برد العبد على المشتري ثم وصلت الدار الي يد المشتري يوما من الدهر بسبب من الاسباب فالفسخ ماض حتى لا يؤمر المشتري برد العبد على البائع وهل يؤمر المشتري بتسليم الدار الي البائع ينظر ان كان المشتري صرح بالاقرار له وقت الشراء يؤمر وان لم يصرح بالاقرار له ذكر ههنا انه لا يؤمر كذا في المحيط \* ارض في يد رجل ادعى رجل ان هذه الارض وقف من جهة فلان على جهة معلومة وانه منولي هذا الوقف وذكر الشرائط واثبت بالبينة

وقضى القاضي بالوقفية ثم جاء رجل وادعى ان هذه الارض ملكه وحقه يسمع كذا في الخلاصة  
 في الفصل الثاني في دعوى الضياع والعقار \* سئل نجم الدين النسفي عن رجل ادعى ارضا في يدي رجل  
 انها ملكه وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق فقال المدعى عليه هي ليست بملكي انما هي وقف على كذا وانا  
 متوليها فطلب القاضي من المدعى عليه بينة على ما قال ولم يمكنه اقامة البينة على ما قال فامر القاضي  
 المدعى عليه بتسليم الارض الى المدعى لتكون في يده الى ان يقيم البينة على ما قال قال كل ذلك  
 خطأ ليس ينبغي للقاضي ان يطلب البينة من المدعى عليه على مقالته ولا ان يأمر المدعى عليه بتسليم  
 الارض الى المدعى وانما امر المدعى على اقامة البينة على دعواه الملك على المدعى عليه وبينته  
 على ذلك على المدعى عليه مقبولة كذا في المحيط \* في المنتقى رجل في يده دار ادعاها رجل انها  
 داره اشتراها من الذي في يده بالف درهم وادعى الذي في يده انها داره اشتراها من المدعى  
 بالف درهم ولا بينة لهما فان الدار للذي في يده فان انكرتلك المقالة وشهد على اقرارهما بذلك  
 شهود وكل واحد منهما يدعى الدار لنفسه وينكر تلك المقالة التي شهدت الشهود عليها فان الدار  
 للمتكلم الاول وهو الخارج كذا في الذخيرة \* قال هشام سألت محمدا راح من رجل في يده دار ادعاها  
 رجل وقدم صاحب اليد الى القاضي فامر صاحب اليد انه اشترى هذه الدار من هذا المدعى  
 وادعى ان له بينة هل يؤمر صاحب اليد بتسليم الدار الى المدعى بحكم هذا الاقرار قال اما في القياس  
 فنعم لكن ادع الدار في يد المدعى عليه استحسانا واخذ منه كقبلا واؤجله الى ثلاثة ايام فان احضر بينة  
 والا قضيت عليه كذا في المحيط \* في المنتقى رجل ادعى على رجل اني قد بعتك هذا الطيلسان الذي  
 عليك بكذا وانكر الذي عليه ذلك الطيلسان وقال الطيلسان لي وانا كنت اودعك فردتها علي  
 يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ويرد الطيلسان على الذي ادعى البيع ويبدأ في اليمين  
 بالمدعى عليه كذا في الذخيرة في كتاب الرقيات \* عن ابن سماعه كتب الى محمد بن حسن  
 في رجل ادعى عبدا في يدي رجل واقام البينة ان هذا العبد كان لفلان بن فلان سمي رجلا غائبا  
 وان فلانا اقرانه لهذا المدعى والذي في يده العبد ينكر دعواه ويدعى رقية العبد والمدعى يقول  
 صدق الشهود وقد اقر فلان لي بالعبد ولكني ملكته من جهة اخرى بهبة او صدقة او شراء منه قال  
 محمد راح لا يستحق بهذا شيئا حتى يقيم البينة على هبة وقبض او شراء بثمن معلوم فاذا قام  
 البينة على ذلك فقد القضى الثمن وقضى له بالعبد وكذلك ان قال المدعى صدق الشهود

ولم يرد على ذلك ولم يدع هبة ولا شئ ولو كان المقر حاضرًا والعبد في يده فقال المدعي قد كان هذا الغلام لهذا الذي في يده وقد اقر لي به فقال الذي في يده صدق لم يستحق المتر له بذلك شيئًا حتى يقر له بهبة او قبض او ما اشبه ذلك كذا في المحيط \* رجل ادعى عبدًا في يد رجل قال بعثني هذا العبد بالف درهم ونقدت الثمن فانكر المدعي عليه البيع وقبض الثمن فشهد للمدعي شاهدان على اقرار البائع بالبيع وقبض الثمن وقال لا نعرف العبد ولكنه قال لنا عبدي زيد وشهد شاهدان آخران ان هذا العبد اسمه زيد او اقر البائع ان اسمه زيد فانه لا يتم البيع بهذه الشهادة ويحلف البائع فان حلف يرد الثمن وان نكل البائع من اليمين لزمه البيع بنكوله وان شهد شاهدان ان البائع اقرانه باعه عبده زيد المولد فنسبوه الى شئ يعرف به من عمل او صناعة او حلية او عيب ووافق ذلك هذا العبد قال هذا والاول في القياس سواء الا اني استحسن اذا نسبوه الى معروف ان اجيزه وكذلك في الامة كذا في فتاوى قاضيخان في فصل من لا تقبل شهادته للثمة \* ولو شهدا على اقراره بالعبد بعينه وسميا ووصفا وقال ارانا يومئذ وسمى لنا ولكننا لا نعرف اليوم بعينه فهذا باطل من قبل انهما شهدا على معرفته ثم جهلا بشهادتهما كذا في المحيط \* في نوادر بشر عن ابي يوسف رح ادعى على رجل انه تصدق بهذه الدار عليه وقبضها واشتراها منه بالف درهم وقبضها او وهبها منه على عوض الف وقبضها وانكر صاحب اليد ذلك فاقام المدعي بينة ان صاحب اليد اقر بهذه الدار لهذا المدعي قال اقبل ذلك واجعلها للمدعي وبعد ذلك ان ادعى صاحب الدار الثمن والعوض الذي اقر له يدفعه اليه وان لم يدع ذلك فلا حق له فيه كذا في الذخيرة \* واذا قال المدعي عليه هذه الضيعة ليست في يدي واراد المدعي ان يحلفه على اليد له ذلك حتى يصير مقرا باليد ثم اذا صار مقرا باليد يحلفه القاضي بالله ما هي ملك هذا المدعي حتى يصير مقرا له بالملك واذا صار مقرا له بالملك امره بترك التعرض كذا في المحيط \* وان ادعى انه اشترى دارا من هذا الرجل او قرية او ضيعة ولم يحدد ذلك فاقرا المدعي عليه له بذلك واتفقا على حدود ذلك فان القاضي يحكم له بذلك على المدعي عليه باقراره وان اقر بالشراء واختلفا في الحدود فقال المدعي هذه حدودها وقال المدعي عليه لا بل هذه حدودها والتي اقربها المدعي عليه اقل مما ادعى وليس للمشتري شهود تعرف حدودها فانهما يتخالفان ويترادان وكذلك لو شهد شهود على اقرارهما بالشراء ولم يسميا حدودا ان اتفقا على حدود نفذ ذلك عليهما وان اختلفا في الحدود وليس للمشتري

شهود يعرفون الحد وتخالفا على ذلك وتناقضا البيع وإذا تحالفا لا ينقض القاضي البيع بينهما حتى يسأل القاضي فان ابى المشتري اخذ ذلك على ما قال البائع ولم يرجع الى تصديق البائع وطلب البائع نقض ذلك فان القاضي ينظر في ذلك فيتأني فان كان للمشتري حجة تثبت بهاد عواه والانقض البيع وكذلك لو احضر المشتري كتاب شراء بحقه كتبه على البائع فشهدت الشهود على اقرارهما جميعا بذلك الشراء وفيه تسمية الحد ودان القاضي يازم البائع ذلك ويأخذه بتسليمه الى المشتري فان اختلفا في الحد وتخالفا وتناقضا البيع الا ان يأتي المشتري بينة تشهد على الحدود التي يدعي فان اتى على ذلك بينة الزم القاضي البائع ما شهدت به الشهود واخذه بتسليمه المشتري كذا في شرح ادب القاضي للخصاف \* ادعى داراني يدي رجل انها داره اشتراها من صاحب اليد قبل هذا بتاريخ شهر وانكر المدعى عليه دعواه فقام المدعى بينة على دعواه فقال المدعى عليه الدار كانت لي الا اني كنت بعثها قبل هذا من امرأتي بتاريخ ثلثة اشهر وصدقت امرأة المدعى عليه في ذلك وقالت قد كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعى عليه قبل هذا بثلثة اشهر واقامت بينة على دعواها على المدعى وكان ذلك قبل القضاء بالدار للمدعى فالقاضي لا يقبل بينتها ولو اقامت المرأة البينة بذلك على زوجها قبلت بينتها وقضي بالدار لها وان اقر الزوج لها بذلك كذا في المحيط \* وفي فتاوى ابي الليث رجل في يديه نصف دار جاء رجل وادعى انه وقف هذه الدار وكانت له يوم وقفها وشهد الشهود بوقفته جميعها قبلت شهادتهم كذا في الذخيرة \* رجل زوج ابنة امرأة وسمى لها منزلا وباعها بيعا منها صحیحان ان هذا الرجل مات وادعى ورثته ان اباهم باع هذا المنزل من فلان قبل ان يسميه لها فانهم لا يصدقون على ذلك والمنزل لها وعلى فلان ان يقيم البينة على شرائه بتاريخ قبل تاريخ شراء المرأة ولا تقبل شهادة الورثة في ذلك كذا في المحيط \* مدركة زوجها ابوها ومات الزوج فجاءت تدعى الميراث ان قالت كنت امرت الاب بالنكاح ثبت النكاح وورثت وان قالت لم اكن امرت ابي بالنكاح ولكن بلغني النكاح فاجزت كان عليه البينة وكذلك هذا في البيع كذا في فتاوى قاضيهان في فصل دعوى النكاح \* اذا قام المدعى بينة على ان قاضي بلد كذا فلا نا قضى له على هذا الرجل بالف درهم واقام المدعى عليه بينة ان ذلك القاضي قضى له بالبراءة من هذه الالف فالقاضي يقضي بالبينة

التي قامت على البراءة ولا يقضي بينة المدعي كذا في المحيط \* امرأة مع رجل في منزله يطأها ولها منه اولاد ثم انكرت ان تكون امرأته قال ابو يوسف رح اذا اقرت ان هذا الولد ولد لها منه فهي امرأته وان لم يكن بينهما ولد كان القول قولها وان كانت معه على هذه الحالة كذا في فتاوى قاضيهان في فصل دوى النكاح \* ولو ان رجلا ادعى نصف دار في يدي رجل وقضى القاضي له بمادعى بالبينة ولهذا المدعى اخوان كل واحد منهما يدعى بعد ذلك ان له نصف الدار ان قبض الاول مادعى عن قضي بالدار بين اخويه نصفان وان لم يقبض الاول مادعى عن قضي بينهم بالدار اثلاثا كذا في المحيط \* رجل مات وترك ابنين فادعى احدهما على رجل ان لايه عليه الف درهم قرض واقام على ذلك بينة وادعى الآخر على ذلك الرجل بعينه ان لايه عليه الف درهم ثمن جارية باعها منه واقام على ذلك بينة وتصادقا على انه ليس للاب عليه الف يقضى لكل واحد منهما بخمسائة واذا استوفى احدهما خمسمائة لا يشاركه الآخر فيها كذا في الذخيرة \* المحبوس بالدين اذا قام بينة انه معسرفا قام رب الدين بينة انه موسرفا لقاضي يقبل بينة رب الدين ان لم يبين مقدار ملكه حتى يخلده في السجن لبينة رب الدين كذا في المحيط \*

### كتاب الاقرار

هذا الكتاب يشتمل على ابواب \* الباب الاول في بيان معناه شرعا وركنه وشرط جوازه وحكمه الاقرار اخبار من ثبت الحق للغير على نفسه كذا في الكافي \* واما ركنه فقوله لفلان علي كذا او ما يشبهه لانه يقوم به ظهور الحق وانكشافه حتى لا يصح شرط الخيار فيه بان اقربدين او بعين على انه بالخيار ثلثة ايام فالخيار باطل وان صدقه المفقره والمال لازم كذا في محيط السرخسي \* واما شرطه فالعقل والبلوغ بلا خلاف واما الحرية فهي شرط في بعض الاشياء دون البعض كذا في النهاية \* حتى لو اقر العبد المحجور بالمال لا ينفذ في حق المولى ولو اقر بالقصاص يصح كذا في محيط السرخسي \* وبتأخر اقراره بالمال الى ما بعد العتق وكذا المأذون له بتأخر اقراره بما ليس من باب التجارة كاقرارته بالمهر بوطى امرأة تزوجها بغير اذن مولاه وكذا اذا اقرب بجنابة موجبة للمال لا يلزمه بخلاف ما اذا اقرب بالحدود والقصاص كذا في التبيين \* وكذا الرضاء والطوع شرط

حتى لا يصح اقرار المكره كذا في النهاية \* واقرار السكران بطريق محظور صحيح الا في حد الزنا  
 شرب الخمر لا يقبل الرجوع وان كان بطريق مباح لا كذا في البحر الرائق \* وشرط جوازه  
 على الخصوص كون المقر به مما يجب تسليمه الى المقر له اما تسليم عينه كما لو اقر بعين في يده او تسليم  
 مثله كما لو اقر بدين في الذمة فاما اذا كان المقر به بحيث لا يجب تسليمه الى المقر له فان الاقرار به  
 يجوز كما لو اقرانه باع من فلان شيئا او استأجر منه شيئا او اشترى منه عبدا بشيء او غصبه منه  
 ثقا من تراب او حبة من حنطة كان باطلا حتى لا يجبر على البيان كذا في المحيط \* وحكمه ظهور  
 المقر به لا ثبوته ابتداء كذا في الكافي \* ولهذا قلنا ان الاقرار بالخمر للمسلم يصح ولو كان تملكا  
 لا يصح وكذلك لا يصح الاقرار بالطلاق والعناق مع الاكراه والانشاء يصح مع الاكراه كذا  
 في المحيط \* ولو اقر لغیره بمال والمقر له يعلم انه كاذب في اقراره لا يحل له ديانته الا ان يسلمه بطيب  
 من نفسه فيكون هبة منه ابتداء كذا في القنية \* وانما يعتبر الاقرار اظهارا في حق ملكية المقر به حتى  
 يحكم بملكيته للمقر له بنفس الاقرار ولا يتوقف على تصديق المقر له اما في حق الرد فيعتبر تمايكا مبتدأ  
 كالهبة حتى يبطل برد المقر له وبعد ما وجد التصديق من المقر له لا يعمل رده لورود الاقرار  
 بعد ذلك ثم الاقرار انما يبطل برد المقر له اذا كان المقر له بالرد يبطل حق نفسه خاصة اما اذا كان  
 يبطل حق غيره لا يعمل رده كما اذا اقر الرجل اني بعث هذا العبد من فلان بكذا فرد المقر له اقراره  
 وقال ما اشتريت منك شيئا ثم قال بعد ذلك اشتريت فقال البائع ما بعته لزم البائع البيع بما سمى  
 لانه جحد البيع بعد تمامه وجحد احدا المتعاقدين لا يضر حتى ان المشتري متى قال ما اشتريت  
 وصدقه البائع وقال نعم ما اشتريت ثم قال لا بل اشتريت لا يثبت الشراء وان اقام البينة على ذلك  
 لان الفسخ بجحد هما في كل موضع بطل الاقرار برد المقر له لو اعاد المقر ذلك الاقرار فصدقه  
 المقر له كان للمقر له ان يأخذه باقراره وهذا استحسان هكذا في المحيط \* الباب الثاني في بيان  
ما يكون اقرارا وما لا يكون رجل قال لفلان علي مائة درهم او قبلي مائة درهم فهو اقرار بالدين  
 ولا يصدق انها ودیعة الا اذا قال موصولا كذا في فتاوى قاضيخان \* وان قال عندي فهذا اقرار  
 بالوديعة وكذلك لو قال معي او في يدي او بيتي او كيسي او صندوقي فهذا كله اقرار بالوديعة  
 كذا في المبسوط \* ولو قال عندي مائة درهم وديعة قرض او بضاعة قرض او مضاربة قرض او قال  
 وديعة دين او دين وديعة فهي قرض ودين كذا في محيط السرخسي \* رجل قال لفلان عندي



الف درهم عارية كان افرار بالقرض وكذلك كلما يكال ويوزن لان اعارة ما لا يمكن الانتفاع الا  
 بثلاثة يكون قرضا كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي فتاوى النسفي اذا قال ( مرابفلان دة درهم  
 دادني است ) قال لا يلزمه شيء ما لم يقل هو علي او في رقبتني او ذمتني او هودين واجب او حق لازم  
 كذا في الظهيرية \* ولو قال له الف درهم في مالي او دراهمي هذه فهو اقرار ثم ان كان متميزا فهو  
 ودیعة والافشركة فان عين المقر الغافي ماله وقال المقر له تلك الالف هذه فهل يكون رد الاقراره  
 قيل يكون رد او قبل لا يبطل اقراره بالشركة لانه ليس من ضرورة دعوى الالف بعينها رد الاقرار  
 بالشركة لجواز ان يكون مشتركا كما اقر به ثم اقتسما فيكون هذا منه دعوى القسمة واذا حلف  
 الآخر ولم تثبت القسمة بقي الاقرار بالشركة على حاله ولو عين المقر الغاف ماله وانكر المقر له فالقول  
 قوله كذا في محيط السرخسي \* ولو قال له من مالي الف درهم فهذه هبة حتى لا يجبر على دفعها  
 اليه وليس باقرار ولو قال هذه الالف لك كان اقرارا ولم يكن هبة من جهته حتى يجبر على التسليم  
 كذا في المحيط \* واذا قال له من مالي الف درهم لاحق لي فيها فهذا اقرار بالدين كذا في المبسوط \*  
 امرأة قالت لزوجها ( هرچه مرا می بایست از تو بایتم ) لا يكون اقرارا بقبض المهر كذا نقل  
 عن الصدر الشهيد ر ح وقيل يكون اقرارا كذا في الخلاصة \* ولو قال هذا الثوب او الدار عارية لفلان  
 او قال من فلان او قال ملكه او بملكه او في ملكه او من ملكه او بميراثه او في ميراثه او بحقه او من قبله  
 فهو اقرار كذا في محيط السرخسي \* اذا قال في الثوب والدابة عارية عندي لحق فلان لا يكون  
 اقرارا وكذلك لو قال هذه الالف مضاربة عندي لحق فلان ام يكن اقرارا بخلاف ما لو اقر بالقرض لحق  
 فلان فانه يكون اقرارا ولو قال هذه الدراهم عندي عارية لحق فلان فهذا اقرار له بها كذا في المبسوط  
 في الافرار بالعارية \* ولو قال عارية عندي على يدي فلان او قال لفلان علي الف لحصة او لشركة  
 او بشركة او من شركة او لاجرة او باجرة او من اجرة او من بضاعة او ببضاعة فهو اقرار كذا في محيط  
 السرخسي \* وان قال لفلان علي كرحنطة من سلم او بسلم او بسلف او ثمن لزمه ذلك وعلى هذا  
 لو قال له علي مائة درهم من ثمن بيع او بيع او قبل بيع او من قبل اجارة او لاجارة او بكفالة  
 او لكفالة او علي كفالة لزمه كذا في المبسوط في باب الاستثناء \* وفي فتاوى ابي الليث اذا قال  
 ( اين چیز فلان راست ) او قال ( تراست ) يكون اقرارا ولو قال ( اين چیز فلان ترا ) او قال ( ترا ) فهذه  
 هبة ولو قال ( اين چیز آن فلان است ) فهذا اقرار كذا في الظهيرية \* رجل قال لابنه الصغير ( اين مال

اكردم او بنام تو كردم او آن تو كردم) يكون تمليكا قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين بنام تو كردم) لا يكون تمليكا ولا اقرارا رجل قال داري هذه لولدي الا صا غير يكون باطلا نهابة فاذا لم يبين الاولاد كان باطلا فان قال هذه الدار للاصا غرم من ولدي فهو اقرار وهي لثلاثة اصغرهم وكذا لو قال ثلث داري هذه لفلان كانت هبة ولو قال ثلث هذه الدار لفلان يكون اقرارا في فتاوى قاضيخان \* رجل قال اقضني الالف التي لي عليك فقال نعم فقد اقربها وكذا اقال ساعطيكها او غدا اعطيكها او سوف اعطيكها وكذلك اذا قال فاقعد فانزها فانقدها فاقبضها لم يقل اقعد ولكن قال انزها وانقدها واخذها بخلاف ما اذا قال اتزن او انتقد واخذ فهذا يكون اقرارا هكذا في المبسوط \* ولو قال لم يحل بعد او قال غدا او قال ليست بمهياة او ميسرة اليوم قال ما اكثر ما يتقاضى بها فكلها اقرار هكذا في محيط السرخسي \* ولو قال ليست اليوم عندي قال اجلني فيها كذا او اخرها عني او نفسي فيها او تبرأتني بها او ابرأتني او فيها او قال والله لا اقضيكمها لا ازنها لك اليوم اولا تاخذها مني اليوم او قال حتى يدخل علي مالي او حتى يقدم علي لا مبى فهذا اقرار هكذا في المبسوط \* واذا قال اقضني الكرا الذي لي عليك وقال ذاك الغير ارسل دامن يكتاله فهذا اقرار وكذلك اذا قال هذه المقالة في شيء موزون فقال ارسل غدا من يتزنه ارسل وكيلا اعطيه اياه او قال ارسل من يقبضه او قال من ياخذ مني فهذا كله اقرار كذا في المحيط \* جل ادعى علي رجل الف فقال المدعى عليه قد اعطيتك د عواك لم يكن اقرارا وكذا لو قال مدعى عليه اخر عني د عواك شهرا او قال اخر الذي ادعيت لم يكن اقرارا ولو قال اخر عني عواك حتى يقدم مالي فاعطيكها يكون اقرارا ولو قال حتى يقدم مالي فاعطيك د عواك فليس قرار كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي نوادر هشام قال سمعت محمدا ر ح يقول في رجل قال لاخر عطني الف درهم فقال انزها قال لا يلزمه شيء لانه لم يقل اعطني الف في كذا في المحيط \* ولو قال عطني الالف التي عليك فقال اصبر او قال سوف تاخذها لم يكن اقرارا لان هذا قد يكون ستهزاء واستخفافا به ولو قال ان يتزنها ان شاء الله فهو اقرار والاستثناء ليس عليه وانما هو على التبرية التبرية تقتضي تقدم الدين كذا في محيط السرخسي \* وفي النوازل اذا قال المدعى عليه (كيسه بدوز ض كن) لا يكون اقرارا وكذا قوله (بغير) لا يكون اقرارا لان هذه الالفاظ تصلح للابتداء وكذلك اذا قال (قبض)

( قبض كنش ) بكسر النون ( كيسه بدوزش ) بكسر الزاء لا يكون اقرار لان هذه الالفاظ يذكر للاستهزاء وكذلك ( بغيرش ) بكسر الراء لا يكون اقرارا ولو قال ( كيسه بدوزش ) بفتح الزاء ( قبض كنش ) بفتح النون ( بغيرش ) بفتح الراء فقد اختلف المشائخ والاصح انه اقرار لان هذه الالفاظ لا تذكر على سبيل الاستهزاء ولا يصح للابتداء فتجعل للبناء مربوطا كذا في المحيط \* لو قال اقضني المائة التي لي عليك فان غرماي لا يدعوني فقال احل علي بها بعضهم او من شئت منهم او ابنتي برجل منهم اضمنها واحتمل علي بها فهذا كله اقرار ولو قال قضيتكها فهذا اقرار ولو قال ابرأ تني منها وكذلك لو قال قد حسبتها لك وكذلك لو قال قد حللتني منها وكذلك لو قال قد وهبتها لي او تصدقت بها علي وكذلك لو قال قد احللتك بها كذا في المبسوط \* واذا قال او فينتكها فهذا منه اقرار بالدين فتؤمر بالقضاء ثم باثبات الايفاء وكذلك اذا قال المدعي عليه للمدعي ( سوگند خور كه اين مال بنو رسا نيده ام ) او قال ( سوگند خور كه اين مال بنو رسيده است ) فهذا اقرار من المدعي عليه بالمال ويؤمر بالايفاء هكذا حكى فتوى بعض مشائخنا كذا في المحيط \* ولو قال ابرأ تني عن هذه الدعوى او صالحتني من هذه الدعوى لا يكون اقرارا كذا في الخلاصة \* لو قال صالحتك من حقك يكون اقرارا والبيان الى المقرو لو قال من دهاك لا يكون اقرارا ولو قال اخرج من هذه الدار بالف او ابرأ منها او تركها وسلم لي او اعطها لي فقد اقر له بالملك لان هذه الالفاظ متى ذكرت مقرونة بالبدل ولم يتقدمها لفظ الصلح تستعمل للمساومة في العرف والعادة ولو ذكر هذه الالفاظ ولم يذكر بدلا لا يكون اقرارا ولو اصابها على ان يسلم احدهما دارا والاخر يسلم له صدام لم يكن اقرارا ولو اشترى دارا من رجل ثم قال لاخر سلم لي شراءها بالف لم يكن اقرارا كذا في محيط السرخسي \* وفي مجموع النوازل رجل قال لي عليك الف فقال ولي عليك مثلها او قال لاخر طلقت امرأتك او اعتقت امتك او عبدك فقال لاخر وانت طلقت امرأتك او اعتقت امتك او عبدك عن ابن سامة عن محمد بن حانان انه يكون اقرارا وفي ظاهر الرواية لا يكون اقرارا والشيخ الامام الاستاذ ظهير الدين كان يفتي بجواب بن سامة كذا في الخلاصة \* ولو قال ذلك الرجل لي عليك الف درهم بدون حرف الواو فهذا ليس باقرار بخلاف لو قال لي عليك مثلها فهو على الخلاف ولو قال لي عليك ايضا مثلها فالظاهر انه على الخلاف واذا قال ذلك الغير انت اعتقت ايضا غلامك هل يكون اقرارا من ذلك الغير باعتاق عبده فالظاهر انه على الخلاف ولو قال ذلك الغير انت اعتقت غلامك فهذا ليس باقرار بخلاف وعلى هذا الخلاف اذا قال الرجل

لغيره انت قتلت فلانا فقال له ذلك الغير وانت قتلت فلانا ايضا ولو قال ذلك الغير انت قتلت فلانا فهذا لا يكون اقرارا بخلاف كذا في المحيط \* واذا قال بالعارسية (مرا از تو چندين مى بايد) وسمى ما لا معلوما فقال المخاطب (مرا نيز از تو چندين مى بايد) كان هذا من الثاني اقرارا بما ادعاه الاول هكذا قال بعض مشائخنا وينبغي ان يكون هذا على قول محمد بن علي بن يوسف رح لا يكون اقرارا كما في قوله ايضا بالعربية ولو قال (مرا از تو چندين مى بايد) فقال المخاطب (مرا باري از تو چندين مى بايد) فهذا لا يكون اقرارا من الثاني بما ادعاه الاول عليه كذا في الذخيرة \* وفي العيون رجل قال قتلت ابن فلان ثم قال قتلت ابن فلان يكون هذا اقرارا بقتل ابن واحد وفي فتاوى اهل سمرقند لو قال لاخر لم قتلت فلانا فقال كان في اللوح مكتوبا هكذا او قتلت عدوي فهو اقرار بالقتل ويلزمه الدية في ماله ان لم يقرب بالعمد ولو قال المقدور كائن لا يكون اقرارا كذا في الخلاصة \* ولو ادعى مائتي درهم فقال المدعى عليه قضيتك مائة بعد مائة فلا حق لك علي لم يكن اقرارا وكذا لو ادعى مائة درهم فقال المدعى عليه قد قضيتك خمسين درهما لا يكون اقرارا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو ادعى على رجل الف درهم فقال قد اخذت منها شيئا نقد اقربها وكذلك اذا قال كم وزنها او منى اجلها او ما ضربها او قد برئت اليك منها او قد اديتها اليك فهذا كله اقرار بالالف ولو قال قد برئت اليك من كل قليل وكثير كان لك علي لم يكن هذا اقرارا بالالف ولكنه اقرار بشي مجهول الجنس والقدر فيكون مجبرا على بيانه واذا بينه يحلف الطالب ما قبضه منه ويحلف المطلوب ما عليه غير هذا هكذا في المبسوط في باب اقرار الرجل في نصيبه \* واذا ادعى على بعض الورثة دينا على الميت فقال المدعى عليه (در دست من از ترکه چیزی نیست) فهذا لا يكون اقرارا بالتركة كذا في المحيط \* ولو ادعى رجل ارضا في يدي رجل فقال المدعى عليه للمدعى (ترا جزا زين زميني ديگر هست) فهذا اقرار من المدعى عليه كذا في الظهيرية \* رجل ادعى على آخر انه قبض منه كذا درهما بغير حق فقال المدعى عليه ما قبضت بغير حق لا يكون اقرارا ولو قال دفعته الي اخيك بامرک فهو اقرار وعليه اثبات الامر كذا في الخلاصة \* اذا ادعى على آخر عشرة دراهم فقال المدعى عليه (ازين جمله مرا پنج درهم دادني است) فهذا اقرار بالعشرة وكذا اذا قال (ازين جمله پنج درهم باقي است) ولو قال (پنج درهم باقي مانده است) لا يكون اقرارا بالعشرة كذا في الظهيرية \* في المتن في اذا قال لغيره لي عليك الف درهم فقال اما خمسمائة منها فلا وقال اما خمسمائة منها فلا امرها

فقد اقر بخمس مائة ولو قال اما خمسمائة فلا ولم يقل منها فهذا ليس باقرار كذا في المحيط \* قال لي عليك  
الف فقال الحق او الصدق واليقين او قال حقا او صدقا او يقينا او قال الحق الحق او الصدق الصدق او اليقين  
اليقين او حقا حقا او صدقا صدقا او يقينا يقينا او قال البر الحق او الحق البر الى آخره فهو اقرار ولو قال الحق حق  
او الصدق صدق او اليقين يقين وكذا اللفظ البر مفردا بان قال البر او بر او قال مكررا غير منضم الى الحق  
او اليقين او الصدق بان قال البر البر او بر او بر الا يكون اقرارا او كذا اللفظ الصلاح مفردا او مقرونا بالحق او الصدق  
لا يكون اقرارا هكذا في الكافي \* ولو قال لي عليك الف درهم فقال المدعي عليه مع مائة دينار فقال  
الفقيه ابو بكر الاسكافي لا يكون اقرارا وقال الفقيه ابو الليث ربح ان صدقه في الدنانير صح اقراره بالمدين  
وان كذبه في الدنانير صح اقراره بالدراهم كذا في الظهيرية \* ولو قال لغيره اقرضتك مائة درهم فقال  
ما استقرضت من احد سواك او من احد غيرك او من احد قبلك او قال لا استقرض من احد بعدك  
لم يكن اقرارا هكذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الاصل اذا قال لغيره اقرضتك مائة درهم فقال لا اعود لها  
اولا اعود بعد ذلك يكون اقرارا بخلاف ما اذا قال لا اعود حيث لا يكون اقرارا ولو قال لغيره غصبت  
مني مائة درهم فقال لم اغصبك الا هذه المائة كان اقرارا وكذلك اذا قل لم اغصبك سوى هذه المائة  
او غير هذه المائة وكذلك لو قال لم اغصبك بعد هذه المائة شيئا او قال لم اغصبك مع هذه المائة شيئا  
او قال قبل هذه المائة شيئا كان اقرارا بغصب المائة وكذلك لا اغصب احدا بعدك او لم اغصب احدا  
بعدك كذا في المحيط \* ولو قال مالك علي الاثني درهم او سوى مائة درهم او اكثر من مائة درهم  
كان اقرارا بالمائة ولو قال مالك علي اكثر من مائة درهم ولا قل لم يكن اقرارا هكذا في فتاوى قاضي خان \*  
ولو قال مالك علي اكثر من مائة درهم ولا اقل من مائة درهم قيل لا يكون اقرارا كما اذا نفى الاقل  
مطلقا وقيل يكون اقرارا بمائة وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لا خزانة لك علي مائة  
درهم فهذا اقرار بالمائة ولو قال ليس لك علي مائة درهم فلم يقله بشي كذا في المبسوط \* ولو ان رجلا  
قال لتسام اقسم هذه الدار ثلثا لفلان وثلثا لي وثلثا لفلان آخر لم يكن ذلك اقرارا للآخرين بثلثي الدار  
حتى يقول لفلان ثلثها ولفلان ثلثها كذا في الظهيرية \* ولو قال لفلان علي الف درهم فيما اعلم  
او في علمي او فيما علمت قال ابو يوسف ومحمد ربح هذا باطل كله وقال ابو يوسف ربح هو اقرار  
صحيح واجمعوا علي انه لو قال علمت ان لفلان علي الف درهم او قال لفلان علي الف درهم وقد  
علمت ذلك ان ذلك اقرار صحيح كذا في الذخيرة \* ولو قال له علي الف درهم فيما اظن او فيما ظننت

او فيما احسب او فيما حسبت او فيما رأيت فهو باطل كذا في المبسوط في باب الاستثناء \* ولو قال له علي الف درهم في شهادة فلان او في علم فلان لا يلزمه شيء ولو قال بشهادة فلان او بعلم فلان كان اقرارا ولو قال في قول فلان او بقوله لا يلزمه شيء كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال له علي الف درهم في حسابي او حساب فلان او بحسابه او في كتابي او في كتاب فلان او بكتاب فلان كان باطلا ولو قال في صكه او بصك فلان او في صكي او بصكي كان اقرارا ولو قال لفلان علي الف درهم في كتاب او بكتاب او قال لفلان علي الف درهم في حساب او من حساب او بحساب كان اقرارا هكذا في المحيط \* ولو قال بسجل او في سجل او بكتاب او في كتاب بيني وبينه او من حساب بيني وبينه كل ذلك اقرار كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال له علي صك بالف درهم او كتاب او حساب بالف يلزمه المال وكذا لو قال له علي الف درهم من شركة بيني وبينه او من تجارة بيني وبينه او من خلطه لزمته الالف كذا في خزائن المفتين \* ولو قال له علي الف درهم في قضاء فلان وهو قاض او في قضاء فلان الفقيه او بغية او في فقيه لم يلزمه شيء فان قال بقضاء فلان وفلان قاض يلزمه المال وان لم يكن فلان قاضيا فقال الطالب حاكمه اليه ف قضى ابي عليه لزمه المال وان تصاد فاعلى انه لم يحاكمه اليه لم يلزمه شيء وان قال لفلان علي الف درهم في ذكره او بذكره لم يلزمه شيء كذا في المبسوط في باب الاستثناء \* اذا اقر الرجل فقال لفلان علي الف ان شاء الله تعالى قال ابو حنيفة ر ح الاقرار باطل وهذا استحسان كذا في المحيط \* ولو قال غصبت هذا العبد ان شاء الله تعالى لم يلزمه شيء كذا في الخلاصة \* ولو كتب عليه ذكر حق لفلان صلى كذا واجله الى كذا ومن قام بذكر هذا الحق فهو ولي ما فيه ان شاء تعالى لا يلزمه ما في الصك في قول ابي حنيفة ر ح قياسا وعندهما يلزمه استحسانا كذا في المبسوط \* ولو قال غصبتك هذا العبد امس ان شاء الله تعالى فلا اقرار باطل عند محمد ر ح والاستثناء صحيح كذا في المحيط \* وهو ظاهر الرواية هكذا في محيط السر خسي \* اذا قال لفلان علي الف درهم ان شاء فلان كان الاقرار باطلا وان شاء فلان وكذلك كل اقرار علق بالشرط نحو قوله ان دخلت الدار او امطرت السماء او هبت الريح او ان قضى الله تعالى او ارادة او رضيه او احبه او قدرة او يسره او ان بشرت بكذا فهذا كله وما شاكله مبطل للاقرار اذا كان موصولا كذا في النبيين \* ولو قال له علي الف درهم الا ان يبدولي او الا ان ارى غير ذلك فلا اقرار باطل سواء بدأه او مات قبل ان يبدوله او رأى غير ذلك ولو قال له علي الف درهم ان حمل متاعي الى منزلي بالبصرة ففعل ذلك وقد كان حاضرا تسمع هذه المقالة فهو جائز والمال واجب

واجب وكذلك لو قال لك عليّ الف درهم ان حملت هذا المتاع اليّ بيني فهو استيجاب  
 في المبسوط \* ولو قال اشهدوا ان له عليّ الف درهم ان مت فهو عليه ان مات او عاش وكذلك  
 عليّ الف درهم اذا جاء رأس الشهر واذا افطر الناس او الى الفطر او الى الاصبحى كذا في التبر  
 وفي المنتقى من ابي يوسف ر ح اذا قال اذا قدم فلان او قال ان قدم فله عليّ الف درهم فهذا  
 ولو قال لك عليّ الف درهم اذا قدم فلان فهذا اجا ئر اذا كان الطالب يدعي ان له عليّ ا  
 الف درهم وانه كفّل لي بما عليه اذا قدم كذا في المحيط \* رجل قال لفلان عليّ الف درهم ان  
 او عليّ ان يحلف او اذا حلف او متني حلف او حين حلف او مع يمينه او في يمينه او بعد يمينه  
 فلان عليّ ذلك وجحد المقر المال لم يؤخذ بالمال كذا في المبسوط \* رجل قال لغيره ابتع مني  
 هذا او قال استأجره مني او قال اعرتك داري هذه فقال نعم كان قوله نعم اقرارا بالملك وكذا  
 ادفع اليّ غلة عبدي هذا واعطني ثوب عبدي هذا فقال نعم فقد اقرارا بالثوب والعبد له كذا في  
 قاضيهان \* ولو قال افتح باب داري هذه او جصص داري هذه او قال اسرج دابتي هذه  
 بغلي هذا واعطني سرج بغلي هذا ولجام بغلي هذا فقال نعم فهذا اقرار ولو قال لاني جميع  
 لا يكون اقرارا كذا في الظهيرية \* لو قال لي عليك الف درهم فقال نعم يكون اقرارا وكذلك  
 في يده فقال وهب لي فلان فقال نعم او قال صدق او قال اجل او قال ذلك بالفارسية فهو اقرار  
 محيط السرخسي \* لو قيل له هل لفلان عليك كذا فامضى برأسه بنعم لا يكون اقرارا كذا في التبر  
 ولو قال لغيره اخبر فلانا او اعلمه او قل له او اشهد او بشرة ان له عليّ الف درهم كان اقرارا  
 لو قال اخبر فلانا ان عليك الف درهم او اعلم فلانا او اشهد له عليك بالف درهم او قول له فقال  
 نعم فهذا كله اقرار هكذا في المحيط \* لو قال لا خير لا تشهد لفلان عليّ بالف شاهية لا يكون ا  
 وكذلك لو قال ما لفلان عليّ شيء فلا تخبره بان له عليّ الف او قال لا تقل ان له عليّ الف  
 لا يكون اقرارا ولو قال ابتداء لا تخبر فلانا انه له عليّ الف درهم كان اقرارا وذكر الناطقي في اج  
 من الكرخي انه قال لا تخبر كقوله لا تشهد لا يكون اقرارا في الحالين جميعا والصحيح هو  
 بينهما كذا في محيط السرخسي \* ولو قال اكنموها اني طلقتهما اكنموها طلاقي اياها فهذا  
 بخلاف قوله لا تخبروها اني طلقتهما ولو قال اكنموها طلقتهما لم يكن طلاقا كذا في الذخيرة \* اذا  
 الرجل جميع ما في يدي من قليل او كثير من عبدا وغيرة لفلان فهذا الاقرار صحيح فان حضره

ليأخذ ما في يد المقر فاختلغا في عهدي يديه فقال فلان كان في يدك يوم اقررت فهو لي وقال المقر لم يكن هذا في يدي يوم اقررت وانما تملكته بعد ذلك فالقول قول المقر الا ان يقيم المقر له بينة انه كان في يده يوم اقر فحينئذ يقضى للمقر له كذا في المحيط \* رجل قال جميع ما في يدي او جميع ما يعرف الي او جميع ما ينسب الي فهو لفلان فهذا اقرار كذا في الخلاصة \* ولو قال جميع مالي او جميع ما املكه لفلان فهو هبة لا يجوز الا بالتسليم ولا يجبر على ذلك ولو قال جميع ما في يني لفلان كان اقرارا كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا اقر الا جيران ما في يده من قبل او كثير من تجارة او متاع او مال عين او دين فهو لفلان وقال انا اجير له فيه فهو جائز وما كان في يده يومئذ من شيء فهو لفلان كله لاحق للاجير فيه غير اني استحسّن الطعام والكسوة فاجعاهما للاجير ولو اقر الاجير ان ما في يده من تجارة كذا فهو لفلان كان ما في يديه من تلك التجارة وقت اقراره لفلان وما كان في يديه من غير تلك التجارة فليس لفلان منه شيء والقول في بيانه قول المقر وكذلك ما كان في يديه من تلك التجارة فادعى انه اصابه بعد اقراره فالقول فيه قوله مع يمينه واذا اقر الاجير ان ما في يده من تجارة او مال لفلان وفي يده صكوك ومال عين فهو كله لفلان ولو اقر ان ما في يده من طعام لفلان وفي يده حنطة وشعير وسمسم وتمر لم يكن من ذلك لفلان الا الحنطة ولولم يكن في يده من الحنطة شيء فلا شيء للمقر له كذا في المبسوط في باب اقرار المحجور والمملوك \* اقر لابنته في صحته بجميع ما في منزله من الفروش والاواني وغير ذلك مما عليه اسم الملك من صنوف الاموال كلها وله في الراساتيق دواب وغلما ن وهو ساكن في البلد قال يقع اقراره على ما في منزله الذي هو ساكن فيه وما كان فيه من الدواب يبعثها الى الباقورة بالنهار ويرجع الى منزله ذلك بالليل يدخل تحت الاقرار وكذلك العبيد الذين يخرجون بالنهار في حوائجهم ويأوون بالليل الى منزله يدخلون تحت الاقرار وما سوى ذلك لا يدخل كذا في الظهيرية \* رجل اقر في صحة بدنه وعقله ان جميع ما هو داخل في منزله لا مرأته غير ما عليه من الثياب وتوفي الرجل وترك ابنا ثم ادعى الابن ان ذلك من تركته ابيه فكل شيء علمت المرأة انه صار لها بتمليك الزوج اياها يبيع صحيح او هبة صحيحة او كان لها عليه مهر فهي في سعة من منعه والاحتجاج بهذا الاقرار وما لم يكن لها ملك لا يصير لها بهذا الاقرار فيما بينها وبين الله تعالى وهو تركه المتوفى واما في الحكم فلما شهدت الشهود على ذلك الاقرار وجب القضاء بما كان في الدار يوم الاقرار كذا في الخلاصة \* اذا قال لامرأتي هذا البيت



وما اعلق عليه بابه وفي البيت متاع فلها البيت والمتاع بخلاف ما لو كان مكان الاقرار بيعا بهذا اللفظ حيث لا يدخل المتاع في البيع وبصير كانه قال بعثك البيت بحقوقه ولو اتلف مال والدته ثم قال لها جميع ما في يدي من المال فهو لك ثم مات والمال الذي افرأته بعينه فهو لها وان كان الابن استهلك ذلك وهو ما لا يكال ولا يوزن وقد ترك دراهم ودنانير فهي في سعة ان تتناول من الدراهم والدنانير مقدار ما استهلك بعد قوله جميع ما في يدي من المال فهو لك لان ذلك صار بمنزلة الصلح فبالاستهلاك بطل الصلح وعاد الدين كما كان كذا في الذخيرة \* اذا اقر بحائط لرجل ثم قال عنيت البناء دون الارض لم يصدق ويقضى عليه بالحائط بارضه وكذلك لو اقر بالاسطوانة المبنية بالآجر فاما اذا كانت الاسطوانة من خشب فللمقر له الخشبة دون الارض فان كان يستطاع رفعها بغير ضرر اخذها المقر له وان كان لا يؤخذ الا بضر رضمن المقر قيمتها للطالب كذا في المبسوط \* ولو قال بناء هذه الدار لفلان لا يقضى له بما تحته من الارض كذا في الظهيرية \* اذا اقر بنخلة او شجرة في بستانه او ارضه دخلت الشجرة والنخلة باصلهما من الارض ولم يذكر في الكتاب مقدار ما يدخل من الارض و اشار في موضع آخر الى انه يدخل ما بازاء ساقها حتى لو قلمت الشجرة ونبتت في موضع قلعها اخرى كانت للمقر له وهذا فصل اختلف فيه المشائخ قال بعضهم يدخل موضع عروقها الكبرى التي هي شبه الجذع اما موضع ما ينشعب من العروق الكبيرة فلا يدخل وبعضهم قالوا يدخل فيه من الارض مقدار ما يكون فيه من العروق التي لا تبقى تلك النخلة بدونها والزيادة على ذلك لا تدخل وقال بعضهم يدخل فيه مقدار ما يأخذ ظل النخلة من الارض اذا قامت الشمس في كبد السماء والباقي لا يدخل وقال بعضهم يدخل مقدار غلط النخلة وقت الاقرار كذا في المحيط \* اذا قال التمرة التي في هذه النخلة لفلان لا يصير مقر له بالنخلة ولو قال الزرع الذي في هذه الارض لفلان فان له الزرع دون الارض كذا في الذخيرة \* ولو قال هذا الكرم لفلان فله الكرم بارضه وجميع ما فيه من الاشجار والزرايين والبناء ولو قال هذه الارض لفلان ونخيلها لي او قال هذه الارض لفلان الا نخيلها فان الارض مع النخيل لفلان وكذلك اذا قال هذه النخيل باصولها لفلان وثمرتها لي فان النخيل مع الثمرة لفلان كذا في المحيط \* رجل قال هذه الارض لفلان وفيها زرع كانت الارض لفلان بزرعها ولو اقام المقر البيعة ان الزرع له قبل القضاء او بعدة تقبل بينته ولو كان في الارض شجرة نخيل وكذلك الا انه لو اقام البيعة ان الشجرة لي لا تقبل

بينته الا ان يكون مقر الارض له وشجره الي فحينئذ لا يقضى بالشجر للمقر له كذا في الواقعات الحسامية \*  
من محمد رح اذا قال هذه الدار لفلان فالبناء يدخل فيه وكذلك اذا قال ارض هذه الدار لفلان  
يدخل البناء فيه كذا في الذخيرة \* ومن اقر لغيره بخاتم فله الحلقة والغص ومن اقر بسيف لزمه النصل  
والجفن والحمائل ومن اقر بحملة لزم العيدان والكسوة كذا في الكافي \* دار في يده قال هذه الدار  
لفلان الا بيتا معلوما او جزءا شائعا فانه لي فهو على ما قال ولو قال هذا البيت لي او قال ولكن هذا  
لي فكلها لفلان ولو قال هذه الدار لفلان وهذا البيت لا خر كان كما قال هكذا في محيط السرخسي \*  
ولو قال هذه الدار لفلان وبناء هالي او قال هذه الارض لفلان ونخلها لي او النخل باصولها لفلان والثمرة  
لي كان الكل للمقر له ولا يصدق المقر الا بحجة هكذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال هذه الدار لفلان  
الابناء هالي لم يصدق على البناء وعلى هذا لو قال هذا البستان لفلان الانحلة بغير اصولها فانها لي  
او قال هذه الحجة لفلان الا بطناتها فانها لي وهذا السيف لفلان الاحلته فانها لي وهذا الخاتم لفلان  
الا نصدها فانه لي او هذه الحلقة لفلان الا نصها فانه لي كذا في المبسوط \* وان قال ببناء هالي والعروة لفلان  
فهو كما قال كذا في الكنز \* اذا قال بناء هذه الدار لي وارضها لفلان او ارضها لفلان وبناء هالي كان  
البناء والارض للمقر له وان قال ارضها لي وبناء هالي لكانت الارض له وبناء هالي لفلان وان قال  
ارضها لفلان وبناء هالي لكانت الارض والبناء للمقر له الاول وان قال ببناء هالي وارضها لفلان  
آخر كان كما قال هكذا في المحيط \* وفي المنتقى اذا قال لغيره هذا الخاتم لي وفصه لك وهذه المنطقة  
لي وحلته لك وهذا السيف لي وحلته لك وهذه الحجة لي وبطانتها لك وقال المقر له الكل لي  
فالقول ما اقر به المقر فبعد ذلك ينظر ان لم يكن في نزع المقر به ضرر للمقر يؤمر المقر بالنزع والدفع  
الى المقر له وان كان في النزع ضرر واجب المقران يعطيه قيمة ما اقر به فله ذلك وهذا كله قول  
ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في الذخيرة \* اذا ولدت الجارية في يدي رجل ثم قال الجارية لفلان  
والولدي فهو كما قال وعلى هذا ولد سائر الحيوانات والثمار المجذوزة من الاشجار كذا في المبسوط  
في باب الاقرار بقبض شيء من ملك انسان والاستثناء في الاقرار \* ولو كان في يده صندوق فيه  
متاع فقال الصندوق لفلان والمتاع لي او قال هذه الدار لفلان وما فيها من المتاع لي كان القول قوله  
كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا قال هذا الكيس لفلان فهو لفلان بما فيه من الدراهم وان قال اردت به  
الخرقة

الخرفه دون الدراهم لم يصدق وكذلك اذا قال هذه القوصرة لفلان فهي للمقرله بما فيها من النمر  
وكذلك اذا قال هذا الدن لفلان وهودن فيه خل او قال هذا الجراب لفلان وفيه متاع هروي او قال  
هذا الجراب لفلان وفيه دقيق او قال هذا الجوالق لفلان وفيه حنطة وقال غنيت نفس الجراب  
او نفس الجوالق صدق وانما يقع هذا على ما يضع الناس ويعاملون به ولو نظر الى زق سمن وقال  
هذا الزق لفلان فهو على الطرف بعينه ولو قال تبين هذا الحنطة لفلان فالتبين لفلان ولو قال حنطة  
هذا السنبل لفلان فله الحنطة والسنبل ولو قال ظهارة هذا القباء لفلان فالقباء كله لفلان ولو قال بطانة هذا  
القباء لفلان فهو ضامن للبطانة من محمد راح اذا قال هذه الراوية لفلان وفيها ماء كان الماء للمقرله  
ولم يكن له الراوية كذا في المحيط \* ولو قال هذه الحنطة من الزرع كان في ارض فلان او من الزرع  
كان في ارض فلان او من زرع حصص من ارضه فهو اقرار بالحنطة وكذلك لو قال هذا الزبيب من  
كرم فلان او هذه النمرة من نخل فلان كذا في فتاوى فاضيل خان \* واذا قال هذا الصوف الذي  
في يدي من غنم فلان او قال هذا اللبن الذي في يدي من غنم فلان او قال ذلك لسمن او جبن فهذا  
اقرار كذا في المحيط \* وهكذا في فتاوى فاضيل خان \* وكذلك اولاد الحيوان كله ما خلا الرقيق  
كذا في المحيط \* ولو اقران فلان ازرع هذه الارض او بنى هذه الدار او غرس هذا الوغرس هذا الكرم  
وذلك كله في يد المقر فادعى المقرله انها له وقال المقر كل ذلك لي وانما استعنت بك ففعلت  
او فعلته باجر فالقول للمقر كذا في الكافي \* ولو قال هذا الدقيق من طحن فلان لا يكون اقرار كذا في الخلاصة \*  
ولو قال غصبتك كذا وكذا فهو اقرار بغصبتها فاذا قال غصبت عبدا او جارية كان اقرار بغصبتها  
وكذلك لو قال كذا مع كذا نحوان يقول دابة مع سرجها وكذلك لو قال كذا بكذا نحوان يقول  
غصبت فرسا بلجامها وعبد ابمن يله فهو اقرار بغصبتها وكذلك لو قال كذا فكذا نحوان يقول  
غصبت عبدا فجارية وكذلك لو قال كذا او ما به كذا نحوان يقول غصبت دابة وعليها سرجها وان قال  
كذا من كذا ابان قال غصبت منديلا من غلامه وسرجا من دابته كان اقرارا بالغصب في الاول خاصة  
وكذلك لو قال كذا على كذا نحو غصبت اكافا على حمارة ولو قال كذا في كذا فان كان الثاني مما  
يكون وماء الاول لزماه نحو ثوب في منديل وطعام في سفينة وما شبه ذلك وكذلك تمر في  
قوصرة او حنطة في جوالق وان كان الثاني مما لا يكون وماء الاول نحو قوله غصبتك درهما في درهم  
لم يلزمه الثاني وان كان الثاني مما يكون الاول وسطه نحو ان يقول غصبتك ثوبا في عشرة اثواب

لم يلزمه الاثوب واحد في قول ابي يوسف ر ح وهو قول ابي حنيفة ر ح ويلزمه في قول محمد ر ح  
 احد عشر ثوبا كذا في المبسوط \* ولو قال غصبتك كرا با سا في عشرة اثواب حرير عند محمد ر ح يلزمه  
 الاول كذا في محيط السرخسي \* ولو قال غصبتك طعاما في بيت كان هذا بمنزلة قوله طعاما في سفينة  
 فيكون اقرار بغصب البيت والطعام الا ان الطعام يدخل في ضمانه بالغصب والبيت لا يدخل في ضمانه  
 في قول ابي حنيفة ر ح و ابي يوسف ر ح الآخرون قال لم احول الطعام من موضعه لم يصدق  
 في ذلك كذا في المبسوط \* ولو اقر بدابة في اصطبل لزمته الدابة فقط كذا في الكنز \* اذا قال لفلان  
 علي عشرة في عشرة دراهم ان قال المقر عنيت بغيري مع او قال عنيت الواو فعليه عشرون درهما وان قال  
 عنيت به علي لزمه عشرة وان قال عنيت به الضرب لزمه عشرة عند علمائنا وكذلك اذا نوى  
 حقيقة كلمة في وهي الظرفية يلزمه عشرة كذا في المحيط \* ولو قال له علي درهم في قفيز حنطة لزمه  
 الدرهم والقفيز باطل ولو قال له علي قفيز حنطة في درهم لزمه القفيز وبطل الدرهم وكذلك لو قال له  
 علي فرق زيت في عشرة مخاتيم حنطة لزمه الزيت والحنطة باطل كذا في غاية البيان \* ولو قال  
 عشرة دراهم في عشرة دنانير يلزمه عشرة دراهم ويبطل آخر كلامه الا ان يقول عنيت الما لين  
 فلزمه كذا في فتاوى قاضيخان \* لو اقر ان عليه خمسة دراهم في ثوب يهودي يلزمه الخمسة  
 فان قال بعد ذلك الثوب اليهودي هو الدين والخمسة الدراهم اسلمها اليه فيه فهذا بيان لكن  
 فيه تغيير فلا يصح مفصولا الا ان يصدقه الطالب في ذلك فان صدقه قلنا الحق لا يعدو هما فيثبت  
 ما تصادقا وان جمده كان للمقران بحلفه فاذا حلف كان له ان يأخذ المقر بخمسة دراهم كما اقر به  
 كذا في المبسوط \* ولو قال غصبت منه خمسة دراهم في ثوب يلزمه الخمسة مع الثوب كذا في محيط  
 السرخسي \* ولو قال علي درهم مع درهم او معه درهم لزمه درهم كذا في غاية البيان شرح الهداية \* ولو قال  
 علي درهم قبل درهم يلزمه درهم واحد ولو قال قبله درهم فعليه درهمان ولو قال درهم بعد  
 درهم او بعده درهم يلزمه درهمان وكذلك لو سمى اخذهما دينار او قفيز حنطة كذا في المبسوط \*  
 وهكذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال درهم ودرهم او قال درهم ثم درهم لزمه درهمان  
 ولو قال درهم درهم لزمه درهم واحد وكذلك اذا قال لفلان علي درهم علي درهم لزمه درهم واحد  
 ولو قال درهمان ثم درهم لزمه ثلاثة وكذلك على العكس كذا في الذخيرة \* ولو قال علي درهم وعلي  
 درهم يلزمه درهمان كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال له علي درهم بدرهم لزمه درهم كذا

في غاية البيان شرح الهداية \* ولو قال لفلان عليّ درهم مع كل درهم يلزمه درهمان ولو نظر الى عشرة دراهم بعينها وقال لفلان عليّ مع كل درهم من هذه الدراهم درهم يلزمه عشرون ولو نظر الى عشرة بعينها وقال لفلان عليّ مع كل درهم من هذه الدراهم درهم يلزمه احد عشر درهماً ولو قال لفلان عليّ كل درهم من الدراهم يلزمه ثلاثة دراهم في قول ابي يوسف ومحمد رح وفي قياس قول ابي حنيفة رح يلزمه عشرة رجل قال لفلان عليّ درهم فوق درهم يلزمه درهمان كذا في فتاوى قاضيخان \* الاقرار بالكتابة على وجوه منها ان يكتب على وجه لا يكون مستتباً بان كتب على الهواء او على الماء او على الجمد لا يجب به شيء وان اشهد عليه ومعنى قوله اشهد ان يقول لجماعة اشهدوا عليّ بهذا ولم يقرأ عليهم ذلك اما اذا قرأ عليهم ذلك يلزمه ذلك وحل لمن سمع ان يشهد عليه بذلك هكذا في الذخيرة \* ومنها ان يكتب على وجه يكون مستتباً وانته على وجوه ومنها كتاب الرسالة وهوان يكتب على بياض ويصدره بالتسمية ثم بالدعاء ثم يبين المقصود فيكتب ان لك عليّ الف درهم من قبل كذا يكون اقراراً استحساناً ويحل لمن عاين كتابته ان يشهد عليه بذلك بشرط ان يعرف الشاهد ما كتب اشهد على ذلك ولم يشهد هكذا في المحيط \* ولو كتب رسالة من فلان الى فلان اما بعد فانك كتبت اليّ اني ضمنت لك من فلان الف درهم لم اضمن لك الف انما ضمنت لك خمسمائة او عنده رجلان شهدا كتابته ثم محيى كتابته فشهدا بذلك عليه لزمه وان لم يقل لهما اشهدا ولا اختما وكذلك الطلاق والعناق وكل حق يثبت مع الشبهات كذا في المبسوط \* ان كتب على وجه الرسالة في تراب او خرقة او نحوهما لم يكن ذلك اقراراً ولا يحل لهم ان يشهدوا عليه بذلك المال الا ان يقول اشهدوا على هذا المال كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو كتب خبر مرسوم على القرطاس مستتباً ان لفلان عليه حقا كذا لا يجوز الا اذا قال اشهدوا بما كتبت فيجوز لهم ان يشهدوا كذا في محيط السرخسي \* ومنها كتاب صك اذا كتب الرجل ذكر حق على نفسه بشهادة قوم او كتب وصية ثم قال اشهدوا بهذا فلان عليّ ولم يقرأ عليهم الصك ولم يقرؤا عليه فهذا جائز اذا كتب بين ايديهم بيده او املاءً على انسان وان لم يحضروا كتابته ولا املاءً لم تجز شهادتهم كذا في المبسوط \* وان كتب الصك بنفسه بين قوم ولم يقرأ عليهم ولم يقل اشهدوا عليّ ذكر في الكتاب انه لا يكون اقراراً حتى لا يحل لهم ان يشهدوا عليه بذلك المال وقال القاضي الامام ابو عليّ النسفي رح ان كان المكتوب بمصدر مرسوم فنجوان يكتب

بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما اقر فلان بن فلان على نفسه لفلان بالف درهم وعلم الشاهد بما فيه وسعه ان يشهد عليه بالمكتوب وان لم يقرأ عليهم ولم يشهدهم ولو انه كتب الصك وقرأ على الشهود حل لهم ان يشهدوا بذلك المال وان لم يقل اشهد واكذافي فتاوى قاضيخان \* ولو ان غير الكاتب قرأ عليه الكتاب بين يدي الشهود وقال الكاتب اشهد واعلي بما فيه كان اقرارا وان لم يقل اشهد ولا يكون اقرارا كذا في خزائن المفتين \* رجل كتب على نفسه صكا عند قوم ثم قال اختموا عليه ولم يقل اشهد واعليه لم يكن ذلك اقرارا لا يحل لهم ان يشهد واعليه بذلك المال وكذا لو قال الشهود انشده عليك بهذا فقال اختموا عليه ولو قال انختم هذا الصك فقال اشهد واعليه كان اقرارا حل لهم ان يشهد واعليه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال للصكا ك اكتب لفلان خط اقرار بالف درهم علي يكون اقرارا ويحل للصكا ان يشهد بالمال وكذا لو قال للصكا ك اكتب له خط بيع هذه الدار بكذا وكتب الصكا ك اولم يكتب فهو اقرار بالبيع وكذا لو قال له اكتب لا مرأتي طلاقها ولو قال للصكا ك ثانيا اكتب لها طلاقا يكون اقرارا بتطبيق واحدة وهذا للتقاضي كذا في الخلاصة \* رجل قرأ على رجل صكا بمال وقال له الا خراشده عليك بهذا المال الذي في صك فقال نعم كان ذلك اقرارا حل له ان يشهد عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* ومنها كتاب حساب وهو ما يكتبه التجار في صفائهم ودفاتر حسابهم كذا في المحيط \* لو كتب في صحيفة حسابه ان لفلان علي الف درهم وشهد شاهدان حضرا ذلك او اقره عند انحاكم به لم يلزمه الا ان يقول اشهد واعلي به كذا في المبسوط \* ومن المتأخرين من قال اذا كان في (روزنامه) ان لفلان علي كذا وكذا فانه يعد مرسوما ولا يكون الاشهاد عليه شرطا كذا في المحيط \* ولو قال وجدت في كتابي ان لفلان علي الف درهم او قال وجدت في ذكري او في حسابي او بخطي او قال كتبت بيدي ان لفلان علي الف درهم فهذا كله باطل كذا في الظهيرية \* وجماعة من ائمة بلخ قالوا في (يادگار) الباعة ان ما يوجد فيه مكتوبا بخط البائع فهو لازم عليه فعلي هذا اذا قال البائع وجدت في (يادگار) بخطي وكتبت في (يادگار) بيدي ان لفلان علي الف درهم كان هذا اقرارا ملزما اياه كذا في المبسوط والظهيرية \* خط الصراف والبائع والسمسار حجة وان لم يكن معنونا لعرف ظاهر بين الناس وكذلك ما يكتب الناس فيما بينهم يجب ان يكون حجة لما كان العرف كذا في الذخيرة \* ولو ادعى رجل مالا فقال

فتال المدعى عليه ما يوجد في تذكرة المدعى بخط فقد التزمه لم يكن ذاك اقرارا كذا في خزائن المفتين \*

الباب الثالث في تكرار الاقرار رجل اقر على نفسه بمائة درهم واشهد شاهدان ثم اقر له بمائة درهم في موطن آخر واشهد شاهدان فقال المقر هي مائة وقال الطالب هي مائتان وهذه المسئلة على وجود امان اضاف اقراره الى سبب والسبب واحد او مختلف او لا يضيف الى سبب فان اضاف الى سبب بان قال له عليّ ألف درهم ثمن هذا العبد ثم اقر بعد ذلك في ذلك المجلس او في مجلس آخر ان عليه ثلثان ألف درهم ثمن هذا العبد والعبد واحد ففي هذا الوجه لا يلزمه الا مال واحد على كل حال في قولهم جميعا وان كان السبب مختلفا بان قال لفلان عليّ ألف درهم ثمن هذه الجارية ثم قال لفلان عليّ ألف درهم ثمن هذا العبد وفي هذا الوجه يلزمه المالا في قولهم سواء اقر بذلك في موطن واحد او موطنين وان لم يصف الاقرار الى سبب لكن عقد على نفسه بمال صكا فان كان الصك واحدا كان المال واحدا عند الكل وان عقد على نفسه صكين كل صك بالف درهم واشهد على ذلك ازمه المالا في كل حال واختلاف الصك يكون بمنزلة اختلاف السبب وان لم يعقد صكا ولكنه اقر مطلقا فان كان اقراره الاول عند غير القاضي بحضرة شاهدين واقراره الثاني عند القاضي يلزمه مال واحد هكذا في فتاوى قاضيخان \* وكذا ان اقرارا لا عند القاضي ثم اقر في مجلس آخر عند غير القاضي كذا في الخلاصة \* وكان الواو اقرارا لا عند القاضي واثبت القاضي ذلك في ديوانه ثم اعاده الى القاضي في مجلس آخر فاقرب بالف وادعى الطالب مالين والمطلوب يدعي انه مال واحد كان القول قول المطلوب وان كان الاقراران عند غير القاضي او كان الاقرار الاول عند القاضي والثاني عند غيره فان كان اشهد على كل اقرار شاهد واحد او مال واحد عند الكل كان ذلك في موطن او موطنين وان اشهد على اقراره الاول شاهد واحد وعلى الثاني شاهدين او اكثر في مجلس آخر على قول ابي يوسف ومحمد راجح يكون المال واحدا واختلف المشائخ في قول ابي حنيفة راجح واظهار ان عنده يكون المال واحدا ايضا هكذا في فتاوى قاضيخان \* وان اشهد على اقراره الاول شاهدين واشهد على اقراره الثاني في موطن آخر شاهدين فعند ابي يوسف ومحمد راجح المال واحد سواء اشهد على الاقرار الثاني الشاهدين الاولين او غيرها وعند ابي حنيفة راجح ان اشهد الشاهدين الاولين فالمال واحد وان اشهد غيرهما يلزمه المالا في ظاهر الرواية هكذا ذكر الخصاص وذكر الجصاص على عكس هذا هكذا في محيط السرخسي \* وان كان الاقرار في موطن واحد فان

عند ابي يوسف ومحمد ر ح يكون المال واحدا بكل حال واما عند ابي حنيفة ر ح اذا شهد على الاقرار الاول شاهدين ثم شهد على الاقرار الثاني شاهدا واحدا او اكثر فبقيته قياس واستحسان فالقياس على قوله ان يكون المال مثنى واستحسن وقال المال واحد واليه ذهب الامام السرخسي هكذا في شرح ادب القاضي للصدر الشهيد حسام الدين \* وان جاء بشاهدين على اقراره بالف ثم جاء بشاهدين آخرين على اقراره بالف ولا يدري ان ذلك كان في موطن او في موطين ونسي الشهود ذلك فهما مالان الا ان يعلم انه كان في موطن واحد كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي نوادر بن سماعة عن ابي يوسف ر ح رجل ادعى على رجل الف درهم ومائة دينار وكانت الالف بصك قد كتب عليه وكتب فيه ان لاشي عليه غيرها وكانت المائة دينار في صك وكتب فيه ان لاشي عليه غيرها والوقت واحد اول وقت فيهما فالمال كله لازم كذا في المحيط \* ان شهد شاهدان على الف وسود وشاهدان على الف بيض فهما مالان ولو اقر بالف درهم ومائة دينار في موطن ثم اقر في هذا الموطن في هذا المجلس بالف درهم ذكر في اختلاف زفرويعقوب ر ح انه يلزمه الف درهم ومائة دينار في قول ابي حنيفة وابي يوسف ر ح كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي نوادر هشام بن محمد ر ح اذا شهد رجل شاهدين على نفسه لرجل بالف درهم الى شهر واشهد آخرين على نفسه بالف درهم الى شهرين فهما مالان لاختلاف الاجلين كذا في المحيط \* ولو ان رجلا اقر وقال قتل عبد الفلان وسمى اولم يسم او قال بن فلان او اخوة وسماه اولم يسمه ثم اقر بمثل ذلك مرة اخرى فقال الطالب قتل لي عبيد اوابنين او اخوين فهذا اقرار بقتل عبد واحد وابن واحد واخ واحد الا ان يكون الطالب سمي اسمين مختلفين فحينئذ يلزمه اثنان قال القاضي الامام ابو الحسن علي بن الحسين السغدري ر ح يجوز ان يكون هذه المسائل ايضا على الاختلاف ويجوز ان يكون على الاتفاق اذا كان في موضع وهو الصحيح كذا في شرح ادب القاضي للصدر الشهيد حسام الدين \* الباب الرابع في بيان من يصح له الاقرار ومن لا يصح ومن يصح منه الاقرار من اقر بحمل او لحمل وبين سببا صالحا صح الاقرار والا لا اذا اقر بحمل امة او حمل شاة لرجل صح اقراره ولزمه واذا اقر لحمل فلانة بالف درهم فهذا على ثلثة اوجه احدها ان يبين سببا صالحا بان قال اوصى له فلان او مات ابوه فورثه فاستهلكته فهذا الاقرار صحيح ولزمه المال ثم ان جاءت به حيا في مدة يعلم انه كان قائما وقت الاقرار لزمه بان وضعته لاقبل من ستة اشهر منذ مات المورث والموصي وان وضعته لاكثر من ستة اشهر لم يستحق



شيئا الا ان تكون المرأة معتدة فحينئذ اذا ولدت لاقل من سنتين حتى حكم بثبوت النسب كان ذلك حكما بوجوده في البطن حين مات المورث والموصي فان ولده ميتا فالمال مردود على ورثة الموصي والمورث ولو ولدت ولدين حييين فالمال بينهما فان كان احدهما ذكرا والآخر انثى ففي الوصية يقسم بينهما نصفين وفي الميراث يقسم بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وتانيها ان يبين سببا مستحيلا بان يقول اقرضني الف درهم او باع مني شيئا بالف درهم فهذا الافرار باطل ولا يلزمه شيء وثالثها ان يبينهم الافرار فانه لا يصح عند ابي يوسف ربح وعند محمد ربح يصح كذا في الكافي \* واذا اقر الرجل لصبي صغير لقيطا او غير لقيط بدين مائة درهم فهو لازم وكذلك لو قال اقرضني الصبي والصبي بحيث لا يتكلم ولا يقرض فالمال لازم وعلى هذا القول اودعني هذا الصبي هذا العبد او اعارني او اجريه او اقر بذلك المجنون فافراره باصل المال صحيح والسبب باطل كذا في المبسوط \* وهل يكون العبد مضمونا على المقر لم يذكر محمد ربح هذا في الكتاب قال مشائخنا ربح ويجب ان لا يكون العبد مضمونا عليه في كل موضع لو اقر به المبيع لا يضمن وفي كل موضع لو اقر به للمبيع كان مضمونا عليه فكذا اذا اقر الصبي هكذا قالوا كذا في الذخيرة \* ولو اقرانه كفل لهذا الصبي من فلان بالف درهم والصبي لا يتكلم ولا يعقل فالكفالة باطلة الا ان يقبل عنه وليه الذي له ولاية التجارة على الصبي عند ابي حنيفة ومحمد ربح وعلى قول ابي يوسف ربح يجوز ان لم يقبل عنه وابه وان خاطبه من ولي التصرف في النفس لافي المال كالاخ والعم فان الكفالة منعقدة موقوفة على الاجارة فان ادرك الصبي ورضي بها جازت فان رجع الكفيل منها صح رجوعه هكذا في المحيط \* واقرانه كفل من هذا اللقيط فلان بمائة درهم واللقيط لا يتكلم جاز على الكفيل ولم يلزم الصبي شيء كذا في المبسوط في باب اقرار المحجور والمملوك \* اذا اقر الصبي المأذون في التجارة بدين لرجل يصح افراره بما كان من دين التجارة ولم يصح افراره بما ليس من دين التجارة وكذلك افراره بالوديعة والغارية جائز وكذلك افراره بالغصب وكذلك افراره ببيع سلعة باعها جائز وكذلك الافرار بعبد في يديه منه صحيح سواء كان العبد من تجارته او لم يكن من تجارته بان ورث من ابيه ولا يجوز افراره بالمهر والجنابة والكفالة كذا في الذخيرة \* اقرار الصبي المحجور عليه والمعنوة والمغمى عليه والنائم باطل بمنزلة سائر تصرفاتهم كذا في محيط السرخسي \* واقرار السكران جائز بالحقوق كلها الا بالحدود الخالصة لله تعالى والردة بمنزلة سائر التصرفات ينفذ من السكران كما ينفذ من الصاحي

كذافي الكافي \* واقرار الاخرس اذا كان يكتب ويغفل جائز في القصاص وحقوق الناس ما خلا الحدود كذافي الحارثي \* ولو اقر العبد تاجرا ومجسورا عليه بدين او عين واراد مولاه اخذه من المقتدر في حال غيبته العبد لم يكن له ذلك ولو اقر العبد بدين او بدين العبد انها لغيره فان كان مأذونا جاز اقراره وان مجسورا ما به اقراره بها لغيره باطل كذافي المبسوط \* اذا اقر العبد المجسور بدين عدوله وليان فعفا احدهما لم يكن الاخر مال في منقه ولو اقر بسرقتا لا يجب في مثله القطع كان اقراره باطلا في حق المولى كذافي الحارثي \* واقرار العبد التاجر الاجنبي بدين او ودعة او غصب او بيع او اجارة جائز وان كان عليه دين يحيط بقيمته وما في يده وان اقر لم يراه بدين عليه او ودعة في يده وعليه دين مستغرق لم يجز اقراره ولا يجوز اقرار العبد التاجر للاجنبي بجناية ليس فيها قصاص واذا اقر بتل عمد جاز اقراره وعليه القصاص وكذا اذا اقر على نفسه بسبب موجب للحد كالنذف والزنا وشرب الخمر كذافي المبسوط \* ولو اقر بسرقة يجب فيها القطع ولا يجب فهو مصدق على ذاك كذافي الحارثي \* ولا يجوز اقراره بمهر امرأة ولا بكفالة بنفس ولا بمال ولا يعق عبده ولا بكفالة ولا بتدبير واذا اقر بنكاح امرأة جاز اقراره غير ان المولى له ان يفرق بينهما كذافي المبسوط \* واقرار العبد التاجر بالطلاق جائز لان اقرار العبد المجسور بالطلاق جائز لان العبد في حق الطلاق بمنزلة الحر فاقراره المأذون اولى كذافي المحيط \* ولو اقر العبد التاجر انما فتض امرأة باصبعه امة كانت او حرة لم يلزمه شيء في قول ابي حنيفة ومحمد رحم ويلزمه ذلك في قول ابي يوسف رحم ولو اقر بتزويجهما وان قد انتصهما لم يلزمه مهر واحدة منهما في قول ابي حنيفة ومحمد رحم حتى يمتق وقال ابو يوسف رحم في الحرية كذلك الجواب فاما اذا كانت امة فان كان المولى زوجها لم يلزمه شيء حتى يعتق وان لم يكن المولى زوجها فهو مؤاخذ بالمهر في الحال وان كانت امة ثيبا لم يلزمه شيء حتى يمتق كذافي المبسوط \* ولو اقر بانتصاض الامة المشتراة ثم استحققت بلزمه العقر فيؤاخذ بالحال كذافي محيط السرخسي \* ولو اقر انه وطئ صبية بعذرة فاذ هب عذرتها فضاها لم يلزمه شيء حتى يعتق في قول ابي حنيفة ومحمد رحم هكذا قل في نسخ ابي سليمان وفي نسخ ابي حفص رحم قال في قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رحم وكذلك لو اقر انه وطئ امة بشبهة فاذ هب عذرتها واقتضاها بغير اذن مولاه في قول ابي حنيفة ومحمد رحم وفي قول ابي يوسف رحم ان كان البول لا يستمسك لا يلزمه شيء لافي الحال ولا بعد العتق وان كان البول يستمسك قال في نسخ ابي سليمان يصدق

يصدق في المهر ويكون ديناً عليه اليوم ولا يصدق في الاقضاء وفي نسخ ابي حفص قال ان كان البول يستمسك لا يصدق في المهر فلا يكون ديناً عليه وما ذكره في نسخ ابي سليمان اشبه بالصواب هكذا في المبسوط \* واذا كان العبد بين رجلين اذن له احد هما في التجارة فاقر العبد بدين لزمه في حصة الاذن وجميع ما يجوز اقرار العبد التاجر فيه فانه يجوز اقراره في حصة الذي اذن له وجميع مال هذا العبد من مال فدينه اولى به واذا قضى الدين كان الباقي بين الموليين نصفين الا ان يعلم انه من غير تجارة من هبة او صدقة او نحو ذلك فيكون نصفه للذي لم يأذن قبل قضاء الدين ولو اقر لهذا العبد حر بدين فهو بين الموليين ولا يستحق احدهما المال كله بالاذن كذا في الحاوي \* واذا اقر المكاتب بدين عليه لحر او لعبد من ثمن بيع او فرض او غصب فهو لازم له فان عجز لم يبطل ذلك منه واقرار المكاتب بالحدود جائز وان اقر بمهر من نكاح لم يلزمه الا على قول ابي يوسف رح اذا اقر بالدخول فانه يلزمه وكذلك لو اقر انه افتض امرأة باصبعه حرة اوامة او صبينة فهذا يلزمه في قول ابي يوسف رح وفي قول ابي حنيفة ومحمد رح هذا بمنزلة الاقرار بالجناية واقرار المكاتب بالجناية صحيح في حال قيام الكتابة فان عجز قبل ان يؤدي بطل في قول ابي حنيفة رح وجاز في قول محمد رح واذا قضى عليه بارش جناية بخطاء بعد ما اقر به فادى بعضه ثم عجز بطل عنه ما بقي عند ابي حنيفة رح وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح لازم بخلاف ما اذا عجز قبل ان يقضى به عليه كذا في المبسوط \* اذا حجر القاضي على حر ثم اقر المحجور عليه بدين او غصب او بيع او عنق او طلاق او نسب او قذف او زنا فهو كله سواء جائز عليه والحجر على الحر باطل في قول ابي حنيفة رح وابي يوسف رح الاول ثم رجع ابو يوسف رح وقال الحجر جائز وهو قول محمد رح وقال لا يجوز اقراره بدين ولا بيع وكل شيء يبطل في الهزل فهو في الحجر باطل وكل شيء يجوز عليه في الهزل فهو في الحجر جائز عليه كذا في الحاوي \* الباب الخامس في الاقرار للمجهول وعلى المجهول وبالمجهول وبالمبهم لو كان المقر له مجهولاً لا يلزمه سواء تفاحشت الجهالة بان قال علي الف درهم لواحد من الناس او لم يتفاحش بان قال علي الف لاهد هذين هكذا ذكره شمس الائمة رح وذكر شيخ الاسلام في مبسوطه والناطقي في واقعاته انها اذا تفاحشت لا يجوز وان لم يتفاحش جاز وفي مثله يؤمر بالتذكرة ولا يجبر على البيان لان المقر لهما اذا اتفقا على الاخذ من المقر واصطاحا بينهما امكان دعواهما فيصح اقراره قال في الكافي وهو الاصح هكذا في التبيين \* لو قال لفلان علي عشرة دراهم او لفلان علي

درهم لم يلزمه شيء كذا في محيط السرخسي \* اذا اقرانه غصب هذا العبد من هذا او هذا وكل واحد منهما يدعيه لنفسه كان الاقرار فاسدا حتى لا يجبر على البيان ولهما ان يصطلحا فياخذ العبد من المقر وان لم يصطلحا يستحلف لكل واحد منهما بالله ما هذا العبد لهذا ولا لهذا ولم يذكرانه يستحلف لكل واحد منهما جملة يميناً واحدة او لكل واحد منهما يميناً على حدة وقد اختلف المشائخ فيه بعضهم قالوا يحلف لكل واحد منهما يميناً على حدة ويبدأ القاضي بيمين ابهما شاء وان شاء اقرع بينهما واذا حلف لكل واحد منهما لا يخلو من ثلثة اوجه احدها ان يحلف لاحدهما وينكل للآخر وفي هذا الوجه يقضى بجميع العبد للذي نكل له ولا يقضى للذي حلف له بشيء وان نكل لهما يقضى بالعبد وقيمة العبد بينهما نصفين سواء نكل لهما جملة بان حلفه القاضي لهما يميناً واحدة او نكل لهما على التعاقب بان حلف لكل واحد منهما يميناً على حدة فاما اذا حلف لهما فتدبري عن دعوى كل واحد منهما فان اراد ان يصطلحا فياخذ العبد منه فانه يكون لهما ذلك في قول ابي يوسف رح الاول وهو قول محمد رح ثم رجع ابو يوسف رح من هذا وقال لا يجوز اصطلاحهم بعد الحلف كذا في المحيط \* ولو قال لفلان علي ألف درهم ولفلان علي مائة دينار ولفلان فالألف للاول وللآخرين ان يصطلحا في المائة دينار ولو قال لفلان علي مائة دينار ولفلان علي كرحضة او لفلان كرشعير فالدينار للاول ثابتة ولا شيء للآخرين ولكن لكل واحد منهما ان يحلفه على ما يدعيه عليه كذا في المبسوط \* ولو قال لفلان علي مائة درهم ولفلان او لفلان فللاول عليه نصف المائة والنصف للثاني يحلف لكل واحد من الآخرين عليه الا ان يصطلحا عليه فيكون بينهما نصفين على مائة درهم ولو قال لفلان علي مائة درهم او لفلان ولفلان فالنصف للثالث والنصف الباقي بين الاولين على ما وصفنا كذا في الحاوي \* قال لفلان علي مائة درهم ولفلان او فلان ولفلان فللاول الثلث والرابع الثلث ويحلف للثاني والثالث الا ان يصطلحا كذا في محيط السرخسي \* وان قال لفلان علي مائة درهم والا لفلان ففي قول ابي يوسف رح هذا مثل قوله لفلان او لفلان وفي قول محمد رح الألف للاول ولا شيء للثاني كذا في المبسوط \* لو كان المقر عليه مجهولاً بان قال لك على احدنا ألف درهم لا يصح كذا في التبيين \* لو قال علي عشرة او على عبيدي فلان وليس علي عبدة دين لزمه احدهما وعليه ان يبين وان كان على العبد دين محيط بقيمته لم يلزمه فان قضى دينه يوماً من دهره لزمه الاقرار كذا في محيط السرخسي \* كما يصح الاقرار بالمعلوم يصح بالمجهول كذا في المحيط \* ان قال لفلان علي شيء لزمه ان يبين ماله قيمة فاذا بين

غير ذلك يكون رجوعا والقول قوله مع يمينه ان ادعى المقر له اكثر من ذلك وكذا اذا قال لفلان عليّ حق كذا في الهداية \* اذا قال لفلان عليّ حق ثم قال انما عنيت به حق الاسلام ان قال ذلك مفعولا لا يصح وان قال موصولا يصح واذا قال لفلان عليّ عدي فلان حق كان هذا اقرارا بالدين عليّ عبده حتى اذا ادعى المقر له شركة في العبد وانكر المقر كان القول قول المقر مع يمينه بخلاف ما لو قال لفلان حق في عدي كان اقرارا ببعض العبد له حتى لو قال المقر عنيت به الدين لا يصدق كذا في الذخيرة \* ولو قال لفلان حق في عدي هذا او امّني هذه فادعى الطالب حقا في الذمة حلف المقر عليه فان حلف فلاحق له فيها ولا في العبد فان ادعى فيهما يقر بباطنة من ايّهما شاء وكذلك اذا ادعى احدهما كذا في محيط السرخسي \* اذا اقرانه غصب من فلان شيئا ولم يبين فانه يصح اقراره وبؤمرا المقر بالبيان فاذا بين ما هو مال متقوم نحو الدراهم والدنانير وما اشبههما فان صدقه المقر له ولم يدع عليه زيادة كان عليّ المقر تسليم ما بين لا غير وان صدقه لكن ادعى عليه الزيادة يلزمه تسليم ما بين ويكون القول قول المنكر للزيادة مع يمينه وان كذبه فيما بين وادعى عليه شيئا آخر بطل اقراره بالتكذيب وكان القول قول المقر فيما ادعى عليه هكذا في المحيط \* واذا بين ما ليس بمال ان صدقه المقر له فيما بين لم يكن عليه شيء آخر سواء بين ما يقصد بالغصب بان قال غصبت منه امرأته او ولده الصغير او لا بان قال غصبت منه كفامن تراب او حبة حنطة او سمسم وان كذبه وادعى عليه غصب مال متقوم هل يصدق المقر فيما بين ان بين ما لا يصدق بالغصب بلا خلاف بين المشائخ وان بين ما يتصد بالغصب لا انه ليس بمال متقوم اختلف فيه المشائخ عامة مشائخنا يقولون انه لا يصح بانه ويكون مجبرا عليّ ان يبين شيئا هو مال متقوم وهو الاصح هكذا في غاية البيان شرح الهداية \* واذا اقران لفلان مائة وديعة ولم يبين ماهي فما اقر به من شيء فهو مصدق فيه بعد ان يكون ما بين شيئا يقصد به الايداع وان ادعى المقر له شيئا آخر فعلى المقر اليمين وكذلك لو اقر بثبوت وديعة وجاء به معيبا واقرانه حدث به عنده هذا العيب فلا ضمان عليه في ذلك واذا انكر صاحبه ان يكون استودعه فالجواب فيه كذلك كذا في المبسوط \* ولو اقرانه غصب من فلان عبد اصم اقراره وبؤمرا بالبيان فاذا بين وقال العبد الذي غصبته هذا هو عبد جيد او وسط او رديّ وصدقه المقر له في ذلك اخذ ذلك وان كذبه فيما بين وادعى عليه عبد آخر كان القول قول المقر مع اليمين فيما ادعى المقر له وبطل اقرار المقر فيما اقر به المقر له هذا اذا كان العبد قائما وان كان مستهلكا فالقول في مقدار

القيمة قول المقر كذا في الذخيرة \* اذا اقرانه غصب شاة او بعيرا او ثوبا صح اقراره ويرجع في البيان اليه كذا في المحيط \* ولو اقرانه غصب دارا فالقول قوله انها هي او هذه او انها في بلد آخر ولو قال هي هذه الدار التي في يدي هذا الرجل والذي في يديه الدار ينكر ذلك لم يضمن المقر شيئا ولم يؤخذ بغير تلك الدار في قول ابي حنيفة رح وابي يوسف رح الآخر وفي قوله الاول وهو قول محمد رح يضمن المقر قيمة تلك الدار مع يمينه كذا في الحاوي \* ولو قال غصبت هذه الامة او هذا العبد فان عاهما جميعا المقر له فانه يقال للغاصب اقربا بينهما شئت واحلف على الآخر فاذا اقر باحدهما خرج به عن عهدة ذلك الاقرار وقد صدقه المقر له في ذلك حين ادعاهما جميعا فبأخذ المقر له ذلك الذي عينه وتبقى دعواه الآخر فيكون قول المنكر مع يمينه وان ادعى المقر له احدهما بعينه لم يستحق ذلك اذا زعم المقران المغصوب هو الآخر وتبقى دعوى المقر له للآخر عليه وهو جاحد فالقول قوله مع يمينه كذا في المبسوط \* لو قال علي فقيز حنطة فهو بقبيز البلد وكذلك الاوتار والامناء ولو قال لفلان علي مائة درهم فهو علي وزن بلده ان كان سبعة نسبعة ولا يصدق على النقصان الا اذا وصل بان يقول مائة درهم مثاقيل او مائة وزن خمسة فيكون علي ما قال فاذا كان اقراره بالكوفة فالمتعارف فيه الدراهم وزن سبعة وان كان نقد البلد مختلفا فان كان نقد فيها بعينه غالبا ينصرف الاقرار اليه وان استوت النقود في الرواج ينصرف الي اقله ولو قال له علي درهم صغير او قال دريهم او دُنْبِير او قُبَيْر او درهم كبير فكله على التام الا اذا بين موصولا كذا في محيط السرخسي \* ولو قال وهو ببغداد لفلان علي درهم طبرية فعليه درهم طبرية ولكن بوزن بغداد وكذلك اذا قال وهو ببغداد لفلان علي كرحنطة موصلية فعليه حنطة موصلية لكن بكيل بغداد كذا في المحيط \* ولو قال علي دراهم فعليه ثلاثة دراهم وكذلك لو قال له علي دريهمات فعليه ثلاثة دراهم كذا في المبسوط \* ولو قال له علي دراهم كثيرة او دنانير كثيرة لزمه عشرة دراهم وعشرة دنانير في قياس قول ابي حنيفة رح وعندهما ما ثلثا درهم ومن الدنانير عشرون كذا في محيط السرخسي \* اذا قال علي ثياب كثيرة او صايف كثيرة فعنده عشرة وعندهما يلزمه ما يساوي مائتي درهم وان قال غصبت ابلا كثيرة او بقرا كثيرة او غنما كثيرة ينصرف الي اقل نصاب يؤخذ منه ما هو من جنسه عندهما وهو خمسة وعشرون من الابل والثلاثون من البقر والاربعون من الغنم وعنده يرجع الي بيان المقر كذا في التبيين \* ولو قال لفلان علي اكثر الدراهم فعليه عشرة دراهم وقالا

وقال ما تئان ولو قال لفلان علي شيء من الدراهم أو شيء من دراهم فعليه ثلاثة كذا في خزانة المفتين \* روى  
 بن سماعة عن أبي يوسف ر ح انه اذا قال له علي دراهم مضاعفة فعليه ستة دراهم ولو قال دراهم  
 اضعا فامضاعفة يلزمه ثمانية عشر درهما وكذا اذا عكس بان قال علي دراهم اضعا فامضاعفة كذا  
 في التبيين \* ولو قال له علي عشرة دراهم واضعا فها مضاعفة يلزمه ثمانون درهما كذا في محيط السرخسي \*  
 ولو قال كذا درهما فهو درهم كذا في الكنز والهداية \* وذكر في اليتيمة والذخيرة وغيرهما يلزمه درهمان  
 لان كذا كناية عن العدد و اقل العدد اثنان كذا في التبيين \* وهكذا في فتاوى قاضيخان \*  
 ولو قال كذا كذا درهما يلزمه احد عشر ولو قال كذا وكذا درهما يلزمه احد وعشرون درهما وكذا الدنانير  
 والمكيل والموزون ولو قال كذا كذا مختوما من حنطة يلزمه احد عشر مختوما ولو قال علي كذا  
 كذا درهما وكذا كذا دينار يلزمه من كل واحد احد عشر ولو قال كذا كذا دينار او درهما يلزمه  
 من كل واحد نصف احد عشر كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو نلت كذا بغير واحد عشر وان ثلث  
 بالواو فمائة واحد وعشرون وان ربع تزد عليها الف كذا في الهداية \* ولو خمس بالواو ينبغي  
 ان تزد عشرة آلاف ولو سدس تزد مائة الف ولو سبع تزد الف الف وعلي هذا كما زاد عليه  
 معطوفا بالواو وزيد عليه ما جرت العادة به الى ما لا يتناهى كذا في التبيين \* وهذا كله اذا  
 ذكر الدرهم بالنصب فان ذكره بالخفض بان قال كذا درهم روي عن محمد ر ح انه يلزمه مائة درهم  
 كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لفلان علي مال فاقول قوله في القدر و يقبل قوله في القليل  
 والكثير الا انه لا يصدق في اقل من درهم ولو قال له علي مال عظيم من الدراهم لم يصدق في اقل  
 من مائتي درهم وهذا قول أبي يوسف ومحمد ر ح فان قال من الدنانير فالتقدير فيها بالعشرين  
 وفي الابل بخمس وعشرين وفي غير مال الزكاة بقيمة النصاب هكذا في الكافي \* وعن أبي حنيفة ر ح  
 انه لا يصدق في اقل من عشرة دراهم وعنه مثل قولهما كذا في التبيين \* وقال شمس الائمة السرخسي  
 المصحيح من قول أبي حنيفة ر ح انه ينبغي علي حال المقر في الفقر والغنلان الفقير يستعظم القليل  
 والغني لا يستعظم كذا في فتاوى قاضيخان \* هذا كله اذا قال مال عظيم من الدراهم فان لم يقل  
 من الدراهم صدق في كل جنس ذكر كذا في العنابية \* ولو قال اموال عظام فالتقدير بثلاثة نصاب من فن سماء  
 حتى لو قال من الدراهم كان ستمائة درهم كذا في الكافي \* ولو قال علي مال نفيس او خطير او كريم قالوا  
 يلزمه ما تئان ولو قال لفلان علي مال كثير ذكر الناطقي انه يلزمه ما تئاد درهم في قول أبي حنيفة ر ح

الا ان يقر باكثر من ذلك وباقل من مائتي درهم لا يقبل قوله وقال ابو يوسف رح لا يصدق في اقل من عشرة وقال محمد رح بلزمه مائتان كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال الوف درهم ثلثة آلاف ولو قال الوف كثيرة فعشرة آلاف وكذا في الفلوس والدنانير كذا في المحيط \* وفي المنتقى لو قال علي مال لا قليل ولا كثير فعليه مائتا درهم كذا في الخلاصة \* ولو قال علي مال قليل لزمه درهم واحد كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال له علي زهاء الف درهم او جل الف درهم او عظم الف درهم او قريب من الف درهم فهذا كله اقرار بخمسائة وزيادة شيء وكذلك هذا في الغصب والوديعة وكذلك هذا في الكيلبي والوزن والثياب كذا في الذخيرة \* عن محمد رح اذا قال لفلان علي غير الف فعليه الفان ولو قال غير الفين فعليه اربعة آلاف ولو قال غير درهم فعليه درهمان ولو قال غير درهمين فعليه اربعة كذا في الحاوي \* ولو قال حنطة كثيرة فعندهما علي خمسة اوسق وقيل علي قول ابي حنيفة رح يكون البيان اليه بعد ان يبين اكثر من ربع الهاشمي وهو الصاع وذكر في بعض الروايات الحنطة الكثيرة عشرة اقفة وكذلك كل مايكال ويوزن ولو قال علي اقفة حنطة يلزمه ثلثة اقفة ولو قال اقفة كثيرة فعشرة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال لفلان علي عشرة دراهم ونيف فالبيان في النيف اليه فان فسر باقل من درهم جاز كذا في التبيين \* ولو قال علي بضع وخمسون درهما فالبضع ثلثة فصاعد اوليس له ان ينقص من الثلثة كذا في محيط السرخسي \* ولو قال له علي مائة درهم فعليه مائة درهم ودرهم عندنا وكذلك لو قال مائة ودينارا ومائة وقفيز حنطة فذكر شيئا من المكيل او الموزون كذا في المبسوط \* ولو قال عشرة دراهم ودانق او قيراط فهو من الفضة كذا في التبيين \* ولو قال لفلان علي عشرة دنانير ودانق او قال وقيراط فالدانق والقيراط من الذهب كذا في المحيط \* ولو قال له علي مائتا مثقال ذهب وفضة او كذا حنطة وشعير فعليه من كل واحد منهما النصف وكذلك لو سمى اجناسا ثلثة فعليه من كل واحد الثلث كذا في الحاوي \* ولو قال مائة وعبد او قال مائة وشاة او مائة وثوب او مائة وثوبان فالقول في بيان المائة قوله كذا في الذخيرة \* ولو قال مائة وثلثة انواب فالكل من الثياب كذا في المبسوط \* اذا قال لفلان جرة من داري فاليه البيان وله ان يقر بما شاء وكذلك الشقص والنصيب والطائفة والتقطعة واما السهم فهو عند ابي حنيفة رح السدس وعندهما يؤول بالبيان كذا في المحيط \* اذا اقر الرجل بشاة في غنسه صح اقراره فاذا ادعى المقر له شاة بعينها فان صدقه المقر علي ذلك اخذها وان



ابن ذلك لم يأخذها الا باقامة البينة او ينكول المدعى عليه بعد استحلافه فان ادعى المقر له شاة بغير عينها اعطاه المقرائي شاة شاء من غنمه وان حلف المقر على كلهن لم يقبل ذلك منه ويجبر على ان يعطيه شاة منها وان لم يعين واحدا منها وقال لا ندرى او رجع المقر عن اقراره وجحد فهو شريك به حتى اذا كانت الغنم عشرا فله عشر كل شاة وان ماتت شاة منها ذهبت من مالهما وان ولدت شاة منها كان لهما جميعا على ذلك الحساب واذا جحد المقر اصلا وضيع الغنم فهو ضامن لنصيب المقر له حتى اذا هلكت شاة منها ضمن مقدار نصيبه منها وهو العشر فان مات المقر فورثته في ذلك بمنزله الا انهم يستحلون على العلم وانواع الحيوان والرقيق والعروض في هذا مثل الغنم كذا في المبسوط \*

وقال له في دراهمي هذه عشرة وهي مائة وفيها نقص وكبار فهي من الكبار وزن سبعة ولا يصدق انها من النقص وان كان فيها زيوف فقال هي منها صدق كذا في محيط السرخسي \* ولو قال له في طعامي هذا كرحنطة فان اطعمته لا يبلغ كرا فهو له كله ولا يضمن الزيادة ويستحلف المقر ما استهلك من ذلك الطعام شيئا ولو كان الطعام كرا وافي فهو له كله وان كان ازيد من الكر فله منه كرا كذا في المحيط \*

له من داري ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط له ما بينهما فقط كذا في الكنز \* ولو قال له علي من درهم الى عشرة او قال ما بين درهم الى عشرة لزمته تسعة عند ابي حنيفة رح وقال لا يلزمه عشرة كذا في الكافي \* ولو قال له علي ما بين كرا شعير الى كرا حنطة فعليه في قول ابي حنيفة رح كرا شعير وكرا حنطة الا قبض حنطة وعند ابي يوسف ومحمد رح يلزمه الكرا ن ولو قال علي ما بين عشرة دراهم الى عشرة دنانير فعند ابي حنيفة رح يلزمه الدراهم وتسعة دنانير وعندهما يلزمه عشرة دراهم وعشرة دنانير وكذلك لو قال ما بين عشرة دنانير الى عشرة دراهم فعليه الدراهم وتسعة دنانير في قياس قول ابي حنيفة رح ووقع في بعض نسخ ابي حفص يلزم الدراهم في هذا الفصل ان عليه عشرة دنانير وتسعة دراهم وهو ظاهر عند ابي حنيفة رح ولكن الاصح هو الاول وقوله من كذا الى كذا بمنزله قوله ما بين كذا الى كذا في جميع ما ذكرنا كذا في المبسوط \* بشرع ابي يوسف رح اذا قال الرجل افلان علي ما بين شاة الى بقرة فان ابا حنيفة رح قال ليس عليه شيء سواء كان بعينه او بغير عينه وقال ابو يوسف رح ان كان بعينه فلا شيء عليه وان كان بغير عينه فهما عليه ولو قال ما بين درهم الى درهم فعليه في قول ابي حنيفة رح درهم وقال ابو يوسف رح يلزمه درهمان كذا في المحيط \* الباب السادس في اقرار المريض وفعاله المريض مرض الموت من لا يخرج الى حوائج نفسه وهو الاصح كذا في خزائن المفتين \*

حد مرض الموت تكلموا فيه والمختار للفتوى انه اذا كان الغالب منه الموت كان مرض الموت سواء  
 كان صاحب فراش اولم يكن كذا في المصمرات \* واقرار المريض لو ارثه لا يجوز الا باجازة بقية  
 الورثة فان كان المقر له وارث المريض وقت الاقرار وبقي وارثا كذلك الى ان مات المريض  
 فلا اقرار باطل وان كان المقر له وارثا وقت الاقرار وخرج من ان يكون وارثا بعد الاقرار وبقي  
 كذلك حتى مات بان اقرا خيه وليس له ابن ثم حدث له ابن وبقي هذا الابن حيا الى ان مات  
 المريض فلا اقرار جائز هكذا في المحيط \* ولو اقر لمن لم يكن وارثا وقت الاقرار ثم صار وارثا له بسبب  
 قائم وقت الاقرار نحو ان اقرا اخ له وله ابن فمات الابن ثم مات المريض لا يصح اقراره ولو اقر  
 لمن لا يكون له وارثا ثم صار وارثا له بسبب حادث بان اقرا جنيبة ثم تزوجها ثم مات صح اقراره كذا  
 في فتاوى قاضيخان \* وان كان وارثا وقت الاقرار ثم خرج من ان يكون وارثا ثم بصير وارثا ذلك  
 نحو ان اقرا امرأة ثم ابانها وانقضت عدتها ثم تزوجها ثم مات او كان والى رجلا فاقره بعد ما مرض  
 ثم فسح الولاء ثم عقد انا نيا ثم مات من مرضه ففي هذا الوجه خلاف قال محمد رح الاقرار جائز  
 وقال ابو يوسف رح الاقرار باطل قالوا ما قال محمد رح قياس وما قال ابو يوسف رح استحسان  
 كذا في المحيط \* وان مريضا اقرا لاهله بدين وابنه عبد ثم اعتق ثم مات الاب وهو من ورثته فاقرا  
 بالدين جائز وان كان العبد تاجرا وعليه دين والمسئلة بحالها فلا اقرار باطل ولو اقر المريض لابنه  
 وهو مكاتب ثم مات الاب والابن مكاتب على حاله فاقرا له جائز وان جنى المكاتب قبل موت الاب  
 لم يجز اقراره له كذا في المبسوط \* اقرا المكاتب المريض لابنه الحر بدين ثم مات لاهله وفاء او ترك  
 وفاء بالدين دون المكاتبه جاز اقراره وان ترك وفاء بهما فاقرا باطل كذا في محيط السرخسي \*  
 واذا اقر المريض بوديعة لو ارث بعينها ثم مات من ذلك المرض فانه لا يجوز كذا في المحيط \* واذا  
 اقر الرجل في مرضه لامرأته بدين ثم ماتت امرأته قبله ولها ابنان احدهما منه والآخر من غيره فان  
 على قول ابي يوسف رح الاول الاقرار باطل وعلى قوله الآخر يجوز واذا اقر المريض لامرأته  
 بالدين ثم ماتت قبله ولها ورثة يجوزون ميراثها وليسوا من ورثة الميت فان اقراره جائز كذا في الذخيرة \*  
 واذا اقر المريض لابنه بدين ثم مات الابن المقر له وترك ابنا وليس للمريض ابن فان على قول  
 ابي يوسف رح الاول لا يجوز هذا الاقرار وعلى قوله الآخر يجوز كذا في المحيط \* ولو اقر في مرض  
 موته بدين

موته بدين من مهر لا مرأ تديصدق الي تمام مهر مثلها وتحاص فرماء الصحة كذا في خزانه المفتين \*  
ولو اقرلها بزيادة على مهر مثلها فالزيادة با طلة كذا في المبسوط \* رجل اقرل امرأته بمهر الف درهم  
في مرض موته ومات ثم اقامت الورثة البينة ان المرأة وهبت مهرها من زوجها في حيوة الزوج لا تقبل  
والمهر لازم باقراره كذا في الخلاصة \* ولو اقرل وارثه او اجنبي ثم مات المقر له ثم مات المريض  
وارث المقر له من ورثة المريض لم يجز ذلك الاقرار في قول ابي يوسف رح الاول وهو جائز في قوله  
الاخر وهو قول محمد رح وكذلك لو اقرل المريض بعبد في يديه انه لا جنبي فقال الاجنبي بل هو  
لفلان وارث المريض لم يكن لي فيه حق على قول ابي يوسف رح الاول اقرار المريض باطل  
وفي قوله الاخر الاقرار صحيح وقوله الاخر اقرب الى القياس وقوله الاول اخذ بالا حنياط كذا  
في المبسوط \* وهكذا في فتاوى قاضيخان \* من يمرض يومين ويصح ثلثة او يمرض يوما ويصح  
يومين فاقرل ابنه بدين فان فعل ذلك في مرض صح بعده جاز ما صنع وان فعل في مرض الزمه  
الفراس واتصل بموته لم يجز كذا في خزانه المفتين \* اقرل وارثه بشي ومات ثم اختلف المقر له  
وبقية الورثة فقال المقر له كان الاقرار في الصحة وقال بقية الورثة لا بل كان في المرض كان القول  
قول من يدعي انه كان في مرضه فان اقاما جميعا البينة فبينة المقر له او لى وان لم يكن  
للمقر له بينة و اراد استخلاف الورثة كان له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* قال ابو حنيفة رح  
لا يجوز اقرار المريض لقائله قالوا هذا اذا اتخنه الجراحة وصار بحال لا يجي ولا يذهب واما اذا لم تتخذه  
الجراحة وكان بحال يجي ويذهب صح اقراره وعلى قول من يعتبر خوف الهلاك على سبيل  
الغلبة لصبر ورثته في حكم المرضي بقول هذا اذا كانت الجراحة جراحة يخاف منها الهلاك على  
سبيل الغلبة اما اذا كانت الجراحة لا يخاف منها الهلاك على طريق الغلبة صح اقراره كذا  
في المحيط \* ولا يجوز اقرار المريض لعبد وارثه ولا لمكاتب وارثه ولا لعبد قائله ولا لمكاتبه كذا  
في المبسوط \* وان اقرل مكاتب نفسه بدين جاز اذا كان كاتبه في الصحة فان كان كاتبه في المرض لم يجز الا من  
الثالث كذا في الحاوي \* اقرار المريض بالدين للاجنبي بجميع المال جائز اذا لم يكن عليه دين الصحة  
كذا في المحيط \* ودين الصحة مقدم على دين المرض الثابت باقراره وهو ان يقضي من التركة  
اولا دين الصحة فان فضل شي يصرف الى دين المرض وان اثبت الدين بالبينة او بمشاهدة التاضي  
نهما سواء كذا في محيط السرخسي \* ودين الصحة مقدم على الوديعه التي يقر في المرض هكذا

في خزائنه المقتنين \* اشترى شيئا في مرضه او استقرض او اسأنا جروها بين الشهود قبضه او تزوج  
مرأة على الف وهو مهر مثلها فانهم يحاصون غرماء الصحة وكذلك كل دين وجب على المريض  
بدلا عن مال ملكه او استهلكه وعلم وجوبه بغير اقراره فهو بمنزلة دين الصحة ولو قضى دينه  
في المرض ان قضى دين القرض ونعم المبيع كان له دون غرماء الصحة وان قضى دين المهر  
او الاجرة بشاركون فيه كذا في محيط السرخسي \* وان لم يكن عليه ديون الصحة فاقرب في مرضه  
بالدين لرجلين فانهما يتحاضران ولا يبدأ باحدهما سواء وقع الاقراران معا بان قال المريض لرجلين  
لكما علي الف درهم او وقعا على التعاقب بان قال لاحدهما ذاك علي خمسمائة ثم سكت يوما  
او اقل او اكثر ثم قال للآخر لك علي خمسمائة كذا في المحيط \* رجل اقر في صحته انه غصب  
من رجل جارية ثم قال في مرض موته هي هذه ولا مال له غيرها وعليه دين فهذا جائز وهو مصدق  
وكذا لو اقر في صحته ان لفلان عنده الف درهم وديعة ثم قال في مرض موته هذه الف بعينها اصدته  
واجعل صاحب الوديعة اولى من صاحب الدين كذا في الخلاصة \* ولو اقر في المرض بدين  
ثم اقر بوديعة فهم ادينان ولا يقدم الوديعة ولو اقر بالوديعة او لاثم بالدين فالقرار بالوديعة اولى  
والبضاعة والمضاربة حكمهما وحكم الوديعة سواء كذا في الحاوي \* ولو اقر المريض بوديعة  
الف درهم لرجل ثم مات ولا يعرف بعينها فهي دين في تركته كدين المريض كذا في خزائنه المقتنين \*  
ولو مرض وفي يده الف درهم وايس عليه دين في الصحة واقر بدين الف درهم ثم اقر بان الف  
الذي في يده وديعة لفلان ثم اقر بدين الف درهم ثم مات قسمت الف اثلاثا ولو قال صاحب الدين  
الاول لاحق لي قبل الميت او قد ابرأته من ديني كانت الف بين صاحب الوديعة وبين الغريم الآخر  
نصفين ولا يبطل حق الغريم الآخر بما قاله الغريم الاول كذا في المبسوط \* واذا اقر المريض بدين  
الف درهم ثم اقر بمضاربة الف درهم لرجل آخر بعينها ثم اقر بوديعة الف درهم بغير عينها لرجل آخر  
ثم مات ولم يترك الا الف درهم فان هذه الف تقسم بينهم بالحصص كذا في المحيط \* واذا اقر  
المريض ان له على ابيه دين لفلان وفي يده دار لابيه وعلى المريض دين معروف في الصحة فان  
دينه الذي في الصحة اولى فان فضل شيء كان في دين ابيه ولو كان بذلك في صحته بعد موت  
ابيه كان دين ابيه احق بذلك من غرماء الابن كذا في الحاوي \* رجل قال لفلان علي الف  
درهم وحمد ذلك المقر عليه ثم مرض المترو مات الجاحد والمقروا رثته وعلى المقردين في الصحة

ثم مات وترك الفا ورثها من الجاحد فان غرماء المقر في صحته احق في هذه الاف من غير ماء الجاحد كذا في المبسوط \* لو اشترى عبد في صحته بغير فاحش على انه بالخيار ثلاثة ايام ثم مرض في مدة الخيار فاجاز وسكت حتى مضت المدة ثم مات المريض كان المحاباة من الثلث كذا في خزانه المفتين \* رجل اقر في مرضه بارض في يده انها وقف ان اقر بوقف من قبل نفسه كان من الثلث كما لو اقر المريض بعتق عبده او اقر انه تصدق به على فلان وان اقر بوقف من جهة غيره ان صدقه ذلك الغير او صدقه ورثته جاز في الكل وان اقر بوقف ولم يبين انه منه او من غيره فهو من الثلث مريض اقر لوارثه ولاجنبي بدب فاقراة باطل تصادقا في الشركة او تكاذبا في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وقال محمد رح اقراره للاجنبي بقدر نصيبه جائز اذا تكاذبا في الشركة او انكر الاجنبي الشركة كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا كذبه الوارث في الشركة وصدقه الاجنبي قيل يجب ان يكون على الخلاف والاصح انه لا يجوز بالاتفاق كذا في محيط السرخسي \* فان صدقتهما المقر في نفي الشركة وقال لم يكن مشتركا وانما اقررت بالشركة كاذبا فحينئذ يصح الافرار للاجنبي كذا في المحيط \* ولو اقر المريض ان لفلان قبله حقا فصدقه بما قال ثم مات المريض فان ابا حنيفة رح قال بصدق الطالب ما بينه وبين الثلث واستحسن ذلك فان ادعى اكثر من ذلك حلف الورثة على علمهم فاذا حلفوا اخذ الثلث فان اقر المريض بدين مسمى مع ذلك كان الدين المسمى اولى بما ترك كذا في الحاوي \* ولو لم يقر بدين واوصى بثلاث ماله لرجل فالوصية المسماة اولى ويثقال للورثة اقر والله في الثلثين بما شئتم ويقال للموصي له بالثلث اقر له في الثلث بما شئت فاي الفريقين اقر بشي يؤخذ به ويحلف على الباقي كذا في المحيط \* مريض اقر لوارثه بمبد فقال ليس لي بل لفلان وصدقه فلان ثم مات سلم العبد للاجنبي وغرم الوارث قيمته ودفع حظه وكذا لو اقر الوارث لوارث آخر سلم العبد للثاني ووجب على الاول قيمته وصارت ميراثا وللأول والثاني منها نصيب ولو كان على الميت دين يحيط بماله يغرم كل القيدة ولا يسقط حصة احد كذا في الكافي \* مريض وهب عبده لبعض ورثته ولا مال له سوى هذا العبد وقبضه الموهوب له ثم ان الموهوب له اقر ان المريض قد كان اقر قبل ان يهبه مني ان العبد لهذا الوارث الاخر واقر انه كان وهبه قبل هذا من هذا الوارث الاخر وصدقه الآخر في ذلك فللثاني ان يأخذ العبد من الاول فلواخذ الثاني العبد من الاول ثم مات المريض من مرضه ذلك فان كان قائما

يؤخذ من الثاني وبصير ميراثا لورثة الميت ويقسم بينهم على فرائض الله تعالى وكذلك لو كان الثاني غير الوارث وعلى الميت دين يحيط بماله فان للغرماء ان يأخذوا العبد من يده ولو كان العبد قد مات في يد الوارث الثاني فان الغرماء بالخيار في هذه الصورة وباقي الورثة في الصورة الاولى ان شاؤوا ضمنوا الوارث الاول قيمة العبد وان شاؤوا ضمنوا الثاني والثاني لا يرجع على الاول وان ضمنوا الاول فالاول لا يرجع على الثاني فكذا ذكر في عامة روايات هذا الكتاب وذكر في بعض الروايات انه يرجع وقالوا وهذا الخيار لبقية الورثة انما يجبي اذا لم يوجد منهم تصديق ولا تكذيب واما اذا وجد منهم التصديق يكون لهم تضمين الثاني واما اذا وجد منهم التكذيب يكون لهم تضمين الاول هذا اذا صدق المقر له الثاني المقر له الاول فاما اذا كذبه وقال العبد عبيدي ولا اعرف ما يقول فان العبد يسلم للثاني هذا اذا كان الاول قبض العبد من المريض ثم اقربه للثاني وكذلك لو ان الاول لم يقبض العبد من المريض حتى اقر ان المريض قد كان اقربه للثاني قبل هذا فان صدقه الثاني وقبض العبد من المريض ثم مات المريض وعليه ديون كثيرة والعبد قائم في يد الثاني اخذ العبد منه وقسم بين الغرماء وان لم يكن العبد قائما في يده فللغرماء خيار التضمين ان شاؤوا ضمنوا الاول وان شاؤوا ضمنوا الثاني وان لم يكن على المريض دين فلباقى الورثة حق اخذ العبد ان كان قائما وخيار التضمين ان كان هالكا هكذا في المحيط \* اذا اقر المريض باستيفاء دين وجب له على غيره فان كان الدين وجب بدلا عما هو مال بان اقترض او باع حتى وجب الثمن في ذمة المشتري ومثل القرض في ذمة الغريم او وجب بدلا عما ليس بمال كالمهر وبدل الخلع واشباه ذلك فان وجب الدين للمريض بدلا عما هو مال والغريم اجنبي صح اقراره بالاستيفاء اذا كان لوجوب في حالة الصحة سواء كان عليه دين الصحة او لم يكن وان كان الوجوب في حالة المرض لا يصح الاقرار بالاستيفاء في حق غريم الصحة اذا كان عليه دين الصحة هكذا في الذخيرة \* وهذا اذا علم وجوبه في حالة الصحة بالبينة او بالمعاينة فاما اذا لم يعلم وجوبه في حالة الصحة الا ان يقول المريض وقول من دائن معه بان قال المريض لرجل بعينه قد كنت بعتك هذا العبد في صحتي بكذا وانت قبضت العبد وانا استوفيت الثمن وصدقه في ذلك المشتري ولا يعرف ذلك الا بقولهما فان كان العبد قائما في يدي المشتري او في يد البائع وقت الاقرار او كان هالكا وقت

وقت الاقرار الا انه عرف قيامه وحيوته في اول المرض او كان هالكا وقت الاقرار ولا يدري انه هلك في حالة المرض او في حالة الصحة ففي هذه الوجوه كلها لا يصح اقرار المريض بالاستيفاء اذا كذبه في ذلك غرماء الصحة وان علم ان العبد هلك في حالة الصحة صح اقراره بالاستيفاء وان كان واجبا على وارثه واقربا بالاستيفاء لا يصح اقراره سواء وجب في حالة المرض او في حالة الصحة وسواء كان عليه ديون الصحة او لم تكن واذا وجب الدين بدلا عما ليس بمال والغريم اجنبي فاقربا بالاستيفاء في حالة المرض صح الاقرار سواء وجب هذا الدين في حالة الصحة او في حالة المرض وسواء كان عليه ديون الصحة او لم تكن واذا وجب الدين بدلا عما ليس بمال والغريم وارث لا يصح اقرار المريض بالاستيفاء سواء وجب هذا الدين في حالة المرض او في حالة الصحة هكذا في المحيط \* واذا اقر المريض المديون انه قبض من وارثه ودیعة كانت له عنده او عارية او مضاربة فهو مصدق في ذلك كذا في المبسوط \* ولو اقر المريض بالرجوع في هبة فهو مصدق وبرئ الموهوب له وكذلك لو اقر باسترداد المبيع في البيع الفاسد او باسترداد المغصوب والرهن يصح وان كان عليه دين الصحة ولو اقر بقبضه من الوارث في جميع ذلك لم يصدق كذا في محيط السرخسي \* قال محمد ر ح في الجامع اذا وجب لرجل على رجل دين الف درهم في صحة فلما مرض رب الدين اقربا لالف في يديه انها ودیعة عنده لغريمه او لمكاتبه وهي مثل الالف الواجب للمريض ثم مات المريض وعليه ديون الصحة وغرماء المريض يجمدون ما اقربه المريض فالمريض مصدق فيما اقر ويكون الالف الودیعة قصاصا بالدين ويعتق المكاتب ولو اقر بالف درهم ودیعة هي اجود من الالف الواجب للمريض صح الاقرار فان قال المقر له انا استرد الجياد واعطى مثل حقه لم يكن له ذلك لعدم صحة الاقرار بالزيادة ولو اقر بالف زيوف في يده انها ودیعة عنده له والدين جياد لم يصح اقراره وقسمت هذه الدراهم بين الغرماء وبؤاخذ الغريم والمكاتب بما عليهما وكذلك لو اقر بمائة دينار في يديه انها ودیعة عنده لمكاتبه او لغريمه او اقربا تجارية في يديه ثم مات وذلك في يديه قائم بعينه او لا يدري ما فعل بالتجارية فان اقراره باطل فان قال المريض اخذت هذه الدراهم الالف النبهرجة من غريمي او قال من مكاتبتي قضاء لحقي او قال اخذت هذه الدنانير قضاء لحقي او هذه التجارية شراء بحقي ان كذبه الغريم والمكاتب وقلا دينه علينا وهذه الاموال اموا بنا بطل اقرار المريض وبقي المقر به حقا لغرماء المريض بقسم بينهم بالخصص والدين على المكاتب والغريم على حاله

وان صدق الغريم او المكاتب المريض فيما اقر ففى الجارية والدنانير ينظر ان كان قيمة الجارية والدنانير مثل الدين الذي للمريض على المكاتب او الغريم او اكثر صح الاقرار وان كانت القيمة اقل من دين المريض بان كانت القيمة خمسمائة ودين المريض الف درهم ففى الجارية يقال للغريم او المكاتب ان المريض حايى بقدر خمسمائة والمحاباة لا تصح من المريض المديون فان شئت فامض البيع واتم حقه بخمسمائة وان شئت فانقض البيع واخذ الجارية وادما عليك وفى الدراهم النبهرجة لا يخبر المكاتب او الغريم بين ان يأخذ النبهرجة ويرد الجياد وبين ان يترك الزيوف ويضمن الجودة ولكن يأخذ النبهرجة ويرد الجياد ولم يذكر فى الكتاب ما اذا كان الدنانير اقل من الدين هل يخبر المكاتب ذكر الفقيه ابو بكر البلخي رح انه يخبر وهو الاصح فان اختار المكاتب او الغريم النقض وجب رد الجارية والدنانير عليه كذا فى المحيط \* ان اقر العبد التاجر بقبض دين كان له على مولاة فان لم يكن عليه دين جاز وان كان عليه دين لم يجز اقراره بذلك وكذلك المكاتب اذا اقر بقبض دين من مولاة وهو مريض ثم مات وعليه دين والمولى وارثه فاقتراره باطل وان لم يكن عليه دين وكان له على مولاة طعام ومكاتبته دراهم فاقربا باستيفاء الطعام ثم مات وترك وفاء فان لم يكن له وارث سوى المولى فلا قرار صحيح وان كان وارثه غير المولى فهو مصدق فى ذلك ايضا ولو كان عليه دين محيط بماله لم يصدق على ذلك كذا فى المبسوط \* ولو اقر رجل للمريض انه قتل عبده او قطع يده ثم اقر المريض بالاستيفاء صح وكذلك لو كان الجاني قتل العبد عمدا فى مرض المولى ثم صالحه المولى على مال واقر بقبض بدل المصلح جاز كذا فى الحاوي \* اذا اقرت المريضة باستيفاء مهرها من الزوج وعليها دين الصحة ثم ماتت من مرضها قبل ان يطلقها الزوج فانه لا يصح اقرارها ويؤمر الزوج برد المهر فيكون بين الغرماء بالحصص وان كان الزوج طلقها قبل الدخول ثم اقرت باستيفاء المهر ثم ماتت من مرضها صح اقرارها فان قال الزوج انا اضرب مع الغرماء بنصف المهر لم يكن له ذلك كذا فى الذخيرة \* فان بقي شيء من مالها بعد قضاء ديون غرما الصحة رجع فيما بقي بنصف المهر ولو كان الزوج دخل بها ثم طلقها طلاقا بائنا او رجعا فمرضت واقرت بالاستيفاء ثم ماتت بعد انقضاء العدة باقرارها باستيفاء منه صح وان ماتت قبل انقضاء العدة لا يصح اقرارها ومتى لم يصح اقرارها باستيفاء المهر فى هذا الوجه يستوفى اصحاب ديون الصحة ديونهم فان فضل شيء ينظر الى المهر والى ميراثه عنها فيسلم له الاقل من ذلك كذا فى المحيط \*



ولو خلع امرأته في مرضه على جعل وانقضت مدتها فاقرب باستيفائه منها وليس عليه دين في الد  
ولا في المرض كان مصدا كذا في المبسوط \* مريض عليه ديون الصحة غصب رجل منه  
في مرضه فمات العبد في يديه او ابق وقضى القاضي للمريض على الغاصب بالقيمة فاقر المريد  
باستيفائها من الغاصب لا يصدق الا ببينة ولو كان الغصب في حال صحة المغصوب منه ثم مر  
والعبد قائم بعينه في يد الغاصب ثم ابق او مات وقضى القاضي عليه بالقيمة ثم اقر المريض باست  
تلك القيمة ان كان العبد ميتا ولم يعد من الا باق كان مصدا قابضه في دين وجب له في الصحة وان  
العبد قد عاد من الا باق لا يصح اقراره ولو كان الغصب والتضاء بالضمان جميعا في حالة الص  
واقرب المغصوب منه باستيفاء الضمان في حالة المرض صدق في ذلك كذا في المحيط \* مريض باع  
قيمه الف بالغبين لآمال له غيره وعليه ديون كثيرة في الصحة فاقرب باستيفاء الثمن ثم مات لم يصح اقر  
بشيء في قول ابي يوسف رح ويخير المشتري في دفع الثمن مرة اخرى وفي نقض البيع فان اخذ  
دفع الثمن فهو لغرماء الصحة وقال محمد رح المريض مصدق فيما زاد من الثمن على قيمة العبد ويخ  
المشتري بين ان يدفع الباخرى او ينقض البيع ويباع العبد للغرماء ولم يذكر قول ابي حنيفة ر  
وذكره شائخنا رح قوله مع قول ابي يوسف رح كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* رجل با  
عبد في صحته من رجل وقبضه المشتري فمرض البائع وعليه ديون الصحة واقرب باستيفاء ذلك حت  
صح اقراره في حق غريم الصحة ثم مات من مرضه ووجد المشتري بالعبد ميبا ورده بقضاء القاضي  
فليس للمشتري ان يشارك غرماء المشتري الميت في سائر اموال الميت ولكن له حبس العبد  
ان يستوفي الثمن فيباع العبد ويكون المشتري احق بالثمن من غرماء الميت ثم اذا بيع العبد صرف  
ثمنه الى المشتري فان فضل شيء فالفضل لسائر غرماء الميت وان نقص الثمن من حق المشتري  
فلا شيء له حتى يستوفي غرماء الميت ديونهم من سائر اموال الميت فان بقي شيء من حقوقهم اخذ  
المشتري ولو ان المشتري لم يحبس العبد بحقه بل دفعه الى المريض حال حيوته او الى وصيه بع  
موته بقضاء القاضي بطل تقدمه ولكن لا يبطل حقه في استيفاء الثمن كذا في المحيط \* اذا دف  
المريض الى وارثه دراهم ليقضيها غريما من غرمائه فقال الوارث قد دفعتها اليه وكذبه الغريم فالوارث  
مصدق في براءة نفسه صدقه المريض او كذبه ولا يصدق على ابطال حق الغريم وان وكله بقبض  
دين له على اجنبي فقال قد قبضته ودفعته اليه فهو مصدق والمطلوب بري واذا وكله ببيع متاع

ولادين عليه فباع بقيمة بشهادة الشهود ثم قال في حيوته او بعد موته قد قبضت الثمن ودفعته اليه  
 اوضاع فهو مصدق في ذلك وان قال بعت المتاع واستوفيت الثمن وضاع فان كان المتاع مستهلكا  
 ولم يعرف الذي اشتراه فهو مصدق كان المريض حيا او ميتا وان كان المتاع قائما والذي اشتراه معروفا  
 مقرا بذلك وليس على المريض دين فالوارث مصدق ايضا اذا كان المورث حيا وان كان على  
 المريض دين لم يصدق الوارث على ذلك وان صدقه المريض فيه وان كان ميتا حين اقر الوارث  
 بذلك لم يصح اقراره كذا في المبسوط \* رجل له على رجل الف درهم دين واحد ورثته كفيل به  
 او كان الدين على الوارث ورجل اجنبي كفيل به باصر الوارث وبغير امره فمرض رب الدين  
 واقر باستيفاء الدين من احدهما بطل اقراره فاما اذا ابرأ الاجنبي من غير قبض فان كان اصيلا لا يصح  
 وان كان كفيل لا يصح من الثلث فان كان للميت مال يخرج ذلك من ثلثه فهو صحيح ولا سبيل  
 على الكفيل والدين على الوارث على حاله وان لم يكن للميت مال غيره يصح من ثلثه وللورثة  
 الخيار في ثلثي الالف ان شاءوا اخذوا من الاصيل وان شاءوا اخذوه من الكفيل والثلث الباقي  
 يؤخذ من الاصيل لا غير ولو ابرأ الوارث لا يصح كيف ما كان ولو اقرانه قبض من اجنبي تطوع به  
 عن الوارث او تحول له اجنبي منه او وكله رجل يبيع عبده فباعه من ابن الآمر ثم مرض الآمر  
 فاقرب قبض الثمن من ابنه واقر الوكيل بقبضه ودفعه الى الموكل لم يصدق فان كان المريض هو الوكيل  
 والآمر صحيح فهو مصدق وان جحد الآمر فان كان المشتري وارثا لهما وهما مريضان لا يصدق الوكيل  
 وان كان الوارث الوكيل دون الآمر فان اقرانه قبض ودفعه الى الآمر او هلك في يده يصدق فان اقر بقبضه  
 فقط لا يصدق ولو ان الكفيل احال المريض بالدين على غيره وقبل المريض والمحتمل عليه ثم مات ان كانت  
 الحوالة مطلقة لا يجوز وان كانت الحوالة بشرط براءة الكفيل دون الاصيل فان كان الكفيل هو الوارث  
 لا يصح ايضا وان كان الكفيل اجنبيا يصح من الثلث فكان للورثة الخيار ان شاءوا اجازوا والحوالة وان شاءوا انقضوا  
 فان اجازوا ان شاءوا اخذوا الدين من المحتمل عليه وان شاءوا اخذوا من الاصيل الوارث وان لم يجيزوا  
 فان كان للميت مال يخرج ذلك من الثلث فكذلك وان لم يكن للميت مال غير الالف فهو صحيح  
 في ثلثه وللورثة الخيار ان شاءوا اخذوا المحتمل عليه بالثلث والكفيل بالثلثين وان شاءوا اخذوا كل  
 الدين من الوارث ولو ان المريض لم يقر بالا ستيفاء ولم يبرأ الكفيل ولم يحل ولكن اقر بالف درهم  
 او مائة دينار

اومائة دينار او جارية في يده انها ودیعة او غصب للكفيل والذي اقرب به قائم بعينه ولا يدري ما فعل  
 فاقراره باطل فان لم يعلم بعينها حتى مات مجهلا يجب الضمان عليه فيصير قصاصا بالدين وان كان  
 قائما كان للكفيل ان يأخذ ذلك ويبيعها فيتوصل الى قضاء الدين الذي يحصل بالبراءة للوارث من  
 غير حاجة الى قضاء الدين بعين من اعيان ماله وكذا ان اقرب هذا كله للاصيل كذا في التحرير شرح  
 الجامع الكبير \* رجل كاتب عبده في مرضه وليس له مال خيرة ثم اقرب باستيفاء بدل الكتابة جاز من  
 الثلث ويسعى المكاتب في ثلثي قيمته كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو لم يقربا استيفاء بدل الكتابة ولكنه  
 اقرب بالالف في يده اومائة دينار او جارية انها ودیعة لهذا المكاتب او دعها اياه بعد الكتابة ثم مات فانه  
 يجوز اقراره بتقدر الثلث كذا في المحيط \* رجل اودع اياه الف درهم بمعاينة الشهود في مرض  
 موت الاب او صحته فلما حضره الموت اقرانه استهلكها فاما ان يقرانه استهلك الودیعة وثبت على  
 ذلك حتى مات فحينئذ صارت الودیعة دينالا بن في ماله ولا يكون هذا اقرارا للمريض لوارثه واما  
 ان يجحد الودیعة او يقرانه استهلكها ثم قال ضاعت الودیعة مني او ردتها على صاحبها فحينئذ  
 لا يلتفت الى قوله ويجب عليه الضمان وان حلف واما ان يقول ضاعت الودیعة مني او ردتها  
 فلما طوب باليمين اقرب بالاستهلاك او نكل عن اليمين فحينئذ يبطل عنه الضمان ولا يؤخذ من  
 تركته كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصري \* قال محمد رح رجل له ثلثة بنين وفي يده دار  
 فحضره الموت فقال اشتريت هذه الدار من ابني هذا ومن هذا الاجنبي بالف درهم وقبضتها  
 منهما ولم ادفع اليهما شيئا من الثمن وصدقا على ما اقر من الشركة ثم مات وللدار شفيع والابن الاخران  
 ينكران جميع ذاك فهذا الاقرار باطل واذا بطل الاقرار قسمت الدارين البنين اثلاثا لكل ابن الثلث  
 فان حضر الشفيع اخذ الثلث الذي في يد الابن المقر له بثلث الثمن ويقسم ثلث الثمن بين الابن  
 المقر له وبين الاجنبي نصفان فان كان الابن المقر له ورث ما لا آخر يضم ذلك الى ما وصل من ثمن الدار  
 وتكون الجملة بين الابن وبين الاجنبي حتى يصل الى كل واحد منهما تمام الخمسمائة فان كذبه  
 الاجنبي في الشركة بان قال الاجنبي بعث نصف الدار منه بخمسمائة فاما النصف الآخر فلا ادري  
 لمن كان ولم يكن بيني وبين الابن شركة وصدق الابن اياه فيما اقر من الشركة فعلى قول ابي حنيفة  
 وابي يوسف رح هذا الاقرار سواء وبأخذ الشفيع ثلث الدار بثلث الثمن ويكون ثلث الثمن بين الابن وبين  
 الاجنبي نصفان وعلى قول محمد رح يأخذ الشفيع ثلثي كل الدار ولو كذب الابن اياه وصدق الغريب

فعلى قول ابني حنيفة وابني يوسف ر ح اقرار المريض باطل ايضا غير ان الشفيع يأخذ من الابن المقر له سدس الدار بسدس الثمن اما على قول محمد ر ح الاقرار في حق الاجنبي صحيح فيقضى ببيع الاجنبي نصف الدار من المريض فيأخذ الشفيع ذلك بالشفعة والنصف الآخر يقسم بين البنين اثلاثا لكل ابن ثلث النصف وهو سدس الكل ولا يأخذ الشفيع من الابن المقر له في هذه المسئلة شيئا كذا في المحيط \* لو اقر مريض بمائة درهم لامرأة طلقها بسوء الها سوى مهرها وقد استوفت مهرها فمات بعد العدة وترك اخا وضرتها واربعين درهما لها كله وان مات قبل مضي العدة لها خمسة دراهم ثمن الاربعين كذا في الكافي \* ولو كان الزوج ترك مكان اربعين درهما ثوبا قيمته اربعون درهما ولم يترك مالا آخر فان مات الزوج قبل انقضاء العدة فلغير المطلقة ثمن هذا الثوب واما المطلقة لا تستحق عين الثوب فيباع ثمن الثوب بخمسة دراهم فيعطى لها ذلك الا ان ترضى ان تأخذ ثمن الثوب بحققها وان مات الزوج بعد انقضاء العدة يبيع الثوب ويصرف الثمن كله اليها كذا في المحيط \* رجل حضره الموت وله اخ لاب وام وامرأة فسأله ان يطلقها ثلثا ففعل ثم اقر لها بمائة درهم وقد كانت استوفت مهرها واوصى لرجل بثلث ماله ثم مات وترك ستين درهما فان مات بعد انقضاء العدة اخذت جميع الستين بدنيها وان مات قبل انقضاء عدتها فللموصى له الثلث عشرون درهما وان كان الدين مقدما على الوصية ثم للمرأة ربع ما بقي وهو عشرة بقي للاخ ثلثون ولو ترك مكان الستين ثوبا يساوي ستين درهما وقدمات قبل انقضاء عدتها فللموصى له ثلث الثوب وبيع ربع ما بقي للمرأة الا ان ترضى ان تأخذ بحققها وما بقي للاخ ولو مات بعد انقضاء عدتها يباع الثوب للمرأة الا ان تأخذ بحققها ولا شيء للموصى له ولو كان اقر مع ذلك لاجنبي بدين والمسئلة بحالها فان مات بعد انقضاء عدتها فالمرأة نحاص الاجنبي فيما ترك الميت حتى يستوفيا دينهما فان بقي شيء اخذ الموصى له بثلث ذلك وما بقي للاخ وان مات قبل انقضاء عدتها بدأ بدين الاجنبي فان فضل شيء اخذ الموصى له ثلث ما بقي ثم يعطى للمرأة الاقل من ربع ما بقي ومما اقر لها به وما بقي فهو للاخ كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصيري \* كاتب عبده على الف فاقترط لولاه بالف ولاجنبي بالف في مرضه وفي يده الف فقضاها من الكتابة ثم مات ولا مال له غيرها مات حرا ويكون ثلثا هذه الالف لمولاه وثلثه للاجنبي ولو قضاها المولى من الدين اولم يقض بها ومات عنها فالاجنبي احق بها لان المكاتب ان مات ولم يترك وفاء بالكتابة فتفسخ الكتابة بالعجز

ولا يجب للمولى على عبده دين فبطل كذا في محيط السرخسي \* ولو ترك المكاتب ابنا ولد في مكاتبه  
فلا جنبي احق بهذه الالف من المولى ويتبع المولى ابن المكاتب بالمكاتب والدين ولو كان المكاتب  
قد قضاها المولى من الدين المقربة قبل الموت ثم مات وترك ابنا مولودا في كتابته كان الاجنبي  
احق بالالف ايضا ويتبع المولى ابن المكاتب بالدين والمكاتب واذا ادّى الابن المكاتب والدين الذي  
على الاب لا ينقض القضاء الى الاجنبي وان صارت الديون مستوية في القوة كذا في المحيط \* رجل  
كاتب عبدا له على الف درهم في صحته واقرضه رجل اجنبي الف في صحته ثم مرض المكاتب  
فاقرضه المولى الف بمعاينة الشهود فسرفت منه وفي يده الف درهم فقضاها المولى من القرض ثم  
مات فالمولى احق بها وان لم يترك مالا آخر كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصيري \*  
مكاتب له على مولا دين في حالة الصحة فاقر في مرضه انه قد استوفى ماله على مولا وعليه دين  
في حالة الصحة فاقر في مرضه ثم مات ولم يدع مالا لم يصدق على ذلك كذا في المحيط \* مكاتب  
مريض اقر لا جنبي بالف ثم مات وترك الفا وعليه المكاتب فلا جنبي اولى من المكاتب كذا في محيط  
السرخسي \* ولو اقر في مرضه للمولى بالف قرض واقرا لا جنبي بمثل ذلك او بدا بالاجنبي ثم  
مات وترك الف درهم بدأ بدين الاجنبي ثم بأخذ المولى الالف الاخرى من المكاتب وعق  
المكاتب في آخر جزء من اجزاء حيوته وبطل الالف التي للمولى بجهة الدين وان ترك فضلا على  
الف درهم اخذه المولى من الالف التي اقر له بها ان لم يكن وارثا بان كان للمكاتب عصبه وان كان  
المولى وارثا بطل الاقرار والفضل بين المولى وصاحب القرض ان كان له ولم يكن فهو المولى  
بالعصوبة كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصيري \* ولو كان في يد المكاتب حين مرض مائة  
دينار فاقر بانها ودعة عنده للمولى ثم اقر لا جنبي بدين الف درهم ثم مات وترك الف درهم والمائة  
الدينار التي اقر بها المولا فانه يبدأ بدين الاجنبي فيصرف الالف اليه والد ثانيا تباع فيقضى من  
ذلك اول ابدل المكاتب فان فضل شيء كان الفاضل للمولى بحكم الاقرار الا ان يكون المولى من  
ورثة المكاتب فحينئذ يكون الفضل ميراثا كذا في المحيط \* ولو كاتب عبده على الف درهم واقرضه  
المولى الف في صحته ثم مات المكاتب وترك الفا واولاد احرارا من امرأة حرة يقضى للمولى بالالف  
من المكاتب ويقضى بعقته ويلحق ولاء الاولاد به فان قال المولى اجعل الالف من القرض او من  
القرض والمكاتب لم يلتفت الى ذلك وان ترك اكثر من الالف اخذ المولى الف من بدل المكاتب

وبأخذ الفضل من الدين الذي اقرب به فان فضل من دينه شيء يصرف الى اولاده الاحرار كذا في التحرير شرح الجامع الكبير المحصيري \* كاتب على الف وله ابنان حران واقر لاحدهما بدين الف وللمولى بدين الف ومات من الفين اخذهما المولى وان ترك اقل من الفين بدأ بدين الابن كذا في محيط السرخسي \* اذا اقر المريض في مرضه الذي مات فيه بالف درهم بعينها انها لقطة عندي ثم مات ولا مال له غير ذلك فان صدقه الورثة فيما قال فانه لا يصير ميراثا بينهم ويتصدقون بها وان كذبه الورثة فان علي قول ابي يوسف رح يصح اقراره بقدر الثلث ويتصدق به ولا يصح اقراره في حق الثلثين فيكون ثلثا الف ميراثا بين الورثة وقال محمد رح بانه لا يصح اقرار المريض اصلا ويكون الكل ميراثا بينهم كذا في المحيط \* وان مات وترك ثلثة بنين وله علي احدى الف درهم فاقر في مرضه بقبضه وصدقه الابن الغريم واخ وكذبه الثالث برئ الابن الغريم من ثلثه ثلثه وثلث المصدق وغرم ثلث المنكروا وان ترك الميراثا الاخرى واقسموا بينهم اثلاثا الثلث للمكذب وبقي ثلثان للمصدق والغريم فأخذ الابن الغريم ثلثا بحكم دينه بقي ثلث آخر فيقسم بينهما نصفين ولو اقر في مرضه انه باع عبدة بمثل القيمة في صحته من ابنه فلان وقبض ثمنه وانفق في حاجته وسلم العبد اليه ثم اودعه اليه ثم مات وصدقه الابن المقر له واخ وكذبه الثالث بطل في ثلث المكذب عند ابي حنيفة رح وصح في ثلثه وخبر فان امضى اخذ ثلثيه ورجع بثلث الثمن في نصيب نفسه ونصيب المصدق من التركة وان فسخ صار العبد بينهم اثلاثا ورجع المقر له بكل الثمن في نصيبه ونصيب المصدق من العبد ومن مال آخر ان كان للميت مال آخر وهما لا ينقض البيع ولكنه يدفع ثلث الثمن كذا في الكافي \* وان كان في البيع محاباة بان كان قيمة العبد الفين وقد اقر المريض انه باع هذا العبد في صحته من ابنه هذا بالف درهم وباقي المسئلة بحالها فعلى قياس قول ابي حنيفة رح هذا والاول سواء فاما على قولهما فالمحابة وصية ولا وصية للوارث الا باجازه باقى الورثة واذا لم توجد الاجازة من المكذب لا يسلم للابن المشتري العبد المشتري بالثمن الذي تصادقا على الشراء فيكون له الخيار ان شاء فسخ العقد وان شاء امضى فان اختار الامضاء بلغ الثمن الى تمام القيمة في نصيب المكذب ردا للوصية في حقه فيغرم المشتري ثلث الفين للمكذب نصف ذلك حصة من المحاباة ونصف ذلك حصة من الثمن ثم يرجع المشتري بنصف ما غرم وذلك ثلث الف في نصيبه ونصيب المصدق من الف

من الالف المتروكة وان فسخ العقد ورد العبد صار العبد ميراثا بين البنين الثلاثة اثنان ويرجع الابن المشتري بجميع الثمن في نصيبه ونصيب المصدق فان قال المشتري انا انقض البيع في حصّة المكذب خاصة كان له ذلك واذا فسخ البيع في نصيب المكذب رجع بثلاث الثمن في نصيبه ونصيب الابن المصدق كذا في المحيط \* الباب السابع في اقرار الوارث بعد موت المورث رجل مات وترك الف درهم وابنا فقال الابن في كلام موصول لهذا علي ابى الف درهم ولهذا الف درهم فالالف بينهما نصفان ولو اقر الاول وسكت ثم اقر الثاني فالاول احق بالالف فاذا دفع الالف الى الاول بقضاء لم يضمن للثاني شيئا وان دفعها بغير قضاء ضمن خمسمائة للثاني ولو قال في كلام موصول هذه الالف وديعة لهذا ولهذا الآخر علي ابى الف درهم دين كان صاحب الوديعة احق بالالف ولو قال لفلان علي ابى الف درهم وهذه الالف وديعة لفلان تحاصفيه كذا في المبسوط \* لو قال له رجل هذه الالف التي تركها الميت وديعة لي وقال الآخري علي ابىك الف درهم دين فقال الوارث صدقتها قال ابو حنيفة رح يصح الاقراران جميعا وتكون الالف بينهما نصفين وقال ابو يوسف ومحمد رح بان الالف كلها لصاحب الوديعة ولا يصح الاقرار للثاني كذا في المحيط \* لو قال لفلان علي ابى الف درهم ودفعها اليه بقضاء ثم اقر بالف الآخري علي ابىه لاخر لم يضمن له شيئا من ذلك عند محمد رح ولو دفع الف بغير قضاء يضمن للثاني خمسمائة ولو قال لفلان علي ابى الف لابل لفلان فدفع الى الاول بقضاء لم يضمن للثاني شيئا وبغير قضاء ضمن للثاني مثلها كذا في محيط السرخسي \* اذا مات وترك ابنين والفين فأخذ كل واحد منهما الفان ادعى رجل علي ابىهما الف درهم وادعى ايضا آخر الف درهم فافرا جميعا لاحدهما وافرادهما للآخر وحده وكان الاقراران معا فان الذي اتفقا عليه يأخذ من كل واحد منهما خمسمائة ويأخذ الآخر من الذي اقر له ما بقي في يده وهو خمسمائة ولو لم يقبضا منهما شيئا حتى غاب الذي اقر له جميعا وجاء الذي اقر له الواحد وقدمه الى الحاكم فقال لي علي الميت الف درهم وقد اقر بها هذا الوارث لي فصدقه الابن واخبر القاضي بما اقر به لغيره فان القاضي يقضي عليه بالالف كلها فان جاء الآخر وقدم اخاه قضي له عليه بالالف التي في يديه كلها ولا يرجع واحد من الاخوين علي اخيه بشيء وكذلك لو كان الميراث دنانير او شيئا مما يكال او يوزن والدين مثله كذا في الحاوي \* رجل مات وترك مبددين قيمة كل واحد منهما الف درهم وترك ابنين فاقتسما واخذ كل واحد منهما مائة

ثم اقرار جميعا ان اباهما اعتق احدا العبدين بعينه وهو الذي في يد الاصغر منهما في صحته واقرار الاكبر ان اباها اعتق العبد الذي في يده في صحته وجميع ذلك منهما معا فهما حران وضمن الاكبر للاصغر نصف قيمة العبد الذي في يده وكذلك الاقرار بالوديعة في العبدين بان اقرارا بحد هما بعينه انه وديعة فلان واقرارا لآخر بما في يده انه وديعة لفلان فهذا والاقرار بالعتق سواء ولو كانت التركة التي درهم فاقسماها واخذ كل واحد منهما الفان اقرارا بحد هما لرجل بدين خمسمائة على ابيه وقضى القاضي بها عليه ثم اقرارا جميعا ان على ابيهما لرجل آخر الف درهم دين فانه يقضى بها عليهما اثلاثا ولو كان الاول اقرار بالف ودفعها بقضاء قاض ثم اقرارا جميعا بالالف الثانية قضى بالالف كلها مما في يد الجاحد والمقر الاول لا يصير ضامنا شيئا ولو كانا اقرارا لرجل بدين مائة درهم ثم اقرارا بحد هما لآخر بدين مائة درهم فالمائة الاولى عليهما نصفان فان اخذ المتيق عليه مائة من احدىهما رجع على اخيه بنصفها ولو بدأ احدىهما فاقتر لرجل بمائة درهم ثم اقرارا بعد ذلك لآخر بمائة درهم فالاول يأخذ من المقر مائة درهم مما في يده والمائة التي هي حق المتيق عليه في مالهما على تسعة عشر سهما فان اخذ المائة من احدىهما رجع على صاحبه بحصة منها وكذلك لو كان الاقرار منهما جميعا معا فالمائة التي اقربها احدىهما عليه في نصيبه خاصة والمائة الاخرى عليهما على تسعة عشر سهما كذلك في المبسوط \* ترك ثلثة بنين وثلثة آلاف درهم فاقسموها فادعى اجنبي على ابيهم ثلثة آلاف درهم فصدقه الاكبر فيها والاوسط في الاثنين والا صغر في الالف يأخذ منهم الفان اثلاثا والغامض الاوسط والاكبر نصفين ومن الاكبر ما بقي في يده عند ابي يوسف ربح وعند محمد ربح يأخذ من الاكبر الفه ومن الاوسط الفه ومن الاصغر ثلث الفه هذا اذا القيم جميعا واما اذا القيم متفرقا فان لقي الاصغر وحده اولا يأخذ منه الالف وان لقي الاوسط بعده يأخذ منه الالف التي في يده وكذلك لو لقي الاكبر بعده يأخذ منه ما في يده كله ولم يذكر في الكتاب ان الاوسط والا صغر هل يرجعان على المقر له بشيء قالوا يجب ان يرجع الاصغر بثلثي الالف على المقر له باتفاقهما فاما الاوسط لا يرجع بشيء عند محمد ربح وعند ابي يوسف ربح يرجع عليه بسدس الالف هذا اذا لقي الاصغر اولا فان لقي الاكبر اولا يأخذ الفه ومن الاوسط بعده يأخذ الفه ومن الاصغر ثلث ما في يده اذا كان مقر بان اخويه اقراله بالزيادة على الالف فان جحد الاصغر اقراره ماله بالزيادة لم يأخذ منه شيئا ثم الاكبر لا يرجع على الاصغر بشيء وكذلك الاوسط عند محمد ربح وعند ابي يوسف ربح



يرجع بزيادة سدس الالف ويرجع الاصغر على الغريم بسدس الالف فان لقي الاوسط أولا يأخذ  
الغنى فان لقي الاصغر بعده فكما ذكرنا اراد به اذا جحد الاصغر اقرارهما فان لقي الاكبر بعده يأخذ  
الغنى كذا في محيط السرخسي \* رجل مات وترك ابنين لا وارث له غيرهما وترك الف درهم على  
رجل فقال الغريم قد قبض الميث مني خمسمائة حال حيوته وصدقه احد الابنين في ذلك وكذبه  
الآخر فان للمكذب ان يأخذ من الغريم الخمسمائة الباقية وليس للمصدق ان يأخذ من الغريم شيئا  
ولو ادعى الغريم ان الميث قد قبض منه جميع الالف فصدقه احد الابنين في ذلك وكذبه الابن  
الآخر فللمكذب ان يأخذ من الغريم خمسمائة وليس للمصدق ان يرجع على الغريم بشيء وللغريم  
ان يحلف المكذب بالله ما تعلم ان اباك قبض مني جميع الالف فان حلف الجاحد واخذ من الغريم  
خمسمائة وترك الميث الف درهم اخرى سوى هذه واقسم الابنان تلك الالف بينهما فللغريم  
ان يرجع على المصدق ويأخذ منه الخمسمائة التي ورثها كذا في المحيط \* اذا مات وترك ابنا  
والف درهم فادعى رجل على الميث الف درهم فصدقه الابن ودفع اليه بقضاء او بغير قضاء ثم ادعى  
رجل آخر على الميث دين الف درهم وكذبه الابن وصدقه الغريم الاول وانكر الثاني دين الغريم  
الاول لم يلتفت الى انكاره ويقسمان الالف نصفين وكذلك لو اقر الغريم الثاني لغريم ثالث  
فان الغريم الثالث يأخذ نصف ما في يده كذا في الحاوي \* الباب الثامن في اختلاف الواقع بين  
المقر والمقر له رجل قال لا خراخذت منك الفادعيّة والغاصب انصاعت الوديعة وهذه الالف غصب  
وقال المقر له لا بل هلك الغصب وبقيت الوديعة كان القول قول المقر له يأخذ هذه الدراهم ويغرم  
المقر الغا اخرى وكذا لو قال المقر له لا بل فصبتني الالفين كان الجواب كذلك ولو قال المقر او عتني  
الغا وفصبت منك الغا فهلك الوديعة وبقي الغصب وقال المقر له لا بل هلك الغصب كان القول  
قول المقر يأخذ المقر له الالف ولا يضمنه شيئا كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل قال لا خراخذت  
منك الف درهم وديعة فهلكت وقال صاحب المال لا بل اخذتها غصبا ضمن المقر له انه اقرب بسبب  
الضمان وهو الاخذ ثم ادعى ما يوجب البراءة منه وهو الاذن بالاخذ والآخر ينكر فكان القول قوله  
مع يمينه ووجوب الضمان على المقر باقراره الا ان ينكل الخصم عن اليمين وان قال اعطيتني الف  
درهم وديعة فهلكت وقال صاحب المال بل اخذته غصبا لم يضمن المقر له ما اقرب بسبب الضمان  
بل اقرب بالاعطاء وهو فعل المقر له فلا يكون سبب الضمان على المقر الا انه يدعي عليه سبب الضمان

وهو الغصب فكان القول قول المنكر مع اليمين الا ان ينكل المقر عن اليمين فتح يلزمه المال كذا في الكافي \* لو استأجر دابتين احد لهما الى الحيرة والاخرى الى القادسية وهي ابعد من الحيرة فحمل عليهما الى القادسية فنفت احد لهما في القادسية فقال المالك نفقت التي استأجرتها الى الحيرة وعليك ضمانها وقال المستأجر لابل نفقت التي استأجرتها الى القادسية فالقول قول المالك ويضمن المستأجر كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصري \* لو قال اقرضتك الف درهم ثم اخذتها منك يجب على المقر دفعها اليه كذا في التبيين \* واذا اقر الرجل انه اقتضى من رجل الف درهم كانت له عليه وقبضها فقال فلان اخذت مني هذا المال ولم يكن لك علي شيء ورده علي فانه يجبر على ان يرد المال بعد ان يحلف انه ما كان له علي شيء وكذلك لو اقر انه قبض من فلان الف درهم كانت وديعته له عنده او هبة وهبتها له فقال بل هي مالي قبضته مني فعليه ان يرد كذا في المبسوط \* ولو قال قبضت منك الف درهم بوكالة فلان وقد كانت لفلان عليك او قال وهبتها لفلان فامرني بقبضها فقبضتها له ودفعتها اليه فالمقر ضامن هكذا في المحيط \* ولو قال اسكنت بيتي فلانا هذا ثم اخرجته منه ودفعه اليي وادعى الساكن البيت انه له فالقول قول صاحب البيت استحسانا وعلى الساكن البينة في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح القول قول الساكن وهو القياس وعلى هذا الخلاف لو قال هذه الدابة لي اعرتها فلانا ثم قبضتها منه او هذا الثوب لي اعرتة فلانا ثم قبضته منه واذا اقر الرجل ان فلانا الخياط خاط قميصه هذا بنصف درهم وقبض منه القميص وقال الخياط هو قميصي اعرتكه فالقول فيه كالقول في الاول وكذلك الثوب سلم الى الصباغ كذا في المبسوط \* ولو لم يقل في مسألة الخياط وغيرها وقبضه منه لا يرد اتفاقا كذا في محيط السرخسي \* ولو كان الثوب معروفا انه للمقر والدابة او الدار فقال اعرتة فلانا وقبضته منه كان القول قوله كذا في المبسوط \* ولو قال وضعت ثوبي في بيت فلان ثم اخذتها لم يضمن عند ابي حنيفة رح وعندهما يضمن كذا في محيط السرخسي \* قال الخياط هذا الثوب لفلان سلمه الي فلان فادعياه فهو للمقر له اولا ولا يضمن للثاني شيئا عند ابي حنيفة رح وعندهما ضامن كذا في محيط السرخسي في باب الأقرار بمال دفع اليه فلان هو الآخر \* رجل قال آخراخذت منك هذا الثوب عارية وقال آخراخذت مني ببعاء فالقول قول الآخذ وهذا اذا لم يلبسه اما اذا لبس وهلك فيضمن كذا في الخلاصة \* ولو قال

ولو قال لا آخر اخذت منك هذه الدراهم وديعة وقال الآخر اخذتها مني قرضا فالقول قول المقر  
 كذا في خزائن المفتين \* ولو قال اقرضتني الف درهم وقال الآخر غصبتني فالمقرضامن لها ضيراتها  
 ان كانت قائمة بعينها فالمقر له ان يأخذها كذا في الحاوي \* اذا قال الرجل لغيره امرتني هذه  
 الدابة التي في يدي وقال صاحب الدابة ما امرتك ولكنك غصبتها فان لم يكن المستعير ركبها  
 فالقول قوله ولا ضمان وان كان المستعير قد ركبها فالقول قوله فهو ضامن وكذلك اذا قال دفعتها الي عارية  
 او اعطيتها عارية فلا ضمان عليه وقال ابو حنيفة رح ان قال اخذتها عارية منك وجحد الآخر فهو ضامن  
 كذا في المحيط \* رجل قال لا آخر قد غصبتك الف درهم وربحت فيها عشرة آلاف درهم وقال المقر له  
 قد امرتك به فالقول قول المصوب منه ولو قال لا بل غصبتني عشرة آلاف كلها القول قول الغاصب  
 كذا في الخلاصة \* قال لغيره هذه الالف وديعة لك عندي وقال المقر له ليست بوديعة ولي عليك  
 الف من فرض او ثمن بيع ثم جحد المقر الدين والوديعة واراد المقر له ان يأخذ الوديعة قضاء عن  
 الدين الذي يدعي لم يكن له ذلك لان اقراره بالوديعة او لا بطل بالرد ولو قال المقر له  
 ليست بوديعة ولكني اقرضتكها بعينها وجحد المقر القرض كان للمقر له ان يأخذ الالف  
 بعينها الا ان يصدقه المقر في القرض فحينئذ لا يكون للمقر له ان يأخذ الالف بعينها كذا في فتاوى  
 قاضيخان \* ولو اقر بالف فرض او غصب وادعى ثمننا او قال ثمن عبدا وادعى ثمن امته لزمه  
 كذا في الكافي \* اذا قال لفلان علي الف درهم من ثمن متاع قتال فلان ما كان لي عليه قط الف  
 درهم من ثمن متاع لكن لي عليه الف من فرض كان له الالف ولو قال ما كان لي عليه قط من ثمن  
 متاع وسكت ثم ادعى الالف انها فرض لا يصدق كذا في المحيط \* واذا اقر الرجل لفلان علي الف  
 درهم من ثمن متاع باعنيه الا اني لم اقبضه فانه لا يصدق في قول ابي حنيفة رح وصل ام نصل  
 صدقه المقر له في الجهة او كذبه وقال ابو يوسف ومحمد رح بانه يصدق اذا وصل صدقه المقر له  
 في الجهة او كذبه فاذا فصل ان كذبه المقر له في الجهة بان قال لي عليك الف درهم من فرض فانه  
 لا يصدق المقر في قوله لم اقبض ويلزمه المال عندهما واما اذا صدقه في الجهة بان قال لي عليك  
 الف درهم من ثمن متاع بعته وقبضت مني والمقر يقول لم اقبض مفصلا عن اقراره كان  
 ابو يوسف رح يقول اولا بانه لا يصدق كماله كذبه في الجهة ثم رجع وقال يصدق وصل  
 او فصل وبه قال محمد رح كذا في الذخيرة \* ولو قال لفلان علي الف درهم من ثمن هذا

العبد وكان العبد في يدي المقر فان صدقه المقر له فيما اقر لزمه الف درهم وان قال المقر له هذا العبد عبيدي وانما بعنتك عبدا غيره واخذت العبد منه فانه لا يلزمه شيء ولو قال العبد عبيدك وانما بعنتك عبدا غيره وقبضته ولي عليك الف درهم ثمنه فانه يلزمه الف درهم هكذا في المحيط \* لو قال لفلان علي الف درهم من ثمن هذا العبد الذي هو في يد المقر له فان اقر الطالب سلمه له واخذه بالمال وان قال العبد عبيدك لم ابعك انما بعنتك غيره فالمال لازم له كذا في المبسوط \* وان قال العبد عبيدي ما بعنتك فحكمه ان لا يلزم المقر شيء هكذا في الهداية \* ولو قال العبد عبيدي ما بعنته منك انما بعنتك غيره لم يكن له عليه شيء وقد ذكر في آخر هذا الكتاب ان ابا حنيفة رح قال يحلف وكل واحد منهما على دعوى صاحبه وهو قولهما كذا في المبسوط \* وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا تحالفا بطل المال كذا في الهداية والكافي \* وان كان العبد في يد ثالث ان صدقه المقر له وامكنه تسليمه لزمه المال والا فلا كذا في الخلاصة \* ولو قال ابتعت منه شيئا بالف درهم الا اني لم اقبضه فالحق قوله بالاجماع كذا في الكافي \* لو اقرانه باع عبده هذا من فلان وادعى انه لم يقبض الثمن وحبسه كان له ذلك وكان القول قوله اذا انكر المقر له كذا في التبيين \* رجل قال لفلان علي الف درهم ثمن خمر او خنزير يلزمه المال ولا يصدق في السبب اذا كذبه المدعي في السبب وصل ذلك او فصل في قول ابي حنيفة رح وكذا لو قال الف درهم من القمار كذا في فتاوى قاضيخان \* وان صدقه الطالب في ذلك فانه لا يلزمه شيء في قواهم جميعا كذا في الذخيرة \* ولو قال لفلان علي الف درهم حرام او ربوا فهي لازمة له ولو قال لفلان علي الف درهم زورا وباطل ان صدقه المقر له فلا شيء عليه وان كذبه لزمه كذا في التبيين \* ولو قال له علي الف درهم من ثمن متاع او قال اقرضني الف درهم ثم قال هي زيوف او نبهجة او ستوفة او رصاص او قال الا انها زيوف او قال لفلان علي الف درهم زيوف من ثمن متاع وقال المقر له جيا دلزمه الجياد عند ابي حنيفة رح وصل ام فصل وقالان وصل صدق وان فصل لا يصدق ولو قال لفلان علي الف درهم زيوف ولم يذكر البيع والقرض قيل يصدق اجماعا اذا وصل وقيل هو على الخلاف ايضا كذا في الكافي \* واذا اقر بالمال غصبا او ودیعة وقال هي نبهجة او زيوف صدق وصل ام فصل ولو قال في الغصب والوديعة الا انها ستوفة او رصاص فان قال موصولا صدق وان قال مفصولا لم يصدق كذا في المبسوط \* وان قال لفلان علي الف درهم من ثمن متاع او قال اقرضني فلان الف درهم او قال اودعني او قال غصبت

الف درهم ثم قال الا انه ينقض كذا صدق ان وصل والا لا ولو كان الفصل لضرورة انقطاع فهو وصل كذا في الكافي \* وبه يفتى كذا في الذخيرة \* رجل قال قد قبضت من فلان الفانم قال هي زيوف يقبل قوله ولو قال هي سنوفة لا يقبل وان مات المقر قبل ان يقول شيئاً فقال وارثه هي زيوف لا يصدق كذا في الظهيرية \* وفي المضاربة والغصب اذا مات المقر فقال وارثه هي زيوف لا يصدقون كذا في المحيط \* وكذلك هذا في الوديعة كذا في الظهيرية \* اقر بقبض خمسة مائة على الشركة وقال هي زيوف صدق وصل ام فصل وللشريك نصفه ان شاء وان شاء اتبع المطلوب بالحياد فان قال مفصولا هي رصاص لم يصدق وللشريك نصفها جباة او لو قال موصولا يصدق ولا شيء للشريك كذا في محيط السرخسي \* وفي دعوى الزيادة اذا كان قال قبضت حقي للشريك ان يأخذ منه نصف الجباة كذا في المحيط \* ولو قال له علي كرحنطة من ثمن بيع او قرض ثم قال هوردي فالقول قوله في ذلك وصل ام فصل وكذلك سائر الموزونات والمكيلات على هذا وكذلك لو اقر بكرحنطة غصب او وديعة ثم قال هوردي فالقول قوله وكذلك لو اتى بطعام قد اصابه الماء وغفن فقال هذا الذي غصبته او اودعته فالقول قوله في ذلك وكذلك لو قال استودعني عبد اثم جاء بعبد معيب فقال هو هذا فالقول قوله في ذلك كذا في المبسوط \* ولو اقر لفلان عليه عشرة افلس من قرض او ثمن مبيع ثم قال هي من الفلوس الكاسدة لم يصدق وكذلك ان وصل في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح يصدق في القرض اذا وصل وعليه ما قال واما في البيع ففي قول ابي يوسف رح الاول لا يصدق وفي قول محمد رح يصدق اذا وصل وعليه قيمة المبيع ولو قال غصبت عشرة افلس ثم قال هي من الفلوس الكاسدة كان مصداقاً وكذلك الوديعة كذا في الحاوي \* اذا اقر بقبض رأس مال السلم ثم ادعى انها زيوف ان كان اقر بقبض الجباة او اقر بقبض بحقه او باستيفاء رأس المال او باستيفاء الدراهم او بقبض رأس المال لا يقبل قوله انها كانت زيوفاً وان كان اقر بقبض الدراهم فقوله مقبول في دعوى الزيادة استحساناً كذا في الظهيرية \* ومن اقر بدين مؤجل فصدقه المقر له في الدين وكذبه في التأجيل لزمه الدين حالا ويستحلف المقر له في الاجل كذا في الكافي \* ولو قال لفلان علي عشرة مثاقيل فضة ثم قال هي سوداء او قال لفلان علي ألف درهم ثم قال هي من ضرب كذا النوع من الدراهم او قال من نقد بلد كذا ان قال علي من غصب فانه يصدق عندهم جميعاً وصل ام فصل ولو قال من قرض او ثمن بيع ان كان ماسي نقد البلد فانه يكون مصداقاً عندهم جميعاً ما اذا لم يكن نقد

فصل لا يصدق عند هم جميعا وان وصل ذكرانه بصدق ولم يحك فيه خلافا من مشائخنا  
ما ذكر في الكتاب قول ابي يوسف ومحمد رح واما علي قول ابي حنيفة رح لا يصدق ومنهم  
ما ذكر في الكتاب قولهم جميعا كذا في الذخيرة \* ولو قال اسلمت الي عشرة دراهم في كرخطة  
نبضها وقال رب السلم لابل قبضتها ان قال المسلم اليه ذلك موصولا صدق قياسا واستحسانا  
ل في الاستحسان لا يصدق ويلزمه المسلم فيه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال لفلان عندي  
ف درهم او علي الف درهم قرضا ثم قال لم يقبضها ضمنها كذا في الخلاصة \* لو قال اعطيتني  
رضعتي الفا واسلفتي الفائم قال لم اقبض ان قال ذلك موصولا صدق قياسا واستحسانا  
ذلك موصولا لا يصدق استحسانا ولو قال نقدتني الفا وقال دفعت الي الفا وقال لم اقبضها  
ن في قول ابي يوسف رح وقال محمد رح يصدق اذا وصل كذا في فتاوى قاضيخان \*  
اقرضتني الف درهم ولم تدفعها الي وقال ذلك موصولا لا يصدق وهو ضامن وان كان كلامه  
لا فالقول له وبذلك اذا قال اعطيتني او اسلفتي لكن لم تدفع الي ووصل كلامه ولو قال  
الي الفا ونقدتني الفا لم اقبلها قال ابو يوسف رح لا يصدق وهو ضامن وقال محمد رح  
وله ولا ضمان عليه ولو قال قبضت منك الفا واخذت منك الفا لكن لم تدعني حتى اذهب بها  
ق وهو ضامن كذا في المحيط \* رجل قال لفلان علي مائة درهم عددا ثم قال بعد ذلك  
ن خمسة اوسنة وكان الاقرار منه بالكوفة فعليه مائة درهم وزن سبعة ولا يصدق على النقصان  
بين الوزن موصولا بكلامه كذا في المبسوط \* ثم اذا ذكر ذلك موصولا وكان وزن دراهم  
سبعة حتى لم يصح بيانه يلزمه مائة درهم بوزن سبعة باعتبار الوزن لا باعتبار العدد حتى اذا كان  
مائة بوزن سبعة ولكن عددا خمسون يخرج من العهدة كذا في المحيط \* وان كان  
يتبايعون على دراهم معروفة والوزن بينهم ينقص من وزن سبعة صدق في ذلك فان ادعى  
من المتعارف في تلك البلدة لم يصدق الا اذا ذكره موصولا بكلامه وان كان في البلد نقود  
فان كان الغالب منها نقدا بعينه ينصرف مطلق الاقرار اليه وان لم يكن البعض غالبا على البعض  
اقراره على اقل ذلك ولو قال بالكوفة له علي مائة درهم بيض عددا ثم قال هي تنقص  
يصدق ولو قال له علي مائة درهم اسهدية عددا ثم قال عنيت هذه الصغار فعليه مائة درهم  
وزن

وزن سبعة من الاسهدية كذا في المبسوط \* الباب التاسع في الاقرار باخذ الشيء من مكان  
لو اقرانه اخذ ثوبا من دار بينه وبين آخر فادعى الشريك نصف الثوب وانكرا المقر فالقول للمقر  
ولو كان مستأجرا او مستعبرا فيها كان القول قوله كذا في محيط السرخسي \* رجل قال قد قبضت  
من بيت فلان مائة درهم ثم قال هي لي او هي لفلان آخر فانه يقضى بالمائة لصاحب البيت وبغيره  
المقر مثلها للذي اقرانه له وكذا لو قال قبضت من صندوق فلان او كيس فلان الف درهم او من  
سقط فلان ثوبا او من قرية فلان كرحضة او من نخيل فلان كرتما او من زرع فلان كرحضة كل  
ذلك يكون بمنزلة اقراره بالقبض من يده كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال قبضت من ارض  
فلان عدلا من زطي وقال انما مررت فيها مارا فترلتها ومعني احوال من زطي فانه يقضى بالزطي  
لصاحب الارض الا ان يقيم البينة انه كان مارا فيها وكذلك اذا كان فيه طريق معروف للعامة  
كذا في المحيط \* واذا اقرانه اخذ سرجا كان على دابة فلان او لجاما او حبل او ادعى ذلك رب  
الدابة قضى له به وكذلك لو قال اخذت حنطة كانت على دابته او طعاما كان في جوالق فلان  
قضى له به وكذلك لو اقرانه اخذ بطانة جبهته او ستر بابها ولو اقرانه اخذ ثوبا من حمام فلا ضمان عليه وكذلك  
المسجد الجامع والخان والارض ينزلها الناس ويضعون فيها الامتعة وكل موضع يكون للعامة ولو اقرانه  
اخذ ثوبا من طريق فلان او فناء فلان فلا شيء عليه ولو اقرانه اخذ من اجير فلان فانه للاجير دون  
الاستاذ ولو اقرانه وضع ثوبه في بيت فلان ثم اخذه لم يضمن في قول ابي حنيفة رحمه الله وان ادعاه  
رب البيت ويضمن في قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله كذا في الحاوي \* ولو قال اخذت  
من دار فلان مائة درهم ثم قال كنت فيها ساكنا او كانت الدار في يدي باجارة لا يصدق وان اقام  
البينة ان الدار كانت في يده باجارة برئ عن الضمان كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو اقرانه  
احتقر ارض فلان واستخرج منها الف درهم فادعاه صاحب الارض قال المستخرج هي لي  
فالقول قول صاحب الارض وكذلك لو شهد شاهدان على رجل انه اتى ارض فلان واحتقر  
فيها واستخرج منها الف درهم وزن سبعة وادعاه رب الارض وجهد المشهود عليه الفعل  
لو اقر به الفعل وادعاه لنفسه فهي لرب الارض وكذا لو شهد انه اخذ كذا من دارة او منزله او حانوته  
او مهنه من قارورته او سمنه من زقه فهو ضامن لذلك كله ولو اقرانه ركب دابة فلان فاخذها  
فلان فهو ضامن لها حتى يردّها وتاويله من دعي اذا اقر بالركوب والنقل كذا في المحيط \*

الباب العاشر في الخيار والاستثناء والرجوع اذا اقر الرجل ان لفلان عليّ درهم عليّ اني بالخيار  
ثلاثة ايام او اقل او اكثر فان المال يلزمه والخيار باطل صدقه الطالب في الخيار او كذبه هذا اذا شرط المقر  
الخيار لنفسه فاما اذا شرط الخيار للمقر له لم يذكر محمدر ح هذا الفصل في الاصل قالوا وينبغي  
ان لا يثبت له الخيار كذا في المحيط \* رجل اقر لرجل بدين من قرض او غصب او ودعة او عارية  
قائمة او مستهلكة عليّ انه بالخيار فيه ثلاثة ايام فالأقرار جائز والخيار باطل صدقه صاحبه او كذبه  
وان اقر بدين من ثمن بيع عليّ انه بالخيار ثلاثة ايام فان هناك يثبت الخيار اذا صدقه صاحبه وان  
كذبه صاحبه لم يثبت الخيار كذا في المبسوط \* وان كان الخيار من جانب المقر له فالمقر له اذا  
لم يصدق المقر في الخيار لا يثبت له الخيار وان كذبه المقر له في الخيار فاراد هو ان يقيم بينه عليّ الخيار  
لم يذكر محمدر ح هذا الفصل في الاصل قالوا ويجب ان لا تسمع بينته كذا في المحيط \* واذا اقر  
بالدين من كفالة عليّ اشتراط الخيار مدة معلومة طويلة او قصيرة وصدقه المقر له فهو كما قال والخيار  
له الى آخر المدة وان كذبه المقر له في الخيار يلزمه المال ولم يصدق عليّ شرط الخيار كذا في غاية البيان  
شرح الهداية \* استثناء الكل من الكل باطل واستثناء القليل من الكثير صحيح بخلاف واستثناء  
الكثير من القليل صحيح في ظاهر الرواية واستثناء خلاف الجنس لا يجوز قياسا وهو قول محمدر ح  
وفي الاستحسان وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف ر ح ان كان بين المستثنى والمستثنى منه موافقة  
في الوجوب في الذمة في عقود المعاوضات بان كان كل واحد منهما يجب في عقود التجارات  
في الذمة حالا ومؤجلا يصح الاستثناء حتى لو قال لفلان عليّ الف درهم الا دينارا او قال الا كرحنطة  
او الا عشرة افلس كان الاستثناء جائزا ويطر ح قدر قيمة المستثنى من المستثنى منه وان لم يكن بينهما  
موافقة في الوجوب في الذمة في عقود التجارات بان كان المستثنى منه يجب في الذمة في عقود التجارات  
حالا ومؤجلا والمستثنى لا يجب في الذمة في عقود التجارات اصلا او كان يجب مؤجلا حالا  
لا يصح الاستثناء حتى لو قال لفلان عليّ الف درهم الا ثوبا او قال الا حيوانا او ما شبه ذلك لا يصح  
الاستثناء كذا في المحيط \* ولو قال لفلان عليّ الف درهم ولفلان عليّ مائة دينار الا قيراطا كان الاستثناء  
من الاخير كذا في المبسوط \* وفي المنتقى قال ابو يوسف ر ح اذا اقر بشيء بعينه واستثنى غيره  
من صنفه او من غير صنفه فلا استثناء باطل كذا في المحيط \* وان اقر بمالين واستثنى شيئا ولم يبين  
ان المستثنى من ايّ المالين فان كان المقر له في المالين واحدا كما اذا قال لفلان عليّ الف



درهم ومائة دينار الادرهما ففي الاستحسان يصرف الاستثناء الى المال الاول اذا كان المستثنى من جنس المال الاول وان كان المقر له رجلين فلا استثناء يصرف الى المال الثاني وان لم يكن المستثنى من جنس المال الثاني كما اذا قال لفلان علي الف درهم ولفلان آخر علي مائة دينار الادرهما وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف ر ح هكذا في الذخيرة \* ولو قال لفلان علي الف درهم ولفلان مائة دينار الادرهما من الالف كان كما قال كذا في الحاوي \* ولو قال لفلان علي الف درهم الائمة وخمسون ذكر في رواية ابي سليمان ان عليه تسعمائة وخمسين قالوا هو الاصح هكذا في الذخيرة \* ولو قال لفلان علي الف درهم ومائة دينار الائمة درهم وعشرة دنانير فانه عليه تسعمائة درهم وتسعون دينارا كذا في المحيط \* الحسن بن زياد في كتاب الاختلاف رجل قال لغيره لك علي الف درهم الائمة وخمسائة قال ابو يوسف ر ح عليه جميع الالف ولو قال علي خمسمائة وخمسمائة الائمة فلا استثناء جائز وعليه خمسمائة والاستثناء من الخمسمائتين جميعا كذا في الذخيرة \* وفي نوادر هشام عن محمد ر ح في رجل قال لغيره لك علي الف درهم وضح الائمة درهم نبه رجته ان في قياس قول ابي يوسف ر ح ينظر كم يستوي النهر جة بالدنانير فان كان يستوي كل مائة منها اربعة دنانير ينظر كم يستوي الاربعة الدنانير بالوضح فان كان يستوي ثمانين فعليه تسعمائة وعشرون وضحوا قال محمد ر ح فانه في قول ابي يلزمه الالف الوضح كلها ولو قال له علي الف درهم غلة الائمة وضح فعليه تسعمائة غلة في قولهم جميعا كذا في المحيط \* ولو قال لفلان علي الف درهم الائمة درهم وعشرة دنانير الا قيراطا فالمستثنى مائة وعشرة دنانير غير قيراط في طرح ذلك من الدنانير هكذا في محيط السرخسي \* ولو قال له علي الف درهم ومائتا دينار الالف درهم كان الاستثناء باطلا ولو قال لفلان علي كرحنطة وكرحشعير الا كرحنطة وقفيز شعير فاستثناء قفيز الشعير جائز واستثناء كرحنطة باطل في قول ابي يوسف ومحمد ر ح وفي قول ابي حنيفة ر ح يلزمه الكران ولو قال لفلان علي الف درهم ولفلان مائتا دينار الالف درهم كان الاستثناء جائزا من المال الاخير كذا في الحاوي \* ولو قال لفلان علي عشرة دنانير الادرهما فهذا عند ابي حنيفة ر ح علي وجهين ان كان المنادى به هو المقر له صح لان الخطاب يتوجه اليه وان كان غير المقر له لم يصح الاستثناء هكذا في الجوهرة النيرة \* ولو قال لفلان علي الف درهم استغفر الله الائمة درهم فلا استثناء باطل كذا في الحاوي \* وكذلك اذا ذكر بين المستثنى والمستثنى منه تهليلا وتكبيرا او تسبيحا كذا في المبسوط \* ولو قال لفلان علي مائة درهم فاشهدوا عليه بذلك الا عشرة دراهم فلا استثناء باطل

ولو قال لفلان عليّ ألف درهم الا عشرة دراهم قضيتها اياه لا يصح الاستثناء وكانت عليه الالف كلها ولو قال  
الا عشرة دراهم وقد قضيتها اياه فعليه الالف الا عشرة ولو قال عليّ ألف درهم الادرهما قضيته اياه كان الاستثناء  
صحيحا كذا في المحيط \* ولو قال له عليّ درهم غير دائق من ثمن بقل قد قضيته اياه ففي رواية ابي حفص عليه  
درهم الادائق وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لفلان عليّ درهم غير دائق بالنصب يلزمه  
خمس دوايق ولو قال غير دائق بالرفع يلزمه درهم ولو قال له عليّ عشرة غير درهمين بالنصب يلزمه ثمانية  
ولو قال غير درهمين بالرفع يلزمه عشرة كذا في الظهيرية \* ولو قال لفلان عليّ عشرة الادرهما يلزمه ثمانية  
دراهم ولو قال الادرهما ان يلزمه عشرة دراهم كذا في خزائن المفتين \* ولو قال عليّ مائة درهم الا قليلا  
فعليه احدى وخمسون وكذلك لو قال الاشياء وعن ابي يوسف ر ح اذا قال لفلان عليّ عشرة دراهم  
الا بعضها فهو بمنزلة قوله الاشياء كذا في الظهيرية \* ولو قال ما في هذا الكيس من الدراهم نهى لفلان  
الالف درهم فانها لي ان كان فيه ألف درهم وزيادة فالزيادة للمقر له والالف للدق رقت الزيادة او كثرت  
وان كان فيه ألف درهم لا غير او كان فيه اقل من الالف فالدرهم كلها للمقر له كذا في خزائن المفتين \* في المنتقى  
لو قال لفلان عليّ دينار الا مائة درهم فلا استثناء باطل ولو قال له عليّ درهم الارطل زيت او قربة ماء  
اجزته فيعطى هذا درهم الا قيمة رطل زيت او قربة ماء كذا في محيط السرخسي \* ولو قال له عليّ عشرة  
ارطال زيت الارطل سمن كان الاستثناء باطلا وكذلك لو قال له عليّ عشرة ارطال سمن الادرهما  
او عليّ كرحنطة الا خمسة ارطال من زيت كذا في المحيط \* رجل قال لفلان عليّ عشرة دراهم جباد  
الا خمسة زيوفا قال ابو يوسف ر ح يلزمه عشرة جباد ويرجع المقر على المقر له بخمسة زيوفا قال  
ابو يوسف ر ح وفي قياس قول ابي حنيفة ر ح يجب على المقر خمسة جباد ويصير المستثنى من العشرة  
خمسة جباد فلا يلزمه الا خمسة ولو قال لفلان عليّ عشرة دراهم الا خمسة ستوفة يلزمه عشرة جباد يطرح  
منها قيمة خمسة ستوفة في قولهم ولو قال لفلان عليّ عشرة الا خمسة ستوفة كان عليه خمسة ستوفة وما يبقى  
بعد الاستثناء يكون من الستوفة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال له عليّ عشرة دراهم الا غير خمسة  
الا غير اربعة الا غير ثلثة الا غير اثنين الا غير واحد يلزمه اربعة دراهم ولو قال له عليّ عشرة دراهم  
الا غير اربعة الي آخر ما ذكرناه يلزمه ست دراهم ولو قال له عليّ عشرة دراهم الا غير اثنين الا غير  
واحد يلزمه ثمانية دراهم كذا في الظهيرية \* فان استثنى بعد الاستثناء فلا استثناء الاول ففي  
والثاني

والثاني ايجاب مثل قوله افلان علي عشرة الا تسعة الاثمانية فانه يلزمه تسعة ولو قال عشرة الاثلاثة  
الادرهما يلزمه ثمانية ولو قال عشرة الا سبعة الا خمسة الا ثلثة الا درهما فانك تجعل المستثنى الاخير  
وهو درهم مستثنى مما يليه وهو ثلثة يبقى درهمان ثم تستنيهما مما يليهما وهو خمسة يبقى ثلثة ثم  
تستثنى الثلثة مما يليها وهو سبعة يبقى اربعة ثم تستثنى الاربعة مما يليها وهو عشرة يبقى ستة وهو ثابت باقراره  
وفيه وجه آخر وهو ان تأخذ ما اقر به بيمينك والاستثناء الاول بيسارك والاستثناء الثاني بيمينك  
وعلى هذا الى آخر الاستثناءات فما اجتمع في يسارك اسقطه مما في بيمينك فما بقي فهو المقرب  
وقال بعضهم اذا اتى بالاستثناء بعد الاستثناء والثاني مستغرق صح الاول وبطل الثاني كما اذا  
قال له علي عشرة الا خمسة الا عشرة يلزمه خمسة وان كان الاول مستغرقا دون الثاني كما اذا  
قال عشرة الا عشرة الا اربعة ففيه ثلثة اوجه احدى يلزمه عشرة ويبطل الاستثناء الاول لاستغراقه  
ويبطل الثاني لانه من باطل والثاني يلزمه اربعة ويصح الاستثناء ان جميعا لان الكلام انما يتم  
بآخرة قالوا وهذا اقيس والثالث يلزمه ستة لان الاستثناء الاول باطل والثاني يرجع الى اول الكلام وهذا  
ضعيف وهذا كله اذا لم يكن في الاستثنائين عطف اما اذا كان بان قال عشرة الا خمسة والا ثلثة او عشرة الا  
خمسة وثلثة فهما جميعا مستثنيان من العشرة فلا يلزمه الا درهمان فان كان العددين جميعا لوجعا استغراقا  
بان قال عشرة الا سبعة وثلثة قال بعضهم يلزمه عشرة لان الواو جمعتهما فيقتضى الاستغراق مكانه  
قال عشرة الا عشرة وقال بعضهم يلزمه ثلثة لان الواو صح استثناء فان قال له علي درهم ودرهم  
ودرهم الا درهما ودرهما ودرهما يلزمه ثلثة وكذا اذا قال ثلثة الا درهما ودرهما ودرهما وكذا اذا  
قال ثلثة الا درهما ودرهمين يلزمه ثلثة ايضا ولو قال عشرة الا خمسة او ستة يلزمه اربعة ولو قال له  
علي درهم درهم درهم واحد وكذا لو كرر الف مرة بغير الواو وكذا في السراج الوهاج \*  
ولو قال لفلان علي غير درهم يلزمه درهمان كانه قال درهم وغيره مثله ولو قال لفلان علي غير الف  
درهم يلزمه الفان اذا قال الرجل هذه الدار لفلان الانصبا منها فانها لفلان فان وصل كلامه بان  
قال لفلان تسعة اعشارها مثلا ولهذا عشرها فهو جائز كما قال وان لم يصل فليست اجيز قوله بعد ذلك  
فيها وبقول المقر له بالدار اقرصا حب النصيب بما شئت وسم ما هو كذا في المحيط \* ولو قال هذا العبد  
الذي في يدي ودبعة لفلان الا نصفه فانه لفلان كان كما قال وكذلك لو قال هذان العبدان لفلان  
الا هذان فانه لفلان ولو قال هذا العبد لفلان وهذا العبد لفلان المقر له الاول الا الاول فانه لم يقبل قوله

ولا يصدق وكان جميعا لفلان ولو قال هذا العبد لفلان الا انه لفلان عندي وديعة كان للاول ويغرم  
للتاني قيمته ولو قال هذا العبد لفلان وهذا العبد لفلان الانصف الاول فانه لفلان والانصف الآخر  
فانه لفلان كان جائزا على ما قال وكذلك هذا في الحنطة والشعير والذهب والفضة والدرهم  
والعرض كذا في المبسوط \* اذا قال لفلان علي الف لابل خمسمائة فعليه الف ولو قال له علي درهم  
ايض لابل اسود فعليه افضلهما وكذلك الجيد والرديء الاصل ان كلمة لابل اذا دخلت بين  
مقدارين فان كان المقر له اثنين لزمه المالا ان جميعا اتحد الجنس او اختلف وان كان المقر له واحدا  
ان كان الجنس مختلفا لزمه المالا ان جميعا ايضا وان كان الجنس متحد لزمه اكثر المالين وافضلهما  
كذا في الظهيرية \* ولو قال لفلان علي مخنوم من دقيق ردي لابل من حوارى فهو حوارى  
وفي شرح الشافى عن الحسن بن زياد في كتاب الاختلاف اذا قال لفلان علي دقيق حوارى  
لا بل خشكار لزمه الحوارى ولو قال كرحنطة لابل كردقيق لزمه الكران كذا في المحيط \* ولو قال  
له علي رطل من بنفسج لابل من خيري لزمه جميعا وكذلك لو قال له علي رطل من سمن الغنم  
لا بل من سمن البقر فعليه الرطلان كذا في المبسوط \* ولو قال لفلان علي الف درهم لا بل لفلان  
لزمه المالا وكذلك لو كان الثاني مكاتب الاول او عبدا مازونا مديونا وان لم يكن العبد مديونا  
لزمه الف واحدة استحسانا كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لفلان علي الف درهم ثمن جارية  
باعنيها لا بل باعنيها فلان الف درهم فعليه لكل واحد منهما الف الا ان يقر الثاني انها للاول  
فيكون عليه الف واحد للاول استحسانا كذا في الحاوي \* ولو قال هذا العبد لفلان ثم قال لفلان  
يقضى للاول فان دفع الى الاول بغير قضاء ضمن قيمته للآخر وان دفع بقضاء لا يضمن كذا في  
محيط السرخسي \* ولو قال غصبت هذا العبد من فلان لا بل من فلان فالعبد للاول وللثاني قيمته سواء  
دفعه الى الاول بقضاء او بغير قضاء وكذلك الوديعة والغارية وهو قول محمد بن حنبل فاما عند ابي يوسف رح  
في الوديعة والغارية ان دفع الى الاول بقضاء القاضي لم يضمن للثاني شيئا وان دفع بغير قضاء  
فهو ضامن للثاني كذا في المبسوط \* ابن سماعه عن ابي يوسف رح اذا قال هذه الالف اودعنيها  
فلان لا بل فلان والاول غائب فاخذها الثاني ثم حضر الاول فان اخذها من المقر لم يرجع المقر بها  
علي المدفوع اليه وان اخذها من المدفوع اليه رجع المدفوع اليه بمثلها على المقر كذا في المحيط \* رجل  
في يده الف فقال هي لفلان ثم قال بعد ذلك لا بل لفلان فهي للاول كذا في محيط السرخسي \* ولو قال هذه

الدار لفلان ثم قال بعد ذلك لابل لفلان فهي للاول وليس للآخر شيء وكذلك لو قال  
الدار لفلان ثم قال بعد ذلك له ولفلان اولي ولفلان فالدار كلها للاول وان قال ابتداءً انها  
لفلان وفلان فوصل المنطق فهو بينهما نصفان كذا في المبسوط في باب الاقرار بقبض شيء  
من ملك انسان والاستثناء بالاقرار \* ابن سماعه عن محمد بن حرجل في يديه عبد قال هذا  
العبد مضاربة لفلان عندي ثم قال دفع اليّ خمسمائة فاشتريت بها هذا العبد وقال المقر له بل  
دفعت اليك هذا العبد فالقول قول المقر له والعبد له وكذلك العقار والعروض وما يكال  
وبوزن وغير ذلك كذا في المحيط \* ولو قال غصبت فلان مائة درهم ومائة دينار وكرحطة  
لا بل فلان لزم لكل واحد منهما كله ولو كانت بعينها فهي للاول ومثلها للثاني كذا في التبيين \*  
ولو قال غصبت فلان ألف درهم وفلان مائة دينار وفلان كرحطة لا بل فلان فانه يغرم للرابع ما اقر به  
للتالث كذا في محيط السرخسي \* ولو ان رجلاً له على رجل عشرة دراهم بيض وعشرة دراهم  
سود فقال رب الدين اقتضيت منك درهماً سوداً لا بل ابيض او على العكس فقال المديون  
قد اقتضاها مني لزمه اقتضاء درهم ابيض ولو كان الدين عشرة دراهم وعشرة دنائير فقال رب  
الدين اقتضيت منك ديناراً لا بل درهماً وقال المديون لا بل اقتضيت درهماً وديناراً لزمه اقتضاءهما  
كذا في المحيط \* ولو كان عليه مائة درهم في صك ومائة في صك آخر فقال اقتضيت منك  
عشرة من هذا الصك لا بل من هذا الصك فهي عشرة واحدة يجعلها من ايّهما شاء الذي قضاه  
كذا في المبسوط \* ولو كان لرجل على رجل مائة درهم وعلى رجل آخر مائة درهم اخرى وكل واحد  
منهما كفيل من صاحبه وكل مال في صك على حدة او كانا في صك واحد فقال رب الدين  
قبضت من هذا عشرة لا بل من هذا يلزمه لكل واحد منهما عشرة وكذلك لو كفلا عن رجل واحد  
لرجل واحد فقال رب الدين قبضت عشرة من هذا الكفيل لا بل من هذا الكفيل لزمه كذا في المحيط \*  
ولو كان لرجل على آخر ألف درهم فقال الطالب دفعت اليّ منها مائة درهم بيدك ثم قال لا بل  
ارسلت اليّ بها مع غلامك فانها مائة واحدة لا يلزمه اكثر منها ولو كان بها كفيل فقال قد قبضت  
منك مائة لا بل من كفيلك لزمه لكل واحد منهما مائة درهم فان اراد ان يستحلف كل واحد منهما  
لم يكن عليهما يمين كذا في الحاوي \* قال قبضت منك مائة فقال المطلوب وعشرة ارسلت بها اليك  
وثوباعتك بعشرة فقال الطالب صدقت وقد دخل هذا في هذه المائة كان القول له مع يمينه وقيل

لو كان قال المطلوب عشرة بغير واو لا يلزمه الا المائة اما مع الواو يلزمه المعطوف مع المائة وقيل لا يلزمه المائة في الوجهين وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* رجل اشترى من آخر مناها فقال البائع قبضت الثمن من المشتري ثم قال بعد ذلك كان له علي الف درهم فقاصصت به لم يصدق ولو قال قد استوفيت منك الثمن ثم قال بعد ذلك قاصصتك به صدق وكذلك لو قال قد برئت الي منها ولو قدم ذكر القصاص فقال قد قاصصتك بالدين الذي كان لك علي ثمن ما اشتريته مني ثم قال بعد ذلك وقد قبضت منك صدق في ذلك وعلى هذا اذا قال قبضت منك الثمن لابل قاصصتك بالف كانت لك علي لم يصدق ولو قال استوفيت منك الثمن لابل قاصصتك به من دين كان لك علي صدق كذا في المحيط \* الباب الحادي عشر في اقرار الرجل بما وصل الي يده من رجل لا آخر واقرار ماله على آخر لغيره اذا قال دفع الي هذه فلان وهي لفلان آخر فان اقر الدافع انها مملوكة للثاني وادعى الاذن بالدفع من جهته وصدقه الثاني فيه يدفع المقر الي ايها شاء وان كذبه الثاني في الامر لا يدفع الى الدافع ولا يضمن المقر للدافع شيئا واما اذا ادعى كل واحد الملك لنفسه فهي للدافع ولا يضمن للثاني فاذا ردها الى الدافع برئ مالكها او غير مالك كذا في محيط السرخسي \* رجل في يديه الف درهم قال هذه الالف لفلان وهو كان دفعها الى فلان فان اقر الدافع ان الالف لفلان وهو كان مأمورا من جهته بالدفع الى المقر فان الالف تكون للاول وان انكر الدافع ذلك كله وادعى الالف لنفسه دفع الى الاول دون الثاني وهل يضمن للثاني ان دفع بغير قضاء يضمن بعد ان يحلف الثاني بالله ما كنت مأمورا بالدفع من جهة الاول فحلف واما اذا نكل فلا يضمن للثاني شيئا واما اذا دفع بقضاء على قول ابي يوسف رح لا يضمن وعلى قول محمد رح يضمن كذا في المحيط \* رجل في يده امة فقال هي لفلان استودعنيها ثم قال بل لفلان اودعنيها وهي له قضي بها للاول كذا في محيط السرخسي \* في نوادر بن سماعة عن محمد رح رجل في يديه الف درهم ثم قال هذه الالف لفلان هذا اودعنيها فلان آخر فقال المقر له هي لي فصبتها مني قال فاني ارفعتها الى المقر له فان جاء المودع بعد ذلك وانكر ان يكون للمقر له ضمن المقر لها اخرى للمودع ولا يرجع على المقر له بشيء كذا في المحيط \* ولو قال هذه الالف لفلان اقرضنيها فلان آخر وادعها كلاهما فهي للاول والمقرض عليه الف درهم كذا في الخلاصة \* اذا كان في يده عهد فقال

عبد فقال هو لفلان باعني فلان آخر فادعى كل واحد منهما ما اقرب به فالعبد للمقر له ويدفعه اليه اذا حلف انه لم يأذن للآخر في بيعه ويقضى بالثمن للبائع عليه كذا في المبسوط \* في المنتقى عيسى بن ابان عن محمد ربح في رجل في يديه مال قال دفعه الي فلان مضاربة بالنصف وفلان غائب ثم قال بعد ذلك قد كنت ابطلت فيما كنت اقررت به لفلان من هذا المال ليس له منه شيء انما هو لفلان آخر دفعه الي مضاربة بالنصف والمقر له الآخر حاضر فقال صدقت انا دفعته اليك فاشتر به وبيع فاشترى به وربح عليه ثم حضر الاول فالمال للاول على المضاربة وما كان من الربح فهو بين المقر والمقر له الاول نصفان ولا شيء للمقر له الثاني ولكن يضمن المقر للثاني مالا مثله قال والذي ذكرنا في المضاربة كذلك في الوديعة اذا قال هذه الالف وديعة لفلان وفلان غائب ثم قال ابطلت فيما اقررت هي وديعة لفلان آخر فهلك المال عنده فهو ضامن للثاني ولا يضمن للاول كذا في المحيط \* لو قال هذه الالف لفلان ارسلها الي مع فلان وديعة وادعياها فهي للاول الا ان يقول ليست لي وللدافع وليس للرسول استرداد العين اذا كان المرسل غائبا كذا في محيط السرخسي \* لو قال هذه الدابة لفلان ارسلها الي مع فلان قال ابو يوسف ربح يردّها على المقر له ويضمن المقر قيمتها للدافع ان ادعياها للدافع لنفسه ودفعها المقر الى الاول بغير قضاء وان دفعها بقضاء لا يضمن وفي قياس قول ابي حنيفة ربح لا يضمن للدافع شيئا كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا اقران هذا العبد الذي في يديه لفلان غصبه فلان المقر له من فلان آخر فانه يقضى به للمقر له الاول ولا يقضى للمغصوب منه عليه بشيء من العبد سواء دفع الى الاول بقضاء او بغير قضاء كذا في المحيط \* لو قال هذا الصبي ابن فلان غصبته من فلان آخر وادعى ابو الصبي انه ابنه وادعى المغصوب منه انه عبده قضى به للاب وهو حر ثابت النسب منه وكذلك لو قال هذا الصبي ابن فلان ارسل به الي مع فلان كان الابن للاول اذا ادعاه دون الرسول هكذا في المبسوط \* خياط في يده ثوب اقران الثوب الذي في يده لفلان وسلمه اليه فلان آخر وكل واحد منهما يدعيه فالثوب للذي اقر له اول مرة وكذلك كل عامل كما اصباغ والقصار والصائغ ولا يضمن للثاني شيئا في قول ابي حنيفة ربح كذا في فتاوى قاضيخان \* لو قال هذا الثوب سلمه الي فلان ليقطع قميصا وهو لفلان وادعياها فهو للذي سلمه اليه وليس للثاني شيء كذا في الحاوي \* ولو قال استعرت هذا الثوب من فلان فبعث الي مع فلان فهو للمعير ولو قال فلان اتى بهذا الثوب عارية من فلان وادعياها فهو للرسول كذا في محيط السرخسي \* في الأصل

اذا كان لرجل على رجل الف درهم دين في صك باسمه فاقرا الطالب ان ما في هذا الصك لفلان فهو جائز ويكون حق القبض للوكيل ولا يكون للموكل حق القبض الا بتوكيل من جهة المقر وذكر في الاقضية المنسوبة الى اهل الكوفة ان للمقر له حق قبض الذي بدون توكيل من جهة المقر قالوا ما ذكر في الاصل ان حق القبض للوكيل دون الموكل فذلك محمول على ما اذا اقر المقر له ان المقر باشر سبب الدين باذنه وتوكيل منه واما اذا انكر ان يكون اذن له في مباشرة سبب الدين كان حق القبض للمقر له دون المقر كذا في المحيط \* واذا اقران الدين الذي له على فلان لفلان وكان للمقر على فلان مائة درهم في صك وعشرة دنائير في صك فقال المقر انما عنيت الدراهم خاصة وادعاهما المقر له فهما جميعا للمقر له ولو غاب المقر لم يكن للمقر له ان يتقاضى المال من الغريم فان صدقه الغريم بانه قد اقر له بذلك لم يجبر على دفعه اليه فان دفعه اليه الغريم برئ ولو كان لرجل على رجل الف درهم فاقرا ان نصفها لفلان فهو جائز والمقر هو الذي يتقاضى ويعطى المقر له نصف ما يخرج منه فان ادعى المقر له الضمان على المقر وقال اذنته بغير امرى وقال المقر له اذنته ذلك فالقول قول المقر ولا ضمان عليه وان ادعى انه باذنه فهو ضامن له بعد ان يحلف المقر له ما اذن له في ذلك وكذلك لو كان هذا في سلم او بيع او غصب شيء من الكيلبي والوزني كذا في الحاوي \* ولو اقران الوديعة التي عند فلان لفلان فهو جائز وليس للمقر له ان يأخذها من المستودع ولكن المقر يأخذها فيدفعها اليه وان دفعها المستودع الى المقر له برئ وان كانت له عندة ودائع فقال عنيت بعضها لم يصدق فان قال فلان ما استودعنى المقر بشيء وقال المقر له استودعها اياه بغير امرى فالمقر ضامن لها بعد ان يحلف المقر له ما امره بذلك وان اقر بالامر وقال المستودع قد رد دنتها الى المقر او قال دفعتها الى المقر له او قال ضاعت فالقول في ذلك قوله مع يمينه ولكن الذي يلي خصومته في ذلك واستحلافه المقر اذا كان اودعه باذن المقر له كذا في المبسوط \* الباب الثاني عشر في اسناد الاقرار الى حال ينافي صحته وثبوت حكمه رجل اقرانه كان اقر هو صبي لفلان بالف درهم وقال الطالب بل اقررت بها لي بعد البلوغ فالقول قول المقر مع يمينه وكذلك لو قال اقررت له بها في حالة نومي وكذلك لو قال اقررت بها قبل ان احلف ولو قال اقررت له وانا ذاهب العقل من برسام او لمم فان كان يعرف انه كان اصابه لم يلزمه شيء وان كان لا يعرف ان ذلك اصابه كان ضامنا للمان كذا في المبسوط \* لو قال تزوجتك وانا صبي :



وقالت المرأة لا بل تزوجتني وانت بالغ فاقول قول الزوج واذا قال الزوج لامرأته تزوجتك وانا مجوسي وقالت المرأة لا بل تزوجتني وانت مسلم فاقول قول المرأة هكذا في المحيط \* واذا اقرت المرأة انها تزوجت هذا الرجل وهي امته وقد كانت امته فاعتقت وقال الزوج تزوجتني بعد العتق او قبله فهو سواء والنكاح جائز في قولهم ولو كانت مجوسية فاسلمت ثم اقرت انها تزوجته وهي مجوسية وقال الرجل تزوجتني بعد الاسلام فاقول قوله ولو قالت تزوجتك وانت صبي او في المنام او قالت تزوجتك وانا مغلوبة على عقلي وقد عرف ذلك منها فاقول قولها كذا في الحاوي \* اقر احد هما ان النكاح كان في مدة الغير او في نكاح الغير او بغير شهود او تزوجها وتحت اربع نسوة او اختها في نكاحه او في عدته لا يقبل قول من يدعي هذه الامور فان كان الزوج هو الذي يدعي ذلك يفرق بينهما باقراره كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو اقر انه كاتبه وهو صبي فقال المكاتب بل كاتبتي وانت رجل فاقول قول المولى كذا في المبسوط \* ولو قال اخذت منك وانا صبي او ذاهب العقل يلزمه في الحالين كذا في محيط السرخسي \* واذا اقر الرجل الحر اني اقرت لفلان بالف درهم علي وانا عبد فان المال لازم عليه وكذلك الحربي اذا اسلم واقر انه كان اقر لفلان في دار الاسلام بالف درهم حين دخلها بامان فان المال يلزمه وكذلك لو قال دخل فلان المسلم علينا في دار الحرب فاقررت له بذلك كان المال لازما وكذلك اذا قال اقررت له بالف وانا في دار الحرب وهو في دار الاسلام فان هذا يلزمه كذا في المحيط \* لو قال الحر والعبد اقررت له بالف والمقر له عبد يلزمه كذا في محيط السرخسي \* واذا اقر الحربي المستأمن في دار الاسلام بدين لمسلم فهو لازم له فان قال ادأنتني في دار الحرب وقال المسلم في دار الاسلام فالدين لازم عليه سواء قال ذلك موصولا باقراره او مفصلا وكذلك لو اقر بذلك لمستأمن مثله او لدمي وكذلك لو اقر بشيء بعينه في يديه انه له واقرار المستأمن بالنكاح والطلاق والعناق والولد والجراحات وحذف والاجارة والكفالة وما اشبه ذلك جائز كذا في المبسوط \* ولو ان رجلا اعتق عبده فقال له بعد ذلك قطعت يدك وانت عبدي وقال العبد فعلت بعد العتق فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رح الثول قول العبد والمولى ضامن وكذا اذا اسلم الحربي او صار ذميا فقال رجل مسلم قطعت يدك وانت حربي في دار الحرب اخذت من مالك كذا وانت حربي في دار الحرب وقال الحربي فعلت ما فعلت بعد ما اسلمت او صرت ذميا في دار الاسلام فاقول قول الحربي عندهما

والمسلم ضامن وكذا اذا اسلم الحربي فقال لرجل مسلم قطعت يدك اخذت مالك وانا حربي في دار الحرب وقال المسلم فعلت ما فعلت في دار الاسلام بعد ما اسلمت فالقول قول المسلم والحربي ضامن على قولهما واجمعوا على ان المال لو كان قائما في يد المقر في هذه المسائل ان القول قول المقر وبؤم المقر برده عليه واجمعوا على انه اذا قال لجار بته بعد ما اصنتها وطيتك قبل العتق وقالت لابل بعد ما اعتقتني ان القول قول المولى ولا ضمان عليه واجمعوا على انه اذا قال لعبده بعد ما اعتقه اخذت منك ضريبة كل شهر وانت عبدي وقال العبد لابل اخذت بعد العتق ان القول قول المولى ولا ضمان عليه واجمعوا على ان من اعتق عبدا له فقال العبد لرجل قطعت يدك وانا عبد وقال ذلك الرجل لابل بعد ما اعتقت ان القول قول المقر ولا ضمان عليه هكذا في المحيط \* ولو اعتق امته ثم قال اخذت منك هذا الولد قبل العتق وقالت لابل بعد يرده عليها وهو حر ولولم يقل اخذته منك لا يرده ولو قال اصنتك بعدما ولدته وقالت لابل قبله فالقول لمن الولد في يده وكذلك هذا في الكتابة وقال ابووسف رح في الامالي ولو كان الولد في ايديهما جميعا فالقول قولها ولو كان لهما بينة فالبينة بينهما واما في التدبير فالقول قول المولى كذا في محيط السرخسي \* ولو كان رجلا اعتق عبدا فاقر رجل انه اخذ منه الفاهو عبد وقال العبد اخذتها مني بعد العتق فالقول قول العبد وكذلك لو كاتبه ثم جرى هذا الاقرار والاختلاف ولرباعه ثم اقر رجل انه غصب منه مائة درهم وهو عبد مولاه الاول وقال مولاه الآخر بل غصبته وهو عبدي فالمال للآخر وكذلك الجراحات كذا في الحاوي \* ولو اقرانه فقأ عين فلان عمدا ثم ذهبت عين الفاقع بعد ذلك وقال المفقوة عينه فقأت عيني وعينك ذاهب فالقول قول المفقوة عينه كذا في المبسوط \* ولو قال قتلته وليه خطاء وانا عبد وقال الخصم بل بعد العتق فلا شيء عليه كذا في محيط السرخسي \* واذا اقر احد المتقاضين ان على صاحبه ديننا قبل الشركة لفلان وانكر صاحبه وادعى الطالب ان هذا الدين كان في الشركة لزمهما جميعا ولو اقران ذلك عليه دون شريكه قبل الشركة وادعى الطالب في الشركة فالمال لازم له ولشريكه وان تصادقوا ان الدين كان قبل الشركة لم يؤخذ واحد منهما بدين صاحبه واذا مات احدهما وتفرقا ثم اقر احدهما بدين عليهما في الشركة لزمه خاصة كذا في الحاوي \* ولو اقر مسلم لذمي بخمر او خنزير في يده جازا قراره وكذلك لو اقر الذمي لمسلم بعينها وان اقر له بخمر او خنزير مستهلك لم يلزمه شيء وان اقر بها لذمي يعني

يعني بخمر او خنزير مستهلك لزمته قيمتها واذا اسلم الذمي فاقتر ذمي انه استهلك له خنزيرا بعد اسلامه وقال المسلم استهلكته قبل اسلامي فهو ضامن لقيمته في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وفي قول محمد بن ح لا ضمان عليه وكذا لو ان ذميا اقر بخمر استهلكها فقال استهلكتها وانا حربي او قال استهلكتها وانت حربي وقد علم كونه حربيا من قبل فهو على الخلاف الذي بيناه

هكذا في المبسوط \* الباب الثالث عشر فيما يكون اقرارا بالشركة وما لا يكون وفي الاقرار فيما يكون مشتركا بينه وبين غيره والاقرار على نفسه وعلى غيره والاقرار بشيء لنفسه ولغيره لو ان رجلا في يديه عبد فقال لفلان في هذا العبد شركة فله النصف في قول ابي يوسف رح وقال محمد بن ح القول قول المقر في بيان مقدار ما اقر به واتفقا انه لو قال فلان شريكي في هذا العبد او هذا العبد مشترك بيني وبين فلان او هولي وله كان بينهما نصفان وان وصل الكلام فقال هو شريكي فيه بالعشر فالقول قوله وكذلك لو قال هذا العبد لي ولفلان لى الثلثان ولفلان الثلث واذا اقر ان لفلان وفلان معه شركاء في هذا فهو بينهم اثلاثا في قول ابي يوسف رح وعند محمد بن ح البيان فيه الى المقر كذا في المبسوط \*

ابن سماعة عن محمد بن ح في رجل قال لهذا الرجل في هذا العبد الف درهم والعبد عبد المقر قال هذا عبي علي ان ذلك دين في رقبته الا ان يكون فيه كلام يدل على انه شريك في رقبته بالف درهم بان يقول اشتريت هذا العبد ولهذا فيه الف درهم ولو قال لفلان في هذا الثوب الف درهم ولم يكن هناك ما يدل على الشركة في الرقبة فهذا ليس بشركة انما هي علي ان له فيه الف درهم مضروبة ولو قال له في هذا البرذون الف درهم فهذا ليس له وجه غير الشركة فهو على الشركة كذا في المحيط \*

اقر احد الشريكين في الدار بيت بعينه لا آخر لم يصح الاقرار للحال ويقسم فان وقع في نصيبه يسلمه وان وقع البيت في نصيب شريكه يقسم نصيب المقر بينه وبين المقر له علي قدر حقهما بضرب المقر بجميع ذراعان البيت والمقر له بنصف باقى الدار سوى البيت وكذلك لو اقر بطريق وحائط معلوم وهذا عندهما وعند محمد بن ح يضرب المقر له بنصف اذرع البيت والمقر بنصف باقى الدار حتى لو كانت الدار مائة ذراع والبيت عشرة اذرع فعندهما يضرب المقر له بعشرة اذرع والمقر بخمسة واربعين ذراعا فيكون بينهما علي احد عشر سهما سهمان للمقر له وتسعة للقر وعند محمد بن ح يضرب المقر له بخمسة اذرع والمقر بخمسة واربعين فيكون له عشر نصيب المقر وكذلك علي هذا لو اوصى احد الشريكين في الدار بيت بعينه لا آخر ثم مات كذا في محيط الشرخسي \* واذا كان

حمام بين رجلين فاقرا احدهما ان البيت الاوسط منه لرجل لم يجز ذلك وللمقر له ان يضمن المقر نصف قيمة البيت ولو اقر له بنصف الحمام او ثلثه كان اقراره جائزا كذا في المبسوط \* ولو ان سيفا بين رجلين حليته فضة اقر احدهما ان حليته لرجل لم يجز ذلك على شريكه وضمن للمقر له نصف قيمة الحلية مصوغة من الذهب وكذلك لو اقر بجذع من سقف بيت مشترك ضمن نصف قيمة الجذع للمقر له وكذلك لو اقر بآجر من حائط بينهما او بعود من قبة او بلوح من باب كذا في الحاوي \* ولو كان عدل زطي بين رجلين فاقرا احدهما بثوب بعينه منه لرجل كان نصيبه من ذلك للمقر له كذا في المبسوط \* وكذلك الرقيق والحيوان كذا في الحاوي \* دار بين رجلين فقال احدهما مشر جميع الدار من نصيبي لفلان فهو جائز فجعلنا الدار على عشرة في يد المقر خمسة وقد اقر لفلان من نصيبه بعشر جميع الدار وذاك سهم مما في يد المقر فيكون للمقر له سهم وللمقر اربعة مما في يده ولو قال ربع جميع هذه الدار له والباقى بيننا وجد شريكه فنصيبه يقسم بينه وبين المقر له على خمسة له ثلثة وللمقر له سهمان كذا في محيط السرخسي \* ولو كانت دار بين رجلين فاقرا احدهما ببيت بعينه لرجل وانكر شريكه واقرا شريكه ببيت آخر وانكر صاحبه ذلك فالدار تقسم بينهما نصفين وايهما وقع البيت الذي اقر به في نصيبه سلمه الى المقر له وان لم يقع في نصيبه قسم ما اصابه بينه وبين المقر له على البيت وعلى نصف ما بقي من الدار بعد البيت كذا في المبسوط \* دار بين رجلين فاقرا احدهما انها بينهما وبين فلان اثلاثا واقرا الاخر انها بينهما وبين هذا المقر له وبين آخر ارباعا فان اقر له المقر له متفقا عليه والذي اقر له احدهما محجورا والذي اقر له الآخر مقر او شريكه مكذبا فنقول على قول ابي يوسف رح يأتى المتفق عليه الى المقر فإخذ منه ربع ما في يده وبضمة الى ما في يد المكذب فيقسمانه نصفين وما بقي في يد المقر يكون بينه وبين المحجور نصفين واما على قول محمد رح المتفق عليه يأخذ من المقر خمس ما في يده والباقى كما قال ابو يوسف رح كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* وان طريقا لقوم عليها باب منصوب اقر واحد منهم بطريق فيه لرجل لم يجز اقراره على شركائه ولم يكن للمقر له ان يمر فيه حتى يقسموها فان وقع موضع الطريق في قسمة المقر جاز ذلك عليه وان وقع في نصيب غيره كان للمقر له ان يقاسم المقر بحصة ذلك الطريق فيما اصابه كذا في الحاوي \* نهر بين ثلثة اقر احدهم بعشر النهر لآخر فهذا على وجهين ان اقر له بعشر النهر وان الباقي بيننا اثلاثا فالثلث الذي في يده بينه وبين المقر له على اربع

للمقرله واحد وان كان يدعي لنفسه ثلث جميع النهر فما في يده بينهما على ثلثة عشر ثلثة للمقرله وعشرة للمقر كذا في محيط السرخسي \* وكذا لو كانت عين اوركي بين ثلثة نفر كذا في المبسوط \* في نوادر بن سماعة عن ابي يوسف رح رجلان في ايديهما دار شهد كل واحد منهما على صاحبه انه اقرلهذا المدعي بنصف الدار وكل واحد منهما ينكر قال لاحق للمدعي فيما في يد واحد منهما ولو شهد كل واحد منهما وآخر معه على صاحبه انه اقرلهذا المدعي بنصف الدار فان المدعي يأخذ نصف الدار منهما كذا في المحيط \* واذا اقر الرجل ان هذا العبد الذي في يده بينه وبين فلان ثم قال بعد ذلك هو بيني وبين فلان آخر ثم قال بعد ذلك هو بيني وبين فلان آخر فخاصموه الى القاضي فانه يقضي للاول بنصفه وللثاني بربعه وللثالث بثلثه وبقي في يد المقر الثمن وكذلك لو اقر بهذا على ميت هو وارثه كذا في الحاوي \* كيس في يد رجلين فيه الف درهم فاقرا جدلا جنبي بنصفه فان قال نصفه لك وسكت وانكر الآخر فللمقرله ثلثا ما في يد المقر وان قال نصفه لك ونصفه بيني وبين شريكى فكذلك وان قال هذا الكيس بيني وبينك نصفان فما في يده بينهما نصفان هكذا في محيط السرخسي \* ولو قال احدهما للثالث له نصفه ولي نصفه وقال الآخر له ثلثه ولي ثلثاه وصدق الاول اخذ من الثاني ثلث ما في يده وضم الى ما في يد الاول قاسمه نصفين وقال محمدرح يأخذ خمس ما في يده ويضم الى ما في يد الاول ويقاسمه نصفين ولو ادعى الكل اخذ المقر له من كل واحد ما اقربه عند ابي يوسف رح وعند محمدرح يأخذ من المقر بالثلث خمس ما في يده ومن المقر بالنصف خمسي ما في يده هكذا في الكافي \* لو قال احدهما ان لفلان الثلث ولي الثلثان وقال الآخر له الثلثان ولي الثلث وزعم فلان ان الكيس له اخذ من المقر بالثلث خمس ما في يده ومن المقر بالثلثين ثلثة اخماس ما في يده وهذا اذا كذبهما المقر له فان صدقهما معا اخذ من المقر بالثلثين ثلثة اخماس ما في يده فيضمه الى ما في يد الآخر فيقسمانه اثلاثا للمقرله ثلثة كذا في محيط السرخسي \* كيس في ايدي ثلثة اقرا ادهم لشريكه بثلثة ارباعه وله الربع والآخر اقران للمقرله خمسة الاسداس وله السدس والمقرله يدعي الكل اخذ من كل واحد ما اقره وعند محمدرح يأخذ من المقر بثلثة الارباع خمسي ما في يده ومن الآخر ثلثة اخماس ما في يده كذا في الكافي \* ولو اقر ادهم ان لفلان الاجنبي ثلثة ولي ثلثاه وقال الآخر بل له نصفه ولي نصفه وقال الآخر له ثلثاه ولي ثلثة وقال الاجنبي بل لي كله اخذ من المقر بالثلث سبع ما في يده ومن المقر بالنصف سبعي ما في يده ومن المقر

بالتلثين ثلثة اسباع مافي يده وثلثي سبعة كذا في محيط السرخسي \* كس في بدرجل فيه الف درهم  
اقرانه بينه وبين فلان نصفان ودفع النصف اليه ثم اقران الكيس بينه وبين رجل آخر نصفان فهذا على  
وجهين اما ان دفع النصف الى الاول بقضاء القاضي او بغير قضاء القاضي ففي الوجه الاول  
يدفع الى الثاني نصف ما بقي في يده وهو ربع الكيس وفي الوجه الثاني يدفع اليه النصف الذي في يده  
وهذا كله قول علما ثلثة اشراحوه ولولم يقرل الثاني بالنصف ولكن اقرله بالثلث وقال الكيس بيني وبينك  
وبين الاول اثلاثا وكذبه الثاني بالاول فان كان دفع للاول بقضاء فانه يدفع الى الثاني نصف ما في يده  
وان كان الدفع الى الاول لا بقضاء يدفع الى الثاني ثلث جميع المال وان كان دفع النصف الى الاول  
بغير قضاء والثالث الى الثاني بقضاء ثم اقرال آخرانه شريكهم بالربع وكذبه الاول والثاني بالثالث وكذبه  
الثالث بالاولين فانه يدفع الى الثالث سدس جميع المال والثالث سدسه وان كان دفع الاولين  
بغير قضاء يدفع السدس الذي في يده الى الثالث ويغرم له نصف السدس من ماله حتى يكون له ربع  
الكيس ولو دفع الى الاول النصف بقضاء والربع الى الثاني بقضاء ثم اقرل الثالث يدفع اليه نصف  
ما بقي في يده وهو الثمن ولو دفع النصف الى الاول بقضاء والربع الى الثاني بغير قضاء ثم اقرل الثالث  
يدفع الى الثالث سدس الكيس ويبقى له نصف السدس ولو دفع النصف الى الاول بغير قضاء  
والثلث الى الثاني بقضاء ثم اقرل الثالث وصدقه الاول بالثالث وكذبه بالثاني والثالث صدقه بالاول  
وكذبه بالثاني والثاني كذبه بهما فان الثالث يأخذ من المقر نصف ما في يده فيضمه الى ما في يد  
الاول فيقسمانه نصفين في قياس قول ابي يوسف رح وقال محمد رح وهو رواية عن ابي حنيفة رح  
يأخذ منه ثلث ما في يده ثم يصنع كما قال ابو يوسف رح ولو كان دفع الثلث الى الثاني بغير قضاء  
ايضا ثم اقرل الثالث والمسئلة بحالها ذكر في الكتاب ان الثالث يأخذ من المقر ثمن جميع المال وهو  
ثلثة ارباع ما في يده فيضمه الى ما في يد الاول فيقسمانه نصفين وذكرا بوبكر الجصاص من ابي سعيد  
البردعي رح انه قال هذا قول ابي يوسف رح اما على قياس قول محمد رح يأخذ منه عشر  
جميع المال وهو ثلثة اخماس ما في يده ويضمه الى ما في يد الاول فيقسمانه نصفين واذا دفع المقر  
النصف الى الاول بغير قضاء ثم اقرل الثاني والثالث معا وصدقه الاول في الثالث وكذبه في الثاني  
اخذ الثالث ربع ما في يد المقر فيضم الى ما في يد الاول فيقسمانه نصفين وهذا قول ابي يوسف رح  
وعند

وعند محمد رَح يَأْخُذُ أَهْلَهُ خَمْسَ مَا فِي يَدِهِ وَيَأْخُذُ الثَّانِي مِنَ الْمَقْرُوهِ هُوَ الَّذِي لَمْ يَصْدَقْهُ الْأَوَّلُ  
 رُبْعَ جَمِيعِ الْمَالِ كَذَا فِي التَّحْرِيرِ شَرْحُ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ لِلْحَصِيرِيِّ \* أَذَا قَالَ لِفُلَانٍ عَلَيَّ وَعَلَى فُلَانٍ  
 أَلْفَ دِرْهَمٍ فَجَعَلَهُ الْآخِرُ زِمًا لِلْمَقْرُوفِ نَصْفُهُ وَكَذَلِكَ لَوْ أَقْرَبْتَهُ فِي عَارِيَةٍ أَوْ قَرْضٍ أَوْ مَضَارَبَةٍ أَوْ قَتَلَ خَطَأً أَوْ جَرَحَهُ  
 عَمْدًا أَوْ خَطَأً وَإِنْ سَمِيَ اثْنَيْنِ مَعَهُ لَزِمَهُ الثَّلَاثُ وَكَذَلِكَ لَوْ سَمِيَ فِيمَنْ سَمِيَ عَبْدًا مَحْجُورًا عَلَيْهِ أَوْ صَبِيًّا  
 أَوْ حُرِّيًّا أَوْ مَيَّنَا أَوْ رَجُلًا لَا يَعْرِفُ فَعَلَى الْمَقْرُوفِ حَصَّتْهُ عَلَى عَدَدِ دُرْهَمٍ كَذَا فِي الْحَاوِيِّ \* وَلَوْ قَالَ لِفُلَانٍ عَلَيْنَا  
 أَلْفَ دِرْهَمٍ وَلَمْ يَسْمَعْ أَحَدًا نَحْنُ قَالَتْ غَنِيَّتُ مَعِيَ فَلَنَا وَفُلَانًا وَادْعَى الطَّالِبُ أَنْ الْمَالُ كُلُّهُ عَلَيْهِ فَالْمَالُ كُلُّهُ عَلَيْهِ  
 وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ لِفُلَانٍ عَلَيْنَا وَاشَارَ إِلَى نَفْسِهِ وَآخَرِينَ مَعَهُ يَلْزِمُهُ الْمَالُ كُلُّهُ وَلَوْ قَالَ لِفُلَانٍ عَلَيْنَا جَمِيعًا أَلْفَ دِرْهَمٍ  
 أَوْ قَالَ عَلَيْنَا كُلُّنَا وَاشَارَ بِبَيْدِهِ إِلَى نَفْسِهِ وَإِلَى قَوْمٍ مَعَهُ لَزِمَهُ حَصَّتْهُ مِنَ الْأَلْفِ تَقْسِمُ الْأَلْفِ عَلَيْهِمْ عَلَى  
 عَدَدِ رُؤُسِهِمْ وَلَوْ قَالَ لِفُلَانٍ عَلَيَّ رَجُلٌ مِنَ الْأَلْفِ دِرْهَمٍ لَمْ يَلْزِمَهُ شَيْءٌ وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ عَلَيَّ رَجُلَيْنِ  
 مِنْكَ كَذَا فِي الْمَحِيطِ \* وَلَوْ قَالَ يَا فُلَانُ لَكُمْ عَلَيَّ أَلْفَ دِرْهَمٍ يَلْزِمُهُ الْمَالُ كُلُّهُ وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ أَنْتُمْ يَا فُلَانُ  
 لَكُمْ عَلَيَّ أَلْفَ دِرْهَمٍ كَانَ لِفُلَانٍ مِنْهَا النِّصْفُ كَذَا فِي مَحِيطِ السَّرْحَسِيِّ \* وَلَوْ قَالَ أَفْرَضْنَا فُلَانًا  
 أَلْفَ دِرْهَمٍ أَوْ اسْتَوْدَعْنَا أَوْ أَمَارْنَا أَوْ غَصَبْنَا مِنْهُ لَزِمَهُ جَمِيعُ الْمَالِ وَلَا يَصْدُقُ عَلَيَّ أَنَّهُ ارَادَ بِهِ غَيْرَهُ مَعَهُ  
 وَلَوْ قَالَ غَصَبْتُ وَمَعِيَ فُلَانٌ مِائَةٌ دِرْهَمٍ لَزِمَهُ النِّصْفُ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ وَمَعِيَ فُلَانٌ جَالِسٌ  
 كَذَا فِي الْمَحِيطِ \* لَوْ أَقْرَبَهُ نَفْسُهُ فُلَانٌ هُوَ وَفُلَانٌ عَمْدًا وَجَعَلَ فُلَانٌ ذَلِكَ وَادْعَى الطَّالِبُ أَنَّهُ الْمَقْرُوفُ  
 وَحْدَهُ لَمْ يَلْزِمَهُ شَيْءٌ فِي الْقِيَاسِ وَلَكِنْ نَادَى الْقِيَاسُ وَنَجْعَلُ عَلَيْهِ نِصْفَ ارْشَادِ الْيَدِ كَذَا فِي الْحَاوِيِّ \*  
 لَوْ مَاتَ رَجُلٌ وَتَرَكَ إِخْوَيْنَ وَأَقْرَبًا حَتَّى يَمُوتَا بَاخًا وَانْكَرَا لِآخِرِ فُلَانٍ الْمَقْرُوفِ يُعْطَى الْإِخْلَافُ لِلْمَقْرُوفِ نِصْفُ  
 مَا فِي يَدِهِ فِي قَوْلِ عُلَمَائِنَا كَذَا فِي الْفَتَاوَى الصَّغْرَى فِي كِتَابِ الدَّعْوَى \* وَلَوْ قَالَ مَا عِنْدِي ارْثٌ  
 مِنْ أَبِي لِي وَلِهَذَا هُوَ أَخِي فَأَنْكَرَا لِلْمَقْرُوفِ بَنُوهُ الْمَقْرُوفُ قَالَ أَنَا ابْنُ الْمَيِّتِ أَوْ قَالَ لِرَجُلٍ مَاتَتْ  
 امْرَأَتُهُ وَهِيَ زَوْجَتِي وَتَرَكَتْ هَذَا الْمَالُ مِيرَاثًا بَيْنِي وَبَيْنَكَ فَقَالَ هُوَ كُلُّهُ لِي لِأَنَّكَ لَسْتَ بِزَوْجِهَا  
 نَفَى الْمَسْئَلَةَ الْأُولَى نِصْفُ الْمَالِ لِلْمَقْرُوفِ وَفِي الْمَسْئَلَةِ الثَّانِيَةِ يَأْخُذُ الْإِخْلَافُ كُلُّ الْمَالِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَح  
 وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ رَح نِصْفُ الْمَالِ كَذَا فِي الْكَافِي \* الْمَرْأَةُ إِذَا اقْرَأَتْ أَنَّهَا وَرَثَتْ مِنَ  
 الزَّوْجِ نَحْنُ اقْرَأَتْ لِأَخِ الزَّوْجِ فَقَالَ الْإِخْلَافُ أَنَا وَانْتَ لَسْتَ بِامْرَأَتِهِ فَالْمَالُ كُلُّهُ لِلْإِخْلَافِ فِي قَوْلِ مُحَمَّدٍ  
 وَزُفَرٍ رَح وَقَالَ أَبُو يُونُسَ رَح لِلْمَرْأَةِ الرَّبْعُ وَالْبَاقِي لِلْإِخْلَافِ كَذَا فِي الْفَتَاوَى الصَّغْرَى \* كَتَبَ بَنُ سَمَاعَةَ  
 إِلَى مُحَمَّدٍ رَح فِي رَجُلٍ قَالَ لِرَجُلَيْنِ لَكُمْ عَلَيَّ أَلْفَ دِرْهَمٍ مِنْ ثَمَنِ عَبْدٍ بَعْتُمَانِيهِ جَمِيعًا فَصَدَقَهُ

احدهما وقال الآخر لي عليك خمسمائة درهم قرضا اقرضتكها لا شركة لاحد معي فيه فقال محمدرح  
اما في قياس قول ابي حنيفة و ابي يوسف رح ينبغي ان لا يقبض واحد منهما شيئا الا شاركة  
الآخر و اما في قولي فما قبضه احد هما لا يشارك الآخر فيه اذا كذبه ان يكون شريكا فيه رجل  
قال لرجلين غصبت من ابيكما الف درهم ولا وارث له غيركما فصدقه احدهما في ذلك وقال الآخر  
لي عليك خمسمائة درهم قرضا اقرضتكها ولم تغصب من ابي شيئا قال محمدرح لا يأخذ واحد منهما  
شيئا الا شاركة اخوة فيه كذا في المحيط \* الباب الرابع عشر فيما يكون اقرارا بالابراء وما لا يكون  
وفي الابراء صريحا اذا اقر الرجل انه لا حق له فيه قبل فلان دخل تحت البراءة كل حق هو مال  
وما ليس بمال كال كفالة بالنفس والقصاص و حد القذف وما هو دين و جب بدلا عما هو مال كال ثمن  
والاجرة او و جب بدلا عما ليس بمال كالمهر وارش الجنابة وما هو عين مضمونة كالغصب او امانة  
كالوديعة والعارية والاجارة ولو قال لاحق لي على فلان فانه يتناول المضمون ولا يتناول الامانة  
ولو قال لاحق لي مند فلان فانه يتناول الامانة ولا يتناول المضمون هكذا في المحيط \* قال هو بري  
من مالي عليه يتناول الديون و اذا قال من مالي عنده يتناول ما اصله امانة ولا يتناول ما اصله  
فصب او مضمون و اذا قال بري من مالي قبله بري من الضمان والامانة فان ادعى الطالب  
بعد ذلك عليه حقالم تقبل بينته عليه حتى يشهدوا انه بعد البراءة او يوقتوا وقتا بعدها هكذا في  
محيط السرخسي \* وان لم يؤرخ بل اُبْهَمَ الدعوى ابهما ما في القياس ان تسمع دعواه وفي  
الاستحسان لا تقبل بينته كذا في المحيط \* لو قال لادين لي على احد ثم ادعى على رجل ديناصح  
وفي نوادر بن رستم عن محمدرح لو قال كل من لي عليه دين فهو بري منه لا يبرأ غرماؤه  
من ديونه الا ان يقصد احدا بعينه فيقول هذا بري بمالي عليه او قبيلة فلان وهم يخصون وكذلك  
لو قال استوفيت جميع مالي على الناس من الدين لا يصح كذا في محيط السرخسي \* ولو اقران فلانا  
قد بري من جقه قبله ثم قال انما بري من بعض حقه لا يصدق على ذلك وكذلك لو قال هو بري من الذي  
قبله او من مالي قبله او من ديني عليه او من حقي عليه ولكن يدخل في البراءة من الحقوق الكفالة والجنابة  
التي فيها قودا وارش لان ذلك من حقوقه كذا في المبسوط \* ولو قال الطالب قد برئت من ديني  
على فلان او هو في حل ممالي عليه كانت هذه براءة للمطلوب وكذلك لو قال وهبت الذي لي عليه  
من مالي فهو بري من ذلك فان كان حاضرا فقال لا قبل الهبة او غائبا فبلغه فقال لا قبل فال مال عليه



وان مات قبل ان يرد فهو بري كذا في الحاوي \* واذا اقر الطالب ان فلانا قد برئ الي  
مالي عليه فهذا اقرار بالقبض كذا في المبسوط \* لو اقر انه ليس لي مع فلان شيء كان هذا براءة  
عن الامانات لاعن الدين كذا في المحيط \* وان اقر انه لا حذله قبل فلان فله ان يدعي سرقة فيها  
قطع وان قال لا ارض لي قبل فلان فليس له ان يدعي دية خطأ ولا صلحا ولا كفالة بدية ولو قال  
لا جراحة لي قبل فلان يتناول جراحة الخطاء والعمد جميعا ولا يتناول القتل كذا في محيط السرخسي \*  
واذا اقر انه لا قصاص له قبل فلان فله ان يدعي الخطاء والحد ولو اقر انه لا جراحة له خطأ قبل  
فلان فله ان يدعي العمد كان فيه قصاص او لم يكن كذا في المبسوط \* وان اقر انه لا دم له قبل فلان  
فليس له ان يدعي دم عمدا ولا خطأ وله ان يدعي ماديون الدم كذا في الحاوي \* ولو اقر انه  
لاحق له قبل فلان ثم ادعى قبله حذوف او سرقة لم تقبل بينته على ذلك الا ان يشهدوا انه فعل  
ذلك بعد البراءة كذا في المبسوط \* ولو قال له انه بري من قذفه اياي ثم طلب بعده فله ذلك  
ولو قال هو بري من السرقة التي ادعت قبله لا ضمان عليه ولا قطع كذا في محيط السرخسي \* واذا  
قال الرجل لاحق لي على فلان فيما اعلم ثم اقام البينة ان له عليه حقا مسمى قبلت بينته وليست  
هذه البراءة بشيء وكذلك لو قال في علمي او في يقيني او في ظني او في رأيي او فيما رى او فيما  
اظن او فيما احسب او في حسابي او في كتابي ولو قال قد علمت انه لاحق لي على فلان  
او استيقنت لم اقبل منه بينته كذا في الحاوي \* ولو قال لست من فلان في شيء ثم اقام البينة على  
مال له قبل هذا القول قبلت بينته وهذا القول باطل وكذلك لو قال برئت من فلان او قال بري  
فلان مني لم يكن هذا براءة من حق لواحد منهما قبل صاحبه كذا في المبسوط \* ولو قال لست  
من الدار التي في يده في شيء لم تقبل دعواه كذا في محيط السرخسي \* ولو قال انا بري من هذه  
الدار ثم ادعاها و اقام البينة لم تقبل بينته الا ان يدعي حقا حادنا بعد البراءة فتقبل بينته عليه كذا  
في المحيط \* ولو قال خرجت من هذه الدار لم يكن اقرارا بشيء وان قال قد خرجت منها على مائة  
درهم او بمائة درهم وقبضتها كان اقرارا بانه لاحق له فيها وعلى هذا الحيوان والعروض والدين  
فان انكر ذواليد ذلك وقال هي لي وقد اخذت مني مائة درهم فصباحلف على ذلك ويسترد  
المائة اذا حلف ويكون المقر على خصوصية كذا في المبسوط \* ولو قال انا بري من هذا العبد ثم  
ادعاه و اقام البينة لم تقبل وكذا اذا قال خرجت من هذا العبد او قال خرج هذا العبد من ملكي

او قال من يدي ثم ادعاه واقام البينة لم تقبل كذا في المحيط \* لو قال هذا العبد لك فقال هو ليس لي ثم قال بل هو لي لم يكن له وكذلك لو اقام البينة عليه لم تقبل بينته كذا في المبسوط \* قال لفلان علي الف فقال فلان مالي عليك شيء يرتد اقراره فان اعاد الاقرار فقال المقر له اجل يلزمه كذا في محيط السرخسي \* لو اقران هذه الجارية لفلان غصبها آية فقال فلان ليست هذه لي بطل اقراره فان اعاد الاقرار فادعاه المقر له دفعت اليه كذا في المبسوط \* ذكر بشر بن وليد عن ابي يوسف ر ح رجل قال لرجل ابرأتك ممالي عليك فقال الرجل مجيبا له ان لك علي الف درهم فقال الاول صدقت تلزمه الالف قياسا وبرا منها استحسانا كذا في محيط السرخسي \* رجل جاء بشاهدين علي رجل بالف درهم وجاء المطلوب بشاهدين بالبراءة عن الف درهم فان كان المال مؤرخا والبراءة كذلك فان كان تاريخ البراءة بعد تاريخ المال يقضى بالبراءة وان كان تاريخ صك المال بعد تاريخ البراءة يقضى بالمال وان لم يكن احد منهما مؤرخا يعمل بالبراءة وكذلك لو كان تاريخهما سواء وان كان صك المال مؤرخا والبراءة غير مؤرخة او على العكس يؤمر بالبراءة ولو كان لرجل علي رجل صكان كل صك بالف وتاريخ الصكين مختلف وفي يد المطلوب براءة من الف درهم في صك وبراءة عن خمسمائة في صك فقال له المطلوب كان لك علي الف درهم وقد اخذتني الف وخمسمائة وقال الطالب كان لي عليك الفان ولم اقض منك شيئا فان المطلوب يبرأ عن الف وخمس مائة ويرجع الطالب بخمسمائة تمام الالفين كذا في فتاوى قاضيخان \* ومما ينصل بذلك قال محمد ر ح في الجامع دار في يدي رجل اقر وقال هذه الدار لفلان لاحق لي فيها فقال المقر له ما كانت هذه الدار لي قط ولكنها لفلان يريد به رجلا ثالثا وصدقه الثالث في ذلك فان القاضي يقضي بالدار للثالث هذا اذا قال المقر له الاول ولكنها لفلان موصولا بقوله ما كانت هذه الدار لي قط واما اذا قال ذلك مفصلا فلا كذا في المحيط \* رجل اقر له انسان بالدين فاقر المقر له ان الدين لفلان وصدقه فلان صح ويكون حق القبض للاول دون الثاني ولو ادعى الي الثاني برئ كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال الالف النبي لي علي فلان هي لفلان وليست لي فقال فلان ما هي لي علي فلان لا يبرأ من عليه المال ولو قال المقر له مالي علي فلان شيء برئ منه كذا في محيط السرخسي \* هشام عن محمد ر ح رجل في يديه الف درهم قال لرجل هذه الالف

هذه الالف لك ورثتها من اخيك وقال المقر له هي لهذا الرجل الآ خر ورثتها من اخيه قال تدفع الالف الى المقر له الآ خر اذا كان الكلام موصولا كذا في المحيط \* الباب الخامس عشر في الاقرار بالتلجئة اذا اقر الرجل ان لفلان عليه الف درهم تلجئة فقال الطالب بل هو حق فان كان المقر له لم يقر بانه تلجئة فالمال لازم على المقر الا ان يصدقه المقر له بذلك فحينئذ لم يلزمه شيء وكذلك لو قال اشهدوا ان لفلان علي الف درهم زورا وباطلا وكذبا فقال فلان صدق في جميع ما قاله لم يلزمه شيء فان قال صدق في المال وكذب في قوله زورا وباطلا اخذته بالالف وعلى هذا الواقر انه باع دارة من فلان بالف درهم تلجئة لزم المقر البيع اذا كذبه في قوله تلجئة وان صدقه في جميع ما قال فهو باطل وان قال صدق فهو باطل ايضا لان مطلقة التصديق ينصرف الى تصديق جميع ما اقر به اذا لم يخص منه شيئا هكذا في المبسوط \* اذا قال الرجل لآخر لاحق لي عليك فاشهد لي عليك بالف درهم فقال الآ خر نعم لاحق لك علي ثم اشهد له بالف درهم والشهود يسمعون ذلك كله فهذا باطل لا يلزمه شيء ولا يسع للشهود ان يشهدوا عليه ولو قال اشهد لي عليك بالف علي انها باطل او علي انك بريء فتعل لم يكن عليه منها شيء كذا في المحيط \* واذا قال الرجل للمرأة اني اريد ان اشهد ان اتزوجك بالف درهم تزويجا باطلا وتلجئة وقالت المرأة نعم افعل علي هذا الوجه وحضر الشهود وهذه المقالة ثم اشهد انه قد تزوجها بالف درهم ورضيت بذلك فالتكاح جائز وكذلك الطلاق والعناق علي مال وغير مال والخلع والمال واجب فيما يسمى فيه المال واما الكتابة علي هذا الوجه باطلة بمنزلة البيع كذا في الحاوي \* ولو قال لامرأة اني امهرك الف درهم في السر واطهر في العلانية الفين واشهد علي ذلك فالمهر لها الف درهم ولو تواضعا علي ان المهر في السر الف درهم وانما يظهر ان ان العقد بمائة دينار سمعة ففعلا ذلك فلها مهر مثلها ولو كان هذا في البيع في الالف ومائة دينار في القياس البيع باطل وفي الاستحسان البيع صحيح ولو كان هذا في الالف والالفين في البيع فقال ابو يوسف رح فيما اعلم عند ابي حنيفة رح البيع بالفين وهكذا رواه المعلي عن ابي يوسف ومن ابي حنيفة رح وروى عن محمد رح في املائه عن ابي حنيفة رح البيع صحيح بالف درهم وهو قولهما كذا في المبسوط \* الباب السادس عشر في الاقرار بالتكاح والطلاق والرق رجل اقر انه تزوج فلانة بالف درهم في صحة او مرض ثم جعدة وصدقته في حيوته او بعد موته فهو جائز ولها الميراث والمهر الا ان يكون فيه فضل علي مهر مثلها فيبطل الفضل اذا كان في المرض ولو اقرت المرأة في صحة او مرض

بانها تزوجت فلانا بكذا ثم جحدته فان صدقها الزوج في حيوتها بثبت النكاح وان صدقها بعد موتها لم يثبت النكاح في قول ابي حنيفة رحمه الله ولا ميراث للزوج منها وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله يثبت النكاح كذا في المبسوط \* ولو قال تزوجت فلانة وقلت ان شاء الله فهذا ليس لها باقرار بالنكاح بل هو انكار له حتى لو قالت هي ما قال ان شاء الله كان القول قول الزوج وكذلك ان قالت هي ذلك وكذلك الطلاق والعناق بان قال طلقتك وقلت ان شاء الله او اعتنك وقلت ان شاء الله ولو قال لها ألم اتزوجك امس او أليس تزوجتك امس او ما تزوجتك امس فقالت بلى فهذا اقرار منها بالنكاح بناء على ان كلمة الاستفهام اذا دخلت على النفي كانت بمعنى الاثبات فصارت كأنه قال لها تزوجتك بلى كذا في المحيط \* ولو قال أليس قد طلقتك امس فقالت بلى فهو اقرار بالطلاق كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لها تزوجتك امس فقالت لا ثم قالت بلى فقال الزوج لا لزومه النكاح ولو قال لها ألم اطلقك امس أما طلقتك امس فهذا اقرار منه بالنكاح والطلاق جميعا ولو قال هل طلقتك امس فهذا اقرار بالنكاح وليس باقرار بالطلاق كذا في المحيط \* امرأة قالت لرجل طلقني فهذا اقرار بالنكاح وكذلك لو قالت اخلعني بالف درهم وكذلك لو قالت طلقني امس بالف درهم او قالت خالعني امس بالف درهم او اقرانت مني مظاهر او مؤل كذا في المبسوط \* لو قال لها انا منك مؤل او مظاهر كان اقرارا بالنكاح ولو قال انت علي كظهر امي لم يكن اقرارا كذا في الحاوي \* ولو قال الرجل اخلعني مني بمال كان هذا اقرارا منه انه تزوجها كذا في المبسوط \* لو قالت المرأة طلقني فقال الرجل اختاري او قال لها امركِ بيدكِ في الطلاق ولم يقل في الطلاق فهذا من الرجل اقرار بالنكاح واذا قال هذا الكلام ابتداء وقال في الطلاق كان اقرارا منه بالنكاح واذا لم يقل في الطلاق لا يكون اقرارا بالنكاح كذا في المحيط \* لو قال الرجل لامرأته انت طالق فهو اقرار بالنكاح ولو قال والله لا اقربك لا يكون اقرارا بالنكاح وكذلك لو قال انت علي حرام او بائن او بنة الا ان يكون قاله في جواب سؤال الطلاق كذا في محيط السرخسي \* لو قال لامرأة حرة هذا ابني منك فقالت نعم فهذا اقرار بالنكاح وكذلك اذا قال لها هذا ابنتي فقالت نعم ولو كانت المرأة التي قال لها هذه المقالة امة لا يكون هذا اقرارا بالنكاح كذا في المحيط \* اذا اقرانه طلقها منذ ثلثة اشهر فان كان تزوجها منذ شهر لم يقع عليها شيء وان كان تزوجها منذ اربعة اشهر وقع الطلاق عليها الا انها ان صدقته في الاسناد فعدتها من حين وقع

الطلاق عليها وان كذبت في الاسناد فعدتها من وقت افرار الزوج به كذا في المبسوط \* لو اقر بعد لدخول انه كان طلقها قبل ان يدخل بها وقد سمي لها مهر فان الطلاق واقع ولها نصف المسمى باقراره بالطلاق قبل الدخول ومهر المثل بالدخول بعد الطلاق كذا في المحيط \* امرأة اقرت ان فلانا وطئها بنكاح او ملك وهو يجهل ثم تزوجت ابن الرجل او اباه لا يفرق بينهما وكذلك لو ادعت ان زوجها طلقها ثلثا وهو يقول طلقك واحدة ثم تزوجها قبل التزويج بغيره جاز وكذلك لو اقرت انها ارضعت صبيا ثم كبر فتزوجها او تزوج ابنتها لم يفرق وينبغي له ان لا يقرب واحدة منهما وكل اقرار يكون من المرأة في مثل هذا الم ينقض النكاح وان كان من قبل الزوج فادعى ان هذه اخته لايه وامه وثبت على ذلك ثم تزوجها فرقت بينهما والزهر نصف المهر كذا في محيط السرخسي \* لو اقر انه كان طلقها ثلثا ثم تزوجها قبل ان تكسح زوجها بغيره وقالت هي ما طلقني او تزوجت غيرك ودخل بي فانه يفرق بينهما وعليه نصف المهر لها قبل الدخول وكله ونفقة العدة بعد الدخول كذا في المبسوط \* لو ان المجهولة اقرت انها ابنة اب زوجها وصدقها ابو الزوج وكذبها الزوج فالقاضي يفرق بينهما ولو ان اخنتين معروفتين انهما اختان وهما توأمان تزوج رجل احدهما فاقرت الاخرى انها ابنة اب زوجها وصدقها المقر له بذلك وكذبها اختها وزوج اختها فالقاضي يفرق بين اختها وبين الزوج كذا في المحيط \* رجل له امة اقرانه وطئها فاشتراها ابوه او ابنه لم يحل له ان يقربها وكذلك لو اقر بذلك بعد ما وطئها الاب او الابن يصدق ان كان مأموما عليه استحسانا ولو اقرانه وطئها في ملكه ثم اعتقها فتزوجها ابنه لا يصدق الاب ويجوز النكاح قياسا ويفرق بينهما استحسانا كذا في محيط السرخسي \* اذا اقرت المرأة انها امة فلان ولا تعرف حالها في الرق والحرية فانه يصح اقرارها وتصير امة للمقر له يصنع بها ما يصنع بامة ظاهرة يدل على ان المقر له وان علم انها كاذبة في اقرارها انها تصير امة له يسرقها ويستخذمها ويستفرشها ومشائخنا قالوا الاصح ان يقسم فيقال انما يملك التصرف فيما اذا علم انها صادقة فيما تقول اما اذا علم انها كاذبة لا يحل له التصرف وكذلك الرجل اذا كان مجهول الحال في الرق والحرية اذا اقر بالرق لانسان وصدق المقر له في اقراره فانه يصح اقراره وكذلك صبي او صبية يعقل ويتكلم ان اقر بالرق لغيره صح اقراره وصار عبدا وامة للمقر له اذا صدقه في اقراره والجواب في اللقيط كالجواب في مجهول الحال في الرق والحرية وهذا اذا لم يعرف حرية بنوع دليل فاما اذا عرف حرية بدليل بان يعرف

ان ابويه حرا لاصل او تثبت حريته بالشهرة فالقاضي لا يصدقه في اقراره ولا يجعله مملوكا للمقر له  
وكذلك اذا كان القاضي قاضي عليه يحكم من احكام الاحرار بان جنى او جنى عليه وقضى  
القاضي بارش الاحرار لا يصدقه في اقراره بالرق وكذلك اذا عرف كونه معتق رجل فاقرب بالرق  
لا انسان لا يصح اقراره فان اقرا لمعتق بذلك وصدقه اجزت اقراره هكذا في المحيط \* رجل تزوج  
امراة لا يعرف احره ام امة فالنكاح جائز بناء على ظاهر حريتها ولو ولدت اولاد اثم اقرت  
بالرق لرجل وصدفها للمقر له وجحد الزوج صدق في حقها حتى صارت امة له ومالهاله ولا يصدق  
في حق الزوج حتى لا يبطل النكاح لعدم الاذن من المولى وليس للمقر له ان يمنعها من زوجها  
وله ان يمنع المقر له من استخدامها كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* فان اعطاها الزوج المهر  
قبل اقرارها برئ وبعد اقرارها لا يبرأ وما وادت قبله او بعده لافل من ستة اشهر فهو حر فان ولدت  
لاكثر فعند ابي يوسف رح هو عبد خلا فالمحمد رح وطلقتها ثنتان وعدتها حيضتان بالاجماع  
فان كان طلقها قبل اقرارها ثنتين يملك الرجعة وله عليها الثالثة فان اعتتها المقر له فلا خيار لها  
وان كان الزوج آلى منها فاقرت بالرق قبل ان ينقضي شهران فايلاؤها شهران وان اقرت بعد  
انقضاء شهرين فايلاؤها اربعة اشهر كذا في محيط السرخسي \* وان جنى عليها فارش الامة للمقر له  
وان جنت خيرا للمقر له بين الدفع والفداء كذا في الكافي \* لو طلقها الزوج بتطبيقين وهو لا يعلم  
باقرارها يملك عليها الرجعة ولو علم لا يملك وهو الصحيح وكذا لك لو وكل رجلا بان يطلقها  
ثنتين ثم اقرت بالرق فعلم الزوج ولم يعزل الوكيل حتى طلقها ثنتين بانته منه وان لم يعلم  
او علم ولم يقدر على عزل الوكيل يملك مراجعتها كذا في محيط السرخسي \* لو طلقها الزوج  
واحدة فمضت من عدتها حيضة ثم اقرت بالرق كانت عدتها حيضتان ولو اقرت بالرق بعد ما حاضت  
حيضتين كانت عدتها ثلث حيض ولو ان الزوج آلى منها فمضى شهر ثم آلى منها فمضى شهر ثم اقرت  
بالرق فمدة الايلاء الاول اربعة اشهر ومدة الايلاء الثاني شهران فاذا مضى شهر من وقت الاقرار  
تطلق بالايلاء الثاني وسبق مدة الايلاء الثاني مدة الايلاء الاول وكذلك لو آلى منها ثم قال  
اذا مضى شهران فوالله لا اقربك فلما مضى شهران اقرت بالرق كانت مدة الايلاء الاول  
اربعة اشهر ومدة الايلاء الثاني شهران فاذا مضى شهران بعد الاقرار بانته بتطبيقين يحكم  
الايلائين

الايلائين كذا في المحيط\* ولو قال لها اذا دخلت الدار واذا كلمت فلانا واصلت الظهر واذا اجاء رأس  
الشهر فانت طالق ثنتين ثم اقرت بالرق ثم وجد الشرط طلقت ثنتين وملك الزوج رجعتها لان  
الرجوع عن التعليق لا يصح فلا يمكنه التدارك وانما علق بشرط الرجعة فلو حرمت حرمة فليظة  
يتضرر بقولها وكذلك لو جعل امرها يدها في تطبيقتين او يدها اجنبي ثم اقرت بالرق لان التفويض  
لازم لا يقبل الرجوع فلا يمكنه التدارك كذا في التحرير شرح الجامع الكبير\* ولو علق طلاقها ثنتين  
بفعلها فاقرت بالرق ثم فعلت ذلك طلقت ثنتين ولم تحرم عليه ولو كان علق بفعل نفسه ففعل  
بعد ما اقرت بالرق حرمت عليه قال في الكتاب سواء كان فعلا له منه بد او لا بد له منه مثل كلام  
الاب و صلوة الظهر وما شبه ذلك كذا في المحيط\* لو ان رجلا مجهول الاصل له اولاد وامهات  
اولاد ومدبرون ومكاتيون فاقر بالرق لرجل جاز ذلك في نفسه وماله ولا يصدق على اولاده  
وامهاتهم ومدبريه ومكاتبيه كذا في التحرير شرح الجامع الكبير\* في المنتقى عبد قال لرجل انا ابن  
امتك وهذه امي امة لك ولدت في ملكك ولكنني حر ما ولدت الاخر فالقول قوله ولا يكون  
عبداله كذا في المحيط\* لو ان امرأة مجهولة الحال في يدها ابن صغير من فجور فاقرت انها امة  
لفلان وان ابنها عبد له فهي مصدقة على نفسها وان كان الابن يعبر عن نفسه فقال انا حر كان القول  
قوله وكذلك رجل وامرأته مجهولان لهما ولد صغير اقر بالرق لرجل على نفسهما وابنهما جاز  
وان قالان نحن مملوكان لفلان وابنا هذا مملوك لفلان آخرو كذبهما مولاها في الابن فلا ين عبد له  
معهما كذا في التحرير شرح الجامع الكبير\* رجل اعتق عبداله ثم اقر انه عبد فلان وعبدقه فلان  
بصير رقيقا اذا لم يحكم القاضي بعقده بخلاف ما اذا اقر بعد ما قضى القاضي بعقده لا يصح ولو قال  
لاخر انا عبد لك فقال لا ثم قال بلى يكون عبداله كذا في محيط السرخسي\* ولو قال ذواليد لرجل  
هو عبدك يا فلان فقال لا ثم قال بلى هو عبيدي وجاء بالبينة انه لم تقبل بينته وكذلك لو اقر ان  
هذا العبد لفلان ثم جاء بالبينة انه لم تقبل بينته كذا في المبسوط\* وسكوت العبد عند تصرف  
المولى فيه ينظر ان كان تصرفا يشترك فيه الحر والمملوك كالاجارة والنكاح والخدمة لا يكون  
اقرارا بالرق وان كان تصرفا يختص به المملوك كالبيع والتسليم والهبة والرهن مع القبض ودفعه  
بالجناية فالتسكوت عن الرد عنده يكون اقرارا بالرق وسكوت العبد على سوم البيع لا يكون اقرارا  
بالرق اما اذا باعه ولم يسلم وهو ساكت هل يكون اقرارا بالرق اختلفوا فيه قيل يكون اقرارا وقال

المثأخرون من اصحابنا لا يكون اقرارا بالرق هكذا في محيط السرخسي \* لو ان رجلا ادعى على امة انها امته وادعت الامة انه عبدها ولا يعرف اصلهما وليس واحد منهما في يد صاحبه وصدق كل واحد منهما صاحبه في دعواه معاذك باطل وان كان اقرارا حدهما قبل الآخر فالذي اقرارا خيرا مملوك للاول اذا صدقه ثانيا فان صدقه المقر له في ذلك كان عبدا له وان لم يصدق ولم يكذب لم يكن واحد منهما مملوكا للآخر كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* اذا قال اعتقني فهو اقرار بالرق وكذلك اذا قال اعتقني امس وكذلك قوله هل اعتقني اقرار بالرق كذا في المحيط \* قال محمد رح رجل لا يعرف له نسب وله ابن حر فاشترى المجهول عبدا واعتقه ثم اقرار بالرق لانسان وصدق المقر له وجمد المعتق صح اقراره في حق نفسه حتى صار رقيقا للمقر له ولا يصح اقراره في حق المعتق حتى لا يبطل عتقه فلو مات المعتق وترك مالا فماله لمولى المعتق وهو المقر له ان لم يكن له عصبة فان كان للميت عصبة نحو الابن والاخ والعم فهو لآءا حق بالميراث من المقر له وان لم يكن للميت الابنة فلها النصف والباقي للمعتق بالولاء ثم يصير المقر له باقراره ولو لم يمت المعتق لكنه جنى جناية يسعى فيها ولا يعقلها احد واختلف المشائخ ربح انه يسعى في قيمته او في دية المقتول قال بعضهم في قيمته وقال بعضهم يسعى في الدية قال الصدر الشهيد رح وهو الاصح واليه مال الكرخي حكى عنه الجصاص كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* وان جنى عليه فهو كالجناية على المملوك كذا في محيط السرخسي \* ولو ان المقر له بالرق اعتق المقر ثم مات المعتق الاول فماله للمقر له وكذا لو كان للمقر ابن حر لان الاب اذا كان حيا لاحق لابن في تركته معتقه فلو مات المقر او لا وترك ابنا حران مات المعتق الاول ولم يترك عصبة فميراثه لابن المقر لا للمقر له وكذا لو كان له عصبة سوى الابن كان المال له كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* الباب السابع عشر في الاقرار بالنسب وامية الولد والعنق والكتابة والتدبير يصح اقرار الرجل بالولد بشرط ان يكون المقر له بحال يولد لمثله وان لا يكون المقر له ثابت النسب من غيره وان يصدق المقر له المقر في اقراره اذا كان له عبارة صحيحة وبالولد اذا كان المقر يولد لمثله وان لا يكون المقر ثابت النسب من غيره وان يصدق المقر له المقر في اقراره اذا كان له عبارة صحيحة وبالمراة اذا صدقته وكانت خالية عن زوج وعدة وان لا يكون تحت المقر اخنها ولا ربع سواها وبالمولى بان اقرار هذا العبد معتق او اقرار هذا معتق اذا صدقه المقر له وان لا يكون للمعتق



في الصورة الاولى وللمعتق في الصورة الثانية ولاء ثابتا من الغير ولا يصح اقراره بما عدا هو لآء نحو الاخ والعم  
والخال ومن اشبههم وتفسير صحة الاقرار بمن ذكرنا اعتبار الاقرار فيما يلزم المقر والمقر له من الحقوق وفيما يلزم  
غيرهما حتى انه اذا اقر بالابن مثلا فالابن المقر له يرث مع سائر الورثة المقر وان جحد سائر الورثة نسبة  
ويرث ايضا من اب المقر وهو جحد المقر له وان جحد الجد نسبة وتفسير عدم صحة الاقرار بمن ذكرنا  
عدم اعتبار اقراره فيما يلزم غير المقر والمقر له من الحقوق اما فيما يلزمها من الحقوق فافقاره صحيح  
معتبر حتى ان من اقر مثلاً باخ وله ورثة سواء يجحدون اخوته فمات المقر لا يرثه الاخ مع سائر  
ورثته وكذلك لا يرث من اب المقر اذا كان الاب يجحد نسبة اما يستحق النفقة على المقر حال  
حيوته واقرار المرأة يصح بثلاثة بالولد والزوج والمولى ولا يصح بالابن قال بعض مشائخنا رح ما ذكر  
ان اقرار المرأة بالابن لا يصح محمول على ما اذا كان لها زوج معروف فاما اذا لم يكن لها زوج  
معروف فينبغي ان يصح اقرارها كذا في المحيط \* رجل ملك عبدا في صحته واقر في مرضه انه  
ابنه ومثله يولد لمثله وليس له نسب معروف فهو ابنه ويعتق ويرثه ولا يسعى في شيء وان لم يكن  
له مال غيره وكان عليه دين محيط بقيمته وكذلك اذا ملك معه امه وقد ملكها في حالة الصحة  
لا سعاية على الام هذا اذا ملك العبد وحده او مع امه في حالة الصحة فاذا ملك العبد في مرضه  
واقر بنفسه ثبتت نسبة ايضا وعق عليه كذا في الذخيرة \* فان لم يكن للمريض مال آخر يخرج  
العبد من ثلثه يجب عليه السعاية ثم في اي قدر يسعى ذكر ان على قول ابي حنيفة رح يسعى في  
ثلثي قيمته وعندهما يسعى في جميع قيمته الا قدر ما يخصه من الميراث فان ذلك يطرح عنه وان كان  
للمريض مال يخرج العبد من ثلث ماله فعلى قولهما يرث العبد منه ويسعى في قيمته الا قدر ما يصيبه  
من الميراث وعلى قول ابي حنيفة رح يرث ولا يسعى في شيء من قيمته واما التجارية فانما تعتق  
بموته ولا سعاية عليها وان ملكها في حالة المرض عندهم كذا في المحيط \* عبد صغير لا يعبر عن نفسه  
بين اثنين اشترياه فقال احدهما هو ابني وابنك او قال ابنك وابني او قال ابنا فان ذكر موصولا  
ثبتت نسبة من المقر صدقه شريكه او كذبه وان فصل بان قال ابني وسكت ثم قال وابنك نفذ على المقر  
ولو قال وابنك وسكت ثم قال ابني فان صدقه شريكه ثبتت نسبة من الشريك وان كذبه شريكه  
لم يثبت نسبة من الشريك وهل يثبت من المقر عند ابي حنيفة رح لا يثبت وعندهما يثبت وان قال  
المقر له بعد مقالة المقر فيما اذا فصل هو ابني وابنك او قال ابنك وابني او ابنا يثبت نسبة منه لان

هذا منه تصديق واقرار وان قال المقر له هو ابنك دوني او ابنك وسكت ثم قال ابني لم يثبت  
نسبه منه فلا يثبت من واحد منهما عند ابي حنيفة رح كذا في شرح الزيادات للعتابي \* وان كان  
كبيرا او صغيرا يعبر عن نفسه فان كان مقرا بالرق لهما فهو والذي لا يعبر عن نفسه سواء وان لم يقر  
بالرق لهما يرجع في ذلك الى قوله فان اقرانه ابن المقر فهو ابن المقر وان اقرانه ابن المقر له فهو  
ابن المقر له ان صدقه المقر له وان انكر نسبه منهما لم يثبت نسبه من واحد منهما كذا في المحيط \*  
جارية بين رجلين جاءت بولد فقال احدهما هو ابني وابنك او ابنك وابني او ابنتا فان صدقه  
شريكه يثبت نسبه من المقر وصارت الجارية ام ولده تبعا للنسب ويضمن نصف قيمتها للشريك  
موسرا كان او معسرا ولا يضمن قيمة الولد ونصف العقر بنصف العقر قصاص وان كذبه شريكه  
فالجواب كذلك الا ان ههنا يجب للشريك على المستولد نصف العقر ولم يجب للمستولد على  
شريكه نصف العقر كذا في شرح الزيادات للعتابي \* رجلان اشتريا غلاما من السوق وكان عبدا  
لرجل ولد عنده فقال احدهما لصاحبه هذا ابني وابنك او قال هو ابنك وابني او قال هو ابنتا  
جميعا فقال صاحبه صدقت او قال كذبت فهو ابن المقر ولا يرجع فيه الى قول الغلام وان كان يعبر  
عن نفسه فبعد ذلك ان صدقه شريكه فلا ضمان عليه في الولد اصلا وان كذبه كان حكم الولد كحكم  
عبد بين اثنين اعنته احدهما وان قال الشريك هو ابنك دوني فعلى قول ابي حنيفة رح لا يضمن  
المقر لشريكه شيئا ولكن يسعى المعتق له في قيمته وعندهما يضمن المقر ان كان موسرا كذا في المحيط \* رجلان  
اشتريا عبدا فادماه احدهما ثم شهد على صاحبه انه كان اعنته قبل ان يدعيه وصدقه صاحبه سقط  
الضمان عن المقر بتصديق صاحبه كذا في شرح الزيادات للعتابي \* جارية بين رجلين ادعى احدهما  
انها ام ولده وقال شريكه كنت اعنتها قبل ان تقر بهذا وكذبه المقر فالجارية ام ولد للمقر وضمن  
المقر لشريكه بنصف قيمتها كذا في المحيط \* جارية بين رجلين ولدت في ملكهما فادعى احدهما  
الولد والآخر الام معا واقرانه كان اعنتها ثبت نسب الولد من مدعى الولد وامه ام ولد لان  
دعوة الولد دعوة الاستيلاء فيستند الى اول العلوق ودعوة الام دعوة تحرير فيقتصر على وقت  
الدعوة فكان السابق اولى ويضمن لشريكه نصف قيمتها وان زعم الشريك انه لا ضمان له حيث  
زعم انها بنته او معتقته ويضمن نصف عقرها لا قرارة بالوطى ولا يضمن من قيمة الولد شيئا بعلوقه حرام من  
الاصل

الاصل كذا في شرح الزيادات للعتابي \* استولد هائم اقرانها الفلان زوجها منه وصدفته فهي  
والغلام مملوكان للمقرله ولا يلنفت الى تكذيب الغلام اذا بلغ وكذلك اذا لم يقل شيئا حتى ماتت  
فان كذبت الجارية لم يصدق ويقضى عليه بقيمتها للمقرله ولا يقضى بالعقروا ان ماتت قبل  
النصديق والتكذيب صدق ويكون الابن عبد للمقرله ولو انكرت وماتت قبل الحكم بشيء  
\* لا يقضى بشيء حتى يكبر الغلام فاذا كبر فالقول له ولو كانت الام حية والغلام يعبر عن نفسه  
فصدفته وكذبه الغلام او على عكسه عتق الغلام والام ام ولد للمقر ويضمن قيمتها كذا في محيط  
السرخسي \* قال محمد رح رجل له عبد ولعبد ابن ولابن عبده ابنان ولد في بطنين وكلهم يولد  
مثلهم لمثل المولى فقال المولى في صحته احدثهم ولدي يؤمر بالبيان مادام حيا فاني ايتهم بين  
يثبت نسبه منه وعتق ما بعده وان ماتت قبل البيان فالعبد يسعى في ثلثة ارباع قيمته وابنه في ثلثي  
قيمتة وكل واحد من الاصغرين في ربع قيمته كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* رجل له عبد  
ولعبد ابنان ولد في بطنين مختلفين ولكل ابن ابن فيهم خمسة وكل واحد منهم يولد مثله للمولى  
فقال المولى في صحته احدث هؤلاء ولدي ثم مات المولى قبل البيان فانه يعتق من الاول خمسة  
ويسعى في اربعة اخماسه واما الاوسطان يعتق من كل واحد منهما ربعة ويسعى في ثلثة ارباعه واما  
الاصغران فيعتق من كل واحد منهما ثلثاه كذا في المحيط \* ولو كان العبد سبعة بان كان لكل واحد  
من الاصغرين ابن فقال احدثهم ولدي فعندهما وهو الاصح على قول ابي حنيفة رح يعتق  
من الاول سبعة ويسعى في ستة اسباع قيمته ويعتق من كل واحد من ابنيه سدسه ويسعى في خمسة  
اسداس قيمته ويعتق من كل واحد من ابني الابنين خمسة ويسعى في اربعة اخماسه ويعتق  
من كل واحد من الاصغرين خمسة اثمانه ويسعى في ثلثة اثمان قيمته كذا في التحرير شرح الجامع  
الكبير \* عبيد بين رجلين قال احدهما لصاحبه اعتقه انا وانا وانت او قال اعتقه انت وانا  
وصدقه صاحبه في ذلك كله عتق العبد عنهما وصار مولى لهما وان كذبه صاحبه عتق على المقر  
بافتراره وصار كعبد مشترك بين اثنين اعتقه احدهما فيكون للشريك خيار ثلثة عند ابي حنيفة رح  
واما عند ما يتعين الضمان ان كان المقر موسرا والسعاية ان كان معسرا وولاء نصيب المقر له وولاء  
نصيب شريكة مع فوف فان عاد الى النصديق رد ما اخذ من الضمان او السعاية وبثبت الولاء منه

(٢) هكذا وجد في جميع الكتب المحاضرة عند التصحيح والظاهر ان ما عند الصاحبين سقط من البين \*

كذا في المحيط \* اذا اقر الرجل انه اعتق عبده هذا امس وهو كاذب عتق في القضاء ولم يعتق فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المبسوط \* ولو قال اعتقتك امس وقلت ان شاء الله لم يعتق وكذلك لو قال اعتقتك امس وانما اشتراه اليوم وكذلك قوله اعتقتك قبل ان اشتريتك كذا في الحاوي \* ولو قال اعتقتك ان دخلت الدار لم يعتق حتى يدخل ولو قال جعلت امرك في يدك في العتق امس فلم تعتق نفسك وقال العبد بل اعتقت نفسي لم يعتق كذا في محيط السرخسي \* ولو قال اعتقتك على مال وقال العبد اعتقتني بغير مال فالقول قول العبد ولو قال اعتقتك على مال امس فلم تقبل فقال العبد بل قبلت او قال اعتقتني بغير شيء فالقول قول المولى كذا في المبسوط \* اقرانه اعتق عبده هذا لابل هذا اعتقا كذا في محيط السرخسي \* ولو قال كاتبك ولم يسم مالا وقال العبد على خمسمائة فانه ينبغي في قول ابي حنيفة رح ان يصدق العبد ولا يصدق عندهما كذا في الحاوي \* ولو قال كاتبك امس على الف درهم فلم تقبل الكتابة وقال العبد بل قبلتها فالقول قول العبد ولو اقرانه كاتب عبده هذا على الف درهم لابل هذا واحد من كل واحد منهما الكتابة جاز ذلك كذا في المبسوط \* ولو اقرانه كاتب عبدا قبل ان يملكه او انه كاتبه امس وانما اشتراه اليوم لم يصح ولو اقرانه كاتبه امس وقال ان شاء الله فالقول قوله ولو قال استثنيت الخيار لنفسي وقال المكاتب لم يكن فيه خيار فالكتابة جائزة ولا يصدق المولى على شرط الخيار وكذلك البيع في جميع هذه الوجوه كذا في الحاوي \* دبر جارية ثم اقرانها كانت مدبرة لا خر غصبتها منه لم يصدق على الجارية ويضمن قيمتها واستخدمها ووطئها قضاء وفي الديانة لا يفعل ان كان كما يقول وان قتلها اجنبي فعليه القود ولو قتلها المقر له فعليه القود قياسا ولا قود عليه استحسانا كذا في محيط السرخسي \* جارية بين رجلين قال احدهما لصاحبه دبرتها انا وانت او قال دبرتها انت وانا او قال دبرناها فان صدقه صاحبه في ذلك فهي مدبرة لهما وان كذبه صاحبه في ذلك صارت بمنزلة جارية بين رجلين دبرها احدهما والحكم ثمه ان عند ابي حنيفة رح الشريك خيارات خمسة ان شاء دبر نصيبه وان شاء ترك نصيبه على حاله وان شاء ضمن المقر المدبر ان كان موسرا وان شاء استسعى الجارية ان كان المدبر معسرا وان شاء اعتق نصيبه فان ضمن المقر كانت الجارية نصفها مدبرة للمقر والنصف الآخر موقوف بخدم المقر يوم ما وتوقف يوما فان عاد الشريك الى تصديق المقر صارت مدبرة بينهما وورد على المقر ما اخذ من الضمان وان لم يرجع الى تصديقه حتى مات احدهما ولا مال له سوى الجارية فان مات المقر وصدقته الجارية

فإذا قال سعت في ثلثي نصف قيمتها الورثة المقر وأما إذا كذبت الجارية المقر فما قال سعت في ثلثي قيمتها في ظاهر الرواية وإن مات المنكر فإن صدقت الجارية المقر فيما أقر فإنها تسعى للمقر في جميع قيمتها وإن كذبت الجارية المقر فيما أقر فإنها تسعى للمقر في نصف قيمتها وذلك قيمة حصته ولم تسع في غير ذلك وأما إذا ماتا جميعا أحدهما قبل الآخر فإن مات المقر أولاً ثم المنكر والجارية صدقت المقر فيما أقر فحكم المسئلة قبل موت المنكر إن يعتق ثلث النصف الذي هو حصته المقر ويلزمها السعاية في ثلثي ذلك النصف وإن مات المنكر بعد ذلك وجب عليها السعاية في نصيب المنكر للمقر وإذا وجبت السعاية في نصيب المنكر للمقر صار ذلك تركة للمقر وإذا أدرت تركة للمقر زاد الثلث فيسلم لها ثلث جميع الرقبة وتسعى في ثلثي جميع الرقبة وإن كانت الجارية كذبت المقر فيما أقر فكذلك الجواب تسعى في ثلثي قيمتها وإن مات المنكر أولاً ثم المقر والجارية صدقت المقر فيما أقر مشائخنا رحمهم الله أنه يلزمها السعاية في كل قيمتها وإن كانت الجارية كذبت المقر فيما أقر فنقول ذكر محمد رحمه هذه المسئلة قبل موت المقر إن يلزمها السعاية في نصيب المقر لا غير ولم يذكر حكمها بعد موت المقر ومشائخنا رحمهم الله ذكروا أنه يلزمها السعاية في كل قيمتها لأنه لزمها السعاية في كل القيمة قبل موت المقر فلا يتغير بموت المقر بعد ذلك هذا كله بيان مذهب أبي حنيفة رحمه وأما بيان مذهب أبي يوسف ومحمد رحمه فتصير كلهما مدبرة باقرار المقر فبعد ذلك أن صدق الشريك المقر فهي مدبرة بينهما ولا ضمان على المقر وإن كذبه ضمن المقر نصف قيمتها للشريك موسراً كان أو معسراً ويكون نصفها مدبرة للمقر والنصف الآخر موقوفاً إلى أن يعود الشريك إلى تصديق المقر وإن عادت مدبرة بينهما ورد الشريك ما أخذ من المقر وإن لم يعد حتى مات المقر سعت في ثلثي نصف قيمتها الورثة المقر ليس عليها غير ذلك للحال صدقت الجارية المقر وكذبت وباقى المسئلة بعد هذا على مذهبيهما على حسب ما بينا لأبي حنيفة رحمه كذا في المحيط \* الباب الثامن عشر في الاقرار في البيع والشراء وفي الاقرار بالعيب في المبيع لو قال الرجل بعثك عبدى هذا أمس فلم تقبل فقال المشتري قد قبلت فالقول له وكذلك لو قال المشتري اشتريت منك هذا فلم تقبل فقال البائع بلى قد قبلت فالقول له لأن البيع ينتظم بفعلهما جميعاً كذا في محيط السرخسي \* إذا أقر الرجل أنه باع عبده هذا من فلان وقبض الثمن منه ولم يسمه فهو جائز ولو سمي وأقر أنه قبضه كان هذا اجوزاً ولو سمي ثمنا وقال لم أقبضه وقال المشتري قد قبضته فالقول قول البائع مع يمينه والبيئة على المشتري كذا

في المبسوط \* اقرانه باع دارا منه ولم يسمها ثم جحدته فالاقرار باطل وكذا ان سمي المبيع ولم يسم ثمنه فان حدد الدار وسمى الثمن يلزمه وان جحد ذلك البائع ولا يعرف الشهود الحدود بعد ان تقوم البينة على معرفة الحدود وكذا في محيط السرخسي \* لو اقرانه باع عبده من فلان ولم يسم العبد ثم جحد فهذا الاقرار باطل وكذلك ان اقرانه باع عبده من فلان غير ان الشهود لم يعرفوه بعينه وكذا في المبسوط \* لو اقرانه باع عبده منه ولم يسم الثمن فقال المشتري اشتريته منك بخمسائة فجحد البائع ان يكون باعه بشي حلف البائع على دعوى المشتري ولا يلزمه البيع بالاقرار الاول وكذلك لو كان المشتري بدأ بالاقرار على هذا الوجه وكذا في المحيط \* اذا اقرانه باع هذا العبد من فلان بالف درهم فقال فلان ما اشتريته منك بشي ثم قال بلي قد ابتعته منك بالف درهم وقال البائع ما بعته فاقول قول المشتري وله ان يأخذه بالثمن ولو كان حين جحد المشتري الشراء قال البائع صدقت لم تشتره ثم قال المشتري بعد ذلك قد اشتريته لم يلزمه البيع ولم تقبل منه بينة على ذلك الا ان يصدق البائع على ما يدعي من الشراء بعد ذلك فحينئذ تصادقهما على الشراء بمنزلة البيع المستقبل وكذا في المبسوط \* اقرانه باع هذا العبد من فلان لابل من فلان فهو باطل ويحلفه كل واحد منهما ان ادعاه بثمان مسمى وكذا في محيط السرخسي \* ولو اقران هذا العبد الذي في يديه عبد لفلان اشتريته منك بالف درهم ونقدته الثمن ثم قال بعد ذلك اشتريته من فلان الآخر بخمسائة درهم ونقدته الثمن فان اقام البينة على ذلك كله فهو جائز وعليه الثمن الاول والثمن الآخر هذا اذا اقام البينة على البيعين فقط ونقد الثمنين فاما اذا اقام البينة على نقد الثمنين فلا شيء عليه لو احدهما واذا لم يقم بينة على ذلك فالعبد الاول ان جحد البيع وان صدقه الثاني في ذلك فله الثمن خمسمائة وان جحد البيع ضمن له المقر قيمة العبد هكذا في المبسوط في باب اقرار رجل في نصيبه \* ولو اقام البينة على الاول ولم يقم على الآخر وصدقه الآخر بالبيع كان الجواب فيه كالجواب فيما لو ثبت البيعان جميعا بالبينة وكذا في المحيط \* لو اقرانه باع منه بالف درهم وقال المشتري اشتريته بخمسمائة وقد خرج نصيب العبد من ملك المشتري فعلى قول ابي حنيفة رح القول قول المشتري سواء رضي البائع باسترداد ما بقي او لم يرض وعلى قول ابي يوسف رح القول في الثمن قول المشتري مع يمينه الا ان يرضى البائع ان يأخذ ما بقي منه ويتبع المشتري بحصة ما خرج من ملكه

من ملكه على قول المشتري فحينئذ يجري التحالف واما على قول محمد ر ح يتحالفان ويتراذان  
قيمة العبد الا ان يشاء البائع ان يأخذ ما بقي من العبد وقيمة ما استهلك المشتري كذا في المبسوط \*  
في المنتقى رجل اشترى جارية وقبضها ثم اقر المشتري انها لهذا المدعي وصدقه البائع فاراد  
لمشتري ان يرجع عليه بالثمن فقال البائع انما كانت للمدعي لانك وهبتها له كان القول قوله  
كذا في محيط السرخسي \* قال محمد ر ح رجل اشترى من رجل جارية بيعا فاسدا وقبضها  
المشتري فحضر البائع يريد استردادها فقال المشتري وهبتها من فلان وقبضها ثم اودعها  
مدي وانكر البائع لم يقبل قوله وللبيع ان يأخذها فان اقام المشتري بينة على ما ادعى  
لا تقبل ولو علم القاضي بما ادعاه المشتري او صدقه البائع او اقام البينة على اقرار البائع او حلفه  
المشتري فنكل اندفعت الخصومة عنه ويغرم قيمتها للبائع ولو لم يقم البينة على ما ذكرنا واستردّها  
البائع ثم حضر الغائب وانكر ما ادعاه المشتري سلمت الجارية للبائع وان اقر بما قال المشتري اخذ  
الجارية من البائع ويغرم المشتري قيمتها ولو قال المشتري وهبتها لفلان وقبضها ثم اودعها  
اعتقها اودبرها واستولدها فمجدد البائع ذلك فلا سبيل له عليها وياخذ قيمتها وتكون موقوفة الولاء  
وتصير مدبرة موقوفة او ام ولد موقوفة تعتق بموت الموهوب له فان حضر وصدق المشتري في ذلك كله اخذ  
الجارية وكانت مدبرة او ام ولد له كما قال المشتري وان حضر وادعى الهبة وانكر الاثاق وغيرها  
فهي امة وله ان يأخذها من المشتري ولو قال المشتري ان الموهوب له كاتبها وكذبه البائع كان له  
ان يأخذها وتكون في يده حتى يحضر الموهوب له فان حضر وكذبه المشتري في ذلك كله سلمت  
الجارية للبائع الا اذا قامت الجارية البينة انه قد كان باعها وان المشتري كاتبها فحينئذ يقضى بكتابتها  
وان صدقه في الهبة وكذبه بالكتابة اخذها وكانت امة له وان صدقه في ذلك كله اخذها من البائع  
وكانت كما قال المشتري ويغرم قيمتها فان كان البائع حين ردت عليه باعها اودبرها واعتقها  
كان ذلك باطلا اذا صدق الغائب المشتري في البيع او الهبة وينفذ فيما اذا كذبه كذا في التحرير شرح  
الجامع الكبير \* الوكيل بالبيع اذا اقر بالبيع صح اقراره في حق الموكل سواء كان الثمن قائما او هالكا  
ولو اقر الموكل ان الوكيل باعه من فلان بالف وصدقه فلان في ذلك والوكيل يحدد للعبد لفلان  
بالف والعهد على الموكل دون الوكيل كذا في المحيط \* اذا دفع رجل الى رجل عبدا وامره  
ان يبيعه ثم مات الامر فاقرا الوكيل انه باعه بالف درهم وقبضه فان كان العبد قائما لم يصدق الوكيل

وان كان مستهلكا صدق كذا في المبسوط \* العبد لرجل اجنبي فاستهلك المشتري العبد فقال رب العبد للبائع انا امرتك بالبيع فلي الثمن وقال الوكيل لم تأمرني ولي الثمن ولك القيمة فالقول لرب العبد وكذلك ان كان العبد قائما كذا في محيط السرخسي \* ولو لم يأمره بذلك ولكنه اجاز البيع فان كان العبد قائما بعينه جاز وان كان مستهلكا لم يجز وان قطع يده ثم اجاز البيع فالارش للمشتري وان لم يجز البيع فالارش لرب العبد كذا في المبسوط \* فان اقر رب العبد انه اجاز البيع بعد ما وقع بيوم وانكر المشتري فالقول لرب العبد ولا يمين عليه وان كان العبد مبتا فالقول للمشتري مع يمينه كذا في محيط السرخسي \* رجل وكل رجلا ببيع جارية له فسلمها اليه ثم جاء الموكل يريد استردادها فقال الوكيل قد بعتهما من فلان بالف درهم وقبضها وقبضت الثمن وهو هذا ثم اود عنها وكذبه الموكل لم يقبل قوله وردت على الموكل ولا تقبل بينة الوكيل على ما ادعى فان حضر المقر له وانكر سلمت الجارية للموكل وان ادعى ما اقر به الوكيل اخذ الجارية من الموكل وبأخذ الموكل الثمن من الوكيل ان كان قائما في يده وان هلك في يده لاضمان عليه وان لم يقر الوكيل بقبض الثمن فالقول قوله ويدفع المقر له الثمن وبأخذ الجارية وكذلك الجارية المأمورة اذا اشتراها مسلم بالف واخرجها الى دار الاسلام فجاء المالك القديم ليأخذها من المشتري بالثمن فقال وهبتها من فلان وقبضها مني ثم اود عنها وغاب لم يقبل قوله ويقضى بها للمالك القديم ولا تقبل بينة المشتري على ما ادعى فان حضر المقر له وانكر ذلك سلمت الجارية للمولى القديم بالثمن وان ادعى ما اقر به المشتري اخذ الجارية من المولى القديم واخذ المولى منه بالقيمة ورد المشتري الثمن على المالك القديم وعلى هذا الوهب من رجل شيئا وسلمه اليه ثم اراد الرجوع فقال الموهوب له وهبته من فلان وسلمته اليه ثم اود عني يؤمر بالتسليم اليه فان كذبه فيما ادعى فالرجوع ماض فان صدقه يؤمر الواهب بالتسليم اليه وكذا لو ادعى انه اخوه او موضعه او غيره مما يمنع الرجوع كان له ان يرجع كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* لو امر رجل بشراء عبد بعينه فافر الوكيل انه قد اشتراه بالف درهم وادعى ذلك البائع وجحدته الآمر فالقول قول الوكيل ولو امره بشراء عبد بغير عينه وسمى جنسه وصفته وثمنه فافر الوكيل انه قد اشترى هذا العبد بالثمن الذي سماه له وجحدته الآمر فان ابا حنيفة رح قال ان كان دفع الآمر الثمن الى الوكيل فهو مضدق وان لم يكن دفع الثمن اليه لم يصدق وقال اذا كان العبد قائما بعينه وكان مثله يشتري بذلك الثمن فالقول قول الوكيل



ولو كان الآمر قد مات ثم اقر الوكيل بشراء هذا العبد فان كان العبد في يده بعينه او في يد البائع او كان الآمر يدفع الثمن اليه لم يصدق الوكيل في قول ابي حنيفة ر ح على الآمر ويلزم البيع الوكيل ويحلف الورثة على علمهم وان كان قد استهلك البائع الثمن فالقول قول الوكيل ويلزم بيع الميت كذا في الحاوي \* قال محمد ر ح رجل امر رجلا ان يشتري له جارية فلان بالف درهم فقال نعم فاشترها فقبضها ولم يقبضها حتى قال اشتريتها بالف وخمس مائة وصرت مخالفا فالجارية لي وقال الآمر اشتريتها بالف والجارية ملكي وصدق البائع الآمر فالقول قول البائع والآمر ان لم يقبض الثمن فيعطى الآمر الف درهم الى البائع ويأخذ الجارية فان اراد المشتري ان يحلف البائع على ما ادعى ليس له ذلك وان اراد ان يحلف الآمر له ذلك فان حلف اخذ الجارية واعطى البائع الثمن والعهد بينه وبين البائع ولا يرجع بشيء من العهدة على المأمور وان نكل صارت الجارية للمشتري ويرد المشتري الى البائع الف درهم ويأخذ الجارية فان رجع البائع الى تصديقه اخذ خمسمائة ولم يذكر في الكتاب ان البائع لو اراد ان يطالب الآمر بالف درهم هل له ذلك ام لا حكى الجصاص عن الكرخي والقاضي الامام ابو الهيثم عن القضاة ر ح انه له ذلك وهو بالخيار ان شاء طالب المشتري بذلك وان شاء طالب الآمر وقال عامة المشائخ ليس له ذلك وكذا الوفاة المشتري اشتريتها بمائة دينار والمسئلة بحالها كان الجواب في هذه المسئلة والمسئلة الاولى سواء الا في فصل واحد وهو ان في الاولى اذا اخذ الآمر الجارية وادى الالف الى البائع ثم استخلفه المشتري ونكل يأخذ المشتري الجارية من الآمر مجانا بغير شيء في القياس وفي الاستحسان يأخذها بما ادى من الالف وكان الآمر حرق حبسها من المشتري الى ان يؤدي اليه الالف وفي هذه المسئلة يأخذها مجانا بغير شيء قياسا واستحسانا هذا اذا اقر بالشراء اما اذا انكر الشراء اصلا فقال الآمر اشتريتها بالف وصدقه البائع كان القول قول البائع والعهدة على الآمر فلو قال البائع انبا استخلف المشتري بالله ما اشترى للآمر له ذلك فان حلف فلا شيء عليه وان نكل لزمته العهدة فيؤدي الثمن ويرجع فيه على الآمر ويرجع عليه قبل الاداء وان كان قد اقر انه لاحق له قبل الآمر حين انكر الشراء ذكر في هذه المسئلة استخلاف البائع للمشتري ولم يذكر في مسئلتي الخلاف بالكثرة والخلاف بتغاير الجنس من مشائخنا ر ح من قال لا يستخلف ثمنه ومنهم من قال هناك ايضا يستخلف اذا حلف الآمر بالله ما علم انه اشترى بالف وخمس مائة او بمائة دينار ولو كان البائع

في هذه الوجوه قبض الثمن القائم قال كان الثمن الفا ومائة دينار لا يلتفت الى قوله فبطل قوله بقي الخلاف بين الامر والمأمور فالمأمور يدعي انه اشترى لنفسه والامر يدعي انه اشترى له فكان القول قول المأمور مع يمينه فان حلف ثبت الشراء لنفسه وان نكل ثبت الشراء ل الامر هذا اذا صدق الامر وان صدق المأمور وقد سمي الامر الثمن او لم يسم فاشترى فقال اشتريت بالف وقال الامر اشتريت بخمس مائة وصدق البائع المأمور فالقول قول المأمور مع يمينه كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* اذا اقر البائع انه باع هذا العبد من هذا وبه هذا العيب وادعى ان المشتري ابرأه منه فعليه البينة فان لم يكن له بينة استحلف المشتري ما ابرأه وما عرض على بيع منذرأه ولا رضي به والاخرج من ملكه فان حلف رده عليه وان ادعى المشتري انه اشتراه وبه هذا العيب وهو عيب يحدث مثله وجحد البائع ذلك واقرانه باعه وبه عيب لم يسمه لم يلزمه بهذا الاقرار شيء كذا في الحاوي \* واذا انكر البائع بالمشتري ميبايتوهم زواله بحيث لا يبقى له اثر بان اقرانه باع هذا العبد وبه قرحة ولم يسمها ولم يعينها ثم جاء المشتري بالعبد وبه قرحة واراد ان يرد وقال هي تلك القرحة التي اقررت بها وقال البائع التي اقررت بها قد زالت وهذه قرحة اخرى حدثت في يدك فالقول قول البائع مع يمينه وعلى المشتري البينة فالقول قوله وكذلك ان سمي البائع نوعا من العيوب صدق انه قد ذهب وهذا غيره اذا كان مما يبرأ ويذهب كذا في المبسوط \* فلا يكون للمشتري حق الرد الابينة يقيمه ان هذا العيب عين ذلك العيب او يكون بين اقرار البائع وبين المنازعة مدة لا يتوهم زوال القرحة باثرها في تلك المدة ولا قرحة بالجارية الا هذه فحينئذ كان القول قول المشتري وله ان يرد بالعيب على البائع كذا في المحيط \* اقر البائع انه باع وبه خرق فجاء المشتري بخرق فقال البائع ليس هذا ذلك لا يصدق ولو قال زاد وكان صغيرا صدق ولو كان به خرق غير ذلك فقال البائع بعنك وهذا به ولم يكن الاخر به فالقول قول البائع مع يمينه كذا في محيط السرخسي \* ولو كان البائع اثنين واقر احد هما بعيب وسماه وجحد الاخر كان للمشتري ان يرد على المقر دون الاخر فان كان البائع واحدا وله شريك مفاوض فجحد البائع العيب واقربه شريكه كان للمشتري ان يرد كذا في المبسوط \* وله الخيار ان شاء رد على الشريك المقر بالعيب وان شاء رد على البائع كذا في المحيط \* وان كان الشريك شريك عنان لم يكن للمشتري ان يرد باقراره وكذلك المضارب

المضارب اذا باع خادما من المضاربة فاقر رب المال فيها بعيب لم يكن للمشتري ان يرد ها على المضارب بذلك وكذلك لو كان رب المال وهو الذي باع فاقر المضارب بالعيب وكذلك الوكيل اذا باع واقر الموكل بالعيب لم يلزم الوكيل ولا الامر من ذلك شيء ولو اقر الوكيل بالعيب وجحد الامر كان للمشتري ان يرد على الوكيل ولكن في حقه دون الامر الا ان يكون عيبا لا يحدث مثله فحينئذ يرد على الامر لا باقرار الوكيل ولكن تيقنا ان العيب كان موجودا عند الامر وان كان العيب يحدث مثله فان اقام الوكيل البينة على انه كان عند الامر رده عليه وان لم يكن له بينة استحلف الامر على دعواه فان نكل رده عليه وان حلف فهو لازم للوكيل وفي شريكي العنان لو اقر البائع منهما بالعيب وجحد شريكه رده عليه ولزمهما جميعا وكذلك المضارب اذا اقر بالعيب لزمه ولزم رب المال كذا في المبسوط \* لو ان رجلا اشترى من رجل سلعة وباعها من غيره فطعن فيها المشتري الاخر بعيب ورد ها على المشتري الاول ان رد ها بغير قضاء لا يكون للمشتري الاول ان يخاصم بائعه في ذلك العيب وان رد ها بقضاء قاض فهذا على وجوه ثلثة الاول اذا رد ها باقراره بالعيب بان اقر بهذا العيب ثم ابى القبول وقضى القاضي عليه بالرد وانه على وجهين ان لم يسبق منه جحود هذا العيب نصا قبل الاقرار بالعيب بان لم يقل قبل الاقرار بالعيب بعنها وما بها هذا العيب كان له ان يخاصم بائعه ويرد عليه اذا اقام البينة ان هذا العيب كان عند وقت الشراء وان سبق منه جحود هذا العيب نصا قبل الاقرار بهذا العيب لا يكون له ان يخاصم بائعه الوجه الثاني اذا رد عليه بنكوله وفي هذا الوجه ان لم يسبق منه جحود هذا العيب نصا بان سكت حالة الدعوى ولم يقل شيئا فعرض عليه اليمين فابى فرد عليه بالبينة كان له ان يخاصم بائعه وان سبق منه الجحود لا يكون له ان يخاصم بائعه الوجه الثالث اذا رد عليه بالبينة وفي هذا الوجه ان لم يسبق منه جحود هذا العيب نصا بان سكت حتى قامت عليه البينة كان له ان يخاصم بائعه وان سبق منه جحود هذا العيب نصا فهذا على وجهين ان اقام المشتري الاخر بينة ان البائع الثاني باعها وبها هذا العيب لم تكن له مخاصمة بائعه وان اقام بينة ان هذا العيب كان بها يوم باعها للبائع الاول كان له مخاصمة بائعه هكذا ذكر في بعض الروايات قبل هو قول ابي يوسف ر ح وذكر في بعض الروايات ليس له مخاصمة قبل هو قول محمد ر ح كذا في المحيط في الفصل الثامن والعشرين في اقرار الوكيل والوصي بالقبض \* اذا باع دارا ثم اقرانه باعها وفيها هذا العيب كصدع في حائط يخاف

عنه او كسري جذع او في باب ردت عليه بذلك وكذلك لو باع ارضا فيها نخل فاقر بعيب ينقص الثمن في نخلة او شجرة وكذلك الثياب والعروض والحيوان يقر البائع بعيب ينقص الثمن لو اقرانه باعه اقطع اليد فجاء به المشتري وهو اقطع اليد لم يكن له ان يردده ولكنه يرجع بتقصان العيب في يد واحدة واذا كان للعبد اصبع زائدة فللمشتري ان يردده بها ان اقر به البائع وانكرا الا ان يثبت البائع سببا مانعا من الرد ويستوي في هذه المواضع في الخصومة في العيب حضرة العبد وغيبته اذا كان البائع مقرا بوجود العيب به في الحال كذا في المبسوط \* قال محمد ر ح اذا قال للمجارية يا سارقة او يا آبنة او يا زانية او يا مجنونة ثم باعها فوجد المشتري بها هذه العيوب فاراد ان يرد بالعيب فقال البائع حدث عندك فالتقول قوله فان اقام المشتري البينة على ما كان من قول البائع لا يقبل ذلك وليس له ان يردّها وكذا لو اقام البينة انه قال لها قبل البيع هذه الخبيثة او هذه السارقة او هذه المجنونة ففعلت كذا وكذا كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* ولو قال هذه السارقة وسكت كان اقرارا كذا في محيط السرخسي \* ولو شهدوا انه قال هذه السارقة او هذه الزانية او هذه الآبنة او هذه المجنونة ولم يقر بالفعل او هذه سارقة او هذه آبنة او هذه زانية او هذه مجنونة فللمشتري ان يرد به هذه الشهادة كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* ولو قال لامرأة يا طالق او لامته يا حرة او قال هذه الطائفة او هذه الحرة ففعلت كذا يكون ايقاعا واقرارا وان كان مقرونا بالفعل او على وجه النداء كذا في محيط السرخسي \* الباب التاسع عشر

في اقرار المضارب والشريك اقرار المضارب بدين في المضاربة جائز على رب المال اذا كان مال المضاربة في يده ولا يجوز اذا لم يكن مال المضاربة في يده ويجوز اقرار المضارب بالدين على رب المال اذا كان مال المضاربة في يده لمن لا تقبل شهادته له بالاجماع ويجوز اقرار احد شريكي العنان لمن لا تقبل شهادته له بالاجماع بدين وجب بسبب تجارة دخلت تحت شركتهما بالاجماع ويلزمه دون صاحبه واقرار احد المتفاوضين لمن لا تقبل شهادته له لا يصح عند ابي حنيفة ر ح اصلا لا في حق شريكه ولا في حق نفسه كذا في المحيط \* واذا كان مع الرجل الف درهم مضاربة فاقر فيها بدين وحده رب المال جاز اقراره فيها وكذلك ان اقر فيها باجر اجيرا وادباة او حانوت فان كان قد دفعها الى رب المال فقال هذا من رأس مالك فاقبضه ثم اقر بعد ذلك ببعض ما ذكرنا لم يصدق كذا في الحاوي \* اذا اقر الرجل قتال هذه الالف مضاربة عنده لفلان بالنصف ثم قال بعد ذلك هي مضاربة لفلان الآخر بالنصف وادعاهما كل واحد من الرجلين انها له مضاربة بالنصف ثم عمل المضارب وربح فيها فعلى قول ابي يوسف ر ح

يدفع الى الاول الف درهم ونصف الربح ويضمن للثاني الف درهم ولا ربح له وعلى قول محمد ربح  
يضمن لكل واحد منهما الف درهم ولا ربح لواحد منهما بل يكون الربح للعامل ويتصدق بها كذا  
في المحيط \* اذا اقر المضارب ان هذا المال مضاربة لفلان وفلان وصدقاؤه ثم قال بعد ذلك مفصولا  
لاحد هما الثلثان والآخر الثلث لم يصدق وهو بينهما نصفان كذا في المبسوط \* عبد في يده فة قال  
هو مضاربة لفلان معي بالنصف ثم باعه بالقبين وقال كان رأس المال العا وقال رب العبد دفعت  
اليك العبد بعينه مضاربة فالمضاربة فاسدة ولك اجر المثل والثلث كله لي فالتقول لرب العبد كذا  
في محيط السرخسي \* ولو اقر المضارب ان بمال في ايديهما انه مضاربة لفلان وصدقهما في ذلك ثم اقر  
رب المال لاحدهما بثلث الربح ولا خير بربعه فالتقول قوله كذا في المبسوط \* اقر بمضاربة لرجل  
ولم يسمها فالتقول له فيما سمي ولورثته ان مات كذا في محيط السرخسي \* لو اقر المضارب بربح  
الف درهم في المال ثم قال غلطت انما هي خمسمائة درهم لم يصدق وهو ضامن لما اقر به من المال  
وان بقي في يده شيء من المال فقال هذا ربح وقد دفعت رأس المال الي رب المال وكذبه رب المال  
فالتقول قول رب المال ولكن يحلف رب المال بدعوى المضارب فان حلف يأخذ ما في يده بحساب  
رأس ماله كذا في المبسوط \* اقر رب المال ببيع فيما باعه المضارب ليس للمشتري ردة على  
المضارب وان اقر البائع لزمهما كذا في محيط السرخسي \* اذا قال الرجل فلان شريكي مفاوضة  
فقال فلان نعم او اجل او قال صدق او قال هو كما قال او قال هو صادق فهذا كله سواء وهما شريكان في كل  
ماله بعبين او دين او رقيق او عقار او غير ذلك مما في يد كل واحد منهما وكان ما في يد كل واحد  
منهما بينهما نصفان الا طعام مثل كل واحد منهما وكسوته وكسوة اهله فان ذلك لمن في يده استحسانا  
وكذلك ام ولد احدهما او مدبرته فاما اذا كان لاحدهما مكاتب قد كاتبه قبل اقراره فما عليه من بدل  
المكاتبه يكون بينهما وكذلك لو قال هو مفاوضي في الشركة وانا مفاوضة في الشركة كذا في المبسوط \*  
اذا اقر احد المتفاوضين بمادخل في تحت المفاوضة فهو جائز عليه وعلى شريكه صدقه شريكه  
في ذلك او كذبه والاقرار بمطلق الدين داخل تحت المفاوضة فان اقر احد المتفاوضين بدين  
في الشركة وقال شريكه هذا وجب عليك قبل المفاوضة وانه عليك خاصة وقال المقر لا بل بعد المفاوضة  
فالتقول قول المقر مع يمينه واذا اقر احد شريكي العنان بدين دخل تحت تجارتها لا يصح علي  
شريكه اذا كذبه الشريك فيه فان اقر بدين تولي مباشرة سببه بنفسه بواخذ بجميع ذلك ولا يرجع

على شريكه بشيء وان اقر بدين توليا مباشرة سببه يؤخذ بنصف ما اقر به ولا يؤخذ شريكه بشيء  
وان اقر بدين تولي شريكه مباشرة سببه بنفسه لا يلزمه شيء هكذا في المحيط \* اقرار شريك العنان  
على شريكه في بيع او شراء شيء قائم بعينه جائز وله على شريكه حصته وان اقر بشراء شيء  
مستهلك يكون ثمنه دينا عليه دون شريكه كذا في محيط السرخسي \* لو اقر احد المتقاضين  
بكفالة في صحته او مرضه يؤخذ به شريكه وهذا اذا كانت الكفالة بامر المكفول عنه فاما اذا كفل بغير  
امره فانه يلزمه خاصة في قول الكل وهو الصحيح ولو اقر الصحيح من المتقاضين بكفالته في صحته  
بدون لوارث شريكه المريض لزم الصحيح كله دون المريض كذا في خزانة المفتين \* اذا اقر احد  
المتقاضين انه كفل عن صاحبه بمهر او نفقة زوجته او جنابة لزمه ولزم صاحبه ايضا في قول  
ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح يلزمه ولا يلزم صاحبه كذا في المبسوط \* اذا كان الرجلان  
متقاضين فاقرا حدهما بشركة رجل آخر معهما وانكرا الآخر ذكر في الكتاب ان اقراره جائز عليهما  
وما في ايديهما يصير مشتركا بينهما وبين الثالث شركة ملك ولا يثبت بينهما شركة مفوضة ولا شركة عنان  
ولو قال فلان شريكا لشركة عنان او قال شركة مفوضة وكذبه صاحبه فان الثالث يصير شريكا لشركة عنان  
لا شريكا لشركة مفوضة كذا في المحيط \* اذا اقر الرجل الآخر بالشركة مفوضة وانكرا الآخر ذلك فلا شيء  
لواحد منهما فيما في يدي صاحبه وان قال الآخر ان شريكك فيما في يدك غير مفوضة ولست شريكك  
فيما في يدي كان القول قوله بعد ان يحلف كذا في الحاوي \* ولو اقر الحر لعبد ما دون انه شريكه  
مفوضة او اقر به لمالك تب فصدقه في ذلك لم يثبت المفوضة بينهما ولكن ما في ايديهما يكون بينهما  
نصفين ولا يجوز اقرار واحد منهما على صاحبه بدين ولا ودعة وعلى هذا لو اقر اصبي تاجر بالمفوضة  
او اقر اصبي تاجر فما في ايديهما بينهما ولكن لا يثبت المفوضة بينهما كذا في المبسوط \* اقر اصبي  
لا يتكلم بشركة المفوضة وصدقه ابوة فما في يد الرجل بينهما نصفين ولا يكونان متقاضين ولم يصر  
ما في يد اصبي مشتركا بينهما كذا في محيط السرخسي \* واذا اقر الذمي لمسلم بالمفوضة او لمسلم  
لذمي بها ففي قول ابي حنيفة ومحمد رح لا يكونان متقاضين ولكن ما في ايديهما يكون بينهما  
نصفين هكذا في المبسوط \* اذا قال فلان شريكك ولم يزد على هذا ايرجع في البيان اليه واي شيء بين  
كان مصدق فيه بعد ان يكون شيئا يثبت فيه الشركة كذا في المحيط \* قال انت شريكك في التجارات  
فما

فما في ايديهما من منافع التجارات بينهما وكذلك الدراهم والدينار ولا يدخل المسكن والخادم والكسوة والطعام كذا في محيط السرخسي \* ان قال انا شريك فلان في كل قليل وكثير وصدقه فلان في ذلك صار ما في يد كل واحد منهما وقت الاقرار من مال التجارة مشتركا بينهما فما عرف وجوده في يد كل واحد منهما وقت الاقرار وعرف انه مال التجارة كالذهب والفضة يكون بينهما لا يرجع في بيان ذلك الى احد وما عرف انه ليس من مال التجارة نحو المسكن وما شبه ذلك من الاموال التي هي مشغولة بالحاجة الاصلية لا يكون للتجارة وان علم وجوده في يد كل واحد منهما وقت الاقرار وما عدا الذهب والفضة مما لا يكون مشغولا بالحاجة الاصلية فان القول في انه للتجارة او ليس للتجارة قول من في يده كذا في المحيط \* قال هو شريكي فيما في هذه الحانوت ثم قال ادخلت العدل الزطي بعد الاقرار لا يصدق وهو على الشركة وفي رواية يقبل قوله ومن اصحابنا من وافق بين الروايتين فقال ان كان الحانوت مغلقا يوم الاقرار الى يوم الفتح لا يقبل قوله ولا يقبل قوله كذا في محيط السرخسي \* ولو اقر قال فلان شريكي فيما في هذا الحانوت فان جميع ما في الحانوت يصير مشتركا بينهما وان تنازعا في منافع فقال ادخلت هذا في الحانوت بعد الاقرار وقال المقر له لابل كان موجودا وقت الاقرار اختلفت الروايات في هذا الفصل ذكر في رواية ابي سليمان وقال القول قول المقر له ويكون بينهما وذكر في رواية ابي حفص القول قول المقر ويكون له خاصة وانفقت الروايات كلها فيما اذا قال فلان شريكي فيما في يدي من مال التجارة ثم ادعى المقر في بعض ما في يده انه لم يكن موجودا وقت الاقرار في يده انما اصابه بعد الاقرار وقال الآخر بل كان موجودا في يدك وقت الاقرار ان القول قول المقر كذا في المحيط \* لو قال فلان شريكي في الطحن وفي يد المقر حتى وابل ومنافع الطحانيين فادعى المقر له الشركة في ذلك كله فالقول قول المقر وكذلك كل حامل في يده حانوت وفيه منافع فاقر انه شريك لفلان في عمل كذا فهما شريكان في العمل دون المنافع ولو قال هو شريكي في هذه الحانوت في عمل كذا فكل شيء في ذلك الحانوت من عمل او منافع ذلك العمل فهو بينهما ولو كان الحانوت وما فيه في ايديهما فقال احدهما فلان شريكي في عمل كذا فاما المنافع فهو لي وقال الآخر بل المنافع بينهما فهو بينهما كذا في المبسوط \* قال فلان شريكي في كل ما اشتريت من زطي وفي يده عدلان ثم قال اشتريت احدهما وورنت الآخر فالقول له كذا في محيط السرخسي \* ولو قال هو شريكي في كل زطي عندي للتجارة ثم قال اشتريت احدهما من خاص مالي لغير التجارة

فالقول قوله ولو اقر انهما في يده للتجارة ثم قال هذا من خاصة مالي لم يصدق كذا في المبسوط \*  
ولو قال هو شريكي في كل زطي قدم لي من الاهواز امس ثم اقر ان عدلين قد ما وقال احدهما بضاعة  
فكلهما على الشركة ولا يصح اقراره الا في نصيبه بيد فع نصيبه الى المقر له بالضاعة ويضمن له نصف قيمة هذا  
العدل اذا دفع النصف الى شريكه بغير قضاء كذا في محيط السرخسي \* واذا قال فلان شريكي في هذا  
الدين الذي على فلان فقال المقر له انت اذنته بغير اذني ولم تكن بيني وبينك شركة فان كان المقر  
هو الذي باع المبيع فهو ضامن نصف قيمة المتاع وان قال له في ذكر الحق انه باعه المتاع فقال لم ابعه  
انا ولكن بعناه جميعا وكتب الصك باسمي فالقول قوله فان اراد المقر له ان يضمن الذي عليه الصك  
نصف قيمة المتاع وقال قبضت متاعي بغير اذني وقال الذي عليه الصك ما اشتريت منك شيئا  
وانما باعني المتاع الذي الصك باسمه فلا ضمان عليه ولكن المال الذي في الصك بينهما وحق  
المطالبة لمن باسمه الصك كذا في المبسوط \* قال فلان شريكي في كل تجارة وصدقه الآخر ثم مات  
احدهما من مال فقال ورثته هذا مال استفادته لا من الشركة فالقول لهم وان اقروا انه كان في يده  
يوم اقر فهو من الشركة كذا في محيط السرخسي \* وان كان للميت صك باسمه على رجل بمال  
تاريخه قبل الاقرار بالشركة فهو من الشركة بينهما وان كان تاريخ الصك بعد الاقرار بالشركة فالقول  
قول الورثة انه ليس من الشركة كذا في المبسوط \* الباب العشرون في اقرار الوصي بالقبض  
قال محمد رح في الاصل اذا اقر وصي الميت انه قد استوفى جميع مال الميت على فلان بن فلان  
ولم يسم كم هو ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة وقال الغريم كان لفلان علي الف درهم وقد قبضتها  
الوصي بتمامها فان كان الدين واجبا بادانة الميت واقر الوصي اولا باستيفاء جميع ما عليه ثم قال وهي  
مائة مفصولا من اقراره ثم اقر الغريم بعد ذلك ان الدين الذي كان عليه الف درهم وقد استوفى منه  
الف درهم فالغريم بري عن الالف حتى لم يكن للوصي ان يتبعه بشيء والقول قول الوصي مع يمينه  
انه قبض مائة ولا يصدق الغريم على الوصي حتى لا يضمن تسع مائة للوارث بسبب الجحود فان قامت  
للميت بينة على ان الدين على الغريم كان الف درهم بان اقام الوارث البينة انه غريم الميت كان  
الغريم بريثا عن جميع الالف حتى لم يكن للوصي ان يتبع الغريم بتسعة مائة ويضمن الوصي تسعة مائة  
للورثة واذا اقر الغريم اولا ان الدين الف درهم ثم اقر الوصي انه استوفى جميع ما عليه ثم قل  
وهي مائة مفصولا من اقراره يكون الغريم بريثا عن جميع الالف باقرار الوصي ويضمن



الوصي تسعمائة للورثة بالجحود هذا الذي ذكرنا ان قال الوصي وهي مائة مفصولا عن اقراره فاما اذا قاله موصولا بان قال استوفيت جميع مال الميت على فلان وهي مائة وقال الغريم لابل كان الف درهم فالوصي يصدق في هذا البيان حتى كان للوصي ان يتبع الغريم بتسعمائة والجواب فيما اذا اقر الغريم اولاد دين الف درهم ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه وهي مائة كالجواب فيما اذا كان اقرار الوصي بالاستيفاء ولا هذا اذا وجب الدين بادانة الميت فاما اذا وجب الدين بادانة الوصي ان اقر الوصي بالاستيفاء اولاً ثم قال مفصولا وهي مائة ثم اقر الغريم ان الدين كان الفايبرأة الغريم عن جميع ما عليه ولا يضمن الوصي شيئاً للورثة بقول الغريم وان قامت البينة على ان الدين كان الف درهم يكون الغريم بريئاً عن جميع الدين باقرار الوصي ويضمن الوصي للورثة تسعمائة ما الجحود اولاً برأيه وان اقر الغريم اولاً بالدين ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه ثم قال وهي مائة مفصولا عن اقراره يكون الغريم بريئاً عن جميع ما عليه لاقرار الوصي ويضمن الوصي للورثة تسعمائة وان قاله موصولا بان قال استوفيت جميع ما عليه وهي مائة ثم قال الغريم كان الدين عليّ الف درهم وقد قبضتها فان الغريم يكون بريئاً عن جميع ما عليه حتى لا يكون للوصي ان يتبعه بشيء ولا يضمن الوصي للورثة الا قدر ما اقر الوصي باستيفائه واذا اقر الغريم اولاً بالف درهم ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه وهي مائة فالغريم يكون بريئاً عن جميع الالف ويضمن الوصي للورثة تسعمائة هكذا في المحيط \* باع مالا للورثة فاشهد انه استوفى جميع ثمنه وهو مائة فقال المشتري بل كان مائة وخمسين فالقول للوصي ولا يضمن الغريم وكذا الوصي شيئاً ولو اقر الوصي انه استوفى مائة وهو جميع الثمن وقال المشتري الثمن مائة وخمسون فالوصي قبض الخمسين الفضل وكذلك لو باع مال نفسه كذا في محيط السرخسي \* ولو اقر الوصي انه قد استوفى جميع ما للميت على فلان وهو مائة درهم فقامت البينة انه كان له عليه مائتا درهم فان الغريم يؤخذ بالمائة الفاضلة ولا يصدق الوصي على ابطالها كذا في المبسوط \* اذا اقر الوصي انه استوفى مال فلان الميت عند فلان وديعة او مضاربة او شركة او بضاعة او حارية ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة فان اقر الوصي بالاستيفاء اولاً ثم قال بعد ذلك قبضت مائة وقال المطلوب كان الف درهم وقد قبضها فان الوصي لا يضمن اكثر مما اقر قبضه ويكون المطلوب بريئاً من الجميع كما في الدين وان اقام البينة انه كان عند المطلوب الف درهم فان الوصي ضامن

لذلك ولا يضمن المطلوب هذا اذا قاله مفصلا فاما اذا قاله موصولا ثم اقر المطلوب ان ما عنده كان الف درهم فان القول قول الوصي بانه قبض منه مائة ولا يتبع المطلوب بشيء بخلاف ما لو كان هذا في الدين فانه يتبع الغريم بالباقى واذا اقر المطلوب او لان الامانة عنده الف درهم للميت ثم اقر الوصي انه استوفى جميع ما عليه وهي مائة فان قاله مفصلا صار ضامنا للكل وان قاله موصولا لا يلزمه الا ما اقر بقبضه ولا يتبع المطلوب بشيء بخلاف الدين هكذا في المحيط \* واذا اقر الوصي انه قبض كل دين لفلان على الناس فجاء غريم لفلان فقال قد دفعت اليك كذا وقال الوصي ما قبضت منك شيئا وما علمت ان لفلان عليك شيئا فالقول قول الوصي ويؤخذ الغريم بذلك ولو قامت البينة على اصل هذا الدين لم يلزم الوصي منه شيء لانه لم يقر بقبض شيء من رجل بعينه وكذا لو قال قبضت كل دين لفلان بالكوفة وكذا لك الوكيل بالقبض كذا في الحاوي \* ولو اقر الوصي انه استوفى ما لفلان الميت على الناس من دين استوفاه من فلان بن فلان وقامت البينة ان للميت على رجل الف درهم فقال الوصي ليست هذه فيما قبضت فانها تلزم الوصي كذا في المبسوط \* اذا اقر الوصي انه استوفى ما على فلان من دين الميت وقال الغريم كان له علي الف درهم وقال الوصي قد كان له عليك الف درهم ولكنك اعطيت خمسمائة في حياته الى الميت وخمسمائة دفعتها الي بعد موته وقال الغريم بل دفعت الكل اليك يضمن الوصي الف درهم ولكن يستحلف الورثة على دعواه هكذا في المحيط \* ولو اقر الوصي انه قبض جميع ما في منزل فلان الميت من متاعه وميراثه ثم قال بعد ذلك هو مائة درهم وخمسة اثواب واقام الورثة البينة انه كان في منزل فلان يوم مات الف درهم ومائة ثوب لم يلزم الوصي اكثر مما اقر به حتى يشهدوا انه قبضه كذا في الحاوي \* ولو اقر انه قبض ما في ضيعة فلان من طعام او ما في نخلة هذا من تمر وان قبض زرع هذه الارض ثم قال هو كذا وادعي الوارث اكثر منه واقام البينة انه كان في هذه الضيعة كذا وكذا لم يلزم الوصي زيادة على ما اقر بقبضه حتى يشهدوا انه قبضه كذا في المبسوط \* ولو اقر الوصي ان المكاتبه على المكاتب الف وقبض الميت منها تسعمائة في حياته وقبضت انا منها مائة بعد موته وقال المكاتب قبضت الالف كلها وقامت البينة ان الوصي اقر انه استوفى جميع ما كان على المكاتب لزوم الوصي الالف كلها بعد حلف الورثة انهم لا يعلمون

لا يعلمون قبض الميـت كذا في محيط السرخسي \* اذا اقر الوصي انه قد استوفى ما على مكاتب فلان الميـت وهو مائة والمكاتب معروف يدعي ذلك ويقول قبضت مني الف درهم وهي جميع مكاتبي فالقول قول الوصي في المائة ويلزم المكاتب تسعمائة وان اقر الوصي بقبض المكاتب منه ولم يسم شيئاً عتق المكاتب فان قامت البيـنة ان اصل المكاتب الف درهم وان المكاتب اقر بذلك قبل ان يشهد الوصي بالقبض فالوصي ضامن لجميع الالف كذا في المبسوط \* الباب الحادي والعشرون فيمن في يديه مال الميـت اذا اقر الوارث او وصي له رجل في يديه مال لانسان غائب ومات الغائب فجاء رجل وادعى انه ابنه وصدقه ذواليد فان القاضي يتلوم سواء قال ان للميـت وارثاً آخر او لم يقل فان ظهر له وارث آخر والادفع المال اليه وفي كل موضع قال بتأني ويتلوم القاضي يكون ذلك مفوضاً اليه يعني يتحرى انه لو كان له وارث آخر لحضر في مثل هذه المدة كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الدعوى \* في الاملاء عن محمد رح رجل توفي وترك مالا في يدي رجل فادعى رجل انه ابن الميـت وادعت امرأة انها زوجة الميـت وقال الذي في يديه المال صدقتما ولا نعلم له وارثاً غيركما وكذب كل واحد منهما صاحبه فـالقاضي يتلوم زمانا ثم يعطى الابن المال كله بعد ما يستحلفه عن علمه على دعوى المرأة وكذلك لو كان الميـت امرأة فادعى رجل انه زوجها فهو بمنزلة المرأة في ذلك وكذلك لو اقر الذي في يديه المال بزواج او زوجة او اخ لام او عمه او خاله او كل ذي نسب ومولى العتاقة بمنزلة النسب في هذا فاذا ادعت المرأة انها ابنة الميـت وادعى رجل انه اعتق الميـت وقال الذي في يديه المال صدقتما او قال هذه ابنته وهذا مولاه اعتقه او بدأ بالمولى ثم بالابنة فهما سواء المال بينهما نصفان وان كانا متكاذبين بينهما ومولى الموالاة بمنزلة الزوجين ولو كان الذي في يديه المال امرأة وهذا المال لرجل فقالت المرأة التي في يديها المال انا زوجة الميـت وهذه المرأة زوجته ايضا وهذا الرجل مولى الميـت قد كان اسلم الميـت على يديه والالة وقالت تلك المرأة انا زوجته ونك ونال مولى الموالاة انا وارثه دونكما فـالقاضي يجعل ربع المال بين الزوجتين والباقي لمولى الموالاة كذا في المحيط \* وان اقران هذا ابنه وقال لا ادري انه وارث آخرام لان القاضي يتلوم وينتظر فان جاء وارث آخر والادفع المال اليه وان قال لا اعرف وارثاً آخر لا يتلوم بل يدفع اليه المال كذا في شرح ادب القاضي للصدر الشهيد في الباب الثاني والسبعين في اثبات النسب \*

قال محمد رَح إذا قال الذي في يديه المال لرجل أنت اخوة لاييه وامه ولا ادري ألّه وارث آخر  
بحجبك من الميراث وقال المدعي انا اخوة لاييه وامه ووارثه لا وارث له غيري لم يكن للاخ  
ميراث حتى يعلم انه لا وارث له غيره ولو قال الذي في يديه المال أنت اخوة لاييه وامه وله اخ  
آخر لاييه وامه وانتما وارثاه جميعا لا نعلم له وارثا غيركما وقال المدعي انا اخوة لاييه وامه ووارثه  
لا وارث له غيري فان القاضي يتأني في ذلك فان جاء وارث آخر والادفع المال كله الى هذا  
المدعي كذا في المحيط \* لو جاء رجل وادعى ان الميت عبده وان المال مال عبده فهو احق به  
وجاء رجل وادعى انه ابن الميت وان الميت حر لم يملك قطّ وانه وارثه والذي في يده المال  
يقول ان الميت عبد وكذب كل واحد منهما صاحبه فان المال للمولى دون الابن كذا في المحيط \*  
لو ادعى انه اخ الغائب وانه مات وهو وارثه لا وارث له غيره او ادعى انه ابنه او ابوه او مولا  
اعتقه او كانت امرأة فادعت انها عمة الميت او خالته او بنت اخته وقالت لا وارث له غيري  
وادعى آخر ان الميت اوصى له بجميع المال او ثلث المال وصدقهما ذواليد وقال لا ادري للميت  
وارث غيركما ام لا لم يكن لمدعى الوصية شيء بحكم هذا الاقرار ويدفع القاضي المال اليهم كذا في الخلاصة  
في كتاب الدعوى \* والزوجان ومولى الموالاة اولى من الموصى له كذا في المحيط \* لو اقر الذي  
المال في يديه ان صاحب المال مات وان لهذا الرجل عليه الفاسأله القاضي اترك وارثا فان قال  
نعم لم يجعل بينهما خصومة وان قال لا تأننى القاضي في ذلك فان لم يجى وارث جعل للميت  
وصيا فان ثبت الدين دفعه الى الغريم والا جعله في بيت المال كذا في مختصر الجامع الكبير  
في كتاب الوصايا \* رجل في يديه مال لرجل مات صاحب المال واقر الذي في يديه المال ان الميت  
اوصى لهذا بجميع هذا المال واقر ايضا انه اوصى لهذا الرجل الآخر بجميع هذا المال وقال ذلك  
الرجل ان الميت اوصى لي بجميع هذا المال وما اوصى لك بشيء فالمال بينهما ولو ان الرجل  
الذي في يديه المال قال ان الميت اوصى لهذا بجميع ماله واقر ايضا ان هذا اخوة لاييه وامه ووارثه  
لا وارث له غيره وتكاذبا بينهما فان ثلث المال لصاحب الوصية والثلاثان للاخ ولو قال الذي في يديه  
المال ان الميت اوصى لهذا بجميع ماله وقال ايضا ان الميت اقر ان هذا ابنه او ابوه او مولا مولى  
عتاقة او مولى موالاة لي وانه لا وارث له غيره فالمال كله للوارث المقر له والمولى كذا في المحيط \*  
لو ادعى رجل ان له ملى صاحب المال الف درهم وانه مات وانه صدقه الذي قبله المال لم يلتفت

الى ذلك حتى يحضر وارث فان اقر الغريم والمدعي انه لا وارث للميت تأتّى القاضي في ذلك  
ثم جعل للميت وصيا بقبض المال من الذي قبله ثم يقال للمدعي اقم البينة على حقك فان اقامه  
قضي له فان جاء صاحب المال حيا رد القاضي القضاء في ذلك فان كان مستهلكا وكان اصله  
فلسا حب المال ان يضمن الذي كان المال قبله وان كان اصله غصبا فان شاء ضمن القابض  
وان كان اصله وديعة فلا ضمان على القابض في قول ابي يوسف ررح وقال محمد ررح الودبعة عند  
بمنزلة الغصب وان كان المال وصل الذي في يديه من قبل ابيه او وصى به اليه فلا ضمان  
والضمان على القابض فان لم يجيء صاحب المال حيا وحضر وارثه وجهد الدين بالقضاء ما  
كذا في مختصر الجامع الكبير في كتاب الوصايا \* ولو كان الذي في يديه المال قال ان الميت اوصى  
لهذا بجميع ماله لكن لفلان بن فلان على الميت دين كذا وكذا وصدقه المقر له بالدين والموصى  
يدعي الوصاية وينكر الدين وقد اقر واجمع ان الميت لم يدع وارثا فان القاضي يتلوم في ذلك  
زمانا ثم يقول لصاحب الدين اقم البينة على دينك فان لم يكن له بينة استخلف الموصى له على ما  
ما يعلم هذا الدين لهذا على الميت فان حلف اعطاه المال ولم يعط الغريم شيئا ولو ان الذي في يديه  
قال الميت اوصى لهذا بجميع المال ولا ادري اترك وارثا ام لا فقال له الموصى له اعطني فانه  
على كل حال ترك وارثا ولم يترك القاضي لا يدفع اليه شيئا كذا في المحيط \* ولو ان الذي  
قبله المال قال للقاضي هذا المال لرجل مات ولم يدع وارثا تأتّى القاضي في ذلك واخذ  
بنفسه فان حضر الوارث او موصى له والاخذ المال وجعله في بيت المال فان قسمه بين المسلم  
ثم جاء صاحب المال حيا وكان المال دينا على الغريم غرض الغريم من بيت المال وان  
غصبا فصاحبه بالخيار ان شاء ضمن الذي كان في يديه وان شاء اخذ مثله من بيت المال وان  
من الغاصب رجع في بيت المال وان كان وديعة فلا ضمان على المستودع في قول ابي يوسف  
وقال محمد ررح هو عندي بمنزلة الغصب وان كان الذي في يديه المال وصيا في المال  
فلا ضمان عليه ويعوض صاحبه من بيت المال فان لم يأت صاحب المال حيا وجاء ابنه فلا ضمان  
على الذي كان المال قبله في شيء من ذلك ويعوض الابن من بيت المال كذا في مختصر الجا  
الكبير في كتاب الوصايا \* الباب الثاني والعشرون في الاقرار بالقتل والجناية اذا اقر الرجل بقتل  
رجل خطأ وقامت البينة به على آخره والولى ادعى ذلك كله فعلى المقر نصف الدية ولا

على الآخر وعلى هذا اذا اقر احدهما بالقتل عمدا او قامت البينة على آخر بمثل ذلك والولي ادعى القتل عمدا كان له ان يقتل المقر وليس له ان يقتل الآخر ولو ان الولي في فصل الخطاء ادعى لكل على المقر وجبت الدية بكما لها في ماله ولو ادعى القتل كله على المشهود عليه وجبت الدية على عاقلته كما لا كذا في المحيط \* ولو اقر رجل انه قتل فلانا عمدا وحده واقر الآخر بمثل ذلك وقال الولي قتلناه جميعا كان له ان يقتلهما كذا في المبسوط \* لو شهد شاهدان على رجل انه قتل هذا الرجل وشهد آخران على رجل انه قتل هذا الرجل وقال الولي قتلناه جميعا لم يكن له ان يقتل واحدا منهما كذا في المحيط \* ولو قال لاحدهما انت قتلته كان له ان يقتله ولو قال لهما صدقتما جميعا في مقاتلتهما ليس له ان يقتل واحدا منهما كذا في المبسوط \* لو اقر بالجنابة ثم بالملك لغيره في عبد معروف للمقر فان صدقه المقر في الملك والجنابة جميعا يقال للمقر له ادفع العبد وادعه وان كذبه فيهما لا يكون المقر مختار للفداء وان صدقه في الملك وكذبه في الجنابة صار المقر مختار للفداء ولو اقر بالملك او لا ثم بالجنابة ان صدقه فيهما فالخصم هو المقر له وان كذبه فيهما فالخصم هو المقر وان صدقه في الملك وكذبه في الجنابة هدرت الجنابة وكذلك ان كان العبد مجهولا لا يدري انه للمقر او لغيره فاقر بالجنابة او لاثم بالملك او لاثم بالجنابة ولو قال كنت بعته من فلان قبل الجنابة وصدقه فلان يخبر المشتري بين الدفع والفداء كذا في محيط السرخسي في كتاب الجنائيات \* الباب الثالث والعشرون في المتفرقات ابن سبعة عن ابي يوسف رح اذا قال الرجل لورثة فلان علي الف درهم فهو بينهم على الميراث ويدخل فيه الحمل ولو قال لولد فلان علي الف درهم فهو بينهم بالسوية ولا يدخل فيه الحمل كذا في المحيط \* رجل قال لامرأته اني تزوجتك وانا صبي لم يفرق بينهما بل يسأل هل اجاز والدك فان قال لا قيل له هل اجزت بعد بلوغك فان قال لا قيل له هل تجيز الآن فان قال لا الآن يفرق بينهما كذا في الواتعات الحسامية \* في نوادر هشام عن محمد رح اذا اقر الرجل لفلان علي الف درهم من ميراث فلان فان اقر المقر له بما قال المقر اخذ هارثة فلان من المقر وان انكر المقر له ذلك فلا سبيل لورثة فلان على احد كذا في المحيط في الفصل الحادي عشر من الاقرار \* عبد قتل رجلا خطأ ولم يعلم مولاه حتى اقرانه باعه من فلان وسلمه اليه ثم اودعه وكذبه ولي الجنابة لا يقبل قوله ولا بينته ويؤمر بتسليم العبد الى ولي الجنابة او الفداء فان دفع ثم حضر الغائب فان كذبه فالدفع ماض وان صدقه له ان يأخذ العبد ويغرم صاحب العبد القيمة لولي الجنابة وان قال بعت وانا اطم بالجنابة

بالجناية فلا سبيل لولي الجناية على العبد وعليه الدية كذبه المقر له او صدقه كذا في التحرير شرح  
الجامع الكبير \* ابن سماعه عن محمد بن رح رجل قال لهذا علي مثل مال هذا علي ولم يكن اقر لا آخر  
بشيء في مجلسه ذلك ولا تقدم هذا الكلام شيء يدل على مال آخر عليه فانه يقر لكل واحد منهما  
بما شاء فان اقام الآخر بيعة انه له عليه الف درهم لم يستحق هذا الفا وكان للمقر ان يقر له بما شاء  
وفي نوادر بن سماعه عن محمد بن رح اذا قال لهذا علي الف درهم مثل مال هذا علي دينار فللأول عليه  
الف درهم وللثاني عليه دينار ولو قال لهذا علي الف درهم وسكت ثم قال ولهذا علي مثل مال هذا  
فان لكل واحد منهما عليه الف درهم اذا كان ذلك في مجلس واحد وكلام واحد كذا في المحيط \*  
رجل اقر بعبد رجل انه لفلان وحده الذي في يده ثم قال المقر ان اشتريته فهو حر ثم اشتراه فانه  
يقضى للمقر له ويبطل العتق وان اقرانه لفلان ثم اقرانه حر ثم اشتراه فهو للمقر له وان بدأ فقال هو حر  
ثم قال هو لفلان ثم اشتراه فهو حر وان اقر لرجل ثم اقرانه لاخر ثم اشتراه فانه يقضى به للأول  
ولو امره رجل بعد الاقرارين بشرائه له ثم اشتراه كان الأمر احق به كذا في محيط السرخسي \*  
في المنتقى بشر بن الوليد عن ابي يوسف رح رجل قال لفلان عندي الف درهم ودبعة ثم قال  
ضاعت قبل اقرارني لا يصدق وهو ضامن ولو قال كان له عندي ودبعة ضاعت فالقول قوله  
ولو قال له عندي الف درهم ودبعة ضاعت ووصل الكلام صدق استحسانا وكذلك اذا قال وقد ضاعت  
امس كذا في المحيط \* لو اقران لفلان عليه ثوب هروي فما جاء به من ثوب هروي صدق فيه بعد  
ان يحلفه قبل هذا علي قول محمد بن رح واما عند ابي يوسف رح ينبغي ان ينصرف اقراره الى الوسط  
والاصح انه قولهم جميعا وكذلك لو قال له علي ثوب ولم يسم جنسه فاي ثوب جاء به قيل منه اللبس  
والجد يد فيه سواء ولا يترك حتى يعطي ثوبا كذا في المبسوط في اقرار الرجل باتحاد السبب \*  
اذا اقر الرجل ان لفلان عليه دارا او ارضا او نخلا او بستانا كان هذا اقرارا بالغصب فيؤمر برده العين  
ان كان في يده وان عجز عن رده فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رح الآخر لا يضمن القيمة  
وعلى قول ابي يوسف رح الاول وهو قول محمد بن رح يضمن كذا في المحيط \* اذا اقران لفلان عليه  
عبد او ادعى ذلك فلان قال ابو يوسف رح بانه يلزمه عبد وسط او قيمة عبد وسط وقال محمد بن رح  
بان القول قوله في العبد وفي قيمته وكذلك على هذا الاختلاف اذا قال ان لفلان علي شاة او بقرة  
او بعير كذا في الذخيرة \* واذا قال علي عبد قرض فعليه قيمة عبد والقول فيها قوله مع بمينة كذا

في المبسوط \* ولو اقر على نفسه بدابة كان عليه قيمة اي الدواب شاء فان جاء بدابة وقال هي كان القول قوله ان جاء بفرس او برذون او حمار او بعير ولا يقبل قوله في غير ذلك كذا في فتاوى قاضيخان في فصل ما يكون اقرارا بشيء او بشيئين \* وفي كتاب العلل اذا قال لفلان علي درهم فلوس فان عليه فلوسا تساوي درهما وكذلك لو قال لفلان علي دينار دراهم فعليه دراهم تساوي دينارا ولو قال لفلان علي درهم فلوس فان هذا بيع فكأنه قال بعث منه فلوسا بدرهم ويكون بيان الفلوس اليه انها كم وفي المنتقى اذا قال لفلان علي درهم دقيق فعليه دقيق يساوي درهما كذا في المحيط \* اقر له بحق في دار او ارض او ملك او شراء يبين ويحلف على فضل يد فيه الخصم وان ابى ان يسمي يقول له القاضي انصف او ثلث او ربع حتى يصل الى مقدار يعلم في العرف انه لا يملك اقل منه فيلزمه ثم يستحلف على الزيادة فان قال حقه فيها هذا الجذع او الباب المركب او البناء بغير ارض او حق الزراعة او السكنى بالاجارة لا يصدق الا اذا وصل بكلامه كذا في محيط السرخسي \* لو قال لفلان علي دين واهب ان يبين فالقاضي يسمي له الدين درجة ودرجة حتى ينتهي الى اقل ما ينطق عليه اسم الدين بحكم العرف فان اقر بذلك والا لزمه ذلك المقدار ويحلف على الزيادة كذا في المحيط \* لو قال هذا العبد لفلان اشتريته منه فوصل باقراره واقام البينة على الشراء قبلت بينته استحسانا ولو قال بعد ما سكت اشتريته منه قبل الاقرار او وهبه لي او تصدق به علي لم تقبل بينته على ذلك كذا في المبسوط في باب اقرار الرجل في نصيبه \* في المنتقى بشرع ابي يوسف رح اذا قال لاخي علي الف درهم ولم يسمه فهو باطل ولو سماه وله اخ على ذلك الاسم لزمه ولو قال لابني ولم يسمه وله ابن معروف فقال لي ابن آخر واية عنيت فالقول قوله وان سماه لم يكن له ان يصرفه الى غيره قال وكل شيء من هذا القبيل اتفق عليه اسمان عمرو وصبر وسالم وسالم فالقرار بالدين باطل والطلاق والعناق بقعان وله ان يبين كذا في المحيط \* الاصل انه متى ذكر مقدار او اضافته الى صنفين من المال يجب النصف من كل واحد منهما لانه اضاف المقدار اليهما بالسوية فيوزع عليهما بالسوية كما لو اضاف الى رجلين بالسوية كان بينهما بالسوية والمساواة في الاضافة تقتضي التوزيع على سبيل السوية لو قل استودعني عشرة اثناب هروية ومروية كان من كل واحد النصف كذا في محيط السرخسي \* اذا قال لفلان عليه مائتا مثقال ذهب وفضة فان عليه من كل واحد منهما النصف وليس للمقر له ان يجعل النضة اكثر القول قول المقر في الجيد من ذلك والردي كذا في المحيط \*



اذا قال لفلان مندي الف درهم قرض ووديعة فهو ضمان لنصفها قرضا والنصف الآخر وديعة وكذلك  
 لو قال له قبلي الف درهم مضاربة وقرض فان وصل الكلام فقال ثلثمائة منهما قرض وسبعمائة مضاربة  
 كان القول قوله وان فصل الكلام كان عليه من كل واحد النصف كذا في الحاوي \* قال له مندي  
 الف درهم هبة ووديعة فكلها وديعة كذا في محيط السرخسي \* ولو قال اودعني ثلثة اثواب زطي  
 ويهودي يلزمه زطي ويهودي والبيان في الثالث اليه ان شاء جعله زطيا وان شاء جعله يهوديا  
 مع يمينه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال عليه قفيز من حنطة وشعير الاربعان فعليه ثلثة ارباع قفيز  
 من كل واحد النصف كذا في محيط السرخسي \* لو قال علي كرحنطة وشعير وسهم كان انلاثا  
 يلزمه من كل واحد ثلثة كذا في فتاوى قاضيخان \* لو قال لفلان علي نصف درهم ودينار وثوب  
 فعليه نصف كل واحد منهما وكذلك لو قال نصف كرحنطة وكشعير وكترنمر وكذلك لو قال علي نصف  
 هذا العبد وهذه الامة ولو قال له علي نصف هذا الكرحنطة وكشعير فعليه من الشعير كركامل وكذلك لو قال  
 غصبت فلانا نصف عبده وهذه الامة وكذلك لو قال نصف درهم وهذا الدينار كذا في محيط السرخسي \*  
 وفي الجامع الصغير رجل مات وترك عبدا فقال العبد للوارث اعتقني ابوك وقال رجل  
 اخرا لي علي ابيك الف درهم دين فقال الوارث صدقتما فعلى قول ابي حنيفة رح الدين اولى  
 وسعى العبد في قيمته وقال لا سعاية عليه كذا في المحيط \* قال محمد رح رجل له غلام ولا آخر  
 جارية فشهد كل واحد منهما علي صاحبه انه اعتق مملوكه وكذبه صاحبه ثم ان كل واحد منهما  
 اشترى مملوك صاحبه بمملوكه جاز الشراء وعتق كل واحد منهما علي من اشتراه قبض  
 اولم يقبض ويضمن كل واحد منهما لصاحبه قيمة ما اشتراه فان كانت قيمتهما على السواء وقعت  
 المفاوضة ولم يرجع احدهما علي صاحبه بشيء وان كانت قيمة احدهما اكثر يرجع علي صاحبه بالفضل  
 وكذلك لو شهد كل واحد منهما علي صاحبه قبل البيع انه دين مملوكه يتعلق عتق كل واحد منهما  
 بموت بائعه لا بموت المشتري ويتوقف الولاء ولو شهد كل واحد منهما علي صاحبه ان المملوك الذي  
 في يده لفلان وهو رجل معروف وكذب كل واحد منهما صاحبه ثم اشتراه كل واحد منهما بمملوك  
 صاحبه بمملوكه فالبيع جائز ويرد كل واحد منهما ما اشتراه الي المقر له وهذا اذا صدقه المقر له واما اذا  
 كذبه لا يؤمر بالتسليم ولا يضمن كل واحد منهما لصاحبه قيمة ما اشترى كل ولا يرجع احدهما  
 علي صاحبه بقيمة ما باعه ولو شهد احدهما علي صاحبه انه دين مملوكه وشهد الآخر عليه ان الذي

في يده ملك فلان وفلان يدعيه وكذب كل واحد منهما صاحبه ثم تبايعا فالمقر له يأخذ المقر به من مشتربه والذي اقر بالتدبير يصير ما اشتراه مدبرا موقوف الولاء والبيع جائز بينهما ولا يرجع احدهما على صاحبه بشيء ولو شهد كل واحد منهما على صاحبه انه كاتب مملوكه ثم تبايعا وارتفعا الى القاضي فان انكر المملوك ان الكتابة بقيا موقوفين وحكم بجواز البيع مطلقا وان ادعى الكتابة فان القاضي يسأل الغلامين البينة على الكتابة فلو اقام كل واحد منهما البينة يقضى بكتابته ويفسخ البيع وان لم يكن لهما بينة حلف كل واحد من البائعين للعبد ان الذي باعه بالله ما كاتبه فان حلفا جاز البيع وكان كل واحد منهما عبدا للذي اشتراه وان نكلا يقضى بكتابة كل واحد منهما ويفسخ البيع ولو شهد احدهما على صاحبه بالتدبير وشهد الآخر عليه بالكتابة ثم تبايعا فالذي شهد بالتدبير يصير الذي اشتراه مدبرا من ماله ويعتق بموت بائعه باقراره وولاؤه موقوف والذي شهد بالكتابة فما اشتراه يكون مملوكا عند فسخ الكتابة يحلف البائع ان لم يكن له بينة ولا يرجع احدهما على صاحبه بشيء وان نكل البائع يرد العبد على بائعه ويفسخ البيع كذا في التحرير شرح الجامع الكبير في باب الاقرار بالبيع في فساد او غير فساد \*

### كتاب الصلح

وهو مشتمل على احد وعشرين بابا الباب الاول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه وشرائطه وانواعه اما تفسيره شرعا فهو انه عقد وضع لرفع المنازعة بالتراضي هكذا في النهاية \* واما ركنه فلا يجاب مطلقا والقبول فيما يتعين بالتعيين كذا في العيني شرح الهداية \* فاذا وقع الدعوى فيما يتعين بالتعيين فقال المدعى عليه للمدعى ( صلح كن ازين مدعى بامن بدرهم كه بنوميدهم ) فقال المدعى فعلت لا يتم الصلح ما لم يقل الطالب قبلت وكذلك اذا وقع الدعوى فيما لا يتعين بالتعيين فحوالدراهم والدنانير وطلب الصلح على جنس آخر فاما اذا وقع الدعوى في الدراهم والدنانير وطلب الصلح منه على ذلك الجنس يتم الصلح بقول المدعى فعلت ولا يحتاج الى قبول المدعى عليه لان هذا طلب اسقاط بعض الحق والاسقاط يتم بالمسقط كذا في الذخيرة \* الاجاب والقبول هو ان يقول المدعى عليه صالحتك من كذا على كذا ومن دعواك كذا على كذا ويقول الآ خر قبلت او رضيت او ما يدل على قبوله ورضاه كذا في البدائع \* رجل ادعى على آخر شيئا فقال المدعى عليه ( برچندين فضل كردم

كردم) فقال (كرد) يكون صالحا على ذلك المبلغ كذا في جواهر الفتاوى \* وأما حكمه فوقع الملك في البدل وثبوت الملك في المصالح عند ان كان مما يحتمل التملك كالمال ووقع البراءة منه للمدعي عليه ان كان لا يحتمل التملك كالفصاص هذا اذا كان الصلح على الاقرار وفي الصلح على الانتكار ثبوت الملك في البدل للمدعي ووقع البراءة للمدعي عليه من الدعوى سواء كان المصالح عنده او لم يكن كذا في محيط السرخسي \* وأما شرائطه فانواع منها ان يكون المصالح بما فلا فلا يصح صلح المجنون والصبي الذي لا يعقل هكذا في البدائع \* و صلح السكران جائز كذا في السراجية \* ومنها ان لا يكون المصالح بالصلح على الصغير مضرّا به مضرّة ظاهرة حتى ان من ادعى على صبي ديناً فالصلح ابو الصبي من دعواه على مال الصبي الصغير فان كان للمدعي بينة وما اعطى من المال مثل الحق المدعي او زيادة يتغابن في مثلها فالصلح جائز وان لم يكن له بينة لا يجوز ولو صلح من مال نفسه جاز ومنها ان يكون المصالح على الصغير ممن يملك التصرف في ماله كالأب والجد والوصي ومنها ان لا يكون مرتداً عند أبي حنيفة رح وعندهما صلحه نافذ على ان تصرفات المرتد موقوفة عنده وعندهما نافذة و صلح المرتد جائزة بخلاف هكذا في البدائع \* وأما البلوغ والحرية فليس بشرط فصيح الصلح من الصبي المأذون ان نفع او ضرر من الضرر ومن العبد المأذون اذا كان له فيه منفعة لكن لا يملك الصلح على حط بعض الحق اذا كان له بينة ويملك التاجيل مطلقاً وحط بعض الثمن للعيب ومن المكاتب هكذا في الغرر \* ومنها ان يكون المصالح عليه ما لا معلوما ان كان يحتاج الى قبضه وان كان لا يحتاج الى قبضه فشرط ان يكون المصالح عليه ما لا سواء كان معلوماً ومجهولاً هكذا في المحيط \* واذا ادعى عين مال في يدي رجل كالدار والارض والعبد وغيره ادعى كله او بعضه والمدعي عليه مقربه او جاحد او ساكت فان كان الذي وقع عليه الصلح دراهم بغير عينها فالشرط فيه بيان مقدارها ويقع على الجباد من نقد البلد فان كان في البلد نقود مختلفة يقع على الغالب منها وان لم يكن لبعضها غلبة على البعض لا يجوز الصلح ما لم يبين نقداً منها مع بيان القدر ويجوز الصلح عليها حاله ومؤجله وقبض ما وقع عليه الصلح في المجلس قبل الافتراق ليس بشرط وان كانت معينة جاز الصلح ولا يحتاج الى بيان القدر والوصف ولا يتعلق العقد بعينها حتى ان المدعي عليه لو اراد ان يحبسها ويعطي المدعي مثلها كان له ذلك ولو هلك في يده قبل التسليم الى المدعي او استحققت لا يبطل العقد وعليه تسليم مثلها وان اختلفا في قدرها وصفها بعد الهلاك فانها يتحالفان

ويتراد أن الصلح وكذلك اذا وقع الصلح على الدنانير في جميع ما ذكرنا ولو صالح من دعواه  
 على كبلي كالحنطة والشعير او وزني كالحديد والصفوان كان معينا و اضاف العقد اليه وهو حاضر  
 او غائب بعد ان كان ذلك في ملك المدعى عليه صح الصلح ويقع ذلك على ما سئلت من الكبلي  
 والوزني وان اشار اليه ولم يسم الكيل والوزن جاز ويتعين من ذلك في العقدان ضرب الاجل  
 في الحنطة اذا كان بعينها كان ذلك باطلا وهذا لا يصح ذكره شيخ الاسلام خواهرزاده في الباب الثاني  
 وان كان موصوفا في الذمة فالشرط فيه بيان القدر والوصف وبيان الاجل فيه ليس بشرط كذا ذكره  
 شيخ الاسلام خواهرزاده ولو بين الاجل جاز وثبت الاجل ولو صالح على ثياب فان كانت معينة جاز  
 الصلح والشرط فيه الاشارة لا غير وان كانت غير معينة لا يجوز الصلح حتى يأتي بجميع شرائط السلم ولو صالح  
 من دعوته على حيوان او على ما لا يجوز فيه السلم لجهالة فلا يصح الصلح الا ان يكون معينا هكذا في شرح  
 الطحاوي \* ومنها ان يكون المال المصالح عليه متقوما فلا يصح الصلح على الخمر والخنزير من المسلم  
 وكذا اذا صالح على دين من خل فاذا هو خمر ومنها ان يكون مملوكا للمصالح حتى اذا صالح  
 على مال ثم استحق من يدا المدعي لم يصح الصلح هكذا في البدائع \* ومنها ان يكون المصالح عنه  
 مما يجوز الاعتياض عنه مالا او غير مال نحو القصاص مجهولا كان او معلوما هكذا في المحيط \*  
 ومنها ان يكون المصالح عنه حق العبد لاحق الله سواء كان مالا عينا او دينا وحقا ليس بمال عين  
 ولا دين حتى لا يصح الصلح من حد الزنا والسرقة وشرب الخمر بان اخذ زانيا او سارقا من غيره  
 او شارب خمر فصالحه على مال ان لا يرافعه اليه ولا ياتي في البدائع \* ولو اخذ سارقا في دارة  
 بعد ما اخرج السرقة من الدار فصالحه السارق على مال معلوم حتى كف عنه لا يجب المال  
 على السارق ويبرأ عن الخصومة اذا دفع السرقة اليه صاحبها ولو كان هذا الصلح بعد ما رفع الى  
 القاضي ان كان ذلك بلفظ العفو لا يصح العفو بالاتفاق وان كان بلفظ الهبة والبراءة عندنا يسقط القطع  
 هكذا في فتاوى قاضيان \* وان كان لا يجوز الاعتياض عنه كحق الشفعة وحد القذف والكفالة  
 بالنفس لا يجوز الصلح منه هكذا في محيط السرخسي \* ان وقع الصلح في حد القذف قبل  
 ان يرفع الى القاضي لا يجب البدل ولا يستطاع الحد كذا في السراج الوهاج \* ولو صالح شاهدا  
 بربدان يشهد عليه على مال على ان لا يشهد عليه فهو باطل لان الصلح من حقوق الله تعالى  
 باطل ويجب عليه رد ما اخذ ويجوز الصلح عن التعزير هكذا في البدائع \* والذي استقر عليه

فتوى ائمة خوارزم ان الصلح من دعوى فاسدة لا يمكن تصحيحه لا يصح والذي يمكن تصحيحه كما اذا ترك ذكر حدا او غلط في احد الحدود يصح كذا في الوجيز المذكور في \* واما انواعه بحسب المدعى عليه فثلاثة هكذا في النهاية \* صلح مع اقرار و صلح مع سكوت وهوان لا يقر المدعى عليه ولا ينكر و صلح مع انكار وكل ذلك جائز فان وقع الصلح عن اقرار اعتبر فيه ما يعتبر في البياعات ان وقع من مال بمال فيجري فيه الشفعة اذا كان عقارا ويرد بالعيب ويثبت فيه خيار العوذة والشرط وتفسده جهالة البدل دون جهالة المصالح منه وتشرط القدرة على تسليم البدل كذا في الهداية \* ولو كانا قد بين لهما حكم الصرف حتى لو لم يقبض المصالح عليه في المجلس يبطل الصلح كذا في التهذيب \* وان وقع من مال بمنافع يعتبر بالا جارات فيشترط التوقيت فيها ويبطل الصلح بموت احدهما في المدة كذا في الهداية \* حتى لو صالح على سكنى بيت بعينه الى مدة معلومة جاز وان قال ابد او حي يموت لا يجوز كذا في المحيط \* وان كان المدعى منفعه فان كانت المنفعتان من جنسين مختلفين كما اذا صالح من سكنى دار على خدمة عبد يجوز بالا جماع وان كانتا من جنس واحد لا يجوز عندنا كذا في البدائع \* والصلح من السكوت والانكار في حق المدعى عليه لا فداء اليمين وقطع الخصومة وفي حق المدعى معنى المعاوضة كذا في الهداية \* واما انواعه بحسب المصالح عليه والمصالح منه فاربعة لانه اما ان يقع عن معلوم على معلوم بان يدعى المدعى حقا معلوما في دار في يدي رجل فصالحه المدعى عليه على مال معلوم وانه جائز واما من مجهول على مجهول وانه على وجهين ان كان لا يحتاج فيه الى التسليم والتسلم بان ادعى رجل حقاني دار في يدي رجل ولم يسمه وادعى المدعى عليه حقاني ارض في يد المدعى ولم يسمه فاصطالحا على ان يترك كل واحد منهما دعواه قبل صاحبه فانه جائز وان كان يحتاج فيه الى التسليم والتسلم بان اصطالحا على ان يدفع احدهما من عند نفسه مالا ولم يبينه على ان يترك الآخر دعواه او على ان يسلم اليه بماد مائة فانه لا يجوز واما من مجهول على معلوم وانه على وجهين ايضا ان كان المصالح عنه بحيث يحتاج الى تسليمه لا يجوز كما لو ادعى حقاني دار في يدي رجل ولم يسمه فاصطالحا على ان يعطيه المدعى مالا معلوما ليسلم المدعى عليه للمدعى ماد مائة فانه لا يجوز وان كان المصالح عنه بحيث لا يحتاج الى تسليمه بان اصطالحا في هذه الصورة على ان يعطي المدعى عليه مالا معلوما للمدعى ليرك المدعى دعواه فهو جائز واما من معلوم على مجهول فانه على وجهين ايضا ان كان يحتاج

فيه الى التسليم والتسليم لا يجوز وان كان لا يحتاج الى التسليم والتسليم يجوز والا صل في ذلك ان  
الجهالة لا تفسد العقد بعينها بل لغيرها وهي المنازعة المانعة من التسليم والتسليم ففي كل موضع  
لا يحتاج فيه الى التسليم والتسليم فالجهالة فيه لا تقضي الى هذه المنازعة فلا تمنع جواز الصلح وفي كل  
موضع يحتاج فيه الى التسليم والتسليم فالجهالة فيه تقضي الى مثل هذه المنازعة فتمنع جواز الصلح  
هكذا في النهاية \* اذا وقع الصلح من دين فحكمه حكم الثمن في البيع وان وقع على عيب فحكمه حكم  
المبيع فما بصلح ثمن في البيع او مبيعا بصلح بدل في الصلح وما لا فلا كذا في المحيط \* الباب الثاني  
في الصلح في الدين وفيما يتعلق به من شرط قبض بدل الصلح في المجلس وغيره رجل له على  
آخر الف درهم فصالحه عنها على خمسمائة يجوز كذا في الفتاوى الصغرى \* واذا كان له الف سود  
فصالحه على خمسمائة بيض لم يجز بخلاف ما اذا كان له بيض فصالحه على ما دون ذلك من السود  
جاز هكذا في غاية البيان شرح الهداية \* لو كانت مائة درهم سود فصالحه منها على خمسين غلة حالة  
او الى اجل جاز هكذا في المبسوط \* لو كان لرجل قبل رجل الف درهم غلة فصالحه منها على خمسمائة  
بخية ونقد ها اياه في المجلس لا يجوز في قول ابي حنيفة ومحمد ورح وابي يوسف رح الاخر كذا في فتاوى  
قاضيخان \* لو كان عليه الف درهم غلة فصالحه منها على الف درهم بخية حالة فان قبض قبل  
ان يتفرقا جاز وان تفرقا قبل القبض بطل وان جعل لها اجلا بطل كذا في المبسوط \* وان وقع الصلح من  
دراهم في الذمة على دنانير او مكسه يشترط قبض البدل وان وقع عن الدنانير في الذمة على  
دنانير اقل منها لا يشترط قبضه وان وقع من مائة درهم في الذمة على عشرة دراهم الى شهر جاز كذا  
في الوجيز للكردي \* اذا كان عليه الف درهم سود حالة فصالحه على الف درهم بخية الى  
اجل فانه لا يجوز واذا كان عليه الف درهم سود مؤجل فصالحه على الف درهم بخية حالة جاز  
اذا نقد البخية في المجلس كذا في الذخيرة \* ولو كانت الجياد الفا حالة فصالحه على الف  
نبيهة مؤجلة جاز الا ان اصل المال اذا كان قرضا فصالحه على خمسمائة الى اجل لا يصح التأجيل  
كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا كان عليه الف درهم بخية مؤجلة فصالحه على الف سود حالة فانه  
لا يجوز كذا في الذخيرة \* لو كانت له الف مؤجلة فصالحه على خمسمائة حال فلا يجوز كذا في الهداية \*  
لو كان لرجل على رجل الف درهم فضة بيضاء فصالحه على خمسمائة درهم تبراسودا الى اجل  
جاز وان صالحه

جاز وان صالحه على خمسمائة درهم مضروبة وزن سبعة الى اجل لا يجوز فالحاصل انه اذا صالح على اجود من حقه وانقص قدرا من حقه لا يجوز وان صالحه على اقل من حقه قدرا وجوده او على مثل حقه جودة وانقص قدرا من حقه جاز كذا في فتاوى قاضيخان \* لو كان لرجل على رجل مائة درهم ومائة دينار فصالحه من ذلك على خمسين درهما وعشرة دنانير الى شهر فهو جائز وكذلك لو صالحه من ذلك على خمسين درهما حالة او الى اجل فهو جائز وكذلك لو صالحه على خمسين درهما فضة يضاء تبرأ حالا او الى اجل كذا في المبسوط \* قال شيخ الاسلام وتاويل المسئلة اذا كان التبر مثل ما عليه في الجودة او دونه اما اذا كان التبر اجود مما عليه لم يجز كذا في الذخيرة \* لو كانت له عليه مائة درهم بخبة وعشرة دنانير فصالحه منها على خمسين درهما سوداء حالة او الى اجل فهو جائز كذا في المبسوط \* لو كان عليه مائة درهم وعشرة دنانير فصالحه منها على مائة درهم وعشرة دراهم الى اجل لا يجوز ولو صالحه عليهما ودفعهما اليه فهو جائز وان قبض عشرة دراهم قبل ان يتفرقا وبقيت المائة فهو جائز كذا في المحيط \* رجل له على رجل الف درهم لا يعلم وزنها فصالح منها على ثوب او عرض بعينه جاز وان صالحه على دراهم معلومة يجوز استحسانا وكذا اذا جعل لها اجلا جاز ويجعل ابراء عن البعض وتاجيلا للباقي كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل له على آخر الف درهم معلومة الوزن فقضاه دراهم مجهولة الوزن لا يجوز ولو اعطاه على وجه الصلح يجوز ويحمل على انه اقل كذا في الخلاصة \* رجل له عليه الف فصالحه على مائة الى شهر وعلى مائتين ان لم يعطه الى شهر لا يصح كذا في الوجيز للكردي \* ادعى على آخر كذا دينار فانكر فصالحا على دنانير معلومة بعضه معجل وبعضه مؤجل فانه يصح كذا في جواهر الفتاوى \* اذا ادعى رجل على رجل الف درهم فصالحه منها على طعام في الذمة مؤجلا او غير مؤجل وتفرقا قبل القبض فهو باطل واذا وقع الصلح من الدراهم التي في الذمة على كرحنطة بعينها وتفرقا قبل ان يقبض الكرجاز ولو وقع الصلح من كرحنطة في الذمة على عشرة دراهم فان قبض العشرة قبل ان يتفرقا جاز وان تفرقا قبل قبض العشرة بطل كذا في الذخيرة \* ولو صالحه من كرحنطة فرض على عشرة دراهم وقبض خمسة ثم افرقا بقي الصلح في نصف الكرجاز ما قبض ويبطل في النصف بحساب ما بقي وان صالحه على كرجاز بعينه ثم تفرقا قبل القبض فهو جائز ولو كان الشعير بغير عينه فان تقابضا قبل ان يتفرقا جاز وان تفرقا قبل ان يقبض فسد كذا في المبسوط \* اذا كان عليه كرحنطة فصالحه على نصف كرحنطة ونصف كرجاز بغير عينه



من اجل لم يجزو الحنطة عليه حالة ولولم يضرب لذلك اجلا او كان الشعير قائما بعينه والحنطة بغير عينها  
 بان جائزا وكذلك اذا كان الشعير بغير عينه وقد قبض في المجلس جاز وكذلك لو كانت الحنطة الى اجل  
 نصف كر شعير حالة بغير عينها فان تفرق ادفع عليه الحنطة ولم يدفع اليه الشعير فالصلح فاسد على حصة  
 شعير كذا في المحيط \* اذا كان له على آخر عشرة دراهم وعشرة اقفة الحنطة فصالحه على احد عشر  
 درهما وفارقه قبل القبض انتقض الصلح بقدر درهم واحد كذا في السراجية \* لو كان لرجلين  
 على رجل كحنطة قرض فصالحه احد هما على عشرة دراهم من حصته فهو جائز ويدفع الى شريكه  
 ن شاء ربع الكروان شاء خمسة دراهم كذا في المبسوط \* رجلا ن لهما على رجل الف درهم ان لم يكن  
 دين واجبا يعتقد احد هما بان ورثا دينامو جلا من رجل فصالحه احد هما على مائة معجلة على  
 ن اخر عنه ما بقي من حصته وهو اربع مائة درهم الى سنة فالمائة المقبوضة تكون بينهما وتأخير  
 نصته وذلك اربع مائة باطل في قول ابي حنيفة رح حتى لو قبض الشريك الآخر شيئا كان للمؤخر  
 ن يشاركه في المقبوض وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح تأخير في حصته جائز وان كان دينهما  
 اجبا فادانه احد هما بان كانا شريكين شركة عنان فان اخر الذي ولي الادانة صح تأجيله في جميع  
 دين وان اخر الذي لم يباشر الادانة لا يصح تأخير في حصته على قول ابي حنيفة رح وعلى  
 ولهما يصح وان كانا متفاوضين فاجل احد هما دينا كان من المفاوضة صح تأجيله عند الكل ايتهما  
 جل كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا كان الدين بين شريكين فصالح احد هما من نصيبه على  
 وب فشريكه بالخيار ان شاء اخذ منه نصف الثوب الا ان يضمن له شريكه ربع الدين وان شاء اتبع  
 ريمه بنصف الدين ولو استوفى نصيبه او بنصف نصيبه من الدين لشريكه ان يشاركه فيما قبض  
 م يرجعان على الغريم بالباقي كذا في الكافي \* ولو كان لرجلين على رجل الف درهم بخية فصالح  
 حد هما من نصيبه على خمسمائة زبوف او على خمسمائة سود كان لشريكه ان يأخذ منه نصفهما  
 كذا في المبسوط \* واو كان المالان لرجلين عليه لاحد هما دراهم والآخر دنانير فصالحه على مائة درهم  
 هو جائز وتقسم المائة بينهما على قدر قيمة الدراهم والدنانير فما اصاب الدنانير فهو صرف وبشرط  
 قبض في المجلس وما اصاب الدراهم فهو استيفاء للبعض واسقاط للباقي كذا في الحاوي \* ادمي  
 جل على رجلين الف درهم دين فصالحه على مائة دينار الى اجل لا يجوز سواء وقع الصلح  
 لمن اقرارا وانكار وكذلك لو صالحه على طعام في الذمة الى اجل او الى غير اجل فانه لا يجوز



كذا في المحيط \* اذا كان لرجل على رجل الف درهم فصالحه منه على عبد بعينه فهو جائز والعبد للطالب يجوز فيه متقه ولا يجوز فيه عتق المطلوب وان مات في يد المطلوب قبل ان يقبضه الطالب مات من مال المطلوب ويرجع الطالب بالدين وكذلك كل شيء بعينه لا يبطله افتراقهما قبل القبض كذا في المبسوط \* وان صالحه عن الف على عبد ثم تصادقا ان لاشي عليه فالدفع اليه بالخيار ان شاء يرد العبد وان شاء اعطاه الفا وامسك العبد كذا في محيط السرخسي \* صالح من الف على مائة على ان يبيع ثوبا لا يصح كذا في الوجيز للكردي \* لو ادعى دينا على رجل واصطلحاه على دار على ان يسكنها الذي عليه الدين سنة ثم يسلمها الى المدعي لا يجوز وكذلك اذا ادعى دينا على رجل ثم صالحه عنه على عبد على ان يخدم العبد المدعى عليه سنة كان فاسدا كذا في المحيط \* له على آخر مائة دينار نيشابورية فصالحه على مائة بخارية وتفرقا قبل القبض فالصحيح انه لا يشترط القبض ولا يبطل الصلح ولو كان على القلب يشترط قبض بدل الصلح بلا خلاف كذا في الذخيرة \* مثل نجم الدين النسفي ممن ادعى على رجل الف درهم من الدراهم التي لافضة فيها وصالحه على مائة درهم فطريقه فنفرا قبل القبض قال يبطل الصلح وهذا الجواب مستقيم فيما اذا وقعت الدوى في الدراهم في الذمة فاما اذا وقعت في دراهم معينة يجوز كذا في المحيط \* من عليه الدين المؤجل اذا قضى المال قبل الاجل ثم استحق المقبوض او وجد زيوفا او نبهرجة او ستوفة فردة عاد المال مؤجلا وكذا لو باعه عبدا او صالحه على عبد وقبض العبد فاستحق او ظهر حرا او رده بعيب بقضاء قاض عاد المال مؤجلا وان طلب ان يقبل الصلح على ما كان قبل الصلح او رده بعيب بغير قضاء كان المال مؤجلا وان لم يسم الاجل في الاقالة والرد بالعيب بغير قضاء فالمال حال كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا كان لرجل على رجل كرحنطة قرض فصالحه من ذلك على كرشعير ودفعه اليه فوجد المدعي بالشعير عيبا فردة بعد ما تفرقا ان لم يستبدل في مجلس الرد بطل الصلح عندهم جميعا وان استبدل اخرى في مجلس الرد فكذلك عند ابي حنيفة ربح وعندهما الصلح على حاله وعلى هذا الاختلاف كل عقد يبطل بالافتراق من غير قبض ثم وجد بالمقبوض عيبا ورده كالصرف والسلم كذا في المحيط \* ولو ادعى على رجل الفا فانكر المدعي عليه فاراد ان يصالحه على مائة فقال المدعي صالحتك على مائة درهم من الالف التي لي عليك وانزأتك عن البقية جاز ويبرأ المدعي عليه عن الباقي قضاء وديانة وان قال صالحتك من الالف على مائة

ولم يقل وابرأتك عن الباقي برئ المطلوب من الباقي قضاء لادبانه كذا في الفتاوى الظهيرية \*  
 ولو ان المطلوب قضى الالف فانكر الطالب قضاءه فصالحه المطلوب على مائة درهم جائز قضاءه ولا يحل  
 للطالب ان يأخذ منه المائة اذا كان يعلم بالقضاء كذا في فتاوى قاضيهان \* اذا كان لرجل على رجل الف  
 درهم ديناً من ثمن بيع الى اجل فصالحه الطالب على ان اعطاه كفيلاً واخر عنه سنة بعد الاجل  
 فهو جائز وهذا جواب الاستحسان وكذلك لو كان معه كفيل فصالحه على ان يبرأ هذا الكفيل او على  
 ان يدخل معه رجلاً آخر في الكفالة وعلى ان اخر عنه بعد الاجل شهر فهو جائز ولو صالحه على ان يعجل  
 له نصف المال على ان يؤخر عنه ما بقي سنة بعد الاجل كان فاسداً ولو اخر عنه الطالب سنة بعد الاجل  
 من غير الصلح كان ذلك جائزاً كذا في المحيط \* من له على آخر الف درهم فقال ادفع الي غداً منها  
 خمسمائة على انك بريء من الفضل ففعل فهو بريء فان لم يدفع اليه خمسمائة غداً عادت الالف  
 عند ابي حنيفة ومحمد ربح كذا في الكافي \* لو قال حطت عنك خمسمائة على ان تنقضي خمسمائة  
 ولم يوقت لذلك وقتاً اقبل الغريم ذلك برئ عن خمسمائة اعطاه الباقي او لم يعطه في قولهم ولو قال  
 حطت منك خمسمائة على ان تنقضي اليوم خمسمائة فان لم تنقضي اليوم خمسمائة فالحال عليك على حاله فقبل  
 الغريم ان نقده الخمسمائة اليوم برئ من الباقي وان لم ينقد في اليوم لا يبرأ في قولهم ولو قال  
 حطت عنك خمسمائة على ان تنقضي الباقي اليوم ولم يزد على ذلك فقبل الغريم قال ابو حنيفة  
 ومحمد ربح ان نقده في اليوم برئ من الباقي وان لم ينقد لا يبرأ كذا في فتاوى قاضيهان \* اذا قال ابرأتك  
 من خمسمائة من الالف على ان تعطيني الخمسمائة غداً فالبراء فيه وافع اعطى الخمسمائة او لم يعط  
 كذا في الهداية \* ولو كان له على رجل الف درهم فصالحه معه على خمسمائة على ان يعطيه اياه ولم يوقت  
 لاداء الخمسمائة وقتاً فالصلح جائز ويكون منه حطاً للخمسمائة الباقية ولو قال صالحتك على خمسمائة  
 على ان تعطيني الخمسمائة اليوم فان لم تعطني فالالف عليك على حاله فان اعطاه فالصلح ماض  
 فان لم يعطه حتى مضى اليوم فالالف عليه ولو قال صالحتك من الالف على خمسمائة على ان تعطيني  
 اليوم ولم يقل فان لم تعطني اليوم فالالف عليك فان اعطاه خمسمائة اليوم برئ من الخمسمائة الباقية  
 بالاجماع وان لم يعطه حتى مضى اليوم عاد جميع الالف في قول ابي حنيفة ومحمد ربح كذا في شرح  
 الطحاوي \* لو قال صالحتك من الالف على خمسمائة تدفعها الي غداً وانت بريء من الفضل على انك  
 ان لم

ان لم تدفعها فدا فلان على ملك على حاله فان نقده خمسمائة بقي الابراء ما ضلوا وان لم ينقد بطل الابراء  
بالاجماع كذا في الكافي \* اذا قال ادالي خمسمائة على انك بري من الفضل ولم يوقت للاداء وقتا يصح  
الابراء ولا يعود الدين هكذا في الهداية \* ولو قال حطت عنك خمسمائة ان نقدت لي خمسمائة  
لا يصح الحط في قولهم نقد اولم ينقد وكذا لو قال للغريم او للكفيل اذا ادبت منها خمسمائة او متى  
ادبت او قال ان دفعت الي خمسمائة فانت بري من الباقي فهذا كله باطل لا يبرأ من الباقي  
وان ادعى اليه خمسمائة ذكر لفظ الصلح اولم يذكر كذا في الظهيرية \* ان حط احد الشريكين شيئا  
ان كان المصالح ما قد اجاز حط الكل او بعضه في قول ابي حنيفة ومحمد رح ويضمن نصيب  
شريكه ان حط الكل وان لم يكن المصالح ما قد اجاز الحط في نصيبه عند الكل وفي نصيب صاحبه  
لا يجوز عند الكل كذا في فتاوى فاضل خان \* الباب الثالث في الصلح من المهر والنكاح والخلع  
والطلاق والنفقة والسكنى رجل تزوج امرأة على خادم ثم صالحها على شاة بعينها اجاز وان كان  
نسيئة لا يجوز وان صالحها على شيء من المكيل او الموزون ان كان بعينه يجوز وان كان بغير عينه  
ان كان مؤجلا لا يجوز وان كان حالا ان نقد في المجلس اجاز وان لم ينقد في المجلس لا يجوز وان صالحها  
من الخادم على دراهم نسيئة اجاز ولو صالحها على خادم بعينه وزادها مع ذلك دراهم مسماة  
كان جائزا فان صالح على عرض بعينه ودفعه اليها ثم طلقها قبل الدخول بها كانت المرأة بالخيار  
ان شاءت ردت اليه نصف قيمة الخادم وان شاءت ردت اليه نصف العرض الذي اخذت  
ولو اشترت بها العرض فانها تعطيه نصف قيمة الخادم من غير خيار واذا صالحته على دراهم فانها  
ترد عليه نصف ما قبضت وكذلك لو اعطاها خادما وسطا ثم طلقها قبل ان يدخل بها ردت عليه نصفها  
من غير خيار هكذا في المحيط \* اذا تزوج امرأة على بيت وخادم ثم صالحها من البيت على ثياب  
هروية الى اجل لم يجز وان صالحها من البيت والخادم على دراهم او دانبر الى اجل فهو  
جائز كذا في المبسوط \* ولا يجوز باكثر من قيمة البيت والخادم كذا في التاتارخانية نافلا من العتابة \*  
اذا تزوج امرأة على مائة درهم ثم صالحها من ذلك على طعام بعينه فهو جائز وان كان بغير عينه  
ان كان مؤجلا لا يجوز وان كان حالا ذكر انه لا يجوز ايضا فاذا تزوجها على كرخنطة ثم صالحها  
من ذلك على كرخنطة بعينه فهو جائز وان كان الشعر بغير عينه ان كان الشعر مؤجلا لا يجوز  
وان كان حالا ان نقد في المجلس فالصلح صحيح على جواب الاستحسان او على اخدي الروايتين

وان تفرقا قبل القبض بطل الصلح ولو ادعى على امرأة انه تزوجها وهي تنكر فصالحته على مائة درهم على ان يبرئ من تزويجها الذي ادعى جازا اذا قبل ذلك فان اقام المدعى بينة بعد ذلك على النكاح لا تقبل بينته وكذلك لو قالت اعطيتك مائة درهم على المبارات كان جائزا وكذلك لو قالت اعطيتك مائة درهم على انك بريء من دعواك ولو قالت اعطيتك مائة درهم على ان لا نكح بيني وبينك ذكر شيخ الاسلام على قول ابي حنيفة رح الصلح صحيح وعلى قولهما لا يصح ولو قالت اعطيتك مائة درهم على ان تقول لم اتزوجك فهذا باطل كذا في المحيط \* ادعت المرأة ان زوجها طلقها ثلثا وانكر الزوج فصالحها على مائة درهم على ان تبرئ من الدعوى لا يصح وللزوج ان يرجع عليها بما اعطاها من البدل وتكون المرأة على دعواها وكذلك لو ادعت تطليقة او تطليقتين او خالعة كذا في خزانة المفتين \* اذا طلق الرجل امرأته قبل ان يدخل بها ثم اختلفا في المهر فقال الزوج مهرها خمسمائة وقالت المرأة مهري الف درهم فاصطلحا على ثلثمائة من نصف المهر فهو جائز ولو قال الزوج لم افرض لك المهر وانما لك المتعة فاصطلحا على ان يسلم لها المتعة على ان ابرأته من دعواها فهو جائز فان اقامت بعد ذلك بينة على ان مهرها كان الغالا تقبل بينتها ولو كان الزوج قد اعطاها المهر ثم طلقها قبل الدخول بها وطالبها برد النصف واختلفا في النصف فقال الزوج النصف ثلثمائة وقالت المرأة مائتين فاصطلحا على مائتين وخمسين فهو جائز كذا في المحيط \* لو ادعت المرأة على زوجها طلاقا بائنا فصالحها على مائة درهم على ان يطلقها بائنا فهو جائز وكذلك لو قالت على ان تقر لي بهذا الطلاق الذي ادعيت وهو يحدد ذلك فهو جائز وان اقامت بينة على ذلك فشهدوا انه طلقها ثلثا او واحدة بائنة رجعت عليه بالجعل الذي اعطته كذا في المبسوط \*

( مردى زن دیگر براد عوی کرد و صلح کردند ) على ان يختلع من الدعوى بمال لا يجوز هذا الصلح كذا في خزانة المفتين \* في المنتقى بشرع من ابي يوسف رح امرأة ادعت على رجل انها امرأته وان لها عليه الف درهم من مهرها وان هذا الصبي ابنه منها وجمد الرجل ذلك كله ثم صالحها على مائة درهم يدفعها اليها على ان ابرأته من جميع هذا الدماء ولم يبرأ بها الزوج من شيء ثم قامت البينة لها على جميع ما ادعت فان النكاح ثابت والنسب ثابت والصلح من المهر جائز والمائة الدرهم سالمة لها وهي صلح من الالف التي ادعتها وهذا استحسان ولو ادعت نكاحا بغير ولد ولم يدع مهر فصالحها على مائة درهم لم يجز الصلح ولو صالحها على مائة درهم على ان ابرأته

من دعوى النكاح وعلى ان باراها الزوج من ذلك وليست هي مدعية قبله مهر ولا نفقة لم يجز الصلح ويرجع في المائة التي اعطاها ولا سبيل للزوج على المرأة في النكاح من قبل انه قد باراها وكان هذا بمنزلة خلع ولو ادعت عليه نفقة وتكا حافصا لهما على مائة درهم على ان يباريها فالصلح جائز والمائة الدرهم بالنفقة ولا يرجع الزوج عليها بشيء ولا نكاح بينهما كذا في المحيط \* الصلح من النفقة ان كان على شيء يجوز للقاضي تقدير النفقة به كالنفقة والطعام يعتبر تقديرًا للنفقة ولا يعتبر معاوضة وان وقع الصلح على شيء لا يجوز تقدير النفقة به كالعبد والدابة يعتبر معاوضة وتصير مبررة زوجها من النفقة بما اخذت من البدل كذا في محيط السرخسي \* اذا صالح الرجل امرأته ولم يدخل بها على ان طلقها على ان ترضع ولده سنتين حتى تقطعه وعلى ان زادها هو ثوبًا بعينه فقبضت المرأة الثوب فاستهلكته وارضعت الصبي سنة ثم مات الصبي وقيمة الثوب والمهر سواء فان الزوج يرجع عليها بنصف قيمة الثوب وربع قيمة الرضاع ولو كانت المرأة زائدة مع ذلك شاة قيمتها مثل قيمة الرضاع رجع عليها بربع قيمة الثوب وربع قيمة الرضاع وسلمت له الشاة ولو استحققت الشاة مع ذلك يرجع عليها بثلاثة ارباع قيمة الثوب وربع قيمة الرضاع ويرجع بنصف قيمة الشاة وان استحق الثوب ولم تستحق الشاة والمسئلة بحالها فان المرأة ترجع على الرجل بنصف الشاة باجر مثلها في نصف السنة التي ارضعت ويرجع عليها الرجل بربع قيمة الرضاع كذا في المبسوط \* لو صالحت امرأة زوجها على ثلاثة دراهم من نفقتها كل شهر فمضى شهر اخذته للشهر الماضي ولو صالحها مرة ثانية بعد ما صالحها على ثلاثة دراهم من نفقتها كل شهر قبل مضي الشهر عليه على ثلاثة مخاتيم دقيق بعينه جاز الصلح كذا في خزائن المفتين \* وان صالحته من الدراهم على مخاتيم دقيق غير عينه قبل مضي الشهر يجوز وبعد مضيه لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* اذا صالحت المرأة زوجها من نفقتها على ثلاثة دراهم في كل شهر ثم قال الزوج لا اطيق ذلك فذلك لازم له الا ان تبرئه المرأة او اتقاضي او برخص السعر فيكفيها دون ذلك وان قالت المرأة لا يكفيني هذا كان لها ان تخصمه حتى يزيد ها اذا كان موسرا ولو قدر القاضي نفقتها في كل شهر بشيء وقضى به كان لها ان تخصمه اذا كان ذلك لا يكفيها وتطالب بتمام كفايتها وكذلك هذا الحكم في نفقة الاقارب ولو اعطاها كقبلا بنفقة كل شهر فعلى الكفيل نفقة شهرا واحدا فان قال الكفيل ما عشت او ما دامت امرأته فهو كما قال الامامات الزهراء قد بقى لها على الزوج نفقة من هذا الصلح فاني ابطالها كذا في المبسوط \*

ولو صلح امرأته من نفقتها سنة على حيوان او ثوب سوى جنسه جازم وجلا وحالا بخلاف ماله  
 صالحها بعد الغرض او بعد تراضيها من النفقة لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* ولو صلحت من اجر  
 رضاع الصبي بعد البيونة كان جائزا ثم ليس لها ان يصلح بما نبت لها من دراهم الا اجر على طعام  
 بغير عينه كذا في المبسوط \* رجل صلح امرأته المطلقة من نفقتها على دراهم معلومة على ان لا يزيدا  
 عليها حتى تنقضي عدتها بالاشهر جاز ذاك وان كانت عدتها بالحبس لا يجوز لان الحبس غير  
 معلوم قد تحبس ثلث حيض في شهرين وقد لا تحبس عشرة اشهر كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 لو صلحت مع الزوج من نفقتها مادامت زوجة له على مال لا يجوز كذا في محيط السرخسي \*  
 لو كانت امرأته مكاتبه او امته قد بواها المولى بينا فصالحها على دراهم مسماة من الكسوة والنفقة  
 لكل سنة جاز ذلك وكذلك لو صلح مولى الامة فلوم بكن بواها المولى بينا لم يجز هذا الصلح  
 وكذلك ان كانت المرأة صغيرة لا يستطيع الزوج ان يقربها فصالح اباها على نفقتها لم يجز وان كانت  
 كبيرة والزوج صغير فصالح ابوه على النفقة وضمن جاز واذا صلح المكاتب امرأته على نفقة  
 كل شهر جاز كما يجوز صلحه في سائر الحقوق المستحقة عليه وكذلك العبد المحجور والتاجر يصلح  
 امرأته على نفقتها كذا في المبسوط \* رجل صلح امرأته من نفقتها سنة على ثوب وقبضه فاستحق  
 الثوب رجعت بالنفقة ان فرض وان لم يفرض رجعت بقيمة الثوب كذا في محيط السرخسي \*  
 اذا كانت لرجل امرأتان احدهما امته قد بواها بينا فصالح الحرة على نفقة مسماة كل شهر وصلح  
 الامة على نفقة اكثر منها فهو جائز وكذلك لو كانت احدهما ذمية فصالحها على اكثر من نفقة  
 المسامة واذا صلح الفقير امرأته على نفقة كثيرة في الشهر لم يلزمه الا نفقة مثلها كذا في المبسوط \*  
 لو صلح على نفقة المحارم ثم ادعى الاصهار صدق وبطل الصلح كذا في التاتارخانية فالا من العتابة \*  
 اذا صلح الرجل بعض محارمه عن النفقة وهو فقير لم يجبر على اعطائه ان اقر وان احتاج فان  
 لم يعرف حاله وادعى انه فقير فالقول قوله ويبطل عنه ما صلح عليه الا ان تقوم بينة انه موسر فيقضى  
 بالصلح عليه ونفقة الولد الصغير كنفقة الزوجة من حيث ان البسار ليس بشرط لوجوبها فالصلح فيه  
 يكون ماضيا ان كان الولد محتاجا فان كان صلح على اكثر من نفقتهم بما يتغابن الناس فيه  
 ابطلت الفضل منه وكذلك الصلح في الكسوة للحاجة والمعتبر فيه الكفاية كالنفقة لو صلح امرأته  
 من كسوتها

من كسوتها على درع يهودي ولم يسم طوله وعرضه ورفعته جاز ذلك وكذلك كسوة القراية ولو صالح رجل اخاه وهو صحيح بالغ على دراهم مسماة لنفقتة وكسوته كل شهر لم يجز ذلك ولم يجبر عليه كذا في المبسوط \* ان صالحا المبانة زوجها من سكناها على دراهم لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا صالح امرأته من نفقتها وكسوتها لعشر سنين على وصيف وسط الى شهر ولم يجعل له اجلا فهو جائز كذا في المبسوط \* الباب الرابع في الصلح في الوديعة والهبة والاجارة والمضاربة والرهن ان صالح صاحب الوديعة على شيء فان ادعى صاحب المال الايداع وقال المستودع ما اودعني شيئا ثم صالحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم وان ادعى صاحب المال الوديعة وطالبه بالرد فاقرا المستودع بالوديعة او سكت ولم يقل شيئا وصاحب المال يدعي عليه الاستهلاك ثم صالحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم وان ادعى عليه الاستهلاك والمودع يدعي الرد او الهلاك ثم صالحه على شيء فاختلغا في قول ابي حنيفة رح والصحيح انه لا يجوز هذا الصلح في قوله وهو قول ابي يوسف رح الاول وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيخان \* ثم ان عامة المشائخ لم يفرقوا بين ما اذا قال المالك اولا استهلكتها وقال المودع بعد ذلك ضاعت او ردت وبين ما اذا قال المودع اولا ضاعت او ردت وقال المالك بعد ذلك استهلكتها كذا في المحيط \* واجمعوا على انه لو صالح بعد ما حلف المستودع انه رد او هلك لا يجوز الصلح انما الخلاف فيما اذا كان الصلح قبل يمين المودع واذا ادعى المودع الرد والهلاك وصاحب المال لا يصدقه في ذلك ولا يكذب به بل سكت ذكر الكرخي رح انه لا يجوز هذا الصلح في قول ابي يوسف رح الاول ويجوز في قول محمد رح ولو ادعى صاحب المال الاستهلاك والمودع لم يصدقه في ذلك ولم يكذب به فصالحه على شيء ذكرنا انه يجوز هذا الصلح في قولهم فان اختلفا بعد ذلك فقال المودع كنت قلت قبل الصلح انها قد هلكت او ردت فلما يصح الصلح في قول ابي حنيفة رح فان قال صاحب المال ما قلت ذلك كان القول قول صاحب المال ولا يبطل الصلح كذا في فتاوى قاضيخان \* ان انكر المستعير العارية اصلها ثم صالح صح الصلح وان اقر بالعارية ولم يدع الرد ولا الهلاك والمالك يدعي الاستهلاك صح الصلح وان ادعى الهلاك والمالك يدعي الاستهلاك فالمسئلة على الخلاف وكذلك الجواب في المضاربة وكل مال اصلها مائة هكذا في المحيط \* وان كانت الوديعة قائمة بعينها وهي مائة درهم فصالحه منها على مائة درهم بعد اقراره وانكاره لم يجز اذا قامت البينة على الوديعة وان لم يقر بئنة

وكان المودع منكراً فالصلح جائز كذا في الظهيرية \* ولا يحل للمودع الفضل فيما بينه وبين الله تعالى  
 كذا في المحيط \* ولو صالحه على عرض جاز الصلح مطلقاً ولو صالحه على عشرة دنانير فان صالحه  
 وهو جاحد للوديعة فالصلح صحيح اذا تفرقا بعد قبض الدنانير سواء كانت الدراهم حاضرة في مجلس  
 الصلح او غائبة عن مجلس الصلح اما اذا كان المودع مقرراً بالوديعة ان كانت الوديعة حاضرة في مجلس  
 الصلح جاز اذا جدد المودع القبض وقبض المالك الدنانير في ذلك المجلس ولو لم يجدد المودع  
 القبض فالصلح باطل وان كانت الوديعة غائبة عن مجلس الصلح فالصلح باطل كذا في الخلاصة \*  
 امرأة استودعت رجلاً وديعة كانت عندها لغيرها ثم قبضتها منه ثم استودعها آخراً وقبضتها منه  
 ايضاً ففقدت متاعاً منها فقالت ذهب بينكما ولا ادري من اصابه وقال لا ندري ما كان في وعائك غير  
 انك دفعت اليها فلم نفتشه ورددناه عليك فصالحتهما من ذلك على مال فهي ضامنة لصاحب  
 المتاع والصلح بينهما جائز ثم صلحها على قيمة المتاع لا يخلو من وجهين اما ان كان بعد ما ضمنها  
 المالك قيمة المتاع وفي هذا الوجه يجوز الصلح على اي بدل كان سواء كان مثل قيمة المتاع او اقل واما  
 ان كان قبل ان يضمنها المالك قيمة المتاع ففي هذا الوجه ان صالحته ببديل مثل قيمة المتاع  
 او اقل قدر ما يتغابن الناس فيه فالصلح جائز وبرئاً عن ضمان المتاع حتى لو اقام صاحب المتاع بينة  
 بعد ذلك على ما ادعى من المتاع لم يكن لها على المودعين سبيل وان صالحته ببديل هو اقل من قيمة  
 المتاع قدر ما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز الصلح وللمالك الخيار ان شاء ضمن المرأة قيمة المتاع وان شاء  
 ضمن المودعين ان قامت له بينة على المتاع فان ضمن المودعين رجعا على المرأة بما دفعها اليها  
 وان ضمن المرأة نقد الصلح عليها كذا في الذخيرة \* اذا ادعى عينا في يدي انسان فقال ذواليد  
 هذا وديعة فلان او وديعة او دعيه فصالحه بعد اقامة البينة او قبله صح الصلح ولا يرجع على المصالح  
 منه كذا في الفصول العمادية \* وان كانت الدابة قد نفقت تحت المستعير ثم انكر رب الدابة  
 الاعارة وصالح المستعير على مال جاز فان اقام المستعير بعد ذلك بينة على العارية وقال انها نفقت  
 بطل الصلح وان اراد استحلافه على ذلك فله ذلك كذا في المحيط \* ومن استعار دابة الى وقت  
 فعطبت فقال المستعير نفقت تحتي وكذبه رب الدابة وهو مقر بالعارية فافتدى المستعير ثمنه  
 فصالحه صلحاً لم يجز وكذلك لو قال المستعير دفعتها اليك كذا في خزائن المفتين \* ولو ان  
 لمضارب جحد المضاربة ثم اقر بها واقربها ثم جحد هاتم صالح من ذلك على مال جاز واذا كان



للهضارب دين على رجل ادانه من المضاربة فصالحه على ان اخره عنه جاز وان حط عنه بعضه جاز وضمن ما حطه لرب المال ولو كان الحط بعيب في مبيع او صالحه من العيب على دراهم بدلها جاز ذلك على رب المال ولو صالح على ان اخذ بالدين كفيلا على ان ابرأ الذي عليه الاصل او احتال به فهو جائز كذا في المبسوط \* اذا ادعى رجل على رجل انه وهب هذا العبد له وقبضه والعبد في يد الواهب والواهب يجحد ذلك فاصطلحا على ان يكون نصف العبد للمدعى عليه جاز هذا الصلح فان اقام المدعى بعد هذا بينة على الهبة والقبض لا تقبل بينته حتى لا يأخذ من المدعى عليه النصف الذي بقي في يده فان شرط مع ذلك احدهما على الآخر دراهم فهو جائز وان اصطلحا ان يكون جميع العبد للاحدهما ويعطي صاحبه دراهم كان جائزا ايضا واذ ادعى الموهوب له الهبة واقر انه لم يقبضه وجحد الواهب فاصطلحا على ان يكون العبد بينهما نصفين فالصلح باطل وان شرط مع هذا الاحدهما ان شرط الدراهم على الواهب لا يجوز وان شرط الدراهم على الموهوب له يجوز وان اصطلحا ان يكون العبد سالما للاحدهما ويدفع هو الى صاحبه كذا درهما ان شرط ان تكون الدراهم على الواهب كان باطلا وان شرط الدراهم على الموهوب له كان جائزا هكذا في المحيط \* امرأة وهبت ارضا لالاخوين احدهما لاب وام والآخر لاب ثم ماتت فورثها اخوها لابيها وامها وقال تلك الهبة كانت غير جائزة وادعى الآخر جوازها في قول بعض الفقهاء ثم اصطلحا بينهما على صلح ثم مات الاخ من الاب والام فاراد ورثته ابطال ذلك الصلح عند قاض يري اصل الهبة باطلة فانه يبطله في قول من يري تلك الهبة باطلة ويجعلها ميراثا وفي قول من يجيز الهبة يبطل الصلح ويجعلها هبة بينهما نصفين ولو كانت وهبها كلها للاخ لاب غير انه لم يقبضها في حيوة الاخت ثم خاصمه اخوه فيها فقال انها لم يجز لك لانك لم تقبضها وقال الآخر صدقت لم اقبضها ولكن لا ارد ما حثني يقضي القاضي عليّ بذلك فاصطلحا منها على صلح فهو باطل سواء اصطلحا على المناصفة او على اقل من ذلك او اكثر كذا في المبسوط \* لو ادعى انه وهب له نصف هذه الدار مشاعا ولم يقبضه منه وجحد الواهب ثم اصطلحا على ان يسلم له ربع الدار بالف درهم جاز كذا في الحاوي \* اذا كانت الدار في يد رجل فادعى ان فلانا تصدق بها عليه وانه قبضها وقال فلان بل وهبها لك وانا اريد الرجوع فيها فاصطلحا على مائة درهم على ان يسلم له الدار بصدقة فهو جائز ولا رجوع فيها بعد ذلك فان اقر الذي في يديه انها هبة بعد الصلح

او وجد رب الدار الهبة والصدقة جميعا قبل الصلح على ما ذكرنا وكذا لو اصطالحا على ان تكون الدار بينهما بالسوية على ان رد الذي في يده الدار مائة درهم فالصلح جائز ولا يبطله معنى الشروع كذا في المبسوط \* استأجر رجلا على حنطة بعينها فصالحه على درهم لم يجز كذا في محيط السرخسي \* اذا استأجر من آخر دارا واختلفا في المدة فقال الآخر آجرتك بشهرين بعشرة دراهم وقال المستأجر لا بل آجرتي ثلاثة اشهر بعشرة دراهم فاصطالحا على ان يسكنها شهرين ونصفا بعشرة دراهم فهذا جائز ولو اصطالحا على سكنى ثلاثة اشهر على ان زاده الآخر درهما كان هذا جائزا ايضا ولو اصطالحا على سكنى هذه الثلاثة على ان زاده قفيزا بعينه او بغير عينه بعد ان يكون موصوفا في الذمة كان جائزا ولو اصطالحا على سكنى هذه الدار شهرين على ان زاده الآخر سكنى بيت آخر من دار اخرى هذين الشهرين كان جائزا ايضا والاصل في جنس هذه المسائل ان ينظر في الزيادة ان كانت مجهولة لا يجوز سواء كانت الزيادة من جنس ما آجروا من خلاف جنسه وان كانت من جانب المستأجر ان كانت من جنس ما استأجر لا يجوز وان كانت من خلاف جنسه جاز ولو اصطالحا على سكنى الاشهر الثلاثة بعشرة على ان اعطاه المستأجر ارضا بعينها جاز استحسانا كذا في التاتارخانية \* لو اصطالح الآخر والمستأجر على مدة من السكنى على ان يعطيه هذا كفيلا به ورضي بذلك الكفيل فهو جائز وان كان الكفيل غائبا فالصلح مردود وان اشترط على ان يزيد مع السكنى ركوب دابة الى موضع كذا جاز وكذا الزادة خدمة عبده هذا شهر او لوزادة المستأجر سكنى دار معروفة شهر الم يجوز هكذا في المبسوط \* لو استأجر دابة الى مكان معلوم باجر مسمى فادعى رب الدابة اجرا اكثر من ذلك وادعى المستأجر موضعا بعد من ذلك فاصطالحا على الموضع الذي عين رب الدابة بالاخر الذي ادعاه المستأجر فهذا الصلح جائز ولو وجد المستأجر الاجارة اصلا وادعاه رب الدابة فاصطالحا على ان يركبها المستأجر الى ذلك على اجر درهم فهو جائز ولو ادعى انه استكرى هذه الدابة باكاف يحمل عليه ثقله الى بغداد بخمسة فيجحد ذلك رب الدابة فاصطالحا على ان يركبها هو بنفسه الى بغداد بسرجة فهو جائز كذا في التاتارخانية \* اذا ادعى رجل عبدا في يدي رجل انه رهنه اياه بمائة درهم كانت له عليه فقال الذي في يده العبد العبد عبيدي والمائة عليك فاصطالحا على ان يبرأه المرتهن من المائة التي ادعى عليه ويزيد له خمسين ويترك المدعى الخصومة في العبد فهذا الصلح

الصلح جائز وان اقر المرتهن بعد هذا الصلح ان العبد كان رهنا في يده لا ينتقض الصلح ولو كان العبد في يد المرتهن فقال رهنته مني بمائة لي عليك وقال الراهن لك علي مائة الا اني مارهنت العبد منك فاصطلحا على ان زادة المرتهن خمسين درهما قرضا على ان يكون العبد رهنا بالمائة والخمسين فهذا الصلح جائز فيصير العبد رهنا بالمائة والخمسين وان اصطلحا على ان يهب منه المرتهن خمسين درهما على ان يجعل الراهن العبد رهنا بالمائة فان هذا الصلح فاسد وللمرتهن ان يرجع في هبته وللراهن ان يرجع في رهنه ولو اصطلحا على ان يبرأ المرتهن من خمسين من المائة على ان يجعل الراهن العبد رهنا بالخمسين الباقية فهذا جائز ولو ادعى المرتهن ثوبا في يد الراهن انه رهنه اياه بعشرة دراهم اقرضها اياه واقرانه لم يقبض الرهن وقال الراهن لك علي عشرة دراهم الا اني لم ارهنته فاصطلحا على ان يحط المرتهن عنه درهما ليرهنه الراهن الثوب فهو جائز وكذلك لو اصطلحا على ان يقرضه المرتهن درهما لجعل الثوب رهنا ضده فهو جائز وكذلك لو اصطلحا على ان يرهنه اياه ليحط منه درهما ويقرضه درهما جمعاً بين الحط والزيادة فانه جائز ايضا فان لم يدفع اليه الثوب وبدأه في امساكه فله ذلك الا ان الحط لا يثبت كذا في المحيط \*  
ولو رهن متاعاً بمائة درهم وقيمة الرهن مائتا درهم ثم قال المرتهن هلك الرهن وقال الراهن ما هلك فاصطلحا على ان يرد المرتهن عليه خمسين درهما وبرأه عن الباقي كان باطلاً في قول ابي يوسف رح وكذا الجواب اذا ادعى المرتهن رد الرهن على الراهن وانكر الراهن ولو ان الراهن ادعى عليه الاستهلاك فلم يقربه المرتهن ولم ينكر فاصطلحا على شيء جاز الصلح في قولهم كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا كانت قيمة الرهن مائتي درهم والدين مائة فقال الراهن بعت متاعاً فلم يقرو ولم ينكروا ثم اصطلحا جاز الصلح ولو اقر المرتهن انه باع المتاع بمائة درهم بوكالة الراهن وقال الراهن ما وكلتك بالبيع ثم اصطلحا على ان ابرأه من المائة وزاد له المرتهن خمسين درهما جاز فان ظهر المتاع عند المرتهن فالصلح ماض ولو كان المرتهن باع المتاع ثم مات الراهن فصالح الورثة على ان يبرأه على ان يرد عليهم خمسين درهما فهو جائز فان جاء آخر فقال الرهن لي فصالحه المرتهن على عشرة فهو جائز ايضا كذا في المبسوط \* لو ان الراهن مات فادعى رجل ان المتاع له وانه كان اعاره ليرهنه فاصطلحا على ان اقر المرتهن بذلك فان المرتهن لا يصدق على ورثة الراهن كذا في المحيط \* الباب الخامس في الصلح في الغصب والسرقة والاكره

والتهديد لواد على فصبا على انسان ثم صالحه على مال جاز الصلح كذا في المبسوط \* غصب ثوبا قيمته مائة فاذنقه فصالحه منه على ازيد من مائة جاز ولا يبطل الفضل على قيمته بما لا يتغابن فيه والصحيح مذهب ابي حنيفة ر ح كذا في خزائن الفتاوى \* اذا كان المغصوب عبدا فابق منه او هلك في يده فصالحه على اكثر من قيمته جاز عند ابي حنيفة ر ح وقال ابو يوسف ومحمد ر ح يبطل الفضل على قيمته بما لا يتغابن الناس فيه ومن اصحابنا من قال بالخلاف فيما اذا ابق العبد واما اذا كان مستهلكا فصالح على اكثر من قيمته لا يجوز عندهم والاصح ان الخلاف فيهما جميعا كذا ذكره فخر الدين قاضى خان في شرح الجامع الصغير وعلى هذا الخلاف اذا غصب عبدا فهلك في يده فصالحه على مال ثم اقام الغاصب البينة على ان قيمته اقل مما صالح عليه لم تقبل بينته في قول ابي حنيفة ر ح وقال ابو يوسف ومحمد ر ح تقبل بينته وترد زيادة القيمة على الغاصب هكذا في غاية البيان شرح الهداية \* اجمعوا على انه لو صالحه على عرض جاز سواء كان كثير القيمة او قليل القيمة واجمعوا على انه لو قضى القاضى عليه بالقيمة ثم صالحه على اكثر من قيمته لا يجوز كذا في الخلاصة \* قال محمد ر ح اذا ابق المغصوب فصالحه مولاة على دراهم مسماة حالة او الى اجل جاز ولو صالحه عن العبد الا بق على مكبل او موزون ان كان بعينه او بغير عينه ولكن قبضه في المجلس جاز وان كان بغير عينه ولم يقبضه في المجلس لا يجوز كما لو كان مستهلكا حقيقة ولو كان العبد قائما بعينه في يده فصالحه على شيء مما ذكرنا بعينه او بغير عينه حالا كان او مؤجلا جاز وكان كالبيع ولو اختلف الغاصب والمغصوب منه فقال احدهما هي آبة وقال الآخر هي حاضرة كان القول قول الغاصب فان قال هي في يدي جاز الصلح على جميع ما ذكرنا حالا كان او مؤجلا وان قال هي آبة جاز الصلح على الدراهم حالة كانت او مؤجلة وعلى المكبل والموزون جاز الصلح حالا ولا يجوز مؤجلا كذا في المحيط \* واذا غصب ثوبا من رجل فاستهلكه آخر عند الغاصب فصالح صاحب الثوب الاول على اقل من قيمته فهو جائز ويرجع الاول على المستهلك بقيمته ويتصدق بالفضل وان لم يصالح الاول ولكنه صالح الثاني على اقل من قيمته جاز ويكون براءة الاول ولا يتصدق الآخر بشيء وان تولى ما على الآخر لم يكن له ان يرجع على الاول بشيء كذا في الحاوي \* لو غصب كرخنطة ثم صالحه على دراهم مسماة حالة او مؤجلة والكر قائم بعينه جاز الصلح وكذلك لو صالحه

على ذهب مسمى حالا او مؤجلا وكذلك الصلح على سائر الوزنيات ولو صالحه على كيل  
مؤجل لا يجوز سواء صالحه عليه ، حنطة او غيرها وان كان الكرم مستهلكا فصالحه على دراهم  
او دنانير ان كان الى اجل لا يجوز وان كان حالا وقبضه فالصلح جائز وان افتراق قبل القبض  
بطل الصلح وان صالحه على مكيل او موزون ان كان حالا وقبضه جاز وان كان الى اجل  
ان كان المصالح عليه سوى الحنطة لا يجوز وان كان المصالح عليه الحنطة جاز وان صالحه على كرم  
ونصف كرم باطلا سواء كان الكرقائما او مستهلكا لمكان الربوا كذا في المحيط \* ولو غصب كرم حنطة  
وكرم شعير فاستهلكهما ثم صالحه على كرم شعير الى اجل على ان ابرأه من الحنطة فهو جائز وكذلك  
اذا كان احدهما قائما فصالحه عليه على ان ابرأه من المستهلك كذا في المبسوط \* في المنتقى  
رجل غصب عروضا وحنطة وشعيرا وصالحه المغمسوب منه على الف درهم الى سنة قال حصة الحنطة  
والشعير من الالف باطل ان كان ذلك مستهلكا ويجوز الصلح في حصة العروض وان كان قال الغاصب  
لم تكن الحنطة مستهلكة وقال المغمسوب منه كانت مستهلكة فالقول قول الغاصب كذا في المحيط \*  
ولو غصب مائة درهم وعشرة دنانير فاستهلكهما ثم صالحه منهما على كرم حنطة بعينه ثم استحق  
الكرم او وجد به عيبا فرده رجع بالدراهم والدنانير وان صالحه على خمسين درهما حالة او مؤجلة  
فهو جائز وان استحققت بعد ما قبضها او وجد هازيولفا او ستوفة رجع بمثلها ولم ينتقض الصلح وكذلك  
لو صالحه على وزن خمسين درهما فضة تبر وكذلك لو غصب مائة مثقال فضة تبر وعشرة دنانير  
فصالحه على خمسين درهما حالة او مؤجلة فهو جائز اذا كانت الدراهم مثل الفضة في الجودة  
وان كان خيرا منها لم يجز كذا في المبسوط \* اذا غصب كرم حنطة ثم صالحه على نصف كرم حنطة  
فان كان الكرم المغمسوب مغنيا فصالحه على نصف ذلك الكرم لا يجوز الصلح سواء كان الغاصب  
مقرا بالغصب او كان جاحدا وان صالح على نصف كرم آخر جاز الصلح مقرا كان او جاحدا الا انه  
لا يطيب له الفضل فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان الكرقائما في يده حقيقة ويلزم الرد على المغمسوب منه  
وان كان الكرم المغمسوب حاضرا ان كان الغاصب جاحدا للغصب فصالحه على نصف الكرم  
المغمسوب او على نصف كرم آخر يجوز الصلح في الحكم ولكن يؤمر فيما بينه وبين الله تعالى ان يرد  
النصف الباقي على المغمسوب منه وان كان مقرا بالغصب لا يجوز الصلح على نصف الكرم  
المغمسوب او على نصف كرم آخر استحسانا ولو كان صالحه على ثوب ودفعه اليه جاز حاضرا كان الكرم

المغضوب او غائبا مفر كان الغاصب او جاحدا والذي ذكرنا من الجواب في الحنطة فهو الجواب في سائر المكيلات وكل ما يحتمل القسمة نحو الموزونات والعديدات المتقاربة وان كان المغضوب شيئا لا يحتمل القسمة بان كان عبدا او دابة او امة فصالح المغضوب منه الغاصب على نصفه ان كان مغيبا لا شك انه لا يجوز الصلح وان كان حاضرا فان كان الغاصب مقررا بالغصب لا يجوز الصلح ايضا وان كان جاحدا ذكر انه لا يجوز الصلح هكذا في المحيط \* رجل فصب من رجل الفا واخفاها وغيبها وصالحه المالك على خمسمائة فاعطاه الغاصب من تلك الالف او من غيرها جاز الصلح قضاء وكان على الغاصب فيما بينه وبين الله تعالى ان يرد الباقي وان كانت الدراهم في يد الغاصب بحيث يراها المالك فان كان الغاصب جاحدا فكذلك الجواب فان وجد المغضوب منه بينه بعد ذلك فاقامها يقضي له ببقية ماله فان كان مقررا بالغصب والدراهم ظاهرة في يده يقدر المغضوب منه على اخذها منه فصالحه على نصفها على ان ابرأه عن الباقي فهو في القياس مثل الاول يجوز الصلح قضاء وفي الاستحسان لا يجوز وعليه ان يرد ما على المغضوب منه كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا غصب الرجل عبدا او ثوبا او ما شبهه من رجلين واستهلكه ثم صالحه احدهما من نصيبه على دراهم او دنانير وقبضها فهو جائز ويشاركه الآخر فيما قبض ولا يكون للمصالح الخباريين ان يعطيه ما قبض وبين ان يعطيه غيره واذا وقع الصلح على عرض واختار الآخر تضمين المصالح كان للمصالح الخيار ان شاء اعطاه نصف ما قبض وان شاء اعطاه ربع الدين وان كان العرض قائما فصالح احدهما الغاصب من نصيبه فان كان العرض في يد الغاصب ظاهرا بحيث يراه المالك والغاصب مقررا بالغصب لا يكون للساكت حق المشاركة مع المصالح في المقبوض وان كان العرض غائبا لا يعرف المالك مكانه ولا الغاصب والباقي بحاله فللساكت ان يشارك المصالح في المقبوض وان كان العرض قائما في يد الغاصب يراه المالك الا ان الغاصب جاحدا للغصب ذكر في الاصل انه ليس للساكت حق المشاركة مع المصالح في المقبوض قالوا ما ذكر في الاصل قول محمد رح فقد روى بن سماعة عن ابي يوسف رح ان للساكت حق المشاركة مع المصالح في المقبوض قال شيخ الاسلام ويجب ان يكون على هذا الخلاف ما اذا كان غائبا بحيث لا يعرف المالك مكانه الا ان الغاصب يعرف مكانه كذا في المحيط \* رجل استهلك على رجل اناة فضة وقضى القاضي عليه بالقيمة

بالقيمة فافتراق قبل قبض القيمة لا يبطل القضاء عندنا وكذا لو اصابنا على القيمة من غير قضاء وافتراقا قبل القبض وكذا لو استهلك تبرقة او دراهم فصالحه على اقل منها الى اجل جاز عندنا كذا في فتاوى قاضيخان \* لو استهلك تبرقة او دراهم فصالحه على عشرة دراهم مثلها الى اجل جاز كذا في خزائن المفتين \* وفي نوادر بن سماعة عن محمد بن رح رجل غصب اناء مصوغا من فضة فوضعه في بيته ثم لقيه المالك فصالحه منه على مثل وزنه من الفضة او على ذهب ثم فارق قبل ان يعطيه لم يبطل الصلح وفيه ايضار رجل غصب طوقا قيمته مائة دينار وضاع عن الغاصب وصالحه صاحب الطوق على خمسين دينارا فهو جائز وان وجد الغاصب كان رب الطوق شريك فيه له نصفه ولو كان الغاصب صالح رب الطوق على ما ذكرنا والطوق عنده لم يجز الصلح وفيه ايضا عن ابي يوسف رح رجل غصب من آخر قلب فضة وصالحه بعد ما غصبه على اكثر من قيمته لا يجوز وان استهلكه الغاصب ورضي المغضوب منه ان يأخذ مثل وزن القلب فضة تبر وبراءة عن العمل جاز كذا في المحيط \* رجل اخذ سارقا في دار غيره فاراد ان يدفعه الى صاحب السرقة بعد ما اخرج السرقة من الدار فصالحه السارق على مال معلوم حتى كف عنه كان باطلا وعابيه ان يرد المال على السارق ولو كان هذا من صاحب السرقة لا يجب المال على السارق ويبرأ عن الخصومة اذا دفع السرقة الى صاحبها ولو كان هذا الصلح من صاحب السرقة بعد ما رفع الى القاضي ان كان ذلك بلفظة العفو لا يصح العفو بالاتفاق وان كان بلفظة الهبة والبراءة عندنا يسقط القطع والامام والقاضي اذا صالح شارب الخمر على ان يأخذ منه ما لا يعفو عنه لا يصح الصلح ويرد المال على شارب الخمر سواء كان ذلك قبل الدفع او بعده كذا في فتاوى قاضيخان \* اسكاف سرق من جانيته خفاف لا قوام صالح الاسكاف مع السارق فان كان المسروق قائما بعينه لم يجز الصلح الا باجازة اربابها وان كان مستهلكا جاز من غير اجازة اربابها بعد ان يكون الصلح على دراهم وان لا يكون فيه طرح كثير من القيمة كذا في خزائن المفتين \* رجل اتهم بسرقة وحبس فادعى عليه قوم فصالحهم ثم اخرج وانكر فقال انما صالحتكم خوفا على نفسي قالوا ان كان في حبس القاضي فالصلح جائز وان كان في حبس الوالي لا يصح الصلح كذا في الظهيرية \* دفع الى آخر بضاعة فقطع عليه الطريق فاخذ ماله وبضاعة الدافع فصالح المستبضع اللص ويقول انما صالحت من مالي والمبضع يقول انما صالحت من بضاعتي فان كان وقت القبض سمى الدافع انه من جملة ما وجب عليه فهو من الجميع على قدر املاكهم وان كان سمى شيئا فهو

على ذلك الشيء ولا يدخل فيه غيره وان ابهما ولم يفسرا فان كان اللص حاضرا فالقول قوله عن  
إبي مال ادى اذالم يكن في ذلك ذكر الصلح وان كان غائبا لا يقدر عليه واتفق المبضع والمستبضع انه  
لم يسم عماد فع فهو من الجميع كذا في خزائن المفتين \* صلح المكرة لا يجوز كذا في السراجية \* اذا  
كان المدعي رجلين فأكراه السلطان المدعى عليه على صلح احدهما فصالحهما جميعا لم يجز صلحه  
مع من اكراه على الصلح معه وجاز مع الآخر كذا في المبسوط \* قوم دخلوا على رجل بينا ليلا ونهارا  
وشهر واعليه سلاحا وهددوه حتى صالح رجل عن دعواه على شيء او اكراهوه على اقرار وابترا  
ففعل قالوا في قياس قول ابي حنيفة رح يجوز الصلح والاقرار والابراء لان عنده الاكراه لا يكون  
الا من السلطان وعندهما يتحقق الاكراه من كل متغلب يقدر على تحقيق ما اوعدته والفتوى  
على قولهما وان لم يشهروا عليه السلاح وضربوه فان كان ذلك نهارا في المصر فالصلح جائز وان  
هددوه بخشب كبير لا يلبث فهو بمنزلة السلاح في هذا الحكم وان كان ذلك في الطريق ليلا ونهارا  
او كان في رستاق لا يلحقه الغوث كان الصلح والاقرار باطلا وان لم يشهروا عليه السلاح والزوج  
اذا هدد امرأته لنصالح عن الصداق على شيء او لتبرأه فهو بمنزلة الاجنبي وان هددها بالطلاق  
او بالتزوج عليها او بالنسري لم يكن ذلك اكراها هكذا في فتاوى قاضيخان \* الباب السادس  
في صلح العمال اذا دفع الرجل الى قصار ثوبا ليقتصره فخرقه القصار بدته فصالحه رب الثوب  
على دراهم مسماة ليكون الثوب للقصار او لياخذ به رب الثوب ثوبه فالصلح جائز حاله كانت  
الدراهم او مؤجلة وكذلك اذا صالحه على دنانير وان وقع الصلح على ان يكون الثوب  
لرب الثوب او للقصار وان كان المكمل او الموزون في الذمته ان وقع الصلح على ان يكون الثوب  
للقصار فالصلح جائز فيما يخص الثوب باطل فيما يخص قيمة الخرق وان وقع الصلح على ان يكون  
الثوب لرب الثوب لا يجوز هكذا في الذخيرة \* ولو قال القصار قد نعت اليك الثوب ووجد رب الثوب  
ذلك فصالحه على صلح لم يجز الصلح على قول ابي حنيفة رح ولا يجب للقصار الاجر وعلى  
قول محمد رح يجوز الصلح وكذا على قول ابي يوسف رح الآخر هكذا في المحيط \* ولو ادعى  
القصار انه دفع الثوب الى رب الثوب وطلب الاجر وكذبه رب الثوب فصالحه من الاجر  
على نصفه جاز وكذا لو اقرب قبض الثوب فادعى انه اوفاه الاجر وانكر القصار فاصطحا على نصف  
الاجر جاز كذا في الخلاصة \* ادعى الاجير المشترك ان العين قد هلك عنده ثم صالحه على



دراهم فعلى قول ابي حنيفة ر ح الاجير المشترك امين فلا يصح الصلح بعد قوله قد هلك العين كما في المودع وعندهما من فيصح الصلح كما في الغاصب والراعي ان كان اجيرا مشتركا فهو كالمقصور وان كان اجيرا خاصا فهو اجير واحد وهو امين بلا خلاف وكان الجواب فيه كالجواب في المودع كذا في الذخيرة \* دفع غزلا الى حائك فخالف الحائك شرطه بان امره ان ينسج له ثوبا سباعيا ربع فنقص ونسج خمسافي اربع اوزاد على ما شرط كان لصاحب الغزل الخيار ان شاء اخذ الثوب واعطاه اجر مثله وان شاء ترك الثوب عليه وضمنه غزلا مثل غزله فان سالحة على ان يترك الثوب على الحائك على ان يعطيه الحائك ذراهم مسماة الى اجل ذكر في الكتاب انه لا يجوز هذا الصلح قالوا تاويله اذا ترك صاحب الغزل الثوب على الحائك وضمنه غزلا مثل غزله ثم سالحة بعد ذلك على ذراهم الى اجل لان الغزل دين في ذمة الحائك فاذا سالحة من ذلك على ذراهم الى اجل كان ذلك ديناً بدین وهو حرام اما اذا اختار صاحب الغزل اخذ الثوب ثم صالح الحائك على ان يكون الثوب للحائك بدراهم معلومة الى اجل كان جائزا كذا في فتاوى قاضيخان \* وان سالحة على ان يأخذ الثوب ويعطيه بعض الاجر ويحط عنه بضه جاز كذا في المبسوط \* اذا دفع الى صباغ ثوبا ليصبغه بقفيز عصفردرهم فصبغه بقفيزين حتى ثبت لرب الثوب الخيارين ان يأخذ ثوبه او اعطاه درهمين او ازيد القفيز الآخرفيه وبين ان يترك ثوبه على الصباغ وضمنه قيمة ثوبه ابيض فصالحة رب الثوب على ان يأخذ الثوب على قفيز حنطة بعينها جاز سواء سالحة من الاجر وعما زاد القفيز للثاني في ثوبه او سالحة عما زاد القفيز الثاني في ثوبه وان سالحة على قفيز حنطة الى اجل لم يذکر محمد ر ح هذا في الكتاب وقد اختلف المشائخ فيه قال مشائخ مراق يجوز وقال مشائخ بلخ لا يجوز ولو سالحة على قفيز عصفران كان بعينه يجوز وان كان بغير عينه لا يجوز كذا في المحيط \* ولو صالح الصباغ على ذراهم الى اجل جاز وكذلك لو صالحته على قيراط ذهب جاز اذا قبض الذهب في المجلس وان لم يقبض او اجله فيه فان كان قيمة ما زاد القفيز الآخر في الثوب قيراط ذهب او اكثر يجوز هذا الصلح بطريق حط الاجر والتاجيل فيما زاد القفيز فيه وان كان قيمة ذلك دون قيراط ذهب لم يجز الصلح هكذا في المبسوط \* الباب السابع في الصلح في البيع والسلم لو باع منه عبدا بالف درهم سون ثم سالحة على الف او مائة زبوف او نهج حة حالة او الى اجل كان ذلك باطلا وكذلك لو صالحته منها على شيء مما يكال او يوزن بغير عينه لم يجز كذا في

المبسوط \* لو اشترى رجل شيئا فادعى ذلك الشيء أو شقصا منه رجل فصالحه المشتري صح ولو اراد ان يرجع بذلك على بائعه لا يقدر كذا في الفصول العمدية \* سئل الحسن بن علي عن ادعى على آخر فسادا في البيع بعد قبض المبيع وأم يتهىأله اقامة البينة فصولح بينهما عن دعوى الفساد على دنانير هل يصح الصلح فقال لا قيل ولو وجد بينة بعد الصلح هل تسمع البينة فقال نعم كذا في التاتارخانية نا فلا عن البيئمة \* اذا ادعى على رجل الف درهم ثمن خادم باعها آياه بيعا فاسدا وقد استهلك الخادم فصالحه على خمسمائة وقداد على الطالب ان قيمتها كانت الف درهم وادعى المطلوب بان قيمتها اربع مائة فالصلح جائز كذا في المبسوط \* ولو كان رب السلم واحدا وصالح مع المسلم اليه عن المسلم فيه على رأس المال جاز كذا في السراج الوهاج \* ولا يجوز الصلح عن المسلم فيه على جنس آخر سوى رأس المال كذا في المبسوط \* لو كان عليه الف درهم وكرس سلم فصالحه على مائة جاز كذا في البدائع \* قال ابو حنيفة رح لا بأس بان يصالح الرجل في السلم على ان يأخذ نصف رأس ماله ونصف سلمه بعينه فاذا كان لرجل على رجل ثوب هروي سلم فصالحه على نصف رأس المال على ان يعطيه نصف السلم حتى جاز الصلح فجاءه المسلم اليه بنصف ثوب مقطوع لم يجبر على اخذه فان شاء قبل ذلك منه وان شاء لم يقبل حتى يأتيه بثوب صحيح كذا في المحيط \* لو كان السلم الى اجل فصالحه على ان يأخذ نصف رأس المال ويأخذ نصف السلم ويعجل له نصف السلم قبل الاجل جاز التقص في نقص رأس المال ولم يجز التعجيل كذا في المبسوط \* اذا سلم الى رجل في كرحنطة وجعل اجله الى شهر واسلم الى ذلك الرجل ايضا في كرحشعبر وجعل اجله شهرين فمضى شهر من وقت العقد واجل الحنطة فصالحه على ان يأخذ الحنطة ويزيد في اجل الشعير كان جائزا ولو صالحه على ان يؤخر الحنطة ويعجل الشعير لا يجوز كذا في المحيط \* ولو حل اجل السلم فرد عليه بين رأس المال شيئا على ان يؤخره شهرا جاز قيل يجوز الرد فاما شرط اثنا جيل فلا وجه رواية الكتاب وهو الفرق بين هذه وبين ما اذا كان السلم مؤجلا فخط عنه المسلم اليه درهما ليزيد في الاجل شهرا لا يجوز ان قبض رأس المال معتبر بقبض المسلم فيه لانهما يجريان مجرى واحد في حق القبض حال قيام السلم حتى لا يجوز الا استبدال بهما لما فيه من تقويت القبض ثم لو قبض بعض المسلم فيه والسلم حال ليؤجل في الباقي جاز فكذا لو قبض بعض رأس المال ليؤجل فيما عليه من المسلم

من المسلم فيه يجوز اعتبارا لاحد هما بالآخر ولو قبض بعض المسلم فيه والسلم مؤجل ليزيد في اجل الباقي لا يجوز فكذا اذا قبض بعد رأس المال ليزيد في الاجل كذا في محيط السرخسي \* ان كان السلم كرحنطة فصالحه على نصف كرحنطة على ان ابرأه عما بقي فهو جائز وكذلك لو كان السلم كرحنطة جيدة فصالحه على كرحنطة رديئة فهو جائز ولو كان السلم كرحنطة رديئة فصالحه على نصف كرحنطة جيدة لا يجوز في قول ابي يوسف رح الآخرو هو قول محمد رح كذا في المحيط \* اذا كان السلم حنطة ورأس المال مائة درهم فصالحه من السلم ان يرده عليه مائتي درهم او مائة درهم او خمسين درهما كان باطلا واما اذا قال صالحتك من السلم على مائة من رأس مالك كان جائزا وكذلك اذا قال صالحتك من السلم على خمسين درهما من رأس مالك كذا في الذخيرة \* وان قال صالحتك من السلم على مائة درهم من رأس المال لا يجوز الزيادة وتقع الاقالة بعد رأس المال هكذا كرشخ الاسلام و اشار شمس الائمة السرخسي الى انه تبطل الاقالة في هذا الوجه اصلا هكذا في المحيط \* تقايلا السلم ورأس المال عرض فهلك او باعه قبل ان يقبضه ضمن المسلم اليه قيمته ولو وهبه من رب المال بغير عوض لا يضم من استحسانا كذا في محيط السرخسي \* اذا سلم دراهم معدودة في كرحنطة الى اجل ثم اصطلاحا بعد زمان على ان زاده المسلم اليه نصف كرحنطة الى ذلك الاجل لم يجز بالاجماع ثم اذا لم يجز فعلى المسلم اليه ان يرد ثلث رأس المال الى رب السلم وعليه كرتام عنده وقال لا يرد شيئا وعليه كرتام كذا في المحصر شرح المنظومة \* اسلم ثوبا في كرحنطة ثم المسلم اليه بعد ما قبض الثوب اسلم ذلك الثوب اليه آخر ثم ان المسلم اليه الاول صالح مع رب السلم الاول على رأس المال ان كان هذا الصلح بعد ما عاد الثوب من المسلم اليه الثاني الى المسلم اليه الاول فان عاد اليه بسبب هو فسخ من كل وجه نحو الرد بخيار رؤية او عيب بقضاء او افتراق عن المجلس قبل قبض رأس المال في السلم الثاني كان على المسلم اليه الاول رد عين الثوب الى رب السلم الاول وليس له رد القيمة وكذلك اذا كان زوال الثوب عن ملك المسلم اليه بطريق الهبة فعاد اليه بالرجوع في الهبة سواء كان الرجوع بقضاء او بغير قضاء وان عاد اليه بسبب هو ملك مبدأ من كل وجه نحو الشراء والهبة والميراث فحق رب السلم الاول في قيمة الثوب لافي عينه فان اصطلاحا على اخذ عين الثوب ان كان هذا الاصطلاح قبل ان يقضي القاضي عليه بقيمة الثوب لا يجوز قياسا ويجوز استحسانا وان كان بعد ما قضى القاضي عليه بالقيمة لا يجوز قياسا وهل يجوز استحسانا فيه اختلاف المشائخ وان عاد اليه بسبب يشبه الفسخ

والتملك نحو الاقالة والرد بالعيب بغير قضاء فحق رب السلم الاول في قيمة الثوب لا في عينه فان اصطحا على اخذ عين الثوب ان كان هذا الاصطلاح قبل قضاء القاضي عليه بقيمة الثوب لا يجوز قياسا ويجوز استحسانا وان كان بعد ذلك لا يجوز قياسا ولا استحسانا وان كان الصلح من المسلم اليه الاول قبل ان يعود اليه الثوب من المسلم اليه الثاني ثم عاد اليه الثوب فان بعد ما قضى القاضي على المسلم اليه الاول بقيمة الثوب لا يجوز اصطلاحهما على اخذ العين باي سبب عاد اليه الثوب الا انه ان رد عليه بالعيب بقضاء القاضي فانه يرد الثوب على رب السلم الاول يأخذ منه قيمته وان عاد اليه الثوب قبل قضاء القاضي عليه بقيمة الثوب ان عاد بسبب هو فسخ من كل وجه يرد الثوب على رب السلم الاول وان عاد بسبب يشبه التملك والفسخ فان عليه قيمة الثوب لرب السلم الاول وان اصطحا على اخذ العين ففيه اختلاف المشائخ هكذا في المحيط \* ولا يجوز صلح احدهما في السلم على اخف نصيبه من رأس المال عند ابي حنيفة ومحمد رحم وبتوقف على اجازة شريكه فان رد بطل اصلا وبقي المسلم فيه بينهما على حاله وان اجاز نفذ عليهما فيكون نصف رأس المال بينهما وباقي الطعام بينهما وقال ابو يوسف رحم جاز الصلح وله نصف رأس المال وصاحبه ان شاء شاركه فيما قبض وان شاء اتبع المطلوب بنصيبه الا اذا تولى عليه ف يرجع على شريكه كذا في الاختيار شرح المختار \* هذا اذا كان رأس المال مخلوطا وان لم يخلطوا نقد كل واحد منهما على حدة اختلفوا فيه فقال بعضهم عندهما ايضا وقال بعضهم هذه الصورة ايضا على الخلاف وهو الصحيح كذا في التبيين \* وهكذا في الكافي \* اذا كان المتقا وضين سلم على رجل فصالحه احدهما على رأس المال جاز وكذلك شريكا العنان كذا في المبسوط \* قال اذا كان لرجل على رجل كرحضة سلم وبه كفيل فصالحه الكفيل رب السلم على رأس المال فعلى قول ابي حنيفة ومحمد رحم الصلح يكون موقوفا على اجازة المسلم اليه ان اجاز جاز وصار حق رب السلم في رأس المال وان ابطل بطل وبقي حق رب السلم في الطعام وكذلك ان كان الكفيل بغير امر المسلم اليه فصالحه رب السلم فهو على هذا الخلاف وكذلك الاجنبي اذا صالح على رأس المال وضمن المال هكذا في المحيط \* ولو صالح الكفيل الطالب على طعام من جنس السلم الا انه دون السلم في الجودة جاز ويرجع هو على المسلم اليه بالجد كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو وهب الطالب الكفيل كله كان للكفيل ان يرجع بذلك على المكفول عنه ولو صالح الكفيل الطالب من السلم على ثوب او على شيء من الوزني لا يجوز بخلاف ما لو صالح الكفيل المسلم اليه

على شيء آخر سوى السلم كان جائزاً ثم الكفيل بالسلم اذا صلح مع المطلوب على غير جنس السلم  
برئ المطلوب عن دين الكفيل ولا يبرأ من دين الطالب وبعد ذلك ينظر ان أدى الكفيل الطعام  
الى الطالب برئاً جميعاً وان رجع الطالب على المطلوب واخذ منه الطعام كان له ان يرجع على الكفيل  
وكان للكفيل الخيار ان شاء او فاه طعام السلم وان شاء رد عليه عين ما اخذ هكذا في المحيط \* ولو صلح الكفيل  
رب السلم على ان يزيد درهما في رأس المال وقبضه لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* اذا صلح الكفيل  
على ان زاد المسلم اليه مختوم حنطة في السلم لم يجوز كذا في المحيط \* وزاد رب السلم درهما على ان زاده الكفيل  
مختوم حنطة لم يجوز ذلك كذا في المبسوط \* اذا جاء الكفيل بانقص مما كفل في المكيلات والزرعيات الى  
رب السلم فقال خذ هذا وارده عليك درهما لا يجوز من المسلم اليه عند ابي حنيفة ومحمد ربح فكذا من الكفيل  
وان اتى باجيد مما كفل به وقال خذ هذا وزدني درهما فانه لا يجوز لا في الزرعيات ولا في المكيلات وان كان  
هذا في الزرعيات يجوز من المسلم اليه هكذا في المحيط \* ولو اوفاه الكفيل السلم في غير الموضع الذي شرط  
فقبله كان له ان يرجع على الاصيل في موضع الشرط كذا في المبسوط \* ولو كان الكفيل صالح الطالب  
على ان يعطيه الطعام في غير موضع الشرط لم يجوز ويرد الطالب الطعام والاجرحني يوفيه الطعام في موضع  
الشرط ولو كان المشروط ايفاء الطعام في السواد فصالح الطالب الكفيل على ان يوفيه اياه بالكوفة على ان يعطيه  
الطالب بذلك كذا كذا درهما لم يجوز وان كان الكفيل اوفاه الطعام بالكوفة من غير شرط يرجع على الاصيل  
بالطعام في السواد لا بالكوفة كذا في المحيط \* لو امر رجل رجلاً فاسلم له في كرخ حنطة ثم صلح الذي ولي  
السلم على رأس المال جاز عليه ويضمن كرامته للأمر في قول ابي حنيفة ومحمد ربح وكذلك اذا برأه  
بطريق الصلح على رأس المال ولو كان الأمر هو الذي صلح المطلوب على رأس المال وقبضه جاز بمنزلة  
مالوا برأه لا بطريق الصلح كذا في المبسوط \* وان ادعى رجل قبل رجل مائة درهم وكر حنطة سلم فصالحه  
من ذلك على عشرين ديناراً فان كان رأس مال السلم درهما بطل الصلح فيما يخص المائة والسلم جميعاً  
سواء تفرقا قبل نقد الدينارين او بعده وان كان رأس مال السلم ديناران كان رأس المال خمسة دنانير وقد شرطاً  
في الصلح بان يكون بازاء السلم خمسة دنانير ونقد عشرين ديناراً ونقد خمسة المائة كان الصلح جائزاً في الكل  
واما اذا لم يجعل خمسة دنانير بازاء السلم هل يجوز الصلح في الكل اذا نقد العشرين لم يذكر محمد ربح هذا  
في الكتاب وقد اختلف المشائخ فيه كان الفقيه ابو جعفر الهندي يقول بانه لا يجوز والفقيه ابو بكر البخاري  
استاذ الفقيه ابو جعفر يقول بانه يجوز ويجعل ما يخص السلم من الصلح اقالة للسلم استحساناً بمقدار رأس

المال هكذا في المحيط \* وإذا أسام الذميان إلى ذي في خمرة ثم أسلم أحدهما بطلت حصته من السلم ورجع إليه برأس ماله فان صالح من رأس ماله على طعام بعينه أو إلى أجل لم يجوز ولو توى مال النصراني من هذا السلم كان له ان يشارك المسلم فيما قبض من رأس المال ولو أسلم نصراني خمرا إلى نصراني في حنطة وقبض الخمر ثم أسلم أحدهما لم ينتقض السلم ولو صالح المسلم منها على رأس ماله لم يجوز وإذا أسلم نصراني إلى نصراني خنزيرا في خمر وقبض الخنزير واستهلكه ثم أسلم أحدهما انتقض السلم وعليه قيمة الخنزير كذا في المبسوط \* الباب الثامن في الخيار في الصلح وفي الصلح عن العيب إذا ادعى رجل على رجل مائة درهم فصالحه عنها على عبد وشرط الخيار للمدعي أو لنفسه ثلاثة أيام فالصلح جائز والخيار جائز ويستوي ان يكون المدعى عليه مقرا أو منكرا كذا في المحيط \* وإذا كان لرجل على رجل ألف درهم فصالحه منها على عبد على ان زادة المدعي عشرة دنانير إلى شهر واشترط الخيار فهذا صحيح فان استوجب العقد برئ المطلوب من الألف وصارت الدنانير على الطالب إلى شهر من يوم استوجب العقد هكذا في المبسوط \* إذا كان لرجل على رجل عشرة دنانير فصالحه على ثوب واشترط المطلوب لنفسه الخيار ثلاثة أيام ودفع إلى الطالب الثوب فهلك الثوب عند الطالب قبل الثلاثة فهو ضامن بقيمته ودنانيره على صاحبه وان كان الخيار مشروطا للطالب وهلك في يده في مدة الخيار فانه هلك مضمونا عليه بالثمن ولو لم يهلك الثوب ولكن هلك الذي له الخيار تم الصلح كذا في المحيط \* لو كان لرجل على رجل دين فصالحه على عبده واشترط الخيار ثلثا فمضت الثلث ثم ادعى صاحب الخيار الفسخ في الثلث لم يصدق الا ببينة فان اقام بينة على الفسخ واقام الآخر البينة انه قد امضى الصلح في الثلث اخذت بينة الفسخ وان اختلفا في الثلث فالقول قول الذي له الخيار انه قد فسخ والبينة بينة الآخر كذا في المبسوط \* إذا كان الدين لرجلين على رجل فصالحه المطلوب على عبد وشرط الخيار لهما ثم ان أحدهما رضي بالعقد وأراد الآخر فسخ العقد عند أبي حنيفة رحمه الله ليس له الفسخ وعندهما له ذلك وان كان الدين لواحد على رجلين فصالحه على عبد وشرط الخيار فيه ثلاثة أيام فان كان الخيار مشروطا للطالب وأجاز الصلح في حق أحدهما وفسخ في حق الآخر لا شك أن على قولهما يجوز وعن أبي حنيفة رحمه الله روايتان في رواية يجوز الفسخ في حق الآخر وفي رواية لا يجوز وان كان الخيار للمطلوبين

للمطلوبين فاجاز احدهما الصلح ولم يجز الآخر كانت المسئلة على الاختلاف عندنا بي خفيفة رح يجوز  
الصلح في الكل وعندهما يجوز في حصة المجهيز ولا يجوز في حصة الآخر كذا في المحيط \* وفي الصلح من  
الانكار اذا اشترط المدعى عليه الخيار ثم فسخ العقد بخياره فالمدعى يعود على دعواه ولا يكون ما صنع  
المدعى عليه اقرارا منه كذا في المبسوط \* فالصلح على شيء لم يره فله الخيار اذا رآه كذا في السراجية \*  
اذا ادعى رجل قبل رجل دعوى فصالحه المدعى عليه منها على عدل زطي مقبوض لم يره  
ثم ان المدعى صالح على هذا العدل رجلا آخر ادعى قبله دعوى لقبضه الآخر ولم يره فلا آخر  
ان يره على الثاني ولم يكن للثاني ان يره عليه الاول سواء قبله الثاني بقضاء او بغير قضاء ولو كان  
مكان خيار الرؤية خيار العيب ورد الآخر العدل على الثاني بالعيب بقضاء كان للثاني ان يره  
على الاول كذا في المحيط \* خيار العيب يثبت في الصلح من دعوى المال حتى لو ادعى ديناً وصالحه  
على عبد واراد المصالح ان يره بالعيب فله ذلك والحكم فيه كالحكم في المبيع انه اذا رده بالقضاء كان  
فسخاً للصلح وكان للذي رد عليه ان يرد على بائعه ولو رد عليه بغير قضاء كان بمنزلة بيع مبتدأ  
ولم يكن له ان يره على بائعه الاول كذا في الفصول العمادية \* وفي حكم الرد بالعيب المصالح عليه  
كالمبيع يرد بالعيب اليسير والفاش ويرجع في الدعوى ان كان رده بحكم او بغير حكم كذا في المبسوط \*  
لو وجد بما وقع عليه الصلح عيب فلم يقدر على رده لاجل الهلاك او لاجل الزيادة او لاجل النقصان في يد  
المدعى فانه يرجع على المدعى عليه بحصة العيب فان كان الصلح من اقرار رجوع بحصة العيب على  
المدعى عليه في المدعى وان كان من انكار رجوع بحصة العيب على المدعى عليه في دعواه فان اقام البينة  
او حلفه فنكل استحق حصة العيب منه فان حلفه فحلف فلا شيء له كذا في السراج الوهاج \* واذا ادعى  
رجل داراً في يدي رجل فصالحه منها على عبد فاستحق العبد رجوع المدعى على دعواه هذا اذا  
لم يجز المستحق الصلح اما اذا اجازة جاز وسلم العبد للمدعى فيرجع المستحق بقيمة العبد على المدعى عليه  
ولو استحق نصف العبد فالمدعى بالخيار ان شاء رضي بالنصف الباقي وعاد في نصف الدعوى  
وان شاء رد العبد وعاد على جميع الدعوى هذا اذا كان ما وقع عليه الصلح هيناً واما اذا كان ديناً  
كالدرهم والدنانير والكيلبي والوزني بغير اعيانها او ثياب موصوفة مؤجلة لا يبطل الصلح بالاستحقاق  
لكنه يرجع بمثله كذا في خزائن المفتين \* رجل اشترى من آخر عبداً بالف درهم وتقاضاهم وجد به  
عيباً فانكر البائع كون العيب عنده او اقر فصالحه على درهم حاله او مؤجلة جاز فان صالحه على

دنانير بشرط التقابض كذا في الخلاصة \* وان سالحة من العيب على ثوب بعينه فهو جائز وان سالحة على حنطة بعينها جائز وان تفرقا قبل القبض وان كان بغير عينه فان كان مؤجلا فانه لا يجوز وان كان حالا ان كان قبض الحنطة قبل ان يتفرقا جائز وان لم يقبض حتى تفرقا بطل الصلح وكذلك لو كان العبد قد حدث به عيب لا يستطيع ان يرد اومات عند المشتري او اعتقه قبل ان يعلم بالعيب ثم علم بالعيب ووقع الصلح عن العيب جاز الصلح ولو قتله المشتري ثم اطع على عيب به ووقع الصلح عن العيب لا يجوز الصلح والاصل في جنس هذه المسائل انه منى تعذر الرد على المشتري ولكن له الرجوع بنقصان العيب اذا وقع الصلح من العيب يجوز ومنى تعذر الرد على المشتري ولكن ليس له الرجوع بنقصان العيب اذا وقع الصلح عن العيب لا يجوز لان في الوجه الاول وقع الصلح عما هو حق المشتري وفي الوجه الثاني وقع الصلح عما هو ليس بحق للمشتري ولو اعتقه بعد ما علم بالعيب ثم صالح عن العيب لا يجوز وكذلك لو عرضه على البيع بعد ما علم بالعيب ثم سالحة عن العيب لا يجوز اذا اشترى الرجل عبدا بالف درهم وقبضه ثم باعه من غيره ثم اطع على عيب المشتري الاول فصالح البائع الاول على درهم فانه لا يجوز كذا في المحيط \* ولو مات العبد في يد المشتري الثاني ثم علم الثاني بالعيب يرجع على بائعه وهو المشتري الاول بنقصان العيب وليس له ان يرجع على بائعه الاول بذلك النقصان عند ابي حنيفة راح ولو سالحة لا يجوز صلحة وعندهما له ان يرجع به عليه ولو سالحة يجوز صلحة كذا في الفصول العمادية \* لو ان رجلا اشترى ثوبا فقطعه فمبصا وخاطه ثم باعه بعد ذلك ولم يبعه حتى اطع على عيب وكان البيع بعد ظهور العيب ثم سالحة من العيب على درهم كان جائزا وكذا اذا صبغه بصبغ احمر ثم باعه ولم يبعه حتى سالحة من العيب ولو قطعه ولم يخطه حتى باعه ثم سالحة من العيب لم يصح والسواد بمنزلة القطع المفرد عند ابي حنيفة راح وعندهما بمنزلة القطع مع الخياطة كذا في المحيط \* ولو سالحة من العيب على ركوب دابة في حوائج شهره جاز قالوا تاويله اذا اشترط ركوبه في المصر اما اذا اشترط ركوبه خارج المصر او اطلق لا يجوز كذا في الذخيرة \* لو اشترى شيئا من امرأة فظهر به عيب فصالحة من ذلك على ان تزوجه كان النكاح جائزا وكان هذا اقرا منها بالعيب فان كان يبلغ ارش العيب عشرة دراهم فهو مهرها وان كان اقل من ذلك يكمل لها عشرة دراهم كذا في السراج الوهاج \* اذا اشترى دابة فلم يقبضها حتى صالح البائع على شيء على ان يبرأه من كل عيب ثم حدث بها عيب لم يكن للمشتري ان يرد دابة في قول ابي يوسف راح وقال محمد راح



له ان يرد ما كذا في الحاوي \* لو صالح على ضرب من العيوب فقال اصالحك من الشجاج والقروح او الشمط فهو جائز وهو بري من ذلك العيب خاصة فان ظهر عيب غيره كان له ان يخاصم فيه ولولم يظهر المشتري بعيب ولكن البائع خاف من ذلك فصالح المشتري من كل عيب على شيء ودفعه اليه فالصلح جائز كذا في السراج الوهاج \* لو صالحه من الخمسة والعشرين والخمسة المجدنات على دراهم مسماة كان جائزا وهذا اللفظ عبارة عن عيوب اصطلح عليها اهل الكوفة في الدواب في زمن ابي حنيفة رح فان بن ابي ليلى كان يقول لا يجوز الابراء بدون تسمية العيب فنظر النحاسون وجمعوا العيوب التي تكون في الدابة فبلغ ذلك خمسة وعشرين ثم ظهر لهم بعد ذلك خمسة اخرى فسموها الخمسة المجدنات وكانوا يسمون ذلك كله عند بيع الدواب تحريزا عن قول بن ابي ليلى فانه كان قاضيا كذا في الظهيرية \* طعن المشتري بعيب في عين دابة اشتراها فصالح من صيها على مسمى ولم يسم العيب جاز كذا في محيط السرخسي \* رجل اشترى امة بخمسين دينارا وتقاضا فطعن المشتري فيها بعيب ثم اصطلح على ان يقبلها البائع ورد عليه تسعة واربعين دينارا فان اقر البائع ان العيب كان عنده فعليه رد الدينار الباقي وكذا ان كان عيبا يعلم انه لا يحدث مثله في يد المشتري وان قال لم يكن عندي اولم يقر وام ينكر ويحدث مثله في يد المشتري جاز له الدينار الباقي فهذا عندهما وعند ابي يوسف رح جاز في الوجهين كذا في الخلاصة \* ولو كان البائع اخذ من المشتري ثوبا وقبل منه السلعة على ان يرد عليه الثمن كله كان الرد جائزا وهل يطيب للبائع الثوب الذي اخذه من المشتري ان كان البائع مقررا بالعيب فالثوب لا يطيب للبائع عند ابي حنيفة ومحمد رح ويلزمه الرد على المشتري وان كان جاحدا للعيب والعيب عيب لا يحدث مثله فكذلك الجواب وان كان يحدث مثله فانه لا يجب على البائع رد الثوب كذا في المحيط \* ولو اشترى دابة وتقاضا ثم طعن فيها بعيب وجدده البائع ثم صالحه على ان قبل الدابة وثوبا معها على ان يرد عليه الثمن فهو جائز فان استحق الثوب رجع بحصته من الثمن وهو قدر العيب فان استحققت الدابة كان للمشتري ان يأخذ الثوب من البائع لان الصلح والبيع كانا باطلين كذا في الحاوي \* اذا وجد بالمبيع عيبا وصالحه على مال فقبضه المشتري ثم وجد به عيبا آخر له ان يرد مع ما قبض من بدل الصلح كذا في الفصول العمادية \* اذا اشترى امة فوجدها منكوعة فاراد ان يرد ما على البائع فصالحه البائع على دراهم ثم طلقها الزوج طلاقا بائنا كان على المشتري رد الدراهم كذا في الذخيرة \* واذا اشترى من آخر ثوبا فقطعه فمبصا ولم يخطه ثم وجد به عيبا اقر البائع انه كان عنده فصالحه البائع على ان قبل البائع الثوب وحط

المشتري منه الثمن مقدار درهمين كان جائزا ويجعل ما احتبس عند البائع من الثمن بمقابلة ما انتقص بفعل المشتري كذا في المحيط \* رجل اشترى امة بالف وتقابضا وطعن المشتري بعيب فاصطلحا على ان يحط كل واحد منهما عشرة دراهم يأخذها رجل اجنبي رضي بذلك واخذ بما وراء المحطوط فالبيع من الاجنبي جائز وحط المشتري ايضا جائز وحط البائع لا يجوز والاجنبي ان شاء اخذ الجارية بتسعمائة وتسعين وان شاء ترك كذا في الخلاصة \* اذا اشترى امة بالف درهم وتقابضاهم باعها من آخر بالف درهم وتقابضاهم طعن المشتري الآخر بعيب فاصطلحا على ان ردها المشتري الآخر على البائع الاول بالف وخمس مائة فهو جائز وهو بيع مبتدأ وليس على البائع الثاني من ذلك شيء كذا في المبسوط \*

لو ان رجلا اشترى من رجل ثوبا بعشرة دراهم وتقابضا فطعن المشتري بعيب وجحد البائع فدخل رجل فيما بينهما على ان يأخذ الثوب ثمانية وعلى ان يحط البائع الاول من البائع الثاني درهما من الثمن فان هذا جائز ويكون الثوب للمشتري ببيع ثمانية فان وجد الرجل بالثوب عيبا آخر رده على المشتري الاول وهل للمشتري الاول ان يرده على بائعه فهذا على وجهين ان قبله بغير قضاء لا يكون له الرد على بائعه وان قبله بقضاء كان له ان يخاصم بائعه هكذا في المحيط \* لو اشترى رجل ثوبا بعشرة دراهم وتقابضا فسلمه المشتري الى قصار فقصره وجاء به متخرقا فقال المشتري ما ادري اكان ذلك عند البائع او عند القصار فاصطلحا على ان يقبل المشتري الثوب ويحط عنه البائع درهما ويرد عليه القصار درهما يأخذ منه القصار اجرة فهو جائز وكذلك لو كان هذا الصلح على ان يقبله البائع فهو جائز ولو لم يصطلحا واراد الخصومة في ذاك قبل للمشتري ادع على ايهما شئت فان ادعى على البائع برئ القصار باقرار المشتري ان العيب كان في الثوب قبل ان يسلمه الى القصار وان ادعى على القصار برئ البائع باقراره ان العيب حدث عند القصار وكذلك لو كان هذا مع صباغ صبغه بعصر فاصطلحا على ان يأخذ الثوب اجنبي بتسعة دراهم على ان يحط البائع عن المشتري الاول درهما ويرد الصباغ عليه درهما ايضا فهو جائز كذا في المبسوط \* لو ان رجلا امر رجلا فابتاع له الامة وتقابضا فطعن الأمر فيها بعيب فصالح البائع الأمر من العيب على شيء من غير حضور المشتري كان الصلح باطلا في القياس ولكن استحسن فاجيزه كذا في الحاوي \* ان امرة يبيع عبدة فطعن المشتري بعيب فصالحه الأمر على ان يقبل السلعة على ان يحط عنه من الثمن شيئا

شيئا وعلى ان اخبر عنه الثمن وايرأ البائع فهو جائز وكذلك لو التقى الأمر بالبيع والأمر بالشراء  
 فاصطالحا من العيب على ان قيل منه المتاع على ان حط عنه من الثمن طائفتا من الآخر منه ما بقي  
 الي اجل مسمى فهو جائز كذا في المبسوط \* اذا اشترى الرجل عبدا بثمن مسمى فتقابضا ثم طعن  
 بعيب وزعم ان البائع قد دلسه فصالحه البائع على ان حط عنه من الثمن طائفة على ان ابرأه من  
 كل عيب واقام رجل آخر بينة انه كان امرأه ان يشترى هذا العبد له وقال لا ارضى بصلحه  
 فان الصلح يلزم المشتري ولا يلزم الآمر كذا في المحيط \* لو اشترى جارية فولدت عند المشتري  
 ثم وجدها عوراء واقرب البائع انه دلسها له فصالحه على ان يرد ها وولد ها وزيادة ثوب على ان يرد عليه  
 الآخر الثمن فهو جائز وكذلك هذا في نقض بناء الدار وزيادة بنائها كذا في المبسوط \* ادعى عيبا في جارية  
 اشتراها وانكر البائع فاصطالحا على مال على ان يبرأ المشتري البائع من ذلك العيب ثم ظهر انه ام يكن بها  
 عيب او كان ولكنه قد زال فللبائع ان يسترد بدل الصلح كذا في الفصول العمادية \* المشتري اذا طعن بعيب  
 في عين الدابة فصالحه على ان حط عنه درهمائهم ذهب البياض بعد ذلك رد البديل وبطل الصلح  
 وكذا الصلح في دوى حبل المبيع اذا بان بعد الصلح عدم الحبل يرد البديل وكذا اذا ادعى على  
 انسان مالا وصالحه على مال ثم بان الحق على انسان آخر يرد البديل كذا في الوجيز للكردي \*  
 رجل اشترى جارية وقبضها فلم تحض عنده فاراد ان يرد ها بالعيب بكونها منقطعة الدم فصالحه  
 البائع بشيء ثم حاضبت هل له ان يسترد ما دفع فقال نعم يسترد ذلك كذا في التاتار خانية ناقلا عن  
 الينمة \* لو اشترى كرحنطة بكر حنطة وتقابضا ثم وجد احدهما بطعامه عيبا فصالحه الآخر على دراهم  
 او على قفيز حنطة او قفيز شعير لم يجز فاما اذا اختلف النوعان بان اشترى كرحنطة بكر شعير فهذا  
 الصلح جائز وفي هذا الفصل لو صالح على الدراهم الي اجل فان كان صاحب الحنطة هو الذي  
 طعن بعيب والشعير قائم بعينه فهو جائز وان كان مستهلكا لم يجز كذا في المبسوط \* اشترى رجلان  
 شيئا فوجداه عيبا فصالح احدهما في حصته جاز وليس للآخر ان يخاصم عندي حنيقة رجوع عندهما  
 الآخر على خصومته لان عندي حنيقة رجوعا لبرأه احدهما من حصته بطل حق الآخر خلافا لهما  
 كذا في محيط السرخسي \* اذا اشترى ثوبين كل واحد بعشرة دراهم وقبضهما ثم وجد باحدهما عيبا فصالح  
 على ان يرد به بالعيب على ان يزيد في ثمن الآخر درهمين فالرد جائز وزيادة الدراهم باطله في قول  
 ابي حنيفة ومحمد رجوع كذا في الحاوي \* لو اشترى جارية بالف درهم وتقابضا فوجد عاصورا واقرب البائع

بذلك فصالحه منه على عبد وتبضه فوجد بالعبد عيبا فصالحه منه على مشرة ذراهم جائز فان استحققت الجارية رجع بحصنها من الثمن وهو النصف ولو قامت البينة انها حرة رد العبد واخذ الاثني هكذا في المبسوط \* اذا باع المكاتب جارية وطعن المشتري فيها بعيب فصالح على ان حط عنه شيئا من الثمن فانه يجوز استحسانا ثم اذا حط شيئا من الثمن للعيب ان كان ما حط مثل نقصان العيب او اكثر بحيث ما يتغابن الناس في مثله او اقل فانه يجوز صدهم جميعا ما اذا كان اكثر من نقصان العيب بحيث لا يتغابن الناس في مثله تكون المسئلة على الاختلاف يجوز عند ابي حنيفة ربح ولا يجوز عندهما كذا في المحيط \*

الباب التاسع في الصلح من دعوى الرق والحرية اذا ادعى رجل على رجل مجهول النسب انه عبده فانكر المدعى عليه ثم صالحه المدعى عليه من ذلك على مائة درهم فدفعها اليه حتى يكف من هذه الدعوى فالصلح جائز فان اقام المدعى البينة بعد ذلك انه عبده لم تقبل بينته في اثبات الرق وتقبل في حق استحقاق الولاء وبدون البينة لا يستحق الولاء واخذ المدعى منه كفيل بالمال صححت الكفالة كذا في المحيط \* ولو قال لجارية انت امتي وقالت لا بل انا حرة وصالحها من ذلك على مائة درهم فهو جائز فان اقامت البينة انها كانت امته اعتقها عام اول او انها حرة الاصل من الموالي او من العرب حرة الابوين رجعت بالمائة عليه ولو اقامت البينة انها كانت امه لفلان فاعتقها عام اول لم يقبل ذلك منها ولم ترجع بالمائة كذا في المبسوط \* وان كان مكان الامه عبدا فاقام العبد بعد الصلح بينة على حرية الاصل او على ان المدعى اعتقه وهو يملكه عام اول ان كان الصالح مع العبد من انكار قبلت بينة العبد ورجع بالمال على المولى عند هم جميعا وان كان مع اقرار العبد بالرق للمدعى ثم اقام البينة فعلى ما قلنا وان اراد ان يرجع على المولى بما اخذ منه من المال فكذلك الجواب على قول ابي يوسف ومحمد ربح لان البينة على عتق العبد تقبل من غير دعوى عندهما فالمناقصة في الدعوى لا تمنع قبول البينة كما في الامه وعند ابي حنيفة ربح بحسبان لا تقبل لانه منافض في الدعوى والمناقصة تمنع صحة الدعوى فتقبل البينة من غير دعوى والبينة على عتق العبد لا تقبل من غير دعوى عنده هكذا في المحيط \* ولو اقام المدعى عليه البينة انه كان عبدا لفلان واعتقه العام الاول والمسئلة بحالها لم تقبل كذا في محيط السر خسي \* واذا ادعى العبد ان مولاه اعتقه فصالحه مولاه على مائة يد فعلم للعبد على ان يبرأه من هذه الدعوى فالصلح باطل ومتى اقام العبد البينة على عتقه عتق والامه في هذا كالعبد كذا في المبسوط \* وام الولد والمذبر

ان ادعى العتق على مولاها وصالحهما المولى على مال يعطيه اياهما ليكفا من الدوى فهذا الصلح باطل وكذلك ان ادعى امومية الولد والتدبير وصالحهما المولى على مال يعطيهما ليكفا من الدوى هكذا في المحيط \* لو ادعى العبد على مولاة اصنافا صحيحة فجدده فصالح العبد على ما نفي درهم على ان امضى العتق فهو جائز فان وجد العبد بينة انه اعتقه قبل ذلك رجع على مولاة بما اعطاه كذا في المبسوط \* اذا ادعى المكاتب على مولاة انه اعتقه وكان ذلك قبل ان يؤدي شيئا فصالحه مولاة على ان حط منه النصف من المكاتبه وادى النصف فهذا الصلح جائز كذا في المحيط \* ثم ان اقام البينة انه كان اعتقه قبل ذلك فالصلح باطل هكذا في المبسوط \* الباب العاشر في الصلح في العقار وما يتعلق به اذا ادعى دارا في يدي رجل فاصطالحا على بيت معلوم من الدار فان وقع الصلح على بيت معلوم من دار اخرى للمدعى عليه فهو جائز وكذلك ان وقع الصلح على بيت معلوم من الدار التي فيها الدعوى وهل تسمع دعواه بعد ذلك وهل تقبل بينته على باقى الدار فبيما اذا وقع الصلح على بيت معلوم من هذه الدار ذكر شيخ الاسلام في شرحه انه لا تسمع دعواه وهو ظاهر الراوية وروى بن سماعه عن محمد ربح انه تسمع وهكذا كان يفتى الشيخ الامام ظهير الدين واتفقت الروايات على ان المدعى عليه لو اقر بالدار للمدعى انه يؤمر بتسليم باقى الدار اليه هكذا في المحيط \* رجل ادعى حقا في دار في يدي رجل ولم يسمه وصالحه على بيت معلوم من هذه الدار ومن داره اخرى جاز وان صالحه على بيت معلوم من الدار التي ادعى فيها الحق ثم اقام المدعى بينة ان جميع الدار له لياخذ الباقي في ظاهر الرواية لا تقبل بينته وروى بن سماعه عن محمد ربح انها تقبل وينقض له جميع الدار ولو ان المدعى لم يقم البينة لكن المدعى عليه اقر ان الدار للمدعى صح اقراره ويؤمر بتسليم الدار الى المدعى كذا في الظهيرية \* لو ادعى اذرا مسماة من دار رجل فصالحه المدعى عليه درهم مسماة جاز عند الكل ولو صالحه على نصيب المدعى عليه من دار في بدرجل مقرب بذلك ان كان المدعى يعلم نصيب المدعى عليه من ذلك جاز عندهم جميعا لا تملوا شترى نصيبا من دارو المشتري يعلم مقدار النصيب جاز وان كان المشتري لا يعلم مقدار نصيب البائع او البائع والمشتري لا يعلمان لا يجوز البيع في قول ابي حنيفة ربح فكذلك الصلح وعند ابي يوسف ربح يجوز البيع كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا ادعى دارا في يدي رجل وانكر المدعى عليه فصالحه المدعى عليه درهم ثم اقر المدعى عليه فاراد المدعى ان ينقض صلحه وقال انما صالحتكم

لاجل انكارك ليس له ان ينقض الصلح كذا في المحيط \* لو ادعى في دار رجل حقا فصالحه من ذلك على مسبل ماء او على ان يضع على حائط منها كذا كذا جذا كان ذلك باطلا ان لم يوقت لذلك وقتا وان وقت لذلك وقتا معلوما سنة او اكثر اختلف فيه المشائخ قال الكرخي رح يجوز هذا الصلح وقال الفقيه ابو جعفر رح لا يجوز هذا الصلح ولو ادعى في الارض رجل حقا فصالحه على شرب نهر شهر الا يجوز ولو صالحه على عشو نهر بارضه جاز اعتبار الصلح بالبيع كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا صالح على طريق في الدار المدعاة ان اراد بالطريق رقبة الطريق لا شك انه لا يجوز الصلح وان اراد به المهر فيه روايتان قياسا على بيع الممر فان في بيع الممر روايتان على الرواية التي جوزه ينصرف الى مقدار مرور رجل واحد هكذا في المحيط \* لو ادعى في بيت رجل حقا فصالحه المدعى عليه من ذلك على ان يبيت على سطحه سنة ذكر في الكتاب انه يجوز وقال بعض المشائخ هذا اذا كان السطح محجرا فان لم يكن محجرا لا يجوز الصلح كما لا يجوز اجارة السطح وقال بعضهم يجوز الصلح على كل حال كذا في الظهيرية \* لو كان بيت في يد رجل فادعى رجل فيه دعوى فاضطلحا على ان يكون البيت لاحدهما و سطحه لآخر لم يجز ان الم يكن عليه بناء فان كان عليه بناء فاضطلحا على ان يكون لاحدهما العلو والآخر السفلى جاز كذا في الحاوي \* ادعى دارا فصالحه المدعى عليه على خدمة عبدة سنة جاز وله ان يخرج بالعبد الى اهله قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني لم يرد بقوله يخرج بالعبد الى اهله ان يسافر به انما اراد به ان يخرج الى اهله في القرى وافية البلدة وكان الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي يقول لصاحب الخدمة ههنا ان يسافر بالعبد ولصاحب الخدمة ان يؤجر هذا العبد للخدمة كذا في المحيط \* لو ادعى رجل حقا في دار في يدي رجل فصالحه على سكنى بيت معين من هذه الدار ابدا او قال حتى يموت لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا ادعى رجل دارا في يدي رجل فصالحه المدعى عليه على سكنى بيت معين من هذه الدار مدة معلومة حتى جاز هذا الصلح ثم ان المدعى صالح مع المدعى عليه من سكنى البيت الذي وقع الصلح فيه على دراهم مسماة يجوز كذا في المحيط \* ادعى دارا في يدي رجل واصطلحا على ان يسكنها صاحب اليد سنة ثم يدفعها الى المدعى يجوز وكذلك اذا اضطلحا على ان يسكنها المدعى سنة ثم يدفعها الى صاحب اليد جاز واذا ادعى على رجل ديننا واصطلحا على ان يسكنها الذي عليه الدين سنة ثم يسلمها الى المدعى لا يجوز كذا في الذخيرة

في الذخيرة \* لو ادعى ارضا في يدي رجل انها له فاصطلحا على ان يزورها الذي في يده خمس سنين على ان تكون رقة الارض للمدعي جاز ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا ادعى رجل حقا في دار فصالحه الذي في يده على مبدل الى اجل او على شيء من الحيوان الى اجل فان الصلح فاسد سواء كان الصلح من اقرار او من انكار وبعد هذا ان قال المدعى عليه وقت الصلح صالحتك من حقتك او عن نصيبك كان هذا اقرارا منه فاذا فسد الصلح يقال له بين لما اقررت للمدعي وان كان قال صالحتك عن دواك لا يكون اقرارا كذا في المحيط \* لو اشترى دارا فاتخذها مسجدا ثم ادعى رجل فيها دعوى فصالحه الذي جعله مسجدا او الذين المسجد بين اظهرهم جاز الصلح كذا في خزانة المفتين \* اذا كانت دار في ايدي ثلاثة نفر في يد كل واحد منهم منزل منها وساحتها على حالها واختصموا فيها فلكل واحد منهم ما في يده والساحة بينهم انلا تا اذا اصطالحوا قبل ان يقضي بينهم ما ان لفلان نصف الساحة ولكل واحد من الآخرين ربعها فهو جائز وكذلك اذا اشترط احد هم لنفسه نصف المنزل الذي في يد صاحبه جاز كذا في المبسوط \* اذا كانت الدار في يدي رجلين واختصما فيها وكل واحد منهما يدعيها فانه يقضي بينهما نصفان قضاء ترك فان اصطالحا فيها قبل القضاء على ان لاحدهما الثلثين والآخر الثلث كان ذلك جائزا كذا في المحيط \* لو كانت الدار في يدي رجل منها منزل وفي يدي رجل منها منزل آخر وقال احدهما الدار بيني وبينك نصفين وقال الآخر بل هي كلها لي فللذي ادعى جميعها ما في يده ونصف ما في يد صاحبه والساحة بينهما نصفان فان اصطالحوا قبل القضاء على ان تكون الدار بينهما نصفان او على الثلث او الثلثين فهو جائز وكذا لو اصطالحوا بعد القضاء فهو جائز ولو كان احدهما نازلا في منزل من الدار والآخر في ملو ذلك المنزل وادعى كل واحد منهما جميعا فلكل واحد منهما ما في يده والساحة بينهما نصفان فان اصطالحا قبل القضاء او بعده على ان لصاحب السفلى العلو ونصف الساحة ولصاحب العلو السفلى ونصف الساحة جاز كذا في المبسوط \* اختصم رجلان في حائط فاصطلحا على ان يكون اصله لاحدهما والآخر موضع جذوعه وان يبني عليه حائطا معلوما ويحمل جذوعا معلومة لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* اذا اختصم رجلان في حائط فاصطلحا على ان يهدموا وكان مخوفان وانبيا على ان لاحدهما ثلثه والآخر ثلثاه والنفقة عليهما على قدر ذلك وعلى ان يحمل عليه من الجذوع بقدر ذلك فهو جائز كذا في الحاوي \* لو ادعى في علو رجل حقا فصالحه على بيت معين من هذا العلو وعلى بيت معين من علو آخر فهو جائز



لأنه صالح من المجهول على معلوم كذا في فتاوى قاضى خان \* إذا ادعى رجل بناء دار في يدي رجل فصالح من بنائها على دراهم مسماة فان الصلح جائز كذلك لو ادعى نصف البناء له والنصف لغيره بان كائنا اصبين فبنيا بخلاف ما لو ادعى يد شاة او عيناً في عبد فصالح عنه فانه لا يجوز كذا في المحيط \* لو ان رجلاين ادعيا دارا في يد رجل وقالوا رثناها عن ابينا وجمدها الرجل ثم صالح احدهما من حصته من هذه الدار على مائة درهم فاراد شريكه ان يشركه في هذه المائة لم يكن له ذلك وليس للآخر ان يأخذ من الدار شيئاً الا ان يقيم البينة او صالح احدهما عن جميع دعواه على مائة درهم وضمن له تسليم اخيه فان سلم الاخ ذلك له جازواخذ نصف المائة وان لم يجزفهو على دعواه ورد المصالح على الذي في يديه الدار نصف المائة كذا في المبسوط \* لو ان رجلين في يدي كل واحد منهما دار فادعى كل واحد منهما في دار صاحبه حقاً فاصطلحا من ذلك على ان يسكن كل واحد منهما في دار صاحبه جاز كذا في المحيط \* لو ادعى كل واحد منهما في دار في يدي صاحبه حقاً ثم اصطلحا على ان يسلم كل واحد منهما لصاحبه ما في يده بغير قسمة ولا اقرار فهو جائز كذا في المبسوط \* إذا ادعى الرجل دارا في يدي رجل فصالح منها على دراهم مسماة على ان يزيد الآخرة كرحضة فان وقع الصلح على ان يترك المدعى الدار على المدعى عليه وكانت الدراهم والكرم من عند المدعى عليه ان كان الكر بعينه لا شك ان الصلح جائز وان لم يكن بعينه وكان في الذمة ان كان الكر موصوفاً بانه جيد او وسط او ردي كان الصلح جائزاً ايضاً سواء كان الكر حالاً او مؤجلاً وان لم يكن الكر في الذمة موصوفاً كان الصلح في جميع الدار باطلاً واذا كان الكر من عند المدعى والدراهم من عند المدعى عليه ان كان الكر بعينه كان الصلح جائزاً في الكل وان كان بغير عينه في الذمة ان كان موصوفاً ووجد في ذلك جميع شرائط السلم بالاتفاق بان كان الكر مؤجلاً وبين مكان الايفاء وبين حصة الكر من الدراهم كان الصلح في الكل جائزاً اذا عجل الدراهم كلها في مجلس الصلح او ما يخص الكر وان تفرقا قبل قبض الدراهم كلها بطل الصلح في حصة الكر وان لم يؤجد في الكر جميع شرائط السلم بالاتفاق بان لم يبين مكان الايفاء ولم يبين حصة الكر من الدراهم فعلى قول ابي حنيفة رح يفسد الصلح في الكل عجل الدراهم اولم يعجل وعندهما ان عجل رأس المال جاز العقد في الكل وان لم يعجل الدراهم فسد الصلح بحصة الكر لا غير وان لم يضرب الاجل في الكر فانه تفسد حصة الكر من الدراهم عندهم جميعاً وهل تفسد حصة العقد فيما يخص الدار



فالمسئلة على الاختلاف على قولهما يجوز اذا كان الكر موصوفا وعلى قول ابي حنيفة ربح لا يجوز  
وان كان الكر من عند المدعي عليه والدرهم من عند المدعي ان كان الكر بعينه جاز الصلح في الكل  
وان كان موصوفا في الذمة فالجواب فيه على التفصيل الذي ذكرنا فيما اذا كان الكر من عند المدعي  
والدرهم من عند المدعي عليه هذا الذي ذكرنا اذا وقع الصلح على ان يترك المدعي دعواه  
فاما اذا وقع الصلح على ان يأخذ المدعي الدار من المدعي عليه والمسئلة بحالها فان كان الكر  
والدرهم من عند المدعي او كان الكر من عند المدعي عليه والدرهم من عند المدعي  
فالجواب في الوجوه كلها في هذا الفصل كالجواب في الفصل الاول ثم هذا الذي ذكرنا  
اذا كان الاجل مضروبا في جميع الكر فاما اذا كان مضروبا في البعض ان كان المؤجل  
من الكر قدر السلم جاز الصلح في الكل ويصرف المؤجل من الكر الى الدرهم والحال الى  
ما يخص الدار احتياطا لجواز العقد اذا صالحه المدعي عليه من الدار على حيوان بعينه على  
ان يزيده المدعي كرحنطة جيدة في الذمة ولم يكن مؤجلا قال لا يجوز ويجب ان يجوز وان  
لم يكن الكر بعينه بعد ان يكون موصوفا لان المكمل في الذمة متى قبل بغير الدرهم والدنانير من  
الاعيان يصير ثمنه والشراء بثمان عند جائر بعد ان يكون موصوفا حالا كان او مؤجلا هكذا  
في المحيط \* واذا صالح من دعواه في دار على كرحنطة وسط ثم صالحه من ذلك الكر على كر  
شعير بغير عينه جاز كذا في المبسوط في باب الخيار في الصلح \* اذا وقع الصلح من دعوى الدار على درهم  
وافترقا قبل قبض بدل الصلح لا ينتقض الصلح كذا في المحيط \* واذا صالح الرجل من دعواه في  
دار لم يعاينها الشهود ولا عرفوا الحدود او صالحه من دعواه في دار بغير عينها ثم خاصمه في دار  
وزعم انها غير التي صالحه عنها وقال المدعي عليه هي تلك تحالفا وترادا الصلح وعاد في الدعوى  
كذا في المبسوط \* رجل ادعى في حائط رجل موضع جذع او ادعى في داره طريقا ومسبل  
ماء فجدد المدعي عليه ثم صالحه على درهم مسماة فهو جائز لانه صالح من المجهول على معلوم  
كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل له باب او كوة فخاصمه جارة فصالحه على درهم معلومة  
يدفعها الى الجار ليرك الكوة ولا يسدها كان ذلك باطلا وكذا لو كان الصلح بينهما على ان يأخذ  
صاحب الكوة درهم معلومة ليسد الكوة والباب كان باطلا كذا في الظهيرية \* رجل اشترى  
من آخر ضيعة ثم ان البائع باعها من رجل آخر ثم ان المشتري الثاني اخذ الضيعة واراد

الاول ان يخاصم فقال الثاني صالحني على مال معلوم و اترك الضيعة في يدي ففعل فهذا الصلح جائز وتصير الضيعة ملك الثاني من جهة الاول ليس له ان يسترد ما اعطاه على هذا الشرط كذا في خزائن المفتين \* لو ان رجلا ادعى اذرعاً في ارض رجل فصالحه صاحب الارض من ذلك على دراهم مسماة فالصلح جائز ولو كانت ارض لرجلين فيها زرع لهما فادعاه رجل فجمعه ففصلح احدهما على ان اعطاه مائة درهم على ان يسلم نصف الزرع للمدعي فان كان الزرع مدركا كان الصلح جائزا وان كان غير مدرك فانه لا يجوز الصلح الا برضاء صاحبه وهذا بخلاف ما لو صالح على ان يسلم له نصف الارض مع الزرع على مائة درهم كان جائزا ولو كان الزرع كله لخواحد فجاء انسان وادعى فاعطاه المدعي دراهم على ان يسلم له نصف الزرع من غير ارض ان كان مدركا فانه يجوز وان كان غير مدرك فانه لا يجوز هكذا في المحيط \* لو ان نهرا بين قوم فاصطلحوا على كرية او تحصينه بمسناة او قنطرة عليه على ان تكون النفقة عليهم بخصصهم فهذا جائز كذا في المبسوط \* رجل له ظلة او كنيف شارع في الطريق الاعظم فخاصمه انسان في رفعها فصالحه صاحب الظلة على دراهم معلومة ليترك الظلة في موضعها لا يجوز هذا الصلح وكان لهذا المصالح اول غيره من مرض الناس ان يخاصمه في رفعها سواء كانت الظلة قديمة او حديثة ولا يعرف حالها فان خاصمه الامام فصالحه على ان يعطي صاحب الظلة ما لا معلوما على ان يترك الظلة في موضعها فان كانت حديثة ورأى الامام مصلحة المسلمين في ان يأخذ ما لا ويضعه في بيت مال المسلمين جاز ذلك اذا كانت الظلة لا تضر بالعامّة كذا في الظهيرية \* وان كان المخاصم دفع المال لرفع الظلة جاز ان كانت قديمة وان كانت حادثة لا يجوز وهو الصحيح وان كان لا يعلم حالها فاعطاه المخاصم دراهم لي طرحها لا يجوز ولو صالح صاحب الظلة على ان يعطي دراهم الى المخاصم لرفع الظلة يجوز كيف كانت هكذا في محيط السرخسي \* وان كانت الظلة على طريق خاص في سكة غير نافذة فان وقع الصلح على ان يأخذ المخاصم دراهم مسماة من صاحب الظلة ويترك الظلة لا يجوز اذا كانت الظلة قديمة وان كانت حديثة ان لم يكن المخاصم من اهل تلك السكة وليس له حق المرور تحت الظلة يتوقف الصلح على اجازة من له حق المرور واما اذا كان المصالح من اهل تلك السكة ان اضاف الصلح الى جميع الظلة فالصلح يصح في حصته ويتوقف في حصة شركائه فان اجاز شركاؤه جاز الصلح في الكل وان لم يجزوا صلحه ورفعوا الظلة لاشك ان الصلح يبطل في حصة شركائه

شركائه حتى كان لصاحب الظلة ان يرجع على المخاصم بحصة شركائه ان كان دفع اليه جميع بدل الصلح وهل يرجع بحصته اختلف المشائخ فيه والاصح انه لا يرجع عليه واما اذا كان الصلح مضافا الى نصيبه خاصة فانه يجوز الصلح وبعد ذلك ينظر ان تبرع الشركاء بترك الظلة سلم له جميع البدل وان رفعوا الظلة هل يرجع صاحب الظلة على المخاصم بجميع البدل فالمسئلة على الاختلاف وان كان لا يعرف حال الظلة لا يجوز الصلح واما اذا وقع الصلح على الطرح والرفع ان وقع الصلح على ان يأخذ المخاصم دراهم ويرفع الظلة فهو جائز على كل حال وان وقع الصلح على ان يأخذ صاحب الظلة من المخاصم دراهم ويرفع الظلة جاز ان كانت الظلة قد بمت وكذلك اذا كانت حديثة ولا يدري حالها كذا في المحيط \* وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضى خان \* اذا كان لانسان نخلة في ملكه فخرج سفعها الى دار جارة فاراد الجار قطع السعف فصالحه رب النخلة على دراهم مسماة على ان يترك النخلة فان ذلك لا يجوز وان وقع الصلح على القطع فان اعطى صاحب النخلة جارة دراهم ليقطع كان جائزا وان اعطى الجار دراهم لصاحب النخلة ليقطع كان الصلح باطلا هكذا في المحيط \* رجل ادعى نخلة في ارض باصلها وجمد المدعى عليه ثم صالحه على ان ما يخرج من ثمرها العام يكون للمدعى لا يجوز ذلك لان هذا صلح وقع على معدوم مجهول يحتاج فيه الى التسليم كذا في الظهيرية \* ادعى في اجمة في يدي رجل حقا فصالحه منها على ان يسلم عيدها للمدعى سنة فان لم يكن الصيد الذي في الاجمة مملوكا للمدعى عليه لا يجوز الصلح على كل حال وان كان مملوكا بان كان اخذه وارسله في الاجمة ان كان بحيث يمكنه الاخذ من غير اصطبار يجوز الصلح وان كان بحيث لا يمكنه الاخذ الا بالاصطبار لا يجوز الصلح كذا في المحيط في متفرقات الصلح \* رجل اشترى دارا لها شقيق فصالح الشقيق على ان يعطى للشقيق دراهم مسماة ليسلم الشفعة بطلت شفعته ولا يجب المال وان كان اخذ المال رده على المشتري كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو صالح المشتري مع الشقيق على ان اعطاه الدار وزاده الشقيق على الثمن شيئا معلوما فهو جائز كذا في المبسوط \* وان صالح على ان يأخذ نصف المشتري او ثلثه او ربعه على ان يسلم الشفعة في الباقي كان جائزا فان وجد هذا الاصطلاح منهما بعد تاكد حق الشقيق بطلت الموانبة وطلب الاشهاد فانه يصير اخذا للنصف بالشفعة حتى لا يتحدد فيما اخذ الشفعة مرة اخرى ويصير مسلم الشفعة في النصف حتى لو كان هذا الشقيق شريكا في المبيع او في الطريق كان للجار ان يأخذ النصف الذي لم يأخذ هذا الشقيق بالشفعة وان كان

هذا الاصطلاح قبل وجود الطلب من الشفيع فانه يصبر آخذ النصف بشري مبتدأ وينجد فيما  
 اخذ الشفعة كذا في المحيط \* لو صالح المشتري الشفيع على ان يسلم الشفعة على بيت من الدار  
 بحصته من الثمن فالصلح باطل وحق الشفعة باقي وهذا اذا كان الصلح بعد تاذ حقه بالطلب  
 فاما قبل الطلب بطلت الشفعة كذا في محيط السرخسي \* اذا ادعى الرجل شفعة في دار فصالحه  
 المشتري على ان يسلم له دارا اخرى بدراهم مسماة على ان يسلم له الشفعة فهذا فاسد لا يجوز كذا  
 في المبسوط \* اشترى دارا فخاصم رجل في شقص منها وطلب الشفعة فيما بقي فصالحه على نصف  
 الدار بنصف الثمن على ان يبرأ من الدعوى جاز ولو صالحه على نصف دار اخرى على هذا الوجه  
 لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* اشترى ارضا فسلم الشفيع الشفعة ثم ان الشفيع جدد التسليم  
 فصالحه المشتري على ان اعطاه نصف الارض بنصف الثمن جاز ويكون بيعا مبتدأ وكذا لومات  
 الشفيع بعد الطلب ثم ان المشتري صالح ورثة الشفيع على نصف الدار بنصف الثمن جاز ويكون  
 بيعا مبتدأ ولومات المشتري فصالح ورثة المشتري الشفيع على ان يعطوا له نصف الدار بنصف الثمن  
 جاز ويكون اخذا بالشفعة لا بيعا مبتدأ كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا اختصم في الشفعة شريك  
 وجار فاصطلحا على ان يأخذاها بينهما نصفين وسلمها لهما المشتري جاز كذا في الحاوي \* الباب  
 الحادي عشر في الصلح في اليمين ادعى على آخر ما لا فانكر فاصطلحا على ان يحلف المدعى عليه  
 وهو بريء من المال فحلف المدعى عليه فالصلح باطل والمدعى على دعواه ان اقام البينة  
 اخذ بها وان لم يجد بينة واراد ان يستحلفه ان لم يكن الاستحلاف الاول عند القاضي يستحلفه  
 القاضي ثانيا وان كان الاستحلاف الاول عند القاضي لا يحلفه ثانيا كذا في الفصول العمادية \*  
 ان اصطلحا على انه ان حلف فهو بريء من الخصومة الى ان يجد البينة فحلف هل يبرأ من الخصومة  
 الى ان يجد البينة اختلف المشائخ منهم من قال لا يبرأ من الخصومة وهو الاصح حتى كان له  
 استحلافه مرة اخرى عند القاضي كذا في الذخيرة \* ان اصطلحا على ان يحلف المدعى  
 على دعواه على انه ان حلف فالمدعى عليه ضامن له فحلف المدعى على ذلك فابى المدعى عليه  
 ان يضمن له شيئا او يعطيه لم يلزمه شيء والصلح باطل وكذلك لو اصطلحا على ان يحلف  
 الطالب والمطلوب ثم يكون عليه نصف ما ادعى فهو باطل وان اصطلحا على ان يحلف  
 الطالب اليوم على ما يدعي فان مضى ولم يحلف فلا حق له فمضى اليوم قبل ان يحلف

فهو على دعواه والصلح باطل وكذلك لو اُصطلح على ان يحلف المطلوب فهو  
 مالم للمال او قال فالمال عليه او فقد اقر بالمال كذا في المبسوط \* اذا ادعى رجل على  
 رجل مالا وما سواه فانكر ولم يمكن عليه بينة فطلب يمينه فوجب القاضي ذلك عليه فصالحه  
 على درهم مائة على ان لا يستحلف على ذلك فالصلح جائز وهو بذلك بريء من اليمين  
 كذا لو قال صالحك من اليمين التي وجبت لك علي او قال افتديت منك بيمينك  
 كذا فرضي الآخر بذلك جاز الصلح ولو اشترى يمينه بكذا او باعها منه المدعي لم يجز  
 كذا في السراج الوهاج \* ولو اُصطلح على ان يحلف الطالب او المطلوب ونصف المال على  
 المدعي عليه او على ان يحلف الطالب اليوم او المطلوب اليوم على انه لم يحلف اليوم فالمال  
 عليه او على ان يحلف الطالب اليوم ان ما يأخذه حق فالصلح في الكل باطل لانه على خلاف  
 لشرع كذا في الوجيز للكردي \* اذا اُصطلح على ان يحلف الطالب بعق او طلاق او بيع او  
 بايمان مؤكدة فان حلف على ذلك فالمال على قانه لا يلزم المطلوب بذلك شيء ولا يلزم الطالب  
 الطلاق والعناق الا ان تقوم للمطلوب بينة انه اوفاه هذا المال او ابرأه منه فحينئذ يعتق عبده وتطلق  
 امرأته لانه ثبت حنث المدعي بالبينة العادلة وكذلك ان اُصطلح على ان يحلف المطلوب بها  
 على انه بريء من هذه الدعوى اذا حلف فحلف فانه لا يبرأ ولا يقع طلاق ولا عناق الا ان يقيم  
 المدعي البينة على ما ادعى من الحق في اليمين فحينئذ يقع الطلاق والعناق لان حنث المطلوب ثبت  
 بالشهادة العادلة كذا في المحيط \* الباب الثاني عشر في الصلح من الدماء والجراحات يجوز الصلح من  
 جناية العمد والخطأ في النفس وما دونها الا انه لو صالح في العمد على اكثر من الدية جاز كذا في  
 الاختيار شرح المختار \* ويكون المال حلالا على الجاني في ماله دون العاقلة كذا في الحاوي \*  
 وفي الخطأ لو صالح على اكثر من الدية لا يجوز كذا في الاختيار شرح المختار \* وهذا اذا صالح  
 على احد مقادير الدية اما اذا صالح على غير ذلك جازت الزيادة الا انه يشترط القبض في المجلس  
 كيلا يكون افتراقا عن دين بدين اذا قضى القاضي عليه بالدية بمائة بعير فصالح القاتل الوالي من مائة  
 بعير على اكثر من مائة بقره وهي مائة ودفع ذلك اليه جاز وان صالح بشيء من الابل على شيء  
 من المكيل والموزون سوى الدراهم والدينارين الى اجل لم يجز لانه مارض دين بدين وان صالح من الابل  
 على مثل قيمة الابل او اكثر من ذلك بما يتغابن الناس فيه فهو جائز وبما لا يتغابن فيه لم يجز وان قضى

القاضي عليه بالدرهم والدنانير فصالح القاتل على طعام أو شعير أو ابل أو بقرة ما ليس عنده لم يجز وإن دفعه اليد قبل أن يفارقه لأنه بيع ما ليس عند الإنسان لا يجوز إلا في السلم وإذا قضى القاضي ابلا أو بقرافصالح من ذلك على شيء من الطعام أو غيره وليس عنده ثم دفعه إليه قبل أن يفارقه فهو جائز فإن لم يدفع إليه الطعام أو الشعير حتى يفارقه لم يجز هكذا في السراج الوهاج \* ولو صالح غير الجاني على أكثر من الدية وضمن بطلت الزيادة ولو صالح على جنس آخر ولو قضى عليه بالدرهم فصالح على ألفي دينار وقبض في المجلس جاز ولو صالح قبل أن يقضي بشيء على مائتي ابل بغير أعيانها فالواجب مائة منها والخيار إلى الطالب فإن كان في الأبل نقصان من الأستان الواجبة في الدية كان للطالب أن يرد الصلح كذا في الحاوي \* رجل قتل رجلا عمدا وقتل آخر خطأ ثم صالح أولياءهما على أكثر من ديتين فالصلح جائز ولصاحب الخطأ الدية وما بقي فلصاحب العمدة ولو صالح أولياءهما على ديتين أو أقل منهما كان بينهما نصفان كذا في محيط السرخسي \* وبدل الصلح في دم العمدة جار مجرى المهر فكل جهالة تحملت في المهر تحمل ههنا وما يمنع صحة التسمية يمنع وجوبه في الصلح وعند فساد التسمية يسقط القود ويجب بدل النفس وهو الدية نحو أن يصالح على ثوب كما يجب مهر المثل في النكاح إلا أنهما يفتريان من وجه وهو أنه إذا تزوجها على خمر يجب مهر المثل ولو صالح من دم العمدة على خمر لا يجب شيء كذا في الكافي \* وفي الخطأ تجب الدية كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو صالح عن قطع اليد عمدا على خمر أو خنزير لا يجوز التسمية ولكن يصلح العفو ولا يرجع المقطوعة يده على القاطع بشيء ولو كان القطع خطأ وباقي المسئلة على حالها فلمقطوعة يده أن يرجع على القاطع بالدية ولو وقع الصلح على حرف هذا وما لو وقع على خمر أو خنزير سواء كذا في المحيط \* ولو صالحه بعفو عن دم على عفو عن دم آخر جاز كالخلع كذا في الاختيار شرح المختار \* جرح رجلا عمدا فصالحه منه لا يخلو إما أن يرى أومات منها فإن صالحه من الجراحة أو من الضربة أو من الشجة أو من القطع أو من اليدا ومن الجنابة لا غير جاز الصلح أن يرى بحيث بقي له أثر أو أن يرى بحيث لم يبق له أثر بطل الصلح فاما إذا مات من ذلك بطل الصلح من دأبي حنيفة رح ووجب الدية خلا فالحما والصلح من الأشياء الخمسة وما يحدث منها فالصلح جائز أن مات منها وأما إذا برئ منها ذكر ههنا أن الصلح جائز وذكر في الوكالة لو أن رجلا شج رجلا موضحة فوكل إنسانا بالصلح عن الشجة وما يحدث منها إلى النفس

النفس فان مات كان الصلح من النفس وان برئ يجب تسعة اعشار والمال ونصف عشرة ويسلم للمشجوج نصف عشر المال وقال عامة مشائخنا اختلافا لا اختلاف الوضع فان الوضع ثمة انه صلح من الجراحة وما يحدث منها الى النفس وهو معلوم فامكن قسمة البدل على القائم والحادث جميعا وهما صالحا عن الجراحة وما يحدث منها وهو مجهول قد يحدث وقد لا يحدث واذا حدث لا يدري اي قد يحدث فتعذر قسمة البدل على القائم والحادث فصار البدل كله بازاء القائم واما اذا صالحه من الجنابة يجوز الصلح في الفصول كلها الا اذا ابرأ بحيث لم يبق له اثر كذا في محيط السرخسي \* اذا كانت الجنابة عمدا فصالح المجروح الخارج على بدل يسبرو وهو مريض مرض الموت وقت الصلح فالصلح جائز وان كانت الجراحة خطأ فصالح وهو مريض وقت الصلح مرض الموت وخط عن البدل يعتبر ذلك من الثلث ثم هذه الوصية تصح للعائلة لا للقاتل وان كانت الدية تجب على القاتل او لا والعائلة يتحمل منه كذا في المحيط \* اذا صالح المريض من دم عمده على الف درهم حاله ثم اخرها بعد الصلح سنة جاز التأخير من الثلث كذا في المبسوط \* اذا قطع الرجل اصبع رجل عمدا او خطأ فصالحه منها على مال ثم شلت اخرى يجنبها فعلى القاطع ارشها في قياس قول ابي حنيفة رح ولا شيء عليه عندهما كذا في الحاوي \* رجل قتل عمدا وله ابنان فصالح احد هما عن حصته على مائة درهم فهو جائز ولا شيء لاختيه فيها ولو كان القتل خطأ فصالحه احدهما على مال كان لشريكه ان يشركه في ذلك الا ان يشاء المصالح ان يعطيه ربع الارش كذا في المبسوط \* اذا صالحه على وصيف عن دم العمد فهو جائز وينصرف الى الوسط ولو صالحه على عبد بعينه فوجد العبد حرا كان على القاتل الدية ولو وقع الاختلاف بين القاتل وبين ولي القاتل فقال القاتل صالحتك على هذا العبد وقال ولي القاتل لا بل على هذا العبد فان الصلح جائز والقول قول القاتل مع يمينه كذا في المحيط \* صالح عن دم عمده على عبيدين فظهر ان احدهما حر فالعبد كل الحق عند ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف رح له العبد وقيمة الحر لو كان عبدا وعند محمد رح له العبد وثمام ارشه من الدراهم كذا في الكافي \* لو صالحه من دم عمده على سكنى دار او خدمة عبد سنة جاز وان كان صالحه عليه ابدا او على مافي بطن امه او على ثلثة نخلية سنين معلومة ابدا لم يجز كذا في النهاية \* لو صالحه من دم العمد على مافي بطون غنمه او على مافي ضرعها او على ما تحمل نخلية عشر سنين لم تجب الدية على القاتل



كذا في المحيط \* لو صالحه على ما في نخبه من ثمره جاز كذا في المبسوط \* لو صالح ولي القنيل القاتل على ان عفاه من هذا الدم على ان يغفوا القاتل من دم وجب له على رجل آخر فهو جائز وهذا الصلح في الحقيقة صفو يغير بدل ثم ان عفا القاتل عن الدم الذي وجب له فلا رجوع لولي القنيل عليه بشي وان لم يغف فهو على وجهين ان كان القصاص الذي وجب للقاتل على قريب العا في ابيه وابنه او من اشبههما رجع العا في على القاتل بالدية وان كان القصاص الذي وجب للقاتل على اجنبي لا يكون للعا في ان يرجع على القاتل بشي كذا في المحيط \* في المنتقى بن سامة من ابي يوسف رح قال في رجل قطع يمين رجل فصالحه المقطوع يده على ان يقطع يسار القاطع فقطعه فهذا عفو من الاول ولا شيء على قاطع اليسار ولا شيء له على قاطع اليمين وان اختصما قبل ان يقطع يساره وقد صالحه على ذلك فليس له ان يقطع يساره ولكن رجع بديته يمينه وان صالحه على ان يقطع يد القاطع ورجله او على ان يقتل عبد القاطع ان قطع يده ورجله رجع عليه بديته رجله وان قتل عبده فله عليه قيمة عبده مقاصدة منها بديته يده ويتو اد ان الفضل ولو صالح على ان يقطع يد هذا الحر او على ان يقتل عبده فلان ففعل يغرم بديته يد الحر الاخر وقيمة عبده ويرجع المظومة بده على القاطع بديته يده كذا في محيط السرخسي \* ولو صالحه على ان يقطع رجله فهذا عفو مجانا ولو كان القتل خطأ كان عليه الدية كذا في المبسوط \* ولو صالح من قطع اليد عمدا على ان يقطع رجله فان الصلح باطل ولا يرجع عليه بشي وقد وقع العفو مجانا هكذا ذكر في عامة روايات هذا الكتاب وذكر في بعض روايات هذا الكتاب انه يرجع بالارش ولو كان القطع خطأ يرجع بديته اليد على الروايات كلها وكذلك لو صالحه من دم العمد على كذا كذا مثقال ذهب وفضة فهو جائز وعليه من كل واحد منهما النصف هكذا في المحيط \* لو كان قتل عمدا فصالح عنه رجل على الف درهم ولم يضمنها له لم يكن عليه شيء فان كان القاتل هو الذي امره بذلك كان البدل على القاتل ولو صالحه عنه على عبد له ولم يضمن له خلاصه جاز فان استحق العبد لم يرجع عليه بشي ولكن يرجع على القاتل بقيمته ان كان امره بذلك وان كان المصالح تبرع بالصالح عليه وضمن له خلاصه ثم استحق رجع عليه بقيمته كذا في المبسوط \* لو صالح الفضولي عن دم العمد على الف درهم وضمنها له فاستحق الف رجع ولي القنيل بمثلها على المصالح ثم الفضولي انا ضمن بدل الصلح وادى لا يرجع بذلك على القاتل وان كان القاتل امره بالصالح ولم يأمره بالصمان فضمن وادى كان له ان يرجع بما ضمن على



القاتل كذا في المحيط \* قتل العبد والحر رجلا عمدا واهر مولى العبد والحر رجلا ان بصلح  
 عنهما فصالح عنهما بالى يكون عليهما نصيبان وذكر في بعض الروايات وكذلك لو كان القتل خطأ كذا  
 في المحيط السرخسي \* اذا قتل العبد رجلا عمدا وله وليان فصالح مولاة احدهما من نصيبه من الدم على العبد  
 القاتل فالصلح جائز ويقال للذي صار له العبد ادفع نصفه الى شريكك او افده بنصف الدية على  
 ان يسلم لك العبد ولو صالحه على عبد آخر مع ذلك لم يكن في العبد الا خرق ولو صالحه على  
 نصف العبد القاتل جاز وصار العبد بين المولى والمصالح نصفين ثم انقلب نصيب الآخر مالا  
 واستحق به نصفا شائعا من العبد في النصفين جميعا فبدفعان نصفه الى المولى الآخر او يفديانه  
 بنصف الدية ولو صالحه على دراهم او على شيء من المكبل او الموزون حالا او مؤجلا فهو  
 جائز ولا حق للآخر في ذلك ولكنه يتبع العبد القاتل حتى يدفع اليه مولاة نصفه او يفديه بنصف  
 الدية والامة والمدبرة وام الولد في الصلح عن قتل العمد سواء كذا في المبسوط \* اذا قتل العبد  
 المأذون له رجلا عمدا لم يجز صلحه عن نفسه وان قتل عبدا رجلا عمدا فصالحه منه جاز كذا في  
 الكنز \* اذا قتل العبد رجلا خطأ فصالح المولى بعض اولياء الدم من ذلك على اقل من الدية  
 او على عروض او على شيء من الحيوان بعينه فهو جائز ولشركائه ان يشاركوه في ذلك المال  
 كذا في المبسوط \* عبد قطع يدرجل عمدا دفعه المولى بقضاء او بغير قضاء فاعتقه المقطومة يده ثم  
 مات من القطع فالعبد صلح بالجناية وان كان لم يعتقه رد على المولى ثم يقال للاولياء اقتلوه  
 او اعفوه عنه كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد في باب جناية العبد \* اذا قتلت الامة رجلا  
 خطأ وله وليان ثم ولدت الامة ابنا فصالح المولى احد الوليين على ان دفع اليه ابن الامة بحقه  
 من الدية فهو جائز وللآخر على المولى خمسة آلاف درهم ولو صالحه على ان دفع اليه ثلث  
 الامة بحقه من الدية كان جائزا ويدفع الى شريكه نصف الامة او يفديه بنصف الدية فلم يجعل  
 اختياره في الدفع في البعض اختيارا في الكل في رواية هذا الكتاب وفي رواية الجامع في العتق في المرض  
 قال اختيار الدفع في نصيب احدهما يكون اختيارا في نصيبهما كما في الفداء وتلك الرواية اصح  
 وتاويل ما ذكرهنا ان احدهما صالحه على ثلث الامة وذلك دون حقه فمن حجة المولى  
 ان يقول للآخر انما اخترت الدفع في نصيبه لانه يجوز بدون حقه فانت لا ترصني بذلك  
 فلا يلزمني بذلك تسليم جميع حقك اليك من الامة ولكني في الخيار في نصيبك حتى لو كان صالح

أحدهما على نصف الامة كان اختياراً منه للدفع في نصف الآخر كذا في المبسوط \* ان قتل المدبر قتيلاً عمداً فصالح عنه مولاة بالف درهم وهي قيمته فذلك جائز وان قتل المدبر بعد ذلك قتيلاً خطأً ذكر ان على مولاة قيمة اخرى وان كان الاول خطأً فصالح مولاة عنه بالف درهم وهي قيمته ثم قتل المدبر قتيلاً آخر فان المولى لا يضمن قيمة اخرى بل يشارك الثاني الاول في القيمة هكذا في المحيط \* اذا قتل المدبر رجلاً خطأً وفقاً عين آخر خطأً فعلى مولاة قيمته بينهما اثلاثا فان صالح المولى صاحب العين على مائة درهم وقيمته ستمائة وقبض المائة ولم يبرأه من المائة الاخرى فانهما يقسمان بينهما هذه المائة اثلاثاً على قدر حقهما فان ابرأه عن المائة الاخرى بعد القسمة لا يغير تلك القسمة وان صالح على مائة وابرأه عما بقي قبل القبض والقسمة فهذه المائة تقسم بينهما اخماساً لصاحب العين واربعة اخماسها لولي الدم وان قبض المائة ثم ابرأه عن المائة الاخرى قبل القسمة ففي قول ابي يوسف رح تقسم هذه المائة بينهما اثلاثاً ثم رجع فقال لصاحب العين خمس المتبوض وهو قول محمد رح هكذا في المبسوط \* اذا قتل المدبر رجلاً خطأً وفقاً عين آخر فصالحهما المولى على عبد دفعه اليهما فهو جائز فان اختلفا فقال كل واحد منهما انا صاحب الدم ولا يئنة لواحد منهما فالعبد بينهما نصفان فان قال مولى المدبر لا أحدهما انت ولي القتل وقال الآخر انت صاحب العين فالقول قوله مع يمينه كذا في المحيط \* اذا أقر المدبر بقتل عمداً فإقراره جائز كإقرار القن فان صالح مولاة عنه احد ولي الدم على ثوب فهو جائز وللآخر نصف قيمة المدبر على المولى ان قامت له بينة او اقر المولى بذلك وان لم يقم بينة لم يكن له شيء كذا في المبسوط \* اذا جرح الرجل امرأته جراحة فصالحته على ان اختلفت منه بتلك الجراحة كانت عمداً وقد اختلفت على الجراحة لا غير فان برأت من الجراحة فالخلع جائز والتسمية جائزة ويكون ارشها بدل الخلع ويكون الطلاق بائناً سواء وقع الطلاق بلفظ الخلع او بصريح اللفظ وهذا كله اذا برأت من الجراحة وبقي لها اثر واما اذا برأت ولم يبق لها اثر يقع الطلاق حياً حتى لا يجب عليها رد المهر الى الزوج وان سمت في الخلع الجراحة هذا اذا برأت فاما اذا ماتت من تلك الجراحة فالخلع جائز والتسمية باطله عند ابي حنيفة رح واذا بطلت التسمية عند ابي حنيفة رح فالقياس ان يجب القصاص وفي الاستحسان تجب الدية في مال الزوج ثم ينظر ان

ان وقع الطلاق بلفظ الخلع يكون بائنا وان وقع بلفظ الصريح يكون رجعا فاما على قول ابي يوسف  
ومحمد ر ح فان الخلع يقع مجانا حتى لا تجب على الزوج الدية ويكون عفوانا ينظر الى الطلاق ان وقع  
بلفظ الخلع يكون بائنا وان وقع بالصريح ذكر في رواية ابي سليمان انه يكون رجعا وذكر في رواية  
ابي حفص انه يكون بائنا هذا الذي ذكرنا اذا خالعهما على الجراحة واما ما يحدث منها فالجواب فيه  
عند الكل كالجواب فيما اذا خالعهما على الجراحة لا غير عند هذا الذي ذكرنا اذا كانت الجراحة عمدا  
وان كانت الجراحة خطأ ان خالعهما على الجراحة لا غير وقد برأت من ذلك وبقي لها اثر  
فالخلع جائز والتسمية جائزة ويكون الواقع بائنا وان برأت ولم يبق لها اثر وقع الطلاق مجانا ولا يلزمها  
رد المهر وان ماتت من ذلك فالجواب فيه عند ابي حنيفة ر ح كالجواب فيما اذا برأت من الجراحة  
ولم يبق لها اثر فاما على قول ابي يوسف ومحمد ر ح فالخلع جائز والتسمية جائزة ولو خالعهما  
على الجراحة وما يحدث منها والجراحة خطأ اذا ماتت من تلك كانت التسمية صحيحة ويكون  
الطلاق بائنا وقع بلفظ الخلع او بلفظ الصريح ويرفع عن العاقلة ويعتبر ذلك من ثلث المال ان  
اختلفت بعد ما صارت صاحبة فراش عند بعض المشائخ وان اختلفت والغالب من تلك الجراحة  
الموت فان خرج جميع بدل الخلع من ثلث مالها كان وصية للعاقلة فجاءت وان كانت لا يخرج  
جميع بدل الخلع من ثلث مالها بقدر ما يخرج من الثلث يرفع عن العاقلة ويؤدون الباقي الى ورثتها  
ويعتبر من جميع المال ان اختلفت قبل ان تصير صاحبة فراش عند بعض المشائخ اولم يكن الغالب  
من تلك الجراحة الموت عند بعض المشائخ وكل جواب صرفته فيما اذا خالعهما على الجراحة فهو  
الجواب فيما اذا خالعهما على الضربة او الشجة او على القطع او على اليد وان خالعهما على الجنابة  
والجواب فيه كالجواب فيما اذا خالعهما على الجراحة وما يحدث منها واذا جرح الرجل امرأته  
جراحة فصالحها على ان يطلقها واحدة على ان عفت له عن ذلك كله فالجواب فيه كالجواب  
فيما اذا خالعهما على الجراحة وما يحدث منها كذا في المحيط \* اذا جرح الرجل امرأة رجل خطيئة  
فصالحها زوجها على ان يطلقها واحدة على ان عفت له عن ذلك كله ثم ماتت منه فالعفو من  
الثلث والطلاق بائن وان كان عمدا فهو جائز كله والطلاق رجعي ولو ضرب رجل من امرأته  
فصالحها من الجنابة على ان يطلقها واحدة فهو جائز والطلاق بائن وان اسودت السن او سقطت  
او سقط من ذلك من اخرى فلا شيء عليه كذا في المبسوط \* اذا قتل المالك ب رجلا عمدا فصالح

المكاتب من ذلك على مائة درهم فالصلح جائز فان عتق بعد اداء بدل الصلح فالصلح ماض والاداء ماض وان عتق قبل اداء بدل الصلح فكما عتق يطالب بالبدل من ساعته وان عجز بعد اداء بدل الصلح فالصلح ماض والاداء ماض وان عجز قبل الاداء فانه لا يطالب حتى يعتق وهذا قول ابي حنيفة رح وقل ابو يوسف ومحمد رح يطالب المولى في الحال فيقال له اما ان تدفع العبد او تعديه وان وقع الصلح على دراهم او طعام بعينه او بغير عينه وانفرا من غير قبض فالصلح على حاله فان كفل عن المكاتب كفيل ببذل الصلح وبذل الصلح دين فالكفالة جائزة وكذلك لو كان بدل الصلح مينا بان كان عبدا او ثوبا بعينه هكذا في المحيط \* فان كان الذي صالح به عليه عبدا وكفل به كفيل فمات العبد قبل ان يدفع كان لولي الدم ان يضم الكفيل قيمته فان شاء رجع بهذه القيمة على المكاتب واذا كان العبد قائما فله ان يبيعه قبل قبضه كذا في المبسوط \* لو ان مكاتبا قتل رجلا عمد افقاهت عليه بينة بذلك فصالح من دمه على مال الى اجل كان جائزا كذا في المحيط \* لو ان المكاتب صالح عن الدم على مال مؤجل في الذمة والقتل ثابت باقراره او بالبينه وكفل انسان بالبدل ثم عجز المكاتب ورد في الرق لم يكن للمصالح ان يأخذ المكاتب حتى يعتق وللمصالح ان يأخذ الكفيل قبل عتق المكاتب كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا قتل المكاتب رجلا عبدا وله وليان فصالح احدهما على مائة درهم واداهما اليه ثم عجز ورد في الرق ثم جاء الولي الآخر فالمولى بالخيار ان شاء دفع نصفه الى الولي وان شاء فداه بنصف الدية وان لم يعجز ولكنه عتق ثم جاء الولي الآخر فانه يقضى له على المكاتب بنصف قيمته دينا عليه ولو عفا احد الوليين من الدم بغير صلح فانه يقضى على المكاتب ان يسعى في نصف قيمته للآخر فان صالحه الآخر من ذلك على شيء بعينه جاز ولكن لا يجوز تصرفه فيه قبل القبض وان صالحه على شيء بغير عينه وقرقا قبل ان يقبض بطل الصلح ولو صالحه على طعام بعينه اكثر من نصف قيمته جاز وكذلك العرض ولو صالحه على دراهم او دنانير اكثر من نصف قيمته لم يعجز بمنزلة ما لو صالح من الدين على اكثر من قدرة من جنسه ولو كفل له رجل بنصف القيمة جاز فان صالحه الكفيل على طعام او ثياب جاز ويرجع الكفيل على المكاتب بنصف القيمة ولو اطاع المكاتب رهنا بنصف القيمة فهلك الرهن وفيه وفاء بنصف القيمة فهو بما فيه وان كان لقيمته فضل بطل الفضل كذا في المبسوط \* الباب الثالث عشر في الصلح في العطاء اذا كان في الديوان عطاء مكتوب باسم رجل فزارعه فيه آخر وادعى انه له فصالحه المدعى عليه على دراهم او دنانير حالة او الى اجل فالصلح باطل وكذلك لو صالحه على شيء بعينه فهو باطل كذا في المبسوط \*

له عطاء في الديوان مات عن ابنين فاصطلحا على ان يكتب في الديوان باسم احدى هاتين العطاء  
والآخر لا شيء له من العطاء ويبدله من كان له العطاء مالا معلوما فالصلح باطل ويؤدى بدل الصلح  
والعطاء للذي جعل الامام العطاء له كذا في الوخير المذكور وي \* اذا ماتت المرأة فتتزوج رجلان في عطايتها  
وادعى كل منهما انها امه او اخته فاصطلحا على ان كتب العطاء لاحدهما باسم الآخر على ان اعطاه  
الآخر على ذلك جعلاً فالعطاء لصاحب الاسم ويرجع فيما اعطى صاحبه وكذلك لو اصطلحا على  
ان يكتب العطاء باسم احدى هاتين على ان ما خرج منه فهو بينهما نصفان فهذا باطل وهو لصاحب الاسم  
ولو كان للمرأة ابن فاكتب اخوها على عطايتها فخاصمه ابنتها فصالح الاخ على دراهم مسماة او عرض  
بعينه على ان يسلم العطاء للاخ لم يجز ما اخذ من الدراهم وما خرج من العطاء والرزق فهو للذي  
ثبت اسمه في الديوان وكذلك لو كان الذي كتب اسمه اجنبي ليس بينه وبين المرأة قرابة واذا  
ماتت المرأة ولها ولد فورث الامام عطاءها ولدها على ان يكون بينهم على الموارث فهو مستقيم  
فان قال يقرعون عليها فايهم خرج اسمه اثبت عليه فاذا اخذوا من الذي قرع في ذلك جعلاً  
فالجعل مردود فان اصاب رجلاً زيادة في عطائه فالحق عليه ولده على الديوان على ان ما خرج  
منها من شيء فهو بين ولده هذا وبين اخيه نصفان فالعطاء لصاحب الاسم المثبت في الديوان  
والشرط باطل ولو بعث رجل رجلاً بدلاً مكانه في الاسم فجعل له جعلاً فخروج البديل في ذلك  
فاصابوا غنائم فالسهم يكون للبديل ويرد على المتخلف ما اخذ من الجعل وكذلك لو كان  
استأجره اشهرًا معلومة بدراهم مسماة يخرج عنه في بعث لم يجز ذلك هكذا في المبسوط \*

الباب الرابع عشر في الصلح من الغير انما يصح صلح الفضولي اذا كان حراً بالغاً فلا يصح صلح العبد  
المأذون والصبي كذا في البدائع \* رجل ادعى على رجل حقة فصالح رجلاً اجنبي فان  
ادعى ديناً فانكر المدعى عليه فصالح الاجنبي فان قال الاجنبي للمدعى صالحي فلان من دواك  
على الف درهم فقال المدعى صالحت توقف الصلح على اجازة المدعى عليه ان اخرج له  
ويلزمه البذل وان رد بطل ويخرج الاجنبي من بين وان قال صالحتك من دواك على  
فلان على الف درهم اختلف فيه المشايخ قال بعضهم هذا الاول سواء وقال بعضهم هذا بمنزلة  
قوله صالحتي من دواك على فلان على الف درهم ولو قال صالحتي على الف درهم او قال  
صالحي فلان على الف من مالي او قال على الف على التي ضامن فقي هذه الوجوه الثلاثة ينفذ

الصلح على الاجنبي ويلزمه المال ولا يرجع بذلك على المدعى عليه هذا الذي ذكرنا اذا كان المدعى عليه منكرا او صالح القضولي بغير امره فان صالح بامره وهو منكرا فان قال المأمور للمدعي صالح فلانا من دهاك على الف درهم نفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال على المدعى عليه ويخرج المأمور من اليقين وان قال المأمور للمدعي صالحتك على الف درهم اختلف المشائخ فيه على نحو ما قلنا هكذا في فتاوى قاصيخان \* وان قال صالح الحني ينفذ الصلح على المدعى عليه الا ان البذل على المصالح وكذلك الجواب اذا قال صالح فلانا على الف من مالي هكذا في المحيط \* وان قال صالح فلانا على الف درهم على اني ضامن نفذ الصلح على المدعى عليه والمدعي بالخيار ان شاء طالب المدعى عليه بالبذل بحكم العقد وان شاء طالب المصالح بحكم الكفالة هذا كله اذا كان المدعى عليه منكرا فان كان مقرا بالدين وصالح الاجنبي بغير امره فان قال الاجنبي صالح فلانا على الف درهم يتوقف الصلح على اجازة المدعى عليه وان قال صالحتك اختلف المشائخ على الوجه الذي ذكرنا وان قال صالح الحني على الف درهم ينفذ الصلح على الاجنبي ويلزمه المال ولا يرجع على المدعى عليه وان قال صالح فلانا على الف من مالي فهو بمنزلة قوله صالح الحني ينفذ الصلح عليه ويلزمه المال ولا يرجع على المدعى عليه وان قال صالح فلانا على اني ضامن يتوقف ذلك على اجازة المدعى عليه هذا اذا كان المدعى عليه مقرا بالدين والاجنبي غير مأثور بالصلح فان كان مأثورا فان قال صالح فلانا نفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال عليه وان قال صالح الحني ينفذ الصلح على المدعى عليه ايضا يطالب المأمور بالمال ثم هو يرجع بذلك على الامر وكذا لو قال صالح فلانا على الف من مالي او قال على الف على اني ضامن ينفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال على الاجنبي بحكم الكفالة لا بحكم العقد حتى لا يرجع هو على الامر قبل الاداء هكذا في فتاوى قاصيخان \* وان قال صالحتك قيل يلزمه العقد كما في قوله صالح الحني وقيل لا يلزمه كما في قوله صالح فلانا فان الفصول العمادية \* هذا اذا كان المدعى به ديناً وان كان عينا فان كان المدعى عليه منكرا فصالح الاجنبي بامر المدعي او بغير امره فالجواب فيه كالجواب في الدين اذا صالح عليه بامره او بغير امره اما ان كان المدعى عليه مقرا فان صالح بغير امره فان قال صالح فلانا يتوقف على اجازة المدعى عليه ولا ينفذ على الاجنبي وان قال صالحتك فيه اختلف المشائخ على نحو ما سبق وان قال

وان قال صالحني او قال صالح فلانا على الف من مالي او على الف في هذه فانه ينفذ عليه وبصير العين له ولو قال صالح فلانا على الف على اني ضامن يتوقف ان اجاز صار كقبلا كذا في فتاوى قاضي خان \* وان كان الصلح بامره ففي قوله صالح فلانا نقذ على المدعي عليه وخرج المصالح من الوسط وفي قوله صالحك اختلاف المشايخ وفي قوله صالحني او صالح فلانا على الف من مالي ينفذ على المدعي عليه حتى كان هو المطالب بالبدل وان قال صالح فلانا على اني ضامن ينفذ الصلح على المدعي عليه وبصير كان العقد جري بين المدعي وبين المدعي عليه ويلزم الضمان بحكم الكفالة لا بحكم العقد كذا في الفصول العمادية \* ان كان المصالح صالح المدعي على دراهم ثم قال لا اؤديها ان كان اضاف العقد الى نفسه او الى ماله او ضمن بدل الصلح يجبر عليه وان لم يكن شيء من ذلك لا يجبر عليه هكذا في الذخيرة \* رجل ادعى قبل رجل د موى فصالحه رجل بغير امر المدعي عليه على مائة درهم فوجد المدعي الدراهم زيوا او الصلح كان على عرض فوجد المدعي به عيبا فردة لم يكن على المصالح شيء وكان المدعي على دعواه كذا في المحيط \* ان صالحه على عبد بعينه فاستحق او وجد حرا او مديرا او مكاتبا عاد في دعواه ولم يكن له على المصالح شيء ولو صالحه على دراهم مسماة وضمنها له ودفعها اليه فاستحق او وجد منها زيوا او متوقا فله ان يرجع بذلك على الذي صالحه دون الذي في يديه الدار كما لو كان هذا الصلح مع المدعي عليه هكذا في المبسوط \* ولو استحق المدعي به فللمصالح ان يرجع ببديل الصلح سواء كان فضوليا او مدعي عليه كذا في الحاوي \* اذا وقع الصلح من المدعي مع الفضولي على مال معلوم على ان يكون العين المدعي به للفضولي لا للمدعي عليه والمدعي عليه جاحد دعوى المدعي جاز الصلح سواء اضاف الفضولي الصلح الى ماله او لم يضاف وسواء ضمن ذلك او لم يضمن واذا جاز ذلك فللمصالح ان يطالب المدعي بتسليم المدعي به فان امكنه التسليم بان اقام بيعة او اقر المدعي عليه للمدعي يسلم اليه وان لم يمكنه كان للمصالح ان يفسخ الصلح ويرجع ببديل الصلح عليه فان اراد المدعي ان يخاصم مع المدعي عليه ويقيم البيعة على ان المدعي به ملك المصالح المشتري منه او اراد ان يحلفه لينكل والمدعي عليه جاحد صحت خصومته معه فان اقر المدعي عليه انه للمدعي يأخذه من يده ويسلمه الى المتبرع وان خاصمه المتبرع فان كان المدعي عليه جاحدا صحت خصومته وان اقر المدعي لا تسع خصومته كذا في الذخيرة \* وان وقع الصلح من المدعي مع الفضولي على ان يكون المدعي به للمدعي عليه



على ان يبرأ المدعى من العين المدعى به و اضاف الفضولي الصلح الى ماله و ضمن بدل الصلح  
 جاز و كان المدعى به للمدعى عليه سواء كان المدعى عليه جازاً او مقرراً كذا في المحيط \* لو صلح الاجنبي  
 المدعى عليه على ان يسلم الدار الى المدعى بكذا جاز و كذا على ان تكون الدار شراء له و لو كان مأموراً بالصلح  
 فضمن و أدى فالصحيح انه يرجع كذا في التاتار خانية ناقلاً عن العناية \* ادعى على رجل كرحضة  
 قرضاً فجدده و صلحه فضولي ان اشتراه منه بعشرة دراهم و نقد ما اياه كان الصلح باطلاً و لو لم يشتره لكن  
 صلح منه على عشرة دراهم و دفعها اليه فهو جائز كذا في المبسوط \* الوكيل بالخصومة اذا  
 صلح لا يصح بخلاف ما اذا امر كذا في الذخيرة في المتفرقات \* اذا وكل الرجل وكيلاً بالصلح  
 فيما ادعى في هذه الدار او في هذه فائماً ما صلح الوكيل منه فهو جائز و كذلك لو كان وكله بالصلح  
 في دينه على فلان او على فلان و لو قال قد وكلته بالخصومة فيما ادعت في هذه الدار او الصلح فيها  
 صح التوكيل حتى اذا صلح قبل ان يخاصم جاز و ان خاصم فيها ثم اراد ان يصلح لم يجز صلحه  
 و كذلك لو قال و لكنك ببيع عبدي هذا او بالصلح من دعوى قبل فلان فائماً ما صنع فهو جائز و ليس له  
 ان يحدث في الثاني شيئاً بعد الاول كذا في المبسوط \* و كان بالصلح من الدعوى في دار فصالح  
 الوكيل من في يديه الدار على مائة و لم يصفه الى موكله و لم يسمه جاز استحساناً كذا في محيط السرخسي \*

الباب الخامس عشر في صلح الورثة و الوصي في الميراث و الوصية اذا كانت التركة بين ورثة  
 فاخرجوا احدى منهم بما لا يعطوه اياه و التركة عقار او عروض صح قليلاً كان ما اعطوه او كثيراً  
 و ان كانت التركة ذهباً فاعطوه فضة او كانت فضة فاعطوه ذهباً فهو كذلك لانه بيع الجنس بخلاف  
 الجنس فلا يشترط التساوي و يعتبر التقابض في المجلس فان كان الذي في يده بقية التركة جازاً  
 يكتفى بذلك القبض و ان كان مقراً غير مانع لنصيبه فلا بد من تجديد القبض و هو ان يرجع الى  
 موضع فيه العين و يمضي وقت يتمكن فيه من قبضه كذا في الكافي \* و لو ترك دراهم و مروضاً  
 و صلح على دراهم فان كان ما اخذه من الدراهم اكثر من نصيبه من الدراهم جاز و يجعل المثل  
 من الدراهم المثل و الباقي بازاء العروض و يشترط قبض البدلين في المجلس اذا كانت الورثة مقربين  
 بالتركة غير مانعين لنصيبه و ان صار نصيبه مضموناً على الورثة بان كانوا جاحدين للتركة او مقربين  
 الا انهم كانوا مانعين نصيبه من التركة لا يحتاج الى قبض نصيبه في المجلس و ان كان ما اخذ مثل  
 نصيبه من الدراهم لا يجوز و كذلك اذا كان اقل من نصيبه قال الحاكم ابو الفضل انما يبطل الصلح



على مثل نصيبه من الدراهم وعلى اقل منه حالة التضادق اما حالة المناكحة فالصلح جائز وان لم يعلم مقدار نصيبه من الدراهم في التركة لم يجز الصلح وان صولح على مروض او دنانير جاز وان اقل وان كانت التركة دنانير ومروضات فصولح على الدنانير فهو على التفصيل الذي قلنا في الدراهم وان صولح على دراهم جاز على كل حال هكذا في المحيط \* وان كانت التركة ذهبا وفضة وغيرهما فصالحوة على فضة او ذهب فلا بد ان يكون المعطى اكثر من نصيبه من هذا الجنس ولا بد من التقابض فيما يقابل نصيبه من الذهب والفضة ولو كان بدل الصلح عرضا صح مطلقا لفوات الربوا ولو كان في التركة دراهم ودنانير وبديل الصلح دراهم ودنانير ايضا صح الصلح كيف ما كان ولكن بشرط التقابض كذا في الكافي \* ولو صالح من نصيبه من العروض والعقار خاصة او من بعض الاعيان دون البعض جاز هكذا في فتاوى قاضي خان \* ولو لم يكن في التركة دين واعيانها غير معلومة فالصلح على المكيل والموزون قبل لا يجوز وقبل لا يجوز ولو كانت التركة غير المكيل والموزون لكنها اعيان غير معلومة الاصح انه يجوز كذا في الهداية \* اذا صولحت عن ثمنها وصدقاتها والورثة يقرون بنكاحها فان كان في التركة دين على الناس فصولحت على الكل على ان يكون نصيبها من الدين للورثة او صولحت من التركة ولم ينطقوا بشيء آخر كان الصلح باطلا فان طلبوا يجوز هذا الصلح على ان يكون نصيبها من الدين للوارث فطريق ذلك ان تشترى المرأة عينا من اعيان الوارث بمقدار نصيبها من الدين ثم تحيل الوارث على غريم الميت بحصتها من الدين ثم يعقدون عقد الصلح بينهم من غير ان يكون ذلك شرطا في الصلح كذا في الظهيرية \* واذا صالحوها على ان تأخذ هي من الغريم الدين وتترك حصتها في سائر الاموال كان باطلا وان لم يدخلوا الدين في الصلح صح الصلح عن باقى التركة وبقي الدين على الغريم على فرائض الله سبحانه وتعالى بينهم هكذا في المحيط \* اذا صالحت من ثمنها وصدقاتها على دراهم معلومة ولم يكن في التركة دين ظاهر ولا نقد حتى جاز الصلح ثم ظهر للميت دين لم يعلم به الورثة او ظهر فيها عين لم يعلم به الوارث هل يكون الدين والعين داخلا في الصلح اختلفا فيه قال بعضهم لا يكون داخلا ويكون ذلك الدين والعين بين جميع الورثة على حساب موارثتهم وقال بعضهم يكون داخلا في الصلح فعلى هذا القول ان ظهر للميت دين فسد الصلح ويجعل كان هذا الدين كان ظاهرا وقت الصلح وعلى قول من يقول لا يدخل في الصلح يكون ذلك الدين والعين بين الورثة ولا يبطل الصلح هكذا في فتاوى قاضي خان \* ان كان عليه دين فصولحت المرأة عن ثمنها

على شيء لا يجوز هذا الصلح لان الدين في التركة وان قل يمنع جواز التصرف فان طلبوا الجواز  
فطريق ذلك ان يضمن الوارث دين الميت بشرط ان لا يرجع في التركة او يضمن اجنبي بشرط  
براءة الميت او يؤدوا دين الميت من مال آخر ثم تصالحوها من ثمنها او صداقها على نحو ما  
قلنا وان لم يضمن الوارث ولكن عزلوا ميتا فيه لدين الميت وفاء ثم تصالحوها في الباقي على نحو ما  
قلنا جاز فان اجاز غريم الميت قسمتهم و صلحهم قبل ان يصل اليه حقه كان له ان يرجع من  
ذلك كذا في الظهيرية \* امرأة صالحت من ميراث زوجها على مال معلوم ثم ظهر على الميت  
دين يلزمها بحصنها من التركة وبؤخذ من بدل الصلح كذا في الفصول العمدية \* اذا ماتت  
المرأة وترك زوجها و اخاها فصالح الاخ الزوج من ميراثها اجمع على دراهم مسماة و متاع  
من متاع المرأة وسمى ذلك كله ثم اختلفا في ذلك ان اختلفا في اصل الصلح انه كان او لم يكن  
يحلل منكر الصلح وان اتفقا على الصلح والمعقود عليه وادعى المصالح انه فُصِب منه ما وقع عليه  
الصلح بعد ما قبضه و انكر صاحبه فالقول قول صاحبه مع يمينه ولا يتحالفان وان اختلفا في جنس  
المعقود عليه او في مقداره يتحالفان و يترادان وان اختلفا في صفته ان اختلفا في صفة العين فالقول  
قول المنكر ولا يتحالفان وان كان في الذمة يتحالفان و يترادان الصلح وان قامت لاحدهما بينة  
قبلت بينته ولو اقاما البينة فالبينة بينة من يثبت الزيادة ولو قال الزوج للاخ صالحتك على هذا المتاع  
الا انك غيرته و قطعته وقال الاخ لم افعل ذلك فالقول قول الاخ مع يمينه كذا في المحيط \* (يكي از ورته  
غائب است حاضران زن ميت را بخارج کردند) ان كان التخارج على ما لهم على ان نصيبها للحاضرين  
جاز ولو كان على بعض التركة على ان يبقى الكل على الشركة يكون موقوفا على اجازة الغائب وقضاء  
القاضي كذا في الفصول العمدية \* رجل مات وترك ابنين وعليه دين وللميت ارض وله دين دراهم  
على رجل فصالح احد الابنين الآخر على دراهم معلومة على ان يكون الضباع له وعلى ان الدراهم  
التي هي دين لا يبيهم على حاله بينهما وعلى ان الدين الذي على ايهما هو ضامن لذلك وهو  
كذا درهما ذكر من ابي يوسف رح في الامالي ان الصلح جائز وان لم يسم ما على الميت من الدين  
بطل الصلح كذا في فتاوى قاضيخان \* ادعى الدين في التركة على واحد من الورثة وانكر  
لوارث فصالح على مال من التركة وضمن (كه اگر باقي ورثه را ندانند و از تو اين مال كه من  
ز تركه دادم

از تركه دادم بخوانند) فانما من صلح هذا الضمان كذا في الفصول العمادية \* رجل مات وترك ابنين فادعى رجل على ابيهما مائة درهم واقبله احد الابنين وقال انا ادفع عليك حصتي من ذلك وهي خمسون على ان لا تأخذ ببقية الدين قال ابو حنيفة رح هذا باطل وله ان يأخذ ببقية الدين وقال ابو يوسف رح لا يأخذ بشيء وبأخذ الآخر ببقية الدين فان توى ما على الآخر او جده رجع على المقر ببقية الدين وكذلك ان كان الآخر غائبا فله ان يأخذ الحاضر بجميع الدين والصلح باطل كذا في محيط السرخسي \* اذا كانت الدارين ورثة وهي في ايديهم جميعا ادعى رجل فيها حقا وبعضهم غائب وبعضهم حاضر فصالح الحاضر هذا المدعى فان وقع الصلح من جميع ما ادعى المدعى في يد هذا المصالح وما في يد اصحابه فهذا الصلح جائز وبرىء هو واصحابه به عن دعوى المدعى ولا يرجع المصالح على اصحابه بشيء وان صالحه عما في يده لا غير صلح الصالح ايضا وكان المدعى على دعواه فيما في يد اصحابه وان وقع الصلح من اقرار بان صدق الحاضر في جميع ما ادعى ثم صالح فان وقع الصلح عما في يده وبدا اصحابه بجوز الصلح ويصير المصالح مشترى من المدعى ما في يده ويد اصحابه بزعمهما فان امكنه اخذ ما اشترى مما في يد اصحابه بان صدقه اصحابه في اقراره للمدعى لا خيار للمصالح وان انكر اصحابه حق المدعى فالمشترى بالخيار ان شاء فسخ الصلح ورجع عليه بجميع البدل وان شاء تبرص الى ان يتمكن من الاخذ بنوع حجة هكذا ذكر شيخ الاسلام خواهرزاده وذكر شمس الائمة السرخسي في هذه الصورة ان المصالح يرجع على المدعى بحصة شركائه التي لم تسلم له ولا يرجع بحصة نفسه وكذلك لو صالح الحاضر المدعى على ان يصير حقه له وان صالحه الحاضر عما في يده لا غير سلم له ما في يده لا غير ولا خيار له هكذا في المحيط \* ادعى على بعض الورثة ديناً على المبت فصالح هذا الوارث وبعض الورثة غائب فحضر الغائب ولم يجز الصلح فان اثبت المدعى بالبينة وادى هذا الوارث بدل الصلح من التركة بامر القاضي صلح الصلح وان ادعى من مال نفسه بامر القاضي له ان يرجع عليهم ولو دفع من التركة من غير قضاء القاضي كان للغائب ان لا يجيز ويسعد بقدر حصته ولو دفع من مال نفسه لا يرجع على الغائب كذا في الفصول العمادية \* ولو ان رجلا من اعداء دارا في يدي رجل وارضا وقلاهي ميراث ورتناها من ابينا وجد الرجل ثم صالح احدهما من حصته من هذه الدعوى على مائة درهم فاراد شريكه ان يشركه في هذه المائة لم يكن له ذلك ولو كان صالح احدهما من جميع دعواهما على مائة درهم ونص من المدعى عليه

لنسلم نصيب اخيه فان صاحبه بالخيار ان شاء سلم له ذلك واخذ نصف المائة وان شاء لم يسلم له ذلك فان سلم جاز الصلح في الكل وكان بدل الصلح بينهما وان لم يسلم بطل الصلح في نصيب الذي لم يسلم وكان المدعي على دعواه في نصيبه وسلم للمصالح نصف المائة فللمدعي عليه الخيار بين ان يمضي الصلح في نصيب المصالح وبين ان يفسخ ذكر في الزيادات مسئلة تشبه هذه المسئلة فقال لو ان عبداً بين رجلين باع احدهما جميع العبد من رجل وضمن للمشتري ليسلم نصيب صاحبه فلم يسلم صاحبه البيع في نصيبه قال المشتري يتخير في نصيب البائع على قول ابي يوسف رح ان شاء اجازة وان شاء فسخ وعلى قول محمد رح لا خيار ولا فرق بين العبد والدار فاذا كانت مسئلة العبد على الخلاف فكذلك مسئلة الدار يجب ان يكون على الخلاف هكذا في المحيط \* اذا ادعى الوارث الكبير لبل الوصي ميراثاً من صامت ورقيق وامنة فجدده ثم صالحه من جميع ذلك على عبداً وثوب معلوم جاز وكذلك لو قال اقدمي منك يميني بذلك كذا في المبسوط \* اذا ادعى الوارثان قبل وصيهما مينا او ديناً فصالح الوصي احدهما من غير اقرار فاراد الاخران يرجع على الوصي بحصته لم يكن له ذلك وان اراد الاخر الذي لم يصالح معه الوصي ان يشارك اخاه فيما اخذ من الوصي فان كان نائماً في يد الوصي لا يكون له ان يشارك اخاه فيما قبض من الوصي وان كان مستهلكاً حتى وجب ذلك ديناً على الوصي وصار مشتركاً بينهما فاراد الاخران يشاركه كان له ذلك الا انه ان كان بدل الصلح عرضاً فان المصالح يتخير وان كان بدل الصلح دراهم وكان الدين مثلاً مائة درهم وقد صالحه على خمسين درهماً لا يتخير المصالح ولكن يعطيه ربع الدين وذلك خمسة وعشرون فان كانت الورثة صفاراً وكباراً فصالح الوصي الكبار من دعوهم ودعوى الصفار جميعاً على دراهم مائة وقبضها الكبار وانفقوا على الصفار حصتهم من ذلك فانه لا يجوز على الصفار ثم قال وللصفار ان يرجعوا بحصتهم على الوصي ولم يقل يرجعون عليه بحصتهم في دعوهم ام يرجعون بحصتهم من بدل الصلح والجواب فيه على التفصيل ان بلغوا فاجازوا هذا الصلح رجعوا على الوصي بحصتهم من بدل الصلح ان شاؤا وكان للوصي ان يرجع بذلك على الكبار ولم يكن لهم ان يرجعوا على الصفار شيء وان انفقوا ذلك عليهم وان ردوا الصلح رجعوا في الدعوى وكان للوصي ان يرجع على الكبار بما دفع اليهم من حصتهم ولا يرجع الكبار على الصفار بشيء وان انفقوا ذلك عليهم هكذا في المحيط \* رجل مات وترك الف درهم ولرجلين لكل واحد منهما على

الميت الف درهم خضرا واحدا وصالح الوارث على خمسمائة واخذ هاتم خضرا الآخر فانه يأخذ الخمسمائة الباقية التي في يد الوارث ونصف الخمسمائة التي اخذها المصالح فيكون الثاني ثلاثة ارباع الالف وللأول الربع ولوان الأول حين حضر قضى القاضي له بخمسمائة ثم حضر الآخر فانه لا يكون للآخر الا الخمسمائة الباقية في يد الوارث كذا في الذخيرة \* رجل اوصى لرجل بعبد اودار وترك ابنا وبنتا فصالحا الموصى له من العبد على مائة درهم ان كانت المائة من مال الميراث فالعبد بينهما اثلاثا وان كانت المائة مالهما غير الميراث فالعبد بينهما نصفان لانه معاوضة بينهما كذا في محيط السرخسي \* واذا اقر الوصي ان عنده للميت الف درهم وللميت ابنا ثم صالح احدهما من حصته على اربعمائة درهم من مال الوصي لم يجوز وكذلك لو كان مع الالف متاع ولو كان الوصي استهلكها جاز الصلح على اربعمائة كذا في المبسوط \* رجل مات واوصى لرجل بثلاث ماله وترك ورثة صغارا وكبارا فصالح بعض الورثة الموصى له من الوصية على دراهم معلومة على ان يسلم لهذا الوارث حق الموصى له فهذا هو الصلح ببعض الورثة البعض سواء ان لم يكن في التركة دين ولا شيء من النقود ويجوز الصلح وان كان فيه دين على رجل لا يجوز وان كان في التركة نقد فان كانت ثلث النقد مثل بدل الصلح او اكثر لا يجوز وان كان بدل الصلح اكثر من ثلث النقد جاز اذا قبض الوصي له بدل الصلح قبل الافتراق وان افتراق قبل القبض بطل في النقد كذا في فتاوى قاضي خان \* لو كان الميراث بين اربعة نفر وارثان كبيران وارثان صغيران وله وصي وموصى له فاجتمعوا واصطلحوا على ان قوموا ذلك قيمة عدل فيما بينهم ثم قسموا الا حد الوارثين الكبيرين حلي بعينه وثياب وللوارث الكبير الآخر حلي بعينه ومتاع ورقيق وللوارثين الصغيرين والموصى له مثل ذلك فهو جائز الا ان ما يحض الحلي من الحلي صرف وما يحض المتاع والعروض يكون مبايعة فان تفرقوا قبل القبض بطل الصلح فيما يحض الحلي ولم يطل فيما يحض المتاع والصلح في حصة الحلي لا يوجب فساد الصلح في حصة المتاع كذا في المحيط \* لو صالح الورثة من الوصية قبل موت الموصي لم يجوز كذا في خزائن المفتين \* الاب ان كان عبدا او مكافيا او نصيبا حر لا يجوز صلحه عليه وكذلك الاب الكافر اذا كان له ابن مسلم لا يجوز صلحه عليه والكبير المعنوة والمجنون بمنزلة الصغير سواء بلغ مفيقا ثم جن او بلغ مجنونا عندنا كذا في المحيط \* اذا كان للنصيب دين على آخر فصالحه الاب على مال قليل ولا يئنه له والاخر منكر للدين جاز وان كان الدين ظاهرا بينه

او اقرار فصالحه على ما يتغابن الناس في مثله جاز وان حط مقدار ما لا يتغابن الناس في مثله فان كان الدين وجب بمبايعة الاب جاز على نفسه وضمن قدر الدين وان لم يكن وجوبه بمبايعة الاب لم يجز كذا في السراجية \* وصي ادعى على رجل الغاليين ولا بينة له فصالح بخمسائة عن الالف من انكار ثم وجد بينة عادلة فله ان يحلفها على الالف وكذا اذا وجد الصبي بينة بعد البلوغ وليس لهما ان يحلفا هكذا في القنية \* اذا كان للصبي دارا وعبدا دعى رجل فيه دعى فصالحه ابو الصبي على مال الصبي ان كان للمدعي بينة عادلة جاز الصلح بعد ان يكون بمثل القيمة او باكثر مقدار ما يتغابن الناس فيه وان لم يكن للمدعي بينة اصلا او كان له بينة غير عادلة لا يجوز الصلح وان كان شهودا مستورين قال مشائخنا لا يجوز الصلح وقال بعضهم يجوز الصلح على قول ابي حنيفة رح بناء على جواز الحكم بظاهر العدالة وقال بعضهم اذا كان شهود المدعي مستورين ينبغي للاب ان يصالح المدعي على الشروط وان كان الاب صالح من مال نفسه جاز الصلح على كل حال كذا في الذخيرة \* ان كانت الورثة كلهم صغارا فصالح الوصي كصلح الاب وقع الدعوى لهم او عليهم كانت الدعوى في العقار او المنقول فاما اذا كانت الورثة كبارا كلهم وهم حضور فصالح عليهم فانه لا يجوز صلحه سواء وقع الصلح في دعوى عليهم او في دعوى لهم وقع الدعوى في العقار او في المنقول كان على ذلك بينة عادلة او لم تكن كذا في المحيط \* وان كانوا غيبا كلهم ان وقع الصلح في الدعوى عليهم فانه لا يجوز سواء كان للمدعي بينة او لم تكن كانت الدعوى في العقار او في المنقول وان وقع الصلح في الدعوى لهم ان وقع الصلح في العقار فانه لا يتغذ صلحه عليهم من غيرا جاز نهم على كل حال وان وقع الدعوى في المنقول ان كان لهم على ذلك بينة فانه يجوز صلحه عليهم اذا كان ما اخذ من بدل الصلح مثل قيمة ما ادعى لهم او اقل بحيث يتغابن الناس في مثله وان كان بحيث لا يتغابن الناس في مثله فانه لا يجوز وان لم تكن لهم بينة يجوز كيف ما كان كذا في التاتارخانية \* واما اذا كانت الورثة صغارا وكبارا ان كان الكبار حضورا وقد وقع الصلح في الدعوى عليهم فانه لا يجوز في حصة الكبار عندهم جميعا ووقع الدعوى في العقار او في المنقول كانت للمدعي بينة على ذلك او لم تكن ويجوز في حصة الصغار اذا لم يكن عليهم ضرر في ذلك وان وقع الصلح في الدعوى لهم ان وقع الدعوى في المنقول فانه يجوز صلحه على الصغار والكبار اذا لم يكن

اذا لم يكن في ذلك عليهم ضرر ولا يجوز اذا كان في ذلك عليهم ضرر سواء كانت لهم بينة مادية  
على ذلك او لم تكن عند ابي حنيفة رخص ومداهما يجوز في حصة الصغار اذا لم يكن عليهم في ذلك  
ضرر وما في حصة الكبار فانه لا يجوز سواء كان عليهم في ذلك ضرر او لم يكن وان كان الكبار غيبا  
ان وقع الصلح في الدعوى عليهم فانه يجوز بحصة الصغار اذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر ولا يجوز  
بحصة الكبار كان عليهم في ذلك ضرر او لم يكن سواء كان للمدعي بينة او لم تكن وقع الدعوى  
في العقار او في المنقول عندهم جميعا وان وقع الصلح في الدعوى لهم ان وقع الدعوى في المنقول  
فانه يجوز صلحه على الصغار والكبار عندهم اذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر كانت لهم بينة او  
لم تكن وان وقع الدعوى في العقار فانه يجوز صلحه على الصغار والكبار في قول ابي حنيفة رخص اذا  
لم يكن عليهم في ذلك ضرر وان كان عليهم في ذلك ضرر فانه لا يجوز سواء كان لهم بينة او  
لم تكن وعلى قولهما يجوز في حصة الصغار اذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر ولا يجوز في حصة الكبار  
كان عليهم في ذلك ضرر او لم يكن والجد حال عدم الاب ووصيه بمنزلة الاب كذلك في المحيط \*  
وكذلك وصي الجد لا يجوز صلح الام والاخ على الصبي ولا عنه هكذا في المبسوط \* صلح وصي  
الام ووصي العم ووصي الاخ مثل صلح وصي الاب في تركة العم والام والاخ ان وقع الدعوى  
للمصغر ما خلا العقار فاما ما كان موروثا للمصغر من جملة غيره ولا فلا يجوز صلح وصيهم هكذا في  
الذخيرة \* اذا ادعى رجل على المبتدئ انفاصا لعمه الوصي من مال اليتيم على شيء فانه لا يجوز  
اذا لم تكن للمدعي بينة وكذلك ان قضاه بغير صلح من مال المبتدئ لم يجز وكانت الورثة بالخيار  
ان شاؤا ضمن الوصي وان شاؤا ضمنوا المقتضي فان ضمنوا المقتضي لا يرجع بما ضمن على  
احد وان ضمنوا الوصي فالوصي يرجع على المقتضي سواء كان ما قبض المقتضي قائما في يده  
او هالكا كذا في المحيط \* لو صلح الوصي من حق يدعي انسان على المبتدئ او على الصغير ان كان  
للمدعي بينة على دعواه او علم القاضي بذلك او كان قضي بذلك جاز الصلح وان لم يكن كذلك  
لا يجوز كذا في الفصول العمادية \* لو صلح الاب والوصي من دم صبي وجب للصبي على مال  
جاز الا اذا كان على اقل من الدية كذا في التهذيب \* اذا وصى الرجل لخدمته مائة سنة لرجل وهو  
يخرج من ثلثة فصا لعمه الوارث من المخدمه على درهم او على سكنى بيت او على خدمة خادم  
آخر او على ركوب دابة او على لبس ثوب شهد انه وجاز استعسانا وكذلك لو فعل ذلك وصي



الوارث الصغير فان مات العبد الموصى بخدمة بعد ما قبض الموصى له مالا من الجوة عليه فهو جائز وان ماله الجوة على ثوب فوجده فيها كان له ان يردده ويرجع في الخدمة وليس له بيع الثوب قبل ان يقبضه ولو صالحه على درهم كان له ان يشتري بها ثوبا قبل ان يقبضها ولو ان الوارث اشترى منه الخدمة ببعض ما ذكرنا لم يجز ولو قال اعطيك هذه الدراهم مكان خدمتك او موصاهن خدمتك او مفاضة بخدمتك او على ان تترك خدمتك كان جائزا ولو قال اهب لك هذه الدراهم على ان تهب لي خدمتك كان جائزا اذا قبض الدراهم ولو كان الوارث اثنين فصالحه احدهما على عشرة دراهم على ان جعل له خدمة هذا الخادم خاصة دون شريكه لم يجز والما جاز استحسنا اذا كان لجميع الورثة ولو باع الورثة العبد فاجاز صاحب الخدمة البيع بطلت خدمته ولم يكن له في الثمن حق وكذا لو دفع بجناية برضى صاحب الخدمة جاز ولو قتل العبد خطأ واخذوا قيمته كان عليهم ان يشتروا بها عبدا فيخدم صاحب الخدمة ولو صالحه على درهم مسماة او طعام اجزت ذلك بطريق اسقاط الحق بعوض ولو قطعت احدي يدي العبد فاخذوا ارشها فهو مع العبد يثبت فيه حق الموصى له بالخدمة اعتبارا لبدل الطرف بيدل النفس فان اطلقوا منها على عشرة دراهم على ان يسلم لهم بعينها والعبد اجزت ذلك بطريق اسقاط الحق بعوض كذا في المبسوط \* اذا اوصى لرجل بسكنى دار ومات الموصى فصالح الوارث الموصى له على درهم مسماة جاز وكذا لو صالحه على سكنى دار اخرى او على خدمة عبدة سنين معلومة ولو صالحه على سكنى دار اخرى او على خدمة عبدة مدة حيوته لا يجوز ثم في الفصل الاول اذا مات العبد المصالح عليه قبل المدة او انه دمت الدار المصالح عليها قبل مضي المدة ينتقض الصلح ويعود حتى الموصى له في سكنى الدار التي اوصى له بسكنها وكذلك الجواب فيه اذا اوصى بخدمة عبدة لرجل وصالحه الوارث على خدمة عبدة آخر سنين معلومة او صالحه على سكنى دار سنين معلومة ثم مات العبد المصالح عليه قبل مضي المدة ثم في مسئلة الوصية بسكنى الدار اذا مات حق الموصى له في سكنى الدار ذكر انه ان كان وصيته بالسكنى الى ان يموت فله ان يسكنها حتى يموت قالوا وهذا الجواب محمول على ما اذا مات العبد المصالح عليه او انه دمت الدار المصالح عليها قبل استيفاء شيء من الخدمة او المنفعة فاما اذا مات العبد المصالح عليه بعد استيفاء شيء من خدمته فاما يعود حق الموصى له في السكنى بحسب ما بقي وبيان ذلك انه اذا صالحه من خدمة عبدة سنة فاستخدمه الموصى له ستة اشهر ثم مات العبد فاما يعود حق الموصى له بالسكنى في سكنى



نصف العمر فيسكن الموصى له يوماً والورثة يوماً وإن كان وصية الموصى له بالسكنى سنة ومات العبد المصالح عليه بعد سنة أشهر فإن الموصى له بالسكنى يسكن الدار الموصى به نصف السنة هكذا في المحيط \* ولو أوصى له بما في ضرره غنمه فصالحه الورثة على لبن أقل منه وأكثر لم يجز وإن صالحه على دراهم جاز وكذا الصوف على هذا كذا في الجاوي \* إذا أوصى الرجل بغلة عبده لرجل ومات الموصى ثم إن الوارث صالح الموصى له على دراهم مسماة يجوز أن كانت غلته أكثر من ذلك ولو أوصى له بغلة العبد أفضا لصاحبه الورثة على مثل غلة شهر واحد وسمى ذلك بجوز وإن لم يسم ذلك فلا يجوز ولو صالحه أحد الورثة على أن تكون الغلة له خاصة لا يجوز كذا في المحيط \* ولو أوصى جراً أحد الورثة منها العبد مدة معلومة جاز كما لو أوصى جراً غير الوارث بخلاف الموصى له بالخدمة والسكنى هكذا في المبسوط \* وإذا أوصى له بغلة نخلة أبدان ثم إن الموصى له صالح مع الوارث على دراهم مسماة وكان ذلك قبل خروج الثمر فهو جائز وإن كان قد خرج ثمرة عام فصالحه بعد ما خرجت وبلغت من الغلة الخارجة ومن كل غلة تخرج في المستقبل من هذه النخلة أبدان فهو جائز وإذا جاز هذا الصلح كيف ينقسم البديل على الموجود وعلى ما يحدث أم يذكر محمد ربح هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المتأخرون فيه كان الفقيه أبو بكر محمد بن إبراهيم الميداني يقول ينقسم بدل الصلح على الثمرة الموجودة للحال وعلى ما يخرج في المستقبل نصفان نصفه بآراء الثمرة الموجودة للحال ونصفه بآراء ما يخرج في المستقبل وكان الفقيه أبو جعفر الهندي وأبي بقول ينقسم بدل الصلح على الثمرة الموجودة للحال وعلى ما يخرج في المستقبل على قدر قيمتها فإن كانت قيمة الموجودة والتي تخرج على السواء ينقسم البديل عليهما نصفان وإن كانت اثلاً ينقسم عليهما اثلاً واثلاً فائدة هذا الاختلاف إنما تظهر فيما إذا صالحه على عبد مثلاً ثم استحق نصف العبد من يد الموصى له فعلى قول الفقيه أبو بكر محمد بن إبراهيم يرجع الموصى له بنصف الثمرة الموجودة ونصف ما يخرج في المستقبل وعلى قول الفقيه أبي جعفر إن كانت قيمتها على السواء فكذلك الجواب وإن كانت قيمتها اثلاً يرجع بحساب ذلك وجه ما ذكره الفقيه أبو بكر محمد بن إبراهيم أن قيمة ما يخرج في المستقبل مما لا يمكن معرفته في الحال لأنه قد يخرج في المستقبل منها شيء وقد لا يخرج وقد يزيد الخارج في المستقبل على الموجود في الحال وقد ينقص منه فجعلناه مثل الموجود في الحال لأنه هو البديل وجه ما ذهب إليه الفقيه أبو جعفر أن قيمة ما يخرج في المستقبل مما يمكن معرفتها في الحال بل ينظر إلى أن هذه النخلة ولها غلة أبدانكم تشتري ولا غلة

ابدا بكم تشتري فان كانت تشتري ولها غلة بالف وخمسائة وتشتري ولا غلة لها بالف علم ان قيمة الغلة التي تخرج خمسمائة ثم ينظر الى قيمة الغلة الموجودة فان كانت خمسمائة علم ان قيمتها على السواء وان كانت القيمة الموجودة مائتين وخمسين علم ان قيمتها اثلاثا فيرجع بحساب ذلك هكذا في المحيط \* قال الفقيه ابو جعفر وهكذا الجواب متى وقع الصلح من مسيل الماء او عن موضع الجذوع ينظر الى الدار بكم تشتري وليس لها مسيل وبكم تشتري ولها مسيل فالفضل بينهما يكون قيمة المسيل هكذا في محيط السرخسي \* ولو كانت الوصية بغلة نخلة بعينها ابدافصالحة الورثة بعدما خرج ثمرتها وبلغت منها ومن كل غلة تخرج ابدافعالى حنطة وقبضها جاز ولو صالحه على حنطة نسبتة لم يجز ولو صالحه على شيء من الموزون نسبتة جاز ولو صالحه على تمر لم يجز حتى يعلم ان التمر اكثر مما في رؤس النخيل وان صالحه عن غلة هذا النخيل على غلة نخيل آخر ابدافالسنين معلومة لم يجز كذا في المبسوط \* رجل اوصى بغلة نخلة لرجل ثلث سنين والنخل يخرج من ثلثه وليس فيها ثمر فصالح صاحب الوصية الورثة من وصيته على دراهم مسماة وقبضها منهم على ان يسلم لهم وصيته من هذه الغلة وابرأهم منها ولم يخرج النخل شيئا تلك السنين الثلث او اخرجت من الغلة اكثر مما اعطوه فالصلح باطل قياسا ولكنى استحس ان اجيز الصلح كذا في الفصول العمادية \* اذا اوصى الرجل لغيره بما في بطن امته وهي حامل ومات الموصي فصالح الوارث الموصى له على دراهم مسماة ودفعها اليه فهو جائز بطريق اسقاط حق الموصى له لا بطريق التملك ولو صالح احد الورثة على ان يكون له خاصة لم يجز بخلاف ما اذا صالح على ان يكون ذلك لجميع الورثة او صالح مطلقا ولو صالح عن الورثة غيرهم بامرهم او بغير امرهم يجوز كذا في المحيط \* لو اوصى لرجل بما في بطن امته فصالحه الورثة على ما في بطن جارية اخرى لم يجز كذا في المبسوط \* لو اوصى له بما في بطن امته فوقع الصلح على دراهم مسماة ثم ولدت الجارية قلاما ميتا فالصلح باطل ولو ضرب انسان بطنها فالقت جنينا ميتا كان الارش المورثة والصلح جائزا كذا في الحاوي \* ولو مضت سنتان قبل ان تلد شيئا كان الصلح باطلا كذا في المبسوط \* اذا اوصى رجل لما في بطن فلانة بالف درهم فصالح ابنا الحمل من الوصية على صلح لا يجوز وكذلك لو صالحت ام الحمل من الوصية على صلح لا يجوز كذا في المحيط \* لو اوصى لصبي بما في بطن امته او لمغنوة فصالح

او لموتهم فصالح ابوه او وصيه الورثة علي درهم جار وكذلك لو كانت الوصية لمكاتب فصالح وان اوصل  
 بشي ما في بطن فلانة وكان الحمل مبداء فصالح مولاه منه لا يجوز فان صالح مولى الحمل  
 بعد موت الموهب علي صلح ثم احتق المولى الامة الحامل واحتق ما في بطنها ثم ولدت فلانة  
 فالغلام حر ولا وصية له والوصية لمولاه ولا يجوز الصلح ايضا وكذلك لو باع الامة وكذلك لو دبر  
 ما في بطنها ولو كان الموصي حيا يوم احتق المولى الامة والولد واحتق الامة دون الولد ثم مات  
 الموصي كانت الوصية للغلام دون المولى هكذا في المبسوط \* الباب السادس من عشر في صلح المكاتب  
 والعبد التاجر لو كانت المكاتبه الف درهم فادعى المكاتب انه قد اداهها وحججه المولى ذلك فصالحه  
 علي ان يؤدى خمسمائة ويبرئه من الفضل كان جائزا كذا في المحيط \* ان صالح المولى مكاتبه  
 علي ان عجل بعض المكاتبه قبل حلها وحط منه ما بقي فهو جائز ولو كانت المكاتبه الف درهم  
 فصالحه بزيادة علي ان اخره سنة بعد الحل فهو جائز كذا في المبسوط \* ولو صالحه بعد ما حلت  
 المكاتبه علي ان اخر بعضها وعجل له بعضها كان جائزا ولو صالحه من المكاتبه وهي درهم علي  
 دنانير عجلها له كان جائزا ولو صالحه علي دنانير الي اجل لم يجز كذا في المحيط \* ولو اصابها  
 علي ان ابطلا الدراهم وجعلها كذا وكذا دينار فهو جائز وكذلك لو جعلها علي وصيف  
 مؤجل كذا في المبسوط \* كاتب علي وصيف الي اجل ثم صالحه علي الف الي سنة جاز كذا في محيط  
 السرخسي \* اذا ادعى المكاتب علي رجل دينا فجدده الرجل فصالحه المكاتب علي ان حط منه  
 البعض واخذ البعض فان كان للمكاتب علي ذلك بينة فان الحط لا يجوز وياخذ منه الباقي واذا  
 لم يكن علي ذلك بينة جاز هذا اذا حط المكاتب فاما اذا اخر قال يجوز تاخيرها اذا كان الدين من غير  
 قرض هكذا في المحيط \* لو ادعى رجل علي المكاتب دينا فجدده المكاتب ثم صالحه علي ان ادنى  
 اليه بعضه وحط بعضه جاز واين المكاتب مثل ابيه وصالح المكاتب في ودعة تدعى قبله فيجددها  
 مثل صلح الحر كذا في المبسوط \* ولو صالحه بعد ما رد في الرق فان لم يكن في يده شي من اكتسابه لا يجوز  
 في حق المولى ويجوز في حق العبد حتى يؤخذ بعد العتق الا ان يقوم عليه بينة بذلك قبل العجز  
 فيجوز صلحه وان كان في يده شي من اكتسابه جاز صلحه عند ابي حنيفة رخص خلافا لهما هكذا في محيط  
 السرخسي \* ان ادعى مولى المكاتب عليه دينا فصالحه المكاتب علي ان حط منه بعضا واخذ بعضا  
 فهو جائز وان ادعى المكاتب علي مولاه مالا وجدده المولى فصالحه علي ان حط منه بعضه واخذ

بعضه ان كانت له بينة على ذلك لم يجوز ان لم تكن له بينة جاز صلحه هكذا في المحيط \* والعبد  
 الناجر كالمكاتب في الحط والتاخير والصلح كذا في محيط السرخسي \* اذ اصالح العبد الناجر من  
 دين له على بعضه جاز ان لم تكن له بينة وان كان له بينة لم يجوز كذا في الحاوي \* لو ادعى رجل على  
 العبد الناجر ديناً فصالحه العبد عن جحود او عن اقرار على ان حط عنه الثالث واخر الثالث وادى  
 العبد الثالث فهو جائز ولو جحد المولى عليه ثم ادعى رجل عليه دعوى ولم تكن للمدعي بينة فصالح  
 العبد معه فان لم يكن في يده مال من كسب التجارة لا يجوز الصلح في الحال في حق المولى اما في  
 حق العبد فهو جائز حتى يتبع به بعد العتق وان كان في يده مال من كسب التجارة عند ابي حنيفة  
 رح جاز الصلح وعندهما لا يجوز هكذا في المحيط \* لو ان عبداً محجوراً عليه ادعى رجل عليه  
 ديناً فصالحه منه على ان حط بعضه واجله في البعض لم يجوز ولو استهلك الحر متاعاً في يدي عبد  
 محجور عليه لمؤلا فصالحه العبد من ذلك على دراهم مسماة دون قيمة المتاع لم يجوز ولو صالحه على  
 طعام لم يجوز وكذلك لو غصب دراهم فصالحه منها على دنانير كذا في الميسوط \* لو ان عبداً محجوراً عليه  
 ادعى على عبد تاجر ديناً وصالحه على بعض ما ادعاه فان كان للمدعي على ذلك بينة  
 لا يجوز الصلح وان لم يكن له بينة جاز ولو كان المدعي عبداً تاجراً والمدعى عليه عبداً محجوراً  
 لا يجوز هذا الصلح سواء كان للمدعي بينة او لم تكن ان لم تكن له بينة لا يجوز الصلح لحق مولى المدعى عليه  
 لانه التزم بالابقوته وهو محجور عليه ولكنه يتبع به بعد العتق وان كان للمدعي بينة لا يجوز الصلح  
 لحق مولى المدعي كذا في المحيط \* الباب السابع عشر في صلح اهل الذمة والحربي كل صلح  
 جاز بين المسلمين جاز فيما بين اهل الذمة وما لا يجوز بين المسلمين لا يجوز بين اهل الذمة باخلاص  
 واحدة وهو الصلح من الخمر والخنزير فانه يجوز الصلح عليهما فيما بينهم كذا في المحيط \* لو اشترى ذمي  
 من ذمي عشرة دراهم بدرهم وثقابض اثم اصطلمها على ان يرد عليه من العشرة خمسة فان كانت العشرة قائمة  
 بينهما لم يجوز لمعنى الربو وان كانت مستهلكة جاز الصلح بطريق الاسقاط واذا غصب نصراني من نصراني خنزيراً  
 ثم صالحه على شيء من المكيل والموزون سوى الدراهم والدنانير فان كان الخنزير قائماً بعينه فالصلح جائز سواء  
 كان المصالح عليه معيناً او موصوفاً في الذمة حالاً او الى اجل وان كان الخنزير مستهلكاً لم يجوز الصلح اذ اصالح  
 على مكيل او موزون بغير عينه وان كان بعينه او بغير عينه حالاً او قبضه في المجلس فهذا يجوز وان صالحه على  
 دراهم او دنانير الى اجل فهو جائز ولو كان الخنزير قائماً بعينه فصالحه على خنزير الى اجل لم يجوز ان كانا

قائمين بأعيانها جاز كذا في المبسوط \* لو أن حربيا غصب من حربي مالا واستهلكه أو لم يستهلكه ثم صالحه لم يجز عندهما خلافا لابي يوسف رح وكذلك المسلم التاجر والذي أسلم هناك لو اتلف مال حربي أو غصب منه مالا ثم اصطلحا والمغصوب قائم أو مستهلك لا يجوز عندهما خلافا لابي يوسف رح هكذا في محيط السرخسي \* وكذلك لو غصب حربي من مسلم هناك لم يجز الصلح هكذا في التاتارخانية ناقلا من العنابية \* ولو غصب رجل من تجار المسلمين من أهل الحرب في دار الحرب شيئا فاصطلحا من ذلك على صلح لم يجز في قولهم جميعا ولو ادان أحدهما صاحبه ديناً ثم صالحه على أن حط عنه بعضه وأخر بعضه ثم أسلم الحربي فهو جائز كذا في المبسوط \* إذا أسلم الحربيان في دار الحرب ثم غصب أحدهما من صاحبه شيئا أو جرّحه جراحة ثم صالحه من ذلك على صلح لم ينبغ أن يجوز الصلح في قول أبي حنيفة رح وهو قول محمد رح كذا في الحاوي \* إذا ادان مسلم الحربي في دار الحرب ديناً ثم صالحه على أن حط عنه بعضه وأخر بعضه فحل ما أخر عنه وخرج الحربي مستأمناً إلى دار الإسلام فاراد المسلم أن يأخذه بالدين ويرجع فيما حط عنه لم يؤخذ به عليه إلا أن يعطيه أياه ولم يرجع فيما حط عنه وكذلك لو كان الحربي هو الطالب للمسلم وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رح ولو كانت هذه المعاملة بين حربيين ثم خرجا بأمان لم يقض القاضي لواحد منهما على صاحبه بشيء وأما إذا أسلما أو صار أمة فيقضى القاضي بذلك ينفذ الحط والتأخير الذي كان بينهما بطريق الصلح ويجبر المطلوب على أداء ما بقي عليه بعد حل الأجل وإذا دخل الحربي دار الإسلام بأمان وادان أو استدان أو غصب أو غصب منه ثم صالح على حط أو تأخير فهو جائز سواء كانت هذه المعاملة مع مسلم أو مستأمن من دارة أو من دار أخرى وكذلك لو لحق بدارهم ثم عادوا مستأمنين فذلك الصلح نافذ عليهما

هكذا في المبسوط \* الباب الثامن عشر في بينة يقيمها المدعي أو المدعى عليه أو المصالح عليه

بأن كان عبداً بعد الصلح يريد أن يبطله لو أقام المدعى البينة بعد الصلح لا تسمع بينته إلا إذا ظهر منها ببدل الصلح عيب وانكر المدعى عليه فأقام البينة ليرده بالعيب فتسمع بينته كذا في البدائع \* هشام من محمد رح لو أقام المدعى عليه البينة أن المدعى أقر قبل الصلح أو قبل قبض بدله ليس له على فلان شيء فالصلح ماضٍ وإن أقام البينة أنه أقر بذلك بعد الصلح بطل الصلح وإن كان القاضي علم بأن الرجل كان أقر عنده قبل الصلح بأنه ليس له عليه شيء

بطل الصلح وعلم القاضي ههنا بمنزلة الاقرار بعد الصلح هكذا في محيط السرخسي \* ادعى عليه الغافانكر فصولح على شيء ثم برهن المدعى عليه على الايفاء والابراء لا تقبل وان ادعى عليه الغافادعى القضاء والابراء فصولح على شيء ثم برهن المدعى عليه على احدهما يقبل ويرد البطل كذا في الوجيز للكردي \* لو ادعى دارا في يدي رجل فصالحه على الف درهم على ان يسلمها ذا اليد ثم اقام ذو اليد البينة انها له او كانت لفلان اشتراها منه او كانت لابيه فلان مات وتركها ميراثا له فليس له ان يرجع في الالف ولو اقام البينة انه اشتراها من الطالب قبل الصلح قبلت بينته وبطل الصلح ولو لم يقم البينة على الشراء ولكن اقام البينة على صلح صالحه وعلى دار قبل هذا مضيت الصلح الاول وابطلت الثاني كذا في محيط السرخسي \* قال كل صلح وقع بعد صلح فالاول صحيح والثاني باطل وكذلك كل صلح وقع بعد الشراء فهو باطل وان كان شري بعد شري فالشراء الثاني احق وان كان صالحه ثم اشترى بعد ذلك اجزنا الشراء وابطلنا الصلح كذا في المحيط \* ادعى دارا في يدي رجل ذادعى المدعى عليه الصلح قبل ذلك ولم يقم على ذلك بينة وقضى القاضي بالدار للمدعى عليه وباعها المدعى من رجل ثم ان المدعى عليه الدار اراد ان يحلف المدعى بالله ما صالحته عن دواك في هذه الدار قبل هذه الدعوى فله ذلك فاذا حلفه ونكل عن اليمين كان للمدعى عليه الخيار ان شاء اجاز البيع واخذ الثمن وان شاء ضمنه كذا في الذخيرة \* اذا ادعى دارا في يدي رجل ارضا من ابيه ثم اصطلحا على شيء ثم ان المدعى عليه اقام بينة انه كان اشترى الدار من ابي هذا المدعى حال حيوته او اقام بينة انه كان اشترى اها من فلان وفلان كان اشترى اها من ابي هذا المدعى لا تقبل بينته كذا في المحيط \* لو ادعى عليه الفاو دارا فصالحه من دعواه على مائة درهم ثم اقر المدعى بان احدهما كانت للمدعى عليه فالصلح جائز من الباقي ولا يرجع المدعى عليه بشيء وكذا لو اقام المدعى البينة بعد الصلح على الالف والدار جميعا فالالف باطلة وكان على حقه في الدار بخلاف ما لو ادعى عبدا وامه فصالح منهما على مال ثم اقام البينة عليهما صح وهما للمدعى ولو ادعى عليه الف درهم ودارا فصالحه من ذلك على الف درهم ثم اقام البينة على نصف الالف ونصف الدار لم يكن له منهما شيء ولو اقام البينة على الف درهم ونصف الدار كانت الالف قضاء بالالف واخذ نصف الدار لان هذا الصلح استيفاء لبعض حقه واستفاط للباقي والسفاط لا يحتمل العود ولو استحققت الدار

الدار من يد المدعى عليه لم يرجع من الالف بشيء كذا في محيط السرخسي \* اذا ادعى رجل دارا في يدي رجل فصالحه المدعى عليه على عبد وقبضه واقام العبد البينة انه حر وقضى القاضي بحريته بطل الصلح وكذا لو اقام البينة انه مدبر او مكاتب او كانت امته فاقامت بيئتها انها ام ولد او انها مكاتبه او مدبرة وقبل القاضي بينهما بطل الصلح كذا في المحيط \* قال ابو يوسف رح رجل له على رجل الف درهم واقام الطالب البينة انه صالحه منها على مائة درهم وهذا الثوب فاقام المطلوب البينة انه ابرأه منها فالبينة بنية الصلح ولو اقام الطالب البينة انه صالحه منها على مائة فقط كانت بيئته البراءة اولى كذا في محيط السرخسي \* المدعيون بالالف برهن على ان الطالب صالحه على اربعة مائة على ان اوذيها اليه وابراؤني الباقي وقال الطالب ابرأتك من خمسمائة وصالححت على خمسمائة وبرهنا وقتنا وقتا واحدا او وقتين او ام يوقتا فالبينة للمطلوب في جميع ذلك كذا في الوجيز للكردي \* لو كان الدعوى فيما هو من ذوات الامثال نحو كرحنطة او كرشعير فصالح على نصفه ثم اقام المدعى البينة على ان جميع ذلك له لا يصح دعواه ولا تسمع بيئته كذا في المحيط \* ولو ادعى قبل رجل دارا الف درهم فصالحه على خمسمائة ونصف الدار ثم اقام البينة على خمسمائة والدار لا يقضى له شيء من الالف ويقضى بقيت الدار وان اقام البينة على جميع الدار وثلاث الخمسمائة لا يقضى له شيء كذا في محيط السرخسي \* الصلح اذا وقع اقل عن قيمة المستهلك على دراهم او دنانير ثم اقام المستهلك البينة ان القيمة كانت اقل من الذي وقع عليه الصلح بغبن فاحش فالبينة غير مقبولة عنده وعندهما مقبولة كذا في التاتار خانية \* اذا ادعى رجل في دار رجل دعوى فقام الذي في يديه الدار شاهدين على انه صالحه على شيء فرضي به منه ودفعه اليه فهو جائز وان لم يسميا مقدارا ما وقع عليه الصلح وكذلك لو سمى احدهما دراهم وام يسمي الآخر شيئا او شهدا جميعا انه استوفى جميع ما صالح عليه فهو جائز ولو جحد صاحب الدار وادعى الطالب وجاء بشاهدين فشهد احدهما على دراهم مسماة وشهد الآخر على شيء غير مسمى او تركا جميعا تسمية البديل لم تقبل الشهادة فان شهد شاهد على صلح بمعاينة على دراهم مسماة وشهد الآخر على الاقرار بذلك فهو جائز كذا في المبسوط \* اذا ادعى رجل في دار رجل دعوى فاختلف الشاهدان في مقدار المسمى شهد احدهما انه صالح على مائة وشهد الآخر على مائة وخمسين فان كان المدعى للصلح هو المدعى للدار قبلت هذه الشهادة اذا كان المدعى يدعي اكثر المالين وان كان المدعى هو المدعى عليه الدار لا تقبل هذه



الشهادة سواء شهد بالقبض على المدعي أو لم يشهد اهكذا في المحيط \* الباب التاسع عشر في مسائل الصلح المتعلقة بالاقرار اذا ادعى رجل على رجل الف درهم فانكر ثم صالحه من ذلك على ان باعه بالف التي ادعى عليه عبد فهو جائز ويصير مقرا بالدين حتى لو استحق العبد او وجد بالعبد عيبا فردة فانه يرجع عليه بالالف واذا قال صالحك عن الالف التي ادعيت على هذا العبد فانه لا يصير مقرا بالالف حتى لو استحق العبد المصالح عليه او وجد به عيبا فردة فانه لا يرجع عليه بالالف وانما يرجع بالدعوى في الالف هكذا في المحيط \* لو اصطاح الرجلان على ان يسلم احدهما للآخر دارا ويسلم الآخر له عبد الم يكن هذا اقرارا وكذلك لو اصطاحا على ان يسلم احدهما هذا العبد للآخر على ان ابرأه الآخر من الدين الذي له عليه لم يكن هذا اقرارا منه بالعبد ولو اصطاحا على ان برئ فلان من هذه الدار و برئ الآخر من العبد فهو صلح وليس باقرار وكذلك لو اصطاحا على ان خرج احدهما من هذه الدار وسلمها له كان هذا جائزا ولم يكن اقرارا ولا انكارا وايهما استحق فهما على حجتهم في الباقي كما كان قبل الصلح كذا في المبسوط \* صالح عن دعواه حق في دار على عبد عين الى اجل او موصوف في الذمة لم يجز ثم ان صالحه من حقه فقد اقر بالحق له والقول في بيان الحق له لانه المجمل وان صالح عن دعوى الحق لم يكن اقرارا كذا في الوجيز للكردي \* رجل ادعى على رجل عينا في يده فانكر فصالحه على مال ليعترف له بالعين فانه يجوز ويكون في حق المنكر كالبيع وفي حق المدعي كزيادة في الثمن هكذا في الاختيار شرح المختار \* واذا ادعى رجل على امرأة انه تزوجها فجددت ذلك فصالحها على مائة درهم على ان تقر له بذلك فاقرت فذلك جائز والمال لازم فان كان بمحض من الشهود يسعها المقام معه وان لم يكن بمحض من الشهود لا يسعها المقام معه فيما بينهما وبين ربها اذا علمت انه لم يكن بينهما نكاح كذا في المحيط \* لو ادعى على رجل الفان قال له المدعي اقر لي بالف على ان احط عنك مائة فاقر جاز الحط كذا في الظهيرية \* رجل ادعى على رجل دما او جراحة فان ادعى عمدا وانكر المدعى عليه فصالحه المدعي على ان يأخذ المدعى عليه مائة درهم ويقر بذلك كان الصلح والاقرار باطلا لم يؤخذ به هذا الاقرار وان ادعى دم خطأ او جراحة خطأ فكذلك الجواب هكذا في فتاوى قاضيان \* لو ادعى قبل رجل حدا في قذفه وصالحه على مائة درهم على ان يقر بذلك فالصلح والاقرار باطل ولو صالحه المدعى عليه على مائة درهم على



ان ابرأه من ذلك لم يجوز ان كان ضرب الحد على اقراره في الفصل الاول فشهادته جائزة ولو ادعى عليه شرب خمر او زنى فصالحه على مائة درهم على ان يقر بذلك فهو باطل ولو ادعى قبله سرقة متاع فصالحه المدعى عليه على مائة درهم على ان ابرأه من السرقة جاز كذا في المبسوط \* رجل ادعى على رجل سرقة متاع ثم صالحه على مائة درهم يعطيها المدعى السارق على ان يقر السارق بالسرقة ففعل فان كانت السرقة عروضا وهي قائمة بعينها جاز الصلح وتصبح السرقة ملكا للمدعى بالمائة التي دفعها الى السارق وان كانت مستهلكة لا يجوز الصلح وان كانت دراهم ذكر في الكتاب انه لا يجوز الصلح سواء كانت قائمة او لم تكن قالوا تاويل ذلك ما اذا لم يعلم مقدار الدراهم المسروقة اما اذا علم انها كانت مائة جاز اذا قبض المائة في المجلس وان كانت ذهبا فصالح على الدراهم يجوز سواء كانت السرقة قائمة او مستهلكة لكن التاويل عند الاستهلاك اذا علم وزن الذهب اما اذا لم يعلم فلا يجوز هكذا في الظهيرية \* اذا اختلف رجلان في دار وهي في يدي احدهما فاصطلحا على ان اقر كل واحد منهما صاحبه بالنصف منها فلما جاز وكذلك لو اصطلحا على ان اقر احدهما الآخر ببیت معلوم واقر الآخر له ببقية الدار فهو جائز فان استحق البيت الذي وقع عليه الصلح كان للمدعى ان يرجع في دعواه في بقية الدار وكذلك لو صالحه على عبد على ان اقر المدعى ان الدار المذني في يديه كان الصلح جائزا واذا استحق العبد رجع المدعى في دعواه كما لو وقع الصلح على هذا الوجه من غير اقرار كذا في المحيط \*

الباب العشرون في الامور الحادثة بعد الصلح من التصرف في بدل الصلح لو صالح من دار على خدمة  
عبد سنة او سكنى دار او كل ما جاز اجارته جاز وله حكم الاجارة حتى يبطل بموت احدهما وياخذ المدعى او ورثة الدار ان كان عن اقرار وفي الانكار رجع الى الخصومة وان استوفى بعض المنفعة ثم مات احدهما اخذ بقدره من الدار في الاقرار وفي الانكار رجع في الخصومة كذا في التهذيب \* لو مات العبد والداية قبل استيفاء شيء من المنفعة بطل الصلح وعاد المدعى الى دعواه وان مات بعد استيفاء النصف جاز الصلح في النصف وبطل في النصف وعاد المدعى الى نصف الدومى بالاجماع ولصاحب الخدمة ان يؤاجر كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجره المالك لم يجوز عند محمد ربح كذا في الكافي \* لو صالحه من دعواه في دار على خدمة عبد سنة فان اعته المالك عتق ثم ان العبد بالخيار ان شاء خدمه وان شاء لم يخدمه فان كان خدمه لا يبطل الصلح وان كان لا يخدمه يبطل ورجع الى دعواه فيما بقي ولا يضمن المعتق شيئا لصاحب الخدمة وان اعته صاحب الخدمة لا يعتق واذا اقتاد صاحب

العبد لا يضمن كما لو اعنته وبطل الصلح فيما لم يستوف من المنفعة وان قتله صاحب الخدمة تلزمه القيمة وينتقض الصلح عند محمد ر ح وكذلك لو قتله اجنبي خطأ واخذ قيمته لا ينتقض عند ابي يوسف ر ح وله الخياران شاء اشترى بالقيمة عبدا آخر بخدمة سنة وان شاء عاد الى دعواه وعند محمد ر ح ينتقض الصلح وعاد الى دعواه هكذا في محيط السرخسي \* ولو كان رب العبد باع العبد المصالح على خدمته من رجل ام يجز بيعه ولو باع المدعي العبد لا يجوز بيعه كما لا يجوز اعنائه هكذا في المحيط \* لا يجوز التصرف في بدل الصلح قبل القبض في نوع الصلح اذا كان منقولا فلا يجوز للمدعي بيعه وهبته ونحو ذلك فان كان عقارا يجوز عند ابي حنيفة وابي يوسف ر ح كذا في البدائع \* اذا ادعى دارا في يدي رجل فصالحه المدعى عليه على ثياب او حيوان بعينه او مكيل او موزون بعينه واراد المدعي ان يبيع ذلك قبل القبض لا يجوز وان كان المكيل او الموزون في الذمة جاز الاستبدال به قبل القبض الا انه اذا وقع الاستبدال عن المكيل او الموزون في الذمة على شيء بعينه وتفرقا من غير قبض لا يبطل الصلح وان كان بغير عينه يبطل الصلح ذكره محمد ر ح في الاصل كذا في المحيط \* صالحه من دم عمد على عبد جاز بيعه قبل القبض ولو صالحه من دار على عبد لا يجوز لانه بيع المبيع قبل القبض كذا في محيط السرخسي \* ولو ادعى في دار في يدي رجل حقا فصالحه من ذلك على عيدين فدفع اليه احدهما ومات الآخر في يده فالمدعي بالخيار ان شاء رد العبد الذي قبضه وما د في دعواه وان شاء امسك ورجع في حصة العبد المبيت في دعواه كذا في المبسوط \* اذا ادعى رجل حقا في ارض في يدي رجل فصالحه من ذلك على ارض اخرى فغرقت الارض التي وقع الصلح عليها قبل القبض كان المدعي بالخيار ان شاء نقض الصلح ورجع في ارضه ان كان الصلح عن اقرار ورجع في دعواه في الارض ان كان من انكار وان شاء تربص الى ان يصب الماء عنه فان اختار التربص فان احدث الغرق نقصانا في الارض يخبر وقع الصلح عن انكاره واقراره ان لم يحدث الغرق نقصانا لاخباره وان غرقت الارض التي وقع الصلح عنها ان وقع الصلح عنها عن اقرار وقد احدث الغرق نقصانا في الارض فان حصل الغرق بعد ما ذهب المصالح الى الارض وتمكن من قبضه فانه لاخباره وان احدث قبل ان يذهب الى الارض ويتمكن من قبضه يخبر وان وقع الصلح من انكاره لاخباره سواء تمكن من قبضه اوله يتمكن ، هذا عندهم جميعا هكذا في المحيط \*

ابن سماعه من محمد بن حرج رجل ادعى دارا في يدي رجل فصالحه على الف وخدمة عبد منه فقبض العبد والاف ثم مات العبد قبل ان يخدمه قال يعود على دعواه فان اقام البينة على حقه قسم حقه على الاف وقيمة الخدمة فما اصاب الالف جاز لصاحب اليد وما اصاب الخدمة فهو للمدعي وان لم يقم بينة سلمت له الالف وبطلت حصة الخدمة وصح الصلح كذا في محيط السرخسي \* اذا كان الصلح عن اقرار واستحق بعض المصالح منه رجع المدعي عليه بحصة ذلك من العوض واذا استحق كل المصالح عنه عن اقرار رجع المدعي عليه على المدعي بكل العوض ثم يرجع بالخصومة على المستحق ان شاء وان استحق بعض المصالح عنه او ثلثا او ربعا ونحو ذلك رجع بالخصومة في ذلك القدر على المستحق هكذا في غاية البيان شرح الهداية \* ولو وقع الصلح عن انكار وسكوت فاستحق المتأزرع فيه رد المدعي بدل الصلح على المدعي عليه وخاصم المدعي مع المستحق وان استحق بعوضه رد حصته ورجع المدعي بالخصومة في ذلك القدر كذا في الكافي \* رجل ادعى نصف دارا في يدي انسان فصالحه الذي في يديه على دراهم مسماة ودفع الدراهم اليه ثم استحق نصف الدار فان ادعى نصفا شاعافان قال المدعي النصف لي والنصف الآخر للمدعي عليه يرجع المدعي عليه على المدعي بنصف البديل ولو قال النصف لي ولا ادري ان النصف الآخر لمن هو او قال النصف لي وسكت ثم استحق نصف الدار شاعافان لا يرجع المدعي عليه على المدعي بشيء من البديل وان قال المدعي النصف لي والنصف الآخر لفلان آخر غير المدعي عليه ثم صالحه المدعي عليه فاستحق نصف الدار لا يرجع المدعي عليه على المدعي بشيء من البديل وان كان المدعي ادعى نصفها فصالحه المدعي عليه ثم استحق النصف الذي كان يدعيه المدعي رجع المدعي عليه بجميع البديل على المدعي وان استحق النصف الآخر لا يرجع بشيء وان استحق نصف شائع من الدار رجع المدعي عليه بنصف البديل على المدعي هكذا في فتاوى قاضيه خان \* وان ادعى حقا في دار لم يبينه فصالحه على دراهم ودفعها اليه ثم استحق بعض الدار لم يرد شيئا من العوض فلعل دعواه فيما بقي دون ما استحق ولو استحق كل الدار من يد المدعي عليه له ان يرجع بدراهمه كذا في الكافي \* رجل ادعى نصف دارا في يد رجل ولم يقل في النصف الآخر شيئا فاقرب ذلك الذي الدار في يديه له وصالحه منها على مائة درهم ثم ادعى رجل آخر نصفها ولم يقل في النصف الآخر شيئا فاقرب المدعي عليه بذلك ايضا ثم صالح المدعي عليه مع الثاني ايضا على دراهم مسماة ودفعها اليه ثم استحق نصف الدار لم يرجع المقضي عليه عليهما بشيء وان استحق ثلثة ارباع

الداررجع عليه ما بنصف ما اخذ وكذلك لو اقر المدمعي عليه للمدعي الثاني بشي حتى اقام  
المدعي الثاني بينة على ما ادعى وقضى القاضي له بنصف الدار ثم صالحه المقضي له من ذلك  
على دراهم معلومة وكان ذلك قبل ان يقبض المقضي له ما قضى القاضي له به ثم استحق نصف  
الدار وقضى القاضي للمستحق فالمدعي عليه لا يرجع على المدعي الاول ولا على الثاني بشي  
مما صالحهما عليه ولو ان المقضي له بالنصف الثاني قبض ما قضى له به ثم اشترى المقضي عليه  
من المقضي له ما قضى له به ثم استحق نصف الدار رجوع المقضي عليه على المصالح الاول وعلى  
المستحق الاول بنصف ما اعطاهما هكذا في المحيط \* اذا ادعى رجل دارا في يدي رجل  
فصالحه منها على عبد فاستحق العبد رجوع المدعي على دعواه هذا اذا لم يجز المستحق الصلح اما اذا  
اجازه جازو سلم العبد للمدعي ويرجع المستحق بقيمة العبد على المدعي عليه وان لم يجزوا خذه  
بطل الصلح ورجع المدعي على دعواه فان كان الصلح عن اقرار رجوع المدعي عليه بما ادعاه  
وان كان عن انكار او سكوت رجوع على دعواه واستحق نصف العبد فالمدعي بالخيار ان شاء  
رضي بالنصف الباقي وعاد في نصف الدعوى وان شاء رد العبد وما دعى على جميع الدعوى هكذا  
في شرح الطحاوي \* اذا استحق بدل الصلح في المجلس او بعد الافتراق عن المجلس او وجد  
سنوقة او رصاصا او زيوفا او نهرجة فان وقع الصلح عن جنس حقه بان ادعى الف درهم ووقع  
الصلح على مائة درهم فالمدعي يرجع بمثل بدل الصلح وذاك مائة من الجياد ولا يرجع باصل  
دعواه وان وقع الصلح على خلاف جنس حقه بان ادعى مائة دينار ووقع الصلح على مائة  
درهم فهذا الصلح معاوضة فيرجع بمثل بدل الصلح ان وقع الاستحقاق في المجلس وان وقع بعد  
الافتراق عن المجلس يرجع باصل الدعوى كذا في الذخيرة \* لو كان عليه كرحنطة فصالحه من  
ذلك على كرحشعير ودفعه اليه وتفرقا ثم استحق كرحشعير انتقض الصلح واذا ابطال الصلح رجع  
باصل حقه وهو الحنطة فان ورد الاستحقاق وهما في المجلس بعد فانه يرجع عليه بشعير مثله ويكون  
الصلح ما ضيا كذا في المحيط \* ولو صالحه من الدراهم على فلوس وقبضها ثم استحققت يرجع  
بالدراهم كذا في الحاوي \* رجل ادعى على رجل الف درهم ودارا فصالحه المدعي عليه  
على مائة دينار ثم استحققت الدار من يد المدعي عليه لم يرجع على المدعي بشي لو ان رجلا  
ادعى في دار في يدي رجل حقا فصالحه من ذاك على عبد وعلى مائة درهم كان ذلك جائزا

فان استحق العبد بكم يرجع المدعي في دعواه فانه ينظر الى قيمة العبد فان كانت قيمته مائتي درهم انتقض الصلح في الثلثين وبقي في الثلث ويرجع بثلاثي دعواه وان كانت قيمته مائة انتقض الصلح في النصف ورجع في نصف الدعوى ولو ان المدعي اعطى ثوباً للذي في يده الدار والمسئلة بحالها ثم استحق العبد وقيمة العبد مائة فانه يرجع المدعي على المدعي عليه بنصف الثوب وبنصف الدعوى وان استحق الثوب من يد المدعي عليه فانه يرجع المدعي عليه على المدعي بنصف العبد وبنصف المائة ان كانت قيمة العبد مائة درهم فان وقع الاختلاف بين المدعي والمدعي عليه في قدر الحق الذي ادعاه المدعي في الدار فقال المدعي كان حقي في الدار نصفها وقيمة الدار مثلاً مائتي درهم فحقي من ذلك مائة والثوب مائة فينقسم حقي في الدار والثوب على العبد والمائة نصفان فانه اذا استحق الثوب كان لك الرجوع علي بنصف ما اعطيتني من العبد والمائة وقال المدعي عليه لابل حقك في الدار عشرها وقيمتها عشرون درهما وقيمة الثوب مائة وقد انقسم ذلك على العبد والمائة اسداسا فصار بازاء الثوب خمسة اسداس العبد والمائة فاذا استحق الثوب كان لي الرجوع بخمسة اسداس ما اعطيتك من العبد والمائة فاذا اختلفا على هذا الوجه كان القول قول المدعي عليه مع يمينه ويرجع على المدعي بخمسة اسداس العبد والمائة كذا في المحيط \* ولو لم يسم مهرها في اصل العقد لكنه صالحها من مهرها على ان يجعل العبد مهرها او فرضه لها بعد النكاح ثم استحق العبد رجعت بالقيمة بخلاف ما اذا تزوجها على الف ثم صالحها من الالف على عبد فاستحق العبد فانها رجعت عليه بالالف هكذا في المبسوط \* ولو كان المدعي داراً فصالح على دار وبنى كل واحد منهما بناءً فالدار كالامة والبناء كالولد في التزام السلامة والحكم في رجوع كل واحد منهما على صاحبه بقيمة بناءه عند الاستحقاق كما في الولد اختلفا في ساحة يدعي كل واحد انهاءه وفي يده لم يقض لاحدهما بملك ولا يد الا بيينة فان سلمها احدهما لصاحبه بعبد وقبضه وبنى الآخر وسكن فاستحق العبد او وجد حراً بطل الصلح ويعود كل واحد منهما اليه دعواه وليس له ان ينقض بناء صاحبه ولا ان يمنعه من السكنى حتى يثبت بالبيينة ولو اشترى منه بعبد فبنى وسكن ثم استحق ايجره على نقض البناء كذا في الكافي \* الباب الحادي والعشرون في المتفرقات الامام او القاضي اذا صالح شارب الخمر على ان يأخذ منه مالا ويعفو عنه لا يصح الصلح ويرد المال على شارب الخمر سواء كان قبل الرفع او بعده كذا في فتاوى قاضيهان \*

لوقذف امرأته بالزنا حتى وجب اللعان ثم صالحها على مال على ان لا تطالبه باللعان كان باطلا وعفوه بعد الرفع باطل وقيل جائز كذا في النصول العمادية \* رجل زنى بامرأة رجل فعلم الزوج و اراد احدهما فصالحاه معا او احدهما على دراهم معلومة او شيء آخر على ان يعفو عنهما كان باطلا لا يجب المال وعفوه باطل سواء كان قبل الرفع او بعده كذا في فتاوى قاضيخان \* لو كانت المرأة المزني بها هي التي صالحته على دراهم اخذتها منه او دفعها اليه فهو باطل ولكل واحد منهما ان يرجع بماله الذي دفع هكذا في المبسوط \* لا ينبغي للقاضي ان يباشر الصلح بنفسه بل يفوض ذلك الى غيره من المنوسطين وسبيل القاضي ان لا يبادر في القضاء بل يرد الى الخصوم الى الصلح مرتين او ثلثا اذا كان يرجو الاصلاح بينهم بان كانوا يميلون الى الصلح ولا يطلبون القضاء لا محالة فاما اذا طلبوا القضاء لا محالة وابوا الصلح ان كان وجه القضاء ملتبساً غير مستبين للقاضي ان يردهم الى الصلح واما اذا كان وجه القضاء مستبيناً فان وقعت الخصومة بين اجنبيين يقضى بينهم ولا يردهم الى الصلح حين ابوا وان وقعت الخصومة بين اهل قبيلتين او بين المحارم يردهم الى الصلح مرتين او ثلثا وان ابوا الصلح هكذا في الذخيرة \* لو صالح من الدعوى في الغنم على نصف الغنم على ان للمطلوب الاولاد كلها سنة لا يجوز وكذلك لو شرط الاولاد كلها للطالب ولو صالح على صوفها عليه ان يجز من ساحتها جاز عند ابي يوسف رح خلافاً لمحمد رح قيل عند ابي يوسف رح انما يجوز اذا صالح على صوفها وان صالح على صوف غيرها لا يجوز كذا في محيط السرخسي في باب الصلح الفاسد \* ولو صالح على اللبن الذي في ضرعه او على الولد الذي في بطنه لا يجوز بالاتفاق كذا في المحيط \* لو ادعى في عديد دعوى فصالحه من ذلك عليه مخاتيم دقيق معلومة من دقيق هذه الحنطة او على ارطال من لحم شاة حية لم يجز وكذلك لو صالحه على عبد آبق كذا في المبسوط في باب الصلح الفاسد \* لو ادعى انسان على انسان مالا او حثا في شيء ثم صالحه على مال فتبين انه لم يكن عليه ذلك المال وذلك الحق لم يكن ثابتا كان للمدعى عليه حق استرداد ذلك المال هكذا في خزائن الفتاوى \* اذا قال المدعى بعد ما صالح مع المدعى عليه واخذ منه بدل الصلح اني كنت مبطلا في الدعوى كان للمدعى عليه ان يرجع عليه بما اخذ من بدل الصلح كذا في المحيط \* اذا ادعى انسان مالا وصالحه على مال ثم بان الحق على انسان آخر يرد البديل كذا في الوجيز للكردي \* ادعى على

على آخران له خمسين ديناراً في بدء مال الشركة وعليه خمسون ديناراً قرضاً والمدعى عليه مقر  
بمال الشركة ثم اصطالحا على خمسين ديناراً الا يصح الصلح في حصة الشركة ويصح في حصة القرض  
وان انكر المدعى عليه مال الشركة ثم اصطالحا فالصلح جائز في حصة القرض والشركة جميعاً كذا  
في الذخيرة \* المطلوب اذا قضى حقه وانكر الطالب ثم صالحه بمال جاز الصلح في الظاهر وفيما بينه  
وبين الله تعالى لا يحل للطالب اخذ مال الصلح كذا في التاثير خانية \* اذا كانت الدار في يدي  
رجل فادعى ان فلان تصدق بها عليه وقبضها وقال فلان وهبتها لك وانا اريد الرجوع فيها فاصطالحا  
على مائة درهم على ان يسلم له الدار بصدقة فهو جائز ولا يستطع الرجوع فيها بعد الصلح وكذا  
لو اقر الذي في يده الدار الهبة واراد الواهب ان يرجع فصالحه على مائة حتى يسلم له الدار جاز  
وانا جحد رب الدار الهبة والصدقة واراد اخذ داره فصالحه الذي في يديه على نوب على ان يسلم  
له الدار بما ادعى من الصدقة جاز واذا اصطالحا على ان تكون الدار بينهما بالسوية نصفان على ان  
يرد الذي في يديه الدار مائة درهم فالصلح جائز وان كان في يدي رجل عبد فادعى رجل انه تصدق  
عليه وقبضه وجحده الذي في يديه العبد ذلك وافندي منه الذي في يديه العبد بثوب قد دفعه اليه  
وصالحه على ان برئ من دعواه في هذا العبد فهو جائز كذا في المحيط \* صالح من العشرة بالخمس  
ثم نقضا الصلح لا ينتقض الصلح كذا في القنية \* في نوادر بن سماعة عن ابي يوسف رح في رجل  
باع عبداً بالف درهم وقبض الثمن ولم يدفع العبد وضمن رجل للمشتري بتسليم العبد وطلب  
المشتري العبد فصالح الضامن المشتري على ان يرد على المشتري الثمن قال هو جائز وللبيع الثمن  
الذي قبض والعبد للضامن قال لا يرى ان رجلاً لو ادعى على رجل انه باعه عبداً هذا بالف درهم  
وانكر ذلك الذي العبد في يديه فصالحه عن دعواه على ان رد عليه الثمن وقبضه ثم اقر المدعى عليه بالبيع  
فالعبد له والثمن للذي قبض كذا في المحيط \* لو صالح من الدين على عبد وهو مقربه وقبضه لم يكن له  
ان يبيعه مرة أخرى على الدين كذا في المبسوط في باب الخيارات في الصلح \* له على آخر الف دفع  
المديون اليه نصفها من جهة الصلح بلا تلفظ الصلح ثم اراد الاسترداد له ذلك وان كان اعطاء عرضاً  
لا يملك الاسترداد كذا في الوجيز للكروري في الصلح من الاشياء التي ليست بمال \* الكفيل بالنفس  
اذا صالح على مال على ان يبرأه من الكفالة فالصلح باطل وهل تبطل الكفالة فيه روايتان في رواية تسقط

هكذا في البدائع \* وبه يفتي كذا في الذخيرة \*

## كتاب المضاربة

هو يشتمل على ثلث وعشرين بابا    الباب الاول في تفسيرها وركنها وشرايطها وحكمها  
 أما تفسيرها شرعا فهي عبارة من عقد على الشركة في الربح بمال من احد الجانبين والعمل من الجانب  
 الآخر حتى لو شرط الربح كله لرب المال كان بضاعة ولو شرط كله للمضارب كان فرضا هكذا في الكافي \*  
 فلو قبض المضارب المال على هذا الشرط فربح او وضع او هلك المال بعد ما قبضه المضارب قبل ان يعمل  
 به كان الربح للمضارب والوضيعة والهلاك عايه كذا في المحيط \* واما ركنها فالاجاب والقبول وذلك  
 بالفاظ تدل عليها من لفظ المضاربة والمقارضة والمعاملة وما يؤدي معاني هذه الالفاظ بان يقول رب  
 المال خذ هذا المال مضاربة على ان ما رزق الله واطعم الله تعالى منه من ربح فهو بيننا على كذا من نصف  
 اربع او ثلث او غير ذلك من الاجزاء المعلومة وكذا اذا قال مقارضة او معاملة ويقول المضارب اجزت  
 اورضيت او قبلت او نحو ذلك يتم الركن بينهما هكذا في البدائع \* ولو قال خذ هذه الالف فاعمل  
 بالنصف او بالثلث او بالعشر او قال خذ هذه الالف وابتع بها متاعا فما كان من فضل الملك النصف  
 ولم يزد على هذا شيئا او قال خذ هذا المال على النصف او بالنصف ولم يزد على هذا اجازت  
 استحسانا ولو قال اعمل بها على ان ما رزق الله تعالى او ما كان من فضل فهو بيننا اجازت المضاربة  
 قياسا واستحسانا هكذا في المحيط \* ولو قال خذ هذه الالف تشتري بها هرويا بالنصف او قال  
 تشتري بها رقيقا بالنصف فهذا فاسد وما اشترى بها يكون لرب المال وللمضارب اجر مثله فيما  
 اشترى وليس له ان يبيع ما اشترى الا بامر رب المال فان باع بغير امره فحكمه كحكم بيع  
 الفضولي لا يجوز الا باجازة المالك فان تلف ما باع ولم يقدر على المشتري منه ردة فهو ضامن  
 لقيمته حين باع والتمن الذي باع به للمضارب فان كان فيه فضل على القيمة التي غرم  
 له ان يتصدق به واذا اجاز رب المال بيع المضارب فان كان المبيع قائما بعينه نفذ بيعه وكذلك  
 ان كان لا يدري انه قائم ام هالك والتمن لرب المال طيب لا يتصدق منه بشيء كما لو كان امره  
 بالبيع في الابتداء وان علم هلاكه عند الاجازة فاجازته باطله فاذا بطلت الاجازة كان المضارب ضامنا  
 للقيمة يوم باعه والتمن له يتصدق بالفضل ان كان فيه هكذا في المبسوط \* ولو قال خذ هذه الالف  
 مضاربة واشتر بها هرويا بالنصف او قال رقيقا بالنصف هل يجوز مضاربة ام لا لا رواية لها في الكتب



وكان الفقيه ابوبكر محمد بن عبدالله البلخي يقول بانه يجب ان لا تجوز المضاربة كذا في الذخيرة \*  
 اما شرائطها الصحيحة فكثيرة كذا في النهاية \* ومنها ان يكون رأس المال دراهم اودنانير عند ابي حنيفة  
 وابي يوسف رح وعند محمد رح ا و فلو سارا ثجة حتى اذا كان رأس مال المضاربة ماسوى الداراهم  
 والدنانير والفلوس الرا ثجة لم تجز المضاربة اجماعا وان كان رأس مال المضاربة فلو سارا ثجة لا تجوز  
 على قولهما وعلى قول محمد رح تجوز هكذا في المحيط \* والفتوى على انه تجوز كذا في التاتارخانية  
 نافلا عن الكبرى \* ولا تجوز بالذهب والفضة اذا لم يكن مضروبة في رواية الاصل كذا في فتاوى  
 قاضيهان \* وفي الكبرى في المضاربة بالتبرروايتان ففي كل موضع يروج التبرروايج الاثمان تجوز  
 المضاربة هكذا في التاتارخانية والمبسوط والبدائع \* وتجوز بالدرهم النهرجة والزيوف ولا تجوز  
 بالسوفة فان كانت الستوفة تروج فهي كالفلوس كذا في فتاوى قاضيهان \* لو دفع اليه مرصدا وعيدا  
 فقال بعه واقبض ثمنه واعمل به مضاربة فباعه بدرهم اودنانير وتصرف فيها جازت المضاربة كذا  
 في محيط السرخسي \* ولو باع العبد بمائة درهم وقيمه الف درهم وعمل بها فهي مضاربة جائزة  
 في المائة عند ابي حنيفة رح كذا في المبسوط \* ولو باعه بمكيل او موزون جاز عند ابي حنيفة رح  
 وتكون المضاربة فاسدة لانها لا تصح بالمكيل والموزون كذا في المحيط \* ولو قال خذ عدي مضاربة  
 على ان رأس مالي قيمته فالمضاربة فاسدة ولو قال اشتر لي عبدا نسيته ثم بعه واعمل بثمنه مضاربة فاشتراه  
 ثم بعه بنقد ثم عدل مضاربة جاز كذا في محيط السرخسي \* ومنها ان يكون رأس المال معلوما عند العقد  
 حتى لا يقع في المنازعة في الثاني والعلم به اما بالتسمية او بالامارة فقد ذكر محمد رح اذا دفع الرجل درهم  
 مضاربة لا يدري واحد منهما ما وزنهما فهو جائز لانه وان لم يوجد تسمية رأس المال وقت العقد فقد  
 وجدت الاشارة الى رأس المال وقت العقد هكذا في المحيط \* ويكون القول في قدرها وصفتها قول  
 المضارب مع بمينه كذا في فتاوى قاضيهان \* ومنها ان يكون رأس المال عينا لا دينا فالمضاربة بالديون  
 لا تجوز حتى ان من كان له على آخر الف درهم فامر به صاحب الدين ان يعمل بهامضاربة لا تجوز المضاربة  
 كذا في النهاية \* وهذا بالاجماع كذا في محيط السرخسي \* فلو اشترى المديون بعد ذلك وباع وربح  
 او خسر كان الربح له والخسران عليه وكان الدين عليه على حاله لرب الدين هذا قول ابي حنيفة رح  
 وعندهما ما باع واشترى يكون جائزا على صاحب الدين فالربح له والخسران عليه وكان  
 الدين عليه على حاله لرب الدين هذا قول ابي حنيفة رح وعندهما ما باع واشترى يكون جائزا

على صاحب الدين فالربح له والخسار عليه وكان المديون بريئا من الدين وله اجر مثل عمله على رب الدين كذا في المحيط \* ولو كان الدين على ثلث فقال له اقض مالي على فلان فاعمل به مضاربة جاز كذا في الكافي \* اذا كان لرجل على آخر الف درهم دين فقال الآخر اقض ديني من فلان واعمل به مضاربة فقبض بعضها وعمل فيه جاز ولو قال اقض ديني من فلان فاعمل به مضاربة او ثم اعمل به مضاربة فقبض بعضها وعمل فيه لا تجوز وكذا اذا قال اقض ديني لتعمل به مضاربة او لتعمل هكذا في المحيط \* ولو قال رب المال للغاصب او المستودع او المستبضع اعمل بما في يدك مضاربة بالنصف جاز عند ابي يوسف والحسن رح كذا في محيط السرخسي \* في فتاوى رشيد الدين لوقال لمديونه ادفع الدين الذي لي عليك الي فلان ليشتري فلان كذا ويبيع على ان ما يحصل من الربح يبتنانصفان فدفع صح ذلك مضاربة كذا في الفصول العمادية \* ومنها ان يكون المال مسلما الي المضارب لا يد لرب المال فيه فان شرطا ان يعمل رب المال مع المضارب تفسد المضاربة سواء كان المالك عاقدا او غير عاقدا كالأب والوصي اذا دفع مال الصغير مضاربة وشرطا عمل الصغير كذا في الكافي \* ثم اجر مثل المضاربة في عمله على الأب والوصي يؤدى ان ذلك من مال الابن كذا في المبسوط \* ولو دفع احد المتفاوضين او احد شريكي العنان مالا مضاربة وشرط عمل شريكه مع المضارب لا تصح كذا في الحاوي \* واذا لم يكن العاقد مالكا وشرط عمله مع المضارب فان كان العاقد ممن يجوز له ان يأخذ المال مضاربة بنفسه كالأب والوصي اذا دفع مال الصغير مضاربة وشرط عمل نفسه مع المضارب يجوز من الربح جازت المضاربة وان كان العاقد ممن لا يجوز له ان يأخذ المال مضاربة فشرط عمل نفسه مع المضارب يفسد العقد كالأذنون يدفع مالا مضاربة ويشترط عمله مع المضارب وان شرط المأذون عمل مولاه مع المضارب ولا دين عليه فالمضاربة فاسدة وان كان عليه دين جازت المضاربة في قول ابي حنيفة رح كذا في المحيط \* ولو وكل رجلا لدفع ماله مضاربة فدفع الوكيل وشرط عمل نفسه مع المضارب وشيئا معلوما لنفسه من الربح كان ذلك فاسدا كذا في فتاوى قاضيخان \* والمكاتب اذا دفع ماله مضاربة وشرط عمل مولاه معه لا تفسد مطلقا لانه كالأجنبي سواء كان عليه دين او لم يكن كذا في التبيين \* فان عجز قبل العمل ولا دين عليه فسدت المضاربة فان اشترى بابتدائه وباعها وربحها فالربح كله لرب المال ولا اجر للمضارب في عمله ولو كان اشترى بالمال جارية ثم عجز المكاتب فباعها التجارية بفلان

بغلام ثم باع الغلام بأربعة آلاف درهم فان المولى يستوفي منه رأس ماله وما بقي فهو بينهما على ما اشترطا  
 كذا في المبسوط \* لو دفع الفامضاربة فقال له اعمل فيه برأيك كان للمضارب ان يدفعها الى غيره  
 مضاربة فان دفعها واشترط ان يعمل المضارب الاول مع الثاني او شرط عمل رب المال مع الثاني  
 كانت المضاربة الثانية فاسدة ويكون الربح بين المضارب الاول ورب المال على ما اشترط في المضاربة  
 الاولى ولا اجر لرب المال وان عمل رب المال كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا آخر اجر المثل كذا  
 في محيط السرخسي \* ومنها ان يكون نصيب المضارب من الربح معلوما على وجه لا ينقطع به الشركة  
 في الربح كذا في المحيط \* فان قال على ذلك من الربح مائة درهم او شرط مع النصف او الثلث عشرة  
 دراهم لا تصح المضاربة كذا في محيط السرخسي \* ولو شرط للمضارب ربح نصف المال او ربح ثلث المال  
 كانت المضاربة جائزة ولو شرط لآخرهما ربح مائة درهم لا بعينها من رأس المال جاز ولو شرط لآخرهما  
 ربح هذه المائة بعينها او ربح هذا النصف بعينه من المال فسدت واذا اشترط لآخرهما نصف الربح الا عشرة  
 دراهم وثلث الربح الا خمسة دراهم فسدت المضاربة كذا في المحيط \* ومنها ان يكون المشروط للمضارب  
 مشروطا من الربح لا من رأس المال حتى لو شرط شيئا من رأس المال او منه ومن الربح فسدت  
 المضاربة كذا في محيط السرخسي \* واما الشروط الفاسدة فمنها ما تبطل المضاربة ومنها ما لا تبطلها  
 وتبطل بنفسها اذا قال رب المال للمضارب لك ثلث الربح وعشرة دراهم في كل شهر عملت فيها  
 للمضاربة فالمضاربة جائزة والشرط باطل كذا في النهاية \* فان عمل على هذا الشرط فربح فالربح  
 على ما اشترط ولا اجر للمضارب في ذلك وكذلك ان اشترط ذلك الاجر لعبد له يعمل معه في المضاربة  
 اوليت يشترى فيه ويبيع فالربح على ما اشترط ولا اجر لعبد المضارب ولا لبيته ولو كان العبد الذي  
 اشترط له الاجر عليه دين او كان مكاتب المضارب او ولده او والده فهو جائز على ما اشترط والذي عمل  
 بالمال مع المضارب من هؤلاء عشرة دراهم كل شهر على ما اشترط ولو اشترط ان يعمل عبد رب المال  
 مع المضارب على ان للعبد اجر عشرة دراهم كل شهر ما عمل معه فهذا شرط فاسد والربح بينهما  
 على الشرط ولو كان عبد رب المال عليه دين فاشترط له اجر عشرة دراهم كل شهر او اشترط ذلك  
 لمكاتبه او لابنه جاز كذا في المبسوط \* ولو دفع الفامضاربة بالنصف على ان يدفع رب المال  
 ارضه اليه ليزرعها سنة او على ان يسكن دارة سنة فالشرط باطل والمضاربة جائزة ولو كان المضارب  
 هو الذي شرط عليه ان يدفع ارضه ليزرعها رب المال سنة او يدفع دارة لرب المال ليسكنها سنة

فسدت المضاربة كذا في النهاية \* عن أبي يوسف ربح فيمن دفع مالا مضاربة على أن يبيع المضارب في دار رب المال أو دار المضارب كان جائزا ولو شرط أن يسكن المضارب دار رب المال أو دار المضارب فهذا لا يجوز كذا في المحيط \* قال القندوري في كتابه كل شرط يوجب جهالة الربح أو قطع الشركة في الربح يوجب فساد المضاربة ومالا يوجب شيئا من ذلك لا يوجب فسادها نحو أن يشترط أن تكون الوضعية عليهما كذا في الذخيرة \* أما حكمها فإنه أولا أمين وعند الشروع في العمل وكيل وإذا ربح فهو شريك وإذا فسدت فهو أجبر وإذا خالف فهو غاصب وأن أذن بعده ولو شرط الربح كله لرب المال كان بضاعة ولو شرط كله للمضارب كان قرضا هكذا في الكافي \* المضارب إذا عمل في المضاربة الفاسدة وربح يكون جميع الربح لرب المال وللمضارب أجر مثله فيما عمل لا يزداد على المسمى في قول أبي يوسف ربح وان لم يربح المضارب كان له أجر مثله كذا في فتاوى قاضيخان \* هذا جواب ظاهر الرواية كذا في المحيط \* ولو كانت المضاربة صحيحة فلم يربح المضارب لشيء له ولو هلك المال في المضاربة الفاسدة عند المضارب لا يضمن المضارب كذا في فتاوى قاضيخان \* وله أجر مثله فيما عمل كذا في المبسوط \* الباب الثاني فيما يجوز من المضاربة من غير تسمية الربح فيها نصا وما لا يجوز وما يجوز من الشروط فيها وما لا يجوز لو قال رب المال للمضارب على أن مارزق الله تعالى من الربح يكون بيننا جاز ويكون الربح بينهما على السواء كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو دفع إليه ألف درهم مضاربة على أنهما شريكان في الربح ولم يبين مقدار ذلك فالمضاربة جائزة لأن مطلق الشركة يقتضي المساواة وكذلك إذا دفع إليه مالا وقال اعمل بها بشركتي ولم يزد على هذا فهذا مضاربة جائزة والربح بينهما نصفان ولو قال على أن للمضارب شركا والشرك والشركة عند أبي يوسف ربح واحد فهو بينهما نصفان وقال محمد ربح المضاربة فاسدة كذا في الذخيرة \* ومن دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة على مثل ما شرط فلان لفلان من الربح فإن علم رب المال والمضارب بما شرط فلان لفلان من الربح تجوز المضاربة وإن لم يعلما لا تجوز وكذا إذا علم أحدهما وجهل الآخر هكذا في المحيط \* ولو دفع إليه مضاربة على أن يعطي المضارب رب المال ما شاء من الربح فهذه مضاربة فاسدة كذا في المبسوط \* ولو قال على أن للمضارب ثلث الربح أو سدسه أو قال على أن لرب المال ثلث الربح أو سدسه فالمضاربة فاسدة لأنه شرط له أحد النصيبين كذا في محيط السرخسي \* إذا دفع الرجل إلى غيره ألف درهم مضاربة على أن للمضارب نصف الربح أو ثلثه ولم يتعرض لجانب

رب المال فالمضاربة جائزة وللمضارب ما شرط له والباقي لرب المال ولو قال علي ان لرب المال نصفه او ثلثه ولم يبين للمضارب شيئاً ففي الاستحسان تجوز ويكون للمضارب الباقي بعد نصيب رب المال هكذا في المحيط \* ولو قال رب المال للمضارب علي ان لي نصف الربح ولك ثلثه كان للمضارب ثلث الربح والباقي لرب المال كذا في فتاوى قاضيه خان \* اذا شرط في المضاربة بعض الربح لغير المضارب ورب المال فان شرط عمل الاجنبي فالمضاربة جائزة والشرط جائز ويصير رب المال دافع مال المضاربة الى رجلين وان لم يشترط عمل الاجنبي فالمضاربة جائزة والشرط غير جائز ويجعل المشروط للاجنبي كالمسكوت عنه فيكون لرب المال وان شرط بعض الربح لعبد رب المال او لعبد المضارب فان شرط عمل العبد فالمضاربة جائزة والشرط جائز على كل حال وان لم يشترط عمل العبد ان لم يكن على العبد دين صح الشرط سواء كان عبد المضارب او عبد رب المال وان كان على العبد دين فان كان عبد المضارب فعلى قول ابي حنيفة رح لا يصح الشرط ويكون هذا المشروط كالمسكوت عنه ويكون لرب المال وعندهما يصح الشرط ويجب الوفاء به وان كان عبد رب المال فالمشروط يكون لرب المال بخلاف وان شرط بعض الربح لبعض من لا تقبل شهادة المضارب له او شهادة رب المال له نحو الابن والمرأة والمكاتب ومن اشبههم فالجواب فيه كالجواب فيما اذا شرط بعض الربح للاجنبي وان شرط بعض الربح لقضاء دين المضارب او لقضاء دين رب المال فهو جائز ويكون المشروط له هكذا في المحيط \* لو شرط ذلك للمساكين او للرحم او في الرقاب لم يصح الشرط لانه ليس للمشروط له رأس مال ولا عمل لهم نصار كالمسكوت عنه فيكون لرب المال كذا في محيط السرخسي \* لو دفع اليه الف درهم مضاربة علي ان ثلث الربح للمضارب وثلثه لرب المال وثلثه لمن شاء المضارب فالثلثان من الربح لرب المال والشرط باطل ولو قال له ثلث الربح لمن شاء رب المال فهو والمسكوت عنه سواء فيكون لرب المال كذا في المبسوط \* لو دفع رجلان الفاضاربة علي ان للمضارب ثلث ربحها وثلث الباقي لاحدهما والثلثان للآخر فعلم المضارب وربح ثلثه للمضارب وما بقي بينهما نصفان ولو شرط المضارب ان له الثلث ثلثه من حصة احدهما والثلث من حصة الآخر يصح وما بقي بين صاحبي المال علي اثنين عشر سهماً خمسة اسهم لمن شرط من حصة الثلثين وسبعة للآخر كذا في محيط السرخسي \* لو دفع رجلان الى رجلين الف درهم وقال لهما نصف الربح بينكما الفلان منه الثلثان ثلثا ذلك من نصيب احد صاحبي المال وثلث ذلك من نصيب الآخر ولفلان الآخر منه الثلث

ثلاث ذلك من نصيب احد صاحبي المال وهو الذي اعطي له ثلث نصيبه وثلث ذلك من نصيب  
 الآخر والنصف الآخر بين صاحبي المال نصفان فعلا وربحان نصف الربح بين المضاربين على  
 ما اشترط والنصف الآخر بين صاحبي المال على تسعة اسهم للذي شرط للمضارب ثلثي النصف  
 من نصيبه من ذلك اربعة اسهم وللآخر خمسة كذا في المبسوط \* دفع الفاعل على ان للمضارب  
 ثلثي الربح على ان يخلط بالف من ماله فيعمل بهما فخلطهما وعمل وربح فهو على الشرط ربح  
 الف المضارب له خاصة والثلثان له من النصف الآخر بحكم عمله في مال الدافع ولو كان الدافع  
 شرط لنفسه ثلثي الربح وللعامل ثلثه فالربح بينهما على قدر مالهما لان الدافع شرط ان يكون ربح  
 ماله كله له وهو نصف الربح فيكون هذا البضاعا مبتدأ لا مضاربة كذا في محيط السرخسي \*  
 ولو دفع اليه الف درهم مضاربة على ان يخلطها بالف من قبله ويعمل بهما جميعا على ان  
 للمضارب ثلثي الربح نصف ذلك من ربح الف صاحبه ونصفه من ربح الفه خاصة وعلى ان  
 ما بقي من الربح للدافع فهذا جائز للمضارب ثلثا الربح على ما اشترط والثلث لرب المال ولو دفع  
 اليه الف درهم على ان يخلطها بالف من قبله على ان الربح بينهما نصفان فهذا جائز فان كان  
 الدافع شرط لنفسه ثلثة ارباع وللعامل ربه فالربح بينهما اثنا عشر على قدر مالهما كذا في المبسوط \*  
 دفع اليه الف وقال ان اشترى به برافله النصف وان اشترى به دقيقا فله الربع وان اشترى به شعيرا  
 فله الثلث صح وما اشترى استحق المشروط فان اشترى برا لا يملك بعده شراء شيء آخر لوقوع  
 الشركة والعقد عليه ولو شرط على ان يكون النفقة على المضارب اذا خرج الى السفر بطل الشرط  
 وجازت كذا في الوجيز للكردي نافلا من المنتقى \* ولو قال له ان عملت في المصر فلک  
 الثلث وان سافرت فلک النصف فاشترى في المصر وباع في السفر قال محمد رح المضاربة على  
 الشراء فان اشترى في المصر فله ما شرط في المصر سواء باعه في المصر او غيره وان عمل ببعض المال  
 في السفر وبالبعض في الحضر فربح كل واحد على ما شرط دفع اليه رجلين مضاربة على ان  
 لاحدهما ثلث الربح والباقي لرب المال وعليه اجر مثل الآخر فالمضاربة فاسدة بينه وبين الآخر دون  
 الاول لان المفسد وهو عدم الشركة في الربح وجد في حقه ولا يتفرد احدهما بالتصرف لان الاذن  
 بالنصرف لهما قائم كذا في محيط السرخسي \* الباب الثالث في الرجل يدفع المال بعضه مضاربة وبعضه لا

اذا دفع الى رجل الف درهم فقال نصفها قرض عليك ونصفها معك مضاربة بالنصف فاخذها على ذلك فهو جائز على ما سمي كذا في الذخيرة \* فان هلك المال قبل ان يعمل به فهو ضامن لنصفه ولو عمل به فربح كان نصف الربح للعامل ونصفه على ما شرط في المضاربة بينهما وان قسم المضارب المال بينه وبين رب المال بعد ما عمل به او قبل ان يعمل به بغير محضر من رب المال فقسمة باطلة لان الواحد لا يتفرد بالقسمة فان هلك احد المتقسمين قبل ان يقبض رب المال نصيبه هلك من مالهما جميعا وان لم يهلك حتى حضر رب المال فاجاز القسمة بان قبض نصيبه فالقسمة جائزة وان لم يقبض رب المال نصيبه الذي حصل له حتى هلك رجع بنصف نصيب المضارب ولو كان هلك نصيب المضارب لم يرجع المضارب في نصيب رب المال بشي وان هلك النصيبان جميعا بعد رضا رب المال بالقسمة رجع رب المال على المضارب بنصف ما صار للمضارب وارب المال على المضارب قرض خمسمائة على حالها كذا في المبسوط \* ولو قال خذ هذه الالف على ان نصفها قرض عليك وعلى ان تعمل بالنصف الاخر مضاربة على ان الربح كله لي فانه يجوز ويكره لانه قرض جرنه ما كذا في المحيط والذخيرة \* وهكذا في المبسوط ومحيط السرخسي \* فان عمل مع هذا فربح او وضع فالربح والوضيعة بينهما نصفان كذا في المبسوط \* ولو قال خذ هذه الالف على ان نصفها قرض عليك ونصفها مضاربة تعمل فيه بالنصف فهو جائز ولو قال على ان نصفها مضاربة بالنصف ونصفها هبة للمضارب وقبضها المضارب على ذلك غير مقسومة فهذه الهبة فاسدة والمضاربة جائزة فان هلك المال في يد المضارب قبل ان يعمل به او بعد ما عمل به فانه ضامن نصف المال حصة الهبة كذا في المحيط \* ولا توجد رواية في الكتب ان الهبة الفاسدة مضمونة الا في هذا ولوربح فنصف الربح حصة الهبة للمضارب والنصف الاخر على ما شرط في المضاربة والوضيعة عليهما نصفان ثم لم يذكر ان حصة الهبة من الربح هل تطيب للمضارب قال ابو جعفر روح لا تطيب عندا بي حنيفة ومحمد روح ويتصدق بها وقال الفقيه ابو اسحق الحافظ تطيب له بالاجماع ولا يتصدق بها كذا في محيط السرخسي \* ولو سمي نصفها بضاعة ونصفها مضاربة بالنصف فهو جائز وان هلك المال قبل العمل او بعده فالهلاك على رب المال وان ربح فلرب المال ثلثة ارباع الربح وللمضارب ربع الربح كذا في الذخيرة \* ولو دفعها على ان نصفها وديعة في يد المضارب ونصفها مضاربة بالنصف فهو جائز على ما سمي فان تصرف في جميع المال كان ضامنا للنصف حصة الوديعة وربح ذلك النصف له وعليه وضيعة كذا في المبسوط \* فان قسم

المضارب المال نصفين ثم عمل باحد النصفين على المضاربة ووضع فالوضيعة عليه وعلى رب المال نصفان وان ربح فالربح بينهما نصفان الا ان ما كان من حصة الوديعة من الربح يتصدق به المضارب في قول ابي حنيفة ومحمد رح كذا في المحيط \* ولو دفع الى رجل جراب هروي فباع نصفه منه بخمسائة ثم امره ان يبيع نصف الباقي ويعمل بالثمن كله مضاربة فان شرطنا على ان الربح بينهما نصفان فالربح والوضيعة نصفان في قياس قول ابي حنيفة رح وفي قياس قولهما الرب المال ثلاثة ارباع الربح وللضارب رבעه والوضيعة كلها على رب المال وان كان خلط المالين فليس اجر مثل عمله في النصف الذي فسدت وان لم يخلط احدهما بالآخر فله اجر مثل عمله فيما فسدت فيه المضاربة وان شرطنا ان يكون للضارب ثلثي الربح ولرب المال ثلثه فالربح بينهما على ما شرطنا في قياس قول ابي حنيفة رح والوضيعة عليهما نصفان واما عندهما فللضارب ثلث الربح ولرب المال ثلثاه واذا شرطنا لرب المال ثلثي الربح وللضارب ثلثه فعنده الربح بينهما نصفان وعندهما للضارب سدس الربح والباقي لرب المال هكذا في محيط السرخسي \* وما يتصل بهذا الباب اذا دفع الرجل الى رجل جرابا هرويا فباع نصفه منه بخمسائة ثم امره بان يبيع النصف الباقي ويعمل بالثمن كله مضاربة على ان ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فباع المضارب نصف الجراب بخمسائة ثم عمل بها وبالخمسائة التي عليه فالربح والوضيعة نصفان في قول ابي حنيفة رح كذا في المبسوط \* وفي قول ابي يوسف ومحمد رح لرب المال ثلاثة ارباع الربح وللضارب الربح والوضيعة كلها على رب المال كذا في المحيط \* ولو كان رب المال امره ان يعمل بالمالين مضاربة على ان للضارب ثلثي الربح فعمل بها كان للضارب ثلثا الربح كذا في المبسوط \* وان وضع كانت الوضيعة عليهما انصافا هذا على قياس قول ابي حنيفة رح وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح للضارب ثلث الربح ان عمل في المالين وربح ولرب المال ثلثا الربح والوضيعة كلها على رب المال هكذا في المحيط \* ولو كان رب المال اشترط لنفسه الثلثين من الربح وللضارب الثلث والمسئلة بحالها كان الربح بينهما نصفان والوضيعة عليهما نصفان كذا في المبسوط \* هذا على قول ابي حنيفة رح وعلى قولهما الرب المال خمسة اسداس الربح وللضارب السدس هكذا في المحيط \* وهل يستحق على رب المال اجر مثل عمله في النصف الذي فسدت المضاربة فيه ينظر ان خلط المالين فليس له اجر مثل عمله وان لم يخلط احدهما بالآخر فله اجر مثل عمله فيما فسدت فيه المضاربة



كذا في محيط السرخسي \* الباب الرابع فيما يملك المضارب من التصرفات وما لا يملك الأصل ان ما يفعله المضارب ثلاثة انواع نوع يملكه بمطلق المضاربة وهو ما يكون من باب المضاربة وتوابعها ومن جعلته التوكيل بالبيع والشراء للحاجة والرهن والارتهان والاجارة والاستيجار والابداع والابضاع والمسافرة ونوع لا يملكه بمطلق العقد ويملكه اذا قيل له اجعل برأيك وهو ما يحتمل ان يلحق به فيلحق به عند وجود الدلالة وذلك مثل دفع المال مضاربة او شركة الى غيره وخط مال المضاربة بماله او بمال غيره ونوع لا يملكه لا بمطلق العقد ولا بقوله اجعل برأيك الا ان ينص عليه رب المال وهو الاستدانة وهو ان يشتري بالدرهم والدنانير بعد ما اشترى برأس المال السلعة وما شبه ذلك واخذ السفائح وكذا اعطاءها والعنق بمال وبغير مال والكتابة والاقرض والهبة والصدقة هكذا في الهداية \* يجوز للمضارب ان يبيع بالنقد والنسيئة كذا في الكافي \* وان باع شيئا من مال المضاربة واخر الثمن جاز على رب المال ولا يضمن شيئا كذا في غاية البيان \* وان خط شيئا بعيب مثل ما يحط التجار في مثل ذلك العيب او يتغلب به الناس فذلك جائز لانه من صنع التجار ولو حط عنه شيئا فاحشا ولو حط بغير عيب جاز ذلك على المضارب خاصة في قول ابي حنيفة ومحمد رح وهو ضامن لذلك لرب المال وما قبضه من الثمن فعمل به فهو على المضاربة خاصة ورأس المال في ذلك الذي قبضه من المشتري كذا في المبسوط \* وله ان يشتري دابة للركوب وليس له ان يشتري سفينة للركوب وله ان يستكرئها وله ان يأذن لعبد المضاربة في التجارة في المشهور من رواية كذا في الكافي \* وليس على هذا المملوك عهدة شيء مما باع وانما العهدة على المضارب كذا في المحيط في المتفرقات \* ويملك المأذون من جهته من التصرفات ما يملكه المضارب دون ما لا يملكه فان اشترى العبد عبدا من تجارته فجنس لا يدفعه ولا يفديه حتى يحضر المضارب ورب المال وان لحق عبدا من المضاربة دين كان للمضارب ان يبيعه فيه سواء كان المولى حاضرا او غائبا ولو رهن المضارب العبد بدينه لم يجز سواء كان فيه فضل او لا لان الرهن ايفاء دين حكما وليس له ان يقضي دينه من مال المضاربة كذا في محيط السرخسي \* فان رهنه بدين من المضاربة وفيه فضل او ليس فيه فضل فالرهن جائز ولو لم يرهنه ولكن العبد استهلك ما لا لرجل او قتل دابة فباعه المضارب في ذلك دون حضور رب المال او دفعه عليه بدينه او قضى الدين عنه من مال المضاربة فذلك جائز كذا في المبسوط \* ولو احتال بالثمن على الايسر والاعسر جاز كذا في الكافي \* وليس له ان يزوج عبدا او امه من مال المضاربة كذا في محيط السرخسي \* ان دفع المضارب مال المضاربة

اوشيثا منه الى رب المال بضاعة فاشترى رب المال وباع فهي مضاربة بحالها وبصير رب المال معنا  
للمضارب في العمل ويستوي في هذا ان يكون مال المضاربة ناضا او صار عرضا وان كان رب المال اخذ  
مال المضاربة من منزل المضارب بغير امرة وباع واشترى به ان كان رأس المال ناضا فهو نقض للمضاربة وان  
صار رأس المال عرضا لا يكون نقضها ثم اذا كان مال المضاربة عرضا وباع رب المال العرض بالفني درهم  
ورأس المال كان الف درهم ثم اشترى بالقبين عرضا آخر يساوي اربعة آلاف درهم فالعرض المشتري يكون  
لرب المال وضمن للمضارب خمسمائة كذا في المحيط \* ولو دفع المضارب المال الى رب المال مضاربة  
لا تصح المضاربة الثانية ولا تفسد المضاربة الاولى عندئذ يكون الربح بينهما على ما شرط في المضاربة الاولى كذا  
في الكافي \* اذا باع رب المال مال المضاربة من المضارب او باعه المضارب من رب المال فهو جائز سواء كان  
في المال فضل على رأس المال او لم يكن غيراته منى باع رب المال من المضارب بطلت المضاربة ومنى باع  
المضارب من رب المال لم تبطل المضاربة ويكون رب المال بالخيار ان شاء دفع الثمن الى المضارب وبقيت  
المضاربة وان شاء امسك الثمن ونقض المضاربة كذا في المحيط \* وله ان يستأجر ارضا بيضاء ويشترى ببعض  
المال طعاما ليزرعها كذا في الحاوي \* ولو استأجر ارضا بيضاء على ان يغرس فيها شجرة او ارضا بائنا ذلك  
من المضاربة فهو جائز والوضيعة على رب المال والربح على المشتري كذا في المبسوط \* ولو اخذ نخلا او شجرة  
او ارضا بمعاملة على ان ينفق عليه من مال المضارب فلا يجوز ويضمن ما انفق من مال المضاربة وان كان قال  
له اعمل برأيك كذا في محيط السرخسي \* ولو اخذ الارض مزارعة وانبتها بطعام اشتراه ببعض مال المضاربة  
يجوز ان قال له اعمل برأيك وان كان البذر والبقرة من قبل رب الارض والعمل على المضارب فما حصل  
يكون للمضارب كذا في خزائن المغتربين \* وكذا لو كان شرط البقرة على المضارب كذا في الحاوي \* ولو دفع ارضا  
بغير بذر مزارعة جاز سواء قال له رب المال اعمل برأيك او لم يقل كذا في المحيط \* ولا ينبغي للمضارب ولا  
لرب المال ان يطأ جارية اشتراها للمضاربة كان فيها فضل على رأس المال او لم يكن لا يقبلها ولا يلمسها كذا في  
المبسوط \* وان اذن له رب المال في وطئها فكذلك لا يحل له وطئها ولا ذواتها كذا في المحيط \* ولو زوجها  
رب المال من المضارب فان كان فيها فضل فالتكاح باطل فبقيت على المضاربة كما لو كانت وان لم يكن  
فيها فضل جاز التكاح كما لو زوجها من اجنبي آخر كذا في المبسوط في باب مضاربة اهل الكفر \* وتخرج  
الجارية من المضاربة ويحتسب ذلك على رب المال من رأس ماله كذا في المحيط \* وليس للمضارب ان  
يبيعها

بيعها بعد ذلك كذا في المبسوط \* وليس للمضارب ان يشتري من يعتق على رب المال لقراءة او يمين  
وكذا لم يجز له ان يشتري من يعتق عليه ان كان في المال ربح فان اشترى من يعتق على رب المال او من  
يعتق عليه صار مشتر بال نفسه دون المضاربة وضمن ان نقد الثمن من مال المضاربة وان لم يظهر في المال  
ربح جاز ان يشتري من يعتق عليه فان زادت قيمته بعد الشراء حتى يظهر الربح عتق حظه منه ولم يضمن  
لرب المال شيئا وسعى العبد في قيمته نصيب رب المال ولو اشترى نصفه بمال المضاربة ولا فضل  
فيه ونصفه بماله صح عليهما كذا في الكافي \* وللمضارب في المضاربة المطلق ان يسافر بمال المضاربة  
في الرواية الظاهرة برا وبحرا وليس له ان يسافر سفرا مخوفا يتحامي الناس عنه في قولهم وهو  
الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي فتاوى ابي الليث اذا دفع رجل الى آخر الف درهم  
مضاربة ولم يقل له اعمل برأيك الا ان معاملة التجار في تلك البلاد ان المضاربين يخلطون  
وارباب الأموال لا ينفونهم عن ذلك فعمل في ذلك على معاملات الناس ان غلب التعارف  
بينهم في مثل هذه وجوب ان لا يضمن ويكون الامر في ذلك محمولا على ما تعارفوه كذا في  
المحيط \* اذا دفع الرجل الى الصبي او الى العبد المحجوز عليه مالا مضاربة فاشترى به فربح  
او وضع بغير اذن والد الصبي ومولى العبد جاز على رب المال والربح بينهما على ما اشترطا والعهد  
في البيع والشراء على رب المال ثم لا تنتقل العهدة الى الصبي وان كبر وتنتقل الى العبد اذا  
اعتق ولومات العبد في عمل المضاربة وقتل الصبي وهو في عمل المضاربة بعد ما ربحا فان مولى  
العبد يضمن رب المال قيمة عبده يوم عمل في ماله مضاربة بامره فاذا ضمن قيمته في ذلك الوقت  
يملكه بال ضمان فجميع ما ربح العبد لرب المال دون مولى العبد واما الصبي فعلى عاقلة القاتل  
الدية وان شاء ورثة الصبي ضمنوا عاقلة رب المال ثم يرجع عاقلته على عاقلة القاتل ثم يسلم لورثة  
الصبي حصته من الربح كذا في المبسوط \* ولو اشترى المضارب خمرا او خنزيرا او مدبرا ارام ولد  
او مكاتباً ضمن رأس المال علم او لم يعلم كذا في محيط السرخسي \* لو اشترى بيعا فاسدا مما يملك  
اذا قبض فليس بخالف وما اشترى فانه على المضاربة لان الامر بالتصرف عام يدخل فيه الصحيح  
والفاسد كذا في المحيط \* وان اشترى شيئا بما لا يتغابن فيه الناس يكون مخالفا قال له رب المال  
اعمل فيه برأيك او لم يقل ولو باع مال المضاربة بما لا يتغابن فيه الناس او باجل غير متعارف جاز  
عند ابي حنيفة رح خلا فالصاحبه كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا اشترى المضارب او باع ممن

لا تقبل شهادته بسبب القرابة والزوجة أو الملك كما كتبه والعهد المديون فان كان البيع والشراء بمثل القيمة جاز عندهم جميعا وان كان بما لا يتغابن الناس بمثله لا يجوز عندهم جميعا وان كان بما يتغابن الناس في مثله لم يجز عند أبي حنيفة رح وعندهما يجوز الا من مكاتبه وعبد المديون هكذا في المحيط \*

أقرا المضارب بدين في المضاربة لمن لا تقبل شهادته له أو مكاتبه وعبداه وعليه دين أو لا لزومه في ماله خاصة عند أبي حنيفة رح الا ما قرأ عبده ولا دين عليه فانه لا يلزمه وعندهما يجوز اقراره لهم الا لعبده أو مكاتبه هكذا في محيط السرخسى \* هذا اذا لم يكن في مال المضاربة فضل فاما اذا كان فيه فضل يصح اقراره لهؤلاء في حصته نص عليه في المضاربة الصغيرة كذا في المحيط في المنفقات \* اذا اشترى المضارب بالف المضاربة جارية وقبضها ثم باعها بالف درهم فلم ينقد ثمنها حتى اشتراها لنفسه بخمس مائة لم يجز وكذلك لو اشتراها رب المال لنفسه بخمس مائة لم يجز وكذلك لو كان المضارب باعها بالفين وقبض الثمن الا درهما ثم اشتراها المضارب لنفسه واشتراها رب المال لنفسه باقل من الثمن الاول وكذلك لو اشتراها ابن احدهما أو ابوه أو عبده أو مكاتبه في قول أبي حنيفة رح وفي قولهما شراء هؤلاء جائز الا المكاتب والعبد ووكل المضارب ابنه بشرائها أو ابن رب المال لم يجز الشراء في قول أبي حنيفة رح الموكيل ولا للموكل ولو وكل المضارب رب المال ان يشتريها له أو وكل رب المال المضارب بذلك لم يجز كذا في المبسوط \* بشر بن غياث عن أبي يوسف رح رجلان دفعا إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ونهاية عن الشركة فانشق الكيس الذي فيه الدراهم واختلط بدراهم المضارب من غير فعله فله ان يشتري بذلك ولا ضمان عليه والشركة بينهما ثابتة وليس له ان يخص نفسه ببيع شيء من ذلك المتاع ولا يشتري بثمنه شيئا لنفسه دون صاحبه ولكن لو كان قبل ان يشتري بالمال شيئا اشترى للمضاربة مناعا بالف درهم واشهد ثم نقدها من المال ثم اشترى لنفسه متاعا بالف درهم ونقدها من المال فهذا جائز كذا في المحيط \* اذا اشترى المضارب بمال المضاربة جارية ثم اشهد بعد ذلك انه اشتراها لنفسه شراء مستقبلا بمثل ذلك المال أو بربح وكان رب المال اذن له ان يعمل فيه برأيه أو لم يأذن فان شراؤه لنفسه باطل ولا ينبغي له ان يطأها وهي على المضاربة على حالها كذا في المبسوط \* وقول محمد رح انه اشهد انه يشتريها لنفسه يحتمل وجهين أحدهما ان يشتري جارية للمضاربة من نفسه لنفسه بمثل الثمن الاول أو بربح أو ببيعة والثاني ان يشتري التجارية ثانيا من البائع الاول لنفسه بمثل الثمن الاول أو باكثر أو ببيعة فان اراد به الوجه الاول

فانه لا يجوز سواء اشترى ما بمثل الثمن الاول او باكثر او باقل لان الواحد لا يلي العقد من الجانبين في البيع والشراء الا الاب في مال ولده على الاتفاق والوصي في مال اليتيم على الاختلاف وان اراد به الوجه الثاني فعلى ما عليه اشارة محمد رح لا يجوز لان محمد رح لم يفصل وان كان حين اشترى ما بمال المضاربة اشهد انه يشتريها لنفسه فان كان رب المال اذن له في ذلك فذلك جائز وما اشترى فهو له وهو ضامن لرب المال ما نقد وان كان رب المال لم يأذن له في ذلك فالجارية على المضاربة الا ان يكون رب المال حاضرا فقال عند حضرته انى يشتريها لنفسى هكذا في المحيط \* قال محمد رح في الزيادات اذا قال الرجل لغيره خذ هذه الالف مضاربة فاخذها المضارب واشترى جارية للمضاربة بالف درهم جياذ كما اقتضاه مطلق تسمية الدراهم ثم نظر الى الدراهم فاذا هي نبهجة اوزيوف فان لم يعلم بالمشار اليه وقت الدفع والاخذ او علم به احدهما دون الآخر او علما الا انه لم يعلم كل واحد منهما بعلم صاحبه بحال المشار اليه فالشراء جائز على المضاربة فبعد ذلك ان اعطى المضارب بائع الجارية تلك الدراهم وتجاوز بها البائع فلا رجوع للمضارب على رب المال بشيء ويكون رأس المال الزيوف وان لم يتجاوز بها البائع وردّها على المضارب يردّها المضارب على رب المال ويرجع على رب المال بالجياذ ويكون رأس مال المضاربة الجياذ فان كان المضارب نظرا الى الدراهم قبل الشراء وعلم انها زيوف فاشترى بها جارية نفذ الشراء على المضارب وكان رأس المال الزيوف ولو كانت الدراهم التي قبضها المضارب ستوفة او رصاصا فاشترى المضارب جارية بالف درهم جياذ فهي لرب المال ولا يكون للمضاربة في الوجوه الثلاثة التي ذكرناها والمضارب اجر مثل عمله ولو كانت الدراهم جياذا الا انها انقص من المسمى بان كانت خمسمائة مثلا فاشترى المضارب جارية بالف درهم فنصف الجارية للمضاربة ونصفها لرب المال في الوجوه الثلاثة فاذا باع المضارب هذه الجارية بعد ذلك وربح فنصف الثمن يكون لرب المال وما النصف الآخر فيستوفي منه رأس ماله والباقي ربح فيكون بينهما على الشرط وليس للمضارب اجر المثل فيما اشترى لرب المال ولو كان المضارب ورب المال يعلمان بكون الدراهم زيوفا او ستوفا او ناقصة ويعلم كل واحد منهما بعلم صاحبه بذلك فالمضاربة تتعلق بالمشار اليه فان كانت الدراهم زيوفا او نبهجة فاشترى بها جارية فالشراء للمضاربة ولو اشترى بالجياذ يصير مشترى بنفسه وان كانت الدراهم ستوفة او رصاصا فاشترى بها شيئا كان لرب المال وكان للمضارب اجر مثل عمله فان كانت الدراهم ناقصة

فالمضاربة على ما قبض حتى لو اشترى جارية بالف درهم والمقبوض خمسمائة فنصف الجارية على المضاربة والنصف للمضارب كذا في الذخيرة \* وإذا اشترى المضارب بالمال متاعا وفيه فضل أو لا فضل فيه فأراد رب المال بيع ذلك فابى المضارب وأراد امساكه حتى يجد ربها فان المضارب يجبر على بيعه إلا ان يشاء ان يدفعه إلى رب المال ولكن يقال له ان اردت الامساك فرد عليه ماله وان كان فيه ربح يقال له ادفع اليه رأس المال وحصته من الربح ويسلم المتاع لك كذا في البدائع \* وليس لرب المال ان يابى ذلك عليه كذا في المبسوط \* وإذا اشترى المضارب بالمال متاعا ثم قال المضارب انا امسكه حتى اجد ربها كثيرا وأراد رب المال بيعه فهذا على وجهين أما ان يكون في مال المضاربة فضل بان كان اشترى بها متاعا يساوي النافعي الوجهين جميعا لم يكن للمضارب حق امساك المتاع من غير رضی رب المال إلا ان يعطي رب المال رأس المال ان لم يكن فيه فضل أو رأس المال وحصته من الربح ان كان فيه فضل فحينئذ له حق امساكه وإذا لم يعط رب المال ذلك ولم يكن له حق امساكه هل يجبر على البيع فان كان في المال فضل يجبر المضارب على بيعه إلا ان يقول لرب المال انا اعطيك رأس مالك وحصتك من الربح ان كان في المتاع فضل او يقول اعطيك رأس المال ان لم يكن في المتاع فضل فاذا اختار ذلك فحينئذ لا يجبر على البيع ويجبر رب المال على قبول ذلك وان لم يكن في المال فضل لا يجبر على البيع ويقال لرب المال المتاع كله خالص ملكك فاما ان تأخذه برأس مالك او تبيعه حتى تصل إلى رأس مالك كذا في المحيط \* وكل ما جاز للمضارب في المضاربة الصحيحة من شراء او بيع او اجارة او بضاعة او غير ذلك فهو جائز له في المضاربة النائدة ولا ضمان على المضارب وكذلك لو قال اصل برأيك جاز له ما يجوز في المضاربة الصحيحة كذا في الفصول العمادية \*

الباب الخامس في دفع المال مضاربة إلى رجلين إذا دفع رجل إلى رجلين الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها عبد ايساوي الف درهم وقبضاه فباعه احدهما بغير امر صاحبه بعرض يساوي النافعا وازاد ذلك رب المال فذلك جائز وتكون على المضارب العامل قيمة العبد الف درهم الف من ذلك يأخذه رب المال برأس ماله والف أخرى ربحه يأخذ رب المال نصفه ونصفه بين المضاربين فيطرح عن العامل مقدار نصيبه من الربح وذلك ربع الف ويغرم ما سوى ذلك وحق المضارب الآخر

الآخر تبع لحق رب المال فلا يمتنع لاجله نفوذ اجازة رب المال في حصته ولو كان المضارب باع  
العبد بالفى درهم واجاز ذلك رب المال جاز على المضاربين ولا ضمان على البائع وتوخذ من  
المشتري الا لئان فيكون ذلك على المضاربة بمنزلة ما لو باعاه جميعا ولو كان المضارب باع  
العبد باقل من الفين بقليل او كثير بما يتغابن فيه فاجاز ذلك رب المال فاجازته باطلة ولو كان رب  
المال هو الذي باعه واجاز احد المضاربين فان كان باعه بمثل القيمة فهو جائز وان باعه بدون  
القيمة بقليل او كثير لم يجز حتى يجيزاه جميعا ولو كان احد المضاربين باع العبد ببعض ما ذكرنا  
من الثمن فاجازة المضارب الآخر ولم يجز رب المال فهو جائز ان كان باعه باقل من قيمته بما  
يتغابن الناس فيه وان كان يما لا يتغابن الناس فيه لم يجز في قول ابي يوسف ومحمد ربح  
وهو جائز في قول ابي حنيفة ربح بمنزلة ما لو كان باعه جميعا كذا في المبسوط \* دفع الف الى رجلين  
مضاربة بالنصف وقال اعملوا برأيكما ولم يقل لا يتقردا احدهما بالبيع والاشراء فان عمل احدهما  
بنصف رأس المال بغير امر صاحبه صار ضامنا لذلك النصف كذا في محيط السرخسي \* وما يحصل  
بتصرفه من الربح له ويتصدق بالفضل اُحصوله بسبب حرام كذا في المبسوط \* وان عمل احدهما  
باذن الآخر لا يضمن ويأخذ رب المال رأس ماله منهما النصف من كل واحد منهما وما بقي في  
يد العامل من ربح فهو بين رب المال والمضاربين على شرطهم فان توى ما على المضارب المخالف  
اخذ جميع رأس ماله من المضارب الموافق وان بقي ربح يأخذ رب المال نصفه يأخذ المضارب الموافق  
ربعه والربع الباقي الذي هو نصيب المخالف ينظر فيه ان كان مثل ما عليه يحسب ما عليه من نصيبه  
من الربح وان كان نصيبه من الربح اكثر مما عليه يحسب ما عليه من نصيبه من الربح ويعطى له الباقي  
من الربح الى تمام نصيبه من الربح وان كان اقل مما عليه يحسب قدر نصيبه بما عليه ويرد الباقي  
اذا ايسر وصورته ان كان رأس المال الف درهم وفي يد المضارب الموافق الف وخمسمائة الف وربع وخمسمائة  
رأس المال وخمسمائة دين على المضارب المخالف فيأخذ رب المال رأس ماله الف درهم يبقى  
خمسمائة ربح يضم الى الخمسمائة الدين على المضارب المخالف فيصير الف فيكون بينهم ارباعا سهمان  
لرب المال وسهم للمضارب الموافق وسهم للمخالف فظهر ان نصيب المخالف من الربح مائتان  
وخمسون وعليه من الدين خمسمائة فيحسب بما عليه من الدين قدر نصيبه من الربح وذلك مائتان  
وخمسون ويرد مائتين وخمسين اذا ايسر وان كان في يد المضارب الموافق الف درهم وخمسمائة

يضم الى الخمسمائة التي على المخالف فيصير الربح كله في درهم فيكون نصيب المخالف من الربح خمسمائة وانه مثل ما عليه فلا يلزمه رد شيء وان كان في يد المضارب الموافق ثلثة آلاف فالربح القادرهم فيضم الى ما على المخالف فيصير الربح الثمن وخمسمائة فنصيب المخالف منه ربعة وذلك ستمائة وخمسة وعشرون فيحسب ما عليه وهو خمسمائة من نصيبه من الربح فيرد عليه من الربح مائة وخمسة وعشرون تمام حصته والباقي من الربح يكون بين رب المال والمضارب الموافق اثلاثا على قدر حصتهما كذا في محيط السرخسي \* ولولم يهلك ما في يد المخالف ولكن هلك ما في يد العامل بامر صاحبه فان رب المال يضمن المضارب المخالف نصف رأس ماله ليس له غير ذلك ولو كانا حين قبض الالف مضاربة اقتسماها نصفين فاشترى احدهما بنصف المال عبدا ثم اجاز صاحبه شراءه لم يكن العبد من المضاربة باجازه ولو اشترى باجمعا بالالف عبدا ثم باعه احدهما بشئ معلوم فاجاز صاحبه جاز وكذلك لو اجازة رب المال كذا في المبسوط \* اشترى عبدا فباعه احدهما بعرض او جارية فاجاز صاحبه لم يجز قياسا و اجاز استحسانا ولولم يجز صاحبه حتى قبض المشتري العرض او الجارية وباعه بالف ثم اجاز لم يجز ويرد العبد على المضاربة ويكون في ايديهما ويضمن قيمة الجارية والعرض وله ثمنه ولولم يجز صاحبه بيع العبد بالجارية او العرض فاجاز رب المال جاز البيع وضمن بائع العبد قيمة العبد لرب المال وما اشترى فهو له وبطلت المضاربة كذا في محيط السرخسي \* وان ابضع احدهما بعض المال بغير امر صاحبه فاشترى المستبضع وباع وربح او وضع فربح ذلك للمضارب الذي ابضع ووضع عليه ولرب المال ان يضمن ان شاء المستبضع ويرجع به المستبضع على الآمر وان شاء ضمن المضارب الآمر فان ضمنه لم يرجع على المستبضع بشيء فان اذن كل واحد من المضاربين لصاحبه في ان يبضع ما شاء من المال فابضع احدهما رجلا او ابضع الآخر رجلا فذلك جائز عليهما وعلى رب المال وان باع المضاربان عبدا من رجل فلكل واحد منهما ان يقبض نصف الثمن من المشتري وان لم يأذن له شريكه في ذلك ولا يقبض اكثر من نصف الثمن الا ان يأذن له شريكه فان اذن له شريكه في ذلك فهو جائز ولو قال لهما حين دفع المال اليهما مضاربة لا تبضعا للمال فابضعا فهما ضامنان له وان ابضعا رب المال فهو جائز على المضاربة كذا في المبسوط \* الباب السادس فيما يشترط على المضارب من الشروط الاصل ان رب المال متى شرط على المضارب شرط في المضاربة ان كان شرط لرب المال فيه فائدة فانه يصح



ويجب على المضارب مراعاته والوفاء به واذا لم يف به صار مخالفا وعاملا بغير امرة وان كان شرطاً لا فائدة فيه لرب المال فانه لا يصح ويجعل كالمسكوت عنه كذا في المحيط \* ان خص له رب المال التصرف في بلد بعينه او في سلعة بعينها تنقيد به ولم يجزله ان يتجاوز ذلك وكذا ليس له ان يدفعه بضاعة الى من يخرجها من تلك البلدة فان اخرج الى غير ذلك البلد فاشترى ضمن وكان ذلك له وله ربحه وعليه وضيعته وان لم يشتر حتى رده الى البلد الذي عينه برى من الضمان ورجع المال مضاربة على حاله كذا اذا اشترى ببعضه في المصر وورد بعضه كان المردود والمشتري في المصر على المضاربة كذا في الكافي \* وان كان اشترى بنصف المال شيئاً خارج الكوفة والنصف بعد ما رجع الى الكوفة فما اشتراه خارج الكوفة ضمنه والمشتري للمضارب له ربحه وعليه وضيعته وما رجع به الى الكوفة يعود الى المضاربة قال في الاصل في هذه المسئلة ينصدق بالربح عند ابي حنيفة ومحمد ربح كذا في المحيط \* ولو شرط ان يعمل في سوق الكوفة فعمل في مكان آخر يجوز استحساناً ولو قال لا تعمل الا في السوق فعمل في غيره يضمن كذا في محيط السرخسي \* وما يفيد التقييد من الالفاظ ستة دفعت اليك المال مضاربة على ان تعمل به بالكوفة او تعمل بالكوفة مجزوماً او مرفوعاً او فاعمل به بالكوفة او قال دفعت اليك مضاربة بالنصف بالكوفة وما لا يفيد لفظان دفعت اليك مضاربة واعمل بالكوفة او قال اعمل بالكوفة والضابطة ان رب المال متى ذكر عقيب المضاربة ما لا يمكن التلغظه ابتداءً ويمكن جعله مبنياً على ما قبله يجعل مبنياً عليه كما في الالفاظ الستة وان استقام الابتداء لا يبنى على ما قبله ويجعل مبتدأً كما في اللفظين الاخيرين وحينئذ تكون الزيادة شوري او كان له ان يعمل بالكوفة وغيرها كذا في الكافي \* وفي القدوري اذا دفع اليه الف درهم فقال خذ هذه الالف مضاربة بالنصف على ان تشتري بها الطعام فهذا على الحنطة ودقيقها وكذلك اذا قال خذ هذه الالف مضاربة بالنصف فاشتر الطعام او قال خذ هذه الالف مضاربة بالنصف تشتري بها الطعام او قال في الطعام فهذا كله تفسير وتقييد للمضاربة بالطعام حتى لو اشترى بها غير الطعام يصير مخالفاً ما قال وله ان يشتري بها الطعام في المصر وغيره ويضع في الطعام لان التخصيص ثبت من وجه واحد فقي غير ذلك من الممكن واشباهه يبقى على العموم ولو قال خذ هذه الالف واشتر بها الطعام فله ان يشتري الطعام وغيره وكان قوله واشتر مشورة هكذا في المحيط \* اذا دفعه اليه مضاربة على ان يشتري به الطعام خاصة فله ان يستأجر لنفسه دابة اذا اخرج في الطعام خاصة كما يستأجر للطعام وله ان يشتري

دابة يركبها اذا سافر كما يشترى التجار وله ان يشتري ايضا حمولة يحمل عليها الطعام اذا لم يوجد الكراء او يكون الشراء وفق في ذلك من الكراء كذا في المبسوط في باب ما يجوز للمضارب \* ولا يشترى سفينة يحمل فيها الطعام الا ان يكون في بلد اعتاده التجار فيه ذلك فان كانت المضاربة عامة جاز شري السفينة ايضا كذا في محيط السرخسي \* وله ان يستأجر بعضه بيتا يحزر فيه الطعام او يبيعه فيه كذا في المبسوط \* اذا دفع اليه الف درهم مضاربة في الرقيق فليس له ان يشتري بها غير الرقيق وله ان يشتري الرقيق في المصر الذي دفع المال اليه وفي غيره وله ان يضع في الرقيق ايضا وله ان يستأجر دواب لحمل الرقيق وكذلك له ان يشتري ببعض المال طعاما او كسوة للرقيق كذا في المحيط \* لو قال علي ان يشتري به من فلان ويبيع منه صح التقيد وليس له ان يشتري ويبيع من غيره كذا في الكافي \* ولو دفعه اليه مضاربة علي ان يشتري به من اهل الكوفة ويبيع فاشترى وباع بالكوفة من رجل ليس من اهل الكوفة فهو جائز وكذلك لو دفعه اليه مضاربة في الصرف علي ان يشتري من الصيرفة ويبيع كان له ان يشتري من غير الصيرفة ما بدا له من الصرف كذا في المبسوط \* وان وقت للمضاربة وقتا بعينه يتقيد به حتى يبطل العقد بمضيه كذا في الكافي \* ومن دفع اليه غيره الف درهم مضاربة علي ان يشتري بالنقد ويبيع به فليس له ان يشتري ويبيع الا بالنقد كذا في المحيط \* ولو امره ان يبيع بالنسيئة ولا يبيع بالنقد فباع بالنقد فهو جائز قالوا وهذا اذا باعه بالنقد بمثل قيمته او اكثر او بمثل ما سمي له من الثمن فان كان بدون ذلك فهو مخالف كذا في المبسوط \* لو قال لاتبعه باكثر من الف فباع باكثر جاز لانه خير لصاحبه كذا في الحاوي \* لو كانت المضاربة مطلقة فخصها رب المال بعد عقد المضاربة فحوان قال له لاتبع بالنسيئة او لا تشتري دقيقا ولا طعاما او لا تشتري من فلان او لا تسافر فان كان التخصيص قبل ان يعمل المضارب او بعد ما عمل فاشترى وباع وقبض الثمن وصار المال ناضجا جاز تخصيصه وان كان التخصيص بعد ما عمل وصار المال عرضا لا يصح وكذا الونهاة عن السفر فعلى الرواية يملك السفر في المضاربة المطلقة وان كان المال عرضا لا يصح نهيه كذا في فتاوى قاضيخان \* فاذا اشترى ببعض المال شيئا ثم قال لا تعمل به الا في الحنطة لم يكن له ان يشتري بالباقي الا الحنطة فاذا باع ذلك الشيء وصار نقدا لم يشتر به الا الحنطة كذا في الحاوي \* اذا دفع اليه مالا مضاربة علي ان يشتري به الثياب ويبيع فاسم الثياب اسم جنس للملبوس في حق بني آدم فله ان يشتري به ما شاء

ما شاء من ذلك كالخز والحريز والقز وثياب القطن والكتان والاكسية والآخريات والطبالسة ونحو ذلك وليس له ان يشتري المسوح والستور والانماط والوسائد والطنافس ونحو ذلك ولو دفعه على ان يشتري به البز فليس له ان يشتري من ثياب الخز والحريز والطبالسة والاكسية شيئا وانما يشتري ثياب القطن والكتان فقط كذا في المبسوط في باب شري المضارب وبيعه \* الباب السابع في المضارب يضارب اذا دفع المضارب المال مضاربة بغير اذن رب المال لم يضمن بالدفع ما لم يتصرف الثاني وهذا ظاهر الرواية كذا في التبيين \* ثم رب المال بالخيار ان شاء ضمن الاول رأس ماله وان شاء ضمن الثاني فان ضمن الاول صححت المضاربة بين الاول والثاني والربح بينهما على ما شرطوا وان ضمن الثاني رجع على الاول بالضمنان وتصح المضاربة والربح بين المضاربين على ما شرطوا يطيب الربح للثاني ولا يطيب للاول كذا في الكافي \* وان اختار رب المال ان يأخذ من الربح الذي ربح المضارب الآخر حصته التي اشترط على المضارب الاول ولا يضمن واحدا منهما شيئا فليس له ذلك كذا في المبسوط \* وهذا اذا كانت المضاربتان صحيحتين كذا في التبيين \* ولو كانت المضاربة الاولى فاسدة والثانية جائزة فلا ضمان على واحد منهما والربح كله لرب المال وللمضارب الاول اجر مثله وللثاني على الاول مثل ما شرط من الربح ولو كانت الاولى جائزة والثانية فاسدة فلا ضمان على واحد منهما وللثاني على الاول اجر المثل وللاول ما شرط له من الربح وكذا اذا كانتا فاسدتين لم يضمن واحد منهما كذا في الحاوي \* ولو استهلك المضارب الآخر المال او هببه كان الضمان على الآخر خاصة دون الاول لانه في مباشرة هذا الفعل مخالف لما امر به الاول فيقتصر حكمه بخلاف ما اذا عمل بالمال لانه في مباشرة العمل تمثيل امر المضارب الاول فلهذا كان له ان يضمن ايها شاء كذا في المبسوط \* ولو غصب المال من المضارب الثاني غاصب قبل ان يعمل الثاني للمضاربة فلا ضمان على واحد من المضاربين والضمان على الغاصب خاصة كذا في الذخيرة \* ولو ابضع المضارب الثاني مع رجل يشتري به ويبيع فلرب المال ان يضمن ماله اي الثلاثة شاء والربح الحاصل بين المضاربين على الشرط والوضعية على المضارب الاول ولا ربح لرب المال فان ضمن المضارب الاول صححت المضاربة الثانية وان ضمن الثاني رجع به على الاول وان ضمن المستبضع رجع به على المضارب الثاني ويرجع به الثاني على المضارب الاول كذا في المبسوط \*

رجل دفع الى غيره مالا مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك على ان مارزق الله تعالى من الربح  
 يكون بيننا اقول بكون بيننا نصفان فدفع الاول الى غيره مضاربة وشرط للثاني ثلث الربح جاز  
 ويكون للثاني ثلث الربح ولرب المال نصف الربح والمضارب الاول سدس الربح وان شرط الاول  
 للثاني نصف الربح كان نصف الربح للمضارب الثاني والنصف لرب المال ولا شيء للاول ولو شرط الاول  
 للثاني ثلثي الربح كان الربح بين المضارب الثاني ورب المال نصفين ويغرم الاول للثاني مثل سدس  
 الربح كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قل رب المال الاول ماربحت في هذا من شيء فهو بيننا نصفان  
 اوقال على ان ما زال لك من فضل او ربح اوقال على ان ما كسبت فيه من كسب اوقال على ان  
 مارزق الله فيه من شيء اوقال على ان ما اصاب لك فيه من ربح فهو بيننا نصفان وقال له اعمل  
 فيه برأيك ودفعه الى آخر مضاربة بالنصف او بثلثي الربح او بخمسة اسداس الربح كان كله صحيحا  
 وللثاني من الربح جميع ما شرط له والباقي بين الاول ورب المال نصفان كذا في المبسوط \*  
 في المنتقى بشر بن الوليد عن ابي يوسف رح رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف  
 وامره ان يعمل فيه برأيه فدفع المضارب الى آخر مضاربة وقال مارزقني الله فهو بيني وبينك  
 فنصف الربح لرب المال والنصف الآخر للمضاربين لكل واحد منهما نصيبه كذا في المحيط \* اذا  
 دفع الرجل الى رجل الف درهم مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك فدفع المضارب الى غيره مضاربة  
 وقال له اعمل فيه برأيك كان للثاني ان يدفع الى الثالث مضاربة وكان المضارب الثاني في هذا  
 مثل الاول كذا في الذخيرة \* ولو كان الاول دفع الى الثاني مضاربة ولم يقل له اعمل فيه برأيك  
 فليس للثاني له يدفعه مضاربة كذا في المحيط \* اذا دفع الرجل مالا مضاربة بالنصف ولم يقل له  
 اعمل فيه برأيك فدفع المضارب الى آخر مضاربة بالثلث ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعه الثاني  
 الى آخر مضاربة بالسدس فعمل فيه وربح او وضع فالمضارب الاول بريء من الضمان ورب المال  
 بالخيار وان شاء ضمن الثاني رأس ماله وان شاء ضمن الثالث فاذا ضمن الثاني لم يرجع على احد  
 بشيء وان ضمن الثالث رجع على الثاني والربح بينهما على ما اشترطا ولو كان المضارب الاول  
 حين دفع المال مضاربة الى الثاني بالثلث قال له اعمل فيه برأيك فدفعه الثاني الى الثالث  
 مضاربة بالسدس فربح او وضع فلرب المال ان يضمن اي التلثة شاء فان ضمن الثالث رجع على  
 الثاني ورجع الثاني على الاول وان ضمن الثاني رجع على الاول وان ضمن الاول لم يرجع

على أحدهما بما ضمن ثم لما استقر الملك للأول صححت المضاربتان جميعاً الثانية والثالثة والوضيعة على الأول وأما الربح فـللمضارب الآخر سدسه وللثاني سدسه وللأول ثلثا الربح كذا في المبسوط والمضارب ان يشارك غيره شركة عنان ويقسم الربح بينهما على الشرط وإذا قسم الربح بينهما يكون مال المضاربة مع حصة المضارب من الربح فيستوفي منه رب المال رأس مال له وما فضل يكون بينهما على الشرط هكذا في البدائع \* ولو كان المضارب الأول دفع المال إلى رجل مضاربة على أن للمضارب الثاني من الربح مائة درهم فعمل به فربح أو وضع أو توى المال بعد ما عمل به فلا ضمان لرب المال على أحد والوضيعة عليه والتوى من ماله وللعامل أجر مثله على المضارب الأول ويرجع به الأول على رب المال وإن كان فيه ربح فإنه يعطى أجر مثل العامل أولاً من المال ثم الربح بين رب المال والمضارب الأول على الشرط ولو كان رب المال شرطاً للمضارب الأول من الربح مائة درهم ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعه المضارب إلى آخر مضاربة بالنصف فعمل به فلا ضمان على المضاربين في الوضيعة والتوى ثم الربح كله لرب المال ههنا وعليه أجر مثل المضارب الأول وعلى المضارب الأول المضارب الآخر مثل نصف الربح الذي ربحه في ماله خاصة كذا في المبسوط \*

الباب الثامن في المراجعة والتولية في المضاربة فيه ثلاثة فصول \* الفصل الأول في بيع المضارب مراجعة أو تولية على الرقم أو غيره قال محمد درج في الجامع الصغير إذا باع المضارب المتاع مراجعة بعد ما انفق حسب ما انفق ماى المتاع من الحمل وغيره ولا يحسب ما انفق على نفسه في كسوته وطعامه وركوبه ورهنه وغسل ثيابه وما لا بد منه والأصل الفقهى في ذلك أن كل ما يوجب زيادة في العين حقيقة أو حكماً فهو به معنى رأس المال فيضم إليه وكل ما لا يوجب زيادة في العين حقيقة أو حكماً ليس بمعنى رأس المال فلا يضم إليه وإذا وجب الضم يقول المضارب منديعه مراجعة قام علي بكذا أنحرزاً من الكذب كذا في المحيط \* لو اشترى المضارب متاعاً بالف درهم ورقمه بالف درهم ثم قال للمشتري منه ابيعه مراجعة على رقمه فإن بين المشتري كم رقمه فهو جائز لا بأس به وإن لم يعلم المشتري كم رقمه فالبيع فاسد فإذا علم بالرقم كم هو فهو بالخيار إن شاء أخذه وإن شاء تركه فإن قبضه فباعه ثم علم ما رقمه فرضى به فراضاً باطل وعليه قيمته والتولية في هذا كالمراجعة فإن كان المضارب ولأه رجلاً برقمه ولا يعلم المشتري ما رقمه ثم ياعه المضارب بعد ذلك من آخر بيعاً صحيحاً جاز أن لم يكن الأول قبضه وكذلك لو كان الأول يعلم برقمه فسكت حتى ياعه المضارب من آخر بيعاً

صحيحان رضيه الاول بعد ما علم برقمه ثم باعه المضارب من آخر بيعا صحيحا فالبيع الثاني باطل ولو كان الاول قبض المتاع من المضارب في هذه الوجوه ثم باعه المضارب من آخر كان البيع الثاني باطلا وان علم الاول بالرغم فنقض البيع لم يجز البيع الثاني ايضا ولو كان المضارب اشترى المتاع بالف ثم قال لرجل ابيعك هذا المتاع مرا بحة بربح مائة على الف درهم ولم يسم رقما ولا غير فاشتراه ثم علم ان المضارب كان اشتراه بالف درهم فالبيع لازم بالف درهم ومائة درهم ولا بأس للمضارب بما صنع كذا في المبسوط \* لو قال بعتك هذا بربح الدرهم درهم ا يكون الثمن عشرين اذا اشتراه بعشرة ولو قال بربح الدرهم درهمين يكون الثمن ثلثين ولو قال بربح العشرة خمسة كان الثمن خمسة عشر وكذلك لو قال بربح الدرهم نصف الدرهم ولو قال بربح العشرة خمسة عشر يكون خمسة وعشرين قياسا وفي الاستحسان يكون خمسة عشر وكذلك لو قال بربح العشرة احدى عشر ونصفا كان الربح درهما ونصفا ولو قال بربح العشرة عشرة وخمسة او خمسة وعشرة كان الثمن خمسة وعشرين كذا في محيط السرخسي \* لو اشترى ثوبا بعشرة دراهم من مال المضاربة وانقص عنده حتى يساوي ثلثة دراهم ثم باعه بوضيعة الدرهم درهما كان الثمن خمسة دراهم ولو قال بوضيعة الدرهم درهمين كالذين عليه ثلثة دراهم وثلاث ولو قال بوضيعة الدرهم نصف درهم كان الثمن ستة دراهم وثلثين وكذلك لو قال بوضيعة العشرة خمسة عشر ولو اشترى المضارب عبدا وقبضه ثم باعه بجارية وقبضها ودفع العبد لم يكن له ان يبيع الجارية مرا بحة على الثمن ولا تولية الا من الذي يملك العبد ولو كان الذي اشترى العبد باعه من رجل آخر او وهبه وسلمه ثم باعه المضارب الجارية مرا بحة او تولية كان باطلا ولو باع المضارب الجارية من الموهوب له الغلام مرا بحة او تولية جاز ذلك ولو باع المضارب الجارية من رجل لا يملك العبد بربح عشرة دراهم على رأس المال فاجاز رب العبد البيع جاز ثم الجارية تكون للمشتري من المضارب وياخذ المضارب الغلام وياخذ من المشتري منه الجارية عشرة دراهم ويرجع مولى الغلام على المشتري بقيمة الغلام ولو كان في يده المضارب جارية من المضاربة فباعها بغلام وتقابضها ثم ان المضارب باع الغلام من صاحب الجارية بربح العشرة احدى عشر كان البيع فاسدا ولو باع الغلام من رب الجارية بوضيعة العشرة احدى عشر كان البيع جائزا ويعطيه المشتري من الجارية عشرا جزءا من احدى عشر جزءا ولو قال ابيعك

هذا الغلام بربح عشرة دراهم كان جائزا وياخذ الجارية وعشرة دراهم ولو قال ابيعك بوضيعة عشرة دراهم من رأس المال كان البيع باطلا هكذا في المبسوط \* لو كان رأس المال الفانيسا بورية فاشترى به عبد اثم باعه بالف مروزية قال اشترينته بالف نيسا بورية وابعك بمرا بحة مائة فعلى المشتري الف نيسا بورية ومائة مروزية ولو قال بربح العشرة احد عشر كان الثمن والربح نيسا بورية ولو قال بعتك بوضيعة مائة كان المائة نيسا بورية كذا في محيط السرخسي \* واذا دفع مالا مضاربة الى رجل فاشترى بها جارية وقبضها وباعها بغلام وثق ايضا فزادت الجارية في يد المشتري او ولدت ثم باع المضارب الغلام من رب الجارية بربح مائة درهم وهو لا يعلم بالولادة فان كانت الزيادة في البدن اخذ الجارية ومائة درهم وان كانت ولدت فان شاء المضارب اخذ الجارية ومائة درهم وان شاء نقض البيع ولا سبيل له على الولد والتولية في هذا كاملا رابحة وان كانت المضاربة الف درهم فاشترى بها جارية وباعها بالف وخمس مائة ثم اشتراها بالف باعها مرا بحة على الف درهم عندهما وعند ابي حنيفة رح على خمس مائة ولو كان باعها بالف درهم وكر حنطة وسط او بالف درهم ودينار ثم اشتراها بالف درهم لم يبيعها مرا بحة عند ابي حنيفة رح ولو كان باعها بمائة دينار وقيمتها اكثر من الف درهم ثم اشتراها بالف درهم لم يبيعها مرا بحة في قياس قول ابي حنيفة رح ولو كان المضارب باع الجارية بشيء من الكيل والوزن او بعرض قيمته اكثر من الف درهم ثم اشتراها بالف درهم فله ان يبيعها مرا بحة على الف كذا في المبسوط \* الفصل الثاني في المرا بحة من المضارب ورب المال المضارب اذا اشترى من رب المال او رب المال اشترى من المضارب واراد ان يبيع مرا بحة فانه يبيع مرا بحة على اقل الثمنين وحصه المضارب من الربح كذا في التاتارخانية ناقلا عن الاسبيجاي رح اذا دفع الى رجل الف درهم مضاربة فاشترى رب المال عبد بخمس مائة فباعه من المضارب بالف فان المضارب يبيعه مرا بحة على خمس مائة الا اذا بين الامر على وجهه فيبيعه كيف يشاء كذا في البدائع \* وان اشترى المضارب عبدا بالف وباعه من رب المال بالف ومائتين باعه رب المال مرا بحة بالف ومائة كذا في الكافي \* ولو كان رب المال اشترى العبد بالف فباعه من المضارب بخمس مائة درهم من المضاربة باعه المضارب مرا بحة على خمس مائة كذا في المبسوط \* لو اشترى رب المال بخمس مائة وباعه من المضارب بالف ومائة فانه يبيعه مرا بحة على خمس مائة وخمسين ولو اشترى المضارب بمسماكة باعه مرا بحة على خمس مائة لا يحسب المضارب شيئا من حصه نفسه حتى يكون

ما نقد أكثر من ألف فيحتسب من حصة نفسه ما زاد على ألف وعلى هذا القياس تجرى المسائل كذا في الحاموي \* ولو اشتراه رب المال بألف قيمته ألفان ثم باعه من المضارب بالفين بعد ما عمل المضارب في الألف المضاربة وربح فيها ألفا فانه يبيعه مرابحة على ألف وخمسائة وكذلك لو اشترى رب المال عبدا بخمسائة قيمته ألفان فباعه من المضارب بالفين فانه يبيعه مرابحة على الألف كذا في محيط السرخسي \* ولو كان رب المال اشتراه بألف وقيمته ألف فباعه من المضارب بالفين باعه المضارب مرابحة على ألف وان كان اشتراه رب المال بخمسائة وقيمته ألف فباعه من المضارب بالفين باعه المضارب مرابحة على خمسمائة كذا في المبسوط \* لو كان العبد يساوي ألفا وخمسائة فاشتراه رب المال بألف فباعه من المضارب بألف يبيعه المضارب مرابحة على ألف ومائتين وخمسين كذا في محيط السرخسي \* ولو كان رب المال اشتراه بالفين وقيمته ألف فباعه من المضارب بالفين باعه المضارب مرابحة على ألف كذا في المبسوط \* لو اشترى رب المال سلعة بألف درهم تساوي ألفا وخمسائة فباعه من المضارب بألف وخمسائة فان المضارب يبيعها مرابحة بألف ومائتين وخمسين الا اذا بين الامر على وجهه كذا في البدائع \* لو كان رب المال ملك العبد بغير شيء فباعه من المضارب بألف المضاربة لم يبيعه مرابحة حتى يبين انه اشتراه من رب المال كذا في المبسوط \* اشترى المضارب عبدا بخمسائة قيمته ألف فباعه من رب المال بألف فانه يبيعه مرابحة على خمسمائة كذا في محيط السرخسي \* ولو دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها عبدا فباعه من رب المال بألفي درهم باعه رب المال مرابحة على ألف وخمسائة ولو كان المضارب اشترى العبد بخمسائة من المضاربة فباعه من رب المال بألفي درهم فانه يبيعه مرابحة على ألف وخمسائة الثمن الذي اشترى به المضارب وخمسائة ربح المضارب ويطرح عنه خمسمائة ربح رب المال وخمسائة ايضا ما يكمل به رأس المال وان كان بقي من المضاربة خمسمائة في يد المضارب لم يحتسب به في ثمن هذا العبد ويستوي ان كان قيمة العبد اقل من ذلك او اكثر في هذا الوجه كذا في المبسوط \* اشترى المضارب عبدا بألف قيمته ألفان ثم باعه بألف من رب المال فانه يبيعه مرابحة على ألف هكذا في محيط السرخسي \* ولو اشترى المضارب بألف عبدا فباعه من رب المال بالفين ثم ان رب المال باعه من اجنبي مساوية بثلاث آلاف ثم اشتراه المضارب من الاجنبي بالفين لم يملك ان يبيعه مرابحة في قول أبي حنيفة رح الا ان يبين الامر على



وجهه وعندهما يملك بيعه مائة على الفين كذا في الحاوي \* ولو كان المضارب باع العبد من رب المال بالف وخمسمائة ثم باعه رب المال من اجنبي بالف وستمائة ثم عمل المضارب بالف وخمسمائة حتى صارت الفين فاشترى بها العبد من اجنبي فانه يبيعه مائة في قولهما على الفين وهو ظاهر واما في قياس قول ابي حنيفة رح يبيعه مائة على الف واربعمائة كذا في المبسوط \* اشتراه المضارب بالف وولاه رب المال ثم باعه من اجنبي مائة بالف وخمسمائة ثم اشتراه المضارب مائة بالفين ثم حط رب المال عن الاجنبي ثلثمائة وهو الخمس يحط الاجنبي عن المضارب الخمس وذلك اربعمائة ويبيعه مائة على الف ومائتين صداني حنيفة رح الا ان يبين وعندهما يبيعه مائة على الف وستمائة لان ما حط رب المال من الاجنبي يقسم على الربح وعلى رأس المال اثلاثا ثلثاه من رأس المال والثلث من الربح فيكون المحطوط من الربح مائة ويبقى اربعمائة ثم يجب على الاجنبي ان يحط من المضارب مثل ذلك فيحط الاجنبي من الثمن اربعمائة ثم يطرح ايضا عن ثمن المضارب ربح رب المال وذلك اربعمائة فاذا طرح اربعمائة من الف وستمائة تبقى الف ومائتان هكذا في محيط السرخسي \* ولو كان المضارب حط من رب المال من الثمن الذي ولّاه به العقد مائتي درهم فان رب المال يحط المائتين وحصتها من الربح وهي مائة درهم من الاجنبي ثم يحط الاجنبي عن المضارب هذه الثلثمائة وحصتها من الربح وهي مائة فيبقى العبد في يد المضارب بالف وستمائة شراء من الاجنبي فان اراد ان يبيعه مائة باعه في قول ابي حنيفة رح مائة على الف ومائتين وعندهما يبيعه مائة على الف وستمائة كذا في المبسوط \* الفصل الثالث في المراجعة بين المضاربين قال محمد رح في الاصل اذا دفع رجل الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع الى آخر الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى احد المضاربين عبدا بخمسمائة من المضاربة فباعه من المضارب الآخر بالف فاراد الثاني ان يبيعه مائة يبيعه على اقل الثمنين ولو باعه الاول من الثاني بالفين الف المضاربة والف من مال نفسه فان الثاني يبيعه مائة على الف ومائتين وخمسين لان الثاني اشترى نصفه لنفسه وقد كان الاول اشترى ذلك النصف الثاني بمائتين وخمسين كذا في البدائع \* ولو دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع الى آخر الف درهم مضاربة بالنصف فعمل الآخر بالمال حتى صار الفين ثم اشترى الاول بالف المضاربة عبدا وباعه من آخر بالالفين اللتين في يده وقيمتها الفادهم

فان الثاني يبيعه مرابحة على الف وخمسمائة ولو كان الاول اشتراه بخمسمائة من المضاربة وخمسمائة من ماله والمسئلة على حالها باعه الآخر مرابحة على الف وخمسمائة ولو كان الاول اشتراه بالف من ماله وخمسمائة من المضاربة والمسئلة بحالها باعه الآخر مرابحة على الف وثمان مائة وثلاث وثلثين ولو كان الاول اشتراه بالف المضاربة وبخمسمائة من ماله فان الآخر يبيعه ايضا مرابحة على الف وثمان مائة وثلاثة وثلثين وثلاث كذا في المبسوط \*  
 لو دفع الى احد هما الف والى الآخر الفين فاشترى صاحب الالف عبدا بها وباعه من صاحب الالفين بالالفين باعه مرابحة على الف وخمسمائة ولو كان الاول اشتراه بخمسمائة باعه الثاني مرابحة على الف ولو اشترى الاول بالف المضاربة ثم باعه من الثاني بثلاثة آلاف الفان من المضاربة والف من ماله باعه مرابحة على الفين وسدس الف ولو كان الاول اشتراه بخمسمائة من المضاربة والمسئلة بحالها باعه الثاني مرابحة على الف وخمسة اسداس الالف كذا في محيط السرخسي \*  
 ولو دفع الى رجل الف درهم مضاربة والى آخر الف درهم مضاربة فاشترى الاول عبدا بالف من ماله وبخمسمائة من المضاربة ثم باعه من الآخر بثلاثة آلاف الف من ماله والف من المضاربة فان الآخر يبيعه مرابحة على الفين وستمائة وستة وستين درهما وثلثي درهم كذا في المبسوط \*  
 ولو اشتراه الاول بالف المضاربة وخمسمائة من ماله ثم باعه من الثاني بالف المضاربة والف من ماله باعه مرابحة على الفين وخمسمائة كذا في محيط السرخسي \*  
 واذا دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف ودفع الى آخر الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى الاول جارية بالف من ماله وخمسمائة من المضاربة وباعها من الآخر بثلاثة آلاف درهم الف من المضاربة والفين من ماله فانه يبيعهها مرابحة على الفين وثمان مائة وثلاثة وثلثين وثلاث فاذا قبض الثمن اخذ لنفسه من الثمن حصة الف درهم وكان ما بقي من المضاربة فان كان الثمن الذي باعها به اربعة آلاف درهم كان له خاصة من ذلك اثنى عشر جزء من سبعة عشر والباقي يكون من المضاربة كذا في المبسوط \*  
 ولو اشترى عبدا بالف المضاربة وخمسمائة من ماله وباعه من الثاني بثلاثة آلاف الف المضاربة والفين من ماله باعه على الالفين وثلثي الف وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \*  
 الباب التاسع في الاستدانة على المضاربة لو كان رب المال اذن له في الاستدانة كان الدين عليهما

عليهما نصفين ولورهن وقيمته والدين سواء كان على المضارب نصف قيمته لأن الاذن بالاستدانة  
مقد آخر وهو شركة الوجوه وكان الربح الحاصل من مال المضاربة على ما شرط وما حصل بالاستدانة  
ان كان مطلقا يقضى التساوي سواء كان الربح في المضاربة نصفين او ثلثا لانه لا تعلق لاحدهما  
بالآخر كذا في المحيط \* رجل دفع الى رجل الفاضاربة لم يكن للمضارب ان يشتري شيئا  
للمضاربة باكثر من ذلك المال قال لعرب المال اعمل فيه برأيك ولم يقل فان اشترى سلعة باكثر  
من الف كانت حصته الالف مضاربة وما زاد فهو للمضارب له ربحه وعليه وضعته ومن الزيادة عليه  
خاصة ولا يضمن المضارب بذلك الخلط كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو اشترى بالف المضاربة  
سلعة لم يملك ان يشتري بعد ذلك شيئا ولو كان رأس المال دراهم فاشترى بغير الاثمان كما للمكيل  
والموزون ونحوه كان مشترى بنفسه لانه اشترى بغير مال المضاربة فكان استدانة على المضاربة  
ولو كان رأس المال دراهم فاشترى بالدنانير او دنائير فاشترى بالدراهم نفذ على المضاربة استحسانا لانهما  
كجنس واحد في حق الثمنية وفي حق المضاربة كذا في محيط السرخسي \* وكذا اذا اشترى بالفلوس  
على قول من يجوز المضاربة بها وكذا اذا اشترى بالبيض وفي يده السود وبالصحاح وفي يده  
المكسورة كذا في الحاوي \* ولو اشترى بتمر ذهب او فضة مرصوفة يجوز ان يكون ثمنه من مشترى  
لنفسه واذا كانت المضاربة الف درهم فاشترى شيئا بمائة دينار وقيمة الدنانير اكثر من الالف جاز  
على المضاربة بحصة الالف ولزم الفضل للمشتري وكان شريكا في المضاربة ولو كانت قيمة الدنانير  
الف فاشترى بالدنانير ينوي من المضاربة ثم غلت الدنانير قبل ان ينقد فصارت الف وخمسائة فهذه  
وضيعة دخلت على المال فيشتري بالالف ذهبا وينقده ثم يبيع المتاع فينقده ببقية الذهب كذا  
في المحيط \* اذا كانت المضاربة الف درهم فاشترى عليها جارية بخمسمائة كرحنطة وسط وقبض  
الجارية وهلك الدراهم عند المضارب فالمضارب مشتر للجارية لنفسه وعليه ثمنها ولا ضمان عليه  
في المضاربة ولو كان اشتراها بخمسين دينار فقبضها ولم ينقد الثمن حتى ضاقت الدراهم رجع على  
رب المال بخمسين دينار استحسانا فيعطيهما بائع الجارية فاذا باعها بعد ذلك بثلاثة آلاف او اقل او  
اكثر استوفى رب المال ماله الف درهم وخمسين دينار والباقي ربح بينهما وكذلك لو كان  
رأس المال قد دبت المال فاشترى الجارية بالف فله كذا في الميسوط \* ولو اشترى او لا يبدل  
بخمسمائة لم يملك ان يشتري بعد ذلك الا بقدر خمسمائة وكذلك كل دين يلحق المال

لان قدر المستحق يخرج من المضاربة وكذلك لو كان في يده جارية او عرض فاشترى جارية  
للمضاربة لبيع العروض فيؤدي ثمنه منها لم يجز سواء كان الثمن حالا او مؤجلا ولو باع ما في يده  
قبل مجيء الاجل لم ينتفع بذلك لان الشراء حين انعقد وقع له فلا ينقلب للمضاربة كذا في  
محيط السرخسي \* لو باع المضارب واشترى وتصرف في مال المضاربة فحصل في يده صنوف  
من الاموال من المكمل والموزون والمعدود وغير ذلك من سائر الاموال ولم يكن في يده  
دراهم ولا دنانير ولا فلوس له ان يشتري متاعا بثمن ليس في يده مثله من جنسه وصفته وقدرة بان  
اشترى عبدا بكرة حنطة موصوفة فان اشترى بكرة حنطة وسط وفي يده الوسط او بكرة حنطة جيدة  
وفي يده الجيدة جاز وان كان في يده اجود ما اشترى به او ادون لم يكن للمضاربة وكان للمضارب  
كذا في البدائع \* اشترى بحنة نسبته وفي يده حنة جاز كذا في محيط السرخسي \* لو كان امره  
ان يعمل في المضاربة برأيه فاشترى بها ثيابا ثم صبغها بعصفر من عنده فهو شريك في الثياب بما زاد  
العصفر فيها واصل الثياب على المضاربة والصبغ فيه ملك للمضارب خاصة كذا في المبسوط \*  
ولو صبغها من ماله بصبغ يزيد فيها ولم يقل له اعمل فيه برأيك فهو ضامن للثياب ورب المال بالخيار  
ان شاء اخذ الثياب واعطاه زيادة الصبغ وان شاء ضمنه قيمة ثياب بيض كما في الغصب ان لم يكن فيه  
فضل على رأس المال فان باعها قبل ان يختار شيئا مساومة او مراوحة جاز وبرئ عن الضمان ويقسم  
الثمن في المساومة على قيمة الثياب غير مصبوغة وعلى ما زاد الصبغ فيها فيكون حصة الصبغ  
للمضارب وحصة الثياب على المضاربة يستوفي منه رب المال رأس المال والباقي ربح وفي المراوحة يقسم  
الثمن على ما اشترى به المضارب الثياب وعلى قيمة الصبغ يوم صبغ وان كان فيه فضل بان اشترى الثياب  
بالف وهي تساوي الفين حين اشتراها ان شاء ضمنه ثلاثة ارباع قيمته ابيض وان شاء اخذ ثلاثة ارباعه  
واعطاه ما زاد الصبغ في ثلاثة ارباعه وان هلك الثمن في يده لا يضمن شيئا كذا في محيط السرخسي \*  
وان كان صبغه اسود فعندهما الجواب فيه كالجواب فيما صبغ احمر وعند ابي حنيفة ربح السواد  
في الثوب نقصان فهو بمنزلة الحمل والقسارة في انه لا حصة للمضارب من الثمن ولا ضمان عليه  
والاصح ان هذا في ثياب ينقص السواد من قيمتها فاما في ثياب يزيد السواد في قيمتها فهو بمنزلة ما لو صبغها  
اصفرا واحمر هكذا في المبسوط \* لو اشترى ثيابا بجميع مال المضاربة ثم استلجر على حملها او قسارتها  
او ثقلها وفعل ذلك من ماله فهو منطوع لانه يصير مستدبنا على المضاربة وهو لا يملك ذلك ولا ضمان

عليه قال له اعمل فيه برأيك اولم يقل كذا في محيط السرخسي \* وكذا ان زاد المضارب من مال  
في ثمن ما اشتراه بمال المضاربة فهو متطوع منه ويلزم الزيادة عليه في ماله دون مال المضاربة ويبعه  
مراوحة على الثمن دون الزيادة كذا في الكافي \* ولو ان المضارب لم يصبغ الثياب ولكن قصها  
بمائة درهم من هذه وذلك يزيد فيها او ينقص منها فلا ضمان عليه في ذلك ان زادت او نقصت  
فان باعها بربح او وضيعه فهو متبرع فيما غرم من مال نفسه في قصارتها قليل هذا على قولهما فاما  
عند ابي حنيفة ربح ينبغي ان يكون الجواب في هذا كالجواب في مسئلة الكراء لان مؤنة التجارة  
جرت الرسم بالحاقه برأس المال بمنزلة الكراء كذا في المبسوط \* في المنتقى رجل دفع الى رجل  
الف درهم مضاربة فاشترى سفينة بمائة درهم والمال عنده على حاله ثم اشترى بالالف كلها طعاما  
وحمله في السفينة فهو متطوع بالكراء ولو كان اشترى بشعمائة منها طعاما وبقيت في يده مائة  
فاداه في الكراء لم يكن متطوعا وباعه مراوحة على الكراء وكذلك لو نقد المائة في الكراء ثم اشترى  
بالف درهم متاعا وقد امره رب المال ان يعمل برأيه فانه يبيعه مراوحة على الف ومائة مائة منها  
للمضارب والالف على المضاربة كذا في المحيط \* واذا دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف  
وامره ان يستدين على المال فهو جائز لان الاستدانة شراء بالنسيئة ولو وكله بالشراء نسيئة على ان يكون  
المشتري كله للموكل جاز فكذلك النصف فان اشترى بالمضاربة غلاما ثم اشترى على المضاربة  
جارية بالف درهم دينا وقبضها ثم باعها بالقي درهم فقبض المال ثم هلك ما قبض ولم يدفع ما باع  
فان المضارب يلحقه نصف ثمن الجارية ويكون على رب المال نصف ثمنها ولو لم تهلك الجارية  
كانت بينهما نصفين يؤدى ان من ثمنها ما عليه من الثمن والباقي بينهما نصفان فان لم يبع المضارب  
الجارية ولكنه اعتقها ولا فضل فيها على رأس المال فعنقه جائز في نصفها ولو دفع اليه الف درهم  
مضاربة وامره ان يستدين على المال على ان مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما  
للمضارب ثلثة ولرب المال ثلثة فاشترى المضارب بالف جارية تساوي الفين واشترى على المضاربة  
غلاما بالف يساوي الفين فباعهما جميعا باربعة آلاف فان ثمن الجارية يسنو في منه رب المال  
رأس ماله وما بقي فهو ربح بينهما على ما اشترطان ثلثة للمضارب وثلثة لرب المال وامان من الغلام  
فيؤدى منه ثمنه والباقي بينهما نصفان فان كان امره ان يستدين على المال على ان ما اشترى بالدين  
من شيء فله رب المال ثلثة وللمضارب ثلثة على ان مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان

فاشترى المضارب بالمضاربة تساووي الفين واشترى على المضاربة جارية بالف دينار  
تساوي الفين فباعهما بأربعة آلاف درهم فحصة جارية المضاربة يأخذ منها رب المال رأس ماله  
الف درهم والياقي بينهما نصفان على ما اشترطوا ثمن الجارية المشتراة بالدين بينهما اثلاث على  
قد رملكهما واشترط المناصفة في الربح في هذا يكون باطلا ولودفع اليه الالف مضاربة على ان  
ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء غلب المال ثلثه وللمضارب ثلثا وامره ان يستدين على  
المضاربة على ان ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما كذلك ايضا فاشترى بالمضاربة  
جارية تساووي الفين ثم اشترى على المضاربة جارية بالف دينار تساووي الفين فباعهما بأربعة  
آلاف فحصة المضاربة يكون بينهما على شرطهما بعد ما يستوفي رب المال رأس ماله وحصة  
الجارية المشتراة بالدين بينهما نصفان وكذلك لو كان امرة ان يستدين على رب المال ولو كان  
امرة ان يستدين على نفسه كان ما اشتراه المضارب بالدين له خاصة دون رب المال ولو كان  
امرة ان يستدين على المال او على رب المال فاشترى بالمضاربة جارية ثم استقرض المضارب  
الف درهم واشترى بها عبد فهو مشتر لنفسه والقرض عليه خاصة لان الاستدانة هي الشراء  
بالسيئة والاستقراض غير ها كذا في المبسوط \* ولو قال له رب المال استقرض علي الفوا ابتع  
بها على المضاربة ففعل كان ذلك على نفسه حتى لو هلك في يده قبل ان يدفعه اليه رب المال  
لزمه ضمانه لان الامر بالاستقراض باطل كذا في الحاوي \* ولودفع اليه رجل الف درهم  
مضاربة بالثلث وامره ان يعمل في ذلك برأيه وامره ان يستدين على المال فاشترى بالف ثيابا  
فسلمها الي صباغ يصبغها صفراء بمائة درهم ووصف له شيئا معروفا فصبغها به ثم ان المضارب باع  
الثياب مربحة بالف درهم فان رب المال يأخذ رأس ماله الف درهم ويؤدى المضارب اجرة  
الصباغ مائة درهم وما بقي من الربح قسم على احد عشر سهما عشرة اسهم من ذلك حصة  
المضاربة بينهما اثلاثا على الشرط وسهم حصة المائة الدين بينهما نصفان ولو كان باع الثياب  
مساومة قسم الثمن على قيمة الثياب وعلى ما زاد الصبغ فيها فما يخص قيمة الثياب فهو مال المضاربة  
يعطى منه رب المال رأس ماله ويقسم الباقي بينهما اثلاثا على الشرط وما اصاب قيمة الصبغ يعطى  
منه اجر الصباغ مائة درهم والباقي بينهما نصفان ولو اشترى المضارب بالف المضاربة ثيابا واستقرض  
على المال

على المال مائة درهم فاشترى بها زعفراناً فصبغ به الثياب ثم باعها مرابحة على مال المضاربة على ما استقرض بالف درهم فانها يقسم على احد عشر سهماً عشرة اسهم منها مال المضاربة الى شرطهما وسهم للمضارب خاصة ولو باعها مساومة قسم الثمن على قيمة الثياب وعلى ما زاد الصبغ في الثياب فما اصاب قيمة الثياب كان على المضاربة وما اصاب قيمة الصبغ كان للمضارب وكان عليه اداء القرض ولو كان اشترى الزعفران بمائة درهم نسيئة فصبغ الثياب فيه كان هذا والذي استأجر الصباغ بمائة ليصبغها سواء في جميع ما ذكرنا كذا في المبسوط \* امرة بالاستدانة على المال فاشترى بالمال متاعاً واستكرى دواب بحمله عليها بمائة درهم كانت المائة مشتركة ان باع المتاع مرابحة قسم الثمن على احد عشر جزء عشرة مضاربة وجزء شركة يكون بينهما بعد اداء الكراء منه كذا في محيط السرخسي \* وان باعه مساومة كان جميع الثمن في المضاربة على الشرط بينهما ثم غرم الكراء على المضارب ورب المال نصفان ولو لم يكن استكرى به ولكنه استقرض مائة درهم فاشترى بها باعاً فلها ان يبيعها مرابحة على الف ومائة وهذا قول ابي حنيفة رحمه وفي قول ابي يوسف ومحمد رحمه يبيع الثياب مرابحة على الف درهم ولا يدخل في ذلك حصة الكراء وان باعها مساومة كان الثمن كله مضاربة وضمن الكراء في مال المضارب خاصة لانه هو المستقرض فان قال المضارب لرب المال انما استكرت الدواب لك لحمل ثيابك وقال رب المال انما استكرت بمالك لنفسك ثم حملت ثيابي عليها فالقول قول رب المال كذا في المبسوط \* دفع الفامضاربة بالثلث وامرة بان يستدين على المضاربة فاشترى بالف المضاربة وبثلاثة آلاف جارية تساوي خمسة آلاف وباعها بعد القبض بخمسة آلاف وقبض الثمن ثم هلكت الالف الاولى والجارية ونمناها في يده صمن تسعة آلاف يؤدى اربعة آلاف من الجارية الى بائعها وخمسة آلاف الى مشتركيها كذا في محيط السرخسي \* ثم يرجع على رب المال بخمسة آلاف وخمسمائة واحد واربعين درهما وثلثي درهم وعلى المضارب في ماله ثلاثة آلاف واربع مائة وثمانية وخمسون وثلث فان هلكت الالف المضاربة اولاً لم هلكت الجارية وخمسة آلاف بعد ذلك والمسئلة على حالها فانه يؤدى تسعة آلاف درهم كما بينا ويرجع على رب المال بخمسة آلاف وست مائة وخمسة وعشرين درهما كذا في المبسوط \* الباب العاشر في خيار العيب وخيار الرؤية من دفع الى آخر الف درهم مضاربة فاشترى بها عبد اثم طعن المضارب بعيب في العبد كان الخصم في ذلك هو المضارب دون رب المال وانما

اقام البينة ان هذا العيب كان عند البائع فانه يرد عليه فان ادعى البائع الرضاء على المضارب فانه يستحلف المضارب على ذلك بالله ما رضيت بهذا ولا عرضت على بيع فان اقر المضارب انه قد رضي بالعيب وابراه منه او عرضه على بيع منذ رآه فانه لا يرد عليه بائعه كالموكل الخاص الا انه اذا لم يتمكن الرد على بائعه فانه يكون ما اشتراه على المضاربة ولا يلزم المضارب وذكر في كتاب الوكالة في الموكل الخاص انه اذا رضي بالعيب ان كان قبل القبض يلزم الموكل وان كان بعد القبض يلزم الوكيل الا ان يشاء الموكل ان يأخذه معيبا وفي المضارب لم يفصل بينهما اذا رضي بالعيب قبل القبض او بعده فمن مشائخنا من قال الجواب في المضارب كالجواب في الموكل الخاص ومنهم من يقول المضارب اذا رضي بالعيب فانه لا يلزمه وانما يلزم المضاربة سواء رضي بالعيب قبل القبض او بعده بخلاف الوكيل الخاص فانه ان كان بعد القبض يلزمه وان ادعى البائع الرضاء على رب المال وانكر المضارب واراد ان يستحلف رب المال والمضارب على ذلك فانه لا يستحلف المضارب ولا رب المال كذا في المحيط \* واذا اشترى المضارب عبدا لم يره وقد رآه رب المال فله المضارب ان يرده بخيار الرؤية ولو رآه المضارب ثم اشتراه لم يكن لواحد منهما خيار وان لم يره رب المال ولو كان رب المال قد علم انه احوار قبل ان يشتريه المضارب فاشتراه المضارب وهو لا يعلم به فله ان يرده بالعيب والوكيل بشراء عبد الغير عينه بالف درهم بمنزلة المضارب في جميع ما ذكرنا ولو دفع الى رجل مالا مضاربة على ان يشتري به عبد فلان بعينه ثم يبيعه فاشتراه المضارب وام يرده وقد رآه رب المال فلا خيار للمضارب فيه وكذلك لو كان المضارب رآه ولم يره رب المال فهذا كالاول في هذا الحكم ولو كان العبد احر وقد علم به احدهما لم يكن للمضارب ان يرده ابدا وكذلك الوكيل بشراء بعينه عبدا اذا اشتراه وقد كان الا مر رآه او علم بعينه فليس للوكيل ان يرده كذا في المبسوط \* اذا باع المضارب عبدا من المضاربة وطعن المشتري فيه بعيب بعد ما قبضه والعيب يحدث مثله فاقرا المضارب انه كان عنده ورده عليه القاضي باقراره او قباه المضارب بنفسه بغير قضاء او استقال المشتري فاقله فذلك جائز على رب المال واو لم يقر المضارب بالعيب بل انكره ثم صدق المشتري من العيب على شيء ان كان قيدة المصالح عليه مثل حصة الغيب من الثمن او اكثر بحيث يتغابن الناس فيه يجوز وان كان بحيث لا يتغابن الناس في مثله لا يجوز ذكر المسئلة في الكتاب من غير ذكر خلاف فقل هذا الجواب على قولهما واما على قول ابي حنيفة رح يجوز على كل حال وقيل ما ذكر قول الكل كذا في



الذخيرة \* الباب الحادي عشر في دفع المالمين مضاربة على الترادف وخطا أحدهما بالآخر وخط مال المضاربة بغيره \* قال محمد ر ح من دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع إليه ألف درهم أخرى مضاربة بالنصف أيضا فخطا المضارب الألف الأولى بالألف الثانية فالأصل في جنس هذه المسائل أن المضارب متى خط مال رب المال بمال رب المال لا يضمن ومتى خط مال المضاربة بمال نفسه وبمال غيره يضمن وهذه المسئلة في الحاصل على ثلاثة أوجه أما أن قال رب المال في كل واحد من المضاربتين أعمل فيه برأيك ولم يقل ذلك فيهما أو قال له ذلك في أحدهما دون الأخرى فاما أن خطا المضارب مال المضاربة الأولى بالثانية قبل أن يربح فيهما أو بعد ما ربح في أحدهما دون الأخرى فان قال له رب المال في المضاربتين جميعا أعمل فيه برأيك فخطا أحدهما بالأخرى فانه لا يضمن واحد من المالمين سواء خطهما قبل أن يربح في المالمين أو بعد ما ربح فيهما أو بعد ما ربح في أحدهما دون الأخرى وان لم يقل له في المضاربتين جميعا أعمل فيهما برأيك فان خطا أحد المالمين بالآخر قبل أن يربح في واحد منهما فانه لا يضمن شيئا وان خطهما بعد ما ربح في المالمين فانه يضمن المالمين وحصة رب المال من ربح المالمين قبل الخط وما إذا ربح في أحد المالمين دون الآخر فانه يضمن المال الذي لا ربح فيه ولا يضمن المال الذي فيه ربح فان قال له أعمل فيه برأيك في المضاربة الأولى ولم يقل له ذلك في الثانية فخط مال المضاربة الأولى بالثانية فالمسئلة لا تخلو عن أربعة أوجه أما أن خط أحد المالمين بالآخر قبل أن يربح في أحد المالمين أو بعد ما ربح في المالمين أو بعد ما ربح في مال الأولى ولم يربح في مال الثانية ولم يربح في مال الأولى وفي وجهين منها يضمن مال الثانية الذي لم يقل له رب المال أعمل فيه برأيك أحدهما إذا خطا أحد المالمين بالآخر بعد ما ربح في المالمين والوجه الثاني إذا خطا أحدهما بالآخر وقد ربح في مال الأولى الذي قال له فيهما أعمل فيه برأيك لا يضمن مال الأولى ويضمن مال الثانية وفي وجهين منها لا يضمن لا مال الأولى ولا الثانية أحدهما إذا خط أحد المالمين بالآخر قبل أن يربح في واحد من المالمين وكذلك أن ربح في مال الثانية الذي لم يقل له فيها أعمل فيه برأيك ولم يربح في مال الأولى الذي قال له فيها أعمل فيه برأيك وهو الوجه الثاني فان قال له في المضاربة الثانية أعمل برأيك ولم يقل ذلك في الأولى فالمسئلة لا تخاو عن أربعة أوجه أيضا على ما بينا وفي الوجهين منها إذا خط أحد المالمين بالآخر بعد ما ربح في المالمين أو في مال الثانية الذي قال له فيه أعمل برأيك ولم يربح في مال الأولى الذي لم يقل له أعمل برأيك

يضمن مال الاولى ولا يضمن مال الثانية وفي وجهين منها وهما اذا خلط احد المالكين بالآخر قبل ان يربح في المالكين او يربح في مال الاولى ولم يربح في مال الثانية فانه لا يضمن شيئا لا مال الاولى ولا مال الثانية كذا في المحيط \* اذا دفع الرجل الى الرجل مالا مضاربة ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفع المضارب المال الى رجل وقال له اخلط بمالك هذا او بمالي هذانم اعمل بهما جميعا فاخذ الرجل منه فلم يخلط حتى ضاع من يده فلا ضمان على المضارب ولا على الذي اخذه منه لانه بمنزلة الودعة في يده مالم يخلط والمضارب بمطلق العقد يملك الايداع والابضاع فلا يصير هو بالدفع مخالفا ولا القابض بمجرد العقد منه غاصبا مالم يخلط كذا في المبسوط \* دفع الغامضاربة بالنصف والغالب الثلث ولم يقل فيهما اعمل برأيك فخلطهما المضارب قبل العمل ثم عمل فلا ضمان ويقسمان نصف الربح نصفين ونصفه اثلاثا ولو ربح في احدهما ووضع في الآخر قبل الخلط لا يدخل في الوضعية المال الذي فيه الربح لانهما مضاربتان فان خلطهما بعد ذلك صار ضامنا للمال الذي وضع فيه ولا يضمن المال الذي ربح فيه فان ربح في المال الذي فيه وضعية فهو للمضارب بتصدق به عند ابي حنيفة ومحمد ربح كذا في محيط السرخسي \* اذا دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف يعمل فيها برأيه فربح الفانم دفع رب المال الى آخر الغا اخرى مضاربة بالنصف يعمل فيها برأيه فدفع المضارب الاول الفين الى رجل بالثالث يعمل فيها برأيه ودفع المضارب الثاني الف الى هذا الرجل ايضا مضاربة بالثلث يعمل فيها برأيه فخلط الف بالالفين فلا ضمان عليه فان ربح على ذلك كله الغا امسك ثلثا لنفسه وقسم الثلثين الباقيين المضاربان الاولان اثلاثا باعتبار ما دفعا اليه من المال فاذا اخذ صاحب الفين الثلثين من ذلك دفع الى رب المال رأس ماله الف درهم وما بقي فلرب المال نصف ما كان ربح المضارب الاول وذاك خمسمائة ونصف ذلك للمضارب ورب المال ايضا ثلثة ارباع ما كان من الربح الثاني وربعه للمضارب وبأخذ المضارب الآخر من المضارب الثاني ثلث الثلثين ثم يدفع الى رب المال رأس ماله ويقاسمه الربح اربعا ثلثة ارباعه لرب المال وربعه له ولو كان المضارب الاول لم يربح شيئا حين دفع المال مضاربة بالثلث وامره ان يعمل فيها برأيه فعمل فربح الفانم دفع اليه المضارب الثاني الف التي في يده مضاربة بالثلث وامره ان يعمل فيها برأيه فخلطها بالالفين ثم عمل فربح الفان الربح على ثلثة والوضعية

والوضيعة على ثلثه بحساب المال فتصيب الالف ثلث الربح ويأخذ المضارب الآخر حصته من ذلك الثلث ثم يأخذ رب المال منه رأس ماله الفا واقتسما ما بقي بينهما الرب المال ثلثة ارباعه وللمضارب ربعه فما اصاب الالفين وهو الثلثان من ذلك اخذ المضارب الآخر منه ومن الالف التي هي ربح الالف الاول ثلثه ورد ما بقي على المضارب الاول ويأخذ منه رب المال رأس ماله وثلثة ارباع ما يبقى بعده من الربح وللمضارب ربعه \* كذا في المبسوط \* ولود فع اليه الفا مضاربة بالنصف ليعمل فيه برأيه فعمل فيه وربح الفا فدفعه الفا آخر مضاربة بالثلث ليعمل فيه برأيه فخطا خمسمائة من هذه الالف بالمضاربة الاولى فهلك بعد الخلط الى فالحالك ربح المال الاول وصار كانه لم يربح وقال محمد ربح الالف تهلك من ذلك كله بالحساب حتى يكون اربعة اخماسه من المال الاول وخمسه من المال الثاني كذا في الكافي \* وان لم تهلك حتى عمل وقدر ربح الفا اخرى فخمسه من هذا الربح من المضاربة الاخيرة واربعة اخماسه من الاولى كذا في محيط السرخسي \* ولود فع اليه الف درهم مضاربة فاشترى المضارب بها وبالف من ماله جارية ثم خطا الالفين قبل ان ينقدهما بعد الشراء ثم نقدهما فلامضمان عليه فان باعها بعد ذلك وقبض الثمن مختلط فلامضمان عليه فيه وله ان يشتري بالثمن بعد ذلك ويبيع فيكون نصفه على المضاربة حصته ما اشترى من الجارية بمال المضاربة ونصفه للمضارب حصته ما اشترى منها بمال نفسه وان قسم المضارب المال بغير محضر من رب المال فقسمة باطله ولو ان المضارب حين اخذ الف المضاربة وخطها بالف من ماله قبل ان يشتري بها ثم اشترى بها كان مشتريا لنفسه وهو ضامن لمال المضاربة ولو كان خلط المال بعد ما اشترى به ثم لم ينقده حتى ضاع في يده كان ضامنا لالف المضاربة حتى يدفعها من ماله الى البائع ولا يرجع على رب المال بشيء واذا قبض الجارية كان نصفها على المضاربة ونصفها للمضارب كذا في المبسوط \* وان نقضت المضاربة لان من شرط قيام المضاربة ان يكون رأس المال امانة عنده كذا في محيط السرخسي \* ولو كان المضارب اشترى مع رجل بالف المضاربة وبالف من عند ذلك الرجل جارية ودفع الالفين قبل ان يخطاها ثم قبضا الجارية فنصفها على المضاربة ونصفها لذلك الرجل فان باعها بثمن واحد وقبضا الثمن مختلط فهو جائز ولا ضمان على المضارب فان قاسم المضارب ذلك الرجل الثمن فهو جائز على رب المال فان خلط مال المضاربة بمال ذلك الرجل بعد القسمة فالمضارب ضامن للمضاربة وان شارك المضارب بمال المضاربة باذن رب المال ثم قال المضارب للشريك قد قاسمتك والذي في يدي من المضاربة

وكذبه الآخر فالقول قول الشريك مع يمينه كذا في المبسوط \* وقال محمد ربح في الجامع رجل دفع الى رجل مائة دينار قيمتها الف وخمس مائة وقال له اعمل بها وبالف من مالك على ان الربح بيننا نصفان فهذا جائز ولو لا هذا الشرط لكان الربح بينهما اخماسا على قدر المالين فاذا شرط المناصفة صار كان صاحب الدنانير شرط له سد من ربحه فيكون ذلك مضاربة بسد من الربح وهذا وان خرج مخرج الشركة ويكون المال مشروطا عن الجانبين الا انه لا يمكن تصحيحها شركة لا اشتراطهما العمل على المدفوع اليه المال وفي الشركة يكون العمل مشروطا عليهما وكان هذا شركة صورة ومضاربة معني وفائدة قول صاحب الدنانير بالف من مالك انتفاء الضمان من المضارب اذا خلط مال المضاربة بمال نفسه ولما صار هذا مضاربة في حق الدنانير شرط تسليمها واحضارها فان هلك احد المالين قبل الشراء هلك من مال صاحبه غير انه ان هلك الدنانير بطلت المضاربة وان هلك الدراهم فالمضاربة على حالها فان انتقصت قيمة الدنانير فصارت الف درهم ثم اشترى المضارب بها وبالف من ماله جارية ثم باعها بربح الف كان ربح كل واحد منهما خمسمائة غير ان الخمسمائة التي هي ربح الدنانير خمسة اسداسها لصاحب الدنانير وسدسها لصاحب الدراهم على ما شرطوا والخمسمائة التي هي ربح الدراهم لصاحب الدراهم خاصة ولو اشترى المضارب بكل مال سلعة على حدة ثم باع ما اشترى بالدراهم فلم يربح فيه وباع ما اشترى بالدنانير فربح فيه خمسمائة فله من هذا الربح سدسه بحكم الشرط ولو كان ربح فيما اشترى بالدراهم خمسمائة ولم يربح فيما اشترى بالدنانير شيئا فالربح كله لصاحب الدراهم ولو كانت الدنانير نقصت قيمتها فصارت تساوي ثمان مائة فاشترى المضارب بهما عبدا فخمسة اتساع العبد للمضارب واربعة اتساعه على المضاربة فان باع المضارب العبد وربح فيه اخذ كل واحد منهما رأس ماله واخذ المضارب خمسة اتساع الربح حصه رأس ماله فيكون له خاصة واربعة اتساع الربح حصه المشتري بالدنانير فيكون مقسوما بينهما اسداسا للشرط الذي شرطاه في العقد ولو كان العبد لم يبعه المضارب حتى صارت قيمة الدنانير القائم باعه بثلاثة آلاف درهم اقسما الثمن على تسعة اسهم خمسة اتساعه وهي الف وستمائة وست وستون وثلاثان حصه المضارب فيكون له الف من ذلك رأس ماله والباقي ربح فيكون له خاصة واربعة اتساع الثمن وذلك الف وثلاثمائة وثلاث وثلاثون وثلاث حصه المضاربة بالف درهم من ذلك يؤخذ رأس المال والباقي ربح فيقسم بينهما اسداسا هكذا في المحيط \* الباب الثاني عشر في نفقة المضارب اذا عمل المضارب

في المصر فليست نفقته في المال وان سافر فطعامه وشراؤه وكسوته وركوبه معناه شراء وكراعي في مال المضاربة فلو بقي شيء في يده بعد ما قدم مصر رده في المضاربة ولو كان خروجه دون السفر ان كان بحيث يغدو ثم يروح فيبيت باهله فهو بمنزلة السوقي في المصر وان كان بحيث لا يبيت باهله فنفقته في مال المضاربة كذا في الهداية \* والنفقة هي ما يصرف الى الحاجة الراتبه وهو الطعام والشراب والكسوة وفراش ينام عليه والركوب وعاف دابته كذا في محيط السرخسي \* ومن ذلك غسل ثيابه والذهن في موضع يحتاج اليه كالبحار واجرة الحمام والحلاق وانما يطلق في جميع ذلك بالعرف حتى يضمن الفضل ان جاوزة كذا في الكافي \* وروي من ابي يوسف رح انه سئل عن اللحم فقال كما كان يأكل كذا في الذخيرة \* فاما الدواء والحجامة والكحل ونحو ذلك في ماله خاصة دون مال المضاربة وكذلك جارية الوطى والخدمة لا تحسب بثمنها في المضاربة ولو استأجر اجيرا يخدمه في سفرة وفي مصره الذي اتاه فيخبره ويطنخ ويغسل ثيابه ويعمل له مالا بدله منه احتسب بذلك على المضاربة وكذلك لو كان معه غلمان له يعملون في المال كانوا بمنزله ونفقتهم في مال المضاربة وكذلك لو كان للمضارب دواب يحمل عليها منافع المضاربة الى مصر من الامصار كان مملها على المضاربة مادامت في صلها كذا في المبسوط \* لو امانه رب المال بغلمانه او دوابه في السفر لا تفسد المضاربة ونفقة غلمانه ودوابه عليه دون مال المضاربة فان انفق المضارب عليهم بغير اذن رب المال ضمن من ماله كذا في محيط السرخسي \* واذا صار ضامنا فان ربح في المال ربحا بدئ برأس المال يأخذ رب المال رأس المال كله وما بقي من الربح يتقسم بينهم على ما شرطوا فما اصاب المضارب من الربح فانه يحتسب نصيبه من الربح بما عليه فان كان نصيبه من الربح اقل مما ضمن رده الزيادة وان كان نصيبه من الربح اكثر اخذ الزيادة الى تمام نصيبه من الربح وان كان رب المال امرا بالنفقة على رقيقه ودوابه حسب ذلك من مال رب المال كذا في المحيط \* وان كان اسرف فيما انفق على الرقيق فانما يضم الى رأس ماله من ذلك نفقة مثله كذا في محيط السرخسي والمبسوط \* وسبيل النفقة ان يحتسب من الربح ان كان وان لم يكن فهي من رأس المال لان النفقة جزء هالك والاصل في الهلاك ان ينصرف اولا الى الربح كذا في المحيط \* فان انفق المضارب من مال نفسه او استدان على المضاربة رجع في مال المضاربة بذلك ويبدأ برأس المال ثم يشي بالنفقة ثم يثلث بالربح وان هلك مال المضاربة لم يرجع على رب المال

بشيء كذا في الذخيرة \* فإن اتفق من مال المضاربة شيئاً على نفسه قبل أن يشتري به فإنه يستوفي رب المال رأس ماله بكما له كذا في محيط السرخسي \* إذا استأجر دابة ليحمل عليها متاع المضاربة واشترى طعاماً للمضاربة فصاع المال قبل أن ينقذ فإنه يرجع بذلك على رب المال هكذا في المبسوط \* ولو اشترى طعامه وكسوته ودهنه أو استأجر ما يركب عليه فصاع المال لا يرجع بذلك على رب المال كذا في محيط السرخسي \* لو كان له أهل بالكوفة وأهل بالبصرة ووطنه فيهما جميعاً فخرج بالمال من الكوفة ليتجر فيه بالبصرة فإنه ينفق من مال المضاربة في طريقه فإذا دخل البصرة كانت نفقته على نفسه مادام بها فإذا خرج منها راجعاً إلى الكوفة اتفق من مال المضاربة في سفره ولو كان أهل المضارب بالكوفة وأهل رب المال بالبصرة فخرج بالمال إلى البصرة مع رب المال ليتجر فيه فنفقته في طريقه وبالبصرة وفي رجوعه إلى الكوفة من مال المضاربة كذا في المبسوط \* إذا دفع الرجل إلى غيره ألف درهم مضاربة وهما بالكوفة وليست الكوفة وطناً للمضارب فنفقته المضارب مادام بالكوفة على نفسه فإن سافر بمال المضاربة ثم عاد إلى الكوفة في تجارته كان نفقته في مال المضاربة مادام بكوفة وكانت الكوفة وغيرهما من البلدان سواء في حقه كذا في المحيط \* فإن تزوج امرأة فيها واتخذها وطناً الت نفقته عن مال المضاربة كذا في المبسوط \* إذا خرج المضارب بالمال إلى مصر من الأمصار يشتري به متاعاً أو شيئاً من أصناف التجارة فأنتهى إلى ذلك المصرف لم يشتري شيئاً حتى رجع بالمال إلى مصره وقد انفق من المال فإن تلك النفقة تكون في مال المضاربة كذا في المحيط \* وإذا دفع إلى رجل مالا مضاربة وأمره بأن يعمل فيه برأيه فدفع المضارب إلى آخر مضاربة فسافر الآخر بالمال إلى مصر يشتري ويبيع فنفقته على المضاربة لانه بمنزلة المضارب الأول كذا في المبسوط \* ولو نوى المضارب الإقامة في مصر من الأمصار فنفقته عن مال المضاربة وإنما تبطل نفقته من مال المضاربة بإقامته في مصره أو في مصر يتخذها داراً إقامة كذا في الذخيرة \* لو أبضعه المضارب مع رجل لم يكن المستبضع نفقة في مال المضاربة ولو أبضعه المضارب مع رب المال فعمل به فهو على المضاربة والربح بينهما على الشرط ولا نفقة لرب المال على المضاربة كذا في المبسوط \* المضارب إذا سافر بمال المضاربة ومال نفسه يوزع النفقة على المالين سواء خلط المالين أو لم يخلط قال له رب المال اعمل فيه برأبك أو لم يزل له ذلك والسفر وما دون السفر في ذلك سواء إذا كان لإبنت في أهل كذا في فتاوى قاضيخان \*

وكذلك لو سافر بمالين لرجلين مضاربة فنفقته على قدر ما ليهما وان كان احدا مالين بضاعة فنفقته في مال المضاربة الا ان يقرع العمل في البضاعة فينفق من مال نفسه دون البضاعة الا ان يكون صاحبهما اذن له كذا في محيط السرخسي \* قال محمد ربح في الزيادات رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها جارية تساوي الف درهم واحتاجت الجارية الى النفقة فان النفقة تكون على رب المال ولا يجعل على المضارب نفقة حصته وهو ظاهر الرواية وروى الحسن من ابي حنيفة ربح ان النفقة على رب المال والمضارب على قدر ملكهما كذا في المحيط \* لو اتى مصر واشترى شيئا فمات رب المال وهو لا يعلم فاتى بالمتاع مصر اخر فنفقة المضارب في مال نفسه وهو ضامن لما هلك في الطريق وان سلم المتاع جازيعة لبقائها في حق البيع كذا في الوجيز للكردي \* ولو كان المضارب خرج بالمتاع من ذلك المصر قبل موت رب المال لم يكن عليه ضمان وكان نفقته في سفره حتى ينتهي الى المصر ويبيع المتاع على المال كذا في المبسوط \* لو كان المضارب في الطريق فنهاء رب المال برسول عن السفر او مات فله ان يتوجه الى اي مصر احب وكان نفقته في مال المضاربة فاما اذا كان مال المضاربة ناضا وهو في مصر او في الطريق فخرج الى غير مصر رب المال يضمن كذا في محيط السرخسي \* ولو كان رب المال مات والمضارب بمصر من الامصار غير مصر رب المال والمضاربة متاع في يده فخرج بها الى مصر رب المال في الاستحسان لا ضمان عليه ونفقته حتى يبلغ مصر رب المال على المضاربة وكذلك لو كان رب المال حيا فارسل اليه رسولا ينهاء عن الشراء والبيع وفي يده متاع فخرج به الى مصر رب المال فاني لا اضمنه ما هلك من المتاع في سفره واجعل نفقته في المال استحسانا ولو كانت المضاربة في يده دراهم او دنانير فمات رب المال والمضارب في مصر اخر او كان رب المال حيا فارسل اليه رسولا ينهاء عن الشراء والبيع فاقبل المضارب بالمال الى مصر رب المال فهلك في الطريق فلا ضمان عليه فان سلم حتى قدم وقد انفق منذ على نفسه في سفره فهو ضامن النفقة كذا في المبسوط \* اذا اشترى بالف المضاربة وبالف من عنده عدا فاتفق عليه فهو متطوع وان رفع الامر الى القاضي فامره بالنفقة عليه فما انفق فهو عليه ما على قدر رؤس اموالهما كذا في الحاوي \* كل مضاربة فاسدة لانفقة للمضارب فيها على مال المضاربة فان اتفق على نفسه من المال حسب من اجر مثل عمله واخذ بما زاد عليه ان كان ما اتفق منه اكثر من اجر المثل كذا في المبسوط \* الباب الثالث عشر في عتق عبد المضاربة وفي كفايته وفي دوة نسب ولد جارية المضاربة

لو اعتق المضارب عبد المضاربة فلا يخلو ما ان لا ربح في مال المضاربة وفيه ربح ولا فضل في قيمة العبد على رأس المال او فيه فضل فان لم يكن ربح في المضاربة لا يصح عتقه فلو اعتقه رب المال يصح ويكون مستوفيا رأس ماله فاما اذا كان في المضاربة ربح ولا فضل في قيمة العبد بان اشترى عبد الخمسمائة وهو يساوي الف و رأس المال الف فاعتقه المضارب لا يصح ايضا لان ملك المضاربة متى كان جنسين مختلفين وقيمة كل واحد مثل رأس المال فانه يعتبر كل واحد من المالين مشغولا برأس المال كانه ليس معه غيره ولا يعتبر برأس المال شائعا فيهما هكذا في محيط السرخسي \* ولو كان رب المال هو الذي اعتق العبد جاز اعتاقه وصار به مستوفيا برأس ماله بتمامه بقي خمسمائة وربع فيكون بين المضارب وبينه نصفين كذا في المحيط \* وان كان في قيمة العبد فضل بان اشترى المضارب بخمسمائة عبد يساوي الفين فاعتقه جاز اعتاقه في الربع كذا في محيط السرخسي \* فيستوفي رب المال الخمسمائة القائمة في يد المضارب برأس ماله صار الاول المملوك للمضارب ومن العبد قدر سبعمائة وخمسين درهما فقد حدث للمضارب زيادة ملك في العبد لم يكن يوم اعتق ولا يعتق ما حدث له من الزيادة في العبد فيقول ان المضارب متى كان مؤسرا فلرب المال خيارات ثلثة ان شاء ضمن المضارب الف ومائتين وخمسين درهما ثم كان للمضارب ان يرجع على العبد بالف وخمسمائة ان شاء ويكون الولاء كله للمضارب وان شاء رب المال استسعى العبد في الف ومائتين وخمسين وللمضارب ان يستسعى العبد في مائتين وخمسين ان شاء وان شاء اعتق هذا القدر من العبد ويكون الولاء بينهما على ثمانية اسهم خمسة اسهم لرب المال وثلثة اسهم للمضارب وان شاء رب المال اعتق نصيبه وعند ذلك يعتق من العبد خمسة اسهم ويبقى للمضارب خيار في سهم واحد وهو ما حدث له من الزيادة بعد العتق فان شاء اعتق وان شاء استسعى واي ذلك فعمل كان الولاء بينهما على ثمانية اسهم وان كان المضارب معسرا فلرب المال خياران ان شاء استسعى العبد في الف ومائتين وخمسين وان شاء اعتق هذا القدر من العبد ويكون للمضارب الخيار فيما حدث له من الزيادة ويكون الولاء بينهما على ثمانية اسهم من الوجه الذي ذكرنا وهذا كله قول ابي حنيفة رحمه فاما على قول ابي يوسف ومحمد رحمه لما اعتق المضارب العبد والربح ملكه عتق كله على رب المال والمضارب ثم يستوفي رب المال الخمسمائة الثانية في يد المضارب برأس ماله ثم ضمن المضارب ان كان مؤسرا الف ومائتين وخمسين ولا يرجع به



المضارب على العبد وان كان مغيرا فان رب المال يستسعى العبد في الف ومائتين وخمسين ويكون الولاء كله للمضارب هكذا في المحيط \* وان اشترى المضارب بالف المضاربة عبدين لكل واحد منهما يساوي الف فاعتقهما المضارب فعقه باطل عندنا وان زادت قيمتهما بعد ذلك كان العتق باطلا ايضا كذا في المبسوط \* ولو اعتقهما رب المال ينظر ان كان اعتقهما معا فاعتقا وضمن للمضارب خمسمائة مؤسرا كان او معسرا ولا سعاية على العبد وان اعتق احدهما بعد صاحبه ضيق الاول كله وولاؤه له ويعتق من الثاني نصفه كذا في محيط السرخسي \* وان اشترى عبدين بالف درهم قيمة احدهما الف درهم وقيمة الاخر الفاد درهم ثم ان المضارب اعتقهما معا او متفرقا وهو مؤسرا فعلى قول ابي حنيفة رح لا يصح اعتاق العبد الذي قيمته الف درهم ويصح اعتاقه في ربع العبد الذي قيمته الفاد درهم فانتقضت المضاربة فيه وبقي العبد الذي قيمته الف درهم على المضاربة فاذا اراد رب المال ان يستوفي رأس ماله يبيعه المضارب فيستوفي ثمنه رب المال فيصير العبد الذي قيمته الفاد فارغا عن الشغل وكان ربحا كله بينهما نصفان فقد اعتق المضارب عبدا رب المال نصفه وهو مؤسرا فيثبت لرب المال خياران ثلاثة عند ابي حنيفة رح ان شاء ضمن المضارب الف درهم ثم يرجع المضارب على العبد ان شاء بالف وخمسمائة ويكون الولاء كله للمضارب وان اختار سعاية العبد يستسعى في نصف قيمته ويستسعى المضارب العبد في خمسمائة هي الربع الذي ملكه بعد ما استوفى رب المال رأس ماله ولا يستسعه في الربع الذي كان ملكا له يوم العتق ويكون الولاء بينهما نصفين وان اختار الاعتاق فان للمضارب ان يستسعى العبد في الربع الذي ملكه بعد استيفاء رأس المال وان شاء اعتق وايا ما فعل كان الولاء بينهما نصفان وان كان المضارب معسرا فذلك في جميع ما ذكرنا الا انه ثبت لرب المال الخياران الاولان هكذا في المحيط \* ولو لم يعتقهما المضارب وعقهما رب المال في كلمة واحدة فالعبد الذي قيمته الف حر من مال رب المال ولا سعاية عليه والعبد الذي قيمته الفان ثلثه اربعة حر من مال رب المال واما الربع الباقي فان كان رب المال مؤسرا فالمضارب في قول ابي حنيفة رح بالخيار ان شاء اعتق ذلك الربع وان شاء استسعى العبد فيه وان شاء ضمن رب المال ويرجع به رب المال على العبد وان كان معسرا فان شاء اعتق وان شاء استسعى وهذا ظاهر وضمن المضارب ايضا رب المال تمام حصته من الربع وملك خمسمائة مؤسرا كان او معسرا ثم رب المال لا يرجع على العبد بما ضمن للمضارب من هذه الخمسمائة الاخرى كذا في المبسوط \*

وان اعتقهما رب المال متفرقا فان اعتق اولا الاعلى فان على قول ابي حنيفة ربح يعتق من الاول  
ثلاثة ارباعه ولا يعتق ربه ويعتق من الذي قيمته الف وقت الاعتاق النصف ثم للمضارب خيارات  
ثلاثة في العبدان ان كان رب المال مؤسرا ان شاء ضمنه ربع قيمة الاول ونصف قيمة الثاني وان شاء  
اعتق ربع الاول ونصف الثاني وان شاء استسعى العبد الاول في ربه والثاني في نفسه فان اختار  
تضمين رب المال يرجع على العبد الاول بربع قيمته وعلى الثاني بنصف قيمته ومنى يرجع بذلك  
عليهما كان ولا وهما كله لرب المال وان اختار المضارب السعاية او الاعتاق يكون ولاء العبد  
الاول بينهما على اربعة اسهم ثلثة ارباعه لرب المال وربعه للمضارب وولاء العبد الثاني بينهما  
نصفان وان اعتق العبد الادنى اولا نقول على قول ابي حنيفة ربح لما اعتق العبد الادنى اولا واعتق  
كاه من غير سعاية وحين اعتق الاعلى عتق منه نصفه فيكون الجواب فيه كالجواب في عبد مشترك  
بين اثنين اعتقه احدهما هكذا في المحيط \* ولو اشترى بالالف عبدان كل واحد منهما يساوي الف  
فاعتقهما المضارب معا واحدهما قبل صاحبه ثم فآرب المال عين احدهما او قطع يده فقد صار  
مستوفيا نصف رأس ماله ثم ظهر الفضل في العبد الآخر الا ان العتق الذي كان من المضارب قبل  
ذلك فيه باطل وان اعتقهما المضارب بعد ذلك لم يجز عتقه في المجني عليه لانه لا فضل فيه عما بقي  
من رأس المال واما العبد الآخر فيعتق منه ربعه نصف الفضل على ما بقي من رأس المال فيه ثم يباع  
المجني عليه فيدفع الى رب المال تمام رأس ماله ويضمن المضارب ان كان مؤسرا لرب المال نصف  
قيمة العبد الذي جاز عتقه فيه لانه ظهر ان جميعه ربح وان نصفه لرب المال فيضمن له المضارب ذلك  
ضمنان العتق ويرجع به على العبد ويرجع عليه ايضا بما تئين وخمسين درهما في قياس قول ابي حنيفة ربح  
كذا في المبسوط \* اذا كاتب المضارب عبدا او امة من المضاربة فان كانت القيمة مثل رأس المال  
فانه لا يجوز كتابته واذا ادى العبد المكاتبه لا يعتق ويكون ما ادى من الكتابة على المضاربة وان كان  
في القيمة فضل على رأس المال بان كانت القيمة الف درهم وكاتبه على الفين ورأس المال الف  
درهم فانه تصح كتابته في حصته وهو الربع عند ابي حنيفة ربح ولا تصح الكتابة فيما كان منه نصيب  
رب المال الا ان لرب المال ان ينتقض الكتابة فان لم ينتقض حتى ادى العبد جميع بدل الكتابة  
فانه يعتق حصته المضارب عند ابي حنيفة ربح لا غير وندم ما يعتق الكل وما قبض المضارب  
من الكتابة

من الكتابة فانه يسلم له ربع ذلك وثلاثة ارباع الكتابة تكون على المضاربة عندهم جميعا واذ اعتق  
حصّة المضارب انتقضت المضاربة فيستوفي رب المال رأس ماله من ثلثة ارباع الكتابة فبقي خمسائة  
والعبد كله ربها فيكون الخمسمائة بينهما نصفين والعبد بينهما نصفين فقد حدث للمضارب زيادة  
شركة بقدر الربح لم يكن له يوم الاعناق فلا يعتق هذا القدر على قول ابي حنيفة رحمه على ما عرف  
ويكون لرب المال في نصيبه عند ابي حنيفة ربع خيرات ثلثة ان كان المضارب مؤسرا هكذا في  
المحيط \* وان مات ولم يؤد المكاتب شيئا وترك اقل من ثمانية آلاف مات عبدا وبطلت الكتابة  
لانه مات عاجزا لان ما هو ملكه وهو ربع الكسب لا يفي ببدل الكتابة فيستوفي رب المال ما ترك  
رأس ماله الف درهم والباقي بينهما نصفان وان ترك ثمانية آلاف فقد مات من وفاء ويعتق  
فياخذ المضارب من ذلك الفين ويغرم لرب المال الف وخمسمائة قيمة ثلثة ارباع العبد لانه بقي  
ذلك على ملك المولى وقد افسدت المضاربة فيضمن ويكون الستة الآلاف الباقية من الكسب بين  
المضارب ورب المال نصفين وان ترك المكاتب تسعة آلاف اخذ المضارب الف درهم بدل الكتابة  
فيموت حرا وبأخذ ايضا الالف الزائدة بحق الارث لان الولاء له لانه عتق كله عليه لانه ملكه  
بالضمان فان كانت قيمته يوم كاتب الفانم ازدادت لم تنفذ الكتابة وان كانت قيمته يوم الكتابة الفين  
ثم انتقصت ثم ادعى او مات فالجواب فيه كما في المسئلة الاولى لان الربع كان ملكه فنفذت الكتابة  
فيه لان المكاتب يضمن قيمته يوم الاداء فيفارق الاولى في وقت الضمان كذا في محيط السرخسي \*  
اذ اعتق المضارب عبدا من المضاربة قيمته مثل رأس المال او اقل على الف درهم ورأس المال الف درهم  
فان عتقه باطل كما لو اعتقه بغير مال وان كانت قيمة العبد اكثر من رأس المال بان كانت الف درهم ورأس  
المال الف درهم فاعتقه المضارب على الف درهم عتق من العبد نصيب المضارب خاصة عند  
ابي حنيفة رحمه وعندهما يعتق جميع العبد وسلم للمضارب من بدل العتق حصته وهو الربع وما بقي يسلم  
للعبد فلا يكون على المضاربة عندهم قالوا هذا اذا كان قال المضارب للعبد اعتقك على الف درهم  
وقبل العبد ذلك حتى صار حرا بنفس القبول او مكاتبا حتى يكون ما اكتسبه بعد ذلك كسب مكاتب  
او كسب حر مديون فاما اذا قال المضارب للعبد ان اذيت الي الفين فانت حر فادى العبد الف  
درهم وعتق حصّة المضارب من العبد فان جميع ما اخذ من العبد يكون على المضاربة لانه كسب عبدا  
المضاربة فياخذ رب المال من ذلك رأس ماله والباقي ربح فيكون بينهما على ما اشترطا هكذا

في المحيط \* أن كان مع المضارب الف بالنصف فاشترى المضارب به ما قيمتها الف فوطئها المضارب فولدت ولدا يساوي الفافاد على المضارب أنه ابنه ثم بلغت قيمة الغلام الف وخمسمائة والمضارب مؤسرا فأن شاء رب المال استسعى الغلام في الف ومائتين وخمسين وإن شاء اعتقه وانما قبض رب المال الف درهم من الغلام ضمن المضارب نصف قيمة الامة مؤسرا كان او معسرا هكذا في الكافي \* اذا نفع رجل الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية تساوي الف فولدت ولدا يساوي الفافاد ما المضارب قد عوته باطلة وهو ضامن لعقر الجارية وله ان يبيع الجارية وولدها فقد أبهم الجواب هنا وهو على التقسيم فان كانت جاءت بالولد منذ اشترىها لاقبل من سنة اشهر فله ان يبيعها ولكن لا يلزمه العقر وان كانت جاءت به لاكثر من ستة اشهر فعليه العقر وله ان يبيعها ما لم يستوف رب المال منه عقرها فان استوفى عقرها وهو مائة درهم صححت دعوته وثبت نسب الولد منه وصارت الجارية ام ولد له ثم يغرم لرب المال من قيمة الجارية تسعمائة تمام رأس ماله وخمسين درهما مما بقي مؤسرا كان او معسرا واما الولد فهو ربح كله ويعتق نصيب المضارب منه وهو النصف ويسعى في نصف قيمته لرب المال ولا ضمان على المضارب في ذلك وان كان مؤسرا فان لم يبع واحدا منهما ولم يستوف رب المال عقرها حتى زادت الجارية فصارت تساوي الفين فهي ام ولد للمضارب وعليه قيمة ثلاثة ارباعها مؤسرا كان او معسرا واما الولد فهو رقيق على حاله ما لم يؤد ما عليه من قيمة الام او يأخذ رب المال شيئا من العقر وله ان يبيعه فان لم يبيعه حتى صار يساوي الفين فانه يصير ابن المضارب ويعتق منه ربعة كذا في المبسوط \* ولا ضمان على المضارب في الولد انما على الولد السعاية وان كان المضارب مؤسرا واذا صتق من الولد ربعة عند ابي حنيفة رح وعندهما كله فرب المال يأخذ الف درهم من المضارب رأس ماله اذا كان المضارب مؤسرا لا من سعاية الولد واذا استوفى ذلك من المضارب رأس ماله فما بقي من الجارية وعقرها على المضارب يكون ربحا وبقي الولد كله ربحا فما بقي من قيمة الام والعقر يكون ربحا يختص به رب المال فان كان العقر مائة درهم يجعل ذلك كله لرب المال فيؤدى المضارب ذلك الى رب المال فالحاصل ان المضارب في هذه الصورة بضمن لرب المال تمام قيمة الجارية الف درهم وعقرها مائة درهم فيصير رب المال مستوفيا من ذلك الف درهم رأس ماله ويصير مستوفيا الف ومائة ربحا ثم يجعل للمضارب من الولد مثل ما استوفى من الربح

وذلك الف ومائة فيعتق من الولد بقدر الف ومائة حصة المضارب فيعتق على المضارب من غير سعاية بقي من الولد تسعمائة ربها فيكون بين رب المال والمضارب نصفان فللمضارب من ذلك اربعمائة وخمسون فيعتق من الولد بقدر اربعمائة وخمسين من غير سعاية وذلك عشر الولد وربع عشرة لان قيمته الفان وعشر الالفين مائتان ويسعى الولد في اربعمائة وخمسين درهما الرب المال فاذا ادى الولد ذلك الى رب المال عتق كله وكان لرب المال من ولاء الولد عشرة وربع عشرة وللمضارب سبعة اعشائة وثلاثة ارباع عشرة عند ابي حنيفة رح وعلى قولهما الولاء كله للمضارب هكذا في المحيط \* ولو كان المضارب معسرا لا يقدر على الاداء فاراد رب المال ان يستسعى الجارية في رأس ماله وحصلته من الربح لم يكن له ذلك وان اراد ان يستسعى الولد كان له ذلك في الف وخمسمائة الف درهم رأس ماله وخمسمائة حصة من الربح في الولد ثم لرب المال ثلثة ارباع ولاء الولد كذا في المبسوط \* وبقي على المضارب نصف قيمة الجارية ونصف العقر يؤدى ذلك متى ايسر فان ادى الولد السعاية ثم اراد ان يرجع على المضارب لم يكن له ذلك كذا في المحيط \* ولو كانت الجارية تساوي الفا فولدت ولدا يساوي الفا فدعاها المضارب فغرمه رب المال العقر وهو مائة درهم واخذها صارت الجارية ام الولد للمضارب ويعتق الولد ويثبت نسبه ويضمن المضارب من قيمة الام تسعمائة وخمسين درهما تسعمائة ما بقي من رأس المال وخمسون حصة رب المال من المائة التي هي ربح في الجارية فاذا قبضها رب المال عتق نصف الولد من المضارب ويسعى في نصف قيمته لرب المال وولاؤه بينهما نصفان وان كان المضارب معسرا وقادى العقر لرب المال ان يستسعى الولد بتسعمائة درهم بقرية رأس ماله ثم المائة الباقية منه ربح فيستسعى الولد لرب المال في نصفها ويكون لرب المال من الولاء تسعة اعشائة ونصف عشرة ويكون له نصف قيمة الام دينارا على المضارب في قول ابي حنيفة رح كذا في المبسوط \* ومن دفع الى آخر الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية تساوي الفا فولدت ولدا يساوي الفا فدعاها رب المال فانه ابنه وتصير الجارية ام ولده ولا يغرم للمضارب شيئا من قيمة الجارية ولا من الولد ولا من العقر وكذلك لو كان الولد يساوي الفين ولو كانت الام تساوي الفين فدعاها رب المال صحت دعوته وصارت الجارية ام ولده ويثبت نسب الولد منه وغرم رب المال ربع قيمة الجارية للمضارب مؤسرا كان او معسرا يضمن من قيمة الولد شيئا وغرم ممن عقر الجارية للمضارب ولو كان المضارب هو الذي وطئ الجارية وقيمتها الفان فجاءت بولد

فلهما المضارب بعدما ولدته وقيمتها في فان الجارية تصيرام ولدها يضمن قيمته ثلثة ارباعها الرب المال وثلثة اثمان العقر مؤسرا كان او معسرا ولم يضمن الولد فيه شيئا ويكون الولد عبدا للمضاربة يبيعه المضارب ولا يثبت نسبه منه فاذا قبض رب المال ما وجب على المضارب من قيمة الجارية وثلثة اثمان عقر الجارية يثبت نسب الواد وعنق نصفه وسعي في نصف قيمته لرب المال مؤسرا كان او معسرا وولاء الولد بينهما نصفان في قول ابي حنيفة رح وفي قولهما الولاء كله للمضارب كذا في المحيط \*

الباب الرابع عشر في هلاك مال المضاربة قبل الشراء او بعده ما هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال كذا في الكافي \* اذا هلك مال المضاربة قبل التصرف فيه بطلت المضاربة والقول في الهلاك قول المضارب مع يمينه لو استهلك المضارب رأس المال او انفق او اعطاه رجلا فاستهلكه لم يكن له ان يشتري على المضاربة شيئا وان اخذه من الذي استهلكه كان له ان يشتري بها على المضاربة رواه الحسن عن ابي حنيفة رح كذا في محيط السرخسي \* روي عن محمد رح ان المضارب اذا افرضا رجلا فان رجعت اليه الدراهم بعينها رجعت على المضاربة وان اخذ مثلها لم يرجع كذا في الذخيرة \* وان كان مع المضارب الف فاشترى به عبدا فلم ينقد حتى هلكت الالف بدفع اليه رب المال الف اخرى واذا دفع اليه الف اخرى ثم هلكت قبل الدفع الى البائع له ان يرجع على رب المال ثم ونم ورأس المال جميع ما دفع كذا في الكافي \* لو ان المضارب اراد ان يبيعه مربحة بعد ذلك فانما يبيعه مربحة على الالف وان بين الامر على وجهه وادان يبيعه مربحة على الكل فله ذلك هكذا في المحيط \* ولو كان اشترى بالالف جارية فلم يقبضها حتى ادعى المضارب انه قد نقد البائع الثمن وجحد البائع ذلك وحلف فان المضارب يرجع على رب المال بالالف اخرى فيدفعها الى البائع ويأخذ الجارية فتكون على المضاربة واذا انقسمت المضاربة اخذ رب المال رأس ماله الف درهم كذا في المبسوط في باب المراجعة في المضاربة \* ومن دفع الى غيره الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية فصامت الالف قبل ان ينقد هاتقال رب المال ضاع المال قبل ان تشتري الجارية وانما اشتريتها لنفسك وقال المضارب لا بل ضاع المال بعدما اشتريتها فانما اريد ان آخذك بالثمن ولا يعلم متى ضاع المال فالقول لرب المال وان اقاما جميعا البينة فالبينة بينة المضارب ولو كان ولي المال قال للمضارب قد اشتريتها قبل ضياع المال فوقع الشراء على المضاربة وقال المضارب اشتريتها بعدما ضاع المال ووقع الشراء لي فالقول قول المضارب كذا في المحيط \*

ولو لم تهلك الالف ولم ينقذها في ثمن الجارية ولكنه اشترى بها جارية اخرى على المضاربة وقال ابيعها فانقد الثمن الاول فانما اشترى الجارية الاخيرة لنفسه ولا تكون من المضاربة ولو اشترى بالجارية التي قبض جارية اخرى جاز وكان على المضاربة كذا في المبسوط \* ولو اشترى بالالف جارية تساوي الفين فصاعدا قبل النقد غرم رب المال الالف كلها كذا في الجاوي \* ولو اشترى المضارب جارية تساوي الفين بامه تساوي الفا وقبض التي اشتراها ولم يدفع امه حتى ماتت فانه يغرم من قيمة التي اشتراها خمسمائة والباقي على رب المال ولو كانت قيمة التي اشتراها الفا والامه التي كانت عنده قيمتها الفا وقد قال له رب المال اشتر بالقليل والكثير حتى جاز هذا الشراء من المضارب فقبض التي اشتراها ثم هلك تارجع على رب المال كذا في المحيط \* واذا كان مع المضارب الف بالنصف فاشترى المضارب به بزا وباعه بالفين ثم اشترى بالفين عبا ولم ينقد الالفين حتى ضاع الالفان في يده يغرم رب المال الفا وخمسمائة والمضارب خمسمائة ويكون ربع العبد للمضارب وثلاثة ارباعه للمضاربة وصار رأس المال الفين وخمسمائة ولا يبيع العبد مرا بحة الا على الفين فان باع العبد باربعة آلاف صار ربع الثمن للمضارب وثلاثة ارباعه للمضاربة برفع رأس المال وذلك الفا وخمسمائة ويبقى خمسمائة ربحا بين المضارب ورب المال كذا في الكافي \* ولو عمل بالمضاربة حتى صار الفين درهم ثم اشترى بهما جارية قيمتها اقل من الفين وقبضها فهلك ذلك كله عنده معا فعلى المضارب الفادره ثم ثمن الجارية ويرجع على رب المال بثلاثة ارباعها كذا في المبسوط \* اشترى بالالف المضاربة جارية قيمتها الفا ولم ينقد الثمن حتى باعها بالفين وقبض الثمن ولم يسلم الجارية حتى هلك كله فهذا لا يخلو من اربعة اوجه اما ان هلكت الاموال كلها معا وهلكت الالف الاولى ولا ثم هلكت الجارية والمال الثاني وهي الالفان معا ومتعاقبا وهلكت الجارية ولا ثم المالان معا ومتعاقبا او هلك المال الثاني ولا ثم هلكت الجارية والمال الاول معا ومتعاقبا اما اذا هلكت الاموال كلها معا ضمن المضارب ثلاثة آلاف الغالبائع الجارية والفين لمشتريها ويرجع على رب المال بالفين وخمسمائة واما اذا هلكت الالف الاولى ولا ثم هلكت الجارية والمال الثاني معا ومتعاقبا فالثلاثة آلاف كلها على رب المال واما اذا هلكت الجارية ولا ثم المالان معا ومتعاقبا فعلى رب المال الفا وخمسمائة وعلى المضارب خمسمائة وكذلك لو هلك المال الآخرا ولا ثم الجارية والمال الاول الاصل ان المضارب بقدر ما كان ملاملا لرب المال يكون قرار الضمان على رب المال لانه

لحقه الضمان بسبب عمله له فيرجع بالضمان على المعمول له ولأنه هو الذي أوقعه فيه فعليه تخليصه وإخراجه عنه وبقدر ما كان عاملاً لنفسه يكون قرار الغرم على المضارب لأن غنمه له فيكون غرمه عليه كذا في محيط السرخسي \* ولو دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية تساوي ألفاً فقبض الجارية ولم ينقد الدراهم حتى باعها بالفين فقبضهما ولم يدفع الجارية حتى اشترى بالالفين جارية تساوي الفين فقبضها ولم يدفع الدراهم فهلكت الدراهم كلها والجاريتان جميعاً فعلى المضارب أن يؤدي اليهم خمسة آلاف إلى بائع الجارية الأولى ثمنها ألف درهم ويرد على مشترى الجارية الأولى ما قبض منه من ثمنها وذلك الفادرهم لانفساخ البيع فيها بالهلاك قبل التسليم وإلى بائع الجارية الثانية ألفي درهم ثمنها ثم يرجع على رب المال من هذه الجملة بأربعة آلاف درهم ألف ثمن الجارية الأولى وألف وخمسمائة مما قبض من ثمن الجارية الأولى بعد بيعها وألف وخمسمائة من ثمن الجارية الثانية ولو هلكت الألف الأولى ثم هلك ما بقي معارجع بجميع الخمسة آلاف على رب المال ولو هلكت الجارية الأخيرة أو لآثم هلك ما بقي معارجع على رب المال بأربعة آلاف درهم وكذا لو هلكت الجارية الأولى أو لآثم هلكت الألفان أو لآثم هلك ما بقي فهذا وما لو هلك الكل معافي المعنى سواء هكذا في المبسوط \* ولو اشترى بألف المضاربة جارية تساوي ألفاً وقبضها ولم ينقد الثمن ثم اشترى بأجارية عبدًا تساوي الفين وقبضه ولم يدفع الجارية ثم اشترى بالعبد جراباً هروياً تساوي ثلاثة آلاف درهم وقبضه ولم يدفع العبد فهلكت عنده هذه الأشياء الأربعة كلها فهو على خمسة أوجه أن هلكت الأموال كلها معافي على المضارب ستة آلاف درهم ألف منها ثمن الجارية والفان قيمة العبد وثلاثة آلاف قيمة الجراب يرجع على رب المال منها بأربعة آلاف وخمسمائة ويؤدي من ماله ألفاً وخمسمائة وإن هلكت الألف أو لآثم الباقي معارجع المضارب على رب المال بخمسة آلاف وخمسمائة وأدى من ماله خمسمائة وإن هلك العبد أو لآثم البواقي معارجع على رب المال بأربع آلاف وخمسمائة وكذلك لو هلك الجراب أو لآثم البواقي معافاً وإن هلكت الجارية أو لآثم ما بقي معارجع على رب المال بأربع آلاف وسبعمائة وخمسين ولو اشترى بألف جارية تساوي ألفاً فقبضها ثم اشترى بالجارية جارية تساوي كل واحدة منهما ألفاً فقبضها ثم هلك الجوارى ورأس المال الأول معافي على المضارب ثمن الجارية الأولى ألف درهم والفان قيمة



الجاريين الأخرين ويرجع بجميع ذلك على رب المال بخلاف مالوك كان اشترى بالجارية الأولى جارية تساوي القين وقبضها فهلكت الجاريتان ورأس المال معافان على المضارب ثلثة آلاف درهم الف ثمن الجارية الأولى والقان قيمة الجارية الثانية ويرجع على رب المال بالقين وخمسائة وكذلك لو هلكت إحدى الجاريتين أو لآثم هلك ما بقي معا ولو هلكت الأولى أو لآثم هلك ما بقي معارجع بالثلثة آلاف كلها على رب المال كذا في المبسوط \* ولو دفع إلى رجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية تساوي ألفا وقبضها ثم باعها بالف درهم وقبض الثمن ولم يدفع الجارية ثم اشترى بالالفين وبالألف الأولى وهي في يده جارية تساوي أربعة آلاف وقبضها ثم دفع رأس المال الأول إلى صاحب الجارية الأولى ودفع الفين إلى الذي اشترى منه الجارية الأخيرة فان عليه ألف درهم من ماله للذي اشترى منه الجارية الأخيرة فان لم ينقد ألف الأولى حتى هلكت وباع الجارية الأخيرة بستة آلاف درهم كان له من ثمنها ألف درهم حصته ثلثها الذي كان اشترى لنفسه ويكون أربعة آلاف درهم على المضاربة يؤدي منها ألف درهم إلى الذي اشترى الأولى منه ثم يأخذ رب المال رأس ماله ألف درهم من الباقي وما بقي وهو الفاد درهم ربح بينهما على الشرط فان كان المضارب لم ينقد الفين المتين اشترى بهما الجارية الأخيرة حتى ضامتا والمسئلة بحالها فانه يؤدي ذلك ايضا من ثلثي الجارية الأخيرة ولا يبقى فيه ربح كذا في المبسوط \* وفي نوادر بن سماعه عن أبي يوسف ربح المضارب اذا اشترى بالف المضاربة متاها وقبضه ولم ينقد ألف حتى هلكت فابراه البائع منه لم يكن للمضارب ان يرجع على رب المال بشيء والمثاغ على المضاربة كذا في المحيط \* لو عمل بالمضاربة حتى صارت أربعة آلاف القان شهداين والقان عين في يده فاشترى بهاتين الفين جارية فلم يقبضها حتى هلكت الاقان فانه يرجع بثلثة ارباعها على رب المال واذا اخذ الجارية كان له ربحها من غير المضاربة فان هلكت الجارية في يده ثم خرج الدين بعد ذلك كان كله لرب المال لانه دون رأس المال فرأس ماله القان وخمسائة ولا يرجع المضارب في هاتين الفين بشيء كذا في المبسوط \* وما هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال كذا في الكافي \* الباب الخامس عشر في جود المضارب مال المضاربة عن أبي يوسف ربح اذا قال المضارب لرب المال لم تدفع إلي شيئا ثم قال قد دفعت إلي الفامضاربة فهو ضامن للمال قال أبو حنيفة ربح وان اشترى بهامع الجارية فهو مشتر لنفسه وان اشترى بعد الاقرار بالقياس ان يكون مشترى لنفسه وفي الاستحسان يكون على المضاربة

يبرأ من الضمان كذا في المحيط \* ومن محمد ربح في المضاربة إذا قال هذه ألف رأس المال وهذه الخمسمائة ربح وسكت ثم قال علي دين لفلان قبل قوله قال الحسن ان كان وصل قبل قوله وان فصل لم يقبل وهذا قياس قول أبي حنيفة ربح كذا في الحاوي \* لو دفع اليه ألف درهم مضاربة بالنصف فذكر المضارب انه قد ربح فيها ألفاً وجاء بالفين ثم انه جحد فقال لم اربح فيها الا خمسمائة فهلكت الألفان في يده وقامت البيعة على اقراره بما قال من الربح فانه يضمن الخمسمائة التي جحد ها من الربح فيأخذها رب المال من رأس ماله ولا يضمن شيئاً غيرها ولو كان انكر ان يكون ربح في المال شيئاً والمسئلة بحالها ضمن الألف الربح كلها فيأخذها رب المال من رأس ماله ولا ضمان عليه في رأس المال كذا في المبسوط في باب قسمة المضاربة بين رب المال والمضارب \* لو قال المضارب لرب المال دفعت اليك رأس المال والذي في يدي ربح ثم قال لم ادفع ولكنه هلك فهو ضامن كذا في الحاوي \* الباب السادس عشر في قسمة الربح الاصل ان قسمة الربح قبل قبض رب المال رأس ماله موقوفة ان قبض رأس المال صححت القسمة وان لم يقبض بطلت كذا في محيط السرخسي \* قال محمد ربح اذا عمل المضارب بمال المضاربة فربح القفا فقسما الربح ومال المضاربة في يد المضارب على حاله فاخذ رب المال من الربح خمسمائة والمضارب خمسمائة ثم ضاع ما عدا رأس المال في يد المضارب قبل العمل او بعده فان قسمتهما باطلة والخمسمائة التي اخذها رب المال يحسب من رأس المال ويؤدي المضارب الخمسمائة التي اخذها لنفسه من الربح الى رب المال ان كانت قائمة بعينها وان هلكت في يده رد مثلها على رب المال حتى يتم لرب المال رأس ماله والألف التي هلكت في يد المضارب هي الربح كذا في المحيط \* ولو كان الربح الفين فاخذ كل واحد الف من الربح ثم ضاع رأس المال فالألف التي قبض رب المال رأس ماله يضمن له المضارب نصف الألف التي اخذها وان استوفى رأس ماله ثم اقتسما الربح ثم دفع رب المال الألف التي قبضها برأس ماله الى المضارب وقال اعمل بالمضاربة التي كانت فان ربح او وضع لا تنتقض القسمة الاولي لان هذه مضاربة مستأنفة والمضاربة الاولى انتهت نهايتها متى اقتسما وانما يريد بقوله على المضاربة التي كانت أي على الشرط الذي كان في الاولى هكذا في محيط السرخسي \* لو اقتسما الربح وفسخا المضاربة ثم مقداهما ثانياً فهلك المال بعد ذلك لم يتراد الربح الاول وهذه هي الحيلة فيما اذا خالف المضارب

المضارب ان يسترد منه الربح بعد القسمة بسبب هلاك ما بقي في يده من رأس المال كذا في التبيين \* ومن دفع إلى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فربح المضارب ألفي درهم ثم اقتسما فدفع المضارب إلى رب المال رأس ماله ألف درهم فاخذ المضارب حصته من الربح ألف درهم وبقيت حصة رب المال فلم يأخذها حتى ضاعت في يد المضارب فالألف التي ضاعت في يده ضاعت منهما جميعا وما بقي في يد المضارب يبقى بينهما فيرجع عليه رب المال بنصفها وذلك خمسمائة هذا اذا ضاعت الألف التي هي حصة رب المال قبل القبض اما اذا ضاعت الألف التي هي حصة المضارب بعد ما قبضها المضارب لنفسه فان القسمة لا تنتقض ويكون ما هلك حصة المضارب وما بقي حصة رب المال يأخذه رب المال كذا في المحيط \* فان كان المضارب قاسم رب المال واخذ حصته ولم يقبض رب المال حصته حتى ضاع ما قبضه المضارب لنفسه وما بقي فان الذي لم يقبضه رب المال يهلك من مالهما ويصير كان لم يكن لان المضارب بقي امينا في ذلك ويغرم المضارب لرب المال نصف الربح الذي كان قبضه لنفسه وكان مستوفيا له بالقبض فيهلك مضمونا عليه وقد تبين انه جميع الربح فيغرم نصفه لرب المال كذا في المبسوط \* دفع مضاربة بالنصف فاشترى به وباع ربح اولوا واشترى عرضا ولم يبعه حتى زاد رب المال له في الربح شيئا او حط ثم ربح بعد ذلك جاز ويقسمان عليه حصل الربح قبله او بعده ولو اقتسمتا ثم زاد احدهما او حط فذلك وعن محمد رح انه يجوز الخط من رب المال للمضارب دون الزيادة كذا في محيط السرخسي \* اذا اخذ رب المال من المضارب مثلا العشرين او الخمسين والمضارب يعمل ببقية المال فان كان المضارب كلما دفع إلى رب المال شيئا قال هذا ربح يكون ذاك ربحا ولا يقبل قوله بعد ذلك اني لم اربح وما اخذت مني كان من رأس المال ولو ان المضارب دفع إلى رب المال شيئا ولم يقل هذا ربح روي عن امي يوسف رح ان رب المال يأخذ رأس ماله يوم الحساب ويكون الباقي بينهما ولا يكون ما اخذ رب المال من المضارب قبل الحساب نقصا من رأس المال كذا في فتاوى قاضيخان \* دفع إلى رجل ألفا مضاربة فربح فيها ألفا فقال له رب المال ادفع إلي رأس المال وما بقي فهو لك لا يجوز ذلك اذا كان المال قائما بعينه لانها هبة مجهولة وان كان مستهلكا فهو براية له مما كان عليه وهي جائزة كذا في محيط السرخسي \*

الباب السابع عشر في الاختلاف الواقع بين المضارب ورب المال وبين المضاربين هذا الباب يشتمل على سبعة فصول الفصل الاول فيما اذا اختلفا في مشترى المضارب هل هو للمضاربة

من دفع الى آخر الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى عبد بالف درهم ولم يقل عند الشراء انه اشتراه للمضاربة فاما قبضه قال اشترينه وانا انوي ان يكون على المضاربة وكذبه رب المال فقال اشتريته لنفسك هل يصدق المضارب فيما قال فهذه المسئلة لا تخلو من اربعة اوجه اما ان يكون مال المضاربة والعبد قائمين وقت اقرار المضارب او كانا الكين او كان العبد قائما ومال المضاربة هالكا او كان مال المضاربة قائما والعبد هالكا ففي الوجه الاول القول قول المضارب مع يمينه فان ملك مال المضاربة في يده قبل التسليم الى البائع فانه يرجع الى رب المال بيمينه ويسلمه الى البائع وفي الوجه الثاني لا يصدق المضارب من غير يمينه ويضمن المضارب للبائع الف درهم ولا يرجع الى رب المال بشيء وكذلك الجواب في الوجه الثالث وفي الوجه الرابع ذكر ان المضارب يصدق على رب المال في حق التسليم ما في يده من رأس مال المضاربة الى البائع واذا هلك في يده واراد ان يرجع على رب المال بالف آخر فانه لا يكون مصدقا كذا في المحيط \* ولو كان المضارب اشترى العبد بالف المضاربة ثم نقد ثمنه من مال نفسه وقال اشتريته لنفسي وكذبه رب المال فالقول قول رب المال وبأخذ المضارب الف المضاربة قصاصا بما آذاه ولو كان اشترى العبد بالف درهم ولم يسم مضاربة ولا غيرها ثم قال اشتريته لنفسي فالقول قوله كذا في المبسوط في باب شري المضارب وبيعه \* وان اتفقا انه لم يحضر للمضارب نية وقت الشراء فعلى قول ابي يوسف رح يحكم النقد ان نقد من مال المضاربة كان الشراء للمضاربة وان نقد من ماله كان الشراء له وعند محمد رح يكون الشراء واقعا للمضارب نقد من ماله او من مال المضارب كما في الوكيل الخاص على ما عرف في كتاب البيوع كذا في المحيط \* اشترى عبد بالف ولم يسم ثم اشترى آخر بالف ولم يسم فقال نوبتهما على المضاربة ولم ينقد المال بعد فان صدقة فيهما فالاول على المضاربة دون الثاني وكذلك ان كذبه فيهما او صدقه في الاول وكذبه في الثاني فاما ان اصدقته في الثاني دون الاول فالقول لرب المال والعبد الثاني للمضاربة ولو اشتراهما صفقة واحدة كل واحد بالف وقال نويت ان يكون كل واحد منهما بالف المضاربة فان صدقه فيهما كان نصف كل واحد على المضاربة والباقي للمضارب وكذلك ان كذبه فيهما وان صدقه في احدى ما بعينه فقال اشتريت هذا للمضاربة كان للمضاربة هكذا في محيط السرخسي \* ولو قال المضارب اشترينهما بالف من عندي والف من المضاربة فقال رب المال اشتريت هذا بعينه بالف المضاربة فالقول قول المضارب ونصف العبدين على المضاربة

ونصفهما للمضارب كذا في المبسوط \* الفصل الثاني فيما اذا اختلفا في العموم والخصوص في المضاربة  
لو ادعى المضارب العموم في كل تجارة وادعى رب المال الخصوص فالقول للمضارب  
كذا في الكافي \* المضارب ورب المال اذا اختلفا قال المضارب دفعت اليّ ما لا مضاربة  
بالنصف ولم تسم شيئا وقال رب المال انما اذنت لك في البزاق قال في الطعام ان كان قبل التصرف فالقول  
لرب المال ويجعل انكار رب المال العموم نهيا له عن التصرف ولا يكون للمضارب التصرف في العموم  
واما اذا كان هذا الاختلاف بعد التصرف فالقول قول المضارب مع يمينه استحسانا وعلى رب المال البيّنة  
وبه اخذ علما ونا الثلاثة كذا في المحيط \* وان كان رب المال يدعى العموم فالقول قوله قياسا واستحسانا  
كذا في الذخيرة \* ولو اقام البيّنة فيما اذا ادعى احدهما العموم والاخر الخصوص ان وقتت البيّتان وقتا  
احدهما قبل الاخرى فانه يقضى ببيّنة الذي يثبت آخر الامرين وان لم توقت البيّتان وقتا  
وقتت الوقتين على السواء او وقتت احدهما ولم توقت الاخرى ولم يعلم الاول من الاخر فانه  
يقضى ببيّنة الذي يدعى الخصوص هكذا ذكر في الاصل وفي القدروري اذا اقام البيّنة والمضارب  
يدعى العموم فان نص شهادة انه اعطاه مضاربة في كل تجارة فالبيّنة بينته وان لم يشهد وبهذا الحرف  
فالبيّنة بينة رب المال كذا في المحيط \* وكذا اذا اختلفا في المنع من السفر كذا في الحاوي \* واذا اتفقا  
على الخصوص واختلفا في النوع الذي وقع منه الخصوص بعد ما تصرف المضارب في المال واقاما  
جميعا البيّنة فالجواب فيه على التفصيل الذي ذكرنا فيما اذا اختلفا في العموم والخصوص اذا اقاما  
جميعا البيّنة ان وقتت البيّتان وقتا احدهما قبل الاخرى فانه يعمل بها ويكون اخرهما ناسخا للاولى  
وان لم يعلم الاول من الاخر بان وقتتا على السواء او لم توفتا او وقتت احدهما دون الاخرى  
كان بينة المضارب اولى بالقبول كذا في المحيط \* عن ابي يوسف رح اذا قال المضارب  
امرني ان اخرج الى جميع البلدان او قال لم تأمرني بشيء وقال رب المال امرتك ان تخرج  
الى البصرة وحدها فالقول قول المضارب ولو قال المضارب امرني ان اخرج الى البصرة  
والكوفة وقال رب المال الى البصرة وحدها فالقول قول رب المال كذا في الذخيرة \*  
لو قال المضارب امرني بالنقد والنسيئة وقال رب المال امرتك بالنقد فالقول للمضارب  
كذا في محيط السرخسي \* الفصل الثالث في اختلافهما في مقدار الربح المشروط للمضارب  
وفي مقدار رأس المال وفي اختلافهما في جهة قبض المال اذا دفع الرجل الى رجل الف درهم

مضاربة وربح فيها ألف درهم ثم اختلفا فقال المضارب شرطت لي نصف الربح وقال رب المال شرطت لك ثلث الربح فالقول قول رب المال وان اقاما جميعا البينة فالبينة بينة المضارب كذا في المحيط \* اذا اختلفا في الربح فقال رب المال شرطت لك الثلث وقال المضارب شرطت لي النصف ثم هلك المال في يدي المضارب فان المضارب يضمن السدس من الربح ويؤديه الى رب المال من ماله خاصة ولا ضمان عليه فيما سوى ذلك كذا في الحاوي \* اذا قال المضارب شرطت لي نصف الربح وقال رب المال شرطت لك مائة من الربح او قال لم اشترط شيئا لك وفسدت المضاربة ولك اجر مثل عملك فالقول قول رب المال مع يمينه وكذلك اذا قال المضارب شرطت لي نصف الربح وقال رب المال شرطت لك ثلث الربح الا عشرة فالقول قول رب المال فان اقاما جميعا البينة في هاتين المسئلتين فالبينة بينة المضارب كذا في الذخيرة \* ولو كان المضارب قال شرطت لي ثلث الربح وقال رب المال شرطت لك ثلث الربح وزيادة عشرة درهم ولك علي اجر مثل عملك فان القول قول المضارب وله ثلث الربح ولا يصدق رب المال على ما ادعى من الفساد فان اقاما جميعا البينة على ما ادعى كانت البينة بينة رب المال كذا في المحيط \* لو وضع في المال فقال رب المال شرطت لك نصف الربح وقال المضارب شرطت لي مائة درهم او دفعته الي مضاربة ولم تشترط لي شيئا فلي اجر مثل عملي فالقول قول رب المال فان اقام رب المال البينة انه شرط له نصف الربح واقام المضارب البينة انه لم يشترط له شيئا فالبينة بينة رب المال وان كان اقام المضارب البينة انه شرط له ربح مائة درهم واقام رب المال البينة انه شرط له نصف الربح فالبينة بينة المضارب كذا في المبسوط \* مضارب معه الفان فقال لرب المال دفعت الي الف وربحت الف او قال رب المال بل دفعت اليك الفين مضاربة فالقول للمضارب واذا اختلف رب المال والمضارب في رأس المال والربح فقال رب المال رأس المال الفان وشرطت لك ثلث الربح وقال المضارب رأس المال الف وشرطت لي النصف فالقول للمضارب في قدر رأس المال ولرب المال فيما شرط له من الربح وايهما اقام البينة على ما ادعى من الفضل قبلت بينته كذا في الكافي \* وان اقاما البينة فالبينة بينة رب المال في مقدار ما سلم اليه من رأس المال ويأخذ الالفين برأس ماله وان كان المال ثلاثة آلاف كانت البينة بينة المضارب فيما ادعى من الربح حتى ان الالف الفاضلة عن الالفين بينهما نصفان كذا في المبسوط \* فان جاء

فَإِنْ جَاءَ الْمُضَارِبُ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ فَقَالَ أَلْفٌ رَأْسُ الْمَالِ وَأَلْفٌ رِبْحٌ وَأَلْفٌ وَدِيعَةٌ لآخِرٍ أَوْ مُضَارِبَةٌ لآخر  
 أَوْ بَضَاعَةٌ لآخر أَوْ شَرَكَةٌ لآخر أَوْ عَلِيٌّ أَلْفٌ دِينَ فَالْقَوْلُ فِي الْوَدِيعَةِ وَالشَّرَكَةِ وَالْبَضَاعَةِ وَالِدِينَ قَوْلُ  
 الْمُضَارِبِ فِي الْإِقَاوِيلِ كُلِّهَا كَذَا فِي الْبِدَائِعِ \* وَأَذَا دَعَى رَبَّ الْمَالِ الْبَضَاعَةَ وَادْعَى الْمُضَارِبَ  
 مُضَارِبَةً صَحِيحَةٌ أَوْ فَاسِدَةٌ فَالْقَوْلُ قَوْلُ رَبِّ الْمَالِ كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ \* وَأَذَا دَفَعَ الرَّجُلُ إِلَى رَجُلٍ  
 مَالًا فَرِبِحَ فِيهِ رِبْحًا فَقَالَ الْعَامِلُ أَقْرَضْتَنِي هَذَا الْمَالُ وَقَالَ الدَّافِعُ دَفَعْتُ إِلَيْكَ بَضَاعَةً أَوْ مُضَارِبَةً  
 بِالثَّلَاثِ أَوْ قَالَ مُضَارِبَةً وَلَمْ يَسْمَعْ لَكَ شَيْئًا أَوْ قَالَ سَمِيتُ لَكَ مِائَةَ دِرْهَمٍ مِنَ الرِّبْحِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ  
 رَبِّ الْمَالِ وَكَذَا الْوَادْعَى رَبَّ الْمَالِ الْمُضَارِبَةَ أَوْ الْبَضَاعَةَ وَادْعَى الَّذِي فِي يَدَيْهِ الْمَالُ أَنَّهُ أَقْرَضَنِي  
 وَإِنْ الرِّبْحُ كُلُّهُ لِي فَالْقَوْلُ قَوْلُ رَبِّ الْمَالِ وَالْبَيْنَةُ بَيْنَةُ الْمُضَارِبِ كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ \* فَإِنْ كَانَ أَقْرَبَ  
 بِالْبَضَاعَةِ فَلَا شَيْءَ لِلْعَامِلِ وَإِنْ كَانَ أَقْرَبَ لَهُ بِرِبْحِ الثَّلَاثِ أَعْطَاهُ ذَلِكَ وَإِنْ أَقْرَبَ مُضَارِبَةً فَاسِدَةً أَعْطَاهُ  
 أَجْرَ مِثْلِهِ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ \* وَإِنْ أَقَامَ جَمِيعًا الْبَيْنَةَ فَالْبَيْنَةُ بَيْنَةُ الْمُضَارِبِ كَذَا فِي الْبِدَائِعِ \* فَإِنْ هَلَكَ  
 الْمَالُ فِي يَدِ الْمُضَارِبِ بَعْدَ مَا قَالَ الْعَامِلُ أَنَّهُ قَرْضٌ وَقَالَ رَبُّ الْمَالِ أَنَّهُ بَضَاعَةٌ أَوْ مُضَارِبَةٌ صَحِيحَةٌ  
 أَوْ فَاسِدَةٌ يَضْمَنُ الْأَصْلَ وَالرِّبْحَ إِلَّا إِذَا قَالَ رَبُّ الْمَالِ دَفَعْتُ إِلَيْكَ مُضَارِبَةً بِالثَّلَاثِ فَإِنَّهُ لَا يَضْمَنُ  
 إِلَّا مَا وَرَاءَ الثَّلَاثِ كَذَا فِي مُحِيطِ السَّرْحَسِيِّ \* وَأَذَا قَالَ الْمُضَارِبُ دَفَعْتَهُ إِلَيَّ مُضَارِبَةً وَقَالَ رَبُّ الْمَالِ  
 دَفَعْتُهُ إِلَيْكَ قَرْضًا فَالْقَوْلُ قَوْلُ رَبِّ الْمَالِ وَإِنْ هَلَكَ الْمَالُ فِي يَدِ الْمُضَارِبِ بَعْدَ هَذَا يَنْظُرَانِ هَلْكَ قَبْلَ  
 الْعَمَلِ فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْمُضَارِبِ وَإِنْ هَلَكَ بَعْدَ الْعَمَلِ كَانَ الْمُضَارِبُ ضَامِنًا لِلْمَالِ وَإِنْ أَقَامَ جَمِيعًا  
 الْبَيْنَةَ عَلَى مَا أَدَّى الْبَيْنَةَ بَيْنَةَ رَبِّ الْمَالِ فِي الْوَجْهِينِ جَمِيعًا ضَاعَ الْمَالُ قَبْلَ الْعَمَلِ أَوْ بَعْدَهُ وَيَكُونُ  
 الْمُضَارِبُ ضَامِنًا كَذَا فِي الْمُحِيطِ وَلَوْ قَالَ الْمُضَارِبُ دَفَعْتَهُ إِلَيَّ مُضَارِبَةً وَقَدْ ضَاعَ الْمَالُ قَبْلَ أَنْ أَعْمَلَ بِهِ  
 وَقَالَ رَبُّ الْمَالِ أَخَذْتَهُ فَضْبًا فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْمُضَارِبِ فَإِنْ كَانَ عَمِلَ بِهِ ثُمَّ ضَاعَ فَهُوَ ضَامِنٌ لِلْمَالِ فَإِنْ  
 أَقَامَ الْبَيْنَةَ فَالْبَيْنَةُ بَيْنَةُ الْمُضَارِبِ فِي الْوَجْهِينِ وَلَوْ قَالَ الْمُضَارِبُ أَخَذْتُ مِنْكَ هَذَا الْمَالُ مُضَارِبَةً فَضَاعَ قَبْلَ  
 أَنْ أَعْمَلَ بِهِ أَوْ بَعْدَ مَا عَمَلْتُ وَقَالَ رَبُّ الْمَالِ أَخَذْتَهُ مِنِّي غَضْبًا فَالْقَوْلُ قَوْلُ رَبِّ الْمَالِ وَالْمُضَارِبِ  
 ضَامِنٌ فِي الْوَجْهِينِ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ \* وَفِي الْمُنْتَقَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَحِيقٍ إِذَا قَالَ الْعَامِلُ أَخَذْتَهُ مِنْكَ غَضْبًا  
 فَالرِّبْحُ لِي بِالضَّمَانِ وَقَالَ رَبُّ الْمَالِ إِنَّمَا امْرُتُكَ لَتَعْمَلَ بِهِ فَالْقَوْلُ لِرَبِّ الْمَالِ وَالْبَيْنَةُ بَيْنَتُهُ أَيْضًا فَلَوْ أَقَامَ  
 رَبُّ الْمَالِ بَيْنَةً عَلَى أَقْرَبِ الْعَامِلِ أَنَّهُ أَخَذَهُ بَضَاعَةً وَأَقَامَ الْعَامِلُ بَيْنَةً عَلَى أَقْرَبِ رَبِّ الْمَالِ أَنَّهُ أَخَذَهُ غَضْبًا فَالْبَيْنَةُ بَيْنَةُ  
 صَاحِبِ الْمَالِ وَهَذَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ أَيُّ الْأَقْرَبَيْنِ أَوَّلُ فَإِنْ عَلِمَ فَالْبَيْنَةُ بَيْنَةُ صَاحِبِ الْأَقْرَبِ الثَّانِي كَذَا فِي الْمُحِيطِ \*

الفصل الرابع في اختلافهما في وصول رأس المال إلى رب المال قبل اقتسامهما الربح  
 أو بعده قال محمد ر ح من دفع إلى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فربح فيها ألفا فقال  
 لرب المال قد دفعت إليك رأس المال ألف درهم وبقيت هذه الألف ربحا وقال رب المال  
 لم أقبض منك شيئا فالقول قول رب المال مع يمينه فيحلف بالله ما قبضت رأس المال من المضارب  
 فإذا حلف أخذ الألف الباقية برأس ماله ولا ينتظر إلى استخلاص المضارب ثم يستحلف المضارب  
 بالله ما استهلكته ولا ضيعته فإن حلف برئ عن الضمان ولم يثبت قبض رب المال وإن نكل المضارب  
 عن اليمين فقد أقر أن رأس المال كان عنده وقد جحد فصار ضامنا لرأس المال وظهران مال  
 المضاربة ألف عين فبأخذ رب المال الألف العين برأس ماله فتكون الألف الدين على المضارب  
 ورجوع رب المال على المضارب بخمس مائة درهم حصته من الربح كذا في المحيط \* ولو أن  
 المضارب حين أراد رب المال استخلافه قال لم أدفعها إليك ولكنها ضاعت مني وحلف على ذلك  
 فإنه يغرم نصفها لرب المال ولو أقام البينة فالبينة بينة المضارب ولو أقام المضارب البينة أن رب المال  
 أقر أنه قبض رأس ماله ألف درهم وأقام رب المال البينة على إقرار المضارب أن رب المال لم يقبض  
 من رأس ماله شيئا فإن لم يعلم أي الإقرارين أول فالبينة بينة المضارب وإن علم أيهما أول فالبينة  
 بينة الذي يدهي إقرار الآخر كذا في المبسوط \* وإن أقسم المضارب ورب المال وأقر بها أخذ كل واحد  
 منهما حصته ثم اختلفا فقال المضارب قد كنت دفعت رأس المال إلى رب المال وهو ينكر فالقول  
 قوله ولا يكون إقراره بقسمة الربح إقرارا بقبض رأس المال وقوله في الكتاب القول قول رب المال  
 يعني فيما يدعي المضارب على رب المال من خلوص الخمسمائة التي قبضها لنفسه فاما  
 في حق براءة المضارب عن ضمان رأس المال فالقول قول المضارب وقالوا يحلف كل واحد منهما  
 ثم إذا حلفا انتفى الضمان عن المضارب بحلفه وانتفى قبض رب المال رأس المال بحلفه أيضا فكان  
 الغام من مال المضاربة قد هلك فنصرف الهلاك إلى الربح فكان ما قبضه رب المال من الخمسمائة  
 من رأس المال والخمسمائة التي قبضها المضارب من رأس المال أيضا فيرد على رب المال  
 أن كانت فائمه وإن كانت هالكة فمرها لرب المال حتى يتم له رأس المال هكذا في المحيط \*  
ولو أقام البينة كانت البينة بينة المضارب كذا في فتاوى قاضي خان \* الفصل الخامس  
 في اختلاف المضاربين واحدهما مع رب المال إذا دفع الرجل إلى رجلين مالا مضاربة



بالنصف فجاء اثلثة آلاف درهم فقال رب المال كان رأس مالي الفين والربح الفا وصدقه احد المضاربين وقال الآخر كان رأس المال الفا والربح الفا درهم فان رب المال يأخذ الف درهم من رأس ماله من يد المضاربين ويبقى في يد كل واحد منهما الف درهم فيأخذ رب المال خمسمائة من الذي صدقه بحساب رأس ماله ويقاسم الآخر خمسمائة مما في يده اثلاثا لان رب المال يزعم ان هذه الخمسمائة من رأس ماله ايضا ومن في يده ينكر ويقول هو ربح وحق رب المال فيه ضعف حقي لان حق رب المال في نصف الربح وحق كل واحد من المضاربين في ربع الربح فلذا يقاسم خمسمائة اثلاثا لثلاثها رب المال يأخذها بحساب رأس ماله بزعمه فتجتمع في يده الف وثمانمائة وثلاثة وثلثون وثلث ثم يقتسمون الالف الباقية ربحائينهم اربعا فيصير في يد رب المال خمسمائة من الربح وفي يد الذي صدقه مائتان وخمسون فيجمع ذلك فيأخذ منه رب المال ما بقي من رأس ماله على ما تصادقا عليه والباقي من الربح الذي في ايديهما بينهما اثلاثا هكذا في المبسوط \* دفع الى رجلين الفاه مضاربة بالنصف فجاء بالفين خمسمائة بيض والى وخمسمائة سود فقال احدهما الخمسمائة البيض وديعة لفلان عندنا او يقول هي دين له او يقول ملكه والخمسمائة السود ربح وقال الآخر الالف كلها ربح فهذه على اوجه اما ان كان المال في ايديهما او كله في يد المنكر او كله في يد المقر او البيض في يد المنكر والباقي في يد المقر او على عكسه فان كان في ايديهما يأخذ رب المال الفاه من السود ويأخذ المقر له نصف البيض الذي في يد المقر ويقسم ما في يد المنكر من البيض بينه وبين رب المال اثلاثا سهمان لرب المال وسهم للمضارب ويقسم الخمسمائة السود اربعا نصفه لرب المال ولكل مضارب ربع وكذلك ان كان المال كله في يد المنكر لان المضارب المنكر للوديعة اقربان جميع المال في يده مضاربة فصارت له اقرارا منه بان نصفه في يده والنصف في يد صاحبه معناه اما اذا كان المال كله في يد المقر يدفع الخمسمائة البيض الى المقر له ويدفع الفاه الى صاحب المال ويقسم خمسمائة اربعا واما اذا كان البيض في يد المنكر والمقر يقول لم يودعني بل اودع صاحبي يأخذ المالك رأس ماله والباقي يقسم على اربعة اسهم ثم يدفع المقر سهمه من البيض الى المقر له وان كان البيض كله في يد المقر اخذ المقر له كذا في محيط السرخسي \* واذا دفع الى رجلين الف درهم مضاربة بالنصف وامرهما ان يعملوا في ذلك برأيهما فجاء ابا لفي درهم في ايديهما جميعا فقال احدهما الف منهما رأس المال وخمسمائة ربح وخمسمائة وديعة

افلان خلطناها بالمال با مرة فهو شريكنا في هذا المال بخمس مائة درهم و صدقه فلان بذلك وقال له المضارب الآ خر تلك الالف كلها ربح فان رب المال يأخذ رأس ماله الف و يأخذ المقر له بالشركة مائتين وخمسين مما في يد المقر و يقسم رب المال والمضارب ان الخمسمائة الباقية ارباعا فيكون للمضارب المقر بالشركة منها مائة وخمسة وعشرون درهما فيجمعها الى ما اخذ المقر له بالشركة فيقسم ذلك كله بينهما على خمسة اسهم سهم للمضارب و اربعة للمقر له بالشركة ولو كان المال كله في يد المقر بالشركة يوم اقر بها اخذ المقر له بالشركة جميع الخمسمائة من المال و يأخذ رب المال رأس ماله الف و الخمسمائة الباقية بين المضاربين وبين رب المال ارباعا ولو كان المال كله في يد المنكر للشركة اخذ رب المال رأس ماله الف درهم و اقتسم هو و المضارب ان الالف الباقية ارباعا و ما اخذه المقر بالشركة اقتسم هو و المقر له اخماسا للمقر خمسة و للمقر له اربعة اخماسه كذا في المبسوط \* و لو جاء المضاربان بالفي درهم وقال احدهما كان رأس المال الف فشاركنا فلان فجاء بخمسمائة فخلطنا و عملنا و ربحنا خمسمائة اخرى و انكر الآ خر و رب المال و المال في ايديهما اخذ رب المال الف رأس ماله و يدفع الى المقر له مائتان وخمسون و يأخذ المقر له ايضا مما بقي في يد المقر ثلاثة وثمانين و ثلثا ربحا و يدفع مما في يد الآ خر مثل ذلك و هو ثلثمائة و ثلثة و ثلثون و ثلث و يقسم بين رب المال و المنكر اثلاثا ثم يقسم الباقي في يد المضاربين و هو ثلثمائة و ثلثة و ثلثون و ثلث ارباعا نصفه لرب المال و لكل مضارب ربعه ثم يجمع ما اصاب المقر له و هو ثلثة و ثمانون و ثلث الى ما اخذ المقر له فيقسم بينه وبين المقر اتساعا تسع للمقر و ثمانية اتساع للمقر له كذا في محيط السرخسي \*

الفصل السادس في اخلا فهما في نسب المشتري المضارب متى اشترى بالمضاربة ما لا يمكن بيعه لا يكون للمضاربة و يصير مشترى بنفسه و لو اختلفا في الخلاف و الوفاق فالقول قول من يدعى الوفاق اشترى المضارب عبد بالف المضاربة و لا يعرف نسبه فقال المضارب لرب المال هو ابنك و كذبه فهذا على وجهين اما ان كان في العبد فضل على رأس المال او لم يكن و كل وجه لا يخلو من ثلثة اوجه اما ان صدقه رب المال او كذبه او قال للمضارب لا بل هو ابنك اما ان كان في العبد فضل بان كانت قيمته الفي درهم و صدقه رب المال ثبت نسبه من رب المال و هو عبد المضارب و ان كذبه رب المال يعتق العبد و يسعى لهما في قيمته ارباعا و ان قال للمضارب لا بل هو ابنك فانه

فانه عبد المضارب وبضمن رأس المال لرب المال وان لم يكن فيه فضل بان كانت قيمته الفاقطال المضارب هو ابنك فان صدقه رب المال يثبت نسبه منه ويكون الغلام للمضارب وبضمن رأس المال وان كذبه فهو على المضاربة فان صارت قيمته الفين عتق ويسعى في ثلثة ارباع قيمته لرب المال وفي ربع قيمته للمضارب كذا في محيط السرخسي \* ولو قال رب المال كذبت ولكنه ابنك فهو على المضاربة فان لم يبعه حتى زادت قيمته فصايرساوي الفين درهم عتق ويسعى في قيمته بينهما ارباعا كذا في المبسوط \* اذا قال رب المال للمضارب هو ابنك فلا يخلو اما ان كان في العبد فضل او لا فان كان فيه فضل وصدقه المضارب بعتق وبضمن رأس المال وان كذبه المضارب بعتق العبد ولا يسعى لرب المال وان قال المضارب لرب المال لابل هو ابنك فالعبد للمضارب وبضمن رأس المال فاما اذا لم يكن في العبد فضل ان صدقه المضارب فهو ابنه مملوك للمضاربة وان زادت قيمته يثبت نسبه من المضارب وعتق عليه ويسعى لرب المال في ثلثة ارباعه ولا ضمان على المضارب وان كذبه المضارب فالعبد للمضاربة كذا في محيط السرخسي \* وان زادت قيمته حتى صارت الفين درهم عتق ويسعى في قيمته بينهما ارباعا كذا في المبسوط \* وكذلك لو قال المضارب لابل هو ابنك كذا في محيط السرخسي \* ولو كان اشترى عبدا يساوي الفين فقال المضارب هو ابني فقال رب المال كذبت ثبت نسبه من المضارب ثم هذه دعوى تحرير فتكون بمنزلة الاعناق ورب المال في نصيبه بالخيار ان كان المضارب موسرا بين الاعناق والاستسعاء والولاء بينهما ارباع ولو كان رب المال صدقه في ذلك عتق على المضارب وبضمن رأس المال وان لم يصدقه ولكنه ادعى بنوته بعد ذلك فهو ابن المضارب بعتق عليه وبضمن رأس المال ولو كان اشترى عبدا يساوي الفاقطال المضارب هو ابني وكذبه رب المال لم يثبت نسبه وهو على حاله في المضاربة فان صارت قيمته الفين عتق ربه وثبت نسبه من المضارب ويسعى في ثلثة ارباع قيمته لرب المال ولا ضمان على المضارب فيه ولو كان صدقه رب المال وقيمته الف يثبت نسبه منه وهو على المضاربة فان صارت قيمته الفين عتق ربه ويسعى في ثلثة ارباع قيمته لرب المال ولو زادت قيمته حتى صارت الفين قبل دعوة المضارب ثم ادعى انه ابنه وكذبه رب المال ثبت نسبه منه ويكون هذا بمنزلة اعناق ربه فيخير رب المال بين ان يضمن المضارب ثلثة ارباع قيمته وبين الاستسعاء والاعناق ان كان موسرا واذا ضمن المضارب لم يرجع المضارب بها على الغلام واذا اختار الاستسعاء والاعناق فلرب المال ثلثة ارباع

ولائه ولو كان رب المال صدقه فلا ضمان له على المضارب وله ان يستسعى الغلام او يعتقه ولو لم تزد قيمته على الف فقال المضارب هو ابني وقال رب المال كذبت ولكنه ابني فهو ابن رب المال حر من ماله ولا ضمان على المضارب فيه وان لم يدعه واحد منهما حتى صارت قيمته الفين فقال المضارب هو ابني وقال رب المال كذبت ولكنه ابني فهو ابن المضارب وقد عتق منهما جميعا والولاء بينهما ارباع ولا ضمان على واحد منهما لصاحبه ولو كان العبد يساوي الفين يوم اشتراه ونقد ثمنه فقال رب المال هو ابني وكذبه المضارب ثبت نسبه من رب المال وعتق ثلثة ارباع العبد بدعوته اياه والمضارب بالخيار في الربع كما وصفتنا في رب المال ولو لم يكذبه المضارب ولكنه صدق فالغلام ابن لرب المال وعبد للمضارب ويضمن المضارب رأس مال رب المال ولو لم يصدقه المضارب ولكنه قال كذبت بل هو ابني فهو ابن المضارب حر من ماله ويضمن رأس المال لرب المال ولو كان يساوي الف قال رب المال هو ابني وكذبه المضارب فهو ابنة حر من ماله ولو صدقه المضارب كان ابن رب المال وهو عبد للمضارب وهو ضامن رأس المال لرب المال ولو لم يصدقه المضارب ولكنه قال كذبت ولكنه ابني فهو ابن رب المال حر من قبله ولا ضمان لواحد منهما على صاحبه ولو لم يقول ذلك حتى صارت قيمته الف في درهم فقال رب المال هو ابني وقال المضارب كذبت ثبت نسبه منه وعتق ثلثة ارباعه والمضارب بالخيار في الربع ولو صدقه المضارب بما قال فهو ابن رب المال وهو عبد للمضارب ويكون ضامنا لرب المال رأس ماله ولو لم يصدق رب المال ولكنه قال كذبت بل هو ابني فالغلام ابن رب المال وعتق ثلثة ارباعه من قبله ثم المضارب ادعى نسبه وهو ثابت النسب من رب المال فلا يثبت نسبه منه ولكنه صار كالعتق لنصيبه فلا ضمان لواحد منهما على صاحبه وكان ولاؤه بينهما ارباعا كذا في المبسوط \* الفصل السابع في المتفرقات من هذا الباب في نوادر بن سماعه عن ابي يوسف رح اذا قال المضارب اعطيتني الف درهم زيوفا ونبهرجة مضاربة صحيحة وقال رب المال اعطيتك جيادا فان كان المضارب لم يعمل بهانهي مثل الوديعة فيصدق المضارب وصل او فصل وفي الستوفة لا يصدق الا اذا وصل وان كان عمل بهالم يصدق على الزيوف والنبهرجة وهو ما في الجياد وفيه ايضا عن محمد رح في مضارب في يديه مال لرجل يعمل به في المضاربة وانما المضارب ان الالف التي ملئ فلان باسمي هي لرب المال وكانت المضاربة بالف درهم فقال المضارب بعد ذلك لرب المال ان في يدي خمسمائة من مضاربة

الالف التي اقررت هي للمضاربة وقال رب المال الف لي خاصة ليست من المضاربة  
فالقول لرب المال وان كان المضارب وصل اقراره بذلك صدق كذا في المحيط \* اذا دفع الي  
رجل الف درهم مضاربة بالنصف واشهد عليه في العلانية انها قرض يتوثق بذلك حتى يجتهد  
المضارب في حفظ المال مخافة ان يأخذه رب المال بالقرض فعمل المضارب بالمال وربح او وضع  
فان تصاد فان القرض كان تلجية في الظاهر وان الثابت في الباطن هي المضاربة كان كما تصادفا  
وان اختلفا في ذلك فقال رب المال كان القرض حقيقة ولم يكن تلجية وقال المضارب لا بل  
كان القرض تلجية والثابت في الحقيقة المضاربة واقام المضارب بينة على ما قال فهذا وما لو تصادفا  
ان القرض كان تلجية سواء كذا في الذخيرة \* وان شهد شاهدان بالمضاربة وشاهدان بالقرض  
ولم يفسر واشيا غير ذلك فالبينه بينة الذي يدعى القرض كذا في المبسوط في آخر باب شركة المضارب \*  
وان شهد شهود المضاربة ان القرض كان تلجية وان الثابت حقيقة المضاربة فشهادتهم اولى  
كذا في الذخيرة \* واذا اقر رب المال للمضارب بسدس الربح وقال المضارب لي نصف الربح  
واقام شاهدين فشهد احدهما انه شرط له ثلث الربح وشهد الآخر انه شرط له نصف الربح فالشهادة  
باطلة في قول ابي حنيفة رح وكان للمضارب ما اقر به رب المال وهو السدس وفي قول ابي يوسف  
ومحمد رح الشهادة جائزة على ثلث الربح للمضارب ولو كان ادعى المضارب نصف الربح  
فشهد له شاهد على نصف الربح وشهد له آخر ان رب المال شرط لثني الربح فالشهادة باطلة عندهم  
جميعا كذا في المبسوط في باب الشهادة \* ولو قال رب المال انما دفعت اليك من المال بضاعة  
حتى كان القول قوله اقام المضارب شاهدين شهد احدهما انه شرط للمضارب مائتي درهم وشهد  
الآخر انه شرط له مائة ان كان المضارب يدعى المائة لا تقبل هذه الشهادة ولا يكون له ربح ولا  
اجر المثل وان ادعى المائتين فالمسئلة على الاختلاف لا تقبل عنده وعندهما تقبل على المائة  
ويقضى له باجر المثل كذا في المحيط \* ولو ادعى المضارب انه شرط مائة وخمسين وشهد له شاهد بها  
وشاهد بمائة فلدا جر مثله عندهم جميعا كذا في المبسوط \* ومن دفع الي رجلين الف درهم مضاربة  
فعمل بها ورجع ارجع ادمي احدهما ان رب المال شرط لهما نصف الربح وادعى المضارب الآخر  
انه شرط لهما ثلث الربح وادعى رب المال انه شرط لهما مائة من الربح حتى كان القول قول  
رب المال فان اقاما شاهدين شهد احدهما بنصف الربح والآخر بثلث الربح فان قياس قول

ابي حنيفة رح لا تقبل هذه الشهادة ويكون لهما اجر مثل عملهما باقرا رب المال كما لو لم يقيما البينة اصلا واما في قولهما الذي ادعى النصف يكون له سدس الربح وليس له اجر مثل عمله والذي يدعى الثلث له اجر مثل عمله باقرا رب المال كذا في المحيط \* الباب الثامن عشر في عزل المضارب وامتناعه من التقاضي تبطل المضاربة بموت رب المال علم المضارب بذلك او لم يعلم حتى لا يملك الشراء بعد ذلك بمال المضاربة ولا يملك السفر هكذا في فتاوى قاضيهان \* وتبطل بجنون احدهما اذا كان مطبقا ولو اراد رب المال فباع المضارب واشترى بالمال بعد الردة فذلك كله موقوف في قول ابي حنيفة رح ان رجع الى الاسلام بعد ذلك فبذلك والتحقق رده بالعدم في جميع احكام المضاربة وكذلك ان لحق بدار الحرب ثم عاد مسلما قبل ان يحكم بالحاقه بدار الحرب على الرواية التي شرط حكم الحاكم للحكم بموته وصبر ورثته ميراثا فان مات او قتل على الردة او لحق بدار الحرب وقضى القاضي بالحاقه بطلت المضاربة من يوم ارتد على اصل ابي حنيفة رح كذا في البدائع \* واذا دفع الى الرجل مال المضاربة بالنصف فارتد المضارب او دفعه اليه بعدما ارتد ثم اشترى وباع فربح ووضع ثم قتل على رده او مات او لحق بدار الحرب جاز جميع ما فعل من ذلك والربح بينهما على ما شرطوا والعهد في جميع ما باع واشترى على رب المال في قول ابي حنيفة رح وفي قول ابي يوسف ومحمد رح حاله في التصرف بعد الردة كحاله قبل الردة فالعهد عليه ويرجع بذلك على رب المال كذا في المبسوط \* ولو مات المضارب او قتل او لحق بدار الحرب بطلت المضاربة فان لحق وباع واشترى هناك ثم رجع مسلما فله جميع ما اشترى وباع في دار الحرب ولا ضمان عليه في شيء من ذلك واما ارتداد المرأة وعدم ارتدادها سواء في قولهم جميعا كان المال لهما او كانت هي العاملة والمضاربة صحيحة على حالها حتى تموت او تلحق كذا في الحاوي \* فان عزل رب المال المضارب ولم يعلم بعزله حتى اشترى وباع فتصرفه جائز وينعزل بعلمه بعزله وان علم بعزله والمال عروض فله ان يبيعها ولا يمنعه العزل عن ذلك ثم لا يجوز ان يشتري بثمرها شيئا آخر ولو كان مال المضاربة من جنس رأس المال لم يجز له ان يتصرف فيه وان لم يكن من جنس رأس المال بان كان دراهم ورأس المال دنانير او بالعكس له ان يبيعها بجنس رأس المال استحسانا وعلى هذا موت رب المال ولحقه بعد الردة في بيع العروض ونحوها

وتحومها كذا في الكافي \* فإن كان مال المضاربة فلو ساقته إلى رب المال فالجواب فيه كالجواب فيما لو كان مال المضاربة ذائبا ورأس المال دراهم يعمل نهية عما هو بيع من وجه شراء من كل وجه حتى لو اشترى بالفلوس عرضا لم يجز على رب المال ولا يعمل نهية عما هو بيع من وجه شراء من وجه حتى لو باع الفلوس بأدراهم يجوز كذا في المحيط \* لو تصرف المضارب وصار مال المضاربة ديناً على الناس وامتنع المضارب من التقاضي فإن لم يكن في المال ربح كان له أن يمتنع عن التقاضي ويقال له أحل رب المال على الغرماء أي وكله وإن كان في المال ربح ليس له أن يمتنع عن التقاضي بل يؤمر بالتقاضي ليصير المال ناصاً كذا في فتاوى قاضيخان \* وعلى هذا كل وكيل بالبيع إذا امتنع عن التقاضي لا يجبر على التقاضي ولكن يجبر على أن يحيل رب المال بالثمن على المشتري وكذا المستبضع كذا في الثاني \* فاه الذي يبيع بالاجور كالبيع والسمسار فلا بد من أن يجبر على الاستيفاء ويجعل بمنزلة الاجارة الصحيحة بحكم العادة كذا في محيط السرخسي \* وإذا صار مال المضاربة ديناً على الناس فنهاه رب المال عن التقاضي وقال أنا تقاضي مخافة أن يأكل المضارب فإن كان في المال ربح فالتقاضي يكون للمضارب وإن لم يكن فيه ربح فلا بد من أن يمتنع عن التقاضي ويجبر المضارب على أن يحيل رب المال على الغرماء كذا في فتاوى قاضيخان \* ثم إن كان في مال المضاربة ربح واجبر المضارب على التقاضي هل تكون نفقته حال التقاضي في مال المضاربة أن كان الدين في مصر المضارب فلا وإن كان في مصر آخر فإن نفقة سفره ونفقة ذلك المسير ما دام في حال التقاضي في مال المضاربة وإن طال سفر المضارب ومقامه حتى أتت النفقة على جميع الدين فإن فضل على الدين حسب له النفقة متدار الدين وما زاد على ذلك يكون على المضارب كذا في المحيط \* الباب التاسع عشر في موت المضارب وأقراره في المرض إذا مات المضارب وعليه دين ومال المضاربة في يده معروف وهو دراهم وكان رأس المال دراهم بدئ برب المال قبل الغرماء بأخذ رأس المال كذا في المبسوط \* وهل يأخذ الربح إن كان الربح ظاهراً وقد عرف وصوله إلى المضارب كان لرب المال أن يأخذ نصيبه من الربح قبل الغرماء ثم ما بقي من حصته المضارب من الربح يكون بين غرمائه كذا في المحيط \* فإن قال ورثة المضارب والغرماء الدين الذي على المضارب من المضاربة وكذبهم رب المال فالقول قول رب المال مع يمينه على علمه وإن كانت المضاربة حين مات المضارب عرضاً أو ذائباً فإن أراد رب المال أن يبيعها مباحة لم يكن له ذلك والذي يلي بيعها وصي المضارب فإن لم يكن له

وصي جعل القاضي له وصيا يبيعها فيوفي رب المال رأس ماله وحصته من الربح ويعطي حصة المضارب من الربح غرماء وقال في المضاربة الصغيرة يبيعها وصي الميت ورب المال وما ذكرهنا اصح كذا في المبسوط \* فان اراد رب المال ان يأخذ من الدنانير بقدر رأس المال وحصته من الربح فاعطاه الوصي ذلك فهو جائز كذا في المحيط \* وان كانت المضاربة لا يعرف بعينها فرب المال اسوة للغرماء في جميع تركته كذا في محيط السرخسي \* ومن دفع الى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فافر المضارب عند موته انه باع بالمال واشترى فربح الفائض مات المضارب والمضاربة غير معروفة وللمضارب مال فيه وفاء بالمضاربة وبالربح فان رب المال يأخذ من مال المضاربة رأس ماله الفا ولا شيء له من الربح ولو اقر المضارب انه قبض الربح حتى تثبت يده على الربح يصير ضامنا حصته من الربح ولو ان المضارب قال في مرضه قدر بحت في المضاربة الفا ووصلت الي فضاع المال كله وكذبه رب المال وقال لا بل عندك وقد صرت ضامنا بالبحرود فالقول قول المضارب مع يمينه وان مات قبل الاستحلاف فانه يستحلف الورثة على العلم فان حلفوا برواوان نكل واحد منهم عن اليمين لزمه رأس المال وحصته رب المال من الربح من نصيبه خاصة وكذلك اذا قال المضارب في مرضه قد دفعت رأس المال الى رب المال وحصته من الربح وكذبه رب المال فان القول قول المضارب مع يمينه ولا ضمان عليه وان مات المضارب قبل ان يستحلف فرب المال ان يستحلف الورثة على ما بيناه في الفصل الاول الا ان هذا يخالف الفصل الاول في شيء وهو ان ما في يد المضارب من حصته من الربح في زعمه فان رب المال يأخذ منه رأس ماله فان بقي شيء اقتسماه بينهما على ما شرط فان كان على المضارب دين محيط بماله وحصته المضارب من الربح غير معروفة وقد علم ان المضارب قدر بيم ألف درهم ووصلت اليه فان رب المال يحاصر الغرماء بما في يد المضارب من الربح ولا يحاصهم بمقدار رأس ماله وحصته من الربح كذا في المحيط \* لو اقر المضارب عند موته وعليه دين يحيط بماله انه ربح في المال ألف درهم وان المضاربة والربح دين على فلان ثم مات فان اقر الغرماء بذلك فلاحق لرب المال فيما ترك المضارب ولكن يتبع رب المال المديون برأس ماله فيأخذه ويأخذ نصف ما بقي من ايضا حصته من الربح واقتسم نصفه غرماء المضارب مع ماله وان قال غرماء المضارب ان المضارب لم يربح في المال شيئا وليس الدين الذي على فلان من المضاربة كان ذلك الدين مع سائر تركته



بين الغرماء ورب المال بالحصص يضرب رب المال برأس ماله ولا يضرب بشيء من الربح كذا في المبسوط \* وهذا اذا كانت المضاربة معروفة في الصحة الا انه لا يعرف مال المضاربة الا بقوله واما اذا كانت غير معروفة ولم تعرف الا باقراره فانه لا يضرب برأس المال مع غرماء الصحة كذا في المحيط \* وان قال هذه الالف مضاربة لفلان عندي ولفلان عندي وديعة كذا ولفلان كذا من الدين بدى بالمضاربة وان لم يقربها بعينها كان جميع مال المضارب بين صاحب الدين وصاحب الوديعة وصاحب المضاربة بالحصص كذا في المبسوط \* لو قال لفلان الف مضاربة وهي في هذا الصندوق ولفلان الف علي فلم يوجد في الصندوق شيء فالتركة بين رب المال والغريم بالحصص وان وجد في الصندوق الف كان هو ولي وان وجد في الصندوق الفان فلو لم المال الف خاصة والثانية بين الغرماء مختلطة كانت الالفان او غير مختلطة فان علم ان المضارب هو الذي خلط المال بغير امر رب المال كان بينهم بالحصص في قول ابي حنيفة رح وعندهما نصفه لرب المال ونصفه للغرماء كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لفلان عندي الف درهم مضاربة وهي التي علي فلان ولفلان علي الف درهم والامال له غيره فذلك الدين لرب المال ولو اقر المضارب في مرضه بدضاربة بعينها ثم اقر بها بديعة لآخر ثم اقر بدين ثم مات بدى بالمضاربة ويتحاص صاحب الوديعة والدين فيما بقي من تركته كذا في المبسوط \* دفع الى رجلين الفامضاربة فمات احد هما فقال الآخر له مال صدق في نصيبه وكان نصيب الآخر ديناً في ذمته وتركته فان علم ان الميت اودع نصيبه صاحبه يصدق في الكل ولو قال دفعت ذلك الى صاحبي كان مصداق مع يمينه وكان ديناً في مال صاحبه كذا في محيط السرخسي \*

الباب العشرون في جناية عبد المضاربة والجناية عليه من دفع الفامضاربة بالنصف واشترى بها عبداً يساوي الفافجئى عنده خطأ فانه ليس للمضارب ان يدفع ولا ان يفدي من مال المضاربة وان كان مع العبد مال آخر للمضاربة فان فداه المضارب من ماله كان متطوعاً لا يرجع به في مال المضاربة وبقي العبد على المضاربة كما لو فداه اجنبي وهذا بخلاف ما لو كان للمضارب شركة في العبد فاختر العبد فانه يبطل هذه المضاربة ولو كانا حاضرين يقال لرب المال ادفعه او افده فاذا اختار احدهما انتقضت المضاربة فان اراد رب المال دفعه فقال المضارب انا افديه حتى يبقى على المضاربة فابيعه حتى اربح فيه ليس لرب المال الدفع واما اذا كان المضارب غائباً لم يكن

لرب المال ان يدفع وانما له ان يفدي هكذا في المحيط \* لو كان مال المضاربة الفا واشترى عبدا قيمته الفين فجنى جناية خطأ لا يخاطب المضارب بالدفع والفداء اذا كان رب المال غائبا وليس لاصحاب الجناية على المضارب ولا على الغلام سبيل الا ان لهم ان يستوثقوا من الغلام بكفيل الى ان يقدم الموالي وكذا لا يخاطب الموالي بالدفع اذا كان المضارب غائبا وليس لاحدهما ان يفدي حتى يحضرا جميعا فان فدى كان متطوعا في الفداء فاذا حضر اذ فدا فافان دفع فليس لهما شيء وان فديا كان الفداء عليهما ارباعا وخرج العبد من المضاربة وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحم فان اختارا احدهما الدفع والآخر الفداء فلهما ذلك هكذا في البدائع \* قال محمد رحم في الاصل اذا دفع الفاء مضاربة فاشترى المضارب بها عبدا يساوي الفاء او اقل من ذلك واكثر فادعى اولىء القتل على العبد انه قتل اباهم عمدا او جحد العبد ذلك فاقام اولىء القتل عليه بينة لذلك فان كان رب المال والمضارب حاضرين فان البينة على العبد مسموعة فاما اذا كانا غائبين او احدهما ففي رواية ابي حفص لا تسمع بينتهم على العبد ولم يحك فيه خلافا وفي رواية ابي سليمان عند ابي حنيفة ومحمد رحم لا تقبل البينة على العبد متى كانا غائبين او احدهما وعند ابي يوسف رحم تقبل كذا في المحيط \* ولا خلاف ان العبد لو اقر بالقتل ممد افانه يقضى عليه بالقود حضرا او لم يحضرا ولو اقر العبد بذلك وهما حاضرا ان يكذبانه فيه وللمقتول وائيان فعنا احدهما فان حق الوالي الآخر باطل وكذلك لو كان المضارب صدقة والعبد كله مشغول برأس المال فان المضارب فيه كالا جنبي فان كان في العبد فضل وقد صدق المضارب نظرا في حصته من الفضل فتبيل له ادفع نصف حصتك الى الوالي الذي لم يعف او افده فاذا اختارا احدهما بطلت المضاربة فياخذ رب المال من العبد قدر رأس ماله وحصته من الربح ويأخذ المضارب نصف حصته الذي بقي هكذا في المبسوط \* فاما اذا كذبه المضارب وصدقه رب المال فهذا على وجهين اما ان يكون قيمة العبد مثل رأس المال او اقل بان كان الفاء او اقل او كانت اكثر بان كانت الفين ففي الوجه الاول يصح تصديق رب المال ويقال له ادفع نصف العبد للجناية او افده بنصف الدية فان اختارا الدفع بطلت المضاربة في النصف وبقي في النصف وكذلك اذا اختار الفداء وفدى نصف العبد بنصف الدية واذا بنى النصف الباقي على المضاربة اذا تصرف المضارب فيه وربح

وربح واراد ان يقتسماكم يأخذ رب المال رأس ماله من الباقي ان كانت قيمة العبد الف درهم يأخذ رب المال نصف رأس المال من الباقي وان كان قيمة العبد اقل من الف بان كانت ستمائة صار بدفع النصف مستوفيا ثلثمائة من رأس المال وبقي حصته في سبعمائة من رأس المال فيستوفي من الباقي سبعمائة تمام رأس ماله ثم ما بقي يكون ربحا فيقتسمانه على ما شرطوا في الوجه الثاني يصدق رب المال على حصته فيقال له ادفع نصف حصتك وهولثة اثمان العبد وافده بنصف الدية وايهما اختار بطلت المضاربة هكذا في المحيط \* لو اشترى بمال المضاربة عبدا فقتله رجل عمدا فان كان فيه فضل لا قصاص فيه ويؤخذ قيمته في ثلث سنين ويكون على المضاربة وان لم يكن فيه فضل ينظر ان كان في يد المضارب مال آخر من المضاربة سوى العبد فلا قصاص فيه فان لم يكن في يد المضارب مال آخر يجب القصاص للولي كذا في محيط السرخسي \* فان صالحه على الف درهم كانت لرب المال من رأس ماله وان صالحه على الف درهم استوفى رب المال من ذاك رأس ماله وما بقي بمنزلة الربح بينهما على ما شرط كذا في المبسوط \* لو كان في يد المضارب عبدا قيمته كل واحد منهما الف قتل احدهما عمدا لم يكن فيه قصاص وتجب القيمة كذا في الحاوي \* الباب الحادي والعشرون في الشفعة في المضاربة اذا دفع الرجل الى رجل الف درهم مضاربة فاشترى المضارب بها دارا تساويا الفا واقل او اكثر ورب المال شفعها بدار له فله ان يأخذها بالشفعة من المضارب ويدفع اليه الثمن فيكون على المضاربة ولو اشترى المضارب دارا ببعض مال المضاربة ثم اشترى رب المال دارا لنفسه الى جنبها فله المضارب ان يأخذها بالشفعة به بقي من مال المضارب كذا في المبسوط \* ولو باع المضارب دارا من المضاربة ورب المال شفعها بدار فلا شفعة له سواء كان في الدار ربح او لم يكن ولو باع رب المال دارا لنفسه والمضارب شفعها بدار من المضاربة فان كان في يد المضارب من مال المضاربة وما به وفاء بثمن الدار لم تجب الشفعة وان لم يكن في يده وفاء بثمن الدار فان لم يكن في دار المضاربة ربح فلا شفعة وان كان فيها ربح فله المضارب ان يأخذها لنفسه كذا في المحيط \* وان اجنبا اشترى دارا الى جنب دار المضاربة فان كان في يد المضارب وفاء بالثمن فله ان يأخذها بالشفعة للمضاربة وان سلم الشفعة بطلت وليس لرب المال ان يأخذها لنفسه وان لم يكن في يده وفاء فان كان في الدار ربح فالشفعة للمضارب ولرب المال جميعا فان سلم احدهما فلا خزان يأخذها جميعا لنفسه بالشفعة وان لم يكن في الدار ربح فالشفعة لرب المال خاصة كذا في البدائع \* ولو لم يعلم المضارب

بالشفعة حتى تناقضا المضاربة واقتسما الدار التي من المضاربة على قدر رأس المال والربح ثم اراد  
ان يأخذ الدار المبيعة بالشفعة لانفسهما فلهما ذلك فان طلبا جميعا فهي بينهما نصفان وانيهما سلم  
خذ الآخر الدار كلها واذا دفع الرجل الى رجلين مالا مضاربة فاشترى به دارا ورب المال  
شفعيها فله ان يأخذ حصة احدهما بالشفعة دون حصة الآخر وكذلك لو كان الشفع اجنبيا ولو كان  
المضارب واحدا فاراد الشفع ان يأخذ بعض الدار بالشفعة لم يكن له ذلك سواء كان الشفع  
رب المال او اجنبيا واذا دفع الرجلان الى رجل مالا مضاربة فاشترى به دارا او احد صاحبي المال  
شفعيها فاراد ان يأخذ بعضهما بالشفعة فليس له ذلك اما ان يأخذها كلها او يدعها واذا وجبت الشفعة  
للمضاربة فسلم احد المضاربين الشفعة لم يكن للآخر ان يأخذها وان كان رأس المال الف درهم  
فاشترى بها المضارب دارا يساوي القباو اقل او اكثر وشفعيها رب المال بدار له والاجنبي ايضا  
شفعيها بدار له اخرى فلهما ان يأخذ الدار نصفين فان سلم رب المال الشفعة واراد الاجنبي  
ان يأخذها فالقياس ان يأخذ الاجنبي نصف الدار بالشفعة وليس له غير ذلك وفي الاستحسان  
للاجنبي ان يأخذ الدار كلها ويدع كذا في المبسوط \* الباب الثاني والعشرون في المضاربة بين  
اهل الاسلام واهل الكفر اذا دفع المسلم الى النصراني مالا مضاربة بالنصف فهو جائز الا انه  
مكروه فان اتجر في الخمر والخنزير فربح جاز على المضاربة في قول ابي حنيفة ربح وينبغي للمسلم  
ان يتصدق بحصته من الربح وعندهما تصرفه في الخمر والخنزير لا يجوز على المضاربة فان  
اشترى مائة فنقد فيه مال المضاربة فهو مخالف ضامن عندهم جميعا وان اربح فاشترى درهمين  
بدرهم كان البيع فاسدا ولكن لا يصير ضامنا لمال المضاربة والربح بينهما على الشرط ولا بأس  
بان يأخذ المسلم مال النصراني مضاربة ولا يكره له ذلك فان اشترى به خمر او خنزير او مائة  
ونقد مال المضاربة فهو مخالف ضامن فان ربح في ذلك رد الربح على من اخذ منه ان كان يعرفه  
وان كان لا يعرفه تصدق به ولا يعطي رب المال النصراني منه شيئا ولو دفع المسلم ماله مضاربة الى مسلم  
ونصراني جاز من غير كراهة كذا في المبسوط في باب شراء المضارب وهيته \* واذا دخل الحربي  
اليابان فادفع اليه مسلم مالا مضاربة بالنصف فادعه الحربي مسلما ثم رجع الى دار الحرب ثم  
دخل اليها بعد ذلك بائنا واخذ المال من المستودع فاشترى به وباع فهو عامل لنفسه ويضمن  
لرب المال رأس ماله ولو ان الحربي دخل بالمال دار الحرب فاشترى به وباع هناك فهو له ولا ضمان

عليه لانه صار مستوليا على المال حين دخل دار الحرب بغير اذن رب المال وان كان رب المال اذن له في ان يدخل دار الحرب فيشتري به ويبيع هناك فاني استحسن ان اجيز ذلك على المضاربة واجعل الربح بينهما على ما اشترط ان اسلم اهل الدار او رجع المضارب الى دار الاسلام مسلما او معاهدا او با مان كذا في المبسوط \* وان استولى عليه المسلمون في دار الحرب يكون رأس المال وحصه رب المال من الربح لرب المال والباقي لجميع المسلمين كذا في محيط السرخسي \* واذا دخل الحربيان دار الاسلام با مان فدفعا احدهما الى صاحبه مالا مضاربة بالنصف ثم دخل احدهما دار الحرب لم تنتقض المضاربة كذا في المبسوط \* ولو دفع حربي الى مسلم مالا مضاربة ثم دخل المسلم دار الحرب باذن رب المال فهو على المضاربة كذا في خزائن المفتين \* ولو دفع احد الحربيين الى صاحبه مالا مضاربة على ان له من الربح مائة درهم فالمضاربة فاسدة وهما في ذلك بمنزلة المسلمين والذميين وقد التزموا احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات حين دخلوا دارنا با مان للتجارة وكذلك حكم المسلمين في المضاربة الفاسدة في دار الحرب ودار الاسلام سواء كذا في المبسوط \* اذا دخل مسلم او ذمي دار الحرب با مان فدفعا الى حربي مالا مضاربة بربح مائة درهم او دفعه اليه الحربي فهو جائز في قول ابي حنيفة ومحمد رحم والربح بينهما على ما اشترط حتى اذا لم يربح الا مائة درهم فهي كلها لمن شرط والوضيعة على رب المال وفي قول ابي يوسف رحم المضاربة فاسدة وللمضارب اجر مثله فان لم يكن في المال من الربح الا مائة فهي له وان كان اقل من مائة فذلك له وليس على رب المال شيء آخر كذا في الحاوي \* واذا دفع المسلم المستأمن في دار الحرب مالا مضاربة الى رجل قد سلم هناك ولم يهاجر اليها بربح مائة درهم او اخذه منه بذلك جاز على ما اشترط في قول ابي حنيفة رحم وفي قول ابي يوسف ومحمد رحم المضاربة فاسدة كذا في المبسوط \* الباب الثالث والعشرون في المتفرقات لو دفع اليه الف درهم مضاربة على ان يشتري بها الثياب ويقطعها بيده ويخيطها على ان ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فهو جائز على ما اشترط لان العمل المشروط عليه مما يصنعه التجار على قصد تحصيل الربح وكذلك لو قال له على ان يشتري بها الجلود واللائم ويخزنها خفا وطلا ووراء بيده واجزائه فكل هذا من صنع التجار فيجوز شرطه على المضارب كذا في المبسوط في باب شرط المضارب \* لو دفع اليه الف درهم على ان يحتطب ويحتش على ان ما رزق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فان المضاربة لا تجوز

وان كانت الاجارة على الاحتطاب والاحتشاش جائزة كذا في المحيط \* واذا دفع في مرضه الف درهم مضاربة بالنصف فعمل المضارب وربح القائم مات رب المال من مرضه ذلك واجر مثل المضارب اقل مما شرط له من الربح فيما عمل وعلى رب المال دين يحبط بماله فللمضارب نصف الربح بيد ابيه قبل دين المريض ولو لم يكن سمي للمضارب ربحا كان له اجر مثل عمله وذلك دين على المريض كسائر الديون فيضرب به مع الغرماء في تركته ولا حق له في شيء من الربح لو دفع الصحيح الف درهم مضاربة الى مريض على ان للمضارب عشر الربح واجر مثله وخمسائة فربح القائم مات من مرضه وعليه دين كثير فللمضارب عشر الربح لا يزاد عليه كذا في المبسوط في باب شراء المضارب وبيعه \* واذا استأجر رجلا عشرة اشهر باجر معلوم ليشتري له البرج ازان دفع اليه في المدة مالا مضاربة بالنصف فعمل وربح فيه فعند ابي يوسف رح المال كله لرب المال وله الاجر المشروط وقال محمد رح له نصف الربح وسقط اجر هذه المدة كما لو دفع اليه غير المستأجر مال مضاربة فانها تصح وبسقط اجر قدر مدة عمله للمضاربة كذا في الكافي \* ولو كان الاجير دفع الى رب المال مالا مضاربة بعمل به على النصف جاز والاجير على الاجارة والمستأجر على المضاربة فان استبضع رب المال الاجير مال المضاربة وبشترى به وبيع على المضاربة فقبضه الاجير فاشترى به وباع فهو جائز على ما اشترط في المضاربة والاجر على حاله كذا في المبسوط في باب شروط المضاربة \* من دفع الى غيره الف درهم مضاربة وقال هذه مضاربة عندك شهرا فاذا مضى الشهر فهو قرض فهو كذلك فاذا مضى الشهر وهي عنده ورق كانت قرضا يعني اذا قبضها وان كان عرضا لم يكن قرضا حتى يبيعه فيصير ورقا فيكون قرضا عنده كذا في المحيط \* ولو اقرضه شهرا ثم بنى مضاربة لم يكن مضاربة كذا في التاتارخانية ناقلا عن الفتاوى العنابية \* في نوادر بشر من ابي يوسف رح رجل عنده الف درهم مضاربة فقال لرب المال اقرضتها ففعل وهي قائمة بعينها ثم اشترى بها قال اذا قبضها المضارب بيده من يده او صندوقه او كيسه وصرفها في حوائج نفسه فهي قرض عليه كذا في المحيط \* رجل دفع الى غيره مالا مضاربة ثم ان المضارب شارك رجلا آخر بدراهم من غير مال المضاربة ثم اشترى المضارب وشريكه مصيرا من شركتهما ثم جاء المضارب بدقيق من المضاربة فاتخذ منه ومن العصير فلاتج قالوا -

قالوا ان اتخذ الفلأنج بأذن الشريك ينظر الى قيمة الدقيق قبل ان يتخذ منه الفلأنج والى قيمة العصير  
فما اصاب حصة الدقيق فهو على المضاربة وما اصاب حصة العصير فهو بين المضارب وبين الشريك  
لكن هذا اذا كان رب المال قال له اعمل فيه برأيك فان لم يكن قال له ذلك وفعل المضارب  
بغير اذن الشريك فالفلأنج يكون للمضارب وهو ضامن مثل الدقيق لرب المال ومثل حصة  
الشريك من العصير للشريك وان كان رب المال اذن له في ذلك والشريك لم يأذن فالفلأنج  
يكون للمضاربة والمضارب ضامن حصة شريكه من العصير وان كان الشريك اذن له في ذلك  
ورب المال لم يأذن فالفلأنج يكون بينه وبين الشريك وهو ضامن لرب المال مثل الدقيق كذا في  
فتاوى قاضيخان \* اذا دفع الرجل فلوسا مضاربة بالنصف فلم يشتر شيئا حتى كسدت تلك الفلوس  
واحدث فلوس غيرهما فسدت المضاربة فان اشترى بها المضارب بعد ذلك فربح او وضع فهو لرب المال  
ولله مضارب اجر مثل عمله فيما عمل ولو لم تكسب حتى اشترى بها المضارب ثوبا ودفعها وقبض الثوب  
ثم كسدت فالمضاربة جائزة على حالها فان باع الثوب بدراهم او عرض فهو على المضاربة  
فان ربح ربحا واراد القسمة اخذ رب المال قيمة فلوسه يوم كسدت ثم الباقي بينهما على الشرط كذا  
في المبسوط في باب المضاربة بالعروض \* وفي نوادر المعالي من ابي يوسف ربح رجل دفع الى رجل  
الف درهم مضاربة بطبرستان وهي طبرية ثم التقيا ببغداد قال يكون رأس المال قيمة الطبرية بطبرستان  
يوم يختصمان كذا في المحيط \* واذا ربح المضارب في المال ربحا فاقربه وبرأس المال ثم قال قد خلطت  
مال المضاربة بمالي قبل ان اعمل واربح لم يصدق فان هلك المال في يده بعد ذلك ضمن رأس  
المال لرب المال وحصله من الربح كذا في المبسوط \* وفي نوادر بشر من ابي يوسف ربح رجل دفع الى رجل  
الف درهم مضاربة بالنصف يشترى بها ويبيع ويشارك ويعمل برأيه فاشترى بها وبالف من عنده  
متاعا ولم يخطأ المالكين ثم اراد ان يبيع حصته او حصة المضاربة خاصة ليس له ذلك من قبل ان الشركة  
وقعت في البيع فلم يكن لواحد منهما ان يخص نفسه كذا في المحيط \* ومن كتاب المضاربة الصغيرة قال  
اذا اشترى المضارب بالمال وهو الف درهم خادما ثم هلك الف فرجع بمثلها على رب المال  
وتقدما ثم باع الخادم بثلاثة آلاف درهم فاشترى بها متاعا فهلك قبل ان يتقدما فانه يرجع على  
رب المال بالفين وخمس مائة ويؤدى من عنده خمس مائة فان باع المتاع بعد ذلك بعشرة آلاف كان  
للمضارب سدس الثمن والباقي على المضاربة يستوفي منها رب المال ما غرم في المرات وذلك

اربعة آلاف وخمسمائة والباقي ربح بينهما كذا في المبسوط \* وفي نوادر ابن سماعة عن ابي يوسف رح رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها وباع وربح حتى صار ثلثة آلاف درهم ثم اشترى بالثلثة الآلاف ثلثة اعبد قيمة كل واحد منهم الف ولم ينقد المال حتى ضاع كان ذلك على رب المال ويكون رأس المال اربعة آلاف درهم ولو ان رب المال اشترى عبدا بالف فاشترى منه المضارب بالف في يديه من المضاربة وليس في يديه غيرها فضاغت قبل ان ينقد هارب المال فلا غرم على المضارب يأخذ العبد بغير شيء فيكون على المضاربة ورأس المال فيه الفان كذا في المحيط \* واذا اشترى المضارب بمال المضاربة جاريتين تساوي كل واحدة منهما الف درهم ثم باع احدهما بالف والاخرى بالفين وقبضهما المشتري ثم لقيه المضارب وقال زدني في ثمنهما فزاده مائة درهم وقبضهما المضارب بمقابلتهما فيتوزع على قيمتهما كما صل الثمن اذا سمى بدق بلتهما جملة وقيمتهما سواء ولو كان المشتري طعن فيهما بعيب فصالح المضارب على ان يحط من الثمنين مائة درهم ثم وجد المشتري بالتى اشتراها بالف درهم عيبا ردها بالف غير ثلثة وثلثين وثلاث ولو كان المضارب اشترى الجاريتين من المشتري بربح مائة درهم على ما باعهما به ثم وجد باحدهما عيبا ردها بثمنها وحصلتها من الربح اذا قسمت على الثمنين ولو كان المشتري اشترى احدى الجاريتين بالف والاخرى بالفين ثم اراد ان يبيعهما مرابحة على ثلثة آلاف درهم فله ذلك وان باع كل واحدة منهما مرابحة على حدة على ثمنها جاز عند ابي حنيفة وابي يوسف رح فان زاد في ثمنها مائة درهم واراد ان يبيعهما مرابحة باعهما جميعا على ثلثة آلاف درهم ومائة درهم وان اراد ان يبيع احدهما مرابحة على حدة لم يكن له ذلك كما لو كان اشتراها بثمن واحد له ان يبيعهما جميعا مرابحة على الثمن وليس له ان يبيع احدهما مرابحة على حصتها من الثمن كذا في المبسوط في باب المضارب يبيع المتاع ثم يشترى لنفسه باقل من ذلك \* وفي المنتقى رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها عبدا يساوي الف درهم فنهاه رب المال ان يبيع الا بالنقد وقال المضارب ابيعه بالنسيئة او قال ابيع حصتي وهو الربع بالنسيئة فليس له ان يبيع الا بالنقد فان باع المضارب ثلثة ارباعه بالنقد لم يكن له ان يبيع الربع بالنسيئة حتى يقبض ثمن ثلثة الارباع ويوفي من ذلك رب المال رأس ماله ووربحة ثم يبيع بعد ذلك الربع بالنسيئة ان احب كذا في المحيط \* لو اشترى بالف المضاربة جارية نسيئة لا يبيعهها مرابحة على الالف مالم يبين هكذا في المبسوط \* رجل دفع الى رجل عرضا



مضاربة فادعى المضارب بعد ذلك وقال رددت العرض عليك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يكون القول قوله في ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* هشام سمعت ابا يوسف رح قال ليس للمضارب ان يشتري على المضاربة الا بالعين منها حتى انه اذا باع متاع المضاربة ثم اشترى على ذلك الدين على المضاربة لم يجز على المضاربة كذا في المحيط \* واذا دفع المكاتب مالا مضاربة بالنصف او اقل او اكثر او اخذ مالا مضاربة فهو جائز وكذلك العبد المأذون له في التجارة وكذلك الصبي المأذون له في التجارة وان دفعه الصبي بغير اذن ابيه او وصيه وهو غير مأذون له في التجارة فعمل به المضارب فهو ضامن له وملك المضمون بالضمان والربح له ويتصدق به كذا في المبسوط \* ولو اشترى المضارب دقيقا بمال المضاربة فاعطاه رب المال دقيقا آخر وقال له اخلط بهذا الدقيق على سبيل ما تنواضعنا فخلط ثم باع الكل قالوا مقدار ثمن دقيق مال المضاربة يكون على ما اشترط في عقد المضاربة واما مقدار ثمن الدقيق الآخر فكله يكون لرب المال بربحه وعليه وضيعته وللمضارب اجر مثله فيما تصرف في ذلك من بيعه هكذا قال الفقيه ابو بكر البلخي رح وقال الفقيه ابو الليث رح انما يكون للمضارب اجر مثله اذا لم يكن خلط الدقيق بمال المضاربة اما اذا خلط فلا اجر له لانه عمل في شيء هو شريك فيه كذا في فتاوى قاضيخان \* بشر بن الوليد عن ابي يوسف رح اشترى المضارب بمال المضاربة جارية وفيها فضل على رأس المال ثم ان المضارب استولدها ثم استحققت واخذ منه عقرها وقيمة ولدها لم يرجع المضارب على البائع بقيمة الولد كذا في المحيط \* قال ابو يوسف رح اذا عمل الوصي في مال اليتيم فوضع او ربح فيه فقال عملت به مضاربة فهو مصدق في حال الوصية دون الربح الا ان يشهد قبل العمل ولو قال استقرضت لا يصدق حتى يشهد قبله ان كان فيه ربح وان كان فيه وضعية ضمن وكذلك لو دفعه الى رجل عمل به ثم قال دفعته قرضا عليه او قال قرضا علي فصدقه الرجل ولو قال دفعته مضاربة او بضاعة وصدقه الرجل فيه فان كان فيه وضعية فلا ضمان وان كان فيه ربح يكون كله لليتيم الا ان يشهد قبل الدفع كذا في محيط السرخسي \* روى الحسن عن ابي حنيفة رح انه اذا كانت المضاربة دنانير فاودعها المضارب عند صيرفي فخلطها الصيرفي بماله بغير امره ثم اشترى المضارب متاعا بدنانير فهو مخالف كذا في المحيط \* وعن محمد رح فيمن دفع الى عبد مالا مضاربة والعبد مأذون له في التجارة فاشترى نفسه للمضاربة جاز وصار محجورا عليه ويباع ورأس المال لرب المال وكذلك لو اشترى نفسه وابنه وامرأته بالمضاربة

على المضاربة كذا في الملتقط \* في نوادر بن سماعه من أبي يوسف ر ح رجل دفع الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها جارية وباعها من رب المال بالفين ثم ان المضارب اشتراها منه بالف درهم ومائة فالجارية على المضاربة ولا يكون هذا نقضا للمضاربة وللمضارب فيها مائة خاصة كذا في المحيط \* ولو اشترى وباع بالف المضاربة حتى صار في يده الفادهم فاشترى بها جارية وقبضها ثم باعها بأربعة آلاف درهم تسعة سنة وقيمتها يوم باعها الف درهم واكثر او اقل فدفعها الى المشتري ثم هلك الالفان الاوليان قبل ان ينقدها بائع الجارية الاولى فانه يرجع بالف وخمس مائة على رب المال فيؤدبها مع خمس مائة من ماله التي بائع الجارية فاذا خرجت الاربعة الآلاف كان للمضارب ربعها من غير المضاربة ويأخذ رب المال من الثلثة الارباع رأس ماله الفين وخمس مائة كذا في المبسوط \* اشترى بمال المضاربة جارية تساوي الفين فحال الحول ولا مال له غير ذلك فعلى رب المال زكاة ثلثة ارباع الجارية وعلى المضارب زكاة الربع وان كان اشترى جارتين كل واحدة تساوي الف فعلى رب المال زكاة ثلثة ارباع الجارتين ولا زكاة على المضارب وهذا قول أبي حنيفة رح خاصة ولو اشترى بها جارية تساوي الفين فنقصت من عيب او سعر حتى صارت تساوي الفانم ازدادت فحال الحول من يوم اشترت وهي تساوي الفين فلا زكاة على المضارب وعلى رب المال زكاة ثلثة ارباعها ولو صارت قيمتها فوق الالف فعليهما الزكاة ولو اشترى بها حنطة وشعير او ايل او غنما كل جنس يساوي الفانم يكن على المضارب زكاة ولو كان جنسا واحدا يجب كذا في محيط السرخسي \* اذا اراد رب المال ان يكون مال المضاربة ديناً على المضارب ويحصل له منفعة الاسترباح قالوا يقرض المال من المضارب ويسلم اليه ثم يأخذ منه مضاربة ثم يضع المضارب بعد ذلك فعمل فيه المضارب كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا دفع الرجل مال ابنه الصغير مضاربة بالنصف او بثل او باكثر فهو جائز وكذلك لو اخذه لنفسه مضاربة ولو اخذ الاب لابنه الصغير مال رجل مضاربة بالنصف على ان يعمل به الاب لابن فعمل به الاب فربح فالربح بين رب المال والاب نصفان ولا شيء للابن من ذلك ولو كان مثله يشتري ويبيع فاخذه الاب على ان يشتري به الغلام ويبيع والربح نصفان فالمضاربة جائزة والربح بين رب المال والابن نصفان وكذلك لو عمل به الاب لابن بامر وان كان الابن لم يأمره بالعمل فهو ضامن للمال والربح

والربح له يتصدق به والوصي في جميع ذلك بمنزلة الاب كذا في المبسوط \* واذا باع رب المال مال المضاربة بمثل القيمة او اكثر جاز ان باع باقل من قيمته لا يجوز سواء كان بما يتغابن الناس فيه او لا يتغابن الا ان يجيزه المضارب وكذا اذا كان المضارب اثنين فباع احدهما باذن رب المال لم يجز الا بمثل القيمة او اكثر الا ان يجيزه المضارب الآخر كذا في الحاوي \* مضارب نزل خانامع ثلثة من رفقائه فخرج المضارب مع اثنين منهم وبقي الرابع في الحجرة ثم خرج الرابع وترك الباب غير مغلق وهلك مال المضاربة قالوا ان كان الرابع يعتمد عليه في حفظ المتاع لا يضمن المضارب ويضمن الرابع وان كان لا يعتمد عليه يضمن المضارب كذا في فتاوى قاضى خان \* واذا ادفع الى رجل الف درهم مضاربة على ان ما يشتري بها من الهروي خاصة فالربح بينهما نصفان وما يشتري بها من النيسابوري فالربح كله لرب المال وما يشتري بها من الزطى فالربح كله للمضارب فهو على ما سمي فان كان اشترى الهروي فهو على المضاربة كما اشترطوا وان اشترى بها النيسابوري فهو بضاعة في يده والربح لرب المال والوضيعة عليه وان اشترى به الزطى فللمال قرض عليه والربح له والوضيعة عليه كذا في المبسوط \* مر المضارب على السلطان فدفع اليه شيئا ليكف منه يضمن وان اخذها كرها لا ضمان عليه كما اذا غصب منه البعض كذا في محيط السرخسي \* اذا مر المضارب على العاشر بمال المضاربة واخبر به واخذ منه العشر فلا ضمان على المضارب فيما اخذ منه العاشر وان كان هو الذي اعطى العاشر بغير الزام من العاشر له فهو ضامن لما اعطى وكذلك ان صانعه بشئ من المال حتى كف عنه فهو ضامن لما اعطى قال الشيخ الامام الاجل الجواب في زماننا بخلاف هذا ولا ضمان على المضارب فيما يعطي من مال المضاربة التي شاطر طمع فيه وقصد اخذ بطريق الغصب وكذلك الوصي اذا اصانع من مال اليتيم كذا في المبسوط \*



### كتاب الوديعه

وهو مشتمل على عشرة ابواب الباب الاول في تفسير الايداع والوديعه وركنها وشروطها وحكمها اما تفسيرها شرعا فلا يداع هو تسليط الغير على حفظ ماله والوديعه ما يترك عند الامين كذا في الكنز \* واما ركنها فقال المودع اودع منك هذا المال وما يقوم مقامه من الاقوال او الافعال

والقبول من المودع بالقول والفعل او بالفعل فقط هكذا في التبيين \* الوديعه تارة تكون بصريح  
الايجاب والقبول وتارة بالدلالة فالصريح قوله اود منك وقول الآخر قبلت ولا تتم في حق الحفظ  
الا بذلك وتتم بالايجاب وحده في حق الامانة حتى لو قال للغاصب اود منك المغمصوب برئ  
عن الضمان وان لم يقبل فاما وجوب الحفظ فيلزم على المودع فلا بد من قبوله والدلالة اذا  
وضع عنده متاعا ولم يتل شيئا وقال هذا وديعه منك وسكت الآخر صار مودعا حتى لو غاب  
الآخر فضاع ضمن لانه ايداع وقبول مر فاكذا في خزائن المفتين \* واما شرائطها فانواع منها كون  
المال قابلا لاثبات اليد عليه حتى لو اودع الآبق والطير الذي هو في الهواء والمال  
السايط في البحر لا يصح كذا في البحر الرائق \* ومنها عقل المودع فلا يصح قبول الوديعه  
من المجنون والصبي الذي لا يعقل واما بلوغه فليس بشرط عندنا حتى يصح الايداع من الصبي  
المأذون وكذا حرينه ليست بشرط فيملكه العبد المأذون واما الصبي المحجور عليه فليس  
يصح قبول الوديعه منه وكذلك حرية المودع ليست بشرط لصحة العقد حتى يصح القبول  
من العبد المأذون ويترتب عليه احكام العقد واما العبد المحجور فلا يصح منه القبول  
كذا في البدائع \* واما حكمها فوجوب الحفظ على المودع وصيرورة المال امانة في يده  
ووجوب ادائه عند طلب مالكة كذا في الشمني \* والوديعه لا تودع ولا تعار ولا تواجرو ولا ترهن  
وان فعل شيئا منها ضمن كذا في البحر الرائق \* وضع في بيته شيئا بغير امره فلم يحفظه حتى ضاع  
لا يضمن لعدم التزام الحفظ ولو وضع عند آخر شيئا وقال احفظه فصاح باعلي صوته وقال لا احفظه  
فضاع قال في المحيط لا يضمن لعدم التزام الحفظ كذا في الوجيز المكدرمي \* اوقام واحد من اهل  
المجلس وترك كتابه او متاعه فالباقون مودعون فيه حتى لو تركوا وهلك ضمنوا لان الكل  
حافظون فان قام واحد بعد واحد فالضمان على آخرهم لانه تعين الآخر حافظا كذا في محيط  
السرخسي \* من ترك باب حانوته مفتوحا فقام واحد ثم واحد فضا من ماضاع على آخرهم  
كذا في الملتقط \* رجل في يديه ثوب قال له رجل اعطني هذا الثوب فامطاه آياه كان هذا على  
الوديعه كذا في الظهيرية \* في فتاوى اهل سمرقند رجل دخل بدابته خان وقال لصاحب الخان  
ابن اربطها فقال هناك فربطها وذهب ثم رجع فلم يجد دابته فقال لصاحب الخان ان صاحبك  
اخرج الدابة ليسقيها ولم يكن له صاحب فصاحب الخان ضامن كذا في المحيط \* اذا دخل رجل

الحمام وقال لصاحب الحمام ابن اضع الثياب فقال صاحب الحمام ثمه فوضع فدخل الحمام ثم خرج رجل آخر وذهب بثيابه فصاحب الحمام ضامن وان وضع الثياب بمراعى صاحب الحمام ولم يقل شيئا وباقي المسئلة بحالها فان لم يكن للحمام ثيابي وهو الذي يقال له بالفارسية (جامه دار) فالضمان على صاحب الحمام وان كان له ثيابي وهو حاضر فالضمان على الثيابي دون صاحب الحمام الا اذا نص على استحفاظ صاحب الحمام بان قال لصاحب الحمام ابن اضع الثياب فحينئذ يجب الضمان على صاحب الحمام وان كان له ثيابي وهو حاضر هكذا في الظهيرية \* وان كان الثيابي غائب ويدع الثياب بمراعى العين من صاحب الحمام كان استحفاظا من صاحب الحمام فحينئذ يضمن صاحب الحمام بالتضييع كذا في فتاوى قاضيخان \* دخل الحمام ووضع الثياب وصاحب الحمام حاضر فخرج آخر من الحمام ولبسها وصاحب الحمام لم يدرا نها ثيابه ام لا ثم خرج صاحب الثياب وقال هذه ليست ثيابي وقال الحمامي خرج رجل من الحمام ولبس الثياب فظننت انها ثيابه ضمن صاحب الحمام لانه ترك الحفظ كذا في خزانه المفتين \* وفي غصب فتاوى ابي الليث ر ج رجل دخل الحمام ووضع ثيابه بمراعى عين صاحب الحمام ثم خرج فوجد صاحب الحمام نائما وقد سرق ثيابه فان نام قاعدا فلا ضمان وان وضع جنبه على الارض فهو ضامن كذا في المحبط \* وفي مجموع النوازل امرأة خرجت الى الحمام ودفعت الفجانه الى صغيرة وقالت ادفعيها الي بنتي وهي في الحمام فلما جاءت اليها قالت لها البنت املائي من الماء واحملها الي فملأت فانكسرت ان كانت الامراة في عيال الام لا تضمن وان كانت في بيت زوجها ان كانت اعارتها الام فكذلك وكذا لو قالت صبي على رأسك وان بعثت الي البنت للحفظ ضمننت البنت اذا غيبتها من بصرها كذا في الخلاصة \* الباب الثاني في حفظ الوديعه بيد الغير وللمودع ان يدفع الوديعه الي من كان في عياله كان المدفوع اليه زوجته او ولده او والديه اذا لم يكن متهم بالخاف منه على الوديعه هكذا في فتاوى قاضيخان \* وقال بكر ر ج لعياله ان يضعها عند من في عياله كذا في الوجيز للكردي \* وتفسير من في عياله في هذا الحكم ان يسكن معه سواء كان في نفقته او لا كذا في الفتاوى الصغرى \* وهكذا في فتاوى قاضيخان \* والعبرة في هذا الباب للمساكنة الا في حق الزوجة والابن الصغير والعبد فالابن الصغير اذا لم يكن في عياله فدفع اليه لا يضمن ولكن بشرط ان يكون الصغير قادرا على الحفظ والزواج اذا كان يسكن في محلة وامراة تسكن في محلة

اخرى ولا ينفق عليها زوجها فندفع الوديعه اليها فلا ضمان عليه والعبد اذا لم يكن في عياله بمنزلة الابن الصغير هكذا في الظهيرية \* المودع اذا دفعها الى عبده او اجيره مشاهرة او مسانهة مساكنامه او الى ابنه الكبير في عياله او ابيه الذي في عياله لا يضمن كذا في الفتاوى العتابية \* والابن الكبير اذا لم يكن في عياله قد دفع اليه ضمن كذا في المحيط \* والاخوان كالا جنبي حتى يشترط كونهما في عياله كذا في الخلاصة \* وهذا الذي ذكرنا فيما اذا اودع عنده شيئا ولم ينهه صاحب الوديعه حفظها بمن في عياله اما اذا نهاه عن ذلك ودفعها الى بعض من نهاه عنه فصاعت الوديعه ينظر ان كان المودع يجدد بدا ممن دفعها اليه ضمن وان كان لا يجد بدا من ذلك ودفعها اليه وضاعت لا يضمن وهذا كما اذا اودع عند رجل دابة ونهاه ان يسلمها الى امرأته وهو لا يجد بدا من ذلك فسلم الدابة اليها فصاعت عندها فانه لا يضمن كذا في المضمرات \* ويضمن بدفعها الى من يجري عليه النفقة كل شهر ولا يساكنه ويسمى ( اجر خوار ) والاجير الذي يعمل من الاعمال مبارمة كذا في الفتاوى العتابية \* ذكر الامام النمرقاشي والامام الحلواني عن محمد ربح المودع دفع الوديعه الى وكيله وهو ليس في عياله او دفع الى امين من امثائه ممن يثق به في ماله وليس في عياله انه لا يضمن لانه لما كان موثوقا به في ماله فكذا في الوديعه ثم قال وعليه الفتوى كذا في النهاية \* سوفي قام من الحانوت للصلوة وفي الحانوت ودائع فصاعت الوديعه لا يضمن صاحب الحانوت لانه حافظ بجبرانه فلم يكن مضيعا ولم يكن هذا منه ايدا حال الوديعه بل هو حافظ بنفسه في حانوته وحانوته محرز كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو دفع الى شريك له مفاوض او عنان او عبد مأذون له في التجارة او عبد معتزل عن منزله فصاع لم يضمن وكذلك الصيرفيان اذا كانا شريكين فوضع عندهما الوديعه فوضعها في كيسه او في صندوق وامر شريكه بحفظها فحمل الكيس فصاع لم يضمن كذا في محيط السرخسي \* ولو كان للرجل امرأتان ولكل واحدة منهما ابن من غيره يسكن معهما فهما في عياله لا يضمن كذا في الظهيرية \* المودع اذا خاف على الوديعه الغرق فنقلها الى سفينة اخرى لم يضمن كذا في السراجية \* وان اخرجها عن يده عند الضرورة بان وقع الحريق في داره فخاف عليها الحرق او كانت الوديعه في سفينة فالحقها غرق او خرج للصوص خاف عليها او ما اشبه ذلك فدفعها الى غيره لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان \* قال الشيخ الامام المعروف بنحو اهرزاده ان احاط

ان احاط الحرق بالغالب دارة فناولها جار له لا يضمن وان لم يكن احاط ضمن واشتراط هذا الشرط في الفتاوى احق وانظر هكذا في الغياثة \* هذا اذا كان الدفع لضرورة وان كان الدفع بغير ضرورة فهلك في يد الثاني ان هلك قبل ان يفارق الاول الثاني فلا ضمان على احد بلا خلاف وان هلك بعد ما فارق الاول الثاني فلاول ضامن بلا خلاف واما الثاني ففيه خلاف على قولهما يضمن وعلى قول ابي حنيفة رح لا يضمن كذا في المحيط \* فان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان ضمن الثاني يرجع على الاول هكذا في المضمرات \* ولو استهلك الثاني الوديعة ضمن بالاجماع ويكون صاحب الوديعة بالخيار ان شاء ضمن الاول او الثاني فان ضمن الاول رجع بها على الثاني وان ضمن الثاني لا يرجع على الاول كذا في السراج الوهاج \* ولو ادعى المودع انه دفع الوديعة الى اجنبي لضرورة بان ادعى انه وقع الحريق في بيته ذكر القدوري انه لا يصدق الا ببينة في قول ابي يوسف رح وهو قياس قول ابي حنيفة رح كذا في الظهيرية \* وفي الزاد وهو الصحيح كذا في التارخانية \* وذكر في المنتقى انه ان علم انه قد احترق بيته قبل قوله وان لم يعلم لم يقبل قوله الا ببينة كذا في المحيط \* واجمعوا ان مودع الغاصب يضمن اذا هلك الوديعة في يده والمغصوب منه بالخيار بين ان يضمن الغاصب ولا يرجع على المودع بما ضمن وبين ان يضمن المودع ويرجع المودع بما ضمن على الغاصب كذا في شرح الطحاوي \* قال في الجامع الكبير اذا اودع عند عبد محجور فدفع العبد الوديعة الى عبد مثله فهلك فعند ابي حنيفة رح يضمن الاول بعد العتق او يضمن الثاني في الحال والاصح ان الثاني لا يضمن ابدا عند ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف رح له ان يضمن ايها شاء في الحال ان بدا العتق في الاول ولو اودع عند ثالث مثله فعند ابي حنيفة رح لا ضمان على الاول والثالث وله ان يضمن الثاني في الحال وعند ابي يوسف رح له ان يضمن ايهم شاء في الحال كذا في الينابيع \* المودع اذا دفع الوديعة الى امرأته ثم طلقها وانقضت عدتها فلم يسترد منها حتى هلكت في يدها هل يضمن قال بعض المتأخرين يضمن لانه يجب عليه الاسترداد كما ذكر محمد رح في وديعة الاصل اذا وقع الحريق في دار المودع فدفع الوديعة الى اجنبي لا يضمن فلو فرغ من ذلك ولم يسترد ما حتى هلكت في يد الاجنبي يضمن كذا في مسبلتنا وكذا اجاب صاحب المحيط رح وقال قاضيهان لا يضمن كذا في الفصول العمادية \* في التجريد وان اخرجها من يده الى يد غيره او امر غيره باستهلاكها

او بنقصها وادعى انه كان باذن المودع لم يصدق على ذلك وله ان يحلف المودع وفي  
 السغنافي ان كانت الوديعة في بيت المودع واستحفظ المودع الوديعة في بيته بغيره بان ترك  
 الوديعة والغير في بيته وخرج هو بنفسه ضمن كذا في التا تاريخية \* المودع اذا حفظ الوديعة في حرز  
 غيره ليس فيه ماله يضمن واذا استأجر حرز نفسه وحفظ فيه الوديعة لا يضمن وان لم يكن فيه ماله  
 هكذا في خزائنه المفتين \* واذا دفع المودع عند موته الوديعة الى جاره وليس يحضرته عند الوفاة  
 احد من في عياله فلا ضمان عليه كذا في الملتقط \* المودع اذا آجر بيتا من داره من رجل ودفع  
 الوديعة الى هذا المستأجر ان كان لكل واحد منهما غلق على حدة يضمن وان لم يكن وكل واحد  
 منهما يدخل على الآخر من غير حشمة لا يضمن هكذا في الخلاصة \* ولو ترك امرأته وعبده  
 في حانوته لا يضمن ان كانا امينين ولا يضمن كذا في الوجيز للكردي \* ولو اجلس المولى عبده  
 في حانوته وفيه ودائع فسرق ثم وجد المولى بعضها في يدي عبده وقد اتلف البعض فباع المولى  
 الغلام فان كان للمودع بينة على ذلك فهو بالخيار ان شاء اجاز البيع واخذ الثمن وان شاء نقض  
 البيع وباعه في دينه وان لم يكن له بينة فله ان يحلف مولاة على عله فان حلف لم يثبت وان نكل  
 فهو على وجهين ان اقر المشتري كان هذا ومالو ثبت بالبينة سواء وان انكر ليس له ان ينقض البيع  
 بل يأخذ الثمن من المولى كذا في خزائنه المفتين \* الوالي اذا حبي نفقته احفر النهر ووضع عند  
 صير في فضاء ان وضع باسم حفر النهر او باسم الوالي ضاع من مال الجميع وان وضع باسم الرجل  
 الذي اخذه منه ضاع من مال الرجل خاصة كذا في الملتقط \* الباب الثالث في شروط يجب  
 اعتبارها في الوديعة ولا يجب وان قال احفظها في هذا البيت فحفظها في بيت آخر من تلك الدار  
 لم يضمن وهذا استحسان والقياس ان يضمن وكذلك لو قال ضعه في هذا البيت ولا تضعه في هذا  
 الآخر والبيتان في دار واحدة فهو على ما قدمنا من القياس والاستحسان قال في البنايع وهذا  
 اذا لم يكن البيت الذي حفظها فيه انقص حرزا من البيت الذي امره بالحفظ فيه اما لو كان البيت  
 الثاني انقص حرزا من الاول ضمن ولو قال ضعتها في كيسك هذا فوضعتها في غيره لم يضمن  
 كذا في السراج الوهاج \* وان قال ضعه في كيسك فوضع في الصندوق لا يضمن كذا في الفصول  
 العمادية \* ولو قال احفظها في كيسك ولا تحفظها في صندوقك او قال احفظها في صندوق ولا تحفظها  
 في البيت فحفظ في البيت لا يضمن كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* وان قال اخبأها



في هذه فخبأها في دار أخرى في تلك المحلة فهو ضامن وأن كانت الثانية أحرز من الأول هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب الودعة وكذلك إذا قتل أخبأها في هذه الدار ولا فخبأها في دار أخرى فخبأها في دار أخرى وفي شرح الطحاوي إذا كانت الدار التي فخبأها فيها والدار الأخرى في البحر زعل على السواء أو كانت التي فخبأها فيها أحرز فلا ضمان عليه سواء نهاه من الخبأ فيها أو لم ينهه كذا في المحيط \* ولو قال أحفظها في هذه البلدة ولا تحفظها في بلدة أخرى فحفظها في البلدة المنهية ضمن بالاتفاق ولو قال أحفظها في صندوقك هذا ولا تحفظها في هذا الصندوق الآخر في ذلك البيت فحفظها في المنهي لا يضمن بالاتفاق كذا في الغيابة \* والأصل المحفوظ في هذا الباب ما ذكرنا أن كل شرط يمكن مراعاته ويفيد فهو معتبر وكل شرط لا يمكن مراعاته ولا يفيد فهو معدوكذا في البدائع \* فلو شرط عليه أن يمسكها بيده ولا يضعها أو يحفظها يمينه دون يساره أو ينظر إليها بعينه اليمنى دون اليسرى أو لا يخرجها من الكوفة فلا ينتقل منها ويحفظها في صندوق في بيت لم يعتبر كذا في التمرناشي \* إذا لم يعين مكان الحفظ أو لم ينه من الإخراج نصاً بل أمره بالحفظ مطلقاً فسافر بها فإن كان الطريق مخوفاً فهلك ضمن بالاجماع وإن كان آمناً ولا حمل لها ولا مؤنة لا يضمن بالاجماع وإن كان لها حمل ومؤنة فإن كان المودع مضطراً في المسافرة بها لا يضمن بالاجماع وإن كان له بد من المسافرة بها فلا ضمان عليه فربت المسافرة فيه أو بعدت وعلى قول أبي يوسف رح أن بعدت يضمن وإن فربت لا هذا هو المخلص والمختار هذا كله إذا لم ينه عنها ولم يعين مكان الحفظ نصاً وإن نهاه نصاً وعين مكانه فسافر بها وله منه بد ضمن كذا في الفتاوى العتبية \* أن أمكنه حفظ الودعة في المصر الذي أمر بالحفظ فيها مع السفر بأن يترك عبداله في المصر لما صور به أو بعض من في عياله فإذا سافر بها والحالة هذه ضمن وإن لم يمكنه ذلك بأن لم يكن له عيال أو كان إلا أنه احتاج إلى نقل العيال فسافر فلا ضمان كذا في التاتارخانية \* الودعة لو كانت طعاماً كثيراً فسافر بها فهلك الطعام فإنه يضمن استحساناً كذا في المضمرة \* وأجمهوا على أنه لو سافر بالودعة في البحر يضمن كذا في غاية البيان \* والآب والوصي سافر بأمال الصبي وهلك لا يضمنان إلا إذا تركا زوجتهما فهنا كذا في الوجيز للكردي \* والوكيل بالبيع المطلق إذا سافر به لا يضمن أن لم يكن له حمل ومؤنة وإن كان ضمن كذا في الخلاصة \* وإذا دفع الرجل إلى غيره ودعة وقال له لا تدفعها إلى امرأتك فأنى أتهمها أو قال إلى ابنتك أو قال إلى عبدك وما شبه ذلك فدفع إليه فإن كان لا يجده

المودع بدامن الدفع اليه بان لم يكن له عيال سواه لم يضمن بالدفع اليه وان كان يجد بدا منه فهو ضامن كذا في التارخانية \* المودع اذا وضع الودیعة في حانوته فقال له صاحبها لا تضع في الحانوت فانه مخوف فتركها فيه حتى سرفت ان لم يكن له موضع آخر احرز من الحانوت لا يضمن وان كان له موضع آخر احرز من الحانوت فهو ضامن اذا كان قادرا على الحمل كذا في خزنة المفتين \* رجل دفع الى آخر مرا وقال له اسق به ارضي ولا تسق به ارض غيري فسقى ارض الامير ثم سقى ارض الغير فضااع المران ضاع قبل ان يفرغ من السقي الثاني ضمن وان ضاع بعد ما فرغ لا يضمن كذا في الخلاصة \* امرأة قالت لا كارها لا تطرح انزالي في منزل لك فوضع الاكار في منزله فجنى الاكار جنابة وهرب فرفع السلطان ما كان في منزله قال الفقيه ابو بكر البلخي رح ان كان منزله قريبا من موضع البيدر فلا ضمان على الاكار كذا في فتاوى قاضى خان \* قال ابو جعفر سئل ابو بكر قال المبيع للتاجر ضعها في هذا العدل و اشار اليه فوضعها في الحقيبة قال ضمن وان قال ضعها في الجوالق من غير اشارة فوضعها في الحقيبة لا يضمن كذا في الحاوي للفتاوى \* المودع اذا شرط الاجرة للمودع على حفظ الودیعة صح ولزم عليه كذا في جواهر الاخلاطي \* ولو اودع غاصب المغصوب عند رجل و شرط الاجر على حفظه يصح كذا في الوجيز للكردي \* الباب الرابع فيما يكون تضييعا للودیعة وما يضمن به المودع وما لا يضمن في النوازل اذا قال المودع سقطت الودیعة او (بيفناد از من) لا يضمن ولو قال اسقطت او بالفارسية (بيفكندم) ضمن قال الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رح لا يضمن في الوجهين لان المودع لا يضمن بالاسقاط اذا لم يترك الودیعة ولم يذهب والفتوى عليه كذا في الخلاصة \* ولو قال لا ادري اضاقت او لم تضع لا يضمن ولو قال لا ادري اضعنها ولم اضع يضمن كذا في الفصول العمادية \* رجل دفع الى دلال ثوبا لبيعه ثم قال الدلال وقع الثوب من يدي و ضاع ولا ادري كيف ضاع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لا ضمان عليه ولو قال نسيت ولا ادري في اي حانوت وضعت يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضى خان \* وفي الفتاوى سئل بن فضل عن دفع جواهر الى رجل لبيعه فقال القابض انا ربيها تاجرا لا اعرف قيمتها فضاقت الجواهر قبل ان يربها قال ان ضاقت او ستطت بحركته ضمن وان سرفت منه او سقطت لمزاحمة اصابته من غيره لم يضمن كذا في الحاوي للفتاوى \* لو قال

لو قال المودع وضعت الودیعة بين يدي فقمت ونسبتها فضاغت ضمن وبه يفتى كذا في جواهر  
الاخلاطي \* ولو قال وضعت بين يدي في داري ثم نمت ونسبتها فضاغت ينظر ان كانت الودیعة  
ملا يحفظ في عرسمة الدار ولا تعد حرز اله كصرة الدراهم والذهب ونحوهما يضمن والا فلا كذا في  
محيط السرخسي \* اذا قال دفنت في داري او كرمي ونسبت مكانها لم يضمن اذا كان للدار  
والكرم باب ولو قال دفنت في موضع آخر ونسبت مكانها يضمن كذا في الخلاصة \* وكذلك لو لم يبين  
مكان الدفن لكنه قال سرق الودیعة من المكان المدفون فيه فان كان للدار والكرم باب لم يضمن  
وان لم يكن لهما باب يضمن كذا في المحيط \* وان قال لا ادري وضعت في داري او في موضع آخر  
يضمن كذا في المضمرات \* سلم المودع الدار التي في بيت منها الودیعة الى آخر لحفظها ان كانت  
الودائع في بيت مغلق حصين لا يمكن فتحه بغير مشقة لا يضمن والا فيضمن كذا في القنية \* واذا  
لم تكن مدفونة ان كانت موضوعة في موضع لا يدخل فيه احد الا بالاستيذان لا يضمن وان لم يكن له  
باب كذا في المحيط \* وضع الودیعة في دارة ويدخلها اناس كثيرة فضاغت فان كان شيئا يحفظ في الدار  
مع دخولهم لا يضمن والا فيضمن كذا في القنية \* المودع اذا وضع الودیعة في الجبانة فسرق  
الودیعة ضمن كذا في المحيط \* دفن في ارض ان اعلم بعلامة لا يضمن والا ضمن وفي المفازة يضمن  
بكل حال كذا في الوجيز للكردي \* ولو توجهت الاصوص نحو المودع فدفن الودیعة حتى لا تؤخذ  
من بده وفر من خوفهم ثم رجع فلم يظفر بالمكان الذي دفن الودیعة فيه ان امكنه ان يجعل له علامة  
فلم يجعل ضمن وان لم يمكنه ذلك ان امكنه العود في اقرب الاوقات بعد انقطاع الخوف فلم يعد ثم جاء  
ولم يجد الودیعة كان ضامنا كذا في الظهيرية \* وان كان رب الودیعة معه يذهب ان جملة فلما توجهت  
السراق قال لرب الودیعة ادفعها فدفعها ثم ذهب السراق وذهبوا ايضا بعد ذلك او ذهبوا ولا ثم ذهب  
السراق ثم حضر فلم يجد المدفون لا شك ان المودع لا يكون ضامنا في هذه الصورة حيث دفن  
باصرا مالك واما اذا كان المودع وحده والمسئلة بحالها فالجواب فيها على التقيصل ان ذهب  
السراق او لا ولا يتمكن المودع من رفع الودیعة فلم يرفع وتركه مع الامكان فهو ضامن واما اذا  
مكث السراق ثم لم يمكن القرار ثم لخوفهم فذهب ثم جاء فلم يجد فهذا على وجهين ان جاء  
على قدر ما يمكنه وزال الخوف فلم يجد لا يكون ضامنا وان اخرج مع الامكان كان ضامنا كذا في  
المحيط \* المودع اذا وضع الودیعة في بيت خراب في زمان الفتنة فان وضعها على الارض يضمن

وان جعلها تحت التراب لا یضمن كذا في خزائنه المفتین \* أودع عند آخر قممته ثم طلبها منه فقال  
لا ادري كيف ضاعت قيل لا یضمن هو الا صح هكذا في جواهر الاخلاطي \* دفع الى رجل قممته  
ليدفعها الى انسان ليصلحها فدفعها ونسي لا یضمن كذا في الوجيز للكردي \* دفع الى مرأه  
قممته ليستقي الماء فتغافل عنها فضا ع لا یضمن كذا في القنية \* قال خاف سألت اسدا امن له على  
آخر الف درهم فدفع المطلوب الى الطالب درهمين او درهمين درهمين او قال خذ درهمك فضا ع  
الدريهمان قبل ان يعين درهمين درهمين على المطلوب والطالب درهمين ولو قال له حين دفع اليه الدرهم  
الاول هذا حقك فهو مستوف ولا ضمان عليه الدرهم الآخر كذا في التاخر خانية \* في غصب فتاوى  
ابى الليث رح دفع الى آخر عشرة دراهم وقال خمسة منها هبة لك وخمسة وديعة عندك فاستهلك  
القابض منها خمسة وهلكت الخمسة الباقية یضمن سبعة ونصف لان الهبة فاسدة لانها هبة المشاع والمقبوض  
بحكم الهبة السادسة مضمون والخمسة التي هلكت نصفها امانة ونصفها مضمونة فيجب ضمان نصفها وذلك  
درهمان ونصف والخمسة التي استهلكها صارت مضمونة بالاستهلاك فیضمن سبعة دراهم ونصفا  
ولو قال ثلثة من هذه العشرة لك والسبعة الباقية سلمها الى فلان فهلكت الدراهم في الطريق یضمن  
الثلثة لانها كانت هبة فاسدة ولو كان ذلك وصية من الميت لم یضمن شيئا لان وصية المشاع جائزة  
ولا یضمن السبعة في المسئلتين جميعا كذا في المحيط \* ولو دفع اليه عشرة وقال خمسة منها لك وخمسة  
سلمها الى فلان فهلكت الدراهم یضمن الخمسة الهبة ولا یضمن الخمسة الباقية ولو اعطاها خمسة  
خمسة على حدة على ان له خمسة منها ولم یبين ايها فخطبهما القابض یضمن الخمسة الهبة ولا یضمن  
كاهما كذا في محيط السرخسي \* الوديعة اذا افسدتها الفأرة وقد اطلع المودع على ثقب الفأرة ان اخبر صاحبها  
ان ههنا ثقب الفأرة لا ضمان عليه وان لم يخبر بعد ما اطلع عليه ولم یسده یضمن كذا في الفصول العمدیة \*  
وذكر السيد الامام ابو القاسم رح ان الانسان اذا استودع عنده ما يقع فيه السوس في زمان الصيف  
فلم یبردها بالهواء حتى وقع فيه السوس وفسد لا یضمن كذا في الظهيرية \* وفي فتاوى ابى  
الميت رح اذا كانت الوديعة شيئا يخاف عليه الفساد وصاحب الوديعة غاب فان رفع الامر الى القاضي  
حتى یبعه جازو هو الاولی وان لم یرفع حتى فسدت لا ضمان عليه لانه حفظ الوديعة على ما امر به  
كذا في المحيط \* وان لم یكن في البلد قاض باعها وحفظ منها لصاحبها كذا في السراج الوهاج \* اذا اصابه  
نحس اترض فأرا وحرقت نار فلا ضمان عليه كذا في الحاوي للفتاوى \* واجتمعت البان الوديعة

او ثمرتها في المصروع لم يرفع جنبي فسدت او كان في المفازة ولم يبيع حتى فسدت لا يضمن هكذا في  
التمر قاشي \* اودعه حيوانا وغاب فحلب البانها فخاف فسادها وهو في المصرف باع بغير امر القاضي  
ضمن وبامره لا يضمن واما اذا كان في المفازة فانه يجوز بيعه كذا في محيط السرخسي \* الخفاف  
اذا ترك الخف الذي دفع اليه ليصلحه في الحانوت فسرق ليلان كان فيه حافظ او في السوق حارس  
لا يضمن وكان الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رح بفتي بعدم الضمان وان لم يكن فيه حافظ  
ولا في السوق حارس وقد قيل يعتبر العرف ان كانوا يتركون الحوانيت من غير حافظ ولا حارس  
هناك فلا ضمان عليه وان كان بخلافه ضمن وعليه الفتوى كذا في الغياثية \* وكذلك قيل لو ترك  
باب الدكان مفتوحا وكان في موضع ذلك عرفهم وعادتهم لا ضمان وفي بخاري جري العرف  
بترك باب الدكان مفتوحا باليوم وتعليق شيء على باب الدكان نحو الشبكته واشباه ذلك والرواية  
محفوظة فيما اذا ترك الحائك الثوب الذي نسج بعضه والغزل في سيب الطراز ولم يكن هناك حافظ  
ولا حارس في السوق انه لا ضمان على الحائك كذا في الذخيرة \* خفاف خرج الى القرى لحرز  
الخفاف فدفع اليه خف فوضع مع رجله في دار رجل ودخل البلد فسرق فان كان اتخذ دارا للسكنى  
بأي طريق كان لا يضمن ولو وضع في دار رجل لا يسكن هو في تلك الدار ضمن كذا في جواهر  
الفتاوى \* الاسكاف اذا اخذ خفا وجسكا ليصلحه فلبسه الاسكاف ضمن مادام لا يسافاذا انزمهمائم  
ضاع لا كذا في الملتقط \* اذا سرق الوديعة من دار المودع وباب الدار مفتوح والمودع غائب  
عن الدار قال محمد بن سلمة رح كان ضامنا قيل لو ان صاحب الدار دخل كرمه او بستانه وهو  
متلازق بالدار قال ان لم يكن في الدار احد ولا في موضع يسمع الحرس اخاف ان يكون ضامنا  
وقال ابو نصر رح اذا لم يكن اغلق الباب فسرق منه الوديعة لا يضمن يعني اذا كان في الدار  
حافظ كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا ربط دابة الوديعة على باب دارة وتركها ودخل الدار فضاقت  
ان كان بحيث يراها فلا ضمان وان كان بحيث لا يراها فان كان في المعصر فهو ضامن وان كان  
في القرى فلا ضمان وان كان ربطها في الكرم او على رأس المبطخة وذهب قيل ان غابت عن  
بصره فهو ضامن وقيل يعتبر العرف في هذا واجناسه هكذا في الظهيرية \* ولو جعل حمار الوديعة  
في الكرم ان كان للكرم حائط رفيع بحيث لا يرى المار ما في الكرم واغلق الباب لا يضمن وان  
لم يكن له حائط او كان لكنه غير رفيع ينظر ان نام المودع ووضع جنبه على الارض يضمن

ان ضاعت الدابة وان نام قاعد الا يضمن وفي السفر لا يضمن وان نام مضطجعا كذا في الخلاصة \*  
 اودعه سكيناً فجعلها في ساق خفه لا يضمن ان لم يقصر في الحفظ كذا في القنية \* المودع اذا جعل دراهم  
 الوديعة في الخف فسقطت عنه ان جعلها في الخف اليميني فهو ضامن وان جعلها في الخف اليسرى  
 فلا ضمان عليه لانه منى جعلها في الخف اليميني فقد مرضها للضباع والسقوط عند الركوب على  
 الدابة ولا كذلك اذا جعلها في الخف اليسرى وقيل لا ضمان على كل حال كذا في خزائن المفتين \*  
 اذا ربط دراهم الوديعة في طرف كمة او جعلها في الذيل او في طرف العمامة فلا ضمان وكذلك  
 لو شدد دراهم الوديعة على منديل ووضع في كمة فسقطت منه فلا ضمان كذا في المحيط \* دفع اليه  
 ذهباً ليحفظه فالقاه في فمه كعادة التجار فسبق اليه حلقته لا يضمن كذا في القنية \* واذا كانت الوديعة  
 ذهباً او فضة فقال قد جعلتها في الكم فصاعت لا ضمان عليه كذا في الملتقط \* مودع جعل دراهم  
 الوديعة في جيبه وحضر مجلس فسق فصاعت الدراهم بسرقة او سقوط او غيره قال بعضهم لا يضمن  
 لانه حفظ الوديعة في موضع يحفظ مال نفسه وهو جيبه وقال بعضهم هذا اذا لم يزل عقله اما اذا  
 زال عقله بحيث لا يمكنه حفظ ماله يصير ضامناً لانه عجز عن الحفظ بنفسه فبصره ضياعاً ومودعا  
 غيره كذا في فتاوى قاضيخان \* وان ظن انه جعلها في جيبه فاذا هي لم تدخل الجيب فعليه  
 الضمان كذا في المحيط \* ولو وضعها في كبسه او شدا على التكة فصاعت لا يضمن كذا في خزائن  
 المفتين \* المودع اذا جعل خاتم الوديعة في الخنصر او في البنصر يضمن بعد التلف وان جعله في  
 الوسطى او السبابة او الابهام لا يضمن وعليه الفتوى كذا في جواهر الاطلاعي \* وان تختم به  
 وعليه خاتم في ذلك الاصبع لا يضمن وذكر محمد ر ح ايضاً ان بعض مشائخنا ر ح قالوا اذا تختم  
 وجعل الفص مما يلي الكف لا يضمن كذا في الذخيرة \* ولو كان المودع امرأة فقضى اي اصبع  
 لبسته تضمن كذا في الفصول العمادية \* في فتاوى اهل سمرقند امرأة اودعت صبية من بنات سنة  
 فاشتغلت بشيء فوفعت الصبية في الماء لا ضمان عليها فرق بين هذا وبين الغصب هكذا ذكر  
 المسئلة في فتاوى امي الليث ر ح وفي الجواب نوع نظروني ينبغي ان يقال ان لم تغب عن بصره  
 فلا ضمان وان غابت عن بصرها وهي ضامنة كذا في المحيط \* ومن اودع صبياً وديعة فهلك في يديه  
 فلا ضمان عليه بالاجماع وان استهلكها ان كان مأذوناً في التجارة فضمنها لاجماعاً وان كان محجوراً عليه

الا انه قبل الودیعة باذن وليه فانه يضمن ايضا بالاجماع وان قبلها بغير اذن وليه لا ضمان عليه  
عند ابي حنیفة ومحمد رحم لافي الحال ولا بعد الادراك وقال ابو يوسف رحم يضمن في الحال كذا  
في السراج الوهاج \* واذا كانت الودیعة عبد افقتل الصبي كانت قيمته على ما قلته في قولهم  
جميعا وان جنى عليه فیمادون النفس كان ارشه على عاقلة الصبي ان بلغ خمسمائة او اكثر وان  
كان دونها كان في مال الصبي في قولهم جميعا ايضا كذا في السراج الوهاج \* وان اودع طعاما  
فاكله لم يضمن كذا في خزائنه المفتين في كتاب الجنابات \* ولو اودع عند العبد ودیعة فهلكته عنده  
فلا ضمان عليه بالاتفاق كذا في جواهر الاخلاطي \* وان استهلكها ان كان ماذونا ومحجورا  
او قبضها باذن مولاه ضمنها اجما ما يكون دينا عليه الى ما بعد العتق وان كان محجورا وقبضها بغير  
اذن مولاه لم يضمنها في الحال ويضمنها بعد العتق اذا كان عاقلا بالغاعدهما وقال ابو يوسف رحم يضمنها  
في الحال ويبيع فيها كذا في الجوهرة النيرة \* وان كانت الودیعة عبد افقتله العبد المحجور فان كان  
عمدا قتل العبد كذا في السراج الوهاج \* والودیعة لو كانت عبد افجنى عليه في النفس او فیمادون  
النفس يؤخذ مولاه بين الدفع والفداء ويضمن للحال كذا في خزائنه المفتين \* وام الولد والمدبر  
بمنزلة العبد في جميع ما ذكر الا انهما اذا توجه عليهما الضمان سعيا في ذلك كذا في السراج الوهاج \*  
ولو اودع رجلا شيئا فاستهلكه ابن له صغيرا وعبد له فعلى المستهلك ضمانه في الحال كذا في المبسوط \*  
والمكاتب يضمن في الحال باستهلاك الودیعة كذا في الفتاوى العتابية \* وان نام المودع وجعل  
الودیعة تحت رأسه او تحت جنبه فضاعت فلا ضمان عليه وكذلك اذا وضعها بين يديه وهو الصحيح  
واليه مال شمس الائمة السرخسي قالوا انما لا يجب الضمان في الفصل الثاني اذا نام قاعدا  
اما اذا نام مضطجعا فعليه الضمان وهذا اذا كان في الحضر اما اذا كان في السفر فلا ضمان نام  
قاعدا او مضطجعا كذا في المحيط \* سئل ابو القاسم عن جعل ثياب الودیعة على دابته فنزل  
عن دابته في بعض الطريق ووضع الثياب تحت جنبه ونام عليه فسرت الثياب قال ان  
اراد به الترفق ضمن وان اراد به الحفظ لم يضمن وان كان مكان الثياب كيس فيه دراهم لم يضمن  
كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي شرح ابي فروق الحريق في بيت المودع فتركها مع امكان  
الدفع الى غيره او الى مكان آخر حتى احترقت يضمن كذا في التمرقشي \* وان سرقت الودیعة  
من المودع ولم يسرق معه مال آخر للمودع لم يضمن عندنا كذا في الكافي \* وفي الجماع الاصغر

سئل ابو القاسم عن عنده وديعة فرفعها رجل فلم يمنع المودع ان امكنه منعه ودفعه فلم يفعل فهو ضامن وان لم يمكنه ذلك لما انه يخاف دعارته وضربه فلا ضمان كذا في المحيط \* المودع اذا دل انسانا على اخذ الوديعة انما يضمن اذا لم يمنع المدلول عليه من الاخذ حالة الاخذ اما اذا منعه لا يضمن كذا في الخلاصة \* والمودع اذا فتح باب الاصطبل او حل قيد العبد يضمن كذا في الفصول العمادية \* سئل عن مودع وضع الوديعة في حجرته في خان وفيه صحن لا قوام فربط سلسلة بابها بحبلها ولم يقفله ولم يغلقه وخرج فسرق الوديعة هل يضمن قال ان عد شد هذا الربط في مثل هذا الموضع توثيقا لم يضمن وان عدا غفلا ضمن كذا في فتاوى النسفي \* رجل وضع عند رجل وديعة ووضعها المودع في حانوته وذهب الى الجمعة وترك باب الحانوت مفتوحا واجلس صبي صغير ليحفظ حانوته وذهبت الوديعة من الحانوت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان كان الصبي ممن يضبط الاشياء ويحفظها لم يضمن المودع وان كان ممن لا يضبط ضمن قال القاضي الامام علي السغدري لم يضمن على كل حال لانه ترك الوديعة في حرزة فلم يضع كذا في فتاوى قاضيخان \* غاب المودع وترك مفتاحه عند غيره فلما رجع لم يجد الوديعة في مكانه لا يضمن لدفع المفتاح الى غيره كذا في الوجيز للكردي \* رجل اودع عند قاضي ثيابا فوضعها القاضي في حانوته وكان السلطان يأخذ الناس بهال في كل شهر جعله وظيفته عليهم فاخذ السلطان ثياب الوديعة من جهة الوظيفة ورهنها عند غيره فسرق قالوا ان كان القاضي لا يقدر على منع السلطان من رفعها لا يضمن ويضمن المرتهن فيخير صاحب الثوب ان شاء ضمن السلطان وان شاء ضمن المرتهن كذا في فتاوى قاضيخان \* اودع عامل الوالي مالا فوضعه في بيته ثم في ايام السلطان نقل امتعته وترك الوديعة وتوارى فاغبر على بيته والوديعة بضمن وان ترك بعض امتعته في بيته كذا في القنية \* وسئل نجم الدين عن عنده وديعة انسان وهي ثياب ملفوفة في لفاف فوضعها تحت رأس ضيف له في الليل كالوسادة ثم ردها على صاحبها فقال صاحبها كانت كذا كذا ثوبا وقد ذهب بعضها قال ما لم يثبت انها كانت كذا وكذا وقد ضاع منها كذا تلك الليلة بوضعها تحت رأس الضيف لا يمكن ايجاب الضمان وبعد ما يثبت ذلك لا يمكن ايجاب الضمان بمجرد الوضع تحت رأس الضيف مادام المودع حاضرا فاذا غاب الآن يصير ضامنا كذا في المحيط \* اودع عند رجل زنبيل فيه آلات التجارين ثم جاء واستردده وادعى انه كان فيه قدوم



قد ذهب منه فقال المودع قبضت منك الزنبريل ولا ادري ما فيه لا ضمان عليه ولا يمين عليه ايضا وكذا اذا اودع د را هم في كيس ولم يزن على المودع ثم ادعى انها اكثر من ذلك فلا يمين عليه الا ان يدعي عليه الفعل وهو التضييع او الجناية كذا في خزائنة المفتين \* المودع اذا اخذ وديعة رجل آخر من يد المودع وترك وديعة يضمن المودع ان عاين ذلك وان لم يكن عالما ان ما قبضه حقه ام حق الغير كذا في جواهر الفتاوى \* امرأة غسلب ثوب رجل بالاجر وعلقت على خص سطحها للتجفيف وطرف من الثوب من الجانب الآخر فضاع ضمنت كذا في الخلاصة \* امرأة غسلب ثياب الناس ووضعت الثياب على سطحها ليجف ان كان للسطح خص لا يضمن وقيل ان لم يكن الخص مرتفعاً يضمن كذا في الفصول العمادية \* رجل في يده مال لا انسان فقال له سلطان جائران لم تدفع اليّ هذا المال حبسك شهرا او ضربتك ضربا او اطوف بك في الناس لا يجوز له ان يدفع فان دفع فهو ضامن وان قال اقطع يدك او اضربك خمسين سوطا فلا ضمان عليه هكذا في فتاوى قاضيخان \* سلطان هدد المودع باتلافه ماله ان لم يدفع اليه الوديعة فددفعها اليه ضمن ان بقي له قدر الكفاية وان اخذ كل ماله فهو معذور ولا ضمان عليه كذا في خزائنة المفتين \* المودع اذا اقرا من مصحف الوديعة وهلك حال القراءة لا يضمن وكذا الحكم في الرهن كذا في جواهر الاخلاطي \* ولو اودعه قراطيس فوضعها في الصندوق ثم وضع فوقه ماء ليشربه فتقاطر الماء عليها فهلك لا يضمن كذا في القنية \* ولو قال ذهبت الوديعة ولا ادري كيف ذهبت اختلف المتأخرون والاصح انه لا يضمن ولو قال بعث الوديعة وقبضت ثمنها لا يضمن مالم يقل دفعته اليه كذا في الخلاصة \* ولو قال للمالك وهبت لي الوديعة او بعثتها مني وانكر رب الوديعة ثم هلك لا يضمن كذا في الفصول العمادية \* اودع طسنا عند غيره فوضع المودع الطست على رأس التنور في بيته فوقع عليه شيء فانكسر ان كان وضعه على رأس التنور ليطفي به التنور يضمن وان كان وضعه كما يوضع في العادة لا لاجل التغطية لا يضمن كذا في الذخيرة \* اودع عند رجل طبقا فوضع المودع الطبق على رأس الجيب فضاع ان كان الوضع على وجه الاستعمال يضمن وان كان الوضع لا على وجه الاستعمال لا يضمن وطريق معرفة ذلك ان ينظر ان كان في الجيب شيء نحو الماء والدقيق او نحو ذلك مما يغطي رأس الجيب لاجله كان استعمالا وان كان الجيب خاليا وكان فيه شيء لا يغطي رأس الجيب لاجله لم يكن استعمالا كذا في المحيط \* اذا سقط من يد المودع شيء فافسد

الوديعة ضمنها المودع والمودع اذا شهد علي نفسه انه اخذ الوديعة قرضاً بغير محض من رب المال فلا ضمان عليه الا ان يحركها المودع كذا في الذخيرة \* الوديعة اذا كانت قراماً فاخذها المودع وصعد بها السطح وتستر بها فهبت بها الريح واعادتها الى المكان الذي كانت فيه من البيت لا يبرأ عن الضمان لانه لم يوجد منه القصد الى ترك التعدي كذا في خزائنه المفتين \* وفي الصيرفة وضع امانته فقال ( امانت من بدست هرکه خواهي بفرست ) فبعث على يد امين وهلك في بده قال يضمن وقيل لا يضمن لان قوله ( بدست هرکه خواهي ) معلوم والامر عام بخلاف قوله ابعث على يد رجل هنا يضمن لانه مجهول فلا يضح الامر كذا في التاتارخانية \* وفي فتاوى النسفي طحان خرج من الطاحونة لينظر الماء فسرفت الحنطة ان ترك الباب مفتوحاً وبعد من الطاحونة ضمن كذا في الخلاصة \* بخلاف مسئلة الخان وهي خان فيها منازل ولكل منزل مقفل فخرج وترك الباب مفتوحاً فجاء سارق واخذ شيئاً لا يضمن كذا في الوجيز للكردري \* الدابة الوديعة اذا اصابها مرض او جرح فامر المودع انساناً بعلاجها فعطبت فصاحبها بالخيار ان شاء ضمن المودع او المعالج فان ضمن المودع لا يرجع على احد وان ضمن المعالج ان علم انها ليست له لا يرجع عليه وان لم يعلم انها لغيره او ظنها له رجع عليه كذا في الجوهرة النيرة \* وفي فتاوى النسفي ان كان بقراً مالاً في يد الاكثار فبعث الى الراعي للسر ح فضا ع لا يضمن هو ولا الراعي والبقرا المستعار والمستأجر على هذا قال رح وقد اضطربت الروايات من المشائخ في هذه المسئلة فيفتي بهذا لان المودع يحفظ الوديعة كما يحفظ مال نفسه وهو يحفظ بقرته في السرح فكذا بقرا الوديعة ولو ترك البقر يرعى فضا ع اختلف المشائخ فيه قال رح والفتوى على انه لا يضمن كذا في الخلاصة في كتاب المزارعة في الفصل السادس في الضمان \* اودع شاة فدفعها مع غنمه الى الراعي للحفظ فسرفت الغنم يضمن اذا لم يكن الراعي خاصاً للمودع كذا في القنية \* رجل دفع حماراً الى آخر فغاب الحمار فقال المودع لصاحب الحمار خذ حماري وانفع به حتى ارد عليك حمارك فضا ع في يده ثم ان المودع رد حماره لا يضمن لانه مأذون بالقبض كذا في الخلاصة \* المودع اذا جزأ الثمار من نخيل الوديعة فلا ضمان عليه استحساناً اذا جزأه كما يجزأ غيره ولم يتمكن فيه نقص من عمله فان تمكن نقص من عمله فهو ضمان كذا في الذخيرة \* واذا تعدى المودع في الوديعة بان كانت دابة فركبها او ثوبا

او ثوبا فلسه او عبدا فاستخدمه او اودعها عند غيره ثم ازال التعدي فردها الى يده زالى الضمان وهذا اذا كان الركوب والاستخدام واللبس لم ينقصها اما اذا نقصها ضمن كذا في الجوهره النيرة \* فالحاصل ان المودع اذا خالف في الودیعة ثم عاد الى الوفاق انما يبرأ عن الضمان اذا صدقه المالك في العود وان كذبه لا يبرأ الا ان يقيم البينة على العود الى الوفاق وهكذا ذكر شيخ الاسلام ابو بكر في شرح كتاب الودیعة \* ورايت في موضع آخر المودع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق وكذبه المودع فالتول قول المودع كذا في الفصول العمدیعة \* ولو حمل الفعل على الودیعة فنتجت ثم هلك من ذلك ضمن والولد للمالك كذا في محيط السرخسي \* المودع اذا لبس ثوب الودیعة يوما فترع ناويا لبسه ثانيا فتلف الثوب في خلاله يضمن كذا في جواهر الاخلاطي \* لبس ثوب الودیعة فدخل المشرعة ليخوض الماء فترع الثوب ووضع على الواح المشرعة فلما انغمس سرق الثوب لا يضمن كذا في خزائن المفتين \* وقيل فيه نظري دليل مسئلة المحرم فان المحرم اذا لبس المخيط ثم نزعته لبسه ثانيا ان نزعته على قصد اللبس يتحد الجزاء وان نزعته لا على هذا القصد يتعد الجزاء فعلى هذا ينبغي ان لا يبرأ كذا في الظهيرية \* وضع ثوبا بها مع ثيابه في ضفة النهر ودخل للاغتسال ولبس ثيابه ونسي الودیعة او سرق حين انغمس في الماء يضمن كذا في الوجيز للكردي \* عن ابن سماعة عن محمد بن رجل اودع رجلا الف درهم فاشترى بها اودعها ثم استرد هاهبة او شراء وردا الى موضعها فضاقت لا يضمن كذا في خزائن المفتين \* وروي عن محمد بن رجل اذ افضاها فريضة با مرصاحب الودیعة فوجدها زبوا فادعا على المودع فهلكت ضمن كذا في الظهيرية \* اذا كان عند رجل وديعة دراهم اودعها ثوبا وشيئا من المكمل او الموزون وانفق شيئا منها في حاجته حتى صار ضامنا لما انفق لا يصير ضامنا لما بقي وان جاء بمثل ما انفق فخطا بالهاتي صار ضامنا للكل وهذا اذا لم يجعل على ماله علامة حين خلطه بمال الودیعة اما اذا جعل بحيث يتأقنى التمييز لا يضمن الا ما ينفق كذا في الذخيرة \* فان افتنى بانه صار ضامنا لها كلها فباع الودیعة ثم جاء رب الودیعة فضمنه اياها وفي ثمنه فضل منه فانه يطيب له حصة ما خلطه بها وينصدق بحصة الباقي من الودیعة في قول ابي حنيفة ومحمد بن رجل وهذا اذا كانت الودیعة شيئا باع فان كانت دراهم فاشترى بها ينظر ان اشترى بها بعينها ونقدها لا يطيب له الفضل ايضا وان اشترى بها ونقد غيرها واشترى بدراهم مطلقة ثم نقدها يطيب له الربح هنا وكذلك ان اشترى بها ما يكون ولا نقدها لم يحل ان يأكل ذلك قبل اداء الضمان ولو اشترى بدراهم مطلقة ثم نقد تلك الدراهم

حل له ان ينتفع بها كذا في المبسوط \* فان اخذ بعضها على نية الاتفاق ولم ينفعها حتى خلطها  
 بالباقي ثم هلك كله لا ضمان عليه كذا في المضمورات \* اذا اودعه كيسا مشدودا فحمله المستودع او  
 صندوقا مقفلا ففتح الثقل ولم يأخذ منه شيئا حتى ضاع لا ضمان عليه كذا في البدائع \* وقد قال  
 اصحابنا اذا اخرج الودعة لينفقها والثوب يلبسه فهل يهلك فلا ضمان عليه كذا في شرح القدوري  
 للشيخ ابي نصر احمد بن محمد البغدادي \* المودع اذا خلط الودعة بماله او بودعة اخرى بحيث لا يتميز  
 ضمن كذا في السراجية \* الخلط على اربعة اوجه احدها خلط بطريق المجاورة مع تيسير التمييز كخلط  
 الدراهم الابيض مع الدراهم السود وخلط الذهب والفضة فهذا لا ينقطع حق المالك بالا جماع  
 ولو هلك قبل التمييز هلك امانة كما لو هلك قبل الخلط والثاني خلط بطريق المجاورة مع تعذر التمييز  
 كخلط الحنطة بالشعير وبهذا ينقطع حق المالك في بعض الروايات كذا في المضمورات \* وهو الصحيح  
 كذا في الجوهرية النيرة \* والثالث خلط بطريق الممازجة الجنس بخلاف الجنس كخلط الدهن  
 بالعسل وبهذا ايضا ينقطع حق المالك بالا جماع والرابع خلط بطريق الممازجة للجنس بالجنس كخلط  
 دهن اللوز بدهن الجوز ولا بطريق الممازجة كخلط الحنطة بالحنطة والدراهم البيض بالدراهم البيض وبهذا  
 ينقطع حق المالك عند ابي حنيفة رح لتعذر اصال عين حقه اليه وقال هو مخبر ان شاء شاركه في المخلوط  
 وان شاء ضمنه مثله كذا في المضمورات \* وثمرة الخلاف تظهر فيها اذا ابرأ الخالط فعند ابي حنيفة رح  
 لا يبقى له على المخلوط سبيل وعندهما بالابراء ينقطع خيرة الضمان فتعين الشركة في المخلوط وهذا  
 اذا خلط الدراهم بغير ان يمازجها باذنه فاجاب ابي حنيفة رح لا يختلف بل ينقطع الملك بكل  
 حال وعن ابي يوسف رح انه جعل الاقل تابعا للاكثر وقال محمد رح يشاركه بكل حال وكذلك  
 ابو يوسف رح في كل مائع خلط بجنسه يعتبر الاكثر وا ابو حنيفة رح يقول بانقطاع حق المالك في الكل  
 ومحمد رح بالشركة في الكل كذا في الكافي \* ولو خلطت الفضة بعد الاذابة صار من المائعات لانه  
 مائعة حقيقة عند الخلط فيكون على الخلاف المذكور كذا في التبيين \* وفي الفتاوى العنانية  
 ولو كان عند حنطة وشعير لو احدث خلطها ما ضمنهما كذا في التاخرانية \* وان كان الذي خلط الودعة  
 احدا من هوفي عماله كزوجته وابنه فلا ضمان عليه والضمان على الخالط وقال ابو حنيفة رح لا سبيل  
 للمودع والمودع على العين اذا خلطها الغير ويضمنان الخالط وقال ابو يوسف رح ان شاء  
 ضمنا الخالط وان شاء اخذا العين وكانا بشريكين سواء كان الخالط صغيرا او كبيرا كذا في السراج

الوهاب \* حرا كان او عبدا كذا في الذخيرة \* وقد قالوا انه لا يسع الخاطا كل هذه الدنانير حتى  
يؤدى مثلها الى اربابها وان غاب الذي خلطها بحيث لا يقدر عليه فان تراضيا على ان يأخذها  
احدهما ويدفع قيمة مال الآخر جاز وان ايا ذلك او ابى احدهما وقالا يسع ذلك فبا ماها ضرب  
كل واحد منهما في الثمن بحصته فان كان المخلوط حنطة وشعير اضرب صاحب الحنطة بقيمة الحنطة  
مخلوطة وضرب صاحب الشعيرة بقيمة شعيرة غير مخلوطة كذا في السراج الوهاب \* وان اخلطت  
بماله من غير فعله فهو شريك لصاحبها فان انشق الكيس في صندوقه فاخلطت بدراهمه فلا ضمان  
عليه وهما فيه شريكان وان هلك بعضها هلك من مالهما جميعا ويتقسم الباقي بينهما على قدر ما كان  
لكل واحد منهما فاذا كان لاحدهما الف والآخر الفان يتقسم الباقي بينهما اثلاثا قال الولوالجي  
في فتاواه هذا اذا كانت الدراهم صحاحا ومكسرة فان كان دراهم احدهما صحاحا ودراهم الآخر  
مكسرة لا تثبت الشركة بينهما بل يميز مال كل واحد منهما فيدفع الى المودع ماله يمسك المودع  
مال نفسه وان كان مال احدهما دراهم صحاحا جيازا وفيها بعض الردي ودراهم الآخر صحاحا  
رديا فيها بعض الجياز تثبت الشركة بين المالين ثم كيف يقتسمان ان تصادقا ان ثلثي مال احدهما  
جياز وثلثه ردي وثلثي مال الآخر ردي وثلثه جيد يقتسمان الجياز من المال المختلط اثلاثا والردي  
اثلاثا على قدر ما كان لكل واحد منهما وان لم يتصادقا ان كان لا يعرف وادعى كل واحد منهما  
ان ثلثي ماله جياز وثلثه ردي ومال صاحبه ثلثه ردي وثلثه جيد يأخذ كل واحد منهما ثلث الجياز  
لانهما اتفقا على انه كان لكل واحد منهما ثلث الجياز فبأخذان ذلك اختلفا في الثلث الآخر ادعى  
كل واحد منهما لنفسه وذلك الثلث في ايديهما في بد كل واحد منهما نصف هذا الثلث وهو سدس  
الكل فيكون القول قول كل واحد منهما فيما في يده ويحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان  
حلفا برئ من الدعوى وترك المال في ايديهما كما كان وان نكلا قضي لكل واحد منهما بنصف الثلث  
وهو سدس الكل الذي في يد صاحبه وكذلك ان قامت لهما جميعا البينة فان حلف احدهما ونكل  
الآخر برئ الحالف ويرد الباقي نصف الثلث وهو سدس الكل الذي في يده الى صاحبه كذا في غاية  
البيان \* فان كان المخلوطان احدهما حنطة والآخر شعير فان لهما ان يتفقا على شيء فان لم يتفقا على  
شيء يتوم المخلوط وضرب صاحب الحنطة بقيمة الحنطة مخلوطة بالشعير وضرب صاحب الشعير بقيمة  
الشعيرة غير مخلوطة بالحنطة كذا في الحامم \* الباب الخامس في تجهيل الوديعه لومات المودع

ولم يعرف الوديعه فهو دين في تركته يساوي دين الصحة كذا في التمهيد \* هذا اذا مات ولا يعلم حال الوديعه اما اذا صرف الوارث الوديعه والمودع يعلم انه يعرف فمات ولم يبين لا يضمن كذا في الفصول العماديه \* فلو قال الوارث انا علمت الوديعه وانكر الطالب ان فسر الوديعه وقال كانت كذا وكذا وانا علمتها وقد هلك صدق هذا وما لو كانت الوديعه عنده فقال هلك سواء الا في خصلة وهي ان الوارث اذا دل السارق على الوديعه لا يضمن والمودع اذا دل ضمن كذا في الخلاصه \* اذا اختلف الطالب وورثه المودع فقال المودع مات مجهلا وقال ورثه المودع كانت قائمه بعينها يوم مات المودع وكانت معروفة ثم هلك بعد موته فالقول قول الطالب هو الصحيح ولو قال ورثته قد رد الوديعه في حيوته لم يقبل منهم الابينه والضمان واجب في ماله فان اقام الورثه البينه ان المودع قال في حيوته رددها يتقبل واذا مات المودع مجهلا وادعى الوارث الضياع حال حيوته لا يقبل قول الوارث كذا في الفصول العماديه \* وان المستودع لم يمت ولكن جن جنونا مطبقا واهل اموال فطلبت الوديعه فلم توجد وقد يسر من ان يرجع اليه مقله كانت ديناه عليه في ماله ويجعل القاضي له وليا يقبضها من ماله ويأخذ بها ضميانه من الذي يدفع اليه كذا في الذخيره \* فان افاق بعد ذلك وادعى انه ردّها اليه اوضاعت عنده ا وقال لا ادري ما حالها يحلف عليها ويرجع بماله كذا في البناء \* فان كان قد دفعها الى امرأته ثم مات اخذت المرأة بها فان قالت ضاعت وسرفت فالقول لها مع يمينها ولا شيء على احد وان قالت قد ردتها عليه قبل موته فالقول لها مع يمينها وصارت دينها فيما ورثت المرأة من الزوج كذا في محيط السرخسي \* وان لم يعلم انه دفعها الى امرأته الا بقوله بان قيل له قبل ان يموت ما فعلت بالالف النسي اود مكها فلان فقال دفعنها الى امرأتي ثم مات ثم مثلت المرأة فانكرت ان يكون دفعها اليها فانها تحلف ولا شيء عليها وان كان الميت ترك مالا فهي دين فيما ورثت المرأة منها كذا في المحيط \* اذا قال المضارب اودعت مال المضاربة فلان الصيرفي ثم مات فلا شيء عليه ولا على ورثته فان قال الصيرفي ما اودعني شيء كان القول قوله مع يمينه ولا شيء عليه ولا على ورثته الميت كذا في خزائن المفتين \* ولو مات الصيرفي قبل ان يقول شيئا ولا يعلم ان المضارب دفعها الى الصيرفي الا بقوله لا يصدق على الصيرفي كذا في الخلاصه \* وان كان دفعها الى الصيرفي بينة او اقرار من الصيرفي ثم مات المضارب ثم مات الصيرفي ولم يبينها كان

كان بيننا في مال الصغرى والاشي على المستودع كذا في التاجر خانية \* وان مات المصغر في مصر في  
حي فقال الصغرى ردها عليه في حياته وكان القول قوله ويحلف ولا ضمان عليه ولا على  
الميت كذا في المحيط \* الامانات تنقلب مضمونة بالموت اذا لم تبين الا في ثلث مسائل احدها  
متولي الاوقاف اذا مات ولا يعرف غلبها التي اخذها ولم تبين للاضمان عليه الثانية اذا خرج  
السلطان الى الغزو وغنموا قودع بعض الغنيمة عند بعض الغنمين ومات ولا يبين عند من اودع  
لا ضمان عليه الثالثة احد المتفاوضين اذا مات وفي يده مال الشركة ولم يبين للاضمان عليه كذا  
في الصغرى \* القاضي اذا قبض اموال اليتامى ومات ولم يبين فهذا على وجهين ان وضعها في بيته  
ولا يدري ابن المال ضمن وان دفعها الى قوم ولا يدري الى من دفعها فلا ضمان كذا  
في الذخيرة \* لو قال القاضي ضاع المال عندي وانفقته على اليتيم لا ضمان عليه ولو مات قبل ان يبين  
السبب ضمن كذا في اليتامى \* في نوادر هشام وصي مات وفي يده مال يتيم ولا يدري الى  
المال ولم يبين ضمن ذلك في تركته وان صرف انه دفعه الى انسان ولا يدري الى من دفعه  
لم يضمن لانه ان يحفظ مال اليتيم بغيره وفي نوادر بن رستم من محمد رح لو قال ضاع مال اليتيم  
عندي وانفقته عليه لم يضمن ولو مات قبل بيانه ضمن كالمودع كذا في محيط السرخسي \*  
شريكان شركة مفاضة ودع رجلا احدهما فمات المودع بلا بيان ضمنا فلو قال شريكه الحي  
ضاعت في يد شريكه حال حيوته لم يصدق في كذا في الذخيرة \* وذكر في المستقى قال محمد رح  
قاض قبض الف درهم لصبي في كيس والفاخرى لصبي في كيس وانفق احد الكيس ولا يدري  
ايهما الباقي فالالف الباقي بينهما نصفان فاذا كبر اكان لكل واحد منهما ان يدعي على صاحبه  
ما اتفق عليه ويحلفه كذا في محيط السرخسي \* من كان في يده الف درهم فحضره رجلان كل واحد  
يدعي انه اودعها اياه وقال المودع اودعتهما احدكما ولا ادري ايكما هو فالحمد معلن اذا اختلفا  
فيما بينهما على ان يأخذ تلك الالف ليتهما فان لهما ذلك وليس للمودع الامتناع من تسليم الالف  
اليهما وبعد هذا الاصطلاح ليس لهما الى الاستحلاف سبيل ولا يبين لهما على المودع وانما  
اذا لم يصطلحا ولكن كل واحد منهما يدعي ان الالف له خاصة فوارا اخذها من المودع فليس له  
ذلك ولكل واحد منهما ان يستحلف المودع فاما ان يحلف لهما او ينكل لهما او يحلف لاحدهما  
ويشك للآخر فان حلف لهما فلهما وهو ما ليس لهما الى الاصطلاح واخذ الالف بينهما سبيل



بعد الاستحلاف في قول ابي يوسف روح وقال محمد روح لهما ان يصطليا بعد الاستحلاف على اخذ  
الالف بينهما وهذا اذا حلف لهما واذا نكل لهما من اليمين بقضي بالالف بينهما ويضمن الف الاخرى  
بينهما وان نكل لاحدهما وحلف بالآخر قضى بالالف للذي نكل له من اليمين خاصة ولا شيء للذي  
حلف له منها كذا في غاية البيان \* وينبغي للقاضي ان لا ينقض بالنكول للاول حتى يحلف  
للثاني ليظهر له وجه الحكم فلو قضى القاضي للاول حين نكل له مع انه ليس له ذلك لا يتخذ قضاؤه  
حتى لو حلفه للثاني بعده فكل تكون الالف بينهما ويغرم الف الاخرى لهما كذا في الكافي \* وهو  
اختيار مشائخنا كذا في غاية البيان \* ثم لا يحلف المدعى عليه للثاني بعد القضاء عليه للاول مقتصر  
على قوله ما هذا العبد لي بالاجماع وهل يحلف اذا ضم اليه القيمة بان يقال له بالله ما لهذا عليك هذا  
العبد ولا قيمته وهو كذا وكذا ولا اقل منه قيل ينبغي ان يحلف عند محمد روح خلافا لابي يوسف روح  
كذا في التبيين \* وان ادعى كل واحد منهما الوديعه في هذا العين فاقربه لاحدهما ودفع اليه فعند  
ابي يوسف روح ليس للآخر ان يستحلفه وعند محمد روح يستحلف كذا في الكافي \* وفي الفتاوى العتبية  
ولو اودعه كل واحد الف فهلك الف ولا يدري مال من هلك فلا خصومة لهما حتى يدعيان  
ادعى كل واحد ان القائم ماله حلف المودع لكل واحد فان حلف لهما اخذ القائم ولا سبيل  
لهما عليه وان نكل لهما اخذه ولكل واحد خمسمائة اخرى كذا في التاتارخانية \* وان اودع  
جارية فمات المستودع ولم يبينها ثم رأوها حية بعد موته فلا ضمان على المستودع وان لم يروها  
حية بعد موته فقالت ورثته قدرها عليه او ماتت في حيوته او هربت لا يقبل قولهم في شيء من ذلك  
لانهم يدفعون عن انفسهم الضمان ويضمن المودع بقيمتها يوم القبض كذا في المحيط \* وان  
تغيرت قيمتها بزيادة او بنقصان كانت قيمتها آخر ما رأوها حية دينيا في ماله نقصت قيمتها عما كانت  
او زادت وكذا الجواب في العارية والاجارة كذا في البنايع \* صبي يعقل البيع والشراء محجورا  
عليه اودعه رجل الف درهم فادرك ومات ولم يدر ما حال الوديعه فلا ضمان في ماله الا  
ان يشهد الشهود انه ادرك وهي في يديه فحينئذ يضمن بالموت من تجهيل كذا في الظهيرية \* والحكم  
في المعتوه نظير الحكم في الصبي اذا افاق ثم مات ولم يدر ما حال الوديعه لا ضمان في ماله الا ان يشهد  
الشهود انه افاق وهي في يده وان كان الصبي مأذونا له في التجارة والمسئلة بحالها فهو ضامن للوديعه  
وان لم يشهد الشهود انه ادرك وهي في يده وكذا الحكم في المعتوه اذا كان مأذونا له في التجارة كذا في الذخيرة \*



ولو ان عبداً محجوراً عليه اودعه رجل مالا ثم اعتقه المولى ثم مات ولم يبين المودعة والوديعة دين في ماله سواء شهد الشهود بقاء المودعة في يده بعد العتق او لم يشهدوا وان مات وهو في يده فلا شيء على مولاه الا ان يعرف الوديعة بعينها فترد على صاحبها كذا في الظهيرية \* وان اذن له المولى في التجارة بعد ما استودع ثم مات فلا ضمان عليه الا ان يشهد الشهود انها كانت في يده بعد الاذن فاذا شهد الشهود بذلك ثم مات وترك مالا فالوديعة في ذلك المال كذا في المحیط \* ولو اودع نلجاً او بطيخاً او صنبا وغاب ومات المودع ثم قدم المودع بعد مدة يعلم ان تلك الوديعة لا تبقى تلك المدة فهي دين في مال الميت لانه لا تعلم حالها ولعل المودع اتلفها كذا في الفصول العمدية \* وان اقام المودع البينة انه ذاب او فسد في حال الحيوة فلا ضمان في تركه المودع هكذا في الملتقط \* واذا مات الرجل وعليه دين وعنده رديعة ومضاربة وبضاعة فان عرفت باعياها فارباها احق بها من الغرماء وان لم تعرف باعياها قسم المال بينهم بالحصص واصحاب الوديعة والمضاربة والبضاعة بمنزلة الغرماء عندنا كذا في المبسوط \* الباب السابع في طلب الوديعة والا مر بالدفع الى الغير اذ اطلب الوديعة فقال اطلبها غدا ثم قال في الغد ضاعت انه يسأل ان قال ضاعت قبل فولي اطلبها غدا يضمن وان قال ضاعت بعده لا للتناقض في الاول دون الثاني كذا في الفصول العمدية \* فان طلبها صاحبها فحبسها عنه وهو يقدر على تسليمها ضمن واما اذا لم يقدر على تسليمها حال ما طلبها بان يكون في موضع ناء لا يقدر في الحال على ردها فانه لا يضمنها كذا في المسراج الوهاج \* اذا طلبها المالك فقال لا اقدر على احضارها الساعة فتركه المالك وذهب ان كان عن رضى لا يضمن وان كان من غير رضى ضمن وان كان الطالب وكيل المالك يضمن كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال رب الوديعة للمودع احمل اليّ اليوم الوديعة التي عندك فقال افعل ولم يحملها اليه اليوم حتى مضى اليوم وهلكت عنده بعد ذلك لا يضمن كذا في فتاوى النسفي \* ان طلبها صاحبها فحجج اياها ضمنها ان اقام المودع عليه بينة بعد الجحود كذا في البنايع \* فان عاد الى الاعتراف لم يبرأ من الضمان الا بالتسليم الى صاحبها هكذا في خزانة المفتين \* فان جحد الوديعة بحضرة المودع او بحضرة وكيله ضمنها وان جحد هاتين حضرتهما قال ابو يوسف رح لا ضمان وبه نأخذ كذا في البنايع \* وفي الاجناس الوديعة انما تضمن بالجحود اذا نقلها من موضعها الذي كانت فيه حال انكاره وهلكت فان لم ينقلها وهلكت لا يضمن وفي المشتق اذا كانت الوديعة او العارية مما يحول يضمن بالجحود وان لم يحولها كذا في الوجيز

للكردري \* وهكذا في الخلاصة \* اذا جحد الودیعة في وجه المالك لابناء هلى الطلب من المالك بان قال المالك ما حال وديعني لبدكره على الحفظ فقال ليس لك مندي وديعة لا يضمن في قول ابي يوسف ر ح كذا في غايه البيان \* انكرها في وجه العدد بحيث يخاف التلف ان اقرتم هلكت لا يضمن كذا في الوجيز للكردري \* اذا غاب المودع وطلبت امرأة الغائب النفقة من الودیعة فجد الودیعة ثم اقربها وقال قد ضاعت كان ضامنا وكذلك وصي الايتام اذا اجتمع اولياء الايتام والجيران وقالوا للوصي انفق بما عندك على هؤلاء الاطفال من مالهم فجد وقال مالهم في يدي شيء ثم اقربشي وقال قد ضاع بعد الطلب كان ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان \* انكرها ثم اخرجها بعينها واقربها وقال مالهاد عنها وديعة عندك فضاقت عن تركها عنده وهو قادر على حفظها واخذها ان شاء فهو بري وان لا يقدر على حفظها فهو على الضمان الاول وكذا لو قال له اصمل به مضاربة وهذا كله في المنقول وفي العقار لا يضمن عند الامام الثاني وقال الحلواني فيه روايتان من الامام وبعض المشائخ على انه يضمن في العقار بالجدود اجماعا كذا في الوجيز للكردري \* سئل عن مودع قال له رب الودیعة اذا طلب اخي فرد الودیعة عاينه فلما طلب اخوه منه فقال عدالي بعد ساعة لا دفعه اليك فلما عاد اليه قال انه كان هلك فقال يضمن للتناقض كذا في الحاوي للفتاوى \* المودع اذا طلب الودیعة في ايام الفتنة فقال المودع لا اصل اليها الساعة فاغير على تلك الناحية وقال المودع اغير على الودیعة ايضا قال ابو بكر ر ح ان لا يقدر المودع على رد ما لبعدها او ضيق الوقت فلا ضمان والقول قوله فيه والا ضمن كذا في الفصول العمادية \* ولو قال ادفع الى ابني او الى ابنك ياتيني بها ففعل فضايع كان من مال الطالب كذا في التاتارخانية \* ولو قال صاحب الودیعة للمودع ادفع الودیعة الى غلامي هذا وطلب غلامه تلك الودیعة فلما يدفع اليه يصبر ضامنا كذا في خزائن المفتين \* قال صاحب الودیعة للمودع في السر من اخبرك بعلامة كذا فانفعها اليه فجاء رجل وزعم انه رسول المودع واتي بتلك العلامة فلما يصدقه المودع وام يدفعها اليه حتى هلكت فلا ضمان كذا في المحيط \* رسول المودع طلبها فقال لا ادفع الا الى الذي جاء بها فسرقت يضمن عند الثاني ر ح وفي ظاهر المذهب لا يضمن كذا في الوجيز للكردري \* رجل بعث نوبا الى القصار على يدي تلميذه ثم بعث الى القصار فقال لا تدفع الى من جاءك به ان كان الذي جاء به الى القصار لم يقل هذا ثوب فلان بعثه اليك لا يضمن القصار بالدفع اليه

اليه وان قال هذا ثوب فلان بعته اليك فان كان الذي جاء بالثوب متصرفا في اموره فكذا لا يضمن وهو الا وجه فان لم يكن متصرفا في اموره يضمن كذا في الظهيرية \* رجل دفع الى رجل الف درهم وقال له ادفعها الى فلان بالري ثم مات الدافع فدفع المودع المال الى رجل ليدفعها اليه فلان بالري فاخذ في الطريق فلا ضمان على المودع ولو كان الدافع حيا ضمن المودع الا ان يكون الآخر في ماله فلا ضمان عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* اعطاء الفا وقال ادفعها اليوم الى فلان فلم يدفعها اليه في اليوم وضاعت لا يضمن لانه لم يجب عليه ذلك كذا في الوجيز للكردري \* سئل عن بلدي ترك عمامته عند قروي لخوف الطريق وقال له اذا بعثت اليك من يقبض عمامتي فادفعها اليه فلم يدفع اليه من جاء بطلبها واتى القروي العمامة بنفسه بعد ايام ووضعها في بيت صديق له فسرق العمامة هل يضمن قال نعم لانه بالمنع صار غاصبا الا اذا كذب الرسول انه رسوله او قال لا اعلم انك رسوله لانه لا يكون مانعا بعد الطلب كذا في الحاوي للفتاوى \* قال المودع ادفعها الى اي وكلاي شئت فطلبها احد وكلائه فلم يعطه ليعطيها اليه وكيل آخر فانه يضمن بالمنع من احد وكلائه كذا في الوجيز للكردري \* وسئل عن المودع اذا وكل رجلا بقبض ودعة بمحضر من المودع فانه يضمن اليه الوكيل بعد ايام وطالبه بالدفع اليه فامتنع ثم هلك ذلك الشيء هل يضمن فقال نعم قيل له وهل يفترق الحال بين التوكيل بمحضر منه وبين التوكيل في حال غيبته فصدقه في التوكيل في حال غيبته وقال نعم هكذا نص عليه في الجامع كذا في التارخانية \* دفع عينا الى رجل وامره ان يدفعه الى فلان فاتاه وقال ان فلانا استودعك هذا فقبله ثم رده على الوكيل فهلك فللمالك ان يضمن ايهما شاء كذا في الفصول العمادية \* رجل اودع صكا عند رجل وامره ان يدفع الصك الى غريمه ان دفع الغريم المال الى صاحب المال قبل مضي ثلثة اشهر فدفع الغريم الى صاحب المال الدراهم بعد مضي ثلثة اشهر فجاء الطالب يريد ان يسترد الصك ان كان المتوسط يعلم بقينا ان الغريم دفع المال الذي في الصك بكما له الى الطالب لا يدفع الصك الى الطالب سواء دفعه قبل مضي المدة او بعدها لان في دفعه الى الطالب اعانة له على الظلم كذا في الذخيرة \* ولو اودعت المرأة كتاب وصيتها رجلا بحضرة زوجها وامرته بان يسلمها اليه زوجها بعد وفاتها تبرئت من مرضها وارادت ان تأخذ الكتاب فان كان في الكتاب اقرار للزوج بمال او قبض مهر فله ان يمنع وان كان القروطاس ملكا لها كذا في خزائن المفتين \* العبد اذا استودع رجلا ودعة ثم غاب لم يكن للمولى ان يأخذ الودعة

تاجر اكان العبد او محجورا كان على العبد دين او لم يكن هذا اذا لم يعلم ان الوديعه كسب العبد اما اذا علم انه كسب العبد فلمولى حق الاخذ كذا في الذخيرة \* عبد محجورا ومأذون مديون او غير مديون او دعه رجلا مالا ومات ليس للمولى ان يسترد الا اذا علم انه مال المولى فانه يسترد كذا في الصغيرى \* ذكر في رديعه الكافي ان العبد المحجور اذا اودع انسانا شيئا فجاء مولاه وطلبه فمنع فهلك في بده لا يضمن لانه ليس لمولاه ولاية استرد اد ذلك وفي فوائد راجحه او عبدا اشترى حينما مال اكتسبه في بيت مولاه فاودعه انسانا قد علم بذلك فطلبه مولاه فمنع المودع او لم يطلبه حتى هلك في يده ضمن لان العين ملك للمولى ووقع الايداع بغير اذنه فكان المودع غاصبا كذا في الفتاوى العتابية \* وسئل عن عبد اتى بوقر من حنطة الى بيت انسان ورب البيت غائب فسلمه الى امرأة رب البيت وقال هو رديعه مولاي فلان بعته الى زوجك وغاب فلما حضر رب البيت اخبرته المرأة بذلك فلامها بالقبول فارسل الى مولى ذلك العبد ان ابعت من يحمل هذا الوقر اليك فاني لا اقبله فاجاب انه يكون عندك اياما ثم احملة ولا تدفع ذلك الى عبدي ثم طلبه المولى فقال لا ادفع الا الى العبد الذي حملة الي ثم سرق مع متاع رب البيت او اغبر عليه هل يضمن رب البيت لمنعه عن رسول مولى العبد ام لا فقال ان كان الرجل صدق العبد انه حملها من مولاه ضمن بالمنع وان لم يصدقه او قال لا ادري اهو لمولاه بعته به على يديه او هو في يد العبد بطريق غصب او رديعه من غيره وتوقف في الرد ليعلم ذلك لم يضمن بالمنع كذا في فتاوى النسفي \* الباب السابع في رد الوديعه اذا اتى بالوديعه ووضعها في منزل المودع فصاحت ضمن المستودع وكذا لو دفعها الى بن المودع او الى عبده او الى احد ممن في عياله فصاحت ضمن وكان القاضي الامام ابو عاصم العامري افتى به وقيل المودع اذا رد الوديعه الى من في عياله لا يضمن وقال المتأخرون يضمن وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطي \* واذا رد ما بيد من في عياله فلا ضمان كذا في التارخانية \* المودع بعثها على يد ابنه الذي ليس في عياله ان كان بالغاً ضمن والا لان الصغير وان لم يكن في عياله فهو في ولايته وتبيرة عليه فالرد على يده كالرد على يد عبده الذي آجره من غيره كذا في الوجيز للكردي \* قالوا اذا كان الابن غير بالغ انما لا يضمن بالرد عليه انما كان يعقل الحفظ ويحفظ الاشياء اما اذا كان لا يحفظ فهو ضامن كذا في المحيط \* اذا قال المستودع لصاحب الوديعه بعث بها اليك مع رسولي وسمى بعض من في عياله بان قال مع امني او قال مع عبدي او ما شبه ذلك كان القول قوله

كذا في التارخانية \* ولو قال ردّها بيد اجنبي ووصل اليك وانكر ذلك صاحب المال فهو ضامن الا ان يقربه رب الودیعة او يقيم المودع بينة على ذلك كذا في المحيط \* مودع الغاصب اذا رد الموصوب على الغاصب يبرأ عن الضمان كذا في الذخيرة \* المودع اذا رد الودیعة الى المودع ثم جاء مستحق واستحق الودیعة لاضمان على المودع فرق بين هذا وبين ما اذا امر المودع المودع ان يدفعها الى رسوله فدفع وهلك في يد الرسول ثم جاء مستحق واستحقها فان المستحق بالخيار ان شاء ضمن المودع وان شاء ضمن رسوله وان شاء ضمن المودع هكذا في الصغرى \* غاب المودع ولا يدري حيوته ولا مماته يحفظها ابدأ حتى يعلم بموته وورثته كذا في الوجيز للكردي \* ولا يتصدق بها بخلاف الملقطة كذا في الفتاوى العتائية \* واذا مات رب الودیعة فالوارث خصم في طلب الودیعة كذا في المبسوط \* فان مات ولم يكن عليه دين مستغرق يرد على الورثة وان كان يدفع الى وصيه كذا في الوجيز للكردي \* المودع اذا دفع الودیعة الى وارث المودع وفي التركة دين يضمن للغرماء ولا يبرأ بالرد على الوارث كذا في خزائن المغنين \*

الباب الثامن فيما اذا كان صاحب الودیعة او المستودع غير واحد اذا استودع رجلان رجلاً وديعة من دراهم او دنانير او ثياب او دواب او عبيد ثم حضر احد هما وطلب حقه منه لم يكن له ذلك حتى يجتمعوا ولو خاصمه الى القاضي لم يأمره بدفع نصيبه اليه في قول ابي حنيفة رح وقال يأمره بان يقسم ذلك ويدفع نصيبه اليه ولا تكون قسمته جائزة على الغائب كذا في المبسوط \* وفي الجامع الصغير ثلاثة استودعوا رجلاً فغاب اثنان فليس للحاضر ان يأخذ نصيبه عنده وقال له ذلك ومن المشائخ رح من قال الاختلاف فيما هو من ذوات الامثال وفيما هو من ذوات الليم سواء والصحيح ان الاختلاف فيما هو من ذوات الامثال كالمكبلات والموزونات وفيما عداها من الثياب والدواب والعبيد فليس للحاضر ان يأخذ نصيبه بالاجماع كذا في الكافي \* فان دفع اليه نصيبه فهلك في يده ثم حضر الآخر فله ان يأخذ ما بقي في يد المودع فان هلك ما في يد المودع هلك امانته بالاجماع كذا في الينابيع \* ولو هلك المقبوض في يد القابض فليس له ان يشارك الغائب في ما بقي كذا في غاية البيان \* وفي المنتقى لو دفع المودع الى الحاضر نصفها ثم هلك ما بقي وحضر الغائب قال ابو يوسف رح ان كان الدفع بقضاء فلا ضمان على احد وان كان بغير قضاء فان شاء الذي حضر اتبع الدافع بنصف ما دفع ويرجع به الدافع على القابض وان شاء

اخذ من القابض نصف ما قبض كذا في الذخيرة \* ولو ان احدا المودعين يقيم لبينة على المودع على ان الوديعة كلها له او على اقرار صاحبه وقت الابداع بذلك لا تسمع كذا في الفتاوى العتائية \* ولو ان المودع في هذه الصورة ادعى هلاك الوديعة او اخذ ظالم منه فقال احدا المودعين قد بقي في يدك شيء من الوديعة كان له ان يحلفه على ذلك بلا خلاف فابو حنيفة رح ان كان لا يرى حق استرداد الوديعة لاحد هما يرى حق الاستحلاف لاحدهما رجلا ان بينهما الف درهم وضعها عند احدهما ثم قال احدهما لصاحبه خذ نصيبك منها فاخذ وضاع النصف الباقي فالنصف الذي اخذ صاحبه يكون بينهما لانه لا يكون مقاسما لنفسه فان كان ضاع النصف الذي اخذ سلم الباقي للشريك كذا في المحيط \* رجلا ان اودعا العائنه قال احدهما ادفع الى شريكى مائة او قال مائتين الى مادون النصف فدفعها ثم ضاعت البقية سلم المأخوذ للآخذ حتى لا يرجع شريكه بشيء عليه ولو قال ادفع النصف اليه ثم ضاع النصف الباقي رجع الآخرا على شريكه بنصف ما اخذ كذا في الفتاوى العتائية \* ولو قال له ادفع اليه حصته فدفع فهو من حصته حتى لو هلك الباقي لا يرجع عليه شريكه بشيء كذا في المحيط \* رجلا ان اودعا رجلا الف درهم فمات المستودع وترك ابنا فادعى احد الرجلين ان الابن استهلك الوديعة بعد موت ابيه وقال الآخرا لا ادري ما حالها فالذي ادعى على الابن الاستهلاك فذا برأ الاب منها حيث زعم ان اباها مات وتركها قائمة بعينها فاستهلكها ابنة وادعى الضمان على الابن فصدق في حق الاب ولم يصدق في حق الابن حتى لا يقضى له على الابن بشيء كذا في التاتارخانية \* واما الآخرا فله خمس مائة درهم في مال الميت لوجود التجهيل في حقه ولا يشاركه صاحبه فيها كذا في المحيط \* ثلثة اودعوا رجلا مالا وقالوا لا تدفع المال الى احد منا حتى نجتمع فدفع نصيب احدهم قال محمد رح في القياس يكون ضامنا وبه قال ابو حنيفة رح وفي الاستحسان لا يضمن وهو قول ابي يوسف رح كذا في فتاوى قاضيخان \* فان اراد المودع ان يخرج عن الضمان فالحيلة له في ذلك ان يقول للحاضر الذي يطالبه بعد ما دفع على الاول احضر خصمك حتى ادفعه اليكما ولا يقرب بالدفع اليه كذا في التاتارخانية \* ولو كان المودع اثنين والوديعة مما يحتمل القسمة كان لهما ان يقسماها للحفظ حتى يصير في يد كل واحد منهما النصف ولو سلم احدهما جميع الوديعة الى صاحبه فضاعت ضمن المسلم نصف الوديعة

عند ابي حنيفة ر ح ولا يضمن القابض شيئا وعندهما لا يضمن ولو كانت الودیعة صملا لا يحتمل القسمة فانهما يتهايان في الحفظ ولا يضمن كل واحد منهما بالتسليم الى صاحبه بالا جماع كذا في شرح الصحاوي \* اودع رجلان فباع احدهما نصفه لا تقبل شهادة البائع مع آخرانه ملك المدعي لانه يريد نقض ما عقده كذا في التاتارخانية \* رجل استودع رجلين جارية فباع احدهما نصفها الذي في يده فوقع عليها المشتري فولدت له ثم جاء سيدها قال ياخذها وعقرها وقيمة الولد ثم رد قيمة الولد كرد عين الولد في جبر نقصان الولادة به فان لم يكن في قيمة الولد وفاء بالنقصان اخذ تمام ذلك من المشتري ثم يرجع المشتري على البائع بالثمن ونصف قيمة الولد وان شاء رب الجارية ضمن البائع نصف النقصان فان لم يعلم ان الجارية لهذا الذي حضر الا بقول المستودع عين لم تقبل شهادتهما في ذلك ولكن الجارية ام ولد للمشتري باعتبار الظاهر ويضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها فيدفعه الى شريكه كما هو الحكم في جارية مشتركة بين شريكين يستولد احدهما كذا في المبسوط \*

الباب التاسع في الاختلاف الواقع في الودیعة والشهادة فيها في المنتقى بشرع من ابي يوسف ر ح رجل ادعى على رجل وديعة وجحد المودع واقام المدعي بينة على دعواه واقام المودع بينة على المدعي انه قال مالي على فلان شيء قال ان كان مدعى الودیعة يدعى ان الودیعة قائمة بعينها عند المودع فهذه البراءة لا تبطل حقه كذا في المحيط \* انا اقام رب الودیعة البينة على الابداع بعد ما جحد المودع واقام المودع بينة على الضياع فان جحد المودع الابداع بان يقول للمودع لم تودعني ففي هذا الوجه المودع ضامن وبينته على الضياع بعد الجحد مردودة سواء شهد الشهود على الضياع قبل الجحد او بعد الجحد وان جحد الودیعة بان قال ليس لك عندي وديعة ثم اقام بينة على الضياع ان اقام بينة على الضياع بعد الجحد فهو ضامن وان اقام بينة على الضياع قبل الجحد فلا ضمان وان اقام بينة على الضياع مطلقا ولم يتعرضوا لما قبل الجحد ولما بعد الجحد فهو ضامن وفي القدوري اذا قال المودع للقاضي حلف المودع ما هلك قبل جحد حلفه القاضي ويحلفه على العلم كذا في الذخيرة \* ولو جحد الودیعة ثم ادعى انه ردّها بعد ذلك واقام البينة قبلت وان اقام البينة انه ردّها قبل الجحد وقال غلطت في الجحد او نسيت او ظننت اني دفعته وانا صادق في قولي لم تستودعني قبلت بينته ايضا في قولي ان قول ابي حنيفة وابي يوسف ر ح كذا في الخلاصة \* ولو طلب الودیعة فقال ما اودعني ثم ادعى البرء او الهلاك لا يصدق ولو قال ليس له عليّ ثم ادعى الرّد

والهلاك يسمع كذا في خزائنه المغنين \* رجل اودع رجلا عبدا وجمعه المودع ومات في يده ثم اقام المودع بينة على الابداع وعلى قيمته يوم المحمود قضى على المودع بقيمته يوم المحمود ولو لم يعلم بقيمته يوم المحمود ولكن علمنا قيمته يوم الابداع وهي كذا قضى القاضي على المودع بقيمته يوم النبط بحكم الابداع كذا في الذخيرة \* اذا قال المودع قد اعطيتكها ثم قال بعد ايام لم اعطكها ولكنها ضاعت فهو ضامن ولا يصدق فيما قال وفي الخانية وهو الصحيح كذا في النار خانية \* ولو قال المودع انها قد ضاعت ثم قال بعد ذلك بل كنت رددتها اليك لكني اوهمت لم يصدق وهو ضامن كذا في البدائع \* ولو قال المودع ضاعت الوديعه منذ عشرة ايام فاقام المودع بينة انها في يده منذ يومين فقال المودع وجدتها ثم ضاعت قبل منه كذا في الملتقط \* فان قال حين خوصم ليس له عندي وديعه ثم قال بعد ذلك وجدتها فضاقت ضمن كذا في غاية البيان \* رجل قال لفلان عندي الف درهم وديعه ثم قال وجدتها فضاقت ضمن كذا في غاية البيان \* رجل قال لفلان عندي الف درهم وديعه ثم قال بعد ذلك قد ضاعت قبل اقرارى فهو ضامن ولو قال كانت له عندي الف درهم وضاعت فلقول قوله ولا ضمان ولو قال له عندي الف درهم وديعه قد ضاعت ووصل الكلام صدق استحسانا وصار تقديرا هذه المسئلة كانت له عندي الف درهم وضاعت كذا في النار خانية \* اذا قال ذهبت الوديعه ولا ادري كيف ذهبت فلقول قوله مع يمينه ولا ضمان عليه وبه أخذ كذا في الملتقط \* ولو قال ابتداء لا ادري كيف ذهبت اختلفوا فيه والصحيح انه لا يضمن كذا في الفتاوى العتبية \* ولو قال ذهبت الوديعه من منزلي ولم يذهب من مالي شيء يقبل قوله مع يمينه كذا في خزائنه المغنين \* وسئل عن قوم دفعوا الى رجل دراهم ليدفع الخراج من قبلهم فاخذ دراهم رشدها على مندبل ووضع في كفه ودخل في مسجد فذهبت الدراهم منه ولا يدري كيف ذهبت منه وهم لا يصدقونه قال لا يقبل قوله ما لم يبين اذ هاب كذا في الحاوي للفتاوى \* رجل اودع رجلا عينا فادعى المستودع هلاكه وكذبه المودع واراد تحليفه فنكل عن اليمين فنكوله عن اليمين يكون اقرارا بقاء العين ويحبس الى ان يظهرها او يثبت انها لم تبقى كذا في جواهر الفتاوى \* رجل قال لا اخراخذت منك الف درهم وديعه فضاقت وقال لا اخراخذتها غصبا ضمن المفرو لو قال دفعتمها الي واودعتني وقال لا اخراخذتها غصبا لا يضمن كذا في الخلاصة \* اختلفوا وقال المودع كانت وديعه وقال المودع بل قرضا لا يضمن كما في الوجيز للكردري \* وان قال المستودع قد ضاع بعضها او فرضتني البعض فلقول قول المستودع



في مقداره مع يمينه كذا في الينابيع \* أردعه ألف درهم وأقرضه ألفاً فاعطاه المودع الفأتم اختلفاً فقال المودع هذا قرضك وقد ضاعت الوديعة صدق مع يمينه كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لي عندك ألف درهم وديعة ودفعتهما إليّ وقال المقرض كذبت وهي لي القول قول المقرض كذا في الخلاصة \* إذا اختلفا في المودع هلكت أو قال رددتها إليك وقال المالك بل استهلكتها فالقول قول المودع وكذلك إذا قال المودع استهلكك من غير إذني وقال المالك بل استهلكتها أنت أو غيرك بامررك كان القول قول المودع كذا في البدائع \* إذا اختلف الطالب وورثة المودع فقال الطالب قد مات ولم يبين فصارت ديناله في ماله وقالت الورثة كانت قائمة بعينها يوم مات المودع وكانت معروفة ثم هلكت بعده موته فالقول للطالب هو الصحيح كذا في الذخيرة \* ويجب الضمان في مال الميت كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال ورثته قد رد الوديعة في حياته لم يقبل منهم إلا بينة والضمان واجب في ماله لأنه مات مجهلاً فإن أقام الورثة البينة أن المودع قال في حياته رددتها تقبل وإذا مات المودع مجهلاً وادعى الوارث الضمان حال حياته لا يقبل قول الوارث كذا في الفصول العمدية \* في الجامع ولو قال المستودع لصاحب المال قد قبضت بعض وديعتك ثم مات المستودع ولا يدري الباقي وقال صاحب المال لم أقبض شيئاً وقال ورثة المستودع قد قبضت تسعمائة وبقي مائة لا يصدق الورثة ويقال لصاحب المال لا بد أن تقر بقبض شيء منها وتحلف على ما بقي بالله ما قبضت منه ما قلت الورثة لأن إقرار المستودع بقبض صاحب الوديعة جائز أكونه مؤتمناً من جهته ولهذا إقراران صاحب الوديعة قبض جميع الوديعة صح إقراره فهذا أولى ثم وقع الخلاف بينه وبين ورثة المستودع في مقدار المقبوض لأنه لو أقر بقبض شيء مجهول فكان هو المجهول فيكون القول قوله في البيان كذا في محيط السرخسي \* فإن قال قبضت مائة وقالت الورثة تسعمائة فالقول للمالك مع يمينه لأنه ينكر الزيادة كذا في الكافي \* ولو قال صاحب المال في حياة المستودع أو بعده موته قد قبضت بعض وديعتي كان القول قوله في مقدار ما يقر مع يمينه وإن قال في حياته دفعت الوديعة إلي صاحبها إلا شيئاً نفقته في حياته واستهلكته فالقول قوله في مقداره مع يمينه كذا في الينابيع \* ولو قال بعد موت المودع رددتها على الوصي كان القول قوله مع اليمين ولا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو غصب من المودع هلك فأراد المالك أن يضمن الغاصب فقال المودع قد رده عليّ وهلك عندي وقال المالك بل هلك عنده فالقول قوله كذا في التارخانية \* إذا قال المودع

اود عنها عند اجنبي ثم ردها علي فهلكت مندي والمودع يكذبه في ذلك فالقول قول المودع  
 ويضمن المودع لانه اقرب وجوب الضمان عليه ثم يدعى البراءة فلا يصدق الابينة بقيمها على ما ادعى  
 وحينئذ لا يضمن لانه اثبت بالبينة ارتفاع سبب وجوب الضمان وكذلك لو قال بعثت بها اليك  
 علي يدي اجنبي والمودع ينكر ذلك فالقول قول المودع كذا في الفصول العمدية \* رجل  
 اودع رجلا وديعة فغاب رب الوديعة ثم قدم بطلب الوديعة فقال المودع امرتني ان انفقها علي  
 اهلك وولدك وقد انفقتها عليهم ورب الوديعة يقول لم آمرك بذلك فالقول قول رب الوديعة  
 والمودع ضامن كذا في المحيط \* وكذلك لو ادعى انه امره بان يتصدق بها على المساكين  
 او يهبها للفلان كذا في المبسوط \* المودع اذا قضى دين المودع من مال الوديعة يضمن وان كان  
 الدين من جنس الوديعة وقيل لا يضمن وهو المختار عند البعض كذا في خزانة المفتين \* مستودع  
 قال للمالك امرتني ان ادفع الوديعة لفلان وكذبه المالك ضمن الابينة او باليمين كذا في  
 محيط السرخسي \* اذا امر صاحب الوديعة المودع بالدفع الى رجل بعينه فقال دفعتها اليه وقال  
 ذاك الرجل لم اقبضها منك وقال رب الوديعة لم تدفع اليه ايها المودع فالقول قول المودع في حق  
 براءته من الضمان لافي حق ايجاب الضمان على المدفوع اليه كذا في الظهيرية \* رجل اودع  
 رجلا الف درهم ثم قال اني امرت فلانا بقبضها منك ثم نهيته عن ذلك فقال المودع فلان اتاني  
 ودفعتها اليه وقال فلان لم آتني ولم اقبضها منه فان المستودع بري منها كذا في المحيط \* رجل اقام  
 البينة على المودع ان صاحب الوديعة وكله بقبض الوديعة منه ووقت لذلك وقتا ثم ان المودع اقام  
 البينة ان صاحب الوديعة اخبره من الوكالة قبلت بينته وكذا لو اقام البينة ان شهود الوكالة عبيد  
 قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا قال رب الوديعة اودعتك عبدا وامة وقال المودع ما  
 اودعنتني الا الامة وقد هلك فاقام رب الوديعة بينته على ما ادعى ضمن المستودع قيمة العبد  
 قال شيخ الاسلام انما يقبل القاضي شهادة تهم ويقضي بقيمة العبد اذا اوصفوا العبد وبيّنوا للقاضي  
 والقاضي يعرف مقدار قيمة مثل ذاك العبد وان لم يعرف سأل المدعي حتى يقيم البينة على  
 مقدار قيمة العبد واما اذا لم يصفوا العبد وانما شهدوا انه اودعه عبدا فالقاضي لا يقبل شهادة تهم  
 كذا في المحيط \* ولو اودعه رجل امة واخر عبدا ثم ادعى كل واحد ان الامة له والعبد لا خرو قال  
 المودع

المودع ما اودعته اني الالهذه الامه حلف ما اودعته كل واحد الانصف الامه وفي فتاوى اهو اودع احدهما  
غلاما والاخر جارية ثم ادعى كل واحد الغلام لنفسه وانكر كل واحد ان يكون اودع الجارية واقر  
المودع بالجارية لاحدهما بعينه وصدقه المقر له وقال المودع لا ادري ايكم اودع عندي الغلام  
واعلم ان احدهما اودعته لكن لا اعرف من كان منكما يدفع الجارية الى المقر له والغلام لهما جميعا  
ثم يحلف المودع لكل واحد منهما انه لم يودع عنده الغلام ثم يضمن لهما قيمة الغلام بينهما نصفان  
كذا في التاتارخانية \* رجل في بده امة والى درهم فقال رجلان كل واحد منهما له اودع عنك هذه  
فقال المودع لا ادري لا يكما هذه وابي ان يحلف لهما فالالف والامة بينهما نصفان وعليه قيمة امة  
والى آخر بينهما كذا في محيط السرخسي \* اذا قال المستودع للمودع وهبت لى الوديعه او بعتهما  
منى وانكر رب الوديعه ثم ملكك لا يضمن المودع كذا في الخلاصة \* اودع رجل رجلا دراهم فجاء  
رجل وقال ارسلني اليك صاحب الوديعه لتدفعها اليي فدفعها اليه فهلكت عنده ثم جاء صاحبها  
وانكر ذلك فالمستودع ضامن فان صدقه المودع في كونه رسولا ولم يشترط عليه الضمان لا يرجع  
وان كذبه في كونه رسولا ومع هذا دفع اولم بصدقه ولم يكذب به ومع هذا دفع او صدقه ودفع اليه  
على الضمان يرجع ومعنى الضمان هنا ان يقول المودع للرسول انا اعلم انك رسول ولكن لا آمن  
ان يحضر المالك ويحشد الرسالة ويضمنني فهل انت ضامن لي بما تأخذ مني فاذا قال نعم حصلت  
الكفالة بدلين مضاف الى سبب الوجوب وانه جائز فيرجع المودع على الرسول بحكم الكفالة  
كذا في المحيط \* ولو قال ردتهما اليك على يدي من في عيالي وكذبه المودع فالتقول قول المودع مع يمينه  
كذا في الفصول العمادية \* سئل عن اودع عند آخر اواني صفر ثم استرد ها بعد زمان فرد عليه  
سنة فقال المالك كانت سبعة فاين السابع فقال لا ادري اودعتهني ستة او سبعة ولا ادري ضاعت  
اولم تكن عندي وتارة يقول لا ادري هل جاءني من عندك رسول فاسترد ها وحملها اليك ام لا  
هل يضمن قال لا لانه لم يقر باضاعته فلا يتناقض كذا في الفتاوى النسفي \* رجل له عند رجل  
الف درهم ووديعة وله على المودع الف درهم فدفع المودع اليه الف درهم ثم اختلفا بعد ذلك بايام  
فقال رب المال اخذت الوديعة والدين عليك على حاله وقال المودع بل اعطيتك القرض وقد  
ضاعت الوديعة فالتقول قول المودع لانه لا عبرة لاختلافهما في الف المردودة لانها وصلت الي  
المالك اي شيء كان وانما اختلافهما في الف الهالكه فالمالك يدعي فيها الاخذ قرضا والمدعي عليه

يدعى الاخذ وديعه وفي هذا القول قول مدعى الوديعه كذا في المحيط \* الباب العاشر في المتفرقات  
الوديعه عبدا او امه قتل المودع يقتص في العمد وفي الخطاء يدفع او يغدي وان كانت ام ولد او مدبرا  
غرم المولى القيمة او دعي فلان بل فلان فهو للثاني كذا في التاثير خانيه \* رجل له على رجل  
دين مائة درهم وله عنده وديعه مائة درهم فقال جعلتها قصاصا بديني ان كانت الدراهم في يديه  
او قريبه منه بحيث يقدر على قبضها جاز وصارت قصاصا وان لم تكن قريبه منه لا يكون قصاصا  
مالم يرجع اليها كذا في الخلاصه \* واذا جحد المستودع ما عنده من الوديعه ثم اودع من ماله عند المودع  
مثل ذلك وسعه امساكه قصاصا بما ذهب به من وديعته وكذلك ان كان المال دينا عليه وانكره  
ثم اودعه مثله فاما اذا اودعه شيئا من غير جنس حقه لم يسعه امساكه عنده كذا في المبسوط \*  
وفي الامال اذا حلف يحلف ليس لك علي شيء ولا يحلف ما اودعني كذا في التاثير خانيه \*  
اذا كان لرجل الف درهم وديعه عند انسان والاخر على المودع الف دين فلصاحب الدين وهو  
الغريم ان يأخذ تلك الوديعه من المودع اذا ظفروا ان لم يكن للمودع ان يدفع الالف الى غريمه  
كذا في شاهان \* اذا اودع عند رجل عبدا ثم ان المودع وهب العبد من المستودع والعبد ايسر بحاضر  
فقبله المستودع جاز وينوب قبض الوديعه من قبض الهبة ويصير المستودع قابضا للعبد بنفس الهبة  
حتى لو مات العبد قبل ان يجدد الموهوب له فيه قبضا يهلك من مال الموهوب له حتى لو لم يرجع  
كان الكف من ماله فان استحقه رجل فهو بالخيار ان شاء ضمن الواهب وان شاء ضمن الموهوب له  
فان كان الموهوب له قد جدد فيه قبضا قبل ان يضمه المستحق لا يرجع بما ضمن على المودع وان  
لم يجدد فيه قبضا قبل ذلك يرجع هكذا في الذخيرة \* وفي المنتقى عن ابي يوسف رح برواية بن سامة  
في رجل عنده الف درهم وديعه لرجل فقال هي قضاء بمالك علي بان كان للمودع على صاحب  
الالف الف درهم فلم يرجع الى منزله ليقبضها حتى ضاعت فهي من مال المودع مالم يقبضها اصل  
هذه المسئلة ان قبض الوديعه لا ينوب عن قبض الضمان والقبض بجهة القرض والاقتضاء قبض  
ضمان كذا في المحيط \* اتلف وديعه انسان للمودع ان يخاصم ويغرمه القيمة كذا في الوجيز للكودري \*  
واذا كان عند رجل وديعه او عارية او بضاعة فغصبها منه رجل فهو خصمه فيها عندنا كذا في المبسوط \*  
اودع رجلا جارية فغصبها منه رجل فابقت من يد الغاصب وكان للمودع ان يضم الغاصب  
القيمة بقضاء وبغير قضاء وتكون القيمة امانة في يد المودع فان ظهرت الجارية للمولى الخيار ان شاء

أخذ الجارية وإن شاء أخذ القيمة فإن أخذ الجارية رجع الغاصب على المودع بما أخذ منه  
 أن كانت قائمة وبمثلها أن كانت هالكة فإن كانت هالكة حتى ضمن المودع مثلها رجع بها على  
 المالك فإن كان المودع أقر أنه قبض القيمة من الغاصب ولم يعلم ذلك إلا بقوله برئ الغاصب  
 من القيمة فإن ظهرت الجارية واختار المولى أخذها كان له ذلك ويرجع الغاصب على المودع  
 بالقيمة التي أخذها منه أن كانت قائمة وبمثلها أن كانت هالكة ولا يرجع المودع على المولى هذا  
 بما لحقه من العهدة كذا في الذخيرة \* رجل أودع وديعة عند رجل فضاة فلما طلبها صاحبها  
 ادعى أنها هلكت فانكر المالك فحلف المودع على هلاك الوديعة فنكل عن اليمين فاعطى  
 مائة دينار إلى المالك ثم ظهرت الوديعة في يد آخر فاراد المستودع أن يخصمه ويأخذ ينظر أن دفع  
 المائة بقول أيهما كان فإن كان رب الوديعة قال كانت قيمة الوديعة مائة وإقام البينة عليه فإن المخاصمة  
 إلى المستودع لكن المستودع إذا استردها من صاحب اليد أن يردّها إلى رب الوديعة ويأخذ المائة  
 منه لأنه ما كان راضيا بأن يملكها بهذا القدر وإن كان المستودع قال كانت قيمتها مائة وحلف على  
 ذلك فالخصومة إلى رب الوديعة كذا في جواهر الفتاوى \* لو اتفق على الوديعة حال غيبة المالك  
 بغير أمر القاضي كانت متبرعا كذا في السراجية \* وإن رفع الأمر إلى القاضي سأله القاضي البينة  
 على كون العين وديعة عنده وعلى كون المالك غائبا فإذا قام بينة على ذلك أن كانت الوديعة  
 شيئا يمكن أن يؤجر وينفق عليه من غلتها مرة القاضي بذلك وإن كانت الوديعة شيئا لا يمكن  
 أن يؤجر فالقاضي يأمره بأن ينفق عليه من ماله يوما أو يومين أو ثلاثة رجاء أن يحضر المالك  
 ولا يأمره بالاتفاق زيادة على ذلك بل يأمره بالبيع وإسكاك الثمن والحاصل أن القاضي يفعل  
 بالوديعة ما هو أصلح وانظر في حق صاحبها وإن كان القاضي أمره بالبيع في أول الوهلة كان  
 جائزا وما اتفق المودع على الوديعة بأمر القاضي فهو دين على صاحبها يرجع به عليه إذا حضر  
 غير أن في الدابة يرجع بقدر قيمة الدابة لا بزيادة على ذلك وفي العبد يرجع بالزيادة على قيمته  
 كذا في المحيط \* رجل استقرض من رجل خمسين درهما فاعطاه غلة ستين فأخذ العشرة ليروها  
 فهلك في الطريق يضمن خمسة أسداس العشرة لأن ذلك القدر قرض والباقي وديعة كذا في  
 السراج الوهاج \* وهو الأصح هكذا في التاتارخانية \* وكذا لو هلك الباقي بضمن خمسة أسداسه  
 كذا في فتاوى قاضيخان \* له على آخر خمسون فاستوفى غلطا ستين فلما علم أخذ عشرة للرد فهلك

يضمن خمسة اسداس العشرة لان ذلك القدر قرض والباقي امانة كذا في الوجيز المذكور في \* استقرض منه رجل مشرين فاعطاه مائة فقال خذ منها عشرين قرصا والباقي عندك وديعة ففعل ثم اعاد العشرين التي اخذها في المائة ثم دفع اليه رب المال اربعين درهما فقال اخلطها بملك الدراهم ففعل ثم ضاعت الدراهم كلها لا يضمن الاربعين وضمن بقيتها كذا في خزائنه المفتين \* وكذا اعطاه عشرة وقال خمسة قرض وخمسة وديعة فلو ضاعت ضمن الخمسة القرض دون الوديعة كذا في التاتارخانية \* هشام عن محمد بن حريش رجل له على رجل الف درهم دين فاعطاه الفين وقال الف منها قضاء من حقك والف تكون وديعة فقبضها وضاعت قال هو قابض حقه ولا يضمن شيئا كذا في المحيط \* لو دفع اليه الف درهم يشتري ويبيع رب المال باجرة في شهر كل عشرة دراهم فمات ولم يد رما فعله وقد ترك رقبته وثايبا صار كله دين في مال الميت وكذا ارض دفعها لمزارعة والبذر منهما او من احداهما فمات المزارع والزرع قد احصر او احصد ولم يدربعد موته قال محمد بن حريش قيمة الزرع يوم مات او مثل الطعام الذي كان في يده يوم مات صار دين في مال الميت كذا في الينابيع \* رجل اودع عند انسان الف درهم ثم ان صاحبا الوديعة اقترض الوديعة من الذي في يده قال ابو حنيفة رح لا تخرج الف من الوديعة حتى يصير في يد المستودع حتى لو هلك قبل ان تصل يده اليها لا يضمن وكذلك في كل ما كان اصله امانة وكذلك لو قال المودع لصاحبها ائذن لي ان اشتري بالوديعة شيئا وابع لافه مؤتمن كذا في فتاوى قاضيخان \* ابراهيم بن رستم عن محمد بن حريش رجل له على رجل مائة درهم فدفع المطلوب اليه الطالب مائتي درهم وقال هذا ملك فخذها فاخذها فضاعت والاخذ لا يعلم كما هي قال ابو حنيفة رح لا شيء عليه وقال ابو يوسف ومحمد رح عليه مائة درهم كذا في المحيط \* بعث الي رجل الف درهم بضاعة ليشتري بها متاعا فدفع المبعوث اليه الف الف سمسار واشترى متاعا ثم بعث الي صاحبه فاصيب المتاع في الطريق لا يضمن ولو لم يقل صاحب الاف انها بضاعة والمسئلة بحالها يضمن الا ان يكون السمسار اشترى بمحض منه كذا في الظهيرية \* سئل نجم الدين النسفي رح عن رجل اراد ان يخرج من تركستان الي سمرقند فابضعه رجل مالا يشتري له شيئا فذهب واشترى ثم لم يتهب الرجوع عن سرعة فبعث مال البضاعة مع بعض امواله على يدي رجل الي تركستان ليوصله اليه صاحب البضاعة فلما نزل بلدة في الطريق اخذوا الي تلك البلدة هذا المال ظلما منه هل يضمن المستبضع قال نعم كذا في الفصول

فی الفصول الاشر وثنی فی الباب التاسع والعشرين فی انواع الضمانات الواجبة \* رجل مات  
وعليه دين وترك الف درهم وترك ابنا فقال الابن هذه الالف وديعة كان عند ابي فلان وجاء  
فلان يدعي ذلك وصدقه غرماء الميت في ذلك وقالوا الالف لفلان فان القاضي يقضي للغرماء  
بالالف قضاء عن الميت ولا يجعلها لمدعي الوديعة لكن القاضي اذا قضى بهاديون الغرماء  
يرجع المودع اليهم فيأخذها منهم باقرارهم انها له والواجب في المضاربة والبضاعة والعارية والاجارة  
والرهن كالوديعة كذا في خزائن المفتين \* اذا اودع وغاب فاقام ابنه بينة ان اياه مات ولا وارث له  
غيره واخذ الوديعة ثم جاء ابوه حيا يضمن الابن او الشاهدين ولا يضمن المودع ولو كان غصبا  
يضمن كل واحد منهم كذا في الفصول العمادية \* رجل غاب فجاءت امرأته الى القاضي  
واتحضرته والدزوجها وادعت ان للغائب وديعة في يدايه وطلبت النفقة من ذلك المال قال الشيخ  
الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان في يد والد الزوج دراهم او ما يصلح لنفقة الزوجات من الطعام  
والكسوة والاب مقربان ذلك في يده كان للدرأة ان تطالبه وللقاضي ان يأمره بدفع ذلك اليها  
وليس للاب ان يدفع ذلك بغير امر القاضي فان دفع بغير امره كان ضامنا وان انكر الاب كون  
ذلك المال في يده كان القول قوله ولا يمين لها عليه وان لم تكن الوديعة مما يصلح لنفقة  
الزوجات فلا خصومة بينهما ولو كان الغائب دين على رجل والغريم مقربا لمال والنكاح فالدين  
بمنزلة الوديعة كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل اودع عند رجل خمسمائة درهم فانفق ثلثمائة  
ورد ما تبين وحلف انه لم يحبس شيئا من الوديعة فالقول قوله ولا يحنث كذا في الخلاصة \* وان كانت  
الوديعة امة فوطئها المودع فولدت فالولد مملوك لصاحب الاصل وعلى المودع الحد ولا يثبت  
نهب الولد منه الا ان يدعي شبهة نكاح او شراء فحينئذ يسقط الحد منه ويغرم العقر للشبهة كذا  
في المبسوط \* ولو كانت الوديعة جارية فزوجه المستودع فالنكاح فاسد ولو دخل بها فالعقر لصاحبها  
ولو اكثرها فالكريم له فلوردها المستودع ثم استحققت لا يضمن كذا في محيط السرخسي \* فان كانت  
الوديعة جارية فزوجه المستودع من رجل واخذ عقرها فولدت ونقصتها الولادة ثم جاء سيدها له ان يأخذها  
وولدها وله ان يفسد النكاح واذا افسد النكاح اخذ مقرها ويضمن المستودع نقصان الولادة  
ان كانت نقصتها ولم يكن في الولد وفاؤها وان كان في الولد وفاؤها الجبر والنقصان بالولد  
وان كان نقصانها من غير الولادة من شيء احده الزوج من جماعها فالمستودع ضامن لذلك

وان كان المستودع استهلك الولد ضمن قيمة الولد كذا في المبسوط \* المودع اذا باع الودیعة وسلمها الى المشتري وضمن المالك المودع تغذیعة في ظاهر الرواية كذا في الذخيرة \* الودیعة اذا كانت سیفاً فارد المودع اخذها ليضرب به رجلاً بغير حق وتحقق ذلك للمودع له ان يمتنع من الرد اليه كذا في جواهر الاخلاطي \* سئل القاضي بدیع الدين عن اودع عند رجل خط قبالة ومات المودع هل للورثة ان يطالبوا ذلك الخط قال يجبر القاضي بتسليم الخط اليهم اودع صكا ومصرف اداء بعض الحق ومات الطالب وانكرت الورثة قبض الدين حبس المودع الصك ابد كذا في التاتارخانية \* وسئل ابو بكر ممن خاصم آخر بالف درهم وانكر الاخر ثم اخرج المدعى عليه الف درهم ووضع في يد انسان حتى يأتي المدعى بالبينة فلم يأت بالبينة واسترد المدعى عليه الدراهم فابى ان يرد عليه ثم اغار واعلى الناحية وذهبوا بالالف هل يضمن قال ان وضع المدعى والمدعى عليه عنده فلا يضمن اذ ليس له ان يدفع الى احدهما وان كان صاحب المال وضعه بضمن بالمعنه كذا في الحاوي للفتاوى \* رجل كان له عند رجل وديعة فقال المودع لرب الودیعة دفعت الودیعة اليك بمكة يوم كذا واقام رب الودیعة بينة ان المودع في اليوم الذي ادعى الدفع بمكة كان بالكوفة لم تجز هذه الشهادة ولو انما البينة على اقرار المودع ان كان بالكوفة في ذلك اليوم قبلت الشهادة كذا في الذخيرة \* اودعه بقرة وقال له ان ارسات تبراك الى المرعى للعلف فاذهب بيقرتي ايضا فذهب بهادون ثبرانه فصاعت لا يضمن كذا في القنية \* غصب فرسا من عمرو فقال المغصوب منه اني اودعت فرسي على يد فلان بعني الغاصب ثم هلك الفرس في يده بغير صنعه قبل ان يطالب المغصوب منه لا يضمن كذا في جواهر الاخلاطي \* رجل دفع بضاعة من كرمان الى اصفهان فرجع الى كرمان وقال تركت البضاعة في اصفهان لا يضمن كذا في جواهر الفتاوى \* اربعة سافروا وباطون جملة وينزلون ويرحلون كذاك ومع واحد منهم دنانير ودية لشخص خاطها في قبائه فترك القباء عند اصحابه فصاع لا يضمن وكذلك المستبضع اذا ذهب الى الحمام وترك البضاعة في قبائه قد خيط للدراهم ويكون معه اربعة نفرا كلون وينا معون جميعا وقد ترك القباء عندهم ثم حضروا القباء قد نقض واخذ الدراهم لا يضمن المستبضع كذا في جواهر الاخلاطي \* ( مودع مالک را گفتم من بباغ میروم و دیعت ترا بخانه همسایه خویش فلان بهم مالک گفت بنه بنهار و بباغ رفتم و باز آمد و دیعت را از همسایه گرفت و بخانه خویش آمد و نهاد و دیعت را بخانه او غائب شد تا وان دار شود مودع اول یانی باید که نشود )



كذا في الذخيرة \* ولو كان عنده كتاب سود يعة فوجد فيه خطأ يكره ان يصلحه اذا كره ذلك صاحبه كذا في  
 الملتقط \* اودع عند رجل صك ضيعته والصك ليس باسمه ثم جاء الذي الصك باسمه وادعى على ذلك  
 الضيعة والشهود الذين بدلو اخطوطهم ابوا ان يشهدوا حتى يروا اخطوطهم فالقاضي يأمر المودع  
 حتى يريهم الصك ليروا اخطوطهم ولا يدفع الصك الى المدعي وعليه الفتوى كذا في الفتاوى العنانية \*  
 دفع الى رجل مالا ينثره على العرس فان كان المدفوع دراهم ليس له ان يحبس لنفسه شيئا  
 ولو نثره بنفسه ليس له ان يلتقط منه كذا في محيط السرخسي \* وكذا ليس له ان يدفع الى غيره لينثره  
 هكذا في السراج الوهاج \* المأثور بنثر السكر ليس له ان يحبس لنفسه شيئا ولا يدفع لغيره ان ينثر  
 ولا يلتقط عند ابي بكر الاسكاف قال الصدر الشهيد بقول ابي بكرنا أخذ وعليه الفتوى كذا في  
 الغيائية \* غريب مات في دار رجل وليس له وارث معروف وخلف شيئا يسيرا يساوي خمسة  
 دراهم ونحوها وصاحب الدار فقير فله ان يأخذها لنفسه كذا في الجوهرة النيرة \* رجل له على  
 رجل الف درهم فقال ابعت بها مع فلان فضاعت من يد الرسول ضاعت من مال المديون كذا في  
 المحيط \* مؤنة رد الوديعة على المالك لا على المودع كذا في السراجية \* ان نقلها في بلدة من  
 محلة الى محلة كان مؤنة الرد على صاحبها بالاتفاق كذا في الفتاوى العنانية \* واذا سافر بالوديعة  
 في الموضع الذي يجوز لها السفر بها تكون الاجرة على المالك كذا في السراج الوهاج \* اودعه  
 اجناسا وغاب ومات ولم يجد المودع وارثا له سوى بنت ابنه المراهقة يعذر في الدمع اليها اذا كانت  
 تقدر على الحفظ كذا في القنية في كتاب العارية \* وسئل عن امه اشترت سوارين بمال اكتسبت  
 في بيت مولاه فادعتهم امرأة فقبضت تلك المرأة ولم يكن ذلك باذن مولى الجارية فهاكت الوديعة  
 هل تضمن فقال نعم لان ذلك ملك المولى ولا يدا عن غير اذنه فصارت غاصبة كذا في الفتاوى  
 النسفية \* ولو دفع المودع الوديعة الى آخر باذن المالك او غير اذنه فجاز للمالك خراج المودع  
 من البين كذا في الخلاصة \*



### كتاب العارية

وهو مشتمل على تسعة ابواب \* الباب الاول في تفسيرها شرعا وركبها وشرائطها وانواعها  
 وحكمها اما تفسيرها شرعا فهي تمامك المنافع بغير عوض وهذا قول ابي بكر الرازي وعامة اصحابنا

وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج \* وأما ركنها فهو الإيجاب من المعبر وأما القبول من المستعير  
فليس بشرط عند أصحابنا الثلاثة استحسانا والإيجاب هو أن يقول اعرتك هذا الشيء أو منحتك  
هذا الثوب وهذه الدار أو قال هو لك متحة أو اطعمتك هذه الأرض وهذه الأرض لك طعمة أو  
أخذ منك هذا العبد أو حملتك على هذه الدابة إذا لم بنو به الهبة أو داري لك سكنى أو داري لك  
عمري سكنى كذا في البدائع \* والأصل في هذا أنه إذا أضاف هذه الالفاظ إلى ما يمكن الانتفاع به  
مع بقاء عينه فهو تملك للمنفعة دون العين وإذا أضافه إلى ما لا ينتفع إلا باستهلاك عينه فهو تملك  
للعين فيكون مرضيا هكذا في السراج الوهاج \* وأما شرائطها فأنواع منها العقل فلا تصح الإجارة  
من المجنون والصبي الذي لا يعقل وأما البلوغ فليس بشرط حتى تصح الإجارة من الصبي المأذون  
ومنها القبض من المستعير ومنها أن يكون المستعار مما يمكن الانتفاع به بدون استهلاكه فإن لم يمكن  
فلا تصح إجارته كذا في البدائع \* قال الحاكم أشبه في الكافي وعارية الدراهم والدنانير والفلوس  
قرض وكذلك كل ما يكال أو يوزن أو يعدد مثل الجوز والبعض وكذلك الاقطان والصوف  
والابريس والمسك والكافور وسائر متاع العطر والصيدلة التي لا تقع الإجارة على منافعها قرض وهذا  
إذا أطلق العارية فاما إذا بين الجهة كما إذا استعار الدراهم أو الدنانير ليعاير بها ميزانا أو يزين بها  
دكانا أو يتجمل بها أو غير ذلك مما لا ينقلب به عينها لا يكون قرضا بل يكون عارية تملك بها المنفعة  
المسماة دون غيرها ولا يجوز له الانتفاع بها على وجه آخر غير ما سماه كذا في غاية البيان \* إذا استعار  
أنية يتجمل بها أو سيفاً محلياً أو سكيناً محلياً أو منطقة مفضضة أو خاتماً لم يكن شيء من هذا قرضاً  
هكذا في الكافي \* ولو قال الآخر اعرتك هذه القصعة من الثريد فاخذها وأكلها عليه مثلها أو قيمتها  
وهو قرض إلا إذا كان بينهما مباشرة حتى يكون ذلك دلالة الإباحة كذا في الخلاصة \* في العيون  
استعار من آخر رقعة يرفع بها قميصه أو خشبة يدخلها في بناءه أو آجرة فهو ضامن لأن هذا ليس بعارية  
بل هو قرض وهذا إذا لم يقل لاردها عليك أما إذا قال لاردها عليك فهو عارية كذا في المحيط \* وأما  
أنواعها فاربعة أحدها أن تكون مطلقة في الوقت والانتفاع وحكمه أن للمستعير أن ينتفع بها بأي  
نوع شاء وأي وقت شاء والثاني أن تكون مقيدة قيها فلا يتجاوز ما سماها المعبر إلا إذا كان  
غلافاً إلى خير والثالث أن تكون مقيدة في حق الوقت مطلقة في الانتفاع والرابع عكسه فلا يتعدى  
ما سماه

ما سألته المعبر هكذا في السراج الوهاج \* وأما حكمها فهو ملك المنفعة للمستعير بغير عوض أو ما هو  
 ملحق بالمنفعة عرفاً وعادة عندنا كذا في البدائع \* والعارية أمانة إن هلك من غير تعدل يضمنها  
 ولو شرط الضمان في العارية هل تصح فالمشائخ مختلفون فيه وفي الخلاصة الفتاوى رجل قال لا خير  
 أصري فان ضاع فأناله ضامن قال لا يضمن وفي شرح الطحاوي ولو تعدى ضمن بالاجماع نحو  
 أن يحمل عليها ما يعلم أنها لا تحتمل مثله وكذلك إذا استعملها البلاؤها فيما لا يستعمل فيها الدواب  
 في العرف والعادة نعتبت ضمن قيمتها كذا في غاية البيان \* الباب الثاني في الالفاظ التي تعتقد بها  
 العارية وما لا تعتقد بها العارية تعتقد بلفظ التملك كذا في الظهيرية \* ولو قال ملكتك منفعة هذه الدار  
 شهر أو لم يقل شهراً بغير عوض كانت إعاره كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال جعلت لك سكنى  
 داري هذه شهراً أو قال عمري لك سكنى كانت عارية كذا في الظهيرية \* وتصح بقول افرضتك  
 هذا الثوب ثلبسه يوماً أو فرضتك هذه الدار تسكنه سنة كذا في النافارخانية \* ولو قال حملتك عايها  
 في سبيل الله فهو إعاره كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال داري لك هبة سكنى أو سكنى هبة فهي  
 عارية كذا في الهداية في كتاب الهبة \* ولو قال داري لك نحلي سكنى أو سكنى صدقة أو صدقة  
 عارية أو عارية هبة فهذا كله عارية كذا في الكافي في كتاب الهبة \* ولو قال داري لك رقبتي أو حبس  
 فهو عارية عند أبي حنيفة ومحمد رحم وعند أبي يوسف رحم هبة وقوله رقبتي أو حبس باطل كذا  
 في البدائع \* ولو قال داري رقبتي لك أو حبس لك كانت عارية بالاجماع كذا في المبائع في الهبة \*  
 دفعت إليك هذا الحمار لتستعمله وتعلمه من عندك فهو إعاره كذا في القنية \* وقوله اطعمتك هذه  
 الجوز عارية إلا أن يريد به الهبة كذا في النمرقاشي \* إذا قال لا خير آخر أجرتك هذه الدار شهراً بغير شيء  
 أو لم يقل شهراً لا يكون عارية وفي هبة شيخ الإسلام وقد قيل خلافه كذا في الذخيرة \* رجل استعار من رجل  
 شيئاً فسكت المالك ذكر شمس الأئمة السرخسي أن الإعاره لا تثبت بالسكوت كذا في الظهيرية \* وإذا استعار  
 أرضاً لبنى ويسكن وإذا خرج فالبناء لرب الأرض فأرب الأرض أجر مثلها متدار السكنى والبناء للمستعير  
 كذا في محيط السرخسي \* استعار دابة غذا إلى الليل فأجابه صاحب الدابة بنعم ثم استعارها غذا آخر إلى  
 الليل فأجابه بنعم فإن الحق يكون للسابق منهما وإن استعار معافهي لهما جميعاً كذا في خزائن الفتاوى \*  
 الباب الثالث في التصرفات التي يملكها المستعير في المستعار والتي لا يملكها ليس للمستعير أن يوافق المستعار  
 من غيره وإن كانت الإعاره تمليكا عندنا كذا في الظهيرية \* فإن أجر فعتب ضمن حين سلمه إلى المستأجر كذا

في الكافي \* وكان الاجر له وينصدق به في قول ابي حمزة ربح كذا في المحيط \* وان شاء المعبر ضمن المستأجر فان ضمن المستعبر لا يرجع على المستأجر وان ضمن المستأجر يرجع على المؤجر اذا لم يعلم انه كان عارية في يده وان علم بكونها عارية في يده لم يرجع عليه كذا في الكافي \* ولا يرهن كالوديعة كذا في التبيين \* واختلف المشائخ في الايداع قال بعضهم لا يملك الايداع وهو الصحيح هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* والصحيح ان له ان يودع وعليه الفتوى كذا في الفتاوى العنابية \* وهو المختار كذا في محيط السرخسي \* وهذا الاختلاف بينهم فيما يملك الاجارة اما فيما لا يملك الاجارة لا يملك الايداع بالاتفاق كذا في الذخيرة \* وله ان يعبر غيره سواء كان مثبنا يتفاوت الناس في الانتفاع به او لا يتفاوتون اذا كانت الاجارة مطلقة لم يشترط على المستعبر الانتفاع بها بنفسه فاما اذا شرط عليه ذلك فله ان يعبر ما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به دون ما يتفاوتون فيه كذا في خزائن المفتين \* مثل هذا استعار من آخر ثوبا ليلسه بنفسه او دابة ليركبها بنفسه فليس له لباس غيره ولا اركاب غيره ولو استعار دارا ليسكنها بنفسه فله ان يسكنها من شاء كذا في الظهيرية \* ولو استعار ثوبا للبس ولم يسم اللبس او دابة للركوب ولم يسم الركوب فله لباس غيره او اركاب غيره كذا في الظهيرية \* فان لبس او ركب بنفسه فاراد ان يعبر من غيره او اللبس غيره او اركب غيره ولا ثم اراد ان يركب او يلبس بنفسه فقد اختلفوا فيه والاصح انه لا يملك ذاك ولو فعله ضمن كذا في الكافي \* استعار دابة ليركبها بنفسه فركبها واراد فغيره فعطبت بضمن نصف القيمة كذا في غاية البيان \* هذا اذا ارد ف رجلا فان ارد ف صبيبا بضمن قدر الثقل هذا اذا كانت الدابة تطبق حملة فان كانت لا تطبق بضمن جميع القيمة كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* للمستعبر ان يربط الدابة في الدار المستعارة كذا في المحيط \* استعار كنا بالقراءة فوجد في الكتاب خطأ ان علم ان صاحب الكتاب يكره اصلاحه ينبغي ان لا يصلحه والا فان اصلحه جاز ولو لم يفلعه لا اثم عليه كذا في خزائن المفتين \* في المنتقى ابراهيم عن محمد بن حمران قال لرجل اعرني دابتي في فرسخين او قال الى فرسخين قال له فرسخان ذاهبا وجائيا فيصير اربع فراسخ وكذلك كل عارية تكون في المصر نحو تشييع الجنازة واشياءها وهذا استحسان اخذ به علماءنا كذا في المحيط \* وعن ابي يوسف ربح اذا استعار دابة ولم يسم لها موضعا ليس له ان يخرج بها من المصر كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي فتاوى رشيد الدين لو استعار دابة شهرا فهو على المصر وكذا في عارية الخادم واستيجارة وكذا في المواشي له

بالخدمته فهو على المصير كذا في الفصول العناد يعنى \* استعار دابة للحمل فله ان يركبها كما لا جارة  
 كذا في التنية \* الباب الرابع في خلاف المستعير استعار من آخر دابة ليحمل عليها شيئا فحمل عليها  
 غير ذلك فهذه المسئلة على اربعة اوجه ان حمل عليها غير ما سماه المالك الا انه مثل ما سماه  
 المالك في الضرر على الدابة من جنسه بان استعارها ليحمل عليها عشرة مخاتيم من هذه الحنطة فحمل  
 عليها عشرة مخاتيم من حنطة اخرى او ليحمل عليها حنطة نفسه فحمل عليها حنطة غيره لا ضمان  
 عليه واذا خالف في الجنس بان استعارها ليحمل عليها عشرة اقفزة فحمل عليها عشرة اقفزة  
 شعير فهلك فلا ضمان عليه استحسانا واما اذا حمل عليها اكثر من عشرة مخاتيم من الشعير الا انه  
 في الوزن مثل الحنطة ذكر الشيخ الامام الزاهد شيخ الاسلام لا يضمن استحسانا وهو الاصح واذا  
 خالف الى ما هو اضرر بالدابة بان استعارها ليحمل عليها حنطة فحمل عليها آجرا او حديدا او لبنا  
 مثل وزن الحنطة فهو ضامن وكذلك اذا حمل في هذه الصورة قطنا وتبنا وخطبا او تمرا وان خالف  
 في القدر بان استعار ليحمل عليها عشرة مخاتيم فحمل عليها خمسة عشر مخنوما فهلك الدابة  
 يضمن ثلث قيمتها وهذا بخلاف ما اذا استعار ثور البطحن به عشرة مخاتيم طحن احد مشر حيث  
 يضمن جميع قيمة الدابة وهذا اذا كانت الدابة تطبق حمل خمسة عشر مخنوما فان كانت لا تطبق يصير  
 مطلقا لها فيضمن جميع قيمة الدابة هكذا في المحيط والذخيرة \* واذا استعار دابة مطلقا للمستعير ليحمل  
 عليها ما تطبق ولو حمل عليها ما لا تطبق فعطبت ضمن وكذلك اذا استعملها الى الليل من غير علف فاذا  
 حمل وعلفها الا ضمان عليه في اي مكان استعمل او في اي زمان او في اي حمل كذا في الملتقط \* استعار  
 دابة ليحمل عليها حنطة فبعث المستعير الدابة مع وكيله ليحمل عليها حنطة فحمل وكيله طعاما لنفسه  
 لم يضمن نص عليه في كتاب الشركة وهذا عجيب هكذا في الصغرى \* ولو كانت مقيدة بالمكان  
 فحكمها حكم المطلقة الا من حيث المكان فلو جاوز ذلك المكان او خالف يضمن وان كان هذا المكان  
 اقرب من المكان المأذون كذا في الوجيز للكردي \* فان استعار دابة الى موضع سماه فسار بها  
 في غير طريق ذلك الموضع فان كان تلك الطريق يسلك فيها الى ذلك الموضع في العادة لم يضمن  
 وان عطبت فيه وان كان الطريق لا يسلك فيها الى ذلك الموضع في العادة فعطبت فهو ضامن  
 كذا في السراج الوهاج \* استعار دابة الى موضع فسلك بها طريقا ليس بالعادة فعطبت ضمن ولو عين  
 طريقا فسلك طريقا آخران كانتا سواء لا يضمن وان كان ابعدا وغير مسلوک ضمن وكذا اذا كانا

تفاوتان في الامن حتى ان الطريق الذي سلك فيه اذا لم يكن آمنا يضمن كذا في خزانة المفتين \*  
 رجل استعار من آخر حمرا ( تاك سبوي آب آورد سهو آورد ) بثلاث دفعات وكان الحمار  
 معيوباً فردة كما كان فمات الحمار في يد المالك ان لم يحدث في يد المستعير زيادة صيب لا يضمن  
 كذا في جواهر الفتاوى \* وفي فتاوى الديناري ( مردی خری بعاریت خواست تا از موضعی  
 بار آورد دهنده گفت که زیاده از چهار روز مدار و چهار روز این خر را بیار یا نرنده روز داشت  
 خر مرد این خر بر نده قیمت کدام روز را ضامن شود ) قال ( روز پنجم از وقت عاریت ) كذا  
 في الفصول العمادية \* واذا استعار ليركبها في حاجته الى ناحية مسماة من النواحي في الكوفة فاخرجها  
 الى الفرات ليسقيها والناحية التي استعارها اليها من غير ذلك المكان فهلكت فهو ضامن بها  
 كذا في المبسوط \* استعار ثورا للبكر ارضاله وعين الارض فكرب ارضا اخرى فعطب الثور  
 يضمن لان الاراضي تختلف في الكراب سهولة وصعوبة وكذا لو امسك الثور في بيته  
 ولم يكرب حتى مطب ضمن ايضا كذا في الصغرى \* استعار دابة الى مكان كذا ذاهبا لا غير فجاوز بها  
 عنه ثم عاد اليه فهو في الضمان عليه حتى يرد ما على المالك بلا خلاف فان استعارها ذاهبا وجائبا  
 ثم عاد الى الوفاق بيرا كالمودع مطلقا وهو الاصح والمختار هكذا في الفتاوى العنانية \* ولو استعارها  
 ليحمل عليها كذا من الحنطة الى البلد وهلك الحنطة في الطريق فله ان يركبها الى البلد وفي  
 العود ايضا الى منزل المعبر كذا في القنية \* ولو استعار فرسا ليركبها الى موضع كذا فركبها واراد فمعه  
 آخر فاستقطت جنيبا فلا ضمان عليه في الجنين ولكن ان انتقصت الام بسبب ذلك فعليه نصف  
 النصفان وهذا اذا كان الفرس بحال يمكن ان يركبه اثنان واما اذا كان لا يمكن فهو تلاف  
 فيضمن جميع النقصان كذا في الفصول العمادية \* ولو استعارت مائة المصيبة ثم خرجت منها الى  
 مكان آخر فتخرفت تضمن كذا في القنية \* ( بیلای عاریت خواست که در باغ کار کند معبر مستعیر  
 را گفت که در باغ مگذار و با خود بیار ) فتركه ثمه وسرق يضمن كذا في خزانة المفتين \* استعار  
 مرا يدق مطبخة فدفعها وفرغ ثم اعادها من غيره فصاع يضمن المالك ايها ما شاء كذا في القنية \*

الباب الخامس في تعيير العارية وما يضمنه المستعير مما لا يضمن قال محمد ربح في الاصل اذا كان  
 الرجل على دابة باجارة او عارية فنزل منها في السكة ودخل في المسجد ليصلي فخلط فيها منها  
 فهلك

فهلك فهو ضامن من المشائخ رح من قال اذا لم يربطها بشيء اما اذا ربطها بشيء فلا ضمان ومتهم من قال هو ضامن على كل حال واطلاق محمد رح في الكتاب يدل عليه فلا ضمان وبه كان يعني شمس الائمة السرخسي رح كذا في الذخيرة \* ولو ادخل المستعير الحمل في بيته وترك الدابة المستعارة في السكة فهلك فهو ضامن سواء ربطها او لم يربطها لانه لما غيبها من بصره فقد ضيعها حتى لو تصور انه اذا دخل المسجد او البيت والدابة لا تغيب من بصره لا يجب الضمان وعليه الفتوى كذا في خزائن المفتين \* لو كان يصلي في الصحراء فنزل من الدابة وامسكها فانفلتت منه فلا ضمان عليه وهذه المسئلة دليل على ان الاعتبار لا يغيبها من بصره كذا في الظهيرية \* رجل استعار دابة ليشيع جنازة الى موضع كذا فلما انتهى الى المقبرة دفعها الى انسان ودخل ليصلي فسرقت الدابة قال محمد رح لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان \* وصار الحفظ بنفسه في هذا الوقت مستثنى من العقد كذا في التاتارخانية \* جعل الدابة المستعارة في المربط وجعل تحت الباب خشبة حتى لا يخرج فسرقت لا يضمن كذا في الوجيز للكردي \* رجل استعار ثورا من رجل على ان يعيره ثورا يومئذ جاء يستعير ثورة وكان الرجل غائبا فاستعار من امرأته فدفعته اليه فذهب به الى ارضه فضاع ضمن كذا في المحيط \* طلب من رجل ثورا عاربة فقال له المعبر امطيك غذا فلما كان الغد اخذ المستعير الثور بغير اذنه واستعمله فعطب الثور في يده ذكر في فتاوى ابي الليث رح ان عليه الضمان وفي مجموع النوازل انه لا ضمان عليه كذا في الذخيرة \* ولو استعار بقرا واستعمله ثم تركه في المسرح الرعي فضاع ان علم ان صاحبه يرضى بكون البقر في المسرح وحده لا يضمن وان لم يعلم بذلك ضمن كذا في فتاوى قاضيخان \* وذكر السيد الامام ابو القاسم رح في كتاب خلاصة المفتي استعار دابة واستعملها الى الظهر ثم تركها في الجبانة فاكلها الذئب ضمن وان كانت الجبانة مسرح هذا البقر للمعبر وكان المعبر رضي بكونه فيها وبان يرعى فيها وحده لا يضمن كذا في الفصول العمدية \* ولو استعار حمارا الى موضع كذا فاخبر ان في الطريق لصو صاف ذهب فاخذ لا ضمان عليه اذا كانوا يسلكون مثل هذا الطريق كذا في الملتقط \* استعار حمارا فرج في العمل لا يضمن كذا في القنية \* لو ربط الحمار المستعار على الشجرة بالحبل الذي عليه فوقع الحبل في منقه وتخنق ومات لا يضمن كذا في الخلاصة \* استعار ثورا واستعمله ثم فرغ ولم يحل الحبل عن الثور فذهب البقر الى المسرح فصار الحبل في منقه فشد ومات ضمن كذا في خزائن الفتاوى \* رجل

استعار من رجل دابة فنام المستعير في المغارة ومقودها في يده فجاء انسان فقطع المقود وذهب بالدابة  
لاضمان عليه ولو مد المقود من يده واخذ الدابة وهو لم يشعر بذلك ضمن قال الصدر الشهيد ويجب  
ان يكون تاولها اذا نام مضطجعا اما اذا نام جالسا فلا قالوا وانما يضمن بالنوم مضطجعا اذا كان  
في الحضر اما اذا كان في السفر فلا كذا في الظهيرية \* اذا استعار دابة يوما او يومين فاذا مضت المدة  
لم يرد هامة امكن الرد حتى عطبت ضمن قيمتها على وجه هلك كذا ذكر في الاصل من مشائخنا  
من قال بان هذا اذا انتفع بها بعد الوقت فان لم ينتفع بها لم يضمن وهو المختار ولا فرق بين ان تكون العارية  
موقته نصا او دالة حتى قيل ان من استعار قد وما لي كسر خطبا فكسره وامسك حتى هلكت عنده  
ضمن هكذا في الفتاوى العنابية \* ( سنوري عاريت خواست وكس فرستاد تا از نزد معبر يار  
مأمور ستور را در راه برنشست ) وهلك يضمن المأمور ولا يرجع على الآمر اذا لم يكن مأمورا  
من جهة وهذا اذا كانت تنقاد من غير ركوب فان كانت لا تنقاد الا بالركوب لا يضمن كذا  
في النصول العمادية \* سئل القاضي بديع الدين استعار حمرا ( تاخار آرد ) فاعطاه الاجير ( تاخار آرد )  
وذهب به وغاب قال لو لم يكن الاجير معتمدا يضمن المستعير وقال القاضي جمال الدين ان كان الاجير  
مياومة يضمن وقال القاضي بديع الدين لا كذا في التاتارخانية \* ان ارسل رجلا يستعير له دابة الى موضع  
سماه فجاء الرسول فقال لصاحب الدابة يقول فلان اعزني الى موضع سماه الرسول غير الموضع الذي  
سماه المرسل فدفعها اليه ثم ان المرسل بداله من الموضع الذي اراده وسار بها الى الموضع الذي  
سماه الرسول فعطبت فيه فلا ضمان عليه لانه قد تناوله الاذن فان ركبها الى الموضع الذي سماه المرسل  
فعطبت ضمن قيمتها لانه قصد مباحا فاصاب محظورا ولا يرجع بما ضمن على الرسول لانه ضمن  
بجنايته فان كان الموضع الذي سماه المرسل في طريق الموضع الذي سماه الرسول لصاحب  
الدابة مثل ان يقول له قل لفلان يعيزني دابته الى المعقر فيقول الرسول لصاحب الدابة يقولك فلان  
اعزني دابتي الى سها م فيدفعها اليه فيركبها المرسل الى المعقر فعطبت فلا ضمان عليه لان المعقر على  
طريق سها م وقد حصل الاذن فيه فلهذا لم يضمن كذا في السراج الوهاج \* رجل استعار من آخر دابة  
على ان يذهب بها حيث شاء ولم يسم مكانا ولا وقتا ولا ما يحمل عليها ولا ما يعمل بها فذهب بها المستعير  
الى الحيرة او امسكها بالكوفة شهرا فحمل عليها فعطبت الدابة لا يضمن في شيء من ذلك كذا  
في فتاوى قاضيهان \* استعار دابة وبعث غلامه الى المعيز ليأتي بها اليه فاخذ الغلام من المعيز ليأتي



بها إلى مولاة فعمل الغلام بالدابة قبل أن يأتي بها إليه وهلك من عمله يضمن العبد ويكون في رقبته يباع فيه في الحال كذا في الفصول العبادية \* بعث الرجل أجيرة إلى رجل ليستعير منه دابة فأعارها عليها عارية فسقطت العارية أن سقطت العارية بعنف الأجيرة فهو ضامن والا فلا ضمان كذا في المحيط \* رجل استعار حمارا في الرستاق إلى البلد فلما أتى البلد لم يتفق له الرجوع إلى الرستاق فوضع الحمار في يد رجل ليذهب به إلى الرستاق ويسلم إلى صاحبه فهلك الحمار في الطريق قالوا إن كان شرط في الإعادة أن يركب المستعير بنفسه كان ضامنا بالدفع إلى غيره ولو استعار مطلقا لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو استعار ثورا ليستعمله فقرنه مع ثور يساوي ضعفي قيمته فعطب الثور المستعار وكان الناس يفعلون مثل ذلك لم يضمن وإن كانوا لا يفعلون مثله ضمن كذا في الينابيع \* استعار دابة نثوجا يعني حاملا فان زلقت من غير عنفه واسقط الولد لا يضمن ولو كبسها باللجام أو نقأ عينها بالضرب يضمن كذا في خزانة الفتاوى \* استعار حمارا فقال لي حماران في الاصطبل خذا أحدهما أيهما شئت فذهب بأحدهما لا يضمن لو هلك ولو قال خذا أحدهما واذهب به والباقي بحاله يضمن كذا في خزانة المفتين \* أعاره دابة ليحمل عليها وقال خذ مذارة ولم تخله فانه لا يستمسك إلا هكذا لما مضى ساعة خلي عذارة فأسرع في المشي فسقط وانكسر رجله يضمن كذا في الوجيز للكردي \* قال أعرت دابتي أو ثوبي هذا فلان ولم يكن حاضر أو لم يسمع فجاء وذهب به يضمن إلا إذا سمع هو أو رسوله أو أخبره فضولي قد سمع قال ينبغي أن لا يضمن أن كان عدلا عند أبي حنيفة رحمه الله كذا في الثنا وخنافية \* رجل استقرض من آخر ثورا يعني استعاره ليستعمله يوما فيعيره هو ثور أو أيضا فهلك الثور في الاستعمال لا يكون ضامنا كذا في خزانة الفتاوى \* قروي استقرض ثورا فأغار عليه الأتراك لا يضمن كذا في الملتقط \* عبد محجور استعار دابة فأعارها من عبد محجور مثله فاستهلكها ضمن الثاني للحال كذا في السراجية \* وإذا أعار عبد محجور عليه عبد أمثله دابة فركبها فهلكت نحتة ثم استحقها رجل فله أن يضمن أيهما شاء فإن ضمن الراكب لم يرجع على المعبر وإن ضمن المعبر رجع به مولاة في رقة الراكب وكذلك إن كانت الدابة لمولى المعبر فله أن يضمن الراكب كذا في المبسوط \* العبد المحجور لو استعار شيئا فاستهلكه يؤخذ بعد العتق استعار دابة وأودعها في مدة الاستعارة لم يضمن به انتهى أبو بكر بن الفضل والفقهاء أبو الليث وبه أخذ حسام الدين كذا في السراجية \* رجل استعار قلادة ذهب فقلدها صبيا فسرقته فان كان الصبي يضبط حفظ ما عليه لا يضمن كذا في محيط السرخسي \* ولو زلق

المستعير في السر أو بيل فتخرق لم يضمن كذا في البنايع \* وفي فتاوى الديناوي إذا انتقص عين المستعار في حالة الاستعمال لا يجب الضمان بسبب نقصان إذا استعمله استعمالا معهودا كذا في الفصول العبادية \* ولو استعار ثوبا ببسطة فوقع عليه من يده شيء أو عثر فوقع عليه فتخرق لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان \* استعار ثوبا للآذين ويقال بالفارسية ( خوازه ) فضاع لا يضمن المستعير إذا لم يترك حفظه كذا في الذخيرة \* وفي الجامع الأصغر امرأة استعارت ملاء فوضعها داخل الدار والباب مفتوح فصعدت السطح فلما نزلت لم تجد الملاء قبل لأضمان عليها وقيل هي ضامنة كذا في المحيط \* رجل استعار من امرأة شيئا مما كان ملك الزوج فاعارت فهلكت أن كان شيئا في داخل البيت وما يكون في أيديهن عادة لأضمان على أحد ما في الثور والفرس يضمن المستعير والمرأة كذا في الخلاصة \* إذا وضع المستعير المستعار بين يديه ونام قاعد الأضمان عليه وإن نام مضطجعا وهو في المصر يضمن والأفلا كذا في خزائن المفتين \* قالوا لو وضع المستعار تحت رأسه أو جنبه ونام مضطجعا لم يضمن كذا في الفتاوى العنانية \* رجل استعار من رجل مراً يسقي به أرضه ففتح الماء به ونام مضطجعا ووضع تحت رأسه كما هو عادة أهل الرساتيق فسرق منه وقعت هذه الواقعة ببخارا وافتوا أنه لا يضمن كذا في الظهيرية \* إذا وضع العارية ثم قام وتركها ناسيا فضاعت ضمن كذا في السراجية \* رجل دخل الحمام فسقط نصعة الحمام من يده وانكسرت في الحمام أو انكسر كوز الفقاعي من يده قال أبو بكر البخاري لا يكون ضامنا قبل هذا إذا لم يكن من سوء أمساكه فإن كان من سوء أمساكه يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان \* إذا ركب دابة خيرة ولم يحولها عن موضعها حتى عقرها آخر فالضمان على الذي عقرها دون الذي ركبها هكذا في الخلاصة \* رجل أعار شيئا وشرط أن يكون مضمونا لا يكون مضمونا هكذا ذكر وهو الصحيح كذا في جواهر الفتاوى \* قال آخر أعرني ثوبك فان ضاع فاني ضامن فضاع لا يضمن كذا في الوجيز للكردي \* أعار فرسا وسيفال يقاتل فتلف لا يضمن كذا في التاثيرانية \* ولو استعار من رجل سلاحا ليقاتل به فضرب بالسيف فانقطع نصفين أو طعن بالرمح فانكسر فلا ضمان عليه وإن ضرب به حجرا فهو ضامن كذا في المبسوط \* استعار قدرا لغسل الثياب ولم يسلمه حتى سرق ليلا ضمن كذا في الوجيز للكردي \* صبي استعار من صبي شيئا كالقدوم ونحوه فاعطاه وذلك الشيء لغير الدافع فهلكت في يده أن كان الصبي الأول مأذونا لا يجب

لا يجب على الثاني وإنما يجب على الأول لأنه إذا كان ما ذونا صح الدفع وكان الهلاك بتسليطه ولو كان ذلك الشيء للأول لا يضمن وإن كان الأول مكسور عليه يضمن هذا بالدفع ويضمن الثاني بالاختلاف في خزائن المفتين \* استعار فاسا وضربه في الحطب ( وسخت شد در هيزم وتبر ديگر گرفت وبمهره آن تبر زد ) وانكسر يضمن كذا في القنية \* وبه افتى القاضي جمال الدين وقال القاضي بدبيع الدين ( اگر زدن معتاد بوده است ) فلا كذا في الثأر خانية \* اعار من آخر شيئا وهلك في يد المستعير ثم استحقه مستحق فله الخيار يضمن أيهما شاء فإن ضمن المعير فليس له أن يرجع عانى المستعير وإن ضمن المستعير فكذلك لا يرجع على المعير لأن المستعير في القبض حاصل لنفسه فلما ضمن بسبب وعمل عمله لنفسه لا يرجع على غيره كذا في المحيط \* ولو استعار محملا أو قسطا طالها وهو في المصير فساقية لا يضمن ولو استعار سيفاً أو ثوباً أو عمامة فساقية يضمن كذا في الفصول العمادية \* رجل بعث رسولا إلى رجل يستعير منه متاعاً فذهب الرسول فلم يجد صاحب المتاع في منزله ووجد المتاع في منزله فاخذه وجاء به إلى المستعير وأما يقل له شيئاً وضاع في يد المستعير فلصاحب المتاع أن يضمن الرسول وله أن يضمن المستعير وإيها يضمن لم يكن له أن يرجع على الآخر كذا في جواهر الفناوي \* ولو استعار قدراً للطبخ فطبخ فيها مرقه ونقلها من الكانون مع المرقه وأخرجها من البيت فوفعت من يده فانكسرت فالصحيح أنه لا يضمن بخلاف الحمال إذا زلق كذا في القنية \* الباب السادس في رد العارية ولورد العارية مع عبده أو أجيبة مشاهرة أو مسافهة أو مياومة أو مع عبد المعير أو أجيبة فضا ع لم يضمن كذا في التمرناشي \* وأن ردها مع أجنبي ضمن كذا في الهداية \* وأن ردها إلى عبد صاحب الدابة الذي يقوم عليها ويتعاهدها ببراً عن الضمان وأراد به ضمان الرد لا ضمان العين ولو هلك الدابة بعد ذلك في يد العبد لا يضمن ضمان العين قال شمس الأئمة السرخسي رح وهذا استحسن والقياس أن يضمن كذا في الظهيرية \* ولم يفصل محمد رح في الكتاب بين عبده الذي يقوم على الدابة والذي لا يقوم عليها ووضع المسئلة في الأصل في العبد الذي يقوم عليها وقال برئ عن الضمان فلاجل ذلك قال مشائخنا رح إذا رد إلى عبده الذي لا يقوم عليه وجب أن لا يبرأ من الضمان وقال فخر الإسلام عليّ البزدوي والصحيح أنهما سواء لأن الذي لا يقوم على الدابة قد يأخذها في بعض الأوقات كذا في غاية البيان \* فإن رد المستعير الدابة مع غلامه فعقرها فإسلام فهو ضامن بقيمتها يباع في ذلك أو يؤدى منه مولاة كذا في المبسوط \* ولو ردها إلى

منزل المعير او مربطة فضاعت القياس ان يضمن وفي الاستحسان لا قيل هذا في عادتهم وعلى هذا البراءة من ضمان الرد وقيل ان كان المرط خارج الدار لا يبرأ لان الظاهر انها لا تكون هناك بلا حافط ولورد ها الى ارضه لا يبرأ لان المعير لا يحفظها بارضه كذا في التمثولاشي \* ولو كانت مقد جوهر او شيئاً نيسافرة الى عبد المعير او اجيرة يضمن كذا في الوجيز للكردي \* وفي اليتيمة سئل والدي عن استعار شيئاً ثم جاء به الى بيت المعير فقال للمستعير ضععه في هذا الجانب فوقع من يده فانكسر من غير تقصير منه فقال لا يضمن كذا في التاتارخانية \* ولورد الثوب المستعار فلم يجد المعير ولا من في عياله فامسكه الليل وهلك لا يضمن ولو وجد في عياله ولم يرد يضمن كذا في القنية \*

الباب السابع في استرداد العارية وما يمنع من استردادها للمعير ان يرجع فيها اطلق او وقت كذا في الوجيز للكردي \* ولو استعار ارضاً ليزرعها لم تؤخذ منه حتى يحصد الزرع استحساناً وقت او لم يوقت لانه نهاية معلومة فيترك باجر المثل لان فيه مراعاة الحقيق كذا في التبيين \* فاذا استحصد الزرع ذكر في بعض روايات المبسوط ان صاحب الارض يأخذ الارض مع الاجر ولم يذكر هذا في بعض الروايات وكان الفقيه ابو اسحق الحافظ رح يقول انما يجب الاجر لصاحب الارض اذا اجر الارض منه صاحب الارض او القاضي فاما بدون ذلك فلا يجب الاجر فان ابى المزارع ان تكون الارض في يده باجر المثل وكرة قلع الزرع ايضاً واراد ان يضمن رب الارض قيمة الزرع وقال زرعي متصل بارضك فاشبه الصبغ المتصل بثوبك فلي ان اضمنك قيمته لم يذكر هذه المسئلة في الاصل وذكر في المنتقى في موضع ان له ذلك الا ان يرضى رب الارض ان يترك الزرع في ارضه حتى يستحصد وذلك منه وفاء بالشرط الذي شرط في عقد العارية فلا يلزمه شيء آخر وقال في موضع آخر ليس للمزارع ان يضمن رب الارض قيمة الزرع كذا في المحيط \*

لو اراد رب الارض ان يعطيه بذرة ونفقته وبأخذ الارض مع الزرع منه ورضي المستعير به وذلك قبل خروج الزرع لا يجوز وان كان بعده يجوز هو المختار كذا في الفتاوى العتابية \* اذا استعار من آخر ارضاً لبني فيها او بغرس فيها ثم بدال المالك ان يخرجها فله ذلك سواء كانت العارية مطلقة او موقته غير انها ان كانت مطلقة له ان يجبر المستعير على قلع الغرس ونقض البناء واذا قلع ونقض لا يضمن المعير شيئاً من قيمة الغرس والبناء كذا في البدائع \* فان كانت بحال تنقض بذلك ان رضي المعير بالنقض فلهما فان طلب المستعير ان يضمن المعير قيمة البناء والغرس مقلوماً فانه لا يجبر

على ذلك وبكلفه على القاع وان لم يرض ان يسترد الارض ناقصة ضمن له قيمة البناء والغرس مقلوما غير ثابت ولا بلغت الى قول المستعير كذا في المضمرات \* وان كانت موقته فاخرجه قبل الوقت لم يكن له ان يخرجها ولا يجبر على النقص والقلع والمستعير بالخيار ان شاء ضمن صاحب الارض قيمة غرسه وبنائه قائما مبنيا وترك ذلك عليه ويملك صاحب الارض البناء والغرس باداء الضمان وان شاء اخذ غرسه وبنائه ولا شيء على صاحب الارض وانما ثبتت خيار النقص والقلع للمستعير اذا لم يكن النقص والقلع مضرا بالارض فان كان مضرا بها فالخيار للمالك كذا في البدائع \* ان شاء انتظر الى مضي المدة فيجبر على القلع او يغرم له قيمة البناء والغرس مقلوما ان كانت الارض تنقص بالقلع وان شاء ضمن له قيمة البناء كما هو مبني وقيمة الغرس ثابتا فيكون البناء والغرس له وليس له غير ذلك كذا في الينابيع \* هذا اذا اراد صاحب الارض اخراجه قبل الوقت وان مضى، فصاحب الارض يقطع عليه الاشجار والبناء ولا يضمن شيئا عندنا الا ان يضر القلع الارض فحينئذ صاحب الارض يملك البناء والاغراس بالضمان ويعتبر في الضمان قيمته مقلوما كذا في المحيط \* اذا اعار من آخر ارضا واذن له ان يبني فيها بناء ففعل ثم جاء مستحق واستحق الارض قبل مضي المدة ونقص بناء المستعير فليس على المعير قيمة البناء للمستعير سواء كانت العارية موقته او مطلقة وذكر الخصاف رح في شروطه فيما اذا كانت العارية موقته فاستحق الارض قبل مضي الوقت ان على قول ابي حنيفة وابي يوسف رح يضمن المعير له قيمة البناء فابو حنيفة وابو يوسف رح على ما ذكر الخصاف سويافي العارية الموقته بينها ان كان نقص البناء من المعير وبينها اذا كان نقص البناء من المستحق ومحمد رح فرق بينهما فوجب القيمة على المعير اذا كان النقص من المستحق ولم يوجب القيمة على المعير اذا كان النقص منه كذا في الذخيرة \* في النوازل استعار من رجل دارا وبنى فيها حائطا بالتراب ويقال بالفارسية ( باخسه ) واستأجر الاجير بعشرين درهما وكان ذلك بغير اذن رب الدار ثم ان صاحب الدار يسترد الدار منه فليس للمستعير ان يرجع بما انفق لانه فعل بغير اذنه وهل له بنقص الحائط ان كان قد بناء من تراب صاحب الدار فليس له ذلك كذا في المحيط \* رجل قال لغيره ابن في ارضي هذه لنفسك على ان اتركها في يدك ابدأ او قال الى وقت كذا فان لم اتركها فانا ضامن لك ما تنفق في بنائك ويكون البناء لي فاذا اخرجه م. ٧١. غ. تضمنت قيمة البناء والغرس ويكون جميع ذلك لصاحب

الأرض كذا في فتاوى قاضيخان \* وإذا طلب المعير العارية فممنعها المستعير منه فهو ضامن وإن لم يمنعه ولكن قال لصاحبه دعه عندي إلى غدا ثم أرده عليك فرضني بذلك ثم صاع لأضمان عليه كذا في المحيط \* طلبها فقال نعم ادفع ومضى شهر حتى هلك أن كان عاجزا وقت الطلب من الرد لا يضمن وإن كان قادرا أن صرح المعير الكراهة والسخط في الامساك وامسك يضمن وكذا إن سكت وإن صرح بالرخصي بأن قال لا بأس لا يضمن وإن لم يطلب وهو لم يرد حتى صاع إن كانت العارية مطلقة لا يضمن وإن قيدت بوقت وامضى الوقت ولم يرد يضمن استعار كتابا فباع فجاء ماله فلم يخبره بالبيع إن لم يكن انشأ وجودة لأضمان وإن انشأ من وجودة يضمن وقال الصدر الشهيد هذا التفصيل خلاف ظاهر الرواية فإنه إذا وعدة الرد ثم ادعى الضياع يضمن للمتناقض إذا كان دعوى الضياع قبل الوعد وبه يقتضى كذا في الوجيز للكردي \* رجل استعار من رجل أمة لترضع ابنه فأرضعته فلما صار الصبي لا يأخذ إلا منها قال له المعير اردد علي امتي ليس له ذلك وله أجر مثل أمته إلى أن يعظم الصبي كذا في خزائن المفتين \* وإذا استعار من آخر زقا فاجعل فيها زيتا فآخذ في الصحراء فليس له أن يأخذ الزقا وله أجر مثلها إلى موضع يجد فيها زقا فيحول زيت كذا في المحيط \* وإذا استعار من رجل فرسا ليغزو عليه فأغاره أربعة أشهر ثم لقيه بعد شهرين في بلاد المسلمين فأراد آخذه كان له ذلك وإن لقيه في بلاد الشرك في موضع لا يقدر على الكراء أو الشراء كان للمستعير أن لا يدفعه إليه وعلى المستعير أن يجر مثل الفرس من الموضع الذي طلب صاحبه إلى أدنى الموضع الذي يجد فيه الركوب بكراء أو شراء كذا في الظهيرية \* الباب الثامن في الاختلاف الواقع في هذا الباب الشهادة فيه قال محمد ربح في الأصل استعار من رجل دابة ليركبها إلى حمام أعين فجاوز بها حماما أعين ثم رجع إلى حمام أعين أو إلى الكوفة والدابة على حالها ثم طبقت الدابة فقال رب الدابة قد خالفت ولم تردّها إلى الموضع الذي أذننت لك فقال المستعير قد خالفت فيهما ثم رجعت بها إلى الموضع الذي أذننت لي فلا ضمان عليّ فالقول قول رب الدابة والمستعير ضامن فإن أقام البينة أنه قد ردّها إلى الكوفة أو إلى الموضع الذي أخذها إليه ثم نفقت بعد ما ردّها قال هو ضامن لها حتى يدفعها إلى صاحبها وتأويله أنه استعار إلى ذلك المكان ذاهبا لا جائيا ومنى كان كذلك كان ضامنا فاما إذا كان ذاهبا وجائيا فإنه يبرأ عن الضمان

لانه عاد الى الوفاق والعقد قائم فيبرأ عن الضمان كذا في المحيط \* فان اقام صاحب الدابة البينة انها عطبت تحته في الموضع الذي تجاوز وتعدى فيه واقام المستعير البينة انه ردها الى يد صاحبها اخذ بيينة صاحب الدابة كذا في السراج الوهاج \* اذا انقفت الدابة تحت المستعير ثم اقام رجل البينة انها دابته يقضى القاضي له بالملك ولا يسأل البينة انه لم يبع ولم يهب فان ادعى ذلك الذي اراد ان يضمه او قال اذن لي في عاريتها يحلف على ذلك فان نكل كان نكوله كاقرار فلا يضمن المستحق احدا وان حلف كان له ان يضم ان يهما شاء فان ضمن المعير لم يرجع على المستعير وان ضمن المستعير لم يرجع على المعير ايضا لانه ضمن بفعل باشرة لنفسه كذا في المبسوط \* اذا قال اعرتني دابتك وهلكت وقال المالك غصبتها مني فلا ضمان عليه ان لم يكن ركبها فان كان قد ركبها فهو ضامن وان قال اعرتني وقال المالك آجرتها وقد ركبها وهلكت من ركوبه فالحقول قول الراكب ولا ضمان عليه كذا في المحيط \* اذا اختلف المعير والمستعير في الايام او في المكان او فيما يحتمل على العارية فالحقول قول رب الدابة مع يمينه ولو تصرف المستعير وادعى ان المعير اذن له وجحد المعير ضمن المستعير الا اذا اقام بيينة على الاذن كذا في الفصول العمادية \* واذا قال المستعير في صحته او مرضه قد هلكت مني العارية فالحقول قوله مع يمينه كذا في المبسوط \* وفي المنتقى رجل قال لغيره اعرتني هذه الدار وهذه الارض لابنيها واغرس فيها ما بدي من النخل او الشجر فغرسها هذا النخل وبنيتها هذا البناء وقال المعير اعرتك الدار والارض وفيها هذا البناء والاغراس فالحقول قول المعير وان اقاما البينة فالبينة بينة المعير ايضا كذا في المحيط \* جاء رجل الى المستعير فقال اني استعرت الدابة التي عندك من فلان مالکها وامرني ان اقبضها منك فصدقه ودفعها اليه فهلكت عنده ثم انكر المعير ان يكون امره بذلك فالمستعير ضامن ولا يرجع على الذي قبضها منه وان كان قد كذبه او لم يصدق ولم يكذب او صدقه وشرط عليه الضمان فانه يرجع عليه كذا في خزائن المفتين \* وان كان الذي جاء بقبض العارية منه خادم المعير وانكر مولاه ان يكون امره بذلك فلا ضمان على المستعير كذا في المبسوط \* رجلان يسكنان في بيت واحد كل واحد في زاوية فاستعار احدهما من صاحبه شيئا فطلب المعير بالنزد فقال المستعير وضعته في الطاق الذي في زاويتك وانكر المعير فان كان البيت في يديهما لا ضمان عليه كذا في محيط السرخسي \* الباب التاسع في المتفرقات ومؤنة رد العارية على المستعير والوديعة على المودع والمستأجر على المودع والمغصوب على الغاصب

والمرهون على المرتهن والاصل ان مؤنة الرد على من وقع له القبض لان الخراج بالضمان كذا في الكافي \* قال محمد بن علي في الكتاب نفقة المستعار على المستعير قال القاضي ابو علي النسفي حاكيا من استأذنه ان المستعير لا يجبر على الاتفاق على العارية لانه لا لزوم في العارية ولكن يقال للمستعير انت احق بالمنافع فان شئت فانفق ليحصل لك المنفعة وان شئت فخل يدك منه اما ان يجبر على الاتفاق فلا كذا في الذخيرة \* علف الدابة على المستعير سواء كانت العارية مطلقة او متعينة ونفقة العبد كذلك اما كسوته على المعير كذا في خزائنة الفتاوى \* قال لا آخذ عدي واستعمله واستخدمه من غير ان يستعيره المدفوع اليه فنفقة هذا العبد على مولاه كذا في الوجيز للكردي \* وصح التكفل برد العارية والمغصوب ولو توكل بالرد لا يجبر الوكيل على النقل الى منزله بل يدفعه اليه حيث يجده كذا في الكافي \* رجل دخل كرم صديق له وتناول شيئا بغير اذنه ان علم ان صاحب الكرم لو علم لا يبالي بهذا ارجوان لا يكون به بأس كذا في الخلاصة \* اذا استعار ارضا بيضاء للزراعة يكتب المستعير انك اطعمتني ارضك وهذا عند ابي حنيفة رج وقالوا انك اعترتني كذا في التبيين \* وفي الثوب والدار يكتب قد اعترتني اجماعا ولا يكتب البستني واسكنني هكذا في الكافي \* وفي الجامع الاصغر ارض بين جماعة اذن واحد منهم للباقي ان ينوا فيه قصورا فبواثم اراد الاذن ان يهدم بناء قصر منها كان لهم منعه وله ان يأخذهم برفع قصورهم اذا العارية لا تكون لازمة كذا في الحاوي للفتاوى \* وذكر شمس الائمة في اول شرح الوكالة ان الاب يعير ولده وهل له ان يعير مال ولده بعض المتأخرين من مشائخنا قالوا له ذلك وعامة المشائخ على ان ليس له ذلك كذا في المحيط \* فان فعل وهلك كان ضامنا والصبي المأذون اذا اعار ماله صححت الاعارة كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي شرح بيوع الطحاوي للقاضي ان يعير مال اليتيم كذا في الملتقط \* العبد المأذون يملك الاعارة كذا في السراجية \* استعار الوصي دابة لعمل الصبي وام يرد ما بالليل حتى هلكت فالضمان على الصبي دون الوصي قال رضي الله عنه وانها عجيبة كذا في القنية \* سئل برهان الدين طشت ماريت خواست تا طشت را آب دار يا جامه شود مقيد شود بهمين آب داشتن وبهمين جامه شستن ياني قال ينبغي ان يتوقت وبه فتى قاضي بديع الدين ومعناه (يكبار) وفتوى القاضي جمال الدين بخلافه كذا في التاثير خانية \* اعارة الجزء الشائع تصح كيف ما كان في التي تحتمل القسمة ولا تحتملها من شريك او اجنبي وكذا اعارة الشيء من اثنين اجمال او فصل بالتنصيف او بالاثلاث كذا



في القنية \* مات المعبى والمستعير ترد العارية كذا في محيط السرخسي \* استعار سهما ان استعار ليغزو الى دار الحرب لا يصح وان استعار لرمي الهدف صح كذا في التاتار خانية \* اراد ان يستمد من محبرة غيره ان استأذنه له ذلك وان اعلم فكذلك ان لم ينفه وان لم يفعل شيئا من ذلك ان كان بينهما انبساط فلا بأس به ايضا وان لم يكن احب ان لا يفعل ذلك كذا في الوجيز للكردي \* رجل رهن عند رجل خاتما وقال للمرتهن تختم فتختم فهلك الخاتم لا يهلك بالدين ويكون الدين على جاله لانه صار عارية ولو تختم ثم اخرج الخاتم من اصبعه ثم هلك يهلك بالدين لانه عاده هنا قالوا هذا اذا امره ان يتختم في خنصره فان امره ان يتختم به في السبابة فهلك حالة التختم يهلك بالدين ولو امره بان يتختم به في الخنصر ويجعل الفص من جانب الكف فجعل الفص من الخارج على ظهر الاصبع كان اعاره وهو مالوا امره بان يتختم به في الخنصر ولم يأمره ان يجعل الفص في جانب الكف سواء ويكون اعاره هو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي رهن الاصل لو رهن عبدا قيمته الف بالف ثم استعار الراهن ثم رده عليه وقيمته خمسمائة فهلك يهلك بجميع الدين تعتبر قيمته في الرهن يوم القبض الاول ولو كان مكانه غصب فعلى الغاصب قيمته حين غصب ثانيا كذا في الفصول العمادية \* استعارة الشيء للرهن من غيره جائزة وانه معروف والاستعارة ليو اجر غيره جائزة كذا في المحيط وفي الفتاوى عن ابي يوسف رح فيمن استقرض من آخر كرحنطة عفته واستهلكها المستقرض ثم قضاها جيدا قال المقرض كانت حنطتي جيدة فصدقه المستقرض ورد عليه جيدا ثم تصادقانه كانت عفته فله ان يرجع بما قضاها وان لم يقل شيئا لكن قضاها جيدا جاز كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي الجامع الاصغر كان لرجل على آخر قفيز حنطة دين فاشترى منه ايضا قفيز حنطة معينة ثم دفع اليه غرارته واءمره ان يجعل فيها كلا القفيزين ففعل فهلك الغرارة بما فيها ان صب فيها المستقرض الحنطة المبيعة اولان القرضية فالهلاك على الآمر وان صب الحنطة القرضية اولافهي على ملك المأمور كذا في الحاوي للفتاوى \* وذكر في الفصول رجل وضع الجذوع على حائط رجل باذنه وحفر سردابا تحت دارة باذنه ثم باع صاحب الدارة ثم طلب المشتري رفع الجذوع له ذلك وكذا السرداب الا اذا شرط البائع في البيع بقاء الجذوع والسرداب تحت الدار فحينئذ لا يكون للمشتري ان يطالبه برفع ذلك والوارث في هذا بمنزلة المشتري الزان للوثة ان يأمره برفع البناء والسرداب على كل حال كذا في الفصول العمادية في المتفرقات من مسائل الحيطان \*

عن أبي حنيفة ر ح فبمن استقرض من آخر عطارفة ببخارا فالتقى في بلدة لا يقدر عليها فيها قال  
يؤجله قدر المسافة ذاهبا وجائيا حتى يعطيه مثلها ويستوثق منه كذا في الحاوي للفتاوى \* استعار  
منشرا فانكسر في النشر نصفين فدفعه الى الحداد فوصله بغير اذن المعير ينقطع حقه وعلى المستعير  
قيمه منكسرا وكذا الغاصب اذا غصبه منكسرا كذا في الفقيه في كتاب الغصب \*



### كتاب الهبة

وفيه اثني عشر بابا الباب الاول في تفسير الهبة وركنها وشرائطها وانواعها وحكمها وفيما يكون هبة من  
الالفاظ وما يكون مقامها وما لا يكون اما تفسيرها شرعا فهو تملك عين بلا عوض كذا في الكنز \*  
واما ركنها فقول الواهب وهبت لانه تملك وانما يتم بالمالك وحده والقبول شرط نبوت المالك  
للموهوب له حتى لو حلف ان لا يهب فوهب ولم يقبل الا خر حث كذا في محيط السرخسي \*  
واما شرائطها فانواع يرجع بعضها الى نفس الركن وبعضها يرجع الى الواهب وبعضها يرجع الى  
الموهوب اما ما يرجع الى نفس الركن فهو ان لا يكون معلقا بماله خطر الوجود والعدم من دخول زيد  
وقدوم خالد ونحو ذلك ولا مضافا الى وقت بان يقول وهبت هذا الشيء منك غدا او رأس شهر  
كذا في البدائع \* والرقبي باطلة وهي ان يقول داري لك رقبتي ومعناه ان مت فهي لي وان  
مت فهي لك كان كل واحد منهما يراقب موت الآخر كذا في الاختيار \* واما ما يرجع الى الواهب  
فهو ان يكون الواهب من اهل الهبة وكونه من اهلها ان يكون حراما قلا بالغامالك للموهوب  
حتى لو كان عبدا ومكاتب او مدبرا او ام ولد او من في رقبته شيء من الرق او كان صغيرا او مجنونا  
او لا يكون مالكا للموهوب لا يصح هكذا في النهاية \* واما ما يرجع الى الموهوب فانواع منها ان يكون  
موجودا وقت الهبة فلا يجوز هبة ما ليس بموجود وقت العقد بان وهب ما يثمر نخيله العام  
وما تلد اعنائه السنة ونحو ذلك وكذلك لو وهب ما في بطن هذه الجارية او ما في بطن هذه الشاة  
او ما في ضرعها وان سلطه على القبض عند الولادة والحلب وكذلك لو وهب زيدا في لبن اودها  
في سمس او دقيقا في حنطة لا يجوز وان سلطه على قبضه عند حد وثله لانه معدوم للحال فلم يوجد  
محل حكم العقد وهو الاصح هكذا في جواهر الإخلاطي \* اذا وهب صوفا على ظهر غنم وجزءه وسلمه  
فانه

فانه يجوز ومنها ان يكون مالا متقوما فلا تجوز هبة ما ليس بمال اصلا كالبحر والمبينة والدم وصيد  
الحرم والخنزير وغير ذلك ولا هبة ما ليس بمال مطلق كام الولد والمدير المطلق والمكاتب ولا هبة  
ما ليس بمال متقوم كاخمر كذا في البدائع \* ومنها ان يكون الموهوب مقبوضا حتى لا ينبت المملك  
للموهوب له قبل القبض وان يكون الموهوب مقسوما اذا كان مما يحتمل القسمة وان يكون الموهوب  
متميزا عن غير الموهوب ولا يكون متصلا ولا مشغولا بغير الموهوب حتى لو وهب ارضا فيها زرع  
للوهاب دون الزرع او عكسه او تخلل فيها ثمرة للواهب معلقة به دون الثمرة او عكسه لا تجوز وكذا  
لو وهب دارا او ظرفا فيها متاع للواهب كذا في النهاية \* ومنها ان يكون مملوكا فلا تجوز هبة  
المباحات لان تملك ما ليس بمملوك محال ومنها ان يكون مملوكا للواهب فلا تجوز هبة مال  
الغير بغير اذنه لا استحالة تملك ما ليس بمملوك للواهب كذا في البدائع \* وهي نوعان تملك  
واسقاط وعليهما الاجماع كذا في خزانة المفتين \* واما حكمها فثبتت الملك للموهوب له غير لازم  
حتى يصح الرجوع والفسخ وعدم صحة خيار الشرط فيها فلو وهبه علي ان للموهوب له الخيار  
ثلاثة ايام صحت الهبة ان اختارها قبل ان يتفرقا وانها لا تبطل بالشرط الفاسدة حتى لو وهب الرجل  
عبده علي ان يعتقه صحت الهبة وبطل الشرط كذا في البحر الرائق \* واما الالفاظ التي تقع بها الهبة  
فانواع ثلاثة نوع تقع بها الهبة وضعا ونوع تقع بها الهبة كناية وعرفا ونوع يحتمل الهبة والعارية  
مستويا اما الاول كقوله وهبت هذا الشيء لك او ملكته منك او جعلته لك او هذا لك او اعطيتك  
او نحللتك هذا فهذا كله هبة واما الثاني فكقوله كسوتك هذا الثوب واعمرتك هذه الدار فهو هبة  
كذا لو قال هذه الدار لك عمري او عمرك او حيوتي او حيوتك فاذا مت فهي رد علي جازت  
الهبة وبطل الشرط واما الثالث فكقوله هذه الدار لك رقبتي او لك حبس ودفعها اليه فهي عارية  
عندهما وعندابي يوسف ر ح هي هبة كذا في محيط السرخسي \* ولو قال اطعمتك هذا الطعام فان  
قال فاقبضه فهو هبة وان لم يقل فاقبضه يكون هبة او عارية فقد اختلف المشائخ ر ح في شروحه كذا  
في المحيط \* ولو قال حملتك علي هذه الدابة يكون عارية الا ان ينوي الهبة وقيل هو من السلطان هبة  
كذا في الظهيرية \* والاصل في هذه المسائل انه اذا اتى بلفظ ينبي عن تملك الرقبة يكون هبة واذا  
كان منبئا عن تملك المنفعة يكون عارية واذا احتمل هذا وذاك ينوي في ذلك كذا في المستصفي  
شرح النافع \* ولو قال داري لك هبة تمكنها او هذا الطعام لك تأكله او هذا الثوب لك تلبسه فهبة.

وكذا لو قال احبوا فلانا ولم يقل عني فانه يعطى قدر ما يحبه وله ان لا يحج وكذا لو ارضى ان يدفع فلانا الف لا يحج او يعطى بحجة الف ونحو ذلك كذا في التمر تاشي \* رجل عنده دراهم لغيره فقال له صاحب الدراهم اصرفها في حوائجك كان قرضا ولو كان مكان الدراهم حنطة فقال له صاحب الحنطة كلها يكون هبة كذا في خزائن المفتين \* لو قال نحتك داري او اعطيتك او وهبت منك كانت هبة كذا في شرح الطحاوي \* ولو قال جعلت لك هذه الدار وهذه الدار لك فاقبضها فهو هبة هكذا في فتاوى قاضيخان \* قوله هذه الدار لك او هذه الارض لك هبة لا اقرار كذا في القنية \* ولو قال هذه هبة لك ولعقبك من بعدك فهو هبة وذكر العقب لغو وكذلك اذا قال هي لك ولعقبك من بعدك كذا في المحيط \* رجل قال لغيره هذه الامة لك قال ابو يوسف رح هذه هبة جائزة يملكها اذا قبضها ولو قال هي لك حلال لا تكون هبة الا ان يكون قبله كلام يستدل به على انه اراد به الهبة ولو قال وهبت لك فرجها فهي هبة يملكها اذا قبض كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي هبة الاصل اذا قال هي لك فاقبضها فهي هبة كذا في المحيط \* عدي هذا فلان ولم يقل وصية ولا في ذكرها ولم يقل بعد موتي كانت هبة قياسا واستحسانا كذا في القنية \* وان قال وهبت هذا العبد لك حيوتك وحيوته وقبضه فهذه هبة جائزة كذا في غاية البيان \* قال آخر ( ابن جيز ترا ) فهو هبة يشترط فيها القبض ولو قال ( تراست ) فاقرار كذا في الوجيز للكردي \* رجل قال لختنه ( ابن زمين ترا ) فاذهب فازرعها فان قال الختن عندما قال هذه المقالة قبلت صارت الارض له فيتم بالقبول ولو لم يقل الختن ذلك لا نصير الارض له كذا في الظهيرية \* وذكر في الزيادات اذا قال لجماعة من المسلمين هذا المال لكم يكون هبة كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل قال لا اخرج هذا المال واغز في سبيل الله عز وجل فهو قرض كذا في الظهيرية \* ولو قال وهبت لك هذه الغرارة الحنطة وهذا الزق السمن دخل تحت هذه الحنطة دون الغرارة والسمن دون الزق ولو قال وهبت لك غرارة الحنطة وزق السمن دخل تحتها الغرارة والزق دون الحنطة والسمن كذا في الظهيرية \* ولو قال جميع مالي او كل شيء املكه لفلان فهو هبة كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو قال جميع ما املكه لفلان يكون هذا القول هبة حتى لا تجوز بدون القبض ولو قال جميع ما يعرف اي وينسب الي لفلان فهو اقرار كذا في فتاوى قاضيخان \* ابو الصغير غرس شجرا او كرمات قال جعلته لابني فهو هبة ولو قال جعلته باسم ابني فكذلك هذا هو الاظهر وعليه اكثر مشائخنا كذا في الغياثة \* وان لم يرد الهبة يصدق كذا في المنتقط \* ولو قال اغرسه باسم ابني لا يكون

هبة كذا في فتاوى قاضيخان \* قال الاب جميع ما هو حقوقي وملكي فهو ملك لولدي هذا الصغير فهذا كرامة لا تملك بخلاف ما لو عينه فقال حانوتي الذي املكه اوداري لابني الصغير فهو هبة وتنم بكونها في يد الاب كذا في القنية \* رجل قال جعلت هذا الولدي فلان كانت هبة ولو قال هذا الشيء لولدي الصغير فلان جاز وتنم من غير قبول كذا في التاثير خانية \* قال لابنه ( ابن مال تراكر دم ) او قال ( بنام توكر دم ) او ( آن توكر دم ) او تكلم بكلام يجري مجراه فانه تملك من الابن كذا في جواهر الاطلافي \* رجل قال لرجل قدمته بك بهذا التوب او بهذه الدراهم فقبضها فهي هبة وكذا لو قال لامرأته قد تزوجها على غير مهر مسمى قد صنعتك بهذه الثياب او بهذه الدراهم فهي هبة كذا في محيط السرخسي \* عن محمد راح اذا كان في يدي رجل ثوب ودعته لرجل فقال لصاحب التوب اعطنيه فقال اعطيتك يكون هبة كذا في الظهيرية \* وان كان في يد صاحبه فهو ودعته كذا في المحيط \* لو قال منحتك هذه الارض او هذه الدار او هذه الجارية فهي امانة الا اذا نوى الهبة ولو قال منحتك هذا الطعام او هذه الدراهم او هذه الدنانير وكل ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه يكون هبة فان اضافها الى ما يمكن الانتفاع به مع قيامه حملناها على العارية لانها الادنى وان اضافها الى ما لا يمكن الانتفاع به الا بالاستهلاك حملناها على الهبة كذا في محيط السرخسي \* وفي فتاوى آهوسئل عن دابة مشتركة بينهما قال احدهما ( من حصه خود را بتوارزاني داشتم ) قال لا يكون هبة كذا في التاثير خانية \* ولو قال في الدار هي لك هبة اجارة كل شهر بدراهم او قال اجارة هبة فهي اجارة كذا في محيط السرخسي \* رجل قال لا خرب مني هذا الشيء فقال ( فدائي توباد ) او قال ( از تود ريغ نيست ) لم يكن هبة كذا في السراجية \* رجل قال لامرأته ( اين كنيزك خویش مرا بخش ) فقالت ( فدائي توباد ) لا يصير ملكا للزوج رجل قال لامرأته ( مي بايد كه اين غلام مرا ببخش تا آزاد كنمش ) قال ( از تود ريغ نيست ) لا يكون هبة كذا في جواهر الفتاوى \* ذكر الحاكم في المنتقى اذا كان لرجل عبد في يدي رجل قال المودع لمولى العبد هبة لي فقال هو لك فقال لا قبل فهو هبة كذا في المحيط \* امرأة ماتت وترك ابنتين من زوج آخر فقال احدهما عند قبرنا وهبت لزوج امي المهر الذي كان عليه لامي فقيل لابن آخر مات قول انت فقال ( وى چنان بايك نبود كه ويرا بيازدم ) لا يكون هبة للمهر ولا ابراء فان طلبه بحصته من ذلك لا يكون ابداً كذا في جواهر الفتاوى \* قال لمنفقها صرف هذه الخشبة الى كتبك فهو هبة والصرف

الى الكتب مشورة كذا في القنية \* ذكر محمد ر ح في السير الكبير رجل قال لقوم قد وهبت جاريتي فليأخذ من شاء فاخذها رجل تكون له كذا في محيط السرخسي \* الباب الثاني فيما يجوز من الهبة وما لا يجوز ويصح في محوز مفرغ عن املاك الواهب وحقوقه ومشاع لا يقسم ولا يبقى منتعابه بعد القسمة من جنس الانتفاع الذي كان قبل القسمة كالبيت الصغير والحمام الصغير ولا يصح في مشاع يقسم ويبقى منتعابه قبل القسمة وبعدها هكذا في الكافي \* ويشترط ان يكون الموهوب مقسوما ومفرزا وقت القبض لا وقت الهبة بدليل انه لو وهب له نصف الدار شائعا ولم يسلم حتى وهب النصف الآخر وسلم الكل تجوز كذا في الظهيرية \* ولو وهب نصف الدار لرجل وسلم ثم وهب النصف الباقي وسلم لا تجوز وكلتا هاتين هكذا في النهاية \* ولا يتم حكم الهبة الا مقبوضة ويستوي فيه الاجنبي والولد اذا كان بالغاً هكذا في المحيط \* والقبض الذي يتعلق به تمام الهبة وثبوت حكمها القبض باذن المالك والاذن تارة يثبت نصا وصرحا وتارة يثبت دلالة فالصريح ان يقول اقبضه اذا كان الموهوب حاضرا في المجلس ويقول اذهب واقبضه اذا كان غائبا عن المجلس ثم اذا كان الموهوب حاضرا اقال له الواهب اقبضه فقبضه في المجلس او بعد الافتراق من المجلس صح قبضه وملكه قياسا واستحسانا ولو نهاه عن القبض بعد الهبة لا يصح قبضه لا في المجلس ولا بعد الافتراق من المجلس وان لم يأذن له بالقبض صريحا ولم ينهه عنه ان قبضه في المجلس صح قبضه استحسانا لا قياسا وان قبضه بعد الافتراق من المجلس لا يصح قبضه قياسا واستحسانا ولو كان الموهوب غائبا فذهب وقبض ان كان القبض باذن الواهب جاز استحسانا لا قياسا وان كان بغير اذنه لا يجوز قياسا واستحسانا هكذا في الذخيرة \* وهب لآخر فرسا بهبة فاسدة وخلي بين الفرس والموهوب له فقبض الموهوب له لا يجوز كذا في جواهر الاخلاطي \* لو وهب شيئا حاضرا من رجل فقال الموهوب له قبضته صار قابضا عند محمد ر ح خلافا لابي يوسف ر ح كذا في السراجية \* وفي البقالي من ابي يوسف ر ح اذا قال اقبضه فقال قبضت والموهوب حاضرا اذا لم يهرح الموهوب له قبل قوله قبضت ولا يكفي قوله قبلت واذا لم يقل اقبضه فانما القبض ان ينقله فاذا لم يقل قبلت لم يجوز ان نقل الا ان تكون الهبة بمسئلة كذا في المحيط \* لو قال لرجل هب لي هذا العبد فقال الآخرو هبت تمت الهبة كذا في الينابيع \* قال لاخر هب لفلان الف درهم على اني ضامن لها فتعمل المأمور ذلك وقبل الموهوب منه كانت الهبة

كانت الهبة جائزة ولا أمرضا من للدافع ويكون الواهب في الحقيقة هو الآمر دون المأمور حتى  
كان الرجوع في الهبة للآمر دون المأمور كذا في جواهر الاطلافي \* ولو قال الآخر علي وجه  
المزاح هب لي هذا فقال و هبت وقال الآخر قبلت وسلم اليه جازت الهبة كذا في الظهيرية \* ولو  
قال و هبت منك هذا العبد والعبد حاضر فقبضه جازت الهبة وأن لم يقل قبلت كذا في الملتقط \*  
ولو كان العبد غائبا فقال له و هبت منك عبي فلانا فاذ هب واقبضه فقبضه جاز وأن لم يقل قبلت  
وبه نأخذ كذا في الفتاوى \* ولو قال هو لك ان شئت فدفعه اليه فقال شئت من الثاني رح  
انه يجوز كذا في الوجيز للكردي \* اذا وهب غلامه من رجل والغلام بحضرتهما ولم يقل له  
الواهب اقبضه فذهب الواهب وترك الغلام فليس له ان يقبضه حتى يأمره بقبضه كذا في المحيط \*  
ولو وهب لرجل غلاما فلم يقبضه الموهوب له حتى وهبه الواهب لرجل آخر ثم امرهما بالقبض  
فقبضاه فهو للثاني وكذا لو امر الاول بالقبض فقبضه كان باطلا كذا في خزائن المفتين \* وفي بيع  
الفتاوى لو اشترى عبدا ولم يقبضه حتى وهبه من رجل اورهنه وامره بقبضه فقبضه جاز كذا في الخلاصة \*  
ولا تجوز هبة العبد المأذون فان اجازة مولاة ولا دين عليه جاز وان كان عليه دين لم يجز ذلك  
وان اجازة المولى والغرماء كذا في المبسوط \* قال لاخر وهبت لك قفيزا من هذه الصبرة فاكتال  
الموهوب بحضرة الواهب لم يجز ولو قال وهبت لك من هذه الصبرة فنيزا فاكله فاكتاله جاز كذا  
في السراجية \* ولو وهب لرجل ثيابا في صندوق مقل ودفع اليه الصندوق لم يكن قبضا وان كان  
الصندوق مفتوحا كان قبضا كذا في محيط السرخسي \* واذا كانت العين الموهوبة في يد الموهوب له  
وديعة او عارية او امانة ملكها بالهبة والقبول وان لم يجد فيها قبضا كذا في الكافي \* ولو وهب  
المستأجر من الآجر والمغصوب من الغاصب جاز وبرئ من الضمان كذا في محيط السرخسي \* ولو كانت  
مضمونة في يده بالقيمة او المثل كالمقبوض على سوم البيع فوهب له صح ويثبت الملك بمجرد العقد  
كذا في الكافي \* ولو كان الموهوب مرهونا في يده ذكر في الجامع انه يصير قابضا وينوب قبض الرهن  
من قبض الهبة واذا صححت الهبة بالقبض بطل الرهن فيرجع المرتهن بدينه على الراهن كذا في  
البدائع \* وتفسير القبض المستأنف ان يرجع الى الموضع الذي فيه العين ويمضي وقت يتمكن فيه  
من قبضها كذا في المستصفي شرح النافع \* والاصل انه متى تجانس القبضان ناب احدهما عن الآخر  
واذا اختلفا ناب المضمون عن غير المضمون ولا ينوب غير المضمون عن المضمون كذا في الجوهرة النيرة \*

استودع اخاه عبد الوثوبا او منا عا او دارا او دابة ثم قال وهبت لك ود يعقوهي في يد المودع يجوز اذا قال قبلت ولو وهب عبد الاخيه وقبضه في المجلس او بعده باصره بالقبض نصا صرح بشرط القبول في الاول دون الثاني كذا في القنية \* وهبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة تجوز من الشريك ومن الاجنبي كذا في الفصول العمادية \* هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تجوز سواء كانت من شريكه او من غير شريكه ولو قبضها هل تفيد الملك ذكر حسام الدين رح في كتاب الوقفات ان المختار انه لا تفيد الملك وذكر في موضع آخر انه تفيد الملك لكافاسدا وبه يقتضى كذا في السراجية \* ويشترط في صحة هبة المشاع الذي لا يحتمل القسمة ان يكون قد راى معلوما حتى لو وهب نصيبه من عبد ولم يعلم به لم يجز لانها جهالة توجب المنازعة كذا في البحر الرائق \* واذا علم الموهوب له نصيب الواهب ينبغي ان تجوز عند ابي حنيفة رح وعندهما لا تجوز هكذا في محيط السرخي \* هبة المشاع فيما يحتمل القسمة من رجلين او من جماعة صحيحة عندهما وقاسدة عند الامام وليست بباطلة حتى تفيد الملك بالقبض كذا في جواهر الاطلاعي \* ذكر الصدر الشهيد اذا وهب من رجلين ما يحتمل القسمة حتى فسدت الهبة عنده ثم قبضها ثبت الملك ملكا فاسدا قال وبه يقتضى كذا في الفتاوى العنابية \* لا يثبت الملك للموهوب له الا بالقبض هو المختار هكذا في الفصول العمادية \* والشيوع من الطرفين فيما يحتمل القسمة مانع جواز الهبة بالاجماع واما الشيوع من طرف الموهوب له مانع جواز الهبة عند ابي حنيفة رح خلافا لهما كذا في الذخيرة \* لو وهب من اثنين ان كانا فقيرين تجوز بالاجماع كالصدقة وان كانا غنيين فوهب لكل واحد منهما نصفها او ابهم فقال وهبت منكما او وهب على التفاضل فقال لهذا الثلثا ولهذا الثلثا قال ابو حنيفة رح لا تجوز في الفصول الثلاثة وقال محمد رح تجوز في الثلاثة وقال ابو يوسف رح تجوز في فصلين وهما اذا وهب منهما او نصفين ولا تجوز على التفاضل وفي الكرخي قال بر، سماعة من ابي يوسف رح اذا قال لرجلين وهبت لكما هذه الدار لهذا النصفها ولهذا النصفها جاز لانه وهبها جملة وفسر بما اقتضته الجملة من الحكم بعد وقوع الهبة ولو قال وهبت لك نصفها ولهذا النصفها لم تجز لانه افرد احد النصفين من الآخر بنفس العقد فوق العقد مشاعا ولو قال وهبت لكما هذه الدار ثلثها لهذا وثلثا لهذا لم تجز عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وجاز عند محمد رح فاتفق ابو حنيفة وابي يوسف رح على فساد هذا العقد من اصلين مختلفين اما ابو حنيفة رح فافسده لوجود الاشاعة في القبض واما ابو يوسف رح فقال لما خلف بين نصيبهما دل على ان العقد لا حد هما غير



بمقدل الآخر فصاركاته افردة بالعقد ولان القبض شرط في الهبة كالرهن كذا في السراج الوهاج \*  
 وذهب اثنان من رجل دار افاته يصح بالاجماع كذا في المضمرات \* والمفسد هو الشيوع المقارن  
 الشيوع الطارئ كما اذا وهب ثم رجع في البعض الشائع واستحق البعض الشائع بخلاف  
 رهن فان الشيوع الطارئ مفسد كذا في شرح الوقاية \* ولو وهب مشاعا فيما يقسم ثم افرزة وسلمه صح  
 كذا في السراج الوهاج \* ولو وهب النصف وسلم الجميع لم يجز ولو وهب الجميع وسلم متفرقا  
 باز كذا في التاتارخانية \* قال ولو وهب نصف دار لرجل وسلمها اليه ثم وهب نصفها الآخر  
 جل آخر لم يجز شي من ذلك وان لم يسلم النصف الى الاول حنى وهب النصف الثاني للثاني  
 سلم الدار اليهما جازت الهبة لهما عند ابي يوسف ومحمد رح بمنزلة مال وهب الدار لهما جملة  
 كذا في المبسوط \* ولو وهب درهما صحيحا من رجلين اختلفوا فيه والصحيح انه يجوز والدينار  
 صحيح قالوا ينبغي ان يكون بمنزلة الدرهم الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو وهب بعض  
 درهم من انسان جاز كذا في الصغرى \* رجل معه درهمان قال لرجل وهبت منك درهما منهما  
 لو ان كان الدرهمان مستويين في الوزن والجودة لا يجوز وان كانا متفاوتين جاز لان في الوجه  
 اول تناولت احدهما وفي الوجه الثاني تناولت وزن درهم منهما وهو مشاع لا يحتمل القسمة رجل  
 بطي رجلا درهمين وقال نصفهما لك وهما في الوزن والجودة سواء عن ابي حنيفة رح انه قال  
 يجوز وان كان احدهما اقل او اجود او اردأ يجوز ويكون مشاعا لا يحتمل القسمة وان قال  
 هبت لك ثلثهما وهما في الوزن والجودة سواء ودفعهما اليه جاز وان قال احدهما لك هبة لم يجز  
 ناسواء او مختلفين كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي فتاوى آهو وقيل سئل القاضي بديع الدين  
 من قال لذي رحم محرم ( بكبر اين پنج دينار ترا و بسوى وي انداخت ) فقبل ان يقبض  
 باز گرفت ) قال لم تصح الهبة كذا في التاتارخانية \* رجل دفع الى رجل تسعة دراهم وقال ثلثه قضاء  
 ن حقه وثلثه هبة لك وثلثه صدقة فضاغ الكل بضمن ثلثة الهبة لانها هبة فاسدة ولا بضمن ثلثة  
 صدقة لان صدقة المشاع جائزة الا في رواية كذا في محيط السرخسي \* اذا وهب الرجل  
 رجل نصف عبد او ثلثه وسلمه جاز كذا في المحيط \* قال ولو وهب رجل لرجلين نصف عبد  
 نصفين اثنين مختلفين او نصف عشرة اثواب مختلفة زطي ومروي وهروي ونحو ذلك جاز  
 كذلك الدواب المختلفة على هذا فان كان ذلك من نوع واحد لم تجز هبته الا مقسوما كذا

في المحيط \* واذا وهب نصيبا له في حائط أو طريق أو حمام وسمى وسلطه على القبض فهي جائزة كما لو وهب بيتا له لا خر مع جميع حدوده وحقوقه مقسوما مفروفا فقبضه الموهوب له باذن الواهب لكن ممر البيت مشترك بينه وبين آخر جا، كذا في جواهر الاخلاطي \* رجل دفع ثوبين الى رجل وقال ايتهما شئت فهولك والآ خر لفلان فان بين الذي له قبل ان يفترقا جازوالا فلا كذا في السراجية \* قال عبدا من عليه دين كثير و به مولا له رجل لم تجز هبته والدين في رقبته يباع فيه الا ان يؤدي عنه مولا الذي في يديه ومعنى قوله لا يجوز ان الهبة لا تنتم وللغرماء ان يطلوا هبته قال فان ذهب الموهوب له بالعبد ولم يقدر عليه فللغرماء ان يأخذوا الواهب بقيمة يوم وهب كذا في المبسوط \* والهبة الفاسدة مضمونة بالقبض نص في المضاربة انه اذا كان دفع الى آخر الفا وقال نصفها مضاربة ونصفها هبة لك فهلكت الالف في يده ضمن المضارب حصة الهبة كذا في الفتاوى العنانية \* رجل اعطى رجلا نصف دارة هبة له والنصف الآخر صدقة عليه وقبل ذلك الرجل وقبضها فهو جائز وله ان يرجع في النصف الذي سماه هبة كذا في الظهيرية \* ولو وهب نصف الدار او تصدق وسلم ثم ان الواهب باع ما وهب او تصدق ذكرني وقف الاصل انه يجوز بيعه كذا في فتاوى قاضيخان \* ونص في الاصل انه لو وهب نصف دارة من آخر وسلمها اليه فباعها الموهوب له لم يجز نص في الفتاوى انه هو المختار كذا في الوجيز للكردي \* عبدين رجلين وهب احدهما لهذا العبد شيئا فان كان الموهوب مما يحتمل القسمة لا تصح اصلا وان كان مما لا يحتمل القسمة تصح في نصيب صاحبه لانه هبة مشاع لا يحتمل القسمة كذا في محيط السرخسي \* وفي الفتاوى العنانية ولو وهب الحربي المستأمن المسلم عاد الى دار الحرب ثم عاد جاز القبض استحسانا ولو كان عليه مالان مختلفان فوهبه احدهما صح والبيان اليه كذا في التاتارخانية \* ولو وهب دارا فيها متاع الواهب وسلم الدار اليه او سلمها مع المتاع لم تصح والحيلة فيه ان يودع المتاع او لا عند الموهوب له ويخلي بينه وبينه ثم يسلم الدار اليه فتصح الهبة فيها وبعبارة لو وهب المتاع دون الدار وخلي بينه وبينه صح وان وهب له الدار والمتاع جميعا وخلي بينه وبينهما صح فيهما جميعا كذا في الجوهرة النيرة \* وان فرق في التسليم نحو ان يهب احدهما وسلم ثم وهب الآخر وسلم ان قدم هبة الدار فالهبة في الدار لا تصح وفي المتاع تصح وان قدم هبة المتاع فالهبة صحيحة فيهما جميعا ولو وهب الارض دون الزرع

دون الزرع او الزرع دون الارض او الشجر دون الثمر او الثمر دون الشجر وخلي بينه وبين ذلك لم نصح  
 الهبة في الوجهين لان كل واحد منهما متصل بصاحبه اتصال جزء بجزء فصارت بمنزلة هبة المتاع  
 فيما يحتمل القسمة ولو وهب كل واحد منهما على حدة كما اذا وهب الارض ثم الزرع او الزرع  
 ثم الارض ان جمع الارض في التسليم جازت الهبة فيهما جميعا وان فرق في التسليم لا تجوز الهبة فيهما  
 ايها قدوم كذا في السراج الوهاج \* ولو وهب الدار ولم يسلم حتى وهب المتاع وسلمهما جملة  
 جازت الهبة فيما اذا وهب الجراب والجوارق ولم يسلم حتى وهب الطعام وسلم جملة جازت  
 الهبة في الكل كذا في المحيط \* ولو وهب فارغا وسلم مشغولا لم يصح ولا يصح قوله اقبضها او سلمت  
 اليك اذا كان الواهب فيه او اهله او متاعه كذا في التاتار خانية \* هبة الشاغل تجوز وهبة المشغول  
 لا تجوز والا صل في جنس هذه المسائل ان اشتغال الموهوب بماك الواهب يمنع تمام الهبة لان  
 القبض شرط واما اشتغال ملك الواهب بالموهوب فلا يمنع تمام الهبة مثاله وهب جرابا فيه طعام  
 لا تجوز ولو وهب طعاما في جراب جازت وعلى هذا نظائره كذا في الفصول العبادية \* رجل  
 وهب امة لرجل وسلمها اليه وعليها حلي وثيابها جازت الهبة وكذا الصدقة ويكون الثوب والحلي  
 للواهب لا للموهوب له والمتصدق عليه مكان العرف والعادة قال رضي الله تعالى عنه فان كان الثوب  
 عليها قدر ما يستر عورتها ينبغي ان يكون ذلك الموهوب له ولو وهب الحلي الذي على الجارية  
 والثوب ولم يهب الجارية لم تجز الهبة حتى ينزع ويدفع الثوب والحلي الى الموهوب له كذا  
 في فتاوى قاضيخان \* اذا وهب دابة وعليها سرج او لجام دون السرج واللجام وسلمها اليه فالهبة  
 تامة ولو وهب السرج واللجام دون الدابة فالهبة غير تامة كذا في المحيط \* ولو وهب الدابة وعليها  
 حمل لم تجز ولو وهب الحمل على الدابة وسلمه معها تجوز وكذلك لو وهب الماء في القمقمه تجوز  
 ولو وهب القمقمه دون الماء لم تجز كذا في محيط السرخسي \* وهبت دارها من زوجها وهي ساكنة  
 فيها مع الزوج جاز كذا في الوجيز للكردي \* في المنتقى من ابي يوسف رح لا يجوز للرجل ان  
 يهب لامرأته وان تهب لزوجها او لاجنبي دارا وهما فيها ساكنان وكذلك للولد الكبير كذا في  
 الذخيرة \* ولو وهب زراعا في ارض او ثمراني شجرا وحلية في سيف او بناء في دار او قفيزا من صبرة  
 وامر به بالحصاد والجزاز والنزع والنقص والكيل وفعل صي استحسانا ويجعل كانه وهبه بعد الجزاز  
 والحصاد ونحوهما وان لم ياذن له بالقبض وفعل ضمن كذا في الكافي \* ولو كانت الدار في يده

باجارة فوهب له البناء جاز كذا في التنا و خانية \* ولو و هب دارا بمناها و سلمها ثم استحق المتاع  
صحت الهيئة في الدار كذا في الكافي \* واشتغال الموهوب بملك غير الواهب هل يمنع تمام الهيئة  
ذكر صاحب المحيط في الباب الاول من هيئة الزيادات انه لا يمنع فانه قال لو اعار داره من اثنان  
ثم المستعير فصب متاعا ووضع في الدار ثم و هب المعير الدار من المستعير صحت الهيئة في الدار  
وكذلك لو ان المعير هو الذي غصب المتاع ووضع في الدار ثم و هب الدار من المستعير كانت الهيئة قائمة  
وان تبين ان الدار مشغولة بما ليس به و هو بملك الواهب وهو المانع من تمام  
الهيئة كذا في الفصول العمدية \* لو اودعه المتاع والدار ثم و هب الدار صحت الهيئة فان هلك المتاع  
ولم تحوله ثم جاء مستحق المتاع كان له ان يضمن الموهوب له وذكر بن رستم ان هذا قول محمد بن ح  
اما في قول ابي يوسف رح لو استحق وسادة منها تبطل الهيئة في الدار كذا في التنا و خانية \* ولو  
وهب جوالقا بما فيه من المتاع وسلمه الى الموهوب له او و هب جرابا بما فيه من الطعام ثم استحق  
المتاع والطعام كانت الهيئة قائمة في الجراب والجوالق كذا في المحيط \* وكذا لو و هب جوالقا بما فيه  
من المتاع وخلي بين الكل ثم استحق الجوالق صحت الهيئة فيما كان فيه كذا في فتاوى قاضيخان \*  
وهب دارا وفيها متاع وسلم الكل فاستحق المتاع لا تبطل الهيئة في الدار وان هلك المتاع ثم استحق  
وقد حوله الموهوب له اولا فان شاء المستحق ضمن الموهوب له وان شاء ضمن الواهب قبل هذا قول  
محمد بن ح فاما عندهما ما لم ينقل لا يضمن وقبل هذا قولهم جميعا وهو الصحيح كذا في محيط  
السرخسي \* ولو و هب دارا لرجل فقبضها ثم استحق بعضها بطلت الهيئة كذا في الينا بئع \* ولو و هب  
ارضا بما فيها من الزرع وسلمهما او و هب نخيلا بما فيها من التمر وسلمها ثم استحق الزرع والتمر  
بدون النخيل والارض فالهيئة باطلة في الارض والنخيل كذا في المحيط \* و هب ارضا وزرعها فيها  
استحصد وسلم ثم استحق احدهما تبطل الهيئة في الآخر كذا في محيط السرخسي \* ولو و هب سفينة  
فيها طعام بطعامها ثم استحق الطعام بطلت الهيئة في قول ابي يوسف رح قال بن رستم وهذا قول  
ابي حنيفة رح وقال محمد بن ح لا تبطل في السفينة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال لغيره و هبت لك  
هذين البيتين واحدهما مشغول لا تجوز الهيئة في واحد منهما ولو قال و هبت لك هذا البيت و حصني  
من هذا البيت الا خرجت الهيئة كذا في خزائن المفتين \* في الفتاوى العتابة ولو و هب دارا لامرأته  
ولم يثنى بطنها او تصدق عليهما لم يجر ولو و هب لحي وميت او جانيط جاز كله للحي كذا في التنا و خانية \*

وان وهما واستثنى ما في بطنها جازت الهبة في الام والولد والاستثناء باطل كذا في المبسوط \*  
ولو اعتق ما في بطن جاريته ثم وهب الجارية جازت الهبة في الام وذكر في حناق الاصل لودبر  
ما في بطنها ثم وهب الام لم يجز قيل فيها روايتان في رواية لا تجوز الهبة في الاثاق والتدبير جميعا  
وقيل جازت الهبة فيهما والصحيح هو الفرق بين الاثاق والتدبير في الاثاق تجوز وفي التدبير  
لا تجوز كذا في فتاوى قاض خان \* رجل ضل لؤلؤة فوهبها لآخر وسلطه على طلبها وقبضها متى  
وجد ما قال ابو يوسف رح هذه هبة فاسدة لانها هبة على خطر كذا في الظهيرية \* اذا وهب مال  
المضاربة للمضارب وبعضها على الناس وبعضها في يده جازت الهبة فيما في يده واماما كان على  
الناس فان قال قبضها فهو جائز وان كان في المال ربح فلا تجوز كذا في المحيط \* احد الشريكين  
اذا قال لشريكه وهبت لك حصتي من الربح قالوا ان كان المال قائما لا تصح لكونها هبة المشاع  
فيما يقسم وان كان الشريك استهلك المال صححت الهبة لكونها اسفا حينئذ كذا في الظهيرية \*  
الباب الثالث فيما يتعلق بالتحليل واوقال لا خرائت في حل ما اكلت من مالي فله ان يأكل الا  
اذا قامت امانة النفاق كذا في الملتقط \* رجل قال لا خرم من اكل من مالي فهو في حل الفتوى  
على انه يحل كذا في السراجية \* عن ابن مقاتل فيمن له شجرة فقال من اكل منها فهو في حل لا بأس  
ان يأكل منها الغني والفقير هذا هو المختار كذا في الفتاوى الثمانية \* قال لا يخرج الثلثي من كل حق هو لك  
على فعل وابراه ان كان صاحب الحق عالما ببرئ حكما وديانة وان لم يكن عالما ببرئ حكما بالاجماع واما  
ديانة فعند ابي يوسف رح يبرأ وعليه الفتوى هكذا في الخلاصة \* دفع الى آخر شيئا فخلطه بماله ثم استحل  
صاحبه وكان بغلبة ظنه انه لا يمكنه تمييزه فجعله في حل وسعة ثم وجد ذلك وعرفه برونه كذا في القنية \*  
ولو قال لا خرائت في حل من مالي حيث ما اصبحت فخدمته ما شئت من ابي يوسف رح ان هذا  
على الدراهم والدنانير خاصة ولو اخذ من ارضه او شجرة فاكهة او لوزة او حلب بقرة او غنمة لا يحل  
له ذلك كذا في الظهيرية \* ولو اخذ فاكهة او ابلا او فمنا لا يحل كذا في الخلاصة \* رجل قال ابعث  
لفلان ان يأكل من مالي والمباح له لا يعلم بذلك لا يباح له الاكل كذا في محيط السرخسي \* فان  
ناول فلان من ذلك بالجهل فانه يتناول حراما ولا يسعه ذلك ما لم يعلم بالاذن والاباحة كذا في  
التاثير خاتمة \* رجل له على آخر دين ولم يعلم بجميع المال فقال له المديون ابرأني مما لك  
علي فقال في الدارين ابرأ لك قال نصبر لا يبرأ الا بقدر ما يتوهم ان له عليه وقال محمد بن سلمة

يبرأ من الكل قال الفقيه ابو الليث رَحَّ الجواب في القضاء كما قال بن سلمة وفي حكم الآخرة  
كما قال نصير كذا في الذخيرة \* قال لا أخرا نتي في حل مما اكلت من مالي او اخذت او اعطيت  
حل له الاكل ولم يحل له الاخذ والاعطاء كذا في السراج الوهاج \* قال جعلتك في حل السامة  
او في الدنيا برئ في الساعات كلها والدارين كذا في الوجيز للكردي والخلاصة \* ولو قال لا اخاصمك  
ولا اطلبك مالي قبلك قال ليس هذا بشيء وحقه عليه على حاله كذا في الحاوي للفتاوى \*  
وسئل ابو القاسم رَحَّ عن سبت دابته لعله فاخذها انسانا واصلحها لمن يكون قال لمن سبتها وان قال من  
شاء فليأخذها رجل فهي له قال الفقيه ابو الليث الجواب هكذا اذا قال لقوم معينين من شاء  
منكم فليأخذها وان لم يقل ذلك لقوم معينين او لم يقل ذلك اصلا فالدابة على ملك صاحبها  
وله ان يأخذها ابن وجدها وفي الفتاوى ذكر المسئلة مطلقة من غير فصل بين ما اذا قال ذلك  
القول او قال مطلقا كذا في المحيط \* ولو سبت دابته وقال لا حاجة لي اليها ولم يقل هي لمن اخذها  
فاخذها انسان لا تكون له ولو ارسل طيرا مملوكا فارسل الطير بمنزلة تسبت الدابة قالوا في الطير  
لا ينبغي ان يرسلها اذا كان وحشي الاصل اذا لم يقل هي لمن اخذها هكذا في فتاوى قاضي خان \*  
رجل سبت دابته فاصلحها انسان ثم جاء صاحبها واراد اخذها فواقر وقال قلت حين خليت سبيلها  
من اخذ فهي له وانكر فاقامت عليه البينة واستحلف فنكل فهي للآخر سواء كان حاضرا سمع  
هذه المقالة او غاب فبلغه الخبر كذا في الخلاصة \* سئل ابو بكر عن رمي ثوبه لا يجوز ان يأخذه  
احد حتى يقول حين رماه من اراد ان يأخذه فليأخذه وفي الواقعات ممن رفع مينا فزعم الرافع  
ان الملقى قال من اخذها فهي له واقام البينة عليه او حلف المدعي فابى فانه يكون للآخذ وان كان  
الملقى غير حاضر لكن اخبر بما قال الملقى وسعه ان يأخذها بالخبر كذا في الحاوي للفتاوى \*  
وفي العيون ولو ان رجلا غصب من رجل دارا او دراهم وهي في يد الغاصب فقال المغصوب منه  
انت منهما من حل فانه يبرأ من ضمانهما وهي على حالها للمغصوب منه كذا في التاتارخانية \*  
فغصب مينا فجعله مالكه من كل حق هو له قبله قال ائمة بلخ التحليل يقع على ما هو واجب في  
الذمة لا على من قائم كذا في القنية \* وعن محمد رَحَّ اذا كان لرجل على آخر مالا فقال  
قد احلته لك قال هوية وان قال املك منه فهو براءة كذا في الذخيرة \* ولو قال ( تراحل كردم )  
وله عليه

وله عليه دين يبرأ المديون ولو قال (همه غريمان خود را بجل كردم) يبرأ ذرماً واه ولا يدخل تحت هذا مال الاجارة الطويلة كذا في الخلاصة \* في نوادر هشام زح في سرقة الدابة في الخان اذا ذهب صاحبها فهي لمن اخذها ولا يكون صاحب الخان اولى بها كذا في التاتارخانية \* اذا ذهب للصغير شيئاً من المأكول قال محمد رحيباح لو اذنيه ان بأكل منه وقال اكثر مشائخ بخارارح لا يحل كذا في السراجية \* واكثر مشائخ بخارارح انه لا يباح كذا في جواهر الاخلاطي \* اهدي للصغير الفواكه يحل لو اذنيه اكلها لان الاهداء اليهما وذكرا الصبي لاستصغار الهدية ولو ان رجلاً اتخذ وليمة للختان فاهدي اليه الناس اختلف المشائخ رح فيها قال بعضهم هي للولد سواء قالوا هي للصغير او لم يقولوا سلموها الى الاب والى الابن انه هو الذي اتخذ الوليمة وقال بعضهم هي للوالدين وقال بعضهم اذا قالوا للولد فهي له وان لم يقولوا شيئاً فهي للوالد قال الفقيه ابو الليث رح ان كانت الهدية مما يصلح للصبي مثل ثياب الصبي او شيء يستعمل للصبيان فهو للصبي وان كانت الهدية دراهم او دنانير او شيئاً من مناع البيت او الحيوان فان اهداه احد من اقرباء الاب او من معارفه فهي للوالد اذا اتخذ الرجل عذيرة للختان فاهدي الناس هدايا ووضعوا بين يدي الولد فسواء قال المهدي هذا للولد او لم يقل فان الهدية تصلح للولد مثل ثياب الصبيان او شيء يستعمله الصبيان مثل الصولجان والكرة فهو للصبي لان هذا تمليك للصبي عادة وان كانت الهدية لا تصلح للصبي عادة كالدرهم والدنانير ينظر الى المهدي فان كان من اقارب الاب او معارفه فهو للاب وان كان من اقارب الام او معارفها فهو للام لان التمليك هنا من الام عرفاً وهناك من الاب فكان التعويل على العرف حتى لو وجد سبب او وجه يستدل به على غير ما قلنا يعتمد على ذلك وكذلك اذا اتخذ وليمة لزفاف ابنته فاهدي الناس هدايا فهو على ما ذكرنا من التقسيم وهذا كله اذا لم يقل المهدي شيئاً وتعذر الرجوع الى قوله اما اذا قال اهديت للاب واللام او للزوج او للمرأة فالقول للمهدي كذا في الظهيرية \* رجل قدم من السفر وجاء به هدايا الى من نزل عنده وقال له اقسم هذه الاشياء بين اولادك وبين امرأتك وبين نفسك فان كان المهدي قائماً يرجع في البيان اليه وان لم يكن قائماً فما يصلح للنساء خاصة فهي لامرأته وما يصلح للصغار من الاثاث فهي لهن وما يصلح للصغار من الذكور فهي لهن وما يصلح له فهي له فان كان يصلح للرجال والنساء جميعاً ينظر الى المهدي ان كان من اقارب الرجل او معارفه فله وان كان من اقارب المرأة او معارفها فلها فاذا التعويل على العادة

هكذا في المحيط \* رجل بعث اليه بهدية في اثناء او ظرف ان كان ثريدا او نحوه يباح له ان يأكلها في ذلك الاثناء لانه مأذون في ذلك دلالة لانه اذا جعله في اثناء آخر ذهبت لذته وان كان شيء من الفواكه او نحوها ان كان بينهما انبساط يباح له ايضا والا فلا ويقال اذا بعث اليه بهدية في ظرف او اثناء ومن العادة رد الطرف والاثناء لم يملك الطرف والاثناء وذلك كالقصاص والجواب وما شبه ذلك وان كان من العادة ان لا يرد الطرف كفواصر التمر فالطرف هدية ايضا لا يلزم رده ثم اذا لم يكن الطرف هدية كان امانته في يد المهدى اليه وليس له ان يستعمله في غير الهدية وله ان يأكل الهدية فيه اذا لم تقتض العادة تغريغافان اقتضت تغريغه وتحويله عنه لزمه تغريغه كذا في السراج الوهاج \* سئل بن مقاتل عن قوم جالسين على خوان وتناولوا شيئا ممن على خوان آخر ومن هو ليس بجالس معهم يخدمهم قال ليس لهم ذلك ولوناول من معه على خوانه لا بأس قال الفقيه هذا قياس وفي الاستحسان ان كل من كان في تلك الضيافة اذا اطاعه جاز وبه نأخذ كذا في الحاوي للفتاوى \* وقال لا خراد خل كرمي وخذ من العنب ولم يزد على هذا فالمختار ان يأخذ منه سبعة كذا في الفتاوى العتابية \* وان قال خذ من البرأخذ منوين كذا في المحيط \* صبي اهدى وقال ان ابي ارسل اليك بهذه الهدية يحل له التناول الا ان يقع في قلبه انه كاذب كذا في الملتقط \* قال ابو يوسف رح لو اشترى ثوبا بعشرة فارجم له لا يقبل حتى يقول انت في حل او هو لك كذا في الحاوي للفتاوى \* ولو قال الوكيل لا سلم من تناول مالك فقال الامر انت في حل من تناولك من مالي من درهم الى مائة درهم فدخل في وكالته ليس له ان يأخذ جملة مائة او خمسين وله ان يتناول من ماله من المأكول والمشروب والدرهم ما لا بد منه كذا في الملتقط \* رجل اهدى الى مقرضه شيئا فان كان لم يهد اليه شيئا قبل الاستقراض كره القبول كذا في السراجية \* بقرة بين اثنين تراضيا على ان تكون عند كل واحد خمسة عشر يوما يحلب لبيها فهذه مهاياة باطلة ولا يحل فضل اللبن لاحدهما وان جعل في حل الا ان يستهلك صاحب الفضل فضله ثم جعله في حل فحينئذ يحل لان الاول هبة المشاع فيما يحتمل القسمة فلم يجز والثاني هبة الدين وانه يجوز وان كان مشاعا كذا في الفتاوى الحمادية \* انتهب وسادة كرسي العروس وباعها يحل ان كانت وضعت للنهب كذا في الغنية \* في الفتاوى قبل لصاحب الحق ان غريمك مات ولم يترك شيئا فقال فهو في حل فانه يبرأ وعلى هذا الوكيل كذا فقال هو بري ثم تبين بخلافه فانه يبرأ ولو قال فهو بري لا يبرأ كذا في التاجرانة \*



وتويعث الي غير صقراط هدية ثم بان انه من بقرة ابن المهدي الصغير لا يجوز ولا يملكه  
الاب بالعلاج حتى صار اللبن صقراط وكذا الوصية المهدي كذا في القنية \* الباب الرابع في هبة  
الدين ممن عليه الدين هبة الدين ممن عليه الدين جائزة قياسا واستحسانا وهبة الدين من غير  
من عليه الدين جائزة اذا امره بقبضه استحسانا كذا في التاتارخانية \* هبة الدين ممن عليه الدين وبراؤه  
ينتم من غير قبول من المديون ويرتد بردة ذكرة عامة المشائخ رح وهو المختار كذا في جواهر  
الاخلاطي \* وهذا اذا لم يكن الدين بدل الصرف فاما اذا كان بدل الصرف فابراه رب الدين  
منه او وهبه منه فانه يتوقف على قبوله فان قبله بري وان لم يقبل لا يبرأ وفي سائر الديون يبرأ قبل  
اولم يقبل الا انه ترد الهبة والابراء في سائر الديون بالرد هذا كله في حق الاصيل واما هبة الدين  
من الكفيل وبراؤه عن الدين فالهبة منه لا تتم بدون القبول وترتد بالرد وبراؤه ينتم من غير  
قبول ولا يرتد بالرد وان وهب الدين الذي عليه الاصيل او ابراه فمات قبل الرد فهو بري وكذلك  
لو كان ميتا فابراه منه وجعله في حل منه فهو جائز فان رد الوارث هذا الابرأ يعمل رده ويقضى  
بالمال وهذا قول ابي يوسف رح وقال محمد رح لا يعمل رده والبراءة ماضية على حالها كذا في الذخيرة \*  
لو ابرأ الطالب الاصيل عن الدين او وهب الدين منه ان قبل بري الاصيل والكفيل  
وان لم يقبل لا يبرأ كذا في الخلاصة \* رجل عليه دين فمات قبل القضاء فوهب صاحب الدين لوارث  
المديون صح سواء كانت التركة مستغرقة او لم تكن كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو رد الوارث الهبة ترد  
بالرد خلافا لمحمد رح ولو وهب لبعض الورثة فالهبة لكلهم ولو ابرأ الوارث صح ايضا كذا في الوجيز  
للكردي \* وفي فتاوى آهو ولو ابرأ الغريم احد الورثة من الدين صح في نصيبه وفي الخزنة مقدان يكون  
الموت فيهما بمنزلة القبول في العقد هبة الدين من المديون اذا لم يقبله حتى مات المديون والوصية  
اذا لم يقبله الموصي له حتى مات الموصي تجب الهبة والوصية وفي الفتاوى العتائية لو وهب الدين  
لابن من عليه الدين وهو صغير لم تجز كذا في التاتارخانية \* ولو قال له الغريم ابرأني مما لك علي فقال  
قد ابرأتك من ديني عليك فقال لا اقبل فهو بري كذا في الخلاصة \* وهب احد الورثة حصته  
من الدين للمديون قبل القسمة وفي التركة نقود وعروض صح استحسانا كالصالح قال رضي الله  
عنه وهبة حصته من العين لوارث او غيره يصح فيما لا يحتمل القسمة ولا يصح فيما يحتملها كذا في  
القنية \* وفي فتاوى آهو ولو قبض المال من المديون ثم قال له ( وامي كه مرا بوده است بتو بخشيدم )

صحبت الهبة واذا صحبت الهبة كان للمدينون ان يرجع على رب المال بما دفع الى رب الد  
 نذا في التاتارخانية \* وهب رب الدين من المدينون فلم يقبل ولم يرد حتى افترقا من المجل  
 فجاء بعد ايام ورد اختلف فيه والصحيح انه لا يرد كذا في جواهر الاخلاطي \* وهل يشترط لص  
 الرد مجلس الابرأء اختلف المشائخ رح فيه كذا في التاتارخانية \* ذكر في المأذون الكبير في با  
 هبة العبد التاجر من له دين على عبد رجل فوهبه لمولاه صح سواء كان على العبد دين مستغر  
 اولم يكن وهل يرد ببرد المولى قيل بانه يرد اجماعا هو المختار كذا في الغياثية \* اذا كان الدين  
 شريكين فوهب احدهما نصيبه من المدينون صح وان وهب نصف الدين مطلقا ينفذ في الر  
 ويتوقف في الربع كما لو وهب نصف العبد المشترك كذا في الصغرى \* من عليه الدين اذا وه  
 مالا من رب الدين يملكه رب الدين بالهبة لا بالدين كذا في المحيط \* رجل قال لمكاتبه وهبه  
 لك مالي عليك فقال المكاتب لا اقبل عتق المكاتب والمال دين عليه كذا في السراج الوهاج  
 وفي فتاوى آهوسئل برهان الدين عمن مات مغلسا وعليه دين فتيبرع انسان بقضاء دينه  
 يسقط دينه قال لا لان اسقاط الساقط لا ينصور لانه سقط بموته مغلسا ولا يبطل حق المطالبة في الآ  
 كذا في التاتارخانية \* سئل ايضا عن المستأجر اذا مات حتى انفسخت الاجارة فقال ورثة المستأ  
 للأجر ( ما ازين خانه بيزار شدم ) هل يبرأ عن مال الاجارة قال لا يبرأ بل يسقط اذا قال عندا  
 ( آزاد كن گردن اين غريم را ) فقال الوارث ( وى خود آزاد است ) لا يبرأ كذا في الملتقى  
 قلت سئل القاضي بديع الدين عن امرأة المتوفى قالت ( هشت يك خویش وکامین بفرزند  
 ارزاني داشتم ) هل يبرأ عن التركة قال لا كذا في التاتارخانية \* لو قال لمدينه ترك  
 ديني عليك او قال بالفارسية ( حق خویش بتوماندم ) يكون ابراء حتى لا يملك ان يده  
 ذلك كذا في الفصول العمادية \* وسئل القاضي جمال الدين رح عمن تبرع بقضاء دين رج  
 فابزأ الطالب المطلوب بعد استيفاء الدين هل يرجع المنبرع بما ادى قال له ان يرجع ولو قال لا  
 ( گردن شوي مادر خود را از حقى که مادر ترا بر گردن وى بود آزاد کن ) فقال ( آزاد کرد  
 اگر وى مادر من بحل کند ) فقال ( کردم ) هل يكون ابراء قال لا لانه تعليق بخطر وهذا باطل  
 وكذا لو قال لرجل ( مرا بحل کن ) فقال ( بحل کردم اگر مرا بحل کنی ) فقال ( بحل کردم  
 لا يبرأ

لا يصح ابرأؤه ويصح ابراء الثاني ولو قال في الصورة الاولى (گردن او بيزار كردم) او قال (ازد كردم) ولكن تامادرم را بخل كند) يصح هذا البراء قال ايضا ولو قال (مرا بخل كن تا ترا بخل كنم) فقال (بخل كردم) فقال (من نیز بخل كردم هر چه دين است) يبرأ منه (وهر چه عين است) كالغصب والوديعة لا يبرأ منه كذا في التاتارخانية \* الباب الخامس في الرجوع في الهبة وفيما يمنع عن الرجوع وما لا يمنع في الفتاوى العناية الرجوع في الهبة مكروه في الاحوال كلها ويصح كذا في التاتارخانية \* يجب ان يعلم بان الهبة انواع هبة لذی رحم محرم وهبة لاجنبي اولذي رحم ليس بمحرم او لمحرم ليس بذی رحم وفي جميع ذاك الواهب حق الرجوع قبل التسليم هكذا في الذخيرة \* سواء كان حاضرا او غائبا اذن له في قبضه او لم يأذن له كذا في المبسوط \* ليس له حق الرجوع بعد التسليم في ذی الرحم المحرم وفيما سوى ذلك له حق الرجوع الا ان بعد التسليم لا يتفرد الواهب بالرجوع بل يحتاج فيه الى القضاء او الرضاء وقبل التسليم يتفرد الواهب بذلك هكذا في الذخيرة \* وللواهب ان يرجع في بعض الهبة ان شاء كذا في الظهيرية \* والفاظ الرجوع رجعت في هبتي او ارتجعتها او رددتها الى ملكي او ابطلتها او نقضتها فان لم يتلفظ بذلك ولكنه باعها او رهنها واعتق العبد الموهوب او دبره لم يكن ذاك رجوعا وكذا الوصع الثوب او خلط الطعام بطعام نفسه لم يكن رجوعا ولو قال اذا جاء رأس الشهر فقد ارتجعتها لم يصح كذا في الجوهرة النيرة \* اما العوارض المانعة من الرجوع فانواع منها هلاك الموهوب لانه لا سبيل الى الرجوع في قيمته لعدم انعقاد العقد عليها ومنها خروج الموهوب عن ملك الموهوب له باي سبب كان من البيع او الهبة ونحوهما وكذا بالموت لان الثابت للوارث غير ما كان ثابتا للمورث لو وهب لعبد رجل هبة فقبضها العبد للواهب ان يرجع فيها وكذا المكاتب اذا وهب له هبة فقبضها فللواهب ان يرجع فان عجز المكاتب ورد في الرق فللواهب ان يرجع عند ابي يوسف ربح ومنها موت الواهب كذا في البدائع \* ولو اخرج بعضها من ملكه فله الرجوع فيما بقي دون الزائل ولو وهب الموهوب له لاخر ثم رجع فيها كان للاول ان يرجع فيها كذا في الجوهرة النيرة \* ومنها الزيادة في الموهوب زيادة منصلة سواء كانت بفعل الموهوب له او لا بفعله وسواء كانت متولدة او غير متولدة ونحوها اذا كان الموهوب جارية هزيلة فسمنت او دارافيني فيها وارضا فغرس فيها غرسا او نصب دولا او غير ذلك مما يستقيم به وهو مثبت في الارض ومبني عليها على وجه يدخل في بيع الارض من غير تسمية قليلا كان لمير كثيرا

او كان الموهوب ثوبا فصبغه بعصفر او زعفران او قطعه قميصا وخاطه اوجبة وحشاه او قباء وان صبغ الثوب بصبغ لا يزيد فيه او ينقصه فله ان يرجع كذا في البدائع \* الحسن بن زياد في المجرد من ابي حنيفة ر ح اذا وهب لرجل ثوبا فصبغه بسواد فله ان يرجع فيه كذا في المحيط \* وعند صاحبيه لا يرجع كما لو صبغه بشي آخر او يوسف ر ح كان يقول اولاً يقول ابي حنيفة ر ح ثم رجع وقال ربما ينفق على السواد اكثر مما ينفق على صبغ احمر وقيل هذا اذا كان السواد لا يعد زيادة فان كان يعد زيادة تزداد قيمته بذلك لا يرجع عند الكل كذا في فتاوى قاضيخان \* والزيادة المتصلة هو الزيادة في نفس الموهوب بشي توجب الزيادة في القيمة كالحمال والخياطة والصبغ ونحو ذلك وان زاد من حيث السعر فله الرجوع وكذا اذا زاد في نفسه من غير ان يزيد في القيمة ولو نقله من مكان الى مكان حتى ازدادت قيمته واحتاج الى مؤنة النقل ذكر في المنتقى انه عند ابي حنيفة ومحمد ر ح ينقطع الرجوع ولو وهب عبدا كافرا فاسلم في يد الموهوب له او وهب عبدا حلال الدم فعفا ولي الجناية في يد الموهوب له لا يرجع ولو كانت الجناية خطأ ففداه الموهوب له لا يمنع الرجوع ولا يسترد منه الفداء كذا في التبيين \* وان رجع قبل ان يغديه فالجناية على العبد يدفعه الواهب بها اريد به كذا في المبسوط \* ولو تظمت يده واخذ الموهوب له ارشه كان للواهب ان يرجع ولا يأخذ الارش كذا في البحر الرائق \* ولو علم الموهوب له العبد الموهوب القرآن او الكتابة او الصنعة لم يستنع الرجوع لان هذه ليست زيادة في العين فاشبه الزيادة في السعر كذا في التبيين \* وان كانت الزيادة منفصلة فانها لا تمنع الرجوع سواء كانت متولدة من الاصل كالولد والمملوك والثمر او غير متولدة كالارش والفقر والكسب والغلة واما نقصان الموهوب فلا يمنع الرجوع ولا يضمن الموهوب له النقصان ومنها العوض كذا في البدائع \* ومنها ان يتغير الموهوب بان كانت حنطة فطحنها او دقيقا فخبزها او سويقا فلتته بسمن او كان لبنا فاتخذها جبنا او سمنا واقطعها كذا في التاثير خانية \* ومنها الزوجية سواء كان احد الزوجين مسلما او كافرا كذا في الاختيار شرح المختار \* واذا وهب احد الزوجين لصاحبه لا يرجع في الهبة وان انقطع النكاح بينهما ولو وهب لاجنبية ثم تزوجها او وهبت لاجنبية ثم تزوجت نفسها منه كان للواهب ان يرجع في الهبة لان النكاح بعد الهبة لا تمنع الرجوع كذا في فتاوى قاضيخان \* ومنها القرابة المحترمة سواء كان القريب مسلما او كافرا كذا في الشمني \* ولا يرجع في الهبة من المحارم بالقرابة كالأباء والامهات وابناء الاولاد وان سفلوا واولاد البنين



إذا استهلك بعض الهبة يسقط حق الرجوع في المستهلك ويبقى في القائم كذا في غاية البيان  
 وإذا رهب دار فرجع في بعضها لا تبطل الهبة في الباقي كذا في التآثر خانية \* داوى العبد المريض  
 أو أجبر حتى برئ أو كان أعمى أو أصم فسمع أو أبصر بطل الرجوع كذا في الخلاصة \* وأومر مرض  
 عنده فدأواه فإنه لا يمتنع كذا في البحر الرائق \* وهب عبداً فدفرة الموهوب له انقطع الرجوع وإن كات  
 فعجز ورده رقيقاً فله الرجوع ولو زالت الرقبة عن ملكه ثم عاد إليه بالفسخ فلو هب الرجوع  
 ولو جنى العبد على الموهوب له فلو هب الرجوع والجناية باطلة هكذا في محيط السرخسي  
 ولو وهب له وصيفاً فشب وكبر ثم صار شيخاً فأراد الرجوع وقيمة الساعة أقل من قيمته خير  
 وهب فليس له ذلك لأنه حين زاد سقط الرجوع فلا يعود ذلك كذا في السراج الوهاج \* ولو كان  
 نحيفاً فسمن أو ذميماً فحسن لا يرجع فيه كذا في خزانة المفتين \* ولو كان طويلاً فوهبه فازداد طو  
 وهذا الطول نقصان كان اسمح له وينقص ثمنه ولا يزيد خيراً فلو هب الرجوع فيه كذا  
 محيط السرخسي \* رجل اشترى عبداً وقبضه ثم وهبه لآخر وسلم ثم رجع في الهبة بغير قضاء  
 وجد بالعبد عيباً كان له أن يردّه على بائعه جعل الرجوع في هذه بغير قضاء بمنزلة الرجوع بقض  
 القاضي كذا في فتاوى قاضى خان \* وإذا وهب العبد المديون من صاحب دينه بطل دينه  
 وكذا لو كان على العبد جناية خطأ فوهبه لولي الجناية بطلت الجناية ويكون للواهب  
 أن يرجع في هبته استحساناً وإذا رجع في هبته لا يعود الدين والجناية في قول محمد رحم وروا  
 عن أبي حنيفة رحم في القياس لا يصح رجوعه في الهبة وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحم والمعلم  
 عن أبي يوسف رحم وهشام عن محمد رحم وفي الاستحسان يصح رجوعه كذا في فتاوى قاضى خان  
 وفي الزيادات صبي له على مملوك وصيه دين فوهب الوصي المملوك للصبي ثم أراد الرجوع  
 في هبته عن محمد رحم ليس له ذلك وفي ظاهر الرواية يرجع كذا في الخلاصة \* رجل وهب  
 لرجلين فله أن يرجع في نصيب أحدهما وكذلك أن جعل نصيب أحدهما هبة ونصيب الآخر  
 صدقة كان له أن يرجع في الهبة كذا في المبسوط \* رجلان وهبا عبداً لرجل وسلمائهما أراد أحده  
 أن يرجع بحصته والآخرفائب كان له ذلك كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو وهب من غيره جار  
 فعلمها الموهوب له القرآن أو الكتابة أو المشط ليس الموهوب أن يرجع فيها هو المخار كذا في المضمرة  
 ولو وهب

ولو وهب جارية في دار الحرب فاخرجها الموهوب له الى دار الاسلام ليس له الرجوع كذا في البحر الرائق \* ولو ولدت الهبة ولدا كان للواهب ان يرجع في الام للحال وقال ابو يوسف رخص لا يرجع فيها حتى يستغني الولد عنها ثم يرجع في الام دون الولد كذا في الظهيرية \* قال بشرقت وان اخنصموا في الرجوع والولد صغير ثم ادرك الصغير وقد كان ابطل القاضي الرجوع له في الامة قال له الرجوع فيها كذا في الحاوي للفتاوى \* ولو ازدادت الهبة في بدنها خيرا ثم ذهبت الزيادة كان للواهب ان يرجع في هبته كذا في الظهيرية \* وهب لرجل جارية فان للواهب ان يرجع في الجارية دون ولدها وكذا في جميع الحيوانات والثمار وغير ذلك كذا في البنايع \* واذا اراد الواهب الرجوع وهي حبلى فان كانت قد ازدادت خيرا فليس له ان يرجع فيها وان كانت قد ازدادت شرا فله ان يرجع فيها والجواري في هذا تختلف فمنهن من اذا حبلى سميت وحسن لونها فكان ذلك زيادة في عيبتها فمتنع الرجوع ومنهن من اذا حبلى اصفر لونها ودق ساقها فيكون ذلك نقصانا فيها لا يمتنع الواهب من الرجوع كذا في المبسوط \* ولو وهب امه فشببت وكبرت لا يرجع وكذلك جميع الحيوانات كذا في محيط السرخسي \* وان وهب جارية حاملا او بهيمة حاملا فرجع فيها قبل الوضع ان كان رجوعه قبل ان تمضي مدة يعلم فيها زيادة الحمل جازوا لافلاوان وهب له ايضا فصار فروخا ليس له ان يرجع في ذلك كذا في الجوهرة النيرة \* اذا وهب الامة لزوجها بطل النكاح فان رجع في الهبة صح رجوعه ولا يعود النكاح كما لا يعود الدين والجنابة كذا في خزائن المفتين وفتاوى قاضيخان \* اذا وهب المذكوحة لزوجها حتى فسد النكاح ثم رجع الواهب يعود النكاح ذكره الصدر الشهيد رخص في الخلافات ذكر محمد رخص في الكتب في مواضع ان بالرجوع في الهبة يعود الى الواهب قديم ملكه والمراد منه العود الى قديم ملكه فيما يستقبل لا فيما مضى الا ترى ان من وهب مال الزكوة من رجل قبل الحول وسلمه اليه ثم رجع في الهبة بعد الحول لا يجب على الواهب زكوة ما مضى فلم يجعل قديم ملكه مائدا اليه في حق زكوة ما مضى وكذلك من وهب من آخر دارا وسلمها الى الموهوب له ثم بيعت داره بغيرها ثم رجع الواهب فيها لم يكن للواهب ان يأخذها بالشفعة ولو عاد اليه قديم ملكه فيما مضى وجعل كان الدار لم تزل عن ملكه لكان له الاخذ بالشفعة كذا في الذخيرة \* وان وهب له جارية فوطئها الموهوب له قال بعضهم له ان يرجع فيها لم تحبل وهو الاصح هكذا في الجوهرة النيرة \* ولو وهب لاختيه وهو عبد لغيره فله

ان يرجع ولو هب لعبد اخيه فله الرجوع عند ابي حنيفة رح وعندهما لا رجوع له ولو كانا جميعا  
 ذارحم محرم من الواهب قال الفقيه ابو جعفر الهندواني ليس ان يرجع في قولهم كذا في محيط  
 السرخسي \* هو الصحيح كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو هب للمكاتب وهوذ ورحم محرم منه  
 فان ادى المكاتب فعتق لم يرجع وان عجز فعند محمد رح لا يرجع وعند ابي يوسف رح يرجع  
 ولو كان المكاتب اجنبيا ومولا فربب الواهب فان عتق المكاتب يرجع وان عجز فكذلك عند  
 ابي حنيفة رح كذا في محيط السرخسي \* رجل وهب لعبد رجل جارية فقبضها ثم اراد الواهب  
 ان يرجع فيها والمولى غائب فان كان المال في يد المولى ليس له ان يرجع فيها وان كان في يد  
 العبد فان كان العبد مأذونا له في التجارة فله ان يرجع كذا في خزانة المفتين \* وان كان محجورا عليه  
 لم يكن له ذلك حتى يحضر المولى فان قال العبد انا محجور وقال الواهب انت مأذون  
 ولي ان ارجع فيها قبل حضور مولاك فالقول قول الواهب مع يمينه قالوا وهذا استعسان والقياس  
 ان يكون القول قول العبد ثم انما حلفنا الواهب على العلم ولو اقام العبد بينة انه محجور لا تقبل  
 بينته هذا كله اذا كان المولى غائبا والعبد حاضرا فان حضر المولى وغاب العبد فاراد الواهب ان يرجع  
 في هبته فان كان الموهوب في يد العبد لم يكن المولى خصما وان كانت الهبة عينا في يد المولى كان المولى  
 خصما فان قال المولى اودعني هذه الجارية عبدي فلان ولا ادري اوهبتها له ام لا فاقام المدعي بينة على  
 الهبة فالمولى خصم واذا قضى القاضي بالقاضي بالجارية للواهب فقبضها الواهب فزادت في بدنها في يد الواهب  
 ثم حضر الموهوب له وانكر ان يكون عبدا فالقول قوله فكان له ان يأخذ الجارية ثم ليس للواهب ان يرجع  
 في الهبة وان كانت الجارية قد ماتت في يد الواهب كان للموهوب له الخيار ان شاء ضمن الواهب قيمتها وان  
 شاء ضمن المودع فان ضمن الواهب لا يرجع على المودع بما ضمن وان ضمن المودع لا يرجع على الواهب  
 بما ضمن ايضا ثم اوجب الضمان في الكتاب على المودع ولم يحك فيه خلافا وذكر الكرخي ان هذا قول  
 محمد رح فاما عند ابي يوسف رح لا يضمن وان قال المولى قد علمت انك وهبتها للذي اودعني  
 الا انه ليس بعبدي فاقام المدعي بينة على ان فلانا الغائب عبده لا تقبل هذه البينة ان كان العبد حيا وان  
 قال الواهب ليست لي بينة وطلب يمين المودع بالله ان الغائب ليس بعبده له استحلفه القاضي فان  
 حلف برئ من الخصومة وان نكل لزمته الخصومة ولو اقام المدعي بينة على اقرار المولى ان فلانا عبده  
 تقبل بينته وقضي بالرجوع وان اقام المدعي بينة على ان الغائب كان عبدا هذا الرجل وانه



قدماء قبلت بينته وصار ذو اليد خصما وان اقام المدعي بينته على ان الغائب كان عبدا وانه قد باعه من فلان بالف درهم وقبضه فلان منه بالف درهم لم تقبل بينته وان اقام المدعي بينته على اقرار الذي في يديه الجارية انه قد باع فلان الغائب من فلان ولم يقم البينة على اقراره ان الغائب عبده فالقاضي لا يقبل هذه البينة ولا يجعل الذي في يديه خصما كذا في الذخيرة \* ولو وهب كرباسا فقصره الموهوب له لا يرجع لانه زيادة متصلة وصفة متقومة ولو غسله يرجع كذا في محيط السرخسي \* وان قتله لا يرجع اذا كان يزيد بذلك في الثمن كذا في الوجيز للكردي \* ولو نطق المصحف باصراب فلا رجوع كذا في خزانة المفتين \* وان وهب له حديدًا فضرب منه سيفًا وغر لا فسيحه لم يكن له ان يرجع في شيء من ذلك كذا في المبسوط \* ولو وهب حلقة فركب فيها فصا ان كان لا يمكن نزعها الا بضر لا يرجع وان امكنه نزعها بلا ضرر يرجع وان وهب له ورقة فكتب فيها سورة او بعض سورة يرجع لانه لا يزيد بهذا في ثمنه وان قطعه مصحفا وكتب لا يرجع لان كنية المصحف يزيد في الثمن وان كانت دناثر ثم كتب فيها فقها او حديثا او شعرا ان كان يزيد في ثمنه لا يرجع وان كان نقص يرجع كذا في محيط السرخسي \* وهب له امرأة فصقلها فله الرجوع كذا في القنية \* ولو وحد السكين لا يرجع كذا في الوجيز للكردي \* وهكذا في المحيط \* ولو وهب له سيفًا فجعله سكينًا وكسره وجعل منه سيفًا آخر لم يرجع فيه كذا في المحيط \* ولو وهب لرجل اجذا ما فكسرها الموهوب له وجعلها حطبا او وهب له لبنًا فجعله طينًا فله ان يرجع فيها وان اعاده لبنا لم يرجع فيه كذا في الظهيرية \* ولو وهب له ترابا فبله بالماء لا يرجع كذا في محيط السرخسي \* ولو وهب له سويقًا فقلته بالماء فله الرجوع كما اذا وهب له حنطة فبلها بالماء كذا في الجوهرة النيرة \* ولو وهب له بختجا فجعله خالما يرجع والبختج المطبوخ من ماء العنب الذي ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ثم بصب عليه من الماء مقدار ما ذهب منه ثم يطبخ ادنى طبخة ثم يترك حتى يشتد ويقذف بالزبد وهو مغرب واصله (يخنه) كذا في خزانة المفتين \* رجل وهب شاة او بدنة او بقرة فاجبها الموهوب له لاضحية او هدي او جزاء صيدا ونفرا وقلد البدنة او البقرة او اجبها تطوما فقللوا هب ان يرجع في الروايات الظاهرة وعن ابي يوسف رح لا يرجع كذا في محيط السرخسي \* ولو وهب له شاة فذبحها فله ان يرجع فيها وهذا بخلاف ولو ضحى بها او ذبحها في هدي المتعة لم يكن له ان يرجع فيها في قول ابي يوسف رح وقال محمد رح يرجع فيها وتجزئه الاضحية والمتعة ولم ينص على قول ابي حنيفة رح

واختلف المشائخ راجع فيه قال بعضهم انه كقول محمد ر ح وهو الصحيح كذا في المحيط \* ولو وهب درهمها  
ثم استقرضه من الموهوب له فاقترضها اياه جليز وليس للواهب ان يرجع ابد ايكذا في خزانة المفتين \*  
رجل وهب لرجل درهما فقبضه الموهوب له وجعله صدقة لله تعالى فلو وهب ان يرجع فيه ما لم يقبضه  
المصدق عليه كذا في المبسوط \* رجل وهب دينارا له عليه لم يرجع ووهب له ثمرة في نخل وامره  
بالقبض فقبض كان له الرجوع كذا في السراجية \* رجل وهب شجرة واذن له بتقطعها فقطعها  
وانفق في القطع كان للواهب ان يرجع فيه ولو وهب شجرة باصلها فقطعها الموهوب له كان للواهب  
ان يرجع فيها وفي مكانها من الارض هو الصحيح فلوانه جعل الشجرة ابوابا و جذوعا لا يرجع  
الواهب فيه وروى انه يرجع في الجذوع كما جعلها حطبا فانه يرجع في الحطب كذا في فتاوى  
قاضيخان \* اذا وهب الرجل عبده من رجل ثم ان الموهوب له وهب ذلك العبد من رجل  
آخر بعد ما قبضه وقبضه الموهوب له الثاني لا يكون للواهب الاول سبيل لا على الواهب الثاني  
ولا على الموهوب له الثاني ولكن يرجع الواهب الثاني في هبته ان شاء ثم يرجع الواهب الاول  
على الواهب الثاني كذا في الذخيرة \* ولو وصل الى الواهب الثاني بهبة او صدقة او ارث  
او وصية او شري او ما اشبه ذلك لم يكن للواهب الاول ان يرجع فيه كذا في المحيط \* لو باع الموهوب له  
الموهوب من آخر فرد المشتري بعيب ليس للواهب ان يرجع كذا في شرح مجمع البحرين \* وفي  
السفناقي ولو وهب ما غصب او باع او تصدق او اجر او رهن او اودع او اعار فهلك ضمنوا قيمته  
ولا يرجع الموهوب له والمتصدق عليه بما ضمنوا على الغاصب ويرجع المستاجر والمودع والمرتهن  
بالقيمة عليه ويرجع المشتري بالثمن عليه ولا يرجع السارق من الغاصب ولا غاصب الغاصب  
كذا في التاتارخانية \* لا خلاف في ان الرجوع في الهبة بقضاء القاضي فسخ واختلف في الرجوع  
بالتراضي فمسائل اصحابنا تدل على انه فسخ ايضا كالرجوع بالقضاء فانهم قالوا يصح الرجوع  
في المشاع الذي يحتمل القسمة ولو كان هبة مبتدأة لم يصح مع الشيعاء وكذا لا تقف صحته على القبض  
ولو كان هبة مبتدأة توقف صحته على القبض وكذا الوهب لانسان شها ووهبه الموهوب له لا آخر ثم  
رجع الثاني في هبته كان للاول ان يرجع ولو كان هبة مبتدأة لم يكن له الرجوع فهذه تدل على  
ان الرجوع بغير قضاء فسخ فاذا انفسخ بالرجوع عاد الموهوب الى قديم ملكه ويملكه  
الواهب

الواهب وأن لم يقبضه لأن القبض إنما يعتبر في انتقال الملك لا في مود ملك قديم والموهوب بعد الرجوع يكون أمانة في يد الموهوب له حتى لو هلك لا يضمن ولولم يترأصيا على الرجوع ولا يقضى القاضي به ولكن الموهوب له وهب الموهوب للواهب وقبله الواهب الأول لا يملكه حتى يقبضه وإذا قبضه كان بمنزلة الرجوع بالتراضي أو بقضاء القاضي وليس للموهوب له أن يرجع فيه كذا في البدائع \* ابن سامة عن أبي يوسف رح ويجوز تصرف الموهوب له في الهبة ما لم يحكم القاضي بنقضها فإذا حكم فلا يجوز تصرفه وكذلك قول محمد وأبي حنيفة رح كذا في المحيط \* وأن مات في يد الموهوب له قبل أن يقبضه الواهب بعد ما قضى القاضي به لم يكن للواهب أن يضمه إلا أن يكون منعه بعد القضاء وقد طلب منه الواهب وأولم يرد الهبة بعد الرجوع ولم يحكم به الحاكم حتى وهب الموهوب له الهبة من الواهب وقبضه الواهب فهو بمنزلة رده أورد الحاكم كذا في الذخيرة \* وإذا قضى القاضي بإبطال الرجوع المانع ثم زال المانع عاد الرجوع كذا في المحيط \* إذا وهب من الفقير شيئا لا يملك الرجوع وقبل هذا إذا نوى الصدقة كذا في السراجية \* وهب شيئا لرجل ثم قال الواهب اسقطت حقي في الرجوع لا يسقط حقه كذا في جواهر الإخلاطي \* ولو صالحه من حق الرجوع على شيء فانه يصح ويكون عوضا على الهبة ويسقط حق الرجوع كذا في جواهر الفتاوى \* رجل وضع حبلًا في المسجد وأعلق قنديلًا له الرجوع بخلاف ما إذا علق حبلًا للقنديل كذا في السراجية \* ويستوي في الهبة حكم الرجوع إن كان الموهوب له مسلمًا أو كافرًا كذا في المبسوط \* سئل عن رجل دفع خمسة دنانير إلى أم بنته الصغيرة وقال اجعلي لها جهازًا ثم أراد الأب أن يرجع وأخذ تلك الدنانير قال ليس له ذلك لأنه هبة للصغيرة وقال غيره من الفقهاء له ذلك لأنه توكل كما إذا قال اشترى لها جهازًا كذا في فتاوى أبي الفتح محمد بن محمود بن الحسين الاستروشنى \* الباب السادس في الهبة للصغير ولو وهب رجل شيئًا لولده في الصحة وأراد تفصيل البعض على البعض في ذلك لا رواية لهذا في الأصل عن أصحابنا وروى من أبي حنيفة رح أنه لا بأس به إذا كان التفصيل لزيادة فضل له في الدين وإن كانا سواء بكرة وروى المعلى عن أبي يوسف رح أنه لا بأس به إذا لم يقصد به الإضرار وإن قصد به الإضرار سوى بينهم يعطى الابنة مثل ما يعطى للابن وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيخان \* وهو المختار كذا في الظهيرية \* رجل وهب في صحته كل المال للولد جاز في القضاء ويكون اثنا فيما صنع كذا في فتاوى قاضيخان \* وأن كان في ولده فاسق لا ينبغي أن يعطيه أكثر من قوته كيلا يصير معينا في المعصية كذا

يخزانه المقتنين \* ولو كان ولده فاسقا وارادا ان يصرف ماله الى وجوه الخير ويحرمه عن الميراث  
 لذا خير من تركه كذا في الخلاصة \* ولو كان الولد مشغلا بالعلم لا بالكسب فلا بأس بان يفضل به  
 على غيره كذا في الملتقط \* وهبة الاب لطفله تتم بالعقد ولا فرق في ذلك بينهما اذا كان في يده او في يد  
 مودعه بخلاف ما اذا كان في يد الغاصب او في يد الميرتهن او في يد المستأجر حيث لا تجوز الهبة  
 عدم قبضه وكذا لو وهبته امه وهو في يد اهلها والاب ميت وليس له وصي وكذا اكل من يعوله كذا  
 في التبيين \* وهكذا في الكافي \* واذا ارسل غلامه في حاجة ثم وهبه لابنه الصغير صححت الهبة  
 بل لو لم يرجع العبد حتى مات الوالد فالعبد للولد ولا يصير ميراثا عن الوالد كذا في الذخيرة \* اذا  
 رهب الابن الى دار الحرب لابنه الصغير لا يجوز ولو كان في دار الاسلام يجوز ويصير قابضا كذا  
 في الصغير \* ولو باعه بعبا فاسد او سلمه اليه او باعه بشرط الخيار للمشتري ثم وهبه لابنه الصغير  
 لم يجز كذا في المبسوط \* والصدقة في هذا كالهبة كذا في الكافي \* وصي اليتيم اذا وهب عبده  
 لصغير وللصغير عليه دين صححت الهبة ويستقطب دينه فان اراد الواهب ان يرجع في هبته كان له  
 ذلك في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيه خان \* الاب اذا وهب عبدا لابنه الصغير ثم مات العبد  
 لم يستحق رجل العبد وضمن الاب فالاب لا يرجع على كل حال وان ضمن الابن بعد البلوغ  
 ان جدد الابن فيه قبضا بعد البلوغ لا يرجع على الاب بما ضمن وان لم يجد يرجع كذا في الذخيرة \*  
 لاب اذا وهب داره من ابنه الصغير وفيها متاع الواهب فانه يجوز وهو لما خذ به وعليه الفتوى  
 لكذا في الفتاوى العتائية \* وفي المنتقى من محمد بن رح رجل وهب دارا لابنه الصغير وفيها ساكن  
 اجرا قال لا يجوز ولو كان بغير اجرا وكان هو فيها يعني الواهب فالهبة جائزة وعن ابي يوسف رح  
 رواية بن سماعة لو وهب لابنه الصغير دارا وهو ساكن فيها يعني الواهب لا يجوز كما هو رواية من  
 بي حنيفة رح كذا في الذخيرة والمحيط \* ولو وهب دارا لابنه الصغير ثم اشترى بها دارا اخرى  
 الثانية لابنه الصغير كذا في الملتقط \* رجل تصدق على ابنه الصغير ارا والاب ساكنها جاز عند  
 بي يوسف رح وعليه الفتوى كذا في السراجية \* الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رح في رجل تصدق  
 داره على ابنه الصغير وله فيها متاع او كان فيها ساكن بغير اجرا جازت الصدقة وان كان في يدي  
 رجل باجارة لم تجز الصدقة وقيل حوا به في الصدقة فيما اذا كان فيها ساكن باجرا وبغير اجرا يوافق  
 جوابه في الصدقة فيما اذا كان الساكن او كان فيها متاعه يخالف جوابه في الهبة فالمروي عنه في الهبة

اذا كان الواهب في الدار او كان فيها متاع الواهب انه لا يجوز وكما ان الهبة تقتصر الى القبض فالصدقة تقتصر الى القبض فيكون في المستثنين روايتان منه كذا في المحيط والذخيرة \* تصديق بارض مزروعة على ابنه الصغير ان كان الزرع له جاز وان كان لغيره باجارة لا كذا في الوجيز للكردري \* قال صاحب كتاب الاحكام كتب الى ظهير الدين في رجل له ارض مزروعة بذر في يد مزارع وهيارب الارض من ولده الصغير مع حصته من الزرع هل تصح وهل يفتقر الحال بينها اراضي المزارع بالهبة وبينهما اذا لم يرض اجاب لا تصح الهبة كذا في فتاوى ابي الفتح محمد بن محمود بن الحسين الاسترومشي \* قال لولده الصغير تصرف هذه الارض فاخذ بتصرفها لا تصير ملكا له كذا في القنية \* واذا وهب لابنه وكتب به على شريكه فما لم يقبض لا يملكه ولو دفع الى ابنه مالا فتصرف فيه الابن يكون للاب الا اذا دلالة على التمليك كذا في الملتقط \* رجل دفع ابنه في صحته ما لا يتصرف فيه ففعل وكثر ذلك فمات الاب ان اعطاه هبة فالكل له وان دفع اليه لان يعمل فيه للاب فهو ميراث كذا في جواهر الفتاوى \* رجل اخذ لولده او لتلميذه ثيابا ثم اراد ان يدفع الى ولده الآخر او لتلميذه الآخر ليس له ذلك الا اذا بين وقت الاتخاذ انها عارية كذا في السراجية \* اشترى ثوبا فقطعه لولده الصغير صار واهبا بالقطع مسلما اليه قبل الخياطة ولو كان كبيرا لم يصير مسلما اليه الا بعد الخياطة وانسلم ولو قال اشتريت هذا صار ملكا له كذا في القنية \* قال ابو القاسم لوجهرت المرأة لولدها الذي في بطنها ثيابا فولدت فان وضع الولد على الثياب فالثياب ميراث قال الفقيه وعندي ان الثياب لها لم تقرا المرأة انها جعلته ملكا للصبي الا ترى انه لو كان الصبي مقدرا عشرين او نحو ذلك فبسطت كل ايلة فراشا وبسطت عليه ملحفة او لحا فالملصق للولد ما لم تقل هذا له كذلك ههنا وليس هذا بمنزلة ثياب البدن قال ابو القاسم لوجهرا بنته في حال صغرها او حال كبرها لكن سلمه اليها فانه يكون لها اذا كان ذلك في صحته كذا في البنايع \* امرأة لها مهر على زوجها وهبت المهر لابنها الصغير الذي هو من هذا الزوج الصحيح انه لا تصح هذه الهبة الا اذا وهبت وسلطت ولدها على القبض فيجوز وبصير ملكا للولد اذا قبض كذا في فتاوى قاضيخان \* الموهوب له ان كان من اهل القبض فحق القبض اليه وان كان الموهوب له صغيرا او مجنونا فحق القبض اليه ووايه ابوه او وصي ابيه ثم جده ثم وصي وصيه ثم القاضي ومن نصبه القاضي سواء كان الصغير في عيال واحدا منهم او لم يكن كذا في شرح الطحاوي \* فلو ان الاب ووصيه والجدة بالاب ووصيه غاب غيبة منقطعة جاز قبض

الذي يتلوه في الولاية كذا في الخلاصة \* وأما غير الأب والجدة نحو الأخ والعم والام وماتر القربان  
فتنفي الاستحسان يملكون قبض الهبة اذا كان الصغير في عيالهم وكذلك وصي هؤلاء به  
استحسانا اذا كان في عياله وكذلك الاجنبي الذي يعول اليتيم وليس لليتيم احد سواه جا  
قبض الهبة استحسانا ويستوي في هذه المسائل اذا كان الصبي يعقل القبض ولا يعقل و  
كله اذا كان الأب ميتا وحياءا ثباغية منقطعة فاما اذا كان حيا حاضرا والصبي في عيال هو  
هل يصح لم يذكر هذا الفصل في الكتب نصا الا انه ذكر في الاجنبي اذا كان يعول اليتيم وليس  
اليتيم احد سواه جاز قبض الهبة عليه وهذا الشرط يقتضي ان لا يصح قبض هؤلاء اذا كان  
حاضرا وذكر في الجدة ايضا انه لا يملك القبض على الصغير اذا كان الأب حيا ولم يفصل بين ما اذا  
الصغير في عياله ولم يكن فظاهرا ما اطلقه يقتضي ان لا يصح كذا في الذخيرة \* فان كان الص  
في حجر العم وعياله فذهب للصغير هبة وصي الأب حاضر فقبض العم قيل لا يجوز قبضه وان ذ  
الاخ او العم والام والصغير في عيال اجنبي لا يجوز وان قبض ذلك الاجنبي الذي الصغير  
عياله جاز كذا في فتاوى قاضيهان \* والصغيرة التي تجامع مثلها وهي في عيال الزوج اذا قبض  
هي او الزوج جاز القبض ثم شرط في قبض الزوج على زوجته الصغيرة اذا كان تجامع مثلها  
اصحابنا من قال اذا كان لا تجامع مثلها لا يصح قبض الزوج عليها والصحيح انه اذا كان يعولها  
لا تجامع مثلها جاز قبضه عليها والصغيرة اذا لم يكن بين الزوج بها لا يجوز قبض الزوج عليها ولكن  
الولي عليها كذا في الذخيرة \* ولو كانت الصغيرة في عيال الجد والاخ والام والعم فذهب  
فقبض الزوج جاز كذا في التاتارخانية \* فان ادركت لم يجز قبض الأب ولا الزوج عليها الا بدونه  
في الجوهرة النبوية \* صغيرة في عيال اجنبي عاها برضاء ايها والأب فائت قبض الاجنبي لها صحيح  
قبض الاخ كذا في السراجية \* ولو كان الصغير في عيال الجد والاخ والام والعم فذهب له هبة فقبض  
من كان الصغير في عياله والأب حاضر اختلف المشائخ فيه والصحيح الجواز كذا في فتاوى قاضيه  
وبه يفتي كذا في الفتاوى الصغرى \* وان قبضه الصبي وهو يعقل جاز وان كان ابو  
كذا في الوجيز للكردي \* وهذا قول ملما لنا الثلاثة راج كذا في الذخيرة \* وان كان لا يعقل  
كذا في السراج الوهاج \* فقبول الهبة من الصبي صحيح اذا تمحضت الهبة منفعة في حق ال  
اما اذا

لما اذا كان فيها ضرر للصبي لا يصح حتى انه اذا وهب رجل لصبي عبدا اعبي او ثرايا في دار قيل ان كان يشتري منه ذلك بشيء فانه يصح قبوله ولا يرد وان كان لا يشتري منه شيء ويلزمه مؤنة النقل ونفقة العبد فانه يرد ذلك ورد الهبة من الصبي الذي يعبر عن نفسه صحيح كذا في الذخيرة \* وذكر الحاكم وهب دارا لابنين له احدهما كبير والاخر صغير وقبض الكبير انها باطلة وهو الصحيح لان هبة الصغير منعقدة حال مباشرة الهبة لقيام قبض الاب مقام قبضه وهبة الكبير محتاجة الى قبول فسبقت هبة الصغير فتمكن الشيوع والحيلة ان يسلم الدار الى الكبير وبهيهما منها كذا في الوجيز للكردي \* ثم كل ما ينخلص به عن الحرام او يتوصل به الى الحلال من الحيل فهو حسن والصدقة على الصغيرين كهي على الاجنبيين كذا في التمر تاشي \* الباب السابع في حكم العوض في الهبة العوض نوعان متاخر عن العقد ومشروط في العقد اما العوض المتأخر عن العقد فالكلام فيه في موضعين احدهما في بيان شرط جواز هذا التعويض وصيرورة الثاني عوضا والثاني في بيان ماهية هذا التعويض اما الاول فله شرائط ثلاثة الاول مقابلة العوض بالهبة وهو ان يكون التعويض بلفظ يدل على المقابلة نحو ان يقول هذا عوض عن هبتك او بدل عن هبتك او مكان هبتك او تحلنك هذا عن هبتك او تصدقت بهذا بدل عن هبتك او كفاتك او جازيتك او اثبتك او ما يجري هذا المجرى حتى لو وهب لاسان شيئا وقبضه الموهوب له ثم ان الموهوب له ايضا وهب شيئا للواهب ولم يقل عوضا عن هبتك ونحو ذلك مما ذكرنا لم يكن عوضا بل كان هبة مبتدأة لكل واحد منهما حق الرجوع والثاني ان لا يكون العوض في العقد مملوكا بذاك العقد حتى لو عوض الموهوب له ببعض الموهوب لا يصح ولا يكون عوضا وان كان الموهوب قد تغير عن حاله تغيرا يمنع الرجوع فان بعض الموهوب يكون عوضا عن الباقي هذا اذا وهب شيئا واحدا او شيئين في عقد واحد فاما اذا وهب شيئين في عقد بنفع عوض احدهما عن الآخر فقد اختلف فيه قال ابو حنيفة ومحمد رحم يكون عوضا لو وهب له شيئا وتصدق عليه بشيء فعوضه الصدقة من الهبة كانت عوضا بالاجماع والثالث سلامة العوض للواهب فان لم يسلم بان استحق من يده لم يكن عوضا وله ان يرجع في الهبة ان كان الموهوب قائما بعينه لم يهلك ولم يزد خيرا ولم يحدث فيه ما يمنع الرجوع فان كان قد هلك واستهلكه الموهوب له لم يضمه كما لو هلك واستهلكه قبل التعويض وكذا اذا ازداد خيرا لم يضم كما قبل العوض كذا في البدائع \* وان استحق بعض العوض فباقي منه فهو عوض من الهبة كلها وان شاعرد ما بقي في يده من العوض ويرجع بالهبة كلها ان كانت

قائمة لم يخرج من ملك الموهوب له ولم يزد في بدنها كذا في السراج الوهاج \* وأما سلامة المعوض وهو الموهوب شرط التعويض حتى لو استحق الموهوب كان له ان يرجع فيما عوض ولو استحق نصف الموهوب فللموهوب له ان يرجع في نصف العوض ان كان الموهوب مما يحتمل القسمة سواء زاد العوض او نقص في السعر او زاد في البدن او نقص فيه كان له ان يأخذ نصفه ونصف النقصان كذا في البدائع \* وان قال ارد ما بقي من الهبة وارجع في العوض كله لم يكن له ذلك وان كان العوض مستهلكا ضمن قابض العوض بقدر ما وجب الرجوع للموهوب له به من العوض كذا في السراج الوهاج \* وإذا استحق كل الهبة والعوض مستهلك يضمن كل قيمة العوض كذا ذكر في الاصل من غير خلاف كذا في البدائع \* هذا اذا كان الموهوب او العوض شيئا لا يحتمل القسمة فاستحق بعضه فاما اذا كان مما يحتمل القسمة فاستحق بعض احدهما بطل العوض ان كان هو المستحق وكذا تبطل الهبة ان كانت هي المستحقة واذا بطل العوض رجع في الهبة واذا بطلت الهبة يرجع في العوض هكذا في السراج الوهاج \* الثاني بيان ماهيته فالتعويض المتأخر عن الهبة هبة مبتدأة بلا خلاف بين اصحابنا يصح بما يصح به الهبة ويبطل بما يبطل به الهبة لا يخالفها الا في اسقاط الرجوع على معنى انه يثبت حق الرجوع في الاولى ولا يثبت في الثانية فاما فيما وراء ذلك فهو في حكم هبة مبتدأة ولو وجد الموهوب له بالموهوب عيبا فاحشالم يكن له ان يرد ويرجع في العوض وكذلك الواهب اذا وجد بالعوض عيبا لم يكن له ان يرد العوض ويرجع في الهبة فاذا قبض الواهب العوض فليس لكل واحد منهما ان يرجع على صاحبه فيما ملكه سواء عوضه الموهوب له واجنبي بامر الموهوب له او بغير امره كذا في البدائع \* ويشترط شرائط الهبة في العوض بعد الهبة من القبض والحيازة والاقرار كذا في خزائنة المفتين \* ولا يكون في معنى المعاوضة ابتداء وانتهاء فلا يثبت للشفيع اشفعة ولا للموهوب له الرد بالعيب كذا في محيط السرخسي \*

النوع الثاني العوض المشروط في عقد الهبة \* فان كانت الهبة بشرط العوض شرط لها شرائط الهبة

في الابتداء حتى لا يصح في المشاع الذي يحتمل القسمة ولا يثبت بها الملك قبل القبض ولكل واحد منهما ان يمتنع من التسليم وبعد التقابض يثبت لها حكم البيع فلا يكون لاحدهما ان يرجع فيما كان له ويثبت بها الشفعة ولكل واحد منهما ان يرد بالعيب ما قبض والصدقة بشرط العوض بمنزلة الهبة بشرط العوض وهذا استحسنان والقياس ان تكون الهبة بشرط العوض يعا ابتداء وانتهاء كذا في



فتاوى قاضيخان \* وهب دارا من رجلين بشرط عوض الف درهم ينقلب بيعا جازا بعد التقاض  
 كذا في القنية \* ولو عوض عن جميع الهبة قليلا كان العوض او كثيرا فانه يمنع الرجوع ولو عوض  
 من بعض الهبة من ملكه فله الرجوع فيما لا يعوض منه وليس له الرجوع فيما عوض كذا في شرح  
 الطحاوي \* اذا تصدق الموهوب له على الواهب بصدقة او نحلة او عمرة فقال هذا عوض هبتك  
 جاز كذا في الصغرى \* ويجوز تعويض الاجنبي سواء كان بامر الموهوب له او بغير امره ليس  
 للاجنبي المعوض ان يرجع على الموهوب له سواء عوض بامره او بغير امره الا ان يقول الموهوب له  
 عوض فلانا عني على اني ضامن وهو كما لو قال هب لفلان عبدك هذا عني فان المأمور  
 لا يرجع على الآمر الا ان يقول له الآمر على اني ضامن هكذا في فتاوى قاضيخان \* والاصل  
 في جنس هذه المسائل ان كل ما يطالب به الانسان بالجنس والملازمة يكون الآمر بادائه سببا  
 للرجوع من غير اشتراط الضمان وكل ما لا يطالب به الانسان بالجنس والملازمة لا يكون الآمر  
 بادائه سببا للرجوع الا بشرط الضمان كذا في الظهيرية \* ولو وهب له هبة فعوضه عوضا على غير  
 شرط فقضه ثم استحق العوض فله ان يرجع في الهبة ان كانت قائمة في ملك الموهوب له ولم يزد  
 ولم يحدث فيها ما يمنع الرجوع فيها كذا في السراج الوهاج \* وان استحق العوض وقد ازدادت الهبة  
 لم يرجع كذا في الخلاصة \* وان كانت الهبة قد هلكت او استهلكها الموهوب له لم يضمنها في قولهم  
 جميعا كذا في السراج الوهاج \* ولو وهب لرجل الف درهم فعوضه الموهوب له درهما من تلك  
 الدراهم لم يكن ذلك عوضا عن ذلك وان يرجع في هبته وكذا لو كانت الهبة دارا فعوضه بيتا منها  
 كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي الفتاوى العنابية ولو وهب دارا بشرط عوض وقيمتها الف فباها  
 بالفين قبل نقد الثمن اخذها الشفيع بالفين ويدفع الموهوب له الواهب ما شرط او قيمته ولو حضر  
 الشفيع بعد ما دفع المشروط الى الواهب اخذها به كذا في التاتارخانية \* رجل وهب لرجل ثوبا  
 وخمسة دراهم وسلم الكل اليه ثم عوضه الثوب او الدراهم لم يكن عوضا مندنا سحسانا ددا في  
 فتاوى قاضيخان \* ولو وهب له حنطة وطحن بعضها وعوضه دقيقا من تلك الحنطة كان عوضا  
 وكذلك لو وهب له ثوبا وصنع منها ثوبا بعصفرا او خاطه قميصا وعوضه اية كان عوضا وكذلك لو وهب  
 له سويقا فلبت بعضه وعوضه كذا في الذخيرة \* ولو وهب نصراني لمسلم هبة فعوضه المسلم خمرا  
 او خنزيرا لم يكن ذلك عوضا وللنصراني ان يرجع في الهبة وكذا الرجل اذا عوض الواهب شاة

مسلوخة ثم ظهر انها مبيته رجع الواهب في هبته كذا في فتاوى قاضيخان \* وهب لرجل ثوبا لغيره  
وسلمه اليه واجاز رب الثوب الهبة جازت من ماله فله ان يرجع فيه ماله يعوضه الموهوب له او لم يكن  
ذارحم محرم منه وان عوض الرجل الذي وهب له او كان بينهما قرابة لم يمنع ذلك رب الثوب  
من الرجوع كذا في المبسوط \* عبداً ذون له في التجارة وهب لرجل هبة وعوضه الموهوب له من  
هبته فلكل واحد منهما ان يرجع في الذي له والهبة باطله وكذلك والد الصغير اذا وهب من  
مال الصغير شيئاً وعوضه الموهوب له كذا في المحيط \* الصغير اذا وهب ماله لرجل فعوضه  
الموهوب له لا يصح لانه عوضه من هبة باطله كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا وهب للصغير هبة  
فعوضه الاب عنهما من مال الصغير لم يجز تعويضه وان كانت الهبة بشرط العوض كذا في الجوهرة  
النيرة \* ومن وهب لرجل جاريتين فولدت احدهما في يد الموهوب له فعوضه الولد عنهما لم يكن له  
ان يرجع فيهما كذا في السراج الوهاج \* مريض وهب للصحيح عبداً يساوي القاولا مال له غيره  
فعوضه الصحيح منه عوضاً وقبضه المريض ثم مات والعوض عنده فان كان العوض مثل ثلثي قيمة  
العبد او اكثر فالهبة ماضية وان كانت قيمة العوض نصف قيمة الهبة يرجع ورقة الواهب في سدس  
الهبة وان كان العوض شرطاً في اصل الهبة فان شاء الموهوب له رد الهبة كلها واخذ العوض وان شاء  
رد سدس الهبة وامسك الباقي كذا في المبسوط \* الباب الثامن في حكم الشرط في الهبة  
في الباقي عن ابي يوسف رح اذا قال لغيره هذا العبد لك ان شئت ودفعه اليه فقال شئت يجوز  
ومن محمد رح في التمر اذا طلع فقال صاحب التمر لغيره هولك ان ادرك او قال اذا كان غد فهو جائز  
بخلاف دخول الدار كذا في الذخيرة \* لو وهب غلاماً او شيئاً على ان الموهوب له بالخيار ثلثة  
ايام ان اجاز قبل الافتراق جاز وان لم يجز حتى افتراق لم يجز ولو وهب شيئاً على ان الواهب  
بالخيار ثلثة ايام صححت الهبة وبطل الخيار لان الهبة عقد غير لازم فلا يصح فيها شرط الخيار كذا  
في فتاوى قاضيخان \* رجل له على آخر الف درهم فقال اذا جاء غد فالالف لك او قال انت بريء  
منها او قال اذا ادبت الي نصف المال فانت بريء من النصف الباقي او قال فلك النصف الباقي  
فهو باطل كذا في الجامع الصغير \* وفي الفتاوى العتائية اذا قال ابرأتك علي ان تعتق عبدك  
او قال انت بريء علي ان تعتقه بابرائي اياك فقال قبلت او اعتقت له يبرأ من الدين كذا  
في التآزر خاتمة

في التاتارخانية \* وفي فتاوى ابي الليث شرح سئل ابو نصر من رجل قال لا خرابز أنك من الحق الذي لي عليك على اني بالخيار قال البراءة جائزة والخيار باطل الا يرى انه لو وهب له شيئا على انه بالخيار جازت الهبة وبطل الخيار فالبراءة اولى كذا في المحيط \* في المنتقى بن سماعة من محمد ر ح رجل قال لغيره وهبت لك هذه الامنة على ان تعوضني الف درهم فدفع اليه الامنة فوطئها وولدت له قال امره ان يدفع العوض الذي شرط والقيمة كذا في الذخيرة \* قال اصحابنا جميعا اذا وهب هبة وشرط فيها شرط فاسد فالهبة جائزة والشرط باطل كمن وهب لرجل امته فاشترط عليه ان لا يبيعها او شرط عليه ان يتخذها م ولدا وان يبيعها من فلان او يردّها عليه بعد شهر فالهبة جائزة وهذه الشروط كلها باطلة كذا في السراج الوهاج \* وان وهب لرجل امته على ان يردّها عليه او على ان يعتقها او على ان يستولدها او وهب له دارا او تصدق عليه بدار على ان يردّها عليه شيئا منها او يعوضه شيئا منها فالهبة جائزة والشرط باطل كذا في الكافي \* والاصل في هذا ان كل عقد من شرطه القبض فان الشرط لا يفسده كالهبة والرهن كذا في السراج الوهاج \* وجملة ما لا يصح تعليقه بالشرط ويبطل بالشرط الفاسدة ثلثة عشر البيع والقسمة والاجارة والرجعة والصلح من مال والابراء عن الدين والحجر على المأذون وعزل الوكيل في رواية شرح الطحاوي وتعليق الجاب الاعتكاف بالشرط والمزارعة والمعاملة والاقرار والوقف في رواية \* وما لا يبطل بالشرط الفاسدة ستة وعشرون الطلاق والخلع بمال وبغير مال والرهن والقرض والهبة والصدقة والوصاية والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة والتحكيم عند محمد ر ح والكفالة والحوالة والافالة والنسب واذن العبد في التجارة ودعوة الولد والصلح عن دم العمد والجراحة التي فيها القصاص حالا او مؤجلا وجناية الغصب والوديعة والعارية اذا ضمن فيها رجل وشرط فيها كفالة او حوالة وعقد الذمة وتعليق الرد بالعيب بالشرط وتعليق الرد بخيار الشرط بالشرط وعزل الناضي والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط ولا اضافته ولكن لا يبطل بالشرط ويبطل الشرط وكذا الحجر على المأذون وكذا الهبة والصدقة والكتابة بشرط منعارف وغير منعارف يصح ويبطل الشرط وما يصح اضافته الى زمان في المستقبل اربعة عشر الاجارة وفسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والابصاء والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعناق والوقف \* وما لا يصح اضافته الى زمان في المستقبل تسعة البيع واجارته وفسخه والقسمة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلح

من مال والابراء من الدين هكذا في الفصول الاسنروشنية \* رجل وهب لآ خرارضا علي ان  
ما يخرج منها من زرع ينفق الموهوب له ذلك على الواهب قال ابو القاسم الصفار ان كان في  
الارض كرم او اشجار جازت الهبة ويبطل الشرط وان كانت الارض قراحا فالهبة فاسدة كذا  
في فتاوى قاضيخان \* ولو كان الموهوب كرما وشرطا ان ينفق عليه من ثمره نصح الهبة ويبطل  
الشرط كذا في محيط السرخسي \* وفي الاسبيجاي رجل وهب لرجل هبة او تصدق عليه بصدقة  
علي ان يرد عليه ثلثها او ربعها او بعضها او يعوض ثلثها او ربعها او بعضها فالهبة جائزة ولا يرد عليه  
ولا يعوضه بشيء كذا في التاتارخانية \* وفي المنتقى امرأة قالت لزوجها تصدقت عليك بالالف  
التي لي عليك علي ان لا تنسري علي او قالت علي ان لا تنزوج فقيل ثم تزوج او تنسري فلا  
رجوع في الف كذا في المحيط \* وهبت مهرها لزوجها علي ان يجعل امرأه لزوجها عليها  
ولم يقبل الزوج فالمختار ان الهبة تصح بلا قبول المدبوع قبل ان يجعل امرأه لزوجها فلابراء ما مضى وان  
لم يجعل فالمختار انه يعود المهر وكذا الوابرات علي ان لا يضربها ولا يحجرها او يهب لها كذا  
فان لم يكن هذا شرط في الهبة لا يعود المهر هكذا في الوجيز للكردي والخلاصة \* قالت الامرأة  
لزوجها تركت مهري عليك ان جعلت امرى بيدي فتعل ذلك فمهرها علي حاله ما لم تطلق  
نفسها لانها جعلت المهر عوضا عن الامر باليد وهو لا يصلح عوضا كذا في المضمرات \* امرأة  
قالت لزوجها وهبت مهري لك ان لم تظلمني فقبل الزوج ذلك ثم ظلمها بعد ذلك قال الفقيه  
ابوبكر الاسكاف و ابو القاسم الصفار الهبة فاسدة لان هذا تعليق الهبة بالشرط بخلاف ما لو قالت  
وهبت لك مهري علي ان لا تظلمني فقبل صحت الهبة لان هذا تعليق الهبة بالتبول فاذا قبل  
تمت الهبة ولا يعود المهر بعد ذلك وقيل مهرها علي حاله اذا ظلمها والفتوى علي هذا القول  
وان ضربها الزوج بعد ما قبل الشرط ان ضربها بغير حق يعود المهر وان ضربها الزوج لتأديب  
مستحق عليها لا يعود المهر كذا في الظهيرية وفتاوى قاضيخان \* وسئل ابوبكر عن امرأة قالت  
لزوجها انخذ الوليمة وقت جهازي فما انفقته فانقص من مهري قال يكون كما قالت له كذا كذا  
في الحاوي للفتاوى \* اذا قال الرجل لامرأته ابرأتني عن المهر حتى اهب لك كذا  
فابرأتته ثم ابى الزوج ان يهبها قال نصير يعود المهر عليه كما كان وذكر في كتاب الحجج  
امرأة تركت مهرها علي زوجها علي ان يحج لها فلم يحج قال محمد بن المقاتل ان

المهر يعود عليه على حاله قال الصدر الشهيد ر ح في وافتعانه المختار للفتوى ما قاله نصير  
ومحمد بن مقاتل ر ح ان المهر يعود كذا في المضمرات \* امرأة قالت لزوجها انك تغيب عني  
كثيرا فان مكنت معي ولا تغيب فقد وهبت لك الحائط الذي في مكان كذا فمكنت معها زمانا ثم طلقها  
فالمسئلة على خمسة وجوه الوجه الاول اذا كانت عدة منها لاهبة للحال ففي هذا الوجه لا يكون  
الحائط للزوج الثاني اذا وهبت له وسلمت اليه ووعدا ان يمكث معها ففي هذا الوجه  
الحائط للزوج وان لم يسلم الحائط الى الزوج لا يكون له الحائط الوجه الثالث اذا وهبت على  
شروط ان يمكث معها وسلمت اليه وقبل الزوج ففي هذا الوجه الحائط للزوج وهكذا ذكر الشيخ  
ابو القاسم ر ح وعلى قول نصير ومحمد بن مقاتل ر ح وهو المختار لا يكون الحائط للزوج الوجه  
الرابع اذا قالت وهبت لك ان مكنت معي ففي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج الخامس  
اذا صالحته على ان يمكث معها على ان الحائط هبة ففي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج كذا  
في المضمرات \* امرأة وهبت مهرها لزوجها ليقطع لها في كل حول ثوباً مرتين وقبل الزوج ذلك  
فمضى حولان ولم يقطع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان ذلك شرطاً في الهبة  
فمهرها عليه على حاله وان لم يكن شرطاً في الهبة سقط مهرها ولا يعود بعد ذلك وكذا لو وهبت مهرها  
على ان تحسن اليها فلم يحسن اليها كانت الهبة باطلة كذا في فتاوى قاضيخان \* امرأة قالت  
لزوجها (كأين ترا بخشيدم چنگ از من بدار) ان لم يطلقها لم يبرأ عن المهر كذا في الظهيرية \*  
امرأة وهبت مهرها من زوجها على ان يمسكها ولا يطلقها فقبل الزوج ذلك قال الشيخ الامام  
ابو بكر محمد بن الفضل ر ح ان لم تكن وقتت للامساك وقتاً لا يعود مهرها على الزوج وان وقتت  
وقتاً فطلقها قبل ذلك الوقت كان المهر عليه على حاله فقبل اذا لم توقت لذلك وقتاً كان قصدها  
ان يمسكها ما عاش قال نعم الا ان العبرة لا لطلاق اللفظ امرأة وهبت مهرها من زوجها على ان  
لا يطلقها فقبل الزوج قال خلف ر ح صحت الهبة طلقها او لم يطلق كذا في فتاوى قاضيخان \* وسئل  
ابو جعفر ر ح عن منع امرأته من المصير الى ابويها وهي مريضة فقال لها ان وهبت لي مهر ك  
ابعتك الى ابويك فقالت المرأة افعل ثم قدمها الى الشهود فوهبت بعض مهرها واوصت ببعض  
على الفقراء وغير ذلك وبعد ذلك لم يبعثها الى ابويها ومنعها قال الهبة باطلة قال الفقيه ر ح لانها  
بمنزلة المكره في الهبة كذا في الحاوي للفتاوى \* امرأة قالت لزوجها المريض ان مث من

مرضك هذا فانت في حل من مهري او قالت فمهري عليك صدقة فهو باطل لانها مخاطرة  
وتعليق كذا في الظهيرية \* مريضة قالت لزوجها ان مت من مرضي هذا فمهري عليك صدقة  
او فانت في حل من مهري فماتت من ذلك المرض فقولها باطل والمهر على الزوج كذا في  
خزانة المفتين \* المرأة اذا ارادت ان يتزوجها الذي طلقها فقال لها المطلق لا اتزوجك حتى  
تهبني مالک علي فوهبت مهرها علي ان يتزوجها فالمهر باق علي الزوج تزوجها ولم يتزوجها  
لانها جعلت المال علي نفسها عوضا عن النكاح وفي النكاح العوض لا يكون علي المرأة كذا في فتاوى  
قاضيخان \* ابني الاضطجاع عندما مرأته فقال لها ابرئيني من المهر فاضطجع معك فابرأته وقيل يبرأ لان  
الابراء للتودد الداعي علي الجماع كذا في القنية \* ولو قال لمديونه ان لم تقض مالي عليك  
حتى تموت فانت في حل فهو باطل كذا في البحر الرائق \* ولو قال لرب الدين اذا مت فانت في حل  
فهو جائز كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال ان مت فانت بريء من ذلك لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله  
ان دخلت الدار فانت بريء مما لي عليك لا يبرأ كذا في الوجيز للكردي \* ابرأه عن الدين  
ليصلح مهمه عند السلطان لا يبرأ وهو رشوة كذا في القنية \* الباب التاسع في اختلاف الواهب والموهوب له  
والشهادة في ذلك عبيد في بدي رجل جاء رجل وادعاه ان صاحب اليد وهبه منه وسلمه اليه  
وجحد صاحب اليد ذلك فجاء المدعي ببينة شهدت علي اقرار الواهب بالهبة والقبض كان  
ابو حنيفة رح او لا يقول لا تقبل هذه الشهادة ثم رجع وقال تقبل وهو قول ابي يوسف ومحمد رح  
وعاي هذا الخلاف الرهن والصدقة ولو كان هذا الاختلاف بين الشاهدين يمنع قبول الشهادة  
بلا خلاف بان شهد احد الشاهدين علي معاينة القبض وشهد الآخر علي اقرار الواهب بذلك  
ولو كان العبد في يد الموهوب له فتشهد الشهود علي اقرار الواهب بالقبض جازت الشهادة علي قوله  
الاول والآخر كذا في الذخيرة \* وان كان الواهب اقرب ذلك عند القاضي والعبد في يده اخذ  
باقراره هكذا ذكر المسئلة ههنا ولم يذكر لابي حنيفة رح قول اول وآخر وذكر في كتاب الاقرار قوله  
الاول قال مشا تخنارح ما ذكره هنا اصح كذا في المحيط \* اذا استودع الرجل رجلا ودعة ثم وهبها له  
ثم جعده فشهد بذلك عليه شاهدان ولم يشهدا بالقبض فهو جائز فان جحد الواهب ان يكون في  
يده يومئذ وقد شهدت الشهود علي الهبة ولم يشهدوا علي معاينة القبض ولا علي اقرار الواهب  
والهبة

والهبة في يد الموهوب له يوم يخاصم الى القاضي فذلك جائز اذا كان الواهب خيافاً كان ميتاً  
فشهادتهما باطلة كذا في المبسوط \* رجل وهب لرجل مئة عائم قال انما كنت استودعك فالقول  
قول صاحب المتاع مع يمينه واذا حلف اخذ المتاع فان وجده هالكا فان كان هلك بعد ما ادعى  
المستودع الهبة فالمستودع ضامن لقيمته وان كان الهلاك قبل دعوى الهبة فلا ضمان كذا في المحيط \*  
وهب لرجل عبداً وقبضه الموهوب له ثم جاء رجل واقام بينة انه كان اشتراه من الواهب قبل الهبة  
والقبض بطالت الهبة وان لم يشهد واعلى الشراء قبل الهبة وانما شهد واعلى الشراء لا غير فهو للموهوب له  
وكذلك ان ارخ شهود الشراء شهراً او سنة وان كان العبد في يد الواهب فاقام الموهوب له البينة  
انه وهبه له وقبضه قبل الشراء واقام المشتري البينة انه اشتراه قبل الهبة وقبضه منه فالعبد لصاحب  
الشراء كذا في الذخيرة \* في المشتري بشر من ابي يوسف ربح اتفق الواهب والموهوب له ان الهبة  
كانت بشرط العوض ولكن اختلفا في مقدار العوض فقال الواهب العوض الف وقال الموهوب له  
خمسمائة والعوض لم يقبض بعد والموهوب قائم مقامه بعينه فللواهب الخيار ان شاء قبض خمسمائة  
وان شاء رجع في الهبة وان كان الموهوب مستهلكا رجع بقيمته ان شاء وان اختلفا في اصل العوض  
فقال الموهوب له الواهب ما شرطت لك العوض اصلاً فالقول قوله ويكون للواهب الرجوع  
اذا كان الموهوب قائماً وان كان مستهلكاً فلا شيء على الموهوب له لكن يحلف الموهوب له هيبة على  
دعوى الواهب بالله ما شرط الواهب العوض يريد به اذا كان الموهوب له مستهلكاً كذا في المحيط \*  
رجل في يديه دار قال لرجل آخر تصدق بها علي وان كنت لي في قبضها فقبضتها كان القول للمتصدق  
ولو قال الذي في يده الدار كانت في يدي فتصدق علي فجازت وقال المتصدق لا بل كانت  
حينئذ في يدي وقبضتها بغير اذني كان القول للمتصدق عليه ولو ادعى رجل عبداً في يد غيره  
وزعم انه كان وهبه للذي في يديه وكان العبد غائباً عنهما فقبضه الموهوب له بغير اذنه وقال الموهوب له  
وهبته لي وقبضه باذنك كان القول للموهوب له وان قال الموهوب له حين وهبته لي كان  
في منزلك لا يحضرنا فامرني بقبضه فقبضته لا يصدق كذا في فتاوى قاضيخان \* في المشتري اذا  
اراد الواهب الرجوع في الهبة وادعى الموهوب له انها هلكت فالقول قول الموهوب له ولا يمين  
عليه فان عين الواهب شيئاً وقال هذا هو الهبة حلف الموهوب له عليه كذا في المحيط \* واو قال الزوج  
وهبت مهره في صحتها وقالت الورثة بلى في مرضها فالقول قول الزوج كذا في خزائن الفتاوى \*

اختاف الموهوب له الوارث مع وارث آخر ان الهبة كانت في الصحة او المرض فالقول قول من يدعى الصحة لان تصرفات المريض نافذة وانما ينتقض بعد الموت واختلف فيه فالقول لمن يكره النقص وقيل القول لمن ادعى المرض لانه ينكر لزوم العقد والملك كذا في القنية في باب الدعوى والخصومات في الهبة \* رجل اشترى حلياً ودفع الى امرأته واستعملتها ثم ماتت واختلف الزوج وورثتها انها هبة او هاربة فالقول قول الزوج مع اليمين انه دفع اليها عارية لانه منكبه للهبة كذا في جواهر الفتاوى \* ولو قال للمدعى عليه وهب لك والدي هذا العين فلم يقبضه الا بعد موته وقال الموهوب له قبضته في حبوته والعين في يدي الذي يدعى الهبة فالقول للوارث كذا في الذخيرة \* واذا اراد الواهب الرجوع في الهبة فقال الموهوب له انا اخوك او قال عوضتك او انما تصدقت به علي وكذبه الواهب فالقول قول الواهب وكذلك ان كانت الهبة جارية فقال وهبتها لي وهي صغيرة فكبرت عندي وازدادت خيراً وكذبه الواهب فالقول قول الواهب وهذا استحسان والقياس ان يكون القول قول الموهوب له كذا في المحيط \* وكذا هذا في كل زيادة متولدة كذا في خزائن المفتين \* ولو ادعى الموهوب له انه سمن عندي وكذبه الواهب فالقول للواهب عندنا كذا في الكافي \* ولو كان الموهوب ارضاً وفيها بناء او شجر او سويقاً وهو ملتوت او ثوباً وهو مصبوغ او مخيط فقال الموهوب له وهبتها لي وهي صحراء فبنيت فيها وغرست وقال وهبته لي وهو غير ملتوت وغير مخيط وغير مصبوغ فلتته انا وصبغته وخطته انا وقال الواهب لا بل وهبت كذلك فالقول قول الموهوب له وكذلك اذا اختلفا في بناء الدار وحلية السيف كذا في المحيط \* في المنتقى بن سماعة عن محمد ر ح في رجل وهب جارية من رجل وقبضها الموهوب له وولدها ثم اقام الواهب بينة انه كان دبرها قبل ان يهبها قال يأخذها ويأخذ عقرها وقيمة اولادها وكذلك لو مات الواهب واقامت الامة بينة ان الواهب قد كان دبرها قبل ان يهبها من هذا الرجل كان الجواب كما قلنا كذا في المحيط \* وفي الفتاوى العتابية ولو استولدها الموهوب له فاقامت الجارية بينة ان الواهب كان دبرها اخذها الواهب وعقرها وقيمة ولدها والولد حر بالقيمة كذا في التاتارخانية \* رجل وهب عبداً انسان بغير اذن المولى وسلم ثم ادعى مولاه انه عبده واقام البينة وقضى القاضي له ثم اجاز المولى هبة العبد ذكر الخصاص ر ح انه لا يجوز اجازته في قول ابي حنيفة ر ح وهذا على الرواية التي رويت من ابي حنيفة ر ح ان قضاء القاضي للمستحق يكون فسخا للعقد لما مضى اما في ظاهر الرواية لا يكون



فسخا كذا ذكر شمس الأئمة الحلواني رح واذا لم يفسخ البيع بالاستحقاق لا يفسخ الهبة فتصح  
اجازة المستحق والفتوى في البيع على ظاهر الرواية قال الآ خر كنت وهبت لي ألف درهم ثم  
قال بعد ما سكنت لم اقبضها فالقول قوله وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطي \* ولو وهبت  
المرأة شيئا لزوجها وادعت انه استكرهها في الهبة تسمع دعواها كذا في فتاوى قاضيخان \* امرأة  
وهبت مهرها من الزوج وقالت انا مدركة ثم قالت بعد ذلك لم اكن مدركة وكذبت نفسها ان كان  
قد حاد المدركات في ذلك الوقت او كان بها علامة المدركات لا يصدق انها لم تكن مدركة  
وان لم تكن كذلك كان القول قولها كذا في خزائن الفتاوى \* في الباقي ويجوز الرجوع فيما  
وهب للعبد بغيبة المولى ان كان مأذونا له ويصدق الواهب انه مأذون ولا تقبل بينة العبد على  
انه محجور الا ان يكون على اقرار الواهب ويحلف الواهب عند عدم البينة على العلم واوغاب  
العبد والهبة في يده فلا خصومة مع المولى وان كانت في يده فهو الخصم اذا صدقه واقامت عليه  
البينة كذا في المحيط \* رجل قال لغيره وهبت لك هذا العبد اس فلم تقبل كان القول قول  
الواهب كذا في فتاوى قاضيخان \* الباب العاشر في هبة المريض قال في الاصل ولا تجوز هبة  
المريض ولا صدقته الا مقبوضة فاذا قبضت فجازت من الثلث واذا مات الواهب قبل التسليم  
بطلت يجب ان يعلم بان هبة المريض عقد اوليست بوصية واعتبارها من الثلث ما كان  
لانها وصية ولكن لان حق الورثة يتعلق بمال المريض وقد تبرع بالهبة فيلزم تبرعه بقدر ما جعل  
الشرع له وهو الثلث واذا كان هذا التصرف هبة عقدا شرط له سائر شرائط الهبة ومن جملة شرائطها  
قبض الموهوب له قبل موت الواهب كذا في المحيط \* ان كانت الهبة دارا فقبضها ثم مات ولا مال له  
غيرها جازت الهبة في ثلثها ور د الثلثين الى الورثة وكذلك سائر ما يقسم وما لا يقسم كذا في  
المبسوط \* مريض وهب لرجل جارية فوطئها الموهوب له ثم مات الواهب وعليه دين مستغرق ترد  
الهبة ويجب على الموهوب له العقر هو المختار كذا في جواهر الاخلاطي \* وروي اذا وطئ الواهب  
المريض الامة لم يثبت النسب وعليه العقر للموهوب له وله ثلث الامة وثلث الولد وباقيها لورثة  
الواهب ولو قطع الواهب يد هافقي وجوب الارش روايتان كذا في التاتارخانية \* ان كانت  
الهبة جارية فكاتبها الموهوب له ثم مات المريض ولا مال له غير هافعلي الموهوب له ثلثا قيمتها  
للورثة والا نرد الكتابة فان قضى القاضي عليه بثاني قيمتها ثم عجزت المكتوبة لم يكن للورثة

عليها سبيل وان عجزت قبل القضاء اخذوا ثلثيها وكذلك ان كاتبها بعد موت المريض والجواب على ما تقدم ما لم ينقض القاضي بثلثيها للورثة كذا في المبسوط \* في الفتاوى العتبية ولو وهب المريض عبدا هو جميع ماله بشرط ان يكون له عوض قيمته مثل ثلثي الهبة او اكثر جاز وان كان اقل فالموهوب له ان شاء اكمل الثلثين وان شاء رد جميع الهبة واخذ عوضه وكذا اذا عوضه من غير شرط كذا في التافارخانية \* مريض وهب لآخر عبدا وسلمه اليه ثم الموهوب له قتل الواهب عمدا او خطأ فانه يرد العبد الى ورثة الواهب كذا في القنية \* رجل وهب لرجل عبدا في مرضه وقيمته الف درهم وسلمه اليه ولا مال له غيره ثم ان العبد قتل الواهب يقال للموهوب له ادفعه او افده فان اختار الفداء فداه بعشرة آلاف وان اختار الدفع دفعه ولا شيء عليه لان المولى يتخلص عن عهدة الجناية بدفع الجاني يدفع نصفه اليهم على وجه رد الهبة ونصفه على وجه الدفع بالجناية هكذا في المبسوط \* مريض وهب عبدا ولا مال له غيره فباعه الموهوب له ثم مات المريض صح تصرفه وضمن ثلثي قيمته لورثته هكذا في السراجية \* مريض وهب عبدا لرجل وعليه دين يحيط بقيمته ولا مال له غير العبد فاعتقه الموهوب له قبل موت الواهب جاز ولو اعتقه بعد موته لا يجوز كذا في الظهيرية \* مريض وهب مريض عبدا وسلمه اليه فاعتقه وليس لواحد منهما مال غيره ثم مات الواهب ثم مات الموهوب له فان العبد يسعى في ثلثي قيمته لورثة الواهب ويسعى في ثلث الباقي لورثة الموهوب له وان كان على الموهوب له دين الف درهم وقيمة العبد الف درهم يسعى العبد في قيمته يضرب فيه غرماء الموهوب له بدنيهم وورثة الواهب بثلثي قيمة العبد هكذا في المبسوط \* ولو وهب المريض دارا قيمتها ثلثمائة على ان يعوضه عبدا قيمته مائة وثلاثة اشْفِيع ان يأخذها بقيمة العبد فان مات وابي الورثة الا جازة خير الشْفِيع كالموهوب له اي رد الشْفِيع ثلث الدار وكل الدار واخذ عبدا وان لم يكن العوض مشروطا لا يأخذ بالشفعة كذا في النكافي \* مريض وهب عبدا قيمته ثلثمائة لرجل صحيحه على ان يعوضه عبدا قيمته مائة واثنا عشر مات المريض من ذلك المرض ولا مال له غير العبد وابي الورثة ان يجيزوا ما صنع الواهب كان للموهوب له الخيار ان شاء نقض الهبة ورد الموهوب كله واخذ عوضه وان شاء رد ثلث العبد الموهوب على الورثة وسلم ثلثاه له ولم يأخذ من العوض شيئا وان قال الموهوب له ازبد في العوض بقدر الزيادة من المحاباة على الثلث لم يكن له ذلك

ذاك كذا في خزانة المفتين \* اذا وهب المريض شيئا لا يخرج من الثلث يرد الموهوب له ما زاد على الثلث من غير خيار وفي البيع بخير المشتري كذا في الصغيرى \* ولو وهب المريض كثر ثمر قيمته ثلثمائة على ان يعوضه الصحيح كثر ثمر يساوي مائة وتقابضار مات ولم يجز الورثة رد كثر الهبة واخذ كثر نفسه او رد نصف الكرواخذ نصف كره ولو لم يشترط العوض ان شاء رد الهبة واخذ العوض وان شاء رد ثلثيها ولا يرجع بشي كذا في الكافي \* مريض له عبد يساوي خمسة آلاف درهم وهبه لرجل وقبضه الموهوب له ولا مال له غيره ثم ان العبد قتل المريض خطأ فانه يقال الموهوب له ادفعه او افده فان اختر الفداء فداه بالدية وسلم له العبد كله لان الدية بدل نفس الواهب بمنزلة مال خلفه فتبين به ان ماله خمسة عشر الفا وقيمة العبد خمسة آلاف فهو خارج من ثلثه فلهذا تنفذ الهبة في جميعه واذا ظهر ثمنها الهبة في جميع العبد ظهر ان على الموهوب له الدية كاملة للورثة باختياره فان كان يساوي ستة آلاف درهم واختر الفداء فانه يرد على ورثة الواهب ربعة ويفدي ما بقي بثلثة ارباع الدية كذا في المبسوط \* وفي العيون هشام عن محمد بن رح رجل وهب عبدا في مرضه لرجل له على العبد الف درهم ثم مات الواهب ولا مال له غيره رجع الى الورثة ثلث المملوك وبطل الدين وهو قول ابي حنيفة ومحمد وابي يوسف رح ثم رجع ابو يوسف رح قال يعود ثلثا الدين فان وهب الرجل في مرضه غلاما لابنه ولا ابنه على هذا الغلام دين قال فان صح فهو جائز وان مات نصار للورثة عاد دينه كذا في التاتارخانية \* واذا رجع الواهب في هبته والموهوب له مريض وقد كانت الهبة في الصحة فان كان بقضاء قاض فالرجوع فيه صحيح ولا سبيل لغرماء الموهوب له وورثته بعد موته على الواهب وان كان ذلك بغير قضاء قاض كان رد المريض له حين طلب الواهب الرجوع فيها بمنزلة هبة جديدة من المريض فيكون من الثلث ان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين يحيط بماله ابطال ذلك الرجوع ووردت الهبة الى تركة الميت كذا في المبسوط \* مريض وهب جاريته لمريض فردها الموهوب له على الواهب بهبة منه فهو جائز وليس لورثة الموهوب له ان يرجعوا في شيء مما وهب فقد اعتبر الرجوع في هذه المسئلة فسحا من كل وجه وانه يوافق رواية ابي حفص رح عن محمد بن رح كذا في الظهيرية \* مريض وهب غلاما لامرأته نقبضته واعتقته ثم مات المريض فالعنق نافذ وتضمن القيمة كذا في خزانة المفتين \* مريضة وهبت صداقها من زوجها فان برأت من مرضها صح وان ماتت من ذلك المرض فان كانت مريضة غير

مرض الموت فكذلك الجواب وان كانت مريضة مرض الموت لا يصح الا باجازة الورثة وتكلموا في حد مرض الموت والمختار للفتوى انه اذا كان الغالب منه الموت كان مرض الموت سواء كانت صاحبة الفراش اولم تكن كذا في المصنفات \* قال ابو الليث رح هو ان لا يفقد ان يصلي قائما وهو احب وبه نأخذ كذا في الجوهرة النيرة \* مريضة وهبت مهرها من زوجها ثم ماتت قال الفقيه ابو جعفر رح ان كانت عند الهبة تقوم احاجتها وترجع من غير معين على القيام فهو بمنزلة الصحيحة تصح هبتها كذا في فتاوى قاضيخان \* والمتعد والمفلوج والاشل والمسلول ان تطاول ذلك ولم يخف منه الموت فهبته من كل المال كذا في التبيين في كتاب الوصايا \* والمرأة اذا اخذها المطلق فما فعلته في تلك الحالة يعتبر من الثلث فان سلمت جاز ما فعلته من ذلك كله كذا في الجوهرة النيرة \* ولو وهبت المرأة مهرها من الزوج في حالة الطلق وماتت في النفاس لم يصح كذا في السراجية \* وهبت مهرها من زوجها في مرض موتها ومات زوجها قبلها فلا دعوى لها عليه لصحة الابراء ما لم تمت فاذا ماتت منه فلورثتهاد دعوى مهرها كذا في القنية \* مريض مرض الموت طلق امرأته ثلثا وباع منها منزلا ووهب لها ثمنه واوصى لها بالف درهم ثم ماتت وهي في العدة فالوصية وهبة الثمن على قول من اجاز البيع باطلاق فان اجاز ما ثر الورثة فهذا على وجهين ان قالوا اجزأه ما امر به الميت جازت الوصية وبطلت الهبة وان قالوا اجزأه ما فعل الميت جازت الوصية والهبة جميعه كذا في خزائن المفتين \* واذا وهب المولى من ام ولده في صحته لا يصح وكذا لو وهب المولى من ام ولده في مرض موته لا يصح ولا تنقلب وصيته اما اذا اوصى لها بعد الموت تصح كذا في جواهر الفتاوى الباب الحادي عشر في المتفرقات في مجموع النوازل رجل وهب لرجل شيئا وقبضه الموهوب له ثم اختلسه منه الواهب واستهلكه غرم قيمته للموهوب له ولو وهب لرجل شاة وقبضها الموهوب له ثم ذبحها الواهب بغير امره او وهب له ثوبا ثم قطعها بغير امره ففي الشاة يأخذ الموهوب له الشاة المذبوحة ولا يغرم الواهب له شيئا وفي الثوب يأخذ الموهوب له الثوب ويغرم الواهب له ما بين القطع والصحة كذا في المحيط \* وفي فتاوى آهور رجل له على آخر مائة وخمسون درهما مائة حال وخمسون مؤجل فوهب رب الدين للمديون خمسين فتلک الموهوب ينصرف الى الحال ام الى المؤجل افتى الامام الاجل برهان الدين المرفي ناني رح بانه ينصرف اليهما وبه افتى القاضي بدیع الدين رح كذا في التارخانية \* المريضة اذا قالت ليس اي علي زوجي صداق لا يبرأ عندنا كذا في خزائن الفتاوى \* وسئل علي

السعدي عن قال لا رأت هبي لي جميع املاكك فقالت وهبتُ هل يدخل فيه المهرام لا فقال  
لا كذا في التارخانية \* رجل جهز ابنته بماله ووجه الابنة مع الجهاز الى زوجها فماتت الابنة فادعى  
الاب انه كان عارية وزوجها يدعى الملك اختلفوا فيه قال بعضهم القول قول الزوج والبيدة على الاب  
وبه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح وقال بعضهم القول قول الاب لانه هو الدافع  
والمملك قال رضي الله عنه وينبغي ان يكون الجواب على التفضيل ان كان الاب من الكرام  
والاشراف لا يقبل قول الاب لان مثله يأنف عن الاعارة وان كان من اوساط الناس يكون القول  
قول الاب لانه هو الدافع وليس بمكذب فيما قال من حيث الظاهر كذا في فتاوى قاضيخان \*  
اعطى لزوجته دنانير ليتخذها ثيابا وتلبس بها عند فدفعتها هي الى معاملة فهي لها كانت تدفع لزوجها  
ورق عند الحاجة الى النفقة او شيئا آخر وهو ينفقه على صياله ليس لها ان ترجع بذلك عليه كذا  
في القنية \* امرأة قالت لم يكن لي على زوجي شيء هو ابراء عن المهر ولوجعلت زوجها في حل  
يبرأ الزوج عن المهر كذا في خزائن الفتاوى \* قال لها وهي لا تعلم العربية قولي وهبت مهري  
منك فقالت وهبت لا يصح بخلاف الطلاق والعناق ولهذا واكره على الهبة فوهب لا تصح كذا  
في الوجيز للكردي \* ولو وهبت المرأة شيئا لزوجها وادعت انه امنكرها في الهبة تسمع دعواها كذا في  
فتاوى قاضيخان \* واذا ارادت المرأة ان تهب مهرها ثم لها ان تعبد المهر على الزوج فتصالح عن المهر  
على اللؤلؤة او على الثوب ولا تراه فتبرئ الزوج ثم رأت ذلك الشيء فردته بخيار الرؤية عاد المهر على  
الزوج ولو ماتت لزم العقد وبطل خيار الرؤية كذا في خزائن الفتاوى \* واذا ارادت المرأة ان تهب مهرها لزوجها  
ان ماتت وان لم تمت بقي في ذمته ينبغي ان تشتري من زوجها ثوبا في مبدل بمهرها ان ماتت  
بطل الخيار وان عاشت ترد الثوب بخيار الرؤية كذا في حسب المفتي \* هبة المهر من الزوج الميت  
نصح استحسانا كذا في السراجية \* والبنات لو وهبت مهرها من ايها ان امرته بالقبض صح  
كذا في الخلاصة \* قال في الاصل الوكيل في باب الهبة في معنى الرسول حتى يجعل العاقد  
هو الموكل دون الوكيل وفي البقالي التوكيل بالهبة توكيل بالتسليم وللوكيل بالتسليم ان يوكل غيره  
بخلاف الوكيل بالقبض كذا في المحيط \* وفي الفتاوى العنابية ولو وکل الواهب رجلا بالتسليم ووكل  
الموهوب له رجلا بالقبض وغابا صح التسليم من الوكيل فان امتنع وكيل الواهب خاصته وكيل  
الموهوب له وينفرد احد وكيلي التسليم به بخلاف وكيلي القبض لا ينفرد احدهما كذا في التارخانية

في فصل فيما يجوز من الهبة ومالا يجوز \* ولوافق على معتدة الغير على طمع ان يتزوجها بعد عدتها فابت ان يتزوجها فان شرط في الاتفاق التزوج يرجع بما اتفق والا فلا صح ان لا يرجع كذا قال الصدر الشهيد ر خ وقال الاستاذ قاضي خان الا صح انه يرجع عليها زوجت نفسها ولم تزوج لانها رشوة ولو اكلت معه لا يرجع بشيء كذا في القنية \* وسئل ابو القاسم عن امر شريكه بان يدفع ماله على ولده على وجه الهبة وكتب اليه كتابا بذلك وامتنع الشريك عن الاداء هل لابن الخصومة معه قال هذا شيء لم يجب بعد ولا يجب له الا بالقبض فليس لابن خصومة في ذلك قال الفقيه ر خ ولولم يكن على وجه الهبة فللابن ان يخاصم اذا كان مقرا بالمال وبالكالة كذا في الحاوي للفتاوى \* امير و هب جارية لرجل فاخبرته الجارية انها كانت اثما جرح قتل في غير يستولي عليها وتداولتها الايدي والموهوب له لا يجدر ثمة المقتول هو يعلم انه لو خلاها ضاعت ولو امسكها ربما يقع في فتنة فله ان يرفع الامر الى القاضي ليبيعها للغائب من ذي اليد حتى اذا ظهر المالك كان له على ذي اليد الثمن كذا في جواهر الفتاوى \* وفي فتاوى ابي الفضل سئل عن رجل وهب لرجل ارضا كانت في يدايه مدة وبعد ابيه كانت في يده فجاء مدعي بخاصمه قال ابو حنيفة وابو يوسف ر خ خصومته مع الموهوب له دون الواهب وقال محمد ر خ ان اراد اخذ الارض فكذلك وان اراد اخذ القيمة حيث استهلكها بهبة كان له ان يخاصم الواهب كذا في الحاوي للفتاوى \* قاض او غيره دفع اليه صحت لا صلاح الملمح فاصلح ثم قدم يرد ما دفع اليه المتعاشقان بدفع كل واحد منهما لصاحبه اشياء فهي رشوة لا يثبت الملك فيها والدافع استردادها خطب امرأة في بيت اخيها فابى ان يدفعها حتى يدفع اليه دراهم فدفع وتزوجها يرجع بما دفع لانها رشوة كذا في القنية \* اذا دفع الرشوة لدفع الجور من نفسه او احد من اهل بيته لم يأثم اذا جاء ملك دار الحرب لرسول ملك دار الاسلام جارية فهي له ولو اهدى ملك العدو الى امير العسكر فهي لجميع العسكر كذا في السراجية \* وسئل بن مقاتل مما يهدي ابو بصير الى المعلم او الى المؤدب في النيروز او في المهرجان او في العيد قال اذا لم يسئل ولم يلج عليه في ذلك فلا بأس به كذا في الحاوي للفتاوى \* وسئل الجلوائي عن حلق كوزة او وضعه في سطحه فامطر السحاب وامتلأ الكوز من المطر فجاء انسان واخذ ذلك الكوز مع الماء هل لصاحب الكوز ان يحترق الكوز مع الماء فقال نعم قال ر ض وجوابه في الكوز

في الكوز مما لا اشكال فيه فاما في الماء فانه ينظر ان كان اعمدة لذلك حينئذ يستردة وان لم يعد له لذلك لا يسترده كذا في التا تاريخانية \* وقبول الهبة والصدقة على اللقيط الى الملتقط وقبضه جائز استحصانا كذا في الملتقط \* لقيط في يد ملتقط نقله وينفق عليه وليس لهذا الصغير احد سواه جاز للاجنبي ان يقبض ما وهب من الصغير وان كان الصغير من اهل ان يقبض بنفسه ولهذا الاجنبي ان يسلمه لتعليم الاعمال وليس للاجنبي آخر ان يسترد منه نص عليه السرخسي في كتاب الهبة كذا في الصغير \* وسئل عن بن احمد رح عن رجل دخل الحمام وقد دفع اليه صاحب الحمام الاجرة فاعترف من الازاء ماء بانه دفعه اليه صاحب الحمام كما هو العادة في بلدنا هل يصير ذلك الماء ملكا للمعترف ام يكون ذلك لصاحب الحمام ويكون منه ابا حجة للداخلين فقال صار احق به من غيره ولكن ما صار ملكا له كذا في التا تاريخانية \* دفع الى اجنبية مينا لارادة الزنا فان قال دفعت اليك لازني بك فله الطلب وان وهبها ارادة الزنا وهي فائدة فله الاسترداد والا فلا كذا في القنية \* وفي نواكد شمس الاسلام اذا خوف امرأته بالضرب حتى وهبت مهرها لا تصح ان كان قادرا على الضرب كذا في الخلاصة \* وسئل والدي عن خاصم زوجته واذاها بالضرب والشم حتى وهبت الصداق منه ولم يعوضها هل لها حق الرجوع فقال هذه البراءة باطلة كذا في التا تاريخانية \* في فتاوى النسفي سئل نجم الدين عن امرأة اعطت زوجها مالا بسؤاله ليتوسع بالتصرف فيه في المعيشة فظفر بالزوج بعض غرماء الزوج استولى على ذلك المال هل للمرأة ان تأخذ ذلك المال من ذلك الغريم قال ان كانت وهبته من الزوج او اقرضته منه فلا وان كانت اعطته ليتصرف فيه على ملكها عليها ذلك كذا في المحيط \* هبة البناء بدون الارض جائزة كذا في الذخيرة \* ويدخل في هبة الارض ما يدخل في بيعها من الابنية والاشجار من غير ذكر وكذا في الصلح على ارض او عنها تدخل ولا يدخل الزرع في الصلح من غير ذكر قال ركن الصباغي الزرع يدخل في الرهن والاقرار والقي بغير ذكر ولا يدخل في البيع والقسمة والوصية والاجارة والنكاح والوفاء والهبة والصدقة وفي القضاء بالملك المطلق ولا يدخل الثمار والاوراق المتقومة في هبة الاشجار بغير ذكر فاذا لم يذكر وفيها ثمر وورق فسدت الهبة لانه يمنع التسليم كذا في القنية \* في البتمة سئل والدي عن رجل قال لاخر ان دفع الي اصطبلك حتى تكون فيه دابتي فدفعها لمن يكون السارقين قال لصاحب الدابة قال رضي الله تعالى عنه وهكذا الجواب به علي بن الحسين السغدري وسئل علي مرة اخرى فقال هو لمن القى الحشيش سواء كان غاضبة

للاصطبل او مستعيرا او غاصبا للداية او مستعيرا لها الا ان يكون جعل لذلك موصعا معروفا او قال صاحب الاصطبل لصاحب الدابة ادفع لي دابتك حتى تبيت في اصطبلتي فحينئذ يكون لصاحب الاصطبل كذا في التاتارخانية \* وفي فتاوى النسفي رجل قال لامرأته بين يدي الشهود غفر الله لك حيث وهبت لي المهر الذي لك علي فقالت (آري بخشيدم) فقال الشهود هل تشهد علي هبتك فقالت (هزارتن گواه باشيد) فقال يعرف الرد والتصدق في اثناء كلامها فيحمل علي ما ترون كذا في الذخيرة \* اذا وهب ابنته من رجل كان ثكاحا ولو وهب امرأته من نفسها كان طلاقا ولو وهب عبدة من نفسه كان متقا كذا في خزائن الفتاوى \* وفي جامع الفتاوى عبد مديون وهب فاراد الغرماء نقض الهبة للغرماء ذلك فلو دعي الواهب او الموهوب له قبل النقض تمضي الهبة وكذلك الصدقة وبيع المولى من غيره كذلك ولو اجازوا الهبة بطل حقهم الا ان يعتق العبد ولو اوصى بالعبد لرجل ثم مات ليس للغرماء نقض الوصية بل يباع العبد في يده ولو فضل الثمن من الدين فالفضل للموصى له وفي الصدقة والهبة لا يكون الفضل للموهوب له والمتصدق عليه كذا في التاتارخانية \* وسئل ابو بكر عن هبة العبد المأذون من مال دفعه مولاه او من كسبه قال ان كان يعلم انه لو بلغ مولاه كره ذلك فلا يحل له ذلك والا فلا بأس به كذا في الفتاوى \* قال لمكاتبه وهبت منك بدل الكتابة فقال المكاتب لا قبل عتق المكاتب والمال دين عليه كذا في الوجيز للكردي \* اقرانه وهب من فلان دارا كان هذا اقرا صاحبها وفي الغيانية الاقرار بالهبة لا يكون اقرا بالقبض هو الاصح كذا في جواهر الاطلافي \* وفي الجامع الاصغر خلف عن محمد رح انه قال فيمن وهب لرجل نخلة وهي قائمة لا يكون قابضا لها حتى يقطعها ويسلمها اليه وفي الشراء اذا خلي بينه وبينها صار قابضا لها كذا في الذخيرة \* واهل الذمة في حكم الهبة بمنزلة المسلمين لانهم التزموا الاحكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات الا انه لا تجوز المعاوضة بالخمر عن الهبة فيما بين المسلم والذمي سواء كان المسلم هو المعوض للخمر او الذمي وان صارت الخمر خلا في يد القابض لم تصر عوضا ويرده اليه صاحبه وتجوز المعاوضة بالخمر والخنزير فيما بين الذميين كما يجوز ابتداء المبايعة ولا يجوز بالمبته والدم كذا في المبسوط \* وهب المرتد للنصراني او النصراني له علي ان يعوضه خمر اذ لك باطل كذا في محيط السرخسي \* ثم سلم وهب لمرتد هبة فعوضه منها المرتد ثم قتل او لحق بدار الحرب جازت الهبة ولم يجز تعويضه



عند أبي حنيفة رح وفي قول أبي يوسف ومحمد رح تعويضه صحيح كسائر تصرفاته إلا أن عند أبي يوسف رح يكون من جميع ماله وعند محمد رح من ثلثه بمنزلة سائر تصرفات المرتد على وجه التبرع فإن كان المرتد هو الواهب وقد عوضه لموهوب له من هبته ثم قتل أو لحق بدار الحرب يرد هبته إلى ورثته ويرد عوضه إلى صاحبه إن كان قائماً وإن كان قد استهلكه كان ذلك ديناً في مال المرتد سواء كان الآخر علم بارتداده أو لم يعلم وإذا هب الحربي المستأمن هبة لمسلم أو وهبها له مسلم فقبضها ثم رجع إلى دار الحرب ثم عاد مستأماً فلكل واحد منهما أن يرجع في هبته وإن سبي وأخذت الهبة منه لم يكن للواهب أن يرجع فيها وأن حضر قبل القسمة وأن وقع الحربي في سهم رجل فاعتقه ثم وصلت تلك الهبة إليه بشري أو غيره لم يكن للواهب أن يرجع فيها وإن كان الحربي هو الواهب فسبي ووقع في سهم رجل لم يكن له أن يرجع في هبته وكذلك إن اعتق لا يستطيع الرجوع فيها كذا في المبسوط \* نصراني وهب لمسلم شيئاً فعوضه خمره الرجوع في هبته كذا في محيط السرخسي \* قال حربي وهب لحربي هبة ثم أسلم أهل الدار أو أسلموا جميعاً وخرجوا إلى دار السلام فله أن يرجع في هبته فإن كان عوضه من هبته لم يكن له أن يرجع فيها كذا في المبسوط \* وفي البتية سئل عمر النسفي عن امرأ ولادة أن يقتسموا أرضه التي في ناحية كذا بينهم وأراد به التملك فاقسموها وتراضوا على ذلك هل يثبت لهم الملك أم يحتاج فيه إلى أن يقول لهم الأب ملككم هذه الأراضي أو يقول لكل واحد منهم ملكتك هذا النصيب المفترق قال لا وسئل عنها الحسن فقال لا يثبت الملك لهم بالقسمة كذا في التاتارخانية في الفصل السادس في الهبة من الصغير \* سئل عن امرأة باعت كرباساً من زوجها وأحالت بالثمن لابنها الصغير بطريق الانعام والعتلة فمات الابن فلمن يكون الثمن أجاب يكون كله للمرأة ولا يكون ميراثاً كذا في فتاوى أبي الفتح محمد بن محمود بن الحسين الأسنروشي \* رجل وابنه في المفازة ومعهما من الماء ما يكفي أحدهما من أحق بالماء منهما قال الابن أحق به لأن الأب لو كان أحق لكان على الابن أن يسقي أباه وإن سقى أباه مات هو من العطش فيكون هذا منه أعانة على قتل نفسه وإن شرب هو لم يعن الأب على قتل نفسه فصار هذا كرجلين أحدهما قتل نفسه والآخر قتل غيره فقاتل نفسه أعظم أثماً قال عليه السلام من قتل نفسه بعدد ذنوبه جاء يوم القيمة وفي يده تلك الحديد بجاء بها بطن نفسه والوجع المضرب بالسكين وأصله يوجأ كذا في الظهيرية \* قال رضي الله عنه لما سأله عن كذب نصته التي

السلطان وسأل منه تملك ارض محدودة فامر السلطان بالتوقيع فكتب كاتب السلطان علي  
 ظهر القصة انه جعلت الارض ملكا له هل يصير ملكا له ام يحتاج الى القبول من السلطان في مجلس  
 واحد فانه تملك يحتاج الى القبول في المجلس هذا هو القياس لكن لما تعذر الوصول اليه اقيم السؤال  
 بالقصة مقام ضرورة وقبوله فاذا امره بذلك واخذ منه التوقيع بملك كذا في جواهر الفتاوى \*

قال محمد ر ح في السير الكبير اذا قسم الامام الغنائم في ارض الحرب بين الغانمين او باعها من  
 قوم من التجار دخلوا معه فلحقهم العدو وعجزوا عن اخراجها الى دار الاسلام ناراد المشترون  
 والذين وقع ذلك في سهامهم ان يلقوا بالمناع لبحرقوه فرموا به ثم بداهم فقالوا من اخذ من ذلك شيئا  
 فهو له فاخذ ذلك اقوام من المسلمين صار ذلك لهم حين اخذوا واخرجوا الى دار الاسلام او  
 لم يخرجوه عل محمد ر ح فقال لان هذا بمنزلة الهبة منهم كذا في الذخيرة \* وذكر في كتاب الصيد  
 حديثا يدل على ان الهدية مشتركة بين جلسائه وبين المهدي اليه قال الطحاوي اذا كانت الهدية  
 لا تحتمل القسمة كالثوب او مالا يوكل في الحال كاللحم ونحوه ام يجعل لاصحابه منه شيئا وان كانت  
 الهدية تحتمل القسمة وهو مهابا لاكل للحال يجعل لاصحابه من ذلك حظا ويمسك البقية لاهله  
 كذا في التا تاريخا نية \* رجل مات فبعث رجل الى بن الميت بثوب ليكفنه فيه هل يملكه الابن  
 حتى يكون له ان يكفنه في غيره ويمسكه لنفسه ان كان الميت ممن يترك بتكفينه لفقته او ورع فان  
 الابن لا يملكه ولو كفنه في غيره وجب عليه رد على صاحبه وان لم يكن كذا كذا جاز لابن ان يصرفه  
 الى حيث احب كذا في السراج الوهاج \* اذا وهب الاب لطفله دارا وام بين حدودها وحقوقها  
 وكانت الدار ودعة من آخر وقت الهبة والمودع ساكن ملك الصغير بالعقد الصدقة في هذا مثل  
 الهبة كذا في جواهر الاخلاطي \* الباب الثاني عشر في الصدقة الصدقة بمنزلة الهبة في المشاع  
 وغير المشاع وحاجتها الى القبض الا انه لا رجوع في الصدقة اذا تمت ويستوي ان تصدق على  
 غني او فقير في انه لا رجوع فيها ومن اصحابنا ر ح من يقول الصدقة على الغني والهبة سواء كذا في  
 المبسوط \* اذا تصدق على رجل دار ليس له ان يرجع سواء كان المنصدق عليه فقيرا او غنيا كذا في  
 المضمرات \* ولو دفع الى رجل ثوبا بنية الصدقة فاخذته المدفوع اليه طائفا انه ودعة او عارية فردده  
 على الدافع لا يحل للدافع اخذه لانه قد زال عن ملكه حين قبضه الرجل فان اخذه لزمه رد  
 كذا

كذا في السراج الوهاج \* الهبة لا تصح الا بقبول بالقول واستحسن في صحة الصدقة من غير قبول  
 بالقول لجريان العادة في كافة الا عصار بالتصدق على الفقراء من غير اظهارهم القبول بالقول كذا  
 في القنية \* والصدقة الفاسدة كالهبة الفاسدة كذا في الوجيز للكردي \* ولو تصدق على غنيين  
 جاز في رواية عن ابي حنيفة رح وهو قولهما ولو تصدق على فقيرين جاز بالا جماع كذا في السراجية \*  
 ولو تصدق قطعة نقرة على فقيرين جاز اتفاقا كذا في التهذيب \* رجل وهب لمساكين هبة ودفعها اليهم  
 لم يرجع فيها استحسانا وفي القياس يرجع كذا في المبسوط \* واذا اعطى سائلا او محتاجا على وجه  
 الحاجة ولم ينص على الصدقة فلا رجوع فيه استحسانا كذا في الذخيرة \* رجل في يده دراهم  
 فقال لله علي ان اتصدق بهذه الدراهم فتصدق بغيرها قال نصبر رح جاز وان لم يتصدق حتى هلك  
 الدراهم في يده فلا شيء عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي الفتاوى سئل بن سلمة ممن تصدق  
 على امرأة وهي معسرة غير ان لها زوجا موسرا قال ان كان الزوج يوسع عليها النفقة فهي موسرة بغناء  
 الزوج كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي المنتقى ابراهيم عن محمد رح رجل تصدق على رجل  
 بصدقة وسلدها اليه ثم استقاله الصدقة فاقاله لم يجز حتى يقبض لانها هبة مستقلة وكذلك الهبة اذا  
 كانت لذي رحم محرم وقال كل شيء لا يفسخه القاضي اذا اختصما اليه فهذا حكمه وكل شيء  
 فسخه القاضي اذا اختصما اليه فاقاله الموهوب له فهو مال للواهب وان لم يقبض يجب ان يعلم بان  
 الصدقة لا تقبل الا قالة والفسخ فيجعل اقاله الصدقة تمليكاً مبتدأ وهبة مبتدأة كذا في المحيط \* قال  
 ابو يوسف رح لو تناقضا الصدقة فمات المتصدق عليه قبل ان يقبضها المتصدق فان المناقضة باطلة ولو  
 كان ذلك في هبة كانت المناقضة جائزة كذا في البحر الرائق \* عن ابي يوسف رح لو اعطى رجلا  
 دارا على ان نصفها صدقة عليه ونصفها هبة وقبض الرجل فله ان يرجع في نصف الهبة لان كل نصف  
 على حدة والشيوع لا يمنع الرجوع كذا في محيط السرخسي \* اذا تصدق بداره على امرأته وعلى  
 ما في بطنها وهي حامل لم يجز شيء من الصدقة ولو قال لها تصدقت عليك وعلى غلامي او قل عليك  
 وعلى نفسي هذه الدار لم يجز ولو قال تصدقت عليك وعلى الرجل الذي في هذا البيت وليس فيه احد  
 انما هذا بمنزلة رجل قال تصدقت بهذه الدار على ابني الصغار الثلاثة وهو يظن انهم احياء وكان  
 بعضهم ميتا وهو لا يعلم فالصدقة باطلة ولو قال هذا وهو يعلم بموت من مات منهم جازت الصدقة  
 وكلها للحي اشار الى ان الايجاب اذا وقع لمن يملك بوجه من الوجوه كان الايجاب بكامله

لمن يملك وعند ذلك لا يمكن الشروع أصلاً في جواز الإيجاب وإذا وقع الإيجاب لشخصين كل واحد ممن يملك بوجه من الوجوه فلا إيجاب يكون لهما وعند ذلك يتمكن الشروع من أحد الجانبين فيمنع جواز الإيجاب على قول من يرى الشروع من أحد الجانبين مانعاً هكذا في المحيط \* وإذا تصدق على رجل بصدقة وسلمها إليه ثم مات المتصدق عليه والمتصدق وارثه فورث تلك الصدقة ثلاً بأس عليه في الإصابة منها كذا في الظهيرية \* إذا قال جعلت غلة دارى هذه صدقة في المساكين أو قال دارى هذه صدقة في المساكين فما دام حياً يؤمر بالتصدق وإذا مات قبل تنفيذ الصدقة فالدار والغلة ميراث عنه كذا في الذخيرة \* وأن كان حياً وتصدق بقيمتها أجزاء كذا في المبسوط \* من قال مالي أو ما املك في المساكين صدقة فهو على مال الزكاة ويدخل فيه جنس ما يجب فيه الزكاة وهي السوائم والنقدان ومروض التجارة سواء بلغت نصاباً ولم تبلغ قدر النصاب وسواء كان عليه دين مستغرق أو لم يكن عليه دين وتدخل فيه الأراضي العشرية عند أبي يوسف رح وعند محمد رح لا تدخل ولا تدخل الأراضي الخراجية ولا يدخل الرقيق للخدمة ولا العقار وأثاث المنازل وثياب البذلة وسلاح الاستعمال ونحو ذلك مما ليس من أموال الزكاة ومن مشائخنا من قال في قوله ما املك أو جميع ما املك في المساكين صدقة يجب عليه أن يتصدق بجميع ما يملك قياساً واستحساناً وإنما القياس والاستحسان في قوله مالي صدقة أو جميع مالي صدقة والصحيح هو الأول لأنهما يستعملان استعمالاً واحداً كذا في التبيين في مسائل شتى كتاب أدب القاضي \* ويمسك من ذلك قوته فإذا أصاب شيئاً بعد ذلك تصدق بما أمسك ولم يبين في الكتاب مقداره ما أمسك لأن ذلك يختلف بقلته وماله وكثرته وقيل إن كان محترفاً يمسك قوت يومه وإن كان صاحب غلة أمسك قوت شهره وإن كان صاحب ضياع أمسك قوت سنة كذا في المبسوط \* وذكر في الأجناس قال محمد رح لو قال مالي في المساكين صدقة وله دراهم على الناس لا يلزم التصديق بها وقال أبو يوسف رح لو قال مالي في المساكين صدقة وله ديون ولانية دخل فيه ولو حلف أن يتصدق بما يملك دخل ذلك كله ومسكنه وخادمه وثيابه ومناخ البيت كذا في الينابيع \* ولو قال مالي صدقة في المساكين أن فعلت كذا ففعل قال أبو حنيفة رح لا يدخل إلا الصامت وأموال التجارة ولا يدخل ماله على الناس كذا في الملنقط \* قال الخجندی إذا قال لله مالي أن أهدي جميع مالي أو جميع ملكي بدخل فيه ما يملك وقت النذر فيجب أن يهدي ذلك كله إلا قدر قوته

فاذا استفاد مالا آخر اهدى مثله هكذا في السراج الوهاج \* ولو قال لله علي ان اتصدق بهذا الثوب فعليه ان يتصدق بقيمة ويمسك الثوب وله ان يتصدق بثمنه كذا عن خلف والفقهاء وكذا الواو صي بالتصدق بهذا الثوب كذا في الملتقط \* وذكر هلال بن يحيى في وقفه لو قال ارضي صدقة في المساكين لا تصير صدقة لانها مجهولة ولو قال ارضي هذه صدقة و اشار اليها ولم يحدد ها تصير صدقة لان الارض بالاشارة صارت معلومة وكذلك لو حدد ها ولم يشر اليها لانها بالتحديد صارت معلومة فاستغنى عن الاشارة وتكون هذه صدقة التملك لا صدقة موقوفة كذا في محيط السرخسي \* وفي فتاوى آهور جل دفع الى رجل عشرة وقال تصدق بها على فلان الفقير فتصدق بعشرة من عند نفسه وامسك تلك العشرة قال قاضي بديع الدين يضمن بالاتفاق رجل دفع الى رجل عشرة دراهم ومائة من حنطة وقال ادفع الى فلان الفقير فدفع الى غيره في الحاوي انه يضمن وقال ظهير الدين رح لا يضمن لان المقصود ابتغاء مرصات الله تعالى وقد وجد في حق فقير كذا في التاتارخانية \* محتاج معه دراهم فالاتفاق على نفسه افضل من التصديق على الفقراء وان اثرهم على نفسه فهو افضل بشرط ان يعلم من نفسه حسن الصبر على الشدة وان خاف ان لا يصبر ينفق على نفسه كذا في الملتقط \* وسئل بعضهم عن التصديق على المكذبين الذين يسألون الناس الحافارياً كلون اسرافا قال ما لم يظهر لك ان ما يتصدق عليه ينفق في المعصية او هو غني لا بأس بالتصدق عليه وهو مأجور بما اوى من سد خلته كذا في الحاوي للفتاوى \* الصبي اذا تصدق ماله باذن الاب لا يصح كذا في السراجية \* ذكر في المنتقى عن ابي يوسف رح اذا تصدق بعبد آبق له على ابنه الصغير لا يجوز وروى المعلى عنه انه يجوز فحصل عنه روايتان كذا في الظهيرية \* رجل في يده دار فتصدق بها على ولده الصغير وام يقل قبضتها ثم اخرجها من يده فبلغ الصبي واقام البيعة على قول الاب فالدار له كذا في التاتارخانية \* التصديق بثمن العبد على المحتاجين افضل من الاعناق كذا في السراجية \* رجل تصدق على الميت او داله فانه يصل الثواب الي الميت اذا جعل ثواب عمله لغيره من المؤمنين جاز كذا في السراجية \* تصدق على فقير طازجة على ظن انه فلس ليس له ان يسترد ها ظاهرا قال القاضي عبد الجبار ان كان قال ملكت منه فلسا ثم ظهر انه لها طازجة له ان يسترد وان قال ملكت هذا لا يسترد قال سيف السائلي لا يسترد في الحالين كذا في القنية \* رجل اخرج الدراهم من الكيس او من الجيب ليدفعه الى مسكين ثم بداله فلم يدفع فلا شيء

عليه من حيث الحكم كذا في السراجية \* ولو تصدق بامته ودفعها وعليها ثياب او حلي جاز ويكون الثوب والحلي للذي تصدق بها كذا في خزانة المفتين \* وقال محمد بن مقاتل فيمن قال لا خير كل منفعة تصل الي من مالك فعلي ان تصدق به فان وهب له شيئاً وجب ان يتصدق به وان اذن له ان يأكل من طعامه فانه لا يحل له ان يتصدق به وانما يحل له ان يأكل من طعامه كذا في الحاوي للفتاوى \* وعن الحسن البصري فيمن يخرج كسرة الى مسكين فلم يجده قال يضعها حتى يجي آخر وان اكلها اطعم مثلها قال ابراهيم النخعي مثله وقال عامر الشعبي هو بالخيار ان شاء قضاها وان شاء لم يقضها لا تجوز الصدقة الا بالقبض وقال مجاهد من اخرج صدقة فهو بالخيار ان شاء امضى وان شاء لم يمض وعن عطاء مثله قال الفقيه ابو الليث رح وهو المأخوذ كذا في المحيط \* اختلفوا في التصدق على سائل المسجد قالوا لا ينبغي ان يتصدق على السائل في المسجد الجامع لان ذلك اعانة على اذى الناس وعن خلف بن ايوب رح قال لو كنت قاضياً لم اقبل شهادة من تصدق على سائل المسجد وعن ابي بكر بن اسمعيل الزاهد رح قال هذا فلس واحد يحتاج الي سبعين فلساً لتكون تلك السبعون كفارة عن الفلوس الواحد ولكن يتصدق قبل ان يدخل المسجد وبعد ما خرج منه كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي تجنيس الناصري اذا قال السائل بحق الله او بحق محمد صلى الله عليه وآله وسلم ان تعطيني كذا لا يجب عليه في الحكم والاحسن في المروءة ان يعطيه ومن بن المبارك قال يعجبني اذا سأل سائل لوجه الله تعالى ان لا يعطي كذا في التاتارخانية \*



## كتاب الاجارة

وهو مشتمل على اثنين وثلاثين باباً \* الباب الاول في تفسير الاجارة وركنها والفاظها وشرائطها وبيان انواعها وحكمها وكيفية انعقادها وصفتها اما تفسيرها شرعاً فهي عقد على المنافع بعوض كذا في الهداية \* واما ركنها فالاجاب والقبول بالالفاظ الموضوعة في عقد الاجارة واما بيان الفاظها فنقول الاجارة انما تنعقد بلفظين يعبر بهما عن الماضي فحوان يقول احدهما آجرت هذه الدار ويقول الآخر قبلت او استأجرت ولا تنعقد بلفظين احدهما يعبر به عن المستقبل نحو آجرتني فيقول

فيقول الآخر آجرت كذا في النهاية \* وذكر شمس الأئمة الحلواني في شرح كتاب الصلح ان الاجارة تنعقد بلفظ الهبة والصلح وذكر شمس الأئمة السرخسي رح ان الاجارة تنعقد بلفظ الاعارة واما اذا وهب منفعة الدار من آخر شهرا بعشرة دراهم او اعار عينا بعشرة دراهم شهرا حكى ابو طاهر الدباس عن ابي حنيفة رح انه لا يلزمه قبل استيفاء المنفعة وبعد استيفاء المنفعة يعتبر اجارة كذا في الظهيرية في باب العطية من هبة الاصل \* اذا قال داري هذه لك اجارة كل شهر بدرهم او قال اجارة هبة فهي اجارة في الوجهين وام يدكر في الكتاب ان هذه الاجارة هل تكون لازمة ذكر الخصاف رح انها لا تكون لازمة حتى كان لكل واحد منهما ان يرجع منهما قبل القبض ويكون لكل واحد منهما ان يفسخ قبل القبض وان اسكنها يجب عليه اجر المثل كذا في المحيط \* لو قال ملكتك منفعة داري هذه شهرا بكذا كانت الاجارة جائزة ولو قال آجرتك منفعة هذه الدار شهرا بكذا يجوز على الاصح كذا في خزائن المفتين \* وذكر في كتاب الصلح رجل ادعى شقصة من دار فانكر المدعى عليه فصالحه على سكنى بيت معلوم من هذه الدار عشرين جازفلوان المدعى آجر هذا البيت من الذي صالحه جاز في قول ابي يوسف رح ولا يجوز في قول محمد رح كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو باع المدعى هذا السكنى بيعا من رجل لم يجز بعض مشائخنا رح قالوا انما لم يجز بيع السكنى لترك التوقيت وقال بعضهم لا يجوز بيع السكنى وان كان موقتا كذا في الذخيرة \* واذا قال لغيره بعث منك منافع هذه الدار كل شهر بكذا او هذا الشهر بكذا ذكر في العيون ان الاجارة فاسدة كذا في النهاية \* ذكر شمس الأئمة الحلواني ان في انعقاد الاجارة بلفظ البيع اختلاف المشائخ والظاهر تنعقد بلفظ البيع اذا وجد التوقيت كذا في الغيائية \* رجل قال لغيره اشتريت منك خدمة عبدك هذا شهرا بكذا كانت اجارة فاسدة كذا في فتاوى قاضيخان \* عن محمد رح اعطيتك هذا العبد سنة يخدمك بكذا جاز ويكون اجارة كذا في الخلاصة \* وتنعقد الاجارة بالتعاطي بانه فيما ذكر محمد رح في اجارة الاصل في باب اجارة الثياب اذا استأجر رجل من آخر قدورا بغير اعيانها لا يجوز للتفاوت بين القدور من حيث الصغر والكبر فان جاء بقدور وقبلها المستأجر على الكراء الاول جاز ويكون هذا اجارة مبتدأة بالتعاطي كذا في الظهيرية \* ولا تنعقد الاجارة الطويلة بالتعاطي ولا بقوله (من غرو كردي) وقال الآخر (كردم) وان كان مراد بهما الاجارة كذا في الخلاصة \* وفي اليتيمة سألت ابا يوسف رح من الرجل يدخل السفينة او يختجم او يدخل الحمام او يشرب الماء من السقاء ثم يدفع الاجارة

وثن الماء قتال يجوز استحسانا ولا يحتاج الى العقد قبل ذلك كذا في التاتارخانية \* قال الآ  
هذه الدار بدنيار في سنة هل رضيته قتال نعم ودفع اليه المفتاح هو اجارة بعث منك عبدي بد  
دارك سنة وقبل فهو اجارة كذا في القنية \* رجل ذهب الى الصكاك ليكتب له صك الا  
الطويلة لمحدود له مع رجل وبين الحدود ومال الاجارة وامر الصكاك بالكتابة وبين  
الفسخ اخر كل سنة فكتب الصك بحضرة الآجر والمستأجر والحضور كتبوا الشهادة ولكن لم  
بينهما زيادة على هذا لا تعتقد الاجارة بينهما كذا في الخلاصة \* اذا اضاف الاجارة الى  
في المستقبل بان قال آجرتك داري هذه غدا وما اشبهه فانه جائز فلو اراد نقضها قبل  
ذلك الوقت فعن محمد رح فيه روايتان في رواية قال لا يصح النقض وفي رواية قال يصح  
في المحيط \* رجل قال لغيره آجرت دابتي هذه غدا بدرهم ثم آجرها اليوم من غيره الى  
ايام فجاء الغد واراد المستأجر الاول ان يفسخ الاجارة الثانية فيه روايتان عن اصحابنا في ر  
للاول ان يفسخ الاجارة وبه اخذ نصير وفي رواية ليس له ان يفسخ وبه اخذ الفقيه ابو جعفر وال  
ابوالليث وشمس الائمة الحلواني رح وهو قول عيسى بن ابان وعليه الفتوى وذكر شمس الا  
السرخسي رح الاصح عندي ان الاجارة المضافة لازمة قبل وقتها فلا يضر الثانية في حق الاول  
هذا اذا كانت الاولى مضافة الى الغد ثم آجر من غيره اجارة ناجزة ولو كانت الاجارة مضافة  
الى الغد ثم باع من غيره ذكر في المنتقى فيه روايتان في رواية قال ليس للآخر ان يبيع قبل مجي  
الوقت وفي رواية قال اذا باع او وهب قبل مجي الوقت جاز ما صنع والفتوى على انه ينفذ  
وتبطل الاجارة المضافة وهو اختيار شمس الائمة الحلواني ثم اذا نفذ بيعه فان رد عليه بعيب بقا  
او رجع في الهبة قبل مجي وقت الاجارة عادت الاجارة على حالها وان عادت بملك مسته  
لا تعود الاجارة كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي فتاوى ابي الليث اذا قال لغيره اذا جاء رأس الش  
فقد آجرتك هذه الدار واذا جاء الغد فقد آجرتك هذه الدار يجوز وان كان فيه تعليق كذا في المحي  
وبه يفتي كذا في القنية \* قال شمس الائمة السرخسي رح قال بعض اصحابنا اضافة الفسخ  
مجى الشهر وغير ذلك من الاوقات صحيح وتعليق الفسخ بمجى الشهر وغير ذلك لا يه  
والفتوى على نوله كذا في فتاوى قاضيخان \* والحران قال بعث نفسي شهرا بكذا بعمل  
فهو اجارة صحيحة كذا في الظهيرية \* وهكذا في الخلاصة \* عن ابي يوسف رح رجل دفع ثوبا الى



رجل يبيعه على ان مازاد على كذا فهو له قال هذا على جهة الاجارة فهذا الاجارة فاسدة ولو ضاع الثوب من يده ضمن كذا في المحيط \* واما شرائطها فانواع بعضها شرط الانعقاد وبعضها شرط النفاذ وبعضها شرط الصحة وبعضها شرط اللزوم اما شرط الانعقاد فمنها العقل حتى لا تنعقد الاجارة من المجنون والصبي الذي لا يعقل واما البلوغ فليس من شرائط الانعقاد ولا من شرائط النفاذ عندنا حتى ان الصبي العاقل لو آجر ماله او نفسه فان كان مأذونا تنفذ وان كان محجورا يقف على اجازة الولي عندنا وكذا لو آجر الصبي المحجور نفسه وسلم وعمل وسلم العمل يستحق الاجر فيكون الاجر له وكذا حرية العاقد ليست بشرط لانعقاد الاجارة ولا نفاذها عندنا فينفذ عقد المملوك ان كان مأذونا ويقف على اجازة المولى ان كان محجورا واذا سلم من العمل في اجارة نفسه او اجارة مال المولى وجب الاجر المسمى ويكون للمولى ولو هلك الصبي او العبد في يد المستأجر ضمن لانه صار غاصبا من حيث استعمالهما من غير اذن الولي والمولى ولا يجب الاجر ولو قتل العبد والصبي خطأ فعلى عاقلته الدية والقيمة وعليه الاجر وللمكاتب ان يؤجر ويستأجر واما كون العاقد طائعا جارا عامدا فليس بشرط لانعقاد هذا العقد ولا لنفاذه عندنا لكنه من شرائط الصحة واسلامه ليس بشرط اصلا فتجوز الاجارة والاستيجار من المسلم والذمي والحربي والمستأمن واما خلوا العاقد عن الردة اذا كان ذكرا فشرطي قول ابي حنيفة رح وعندهما ليس بشرط ومنها الملك والولاية فلا تنفذ اجارة الفضولي لعدم الملك والولاية لكنه ينعقد موقوفا على اجازة المالك عندنا ومنها قيام المعقود عليه فاذا آجر الفضولي فاجاز المالك العقد بعد استيفاء المنفعة لم تجز اجارته وكانت الاجرة للعاقد لان المنافع المعقود عليها قد انعدمت واجارة الوكيل نافذة لوجود الولاية وكذلك الاجارة من الاب والوصي والقاضي وامينه نافذة لوجود الانابة من الشرع ولا تجوز اجارة غير الاب ووصيه والجد ووصية من سائر ذوى الرحم المحرم اذا كان له احد ممن ذكرنا ولو بلغ الصبي في هذا كله قبل انقضاء مدة الاجارة فله الخيار ان شاء امضى الاجارة وان شاء فسخ ومنها تسليم المستأجر في اجارة المنازل ونحوها اذا كان العقد مطلقا عن شرط التعجيل عندنا حتى لو انقضت المدة من غير تسليم المستأجر لا يستحق شيئا من الاجر ولو مضى بعض المدة ثم سلم فلا اجر له فيما مضى ومنها ان يكون العقد مطلقا عن شرط الخيار فان كان فيه خيار لا ينفذ في مدة الخيار واما شرائط الصحة فمنها رضا المتعاقدين ومنها ان يكون المعقود عليه وهو المنفعة معلوما علما يمنع المنازعة فان كان مجهولا

جهالة مقضية الى المنازعة يمنع صحة العقد والا فلا ومنها بيان محل المنفعة حتى لو قال آجرتك  
 حدى هاتين الدارين او احد هذين العبدين او استأجرت هذين الصابغين لم يصح العقد ومنها  
 بيان المدة في الدور والمنازل والخوانيت وفي استيجار الظئر واما بيان ما يستأجر له في اجارة المنازل  
 فليس بشرط حتى لو استأجر شيئا من ذلك ولم يسم ما يعمل فيه جاز واما في اجارة الارض فلا بد  
 من بيان ما يستأجر له وفي اجارة الدواب من بيان المدة والمكان ومن بيان ما يستأجر له من الحمل  
 والركوب ومنها بيان العمل في استيجار الضياع وكذا بيان المعمول فيه في الاجير المشترك بالاشارة  
 والتعيين او بيان الجنس والنوع والقدر والصفة في ثوب القصاره والخياطة وبيان الجنس  
 والقدر في اجارة الراعي من الخيل والابل والبقر والغنم ومدها واما في حق الاجير الخاص فلا يشترط  
 بيان جنس المعمول فيه ونوعه وقدره وصفته وانما يشترط بيان المدة فقط وبيان المدة في استيجار الظئر شرط  
 الجواز بمنزلة استيجار العبد للخدمة ومنها ان يكون مقدورا الاستيفاء حقيقة او شرعا فلا يجوز استيجار  
 الآبق ولا الاستيجار على المعاصي لانه استيجار على منفعة غير مقدور الاستيفاء شرعا ومنها ان لا يكون  
 العمل المستأجر له فرضا ولا واجبا على الاجير قبل الاجارة فان كان فرضا او واجبا قبلها لم يصح ومنها  
 ان تكون المنفعة مقصودة معاد الاستيفاء بها بعقد الاجارة ويجري بها التعامل بين الناس فلا يجوز  
 استيجار الاشجار لتجفيف الثياب عليها ومنها ان يكون مقبوض المأجر اذا كان منقولا فان لم يكن  
 في قبضه فلا تصح اجارته ومنها ان تكون الاجرة معلومة ومنها ان لا تكون الاجرة منفعة هي جنس  
 المعقود عايدة كاجارة السكنى بالسكنى والخدمة بالخدمة ومنها خلو الركن عن شرط لا يقتضيه العقد ولا بلائه  
 واما شرط اللزوم فمنها ان يكون العقد صحيحا ومنها ان لا يكون بالمستأجر عيب في وقت العقد ووقت  
 القبض يخل بالانتفاع به فان كان لم يلزم العقد ومنها ان يكون المستأجر يرى المستأجر ومنها سلامة  
 المستأجر عن حدوث عيب به يخل بالانتفاع فان حدث به عيب يخل بالانتفاع به لم يبق العقد لازما  
 ومنها عدم حدوث عذر باحد العاقدين وبالمستأجر حتى لو حدث باحد هما وبالمستأجر عذر لا يبقى  
 العقد لازما ومنها عتق العبد المستأجر حتى لو آجر رجل عبده سنة فلما مضى ستة اشهر اعتقه فهو  
 بالخيار ان شاء مضى على الاجارة وان شاء فسخ ومنها بلوغ الصبي المستأجر آجرة ابوه او وصي  
 ابيه او جدة او وصي جدة والقاضي او امينه هكذا في البدائع \* واما بيان انواعها فنقول انها نوعان  
 نوع

نوع يرد على منافع الاميان كاستيجار الدور والاراضي والد وابت والنياب وما شبه ذلك  
ونوع يرد على العمل كاستيجار المحترفين للاعمال كلقصارة والخياطة وما شبه ذلك  
كذا في المحيط \* واما حكمها فتوقع المالك في البدلين ساعة فساعة الا بشرط تعجيل الاجرة  
واما كيفية انعقادها فالاجارة عندنا تنعقد فيما بين المتعاقدين للحال وتنعقد ساعة فساعة  
في حق الحكم وهو المالك على حسب حدوث المنفعة كذا في محيط السرخسي \* واما صفتها  
فهو عقد لازم اذا كانت صحيحة مرية من خيار الشرط والعيب والرؤية عند عامة العلماء هكذا في  
البدائع \* وما صح ان يكون ثمن في البيع كالنقود والمكيل والموزون صح ان يكون اجرة في الاجارة  
وما لا يصلح ثمن ا يصلح اجرة ايضا كالايمان مثل العبيد والنياب كذا في الكافي \* ان كانت الاجرة  
دراهم او دنانير فلا بد من بيان قدرانه كذا وبيان الصفة انه جيد او ردي ويقع على نقد البلد ان كان  
في البلد نقد واحد كذا في النهاية \* وان كان في البلد نقود مختلفة فان كانت في الرواج على السواء  
ولا فضل للبعض على البعض فالعقد جائز ويعطى المستأجر اي النقود شاء وان كانت الاجرة مجهولة  
لان هذه الجهالة لا تقضي الى المنازعة وان كانت النقود في الرواج على السواء والبعض صرف  
على البعض فالعقد فاسد وان كان احدهما روج فالعقد جائز وينصرف الى الرواج وان كان للآخر  
فضل عليه بحكم العرف كذا في المحيط \* وان كانت الاجرة كيليا او وزنيا او مدديا متقاربة يشترط فيه بيان  
القدر والصفة وان كان لحمله مؤنة يشترط فيه بيان موضع الايفاء عند ابي حنيفة رح وعندهما  
لا يشترط واذا كان للاجرة حمل ومؤنة ولم يبين موضع الايفاء فسدت الاجارة في قياس قول  
ابي حنيفة رح وعندهما لا تفسد ويدفع حيث الارض والدار وفي الجملة حيث ما وجب له يعنه  
كل ما حمل من المسافة يأخذ حصته من الاجرة وفي العمل حيث يوفيه العمل فان طالبه في موضع  
آخر لم يكلف بل يستوثق منه ليوفيه في موضعه فان لم يكن لها حمل ومؤنة اخذ به حيث شاء كذا في  
محيط السرخسي \* ولا يحتاج الى بيان الاجل فان بين صار مؤجلا كالثمن في المبيع وان كان  
مروضا او ثيابا يشترط فيه بيان القدر والصفة والاجل لانها لا تثبت في الذمة الاسلاما فترامى فيها  
شروط السلم وان كانت من العبيد والجواري وسائر الحيوانات فلا بد فيها من ان يكون معينة مشارا  
اليها وان كانت منفعة فهو على الوجهين ان كانت من خلاف الجنس كالسكنى بالركوب  
والزراعة باللبس ونحو ذلك فالاجارة جائزة وكذلك من استأجر دارا لخدمة عبده فهو جائز واما

اذا قبولت بجنسها كما اذا استأجر دارا بسكنى دارا اخرى او ركوب دابة بركوب دابة اخرى  
او زراعة ارض بزراعة ارض اخرى فالاجارة فاسدة لان الجنس بانفراده يحرم النساء كذا في  
السراج الوهاج \* وفي نوادر بشر عن ابي يوسف ربح اذا كان الاجرة فاسدا او رخص قبل  
القبض فلا اجر الفلاس لا غير وان كمد فعليه قيمة المعقود عليه وكذلك كل شيء مما يكال او يوزن  
مما ينقطع اذا استأجر بشيء منه وجعل اجله قبل انقطاعه فهو مثل الفلاس كذا في المحيط \* ولو استأجر  
عبد الخدمه شهر اخدمته امته فهذا فاسد لاتحاد الجنس كذا في السراج الوهاج \* ولو اعطى البقر واخذ  
الحمار جاز لا اختلاف الجنس كذا في التاتار خانية \* وفي فتاوى ابي الليث ربح لا خير في معاوضة  
الثيران بالثيران للاكد اس لانها استبدال منفعة بمنفعة من جنسها ثم اذا قبولت المنفعة بمنفعة كانت  
من جنسها حتى فسد العقد واستوفى الاجر بالمنفعة كان له عليه اجر المثل في ظاهر الرواية ولو كان عبد واحد  
بين اثنين فنهايا فخدم احدهما ولم يخدم الآخر فلا اجر له وقال ابو الحسن في جامعه اذا كان عبد واحد  
بين اثنين اجر احدهما نصيبه من صاحبه ام يخطب معه شهر املئ ان يصوغ نصيبه مع هذا شهر افانه لا يجوز  
في العبد الواحد وانما يجوز في العاملين المختلفين اذا كان في عيدين كذا في المحيط \* الباب الثاني في  
بيان انه متى يجب الاجرة وما يتعلق به من الملك وغيره الا اجر لا يملك بنفس العقد ولا يجب  
تسليمه به عندنا عينا كان او دينا كذا في الكافي \* هكذا ذكر محمد ربح في الجامع في كتاب التحري \*  
وعامة المشائخ ربح على انه الصحيح هكذا في النهاية \* ثم الاجرة تستحق باحدمعان ثلثة اما بشرط  
التعجيل او بالتعجيل او باستيفاء المعقود عليه فاذا وجد احد هذه الاشياء الثلثة فانه يملكه كذا في  
شرح الطحاوي \* وكما يجب الاجرة باستيفاء المنافع تجب بالتمكن من استيفاء المنافع اذا كانت  
الاجارة صحيحة حتى ان من استأجر دارا او خانوقا مدة معلومة ولم يسكن فيها في تلك  
المدة مع تمكنه من ذلك تجب الاجرة كذا في المحيط \* ولو أجر دارا وسلمها اليه فارها الايتا كان  
مشغولا بمنافع الاجراء سلم اليه جميع الدار ثم انزع بيتا منها من يده رفع عن الاجر بحصة البيت  
ويشترط التمكن من استيفاء المنافع في المدة التي ورد عليها العقد في المكان الذي اضيف اليه  
العقد كذا في الخلاصة \* فاما اذا لم يتمكن من الاستيفاء اصلا او تمكن من الاستيفاء في المدة في غير المكان  
الذي اضيف اليه العقد او تمكن من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد خارج المدة  
لا يجب الا حرجي ان من استأجر دابة يوما لا جل الركوب فحبسها المستأجر في منزله

ولم يركبها حتى مضى اليوم فان استأجرها للركوب في المصر يجب عليه الا جرت مكنه من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد وان استأجرها للركوب خارج المصر الى مكان معلوم لا يجب الاجر اذا حبسها في المصر وان ذهب بالدابة التي ذلك المكان في اليوم ولم يركب يجب الاجر وان ذهب الى ذلك المكان خارج المصر بعد مضى اليوم للدابة لا يجب الاجر وان تمكن من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد لانه تمكن بعد مضى المدة كذا في الذخيرة \* وان قال له المالك دوتك المنزل فاسكنه الا انه لم يفتح الباب وقال المستأجر بعد المدة لم اسكنه ان قدر على الفتح بلامؤنه يلزمه الاجر والا فلا وليس للمؤجر ان يحتج ويقول هلا كسرت الغلق ودخلت المنزل ثم الاجرة لو معجلة طالبه بها وله حبس الدار لاستيفائها وان مؤجلة لا مال له ثمض المدة ولو منجمة يجب اذا مضى النجم الواحد وان نقصت الاجارة بعد ما قبض المؤجر الاجر حط عن الاجرة قدر المستوفى من المنفعة ورد الباقي الى المستأجر كذا في الوجيز للكردي \* ولرب الدار والارض طلب الاجرة كل يوم وللقصار والخيار والخياط بعد الفراغ من عمله واذا عمل في بيت المستأجر ولم يفرغ من العمل لا يستحق شيئا من الاجر على ما ذكره صاحب الهداية والتجريد في المبسوط وشرح الجامع الصغير لفخر الاعلام وقاضيان انه اذا خاط البعض في بيت المستأجر يجب الاجر له بحسابه هكذا في التبيين \* ان استأجر ليحملة الى موضع كذا فحملة بعض الطريق ثم طالبه بالاجر بمقدار ما حمل فله ذلك وكان عليه ان يعطيه حصته من الاجر ولكنه يجبر على ان يحمل الى المكان الذي شرط فاذا حمل يستوفي جميع الاجرة ولو استأجر ليحمل له حمولة من مكان الى مكان فحمل بعضه وطلب حصته من الاجر في ظاهر الرواية له ان يطالبه بالاجرة بمقدار ما حمل ويجبر على حمل الباقي ويعطى الباقي من الاجرة هكذا في شرح الطحاوي \* ولو عجل الاجرة الى رب الدار لا يملك الاسترداد ولو كانت الاجرة عينا فامارها واودعها الى رب الدار فهو كما لتعجيل ولا يملك الاجرة بائنا شرط التعجيل في الاجارة المضافة وتملك بالتعجيل كذا في الغبائية \* وفي فتاوى آهونال لآخر ( ابن سبوي سر كره ابرق ابدروا زرة هرج ) بكذا فحملها فاذا هي خمر هل تجب الاجرة قال لا من ابي يوسف زرع وعند محمد زرع كذلك ان علم انه خمر والا فله الاجر اتمام له اجرة ارض فزرعها ولم يحصدها ولم يدرك الزرع ولم يأخذ من الاجر شيئا حتى مات هل لورثته ان يطلبوا ذلك من المنولي بقدر ما لزم لهم افني بلا كذا في التا تاريخانية \* ولو:

استأجر حلياً يزين به طروسه عشرة ايام وقبض الحلي ولم يزين العروس قال يلزم الاجر كذا في محيط السرخسي \* وعن ابي يوسف ربح في نوادر هشام قال سألت محمداً ربح ممن اشترى محمداً ليركبه الى مكة فخلفه في اهله من غير عذر ولم يركبه فلا اجر له لعدم التمكن من استيفاء المنفعة في مكان الاستيفاء وهو ضامن للحمل ان اصابه شيء وكذلك لو استأجر قميصاً ليلبسه الى مكة وكذلك لو استأجر المحمل شهر ليركبه الى مكة كذا في الذخيرة \* وفي الاجارة الفاسدة يشترط حقيقة استيفاء المنفعة لوجوب الاجر وبعد ما وجد الاستيفاء حقيقة انما يجب الاجر اذا وجد التسليم الى المستأجر من جهة المؤجر اما اذا لم يوجد التسليم لا يجب الاجر بانه فيما ذكر في الجامع رجل اشترى من آخر عبداً فلم يقبضه حتى آجره من البائع شهراً كانت الاجارة باطلة فان استعمله البائع بحكم الاجارة لا يلزم الاجر كذا في المحيط \* سئل علي بن احمد عن اشترى من آخر شجرة قائمة وتركها في موضعها خمس سنين فزادت الشجرة في تلك المدة ثم اراد ان يتاعها فقال صاحب الارض ادفع اليّ اجرة هذه المدة هل له ذلك فقال لا اجر له في تلك المدة كذا في التنازعانية \* رجل استأجر قميصاً ليلبسه ويذهب الى مكان كذا فيلبسه في منزله ولم يذهب الى ذلك المكان قال الفقيه ابو بكر البلخي لا اجر عليه لانه مخالف ضامن قال الفقيه ابو الليث ربح عندي عليه الاجر ولا يكون مخالفاً لان الاجر متبادل باللبس لا بالذهاب قال القاضي فخر الدين ان كان لبس الثوب في بيته مثل اللبس في ذلك المكان في الضرر بالثوب اودونه فالجواب كما قال الفقيه ابو الليث والا فكما قال ابو بكر ربح هكذا في الكبرى \* انصار اذا انكر ان يكون عنده ثوب هذا الرجل ثم اقر وقد قصرة قبل الجحود فله الاجر وان قصر بعد الجحود لا اجر له كذا في خزائن المفتين \* وفي الصباغ ان صبغ قبل الجحود فلا جر لازم وان صبغ بعد الجحود فرب الثوب بالخيار ان شاء اخذ الثوب واعطاه ما زاد الصبغ وان شاء ترك الثوب وضمنه قيمة ثوبه ابيض وفي النسيج ان نسج قبل الجحود لا جر لازم وبعد الجحود الثوب للنسيج وعليه غزل مثله كذا في الخلاصة \* ولو استأجر دابة ثم انكر في نصف الطريق قال ابو يوسف ربح يلزمه الاجر قبل الاتكار ولا يلزمه بعد الاتكار وقال محمداً ربح لا يسقط عنه الاجر لانه ليس للمؤجر ان يأخذ منه الدابة في نصف الطريق فيبقى في يده بحكم الاجارة كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجر عبد اسنة وقبضه فلما مضى نصف السنة جحد الاجارة وادعاه لنفسه قيمة

وقيمة العبد يوم الجحود الفان فمضت السنة وقيمته الف ثم مات العبد في يدا المستأجر وقيمته الف  
 روى هشام عن محمد بن حمران عليه الاجر ويضمن قيمة العبد بعد سنة قال هشام سألت محمد بن حمران  
 كيف اجتمع الاجر والضمان قال محمد بن حمران لم يجتمع افسر هشام ذلك فقال الاجر واجب لاستعماله  
 العبد في السنة والضمان واجب بعد مضي السنة لان بعد مضي السنة واجب عليه رد العبد على  
 المالك ولم يرد فوجب الضمان فاختلف سبب وجوبهما واختلف الزمان فكيف يظهر الاجتماع  
 وعلى قياس قول ابي يوسف رح ينبغي ان يازمه الاجر قبل الانتكار ويسقط منه الاجر بعد الانتكار  
 كذا في المحيط \* كل صانع ليس لصنعه اثر قائم في العين كالحمال والملاح والغسال لا يكون له حبس  
 العين بالاجر بالاجماع كذا في الذخيرة \* ومن لعمله اثر في العين يحبس العين بالاجرة الا اذا كان  
 مؤجلة والنساج ومن حلق الشعر وكسر الحطب وكل من صار العين بعمله شيئا آخر بحيث  
 لو فعله الغاصب زال ملك البائع حبس العين وهذا كله اذا عمل في مكانه ولو في بيت المستأجر  
 لا يملك الحبس كذا في الوجيز للكردي \* واما القصار اذا قصر الثوب فان ظهر اثر عمله  
 في الثوب باستعمال الشاستج كان له حق الحبس وان لم يكن لعمله اثر لازالة الدرن اختلفوا  
 فيه والاصح ان له حق الحبس بكل الحال كذا في النهاية \* الذي له حق الحبس اذا حبس  
 وهلك الشيء في يده فانه لا يكون له الاجرة ايضا وهذا عند ابي حنيفة رح كذا في شرح الطحاوي \*  
 ولو هلك العين في يدا الاجير من غير صنعه ومن غير ان يحبسه بالاجر فان كان لعمله اثر في العين  
 كما في الخياط والصباغ سقط الاجر وان لم يكن لعمله اثر في العين كالحمال والمكاري لا يسقط الاجر  
 كذا في المحيط \* فان حبس العين من ليس له حق الحبس فهلكت ضمنها ضمان الغصب والمؤجر  
 مخير ان شاء ضمنه قيمتها معمو لا واعطاء الاجرة وان شاء ضمنه قيمتها غير معمول ولا يعطيه الاجر كذا  
 في المضمرة \* اذا قال صاحب الثوب للنساج اذهب الثوب الى منزلك حتى اذا رجعتنا من  
 الجمعة سرت الى منزلي واوفي عليك اجرک فاختلف الثوب من يد الحائك في الرحمة قال  
 الفقيه ابو بكر البلخي ان كان الحائك دفع الثوب الى صاحبه او ممكنه من الاخذ ثم دفعه الى  
 الحائك ليوفي اليه الاجر يكون الثوب رهنا فاذا هلك هلك بالاجر وان كان صاحب الثوب  
 دفع اليه الثوب على وجه الوديعة لا يضمن الحائك فيكون اجرة على صاحب الثوب على حاله  
 ولو منعه الحائك باجر قبل الدفع اختلف فيه العلماء فان اصطليا على شيء كان حسنا كذا في فتاوى

قاضيخان \* ولو كان الاجير قصارا فامره بالامساك لبوفي الاجر فهلك فهو ملي الاختلاف  
وملي قياس مسألة النساء يجب ان تكون هذه المسئلة على التفصيل ايضا كذا في المحيط \* حاك  
عمل ثوبالرجل فتعلق الآجر به ليا خذه وابى الحائك ان يدفع حتى يأخذ الآجر فتخرق من  
يد صاحبه لضمان على الحائك وان تخرق من يدهما فعلى الحائك نصف الضمان كذا في  
الفصول العمادية \* والسمسار اذا باع ما امر ببيعه من الثياب وامسك بامر صاحب الثياب الثمن  
حتى ينقذه الاجر فسرق منه الثمن لا يضمن في قولهم وكذلك صاحب الحمولة اذا قال للحمال  
امسك الحمولة حتى اعطيك الاجر فسرقت الحمولة لا يضمن الحمال في قولهم لانه ليس بفعل  
السمسار اثر في العين ومن لا اثر لعمله في العين لا يملك الحبس بالاجر فيكون امانته في يده  
ولا يكون رهنا كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا استأجر الرجل من آخر دارا بدين كان للمستأجر  
على الآجر يجوز وكذلك لو استأجر عبدا بدين كان للمستأجر على الآجر يجوز فان فسحا الاجارة  
فاراد المستأجر ان يحبس المستأجر بالدين السابق كان له ذلك كذا في المحيط \* استأجر دارا من مديونه  
وقاص بعض الدين بالاجر فاذا انقضت المدة ليس له ان يحبس الدار بما بقي من دينه ولو سكنها  
بعد مضي المدة الاجر عليه فيما سكن بعد مضي المدة كذا في الفتاوى الكبرى \* اذا أجر داره وعجل الاجرة  
ولم يسلم الى المستأجر حتى مات الآجر وانفسخ العقد لا يكون للمستأجر ولاية الحبس ليستوفي  
الاجرة المعجلة كذا في التاتارخانية \* وفي الاجارة الفاسدة للمستأجر حق الحبس لاستيفاء الاجرة  
المعجلة كذا في الخلاصة \* ذكر الحاكم استأجر عبدا للخدمة مدة معلومة وعجل الاجرة ثم مات  
الموؤجر كان للمستأجر ان يمسك العبد حتى يرد حصة ما بقي من المدة من الاجر عليه وان مات  
العبد في يده لم يكن عليه فيه ضمان ويرجع بالاجرة فيأخذها كذا في المحيط \* الباب الثالث في  
الافوات التي يقع عليها عقد الاجارة يصح العقد على مدة معلومة اي مدة كانت فصرت المدة  
كايوم ونحوه او طالت كالسنين كذا في المضمرات \* ويعتبر ابتداء المدة مما سمي وان لم يسم شيئا فهو من  
الوقت الذي استأجرها كذا في الكافي \* ولو أجر داره شهرا وهو المحرم ثم أجرها من آخر شهر صغرو العقد في  
العقد المحرم فانه يسلم الدار الى صاحب المحرم فاذا انسلخ سلمها الى الذي استأجر في صغر  
كذا في السراج الوهاج \* ولو أجر داره شهرا او شهرا معلومة فان وقع العقد في غرة الشهر يقع  
ملي الاهلة بلا خلاف حتى اذا انتص الشهر يوم كان عليه كمال الاجرة وان وقع بعد ماضيه



بعض الشهر ففي اجارة الشهر يقع على ثلثين يوما بالاجماع واما في اجارة الشهور ففيها روايتان من ابي حنيفة  
 رح في رواية اعتبر الشهور كلها بالايام وفي رواية اعتبر تكميل هذا الشهر بالايام من الشهر الاخير والباقي  
 بالاهلة كذا في البدائع \* وان وقعت الاجارة على كل شهر وكان ذلك في وسط الشهر يعتبر الشهر الذي  
 يلي العقد بالايام وكذلك كل شهر بعد ذلك بلا خلاف كذا في المحيط \* وان استأجرها سنة مستقبلة وذلك  
 حين يهل الهلال يعتبر السنة بالاهلة اثني عشر شهرا وان كان ذلك في بعض الشهر يعتبر السنة بالايام ثلثمائة  
 وستين يوما في قول ابي حنيفة رح وهو رواية من ابي يوسف رح وعند محمد رح يعتبر شهرا بالايام  
 واحد عشر شهرا بالاهلة وهو رواية من ابي يوسف رح كذا في المبسوط \* وان آجر دارا كل شهر  
 بدرهم صح العقد في شهر واحد وفسد في بقية الشهور واذا تم الشهر الاول فلكل واحد منهما ان تنقض  
 الاجارة لانتهاء العقد الصحيح ولو سمي جملة الشهور جاز وفي ظاهر الرواية لكل منهما الخيار  
 في الليلة الاولى من الشهر اذا دخل ويومها هكذا في الكافي \* والفتاوى على ظاهر الرواية هكذا في  
 فتاوى قاضيخان \* لو فسخ في اثناء الشهر لم يفسخ وقيل يفسخ به اذا خرج الشهر وبه كان يقول  
 محمد ابو نصر ولو قال في اثناء الشهر فسخت رأس الشهر يفسخ اذا اهل الشهر بلا شبهة ولو قدم  
 اجرة شهرين او ثلثة وقبض الاجرة فلا يكون لواحد منها الفسخ في قدر المعجل اجرته كذا في التبيين \*  
 ولو فسخ احدهما الاجارة بغير محض صاحبه قبل لا يصح عند ابي حنيفة ومحمد رح وقيل لا يصح  
 في قولهم جميعا كذا في محيط السرخسي \* ولو قال آجرتك هذه الدار سنة كل شهر بدرهم جاز  
 بالاجماع لان المدة معلومة والاجرة معلومة فتجوز فلا يملك احدهما الفسخ قبل تمام السنة من غير  
 عذر كذا في البدائع \* وان استأجر دارا سنة بعشرة دراهم صح وان لم يسم قسط كل شهر من الاجرة  
 لان المدة معلومة كذا في الكافي \* رجل استأجر اجيرا يوما ليعمل له كذا قالوا ان كان العرف بينهم  
 انهم يعملون من طلوع الشمس الى العصر فهو على ذلك وان كان العرف انهم يعملون من  
 طلوع الشمس الى غروب الشمس فهو على ذلك وان كان العرف مشتركا فهو من طلوع  
 الشمس الى غروبها اعتبارا لذكر اليوم كذا في فتاوى قاضيخان \* وخدمة الاجير في البيت  
 ان يقوم وقت الصبح فيسرج السراج ويأتي بالسحور ان كان يريد الصوم ويأتي الوضوء ويحمل  
 الماء الى البالوعة وايقاد النار في الشتاء بالغداة والعشاء وغمر رجليه وجميع بدنه الى ان ينام وغير  
 ذلك كذا في خزائن الفتاوى \* ولو استأجر دابة للركوب يوما كان له ان يركبها من طلوع الفجر

الثاني الى غروب الشمس ولو استأجر ليلا فانه يركبها منذ غروب الشمس ويردها عند طلوع الفجر  
 الثاني كذا في خزانه المفتين \* وان تكاري دابة نهارا لم يذكر هذا في الكتاب قال بعضهم يركبها من  
 طلوع الشمس الى غروبها لان النهار اسم للبياض وقال بعضهم هذا اذا كانا من اهل اللغة يفرقان  
 بين اليوم والنهار اما العوام فلا يفرقون بين ذلك فيكون الجواب فيه كالجواب في اليوم كذا في  
 فتاوى قاضيخان \* وان تكاري دابة من الغدوة الى العشي يردها بعد زوال الشمس قالوا هذا في عرفهم  
 فاما في عرفنا الاجارة لا تنتهي بزوال الشمس وانما تنتهي بغروب الشمس لان اسم العشاء في عرفنا  
 انما ينطلق على ما بعد غروب الشمس وكذلك اذا قال بالفارسية ( اين خريد رم گرفتيم تاشبانگاه )  
 فهذا الى غروب الشمس في عرفنا كذا في المحيط \* استأجر نجارا يعمل له عشرة ايام يتناول الذي  
 يليه ولو قال عشرة ايام في الصيف لا يصح لانه مجهول ما لم يقل عشرة ايام من اول شهر كذا  
 في الوجيز للكردي \* سئل ابو بكر عن اعطى رجلا درهمين ليعمل له يومين فعمل يوما وامتنع من  
 العمل في اليوم الثاني قال ان سمى له عملا جازت ويجبر على العمل فان مضى لا يطلب منه العمل  
 بعد مضي اليومين ولو قال مع تسمية العمل يومين من الايام فسدت الاجارة وله اجر مثله ان  
 عمل كذا في الحايي للفتاوى \* في فتاوى الفضلي اذا استأجر رجلا يوما لعمل كذا فعليه ان  
 يعمل ذلك العمل الى تمام المدة ولا يشتغل بشيء آخر سوى المكتوبة وفي فتاوى اهل سمرقند  
 قد قال بعض مشائخنا راح ان له يؤدى السنة ايضا وتفقوا انه لا يؤدى نفلا وعليه الفتوى كذا في  
 الذخيرة \* وفي غريب الرواية قال ابو علي الدقاق المستأجر لا يمنع الاجير في المصر من اتيان الجمعة  
 ويسقط من الاجير بقدر اشتغاله بذلك ان كان بعيدا وان كان قريبا لم يحط عنه شيء من الاجر  
 فان كان بعيدا فاشتغل قدر ربع النهار حط منه ربع الاجر فان قال الاجير حط من الربع مقدار اشتغالي  
 بالصلوة لم يكن له ذلك ثم قال يحتمل ان يحتمل من الربع مقدار اشتغاله بالصلوة كذا في المحيط \*  
 استأجر اجيرا شهرا ليعمل له كذا الايدخل يوم الجمعة للعرف وابتداء من صلوة الفجر كذا في  
 خزانه الفتاوى \* استأجر نجارا يوما الى الليلة فامرته آخران بتخذله دواة بدرهم فاتخذان علم انه  
 اجير لا يحل وان لم يعلم لا بأس وينقص من اجر النجار قدرة الا ان يجعله في حل كذا في الوجيز  
 للكردي \* واذا وجد الاجير مكانا خيرا من الاول من حيث الطعام ونحوه ان كان الاول  
 بدرهم

بدرهم والثاني بدرهمين لم يجزله ان يعمل لغيره وان كان يدفعه مائة درهم كذا في التاتارخانية \*

الباب الرابع في تصرف الاجير في الاجرة اذا ابرأ المؤجر المستأجر من الاجرة او وهبها منه او تصدق بها عليه وكان ذلك قبل استيفاء المنفعة ولم يشترط تعجيل الاجرة في العقد لم يجز في قول ابي يوسف رح مينا كانت الاجرة اودينا والاجارة على حالها لا تنسخ وقال محمد رح ان كانت الاجرة دينا جاز ذلك قبل المستأجر او ام يقبل ولا تنقض الاجارة وان كانت مينا فوهبها منه وكان ذلك قبل ان يتقاضا فان قبل الهبة تبطل الاجارة وان رد الهبة لم تبطل وعادت الاجارة على حالها كذا في المحيط \* ولو ابرأه من الاجر او وهبه منه فان كان دينا وشترط التعجيل صح بالاجماع والعقد بحاله ولو ابرأه من الكل الا درهمين صح بالاجماع لانه بمنزلة الخط ولو كانت الاجرة مينا لا يصح الا ابراء كذا في الغيائية \* فان كانت هذه التصرفات عن المؤجر بعد استيفاء المنفعة جازت بلا خلاف كذا في المحيط \* ذكر ابو الليث رح في نوازل لو وهب المؤجر اجر رمضان هل يجوز قال على قول محمد رح ان استأجر سنة يجوز وان استأجر مشاهرة يجوز اذا دخل رمضان ولا يجوز قبله كذا في محيط السرخسي \* وبه نأخذ كذا في الوجيز للكردي \* ولو مضى من السنة نصفها ثم ابرأه عن جميع الاجرة او وهبه منه فانه يبرأ عن الكل في قول محمد رح وعند ابي يوسف رح تجوز البراءة عن النصف ولا تجوز من النصف كذا في محيط السرخسي \* ذكر الحاكم الشهيد في المنتقى رجل آجر ارضه من رجل بدرهم معلومة وقبض الاجرة فلم يزرع المستأجر حتى وهب الآجر الاجرة للمستأجر ودفعه اليه ثم انتقضت الاجارة بوجه من الوجوه كان للمستأجر ان يرجع على الآجر بما اعطاه من الاجر الا بحصة ما مضى من السنة والارض في يد المستأجر ولو وهب له قبل القبض لم يرجع بشيء كذا في المحيط \* ولو اشترى المؤجر من المستأجر عينا من الاعيان جاز في قولهم جميعا ويتعلق العقد بمثل الاجرة دينا في الذمة وتقع المقاصة بين الثمن وبين الاجرة كذا في الذخيرة \* فان تعذر ايفاء العمل رجع بالدرهم دون المتاع كذا في محيط السرخسي \* ولو كانت الاجرة دراهم فاخذها كانهاد قيقا وزينا او عوضا آخر جاز كذا في الغيائية \* وان اتصارف الآجر والمستأجر بالاجرة فاخذ بالدرهم دنانير فان كان ذلك بعد استيفاء المنفعة او كانا شرطتا التعجيل في الاجرة حتى وجب الاجرة جازت المصارفة اجماعا وان كان قبل استيفاء المنفعة لم يشترط التعجيل فالمسئلة ملية الخلاف على قول ابي يوسف رح الاول وهو

قول محمد ر ح يجوز وفي قوله الآخر الصرف باطل اذا افتقر قبل ايفاء العمل وهذا اذا كانت الاجرة ديناً  
فاما اذا كانت الاجرة مينا بان كانت نفرة بعينها فاعطاء المستأجر مكانه دنا نيرلا يجوز سواء كان قبل استيفاء  
المنفعة او بعد ها وسواء كان قبل اشتراط التعجيل او بعده في الاصل اذا وقعت المصارفة بالاجرة وقد عقد  
الاجارة على حمل شيء بعينه بعشرة دراهم فمات قبل ان يحمل شيئاً او بعد ما سار نصف الطريق فانه  
يرد الاجر كله على المستأجر ان لم يكن حمل شيئاً وان سار نصف الطريق يرد عليه نصف الاجر وذلك  
خمس دراهم وهذا انما يتأتى على قول ابي يوسف ر ح الاول وهو قول محمد ر ح واما على قوله الآخر  
الصرف لم يصح ولم تقع المقاصة ولم يصير المستأجر موفياً للاجر فان مات الحمال قبل ان يحمل شيئاً كان  
على ورثة الحمال رد الدينار على المستأجر لان الحمال قبضه بحكم صرف فاسد ولا شيء لورثة الحمال  
من الاجر وان مات في نصف الطريق فان ورثة الحمال ترد الدينار على المستأجر ولورثة الحمال على  
المستأجر نصف الاجر هكذا في المحيط \* واوآجر دارة من رجل فامى سنة بدراهم معلومة ثم استقرض رجل  
من رب الدار شهرين فامر القامي ان يعطيه ذلك فكان الرجل يشتري به من القامي الدقيق والزيت  
وغير ذلك حتى استوفى اجر الشهرين فهو جائز وليس للقامي على المستقرض شيء ولكنه فرض لرب  
الدار على المستقرض بمنزلة ما لو قبض بنفسه ثم اقترض منه كذا في المبسوط \* واو اشترى المستقرض  
من القامي بالاجر ديناراً فانه يجوز اذا اشترى الدينار بعد وجوب الاجر بان مضت المدة او شرط  
التعجيل عندهم جميعاً وان لم يكن وجب الاجر بان كان قبل مضي المدة واشتراط التعجيل فعلى  
قول ابي يوسف ر ح الاول وهو قول محمد ر ح يجوز وعلى قول ابي يوسف ر ح الآخر لا يجوز  
ولو كان للقامي على الرجل المستقرض ديناراً واجر البيت عشرة دراهم كل شهر فضى شهر فامر  
رب البيت القامي ان يدفع اجر هذين الشهرين الى هذا الرجل فرضا عليه ورضي الرجل بذلك  
فهو جائز فان قاضه بالدينار الذي له عليه واخذ بالفضل حوائجه قال فهو جائز لان المقاصة في الجنس  
المختلف انما لا يجوز اذا لم يجد التراضي على المقاصة فاما اذا وجد يجوز الا انه يكون صرفاً ثم يجوز  
هذا الصرف بحصة ما وجب من اجر شهر عندهم جميعاً فاما بحصة ما لم يجب من الاجر وهو الشهر  
الثاني يجب ان تكون المسئلة على الخلاف يجوز عند محمد ر ح وهو قول ابي يوسف ر ح الاول  
ولا يجوز في قول ابي يوسف ر ح الآخر كما لو باشر المقرض الصرف باجر لم يجب بعده وهو الشهر  
الثاني ثم قال وليس هذا الصرف فيما بين رب البيت والمستقرض لكنه صرف فيما بين المستقرض

والقامي هكذا في المحيط \* ولو كان رب البيت اقترض الدراهم على ان يرد عليه دينارا بعشرة دراهم لم يجز وان احاله على هذا الوجه بالدراهم فقا صه بالدينار فانما للمقرض على المستقرض عشرون درهما وان كان اقترضه اجر الشهرين قبل ان يسكن شيئا وامره ان يعجله وطابت نفس القامي بذلك واعطاه به دقيقا وزيتا ودينارا بعشرة دراهم منها ثم مات رب البيت قبل السكنى او انه دم البيت او استحق لم يرجع القامي على المستقرض بشيء ولكن يرجع على رب البيت بالدراهم ويرجع رب البيت على المستقرض بالدراهم كذا في المبسوط \* ثم انما يرجع بعشرين على رب البيت في قول ابي يوسف رح الاول وهو قول محمد رح واما على قول ابي يوسف رح الآخر ما كانت حصة الحوائج يرجع عليه بالدراهم فاما ما يخص الدينار فانه لا يرجع على رب البيت بالدراهم ولكن يرجع على المستقرض فياخذ منه الدينار لانه قبضه بحكم صرف فاسد كذا في المحيط \* ولو استأجر دارا او سكن فاستحقت فالاجرة للآجر ويتصدق بها لانه ظهر ان المؤجر كان غاصبا للدار التي آجرها كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجر بيتا بثوب فآجره بدراهم اكثر من قيمة الثوب طاب له الفضل وكذلك كل ما اختلف الجنس فيه حتى لو استأجره بعشرة دراهم وآجره بدينارين طاب له الفضل ايضا لانه لا يظهر الفضل بين الدينارين والدراهم الا بالتقويم كذا في المبسوط \* ولو ان رب البيت اراد التعجيل في الاجر كله قبل الهلاك فابى المستأجر ان يعطيه فانه يجبر المستأجر على ان يعطيه بقدر ما سكن فاما حصة ما لم يسكن لا يجبر على ابقائه كذا في المحيط \* واذا آجر داره من رجل شهرا بثوب بعينه فسكنها لم يكن له ان يبيع الثوب من المستأجر ولا من غيره قبل القبض وكذلك كل شيء بعينه من العروض والحيوان والمكيل والموزون وتبر الذهب والفضة كذا في المبسوط \* وان كانت الاجرة شيئا من المكيل او الموزون بغير عينه موصوفا فلا بأس بان يبيعه من المستأجر قبل ان يقبضه وهذا اذا وجبت بالاستيفاء او باشتراط التعجيل كذا في المحيط \* فان ابتاع به شيئا بعينه جاز قبضه في المجلس او لم يقبضه وان ابتاع منه شيئا بغير مينة فلا يفارقه حتى يقبض منه فان فارقه قبل ان يقبضه انتقض البيع وليس له ان يبيعه من غيره فان بيع الدين من غير من عليه الدين لا يجوز كذا في المبسوط \* واذا استأجر دارا بعبد بعينه سنة واعتق رب الدار العبد قبل ان يقبض العبد من المستأجر وقبل ان يسلم الدار الى المستأجر فغنته باطل لان الاجرة لا تملك الا باستيفاء المنافع او بالتعجيل او باشتراط التعجيل ولم يوجد

شيء من ذلك وان كان رب الدار قد قبض العبد الا انه لم يسلم الدار الى المستأجر بعد حتى يعتق العبد  
جاز اعاقته كذا في المحيط \* فان قبض الدار وتمت السكنى فلا شيء عليه وان انفسخ العقد باستحقاق  
الدار وموت احدهما او غرق الدار او انعدم التمكن من الانتفاع بالهدم فعلى المعتق قيمة العبد ولو  
لم يقبض العبد حتى سكن الدار شهر اثم امتقا جميعا العبد وهو في يد المستأجر فانه يجوز صتق رب الدار  
بقدر اجر الشهر ويجوز عتق المستأجر فيما بقي منه وتنقض الاجارة فيما بقي كذا في المبسوط \* ولو سكن  
المستأجر في بقية المدة يجب اجر المثل كذا في الغيائية \* ولو استكمل السكنى قبل قبض العبد فمات  
العبد واستحق كان عليه اجر مثلها بالغامابلق وفي الاجارة الفاسدة يجب اجر المثل لا يجاوز به  
المسمى كذا في محيط السرخسي \* اذا رد الآجر العبد بخيار عيب او روية وقد سكن المستأجر  
الدار يجب اجر المثل لانفساخها من الاصل كذا في الغيائية \* ولو كان المستأجر دفع العبد  
ولم يسكن الدار حتى اعتقه فعنته باطل لان العبد خرج من ملكه بالتسليم الى رب الدار فاما اعتق  
مالا يملكه كذا في المبسوط \* ولو سكن المستأجر الدار شهر او هلك العبد بعد ذلك في يد المستأجر قبل  
التسليم الى رب الدار فان على المستأجر اجر مثل الدار يعني بحصة الشهر بخلاف ما اذا كانت  
الاجارة فاسدة من الابتداء فانه لا يزاد اجر المثل على ما يخص الشهر من قيمة العبد كذا في المحيط \*  
واَوْ قبض الآجر بغير اذن المستأجر وهو عيب وباعه ثم مضت المدة نفذ البيع ولو انفسخت الاجارة  
رجع المستأجر على الآجر بقيمة ذلك العين ولو كانت الاجرة عبدا فعجله فاعتقه الآجر او مات في يده ثم  
انفسخت الاجارة رجع المستأجر بقيمته وان مضى نصف المدة ثم انفسخت رجع بنصف قيمته كذا في  
الغيائية \* رجل آجر دارا بعبد بعينه سنة فسكن المستأجر شهر او ام يدفع العبد حتى اعتقه صح  
امتاقه وكان على المستأجر الشهر الماضي اجر المثل بالغامابلق وتنقض الاجارة فيما بقي وكذا لو  
استأجر دارا بعين فسكن الدار وام يسلم العين حتى هلك عليه اجر المثل بالغامابلق كذا في فتاوى  
قاضيان \* الباب الخامس في الخيار في الاجارة والشرط فيها استأجر على انه بالخيار ثلاثة ايام  
يجوز وعائ اكثر على الخلاف كذا في الوجيز للكردي \* ويعتبر ابتداء مدة الخيار من وقت  
الاجارة كذا في السراج الوهاج \* ولو شرط ثلاثة فسكن في مدة الخيار سقط الخيار ولو انهدم المنزل  
بالسكنى لا ضمان لانه سكن بحكم الاجارة واول المدة من وقت سقوط الخيار كذا في الوجيز للكردي \*  
وان كان

وَأَنَّ كَانَ الْخِيَارُ لِلرَّبِّ الدَّارِ فَسَكُنَ فِيهِ فَلَا اجْرَ وَيُضْمَنُ مَا نَهَضَ بِسَكْنَاهُ كَذَا فِي الْغِيَاثَةِ \* وَأَنَّ كَانَ  
 بَعْدَ الْاجَارَةِ لَزِمَ الْاجْرَ وَخِيَارُ الرَّوْثَةِ ثَابِتٌ لِلْمُسْتَأْجِرِ وَرَوُّهُ الدَّارِ كَرَوُّهُ الْمَنَافِعِ كَذَا فِي الْوَجِيزِ  
 لِلْكَرْدِيِّ \* وَأَذَا تَكَارَى دَارًا لَمْ يَرْهَافْ لَهُ الْخِيَارُ إِذَا رَأَاهَا وَلَوْ كَانَ رَأَاهَا قَبْلَ ذَلِكَ فَلَا خِيَارَ لَهُ فِيهَا  
 إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَنَهْضَ مِنْهَا شَيْءٌ يَضُرُّ بِالسَّكْنِ فَحِينَئِذٍ يَتَخَيَّرُ بِالْبَغِيرِ هَكَذَا فِي الْمَبْسُوطِ \* ذَكَرَ الصَّدْرُ  
 الشَّهِيدُ رَحِمَهُ فِي الْفَتَاوَى الصَّغْرَى إِذَا اسْتَأْجَرَ الرَّجُلُ رَجُلًا ( تَابِيسْتُ دِيكَ رَوَّيْنِ بِسَايِدِ ) بَيَدَلُ  
 مَعْلُومٌ فَعَلَّ ذَلِكَ بِالْعَشْرَةِ وَامْتَنَعَ مِنَ الْبَاقِي قَالَ أَنْ كَانَ قَدَارَةُ الْقَدْرِ وَرَوَّيْنِ الْاسْتِجَارَةِ يَجْبِرُ  
 عَلَى الْبَاقِي وَأَنْ لَمْ يَرَهُ لَمْ يَجْبِرْ وَأَصْلُ هَذِهِ الْمَسْئَلَةُ مَا ذَكَرَ مُحَمَّدُ رَحِمَهُ فِي الْاجَارَاتِ أَنْ مِنْ شَارِطِ  
 قَصَارِ عَلَى أَنْ يَقْصُرَ لَهُ عَشْرَةُ أَثْوَابٍ بَيَدَلُ مَعْلُومٌ وَأَمَّا يَرَهُ الثِّيَابَ وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ كَانَ فَاسِدًا وَأَنْ أَرَاهُ  
 الثِّيَابَ كَانَ جَائِزًا كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ \* وَأَذَا سَمِيَ لَهُ جَنْسًا مِنَ الثِّيَابِ ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ خَوَاهِرُ زَادَةُ  
 فِي شَرْحِهِ أَنَّ هَذَا نَظِيرُ مَا لَمْ يَرَهُ يَعْنِي يَكُونُ فَاسِدًا وَذَكَرَ شَمْسُ الْأُتَمَةِ السَّرْحَسِيُّ رَحِمَهُ فِي شَرْحِهِ  
 أَنَّهُ أَنْ بَالِغٌ فِي بَيَانِ الصِّفَةِ عَلَى وَجْهِ يَصِيرُ مَقْدَارَ عَمَلِهِ مَعْلُومًا فَهُوَ آراءُ الثِّيَابِ سَوَاءٌ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ  
 قَوْلُ شَمْسِ الْأُتَمَةِ السَّرْحَسِيِّ فِي مَسْئَلَةِ الْقَدْرِ وَالزَّيْدِ يَجِبُ كَقَوْلِهِ فِي الْقَصَارِ فَيَتَأَمَّلُ عِنْدَ الْفَتَوَى  
 كَذَا فِي الْمَحِيطِ \* وَفِي نَوَادِرِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ قَصَارُ شَارِطُهُ رَجُلٌ عَلَى أَنْ يَقْصُرَ لَهُ ثَوْبًا  
 مَرُوبًا بِدَرَاهِمَ فَرَضِي بِهِ الْقَصَارُ فَلَمَّا رَأَى الْقَصَارُ الثَّوْبَ قَالَ لَا أَرْضَى بِهِ فَلَهُ ذَلِكَ قَالَ وَكَذَلِكَ الْخِيَاطُ  
 وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنْ كُلَّ عَمَلٍ يَخْتَلِفُ فِي نَفْسِهِ بِاخْتِلَافِ الْمَحَلِّ بَيَّنَّ فِيهِ خِيَارُ الرَّوْثَةِ عِنْدَ رَوِّهِ الْمَحَلِّ  
 وَكُلُّ عَمَلٍ لَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَحَلِّ لَا يَثْبُتُ فِيهِ خِيَارُ الرَّوْثَةِ عِنْدَ رَوِّهِ الْمَحَلِّ وَالْقَصَارَةُ  
 يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَحَلِّ وَكَذَلِكَ الْخِيَاطُ فَلَا جُلَّ ذَلِكَ انْتِخَاؤُ الرُّوْثَةِ فِيهِمَا قَالَ ( شَم ) وَلَوْ اسْتَأْجَرَ  
 جَلَّالِيكِيْلَ لَهُ كَرْحَنَةً فَلَمَّا رَأَى الْحَنَظَةَ قَالَ لَا أَرْضَى بِهِ فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ لَوْ اسْتَأْجَرَ رَجُلًا لِيَحْتَجِمَ لَهُ  
 بِدَانِقٍ وَرَضِي بِهِ فَلَمَّا كَشَفَ عَنْ ظَهْرِهِ قَالَ أَرْضَى بِهِ فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَمَلَ هُنَا لَا يَخْتَلِفُ كَذَا  
 فِي الذَّخِيرَةِ \* اسْتَأْجَرَ رَجُلًا لِيَحْلِمَ لَهُ كَذَا مِنْ الْقُطْنِ أَوْ لِيَقْصُرَ لَهُ كَذَا ثَوْبًا وَلَيْسَ عِنْدَ الْاجِيرِ ثَوْبٌ  
 وَلَا قُطْنٌ لَا يَجُوزُ أَنْ كَانَ عِنْدَهُ وَلَمْ يَرَهُ الْاجِيرُ فَلَا جَبْرَ خِيَارُ الرَّوْثَةِ فِي الثِّيَابِ لَا فِي الْقُطْنِ كَذَا فِي خَزَانَةِ  
 الْفَتَاوَى \* وَفِي نَوَادِرِ هِشَامٍ مِنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ رَجُلٌ اسْتَأْجَرَ غَلَامًا سَنَةً بِدَارِهِ فَاسْتَعْمَلَ الْغَلَامُ نِصْفَ  
 السَّنَةِ وَنَظَرَ آجَرَ الْغَلَامِ إِلَى الدَّارِ وَلَمْ يَكُنْ رَأَاهَا قَالَ لَا حَاجَةَ لِي فِيهَا قَالَ لَهُ ذَلِكَ وَلَهُ اجْرٌ مِثْلُ غَلَامِهِ  
 كَذَا فِي الْمَحِيطِ \* رَجُلٌ اسْتَأْجَرَ كَرْمًا لَمْ يَرَهُ وَقَدْ كَانَ بَاعَ صَاحِبُ الْكُرْمِ الْأَشْجَارَ قَبْلَ الْاجَارَةِ حَتَّى

صحت الاجارة كان للمستأجر خيار الرؤية في الكرم ولو تصرف في الكرم تصرف الملاك بطل خيار الرؤية كذا في الذخيرة \* فلو اكل الثمار من تلك الكرم لا يبطل خيار الرؤية لانه تصرف في المشتري دون المستأجر كذا في فتاوى قاضيخان \* وبثبت خيار العيب في الاجارة كما في البيع الا ان في الاجارة يتفرد المستأجر بالرد قبل القبض وبعد القبض وفي البيع يتفرد المشتري بالرد قبل القبض وبعد القبض يحتاج الى القضاء والرضاء كذا في المحيط \* اذا استأجر دارا وقبضها ثم وجد بها عيبا يضر بالسكنى كانه كسار الجذوع وما يوهن البناء له الخيار وان حدث عيب بعدها قبل قبضها يرد هالانه عقد يرد على المنفعة فحدوث العيب قبل الاستيفاء كالموجود وقت العقد كذا في الوجيز للكردي \* وعن ابراهيم عن محمد بن حمران قال لغيره استأجرتك اليوم على ان تنقل هذا التل الى موضع كذا وذلك لا ينقل الا في ايام كثيرة قال هذا على اليوم ولا يكون على العمل فالاصل المستأجر متى جمع بين العمل وبين الاضافة الى الزمان في العقد ومثل ذلك العمل مما لا يقدر الاجير على تحصيله في ذلك الزمان كان العند على الزمان وكان استحقاق الاجير الاجر معلقا بنسائم النفس في ذلك الزمان كذا في الذخيرة \* رجل قال آجرتك هذه الدار كل شهر بدرهم على ان اهب لك اجر شهر رمضان او قال على ان لا اجر عليك بشهر رمضان فالاجارة فاسدة كذا في محيط السرخسي \* آجر حما مائة بكذا على ان يحط عنه اجر شهرين للتعطيل فالاجارة فاسدة ولو قال على ان يحط مقدار ما كان معطلا يجوز ولو قال على مقدار عطلة لا اجر عليك وبين المدة جاز كذا في خزائن الفتاوى \* استأجر حما مائة على ان نأبته نأبته فلا اجر له فسدت الاجارة كذا في الخلاصة \* حانوت احترق فاستأجره كل شهر بخمسة دراهم على ان يعمره على ان يحسب بنفقته فعمره فهذه الاجارة فاسدة وان سكن المستأجر الحانوت فعليه اجر المثل بالغ ما بلغ والمستأجر النفقة التي انفقها في العمارة واجرة مثله في قيامه على العمارة كذا في الذخيرة \* خان بعضه خراب وفيه حوانيت عامرة استأجر رجل العامرة كل شهر بخمسة عشر والخراب كل شهر بخمسة على ان يعمر الخراب بماله ويحسب نفقته من جملة الاجر فاستيجار الخراب ليعمره وينتفع به بعد ذلك فاسد ان شرط تكون العمارة للآجر وللمستأجر على المؤجر نفقته واجر مثله فيما عمل وللمؤجر ان يسترد الحوانيت التي عمرها المستأجر منه واما الحوانيت العامرة فالاجارة فيها جائزة لعدم الفساد كذا في المحيط \* ولا يجوز اذا شرط على المستأجر ان يرد



العين الى الآجر وله حمل وموئنة وان لم يكن له حمل وموئنة جاز هكذا في الغياثة \* في الفتاوى سئل عن استأجر مؤجلا شهرا ليطنخ العصور واشترط رده على المستأجر فسد العقد وان لم يشترط فعله اجر شهر . فرغ في نصف الشهر او في آخره كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي الغياثة فاذا مضى الشهر فلا اجر عليه وان بقي مدة كذا في التاتارخانية \* ولو قال استأجرته منك كل يوم بكذا فاذا فرغ من عمله سقط الاجر صندره على المالك اولا فاذا فرغ في نصف اليوم نجب تمام اجر اليوم كما اذا فرغ في نصف الشهر كذا في خزانة الفتاوى \* استأجر جبابا وكيزانا فقال له المؤجر ما لم ترد ها علي صحيحة فلي هليك كل يوم درهم فتبضها وقد انكسرت فالاجارة في الجباب فاسدة وفي الكيزان جائزة يعني اذا سمى للكيزان اجرة وللجباب كذلك فيجب في الكيزان حصه ما سمى الى وقت كسره وفي الجباب يجب اجر المثل كذا في الفتاوى الكبرى \* قال القاضي فخر الدين الفتوى على انه لا تفسد الاجارة في الكيزان الا اذا علم ان لها حملا وموئنة يجري فيها المما كسة وكذا لو لم يسم اجرة الجباب واجرة الكيزان فالعقد فاسد وان لم يكن للكيزان حمل وموئنة كذا في التاتارخانية \* وفي الاصل رجل تكارى من رجل دار سنة على انه بالخيار فيها ثلاثة ايام فان رضىها اخذها بمائة درهم وان لم يرضها اخذها بخمسين درهما فذلك فاسد فان سكنها وجب عليه اجر المثل في الثلاثة الايام وبعد الثلاثة الايام ولا يضمن ما انهدم من سكة لاني مدة الخيار ولا بعد مضي هذا الخيار وهذا بخلاف ما لو كان الخيار مشروطا لصاحب الدار فانه يضمن المستأجر قيمة ما انهدم من سكة في مدة الخيار وان قال انا بالخيار ثلاثة ايام فان رضىها اخذتها بمائة درهم كانت الاجارة جائزة فان سكنها في ثلاثة ايام فقد لزمته الاجارة وكان عليه اجر ما سكن ولا ضمان عليه فيما انهدم كذا في المحيط \* ولو استأجر ارضا على انها كذا جريبا وكانت اقل او اكثر فهي بالمسمى وله الخيار في الاقل ولو قال كل جريب بكذا يلزمه الاجر بحسابه كذا في الفتاوى العناية \* ولو استأجر دارا شهرا مسماة فلم يسلم عليه الدار حتى مضت بعض المدة ثم اراد ان يسلم الدار فيما بقي من المدة فله ذلك وليس للمستأجر ان يابى ذلك وكذلك ان طلبها من المؤجر فبئعه اياها ثم اراد ان يسلمها فذلك له وليس للمستأجر ان يمتنع فاذا استأجر دارين فسقطت احدهما او منعه مانع من احدهما او حدث في احدهما عيب فله ان يتركهما جميعا كذا في البدائع \* ولو استأجر بيتين فانهدم احدهما بغير القبض فلا خيار له في الباقي بخلاف ما قبل القبض كذا

في المبسوط \* وفي الفتاوى النسفي سئل عما أجر طاحونة على ان ماسمى من الاجرايام جري الماء وانقطاعه ايضا قال هذا شرط فاسد خلاف مقتضى الشرع اذا اجر لا يجب حال انتطاع الماء ففسد العقد كذا في الحاوي للفتاوى \* رجل استأجر نورا من رجل على ان يطحن عليه كل يوم عشرين قفيزا فوجده المستأجر لا يطحن الا عشرة اقفة كان المستأجر بالخيار ان شاء رضي به كذلك وان شاء رد فان رضي به لزمه اجر كل يوم بتمامه وان رد كان عليه اجر اليوم الذي استعمله بتمامه ولا يحط عنه شيء بسبب النقصان عن العمل لان الاجارة وقعت على الوقت ولهذا يستحق الاجر وان لم يطحن عليها شيئا كذا في الذخيرة \* ولو تكاثر دابة التي بغداد فوجدها لا تبصر بالليل او جموحا او شورا او تعض فان كانت الدابة بعينها فله الخيار لتغيير شرط العقد عليه وعليه من الاجر بحساب ما سار لانه استوفى المفقود عليه بقدره وان كانت بغير عينها فله ان يبلغه الى بغداد على دابة غيرها لانه التزم العقد في ذمته وهذا اذا قامت البينة على عيب هذه الدابة كذا في المبسوط \* وفي الخلاصة الخانية وتعليق الاجارة بانفساخ اجارة اخرى باطل كمالوا جردابة من انسان ثم قال لغيره ان انفسخت الاجارة بيننا آجرت منك فانه لا يجوز وفي الجامع الفتاوى ولو استأجر على ان يضرب له من هذا التراب او من تراب عندي في موضع كذا في كل يوم يضرب الف لبنه بهذا اللبن وسمى ملبنا معروفا يجوز كذا في التاتارخانية \* ولو اشترط رب الدار على البناء وضع الجذوع والهراوى وكنس السطوح وتطينها وسمى ذلك فهو جائز وان استأجره لبني له باللبن فعلى البناء الطين ونقله الى الحائط الا ان يكون مكان بعيدا فيكون بالخيار اذا علم ذلك فان كان اراه المكن فلا خيار له وان استأجر لبني له حائط بالرهص وشرط عليه الطول والعرض والارتفاع فهو جائز لان العمل بما سمي يصير معلوما عند اهل الصنعة على وجه لا يتفاوت كذا في المبسوط في باب اجارة البناء \* اذا استأجره لبني له حائط بالرهص وشرط عليه الطول والعرض لا تجوز الاجارة لان العمل لا يصير معلوما كذا في المحيط \* الباب السادس في الاجارة على احد الشرطين او على الشرطين او اكثر الاصل ان الاجارة اذا وقعت على احد الشئتين وسمى لكل واحد اجر معلوما بان قال آجرتك هذه الدار بخمسة او هذه الاخرى بعشرة او كان هذا القول في حانوتين او عبيدين او مسافتين \* مختلفتين نحو ان يقول الى واسط بكذا والى كوفة بكذا فذلك كله جائز فلهما ثنا وكذا لك اذا خيرة بين ثلاثة

ثلاثة اشياء وان ذكر اربعة اشياء لم يجز وكذلك هذا في انواع الصبغ والخياطة اذا ذكر ثلاثة اشياء  
جاز وان زاد عليها لم يجز استدلالا بالبيع الا ان الاجارة تصح من غير شرط الخيار والبيع لا يصح من غير  
شرط الخيار كذا في الذخيرة \* اذا دفع الي خياط ثوبا فقال له ان خطته فارسي فلک درهم وان  
خطته رومي فلک درهمان او قال لصباغ ان صبغت هذا الثوب بعصفر فلک درهم وان صبغته  
بزعفران فلک درهمان فذلك جائز ولو قال ان خطته انت فاجرک درهم وان خاطه تلميذک  
فاجرک نصف درهم فهذا والخياطة الرومية والفارسية سواء كذا في البدائع \* وكذا لو قال  
لراد لا ابق ان رد دته من موضع كذا فلک كذا وان رد دته من موضع كذا فلک كذا جاز وكذا لو قال  
للخياط ان خطت هذا الثوب فلک درهم وان خطت هذا الثوب الآخر فلک نصف درهم كذا  
في فتاوى قاضيخان \* ولو قال ان سكنت في هذه الدار عطارا فبدرهم وان سكنت حدادا  
فبدرهمين او قال ان سكن فيها خياط فبدرهم وان سكن فيها حداد فبدرهمين فالاجارة جائزة  
هنا في حنیفة رح وعندهما فاسدة وان استأجر دابة الى الحيرة فبنصف درهم وان جاوز الى الفارسية  
فبدرهمين فهو جائز ذكر محمد رح هذه المسئلة ولم يحک فيها خلافا فاحتمل ان يكون قول الكل واحتمل  
ان يكون قول ابي حنیفة رح وعندهما لا يجوز وان استأجر دابة الى الحيرة على انه ان حمل عليها كرسعير  
فاجرة نصف درهم وان حمل كرحطة فاجرة درهم جائز عنده وعندهما لا يجوز كذا في الكافي \* اذا استأجر دابة  
الى مكان معلوم على انه ان حمل هذه الحمولة فالاجرة عشرة وان ركبها فالاجرة خمسة فالعقد  
جائز في قول ابي حنیفة رح الآخر خلافا لهما واختلف عبارة المشائخ رح على قول ابي حنیفة رح  
في تخریج مسئلة الدابة والدارانه اذا سلم الدار ولم يسكن فيها واذا سلم الدابة ولم يحمل عليها شيئا  
ولم يركبها بعضهم قالوا يجب اقل المسميين كذا في المحيط \* وهو الصحيح هكذا في التبيين \* ذكر  
الكرخي اذا استأجر دابة من بغداد الى القصر بخمسة والى الكوفة بعشرة فان كانت المسافة الى القصر  
نصف المسافة الى الكوفة فالعقد جائز وان كان اقل او اكثر فالعقد فاسد وهذا على اصل محمد رح اما على  
اصل ابي حنیفة رح فالعقد جائز في الوجهين وذكر الحاكم الشهيد في المنتقى ان من استأجر  
من آخر دابة على انه ان اتى عليها الكوفة فبعشرة وان اتى القصر وهو المنتصف فبخمسة فهو جائز  
قال وان قال وان اتى القصر وهو المنتصف فبسته لا يجوز قال لانه اذا اتى القصر لا يدري ما عليه ستة  
او خمسة كذا في المحيط \* ابن سماعة عن محمد رح في رجل استأجر رجلا على عدل زطي وعدل مروزي

قال احمّل ايّ هذين العدلين شئت الى منزلي عليّ انك ان حملت الزطي فلنك اجر درهم وان حملت الهروي فلنك اجر درهمين فحمل الهروي والزطي جميعا الى منزله فالاجارة جائزة وايّهما حمل اول مرة فهو الذي لا قاة الاجارة وهو منطوع في حمل الآخر ضامن له ان ضاع في قولهم جميعا وان حملها جملة فعليه نصف اجر كل واحد منهما وعليه ضمان نصف كل واحد منهما عند ابي حنيفة رح ان ضاعا وعليّ قولهما ضمنهما ان ضاعا وفي نوادر هشام عن محمد رح اذا قال لغيرة ان حملت هذه الخشبة الى موضع كذا فلنك درهم وان حملت هذه الخشبة الاخرى الى ذلك الموضع فلنك درهمان فحملهما جملة الى ذلك الموضع فله درهمان اوجب اكثر الاجرين بكماله وانه يخالف رواية بن سامة في العدلين كذا في الذخيرة \* اذا قال للخياط ان خطته اليوم فلنك درهم وان خطته غد فلنك نصف درهم قال ابو حنيفة رح يصح الشرط الاول ولا يصح الشرط الثاني وقال صاحباه يصح الشرطان جميعا فان خاطه في اليوم الاول يجب المسمى في ذلك اليوم وان خاطه في اليوم الثاني يجب اجر المثل لا يزداد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم وفي النوادر يجب اجر المثل لا يزداد على نصف درهم ذكر القدوري الصحيح رواية النوادر كذا في فتاوى قاضيخان \* وان خاطه في اليوم الثالث فله اجر مثله في قولهم ثم اختلفت الرواية عن ابي حنيفة رح في اجر المثل ايضا فروي عنه انه لا يزداد على درهم ولا ينقص من نصف درهم وروي عنه انه لا يجاوز به نصف درهم وينقص من نصف درهم ان كان اجر مثله اقل من نصف درهم وهو الصحيح من ابي حنيفة رح وعنهما ايضا كذا في الفتاوى الكبرى \* هذا اذا جمع بين اليوم والغدا فاما اذا ائرد العقد على اليوم بان قال ان خطته اليوم فلنك درهم فخاطه في الغد هل يستحق الاجر عند ابي حنيفة رح قيل لا اجر له وقيل له الاجر كذا في محيط السرخسي \* ولو خاطه نصفه اليوم ونصفه غد فله نصفه وفي الغدا اجر المثل لا ينقص من ربع درهم ولا يزداد على النصف وهند هما ثلثة الارباع كذا في التمر تاشي \* وان بدا بالغد ثم باليوم فعند ابي حنيفة رح الصحيح هو الشرط الاول لفظا كذا في الفتاوى العنابية \* لو قال ان خطته اليوم فبدرهم وان خطته غد فلا اجر لك فان خاطه في اليوم فله درهم وان خاطه في الغد فله اجر مثله لا يزداد على درهم بالاجماع كذا في محيط السرخسي \* ولو قال ما خطته اليوم فمساب درهم وما خطته غد فمساب نصف درهم يفسد لانه مجهول وكذا لو قال ما خطت من هذه الثياب روميا فكذا وما خطته فارميا فكذا فهو فاسد لجهالة العمل ولو قال

استأجرتك عند التخطية بدرهم وخاططه في اليوم فلا اجر له لان الاضافة صحيحة كذا في الغيائية \* ولو استأجر يوماً بدرهم فان بداله فكل يوم بدرهم فالاجارة فاسدة قياساً وفي الاستحسان جائزة كذا في محيط السرخسي \* وما ينصل بهذا الفصل اذا جمع في عقد الاجارة بين الوقت والعمل اذا استأجر رجلاً ليعمل له عملاً اليوم الى الليل بدرهم صباغة او خبز او غير ذلك فالاجارة فاسدة في قول ابي حنيفة ر ح وفي قولهما يجوز استحساناً ويكون العقد على العمل دون اليوم حتى اذا فرغ منه نصف النهار فله الاجر كاملاً وان لم يفرغ في اليوم فله ان يعمل في الغد وعلى هذا الخلاف لو استأجر دابة من الكوفة الى بغداد ثلثة ايام باجر مسمى فذكر المدة والمسافة والعمل وكذلك لو استأجره لينقل له طعاماً معلوماً من موضع الى موضع اليوم الى الليل فهو على الخلاف الذي بينا في الغد كذا في المبسوط \* ولو استأجره رجلاً ليخطط له هذا الثوب قميصاً اليوم بدرهم لم يجز عند ابي حنيفة ر ح ولو قال ليخطط لي قميصاً او ليخبز لي قفيزاً ولم يقدر جاز بالاتفاق ولو قال ليخطط قميصاً من هذا الثوب في اليوم جاز كذا في الفتاوى الغيائية \* وفي اجارة الاصل اذا استأجر رجلاً من آخر ثورا ليطحن عليه كل يوم عشرين قفيزاً فهذه الاجارة جائزة ولم يذكر فيها خلافاً من مشائخنا ر ح من قال هذا الجواب يجب ان يكون قولهما اما على قول ابي حنيفة ر ح ينبغي ان تفسد هذه الاجارة على قياس مسألة الخبز ومنهم من قال لا بل هذه الاجارة جائزة على قول الكل وفي الاصل ايضا الوشرط على الخباز ان يخبز له هذه عشرة المخانيم دقيقا وشرط عليه ان يفرغ عنه اليوم تجوز هذه الاجارة عندهم جميعاً وان ذكر الوقت والعمل كذا في الذخيرة \* رجل دفع الى خياط ثوباً ليقطعه ويخططه قميصاً على ان يفرغ منه في يومه هذا واكثر من رجل ابلا الى مكة على ان يدخلها الى عشرين ليلة كل بعير عشرة دنانير ولم يزن على ذلك روي عن محمد ر ح عن ابي حنيفة ر ح انه تجوز هذه الاجارة فان وفي الشرط كان لها المسمى وان لم يفرغ كان له اجر المثل لا يزداد على المسمى وهو قول ابي يوسف ومحمد ر ح وعن ابي يوسف ر ح اذا استأجر دابة من رجل اياماً مسماة ولم يذكر شيئاً لا يجوز ذلك في قول ابي حنيفة ر ح ويجوز عندهما ولو قال للخباط استأجرتك اليوم لتخطط هذا القميص بدرهم او قال استأجرتك اليوم لتخبز هذا القفيز الدقيق بدرهم لا يجوز في قول ابي حنيفة ر ح ويجوز عندهما وقال الكرخي ليس في المسئلة اختلاف الووابين عن ابي حنيفة ر ح والصحيح ان في المسئلة عن ابي حنيفة ر ح روايتين والصحيح من مذهبه ان الاجارة فاسدة قدم العمل واخر اذا ذكر الاجر بعد الوقت والعمل اما اذا ذكر

الوقت اولاً ثم الاجر ثم العمل بعده او ذكر العمل اولاً ثم الاجر لا يفسد العقد هكذا في فتاوى قاضيخان \*  
وهتمنى فسدت الاجارة ان كان فسادها لجهالة المسمى من الاجر او لعدم التسمية يجب اجر المثل  
بالغاما بلغ كما لو استأجر داراً او حانوتاً سنة بمائة درهم على ان يرميها المستأجر كان على المستأجر  
اجر المثل بالغاما بلغ لانه لما شرط المرمية على المستأجر صارت المرمية من الاجر فيصير الاجر مجهولاً  
اما اذا كان فساد الاجارة بحكم شرط فاسد كان له اجر المثل ولا يزداد على المسمى هكذا في الظهيرية \*  
قال في الاصل ايضا واذا دفع الرجل عبده الى حائك ليعلمه النسج وشرط عليه ان يحذقه في ثلاثة  
اشهر بكذا وكذا فهذا لا يجوز وكان ينبغي ان يجوز هذا العقد على قولها وان لم يكن التحذيق  
في وسعه والاصل عند ابي حنيفة ر ح انه اذا جمع بين الوقت والعمل في عقد الاجارة انما يفسد  
العقد اذا ذكر كل واحد منهما على وجه يصلح معقودا عليه حاله انفراد الوقت والعمل اما اذا ذكر العمل  
على وجه لا يجوز افراد العقد عليه لا يفسد العقد بانه فيما ذكرني آخر باب اجارة البناء اذا ذكر  
رجل رجلاً يوماً الى الليل لينبني له بالبحص والآجر جاز بلا خلاف وان جمع بين الوقت والعمل لانه  
ما ذكر العمل على وجه يجوز افراد العقد لانه لم يبين مقداره وما لم يكن مقدار العمل معلوماً لا يجوز افراد العقد  
عليه فان مقدار العقد على المدة وكان ذكر البناء لبيان نوع العمل حتى لو ذكر العمل على وجه يجوز افراد العقد  
عليه بان يبين مقدار البناء لا تجزئ الاجارة عند ابي حنيفة ر ح كذا في المحيط \* اد استأجر الرجل رجلاً ل  
شهر بدرهم على ان يطحن له كل يوم قفيزاً الى الليل فهو فاسد ذكر المسئلة من غير خلاف وهذا الجواب  
مستقيم على قول ابي حنيفة ر ح مشكل على قولهما فمن مشائخنا من قال لهذه المسئلة ثبت رجوعهما  
الى قول ابي حنيفة ر ح منهم من قال من ذكر في هذه المسئلة قياس قولهما وما ذكر فيما تقدم استحسن  
على قولهما قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل الاصل في جنس هذه المسائل انه اذا  
استأجر انساناً للعمل فان كان عملاً لو اراد الاجيران يأخذ في العمل للحال يقدر عليه صححت الاجارة  
ذكر في ذلك وقتاً ولم يذكر نحو ان يقول استأجرتك لتخبز لي عشرين مناً من الخبز بدرهم  
جاز ان كان المستأجر في ذلك الوقت يملك آلات الخبز كالدفق ونحو ذلك وان لم يبين مقدار  
العمل لكنه ذكر ذلك وقتاً قال استأجرتك لتخبز لي اليوم الى الليل بدرهم جاز ايضا ولو قال  
( بدين درهم ديوار من بازكن ) جاز ايضا يبين لذلك وقتاً ولم يبين ولو قال ( بدين يكدرم  
ابن

اين خر من باركن ) ان لم يذكر لذلك وقتا لا يجوز وان بين لذلك وقتا فهو على وجهين ان ذكر الوقت اولاً ثم الاجرة بان قال استأجرتك اليوم بدرهم على ان تدرى هذا الكدس جازلاً نداءً جرة لعمل معلوم وانما ذكر اجرة بعد بيان العمل فلا يتغير وان ذكر الاجرة اولاً ثم العمل بان قال استأجرتك بدرهم اليوم على ان تدرى هذا الكدس لا يجوز لان العقد وقع على الاجرة اولاً وانما يحتاج الى ذكر الاجرة بعد بيان العمل فإذا كان العمل معدوماً ومجهولاً صار ذكر الوقت بعد بيان الاجرة للاستعجال اي على شرط ان تعجل اليوم ولم تؤخر فلم يكن ذكر الوقت لوقوع العقد على المنفعة فلا يجوز كذا في فتاوى قاضيان \*

الباب السابع في اجارة المستأجر الاصل عندنا ان المستأجر يملك الاجارة فيما لا يفتاوت الناس في الانتفاع به كذا في المحيط \* ومن استأجر شيئاً فان كان منقولاً فإنه لا يجوز له ان يؤجره قبل القبض وان كان غيره منقول فاراد ان يؤجره قبل القبض فعند ابي حنيفة وابي يوسف ربح يجوز وعند محمد ربح لا يجوز كما في البيع وقيل انه في الاجارة لا يجوز بالاتفاق وفي البيع اختلاف هكذا في شرح الطحاوي \*

واذا استأجر داراً وقبضها ثم أجرها فإنه يجوز ان أجرها بمثل ما استأجرها او اقل وان أجرها بأكثر مما استأجرها فهي جائزة ايضاً الا أنه ان كانت الاجرة الثانية من جنس الاجرة الاولى فان الزيادة لا تطيب له ويتصدق بها وان كانت من خلاف جنسها طابت له الزيادة ولو زاد في الدار زيادة كما لو وده فيها او حفر فيها بئر او طينها او اصلح ابوابها او شيئاً من حوائطها طابت له الزيادة وما المكس فإنه لا يكون زيادة وله ان يؤجرها من شاء الا الحداد والقصار والطحان وما شبه ذلك مما يضر بالبناء ويوهنه هكذا في السراج الوهاج \* ولو أجر مع ما استأجر شيئاً من ماله يجوز ان يعقد عليه عند الاجارة طابت له الزيادة هكذا في المحيط \* وذكر الخصاص في كتاب الحيل انه اذا كان المستأجر داراً فكسها من التراب ثم أجرها بأكثر مما استأجر لا تطيب له الزيادة وان أجرها بأكثر مما استأجر وقال عند الاجارة على ان اكس الدار يطيب له الفضل كذا في الذخيرة \* ذكر شيخ الاسلام في كتاب شرح الحيل وان كان المستأجر راضاً فعمل بها مسنة فذلك زيادة ويطيب له الفضل قال وكذلك كل ما عمل فيها أصلاً يكون قائماً فذلك زيادة ويطيب له الفضل وان كرر في انهارها ذكر الخصاص ربح وانها زيادة توجب طيب الفضل قال القاضي الامام ابو علي النسفي ربح اصحابنا في هذا مترددون وبعضهم يعدون هذا زيادة وقالوا تيسر على المستأجر اجراء الماء اليها وتسهل العمل فيها فكان ذلك زيادة وبعضهم لا يعدون هذا زيادة وفي نوادر بشرع عن

ابي يوسف ر ح اذا استأجر رجل شيئين صفقة واحدة وزاد في احدهما شيئا وفي بعض النسخ او اصحح في احدهما شيئا له ان يؤجرهما باكثر مما استأجرهما ولو كانت الصفقة متفرقة فليس له ان يؤجرهما باكثر مما استأجرهما كذا في المحيط \* وكان الامام ابو علي النسفي يحكي عن استاذة ان المستأجر لو آجره من المؤجر لا يصح وان آجره من غيره ثم ان الغير آجره من المؤجر يصح وقال الامام الحلواني وروي عن محمد ر ح ان الاجارة من المالك لا يجوز مطلقا تخلل الثالث اولا وبه قال عامة المشائخ وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي \* وهل يسقط الاجر عن المستأجر الاول ان كان الآجر قبض الدار من المستأجر بعد الاجارة الثانية يسقط الاجر وان لم يقبض لا يسقط كذا في فتاوى قاضيخان \* ثم اذا كانت لا تصح عندنا هل يكون ذلك نقضا للعقد الاول فيه اختلاف المشائخ والصحيح ان العقد ينفسخ ذكره الطحاوي كذا في السراج الوهاج \* وذكر الحلواني المستأجر اذا آجر المستأجر من المؤجر قيل تنفسخ الاولى وانه غير صحيح لان الثاني فاسد والفاقد لا يقدر على دفع الصحيح والعامّة على انه لا تنفسخ الا انهما اذا ما على ذلك حتى تمت الاجارة بطلت الاولى لان الثانية فاسدة للاولى بل لان المنافع تحدث ساعة فساعة وعلى حسب حدوثها يقع التسليم الى المستأجر فاذا استأجره المالك منه ثانيا واسترد منه فذلك يمنعه عن تسليم المنفعة الحادثة الى المستأجر فاذا ما الى مضي المدة على ذلك فقد مضت قبل التمكن من الاستيفاء فتنفسخ الاولى ضرورة حتى لو اراد المستأجر الاول ان يسترده بعد مضي بعض المدة ليسكنه بقية المدة فله ذلك لان العقد الاول انما ينفسخ في قدر المنفعة التي تلفت وعلى حاله فيما بقي كذا في الوجيز للكردي \* فان سكنها الآجر بحكم هذه الاجارة لا اجر عليه كذا في الحاوي للفتاوى \* ولو ان المستأجر اعاد المستأجر من المالك لا يسقط منه الاجر بخلاف بين المشائخ كذا في المحيط \* ولو آجرها المستأجر من اب رب الدار او ابنه او مكاتبه او عبده المديون يجوز ولا تنفسخ الاجارة الاولى باتفاق الروايات وان لم يكن على العبد دين لا يجوز فان سلمه اليه لا تنفسخ الاجارة الاولى كذا في التآثر خانية \* ولو استأجر ارضا ثم دفعها الى الآجره زارعة ان كان البذر من قبل رب الارض لا يجوز لان ذلك نقض الاجارة في ظاهر الرواية وان كان البذر من قبل المستأجر جاز لان الآجر في الفصل الاول يصير مستأجرا وفي الفصل الثاني يصير اجيرا كذا في الظهيرية \* المستأجر اذا استأجر صاحب الارض ليغفل في هذه الارض بشيء معلوم جاز كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي نوادر بن سماعة عن



محمد ربح رجل استأجر من آخر دارا وارضا وزاد المستأجر فيهما بناء ثم آجرها من الآخر واعاها منه كان هذا نقضا للاجارة الاولى قال في فصل الاجارة في نوادر بن سماعه وعلى رب الدار حصته بناء المستأجر من الآخر قال المحاكم الشهيد في هذه المسئلة دليل على جواز اجارة البناء وحده الغاصب اذا آجر المغمصوب من غيره ثم ان المستأجر آجره من الغاصب واخذ منه الاجرة كان للغاصب ان يسترد منه ما دفع اليه من الآخر كذا في المحيط \* آجر الغاصب ثم اجازها للمالك بعد مدة فالاجر السابق على الاجارة للغاصب لانه العاقد وبعد الاجارة للمالك لان الغاصب فضولي ولولم يجز حتى تمت المدة فكلها للغاصب كما لو آجر المولى عبده سنة ثم اعتقه في خلال السنة او اجاز العبد الاجارة فالماضي للمولى والآتي للمعتق وذكر القدوري ان الاجارة كسائر العقود فان اجاز قبل استيفاء شيء من المنفعة فلا جرم للمالك وان اجاز بعد استيفائها لم تعتبر الاجارة للعاقد وان اجاز بعد انقضاء بعض المدة فالاجر الماضي والآتي عند الثاني للمالك وما ذكرنا ولا قول محمد ربح كذا في الوجيز للكردي \* ولو آجر الغاصب سنين ومضت السنون ثم ادعى المالك اني كنت اجزت عقده لا يقبل قوله الابينة ولو قال كنت امرته يقبل كذا في التاتارخانية \* المستأجر اجارة فاسدة اذا آجر من غيره اجارة صحيحة جاز كذا في الصغرى \* وفي النصاب هو الصحيح وفي السراجية وبه اثنى ظهير الدين المرغيناني كذا في التاتارخانية \* ثم على قول من يقول بان المستأجر اجارة فاسدة يملك ان يؤجر من غيره اجارة صحيحة اذا آجر كان للاول ان ينتقض الثاني كما اذا اشترى شيئا شراء فاسدا وآجره من غيره اجارة جائزة المستأجر اذا آجر من غيره او دفع الى غيره مزارعة ثم ان المستأجر الاول فسخ العقد الاول هل يفسخ العقد الثاني اختلف المشائخ فيه والصحيح انه يفسخ اتحدت المدة او اختلفت كذا في المحيط \* وتفسير اتحاد المدة ان تكون ايام الفسخ في الثاني ايام الفسخ في الاول كذا في الصغرى \* استأجر من غيره موضعا اجارة طويلة ثم المستأجر آجره من عبد الآخر فان كان بغير اذن المولى لم يحسب على المستأجر ما اخذ من العبد من رأس ماله واما اذا كان العبد استأجر باذن المولى فقد توقف فيه الشيخ الامام في الصحيح ان يقال استيجار العبد باذن المولى كاستيجار المولى بنفسه كذا في جواهر الاخلاطي \* لو لم يكن عبده مديونا كذا في الكبرى \* رجل آجر دارة كل شهر بدراهم وسلم ثم باعها من غيره وكان المشتري باحدا جر الدار من هذا المستأجر ومضى على ذلك زمان وكان المشتري وعد البائع انه

اذا رد الثمن عليه ترد دارة عليه ويحسب ما قبض من المستأجر من ثمن الدار و جاء البائع بالداراهم واراد ان يجعل الاجر محسوباً من الثمن قالوا لما طلب المشتري الاجر من المستأجر كان هذه اجارة مستقبلية فيكون المأخوذ من المستأجر ملك المشتري لانه وجب بعقده وليس للبائع ان يجعله ذلك من الثمن وما قال المشتري للبائع انه يحسب ما قبض من المستأجر من ثمن الدار عند رد الدار وعد فان انجز وعده كان حسناً الا فلا يلزمه الوفاء بالمواعيد وان كانا شرطاً في البيع ذلك كان مفسداً للبيع كذا في الظهيرية \* وفي الابانة استأجر خيمة الى مدة له ان يؤاجر من غيره لان هذا مما لا يختلف الناس فيه بمنزلة البيت وان اخذها مطبخاً ضمن الا اذا كان معد ذلك كخيمة المسح كذا في التاتار خانية \* الباب الثامن في انعقاد الاجارة بغير لفظ وفي الحكم بقاء الاجارة وانعقادها مع وجود ما ينافيها استأجر داراً شهراً فسكن شهرين لا اجر عليه في الشهر الثاني هذا جواب الكتاب وروي عن اصحابنا يجب وعن الكرخي ومحمد بن سلمة انهما يوفقان بين الرويتين بين المعد للاستغلال وغير المعد للاستغلال من غير تفصيل بين الدار والحمام والارض قال الصدر الشهيد ر ح وبه يقتضى كذا في خزائن الفتاوى \* اذا سكن الرجل في دار رجل ابتداءً من غير عقد فان كانت الدار معدة للاستغلال يجب الاجر وان لم تكن معدة للاستغلال لا يجب الاجر الا اذا تقاضاه صاحب الدار بالاجر وسكن بعد ما تقاضاه لان سكناه حينئذ يكون رضياً بالاجر قالوا وفي المعدة للاستغلال انما يجب الاجر على الساكن اذا سكن على وجه الاجارة صرف ذلك عنه بطريق الدلالة اما اذا سكن بتأويل عقد او بتأويل ملكة كبيت او حانوت بين رجلين سكن احد هما فيه لا يجب الاجر على الساكن وأن كان ذلك معداً للاستغلال كذا في المحيط \* خان نزل فيه رجل فانه يكون باجر ولا يصدق انه سكن بغير اجر كذا قال محمد بن سلمة وابو نصر بن سلام وبه اخذ الفقيه ابو بكر والفقيه ابو الليث قال فخر الدين الفتوى على انه سكن بالاجر الا اذا عرف خلافه بقربة نحو ان يكون الساكن معروفاً بالظلم او الغصب او كان صاحب جيش يعام منه انه لا يستأجر مسكناً كذا في المضمرة \* حوائت مستغلة سكن واحد في حانوت منها قال بن سلمة يجب اجر المثل وان ادعى الغصب لا يصدق اذا كان مقرباً للملك للمالك وان ادعى الملك لا يلزم الاجر وأن برهن المالك عليه وكذا لو دخل الحمام وادعى الدخول غصباً لا يسمع

لا يسمع كذا في الوجيز للكردي \* وان كان المستقل لصغير ينظر الى اجر المثل والى ضمان التقصان فايهما كان النظر للصغير يجب مقصورة يعمل فيها القصارون ولرجل فيها احجار يؤجرها منهم فعمل بها قصار ولم يشارط صاحب الاحجار بشيء فان لم يكن معروفا عندهم ان من شاء عمل عليها وادى الاجر فلا اجر عليه اذا عمل بلا اذن رب الاحجار ولو كان معروفا عندهم ان من شاء عمل عليها وادى الاجر فعليه الاجر ثم ان كانت لها جرة معروفة يجب ذلك والآجر المثل كذا في الكبرى \* استأجرها سنة باجره معلوم فسكنها ثم سكنها سنة آخر ودفع الاجر ليس له ان يسترد هذا الاجر قال رض والتخريج على الاصول يقتضي ان تكون له ولاية الاسترداد اذالم تكن الدار معدة للاجارة كذا في القنية \* وفي المنتقى عن محمد ر ح في صاحب الدار اذا قال للغاصب هذه داري فاخرج منها فان نزلتها فهي عليك بكذا فجمدها الغاصب ثم اقام المالك عليه البيعة بعد اشهر فلا اجر له ولو كان مقرا بالدار للمدعي وباقي المسئلة بحالها كان سكناه رضى بالاجارة ويجب الاجر كذا في المحيط \* ولو اكرى دار سنة بالف درهم فلما انقضت السنة قال له رب الدار ان فرغتها اليوم والآفهى عليك كل يوم بدرهم فلم يفرغ زمانا والمستكرى مقر له بالدار يلزمه ما سمي من الاجر قال هشام لمحمد ر ح افلا تجعلها في مقدار ما ينقل متاعه منها باجر مثلها قال هذا حسن اجعلها باجر مثلها فان فرغها الى ذلك الوقت والآ جعلتها بعد ذلك بما قال كل يوم كذا في خزائن المفتين \* رجل استأجر حانوتا كل شهر بثلاثة دراهم فلما مضى شهران قال له صاحب الحانوت ان رضى كل شهر بخمسة دراهم والا فرغ الحانوت ولم يقل المستأجر شيئا ولكنه سكن فيه يلزمه كل شهر خمسة دراهم لانه لما سكن فقد رضى بذلك ولو قال المستأجر لا ارضى بخمسة وسكن لا يلزمه الا الاجر الاول كذا في فتاوى قاضيخان \* اراد ان يستأجر غلاما فقال صاحب الغلام هو بعشرين وقال المستأجر بعشرة وافترا على ذلك فانه يكون بعشرين ولو قال المستأجر بل بعشرة وقبض الغلام فالصحيح انه يجب الاجر الذي صرح به المستأجر كذا في جواهر الاطلافي \* رجل قال لا آجر آجرتك هذه الدار سنة بالف درهم كل شهر بمائة درهم قال تقع الاجارة على الف ومائتين قال النقيه ابوالليث هذا اذا قصد ان تكون الاجارة كل شهر بمائة اما اذا غلط في التفسير لا يلزمه الا الف فلو ادعى الآجر انه قصد الفسخ وادعى المستأجر الغلط في التفسير فالقول قول الآجر كذا في الخلاصة \* ولو سكن الدار بعض المدة ثم جمدها وقال هو ملكي او قال غصبتها او قال

حارية وهي ليست بمستغلة ثم اقيمت عليه البيعة فلا اجر عليه من حين جحد في قول ابي يوسف ر ح  
لانه غاصب وعند محمد ر ح يثبت الاجر لانه ثبت ان الدار كان في يده باجر ولو كان مكان الدار  
دابة او عين آخر والمسئلة بحالها كان الرد على المستأجر بعد انقضاء المدة ويضمن لو هلك قبل  
الرد لانه غاصب بزعمه وان رضي وارث الاجران يكون على الاجارة او طلب منه الاجر فسكن  
يجب الاجر والقول قول من يريد ابقاء الاجارة من الورثة او الغرماء كذا في التاثير خانية \* قال  
لغيره بكم توافر هذه الغرارة شهرا فقال بدرهمين فقال المستأجر لابل بدرهم وقبضها ومضى الشهر  
فالتصحيح انه يجب درهم هكذا في جواهر الاخلاطي \* الراعي اذا كان يرعى الغنم كل شهر باجر مسمى  
فقال لصاحب الغنم لا ارعى غنمك بعد هذا الا ان تعطيني كل يوم درهما فلم يقل صاحب الغنم  
شيئا وترك الغنم عنده كان عليه كل يوم درهم كذا في خزائن المفتين \* قال الراعي لا ارعى غنمك  
الا ان تعطيني يوما درهما فلم يقل صاحب الغنم شيئا وترك غنما يجب كل يوم درهم وكذلك هذا  
في اجارة الدور كذا في الملتقط \* رجل استأجر اجيرا ليحفظ نهره كل شهر بكذا ثم مات المستأجر فقال  
الوصي للاجير اعمل عملك على ما كنت تعمل فاننا لا احبس عنك الاجر فأتى على ذلك اياما ثم باع  
الوصي الضيعة فقال المشتري للاجير اعمل عملك فاننا لا احبس عنك الاجر فمقدار ما عمل الاجير  
في حيوة الاول يجب الاجر في تركته ومن حين قال له الوصي اعمل عملك يجب على الوصي  
ومن حين قال المشتري يجب على المشتري الا ان الواجب في تركته الميتم المسمى لوجود التسمية منه  
والواجب على الوصي وعلى المشتري اجر المثل اذا لم يعلم مقدار المشروط من الميتم اما اذا علم ذلك  
وامره ان يعمل على ذلك الشرط فعليهما المسمى كذا في المحيط \* رجل استأجر من رجل جمارا بعشرة  
بعضها جباد وبعضها زيوف فقال المكاري في الطريق انا اطلب الكل جبادا فقال المستأجر بالفارسية  
( چنان كنم كه تو خواهی ) فهذا وعد منه ولا يلزمه بذلك شيء وكذلك لو استزادة في الاجر  
واجاب بذلك كذا في الذخيرة \* قال في الاصل واذا استأجر دابة الى مكان مسمى فمات صاحب  
الدابة في وسط الطريق كان للمستكري ان يركب الدابة الى المكان المسمى بالاجر وانما  
لا تنقض لان الحال حالة العذر والاجارة تنعقد ابتداء بالعذر فان من استأجر سفينة شهرا فمضت المدة  
والمستأجر في وسط البحر فانه تنعقد بينهما اجارة مبتدأة فلان يبقى بحالة العذر كان اولى وبيان العذر انه  
يخاف على نفسه وماله لان لا يجد دابة اخرى في وسط المغازاة ولا يكون له قاض ليرفع الامر اليه

فيؤاجر الدابة منه ثانيا حتى قال مشائخنا الوو جد ثمة دابة اخرى يحمل عليها متاعه تنقص الاجارة وكذا لو كان الموت في موضع يجدد دابة في ذلك الموضع ينتقص الاجارة ثم اذا ركب المستكرى الدابة التي في ذلك المكان وانفق عليها في الطريق كان منبرها حتى لا يرجع على ورثة المكاري بذلك كذا في الذخيرة \*

واذا انفق بامر القاضي واثبت ذاك بالبينة يرجع هكذا في الخلاصة \* اذا كان المستكرى استأجر رجلا يقوم على الدابة كان اجرة على المستكرى ولا يرجع بذلك على ورثة المكاري ثم اذا وصل الى ذلك المكان رفع الامر الى الحاكم ليقتضي بما هو الاصلح لورثة الميت فان رأى القاضي الصلاح في ان يؤاجر منه ثانيا بان صرف المستأجر ثقة امينا ورأى الدابة قوية حتى عرف ان الورثة يصلون الى عين مالهم متى آجر منه فعل وان رأى الصلاح في بيع الدابة بان اتاهم المستأجر او رأى الدابة ضعيفة ظاهر افعل ان الورثة لا يصلون الى عين مالهم وان وصلوا يلحقهم ضرر عظيم يبيع الدابة ويكون بيعه حفظا للمال على الغائب لا قضاء على الغائب وان كان المستأجر قد عجل الاجر الى رب الدابة وفسخ القاضي الاجارة وباع الدابة فادعى المستأجر ذلك فالقاضي يأمره باقامه البينة على دعواه وينصب القاضي وصيا على الميت حتى يسمع البينة كذا في المحيط \*

ذكر محمد رح في السير الكبير مسألة السفينة اذا انقضت مدة الاجارة والسفينة في وسط البحر ومسألة الزرق الذي فيه الزيت اذا انقضت مدة الاجارة في المغازة ولا يجدا مستأجر سفينة اخرى او زقا آخر وابى الآجر ان يؤاجر منه وقد حضروهم الامام ان كان الامام يجعل ذلك للمستأجر كل يوم بكذا شرط ان تكون هذه الاجارة من الامام وقد ذكر بن سماعه في نوادره هذه المسئلة عن محمد رح ولم يشترط ان يكون المؤاجر هو الامام بل شرط ان يقول المستأجر استأجرت هذه السفينة كل يوم بكذا ويؤاجر واحد من اصحابه ورفقائه فان ابى الآجر بعد ذلك ان يعطيه السفينة او الزق استعان المستأجر اصوانه ورفقائه حتى يترك السفينة والزق عليه الى ان يجد سفينة اخرى وزقا آخر وبهذه المسئلة تبين ان من سكن دار غيره لا يجب الاجر الا اذا كان صاحب الدار يابى ذلك وان كانت الدار معدة للاستغلال لا اذا استأجر الساكن بنفسه فيقول استأجرت كل شهر بكذا ثم ليس في مسألة السفينة والزق اختلاف لروايتين ما ذكر في السير محمول على ما اذا حضر الامام وما ذكر في نوادر بن سماعه محمول على ما اذا حضر الامام كذا في الذخيرة \* زجل استأجر ارضا فزرع فيها ثم مات المستأجر قبل انقضاء مدة الاجارة كان على ورثته ما سمي من الاجر الى ان يدرك الزرع لان الاجارة كما تنقص بالاعذار تبقى

بلا عذار وكذا الومات المؤاجر وبقي المستأجر تبقى الاجارة الى ان يدرك الزرع واذا انقضت  
 مدة الاجارة والزرع قيل في القياس يؤمر المستأجر بقطع الزرع وفي الاستحسان يقال له ان شئت  
 فانزع الزرع في الحال وان شئت فاتركه في الارض الى ان يدرك وعليك لصاحب الارض  
 اجر مثل الارض كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي الاصل اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض رطوبة  
 فلعنت وفي المنتقى اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض رطاب تركت فيها باجر مثلها حتى تجزوهو  
 على اول جزء تدرك بعد انقضاء الاجارة وقال في الموت اذا مات مؤاجر وفي الارض رطاب ترك  
 بالمسمى حتى تجزوه من هذا الجنس اذا استأجر من آخر زقا فاق وجعل فيها خلا ثم انقضت مدة  
 الاجارة في الصحراء جعل باجر مثله الى موضع يجد فيه زقا فاقا وومات المؤاجر قبل مضي المدة  
 لا يجعل باجر مثلها لكنها تترك على الاجارة الاولى كذا في المحيط \* ولو استأجر ارضا سنة فزرعها  
 ثم اشتراها المستأجر مع رجل آخر انتقضت الاجارة يترك الزرع في الارض حتى يستحصد ويكون  
 للشريك على صاحب الزرع مثل نصف اجر الارض كذا في خزائن المفتين \* وعن ابي يوسف رح  
 لو انقضت المدة والزرع لم يخرج بعد فاختصا فسخت الاجارة وردت الارض الى صاحبها وان  
 خرج بعد ذلك ردتها باجر المستأجر ولو انقضت والزرع بقل ولم يختصموا حتى استحصد يجب  
 من الاجر بحساب ذلك ولا يتصدق الزارع بالفضل وكذا ان اختصما فيه استحسن ان يترك  
 باجر المثل كذا في التمر تاشي \* ولو خرج الزرع بعد انقضاء المدة تصدق به فان زرع فيها المؤاجر  
 ايضا ثم خرج الزرع وتصادا فانهما سواء فنصفان وان كان احدهما غالبا فهو لصاحب الغالب  
 ويضمن للآخر مثل ماله كذا في الغياثية \* استأجر ارضا وغرس فيها اشجارا ثم انقضى وقتها فالصحيح  
 ان لرب الارض ان يطالب المستأجر بتقريب ارضه اذا كان فيها غرس بخلاف ما لو كان فيها زرع  
 حيث يترك باجر وليس لرب الارض ان يملك الاشجار على الغارس بالقيمة اذا لم يكن في قلعها  
 ضرر فاحش بالارض هكذا في المحيط \* فان كان في قلع الاشجار ضرر فاحش بالارض فحينئذ كان له  
 ان يملك الاشجار وعليه قيمتها مقلوعة د فعلا للضرر عن نفسه هكذا في خزائن المفتين \* استأجر  
 من آخر حانوتا ووضع فيه جباب خل فانقضت مدة الاجارة والمستأجر يابى تفريغ الحانوت فان كان  
 الخل بلغ مائة لا يفسد بالتحويل يؤمر بالتحويل وان كان يفسد لا يؤمر بالتحويل ويقال للمستأجر

ان شئت فزرع الحانوت وان شئت فاستأجره منه الى وقت ادراكه والمراد بقوله استأجره منه الحكم  
باجر المثل عليه لا الاستيجار ابتداءً بيد مسمى ولومات المؤاجرا والمستأجر قبل انقضاء المدة  
ولم يتيسر التقرير يجب المسمى استحساناً والقياس ان يجب اجر المثل كما بعد انقضاء المدة كذا  
في المحيط \* واذا انقضت مدة الاجارة ورب الدار غائب فسكن المستأجر بعد ذلك سنة لا يلزمه  
الكراء لهذه السنة لانه لم يسكنها على وجه الاجارة وكذا لو انقضت المدة والمستأجر غائب والدار  
في يدا امرأته لان المرأة لم تسكنها باجر كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي الامالي من محمد ربح رجل  
استأجر ارضاً بدرهم معلومة سنة وزرعها ثم مات المؤاجر قبل ان يستحصد الزرع واختار المستأجر  
المضي على الاجارة حتى يستحصد الزرع وبالاجر كقبيل قال لا يبرأ الكقبيل من اجر ما بقي الى  
ان يستحصد الزرع وكذا لو لم يمت الآجر ولكن مات المستأجر واختار ورثته ترك الزرع في  
الارض حتى يستحصداً يبرأ الكقبيل من الكفالة فان قال المؤاجر لا ارضى الا ان يكون الاجر  
على ورثة الميت ليس له ذلك ولو انقضت السنة ثم مات المستأجر والزرع بقل واختار ورثته ترك  
الزرع باجر المثل فالاجر عليهم في مالهم دون مال الميت كذا في المحيط \* استأجر ارضاً فزرع  
فيها زرعاً ثم انهما تعا سحاً عقد الاجارة والزرع بقل هل تترك الارض في يدا المستأجر باجر المثل  
الى ان يستحصد الزرع فقد قيل لا تترك وقد قيل تترك وهذا القائل يستدل بمسئلة ذكرها محمد ربح في  
كتاب المزارعة وصورتها رجل دفع ارضه مزارعة الى غيره وأجر المزارع الزرع فيه في آخر السنة والزرع  
بقل ام يستحصد فاراد رب الارض ان يقلع الزرع لا يمكن من ذلك ويثبت بينهما اجارة في نصف  
الارض الى ان يستحصد الزرع صيانة لحق المزارع في الزرع ويغرم المزارع نصف اجر مثل هذه  
الارض ههنا بطلان حقه في الزرع حيث آخر الزرع الى آخر السنة مع هذا صان الشرع حقه  
واثبت الاجارة في نصف الارض كذا في الذخيرة \* الباب التاسع فيما يكون الاجير مسلماً مع  
الفراغ منه وما لا يكون واذا استأجر اجيراً يعمل له في بيته وملاً مسمى فزرع الاجير من العمل  
في بيت المستأجر ولم يضع من يده حتى فسد العمل في يدا المستأجر او هلك فله الاجر كذا في  
المبسوط \* رجل استأجر رجلاً ليخبره فلما اخرج الخبر من التنوير احرق لا بفعله كان له الاجر  
ولا ضمان عليه وهذا اذا خبر في بيت المستأجر كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* واذا اخرج  
بعض الخبر من التنوير استحق الاجر بحسابه كذا في الينابيع \* فان لم يكن في بيته واحرق لا اجر له

كذا في شرح الجامع الصغير لفاضيخان \* ولو الزقه في التنور ثم جاء ليخرجه فسقط من يده فوقع في  
 التنور فاحترق فهو ضامن فان ضمن قيمته مخبوزا اعطاه الاجر وان ضمنه دقيقا لم يكن له اجرة  
 كذا في السراج الوهاج \* وان احترق الخبز في التنور قبل الاخراج لاجر له سواء كان في بيت  
 المستأجر او في بيت الاجبر كذا في النهاية \* وان سرق الخبز بعد ما اخرجه فان كان يخبز في بيت  
 صاحب الطعام فله الاجرة وان كان يخبز في بيت الخباز فلا اجر له ولا ضمان عليه فيما سرق عند  
 ابي حنيفة رح وعندهما يضمن كذا في الجوهرة النيرة \* لو استأجر خبازا لم يخطله ثوبا في دارة  
 فقطع الثوب وقتل الخباز فسرق الثوب لا يستحق بازاء ما عمل شيئا وان وقع ذلك القدر مسلما لانه  
 يعمل في دارة لان الاجر مشروط بمقابل بالخباطة وما صنع ليس خباطة انما هو عمل من اعمال  
 الخباطة وكذلك اذا استأجر رجلا لخبز له دقيقا معلوما في دارة فنخل الدقيق وعجن ثم سرق قبل  
 ان يخبزه لا يستحق الاجر لان الاجر مقابل بالخبز ولم يوجد الخبز انما وجد عمل من اعماله كذا  
 في المحيط \* ولو كانت بئر ماء فشرط عليه مع حفرة طيها بالآجر والجص فنقل منها ثم انهارت فله الاجر  
 كاملا وان انهارت قبل ان بطويها بالآجر فله الاجر بحساب ذلك كذا في المبسوط \* اذا استأجر  
 رجلا لبنني له بناء في دارة او يعمل له ساباطا او جناحا او يحفر له بئرا او قناة او نهرا وما اشبه ذلك  
 في ملكه او فيما في يده فعمل بعضه فله ان يطالبه بقدره من الاجر لكنه يجبر على الباقي حتى لو انهدم  
 البناء وانهارت البئر او وقع فيها الماء والتراب وسواها مع الارض او سقط الساباط فله اجر ما عمله  
 بحصنه ولو كان من ذلك في غير ملكه ويده ليس له ان يطلب شيئا من الاجرة قبل الفراغ من عمله  
 وتسليمه اليه حتى لو هلك قبل التسليم لا يجب شيء من الاجرة اذا اراد موصعا من الصحراء ليحفر  
 فيه بئرا فقال محمد رح انه لا يصير قابضا الا بالتخلية وان اراد الموضع وهو الصحيح وان كان عين  
 ذلك في ملك المستأجر ويده فعمل الاجبر بعضه والمستأجر تربب من العامل فخاي الاجبر بينه وبينه فقال  
 المستأجر لا اقضه منك حتى تفرغ فله ذلك هكذا في البدائع \* وفي الاصل اذا استأجر ليحفر له بئرا  
 في طريق الجبانة فحفرها فلا اجر له حتى يسلمها الي صاحبها قال مشائخنا ان محمد رح سام هذه الاجارة  
 ولم يشترط بيان موضع الحفر قالوا وهذا اشارة الى ان بيان الموضع في غير ملكه ليس بشرط كذا في  
 الذخيرة \* ولو استأجر لينا ليضرب لبنيا في ملكه او فيما في يده لا يستحق الاجرة حتى يجف اللبن  
 وينضبه في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح حتى يجف وينضبه ويشربه لا خلاف



في انه اذا ضربه ولم يقده انه لا يستحق الاجرة ولو هلك بعده فله الاجر وان كان ذلك في غير ملكه  
ويده لم يستحق الاجرة حتى يسلمه وهو ان يخلى الاجير بين اللبن وبين المستأجر لكن ذلك بعد  
ما نصبه عند ابي حنيفة رح وعندهما بعد ما شرجه كذا في البدائع \* فان تلف قبل تسليمه الى المؤجر  
فهو من مال الاجير سواء كان بعد التشريح او قبله كذا في الينابيع \* وان استأجره ليضرب له لبناً بملين  
معلوم ويطبخ له آجراً على ان الحطب من عند رب اللبن فهو جائز وان فسد اللبن بعد ما ادخله  
الاتون وتكسر لم يكن له اجر ولو طبخه حتى نضج ثم كف النار عنه فاختلف هو وصاحبه في الاخراج  
فاخراجه على الاجير بمنزلة اخراج الخبز عن التنور وان انكسر قبل ان يخرج فله الاجر وان اخرجه  
من الاتون والارض في ملك رب اللبن وجب له الاجر ويبرأ من ضمانه وان كان الاتون في ملك  
اللبن فلا اجر له حتى يدفعه الى صاحبه كذا في المبسوط \* وفي القدوري الخياط اذا خاطه في بيت  
المستأجر فان خاطه بعضه لم يكن له اجر لانه لا ينتفع به وان هلك فلا ضمان عليه فلم يوجب  
الاجر بخياطة بعض الثوب وانه يخالف ما ذكر في الاصل قال في القدوري وان فرغ منه فله  
الاجر وعلى قولهما اذا هلك قبل الفراغ من العمل او بعده قبل التسليم الى المالك فهو ضامن  
والمحل مضمون في يد الاجير عندهما فلا يخرج عن الضمان الا بالتسليم الى المالك فاذا هلك كان  
صاحب الثوب بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوبه ولا اجر له وان شاء ضمنه قيمته مخبطاً واعطاه الاجر  
كذا في المحيط \* الباب العاشر في اجارة الظئر ويجوز استئجار الظئر باجرة معلومة كذا في الهداية \* وما جاز  
في استئجار العبد للخدمة جاز في استئجار الظئر وما بطل هناك بطل ههنا الا ان ابا حنيفة رح استحس  
جواز استئجار الظئر بطعامها وكسوتها وان لم يوصف شيء من ذلك ولها الوسط من ذلك وقال لا يجوز  
والتاقبت شرط في استئجارها اجماعاً كذا في الفتاوى الكبرى \* واذا شرطوا عليها الارضاع في منزلهم  
فليس للظئران تخرج من عندهم الا بعد ركع او غير ذلك وليس لهم يحبسوا الظئر في منزلهم اذا لم يشترطوا  
عليها ولها ان تخرج به الى منزلها كذا في محيط السرخسي \* وعذرهما من مرض يصيبها لا تستطيع  
معه الرضاع ولهم ان يخرجوها اذا مرضت كذا في المبسوط \* واذا لم يشترط ذلك عليها صريحاً لكن  
كان العرف الظاهر فيما بين الناس ان الظئر ترضع الصبي في منزل ابيه لزمها ذلك كذا في المحيط \*  
وطعام الظئر وكسوتها على الظئر اذا لم يشترطوا في عقد الاجارة على المستأجر كذا في الخلاصة \*  
ولو ضاع الصبي في يدها او وقع فمات او سرق من حلي الصبي او ثيابه شيء لم تضمن الظئر شيئاً

كذافي المبسوط \* ثم اذا استأجرها بالدرهم فلا بد من بيان قدرها وصفتها وان استأجرها بمكيل او موزون فلا بد من بيان قدره وصفته واذا استأجرها بشباب يشترط فيه جميع شرائط السلم كذافي المحيط \* فان سمي الطعام دراهم ووصف جنس الكسوة واجلها وزرعها فهو جائز بالاجماع ونقبي بتسمية الطعام دراهم ان يجعل الاجرة دراهم ثم يدفع الطعام مكانها او سمي الطعام وبين قدره جاز ايضا ولا يشترط تاجيله ويشترط بيان مكان الايفاء عند ابي حنيفة رح خلافا لهما كذافي السراج الوهاج \* ويجب عليها القيام بامر الصبي فيما يصلحه من رضاعه كذافي محيط السرخسي \* وتغسل ثيابه من بوله ونجاسته لاعن الدرن والوسخ ودوا الاصم كذافي جواهر الاخلاطي \* وعليها غسل الصبي واصلاح دهنه هكذا في فتاوى قاضيخان \* وعليها ان يصلح طعام الصبي بان تمضغ له الطعام ولا تأكل شيئا يفسد لبنها وبضربه وعليها ايضا طبخ طعامه كذافي السراج الوهاج \* فلو مرض الصبي فما يعالج به الصبيان من الريحان والدهن فهو على الظئر في عرف ديارهم اما في عرف ديارنا فهو على اهل الصبي وعليه الفتوى كذافي جواهر الاخلاطي \* فان كان الصبي يأكل الطعام فليس على الظئر ان تشتري له الطعام وذلك كله على اهله وعليها ان تهيمه له كذافي غايه البيان \* والا صل ان الاجارة اذا وقعت على عمل فكل ما كان من توابع ذلك العمل ولم يشترط ذلك على الاجير في الاجارة فالمرضع فيه الى العرف كذافي المحيط \* ليس على الظئر من اعمال ابوي الصبي شيء الا ان تبرع ولا تترك الصبي وحيدا كذافي الغبائية \* وليس للظئر ولا للمسترضع ان يفسخ هذه الاجارة الا بعذر والعذر لاهل الصبي ان لا يأخذ لبنها او يتقيا لان المقصود لا يحصل متى كانت هذه الحالة وكذلك اذا حبلت وكذلك اذا مرضت وكذلك اذا كانت سارقة وكذلك اذا كانت فاجرة بين فجورها وهذا بخلاف ما اذا كانت كافرة لان كفرها في اعتقادها واذا استأجر الرجل ظئرا ثم ظهر انها كافرة او مجنونة او حمقاء كان له ان يفسخ الاجارة كذافي الظهيرية \* والعذر من جانب الظئر ان تمرض مرضا لا تستطيع معه الارضاع الا بمشقة تلحقها وكذلك اذا حبلت كذافي الذخيرة \* وان كان اهل الصبي يؤذونها بالسنتهم كفوا وان اساءوا اخلاقهم معها كفوا عنها فان لم يكفوا عنها كان لها ان تخرج كذافي المبسوط \* واذا لم تكن معروفة بالظويرة وهي ممن يعاب عليها فلها الفسخ بخلاف ما اذا كانت تعرف بذلك ان تكون هذه اولى اجارة منها كذافي المضمرات \* ويفسخ ان لم تعلم بمشقة الظائرة ثم علمت هكذا في الغبائية \* قد قالوا في الظئر اذا كانت

اذا كانت هي ممن يشينها الارضاع فلا هلاها ان يفسخوا لانهم يعبرون به وكذا اذا امتنعت هي من الرضاع  
فانها ذلك اذا كان يشينها كذا في الجوهرية الشيرة \* وان كان الصبي قد ألفها ولا يأخذ لبن غيرها وهي  
لا تعرف بالظورة كان لها الفسخ ايضا في ظن الرواية وروي من ابي يوسف ر ح انه ليس لها الفسخ اذا  
كان يخاف على الصبي من ذلك قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني ر ح والا اعتماد على رواية  
ابي يوسف ر ح وتاويل محمد ر ح اذا كان الصبي يعالج بالغذاء من الفانيد والسمن وغير ذلك مما  
يعالج به الصبيان او يأخذ لبن الغير بنوع حيلة اما اذا كان لا يعالج بالغذاء ولا يأخذ لبن غيرها فاجواب  
محمد ر ح كجواب ابي يوسف ر ح وعليه الفتوى كذا في المحيط \* فان كان لها زوج فأجرت  
نفسها للظورة بغير اذنه فللزوج ان يبطل عقد الاجارة قيل هذا اذا كان الزوج ممن يشينه ان تكون  
زوجته ظئرا وان كان لها زوج معروف فأجرت نفسها للظورة بغير اذن الزوج فللزوج حق الفسخ  
سواء كان ممن يشينه ان تكون زوجته ظئرا ولا وهو الصحيح وان كان زوجها مجهولا لا يعرف  
انها امرأته الا بقولها فليس له ان ينقض الاجارة هكذا في الذخيرة \* الظئر اذا كان لها زوج معروف  
وقد استوحت شهرا فانقضى الشهر والصبي لا يأخذ لبن غيرها ان كانت أجرت نفسها بغير اذن  
الزوج فللزوج ان ياباها وان خيف موت الصبي وان كانت أجرت نفسها باذن الزوج فليس  
للزوج ان يمنعها اذا كان الصبي لا يأخذ لبن غيرها وبه يفتى كذا في جواهر الا خلاطي \* وفي العيون  
وان كان الزوج قد سلم الاجارة واراد اهل الصبي ان يمنعوه من غشيانها مخافة الحبل وان يضر  
ذلك لصبيهم فلهم ان يمنعوه من ذلك في منزلهم وان لقيها في منزله فله ان يغشيه ولا يسع للظئر  
ان تمنعه من ذلك كذا في الذخيرة \* ولهم ان يمنعوها اقباءها من المكث في منزلهم كذا في الظهيرية \*  
ولهم منعها من زيارة الاقارب وزيارتهم اياها اذا اضر بالصبي وان لم يضر فلا كذا في محيط  
السرخسي \* ولا يسع للظئر ان تطعم احدا من طعامهم بغير امرهم فان زادها احد من ولدها فلهم  
ان يمنعوها من الكينة عند كذا في المبسوط \* وكل ما يضر بالصبي نحو الخروج من منزل  
الصبي زمانه كثير او ما اشبه فلهم ان يمنعوها عنه وما لا يضر بالصبي فليس لهم منعها عنه لحاجتها  
الى ذلك ويصير ذلك القدر مستثنى من الاجارة كاقوات الصلوة ونحوها ومعنى قوله وكل ما يضر  
بالصبي لا محالة واما ما كان فيه وهم الضرر فليس لهم منعها منه كذا في المحيط \* ولو مات الصبي  
او الظئر انتقضت الاجارة كذا في محيط السرخسي \* وفي الاصل اذا استأجر الرجل ظئرا ولده \*

للصغير ثم مات الرجل لا تنقض اجارة المظنر وكان الفقيه ابو بكر البلخي يقول انما تبطل اجارة  
 المظنر بموت الاب اذا كان للصبي مال اما اذا لم يكن له مال تبطل بموت الاب منهم من قال لا بل  
 في الحالين جميعا لا تبطل الاجارة بموت الاب واطلاق محمد ربح في الكتاب يدل عليه ثم قال  
 محمد ربح واجر المظنر في ميراث الصبي قيل اراحه اجر ما يستقبل من المدة بعد موت الاب الا  
 ما وجب من الاجر حال حياة الاب يستوفى من جميع التركة وقبل الكل يستوفى من نصيب  
 الصغير وهو الصحيح وفي النوازل استأجر الرجل مظنرا ترضع ابنه الصغير فلما ارضعته شهورا مات  
 ابو الصغير فقالت عمة الصغير ارضعه حتى نعطيكَ الاجر فارضعته شهورا قال ان لم يكن للصبي مال  
 حين استأجره الاب فمن يوم مات الاب اجر على العمة ثم ينظر ان كانت وصية للصغير رجعت  
 بذلك في مال الصغير والا فلا وان كان للصبي مال يوم استأجره الاب فالاجر كله في مال الصغير  
 كذا في الذخيرة \* ولو لم يكن للصغير مال حين استأجره الاب ثم اصاب الصغير الاسفل والدي  
 من هذه الممثلة قال قيل اجر ما مضى على الاب واجر ما بقي في مال الصغير كذا في الظهيرية \*  
 واذا استأجر الرجل مظنرا ترضع صبيين له فمات احدهما فانه يرفع عنه نصف الاجر وايس لاب الصبيين  
 اقامة صبي آخر مقام الصبي كذا في المحيط \* ولو استأجر واطنرين ترضعان صبيا واحدا فذلك  
 جائز ويتوزع الاجر بينهما على لئنهما فان كان لئنهما واحدا فالاجر بينهما نصفان وان كان متفاوتا  
 فيحسب ذلك فان ماتت احدهما بطل العقد في حقها لتوابع المعقود عليه وللآخرى حصتها  
 من الاجر كذا في المبسوط \* وليس للمظنر ان تأخذ صبيا آخر ترضعه مع الاول فان اخذت صبيا  
 آخر فارضعه مع الاول فقد اساءت وانمت ان كانت قد اضرت بالصبي كذا في البدائع \*  
 ولها الاجر كاملا على الفريقين ولا تصدق بشيء منه كذا في خزانة المفتين \* والا جر  
 طيب لها ولا ينقص من الاجر الاول ارضعت ولدهم في المدة المشروطة ويطرح  
 من الاجر بقدر ما اختلف كذا في الغياثة \* واذا دفعت المظنر الصبي الى خادمتها حتى ارضعته  
 فلها الاجر كاملا استحسانا واذا شرط عليها الارضا ع بنفسها فدفعتها الى خادمتها حتى ارضعته  
 فالصحيح انها لا تستحق للاجر كذا في الذخيرة \* والا وجه انها تستحق كذا في المغناوي  
 الصغير \* ولو ارضعته حولا ثم ليس لبنها فارضعت خادمتها حولا آخر فلها الاجر كاملا وكذلك  
 لو كانت ترضعه هي وخادمتها فلها الاجر تاما ولا شيء لخادمتها ولو ليس لبنها فاستأجرت لمظنرا

كان عليها الاجر المشروط ولها الاجر كاملا استحسانا وفي القياس لا اجر لها وتصدق بالفصل كذا في المبسوط \*  
وان ارضعته بلبن شاة او غدته بطعام حتى انقضت المدة فلا اجر لها وان جعدت الظئر ذلك وقالت  
ما ارضعته بلبن البهائم وانما ارضعته بلبني قال قول قولها مع يمينها استحسانا وان اقام اهل الصبي  
بينة على ما ادعوا فلا اجر لها قال الشيخ الامام شمس الآئمة الحلواني تاويل المسئلة انهم شهدوا  
انها ارضعته بلبن الشاة وما ارضعته بلبن نفسها اما لو اكتفوا بقولهم ما ارضعته بلبن نفسها لا تقبل  
شهادتهم لان هذه شهادة قامت على النفي مقصودا بخلاف الفصل الاول لان هناك النفي دخل  
في ضمن الاثبات وان اقام البينة اخذت ببينة الظئر كذا في الذخيرة \* واذا استأجر الاب ام الصغير  
لا رضاعه ان استأجرها حال قيام النكاح بمال نفسه لا يجوز وكما لا يجوز استئجارها لا يجوز استئجار  
خادماتها ومدبرتها ولو استأجر مكاتبة لها جاز وان استأجرها بمال الصغير روى بن سماعة عن  
محمد بن ح انه يجوز هذا اذا استأجرها حال قيام النكاح واما اذا استأجرها بعد الطلاق فان كان الطلاق رجعي  
لا يجوز وان كان الطلاق بائنا ففي ظاهر الرواية يجوز هذا اذا استأجرها الارضاع ولده منها ولو استأجرها  
لا رضاع ولده من غيرها يجوز هكذا في المحيط \* ولو استأجرها بعد انقضاء العدة لا رضاع ولده منها  
جاز فاذا تزوجها بعد ذلك قبل انقضاء مدة الاجارة قال والدي لا رواية لهذه المسئلة وسألت الشيخ  
الامام الاجل ظهير الدين المرعشياني قل لا تبطل الاجارة كذا في الظهيرية \* ولو استأجر امه او ابنته  
او اخته ترضع صبياله كان جائزا وعليه الاجر وكذلك كل ذات رحم محرم منه كذا في المبسوط \*  
واذا التفت لقيطا فاستأجره ظمرا فلا جرة عليه وهو منطوع في المستقي رجل استأجر امه لترضع ولده  
منها من مال الصبي فهو جائز كذا في محيط السرخسي \* ويجب ارضاع اليتيم على من يجب  
نفقته عليه وان كان اليتيم لا وارث له ولم يتطوع عليه احد بشي فرضاعه على بيت المال وان استأجر  
الاب الظئر لولده وابنته الامان تسلمه وقالت ترضعه الظئر عندي قيل الاب استأجر من ترضعه  
عندها كذا في السراج الوهاج \* وفي فتاوى اهل مصر قد اذا استأجر ظمرا لترضع ولده سنة بمائة  
درهم على انه ان مات الصبي قبل ذلك فالدراهم كلها للظئر فهذا شرط يفسد الاجارة فان مات  
الصبي قبل ذلك غلها بقدر ما ارضعت احوصلها وتروى البقية الى المستأجر كذا في الذخيرة \* رجل  
استأجر ظمرا سنة بمائة درهم على ان يكون كل الاجر بمقابلة الشهر الاول وما بعده الى تمام السنة  
ترضع بغير اجر فارضعت شهرين ونصفا مات الصبي قالوا يقسم اجر مثلها وتروى البقية الى المستأجر كذا

في الذخيرة \* رجل استأجر ظمرا سنة بمائة درهم على ان يكون كل الاجر مقابلة الشهر اولها بعدة الين تمام السنة ترضع بغير اجر فارضعت شهرين نصفها مات الصبي قالوا يقسم اجر مثلها سنة على الشهرين فما اصاب شهرين ونصف كان لها ذلك وقرن الباقي لان هذه الاجارة فاسدة فكان لها اجر المثل لكن لايزاد على المسمى من ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* وللامه المأذونة ان تؤجر نفسها ظمرا وللمكاتبة ان تؤجر نفسها ظمرا وامنها لانها من الكسب وكذا للمكاتب والعبد المأذون ان يؤجر امرأته فان عجز المكاتب انتقضت عند محمد ر ح وعند ابي يوسف ر ح لا تنتقض ولو استأجرت المكاتبة ظمرا ثم عجزت انتقضت كذا في الغياثية \* ولا بأس للمسلمة بان ترضع ولد الكافر باجر كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا بأس بان يستأجر المسلم الظمرا الكافرة والتي ولدت من الفجور كذا في المبسوط \* ولو استأجر شاة لترضع جديا او صبيلا يجوز كذا في السراج الوهاج \* الباب الحادي عشر في الاستيجار للخدمة قال علماء نازح يكره للرجل ان يستأجر حرة او امه يستخدمها ويخلو بها لان الخلوة بالاجنبية منهي عنها كذا في الظهيرية \* حرة آجرت نفسها ذميا لا بأس به وكرة له ان يخلو بها قال فخر الدين قاضيخان هذا تاويل ما جاء في الاصل وبه يفتى هكذا في الكبرى \* وقال ابو حنيفة ر ح اذا استأجر الرجل امرأته لتخدمه كل شهر باجر مسمى لا يجوز كما لو استأجره للعمل من اعمال البيت من الخبز والطبخ وارضاع ولده منها ولو استأجرها لتخدمه فيما ليس من جنس خدمة البيت كرمي دوابه وما اشبه ذلك يجوز لان ذلك غير مستحق عليها كذا في المحيط \* ولو كانت المرأة امه جاز كذا في الخلاصة \* وفي الصيرفة استأجر امرأة لتخبز له خبزا فللاكل لا يجوز والبيع جاز كذا في التاتار خانية \* ولو استأجرت المرأة زوجها للخدمة او لرمي الغنم فهو جائز وله ان يفسخها ولا يخدمها في ظاهر الرواية وروى بن سماعة عن بن سعد بن معاذ المزني عن ابي حنيفة ر ح انه باطل وهكذا ذكر الحاكم في مختصره وجه ظاهر الرواية انه خدمتها غير مستحقة عليه ومنفعة مملوكة له فجازت الاجارة بهذا الاعتبار ولو خدمها استحق الاجر كذا في محيط السرخسي \* وبه يفتى كذا في جواهر الاطلاعي \* ولو استأجر ابوه لم يجز حين كانا او مدين لغيره او كافرين وله الاجر اذا عمل ولا ينقص الاجر مني كان اجرا المثل انتقص من المسمى كذا في محيط السرخسي \* وان استأجر حرة او جدته للخدمة لا يجوز ولو خدمه فله المسمى ويستوي في ذلك ان يكون الابن

حرا او عبدا مسلما او كافرا كذا في المحيط \* ولو استأجر ابنه والمرأة ابنها للخدمة في بيته لم يجز ولا يجب الاجر اذا خدم الا اذا كان حرا او مكاتباً كذا في الخلاصة \* وان كان الابن حرا فاستأجر احد الابوين ليرعى غنماله او استأجره لعمل آخر وراء الخدمة فانه يجوز كذا في الذخيرة \* وفي لفتاوى امرأة قالت لزوجها اغمر رجلي على ان لك الف درهم فغمر الزوج رجليها الى ان قالت لا اريد الزيادة فالاجارة باطلة وهذا الجواب يوافق رواية ابي عصمة ويخالف ظاهر الرواية كذا في التاتارخانية \* ويجوز الاستئجار للخدمة فيما بين الاخوة وسائر القرابات ومن مشائخنا من قال اذا استأجر عمة للخدمة والعم الاكبر او استأجر اخاه الاكبر للخدمة لا يجوز كذا في المحيط \* المسلم اذا اجر نفسه من كافر ليخدمه جاز ويكره قال الفضلي لا يجوز للخدمة وما فيه الاذلال بخلاف الزراعة والسقي كذا في الخلاصة \* اذا استأجر عبدا هذين الشهرين شهرا باربعة دراهم وشهرا بخمسة دراهم فهو جائز والاول منها باربعة حتى لو عمل في الاول دون الثاني استحق اربعة دراهم ولو عمل في الثاني دون الاول استحق خمسة دراهم كذا في شرح الجامع الصغير لحسام الدين \* وان استأجر ثلثة اشهر شهرين بدرهم وشهرا بخمسة فالشهران الاولان بدرهم كذا في المبسوط \* ومن استأجر عبدا للخدمة فليس له ان يسافر به الا ان يشترط ذلك وهذا اذا استأجره في المصر ولم يكن على تهيئه السفر اما اذا كان على تهيئه السفر ففيه اختلاف المشائخ واما اذا كان مسافرا واستأجره فله ان يسافر كذا في الجوهرة النيرة \* اذا استأجر عبدا بالكوفة ليستخدمه ولم يعين مكانا للخدمة كان له ان يستخدمه بالكوفة وليس له ان يستخدمه خارج الكوفة لان الاستخدام بالكوفة ثابت بدلالة الحال فيعتبر بما لو ثبت نصافان سافرا به ضمن هكذا ذكر محمد راجح المسئلة في اجارات الاصل ان من ادعى دارا وصالحه المدعى عليه على خدمة عبده سنة ان له ان يخرج بالعبد الى اهله قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني في شرح كتاب الصلح لم يرد بقوله ان يخرج بالعبد الى اهله ان يسافر به وانما اراد به الى اهله في القرى وافنية البلدة وكان الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي يفرق بين مسئلة الصلح وبين مسئلة الاجارة وكان يقول في مسئلة الصلح لصاحب الخدمة ان يسافر بالعبد وليس للمستأجر ان يسافر بالعبدا المستأجر للخدمة كذا في المحيط \* وقال محمد راجح وليس للمستأجر ان يضرب الغلام كذا في الظهيرية \* ولو دفع المستأجر الى العبد وكان العبد هو العاقد فقد برئ عن الاجر وان لم يكن عاقدا لا يبرأ وان حصل الرد الى من يده

يد المولى من حيث الحكم كذا في الذخيرة \* وللمستأجر ان يكلف العبد المستأجر كل شيء من خدمة البيت ، يأمره ان يغسل ثوبه وان يخطب ويخبز ويعجن اذا كان يحسن ذلك ويعلف دابته وينزل بمئاته من ظهريته او يرقى اليه ويحلب شاته ويستسقي له من البئر وليس له ان يعود خياطا ولا في صناعة وان كان حاذقا في ذلك وليس على المستأجر طعامه الا ان يتطوع بذلك او يكون فيه عرف ظاهر وله ان يأمره بخدمة اضيافه وله ان يؤاجر من غيره للخدمة وان تزوج المستأجر امرأة فقال اخذ مني وعيالي فله ذلك وكذلك المرأة ان كانت هي المستأجرة فتزوجت فقالت اخذ مني وزوجي فلها ذلك هكذا في المبسوط \* في المنتقى رواية ابراهيم عن محمد بن رجل آجر عبد له سنة ثم ان العبد اقام بينه ان المولى كان اعتقه قبل الاجارة فالاجرة للعبد ولو قال العبد اني حر وقد فسخت الاجارة ولم يكن له بينة دفعه القاضي الى مولاه واجبره المولى على العمل ثم اقام بينة انه حر وان المولى اعتقه قبل الاجارة فلا اجر للعبد ولا للمولى ولو لم يقل فسخت الاجارة كان الاجر للعبد ولو كان غير بالغ فادعى العتق وقد آجره المولى وقال قد فسخت ثم عمل وباقي المسئلة بحالها فلا اجر للغلام وهذا بمنزلة اللقيط في حجر رجل آجره كذا في الذخيرة \* لو آجر عبده سنة فلما مضت سنة اشهر اعتقه فهو بالخيار ان شاء مضى على الاجارة وان شاء فسخ فان فسخ بطل العقد فيه بقي وسقط من المستأجر الاجر فيما بقي وكان اجراما مضى للمولى كذا في البدائع \* وهذا اذا لم يكن على العبد دين وان كان صرفه الى غرمائه فما فضل يكون للمولى كذا في الغياثية \* وان اجاز ومضى على الاجارة فالاجرة فيما يستقبل الى تمام السنة بكرة للعبد فان اختار الاجارة لم يكن له ان ينقضها بعد ذلك وقبض الاجارة كلها للمولى وليس للعبد ان يقبض الاجرة الا بوكالة من مولى هذا اذا لم يكن المستأجر عاجل الاجرة ولا شرط المولى عليه التعجيل فان كان عاجل او شرط عليه التعجيل فان متق العبد واختار المضي على الاجارة فالاجرة كلها للمولى وان اختار الفسخ يرد النصف الى المستأجر سواء كان المولى آجره بنفسه او اذن العبد ان يؤاجر نفسه سنة فآجره ثم اعتقه المولى في نصف المدة الا ان قبض الاجارة ههنا الى العبد ولو كان العبد محجورا وآجر نفسه من انسان بغير اذن مولاه فاعتقه المولى في المدة فلا خيار له كذا في البدائع \* وان آجر العبد نفسه بغير اذن المولى ان سلم من العمل يصح ويجب الاجر وصح قبضه وليس للمستأجر ان يسترد الاجر منه ولو عتق لا خيار له لانه باشر بنفسه وما يجب بعد العتق فله باتفاق الروايات وان هلك من العمل قبل



ان يعتق لم تصح الاجارة وضمن المستأجر قيمته للمولى ولا اجر له كذا في الغياثة \* استأجر عبد اشهر وقبضه  
ثم جاء آخر الشهر والعبد ابق او مريض فقال المستأجر ابق او مرض حين قبضه وقال المولى لم يكن ذلك  
الا قبل هذا بساعة فالقول للمستأجر ولو لم يكن حينئذ آفة او مريض فالقول للمولى كذا في التمرناشي \*  
رجل غصب عبداً فآجر العبد نفسه وسلم من العمل تصح الاجارة فيجوز للعبد قبض الاجر بالاجماع  
فان قبض العبد ثم اخذ الغاصب منه الاجرة فاكله فلا ضمان عليه وقال ابو يوسف ومحمد ر ح هو  
ضامن ولو وجد المولى الاجر قائماً اخذ منه بالاجماع كذا في الجامع الصغير \* المكاتب اذا آجر  
عبدانهم عجزوا تبطل الاجارة عند ابي يوسف ر ح وتبطل عند محمد ر ح ولو استأجر المكاتب عبدانهم  
عجز تبطل الاجارة في قولهم ولو ادعى المكاتب وعق بقت الاجارة عند الكل كذا في فتاوى  
قاضيخان \* ولو آجر الرجل عبد الله ثم استحق واجاز المستحق الاجارة فان كانت الاجارة قبل  
استيفاء المنفعة جاز وكان الاجر للمالك وان اجاز بعد استيفاء المنفعة لا تعتبر الاجارة والاجر للعائد  
وان اجاز في عقد بعض المدة فاجر ما مضى وما بقي للمالك في قول ابي يوسف ر ح وقال محمد ر ح  
اجر ما مضى للغاصب وما بقي للمالك كذا في الطهريه \* والاب والجدا بوالاب او وصيهما اذا  
آجر الصغير في عمل من الاعمال التي يقدر عليها الصغير جاز ولا ولاية للجد مع قيام الاب ووصي  
الاب مقدم على الجد فان لم يكن للصغير اب ولا جد ابوالاب ولا وصيهما فآجره ذورحم محرم من  
الصغير وكان الصغير في حجرة جاز وان كان الصغير في حجر ذي رحم محرم منه فآجره ذورحم  
محرم آخره واقرب من الذي كان في حجرة فحرم من يكون في حجره فآجره امه جاز في قول  
ابي يوسف ر ح ولا يجوز في قول محمد ر ح وان آجر ذورحم محرم وهو في حجرة ليس له ان ينفق  
الا جر على الصغير ان لم يكن له ولاية التصرف في ماله كما لو وهب للصغير مال كان لصاحب الحجر  
ان يقبض الهبة وايس له ان ينفقها على الصغير كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي الغياثة ولا ينفق  
عليه الا الاب والجد وقيل يجوز ان ينفق ما لا بد للصغير منه وان كان اطلق القاضي يجوز مطلقاً كذا  
في التاتارخانية \* والاب والجد ووصيهما اجارة عبد الصغير وعقارة امه صغيره ولا ممنه في حجرة  
لا يؤجر عبده وعن محمد ر ح استحسن يؤجر عبده وكذا استحسن ان ينفق على الصغير  
مالاً بدله منه قال استاذنا ر ح وبه يفتى هكذا في الفتاوى الكبرى \* احد الوصيين بملك ان يؤجر اليه  
في قول ابي حنيفة ر ح ولا يؤجر عبده وقال محمد ر ح يؤجر عبده ايضا لان من ملك التصرف

عليه ملكه على عبده هكذا في السراج الوهاج \* اذا آجر الصبي ابوه او وصي ابيه او جده او وصي جده او القاضي او امينه فبلغ في المدة فهو عذر ان شاء امضى الاجارة وان شاء فسخ ولو آجر واحد من هؤلاء شيئاً من ماله فبلغ في المدة لا خیار له هكذا في البدائع \* اذا آجر ولده الصغير بالنفقة والثياب له سنة ومضت السنة للاب ان يطالبه باجر مثله لان الاجارة وقعت فاسدة وما دفع للصبي فهو متبرع وفي الفتاوى له ان يطالب ( اكرآن متدار جامه خرج نكرده باشد ) كذا في النثار خانية \* قال قاضيخان يسترد الثوب ويعطى اجر المثل وهو الا صوب لانه ما اعطاه مجانا كذا في القنية في باب مسائل متفرقة في الاجارة الفاسدة \* يتيم صغير ليس له اب ولا ام ولا عم استعماله واقرباؤه بغير اذن القاضي وبغير الاجارة عشر سنين فله بعد البلوغ ان يطالبهم باجر مثله فيه كذا في القنية في باب بقاء الاجارة \* ولو استأجر نفسه او عبده لعمل اليتيم لم يجز كذا في المبسوط \* وهو الصحيح هكذا في جواهر الاخلاطي والمحيط \* ولو استأجر الوصي اليتيم او عبده بمال نفسه ليعمل له قال ينفى ان يجوز عند ابي حنيفة رح و ابي يوسف رح الآخر اذا كان باجرة لا يتغابن الناس في مثله كذا في الكبرى \* ولو كان وصياً لليتيمين فاستأجر لهما مال الآخر لا يجوز كما لو باع مال احدهما من الآخر كذا في فتاوى قاضيخان \* والاب اذا استأجر الصغير لنفسه فلا شك في جواز هذه الاجارة كذا في الظهيرية \* اما الاب اذا آجر نفسه للصغير او آجر ماله للصغير واستأجر مال الصغير لنفسه جاز كذا في فتاوى قاضيخان \* واب الصبي المحجور اذا آجر نفسه لم يجز وكذلك العبد المحجور اذا آجر نفسه لم يجز فان سلم من العمل نفى الاستحسان يجب الاجر المسمى وان هلك من العمل ان كان صبياً فعلى ما قلته المستأجر دينه وعليه الاجر فيما عمل قبل الهلاك وان كان مبدأ فعلى المستأجر قيمته ولا اجر عليه فيما عمل له العبد هكذا في المحيط \* ولو استأجر القاضي رجلاً ليعمل لليتيم يجوز باجر المثل وان زاد على اجر المثل لا تجب الزيادة ولو فعل مستعملاً والزيادة في ماله ولو آجر داراً للصبي او عبده باقل من اجر المثل لا يجوز ولو سكن المستأجر المثل بالغاً ما بلغ ولو سكن داره انسان غصباً لا يجب الاجر وقيل ينظر الى نقصان الدار والى اجر المثل فايهما كان خير للصبي يجب ذلك كذا في الغياثة \* رجل اقر صبياً مع رجل ليعمل معه فأتخذ له هذا الرجل كسوة ثم بدا للصبي ان لا يعمل معه قال ان كان اعطاه كرباساً والصبي هو الذي تكلف لخياطته لم يكن

لم يكن للرجل على الكسوة سبيل لانه انقطع حقه بالخطا كذا في فتاوى قاضى خان \*

الباب الثاني عشر في صفة تسليم الاجارة اذا وقع عقد الاجارة صحيحا على مدة او مسافة وجب تسليم ما وقع عليه العقد ائما مدة الاجارة كذا في المحيط \* وتسليم الموقوف عليه في الاجارة هو التمكين من الانتفاع به وذلك بتسليم المحل اليه بحيث لا مانع من الانتفاع به فان عرض في بعض المدة ما يمنع الانتفاع به كما لو غصب الدار من المستأجر او غرت الارض المستأجرة او انقطع منها الشرب او مرض العبد او ابق سقطت الاجارة بقدر ذلك كذا في محيط السرخسي \* تسليم المفتاح في المصروع التخليه بينه وبين الدار تسليم للدار حتى تجب الاجارة بمضي المدة وأن لم يسكن وتسليم المفتاح في السواد ليس بتسليم للدار وان حضر المصروع والمفتاح في يده كذا في الفقيه \* آجر من آخر حانوتا ودفع اليه المفتاح فلم يقدر المستأجر على فتحه وضم المفتاح ايا ما تم وجده فان كان يمكن فتح الحانوت بهذا المفتاح فعليه اجر ما مضى وان كان لا يمكن فتحه به لم يجب الاجر كذا في الذخيرة \* ولو تكاثر في دار وفي الدار سكان فخلي بينه وبين المنزل فلما جاء رأس الشهر طلب الاجر فقال ما سكنته حال بيني وبين النزول فيه فلان الساكن والساكن مقر بذلك او جاد فانه يحكم الحال فان كان المستأجر فيه في الحال فلا اجر عليه وان كان الغاصب فيه فلا اجر عليه والقول فيه قوله وان لم يكن في المنزل ساكن في الحال فالمستأجر ضامن للآجر كذا في الميسر \* قال في المشتق عن ابي يوسف ربح المستأجر اذا جاء بالعبد المستأجر مريضا او قال قد ابق واقام رب العبد بينه انه كان عمل كذا وكذا واقام المستأجر بينه انه كان قد ابق يومئذ او كان مريضا فالبينة بينه رب العبد كذا في المحيط \* ولو كانت الدار مشغولة بمناجاة الآجر والارض مزرعة فالصحيح انه يصح لكن لا يجب الاجر ما لم يسلم فارغا او يبيع ذاك منه ولو فرغ الدار وسلم لزمت الاجارة ولو سلم كل الدار الا بيتا مشغولا بمناجاة سقط الاجر بحصته وله الخيار في الباقي لتفرق الصفقة عليه فان فرغ البيت قبل الفسخ لزمت الاجارة كذا في الغانية \* اذا تهدم بيت منها او حائط منها وسكن المستأجر في الباقي لا يسقط شيء من الاجر كذا في التاثير خانية \* الباب الثالث عشر في المسائل التي تتعلق برب المستأجر على المالك قال محمد ربح في الاصل وليس على المستأجر رد ما استأجر على المالك وعلى الذي آجر ان يقبض من منزل المستأجر وليس هذا كالعارية كذا في الذخيرة \* قال محمد ربح في الاصل ان استأجر الرجل رجلا يطحن عليه شهرا باجر مسمى فحملة الى منزله فمؤنة الرد على رب الرجل

والمصر وغير المصر في ذلك سواء في القياس في الاجارة والعارية ففي الاجارة مؤنة الرد على رب المال وفي العارية على المستعير قال مشائخنا وتاويل هذا اذا كان الاخراج باذن رب المال في الاجارة والعارية ففي الاجارة تجب مؤنة الرد على رب المال وفي العارية تجب مؤنة الرد على المستعير فاما اذا حصل الاخراج بغير اذن رب المال فمؤنة الرد على الذي اخرجه مستعيرا كان او مستأجرا كذا في المحيط \* الرد في الاجير المشترك نحو القصار والصباغ والنساج على الاجير لان الرد نقض القبض فانما يجب على من كان منفعة القبض له ومنفعة القبض في هذه المواضع للاجير لان للاجير عينا وهو الاجرة ولرب الثوب المنفعة والعين خير من المنفعة فكان الرد عليه بخلاف ما لو آجر عبد او دابة وفرغ المستأجر فانه يجب الرد على المالك لان ثمة للمستأجر منفعة وللآجير عينا كذا في الذخيرة في احكام الاجير الخاص والمشارك \* استأجر دابة ليركبها في حوائجه في المصر وقتا معلوما فمضى الوقت فليس عليه تسليمها الى صاحبها وعلى الذي آجرها ان يقبض من منزل المستأجر حتى لو امسكها اياما فهلكت في يده لم يضمن سواء طلب منه المؤاجر اولم يطلب لانه لا يلزمه الرد الى بيته بعد الطلب فان لم يكن متعدد يافي الامساك فلا يضمن فان كان استأجرها من موضع مسمى في المصر ذاهبا وجائيا فان على المستأجر ان يأتي بهاذلك الموضع الذي قبضها فيه لان الرد واجب عليه بل لاجل المسافة التي تناولها العقد لان عقد الاجارة لا ينتهي الا بالرد الى ذلك الموضع فان حملها الى منزله فامسكها حتى عطبت ضمن قيمتها لانه تعدى في حملها الى غير موضع العقد فان قال المستأجر اركبها من هذه المواضع الى موضع كذا او ارجع الى منزلي فليس على المستأجر ردها الى منزل المؤاجر لانه لما عاد الى منزله فقد انقضت مدة الاجارة فبقيت امانة كذا في البدائع \* فلو ان المستأجر ساق الدابة ليردها على المؤاجر في منزله مع انه ليس عليه الرد وهلك في الطريق لاضمان عليه وذهب المالك الى بلد آخر وذهب هذا الرجل بالدابة ليردها على المالك فهلك في الطريق كان عليه الضمان فبصير بالاخراج من البلدة فاصبا كذا في المحيط \* وعن ابي يوسف راح فيمن استأجر دابة من مصر الى مصر فامسكها في بيته فهلك قال ان امسكها مقدرا ما يمسك الناس ليهيؤا امورهم فلا ضمان والاجرة ثابتة وان امسكها اكثر من ذلك خرجت من الاجارة وهي مغبوبة عنده وعن محمد راح انه قال بالاضمان من غير هذا التفصيل كذا في الذخيرة \* وفي المنتقى استأجر دابة وردها الى منزل المؤاجر

وان خلها مربطها وربطها واغلق عليها فلا ضمان اذا هلكت او ضاعت كل شيء يفعل بها صاحبها اذا ردت عليه فان افعله المستأجر يبرأ ولو ان خلها ارض صاحبها او ادخلها مربطها ولم يربطها ولم يغلق عليها فهو ضامن اذا هلكت او ضاعت كذا في المحيط \* الباب الرابع عشر في تجديد الاجارة بعد صحتها والزيادة فيها واذا زاد الاجر والمستأجر في المعقود به ان كانت الزيادة مجهولة لا تجوز الزيادة سواء كانت من الاجر او من المستأجر وان كانت معلومة من جانب الآخر يجوز سواء كانت من جنس ما آجر او من خلاف جنس ما آجر وان كانت من جانب المستأجر ان كانت من جنس ما استأجر لا يجوز وان كانت من خلاف جنس ما استأجر يجوز كذا في النخبة \* المستأجر اذا اراد ان يجر بعد ما مضى بعض المدة لا تصح الزيادة ويصح الخط كذا في التاخر خانية \* ابراهيم بن محمد راج استأجر من آخر ارضاً باكرار حنطة فزاد رجل المؤجر كرافاً جرة المؤجر منه فذهب المستأجر الاول فزاده كرا ايضاً وجد الاجارة فالاجارة هي الثانية وانفسخت الاولى بمقتضى تجديد الثانية وذكرت هذه المسئلة عن ابي يوسف راج ووضعها فيما اذا ازداد المستأجر الاول على المستأجر الثاني في الاجر وسلمها رب الدار الاول بهذه الزيادة وبلاجر الاول وذكر ان الاجارة الاولى لا تنتقض وهذه زيادة زادها في الاجر وحاصل الجواب ان صاحب الدار اذا جدد الاجارة تنتقض الاولى واذا لم يجدد لا تنتقض الاولى وتكون الثانية زيادة كذا في المحيط \* وسئل عن فصب دار اثم آجرها ثم اشتراها ايواجرها ثانيا قال الاجارة ماضية وان استقبلها فهو افضل واطيب كذا في الحاوي للفتاوى \* ولا بأس باستيجار الارض الى طويل المدة وقصيرها بعد ان تكون معلومة كما اذا استأجرها عشر سنين او اكثر هذا اذا كانت مملوكة واما اذا كانت الارض موقوفة فاستأجرها من المنولي الى طويل المدة ان كان العسر بحاله لم يزد ولم ينقص فانه يجوز من محمد راج استأجر رجلاً شهراً يعمل له عملاً مسمى باجر معلوم ثم امره في خلال الشهر بعمل آخر مسمى بدرهم مثلاً فالاجارة الثانية فاسخة للاجارة الاولى بالقدر الذي دخل في الاجارة الثانية حتى لا يكون له الاجران بل يرفع عنه بحصة ذلك القدر فاذا فرغ من العمل الثاني لزمه اجرة وذلك درهم وتجدد الاجارة الاولى كذا في المحيط \* الباب الخامس عشر في بيان ما يجوز من الاجارات وما لا يجوز وهو يشتمل على اربعة فصول الفصل الاول فيما يفسد العقد فيه الفساد قد يكون لجهالة قدر العمل بان لا يعين محل العمل وقد يكون لجهالة قدر المنفعة بان لا يبين المدة وقد يكون بشرط فاسد مخالف لمقتضى العقد فالفساد يجب فيه

اجرا المثل ولا يزاد على المسمى ان سمي في العقد ما لا معلوما وان لم يسم يجب اجرا المثل بالغ ما بلغ وفي الباطل لا يجب الاجر والعين غير مضمون في يد المستأجر سواء كانت صحيحة او فاسدة او باطلة هكذا في الغباية \* سئل عن قال لا خرا جرتك هذه الدار بحدودها وحقوقها بكذا درهمان موصوفان بصفة كذا الى عشرة اشهر كذا من سنة كذا على ان تسكنها بنفسك ان شئت وذكر شرائط الصحة هل تصح هذه الاجارة فقال لا لانه لم يبين اول المدة فكانت مجهولة فلا بد من ان يقول من وقت كذا ومن هذه الساعة الى وقت كذا التصير المدة معلومة كذا في فتاوى النسفي \* ولا بد في اجارة الاراضي من بيان ما يستأجره من الزراعة والغرس والبناء وغير ذلك فان لم يبين كانت الاجارة فاسدة الا اذا جعل له ان ينتفع بها بما شاء هكذا في البدائع \* ولو لم يبين ما يزرع فيها ولم يقل على ان ازرع فيها ما شاء فسدت الاجارة كذا في التبيين \* وفي اجارة الدواب لا بد من بيان المدة او المكان فان لم يبين احدهما فسدت ولا بد ايضا من بيان ما يستأجره من الحمل والركوب وما يحمل عليها ومن يركبها وفي استئجار العبد للخدمة والثوب للبس والقدر للطبخ لا بد من بيان المدة فان اختصما حين وقعت الاجارة في هذه الاشياء قبل ان يزرع او يبنى او يغرس او يحمل على الدابة او يركبها او قبل ان يلبس الثوب او يطبخ في القدر فان القاضي يفسخ الاجارة فان زرع الارض وحمل على الدابة ولبس الثوب وطبخ في القدر فمضت المدة فله ما سمي استحسانا ولو فسخ القاضي الاجارة ثم زرع او حمل او لبس لا يجب شيء هكذا في البدائع \* ولو استأجر دابة للركوب ولم يعين الراكب او ارضا ولم يعين انه يزرعها او اي شيء يزرعها فان عين ذلك قبل الفسخ صار جائزا كذا في الغباية \* ولو استأجر ارضا ليزرعها حنطة فزرعها رطبة ضمن ما نقصها ولا اجر له كذا في البدائع \* اذا استأجر له زاملة بحمل عليها كذا كذا من الدقيق والسويق وما يصلحها من الخل والزيت وما يعلق بها من المعاليق من المطهرة وما اشبهها ولم يبين شيئا من ذلك فهو فاسد قياسا وفي الاستحسان يجوز كذا في المحيط \* ولو اكرهى محملا الى مكة بحمل جليين بوطاء ودنر فلا بد وان يرى الرجلين لانه مقصود ولا حاجة الى بيان الوطاء والدنر لانه تبع وان اختلفا في وقت الخروج يعتبر وقت خروج القافلة ولا يلتفت الى من يريد الخروج قبل وقته بايام كثيرة يريد تطويل السفر على صاحبه وتكثير المؤنة وكذا لا يلتفت الى قول المخاري اذا فكر

اذا ذكر وقتا يخاف فوت وقت الحج غلبا ولو شرط شيئا يجريان على موجب شرطهما ولا بأس بان يسلف بكراء مكة قبل ايام الحج بشهر او سنة لاند في معنى اجارة مضافة كذا في الغيائية \* ولو تكاثر محملا وزاملة وشرط محملا معلوما على الزاملة فما اكل من ذلك الحمل ونقص من الكيل والوزن كان له ان يتم ذلك في كل منزل ذاهبا وجائيا وليس للحمال ان يمنعه من ذلك بخلاف المحمل فانه اشترط فيه انسانين معلومين فليس له ان يحمل غيرهما الا برضا الحمال لان الضرر على الدابة يختلف باختلاف الراكب كذا في المبسوط \* القربين وزن المعاليق والهدايا كان احب اليها واذا اراد الاحتياط في ذلك فنبغي ان يسمي لكل محمل قريبتين من ماء او اوارتين من اعظم ما يكون من ذلك ويكتب في الكتاب ان الحمال قدر اى الرطاء والدثر والقريبتين والادواتين والخيمة والقبعة فان ذلك اوثق وانما يكتب الكتاب على اوثق الوجوه وان اشترط عليه عقبة الاجير فهو جائز ويكتب قدر اى الحمال الاجير وفي تفسير عقبة الاجير قولان احدهما ان المستاجر ينزل في كل اليوم عند الصباح والمساء وذاك معلوم فيركب اجيرة في ذلك الوقت ويسمى ذلك عقبة الاجير والثاني ان يركب اجيرة كل مرحلة فرسخا ونحوه مما هو متعارف على خشبة خلف المحمل ويسمى ذلك عقبة الاجير وفي كتاب الشروط قال ابو يوسف ومحمد ربح ترمى ان يشترط من هدايا مكة كذا وكذا ما كذا في المبسوط \* استأجر ابلا او حملا ليحمل عليها الحنطة ولم يبين مقدار الحنطة ولا اشار اليها لا يجوز عند البعض وعند البعض يجوز وينصرف الى المعتاد وهذا اظهر وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطي \* ولو استأجر دابة او عينا آخر ولم يعينها في العقد لم يجز الا اذا عين وقبل المستأجر جاز كذا في الفتاوى العنانية \* استأجر دابة الى سمرقند يجوز لانه اسم لعين البلدة والى بخارا لا يجوز لانه من كرمية الى وردب والمختار للفتوى انه يجوز لانه يراد به عند اجارة المدينة عرفا كذا في جواهر الاخلاطي \* تكاثر دابة الى فارس فالاجارة فاسدة لانه فارس وخراسان وخوارزم وشام وفرغانة وسغدوما وراء النهر والهند والخط والدشت والروم واليمن اسم الولاية وبلخ وهراة واوز جند اسم البلدة وفي كل موضع هو اسم الولاية اذا بلغ الادنى له اجر المثل لا يتجاوز عن المسمى وفي كل موضع هو اسم البلدة اذا وصل البلد يلزم البلاغ الى منزله كذا في الوجيز للكردي \* ولو استأجر دابة ليطحن عليها كل شهر بعشرة ولم يسم ما يطحن وكم يطحن جاز ويطحن عليها ما هو متعارف وان جاوز الحد ضمن ولو لم يذكر المدة ولم يسم ما يطحن وكم يطحن

كتاب الاجارة ( ٦٢٢ ) ( الباب الخامس عشر ) الفصل الثاني

لا يجوز ولو قال يطحن عليها كل يوم عشرة افقرة حنطة جاز فان وجدها لا يطحن ذلك فله الخيار كذا في الغياثة \* رجل استأجر دابة ليطحن كل يوم بدرهم وبين ما يطحن من الحنطة او الشعير ونحو ذلك ذكر في الكتاب انه يجوز وان لم يبين مقدار ما يطحن وهكذا قال بعض المشائخ قال الشيخ الامام ابو بكر المعروف بخواهر زادة لا بد من بيان مقدار ما يطحن كل يوم وعليه الفتوى كذا في الظهيرية وفتاوى قاضي خان \* رجل استأجر دارا او بيتا ولم يسم الذي يريد هاله ففي الاستحسان لا تفسد كذا في المحيط \* اذا استأجر رجلا لبيع له بكذا او يشتري له بكذا فهي فاسدة فان باع وقبض الثمن فهو امانة كذا في الغياثة \* وان ذكر لذلك وقتا فان ذكر الوقت اول اتم الاجر بان قال له استأجرتك اليوم بدرهم علي ان تبع لي او تشتري كذا جاز وان ذكر الاجرة اول اتم الوقت بان قال له استأجرتك بدرهم اليوم علي ان تبع وتشتري لا يجوز وان افسدت الاجارة وعمل واتم العمل كان له اجر مثله علي ما هو العرف في اهل ذلك العمل وذكر محمد رح الحيلة في استيجار السمسار وقال يا مرة ان يشتري له شيئا معلوما او يبيع ولا يذكر له اجرائه يواسيه بشي اما هبة او جزاء للعمل فيجوز ذلك لماس الحاجة واذا اخذ السمسار اجره مثله هل يطيب له ذلك تكلموا فيه قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زادة يطيب له ذلك وهكذا عن غيره واليه اشار محمد رح في الكتاب هكذا في فتاوى قاضي خان \* المستأجر في الاجارة الفاسدة اذا هلك فانه لا يضمن كما في الاجارة الصحيحة وسئل الحسن بن علي المرغيناني عن عمله نقش الاياب ونقشه بدم الشاة المختلط مع النقش الاسود ولا يصلح في هذا العمل شيء غير الدم وبأخذ اجرة بهذا العمل هل يطيب له هذه الاجرة فقال نعم كذا في التاتارخانية \* واذا استأجر نهر اياك ليجري فيه الماء الي ارض له او الي رعي مائه او استأجر مسيل ماء لبسيل ماء ميزابه فيه او استأجر ميزابا لبسيل فبذغسلته او بالوعة ليصب فيها بوله والنجاسات لا يجوز كذا في المحيط \* لو استأجر بالوعة ليصب فيها وضوءه لا يجوز كذا في الظهيرية \* وروى عن محمد رح اذا استأجر موضع ارض معروف لبسيل ماءة فهو جائز لا نه لماعين الموضع زالت الجهالة كذا في محيط السرخسي \* ولا تجوز اجارة ماء في نهر او قاة او بئر وان استأجر النهر والقناة مع الماء لم يجز ايضا لان فيه استهلاك العين اصلا والفتوى على الجواز لعنوم البلوى ولو استأجر ارض مع الماء تجوز تبعا كذا في التهذيب \* ولو استأجر معلوم منزل لبيني عليه لم يجز عند ابي حنيفة رح خلافا لهما لان ارض العلو بمنزلة ارض السفلى ولو استأجر ارضا للبناء عليه جاز وان كان قدرا للبناء مجهولا فكذلك هذا كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجر طريقا يمر فيه او يمر الناس فيه ذكر في الاصل عند ابي حنيفة رح



كتاب الاجارة . ( ٦٢٣ ) ( الباب الخامس عشر ) الفصل الثاني

لا يجوز وعندهما يجوز وفي العمون اختار قولهما كذا في الخلاصة \* ولو استأجر معلوم منزل يمر فيه الى حجرته لا يجوز عند ابي حنيفة رح وعندهما يجوز وكذلك اذا استأجر السفل ليمر فيه الى مسكنه لم يجز في قول ابي حنيفة رح وعندهما يجوز قال الشيخ الامام الزاهد احمد الطوايسي ينبغي ان لا تجوز هذه الاجارة اجماعا كذا في المحيط \* ولو استأجر ظهر بيت ليبيت عليه شهر او ليضع متاعه عليه اختلف المشائخ فيه لاختلاف نسخ الاصل وذكر في بعضها انه لا يجوز وفي بعضها انه يجوز وهو الصحيح لان المعتود عليه معلوم كذا في البدائع \* ولو استأجر سفلا وقتا معلوما ليبنى عليه علوا جاز كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي الجامع الاصغر خلف عن محمد رح انه قال لا بأس للمستأجر ان يبنى بينا وارباقى الدار المستأجرة اذا كان لا يضرب بالدار قال ابواليث الكبير به يؤخذ كذا في الحاوي للفتاوى \* ولو استأجر موضع ارض مدة معلومة او السطح مدة معلومة ثم يسيل فيها الماء جاز آجر ارضه من آخر ليكري المستأجر فيها نهرا او آجر حائط اليبنى عليه المستأجر بناء او يضع عليه خشبة فان الاجارة لا تجوز في جميع ذلك كذا في الصغرى \* ولو استأجر ميثابا ليركبه في دارة كل شهر باجر معلوم جاز ولو كان الميثاب مركبا في حائط المؤاجر لا يجوز كذا في الظهيرية \* ولا تجوز اجارة الآجام والانهار للسمك وغيره ولا تجوز اجارة المرعى لم يرد به اجارة الاراضي فان اجارة الاراضي جائزة وانما اراد به اجارة الكلا والحملة في جوارها ان يستأجر موضعاً من الارض ليصرب فيه فسطاطا وليجعله حظيرة لغنمه فتصح الاجارة ويسمى صاحب المرعى له الانتفاع بالمرعى كذا في المحيط \* وفي جامع الفتاوى وله ان يمنع من يريد ان يدخل هذه الارض كذا في التاثيرانية \* ولو استأجر مرعى بعد بيعه فرعاة في تلك السنة لم يضمن ما رعى وبأخذ عبده فان كان المؤاجر قد اعتقه او باعه جاز ذلك ويضمن قيمته كذا في المبسوط في كتاب الشرب \* ولو آجره بكرة وحبل او لوافسقى بها غنمه فهو فاسد للجهالة الا ان يسمى وقتا فيجوز كذا في المبسوط في كتاب الاجارات \* ولو استأجر حائطاً ليضع عليه جذوعا او سترة او كوة لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا استأجر موضعاً معلوماً من الارض ليتد فيها الا وتاد يصلح بها الغزل كي ينسج جاز لانه من اجارات الناس ولو استأجر حائطاً ليتد فيها الا وتاد يصلح بها عليها الا يرسم لينسج به شعرا او ديباجا لا يجوز كذا ان ذكره بعض مشائخنا رح لان هذا ليس من اجارات الناس وفي عرف ديوان ينبغي ان يجوز كذا ان ذكره بعض مشائخنا لان الناس تعاملوا ذلك في الفصاين جميعا وفي نواذر هشام استأجر وتاد يؤتد به جاز معناه ( منسج بمزد گرفت تا بنخانه برد وبرد ديوار خانه خود سخت كند ) كذا في الذخيرة \*

يصح استيجار الوتد الذي يصلح عليها الا برسم استأجر وتد التعليق المتاع لا يجوز كذا في الوجيز  
 للكردي \* ولا يجوز اجارة الشجر على ان الثمر للمستأجر وكذلك لو استأجر بقرة او شاة ليكون  
 اللبن او الولد له كذا في محيط السرخسي \* وفي المنتقى اذا استأجر الرجل سطحاً ليحفظ ثيابه عليه  
 جاز كذا في المحيط \* ولو استأجر شجر البسط عليه الثياب ليحفظ لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 واذنكارى دابة الى بغداد على انه ان بلغ اليها فله ما يرضى من الاجر فالاجارة فاسدة للجهالة  
 البذل وكذلك اذا استأجرها بحكمه او بحكم صاحب الدابة فان قال رضائي عشرون لايزاد على  
 عشرين ويتنص عن عشرين كذا في المحيط \* وتكارى دابة بمثل ما تكارى به اصحابه ان لم يكن  
 ما تكارى به اصحابه مثل هذه الدابة معلوما بل مختلفا فسدت ولو كان معلوما بان كان عشرة  
 لا يزيد ولا ينقص وعلم ذلك جاز وان كان مختلفا بان كان اجر مثل هذه الدابة يختلف باختلاف  
 الاحوال تدىكون عشرة او اقل او اكثر بلزم الوسط نظر المجانبين كذا في الوجيز للكردي \*  
 الفصل الثاني فيما يفسد العقد فيما ان الشرط والاجارة تفسدها الشروط التي لا يقتضيها العقد كما  
 اذا شرط على الاجير ان يخاص ضمان ما تلف بفعله او بغير فعله او على الاجير المشترك ضمان ما تلف  
 بغير فعله على قول ابي حنيفة رحمه الله اذا اشترط شرط يقتضيه العقد كما اذا شرط على الاجير المشترك  
 ضمان ما تلف بفعله لا يفسد العقد كذا في الجوهرة النيرة \* ولو استأجر عبد اشهر على انه ان مرض  
 او مرض المستأجر يبدل من الشهر الثاني بقدره فهو فاسد كذا في محيط السرخسي \* رجل استأجر  
 عبداً كل شهر بذا على ان يكون طعامه على المستأجر او دابة على ان يكون علفها على المستأجر  
 ذكر في الكتاب انه لا يجوز قال التقي ابو الليث في الدابة تأخذ بقول المتقدمين اما في زماننا فالعبد  
 يأكل من مال المستأجر عادة كذا في الظهيرية \* وكل اجارة فيها رزق او علف فهي فاسدة الا  
 في استيجار الطير طعامها وكسوتها كذا في المبسوط \* وتكارى من رجل بيتاً شهراً بعشرة دراهم على  
 ان اذا سكنه يومئذ خرج عليه عشرة دراهم كانت الاجارة فاسدة واذنكارى دابة على انه كلما ركب  
 الامير ركب هو معه فهذا فاسد ايضا للجهالة المعقود عليه كذا في محيط \* ولو استأجر داراً باجرة معلومة وشرط  
 الا جر تطيبين الدار وتعليق باب عليها وادخال جذع في سقفها على المستأجر فالاجارة فاسدة  
 وكذا اذا آجر ارضاً شرط كرى نهرها او حفر بئرها او ضرب مسنة عليها كذا في البدائع \* دفع دارة  
 على

على ان يسكنها ويرمها فلا اجر عليه فهو عارية لانهم يشترط الاجرة بان المرممة تنفق الادارة ونفقة المستعار على المستعير كذا في العناوي والصغري والغياثية \* وان تكرى دابة الى بغداد على انه ان رزقه الله تعالى من بغداد شيئاً ومن فلان شيئاً اعطاه نصف ذاك فهذا فاسد وعليه اجر مثلها فيما يركب وان تكرها الى بغداد على انها ان بلغته بغداد فله اجر عشرة دراهم والا فلا شيء له فالاجارة فاسدة وعليه اجر مثلها بقدر ما سار عليها كذا في المبسوط \* اذا شرط الخراج على المستأجر قال في الكتاب يفسد العقد من مشائخنا من قال ذلك محمول على خراج المتاسمة او على الارض صاحبة يختلف خراجها اما اذا كان خراج وظيفة فيكون الخراج والاجر المسمى سواء والصحيح انه لا يجوز العقد مطلقاً وبه يفتي كذا في الصغري \* لو كانت ارضاً عشرية فأجرها وشرط العشر على المستأجر جاز في قول ابي يوسف ومحمد رحمهم الله وعلى قول ابي حنيفة رحمه الله لا يجوز كذا في الذخيرة \* واوتال ان خراجها ولا اجر عليك فهو اجارة فاسدة وكذلك اذا شرط في الدابة ان بدالة ان يرجع من بعض الطريق فعليه تمام الاجر او شرط انه ان لم يبلغه ائى موضع كذا اليوم فلا اجر عليه فسد كانه وعليه اجر مثل ما ركب وكذلك ان شرط العلف على المستأجر وان لم يعلف حتى مات فلا ضمان عليه او شرط عليه ان يرد العين على الاجر وله حمل ومؤنة وان لم يكن له حمل ومؤنة جاز او شرط عليه ان يرد بلا عيب او شرط عليه ضمان العين لو هلك او تعيب ولا يجوز اذا شرط على البناء ان يدخل في البناء كذا عدد دامن البان نفسه او شرط على الخياط ان يخط قباءه ويبيضه او يحشوه من عنده ولو فعل يجب اجر المثل وقيمة الالبان والقتل والبطانة وهذا بخلاف الدفاف والحلاج هكذا في الغياثية \* واوستأجر رجلاً ليقطع له اشجاراً في قرية بعيدة عن لمصر على ان اجرة الذهاب والرجوع يكون على المستأجر قالوا ليس على المستأجر اجر الذهاب واجر الرجوع واذا شرط ذلك على المستأجر فسد العقد وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كانت الاشجار معلومة للمستأجر فكذلك وان لم تكن معلومة للمستأجر ما لم يذكروا الوقت لانصح الاجارة وان بين الوقت كان اجبر وحده في ذلك الزمان وكان عليه اجر ذلك الزمان فيجب عليه المسمى لا غير كذا في المناوي فاضيجان \* قال محمد رحمهم الله في الجامع الصغير رجل استأجر ارضاً بدينارهم على ان يكونها ويزرعها او يستقيها ويزرعها فهذا جائز وان شرط عليه ان يسقيها ويسرقها فاسد واختلفوا في تنسب التسمية قال بعضهم ان يردوها مكروبة فان كان تفسيره هكذا فهو شرط مخالف للعقد لانه شرط تعود منفعته الى رب الارض بعد انتهاء العقد وقال بعضهم تفسير التسمية ان يكرها مرتين ثم يزرعها فان كان

تفسيره هكذا فالفساد يختص بدارهم لان في ديارهم تخرج الارض ربعا تاما بالكراب مرة وكذا في ديار  
 نفس فيكون هذا الشرط في مثل هذا الموضع شرطا لا يقتضيه العقد ولا حدهما فيه منفعة وهو رب الارض لان  
 منفعة الكراب تبقى بعد مدة الاجارة فيوجب فساد العقد حتى لو كانت لاق تبقى لا يفسد العقد فاما اذا كانت  
 الارض في بلدة يحتاج الى تكرار الكراب فاشترط التسنية لا يفسد العقد وكذلك اذا شرط عليه ان يسرقها  
 فان كان السارق من عند المستأجر فقد شرط عليه عينا هو مال فان كان تبقى منفعة الى العام الثاني يفسد  
 العقد وان كان لا تبقى منفعة الى العام القابل لا يفسد العقد كذا في المحيط \* وذكر خوهر زاده اذا شرط  
 على المستأجر ان يرد هاما مكروبة بكراب في مدة الاجارة فالتعد فاسد وهو الصحيح اما ان شرط ان يرد هاما  
 مكروبة بكراب لافي مدة الاجارة بل بعد هافهذا على وجهين ان قال آجرتك بكذا لو بان تكر بها بعد  
 انقضاء مدة الاجارة فهو صحيح وان كان نبذ الماء قال في الكتاب وان قال آجرتك بكذا على ان تكر بها بعد  
 انقضاء المدة لا يصح فان اطاق الكراب اطلاقا فيصرف الى ما بعد انقضاء المدة فيجوز لكن هذا  
 خلاف ظاهر الرواية واستفاد هذه التفاصيل من جهة وهو صحيحه وبها ينتهي كذا في الصغرى \*  
 واذا شرط كرى الانهار على المستأجر يفسد العقد ومن مشائخنا من فرق بين الجداول والانهار  
 فقال اشترط كرى الجدول صحيح والاول اصح كذا في المحيط \* واذا تكرى دارا من رجل سنة  
 بمائة درهم على ان لا يسكنها فلا جارة فاسدة ولو استأجر دارا وشرط على المستأجر ان يسكن هو  
 بنفسه ولا يسكن معه غيره فلا جارة جائزة وللمؤاجر في هذا الشرط منفعة قال شيخ الاسلام في شرحه  
 لا بد من التاويل ولا يجيء بينهما فرق فنقول تاويل الصورة الثانية انه لم يكن في الدار بشر  
 بالوعة ولا بشر وصوء فان لم تكن فيها بشر فلا منفعة للمؤاجر في هذا الشرط لانه لا يتضرر باسكان  
 غيره اذا كانت الحالة هذه لان ما يجمع على ظاهر الدار فخراج ذلك على المستأجر وكثرة  
 السكان لا يوهن البناء فلا يفسد وتاويل الصورة الاولى انه كان في الدار بشر بالوعة وبشر وصوء  
 واذا كان كذلك كان لرب الدار في هذا الشرط نوع منفعة وانه شرط لا يقتضيه العقد فاجب  
 فساد هاتم ان فسدت الاجارة في الصورة الاولى فسكن فيها المستأجر فعليه اجر المثل بانما مبلغ  
 كذا في المحيط \* ان جعل اجر الدار ان يؤذن لهم سنة او يوم فلا جارة فاسدة وعليه اجر مثل الدار  
 ان سكنها ولا اجر له في الاذان والامامة كذا في المبسوط \* رجل تقارى من رجل دارا كل شهر  
 عشرة دراهم على ان ينزلها هو بنفسه او اهله على ان يعمر الدار ويبرم ما كان فيها من خراب ويعطي

اجر حارسها وما نابها من جهة السلطان او غيره فلا جارة ماسة نالوا وهذا الجواب صحيح في العمارة والنوائب لان العمارة على رب الدار وانها مجهولة في نفسها فصار هو بهذا الشرط ان نفسه شيئا مجهولا فاما اجر الحارس فهو على الساكن فلا يكون بهذا الشرط ان نفسه شيئا مجهولا فلا يفسد العقد وان لم يسكنها فلا اجر عليه وان سكنها لم يجر مثلها بالغاما بالغ لا يجاوز بالمسمى المعلوم فلا يصل ان العقد اذا فسد مع كون المسمى كله معلوما لمعنى آخر يجب اجر المثل ولا يزداد على المسمى حتى ان المسمى اذا كان خمسة واجر المثل عشرة يجب خمسة لا غير وان افسد العقد لجهالة المسمى او لانعدام المسمى يجب اجر المثل بالغاما بالغ وكذلك اذا كان بعضه مجهولا وبعضه معلوما كفا في المسئلة المرمومة والنائية يجب اجر المثل بالغاما بالغ هذا هو الكلام في طرف الزيادة على المسمى واما الكلام في طرف النقصان عن المسمى نقول اذا كان المسمى كله معلوما القدر وفسد العقد بسبب آخر من الاسباب ينقص عن المسمى حتى انه اذا كان اجر المثل خمسة والمسمى عشرة يجب خمسة واذا كان المسمى بعضه مجهولا وبعضه معلوما لا ينقص عن القدر والمعلوم كفا في مسئلة النائية والمرمومة فانه لا ينقص عن القدر والمعلوم حتى ان في المسئلة النائية والمرمومة اذا كان اجر المثل الى خمسة يجب عشرة وهو القدر المعلوم من المسمى كذا في المحيط \*  
**الفصل الثالث في قبض الطحان وما هو في معناه صورة قبض الطحان ان يستأجر الرجل من آخر ثورا يطحن بها الحنطة على ان يكون ايضا حباها فقبض من دقيقها او يستأجر انسانا ليطحن له الحنطة بنصف دقيقها او ثلثه او ما شبه ذلك فذلك فاسد والخيلة في ذلك لمن اراد الجوز ان بشرطه احب الحنطة فقبض من الدقيق الجيد لم يقل من هذه الحنطة او بشرطه ربع هذه الحنطة من الدقيق الجيد لان الدقيق ان لم يكن مضافا الى حنطة بعينها يجب في الذمة والاجر كما يجوز ان يكون مشار اليه يجوز ان يكون دينيا في الذمة ثم اذا جاز يجوز ان يعطيه ربع دقيق هذه الحنطة ان شاء كذا في المحيط \* ولو استأجر ان يطحن طعامه بقرص منه او بدراهم فقبض منه او ذبح شاة بدراهم ورطل من لحمها فهو فاسد كذا في الغبائية \* لو دفع سمما الى دكان ليصيره على ان يكون بعض الدهن له او شاة ليدبحها على ان يكون بعض اللحم له لا يجوز كذا في خزائن المفتين \* ولا تصح اجارة الرحى ليطحن برء بعض دقيقه كذا في شرح ابي المكارم \*  
 اذا استأجر رجلا ليحمل له طعاما بقبض منه واستأجر حمارا ليحمل عليه طعاما بقبضه فانه لا يجوز ان حملة فله اجر مثله ولا يجاوز بالاجر قبض بخلاف مالوا استأجر ليحمل نصف طعامه بالنصف الا خرجت لا يجب الاجر وهذا بخلاف مالوا اشركا في الاحتطاب فاحتطب احدهما وجمعه الاخر فانه يجب الاجر**

بالغاما بلغ عند محمد ربح كذا في الكافي \* ثم الاصل فيه انه منى جعل المستأجر المحمول كله لنفسه  
 وشرطه الا اجر من المحمول فسدت الاجارة فاذا عمل الاجير استحق الاجر ومنى جعل المحمول  
 بعضه له والباقى اجرة بطلت الاجارة وان حمل لا يستحق شيئا كذا في التبيين \* لو استأجر رجلا ليحني هذا  
 القطن بعشرة اماء من هذا القطن لا يجوز ولو قال بعشرة اماء من النطن ولم يقل من هذا القطن جاز كذا  
 في فتاوى قاضيخان \* دفع غزلا الى حائك لينسجه بالنصف والثوب لصاحب الغزل ومشائخ بلغ  
 جوز وهذه الاجارة لمكان الضرورة والتعامل والصحيح جواب الكتاب لانه في معنى ففيز الطحان  
 وللحائك اجر مثله لا يجاوز به قيمة المسمى هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* ولو تكاثر عبد  
 ما ذرنا وغير ما ذون بنصف ما يكسبه على هذه الدابة فالاجارة فاسدة والله اجر مثله فيما عمل له  
 ان كان ما ذونا واستأجره من مولا وان كان غير ما ذون ولم يستأجره من مولا فان عطب الغلام  
 كان ضامنا لقيسته ولا اجر عليه وان ساء فعليه الاجر استحسانا كذا في المبسوط \* دفع ارضه ليعرس  
 شجرة على ان تكون الارض والشجر بينهما نصفين لم يجز والشجر لرب الارض وعليه قيمة الشجر واجر  
 ما عمل ولا يبرؤ من بقلعه ولو كانا كلا الغلة حسب من اجر الغارس ما اكل كذا في محيط السرخسي \*  
 واذا دفع الرجل الى رجل دابة ليعمل عليها ويؤجرها على ان ما رزق الله تعالى من شيء فهو  
 بينهما فان اجر العامل الدابة من الناس واخذ الاجر كان الاجر كله لرب الدابة وللعامل اجر مثل  
 عمله وان كان لا يؤجر الدابة من الناس وانما يتقبل الاعمال من الناس ثم يستعمل الدابة في ذلك  
 فان الاجر يكون للعامل وعلى العامل اجر مثل الدابة هكذا في المحيط \* واذا دفع الرجل الى رجل  
 بعير يستني به الماء ويبيع على ان ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فهذا فاسد بعد ما  
 اذا استعمل البعير والراوية فباع الماء كان الثمن كله للعامل وعلى العامل اجر مثلي البعير والراوية  
 وهكذا اذا اعطاه شبكة ليعصدها على ان ما صاد من شيء فهو بينهما فما اصطاد يكون للصائد وعليه  
 اجر مثل الشبكة كذا في الذخيرة \* واذا تكاثر الرجل بعيرا ليحمل عليها استنعت نفسه ويبيعها  
 من الناس على ان يكون اجرا به بنصف ما يحصل بتجارته فهذا فاسد وجميع ما اكتسب المستكبري  
 فهو له وعليه لصاحب البعير اجر مثل عمله كذا في التاتارخانية \* واذا دفع الرجل الى رجل بعيرا ليعصده  
 فيه البر على ان ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فقبض البعير وباع فيه البر

فاصاب ما لافان جميع ذلك لصاحب البر ولصاحب البيت عليه اجر مثل البيت ولو كان صاحب البيت دفع اليه البيت ليؤجر فيه البر على ان ما رزق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فهذا فاسد فاذا آجر البيت واخذ اجرة كان الاجر كله لصاحب البيت فاذا استوفى عمله كان على رب البيت اجر مثل عمله كذا في المحيط \* ولو قال استأجرتك كل يوم بدرهم فما تصيد فبيننا فهو فاسد وما صاده فللمستأجر وللعامل اجر مثل عمله ولو استأجر عبد بنصف ربح ما يتجر او رجلا برعي فمما يلينها او بعض لبنها او صوفها لم يجز ويجب اجر المثل كذا في التاتارخانية \* دفع بقرة الى رجل على ان يعلفها وما يكون من اللبن والسمن بينهما انصافا فالاجارة فاسدة وعلى صاحب البقرة للرجل اجر قيامه وقيمة علفه ان اعلفها من علف هو ملكه لا ما شرحها في المرعى ويرد كل اللبن ان كان قائما وان اتلف فالمثل الى صاحبها لان اللبن مثلي وان اتخذ من اللبن مصلا فهو للمتخذ ويضمن مثل اللبن لا نقطاع حق المالك بالصنعة والحيلة في جواز ان يبيع نصف البقرة منه بشمن ويبرأه عنه ثم يأمره بالتخاذل اللبن والمصل فيكون بينهما وكذا الودفع الدجاج على ان يكون البيض بينهما او بذر الفيلق على ان يكون الابريسم بينهما لا يجوز والحادث كله لصاحب الدجاج والبذر كذا في الوجيز للكردي \* فلو ان المدفوع اليه دفع البقرة او الدجاجة الى رجل آخر بالنصف فهلك في يده فالمدفوع اليه الاول ضامن فلو ان المدفوع اليه بعث البقرة الى السرح فلا ضمان لمكان العرف كذا في المحيط \* دفع بذر فيلق على ان يكون انصافا فلما خرجت الدودة قال الشريك اكثرها هالك فقال صاحب البذر ادفع الي قيمة البذر وانا بريء من الدود والشريك كان كاذبا في كله فالفيلق كله لصاحب البذر وعليه اجر مثله اشريكة في قيامه عليها وعليه قيمة ورق الفرصا كذا في الوجيز للكردي \* ولو غصب من آخر دود القز او بيض الدجاجة فامسكها حتى خرج الفيلق او الفرخ لمن يكون الفرخ والفيلق حكى عن شمس الاثمة الحلواني انه قال ان خرج بنفسه فهو صاحبه والحيلة في جنس هذه المسائل ان يبيع صاحب البيضة نصف البيضة وصاحب الدجاجة نصف الدجاجة من المدفوع اليه ويبرأ به عن ثمن ما اشترى فيكون الخراج بينهما كذا في المحيط \* رجل له غريم في مصر آخر فقال لا خراج اليه وخذ المال فاذا قبضت ذاك منه فلك عشرة دراهم من تلك الدراهم فذهب واخذ يجب اجر المثل واشترط العشرة مما يقبض شرط فاسد لانه في معنى قنيز الطحان كذا في جواهر الفتاوى \* وان استأجر ليعمل له كذا ولم يذكر الا اجرا واستأجر على دم او ميتة لزم اجر المثل بالغ

ما بلغ وكذا اذا جعل عددا من الدراهم اجرا ولم يبين وزنها وفي البلد نقود مختلفة وان غلب واحد يصرف اليه كذا في الوجيز للكردي \* رجل استأجر رجلا ليحصد له قسبا في اجمة على ان يعطي له خمس حزمات من هذا القصب لا يجوز ولو قال استأجرتك بهذه الخمس الحزمات لتحصد هذا الاجمة جاز ولو قال استأجرتك على ان تحصد هذه الاجمة بخمس حزمات من القصب لا تجوز الا جاز لجهالة الحزمات كذا في فتاوى قاضيخان \* الفصل الرابع في فساد الاجارة اذا كان المستأجر مشغولا بغيره استأجر بيتا هو مشغول بامتعة الآخر ذكر الكرخي في مختصرة رواية عن ابي حنيفة رح انه يجوز ويؤمر بالتفريغ والتسليم وعليه الفتوى الا ان يكون في التفريغ ضرر فاحش هكذا في فتاوى قاضيخان \* ولو استأجر ارضا فيها زرع او كرم يمنع الزراعة فهي فاسدة فان قلع وسلمها الى المستأجر جاز لانه زال المانع ولو كان الزرع قد ادرك لا يضره حصاده جازت الاجارة ويؤمر بالحصاد فان مضى من مدة الاجارة شيء قبل ان يختصما ثم قلع الزرع فالمستأجر بالخيار ان شاء قبضها ودفع عنه اجر ما لم يقبض وان شاء ترك بخلاف ما لو استأجر دارا يسكنها ومنعه المؤجر عن السكنى في بعض المدة يلزم العقد في الباقي ولا خيار له كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجر ارضا فيها رطبة سنة فالاجارة فاسدة عند ابي حنيفة وابي يوسف رح فان قلع رب الارض الرطبة وقال للمستأجر اقبض الارض ببصاء فهو جائز فان اختصما قبل ذلك فابطل الحاكم الاجارة ثم قلع الرطبة بعد ذلك لم يصح الا بالاستيناف وان مضى من مدة الاجارة يوم او يومان قبل ان يختصما ثم قلع الرطبة فالمستأجر بالخيار ان شاء قبضها على تلك الاجارة ويطرح عنه اجر ما لم يقبض وان شاء لم يقبض كذا في السراج الوهاج \* ثم الزرع اذا لم يدرك فاراد جواز الاجارة في الارض فالحيلة في ذلك ان يدفع الزرع اليه معاملة ان كان الزرع لرب الارض على ان يعمل المدفوع اليه في ذلك بنفسه واجرائه واعوانه على ان ما رزق الله تعالى من الغلة فهو بينهما على مائة سهم سهم من ذلك للدافع وتسعة وتسعون سهم للمدفوع اليه ثم يأذن له الدافع ان يصرف السهم الذي له الى مؤنة هذه الضيعة او الى شيء اراد ثم يؤجر الارض منه وان كان الزرع لغير رب الارض ينبغي ان يؤجر الارض منه بعد مضي السنة التي فيها الزرع فيجوز وتصير الاجارة مضافة الى وقت المستقبل وكذلك الحيلة في الشجر والكرم يدفع الشجر والكرم معاملة كذا في المحيط \* وحيلة اخرى ان كان الزرع لرب الارض ان يبيع الزرع منه بتمن معلوم ويتقاضا ثم يؤجر الارض منه وان كان لغيره يؤجر



بعد مضي المدة ولو آجره مع هذا بدون الحيلة ثم سلم بعد ما فرغ وحصد ينقلب جائراً هكذا في الخلاصة \*  
 رجل آجر أرضاً بعضها مزرعة وبعضها فارغة ففي المزرعة فاسدة وفي الفارغة أيضاً فاسدة لفسادها كذا في  
 جواهر الفتاوى \* وفي فتاوى الفضلي فيمن استأجر ضياعاً بعضها مزرعة وبعضها فارغة قال يجوز  
 في الفارغة دون المشغولة وإذا اختلفا فالقول للمؤاجر كذا في المحيط \* ولا يجوز استئجار الأرض  
 السنجة والنزة وهي لا تصلح للزراعة لأن منفعة الزراعة لا يتصور حد وثباتها مادة كذا في  
 البدائع \* ولو اشترى رجل قصيلاً ليقطعه أو أطلق العقد حتى يصح الشراء ثم استأجر الأرض مدة  
 معلومة لترك القصيل جازواً وتركه هذا المستأجر حتى يبلغ الزرع يجب الإجازة للبائع وطابت  
 الزيادة له لصحة الإجازة ولو كان المشتري للتصديق استأجر الأرض إلى أن يدرك ولم يذكر مدة  
 معلومة فالإجازة فاسدة لجهالة المدة فإن تركه في الأرض حتى أدرك لزومه الإجازة المثل بخلاف النخل  
 حيث لا يجب الإجازة هناك أصلاً قال ويطيب له من الزرع بقدر الثمن وما غرم من الإجازة وينصدق  
 بالفضل هذا الذي ذكرنا قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحم الله عليهما قول أبي يوسف رحمه الله بطيب له  
 الزيادة في الوجوه كلها كذا في الذخيرة \* وإذا اشترى ثمرة في النخل ثم استأجر النخل مدة ليبقىها  
 فيها لم يجز لأنها ليست من إجازات الناس كذا في المحيط \* ويرجع بالإجازة إن كان نقده ويطيب له  
 ما زاد في الثمار كذا في الذخيرة \* ولو اشترى ثمرة في نخل ثم استأجر الأرض بدون النخلة لم يجز  
 لأن النخل حائل بينه وبين الثمر وأنه ملك المؤاجر والمستأجر مشغول بملك المؤاجر وكذلك إذا  
 اشترى أطراف الرطبة دون أصلها ثم استأجر الأرض لبقاء الرطبة لا يجوز لأن أصل الرطبة على ملك  
 الآجر فقد حال بينه وبين المستأجر ملك الآجر ولو اشترى نخلة فيها ثم يقطعها ثم استأجر الأرض ليبقىها  
 جاز وكذلك لو اشترى الرطبة بأصلها ليبقىها ثم استأجر الأرض ليبقىها جاز واستأجر الأرض في ذلك كله جاز  
 كذا في المحيط والبيئمة \* سئل والدي من رجل استأجر من رجل أرضاً لجل المبطخة بمقدار معلوم وعندهما  
 من التراب والسرقين لأصلحها ولم يبين المدة ولا الثمن السرقين من إجازة الأرض هل يصح هذا الاستئجار  
 بهذا القدر فقال لا يصح قيل له لو أن المستأجر أنفق فيها لرفع الغالب من البذر وما يحتاج إليه في ذلك ثم تبين  
 أن ذلك الاستئجار فاسد هل يلغو نفقته أم لا إن يضمن رب الأرض فقال نعم ولا يضمن له رب الأرض  
 قيل لو أمكن له التضمن في الشرع هل له بدّ على اتلاف اليقطين أو فساده ما أصلح فقال له بدّ على  
 اتلاف اليقطين فاما فساده ما أصلح فشقه ونخبته فلا يمكن من ذلك كذا في التناظر خاتمة \* استأجر

مشتري العبد البائع قبل قبضه شهرا بدوهم لتعليم الخبز او الخياطة جازوله الاجران علم وان مات  
في يد البائع قبل الشهر او بعده مات من مال البائع ولا يكون هذا قبضا وكذا لو كان ثوبا فاستأجره  
لغسله او خياطته جاز وان ملك فان كان نقصه القطع او الغسل صار قابضا فيهلك من المشتري والا  
فمن البائع ولو استأجره المشتري ليحفظ له كذا بكذا فلا جارة فاسدة لان حفظه على البائع حتى يسلم  
الى المشتري وكذا لو استأجر الراهن المرتهن لحفظا لرهن ولو استأجره لتعليم عمل جاز وكذا لو  
استأجر المالك الغاصب على التفصيل المذكور كذا في القنية \* الباب السادس عشر في مسائل  
الشيوع في الاجارة والاستيجار على الطاعات والمعاصي والانعال المباحة اجارة المشاع فيما  
يقسم وفيما لا يقسم فاسدة في قول ابي حنيفة رح وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضي خان \* وعندهما  
يجوز بشرط بيان نصيبه وان لم يبين نصيبه لا يجوز في الصحيح وفي المعنى الفتوى في اجارة المشاع  
على قولهما كذا في التبيين \* وصورتها ان يؤاجر نصيبا من دارة او حصه من دار مشتركة من غير  
الشريك او يؤاجر نصف عبد او نصف دابة كذا في جواهر الاخلاطي \* واجمعوا لو آجر من شريكه  
يجوز سواء كان مشاعا يحتمل القسمة او لا يحتمل وسواء آجر كل نصيبه منه او بعضه كذا في الخلاصة \*  
والشيوع الطارئ لا يفسدها اجماعا كمالواجر كلها ثم تغاير في نصفها او مات احدهما واستحق  
بعضها يبقى في الباقي في النصاب والصغرى وطريق جوازها في المشاع ان يلحقها حكم حاكم ليسير  
متفقا عليه او حكم الحكم ان تعذر المرافعة الى القاضي او يعقد العقد في الكل او لا ثم يفسخ في نصفه او ربه  
بقدر ما اتفق عليه العاقدان فيجوز كذا في المصمرات \* ولو آجره من رجلين يجوز كل واحد  
من المستأجرين يملك منفعة النصف شائعا كذا في الكافي \* ولو آجر البناء دون الارض لا يجوز  
وذكر محمد درج في النوادر انه يجوز قال القاضي الامام الاجل ابو علي النسفي به كان يفتي  
شيخنا وكذا لو كان البناء ملكا والعرضه وقفآ جاز البناء لا يجوز لانه في معنى الشائع وقيل يجوز ولو آجر  
الدار ويبست منها في اجارة الغير جازت الاجارة فيما وراء البيت وفي الحمل لشمس الاثمة الحلواني  
ولو كان البناء لرجل والعرضه لآخر آجر صاحب البناء بناءة لامن صاحب العرضة اختلاف المشائخ  
فيه قال والفتوى على انه يجوز ولو آجر من صاحب العرضة لاشكال انه يجوز ولو استأجر العرضة دون  
البناء يجوز كذا في الخلاصة \* في اليتيمة سئل ابو الحسن بن علي ممن قال لا آجر آجرت منك  
نصف

نصف هذه الدار مشاء وهذه الدار الفارغة بكما لها هل تصح في الفارغة لا تصح فيها فقال تصح في الفارغة  
 كذا في التاتارخانية \* في الاصل لا يجوز الاستيجار على الطامات كتعليم القرآن والفقه والاذان والتذكير  
 والتدريس والحج والعمرة ولا يجب الاجر كذا في الخلاصة \* يجوز الاستيجار على بناء المسجد والرباطات  
 والقناطير كذا في البدائع \* ويجوز الاستيجار على تعليم اللغة والادب بالاجماع كذا في السراج الوهاج \*  
 ومشايع بلخ جوزوا الاستيجار على تعليم القرآن اذا ضرب لذلك مدة واقتوا بوجوب المسمى وعند عدم  
 الاستيجار اصلا وعند الاستيجار بدون المدة اقتوا بوجوب اجر المثل كذا في المحيط \* وتداسحسنوا جبر والد  
 الصبي على المبرة المرسومة وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يقول يجبر المستأجر على دفع  
 الاجرة ويحبس بهما قال وبديفتى وكذا جوزوا الاستيجار على تعليم الفقه ونحوه والمختار للفتوى في زماننا  
 قول هؤلاء كذا في الفتاوى العنانية \* واستأجر لتعليم ولده الكتابة او النجوم والطب والتعبير جاز بالاتفاق  
 وفي الفتاوى الفضلي واستأجر المعلم على حفظ الصبيان او تعليم الخط او الهجاء جاز ولو شرط عليه  
 ان يحذقه ذكر في الاصل انه فاسد وفي الشروط لو دفع ابنه او غلامه ليعلمه الحساب لا يجوز ولو شرط عليه  
 ان يقوم عليه في تعليم هذه الاشياء يجوز وفي الشروط ايضا عن محمد ر ح اذا استأجر رجلا ليعلم واده  
 حرفه من الحرف فان بين المدة بان استأجر شهرا مثلا ليعلمه هذا العمل يصح العقد وينعقد على المدة  
 حتى يستحق المعلم الاجر بتسليم النفس علم او لم يعلم وان لم يبين المدة ينعقد العقد فاسدا واوعده  
 يستحق اجر المثل والافلا فالحاصل ان فيه روايتين والمختار انه يجوز كذا في المغمرات \* دفع ابنه  
 الى رجل يعلمه حرفة كذا او يعمل له الابن نصف عام لا يجوز وان عام يجب اجر المثل كذا في الوجيز  
 للكردي \* رجل استأجر رجلا ليعلم ابنه الادب فحبسه في عرض السنة هل يجب شيء قال  
 ( آنچه خواهد پدر از روي مروت بدهد ) كذا في جواهر الفتاوى \* وفي فتاوى استأجره مؤدبا مشاهرة  
 كل شهر بتسعة دراهم يعلم الصبيين احدهما الادب والاخر القرآن فقال تعاليم القرآن ليس من حرفتي  
 فاستأجر معلما بما يعلمون الناس واعطه من اجري ففعل ذلك فاراد والد الصبي ان يجعل الاجر  
 مناصفة قال الاديب اجر المعلم عادة كل شهر نصف درهم او درهم فان لا ارضى بما تفعل قال هذا  
 قريب من توكيله اياه بذلك يحط اجرة قدرها استحق المعلم الذي ضم اليه الصبي كذا في الحاوي  
 للفتاوى \* واذا استأجر المعلم باجر معلوم ولم يبين عدد الصبيان يجوز كذا في الملتقط \* واختلفوا  
 في الاستيجار على قراءة القرآن على القبر مدة معلومة قال بعضهم يجوز وهو المختار كذا في السراج الوهاج \*

رجل دفع ابنه الصغير الى استاذة ليعلمه حرفة كذا في اربع سنين وشرط على الاب لو حبسه قبل اربع سنين فلا ستاذة عليه مائة درهم فحبسه بعد سنتين لا يلزمه المائة لكن اجر مثل تعليمه كذا في جواهر الفتاوى \* في فتاوى آهوبعث صبيه الى معلم وبعث اليه اشياء كثيرة فعلم شهرا فغاب هل لابي الصبي ان يأخذ ما اعطاه قال لو بعث ذلك لاجل الاجرة فمما يكون فاضلا عن اجرة الشهر يأخذ كذا في التارخانية \* ولو استأجر كتبا ليقرأ فيها شعرا كان او قفاها او غير ذلك لا يجوز ولا اجر له وان قرأ وكذلك اجارة المصحف وكان هذا كله نظير من استأجر كرمما ليفتح له بابه فينظر فيه للاستيناس من غير ان يدخله او استأجر مليحا لينظر الى وجهه فيستأنس بذلك او استأجر جربا مملوا من الماء لينظر فيه اذا سوي عما منه فهذا كله باطل لا اجر عليه بحكم هذه العقود فكذلك فيما سبق كذا في المبسوط \* ولو استأجر رجلا ليكتب له مصحفا او شعرا وبين الخط جاز و ذكر الشيخ الامام المعروف بخوارزمية انه لا يكره ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو استأجر قلمه ليكتب به ان بين لذلك وقتا صحت الاجارة والا فلا كذا في خزائن المفتين \* وصي او متول اجر منزل البنيمة والوقف بدون اجر المثل بعضهم يجعله كاجارة فاسدة فيجب اجر المثل قيل للخصاف اتفتي بهذا قال نعم قال بعضهم جعل المستأجر بالسكونة فيها غاصبا فلا اجر عليه وكذا الاب قال القاضي انا افتي بايجاب اجر المثل في هذه الصورة ايضا كما قال الخصاف كذا في الحاوي للفتاوى \* ولا تجوز الاجارة على شيء من الغناء والنوح والمزامير والطبل وشيء من اللهو وعلى هذا الحداء وقراءة الشعر وغيره ولا اجر في ذلك وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد ر ح كذا في غاية البيان \* لو استأجر لنعلم الغناء واستأجر الذمي رجلا ليخصي عبدا لا يجوز وقيل في البقر والغرس يجوز هكذا في الغيائية \* اذا استأجر رجلا ليحمل له خمر افله الاجر في قول ابي حنيفة ر ح وقال ابو يوسف ومحمد ر ح لا اجر له واذا استأجر ذمي مسلما ليحمل له خمر اوله يقل لي شرب او قال لي شرب جازت الاجارة في قول ابي حنيفة ر ح خلافا لهما واذا استأجر الذمي ذميا لينقل الخمر جاز عندهم لان الخمر عندهم كالخل عندنا كذا في المحيط \* اذا استأجر ذمي دابة من مسلم او سفينة لينقل عليهما الخمر جاز في قول ابي حنيفة ر ح وقال صاحباه لا يجوز ولو استأجر لمشركون مسلما ليحمل ميتا منهم الى موضع يدفن فيه ان استأجره لينقله الى مقبرة البلدة جاز عند الكل وان استأجره لينقل من بلد الى بلد قال محمد ر ح انه ان لم يعلم الحمل انه جيفة فله الاجر وان علم فلا اجر له وعايه الفتاوى هكذا في فتاوى قاضيخان \* اذا استأجر الذمي من المسلم بيتا لبيع فيه الخمر جاز عند ابي حنيفة ر ح

خلا فلهما كذا في المضمرات \* ولو استأجر الذمي من ذمي بيتا يبيع فيه الخمر جاز عندهم جميعا كذا في  
 الذخيرة \* وإذا استأجر الذمي من المسلم دارا يسكنها فلا بأس بذلك وأن شرب فيها الخمر أو عبد فيها  
 الصليب أو أدخل فيها الخنزير ولم يلحق المسلم في ذلك لأن المسلم لم يؤجرها لذلك إنما أجرها  
 للسكنى كذا في المحيط \* ذمي استأجر دارا من مسلم فاتخذها مصلى لنفسه لم يمنع لانه ليس  
 في اتخاذه مصلى لنفسه أحداث بيعة ولا اظهار شيء من شعائر دينهم في امصار المسلمين وان اتخذه  
 مصلى للجماعة وضرب فيها النافوس فلصاحبها منعه وكذلك لو اراد بيع الخمر فيها لان هذه اشياء  
 يمنع عن اظهارها في بلاد المسلمين ولو كان بالسواد لا يمنع وقال محمد بن سلامة البخاري ما ذكر  
 محمد ر ح في سواد العراق فان عامة اهلها في ذلك الزمان اهل الذمة واما في سواد خراسان فانهم  
 يمنعون عن ذلك لان الغالب فيه المسلمون وقال غيره من مشائخنا لا يمنعون من ذلك في سواد  
 خراسان كذا في محيط السرخسي \* وإذا استأجر الذمي مسلما ليحمل له مئة أو ما يجوز عندهم  
 جميعا ولو استأجر ذمي من ذمي بيتا يصلي فيه لا يجوز ولو استأجر مسلما ليرعي له الخنزير يجب  
 ان يكون على الخلاف كما في الخمر واستأجره لبيع له مئة لم يجز هكذا في الذخيرة \* مسلم أجر نفسه  
 من مجوسي ليوقله النار لا بأس به كذا في الخلاصة \* وفي نوادر هشام بن محمد ر ح رجل استأجر  
 رجلا ليصور له صورة أو تماثيل الرجال في بيت أو فسطاط فاني اكره ذلك واجعل له الاجرة قال هشام  
 تأويله اذا كان الاصباغ من قبل الاجير كذا في الذخيرة \* ولو استأجر رجلا لينحت له اصناما أو يجعل على  
 اثوابه تماثيل والصبغ من رب الثوب لاشيء له كذا في الخلاصة \* استأجر رجلا ليحرف له بيتا بتمائيل  
 والاصباغ من المستأجر فلا أجر له كذا في السراجية \* وأن استأجر لينحت له طنبورا أو برطاف فعل طاب له  
 الاجر الا انه يأثم به كذا في فتاوى قاضيخان \* وأن استأجره ليكتب له فناء بالفارسية أو بالعربية  
 المعصية لمختارانه يحل لان هل لا يحل له الاجر وفي القراءة كذا في الوجيز للكردي \* استأجره  
 ليكتب له تعويذ السحر يصح اذا بين قدر الكاغذ والخط كمن استأجره ليكتب له كتابا الى حبيبه أو حبيبها  
 جاز ويطيب له الاجر كذا في القنية \* ولو استأجر الذمي مسلما لينبي له بيعة أو كنيسة جاز ويطيب له  
 الاجر كذا في المحيط \* استأجر ذمي من ذمي أو من مسلم بيعة يصلي فيها لم يجز وكذلك لو استأجر  
 المسلم من المسلم مسجدا يصلي فيه كذا في محيط السرخسي \* اذا استأجر من المسلم بيتا ليحمله مسجدا  
 ليصلي فيه المكتوبة أو النافلة فان هذه الاجارة لا تجوز في قول علماء نارح وكذلك الذمي يستأجر

رجلا من اهل الذمة ليصلي بهم فان ذلك لا يجوز كذا في الذخيرة \* وسئل ابراهيم بن يوسف ر ح  
 عن اجر نفسه من النصارى ليضرب لهم الناقوس كل يوم بخمسة وعطى كل يوم خمسة دراهم في ذاك  
 العمل وفي عمل آخر درهمان قال لا يؤجر نفسه منهم ويطلب الرزق من طريق آخر ويكره ان يؤجر  
 نفسه منهم اعصر العنب ليتخذ وامنه خبرا كذا في الحاوي للفتاوى \* رجل استأجر رجلا ليضرب المطبان  
 ان كان للهولا يجوز وان كان للغزو والذلة يجر كذا في غايه البيان \* اذا استأجر طبا لا يس  
 بل هو وذكرا مدة يجوز ورجلا يحمل الجيفة او يقتل مرتدا او يذبح شاة او طبيباً يجوز ولو استأجر  
 طبيا او كحالا او جراحا يد اوبه وذكر مدة جاز كذا في الغياثة \* دفع الغلام الى حائك على ان  
 يقوم عليه الاستاذ ويعلمه النسج سنة معلومة ويعطيه المولى كذا ويعطى الاستاذ للمولى كذا جاز كذا  
 في سائر الاعمال ويستخذم من اعدال نفسه كذا في الوجيز المذكور في \* واذا دفع عبده الى عامل ليعلمه عملا على  
 وجه الاجارة ولم يشترط واحد منهما على صاحبه اجرا ينظر الى العرف ان كان عملا يعطي صاحب  
 العبد الاجر فلا اجر عليه وان كان عملا يعطى الاستاذ الا اجر فلا اجر عليه لان المعروف كالمشروط  
 كذا في محيط السرخسي \* وفي الواقعات لنا طفي اذا قال لرجل بع هذا المتاع ولك درهم ففعل  
 او قال اشتر لي هذا المتاع ولك درهم ففعل فله اجر مثله لا يجاوز به الدرهم وفي الدلال والسمسار  
 يجب اجر المثل وما تواضعوا عليه ان من كل عشرة دنانير كذا فذلك حرام عليهم كذا في الذخيرة \*  
 دفع ثوبا عليه وقال بعه عشرة فما زاد فهو بيني وبينك قال ابو يوسف ر ح ان باعه بعشرة اولم يبعه  
 فلا اجر له وان تعب في ذلك ولو باعه باثني عشرة او اكثر فله اجر مثل عمله وعليه التقوى هكذا في الغياثة \*  
 رجل اراد ان يبيع بالميزانة فامر رجلا لينادي ثم يبيع صاحبه فتادى ولم يبع قالوا ان بين لذك  
 وقتا جازت الاجارة وله الاجر المسمى وكذا ان لم يذكر الوقت ولكن امره ان ينادي كذا صوتا  
 جاز لذلك ايضا قال الفقيه ابو الليث ر ح لاشي لان العادة فيما بين الناس انهم لا يعطون الا جرا اذا  
 لم يتفق البيع وهو المختار كذا في الشهبيرة \* وهكذا في فتاوى قاضيخان \* قال للدلال اعرض ضيعتي  
 وبعها على انك اذا بعتهما فلك من الاجر كذا فلم يقدر الدلال على اتسام الامر ثم باعهما لدلال آخر  
 قال ابو القاسم لو عرضها الاول وصرف فيه روز جارا يعتد به فاجر مثله ثم واجب بتدبر عنائه وعمله  
 قال ابو الليث ر ح هذا هو القياس ولا يجب له استحسانا اذا تركه وبه نأخذ وهو موافق قول يعقوب ر ح  
 هو المختار .

هو المختار هكذا في الفتاوى الكبرى \* الدلالة في النكاح لا تستوجب الاجر وبه يفتي الفضلي في فتاواه وغيره من مشائخ زماننا كانوا يفتون بوجوب اجر المثل وبه يفتي كذا في جواهر الاخلاطي \* الدلال في البيع اذا اخذ الدلالة بعد البيع ثم انفسخ البيع بينهما بسبب من الاسباب سلمت له الدلالة كالخياط اذا خاط الثوب ثم فتقه صاحب الثوب كذا في خزائن المفتين \* استأجره ليقطع له اليوم حاجا ففعل لا شيء عليه والحاج للامور قال نصير سألت ابا سليمان عن استأجره ليحطب له الى الليل قال ان سمى يوما جاز والحطب للمستأجر ولو قال هذا الحطب فلاجارة فاسدة والحطب للمستأجر وعليه اجر مثله ولو كان الحطب الذي عينه ملك المستأجر جاز قال نصير قلت فان استعان بانسان يحطب له وبصطاد له قال الحطب والصيد للعامل وكذا ضربة القانص قال استاذنا وينبغي ان يحفظ هذا فقد ابتلى به العامة والخاصة يستعينون بالناس في الاحتطاب والاختشاش وقطع الشوك والحاج واتخاذ المجددة فيثبت الملك للاعوان فيها ولا يعلم الكل بها فينفقونها قبل الاستيهاب بطريقة الاذن فيجب عليهم مثلها او قيمتها وهم لا يشعرون لجهلهم وغفلتهم اعادنا الله عن الجهل ووفقنا للعلم والعمل كذا في القنية \* لو استأجر ليصيد له او ليغزل له او استأجره للخصومة او لتقاضى الدين او لقبض الدين لا يجوز فان فعل يجب اجر المثل ولو ذكروا كرمدة يجوز في جميع ذلك وقيل اذا عين الصيد لا يجوز وان ذكر المدة وان استأجر لقبض العين يجوز الا ان رواية من محمد رح كذا في الغيائية \* عن محمد رح فيمن قال لغيره اقتل هذا الذئب او هذا الاسد ولك درهم والذئب والاسد صيد فله اجر مثله لا يجاوز به درهمهما والصيد للمستأجر كذا في محيط السرخسي \* وفي الاصل استأجره لبني له حائط بالآجر والجص وسمى كذا كذا آجرة من هذه الآجرات وكذا كذا كرامن الجص ولم يسم الطول والعرض كانت الاجارة فاسدة قياسا صحيحة استحسانا واو سمي كذا كذا عدد من الآجرة او المبنية ولم يسم الملبن ولم يره اياه ان كان ملبن اهل تلك البلدة واحدا او كان لهم ملاين مختلفة الا ان غالب عملهم على ملبن واحد جازت الاجارة استحسانا وان كان ملاينهم مختلفة ولم يغلب استعمال واحد منها كانت الاجارة فاسدة كذا في الذخيرة \* استأجره لبني له حائط بالآجر والجص وعلم طوله وعرضه جاز كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجره ليحفر له بئرا او سردابا لآبدان يبين الموضع وطول البئر وعمقه ودوره في السرداب يبين طوله وعرضه وعمقه كذا في الغيائية \* ولو استأجره ليحفر البئر ان لم يبين الطول والعرض

والعمق جاز استحسانا وبؤخذ بوسط ما يعمل به الناس كذا في الوجيز للكردي \* ولو استأجره ليحفر له  
بئر في دارة وسمى عمقها وسعتها حتى جازت الاجارة فلما حفر بعضها وجد جبلا اشد عملا واشد مؤنة  
فان كان يقدر على حفرها بالآلة التي يحفر بها الآبار الا انه تلحقه زيادة مشقة وتعب فانه يجبر  
على العمل وان كان لا يقدر على حفرها بالآلة التي يحفر بها الآبار لا يجبر عليه وهل يستحق الاجر  
بقدر ما عمل لم يذكر محمد ر ح هذه المسئلة في الكتاب وحكي فتوى شمس الائمة الاوز جندي  
انه يستحق اذا كان يعمل في ملك المستأجر بخلاف ما اذا كان يعمل في غير ملكه كذا في المحيط \*  
ولو حفر بعضها فوجدها رخوة من حيث يخاف عليه التلف لم يجبر هكذا في شرح الطحاوي \*  
وان شرط عليه ان كل ذراع في جبل او سهلة بدرهم وكل ذراع في جبل بدرهمين وكل ذراع في الماء  
بثلثة وبين مقدار طول البئر عشرة مثلا فهو جائز كذا في الذخيرة \* ولو حفر بعضها واراد ان يأخذ حصتها  
من الاجرة كذلك وان كان في ملك المستأجر فله ذلك وكلما حفر شيئا رسما الى المستأجر  
حتى لو انهارت البئر فادخل السيل او الريح فيها التراب وسواها مع الارض لا يستحق شيء من اجرة  
وان كان في ملك غيره ليس للاجير ان يطالبه بالاجرة ما لم يفرغ من الحفر ويسلمها اليه حتى  
لو انهارت فامتلات قبل التسليم بالتراب لا يستحق الاجرة كذا في البنايع \* وان لم يكن في ملكه  
فالتسليم بالتخية ولو حفر بعضه فللمستأجر ان لا يسلم حتى يتمه كذا في الغيانية \* ولو استأجر ليحفر  
له بئر في دارة فظهر الماء في البئر قبل ان يبلغ المنتهى الذي شرط عليه فان امكنه الحفر في الماء بالآلة  
يحفر بها الآبار اجبر على الحفر وان احتج الى اتخاذ آلة اخرى لا يجبر عليه كذا في الذخيرة \*  
والنهر والقناة والسرداب والبالوعة اذا ظهر الماء فيه قبل ان يبلغ ما شرط عليه فان كان لا يستطيع  
الحفر معه فهذا مذكور كذا في المبسوط \* رجل استأجر حفارا ليحفر له حوضا عشرة في عشرة بعشرة دراهم  
وبين عمقه فحفر خمسة في خمسة كان عليه ربع الاجر كذا في الظهيرية \* ولو استأجره ليكري له نهرا او قناة  
فارة مفتحتها ومصبها وعرضها وسمى له ام يكن له في الارض فهو جائز وان اشترط طيبها بالآجر والجص  
من عند الاجير فهو فاسد وان شرط الآجر والجص من عند المستأجر ولم يسم عدد الآجر فهو في  
القياس فاسد وفي الاستحسان جائز على ما يعمل الناس وان سمي عدد الآجر وكيل الجص  
ومرض الطي وطوله في السماء فهو وثق لانه عن المنزعة ابعده كذا في المبسوط \* وان استؤجر  
لحفر انهوان بين الطول والعرض والعمق يجوز استحسانا قياسا وان لم يبين الطول والعرض والعمق



في القياس لا يجوز وفي الاستحسان يجوز ويقع على الوسط مما يعمل الناس كذا في التاثر خاتمة \*  
وان وضعوا له موضعا فوجد وجه الارض لينا فلما حفر ذراعا ووجد جبلا اجبره على ان يحفر ان كان  
ذلك مما يحفر الناس وان لم يسموا له الحد الا شقا فهو على عادة اهل تلك الناحية فان كان بالكوفة فعظم  
عمالهم على الحد وان كان في بلد عظم عملهم على الشق فهو على الشق كذا في المبسوط \* وفي النوازل  
مثل من اجر القبر ان يكون من جميع المال قل هو بمنزلة الكفن من جميع المال كذا في التاثر خاتمة \* رجل  
استأجر توما يحملون جنازة او يغسلون ميتا ان كان في موضع لا يجد من يغسله غير هؤلاء  
ومن يحملهم غير هؤلاء فلا اجر لهم وان كان ثمة ائناس لهم الاجر وحفر الحفار على هذا وفي موضع  
لا اجر لهم لو اخذوا والاجر لا يطيب لهم كذا في الخلاصة \* واذا استأجر الرجل رجلا ليحفر له قبرا  
فحفر فانه اراد دفن فيه انسان قبل ان يأتي المستأجر بجنازته ان كان ذلك في ملك المستأجر فله  
الاجر وان كان في غير ملكه فلا اجر له كذا في الذخيرة \* وان جاء المستأجر فخلى الاجبر بينه وبين القبر  
فانه اراد بعد ذلك اودنوا فيه انسانا آخر فله الاجر كاملا لانه قد سلم المعتقد عليه الى صاحبه وان دفن  
فيه المستأجر ميتة ثم قال للاجير احث التراب عليه فابى الاجبر في الاستحسان لا يلزمه ذلك ولكني  
انظر الى ما يصنع اهل تلك البلاد فان كان الاجبر هو الذي يحشى التراب اجبرته على ذلك  
وكذلك يعمل بالكوفة وان كان الاجبر لم يفعل ذلك في تلك البلدة لم اجبره عليه وان اراد اهل  
الميت ان يكون الاجبر هو الذي يضع الميت في الحدة وهو ينصب عليه اللبن لم يجبر الاجبر على ذلك  
كذا في المبسوط \* ولو استأجره ليحفر له قبرا ولم يسم في اي الما برجا استحسانا وينصرف الى المكان الذي  
يدفن فيه اهل تلك المحلة موتاهم قال مشأئنا هذا الجواب بناء على عرف اهل الكوفة فان لكل محلة مقبرة  
خاصة بدفن موتاهم فيها ولا ينقلون موتاهم الى مدافن محلة اخرى اذ في ديارنا ينقل الموتى من  
محلة الى مقابر محلة اخرى فلا بد من تسمية المكان حتى لو كان موضعا كان لاهل كل محلة مقبرة  
خاصة لا ينقلون موتاهم الى محلة اخرى او كان موضعا لهم مقبرة واحدة تجوز له الاجارة من غير  
تسمية المكان كذا في المحيط \* وان امروه بحفر القبر ولم يسموا موضعا فحفر في غير مقبرة اهل تلك  
البلدة او تلك الناحية فلا اجر له الا ان يدفنوا في حفرة فحينئذ يستوجب الاجر وان اراد وامنه تطيين  
القبر ونجسيه فليس ذلك عليه كذا في المبسوط \* اذا وضعوا له موضعا يحفر القبر فحفر في موضع آخر  
ان شاء اجاز للوفاق في الاصل وان شاء تركه للخلاف في الوصف وان عملوا بعد ما دفنوا الميت فهو

في الاصل وان شاء تركه للخلاف في الوصف وان عملوا بعد ما دفنوا الميت فهو رضاء كذا في الخلاصة \*  
وان استقبل الحفار في حفر البئر والقبر صخرة لا يزداد له في اجرة كما لا ينقص من اجرة بسبب لبن المكان كذا  
في خزائن المفتين \* فصل في المتفرقات اذا اتخذ الرجل مشرعة على شاطئ الفرات ليستقي منها السقاؤون  
وياخذ منه الاجر فان بنى على ملكه ان أجرها منهم للاستسقاء لم يجز وان أجرها ملكه لان الاجارة  
وقعت على استهلاك العين مقصود ان أجرها يقوم فيها السقاؤون ويضعون القرب فيها ويوقفون  
الدواب فيها جاز واما اذا بنى المشرعة على ملك العامة ثم أجرها من السقائين لا يجوز سواء أجر  
منهم للاستسقاء او أجر منهم ليقوموا فيها ويضعوا القرب كذا في الذخيرة \* ولا يجوز اجارة الدراهم والدنانير  
ولا تبرها وكذا تبر النحاس والرصاص ولا استيجار المكيلات والاوزونات لانه لا يمكن الانتفاع بالعين  
الا بعد استهلاك اعيانها والداخل تحت الاجارة المنفعة لا العين حتى لو استأجر الدرهم والدنانير  
ليعبر ميزانا او حنطة يعبر مكيلا او ورنيا يعبر به ارطالا وامانا وقتما معلوما ذكر في الاصل انه يجوز ذكر  
الكرخي انه لا يجوز لفقد شرط آخر وهو كون المنفعة مقصودا كذا في البدائع \* ولو استأجر الدرهم او الحنطة  
يوما مطلقا ولم يبين لماذا استأجرها لم يذكر هذه المسئلة في الاصل قال الشيخ الامام المعروف  
بخواهر زاده ولقائل ان يقول يجوز ويحمل على الانتفاع بها وزنا احتيا لا لجدار العقد ولقائل ان يقول  
لا يجوز العقد واليه مال الكرخي كذا في المحيط \* ولا يجوز استيجار الدرهم والدنانير لتزوين الحانوت  
ولا استيجار المسك والعود وغيرهما من المشمومات للشم لانها ليست بمنفعة مقصودة كذا في البدائع \*  
اذا استأجر ميزانا ليزن بها يجوز لانها منفعة كذا في التناوي العنابية \* استأجر حجر ميزان ليزن به  
من اليوم الى الليل قال السرخسي يجب الاجر وقال الخصاص ان كان له قيمة ويستأجر عادة يجب  
والالا وحده البعض كلام شمس الائمة عايه وقيل يجب على كل حال كذا في الوجيز للكردي \*  
في العينون اذا استأجر ارضا ليلين فيها فالاجارة فاسدة لانها وقعت على العين واللبن كذا للبيان  
وعليه قيمة التراب ان كان له ثمة قيمة واجر مثل الارض وان لم يكن للتراب قيمة في ذلك الموضع  
او كان في دفع التراب قيمة في ذلك الموضع او كان في دفع التراب منفعة الارض فلا شيء عليه كذا  
في الذخيرة \* وان انتقصت الارض ضمن نقصانه ويدخل اجر المثل في نقصانه والا فلا شيء عليه كذا  
في الوجيز للكردي \* اذا استأجر القاضي رجلا لاستيفاء القصاص او الحدود قال الشيخ الامام  
الاجل

الايجل شمس الائمة السرخسي ان لم يبين لذاك وقتا لا يصح وان استأجره لاستيفاء القصاص والحدود او قطع اليد وليقوم عليه في مجلس القضاء شهرا باجر معلوم جازت الاجارة لان المعقود عليه عند بيان المدة منافع في تلك المدة فكان له ان يصرف تلك المنافع الى ما يحل له من اقامة الحدود وغير ذلك اما اذا استأجره لذلك ولم يبين المدة فان المعقود عليه مجهول لا يدري انه منى يقع فاذا فسدت الاجارة وفعل شيئا من ذلك كان له اجر المثل كذا في فتاوى فاضلخان \* ولو استصحبه على ان يجعل له رزقا كل شهر فهو جائز اما ان بين مقدار ما يعطيه فالعقد جائز لان المعقود عليه منفعه وهو معلوم وان لم يبين مقدار ذلك فهو في هذا كالفاضي والقاضي ان يأخذ رزقا بقدر كفايته من بيت المال فكذلك من ينوب عن القاضي في شيء من عمله وكذلك قسام القاضي اذا استأجر انقسم كل شهر باجر مسمى فهو جائز كذا في المبسوط \* ولو استأجر من له القصاص رجلا لينص له فلا جرم له وذكر في السير الكبير انه لا يجوز عند ابي حنيفة وابي يوسف روح وعند محمد روح يجوز وكذا الامام اذا استأجر رجلا لينتال مرقد او اسارى او لاستيفاء القصاص في النفس لم يجز عندهما خلافا له ولو استأجره لاستيفاء القصاص فيمادون النفس كقطع اليد جاز بالاجماع كذا في محيط السرخسي \* ويجوز الاستئجار على الذكوة لان المقصود منها قطع الوداج دون افاتة الروح وذلك لا يقدر عليه فاشبه القصاص فيمادون النفس كذا في السراج الوهاج \* امير العسكر اذا قال لمسلم او ذمي ان قتلت ذلك الفارس فلانك مائة درهم فقتله لا شيء له لان هذا باب الجهاد والطاعة فلا يستحق الاجر وقال محمد روح ان قال ذاك للذمي يجب الاجر ولو كانوا قتلى فقال الامير من قطع رؤسهم فله عشرة دراهم جاز لان هذا العمل ليس بجهاد كذا في فتاوى فاضلخان \* وهكذا في الصغرى \* ذكر ابو يوسف ومحمد روح اذا قتل رئيس القوم فقال الامير من جاء برأسه حتى ينصب فيعلموا ان رئيسهم قد قتل فيعرفون فانه كذا نذهب رجل وجاء برأسه فلا شيء له اذا كان المشركون قد تنحوا عن ذلك المكان ولا يحتاج في المجيء برأس الرئيس الى القتال ولو كان الامير عينا واحدا من اهل العسكر فقال ان جئتني برأسه او قال الامير لجماعة يا ديانهم ايكم جاءني برأسه فلانك كذا فاجاء رجل برأسه فله اجر المثل واذا كان امير العسكر له مسلمين في دار الحرب وقد اقاموا على مطهورة ليس فيهم رجال بقاتلون وانما كان فيها النساء والصبيان والاموال وقال الامير من حفظ هذه المطهورة الليل حتى يصبح فلكل واحد حفظها كذا وحفظها قوم حتى اصبحوا فلكل رجل منهم ما سمي له الامام وبعض مشائخنا قالوا

في مسئلة حفظ الحصن الاجارة لاتعقد حيث لم يخاطب فوما معينين وانما اثبتت في الزمان الثاني حين يشتغل الحافظ بالحفظ ويرضى به الامام فهو في معنى الاجارة بالتعاطي وذلك جائز كذا في التارخانية \* من ضل لدفعه من دلتني عليه فله كذا فدله واحدا لا يستحق شبه وان قال ذلك لواحد فدله هو بالكلام فكذلك وان مشى معه حتى ارشده فله اجر المثل قال في السير الكبير قال امير السرية من دل لنا الى موضع كذا فله كذا يصح ويتعين الاجر بالدلالة فيجب الاجر كذا في الوجيز للكردي \* رجل استأجر كلبا معلما ليصيد لا يجب الاجر وكذا البازي وفي بعض الروايات اذا استأجر الكلب او البازي وامن لذلك وقتا معلوما يجوز انما لا يجوز ان الم يبين له وقتا معلوما او استأجر سنورا ليأخذ الفأرة في بيته ذكر في المنتقى انه لا يجوز له او استأجر كلبا ليحرس دارة قالوا لا يجوز ذلك ولو استأجر قرد الكنس البيت قال مولا نارض ينبغي ان يجوز ان يبين المدة لان القرد يضرب ويعمل بالضرب بخلاف السنور كذا في فتاوى قاضيخان \* قال في المنتقى اذا استأجر ديك ليصبح لم يجوز ذكره اطلاقا كل شيء من هذا يكون من غير فعل احدا لا يستطيع الانسان ان يضربه حتى يفعل فلا يجوز البيع فيه والاجارة كذا في المحيط \* ولا يجوز اخذ عصب التيس وهو ان يؤجر فحلا لينزوع على الاناث والعصب هو الاجرة التي تؤخذ على ضرب الفحل كذا في السراج الوهاج \* ولو استأجر ثوبا ليمسها في دارة لا يجاس عليها ولا ينام ولكن يتجمل بها لا يجوز وكذا الواسأجر دابة ليتخذها جنبية كذا في الظهيرية \* رجل استأجر دابة ليربطها على باب ديرة الناس ان له فرسا وآنية يضعها في بيته ليتجمل بها ولا يستعملها او دارا لا يسكنها الكن لبطن الناس ان له دارا او عبدا على ان لا يستخدمه او دارة يضعها في بيته فلا جارة فاسدة ولا اجر له الا اذا كان الذي يستأجر قديكون ان يستأجر لينتفع به كذا في الخلاصة \* وفي المنتقى استأجر نيسا او كبشا لدلالة ليسوق به الغنم لا يجوز كذا في المحيط \* وهكذا في فتاوى قاضيخان \* لو استأجر ارضا ليرمي غنمه التفصيل او شاة ليحز صوفها فهو فاسد كله وعليه قيمة الصوف والتفصيل لانه ملك الا جرو قد استوفاه بعقد فاسد بخلاف ما اذا استأجر لاجير ليرعى الكدأ حيث لا يضمن الكدأ لانه مباح كذا في الغيانية \* وفي المنتقى استأجر سيفا شهر ليتقلده او استأجر قوسا شهر ليرمي عنه يجوز كذا في المحيط \* استأجر ارضا ليضع فيها الشبكة ووقت يجوز كذا في الوجيز للكردي \* امره ليتخذ له فسقة من الصفر المغصوب بكذا من الاجر ففعل وهو يعلم انه غاصب فله الاجر كذا في القنية \* السارق او الغاصب استأجر ليحمل المسروق والمغصوب لم يجز لان نقل مال الغير معصية كذا

في محيط السرخسي \* الباب السابع عشر فيما يجب على المستأجر وفيما يجب على الآجر قال نفقة المستأجر على الآجر سواء كانت الاجرة عينا ومنفعة كذا في المحيط \* وعلى الدابة المستأجرة وسقيها على المؤجر لانها ملكه فان علفها المستأجر بغير اذنه فهو منطوع لا يرجع به على المؤجر كذا في البهورة النيرة \* وفي اجارة الدار وعمارة الدار وتطينها واصلاح الميزاب وما كان من البناء يكون على صاحب الدار وكذلك كل منة تركها تخل بالسكنى يكون على رب الدار فان ابى صاحب الدار ان يفعل ذلك كان للمستأجر ان يخرج منها الا ان يكون استأجرها وهي كذلك وقد رآها فحينئذ يكون راضيا بالعيب وفي عدة الفتاوى لا وخذ الدين النسفي رح رجل استأجر بيتا وشحنه تبنا ثم وكف الماء من السقف لا يجبر صاحب البيت على اصلاح سننه لان الانسان لا يجبر على اصلاح ملكه كذا في الظهيرية \* ولو استأجرها ولا زجاج فيها او في سطحها نلج وعلم به فلاخباره كذا في القنية \* واصلاح بئر الماء والبالوعة والمخرج على رب الدار ولا يجبر على ذلك وان كان امثلا من فعل المستأجر وقالوا في المستأجر اذا انقضت مدة الاجارة وفي الدار تراب من كسبه فعليه ان يرفعه لانه حدث بفعله فصار كتراب وضعه فيها وان كان امثلا خلاها ومجاورها من فعله فالقياس ان يكون عليه نقله لانه حدث بفعله فيلزمه نقله كالكناسة والرماد الا انهم استحسنا وجعلوا نقل ذلك على صاحب الدار للعرف والعادة بين الناس ان ما كان معيبا في الارض فنقله على صاحب الدار فحملوا ذلك على العادة وان اصلح المستأجر شيئا من ذلك لم يحسب له بما اتفق وكان متبرعا هكذا في البدائع \* زجاج الكوة واصلاح السلم على الآجر وفي دفع الثلج اختلاف المشايخ والمفتين والمعتبر فيه العرف كذا في القنية \* كرى الانهار واصلاح المسناة على الآجر كذا في خزائن الفتاوى \* اذا استأجر دارا فيها بئر ماء كان له ان يسقي من ماء البئر للوضوء وغيره من غير اذن صاحب الدار لان له حقا من ماء البئر قبل اجارة على ما علم فبعد الاجارة اولى وان وقعت في البئر فارة او نزل بها آفة فليس على كل واحد منهما اصلاحه كذا في الذخيرة \* وفي اجارة الحمام نقل الرماد والسرفين وتفرغ موضع الغسالة يكون على المستأجر سواء كان المسيل ظاهرا او مستقفا فان شرط ذلك على الآجر في الاجارة فسدت الاجارة وان شرط على المستأجر جازت الاجارة والشرط فان انكر المستأجر ان يكون الرماد من فعله كان القول قوله كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل

اكثرى حمارا فعي في الطريق فامرا لمكثري رجلا ان ينفق على الحمار ففعل المأموران يعلم  
المأموران الحمارا لغير الامر لا يرجع بما اتفق على احد لانه منبرع وان لم يعلم المأموران الحمار  
لغير الامر له ان يرجع على الامر وان لم يقل الامر على اني ضامن كذا في خزانة المفتين \*

ومما يتصل بهذا الباب فصل التوابع والاصل فيه ان الاجارة اذا وقعت على عمل فكل ما كان  
من توابع ذلك العمل ولم يشترط ذلك في الاجارة على الاجير فالمرجع فيه العرف كذا في المحيط \*

وفي نسج الثوب الدقيق يكون على صاحب الثوب كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا استأجر خياط ليخيط  
ثوبا كان السلك والابرة على الخياط وهذا في عرفهم ما في عرفنا السلك على صاحب الثوب ولو كان  
الثوب حريرا فالأبريسم الذي يخاط به الثوب يكون على صاحب الثوب وفي استيجار الملبان  
الملبين يكون على البائع والتراب على المستأجر واخراج الخبز من التنور يكون على الخباز  
وجعل المرقعة في القصاع يكون على الطباخ اذا استأجر لطبخ عرس او وليمة وان استأجر لطبخ  
قد رخص لا يكون ذلك على الطباخ هكذا في فتاوى قاضيخان \* واذا تكارى دابة للحمل ففي  
الاكاف والحيال والجواني يعتبر العرف وكذا اذا تكارها للركوب ففي اللجام والسرجه يعتبر  
العرف ايضا كذا في المحيط \* استأجر دابة الى سمرقند والى بخارا فاذا دخل المكارى البلدة  
يجب عليه ان يأتي الى بيت المستأجر استحسانا كذا في خزانة المفتين \* واذا تكارى دابة للحمل  
عليها صاحب الدابة الحمل فانزال الحمل عن الدابة يكون على المكارى واذا دخل الحمل  
في المنزل لا يكون عليه الا ان يكون ذلك في موضع يكون ذلك عليه في عرفهم كذا في خزانة المفتين \*

واذا دخل الحمل في المنزل يكون على الحمال ولا يكون عليه ان يصعده على السطح او الغرفة  
الا ان يشترط ذلك عليه وكذا صب الطعام في الحفق لا يكون عليه الا بالشرط كذا في فتاوى  
قاضيخان \* وذكر ابو الليث رح في النوازل وكذا كرى نهر رحى الماء على المؤجر لانه لا يمكن  
الانتفاع بالرحى الا بالماء والماء لا يجري الا بكري النهر الا ان يكون شرط الكرى على المستأجر  
كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجر ورقا فان شرط عليه الحبر والبياض فاشترط الحبر جائز  
واشترط البياض فاسد كذا في خزانة المفتين \* وسئل محمد رح عن استأجر فصار اليقصر له الثوب  
فعلى من يجب حمل الثياب قال استحسنان ان يكون حمل الثياب على الثصار الا ان يكون انقصار  
قد اشترط

قد اشترط على رب الثياب كذا في محيط السرخسي \* وان استأجر الحمل ليحمل الحنطة مملو ظهره وعلى دواب المستأجر فالحمل والجوالق يكون على المستأجر وقال الفقيه ابو الليث ربح في صرفنا الجوالق يكون على صاحب الحمل في الاحوال كلها الا ان يشترط ذلك على الحمل لان الحمل يكون لصيانة الحمل عن الوقوع ولو ان رجلا استأجر حملاً لا ليحمل له الاحمال الى موضع كذا فلما بلغ الحمل ذلك الموضع نزل في دار وانزل الاحمال في موضع من الدار ثم وزنها على صاحبها رسلها ايدفلم يرفعها صاحبها اياما ثم اختصموا في اجر ذلك الموضع ورب الدار يطالب الحمل بالكراء قالوا ان كان احدهما استأجر ذلك الموضع لوضع الاحمال فيه كان الكراء على من استأجر وان وضع الاحمال من غير ان يستأجر احدهما ذلك الموضع فالكراء بعد الوزن والتسليم يكون على صاحب الاحمال وقيل ذلك يكون على الحمل وان طالب صاحب الاحمال من الحمل ان يزن ثانيا لا يجبر عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* وسئل ابو بكر عن اجرة الكيال على من يجب قال على البائع ووزن الثمن على المشتري كذا في الحاوي للفتاوى \* وسئل ابو بكر عن رجل باع العنب في الكرم على تطف العنب ووزنه قال اذا باع مجازفة فالقطف والجمع على المشتري واذا باع موازنة فعلى البائع الا ان يحتال البائع ان لا يجب عليه الوزن فيقول انها بالوزن كذا اما ان يصدقه المشتري فلا يكلفه الوزن واما ان يكذب به فيكلفه وزنه كذا في التا تاريخية \* وسئل ابو القاسم عن مستقرض من آخر مختوم حنطة فاستأجر المقرض من يحمله على من يجب الكراء قال على المقرض الا اذا قال له المستقرض استأجر لي من يحمل فلا اجر على المقرض وله الرجوع على المستقرض بذلك كذا في الحاوي للفتاوى \* وسئل ابو نصر الدبوسي عن حمل وقف في الطريق ايا ما حتى لزم صاحب الاحمال اجر الاوعية اجرا كبيرا على من يكون اجرة الاوعية قال صار الحمل في وقفه في الطريق مخالفا او غاصبا وعليه رد ما قبض من الاجر هنا الى مالك الاحمال واجر الاوعية على صاحب الاحمال كذا في التا تاريخية \* الباب الثامن عشر في الاجارة التي تجرى بين الشريكين واستيجار الاجيرين في العيون رجلان بينهما طعام استأجر احدهما من صاحبه دابة ليحمل نصيبه من الطعام الى مكان كذا والطعام غير مقسوم فحمل كل الطعام الى ذلك المكان لا اجر له ولو كان لاحدهما سفينة فاراد نقل الطعام الى بلد فقال احدهما للذي له السفينة آجرني نصف سفينتك احمل عايتها حصني من الطعام وحصنتك منه في نصف سفينتك ففعل جازوكذا اذا اراد ان يطحنوا ولا خدما

رحى فاستأجرا حدهما نصف الرحى النبي لشريكه ولو قال استأجرت منك عبدك ليحمل هذا الطعام الذي بيننا لم يجز وكذا لو استأجرة للحفظ قال محمد رح كل شيء استأجرة احدهما من صاحبه مما يكون منه عمل فانه لا يجوز وان عمل فلا اجر له مثل الدابة وكل شيء ليس يكون منه العمل استأجرة احدهما من صاحبه فهو جائز مثل الجوالق وغيره وقال ابو الليث رح هذا خلاف رواية المبسوط فانه قال في كتاب المضاربة لو استأجر من صاحبه بيتا وحانوتا لا يجب الا اجر وذكر القدوري ان كل شيء لا يستحق به الاجرة الا بايقاع العمل في العين المشتركة فاذا استأجر احدا الشريكين الاخر لم يجز مثل ان يستأجر لينقل الطعام بنفسه او بغيره او بدابته او لقصارة الثوب وكل ما لا يستحق الاجرة بغير ايقاع العمل في المال المشترك فالاجارة جائزة مثل ان يستأجر منه دارا ليعرض فيها الطعام او سفينة او جوالقا او رحى قال فخر الدين قاضى خان الفتوى على ما ذكر في العيون والقدوري كذا في الكبرى \* وفي نوادر ابن سماعه استأجر رجلين يحملان له هذه الخشبة الى منزله بدرهم فحملها احدهما فله نصف درهم وهو منطوع اذا لم يكونا شريكين قبل ذلك في الحمل والعمل وكذلك لو استأجرهما لبناء حائط او حفري ولو كانا شريكين في العمل يجب الا جر كله ويكون بين الشريكين ويصير حمل احدهما بحكم الشركة كعملهما كذا في المحيط \* ولو استأجر نصيب شريكه من العبد ليخط له الثياب جاز كذا في محيط السرخسي \* وفي الاصل اذا استأجر الرجل ثوبا يحفرون له سردابا اجارة صحيحة فعملوا الا ان بعضهم عمل اكثر مما عمل الآخر كان الاجر مقسوما بينهم على عدد الرؤس واذا استأجر دابتين ليحمل عليهما عشرة وعشرون مختوما من الحنطة بكذا لم يكن له ان يحمل على احدهما اكثر من العشرة فلو حمل على واحدة اكثر من العشرة فانه يقسم الاجر عليهما على قدر اجر مثلهما لان التفاوت بين الدابتين تفاوت فاحش يختلف الاجر بمثله والتفاوت بين الاجراء في عمل واحد تفاوت يسير فلا يعتبر قال بعض مشائخنا هذا اذا لم يكن التفاوت بين الاجراء في العمل في هذه الصورة تفاوتا فاحشا ما اذا فحش التفاوت لا يقسم الاجر على عدد الرؤس كما في مسألة الدابتين وان لم يعمل احدهما لمرض او عذر آخر ان لم يكن بينهما شركة بان لم يشتركا في تقبل هذا العمل سقط حصة اجر المريض وان اشتركا في تقبل هذا العمل يجب كل الاجر ويكون حصة المريض له وفي فتاوى ابي الليث رح صانعان آجرا حدهما آتة عمله من الآخر ثم اشتركا فان كانت الاجارة على كل شهر يجب الاجر في الشهر الاول ولا يجب بعد ذلك لان في الشهر الاول الشركة



طرأت على الاجارة الصحيحة فلا تبطلها وفي الشهر الثاني الشركة سبقت الاجارة فمنعت انعقادها  
 فلا يجب الاجران اجرها عشر سنين فالاجر واجب عليه في ذلك كله لان الاجارة قد صحت في كل المدة  
 المسماة فلا تبطلها الجريان الشركة عليها ومن محمد بن سلمة الشركة توهن الاجارة وصورة ما نقل منه رجل  
 استاجر من آخر حانوتاً ثم اشترك في عمل يعملان ذلك في الحانوت ويقول محمد بن سلمة يفتني  
 ويسقط الاجران عملاً فيه لانه لم يسلم المعتقد عليه كذا في المحيط \* آجرت دارها من زوجها وسكنها جميعاً  
 ذكره هنا انه لا اجر لها وهو بمنزلة استيجارها للطبخ او للخبز وينبغي ان يجوز قال قاضيان الفتوى  
 على انه يصح كذا في الكبرى \* وفي آخر باب اجارة الدور من اجارات الاصل اذا تكرر دار شهر  
 فاقام مع رب الدار فيها الى آخر الشهر فقال المستأجر لا اعطيك الاجر لانك لم تخل بيني وبين الدار  
 فعليه من الاجر بحساب ما كان في يده اعتبار البعض بالكل كذا في المحيط \* الباب التاسع عشر في  
 فسخ الاجارة بالعدو وبيان ما يصلح عذراً وما لا يصلح وفيما يكون فسخاً وفي الاحكام المتعلقة بالفسخ  
 وهو لا يكون فسخاً الاصل ان الاجارة متى وقعت على استهلاك العين بغير عوض كالاستكتاب  
 يقع على استهلاك الكاغذ والحبر وكرب الارض في المزارعة ان كان البذر من قبله فله ان يفسخ الاجارة  
 والمزارعة بغير عذر ويخرج على هذا الاصل جواب كثير من الوقعات فيجب ان يحفظ كذا  
 في القنية \* الاجارة تنقض بالاعذار عندنا وذلك على وجوه اما ان يكون من قبل احد العاقدين  
 او من قبل المعتقد عليه واذا تحقق العذر ذكر في بعض الروايات ان الاجارة لا تنقض وفي بعضها  
 تنقض ومشائخنا وقفوا فقالوا ان كانت الاجارة لغرض ولم يبق ذلك الغرض او كان هدر يمنعه  
 من الجري على موجب العقد شرعاً تنقض الاجارة من غير نقض كما لو استأجر انساناً لقطع يده  
 عند وقوع الآكلة او لقلع المسن عند الوجع فبرأت الآكلة وزال الوجع تنقض الاجارة لانه لا يمكنه الجري  
 على موجب العقد شرعاً وان استأجر دابة بعينها الى بغداد لطلب غريم له او لطلب عبد آبق له ثم  
 حضر الغريم وعاد العبد من الاباق تنقض الاجارة لانهما وقعت لغرض وقد فات ذلك الغرض وكذا  
 لو ظن ان في بناء داره خلافاً فاستأجر رجلاً لهدم البناء ثم ظهر انه ليس في البناء خلل او استأجر طباحاً  
 لوليمة العرب فمات العروس بطلت الاجارة كذا في فتاوى قاضيهان \* وكل عذر لا يمنع المضي  
 في موجب العقد شرعاً ولكن يلحقه نوع ضرر يحتاج فيه الى الفسخ كذا في الذخيرة \* واذا تحقق  
 العذر ومست الحاجة الى النقص يتفرد صاحب العذر بالنقص او يحتاج الى القضاء والرضاء المختلعت .

الروايات فيه والصحيح ان العذر اذا كان ظاهرا يتفرد وان كان مشتبها لا يتفرد كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 العيب اذا حدث بالعين المستأجرة فان كان عيبا لا يؤثر في اختلاف المنافع لم يثبت للمستأجر  
 خيار نحو العبد المستأجر للخدمة اذا ذهبت احدى عينيه وذلك لا يضر بالخدمة او سقط شعرة او سقط  
 حائط من الدار لا يضر بالسكنى وان كان عيبا يؤثر في اختلاف المنافع كالعبد اذا مرض والداية  
 اذا دبرت والد اذا انهدم بعض بنائها او سقط حائط يضر بالسكنى فللمستأجر الخيار ان شاء استوفى  
 المنفعة مع العيب ويلزمه جميع البدل وان شاء نقض العقد كذا في محيط السرخسي \* فان بنى  
 الآجر الحائط قبل فسخ المستأجر العقد لم يكن للمستأجر حق الفسخ لزوال العيب كما لو برئ  
 العبد قبل الفسخ واذا اراد المستأجر فسخ العقد قبل ارتفاع العارض فانما يكون له الفسخ بحضرة رب  
 الدار فان كان غائبا ليس له ان يفسخ ولو خرج حال غيبة الآجر فعليه الاجر كما لو سكن لان العقد  
 باق وهو متمكن من استيفاء المنفعة مع التغير كذا في الكبرى \* وان انهدمت الدار كلها فله الفسخ  
 من غير حضرة رب الدار لكن الاجارة لا تنفسخ لان الانتفاع بالعرصة ممكن اليه ذهب خواهرزاده  
 وفي اجارات شمس الائمة اذا انهدمت الدار كلها الصحيح انه لا يفسخ لكن سقط الاجر منه فسخ او لم يفسخ  
 كذا في الصغرى \* اذا انهدمت الدار وسكن في العرصة لا يجب الا اجر ولو انهدم بيت منها وسكن  
 في الباقي لا يسقط شيء من الاجر وكذا لو آجر دارا على ان فيها ثلث بيوت فاذا هي بيتان يجب  
 ان يتخير ولا يسقط شيء من الاجر هكذا في محيط السرخسي \* المؤا اجرا اذا انتقض الدار المستأجرة  
 برضا المستأجر او بغير رضاه كان للمستأجر ان يفسخ الاجارة ولا تنتقض الاجارة بغير فسخ ويستطاع الاجر  
 عن المستأجر وهو كما لو غصبه غاصب كان له ان يفسخ الاجارة ولا يلزمه الاجر ولا تنتقض الاجارة  
 اليه اشارة في الاصل وعن محمد رح اذا انهدمت الدار المستأجرة وبنائها الآجر فاراد المستأجر  
 ان يسكن بقية المدة لم يكن للآجر ان يمنع اراد بذلك اذا بناها الآجر قبل ان يفسخ المستأجر الاجارة  
 كذا في فتاوى قاضيخان \* وقال محمد رح في السفينة اذا انتضت فصارت الواحائم ركبها لم يجز  
 على تسليمها لان العقد قد انفسخ بهلاك السفينة فاما اذا اعيدت صارت سفينة اخرى الا يرى  
 ان الغاصب اذا غصب اللواح فجعلها سفينة ما كذا في محيط السرخسي \* وروي في الاصل  
 اذا خرج المستأجر من الدار بعد سقط عنه الاجر وفي رواية الزبادات لا يسقط الا اذا سكن الآجر  
 الدار

الدار فيكون رضا بالفسخ كذا في الغياثة \* استأجر دارا فانهدم بعضها والآجر فائيب او مستمر لا يحضر  
مجلس القاضي لا يفسخ وينصب القاضي وكلا عنه فيفسخه كذا في القنية \* ولو اراد رب العبد  
ان يسافر لا يكون ذلك عذرا في فسخ الاجارة كذا في المحيط \* واذا آجر عقارا ثم سافر فليس بعذر  
اذا المستأجر يمكنه استيفاء المنفعة بعد غيبته حتى لو اراد المستأجر السفر فهو عذر لما فيه من المنع من السفر  
والزام الآجر بدون السكنى والانتفاع وفي ذلك ضرر هكذا في السراج الوهاج \* وليس للمؤجر  
ان يفسخ الاجارة اذا وجد زيادة على الاجرة التي آجر بها وان كان اضعا فكذا في غاية البيان \*  
واذا اراد ان ينتقل الى حرفه اخرى مثل ان يترك التجارة ويأخذ في المزارعة او استأجر ارضا  
للزراعة فتركها واخذ في التجارة فهو عذر كذا في الينابيع \* استأجر حائونا ليتجر في السوق ثم كسد  
السوق حتى لا يمكنه التجارة فله فسخ الاجارة لانه عذر كذا في القنية \* اكترى ابلا من الكوفة الى  
بغداد ثم بداله ان يكتري بغلا فليس بعذر اما لو اشترى بعيرا او دابة فهو عذر هكذا في الكبرى \*  
ولو استأجر دابة الى بغداد ثم بداله ان يقعد عن السفر او اكترى ابلا للحج ثم بداله ان لا يحج عامه  
ذلك او مرض وعجز عن السفر كان عذرا كذا في فتاوى قاضيهان \* واذا انهدم منزل المؤجر  
ولم يكن منزل آخر فاراد ان يسكنه لم يكن له ان ينقض الاجارة وكذلك ان اراد التحول من  
المصر لانه لا يخرج المنزل مع نفسه فلا يلحقه ضرر فوق ما التزمه بالعقد وان كان هذا بيتا في السوق  
يبيع فيه ويشترى فلحق المستأجر دين او افلس فقام من السوق فهذا عذر له ان ينقض الاجارة  
وكذلك اذا اراد التحول من بلد الى بلد فان قال رب البيت انه يتعلل ولا يريد الخروج حلف  
القاضي المستأجر على ذلك وكذلك ان اراد التحول من تلك التجارة الى تجارة اخرى فهذا  
عذر كذا في المبسوط \* استأجر حائونا ليعمل فيه عملا ثم اراد ان يتحول عن تلك الصنعة الى صنعة  
اخرى فان تهيأ له ان يعمل الصنعة الثانية في ذلك الحانوت ليس له النقض والا فله النقض لانه  
تحقق العذر كذا في الكبرى \* وان وجد بيتا هو اخص منه لم يكن عذرا وكذلك لو اشترى منزلا  
فاراد التحول اليه ولو استأجر دابة بعينها الى بغداد فبدل المستأجر ان لا يخرج فهذا عذر ولو قال  
رب الدابة انه يتعلل فالسبيل للقاضي ان يقول له اصبر فان خرج فقد الدابة معه لان المعقود عليه  
خطوات الدابة فاذا قادها معه فقد تمكن من استيفاء المعقود عليه فيلزمه الا جروا ان لم يركب ولو مرض  
اولزمه غرم او خاف امرا او عثرت الدابة او اصابها شيء لا يستطيع الركوب معه فبعض هذا عيب

في المعقود عليه وبعضه عذر للمستأجر في التخلف من الخروج وان عرض لصاحب الدعوة مرض  
لا يستطيع الشخص مع دابته لم تنقض الاجارة وكذلك لو حبسه غريم هكذا في المبسوط \* رجل استأجر  
رجلا ليذهب بمحمولته الى موضع كذا فلما سرب بعض الطريق بداله ان لا يذهب ويترك الاجارة  
وطلب من الآخر نصف الاجر قالوا ان كان النصف الثاني من الطريق مثل الاول في السهولة  
والصعوبة كان له ذلك ولا يسرد بقدره كذا في فتاوى قاضيخان \* آجر دارة ثم اراد نقض اجارتها  
وبيعها لانه لا نفقة له واعياله فله ذلك كذا في الكبرى \* واذا الحق الآخر دين فادح لا وفاء له الا من  
ثمن الدار المستأجرة او من ثمن العبد المستأجر فهذا عذر في فسخ الاجارة وينبغي للآخر ان يرفع  
الامر الى القاضي فيفسخ العقد وليس للآخر ان يفسخ العقد بنفسه كذا في المحيط \* ولو باع المستأجر  
ليقضي دينه لم يصح ما لم يرفع الى القاضي وعليه الغنوى كذا في السراجية \* ثم اذا رفع الآخر الامر  
الى القاضي ان طلب من القاضي ان يرفع الاجارة فالقاضي لا ينقضها وان طلب من القاضي  
ان يبيع المستأجر بنفسه او بآخر او غيره بالبيع اجابه القاضي الى ذلك فاذا رفع الامر الى القاضي  
واثبت البائع الدين بالبينة فالقاضي يضي البيع ويتضمن ذلك نقض الاجارة فيأخذ الثمن من المشتري  
ويسلمه الى الغريم والى ان يضي القاضي البيع فالاجرة واجبة على المستأجر وكان الآخر  
للآخر ويكون طيبا له وكذلك لو ان الآخر باع الدار بنفسه قبل ان يتقدموا الى القاضي ثم تقدموا  
الى القاضي فعلى المستأجر ارجاء الدار حتى ينقض القاضي الاجارة بامضاء البيع وتنفيذ هذا اذا  
كان الدين على الآخر ظاهرا معلوما للقاضي واما اذا لم يكن ظاهرا معروفا وانما عرف باقرار  
الآخر وصدقه المقر له في اقراره وكذبه المستأجر فعلى قول ابي حنيفة رح بيعت الارض ونقضت  
الاجارة وعلى قولهما لا تباع الارض ولا تنقض الاجارة كذا في المحيط \* واذا باعه القاضي يبدأ  
بدين المستأجر من ثمنها فما فضل فللغرماء حتى لو لم يكن في الثمن فضل لم يفسخ وبعد الفسخ له  
ان يحبس الدار حتى يصل اليه ما عجل وقيل يحل له السكنى في الدار لان الآخر ان له في السكنى  
مطلقا ما لم يصل الاجر اليه ولو هلك زمان الحبس بهلك امانته بخلاف الرهن ولومات الآخر  
وعليه ديون المستأجر احق به من الغرماء كما هو في الرهن ولو كان ارضا زرعهما لم يفسخ لعذر الدين  
حتى يدرك الزرع ويخرج الآخر من السجن الى ان يدرك ولو علم المشتري ان الدار مستأجرة  
ليس له ان يفسخ المشتري ويصبر حتى تنقضي مدة الاجارة ولو باعها الآخر بغير اذن المستأجر

ورد المستأجر هل يفسخ البيع اختلف المشائخ فيه والاصح انه ليس له ان يفسخ واوباعها باذن المستأجر  
انفسخت الاجارة ولو حبسها فان رضي بالتسليم ثم رد على الآجر بعيب بقضاء لا تعود الاجارة  
كذا في الغيائية \* ولو ان المستأجر احتاج الى مال الاجارة بسبب العجز عن الكسب او الفقر  
او المرض ليس له ان يفسخ الاجارة كذا في الخلاصة \* ومن آجر عبده ثم باعه فليس بعذر في فسخ  
الاجارة لانه لا ضرر عليه في ايفاء العقد الا قدر ما التزمه عند العقد وهو الحجر على نفسه من التصرف  
في المستأجر الى انتهاء المدة كذا في النهاية \* لو اراد ان يبيع المنزل الذي آجره لربح ظهر له  
في بيع المنزل لم يكن ان يفسخ الاجارة كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل استأجر عبدا لخدمته سنة  
بمائة درهم ورطل من خمرو تقاضا ثم اراد الآجر ان ينتقض عقده بحكم الفساد فله ذلك كذا  
في التاتارخانية \* خياط استأجر غلاما ليخيط معه فانلس او مرض فقام عن السوق فهو عذر لعجزه  
عن المضي وانتقاله الى عمل آخر لانه لا يقدر على استعماله في الخياطة في ناحية من حانوت  
عمله الآخر كذا في التمر تاشي \* واذا استأجر انسانا ليقتصر ثوبا له او ليخيطه او ليقطع قميصا له او لينبي  
بيناه او ليزرع ارضه له ببذرة ثم بداله ان لا يفعل كان ذلك عذرا وكذلك اذا استأجر بحفرا البئر  
وكذلك اذا استأجر للحجامة والنصد ولو امتنع الآجر عن العمل في هذه الصورة يجبر عليه  
ولا تفسخ الاجارة كذا في المحيط \* واذا استأجر ارضا فقلب عليها الرمل او صارت سبخة بطلت الاجارة  
كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو غلب عليها الماء واصابها نزل لا يقدر على الزراعة فهذا عذر وفي النوازل  
لو انقطع ماءه ثبت له حق الفسخ وان كان في الارض زرع تترك الارض في يده باجر المثل  
حتى يدرك الزرع فان سقاها فهو رضى كذا في الخلاصة \* استأجر ارضا ليزرعها ثم اراد  
ان يزرع ارضا اخرى لم يكن عذرا وفي النوازل استأجر في قرية ثم بداله ان يترك ويزرع في قرية  
اخرى ان كان بينهما مسيرة سفر فله ذلك وان كان اقل فلان ما دون السفر في كثير من الاحكام  
كالانتقال من محلة الى محلة كذا في التمر تاشي \* وان مرض المستأجر وعجز عن الزراعة  
فان كان ممن يزرع بنفسه يكون عذرا وان كان ممن لا يزرع بنفسه لا يكون عذرا كذا في خزائن  
المفتين \* وان استأجر عبدا للخدمة فمرض العبد كان للمستأجر ان يفسخ الاجارة فان رضي المستأجر  
بذلك ليس للآجر ان يفسخ كذا في فتاوى قاضيخان \* وان ابق العبد المستأجر فهو عذر وان  
لم يفسخ حتى عاد من الاباق سقط من الإجر بقدره ويبقى العقد لازما في الباقى كذا في محيط السرخسي \*

ولو كان سارقا فللمستأجر ان يفسخ الاجارة وليس لمولى العبد فسخها هكذا في المبسوط \*  
ولو كان العبد غير حاذق للعمل الذي استأجره عليه فهذا الا يكون عذرا للمستأجر في فسخ الاجارة  
فان كان عمله فاسدا كان له الخيار كذا في المحيط \* واذا وقعت الاجارة على دواب بعينها الحمل  
المتاع فماتت انفسخت الاجارة بخلاف ما اذا وقعت على دواب لا بعينها وسلم الاجر اليه فماتت  
لا يفسخ العقد وعلى الآجر ان يأتي بغير ذاك للمؤاجر كذا في الذخيرة \* وان آجر دابة بعينها فمرضت الدابة  
كان عذرا وان آجر بغير عينها فمرضت دابته لم يكن عذرا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو مات المستأجر  
في بعض الطريق عليه من الاجر بحساب ما سافر ويبطل بحساب ما بقي كذا في الخلاصة \* قال هشام عن  
ابي يوسف رح في امرأة ولدت يوم التحرقيل ان تطوف فابى الجمال ان يقيم معها قال هذا عذر وانقض  
الاجارة لانها لا تقدر على الخروج مع ترك الطواف ولا يمكن الزام الجمال ان يقيم مدة النفاس ولو كانت  
ولدت قبل ذلك وقد بقيت من مدة النفاس كمدة الحيض او اقل اجبر الجمال على المقام معها كذا  
في السراج الوهاج \* انا استأجرت استاذي بعلمه هذا العمل في هذه السنة فمضى نصف السنة فلم يعلمه  
شيئا فللمستأجر ان يفسخ ما رايت رواية في هذا لكن افتى الشيخ الامام علي السبجاني فاقبت  
انا ايضا كذا في الصغرى \* وان اشترى شيئا و آجره من غيره ثم اطلع على عيب به فله ان يرد  
بالعيب ويفسخ الاجارة كذا في المحيط \* وفي التجريد لو آجر نفسه في عمل او صناعة ثم بدله ان يتحرك  
العمل لم يكن له ذلك وان كان ذلك العمل ليس من عمله وهو مما يعاب به كان له الفسخ كذا  
في الخلاصة \* وهكذا في المحيط \* واذا آجرت المرأة نفسها بما تعاب به كان لاهلها ان يخرجوها من  
تلك الاجارة كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا انتقص الماء عن الرحى فان كان النقصان فاحشا فللمستأجر  
حق الفسخ وان كان غير فاحش فليس له حق الفسخ قال القدوري اذا صار يطحن اقل من نصف  
طحنه فهو نقصان فاحش وفي واقعات الناطقي اذا اقل الماء وبدور الرحى ويطحن على نصف ما كان  
يطحن فللمستأجر رده ايضا ولو لم يرد حتى طحن كان هذا رضى منه وليس له ان يرد الرحى  
بعد ذلك واذا انقطع الماء عن الرحى في بعض المدة نحو ان يستأجر رحى ماء كل شهر باجر مسمى  
فانقطع الماء عنها في بعض الشهر فلم يعمل فللمستأجر الخيار هكذا ذكر في الاصل فان لم يفسخ حتى  
عاد الماء لزمته الاجارة فيما بقي من الشهر لزوال الموجب للفسخ ويرفع عنه الاجر بحساب ذلك هكذا  
ذكر

ذكر محمد ربح في الاصل ثم اختلف المشايخ في تفسير قوله بحساب ذلك بعضهم قالوا معناه بحساب ما انقطع من الماء في الشهر حتى اذا انقطع الماء عشرة ايام يسقط بحصة عشرة ايام من الشهر وهو ثلث المسمى قال شيخ الاسلام وهو الاصح هكذا في الذخيرة \* رجل استأجر بيتا فيه ربحي وذكروا بكل حق هوله لا يدخله فيه الربحي وللمؤجر ان يرفع الربحي فان استأجره بالربحي والحجرين فله حقوق الربحي فان انقطع الماء لم يردده حتى مضت السنة فان كان البيت مما ينتفع به بدون الربحي يقسم الاجر عليهما ويسقط حصة الحجرين ويلزمه حصة البيت وان لم يكن البيت منتفعا به الامتعة الربحي لاشي على المستأجر وان لم يرد البيت كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي نوادر بن سامة عن محمد ربح رجل استأجر ربحي ماء بآداتها وبيتها والماء جار ثم انقطع الماء عنها فهذا عذر قال ولو استأجرها والماء منقطع عنها وقال انا صرف ماء نهري اليها وكان ذلك بلا حفر ولا مؤنة لزمه الاجر صرف الماء اليه ولم يصرف وان كان سعي لذلك وحفر نهرا من نهري نهري الربحي ومرة فقال بدالي في حفرها كان له ان يترك الاجارة فان حفرها جرى الماء ثم بداله ان يصرف الماء الى زرعته ويترك الاجارة لم يكن له ذلك ويلزمه الاجر فان جاء من ذلك امر فيه ضرر عظيم يذهب فيه زرعته ويضر بماله اضرارا عظيما ان انقطع الماء عنه جعل هذا عذرا له ان يترك الاجارة كذا في المحيط \* رجل استأجر ارضا فانقطع الماء ان كانت الارض تسقى بماء النهار وماء المطر ولكن انقطع المطر لا اجر عليه وان استأجر ارضا فغرقت قبل ان يزرعها فمضت المدة فلا اجر عليه كمالو غصبها غاصب وان زرعها فاصاب الزرع آفة فهلك الزرع او غرقت بعد الزرع ولم ينبت من محمد ربح في رواية كان عليه الاجر كاملا وعنه في رواية كان اذا استأجر ارضا فزرعها فقل ماؤها او انقطع فله ان يخاصم الاجر الى القاضي حتى يترك الارض في يده باجر المثل الى ان يدرك الزرع فان سقى زرعته بعد ذلك لم يكن له ان ينقض الاجارة والمختار للفتوى انه ان هلك الزرع لم يكن عليه لما بقي من المدة بعد هلاك الزرع اجرا الا اذا كان متمكنا من ان يزرع مثل ذلك ضررا بالارض او قل ضررا من الاول وان اختل الزرع ونقصت كان عليه الاجر كاملا وان لم يسعه اذا كان لم يرفعه الى الحاكم كذا في فتاوى قاضيخان \* وهكذا في المحيط \* وان انقطع الماء فان امكنه الزرع بدون الماء لا يكون مذكرا وان لم يمكن يكون مذكرا وان لم يفسخ حتى مضت المدة فلا اجر وان لم يفسخ وسقاء سقط حق التمسك وان كان الماء يكفي البعض دون البعض فله الخيار ولذا

مضى لزمه الاجر في حصة ما صار رويما من الارض كذا في الغياثة \* واذا قلع الآجر شجرة من اشجار الضياع المستأجرة فللمستأجر حق الفسخ ان كانت الشجرة مقصودة كذا في الذخيرة \* وفي فتاوى آهوسئل قاضي بديع الدين اذن المستأجر الا جبر ببيع اشجار الضيعة قال لا تنفسخ الاجارة وسئل ايضا قيل للمستأجر تشتري المستأجر بعشرة فقال اشترى بها بنسعة فقال البائع ابيعها بعشرة فقال ذلك لا يكون فسحا وسئل ايضا استأجر دارا باجرة معلومة وسكن مدة ثم ذهب خوفا من عسكر خوارزم فأجرها للمالك غيره بعد ما كان اخذ الاجر المعجل من الاول فجاء المستأجر الاول هل له ان يخرج الثاني وبأخذ الاجر بقدر ما سكن قال نعم ان تركها لا على وجه الفسخ واجاز اجارتها لغيره وان لم يجز فصاحب الدار غاصب والاجرة له ولا شيء للمستأجر كذا في التاتارخانية \* رجل استأجر عبدا من رجل كل شهر بدرهم مثلا فمرض العبد ولم يقدر على مثل ما كان يعمل الا انه قد يعمل عملا دون العمل الذي كان يعمل في الصحة فله ان ينقض الاجارة وان لم ينقضها حتى مضى الشهر لزمه الاجر وان مرض مرضا لا يقدر على شيء من العمل فلا اجر عليه كذا في الذخيرة \* رجل استأجر رجلا ليحفر له بئرا في موضع اراه آية واره قد استدارتها وشرط عليه ان يحفرها عشرة اذرع كل ذراع بكذا فحفر منها اذرا ثم مات فانه يقوم ما حفر ويقوم ما بقي ثم يقسم الاجر على القيمتين فيعطى حصة ما حفر لان كل ذراع منها شائع في اسفلها واعلاها ومعنى هذا انه ينظر الى قيمة ذراع من الاعلى والى قيمة ذراع من الاسفل لان في الاعلى الحفر يكون اخص وفي الاسفل الحفر يكون اعمى فلا بد من الجمع بين القيمتين لتحقيق معنى العدل ثم اذا ظهر قيمة الاعلى وقيمة الاسفل يجعل كل ذراع منها فيكون كل ذراع من الذراعين وتكون حصته من القيمتين كذا في المحيط \* وفي العيون اذا استأجر من آخر ارضا وزرعها ولم يجد ماء ليسقيها فيبس الزرع قال ان كان استأجرها بغير شرب ولم ينقطع ماء النهر الذي يروى منه السقي فعليه الاجر وان انقطع كان له الخيار وان استأجرها بشربها فانقطع الشرب عنها فمن يوم فسد الزرع من انقطاع الشرب فلا اجر منه ساقط كذا في الكبرى \* وهكذا في المحيطين \* استأجر ارضا للزراعة فحرب النهر الاظم وعجز عن السقي كان له ان يفسخ الاجارة وان لم يفسخ حتى مضت المدة كان عليه اجرها اذا كان بحال يمكنه ان يحتال بحيلة فيزرع فيها شيئا وان كان لا يقدر على ذلك بوجه من الوجوه فلا اجر عليه وكذا الوالم ينقطع الماء ولكن سال فيها حتى عجز عن الزراعة فلا اجر عليه كذا في فتاوى قاضيخان \*



استأجر ارضا من اراضي الجبل فزر بها فلم بمطر عامه ولم ينبت حتى مضى السنة ثم امطرو نبت  
ذكر بن سماعة عن محمد بن حمران ان الزرع كله للمستأجر وليس عليه كراء الارض ولا نقصانها قال  
استاذنا اراد به انه ليس عليه كراء الارض فيما قبل النبات اما بعد ما نبت يجب ان يستسقي الزرع  
في الارض باجر المثل كذا في الكبرى \* وفي المنتقى لو لم بمطر ولم يخرج الزرع في تلك السنة  
فلما مضت السنة خرج الزرع هو للمزارع ويتصدق بالفضل فان قال رب الارض انا قلعه له ذاك  
كذا في الخلاصة \* وفي فتاوى ابي الليث رح رجل استأجر طاحونتين بالماء في موضع يكون الحفر  
على المؤاجر عادة واحتاج النهر الى الكري وصار بحال لا يعمل الا احد الرحيين فان كان بحال  
لو صرف الماء اليهما جميعا عملا عملا ناقصا فله الخيار لا خلال ما هو المقصود بالعقد وعليه اجرهما ان  
لم يفسخ امكنه من الانتفاع بهما وان كان بحال لو صرف الماء اليهما لم يعملوا فعليه اجر احدتهما ان  
لم يفسخ فان تفاوت اجرهما فعليه اجر اكثرهما اذا كان كل الماء يكفيها وان كان في موضع يكون الاجر  
على المستأجر فعليه الاجر كاملا كذا في المحيط \* ولو استأجر خيمة وانكسرا وتادها فلا جر واجب  
وليس للمستأجر حق الفسخ لاجله ولو انقطع الاطياب فلا اجر كذا في الذخيرة \* استأجر حائكا  
ليحوك له هذا الغزل وانه ينقطع فلا يمكنه الحوك الابدية طويلة فله الفسخ اذا كان الانقطاع  
فاحشا كذا في القنية \* ولو اظهر المستأجر في الدار شيئا من اعمال الشر كشرب الخمر واكل الربوا  
او الزنا او اللواط فانه يؤمر بالمعروف وليس للآجر ولا للجيران ان يخرجوه من الدار وكذلك  
لو اتخذ داره ماوى للصوم كذا في خزائن المفتين \* استأجر من آخر حانوتا سنة فظهر الحانوت الى  
مسجد فمضت سنة وقد سرق من الحانوت من جانب المسجد في هذه المدة ثلث مرات هل للمستأجر  
ان يفسخ العقد فقد قيل له ذلك كذا في الذخيرة \* ولو استأجر اجيرا يوما للعدل في الصحراء كاتخاذ الطين  
ونحوه فمطر بعد ما خرج الاجير الى الصحراء لا اجر له هكذا كان يفتي ظهير الدين المرغباني  
كذا في التآريخانية \* سئل شمس الائمة عن من استأجر حمارا في قرية مدة معلومة فنفر الناس ووقع  
الجلاء ومضت مدة الاجارة هل يجب الاجر قال ان لم يستطع الترفق بالحمار فلا واجب ركن الاسلام  
علي السعدي بلام مطلقا ولو بقي بعض الناس وذهب البعض يجب الاجر كذا اجابا كذا في الذخيرة \*  
وامتناع امرأته عن المساكنة معه ليس بعذر كذا في القنية \* كل من وقع له عقد الاجارة اذا مات تنفسخ  
الاجارة بموته ومن لم يقع له العقد لا يفسخ العقد بموته واذا كان عاقدا يريد الوكيل والاب والوصي

وكذلك المتولي في الوقف اذا عقد ثم مات كذا في الذخيرة \* والقاضي لو آجر ومات  
لا تنفسخ الاجارة هكذا في الخلاصة \* المستأجر اذا سكن بعد فسخ الاجارة بتاويل ان له حق الحبس  
حتى يستوفي الاجر الذي اعطاه عليه الاجرة اذا كانت معدة للاستغلال في المختار وكذا في الوقف  
على المختار سكن المستأجر بعد موت المؤجر فالمختار للفتوى جواب الكتاب وهو عدم الاجر قبل  
طلب الاجر اما اذا سكن بعد طلب الاجر يلزم ولا فرق بين المعدل للاستغلال وغيره وانما الفرق  
بين ابتداء الطلب وفي المحيط الصحيح لزوم الاجر مع عدم اكل حال هكذا في الوجيز للكويتي \* وان  
مات الفضولي في الاجارة ان مات قبل الاجارة بطل العقد وان مات بعدها لا تبطل كذا في  
خزانة المفتين \* شرط لصحة اجارة الفضولي قيام اربعة اشياء العقد والعاقدان والمالك والمعتقون عليه  
فان كان الثمن عرضا شرط قيامه ايضا فتصير خمسة في هذه الصورة هكذا في الصغير \* ولا تبطل  
الاجارة بجنون الآجر او المستأجر كذا في الظهيرية \* واذا ارتد الآجر او المستأجر والعيان بالله ولحق  
بدار الحرب وقضى القاضي بلحاظه بطلت الاجارة ان عاد مسلما الى دار الاسلام في مدة الاجارة عادت  
الاجارة كذا في خزانة المفتين \* ان آجر رجلا من دار من رجل ثم مات احدا المؤجرين تبطل في  
نصيبه عندنا وتبقى في نصيب الحي على حالها وكذلك اذا استأجر رجلا من رجل دار فمات  
احدا المستأجرين فان رضي الوارث بالبقاء على العقد ورضي العاقد ايضا جاز كذا في البدائع \*  
وجلان استأجر من رجل ارضاً ثم مات احدا المستأجرين لا تبطل الاجارة في حق الحي وتبقى  
على حالها ولا يفسخ الا من عذروا ما الربع الحاصل على نصف الارض فهو المستأجر وعليه نصيبه  
من الاجرة والربع على النصف الآخر فلورثة المستأجر وعليهم تسليم الاجرة من التركة والاجارة  
لم تنفسخ بموته اذا كان الزرع قائما في الارض حتى يستوفي الربع ويترك في يد ورثته بالايجار المسمى  
الابا جرمثل حتى يدرك الزرع هكذا ذكر وهو الصحيح وهو بخلاف ما انقضت المدة وفيها زرع  
فانه يترك في يده باجر المثل كذا في جواهر الفتاوى \* واذا ملك المستأجر العين المستأجر بميراث  
او هبة او نحوه ذلك بطلت الاجارة كذا في فتاوى قاضيه خان \* ولو قال للمستأجر ربع المستأجر فقال  
هذا لا تنفسخ ما لم يبيع كذا في القنية \* وحكي من بعض المشائخ الآجر اذا قال للمستأجر ربع المستأجر من  
فلان فباع من غيره جاز ولو كان مكان الاجارة رهن فقال الراهن للمرتهن بع الرهن من فلان فباع

من غيرة لا يجوز كذا في الذخيرة \* المستأجر اذا طلب مال الاجارة في الاجارة الطويلة فقال الآجر نعم او قال بالفارسية (هلا وهلا بدهم) او قال (زمان ده) تنفسخ الاجارة وان لم يدفع قال رح هكذا افنى الشيخ الامام الاستاذ ظهير الدين المرغيناني ولو قال الآجر (روا باشد) لا تنفسخ ولو قال (روا باشد بدهم) تنفسخ ولو قال ليس لي مال فلو حصل لي ادفع اليك لا تنفسخ الاجارة اذا ادعى بعض مال الاجارة من غير طلب في الاجارة الطويلة لا تنفسخ الاجارة ما لم يود كل المال كذا اخبار الصدوق والشهيد وبعض مشائخ اعتبروا الاكثر وقال القاضي الامام الاجل الاستاذ اذا دفع البعض بدلالة الفسخ او بطريق الفسخ ينفسخ في الكل قليلا كان المال او كثيرا قال في المحيط وان اخذ من غير دلالة تدل على الفسخ لا تنفسخ ما لم يأخذ الكل هذا قول بعض المشائخ وبه افنى الامام الاجل ظهير الدين كذا في الخلاصة \* في الفتاوى البخارية قال المستأجر للآجر (اين دارمستأجر را بمن فروش آجر كفت هلا) تنفسخ الاجارة وكذا لو قال الآجر (اين خانه را مي فروشم مستأجر كفت هلا) ولو قال المستأجر للآجر (اين خانه را بمن مي فروشي) فقال (مى فروشم) قال برهان الدين وقاضى بخان لا تنفسخ وقال القاضي بديع الدين تنفسخ ولو قال للمستأجر (اين خانه را بفلان بفروشم) فقال (بفروشم) تنفسخ = ذى القنية \* وقال الآجر (مال اجارة نقد كن) فقال هلا قال تنفسخ ولو قال (مال اجارة خود بگير مرا خرج ميشود) فقال (توداني) قال برهان الدين لا تنفسخ وقال القاضي بديع الدين ان نوى الفسخ تنفسخ والا فلا = ذى التارخانية \* ولو قال الآجر للمستأجر (مال اجارة خود بگير) فقال هلا تنفسخ الاجارة كالاجر اذا قال هذا بعد طلب المستأجر وبه افنى القاضي جلال الدين وافتى قاضى بخان انه لا تنفسخ بخلاف بعد طلب المستأجر كذا في الفصول العمادية \* قال رسول المؤجر للمستأجر (آجر تو كفت كه مال اجارت خود بگير) فقال المستأجر هلا تنفسخ الاجارة كذا في القنية \* ولو كان الآجر واحدا والمستأجر اثنين فادى الآجر مال احدهما انفسخت الاجارة في حصته دون الآخر ولو كان الآجر اثنين والمستأجر واحدا ففسخ مع احدهما انفسخت في حصته دون الآخر = ذى الوماات احدهما قال في المحيط وكذا لو دفع المفتاح الى احدهما وقبل هو انفسخت في حصته واذا بعث المستأجر الى الآجر فقال الآجر (سيم نقد شده است بيا تا بگيري) فلما جاء المستأجر قال الآجر قد انقضت الدراهم لا تنفسخ الاجارة = ذى الخلاصة \* .  
وان قال المستأجر للآجر عند الفسخ ففسخت الاجارة في المحدود الذى استأجرته منك صح الفسخ وان لم يذكر حدود المستأجر لا اضاف المستأجر الى الآجر وكذلك اذا قال الآجر للمستأجر ففسخت

الاجارة في المحدود الذي أجرته منك صح الفسخ كذا في الذخيرة \* ومن آجر داره ثم باعها قبل انقضاء مدة الاجارة فان البيع جائز فيما بين البائع والمشتري حتى ان المدة لو انقضت كان البيع لازماً للمشتري له ان يمنع من الاخذ الا اذا طالب المشتري البائع بالتسليم قبل انقضاء مدة الاجارة فلم يمكنه ذلك وفسخ القاضي العقد بينهما فانه لا يعود جائز المضي المدة كذا في شرح الطحاوي \* واذا باع الآجر المستأجر بغير اذن المستأجر نفذ البيع في حق البائع والمشتري ولا ينفذ في حق المستأجر حتى لو سقط حق المستأجر يعمل ذلك البيع ولا يحتاج الى تجديدده وهو الصحيح هكذا في المحيط \* وان اجاز المستأجر البيع نفذ البيع في حق الكل ولكن لا ينزع العين من يد المستأجر الى ان يصل اليه ماله وان رضي بالبيع فاعتبر رضاه بالبيع لفسخ الاجارة لا لانزاع من يده وعن بعض مشائخنا ان الآجر اذا باع المستأجر بغير رضاه المستأجر وسلم ثم اجاز المستأجر البيع والتسليم بطل حقه في الحبس واذا اجاز البيع دون التسليم لا يبطل حقه في الحبس واذا باع الآجر المستأجر بغير رضاه المستأجر حتى انسخت الاجارة او فاسخا العقد وانتهت المدة والزرع بقل وقد صار بحال يجوز بيعه بلا خلاف او كان بحال في جواز بيعه اختلاف المشائخ فهو للمستأجر ولو ابرأ المستأجر الآجر عن جميع الخصومات والدعاوى ثم ادرك الزرع ورفع الآجر الغلة فجاء المستأجر وادعى الغلة لنفسه وخاصم الآجر فيها هل تصح دعواه وهل تسمع خصومته فقد قيل ينبغي ان تسمع لان الغلة حصلت بعد البراءة ولو كان الآجر قد رفع الغلة ثم ان المستأجر ابرأه عن الخصومات والدعاوى ثم ادعى الغلة بعد ذلك لا تسمع دعواه كذا في المحيط \* فلو باع المستأجر باذن المستأجر حتى انفسخ ثم ان المشتري رد المستأجر على الآجر بغير ان لم يكن بطريق الفسخ لا تعود الاجارة ولا يشكل فان كان الرد بطريق الفسخ هل تعود الاجارة صارت واقعة الفتوى افتى القاضي الامام الزرنجري وافتى جدي شيخ الاسلام عبد الرشيد بن الحسين انه يعود كذا في الخلاصة \* ارتهن داراً واستأجر دهايزها سنة ثم قضى الدين قبل السنة تنفسخ الاجارة في الدهايز سواء قضى الدين برضاه او على كره منه كذا في الفقيه \* واذا ذكروا في الصك الطويلة والكل واحد منهما ولاية الفسخ في مدة الخيار بحضرة صاحبه وغيبته قال القاضي الامام ابو علي وغيره ان العقد فاسد لمخالفة الشروط حكم الشرع وقال الفضلي لا يفسد العقد لان مدة الخيار غير داخله في العقد فملك كل واحد الفسخ بهذا الحكم لا يحكم ملك الخيار بقدر وجدنا رواية عن محمد بن حاتم انه لا يفسد العقد كذا في الوجيز للكردي \* وفي فتاوى آهوا قال

القاضي بديع الدين فسخ الاجارة وقبض بعض مال الاجرة واجل في البعض قال جاز وسئل القاضي جمال الدين باع الآجر المستأجر فلما بلغ الخبر الى المستأجر جاء الى المشتري وقد قال سمعت (كه ابن خاتمه) راكده واجارة منست تو بخريد دي مر ازمان ده تا مال اجارة خود حاصل كنم (وافتنى بالفسخ ونفاذ البيع كذا في التاتارخانية) \* آجر الوتف عليه عشر سنين ثم مات بعد خمس وانتقل الى مصر فآخر انتقضت الاجارة ويرجع بما بقي من الاجر في تركة الميت كذا في القنية \* العبد المأذون له في التجارة اذا آجر شيئاً من اكتسابه ثم حجر عليه بطلت الاجارة ولو آجر الماكنب نفسه ثم عجز لا تبطل الاجارة وكذلك العبد المأذون له اذا آجر نفسه ثم حجر المولى عليه لا تبطل الاجارة في قول محمد بن ح كذا في الظهيرية \*

الباب العشرون في اجارة الثياب والامتعة والحلي والفسطاط وما اشبهها اذا استأجرت المرأة درهما لتلبسه اياماً معلومة ببذل معلوم فهو جائز ولها ان تلبسه النهار كله ومن الليل او له و آخره ولا تلبس فيما دون ذلك اذا كان الثوب ثوب صيانة وتجمل وان لم يكن الثوب ثوب صيانة وتجمل بل كان ثوب بذلة ومهنة كان لها ان تلبس الليالي كلها ثم فرغ على ثوب الصيانة فقال اذا لبسته الليل كله فتخرق ان تخرق في الليل فهي ضامنة وان تخرق في غير الليل بان تخرق في الغد فلا ضمان وان صارت مخالفة باللبس في كل الليل وليس لها ان تنام في ثوب الصيانة في النهار فان نامت فيه فتخرق الثوب من ذلك فهي ضامنة وليس عليها اجر في تلك الساعة التي تخرق فيها لانها كانت غاصبة حال لبسها نائمة ولا اجر على الغاصب وعليها اجر ما قبله وما بعده لانها لما انتهت فقد تركت الخلاف وعدد الاجارة باق فتعود امينة وطريق معرفة اجر تلك الساعة الرجوع الى من يعرف الساعات حتى يتسم الاجر على الساعات فيعرف حصة تلك الساعة من الاجر اذا كان الثوب ثوب صيانة فاما اذا كان ثوب بذلة كان لها اللبس حاله النوم كذا في المحيط \* ولو استأجرته لم يخرج تخرج به يوماً بدرهم فلبسته في بيتهما فعليها الاجر وكذلك لو لم تلبس ولم تخرج وكذلك لو اصابه قرض فأر او حرق نار او لحس سوس ولو امرت خادمتها وابنتها فلبسته فتخرق كانت ضامنة كما لو لبسته احنية ولا اجر عليها كذا في المبسوط \* ولو لبسته جاريتها بغير اذنها فلا ضمان عليها كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجرت ثوباً لم يخرج تخرج به يوماً بدرهم وضاع الثوب منها في اليوم فلا اجر عليها وان اختلفا في الضياع فقال رب الثوب لم يضع في اليوم وقالت هي لا بل ضاع في اليوم فانه يحكم الحال ان كان في يدها وقت المنازعة فالقول قول رب الثوب مع يمينه وان لم يكن في يدها وقت المنازعة فالقول قولها هذا اذا ضاع ثم وجد وان لم يوجد

لم يذكر محمد ر ح هذا الفصل في الكتاب وينبغي ان يكون القول قولها ايضا وان سرق الثوب منها فلا ضمان ولو تخرق الثوب من لبسها فلا ضمان عايتها وان حصل الهلاك بجناية يدها كذا في الذخيرة \*  
ولو استأجر ثوبا ليلبسه مدة معلومة فليس له ان يلبس غيره للتفاوت في اللبس وينصرف الى اللبس المعتاد في النهار واول الليل الى وقت النوم وآخرها عند القيام لا ينام فيه بالليل وان فعل وتخرق ضمن وان سلم حين جاء وقت لبسه برئ عن الضمان وان كان ثوبا ينام فيه في الليل يجوز ان ينام فيه ويجوز الارتداء به لانه لبس ولا يجوز الاقرار به ويضمن ان تخرق ولو لبس عبدة بغير اذنه فالضمان على العبد يتعلق برقبته ولو استأجر للخروج فلبس في بيته او امسكه ولم يلبس لا يضمن ويجب الاجر وعلى العكس يضمن ولو استأجره ليلبسه كل شهر بدرهم فحبس في البيت سنتين فعليه لكل شهر درهم الى ان يعلم انه لو لبسه تخرق في تلك المدة ولو استأجر ثوبا يوما الى الليل على انه ان بداله لم يردده فلم يردده عشرة ايام فعليه اجرة كل يوم استحسانا والحلي كالثوب والغسقاط والخيمة والقبة كالثوب عند ابي يوسف ر ح وعند محمد ر ح كالبيت ولو استأجر قبة لينصبها في بيته فنصبها في الصحراء ضمن وليس له ان يعطيها غيره بعارية او نحوه كالثوب عند ابي يوسف ر ح كذا في الغيانية \* رجل استأجر من آخر فسطاطا وقبض كان له ان يؤجره من غيره كما في الدار كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو استأجر قبة لينصبها في بيته ويبيت فيها شهرا فهو جائز وان لم يسم البيوت التي ينصبها فيها فالعقد جائز ايضا وان سمى بيتا فنصبها في غيره شهرا فهو جائز وعليه الاجر فان نصبها في الشمس او المطر وكان عليها في ذلك ضرر فهو ضامن لما اصابها من ذلك وان سلمت القبة كان عليه الاجر استحسانا كذا في المبسوط \* واذا شترط ان ينصبها في دار تنصبها في دار اخرى من قبيلة اخرى واكن في ذلك المصرف فلا ضمان فان اخرجها الى مصر او الى الاسود فلا اجر عليه سلمت القبة او هلكت ولو استأجر فسطاطا يخرج به الى مكة ليستظل به فانه يجوز له ان يستظل به لنفسه ولغيره لعدم تفاوت الناس فيه وان اسرج في الخيمة او في الغسقاط او القبة او علق به قنديل فاسد فلا ضمان عليه وان اتخذ فيه مطبخا فهو ضامن لانه صنع ما لا يصنع الناس عادة الا ان يكون معد لذلك العمل كذا في المحيط \* ولو استأجر فسطاطا يخرج به الى سفره ذاهبا وجائيا ويحج به ويخرج في يوم كذا فهو جائز وان لم يبين متى يخرج فان لم يكن بخروج الحاج وقت معلوم بحيث لا يتقدم خروجهم عليه ولا يتأخر فالاجارة فاسدة قياسا واستحسانا

واستحسانا وان كان لخروجهم وقت معلوم بحيث لا يتقدم ولا يتأخر فلا جارة جائزة استحسانا  
 كذا في الذخيرة \* وان تحرق الفسطاط من غير عنف ولا خلاف فلا ضمان وان لم يتحرق ولكن  
 قال المستأجر لم استظل تحته ولم اضربه وقد ذهب به الى مكة فعليه الاجر ولو انقطع اطنابه  
 او تكسر عموده فلم يستطع نصبه فلا اجر عليه ولو اختلفا فيه فهذا على وجهين اما ان اختلفا في  
 مقدار الانقطاع مع اتفاقهما على الانقطاع وفي هذا الوجه القول قول المستأجر وان اختلفا في  
 اصل الانقطاع ذكر شيخ الاسلام في شرحه انه يحكم الحال فان كان المستأجر انخذ اطنابا من  
 عند نفسه او عمودا من عند نفسه ونصبه حتى رجع فعليه الاجر كله كذا في المحيط \* ولو انكسر الاوتاد  
 فلا عبرة به لان الاوتاد تكون من المستأجر عادة الا اذا كان حديدا فهو كالعمود ولو اخرجها مع نفسه  
 ولم ينصبها مع المكان يجب الاجر كذا في الغياثة \* واذا اوقد نارا في الفسطاط كان كالا سراج  
 ان اوقد قبل ما يوقد الناس عرفا وعادة في الفسطاط فافسد الفسطاط واحترق الفسطاط فلا ضمان وان  
 جاوز المتعارف فهو ضمان فبعد ذلك ينظر ان افسد كله بحيث لا ينتفع به ضمن قيمة الكل ولا اجر  
 عليه وان افسد بعضه لزمه ضمان النقصان وعليه الاجر كملا اذا كان قد انتفع بالباقي وان لم ينسد  
 شيء منه فسلم وكان جاوز المعتاد فالمسئلة على القياس والاستحسان القياس ان لا يجب الاجر  
 وفي الاستحسان يجب وان شرط رب الفسطاط على المستأجر ان لا يوقد فيه ولا يسرج فيه فتعمل فهو  
 ضمان وعليه الاجر كملا اذا سلم الفسطاط كذا في المحيط \* واستأجر تركية بالكوفة كل شهر باجر  
 معلوم له وقد فيها وببيت فهو جائز ولا ضمان عليه ان احترقت من الوقود فان ابات فيها عبدة  
 او ضيفه فلا ضمان وان تكاثر فسطاطا يخرج به الى مكة فخلفه بالكوفة حتى رجع فهو ضمان ولا كراء  
 عليه والقول قوله مع يمينه بالله ما اخرج به وكذلك لو اقام بالكوفة ولم يخرج ولم يدفع الفسطاط  
 الى صاحبه فهو مثل الاول وكذلك لو خرج ودفع الفسطاط الى غلامه فقال ادفعه الى صاحبه  
 فلم يدفع حتى رجع المولى فهو مثل الاول. ولو دفعه الى آخر فحمله الرجل الى صاحب الفسطاط  
 فابى ان يقبله برئ المستأجر والرجل من الضمان ولا اجر عليه هكذا في الميسوط \* قال ولو كان  
 المستأجر دفع الفسطاط الى رجل اجنبي ليدفعه الى صاحب الفسطاط فدفعه ذلك الرجل الى  
 صاحبه فقد برئ جميعا وان ابى صاحب الفسطاط ان يقبله فليس له ذلك فان هلك الفسطاط عند  
 هذا الرجل قبل ان يحمله الى صاحبه ذكر ان علي بن قولابي يوسف ومحمد رجا صاحب الفسطاط

بالخيار ان شاء ضمن المستأجر وان شاء ضمن ذلك الرجل ولم يذكر قول ابي حنيفة رح قالوا  
 وينبغي على قوله ان يقال ان كان المستأجر دفع الفسطاط الى ذلك الرجل قبل ان يصير المستأجر  
 غاصبا بان امسك الفسطاط قد رما امسكه الناس الى ان يوتحل ويسوي اسبابه ان كانت  
 الحالة هذه لا ضمان على الثاني ومن مذهب ابي حنيفة رح ان المودع الثاني لا يضمن انما يضمن  
 المودع الاول فاما اذا امسك المستأجر الفسطاط زيادة على ما يمسكه الناس حتى يصير غاصبا ضامنا  
 له ثم دفع الى الثاني يخبر المالك ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني فان ضمن المستأجر والمستأجر  
 لا يرجع على ذلك الرجل وان ضمن ذلك الرجل يرجع على المستأجر كذا في المحيط \* وان  
 ذهب بالفسطاط الى مكة ورجع به فقال المؤجر للمستأجر احمله الى منزلي فليس له ذلك على  
 المستأجر ولكنه على رب المتاع وان لم يخرج بالفسطاط وخلفه بالكوفة فضمنه وسقط عنه الاجر فالحمدولة  
 على المستأجر كذا في المبسوط \* قال ابو حنيفة رح اذا استأجر الرجلان احدهما بصري والآخر  
 كوفي فسطاطا من الكوفة الى مكة ذاهبا وجائيا باجر معلوم وذهبا به الى مكة واختلفا وقال البصري  
 اني اريد ان آتي البصرة وقال الكوفي اني اريد ان ارجع الى الكوفة واراد كل واحد ان يذهب  
 بالفسطاط الى حيث قصد فان ذهب البصري بالفسطاط الى بصرة ان ذهب به بغير امر صاحبه  
 فالبصري ضامن للفسطاط كله ولا ضمان على الكوفي وليس عليهما اجر الرجعة واذا ذهب به بامر  
 الكوفي فالبصري ضامن لجميع الفسطاط والكوفي يضمن نصيبه وهو النصف ولا اجر عليهما واذا  
 ذهب الكوفي الى كوفة فان ذهب به بغير امر البصري فانه يضمن نصف الفسطاط وهو نصيب البصري  
 ولا يضمن نصيبه وعليه نصف الكراء في الرجعة ولا يجب على البصري شيء في الرجعة واذا ذهب به  
 الى الكوفة بامر البصري فلا ضمان على البصري في نصيبه على قول محمد رح سواء اعار منه نصيبه  
 او اودعه بان قال انتفع به يوما في نوبتك واحفظها به يوما في نوبتي واما في قول ابي يوسف رح  
 فكذلك الجواب ان اودعهما من الكوفي وان كان اعار نصيبه من الكوفي او اجر بحجب ان يضمن  
 البصري نصيبه على قول ابي يوسف رح والكلام في وجوب الضمان على الكوفي نظير الكلام  
 في وجوب الضمان على البصري وعليهما الاجر كمالا ان اودع البصري نصيبه لان امساك الكوفي  
 كما مسكه وان كان اعار منه لا اجر على البصري لانه صار مخالفا وان ارتفع الى القاضي وقضى  
 عليه النقص واختصا في ذلك فان القاضي ان شاء لم يلتفت الى ما قاله مالهما بقية بينة على ذلك



وان شاء القاضي صدقهما فيما قالان ثم هو بالخيار ان شاء ترك ذلك في ايديهما وان شاء فسخ الاجارة فان رأى القاضي النظر للغائب في فسخ الاجارة فان فسخ الاجارة بعد هذا يؤاجر نصيب البصري من الكوفي ان رغب في اجارة نصيب البصري حتى يصل الى الغائب من الفسطاط مع الآجر ويكون هذا اولي من الاجارة من غيره وتجوز هذه الاجارة عندهم جميعا وان آجر المشاع وان لم يرغب الكوفي في اجارة ذلك يؤاجر من غيره ان وجد وتجوز هذه الاجارة وان آجر المشاع وان لم يجد احد يؤاجر نصيبه ويودع نصيب البصري من الكوفي ان رآه ثقة حتى يصل الى المالك وان شاء ترك ذلك في ايديهما هكذا في المحيط \* تكارى الفسطاط الى مكة ذاهبا وجائيا وخلفه بمكة فعليه الكراء ذاهبا جائيا وعليه قيمة الفسطاط يوم خلفه والفسطاط لدان لم يختصما حتى حج من قابل ورجع بالفسطاط فلا اجر عليه في الرجعة كذا في محيط السرخسي \* وذكر عن الحسن انه قال لا بأس بان يستأجر الرجل حلي الذهب بالذهب وحلي الفضة بالفضة وبه تأخذ كذا في المبسوط \* واذا استأجر دارا فيها صنفائح ذهب بذهب فانه يجوز هكذا في المحيط \* ولو استأجرت حليا معلوما يوما الى الليل يبدل معلوم لتلبسه فحبسته اكثر من يوم وليلة صارت غاصبة قالوا وهذا اذا حبسته بعد الطلب او حبسته مستعملة فاما اذا حبسته للحفاظ لا لتصير غاصبة قبل الطلب والتحد الغاصل بين الامساك للحفاظ وبين الامساك للاستعمال انه اذا امسك العين في موضع يمسك للاستعمال فيه فهو استعمال وان امسكها في موضع لا يمسك فيه للاستعمال فهو حفظ فعلى هذا اذا نسورت بالخلخال او تخللت بالسوار او تعمم بالقميص او وضع العمامة على العاتق فهذا كله حفظ وليس باستعمال وان البسته غيرها في ذلك اليوم ضمننت يعني في مدة الاجارة لان الناس يتفاوتون في لبس الحلي كذا في الفصول العمادية \* وان استأجرته كل يوم باجر مسمى فحبسته شهران ثم جاءت به فعليها اجر كل يوم حبسته وان استأجرته يوما الى الليل فان بداله حبسته كل يوم بذلك الا جر فلم ترده عشرة ايام فلا جارة على هذا الشرط فيما عدا اليوم فاسدة قياسا وفي الاستحسان تجوز كذا في الذخيرة \* وكل مستأجر من حيوان او متاع او دارا فسد ذلك بحيث لا يمكن الانتفاع به سقط الا جر ويجب اجرهما انتفع به فان اختلفا في فساد في الزمان الماضي في جميع المدة بحكم الحال والقول في الماضي قول من شهد له الحال وان كان سالما في الحال واتفقا على فساد في بعض المدة واختلفا في مقداره فالقول قول المبتأجر مع يمينه لانه ينكر بعض الاجر كذا في الغيائية \*

الباب الحادي والعشرون في الاجارة لا يوجد فيها تسليم المعقود عليه الى المستأجر رجل دفع اليه  
 خياط ثوبا ليخيطه فقطعه الخياط ومات قبل الخياطة قال ابو سليمان الجوزجاني له اجر النطع وهو الصحيح  
 كذا في الظهيرية <sup>(٣)</sup> \* قال القاضي فخر الدين وعليه الفتوى هكذا في الكبرى \* وعن ابي يوسف رح  
 فيما استأجر دابة يذهب بها الى منزله ويركبها الى موضع قد سماه فدفعها اليه وذهب بها الى منزله ثم  
 بداله ذلك فردها فعليه من الاجر بحساب ما ذهب اليه منزله وفي نوادر بن سماعه عن محمد رح  
 في خياط خاط ثوب رجل باجر ففتقه رجل قبل ان يقبض رب الثوب فلا اجر للخياط ولا يجبر  
 الخياط على ان يعيد العمل لانه لو اجبر بحكم العقد الذي جرى بينهما فذلك العقد قد انتهى  
 بتمام العمل وان كان الخياط هو الذي فتق فعليه ان يعيد العمل لان الخياط لما فتق الثوب فقد نقض  
 عمله فصار كأن لم يكن وكذلك الاسكاف وكذلك المكاري اذا حمل في بعض الطريق فخوفوه  
 فرجع واعاد الحمل الى الموضع الاول لا اجر له كذا ذكر في الفتاوى ولم يذكر الجبر ونبغي  
 ان يجبر كما في المسئلة المتقدمة ومسئلة السفينة التي بعدهذا وكذلك الملاح اذا حمل الطعام  
 الى الموضع المسمى في العقد فضربت الريح السفينة وردت الى مكان العقد فلا اجر للملاح ان لم يكن  
 الذي اكرى معه لان العمل لم يكن مسلما اليه وان كان معه فعليه الكراء لان العمل صار  
 مسلما اليه وان كان الملاح هو الذي رد السفينة اجبره على الاعادة الى الموضع المشروط وان  
 كان الموضع الذي رجعت اليه السفينة لا يقدر رب الطعام على قبضه فيه فعلى الملاح ان يسلمه  
 في موضع يقدر رب الطعام على قبضه فيه ويكون له اجر المثل فيما سار وان قال الذي اكرى  
 السفينة بعدما ردها الريح لا حاجة في سفينتك فاكرى غيرها فله ذلك رواه هشام كذا في الذخيرة \*  
 ولوا كثرى بغلا الى موضع معلوم فركبه فلما سار بعض الطريق جمع به فرده الى موضعه فعليه الاجر بقدر  
 ما سار فان قال المستأجر للقاضي مرصاحب البغل فليبلغني الى حيث استأجرته وله على الذي  
 شارطته عليه قال ان شاء الآجر فعل ذلك والاقبل للمستأجر استأجره الى ذلك المكان الذي  
 بلغت ثم هو يملك من ثمنه الى حيث استأجرته هكذا رواه هشام عن محمد رح قال وعلى هذا  
 السفينة كذا في المحيط \* وان استأجره ليحيى بعياله فمات بعضهم فجاء بما بقي فله اجرة بحسابه قال  
 الفقيه ابو جعفر الهندواني هذا اذا كان عياله معلومين حتى يكون الاجر مقابلا بجلتهم وان  
 كانوا

كانوا احد امينهم لم يستوجب شيئا كذا في التاتار خانية \* وان استأجره ليذهب بكتابه الى فلان ويجيء  
 بجوابه فذهب بالكتاب فوجد فلا ناقد مات فترك الكتاب ثم افرقه ولم يرد كان له اجر الذهاب  
 في قولهم لانه لم ينقص عمله وفيل اذا فرقه ينبغي ان لا يجب الاجر لانه اذا ترك الكتاب ثم  
 ينتفع بالكتاب وارث المكتوب اليه فيحصل له الغرض بخلاف ما اذا فرقه هكذا في فتاوى قاضيخان \*  
 ولو استأجره ليذهب بكتابه الى فلان بالبصرة ويجيء بجوابه فذهب فوجد فلا ناميتا فرد الكتاب  
 لا اجر له عندهما وقال محمدرح له اجر الذهاب وان لم يرد الكتاب لكنه دفعه الى وارثه او وصيه  
 يجب الاجر بالاجماع ولم يذكر انه اذا وجد فلا ناغا فترك الكتاب هناك ورجع من مشائخنا من  
 قال هذا على الاختلاف الذي ذكرنا ومنهم من قال ههنا يجب اجر الذهاب بالاتفاق هذا اذا  
 شرط عليه المجيء بالجواب وان لم يشترط عليه المجيء بالجواب لم يذكر في الكتاب فنقول اذا  
 لم يشترط وترك الكتاب ثم حتى يوصل اليه اذا حضر بان كان غائبا او الى وارثه ان كان ميتا  
 فانه يستحق الاجر كاملا وكذا لو وجد فدفعت الكتاب اليه فلم يقرأ حتى عاد من غير جواب  
 له الاجر كاملا لانه اتى بما وسعه ولولم يوجد او وجدته لكن لم يدفع الكتاب اليه بل رد الكتاب  
 لا اجر له وقال محمدرح له اجر الذهاب ولونسي الكتاب ههنا لا يستحق اجر الذهاب بالاجماع  
 كذا في الخلاصة \* واجمعوا على انه لو ذهب الى فلان بالبصرة ولم يذهب بالكتاب انه لا اجر له  
 وفيما اذا شرط عليه المجيء بجوابه اذا دفع الى فلان واتى بالجواب فله الاجر كاملا كذا في المحيط \*  
 استأجر رجلا لتبليغ رسالته الى فلان ببغداد فوجد ميتا وغائبا فبلغ الرسالة الى ورثته ان كان ميتا  
 او الى احد ليوصل اليه ان كان غائبا ولم يبلغها الى احد وعاد استحق الاجرة بالاجماع هكذا  
 في الصغرى \* ثم الاجير يستحق الاجر على المرسل لا على المرسل اليه كذا في المحيط \* واجمعوا  
 على انه اذا استأجر ليذهب بطعام الى البصرة الى فلان فذهب وام يجد فلا ناو وجدته ولكن  
 لم يدفع الطعام اليه بل رده انه لا اجر عليه كذا في الذخيرة \* هشام عن محمدرح رجل تكاري سفينة  
 ليذهب بها للموضع فيحمل كذا ويجيء به فقد ذهب بالسفينة فلم يجد الذي امره بنقله فرجع قال  
 يلزمه كراء السفينة في الذهاب فارغة وان قال اكتر بها منك على ان تحمل اي طعاما الى ههنا من  
 موضع كذا فلم يجد الطعام فلا شيء له من الكراء كذا في محيط السرخسي \* استأجر دواب الى بلدة  
 ليحمل عليها من هناك حمولة فقال المكاري ذهبت فما وجدت هناك حمولة ان صدقه المستكرني

فيه لزومه اجر الذهاب وفي مجموع النوازل استأجر دابة من بغداد ليذهب بها الى المدائن ويحمل عليها طعاما من المدائن فذهب بها ولم يجد الطعام يلزم اجر الذهاب ولو استأجرها ليحمل عليها من المدائن ولم يستأجر من موضع العقد لا اجر عليه كذا في الوجيز للكردي \* استأجر رجلا ليحمل له علفا وطعاما من مطمورة سماها له فذهب فلم يجد شيئا قسم الاجر على ذهابه وحمولته ورجوعه ويلزمه مقداره ذهابه لان الذهاب كان للمستأجر هذا اذا سمى المطمورة فان لم يسم ينظر الى اجر مثله في ذهابه ولا يجاوز به ما سمى له من ذلك يعني من حصته كذا في الكبرى \* وفي فتاوى الفضلي استأجر دابة في المصر ليحمل الدقيق من الطاحونة او ليحمل الحنطة من قرية كذا فذهب فلم يجد الحنطة طحنت او لم يجد الحنطة في القرية فعاد الى المصر ينظر ان كان قال استأجرت منك هذه الدابة من هذه البلدة حتى احمل الدقيق من طاحونة كذا يجب نصف الاجر فاما اذا كان قال استأجرت منك هذه الدابة بدرهم حتى احمل الدقيق من الطاحونة فهنا لا يجب الاجر في الذهاب كذا في المحيط \* ولو استأجر رجلا ليذهب الى موضع كذا ويدعوفلانا اليه باجر مسمى فذهب الى ذلك الموضع فامجد فلانا فله الاجر كذا في خزائن المفتين \* الباب الثاني والعشرون في بيان التصرفات التي يمنع المستأجر منها وما لا يمنع وفي تصرفات الاجر اذا استأجر دارا او بيتا لم يسم الذي يريد هاله حتى جازت الاجارة استحسانا كان للمستأجر ان يسكنها وان يسكنها وله ان يضع متاعه فيها وله ان يعمل فيها ما بداله من العمل مما لا يضر بالبناء ولا يوهنه نحو الوضوء وغسل الثياب اما كل عمل يضر بالبناء ويوهنه نحو الرحن والجدادة والتقصارة فليس له ذلك الا برضاء صاحبه بعض مشائخنا قالوا اراد بالرحى رحى الماء ورحى الثور لا رحى اليد وبعض مشائخنا قالوا ان كان رحى اليد يضر بالبناء يمنع عنه وان كان لا يضر بالبناء لا يمنع عنه والى هذا مال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة رح وعايه الفتوى كذا في المحيط \* وللمستأجر ان يربط فيها دابته وبعبرة وشاته فان لم يكن هناك مربط ليس له اتخاذ المربط وفي شرح الشافي ما ذكر في الكتاب عرف الكوفة اما المنازل ببخارا فتضيق من سكنى الناس فكيف الدواب ويربط الدابة على باب داره ولو ضربت الدابة انسانا فمات او هدمت حائطا لم يضمن كذا في الخلاصة \* رجل تكا من منزلا من دار وفي الدار سكان غيره فادخل دابة في الدار واقفها على بابه فضربت انسانا فمات او هدمت حائطا ودخل ضيف له دابة في الدار واقفها على بابه فضربت انسانا من السكان فلا ضمان على الساكن ولا على الضيف

الا ان يكون هو على الدابة حين اطأت انسانا فحينئذ يضمن كذا في المبسوط \* ولا يمنع من كسر  
الحطب المعتاد للطبخ وغيره لانه لا يوهن البناء وان زاد على العادة بحيث يوهن البناء فليس له  
ذلك الا برضاء صاحب الدار وعلى هذا ينبغي ان يكون الدق على هذا التفصيل فان القليل منه  
لا يستغني عنه وقد جرت العادة بان يدق اهل كل دار ثيابهم في منازلهم ولا يوهن ذلك القدر منه  
البناء هكذا في التبيين \* فلو انه اقعد فيها حداد او قصارا او عمل ذلك بنفسه فانهدم شيء من البناء  
ضمن قيمة ذلك لان الانهدام اثر الحدادة والقسارة لا اثر السكنى ولا اجر عليه فيما ضمنه كذا في  
النهاية \* ولم يقل في الكتاب انه هل يجب الاجر فيما لم يضمن وهو الساخة وينبغي ان يجب الاجر  
كذا في الذخيرة \* وان لم ينهدم شيء من البناء من عمل الحدادة والقسارة لا يجب الاجر قياسا ويجب  
الاجر المسمى استحسانا فان اختلف الآجرو المستأجر في ذلك فقال المستأجر استأجرت للحدادة وقال  
الآجر آجرت للسكنى دون الحدادة فالقول قول الآجر وكذا اذا انكر الاجارة في نوع دون نوع وان  
اقاما البينة فالبينة بينة المستأجر كذا في النهاية \* اذا استأجر الرجل من آخر دارا على ان يقعد  
فيها حدادا فاراد ان يقعد فيها قصارا فله ذلك ان كان مضرتهمما واحدة او كانت مضرة القصار اقل  
وكذلك الرجل على هذا كذا في المحيط \* رجل تكارى منزلا او دارا من رجل على ان يسكن  
فيها فلم يسكنها ولكنه جعل فيها طعاما من حنطة او شعيرا او تمر وغير ذلك فليس لرب الدار ان يمنعه  
من ذلك كذا في الظهيرية \* رجل استأجر دارا وحفر فيها بئر الماء ليتوضأ فيها فعطب فيها انسان  
ينظر ان كان حفر باذن رب الدار فلا ضمان كما لو حفر رب الدار بنفسه وان كان قد حفر بغير اذن  
رب الدار فهو ضامن كذا في الذخيرة \* ولو استأجر حانوتا من رجل وحانوتا من آخر فقب  
احدهما الى الآخر ليرتفق بذلك فانه يضمن ما افسد من الحائط ويضمن اجر الحانوتين بتمامه كذا  
في الفصول العمدية \* واذا تكارى منزلا من رجل سنة بعشرة دراهم فخرج الرجل من البيت  
وعمد اهله فاكروا من المنزل بيتا وانزلوا انسانا بغير اجر فانهدم البيت الذي اسكنوه فيه فهذا  
على وجهين اما ان ينهدم من سكنى الساكن او من فبيرة وفي الحالين لا ضمان على المستأجر  
وقل يضمن الاهل والساكن ان حصل الانهدام لامن سكناه فلا ضمان على واحد منهما في قول  
ابي حنيفة رح وابي يوسف رح الآخر وعلى قول محمد رح يجب الضمان بها ويكون لصاحب  
الدار الخيار على قوله فان ضمن الاهل فالاهل لا يرجع على الساكن وان ضمن الساكن

فالسكن يرجع على الاهل وان انهدم من سكنى الساكن فالساكن يضمن بالاجماع وهل له تضمين  
الاهل فالمسئلة على الاختلاف الذي ذكرنا كذا في المحيط \* واذا تكارى بيتا ولم يسم ما يعمل  
فيه فسكنه واسكن معه فيه غيره فانهدم من سكنى غيره لم يضمن هكذا في المبسوط \* وليس للآجر  
ان يربطد ابته في الدار المستأجرة بعد دخول المستأجر ويضمن ما عطب الا اذا دخل باذن المستأجر  
بخلاف ما اذا اعاد دارة ثم ادخل الدابة بلا اذن المستعير حيث يجوز ولا يضمن ما عطب به هذا اذا  
آجره كل الدار ما اذا كان لم يؤجر صحنه له ان يدخل فيه الدابة كذا في الوجيز للكردي \* واذا  
تكارى دار من رجل شهر ابد رهم وفي الدار بئر فامر الآجر المستأجر ان يكس البئر ويخرج ترابها منها فخرج  
فالتقاها في صحن الدار فعطب به انسان فلا ضمان على المستأجر سواء اذن له رب الدار بالقاء التراب  
في صحن الدار او لم يأذن هذا اذا كنس المستأجر البئر والقى الطين في صحن الدار وان فعل الآجر  
ذلك والقى الطين في صحن الدار فعطب به انسان ان فعل ذلك باذن المستأجر فلا ضمان وان  
فعل بغير اذن المستأجر فعليه الضمان والجواب فيه نظير الجواب فيما اذا وضع متاعا آخر له في الدار  
المستأجرة فعطب به انسان هذا اذا حصل القاء التراب في صحن الدار وان حصل القاء خارج  
الدار في طريق المسلمين فعطب به انسان فالملقي ضامن الآجر والمستأجر في ذلك على السواء  
كذا في المحيط \* لمستأجر الدار المسئلة القاء ما اجتمع من كنس الدار من التراب ان لم يكن له قيمة  
وايه ان يتد فيه وتدا ويستجى بجداره ويتخذ فيها بالوعة الا اذا كان فيه ضررين كذا في القنية \* رجل  
اسأ جارا ليزرع فله الشرب والطريق وان لم يشترط ذلك وكذا اذا استأجر دارا كان له الطريق  
من غير شرط كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* استأجر ارضا سنة على ان يزرع فيها ماشاء فله  
ان يزرع فيها زرعين ربيعيا وخريفيا كذا في القنية \* رجلان استكرا بيتين في دار كل واحد منهما بيتا على  
حدة فعمل كل واحد منهما واعطى صاحبه بيته وسكن فيه صاحبه فانهدم احد البيتين او كلاهما فلا ضمان  
على واحد منهما وان سكن كل واحد منهما بيتا صاحبه من غير اذن صاحبه فانه يضمن كل واحد منهما  
ما انهدم من سكناه عند هم جميعا كذا في المحيط \* رجلان استأجرا حانوتا يعملان فيه بانفسهما فعمل  
احدهما فاستأجرا جيرا فاقعه معه في الحانوت وابى الآخر ان يدعه قال له ان يقعد في نصيبه من  
شاء ما لم يدخل على شريكه في نصيبه ضررا بيتا الا انه اذا دخل ضررا على شريكه فحينئذ يمنع من

ذلك وكذلك ان كان احدهما اكثر متاعا من الآخر وان اراد احدهما ان يبني وسط الحانوت حائطاً لم يكن له ذلك كذا في المبسوط \* ولو استأجرا حانوتا وشرطا فيما بينهما ان يسكن احدهما مقدم الدار والآخر مؤخرها فهذا امر لا يلزم شيئا وان كان هذا الشرط مع الآخر ففسد العقد هكذا في الغيائية \* استأجر حانوتا مسبلا لدق الارز له ذلك ان لم يضربا لبناء وليس مستأجرا الدار المسبلة ان يجعلها اصطبلًا كذا في القنية \* واذا ابني المستأجر تنورا او كانونا في الدار المستأجرة فاحترق بعض بيوت الجيران او احترق بعض الدار لاضمان عليه فعل ذلك باذن رب الدار او بغير اذنه فان صنع المستأجر في نصب التنور شيئا لا يصنعه الناس من ترك الاحتياطي وضعه او اوقد فارا لا توقد مثله في التنور كان ضامنا كذا في الفصول العمادية والظهيرية \* ومن استأجر ارضا واستعارها فاحرق الحصائد فاحترق شيئا في ارض اخرى فلا ضمان عليه لان هذا تسبب ليس بمباشرة والضمنان في التسبب لا يجب بدون التعدي ولم يوجد لانه تصرف في ملك نفسه وقال الصدر الشهيد رجل احرق شوكا وتبنا في ارضه فذهبت الريح بالشرارات التي ارض جارة فاحترق زرعه ان كانت النار يبعد من ارض الجار على وجه لا يصل اليه شرار النار في العادة فلا ضمان عليه لان ذلك بفعل النار وان كانت بقرب ارضه على وجه يصل شرار النار غالبا فانه يضمن ذلك لانه له ان يوقد النار في ارضه ولكن على وجه لا يتعدى ضرورة التي ارض جارة هكذا في غاية البيان \* استأجر دابة بعينها ليحمل عليها حملا مقدارا فان اراد المكاري ليحمل عليها شيئا من مناعه مع متاع المستأجر فللمستأجر ان يمنع المكاري من ذلك ومع ذلك لو وضع وبلغت الدابة ذلك الموضع يجب جميع المسمى بخلاف ما اذا استأجر دارا وشغل رب الدار بعضها بمناع نفسه حيث يسقط عن المستأجر من الآخر بحصته كذا في الصغرى \* ذكر في شرح الطحاوي ان للمستأجر ان يعبر ويودع ويؤجر ذكر المسئلة مطلقة وتأويلها اذا كان المستأجر شيئا لا يتفاوت الناس في الانتفاع به اما اذا كان شيئا يتفاوت الناس في الانتفاع به فليس له ان يؤجر ولا ان يعبر حتى ان من استأجر دابة ليركبها بنفسه ليس له ان يؤجر غيره ولا ان يعبره كذا في الذخيرة \* ولو غاب المستأجر بعد السنة ولم يسلم المفتاح الى الآخر فله ان يتخذ فيه مفتاحا آخر ويؤجره من غيره بغير اذن الحاكم كذا في القنية \* وفي فتاوى آهوسئل القاضي بديع الدين اعطى المستأجر رهنا لغريمه فاجر المدة التي كانت في يد الغريم على من يجب قال لا يجب على المستأجر لانه دخل في ضمانه لما رهنه واذا وجب الضمان عند الهلاك لا يجب الا جروا سلم اليه سليما واؤخذها منه

بغير رضاه يجب الاجر لان له ولاية الاسترداد كذا في التاتارخانية \* الباب الثالث والعشرون  
 في استيجار الحمام والرحى وتجوز اخذ اجرة الحمام والحمامة وهو الصحيح هكذا في جواهر  
 الاخلاطي \* واذا استأجر الرجل حماما مشهورا معلومة باجر معلوم فهو جائز فان كان حماما  
 للرجال وحماما للنساء وقد حدد هما جميعا الا انه سمي في الاجارة حماما بالقياس ان لا تجوز هذه الاجارة  
 وفي الاستحسان تجوز قال مشائخنا هذا اذا كان باب الحمامين واحدا والدليل واحد اما اذا كان  
 لكل واحد منهما باب على حدة لا يجوز العقد حتى يسميها كذا في المحيط \* استأجر حماما محدودا فدخل  
 في العقد متوابعه من غير ذكر الحقن نحو بئر الماء ومسيل الماء والحمام وموضع سرفينه لانه لا ينتفع به  
 بدونه وعمارته على صاحب الحمام من الصاروج وعمارة حوضه ومسيل مائده وبثرة وقدره ولو شرط  
 لهذه الاشياء على المستأجر عشرة دراهم في كل شهر بمروته مع الآجر واذن له ان ينفقها عليه جاز  
 وهو الحيلة ويكون هونا تباعه في الاتفاق كما لو امر رب الدابة للمستأجر ان ينفق على دابته ببعض  
 الاجرة يجوز استحسانا او يقول تركتك اجر شهرين لمرة الحمام يجوز ولو قال انفقته في مروته كذا  
 لم يصدق الا بحجة او يحلف رب الحمام على العلم كذا في الغيائية \* وان اراد المستأجر ان يتقبل قوله  
 في ذلك من غير حجة فالحيلة ان يدفع العشرة الى رب الحمام ثم يدفعها رب الحمام اليه ويأمره  
 باتفاقها في مروته الحمام فيكون امينا وحيلة اخرى لاسقاط الحجة عن المستأجر ان يجعل لمقدار المرومة  
 عدلا حتى يكون القول قول العدل فيما ينفق لان العدل امين كذا في المحيط \* ولو جعل بينهما  
 رجلا يقبضها وينفقها على الحمام فقال المستأجر دفعتها اليه وكذبه رب الحمام فان اقر العدل بقبضها  
 برئ المستأجر وان كان العدل كفيلا بالاجر كان مثل المستأجر غير مؤتمن ولا يصدق كذا في المبسوط \*  
 وان فسد بئر الماء لا يجبر صاحب الحمام على نزع جميع الماء ولكن للمستأجر حق الفسخ كذا في الغيائية \*  
 وعلف الحمام ورماده عند مضي المدة للمستأجر وبؤمر بالنقل ولو انكر المستأجر كون الرماد  
 من فعله فالقول قوله كذا في محيط السرخسي \* وفي اجارة الحمام نقل الرماد والسرقين وتفرغ  
 موضع الغسالة يكون على المستأجر سواء كان المسيل ظاهرا او مستقفا فان شرط ذلك على الآجر في  
 الاجارة نسدت الاجارة وان شرط على المستأجر جازت الاجارة والشرط كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو شرط  
 عليه رب الحمام كل شهر عشرة طلاآت فلا اجارة فاسدة كذا في المبسوط \* ولو استأجر حماما من جهة المستأجر  
 فلي الآجر ثفر يغه كذا في محيط السرخسي \* واذا استأجر حمامين مشهورا مسماة كل شهر بكذا



فلنهدم احدهما قبل قبضهما فله ان يترك الباقي وان انهدم بعد قبضهما فالباقي له لازم بحصته من الاجر كذا في المبسوط \* اذا استأجر حماما سنة بكذا فلم يسلم الى المستأجر شهرين ثم سلم في الباقي وابتى المستأجر فانه يجبر على قبضه كذا في المحيط \* واذا استأجر حماما واحدا فانهدم منه بيت قبل القبض او بعده فله ان يترك كذا في المبسوط \* رجل آجر حماما سنة ثم آجر في اثناء السنة من آخر فانه لا تصح الاجارة الثانية حتى يأخذ المستأجر بعد انقضاء المدة فانه تصح اضافة العقد الى زمان لم يأت بعد كذا في جواهر الفتاوى \* استأجر حماما وعبد يقوم على الحمام فانهدم الحمام بعد قبضهما فله ترك العبد وان هلك العبد فليس له ترك الحمام وان كان استأجره ليقوم عليه لم يكن له ترك كذا في محيط السرخسي \* رجل استأجر حماما سنة بغير قدرة واستأجر القدر من غيره فانكسرت القدرة فلم يعمل في الحمام شهرا فلصاحب الحمام اجرة لانه سلم الحمام اليه كما لو التزمه بعقد الاجارة والمستأجر متمكن من الانتفاع بان استأجر قدرا آخر فعليه الاجر لرب الحمام بخلاف ما اذا كان القدر لرب الحمام فانكسرت فان هناك المستأجر لا يتمكن من الانتفاع كما استحقه بعقد الاجارة ما لم يصلح رب الحمام قدرة ولا اجر لصاحب القدر من حين انكسرت لزوال تمكنه من الانتفاع بالقدر ولا ضمان عليه في ذلك سواء انكسرت من عمله او من غير عمله المعتاد كذا في المبسوط \* دخل بدائع على ان ينور صاحب الحمام او بفلس على ان يغتسل فهو فاسد قياسا وجائزا مستحسنا للعرف والتعامل كذا في محيط السرخسي \* رجل استأجر حماما سنة باجرة معلومة وصار الحمام بحال لا يحصل من الغلة قدر الاجرة واراد ان يرد الحمام قال ان ام يعمل الحمامية فله ان يرد الحمام كذا في جواهر الفتاوى \* ولو استأجر حماما شهرا فعمل فيه من الشهر الثاني فلا اجر عليه في الشهر الثاني وروى من اصحابنا ان عليه اجر الشهر الثاني بالتراخي وهكذا روي في الدار وحكي عن الكرخي ومحمد بن سلمة انهما كانا يوفقان بين الروايتين وقال لا يجب الاجر محمول على دار حمام لم يعد للاستغلال فاما اذا كان معدا للاستغلال فانه يجب الاجر كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجر حماما فوجده خرابا فله ان يفسخ وفي المدة التي مضت ان كان اصل المنفعة حاصلة يجب الاجر بقدر ما مضى ولو استأجر حماما ودخل الآجر مع بعض اصدقائه الحمام فانه لا يجب عليه الاجرة لانه يسترد بعض المعقود عليه وهو منفعة الحمام في المدة ولا يسقط شيء من الاجرة لانه ليس بمعلوم كذا في جواهر الفتاوى \* وفي مجموع النوازل استأجر حماما ما يبدل معلوم على ان

عليه الاجر حال جريانه وانقطاعه فهذا الشرط مخالف مقتضى العقد فيفسد كذا في الخلاصة \*

قال محمد ربح في الاصل اذا استأجر الرجل ربحاً بالبيت الذي هو فيه ومتاعها بعشرة دراهم كل شهر ثم طحن فيها طحناً بثلاثين درهماً في الشهر فربح عشرين هل يطيب له الزيادة فهذا على وجهين

اما ان اصلح شيئاً فينتفع به في الرحى بان كرى نهرها ونقب الحجر ولم يصلح فان لم يصلح فان كان يلي الطحن بنفسه يطيب له الزيادة فاما اذا كان رب الطعام هو الذي يلي الطحن بنفسه فانه لا يطيب له الزيادة وان كان اصلح شيئاً فانه يطيب له وان كان لا يلي الطحن بنفسه كذا في المحيط \*

اذا استأجر موضعاً على نهر ليبنى عليه بناءً ويتخذ عليه ربحاً ماء على ان الحجارة والمتاع والحديد والبناء من عند المستأجر فهو جائز فان انقطع ماء النهر فلم يطحن ولم يفسخ الاجارة فالاجر لازم كذا في المبسوط \*

واذا خاف رب الرحى ان ينقطع الماء فيفسخ الاجارة فاكرى البيت والحجرين والمتاع خاصة فهو جائز فان انقطع الماء يكون عذراً وكذلك لو شرط ان لا خيار متى انقطع الماء لا يكون لهذا الشرط عبرة كذا في المحيط \*

طاحونة او حمام بين رجلين استأجر نصيب كل واحد منهما رجل ثم اتفق احد المستأجرين في مرمة الحمام باذن مؤجرها فاراد ان يرجع بما اتفق على المالك الذي لم يؤجره فانه يكون ما اتفق على الذي اذن له في الاتفاق وهو مؤجرها لانه اتفقها باذنه فيصير كأن المؤجر هو الذي اتفقها بنفسه وانما يرجع على الشريك في الطاحونة اذا كان الاتفاق والمرمة باذنه او بامر القاضي فان القاضي يأمره اولا بالمرمة فان لم يفعل يأذن لشريكه بالاتفاق والمرمة ليرجع على شريكه بنصيبه كذا في جواهر الفتاوى \*

استأجر ربحاً ليطحن الحنطة وطحن بها ما مثل الحنطة او دونها ضرراً لا يصبر مخالفاً فوقها صار مخالفاً غاصباً كذا في الوجيز للكردي \*

قال رض لما سأله عن طاحونة بين رجلين اثلاً ثانياً جرح صاحب الثلثين نصيبه فتصرف المستأجر في الكل فاراد صاحب الثلث ان يأخذ نصيبه من المستأجر ليس له ذلك لانه غاصب في نصيب الشريك الذي لم يؤجر منه وكان له ان يمنع من الانتفاع او اجرة نصيبه لان اجارة المشاع لا تصح وان حكم حاكم من حكام المسلمين لصحة ذلك فحينئذ كان للمستأجر ان ينتفع بها يومين ويترك الانتفاع بها في يوم حتى ينتفع بها صاحب الثلث ولصاحب الثلث ان يقول انا اغلق الباب في اليوم الذي هو نصيبى لان ذلك مما لا يضر بالطاحونة ولو كان مكان الطاحونة حماماً وقد آجر احدهما نصيبه

نصيبه وحكم الحاكم بصحة الاجارة لم يكن لصاحب الثلث ان يغلق باب الحمام في اليوم الذي هو نصيبه لان ذلك يضرب بالحمام ولا يضرب بالطاحونة ولكن ينبغي ان يتهايا فينتفع به صاحب الثلثين بالحمام شهرين والاخر يغلق بالشهرا ويتهايا اكثر من الشهر كيلا يسقط الحمام من الانتفاع فان في المدة القليلة يضرب بالحمام فلا يتمكن احدهما بما يضربه كذا في جواهر الفتاوى \* واذا استأجر الرجل رحي من رجل وبيتا من آخر وبغيرا من آخر فاستأجر الكل صفقة واحدة كل شهر باجر معلوم فأجره واذلك فهو جائز كذا في المحيط \* وان كان لرجل بيت على نهر وقد كان فيه رحي ماء قد ذهب وجاء آخر برحي اخرى ومتاعها فنصيبها في البيت واشتركا على ان يتقبلا من الناس الحنطة والشعير فطحناه فما كسباه فهو بينهما نصفان فهو جائز وما تقبلناه وطحنناه فاجرة بينهما نصفان وليس للرحي ولا للبيت اجرة ولو أجرة الرحي باجر معلوم على طعام معلوم كان الاجر كله لصاحب الرحي ولصاحب البيت اجر مثل بيته ونفسه على صاحب الرحي اذا كان قد عمل في ذلك قال ولا اجاوز به نصف اجر مثل اجر الرحي في قول ابي يوسف ربح كذا في المبسوط \* قال واذا كان لرجل بيت ونهر ورحي ومتاعها فانكسر الحجر الاعلى فجاء رجل ونصب مكانه حجرا بغير امر صاحبه وجعل يطحن للناس باجر معلوم ويتقبل الطعام بالاجر فهو موسي في ذلك ولا اجر عليه ولو كان وضع الحجر الاعلى برضا من صاحبه على ان الكسب بينهما نصفان وعلى ان يعهلا بانفسهما فمضى آجروا الحجر الاعلى كان جميع الاجر لصاحب الحجر الاعلى وان تقبل كل واحد منهم فهو بينهما كذا في المحيط \* طاحونة مشتركة عرصتها بين رجلين والطاحونة لا أحدهما خاص بعنى الاحجار آجر من رجل باجرة معلومة فالذي ليس له حق في الطاحونة يطلب نصف الاجرة قال له ذلك كذا في جواهر الفتاوى \* قال ولو ان رجلا بنى على نهر بيتا ونصب فيه رحي بغير اذن صاحب النهر ثم تقبل الطعام فطحنه واكتسب ما لا كان له الكسب ويصير غاصبا لارضه فيعتبر فيه لصاحب احكام الغصب فيضمن ما انتقص من ارضه كغاصب الارض ولكن لا يضمن الماء كذا في الذخيرة \* ركب المستأجر في الطاحونة حجرا او حديدا او شيئا آخر ثم انقضت المدة واراد ان يأخذ ماله فيها ان يأمر المؤجر على ان يرفع من الغلة يرجع ويكون له وان بلا امره يأخذ غير المركب وقمة المركب كذا في الوجيز للكردي \* الباب الرابع والعشرون في الكفالة بالاجر وبالاعقود عليه قال وتجوز الكفالة والحوالة في جميع الاجارات بالاجرة في ما جلها و آجلها سواء كانت الاجرة واجبة وقت الكفالة باستيفاء المنافع او باشتراط التعجيل او لم تكن واجبة ويكون على الكفيل مثل ما على الاصيل ان لم يشترط

خلافه في تعجيل او تاجيل وان عجل الكفيل بالا جر لم يرجع على الاصيل حتى يحل الاجل  
 كذا في المحيط \* وليس للكفيل ان يأخذ المستأجر بالا جر حتى يؤديه ولكنه ان لزمه به صاحبه فله  
 ان يلزم المكفول عنه حتى يفكه او يؤديه عنه كذا في المبسوط \* ولو اختلف الآجر والكفيل والمستأجر في  
 مقدار الاجر فقال الكفيل هو درهم وقال الآجر هو درهمان وقال المستأجر هو نصف درهم فالقول  
 قول المستأجر لانكاره الزيادة ويؤخذ الكفيل بدرهم ولا يرجع على المستأجر الا بنصف درهم ولو اقاموا  
 جميعا البينة فالبينة للآجر كذا في المحيط \* ولو اقام الطالب بينة يأخذ ايها شاء كذا في الوجيز  
 للكردي \* وان كانت الاجرة شيئا بعينه بان كان ثوبا بعينه وكفل به كفيل فهو جائز وان هلك الثوب  
 عند المستأجر برئ الكفيل ويقضى على المستأجر باجر المثل كذا في المحيط \* لو استأجر خياط ليخيط له  
 ثوبا وشرط عليه خياطته بنفسه فكفل به انسان ان كفل بتسليم نفس الخياطة صح وان كفل بخياطته  
 لا يصح وان لم يشترط عليه خياطته فكفل انسان بالخياطة صح ثم في مسئلة الخياطة اذا لم يصح  
 الكفالة بالخياطة وخاط الكفيل رجع على صاحب الثوب باجر مثل عمله واذا صححت الكفالة وخاط  
 الكفيل رجع على المكفول عنه باجر مثل عمله بالغاما بلغ اذا كانت الكفالة بامره هكذا في المحيط \*  
 لو استأجر منه ابلا بغير اعيانها يحمل عليها ما عسمى الى بلد معلوم وكفل له رجل بالحمولة جاز  
 ولو استأجر ابلا بعيانها وكفل له رجل بالحمولة لم تجز الكفالة كذا في المبسوط \* قال ابو حنيفة ربح  
 اذا عجل المستأجر الاجر وكفل له رجل بالا جر ان انتقضت الاجارة والكفالة جائزة كذا في المحيط \*

الباب الخامس والعشرون في الاختلاف الواقع بين الآجر والمستأجر وبين الشاهدين وهو مشتمل

على فصلين \* الفصل الاول في الاختلاف الواقع بين الآجر والمستأجر في البدل او في المبدل  
 او بين الشاهدين وان اختلفا بعد انقضاء مدة الاجارة في تسليم ما استأجره في مدة الاجارة فالقول  
 قول المستأجر مع يمينه والبينة بينة الآجر ولو اتفقا انه مسلم في اول المدة والمسافة واختلفا في حدوث  
 العارض فقال المستأجر عرض لي ما منع الانتفاع به من مرض او غصب او اباق وجحد المؤجر  
 ذلك فان كان ذلك العارض قائما عند الخصومة فالقول قول المستأجر مع يمينه البينة وان لم يكن  
 قائما فالقول قول المؤجر مع يمينه على علمه ولو اتفقا على حدوث المنع واختلفا في مدة بقاء المنع  
 فالقول قول المستأجر كذا في المحيط \* ولو اختلفا في قدر الاجرة قبل القبض او في مدة الاجارة  
 يتحالفان وتفسخ الاجارة كذا في التهذيب \* اختلفا في مضي المدة فالقول للمستأجر كذا في القنية \*

ولذا اختلف شاهد الاجارة في مبلغ الاجر المسمى في العقد والمدعي هو المؤجر والمستأجر فشهد  
احدهما بمثل ما ادعى والاخر باقل او اكثر لا تقبل الشهادة ومن اصحابنا من يقول هذا قبل استيفاء  
المنفعة لان الحاجة الى القضاء بالعقد ومع اختلاف الشاهدين في البديل لا يتمكن القاضي من  
ذلك واما بعد استيفاء المنفعة فالحاجة الى القضاء بالمال فينبغي ان يكون على الخلاف عند  
ابي يوسف ومحمد رح يقضي بالاقل كما في دعوى الدين اذا ادعى المدعي ستة وشهد بها احد  
الشاهدين والاخر بخمسة قال رض والاصح عندي ان الشهادة لا تقبل عندهم جميعا ههنا لان الاجرة  
تدل في عقد المعاوضة كالثمن في البيع فلا بد ان يكون مكذبا اخذ شاهديه فيمنع قبول شهادته وان  
لم يكن لهما بينة وقد تصادق على الاجارة واختلفا في الاجرة قبل استيفاء المنفعة تحالفا وترادا وكذلك  
ان كانت دابة فقال المستكري من الكوفة الى بغداد بخمسة وقال رب الدابة الى الصراط بعشرة  
والصراط المنصف تحالفا وبعد ما حلفا ان قامت البينة لاحدهما اخذت ببينته وان قامت لهما بينة  
اخذت ببينة رب الدابة على الآجرو بينة المستأجر على فضل المسير على قول ابي حنيفة رح وكان  
يقول اول الى بغداد باثنى عشر ونصف وان اتفقا على المكان واختلفا في جنس الاجر فالبينة  
بينت رب الدابة وان كان قد ركبها الى بغداد وقال امرتني الدابة وقد قال صاحبها كريتها منك  
بدرهم ونصف فالقول قول الراكب ولا ضمان عليه ولا اجر فان اقام المؤجر شاهدين فشهدا احدهما  
بدرهم والاخر بدرهم ونصف فانه يقضى له بدرهم كذا في المبسوط \* انكر الصباغ دفع الثوب اليه  
فشهد شاهدانه دفع اليه ليصبغه احمر وشهد الآخري ليصبغه اصفر لا يقبل كذا في محيط السرخسي \*  
ولو ان رجلا ادعى قبل رجل انه اكراه ابنتين في اعيانهما بعشرة دراهم الى بغداد واقام على ذلك  
البينة واقام رب الدابنتين البينة انه اكراه احدهما بعينها الى بغداد بعشرة دراهم كان ابو حنيفة رح يقول  
اولا بانه يقضى باجارة الدابنتين الى بغداد بخمسة عشر درهما اذا كان اجر مثلهما على السواء ثم رجع  
وقال يقضى باجارة الدابنتين الى بغداد بعشرة دراهم وهو قول ابي يوسف ومحمد رح هذا  
الذي ذكرنا اذا اتفقا على جنس الاجر واما اذا اختلفا في جنس الاجر بان قال صاحب الدابة  
اكريتك اجدنهما الى بغداد بدينار واقام البينة على ذلك واقام المستكري البينة انه استكراهما  
جميعا الى بغداد بعشرة دراهم فانه يقضى باجارة الدابنتين الى بغداد بدينار وخمسة دراهم اذا كان  
اجر مثلهما على السواء كذا في المحيط \* ولو اكرى دابنتين احدهما بعينها الى الحيرة والاخرى

كتاب الاجارة ( ٦٧٦ ) ( الباب الخامس والعشرون ) الفصل الاول

الى القادسية فجازوها الى القادسية فنفت احدتهما واختلفا فقال المكري التي نفقت قد اكثرتني الى الحيرة وقد خالفت فعليك الضمان وقال المستكري هي التي اكثرتني الى القادسية فالتقول قول المكري وضمن المستكري قيمتها كذا في الغيائية \* وان ادعى المستأجر الاجارة وجدها صاحب الدابة فشهد شاهدانه استأجرها اليه ركبه اليه بغداد بعشرة وشهد الآخرون انه استأجرها اليه ركبه او يحمل عليها هذا المناع والمستأجر يدعي كذلك لم تجز الشهادة وكذلك ان اختلفا في حملتين كذا في المبسوط \*

رجل ركب سفينة رجل من ترمذ الى آمل ثم اختلفا فقال صاحب السفينة للراكب حملتك الى آمل بخمسة دراهم وقال الراكب استأجرتني لأحفظ السكان الى آمل بعشرة دراهم يحلف كل واحد منهما وليست البداية بيمين احدهما بالولى من الآخر فكان للتاضي ان يبدأ بآيهما شاء وان اقرع كان حسنا فان حلقا لا اجر لاحدهما على صاحبه وان اقاما البينة فالبينة بينة الراكب وهو الملاح ويقضى له بالاجر على صاحب السفينة ولا اجر عليه لصاحب السفينة لانهما اقاما البينة يجعل كان الامر بين كانا في بطل اجارة صاحب السفينة من الراكب لانه لا بد للملاح من ان يكون في السفينة رجل قال الآخري اركبتك بغلا من ترمذ الى بلخ بعشرة دراهم وقال المدعى عليه لا بل استأجرتني لابلغة الى فلان ببلخ بخمسة دراهم فانه يحلف كل واحد منهما فان حلقا لا يجب شيء وان اقاما البينة فالبينة بينة صاحب البغل لان حفظ البغل واجب على المستأجر فلا يجوز الاجارة على ذلك كذا في الظهيرية \* قال المستأجر اكثرتني الى القادسية بدرهم وقال الآخر الى موضع آخر وقد ركبتها الى القادسية فلا كراه عليه لانه خالف كذا في السراجية \* وان قال المؤجر انما آجرتك الدابة الى هذا الموضع وقال الراكب لا بل اعرتني الدابة وجاوز الموضع فهلكت الدابة فانه يضمن كذا في الذخيرة \* ولو ركب رجل دابة رجل الى الحيرة فقال رب الدابة اكثرتني الى الجبانة بدرهم فجاوزت ذلك وقال الذي ركب اعرتنيها وحلف على ذلك فهو بريء من الاجر فان اقام رب الدابة شاهدين انه اكراه الى الحيرة بدرهم لم تقبل الى ذلك وان ادعى رب الدابة انه اكراه الى الساحل بدرهم ونصف وشهد له شاهد بذلك وأخرش به دانه اكراه الى الساحل بدرهم فانه يقضى له عليه بدرهم اذا كان يدر كنهها كذا في المبسوط \* فان اقام صاحب الدابة شاهدين فشهد له شاهد بدرهم ونصف فانه يقضى له بدرهم واحد ولو كان الآخر يدعى الاجارة بدرهمين فشهد شاهد بدرهم واحد وشاهدتين بدرهمين لا يقبل

لا يقبل في قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضيهان \* رجل استأجر داراً سنة فادعى  
المستأجر انه استأجرها احد عشر شهراً بدرهم وشهراً بتسعة وادعى الآجر انه آجرها سنة بعشرة دراهم  
واقام كل واحد منهما بينة على ما ادعى روى عن ابي يوسف رح انه يقضى بينة رب الدار وان اختلفا  
في هذه الوجوه بعد ما مضت مدة الاجارة او بعد ما وصل الى المكان الذي يدعى اليه الاجارة  
فالقول قول المستأجر مع يمينه ولا يتحالفان عندهم ان اختلفا في الآجر بعد انقضاء بعض المدة او مسيرة  
بعض المسافة فانهما يتحالفان واذا اختلفا تفسخ الاجارة فيما بقي فيكون القول قول المستأجر في حصة  
ما مضى كذا في الظهيرية \* وعنه ايضا رجل اقام البينة اني استأجرت هذه الدار من هذا الرجل شهرين  
بعشرة دراهم واقام رب الدار بينة اني آجرتها منه شهراً بعشرة دراهم فاني اقبل بينة رب الدار  
على الآجر واجعلها شهراً بعشرة واجعل على المستأجر في الشهر الثاني خمسة دراهم كذا في المحيط \*  
وفي جامع الفتاوى ولو قال آجرت منك هذا الشهر بعشرة دراهم وقال الآخر استأجرت هذا الشهر  
وشهراً آخر بخمسة ففي الشهر الاول تجب عشرة دراهم وفي الشهر الثاني درهمان ونصف كذا  
في التاتارخانية \* رجل اقام بينة انه آجر بينة هذا بتسعة دراهم ثلثة اشهر كل شهر بثلثة دراهم واقام الآخر  
بينته انه استأجره ستة اشهر كل شهر بدرهم فعليه لثلثة اشهر تسعة دراهم وثلثة اشهر ثلثة دراهم كذا في  
محيط السرخسي \* هشام قال سألت ابا يوسف رح عن رجل في يديه دار سكنها شهراً فاقام رجلان  
كل واحد منهما بينة انها داره آجرها منه يعني من صاحب اليد هذا الشهر بعينه بعشرة دراهم والذي  
في يديه الدار ينكر دعواهما قال ابو يوسف رح الدار بين المدعين نصفاً ولكل واحد منهما خمسة دراهم  
استحساناً والقياس ان يكون لكل واحد منهما عشرة دراهم كذا في المحيط \* وفي نوادر هشام عن ابي يوسف رح  
رجل دفع الى خياط ثوباً ثم قال رب الثوب اعطيتك الثوب على اجرة درهم وقال الخياط لم تسم  
لي اجراً فالقول قول رب الثوب وان قال رب الثوب لم اسم لك اجراً وقد اخذته على سبيل الاجر  
وقال الخياط سميت لي اجراً فانه يحلف رب الثوب وله اجر مثله كذا في الذخيرة \* ذكر في الاصل  
رجل دفع الى صباغ ثوباً ليصبغه احمر فصبغه احمر على ما وصف له بعصر ثم اختلفا في الاجر فقال  
الصباغ صلبته بدرهم وقال رب الثوب بدا نقين فان قامت لهما بينة اخذت بينة الصباغ وان لم يقم  
لها بينة فاني انظر الى ما زاد العصر في قيمة الثوب فان كان درهماً او اكثر اعطيت به درهمين وان يحلف  
الصباغ ما صبغته بدا نقين ولا يزداد عليه وان كان ما زاد في الثوب من العصر اقل من دانقين

اعطيته دانتين بعد ان يحلف صاحب الثوب ما صبغته الابدانتين ولا ينقص منه وان كان يزيد في الثوب نصف درهم قال اعطيت الصباغ ذلك بعد ان يحلف ما صبغته بدانتين وكذلك كل صبغ له قيمة كذا في البدائع \* وان كان الصبغ سوادا فالقول قول رب الثوب مع يمينه ولو قال رب الثوب صبغته لي بغير اجر فالقول قوله وكذلك كل صبغ ينقص الثوب فاما كل صبغ يزيد في الثوب فقال رب الثوب صبغته لي بغير اجر وقال الصباغ صبغته بدرهم فعلى كل واحد منهما اليمين على دعوى صاحبه وليس هذا بتحالف للاختلاف في بدل العقد ولكن الصباغ يدعي لنفسه درهما على رب الثوب ورب الثوب منكر فعليه اليمين ورب الثوب يدعي على الصباغ انه وهب الصبغ منه فقد تمت الهبة باتصاله بملكه والصباغ منكر لذلك فيحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ثم يضمن رب الثوب ما زاد الصبغ في ثوبه ولا يجاوز به درهما كذا في المبسوط \* ان اختلفا في اصل الاجرة فقال رب الثوب للقصار عملت لي بغير اجر وقال القصار لابل عملت لك باجر فان اختلفا قبل العمل يتحالفان ويبدأ يمين المستأجر وان اختلفا بعد الفراغ من العمل فالقول لرب الثوب وان تصادقا على انه دفع اليه ولم يسم الاجرة لم يذكره في الكتاب وذكر ابو الليث رح في ميون المسائل فيه اقوال ثلاثة قال محمد رح ان اتخذ دكانا وانتصب لعمل القصار فانه تجب الاجرة والا فلا وعليه الفتوى هكذا في محيط السرخسي \* ولو اختلف القصار ورب الثوب في مقدار الاجرة فان لم يكن اخذ في العمل تحالفا وترادا وان كان قد فرغ من العمل فالقول قول رب الثوب ولو كان الاختلاف بينهما بعد ما اقام بعض العمل ففي حصة ما اقام القول قول رب الثوب مع يمينه وفي حصة ما بقي يتحالفان اعتبارا للبعض بالكل كذا في المبسوط \* اذا اختلفا في جنس الاجر انه دراهم او دنانير او في صفته انه جيد او ردي يتحالفان اذا كان الاختلاف قبل الشروع في العمل فان كانت الاجرة عينا ان اختلفا في جنسه او في قدره يتحالفان ولو اختلفا في صفته لا يتحالفان والقول قول المستأجر بخلاف ما اذا كانت الاجرة دينا ولو اختلفا في مقدار المنزل وكان ذلك قبل استيفاء المنفعة تحالفا كما في بيع العين فبعد ذلك ان كان الاختلاف في الاجرة يبدأ يمين المستأجر وان كان الخلاف في المنفعة يبدأ يمين المؤجر وايهما نكل عن اليمين لزمه دعوى صاحبه وان اقاما البينة فالبينة بينة المؤجر وان كان الخلاف في الاجرة وان كان الخلاف في المنفعة فالبينة بينة المستأجر ولو ادعى فضلا فيما يستحقه من الاجر وادعى المستأجر فضلا فيما يستحقه من المنفعة فالامر في التحالف على ما بيناه فان اقاما البينة قبلت بينة



كل واحد على الفضل الذي يستحق نحو ان يدعي الآجر شهرا بعشرة والمستأجر شهرين بخمسة واقام البيئة يقضى بشهرين بعشرة وان لم يكن لواحد منهما بيئة وقد استوفى بعض المنفعة فالقول قول المستأجر فيما مضى مع يمينه ويتحالفان ويفسخ العقد فيما بقي وان كان اختلافهما في الاجرة في نوعين بان ادعى احدهما دراهم والآخر دنانير فالامر في التحالف والنكول واقامة احدهما البيئة على ما بينا وان اقام البيئة فالبيئة بيئة الآجر وان اختلفا في المدة مع ذلك او في المسافة بان قال المؤجر آجرتك الى القصر بدينار وقال المستأجر بل الى الكوفة بعشرة دراهم واقام البيئة فهي الى الكوفة بدينار وخمسة دراهم كذا في المحيط \* وان اختلفا في الجفسين فقال الآجر آجرتك الدابة الى القصر بدينار وقال المستأجر بل الى الكوفة بعشرة دراهم فانهما يتحالفان وايهما نكل لزمه دعوى الآخر وايهما اقام البيئة قبلت وان اقام البيئة فانه يقضى الى الكوفة بدينار وخمسة دراهم اذا كان القصر على النصف من بغداد الى الكوفة يقضى الى القصر بدينار ببيئة الآجر ومن القصر الى الكوفة بخمسة دراهم ببيئة المستأجر كذا في فتاوى قاضيخان \* وان اختلفا في الاجر والمدة جميعا او في الاجر والمسافة جميعا فقال الآجر آجرتك الى القصر بعشرة دراهم وقال المستأجر لابل الى الكوفة بخمسة دراهم فانهما يتحالفان واذا حلفا فسخ العقد بينهما وايهما اقام البيئة قبلت بيئته وان اقاما يقضى بالبينتين جميعا فيقضى بزيادة الآجر ببيئة الآجر وبزيادة المدة والمسافة ببيئة المستأجر وايهما يبدأ الدعوى يحلف صاحبه والا كذا في خزائن المفتين \* قال ابو يوسف رح رجل دفع حذاء نعلين ليخصفها فقال الحذاء امرتني بدرهمين وقال الآجر امرتني بدرهم ينظر ان كان يستطيع ان ينزعهما من غير ضرر فالقول قول الحذاء وينزعهما وان كان لا يستطيع ان ينزعهما الا بضرر فله اجر ما زاد فيه كذا في محيط السرخسي \* ولو اختلف الخياط ورب الثوب فقال رب الثوب امرتني ان تقطعه فباء وقد خطته قميصا وقال الخياط لا بل امرتني ان اقطعه قميصا فالقول قول رب الثوب مع يمينه وهو بالخيار ان شاء اخذ القميص واخطاه اجر مثله وان شاء ضمنه قيمة ثوبه غير مقطوع كذا في الظهيرية \* وقال شيخ الاسلام ملاء الدين الاسيجابي في شرح الكافي وان اقام البيئة فالبيئة بيئة الخياط كذا في غاية البيان \* ولو اختلف الصباغ ورب الثوب فقال رب الثوب امرتني بالعصفر وقال الصباغ بالزعفران فالقول قول رب الثوب في قولهم جميعا كذا في البدائع \* دفع ليصبغ بقفيز مصفر فقال صبغته بقفيز وقال رب الثوب بربع قفيز برؤى

اهل الصبغة فان قالوا مثل هذا اصبع قد يكون بربع قفيز فالقول قول رب الثوب والبيئة للصباغ  
 كذا في محيط السرخسي \* وفي اجارات الاصل لو امر حجاما ان يقطع سنه فقلع ثم اختلفا قال امرتك  
 بان تقلع غير هذه السن وقال الحجام امرتني بقلع هذه القول قول الآمر ولو قلع ما امره لكن سن  
 اخرى متصلة بهذه السن فانقلعت لا يضمن كذا في الخلاصة \* ولو امره ان يقطع شيئا من جسده  
 او يبط قرحته ثم اختلفا فالقول للآمر مع يمينه لان الامر يستفاد من قبله هكذا في محيط السرخسي \*  
 قال ولو دفع الى نداف ثوبا يندف عليه قطنا وامره ان يزيد من عدة ما رأى وقد ندف عشرين اسنارا  
 فقال رب الثوب دفعت خمسة عشر اسنارا وامرتك ان تزيد فلم تزد الا خمسة وقال النداف دفعت  
 الي عشرة وامرتني ان ازيد عشرة وقد زدت القول قول النداف وعلى صاحب القباء ان يدفع  
 اليه عشرة اساتير من قطن ولو اختلفا فيما امر به ايضا فقال صاحب الثوب دفعت اليك خمسة عشر  
 وامرتك ان تزيد خمسة عشر وقال النداف دفعت الي عشرة وامرتني ان ازيد عشرة فزدت  
 صاحب الثوب بالخيار ان شاء صدقه ودفع اليه عشرة اساتير وان شاء اخذ قيمة ثوبه ومثل عشرة  
 اساتير وكان الثوب للنداف كذا في المحيط \* اعطى خياطا ثوبا ليقطعه قباء محشوا ودفع اليه البطانة  
 والفطن فقطعه وخاطه وحشاه واتفعا الى العمل والاجر غير ان رب الثوب يقول البطانة ليست بطانتي  
 فالقول للخياط مع يمينه ان هذه بطانته فلو حلف يلزم البطانة لرب الثوب وبسعه ان يأخذها ويلبسها  
 هكذا في الكبرى \* ولو دفع الى قصار ثوبا ليقصره بدرهم فاعطاه القصار ثوبا وقال هذا ثوبك فقال  
 صاحب الثوب ليس هذا ثوبي كان القول قول القصار في قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى  
 قاضيخان \* والا اجر للقصار كذا في الخلاصة \* وكذلك لو كان القصار يدعي رد الثوب عند  
 ابي حنيفة رح لانه امين على قوله وكذلك كل اجير مشترك والفتوى على قوله كذا في فتاوى  
 قاضيخان \* فان قال رب الثوب هذا ثوبي ولم آمر بك بقصره والذي دفعته اليك لتقصره غير هذا  
 الثوب فانه يأخذ الثوب ولا اجر عليه ولو كان هذا في القطع والخياطة لم يأخذها لكن يضمن الخياط  
 قيمته ويتركه على الخياط ولم يثبت هذا الخيار في القصار ولو لم يكن هكذا لكانه جاء القصار فقال قصرته  
 وفسلته وعليك الاجر وقال رب الثوب لم تقصره انت ولكني انا قصرته عندك او في بيتك او قل  
 قصره غلامي هذا عندك لا يصدق رب الثوب والقول قول القصار وكذا ما شبه هذا من الامال  
 اذا كان

اذا كان في يد صاحب العمل اذا اختصا فان كانا خارجين او في يد المالك القول قوله فان طلب القصار يمينه لم احلفه ما قصره ولكن احلفه ماله عليك كذا من قصارة هذا الثوب كذا في الخلاصة \* ولوان التصار اعطاه ثوبا فقال هذا ثوبك وهو ينكر فاخذ ونوى ان يكون موصا عن ثوبه قال محمد ر ح لا يسعه ان يلبس الثوب ولا ان يبيع الا ان يقول للقصار اخذته موصا عن ثوبي فيقول القصار نعم كذا في فتاوى قاضيخان \* من الفتاوى ارسل صاحب الكرايس الى القصار رسولا يسترد ثيابه الاربعة فلما اتى به قازاهو ثلثة قال القصار دفعت اليه اربعة وقال الرسول دفع الي ولم يعده قال يسأل صاحب الثوب ايها صدق برئ عن خصومته وايهما كذب فان حاف برئ وان ابى لزمه ما ادعى فان صدق القصار وجب اجر الثوب الرابع وان كذبه وحلف القصار فللقصار على صاحب الثوب اليمين على الاجروان حلف برئ عن خصومة الآجر بخصمة الثوب الرابع كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي متفرقات فتاوى الديناري ( كازري راجامه وسيم داد كه قصارت آن كني هم دوروز ودين دهی نكرود داشت چندا كه هلاك شد ) قال ( ضامن شود ) ولو اختلفا فقال رب الثوب ( بدان شرط داده ام كه ده روز را تمام كني ) وقد انقضت المدة ثم هلك الثوب ولي عليك الضمان وقال القصار لا بل دفعت الي مطلقا لا قصر ولم تعين مدة فالقول لمن كان واقعة الفتوى وينبغي ان يكون القول للقصار لانه ينكر الشرط ثم اذا شرط عليه ان يفرغ اليوم او نحوه من العمل ولم يفرغ فيه وقصره بعد ايام هل يجب الاجرة كانت واقعة الفتوى ايضا وينبغي ان لا يجب الاجر لانه لم يبق عقد الاجارة بدليل وجوب الضمان على تقدير الهلاك كذا في الفصول العمادية \* ولواعطى حمالا متاعا ليحمله من موضع ثم اختلفا فقال رب المتاع هذا ليس متاعي وقال الحمل هو متاعك فالقول قول الحمل مع يمينه لانه امين ولا يكون على الآمر اولا ان يصدقه ويأخذه لانه لم يعترف باستيفاء المنافع وكذا الوحمله طعاما فقال الحمل هذا طعامك بعينه وقال رب الطعام كان طعامي اجود من هذا فانه يفحش ان يكون القول قول رب الطعام ويبطل الاجر ويحسن ان يكون القول قول الحمل ويأخذ الاجروان كان نوعين مختلفين بان جاء به شعيرا وقال رب الطعام كان طعامي حنطة لم يجب الاجر حتى يصدقه كذا في محيط السرخسي \* رجل استأجر حمالا ليحمل متاعه الى بلد كذا وبسلمه الى السمسار وسلم ووزن فقال السمسار للحمل وزن الحمولة انقص مما كتب في البار جامة او في البارنا مجامه وانا لا اعطيك من الاجر بقدر النقصان ثم اختلفا

بعد ذلك فقال السمسار او فيتك الاجر وقال الحمال ما استوفيت القول قول الحمال ولا خصومة لكل واحد منهما قبل صاحبه وانما الخصومة بين الحمال وصاحب الحمولة كذا في الخلاصة \*

وفي العيون عن محمد بن حريمي دفع اليه ملاح اكرار حنطة ان يحمل كرا بكذا فلما بلغ موضع الشرط قال رب الطعام نقص طعامي وقد كاله علي الملاح وقال الملاح لم ينقص فالقول لصاحب الطعام ويقال لصاحب الطعام كله حتى يأخذ منك من كل كرم مقدار ما سمى ولو طلب الضمان من الملاح وقد كان دفع الاجرة فالقول قول الملاح ان الطعام وافر ويقال لصاحب الطعام كله حتى تضمنه ما نقص من طعامك ثم قال ههنا يقال لصاحب الطعام كله حتى تضمنه ما نقص من طعامك يحتمل انه اراد به حتى يسترد من الاجر بقدر ما نقص من طعامك ويحتمل انه اراد به تضمين ما نقص من الطعام كما هو ظاهر اللفظ فان كان المراد به الاول فظاهر على قول الكل وان كان المراد به الثاني فعلى قول ابي حنيفة رح ليس لصاحب الطعام تضمين الملاح الا بخيانة او تقصير منه وعليه الفتوى

كذا في المصمرات \* الفصل الثاني فيما اذا اختلف الآجر والمستأجر في وجود العيب بالاجرة المؤجر اذا وجد بالاجرة عيبا واراد ان يرده على المستأجر ان كان دينارا بان كانت الاجرة دراهم او دنانير او مكيلا او موزونا في الذمة سوى الدراهم والدنانير او عينا كثوب بعينه او حنطة بعينها فان صدقه المستأجر كان له ان يرده على المستأجر سواء كانت الاجرة دينارا وعينا وان كذبه المستأجر وقال ما اعطيتك هذا ان كانت الاجرة دينارا ولم يكن اقرار المؤجر بقبض الجياد ولا بالاستيفاء وانما اقر بقبض الدراهم لا غير فالقياس ان يكون القول قول المردود عليه وهو المستأجر وفي الاستحسان يكون القول قول الراد مع يمينه وهو المؤجر واذا اقر بقبض الجياد بان قال قبضت الجياد او قال قبضت الاجر واستوفيت فانه لا يصدق ولا تقبل بينة المؤجر على ذلك هكذا في المحيط \* ولو كان الاجر ثوبا بعينه فقبضه ثم جاء يرده بعيب فقال المستأجر ليس هذا ثوبي فالقول قول المستأجر فان اقام رب الدار البينة على العيب رده سواء كان العيب يسيرا او فاحشا ثم ينسخ العقد بردة لغوات القبض المستحق بالعقد فيأخذ منه قيمة السكنى وهو جر مثل الدار وان كان حدث به عيب لم يستطع رده رجع بحصة العيب من اجر مثل الدار كذا في المبسوط \* ولو استأجر فلهي من رجل بيتا فباع فيه زمانا ثم خرج منه او اختلفا فيما فيه من الزیوف واشباهه فقال رب البيت كان هذا في بيتي حين استأجرته وقال المستأجر لا بل انا احدثته فالقياس ان يكون القول قول رب الدار مع يمينه وفي الاستحسان القول قول

المستأجر وهكذا الجواب في الطحان وسائر الصنائع اذا اختلفا فيما يحدثه الصنائع في العرف والعادة دون الاجر فالمسئلة على القياس والاستحسان والحاصل في جنس هذه المسائل ان كل شيء يحدثه المستأجر مادة لحاجته اليه فالقول قول المستأجر ولو اختلف رب الدار والمستأجر في بناء الدار غير ما ذكرنا وفي باب او في خشبة ادخلها في السقف فقال رب الدار انا آجرتك وهذا فيها وقال المستأجر انا احدثت فان القول قول رب الدار مع يمينه كذا في المحيط \* والآجر المفروش والغلق والميزاب الظاهر ان رب الدار هو الذي يتخذ ذلك وما كان في الدار من لبن موضوع او آجر او جص او جذع او باب موضوع هو للمستأجر فان اقاما البينة نفي كل شيء جعلنا القول فيه قول المستأجر فالبينة بينة رب الدار ولو كان في الدار بئر ماء مطوية او بالوعة محفورة فقال المستأجر انا احدثتها وانا اقلعها فالقول قول رب الدار وكذلك الجص والسترة والخشب المبني في البناء والدرج والمراد من الدرج ما يكون مبنيا فاما ما يكون موضوعا فيه كالسلم فالقول قول المستأجر كذا في المبسوط \* فلو اقر رب الدار ان المستأجر جصصها او فرشها بالآجر او ركب فيها بابا او غلقا فللمستأجر قلعه فان اضر القلع برب الدار فعلى رب الدار قيمة يوم الخصومة كذا في الخلاصة \* وان اختلفا في الاتون من بناءه فالقول للمستأجر لان الظاهر ان المستأجر هو الذي بناءه لحاجته اليه كذا في محيط السرخسي \* ولو كان في الدار كوارات تخل او حمامات فذلك كله للمستأجر كما لمناع الموضوع كذا في المبسوط \* ولو خرج المستأجر من الدار ثم اختلفا فيما في الدار فما كان مركبا نحو الباب والسريرو غلق الباب فالقول قول رب الدار وما كان مفصولا نحو الفرش والاواني والخشب الموضوع فالقول فيه قول المستأجر كذا في الغيائية \* الا في احد مصراعي الباب اذا كان موضوعا والاخر مركبا او لوح يعلم انه سقط من السقف فهو الآجر وفي التنوير يعتبر العرف ولو انهدم بيت من الدار فاختلفا في نقضه فان كان يعرف انه بيت انهدم فهو لرب الدار وان لم يعرف ذلك وقال المستأجر هو لي فالقول قوله كان رب الدار امره بالبناء في الدار على ان يحسبه له من الاجر فاتفقا على البناء واختلفا في مقدار النفقة فالقول قول رب الدار والبينة بينة المستأجر وكذلك لو قال رب الدار لم تبني او بنيت بغير اذني فالقول قول رب الدار كذا في المبسوط \* قالوا هذا اذا كان مشكلا الحال بان اختلف في ذلك اهل الصناعة فقال بعضهم كما يقول رب البيت انه يذهب في نفقة مثل هذا البناء قدر ما يدعيه رب البيت وقال بعضهم لا بل يذهب قدر ما يقوله المستأجر حتى يعذر

معرفة قول احدهما من جهة الغير فيعتبر حينئذ الدعوى والانكار والمستأجر يدعي زيادة ابقاء ورب  
 الدار ينكر فيكون القول قوله فاما اذا اجمع اهل تلك الصناعة على قول احدهما فالقول قوله كذا  
 في المحيط \* ولو كان على باب منها مصراعان احدهما ساقط والآخر معلق بالباب واختلفا في الساقط  
 فالقول قول رب الدار اذا صرف انه اخوة وان كان منقولاً فالقول قول المستأجر في المنقول ولو كان  
 بيتاً سقفه مصور بجذوع مصورة فسقط جذع منها وكان مطروحاً في البيت واختلف رب الدار  
 والمستأجر فيه فقال رب الدار هو لسقف هذا البيت وقال المستأجر بل هو لي وتبين ان تصاويرة  
 موافقة لتصاويرة البيت فان القول في ذلك قول رب الدار مع يمينه وان كان منقولاً كذا في  
 الذخيرة \* اذا تكاثر من رجل في الدار وفي الدار ساكن كل شهر بدرهم فادخله في الدار  
 وخلي بينه وبين المنزل وقال اسكنه فلما جاء رأس الشهر طلب رب المنزل الاجر فقال المستأجر  
 ما سكنته حال بيني وبين النزول فيه الذي كان يسكن في الدار او غاصب ولا بينة له بذلك والساكن  
 مقر بذلك او جاحد لا يلتفت الى قول الساكن واذا لم يقبل قول الساكن بقي الاختلاف بين  
 الآجر والمستأجر فينظر في ذلك ان كان المستأجر هو الساكن في الدار حالة المنازعة فالقول قول  
 رب الدار وعليه الاجر وان كان الساكن في المنزل غير المستأجر فالقول قول المستأجر ولا اجر  
 عليه رجل تكاثر من رجل بيتاً كل شهر بدرهم فلما جاء رأس الشهر طلب رب البيت اجر  
 البيت فقال المستأجر انما اعرتنيته او اسكنته بغير اجر وصاحب البيت ينكر ذلك ولا بينة لهما  
 فالقول قول الساكن مع يمينه وان اقاما جميعاً البينة فالبينة بينة صاحب المنزل وكذلك  
 اذا قال الساكن ان الدار داري ولا حق لك فيه فالقول قول الساكن مع يمينه فان قال الساكن  
 الدار لفلان وكلني بالقيام عليها فالقول قول الساكن ويكون خصماً للمدعي وان  
 قال المستأجر انك وهبت لي المنزل فلا اجر لك وقال الآجر بل آجرتك فالقول قول المستأجر  
 في الاجر وان اقاما جميعاً البينة يؤخذ ببينة الموهوب له وهذا كله اذا لم يكن اقر الساكن باصل  
 الكراء فاما اذا اقر باصل الكراء ثم ادعى الهبة او العارية فانه لا يصدق وعليه الاجر الا ان يقيم بينة  
 والمستأجر خيار الرؤية ان لم يكن رأى المستأجر فان اختلفا فقال صاحب الدار قد كنت رأيت  
 وقال المستأجر لم اره فالقول قوله فاذا حلف انه لم يرها ردها الا ان تقوم بينة انه قد رآها كذا  
 في المحيط

في المحيط \* ولو استأجر دارا شهرا ثم ادعى المستأجر ان الآجر باعها منه بعد الاجارة وانكر الآجر  
ثم مضت مدة بعد ذلك قالوا الاجارة تكون لازمة فيما مضى لانهما تصادفا على الاجارة والبيع  
لم يثبت كذا في فتاوى قاضين خان \* رجل تكارى منزلا من رجل على ان اجرة ان يكفيه وعياله نفقتهم  
ومؤنتهم مادام في الدار فالاجارة فاسدة فان سكن كان عليه اجر المثل كما في سائر الاجارات  
الفاسدة فان قال المستأجر انفقت على عيالك وقال صاحب المنزل لم تنفق فالقول قول صاحب  
المنزل وان اقام البينة فالبينة بينة المستأجر رجل تكارى دارا شهرا بعشرة دراهم فسكنها ليوم او يومين ثم  
تحول الى دار اخرى كان للآجر ان يطالبه باجر جميع الشهر فان قال انما استأجرتها ليوم او حدا فالقول  
قوله وان اقام البينة فالبينة بينة الآجر كذا في الذخيرة \* واذا استأجر من آخر دارا شهرا بدرهم فسكنها  
شهرين فعليه اجر الشهر الاول دون الشهر الثاني فان انهدم شيء من سكناه في الشهر الثاني يضمن  
ولا ضمان فيما انهدم من سكناه في الشهر الاول فان اختلفا فيما انهدم فقال المستأجر انما انهدم من  
سكنائي في الشهر الاول وصاحب الدار يقول انما انهدم من سكناك في الشهر الثاني فملك الضمان  
فالقول قول المستأجر مع يمينه والبينة بينة صاحب الدار كذا في المحيط \* وان زاد على الشهر الاول  
يوما او يومين فقال المستأجر انما انهدمت في الشهر الاول فالقول قوله لانه غاصب كذا في المبسوط \*  
تكارى بيتا ودارا على ان يسكنها شهرا فاعطاه صاحب المنزل المفتاح فلما مضى الشهر يطالبه رب  
المنزل بالاجر فقال المستأجر لم اقدر على فتحه وقال الآجر بل قدرت على فتحه وسكنت ولا بينة  
لهما فانه ينظر الى المفتاح الذي دفع اليه للحال ان كان مفتاحا يلايم الغلق يمكن فتح الباب فالقول  
قول رب الدار ولا يصدق المستأجر في قوله لم اقدر على فتحه وان كان مادفع من المفتاح لا يلايم الغلق  
ولا يمكن فتحه الباب به فالقول قول المستأجر وبه يقتضى وان اقام البينة فالبينة بينة رب المنزل وان كان المفتاح  
مفتاحا لا يلايم الغلق كذا في جواهر الاطلاعي \* آجر داره سنة فلما انقضت اخذ الدار وكنسها وسكنها  
فقال المستأجر كانت لي فيها دراهم فكنسيتها ورميتها فلو صدقه رب الدار في ذلك ضمنها وان انكر فالقول له  
مع يمينه كذا في الكبرى \* اذا استأجر الرجل من آخر حماما مدة معلومة ثم اختلفا في قدر الحمام  
انه لصاحب الحمام او للمستأجر فالقول قول صاحب الحمام ولو انقضت مدة الاجارة وفي الحمام  
رماد كثير وسرقين كثير فقال رب الحمام السرقين لي وقال المستأجر هو لي وانا انقله فالقول قول  
المستأجر ان الم يعرف كون المدعى في يد صاحب الحمام قبل هذا فاما الرماد فان كان ذلك مبرر

عمل المستأجر وكان مقرا بذلك فعليه ان ينقله فان جحدان يكون من عمله فالقول قوله كذا في المحيط \* وان استأجرت المرأة حليا معلوما التلبسه يوما الى الليل فهو جائز فان البست غيرها في ذلك اليوم فهي ضامنة ولا اجر عليها وان اختلفا فقال رب الحلي لبسته وقالت لابل البست غيري ذكر ان القول قول صاحب الحلي معنى هذا انهما اختلفا في الاجر فقال رب الحلي لبسته بنفسك فعليك الاجر وقالت المرأة البست غيري فلا اجر علي فالواجب ان يكون الجواب فيه على قياس ما ذكر في الدار ان يحكم الحال ان كان في يدها وقت المنازعة فالقول رب الحلي وان كان في يد غيرها فالقول قولها فان هلك الحلي كان لرب الحلي ان يصدقها ويضمنها ولا اجر له كدالوثبت الالباس معاينة وان كذبها فقد ابرأها من الضمان ثم يكون القول قول صاحب الحلي اذا اختلف رب الدابة والمستأجر ولم يركب بعد فقال المستأجر اكريتني من الكوفة الى بغداد بعشرة وقال رب الدابة بل اكريتك من الكوفة بعشرة دراهم الى قصر والقصر هو المنصف ان لم يقم لاحدهما بينة فانهما يتحالفان ويتراذان وان قامت لاحدهما بينة فانه يقتضي بينته وان اقام جميعا البينة كان ابو حنيفة راح اولاي يقول الى بغداد بخمسة عشر درهما ثم رجع وقال يقضى الى بغداد بعشرة دراهم وهو قول ابي يوسف ومحمد راح كذا في المحيط \* وان استأجر الدابة الى مكان معلوم ولم يسم ما يحمل عليها فان اختلفت اوردت الاجارة وان حمل عليها او ركبها الى ذلك المكان فعليه المسمى استحسانا وكذلك لو استأجر عبدا ولم يسم ما استأجره له كذا في المبسوط \* وان استأجر الرجل من آخر دابة ودفعها اليه بغير سرج ولا لجام وقال اكريتك عريانا ولم اكرك بسرج ولا لجام وقال المستكري استكريتك بسرج ولجام كان القول قول صاحب الدابة كذا في المحيط \* اذا تكاثر ثلث دواب من بغداد الى مدينة الري باعيانها كانت الاجارة جائزة واذا جازت الاجارة فلوان المكاري باع هذه الدواب من غيره او وهب او تصدق او آجر او اعار او ودع فجاء المستكري ووجد الدواب في يد غيره فاراد ان يقيم البينة على اجارته هل تقبل بينته فهذا على وجهين اما ان يكون المكاري حاضرا او غائبا فان كان المكاري حاضرا فانه يقبل بينته وان كان يقرانه آجره ضامنه واذا سبعت بينة المستأجر وكان المكاري باعه من غيره ان كان باعه بعذر بان كان عليه دين فادح لم يكن للمستأجر سبيل على الدابة وان باعها بغير عذر كان المستأجر احق بها الى ان تنقضي مدة اجارته وان كان آجر من غيره او وهب او تصدق كان المستأجر احق بها الى ان يستوفي اجارته



ثم يجوز في هذه التصرفات ويكون الجواب في حق هذه التصرفات كالجواب فيما اذا باعه بغير عذر هذا الذي ذكرنا ان كان المكاري حاضرا فاما اذا كان غائبا فان بينة المستأجر تقبل اذا كان الذي في يده الدابة مشتربا او متصدا فاعليه او موهوبا له لانه يدعي الملك لنفسه فيما في يده فينصب خصما لكل من يدعي حقا في يده وبعد هذا ان كان باعه المكاري بعذر فلا سبيل له على الدابة وان كان باعه بغير عذر او وهب او تصدق كان المستأجر احق به الى ان يستوفي الاجارة فاما اذا كان الذي في يده الدابة مستأجرا او مستعيرا او مودعا وقد صدقه المستكري فيما قال لا تقبل بينته عليه ثم يقول في الكتاب والمستأجر احق بها حتى يستوفي اجارته ولم يذكر ان المستأجر الاول احق بها ام الثاني ويجب ان يكون المستأجر الثاني احق بها بخلاف ما اذا كان المكاري حاضرا ذكر شيخ الاسلام المعروف بخواهر زادة المسئلة على هذا الوجه فلم يجعل المستأجر الثاني خصما للمستأجر الاول وذكر شيخ الاسلام الزاهد احمد الطواويسى والشيخ فخر الاسلام عليّ البزدوي ان بينة المستأجر على صاحب الدابة اذا كان مستأجرا مقبولة وجعله خصما له وفرق بين المستأجر وبين المستعير والمودع كذا في الذخيرة \* ولو استكرى الدابة فقال له المكاري استكر غلاما يبتعك ويتبع الدابة واعط نفقته ونفقة الدابة من الكراء جاز ذلك فان اعطى الغلام نفقته ونفقة الدابة فسرت منه ان اقر صاحب الدابة ذلك برئ المستكري وان اختلفا في الامر باستكراء الغلام او في الامر بدفع النفقة الى الغلام كان القول قول صاحب الدابة كذا في الظهيرية \* وعلى المستكري البينة انه استأجر الغلام وان كان المستكري وكيله بالاستيجار فان اقام البينة على انه استأجر الغلام بعد هذا وافر الغلام انه قبض منه النفقة الا انه ضاع وسرق منه وانكر المكاري كان القول قوله لانه لما ثبت استيجار الغلام صار الغلام وكيله من جهة المكاري بقبض ما عليه من الكراء متقدرا للنفقة والوكيل بقبض الدين اذا قال قبضت وهلك عندي كان القول قوله فكذا هذا كذا في الذخيرة \* فان اقر صاحب الدابة انه امره بدفع النفقة الى الغلام وانكر الدفع فافر الغلام انه اعطاه قبل قول الغلام كذا في الظهيرية \* رجل استأجر دابة ذاهبا وجائيا فمات المكاري في الطريق فان الاجارة لا تنتقض فان استأجر رجلا حتى يقوم على الدابة جاز وكان اجرة على المستكري ولا يرجع بذلك على الورثة فان اختلفت الورثة والمستكري فقالت الورثة انما آجره ابونا هذه الدابة على ان مؤنة الدابة عليك وانكر المستكري ذلك فالقول قوله وادعوا فاما بينة فالبينة بينة الورثة فاذا استأجر رجلا دابة من رجلين ذاهبا وجائيا

التي بغداد فقال احدهما اكريناكها بعشرة دراهم وقال الآخر بخمسة عشر فان اختلفا قبل استيفاء المعقود عليه وليست لهم بينة والمستأجر يكذب كل واحد منهما ويدعي الإجارة بخمسة فانه يجب التحالف في نصيب كل واحد منهما فاذا تحالفوا فسخ القاضي العقد في جميع الدابة كما في بيع العين وان كان المستأجر يصدق احدهما بان كان يدعي العقد بعشرة فانه لا يجب التحالف في حصة الذي صدقه ويتحالفان في حصة الذي يدعي العقد بخمسة عشر فاذا تحالفوا وطلب احدهما الفسخ من القاضي او طلبا جميعا وان القاضي يفسخ العقد في حصته وتبقى الإجارة في حصة الآخر بخمسة دراهم عندهم جميعا كالمومات احدهما وان وقع الاختلاف بعد استيفاء المعقود عليه فالقول قول المستأجر مع يمينه وان اقاما جميعا البينة فانه يقضى لكل واحد منهما بنصف ما دعي من الاجر فيقضى لمدعي خمسة عشر سبعة ونصف ويقضى الآخر خمسة دراهم هذا اذا اختلفا في بدل المعقود عليه واما اذا اختلفا في قدر المعقود عليه في السير فقال احدهما اكريناكها الى المدائن وقال الآخر الى بغداد واتفقوا على الكراء فان كانوا اختلفوا قبل السير والمستأجر يكذب كل واحد منهما فيما يدعي ويدعي مكانا آخر ابعده مد ليقران فانه يجب التحالف في نصيب كل واحد منهما فان حلفوا وطلبوا الفسخ من القاضي فسخ القاضي العقد في جميع الدابة وان كان المستأجر يصدق احدهما فيما يدعي فانه لا يجب التحالف في نصيبه انما يجب التحالف في نصيب الآخر فاذا حلف يفسخ العقد في نصيبه وتبقى الإجارة في نصيب الآخر جائزة عندهم جميعا هذا اذا اختلفا قبل المسير وان اختلفا بعد المسير الى حد المكاريين فالقول قول الآخر مع يمينه وان اقاموا جميعا البينة فالبينة بينة المستأجر اذا كان يدعي زيادة سير على ما يقولان كذا في المحيط \* تكاري شق محمل فقال الحمل عنيت عيدان المحمل وقال المستكري بل عنيت الابل ان كان الكراء مثل ما يتكاري به خشب المحمل فالقول للحمال وان كان مثل ما يتكاري من الابل فالقول للمستكري لان اسم المحمل كما يطلق على العيدان يحمل على الابل فيكون المراد من هذا اللفظ مجهولا فوجب استبانة المراد من الملفوظ بالمسمى كذا في محيط السرخسي \*

واذا استأجر الرجل دابة وغلاما ليذهب به بكتاب الى بغداد واختلف المستأجر والاجر فان اختلفا في ايفاء العمل والمرسل ينكر فيكون القول قوله كالبائع اذا ادعى تسليم المبيع والمشتري ينكر وان اختلفا في ايفاء الاجر فالقول قول الغلام هكذا في المحيط \* رجل تكاري غلاما ليذهب له بكتاب

بكتاب الى بغداد فقال الغلام قد ذهبت بالكتاب وقال الذي ارسل اليه الكتاب له لم تأتني به فعلى الغلام البينة على ما يدعي لانه يدعي ايفاء المعقود عليه فان اقام البينة انه دفع الكتاب اليه كان الثابت بالبينة كالثابت باقرار الخصم وله الاجر على المرسل دون من حمل الكتاب اليه وان قال المرسل اليه اعطيته اجرة عشرة دراهم فعليه البينة على ذلك كما لو كان المرسل هو الذي يدعي ايفاء الاجر وان اقام الغلام البينة انه قد اتى بغداد بالكتاب فلم يجد الرجل فله الاجر كذا في المبسوط \* رجل تكاري دابة من رجل ولم يسم بغلا او حمرا فاجاء بحمار فاختلغا فقال المستكري انما استكريت منك هذا البغل بخمسة دراهم وقال المكاري لا بل اكريتك هذا الحمار بخمسة دراهم فان اختلفا قبل الركوب وليس لاحدهما بينة فانهما يتحالفان وان اختلفا بعد الركوب ولم يقم لاحدهما بينة فالقول قول المستأجر فاما اذا اقاما جميعا البينة ان وقع بينهما الاختلاف في المعقود عليه وهي المنفعة فان اختلفا قبل الركوب فالبينتين بينة المكاري كذا في المحيط \* واذا تكاري دابة من الكوفة الى فارس ويسمى مدينة معلومة فالاجارة جائزة فان اختلفا في النقد فقال المستأجر اعطيتك نقد فارس لان الوجوب كان بفارس ونقد فارس انقص وقال المكاري لا بل عليك نقد كوفة لان العقد كان بكوفة ونقد كوفة ازبد كان عليه نقد المكان الذي فيه العقد لا نقد المكان الذي حصل فيه الوجوب كذا في الذخيرة \* استعمله في الرستاق باجارة فامدة واختصما في البلد واجرمثل ذلك العمل يتفاوت في المكان يجب اجر مثل عمله في المكان الذي استأجره فيه كذا في القنية \* فاذا استأجر الرجل الدابة الى الحيرة فقال رب الدابة هذه الدابة دونك فاركبها فلما كان بعد ما يرجع من الحيرة اختلفا فقال المستكري ولم اذهب بها الى الحيرة فلا اجر علي وقال صاحب الدابة لا بل ذهبت بها الى الحيرة ولي عليك الاجر فان لم يعلم خروجه وتوجهه الى الحيرة فالقول قول المستأجر وان علم خروجه الى الحيرة فالقول قول صاحب الدابة هكذا في المحيط \* فان تكاري يوما الى الليل بدرهم فارة الدابة على ادبها وقال اركبها اذا شئت فلما جاء الليل نازعاني الكراء والركوب فان كانت الدابة دفعت الى المستأجر فعليه الاجر وان كان لم يدفعها فلا اجر عليه وعلى رب الدابة البينة انه قد ركبها كذا في المبسوط \* رجل استأجر عبدا يخيط معه مشاهرة كل شهر باجر مسمى فجمد الخياط الاجارة وادعى العبد انه عبده واقام رب العبد البينة على الاجارة فاختلغا الى القاضي في ذلك شهران ثم زكي الشهود وقد استعمله قبل الجحود وبعده فعليه اجر جميع ذلك ولو عطب العبد في حال الجحود في الخياطة

فلا شيء على المستأجر انما عليه الاجرة وكذلك لو قال المستأجر هو عبدة ولكن غصبته والمسئلة بحالها كذا في محيط السرخسي \* واذا استأجر الرجل رحي ماء فانكسر احد الحجرين والدوارة فهذا مذكور له ان يفسخ الاجارة وكذلك ان انكسر البيت فان اختلفا فهذا على وجهين اما ان يختلفا في مدة الانكسار واختلفا في اصل الانكسار والجواب فيه كالجواب فيما اذا اختلفا في قدر مدة انقطاع الماء او في اصل الانقطاع كذا في الذخيرة \* اكثرى ابلا الى بغداد واختلفا في وقت الخروج فالامر الى المستأجر في الاصل وكذا في تعيين الطريق اذا لم يكن الطريقان متفاوتين ولو كان احدهما اصعب لابد من البيان كذا في الخلاصة \* قال رجلان استأجرا دابة من الري الى الكوفة باجر مسمى فلما ذهبا الى الكوفة اختصما عند القاضي فقال احدهما اكتريناها من فلان الى الكوفة ذاهبا وجائيا وقال الآخرا اكتريناها من فلان الى مكة ذاهبا وجائيا ولا بينة لواحد منهما فان القاضي يقضي بالدابة ملكا للمقر له الغائب ولا يقضي فيها بالاجارة ويمنع القاضي كل واحد منهما من الذهاب الى الموضع الذي يدعي فان ادعى كل شيء تركهما القاضي وما اجمعا عليه فان اقام كل واحد منهما البينة على ما ادعاه من الكراء وزكيت البيتان وقف القاضي الدابة في ايديهما ولا يأذن القاضي لواحد منهما في الركوب الى الموضع الذي يدعي ولكن يأمرهما ان يتفقا عليها على ما يرى ان رجى قدوم صاحبها وان لم يرج لا يأمرهما بالنفقة بل يأمرهما بالبيع واذا باع الدابة بامر القاضي وقف القاضي الثمن في ايديهما فان كان قد اتفقا عليهما بامر القاضي وثبت ذلك عند القاضي فالقاضي يعطيهما من الثمن مقدار ذلك كذا في التآثر خانية \* فان طلب كل واحد منهما الكراء الذي دفع الى صاحب الدابة لم يدفع لان فيه قضاء على الغائب ولكن يجعل الثمن في ايديهما موقوفا الى ان يبرهن ان ربهامات والقاضي ان لا يسمع خصومتهم ولا يأمر بالبيع والنفقة لان فيه قضاء على الغائب بوجه وفيه حفظ مال الغائب فيميل الى اي جانب شاء كذا في الكافي \* ولو اكتربا دابة من بغداد الى الكوفة ذاهبا وجائيا فلما بلغا الكوفة بدا احدهما ان لا يرجع الى بغداد وكان ذلك عذرا في فسخ الاجارة فان رفع الامر الى القاضي في فسخ الاجارة وتصادق عليهما ذلك ولم يقيما بينة فالقاضي لا يتعرض لشيء من ذلك فان اقاما البينة مع تصادقهما على ذلك فالقاضي لا يفسخ الاجارة لما في ذلك من القضاء على الغائب لكنه ان شاء آجر ذلك النصف من شريكة على سبيل النظر وفي الكتاب يقول ان شاء القاضي يكرى الدابة كلها من الذي يرجع الى بغداد ومعناه

ان القاضي يكرى النصف الذي كان لصاحب العذر من الذي يريد الرجوع اليه ، بغداد ويقرر الكراء في النصف الذي كان له وان شاء اكرى نصفها من آخر فيركبها جميعا وعلى سبيل النهائي كما كانا بفعلان مع الاول ثم لم يذكروا في الكتاب انه اذا لم يجد من يكرى ذلك النصف هل له ان يودع ذلك النصف من الذي يريد الرجوع اليه بغداد وذكروا في موضع آخر انه ان شاء فعل ذلك فيكون النصف في يده بالوديعة والنصف بالاجارة فيركب يوما وينزل يوما وهذا الاطلاق على قولهما اما على قول ابي حنيفة رح اجارة النصف من رجل آخر لا يجوز لمكان الشيوع كذا في المحيط \* وفي نوادر بن سماعه وهشام عن محمد رح رجل آجر داره من رجل بدراهم معلومة فاستحقها رجل بالبينة وقال كنت دفعتها الى الآجر وامرته ان يؤجرها فلا جرة لي وقال الآجر كنت فصبتها منه وآجرتها فلا جرة لي فالقول قول رب الدار و يأخذ الآجر وان اقام الآجر البينة على ما ادعى من الغصب لا تقبل بينته وان اقام بينة على اقرار المستحق بما ادعى من الغصب تقبل بينته وكانت الاجرة له ولو كان الآجر بنى في الارض بناء وآجرها مبنية فقال رب الارض امرتك ان تبني وتؤجر وقال الآجر غصبتك وبنيتها وآجرتها قال يقسم الآجر على قيمة الارض غير مبنية وعلى البناء فما اصاب الارض فهو لرب الارض وما اصاب البناء فهو لصاحب البناء كذا في الذخيرة \* قال ابو بكر استأجر دابة وذهب الى سمرقند فجاء آخر وادعاه لنفسه ولم يصدقه انه مستأجر واستحق عليه هل للآجر ان يرجع على بائعه قيل لا فان كان المدعي للدابة ادعى فعلا على الذي في يده الدابة بان قال هذه الدابة ملكي غصبتها مني ينتصب هو خصما ويسمع عليه البينة ويكون للآجر حق الرجوع على بائعه واذا ادعى على آخر اني استأجرت هذه الدار التي في يدك من فلان بتاريخ كذا قبل ان تستأجرها هل ينتصب صاحب اليد خصما للمدعي في حق اثبات الاجارة عليه حتى لو اقام بينة على الاجارة هل تسمع بينته فهذا على وجهين اما ان ادعى على صاحب اليد فعلا بان قال استأجرت هذه الدار من فلان وقبضتها فاخذتها مني بغير حق او غصبتها عني تسمع بينته واما اذا قال استأجرت من فلان قبل ان تستأجر اني وقد سلم اليك ولم يدع عليه فعلا لا تسمع بينته كذا في المحيط \* المستأجر اذا ادعى انه استأجر الارض وهي فارغة وادعى المؤجر انها كانت مشغولة ومزرعة يعتبر الحال وان كانت الارض فارغة فالقول للمستأجر وان كانت مشغولة فالقول للآجر وهو المختار كذا في خزائن المغتربين \* باع الدلال ضبعة رجل بامرة

فقال صاحب الضيعة بعثها بغير اجر وقال الدلال بل باجر فان كان هذا الدلال معروفاً بأنه يبيع اموال الناس بالاجر لا يصدق الا امر على دعواه ويجب اجر المثل كذا في جواهر الاخلاطي \*  
 ولو قال الراعي خفت الموت فذبحتها فانكر المالك فالقول قوله وعلى الراعي البينة كذا في الوجيز للكردي \*  
 وفي فوائد صاحب المحيط اختلف الراعي مع المالك فقال الراعي ذبحتها وهي ميتة وقال المالك ذبحتها وهي حية فالقول قول الراعي في صيد النوازل اما الاجنبي اذا قال ذبحت شاة هي ميتة هل يكون مثل الراعي قال ينبغي ان يكون مثله حتى يكون القول قوله مع يمينه وهكذا قاله بعض الفقهاء راجح لان في ضمانه شك بخلاف ما اذا قال ذبحت شاة باذنك وانكر المالك الاذن حيث يكون القول قول المالك ولو قال الراعي ذبحتها لانها مريضة وقال صاحبها ما بها مرض فالقول قول رب الشاة ويضمن الراعي كذا في الفصول العمادية \* دفع الاجر الى المؤجر ومات بعد شهرين فطالبه الورثة باجر عشرة اشهر وقال المؤجر آجرتها بهذه الاجرة شهرين وابحت له السكنى بقية السنة وقالت الورثة بل آجرتها سنة فالقول للمؤجر لانه مالک الاجرة وادعت الورثة ابطال ملكه كذا في القنية \*  
 الباب السادس والعشرون في استيجار الدواب للركوب يجوز استيجار الدواب للركوب والحمل فان اطلق الركوب جاز ان يركب من شاء كذا في الهداية \*  
 اذا ركب بنفسه او اركب واحدا ليس له ان يركب غيره كذا في الكافي \* فان ركبها المستأجر او غيره بعد ما تعين فعطبت ضمن قيمتها كذا في الجوهرة النيرة \* فان قال على ان يركبها فلان فاركبها غيره فعطبت ضمن كذا في الكافي \* اذا تكارى من رجل ابلا مسماة بغير عينها من كوفة الى مكة فالاجارة جائزة قال الشيخ الامام خواهر زادة ليس تفسير المسئلة ان استأجر ابلا بغير عينها لان استيجار ابل بغير عينها لا يجوز لجهالة المعقود عليه بل تفسيرها ان يتقبل المكاري الحمل فيقول له المستكري احملني الى مكة بكذا فيكون المعقود عليه الحمل في ذمة المكاري وانه معلوم بل آلة الحمل وجهالة الآلة لا توجب فساد الاجارة كما في الخياط والقصار وما اشبه ذلك قال الصدر الشهيد ونحن نفتي بالجواز كما ذكر في الكتاب وتفسير ذلك ما قلنا وصار ذلك معنى معتادا ولو لم يكن كذلك لاجوز كذا في المحيط \* ولو استأجر دابة الى موضع معلوم فلما سار بعض الطريق يتحت الدابة وضعفت عن السير فان كان المستأجر استأجر الدابة بعينها كان للمستأجر الخيار ان شاء

نقص الاجارة وان شاء تبرص الى ان تنوى الدابة وليس له ان يطالبه بدابة اخرى وان كان المستأجر تكارى حمولة بغير عينها ليحمل الى ذلك المكان فاذا ضعفت الاولى كان له ان يطالبه بدابة اخرى كذا في خزائن المفتين \* في جامع الفتاوى ولواستأجر دابة الى مكان معلوم ولم ينفذها الى ذلك المكان وقد استعملها فلا اجر عليه وان انفذ بها الى ذلك المكان وجب الاجر ركب اولم يركب وهذا اذا انفذ بها الى ذلك المكان من الموضع الذي استأجر الدابة ولو مكث ينظر ان مكثه مثل ما يكون انتظار خروج القافلة فعليه الاجر لذهابه الى ذلك المكان ركب اولم يركب ولو مكث كثير مقدار ما لا يمكن في انتظار القافلة وقد تقرر عليه الضمان فلا يرتفع بالخروج فلا يجب الاجر كذا في التاتارخانية \* رجل استأجر دابة يوم ما وانتفع بها فيه وامسكها تلك الليلة وقد ورم بطنها واعنت فتركها في الدار التي هي فيها وهي دار غيره فماتت يضمن كذا في جواهر الفتاوى \* ولودفع المكارى الدابة الى المكتري لا يجب عليه ان يبعث تلميذه او غلامه وعن محمد رح انه يجب كذا في الغيائية \* وفي الصيرفية استأجر دابة بعينها للحمل فحمل المكارى علي غيره قال لا يستحق الاجر ويكون منبرعا كذا في التاتارخانية \* ولو تكارى من الفرات الى جعفي وجعفي قبيلتان بالكوفة ولم يسم اي قبيلتين هي او الى الكناسة ولم يسم اي الكناستين هي الظاهرة او الباطنة فعليه اجر مثلها ومثله بخارا اذا تكاراها الى السهلة ولم يبين اي السهلتين هي سهلة قوت او سهلة امير او تكاراها الى جنوب ولم يبين اي القريتين والسهلة (ريگستان) وسهلة الامير ورب سمرقند كذا في الظهيرية \* استأجر دواب من خوارزم الى بخار بعشرين دينارا ولم يعين النقد ولا الوزن فالمتعبر نقد خوارزم ووزنه لمكان العقد فيه كذا في القنية \* تكارى دابة بلربعة دراهم الى مكان كذا على ان يرجع اليوم فلم يرجع الى ايام يجب عليه درهمان لانه مخالف في الرجوع كذا في الوجيز للكردي \* استأجر بعبرا الى مكة فهذا على الذهاب دون المجيء وفي الغارية على الذهاب والمجيء كذا في الذخيرة \* في فتاوى آهوا استأجر دابة ليحمل عليها مائة من من الحنطة فمرضت فلم تطق الا خمسين فحمل عليها هل يرجع على المكارى بحصة ذلك قال القاضي بدفع الدين لانه رضي بذلك كذا في التاتارخانية \* واذا تكارى بابتين احدهما الى بغداد والاخرى الى حلوان فان كانت التي الى بغداد بعينها والتي الى حلوان بعينها جاز العقد وان كانت بغير عينها لم يجز وعليه فيما ركب اجر مثله ولا ضمان اعتبار العقد الفاسد بالجاز كذا في المبسوط \* ولو تكارى بابتين رجلا ن صفقة واحدة يقسم الاجر على اجر

مثلها على قدر حملها وكذا اذا استأجر غلامين للخطابة ونحوه كذا في الغيائية \* واذا تكرر قوم مشاة ابلا على ان المكاري يحمل ما به من مرض منهم او من اصبي منهم فهذا فاسد ولو شرط عليه عقبة الاجير وتفسيرها ان يركب واحد منهم ثم ينزل ثم يركب الآخر ثم ينزل فذلك جائز كذا في الخلاصة \* واذا أجاز الرجل دابة الى الجبانة او الى الجنزة فهذا لا يجوز قالوا انما لا يجوز الى الجبانة في بلدة لاهلها جبانان احدهما بعيدة والاخرى قريبة كما كان في بلاد محمد رح جبانان احدهما بعيدة والاخرى قريبة ولا يدري الى ايتهما أجاز ما اذا كانت جبانة واحدة يجوز وتقع الاجارة على اول حدود من تلك الجبانة وفي الجنزة انما لا يجوز اذا كان المصلي اثنين او ثلاثة ولا يدري الى ايتهما أجاز ما اذا كان المصلي واحدا واكثر الا انه يعلم انه الى ايها أجاز يجوز كذا في الذخيرة \* وان استأجر دابة ليشيع عليها رجلا او ليقضي عليها رجلا لا يجوز الا ان يسمى موضع ما معلوما كذا في الظهيرية \* اذا استأجر من رجل دابة كل شهر بعشرة على انه متى بداله من ليل او نهار حاجة ركبها فان كان يسمى بالكوفة ناحية من نواحيها فهو جائز وان لم يسمى مكانا معلوما لا يجوز كذا في المحيط \* وان تكارها من بلد الى كوفة ليركبها فله ان يبايع عليها منزله بالكوفة استحسانا وفي القياس ليس له ذلك وكذلك لو استأجرها ليحمل متاعا فان حط المتاع في ناحية من الكوفة وقال هذا منزلي فاذا هو قد اخطأ فاراد ان يحمله ثانية الى منزله فليس له ذلك وكذلك لو تكرر حمارا من الكوفة ليركبه الى الحيرة ذاهبا وجائبا فله ان يبلغ عليه الى اهل الكوفة اذا رجع من موضع كما لو تكرر من الكوفة الى الحيرة واذا تكرر دابة بالكوفة من موضع كانت فيه الدابة الى الكناسة ذاهبا وجائبا فاراد ان يبلغ في رجعتة الى اهل الكوفة لم يكن له ذلك انما له ان يرجع الى الموضع الذي تكرر فيه الدابة كذا في المبسوط \* وفي المنتقى لو تكرر دابة على دخول مشرين يوما الى موضع كذا فاذا دخله المكاري في خمسة وعشرين يوما قال يحط عنه من الاجر بحساب ذلك وهذا يستقيم على قول ابي يوسف ومحمد رح اما على قول ابي حنيفة رح ينبغي ان يفسد الاجارة كذا في الخلاصة \* وان تكارها من الكوفة الى بغداد على انه ان ادخله بغداد في يومين فله عشرة والا فله درهم فعند ابي حنيفة رح التسمية الاولى صحيحة والثانية فاسدة وعندهما تصح التسميتان كذا في المبسوط \* ولو اكرى ابلا من كوفة الى مكة للحج ذاهبا وجائبا كان له ان يركبها يوم التروية ويوم عرفة ويوم النحر وثلاثة ايام التشريق كذا في خزائن المفتين \* ولو اكرى الدابة رجلا ن فمات احد هما في بعض الطريق اجبر المكاري على



ان يكرى للذي يريد السير نصف بعيره بنصف الاجر وله ان يحمل معه مثل الذي مات ولو استأجروا سفينة لحملهم فيها فمات بعضهم حمل الباقين بحصنهم وله ان يحمل مثل من مات او اكثر ما لم يضر الباقين في سيرهم المشروط فان قال احدهم اقم هنا فان كان في بعض البوادي اجبر الى ان ينتهي الى اقرب العمران كذا في الغيانية \* رجل استأجر بعيرا من الكوفة الى مكة ذاهبا آتيا ثم مات بعد ما قضى المناسك فانما عليه من الاجر بحساب ذلك فان العقد فيما بقي قد بطل بموته فسقط من الاجر بحسابة ويجب في تركته بحساب ما استوفى ثم بين فقال يلزمه من الكراء خمسة اعشار ونصف ويبطل عنه اربعة اعشار ونصف وهذه مسئلة عجيبه قال شمس الائمة السرخسي وبيان تخريج هذه المسئلة ان من الكوفة الى مكة سبعة وعشرين مرحلة فذلك للذهاب وللإياب كذلك وقضاء المناسك يكون في ستة ايام في يوم التروية يخرج الى منى وفي يوم عرفة يخرج الى عرفات وفي يوم النحر يعود الى مكة لطواف الزيارة وثلاثة ايام بعده للرمي ويحسب كل يوم مرحلة فاذا جمعت ذلك كله كان ستين مرحلة كل ستة من ذلك عشرة فاذا مات بعد قضاء المناسك والرجوع الى مكة نقد تقرر عليه ثلثة وثلثون جزءا من الاجر سبعة وعشرون جزءا للذهاب الى مكة وستة اجزاء للمناسك وذلك خمسة اعشار ونصف عشر كل عشر ستة قال شمس الائمة ربما يشترط الممر على المدينة فيزداد ثلثة مراحل فان من الكوفة الى مكة على طريق المدينة ثلثين مرحلة فان كان شرط ذلك في الذهاب تكون القسمة على ثلث وستين جزءا ويتقرر عليه ستة وثلثون جزءا من ثلثة وستين جزءا من الاجر ثلثون للذهاب وستة لقضاء المناسك فان كان اشترط الممر على المدينة في الاياب فعليه ثلثة وثلثون جزءا من ثلثة وستين جزءا من الاجر للذهاب سبعة وعشر بن جزءا ولقضاء المناسك ستة اجزاء وان كان شرط بينهما ان الذهاب من طريق المدينة والاياب كذلك فالقسمة على ستة وستين جزءا وانما يتقرر ستة وثلثون جزءا للذهاب وثلثون ولقضاء المناسك ستة فحاصل ما يتقرر عليه ستة اجزاء من احد عشر جزءا من الاجر ولم يعتبر السهولة والوعورة في المراحل لقسمة الكراء عليها لان ذلك لا يمكن ضبطه والوعورة الصعوبة هذه مسئلة يمتحن بها من يتبحر في علم الفقه هكذا كان يحكي والدي عن استاذة الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني كذا في الظهيرية \* ولو اراد المكثري ان ينصب على الحمل كنيسة او قبة لا يملك ذلك ولا يملك ان يبدل من جنسها ما هو اعظم منها وان كان دونها او مثلها جاز ولو اراد المكثري ان يبدل البعير مثل الاول جاز ولو انكسر

المحمل فركب على الزاملة يجب الاجر بكماله وان هرب المحمال فانفق المكتري على الدابة  
 بامر الحاكم او بامر من نصبه الحاكم يرجع بما انفق على صاحب الدابة ولا يصدق في الانفاق  
 الابينة كذا في الغيائية \* واذا تكارى الرجل دابة من رجل على ان يركب مع فلان بشيعة  
 الى مكان معلوم حتى جازت الاجارة فحبسها من الغد الى انتصاف النهار ثم بد الرجل ان لا يخرج  
 فرد الدابة عند الظهر فلا اجر وهل يضمن بهذا الحبس ان حبسها قدر ما يحبس الناس لا انتظار خروج  
 ذلك الرجل لا يضمن وان كان اكثر من ذلك يضمن كذا في الذخيرة \* واذا استأجر دابة للمحمل فله  
 ان يركبها واذا استأجرها للركوب لم يكن له ان يحمل عليها واذا حمل عليها لا يستحق الاجر  
 وفي الباقي اذا استأجر دابة يحمل عليها فحمل رجلا عليها لا يضمن كذا في المحبط \* رجل تكارى  
 دابة الى بغداد على ان يعطيه الاجر اذا رجع من بغداد لم يكن لصاحب الدابة ان يطالبه بالكراء  
 ما لم يرجع من بغداد وهذا مشكل لانه لا يدري ميقات رجوعه من بغداد فان كان الاصل مجهولا  
 فان مات المستأجر في بغداد الآن يأخذ صاحب الدابة اجر الذهاب من تركته كذا في الظهيرية \*

الباب السابع والعشرون في مسائل الضمان بالخلاف والاستعمال والضياع والتلف وغير ذلك استأجر  
 دابة الى موضع كذا فركبها في المصر ولم يذهب الى ذلك الموضع يضمن ولو كان هذا في الثوب لا  
 كذا في السراجية \* ومن محمد ربح استأجرها ليركبها في المصر يوم ما فخرج عليها ثم ردها في ذلك  
 اليوم الى المصر برى عن الضمان كذا في التاتار خانية \* استأجر دابة ليحمل عليها شعيرا كيلا  
 معلوما فحمل عليها برأ مثل كيله فعليه قيمة الدابة ان هلك ولا اجر عليه في قولهم جميعا لان الحنطة  
 اقل من الشعير وهي اصلب واشد اندا ما جا من الشعير فصار كما لو حمل عليها حجارة وحديدا  
 بخلاف ما لو استأجرها ليحمل عليها عشرة اقفة من شعير وحمل عليها احد عشر فقير من شعير حيث  
 يضمن جزء من احد عشر جزء من قيمتها اذا كانت الدابة تقوى على حمل ذلك لان المحمول من  
 جنس المسمى ولو سمي عشرة اقفة من حنطة فحمل عليها عشرة اقفة من شعير ففي الاستحسان  
 لا يضمن ولو سمي حنطة وزنا فحمل عليها شعيرا مثل وزن الحنطة لا يضمن اذا لم يجاوز المحمول  
 عن موضع الحمل من الدابة وان سمي شعيرا فحمل عليها وزن الشعير حنطة ضمن والاصل  
 ان المسمى متى كان في موضع الحمل والمحمول ايضا في موضع الحمل وقد استويا وزنا الا ان المحمول  
 يأخذ

يأخذ من موضع الحمل اقل مما يأخذ المسمى ضمن لان المحمول حينئذ يكون اضر بالدابة من المسمى كما لو سمي حنطة او شعير فحمل عليها حديدا او حجرا مثل وزن المسمى فان كان المحمول يأخذ من موضع الحمل اكثر مما يأخذ المسمى لا يضمن لانه ايسر على الدابة فلا يضمن بالخلاف اليه الا اذا جاوز المحمول من موضع الحمل كما لو سمي حنطة فحمل بوزنها حطبا او تينا او قطنا بحيث جاوز موضع الحمل وبهذا يفتى كذا في الظهيرية \* ولو تكارها ليجعل عليها شعيرا كيلا معلوما فحمل عليها برّا مثل نصف ذلك من البر قال الامام السرخسي رح يضمن وقال الامام خواهرزاده لا يضمن استحسانا قال الصدر الشهيد رح في عارية الاصل هو الاصح كذا في الخلاصة \* ولو استأجر دابة ليحمل عليها شعيرا فحمل عليها في احد الجوارقين حنطة وفي الآخر شعيرا فعطبت قال اصحابنا يجب عليه نصف الضمان ونصف الاجرة كذا في الينابيع \* ولو حمل الاكبية والطيا لسة مكان الثوب الزطي ضمن كذا في الغياثية \* اكثر من بعير المحمل فحمل زاملة يضمن وان حمل رجلا مكان الحمل لا يضمن لانه اخف كذا في محيط السرخسي \* استأجرها ليركب فاركب غيره ثم انزله وركب لا يبرأ من الضمان ولو استأجرها ان يحمل التي موضع كذا افتقارها اليه هناك ولم يركب ولم يحمل وجب الاجر ولو لم يركب ولم يحمل بعد في الدابة لا يجب الاجر كذا في التاتارخانية \* وان استأجر سرجا ليركبه شهرا فاعطاه غيره فركب فهو ضمان ولا اجر عليه وان استأجر اكا فابتقل عليه حنطة شهرا فهو جائز وحنطته وحنطة غيره سواء والجوالق كذلك كذا في المبسوط \* واذا استأجر ليحمل عليها حمل نفسه فحمل عليها حمل غيره فلا ضمان ولو استأجر محمدا ليركبه فليس له ان يحمل غيره كذا في التاتارخانية \* ولو استأجر دابة على ان لا حدها ثلثيها وللآخر ثلثها فحمل عليها الاول سبعة والآخرة عشرة ضمن هذا اربعة وثلثا من سبعة عشر لان المأذون له خمسة وثلثان كذا في الغياثية \* واذا استأجر من آخر دابة ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها احد عشر مختوما فعطبت الدابة من ذلك بعد ما بلغت المكان المشروط فعليه الاجر كاملا ويضمن جزء من احد عشر جزء من قيمة الدابة ولم يملك شيئا من المستأجر قالوا تاويل المسئلة من وجهين احدهما ان كانت الدابة تطبق حمل ما زاد وكانت تسير مع الحمل اما ان كانت لا تطبق يضمن جميع قيمتها على قياس مسئلة تأتي بعد هذا والثاني ان يحمل عليها احد عشر مختوما دفعة واحدة اما ان يحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة ثم حمل عليها وعطبت الدابة يضمن قيمتها بتمامها هذا اذا حمل الحادي عشر

في المكان الذي حمل العشرة اما اذا حمل في مكان آخر (چنانكه بفتراک بر آویخت) يضمن بقدر الزيادة على  
قياس مسئلة تأتي بعدهذا ان شاء الله تعالى كذا في المحيط \* فرق بين هذه المسئلة وبينهما اذا استأجر ثورا  
ليطحن بها عشرة مخاتيم حنطة فطحن احد عشر مختوما وطلعت الدابة واستأجرها ليكرب جريبا فكرب  
جريبا ونصفا وهلك الثور فانه يضمن جميع القيمة لان الطحن يكون شيئا فشيئا فلما طحن عشرة انتهى  
العقد فبعد ذلك هو في طحن الحادي عشر مخالف من كل وجه فيضمن جميع قيمتها كما لو طحن عليها  
قفيزا ابتداءً واما الحمل يكون بدفعة واحدة وبعض المحمول مأذون فيه فلا يضمن بقدره كذا في الذخيرة \*  
قال الامام استأجر دابة ليحمل عشرة مخاتيم حنطة فحمل عشرين فان سلمت عليه تمام الاجر وان  
تلقت بعد ما بلغت عليه نصف قيمتها وتماام الاجر ويضمن عند الثاني كذا في الوجيز للكدري \* وان  
استأجرها ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها خمسة عشر مختوما من الحنطة وجاء بالحمار  
سليما فهلك قبل ان يرد الى صاحبه ان كان الحمار يعلم انه يطبق ذلك كان عليه ثلث القيمة  
وكمال الاجر المسمى وان كان لا يطبق يضمن جميع القيمة ولا يجب الاجر كذا في فتاوى  
قاضيخان \* ولو امر المكثري لرب الدابة ان يحملها فحملها وهو يعلم انه زيادة او لا يعلم لا يضمن  
المكثري وهذه حيلة كذا في الغبائية \* وان اكترها ليحمل عليها عشرة فجعل في جوائز عشرين  
فامر رب الدابة ان يضعه عليها ففعل وهلك لاضمان وان حملا معا ضمن ربع القيمة ولو كانا في  
عدلين فحمل كل واحد منهما عدلا او حمل المستأجر او لاثم رب الدابة لاضمان اصلا ولو حمل ربها  
او لا ضمن المستأجر نصف القيمة كذا في الوجيز للكدري \* استأجر دابة ليركبها الى مكان معلوم  
فركب وحمل مع نفسه حملا يضمن قدر الزيادة ان عطيت الدابة نص في الكتاب وتفسير ذلك ان يرجع  
على اهل البصر فيسأل عنهم ان هذا الحمل كم يزيد على ركوبه في النقل وهذا اذا لم يركب موضع الحمل  
بل يكون ركوبه في موضع الحمل والحمل في موضع آخر اما اذا ركب على موضع الحمل ضمن جميع  
قيمة الدابة هكذا في الصغرى \* واذا استأجر دابة ليركبها فركب هو وحمل آخر مع نفسه ان سلمت الدابة  
فعليه الاجر كمالا ولا ضمان وان هلكت الدابة من ركوبها بعد ما بلغ المكان المشروط فعليه الاجر كمالا وضمن  
نصف قيمة الدابة ويكون للمالك في ذلك الخيار ان شاء ضمن المستأجر وان شاء ضمن ذلك الغير فان  
ضمن المستأجر لا يرجع على ذلك الغير مستأجرا كان او مستعيرا وان ضمن ذلك الغير رجع على المستأجر  
ان كان ذلك الغير مستأجرا وان كان مستعيرا لا يرجع عليه ثم في حق الضمان يستوي ان يكون ذلك

الغير اخف او اثقل فالواو انما يضمن نصف قيمة الدابة اذا كانت الدابة تطبق ركوب اثنين اما اذا كانت لا تطبق ركوب اثنين يضمن جميع قيمة الدابة ثم ان محمدا راح اوجب في هذه المسئلة نصف القيمة مطلقا وذكر في الجامع الصغير فيمن استأجر دابة الى القادسية فاردف رجلا خلفه فعطبت الدابة ضمين بقدر الزيادة وذكر في الجامع الصغير ايضا بعد مسئلة القادسية بكثير واعتبر فيها الحرز والظن وفي القدوري يقول المستأجر يضمن النصف سواء كان الثاني اخف او اثقل قال الشيخ الامام الزاهد فخر الاسلام علي البزدوي وحاصل ذلك ان يعتبر الحرز والظن فان اشكلت يعتبر العدد وان حمل عليها مع نفسه صغيرا لا يمكنه استعمال الدابة ولا تصر بفها ضمن بحساب ما زاد ثم اذا ركب وحمل عليها مع نفسه حملا انما يضمن بقدر ما زاد اذا ركب في غير مكان الحمل فاما اذا ركب على مكان الحمل يضمن جميع القيمة فعلى قياس هذه المسئلة يقول استأجر دابة ليركبها فركبها وحمل على عاتقه غيره يضمن جميع قيمة الدابة وهذا اذا كانت الدابة تطبق ان يركب عليها مع الحمل اما اذا كانت لا تطبق ذلك يجب جميع الضمان في الاحوال كلها كذا في المحيط \* ولو استأجر دابة ليركبها فلبس من الثياب اكثر مما كان عليه حين استأجرها فان لبس من ذلك مما يلبس الناس اذا ركبوا لم يضمن فان كان اكثر من ذلك ضمن بقدر ما زاد كذا في المبسوط \* رجل استأجر دابة فاما انتهى الى الدار ساقها الى الدار ودخل لينزع لباسا زائدا عليه فخرجت من الدار وهربت وخرج الرجل ولم يلحقها الا يضمن لانه ما ترك حفظها كذا في جواهر الفتاوى \* ولو استأجر ليركبها في المصر عشرة ايام فحبسها ولم يركب شيئا فعليه الاجر ولا يضمن ولو حبسها اكثر من عشرة ايام فلا اجر للزيادة ولو انفق عليها كان متبرعا كذا في التاتارخانية \* قال محمدرح في الاصل اذا استأجر دابة لبزق عليها مروسا الى بيت زوجها ليل فان كان العروس بعينها وبين المكان فانه يجوز الاجارة وان كان العروس بغير عينها فلا جارة فاسدة فان اركب عروسا في الاستحسان يعود العقد جائزا وعليه المسمى فان حبسوا الدابة حتى اصبحوا من الغد هل يجب الاجران كان استأجر هذه الدابة لركوب مروس بعينها في المصر فانه يجب الاجر وان استأجرها لركوب عروس بعينها خارج المصر فانه لا يجب الاجر وهل يصير ضامنا بالحبس ان وقعت الاجارة على الركوب خارج المصر يصير ضامنا بهذا الحبس وان وقعت الاجارة على ان يركبها في المصر لا يصير ضامنا بهذا الحبس وان كان استأجرها لركوب مروس بغير عينها فانه يجب الاجر متى حبسوها سواء

استأجره في المركوب في المصر او خارج المصر فان استأجر لحمل عروس بعينها فركب غيرها صار ضامنا ولا يجب الا جز سلت الدابة او هلك وان كان لحمل عروس بغير عينها لم يضمن كذا في المحيط \* تكاري ليحمل انسانا فحمل امرأة ثقيلة لا يضمن لان اسم الانسان يتناولها وان كانت ثقيلة بحيث لا تحملها الدابة يضمن لانه يكون اتلا فلا حملا كذا في محيط السرخسي \* لو استأجرها ليركب فركب صبييا يستمسك ضمن الكل وكذا اذا لم يستمسك كذا في الغياثية \* اكترى دابة ليحمل عايتها امرأة فولدت فحمل ولدها معها يضمن بقدر الولد وكذلك لو ولدت الناقة فحمل ولدها مع المرأة وان كان ولدت الناقة ملكا لصاحب الدابة كذا في محيط السرخسي \* واذا استأجر حمارا بسرج فاسرجه لا يسرج بمثله الحمار فهو ضامن بقدر ما زاد باتفاق الروايات وان كان السرج الثاني اخف من الاول او مثله فلا ضمان وكذلك لو استأجره باكاف فنزع ذلك الاكاف واوكفه باكاف هو اخف من الاول او مثله فلا ضمان وان او كفه باكاف هو أثقل يضمن بقدر الزيادة واذا استأجر حمارا باكاف ليركبه فنزع الاكاف واسرجه فلا ضمان ولو استأجر حمارا بسرج ليركبه فحمل عايتها كان السرج اكا فلو ركبه فهو ضامن هكذا ذكر في الجامع الصغير قالوا وهذا قول ابي حنيفة ررح وقال ابي يوسف ومحمد ررح فهو ضامن بقدر ما زاد وجه ما ذكر في الجامع الصغير وهو الاصح انه مخالف في الكل صورة ومعنى وهذا اذا كانت دابة تؤكف بمثل هذا الاكاف اما اذا كان دابة لا تؤكف اصلا او لا تؤكف مثل هذا الاكاف يضمن جميع القيمة في قولهم جميعا كذا في المحيط \* ولو استأجر حمارا عريا فاسرجه وركبه فهو ضامن قال مشائخنا اذا استأجر من موضع الى موضع لا يمكن الركوب اليه الا بسرج نحوان استأجره من بلد الى بلد لا يضمن وكذلك لو استأجره ليركب في المصر والمستأجر ممن لا يركب في المصر عريا فلا ضمان ويثبت الاذن في الاسراج في حقه دلالة فان كان المستأجر ممن يركب في المصر عريا فاعليه الضمان ثم اذا ضمن يضمن جميع القيمة او يقدر ما زاد لان كره هذه المسئلة في الاصل قال بعض المشايخ يضمن جميع القيمة وهو الصحيح هكذا في المحيط \* وان استأجر دابة بغير لجام فالجملها او كانت ملجمة فنزع وابدله بلجام مثله وركب لا يضمن وان كانت تركب بغير لجام فالجملها بلجام لا تلجم بمثلها كان ضامنا كذا في خزائن المفتين \* واذا كبح الدابة بلجامها اي جذبها الى نفسه بعنف او ضربها فعطبت ضمن عند ابي حنيفة ررح وعليه

وعليه الفتوى كذا في الجوهرة النيرة \* وعن اسمعيل الزاهد قال لو استأجره ليركبها فضررها فما نت  
ان كان يضربها باذن صاحبها واصاب الموضع المعتاد لا يضمن اجماعا وان اصاب غير الموضع  
المعتاد يضمن بالاجماع الا ان يكون مأذونا له في ذلك الموضع بعينه كذا في المضمرة \* فان كان  
في عنف في السير يضمن اجماعا كذا في الغيانية \* رجل استأجر دابة للركوب الى الكوفة فجاوزها  
من الكوفة مقدار ما لا يسامخ فيه الناس وركب في تلك الزيادة ولم يركب ثم ردها الى الكوفة  
كان عليه الاجر الى الكوفة فتكون الدابة مضمونة عليه ما لم يردّها الى صاحبها حتى لو هلك  
في طريق الكوفة يضمن قيمتها ولا يسقط عنه شيء من الاجر وهذا قول ابي حنيفة رح الآخرو هو قول  
صاحبه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو هلك المستأجر في يد المستأجر فاستحقه رجل فضمن  
المستأجر قيمته رجوعا على الآجر بما ضمن كذا في الينابيع \* جامع الفناوى اذا استأجر ليحمل عشرة  
اقفة فآجرها من غيره ليحمل عليها عشرين فقير فحمل فعطبت الدابة يتخير المالك في التضمن  
فان ضمن الثاني رجوع على الاول وان ضمن الاول لا يرجع على الثاني لانه هو الذي غره ولو  
استأجر الى همدان فعطبت الدابة في نصف الطريق والذي بقي اشد يقسم الكراء على السهولة  
والشدة لانه رب فرسخ كراوة درهم ورب فرسخ كراوة درهمان كذا في التاتارخانية \* ولو استأجر  
دابة ليركب الى موضع كذا ذاهبا وجائيا بعلفها حتى فسدت ثم رجع واراد فغيره يجب اجر مثل  
الذهاب ونصف اجر مثل الرجوع لان في الرجوع صار فاصبا في النصف وفي النصف فاسد ولو هلك  
ضمن نصف قيمة الدابة وان علفها بحسب ذلك مما عليه من الاجر كذا في الغيانية \* ولو استأجرها  
ليركبها الى مكان عينه فركبها الى مكان آخر يضمن اذا هلك وان كان الثاني اقرب من الاول  
كذا في البدائع \* واذا استأجر دابة ليذهب الى مكان كذا فذهب بها في مكان آخر وسلمت  
الدابة وهلك فلا اجر عليه والا صل في جنس هذه المسائل ان استيفاء المعقود عليه يوجب الاجر  
على المستأجر اذا تمكن المستأجر من استيفاء ما هو المعقود عليه اما اذا لم يتمكن فلا ابرى ان من  
استأجر من آخر ثوبا بعينه ليلبسه وغصب هذا المستأجر من هذا الآخر ثوبا آخر ثم ان المستأجر لبس  
الثوب المغصوب دون الثوب المستأجر فان كان في بينه فانه يجب الاجر على المستأجر في الثوب  
المستأجر وان لم يكن متمكنا بان كان فغصب رجل الثوب المستأجر من المستأجر لا اجر على  
المستأجر اصلا كذا في الذخيرة \* افتأجر دابة ليحمل عليها حملا معين الى موضع معين في طريق

بعينه او استأجر حمارا يحمل متاعه في طريق بعينه فاخذ في طريق آخر يسلكه الناس فهلك المتاع  
لم يضمن وان بلغ فله الا جر لان الطريق لما لم يتفاوت لم يقد تعيينه حتى لو اخذ في طريق لا يسلكونه  
او هو مخوف ضمن لان تعيينه مفيد وان حمله في البحر ضمن لان الهلاك فيه غالب وان بلغ فله الا جر ولا  
عبرة للخلاف عند حصول المقصود وكذا الجواب في البضاعة كذا في التمر تاشي \* رجل استأجر حمارا  
ليحمل عليه الى المدينة فحمل عليه وساقه في طريق المدينة ثم تخلف في الطريق لبول او غائط  
او اشتغل بالحديث مع غيره فذهب الحمار وضاع ان لم يغب الحمار عن بصره لا يضمن فان غاب  
ضمن كذا في فتاوى قاضي بخان \* استأجر دابة من القرية الى المصر فبعث صاحب الدابة رجلا مع  
المستأجر فتشغل المبعوث في الطريق بامر من الامور وذهب المستأجر وحده بالدابة فصاعت  
في يده لاضمان على الرجل المبعوث كذا في خزائن المفتين \* وقال ابو يوسف ومحمد رح فيمن استأجر  
دابة الى مكان بعينه فلما سار بعض طريق ادعاها لنفسه وجمدا استجارها وصاحبها يدعي الاجارة  
فلو نفقت من ركوبه لاضمان عليه ولو نفقت قبل الركوب ضمن ولو انقضت المسافة فجاء بها ليردها  
على صاحبها فتلفت يضمن وذكر القدوري ان عند ابي يوسف رح اجرة ما قبل جحوده وسقطت  
عنه اجرة ما بعد جحوده وقال محمد رح عليه اجرة الجميع كذا في الكبرى \* قال واذا عطبت الدابة  
المستأجرة والعبد المستأجر عند مستأجرهما من غير تعد ولا خلاف ولا جناية فلا ضمان عليه وبطلت  
الاجارة لانه فات المعقود عليه كذا في شرح الطحاوي \* اذا استأجر دابة ليحمل طعاما الى المدينة  
ثم حمل عليها في الرجوع قفيزين من الملح بغير اذن صاحب الدابة فماتت فعليه الضمان كذا  
في الملتقط \* وفي النوازل رجل دفع الى رجل بعيرا وامره ان يكرمه ويشترى له شيئا بالكرء فعمي  
البعير في يده فباعه واخذ الثمن فهلك في الطريق قال الفقيه ابو جعفر ان باع البعير في موضع لا يقدر  
على الوصول الى الحاكم فباعه بالبيع لاضمان عليه في البعير ولا في ثمنه وان كان في موضع يقدر ان يستطبع  
امساكه او يستطبع رده اعمى فهو ضامن لقيمه كذا في الخلاصة \* وسئل عن آجر دابة من الآخر  
ليحمل شيئا معلوما الى مكان معلوم ولم يذهب هو مع الدابة لكن استأجر رجلا ليذهب مع الدابة ثم يرجع  
بها وقال له ارجع بها الي مع البعير فوصل الى الموضع المقصود ورجعت البعير وتخلف هذا الاجير فاستعمل  
هذه الدابة اياما في حمل نفسه ثم رجع بها مع بعير آخر فامر على هذه الدابة هل يضمن الاجير قال نعم  
لانه اجيرها خالف حين استعمالها فيضمن والاجير اذا خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ عند ابي حنيفة رح



فيه قوله الآخر وهو قول ابي يوسف ومحمد راجح فان لم يستعملها لم يضمن وأن لم يرجع مع العير الاولى لانه قال له مع العير ولم يقل هذه العير فوجب اجراؤه على اطلاقه وقد رجع مع العير فلا يضمن كذا في فتاوى النسفي \* ولو استأجر دابة ليحمل عليها حنطة من موضع معلوم الى منزله يوما الى الليل وكان يحمل الحنطة الى منزله وفي الذهاب الى موضع الحنطة ثانيا يركب الدابة فعطبت يضمن قيمة الدابة وقيل يضمن ان لم تكن العادة فلو كانت عادتهم الركوب لا يضمن وهو المختار عند ابي الليث راجح كذا في خزائن المفتين \* استأجر حمارا يحمل عليه عشرين وقرا من التراب الى ارضه بدرهم وله في ارضه لبن وكلما عاد حمل عليه وقرا من لبن فان هلك في العود ضمن قيمته ولا اجر وان سلم حتى تم العمل فعليه تمام الاجر كذا في الوجيز للكردي \* استأجر حمارا ليحمل كذا حملا فزاد على ما سمى وحمل الحمولة الى مكانها وجاء بالحمار سليما فضاع قبل رده الى صاحبه نظر الى ما زاد فيضمن من قيمة حمار بذلك القدر كذا في الكبرى \* وسئل ممن استأجر حمارا لينقل عليه السرقين باجر معلوم والحمار ضعيف وقال المستأجر انه لا يتقوى على الحمل وقال الآخر بل يتقوى واحمل عليه حمل مثله فبغت فاصابت رجله آفة قال لا يضمن كذا في فتاوى النسفي \* وفي المنتقى استأجر غلاما شهرا بعشرة في الخياطة فاستعمله في اللبن ليلبنه بعشرة فعطب في ذلك ضمن وان لم يعطب في ذلك حتى رده الى الخياطة فعطب فيها فلا ضمان ولا يشبه هذا ما اذا استأجر دابة الى مكان معلوم فجاوز ذلك المكان كذا في الذخيرة \* في فتاوى ابي الليث راجح رجل جاء بدابة الى بيطار وقال انظر فيها فان بها علة فنظر فيها فقال تحت اذنها علة يقال لها فارة يعني (موش) فامر به صاحب الدابة باخراجها فخرج ذلك بامر صاحب الدابة فماتت الدابة فلا ضمان على البطار لانه مأذون في ذلك كذا في المحيط \* صبر في انقذر ادهم رجل باجر فاذا فيها زيوف او ستوقه لا يضمن الصبر في شئ لانه لم يتلف حقا على صاحب الدراهم وانما اوفى بعض العمل وهو تمييز البعض فيرد من الاجر بحساب ذلك حتى لو كان الكل زيوا فيرد كل الاجر فان كان الزيوف نصفاً في نصف الاجر ويرد الزيوف على الدافع فان انكر الدافع قال هذا ليس ما اتخذت مني كان القول قول الآخذ مع يمينه لانه ينكر اخذ غيرها وهذا اذ لم يكن الآخذ اقربا ستيفاء حقه او باستيفاء الجياد فان اقرب ذلك ثم اراد ان يرد البعض بعيب الزيادة وانكر الدافع ان يكون دراهمه لا يقبل قوله كذا في فتاوى قاضيان \* وسئل ممن استأجر ورثا فاليكتب له مصحفا وينقطة ويعشرة بكذا ويعجبه فاجطأ في

بعض النقط والعواشرف قال ابو جعفر لو فعل ذلك في كل ورقة فالدافع بالخيار ان شاء اخذ واعطاه  
اجرمثله ولا يجاوز به المسمى وان شاء رد عليه واخذ ما اعطاه وان وافقه في البعض دون البعض  
اعطاه حصته ما وافق من المسمى وما خالف من المثل كذا في الحاوي \* ولو امر رجلا ليصبغ ثوبه  
بالزعفران او بالبقم فصبغه بصبغ من جنس آخر كان لرب الثوب ان يضمه قيمة ثوبه ابيض وترك  
ثوبه عليه وان شاء اخذ الثوب واعطاه اجرمثله لا يزداد على المسمى وان صبغه ما امر به الا انه خالف  
في الوصف بان امره ان يصبغه برقع قفيز عصفر فصبغه بقفيز عصفر واقرب ذلك رب الثوب خير رب الثوب  
ان شاء ترك الثوب عليه وضمه قيمة ثوبه ابيض وان شاء اخذ الثوب واعطاه ما زاد من العصفريه مع  
الاجر المسمى كذا في الظهيرية وفتاوى قاضي خان \* ولو دفع اليه خاتما وامره ان ينقش اسمه في الفص  
فنقش اسم غيره عمدا او خطأ ان شاء صاحب الخاتم ضمته قيمة الخاتم وان شاء اخذه واعطاه مثل اجر  
عمله لا يزداد على المسمى وكذا اذا دفع اليه نجارا بابا وامره ان ينقشه كذا ففعل غير ما امر به فله الخيار  
وان وافق امره الا قليلا فلا عبرة به كذا في الغياثية \* واذا امر رجلا ان يحمر له بيتا فحضره قال محمد بن  
اعطاه ما زادت الخضرة فيه ولا اجر له ولكن يستحق قيمة الصبغ الذي زاد في البيت كذا في البدائع \*  
وان امر ان ينقش بابه او جداره احمر فنقشه اخضر فان شاء ضمته وان شاء اخذ واعطاه ما زاد الصبغ فيه  
ولا اجر له ولو امر النجار بسمك له سمك بيته فاسمكه واقامه على حاله ثم سقط من غير فعله فله الاجر  
ولا ضمان عليه وان سقط كما قام من عمله وتكسرت الاجذاع فلا ضمان ولا اجر كذا في الغياثية \* رجل  
استأجر راضا البزرعها حنطة فزرعها رطبة ضمن ما تنصها ولا اجر عليه كذا في الجامع الصغير \* ولو قال اقطع  
قميصا فخطاه قباء او امره ان يخيطه روميا فخطاه فارسيا فان شاء رب الثوب ضمته قيمة الثوب وترك  
الثوب عليه وان شاء اخذه واعطاه اجرمثله ولا يزداد على المسمى ولو خاط سراويل ينقطع حق المالك  
الى الضمان والصحيح ان له الخيار لانه وافق امره في اصل الخياطة كذا في الغياثية \* روى هشام  
عن محمد بن حريش فيمن دفع اليه رجل شيئا ليضرب له طستا موصوفا فضرب له كوزا قال ان شاء ضمته  
مثل ما شبهه ويصير الكوز للعامل وان شاء اخذه واعطاه اجرمثله لا يجاوز به ما سمى كذا في البدائع \*  
واذا دفع اليه حائك غزلا ينسجه سبعافي اربع فحاكه اقل او اكثر فله الخيار لانه يعتبر بشرطه وان  
شاء ترك الثوب عليه وضمته غزله مثله والقول قول الحائك في مقدار المقبوض وان شاء اخذ  
الثوب

الثوب واعطاه الاجر لكن في الزيادة ولا يعطي بالزيادة شيئا لانه نسج بغير امره وفي النقصان يعطيه اجر مثل ما جاء به لا يزداد على المسمى يريد به على حصة من المسمى وتفسيره انه امره سبعا في اربع ومكسرة ثمانى وعشرون وما جاء به سبع في ثلث وهذه احد وعشرون فالنقصان بالربع ينقص من المسمى ربعة فيجب اجر مثل ما جاء به ولا يزداد به على ثلثة اربع المسمى وان اختلفا في مقدار امره فالقول قول رب الثوب ويتخير ان خالفه في الشرط كذا في الغيائية \* (مردى ريسمان قريب افنده داد تا كرىاس بافند بافنده بعضى ازين ريسمان قزيرداشت وريسمان پنبه در آورد) ونسج الثوب وعلم صاحب الثوب بما صنعه الحائك فالثوب للحائك (وخداوند ريسمان از بافنده مثل ريسمان خود طلب كند) لان الحائك يصير غاصبا حيث خلط غزله بغزل الآخر خلطا لا يمكن معه التمييز او كان يهـ كن ولكن بكلفة ومشقة فيضمن غزل ذلك الرجل ويكون الثوب له كذا في خزائنة المفتين \* دفع الى حائك نوعين من الغزل وامره ان ينسج احدهما ارق والآخر اغلظ فخلط الحائك خلطا ونسجهما واحدا يضمن مثل غزله والمنسوج له كذا في الوجيز للكردي \* رجل دفع الى نساج نوعين من الغزل احدهما ارق من الآخر (وفرمودش كه اين باريك راشش صدي باف واين سطره را پانصدي) فخلط النساج ونسج احدهما في الآخر صار الكرباس للنساج بالخلاف ويضمن الحائك مثل غزله كذا في الخلاصة \* في النوازل سئل ابوبكر من اتا قال له صاحب الضيعة اخرج هذه الحنطة الى الصحراء وهذه الجوز فانه رطب حتى لا يفسد فتسوف في ذلك وتركه حتى يفسد قال ان قبل الاكار من صاحب الضيعة هذا ولم يفعل حتى يفسد ضمن في الجوز وان كانت حنطة يغرم قيمتها والفاصل له قال الفقيه اذا لم يجد من الرطب مثله فعليه قيمته وان كان بقدر على المثل فعليه مثله كذا في التاتارخانية \* ولو جاء الى خياط ثوب فقال للخياط انظر الى هذا الثوب ان كنتاني قميصا فاقطعه وخطب درهم فقال نعم ثم قال بعد ان قطعه انه لا يكفيك فالخياط ضامن بقيمة الثوب ولو قال انظر يكفيني قميصا فقال نعم قال اقطعه فاذا هو لا يكفيه لم يضمن كذا في السراج الوهاج \* ولو قال انظر الى هذا الثوب ايكفيني قميصا فقال نعم فقال صاحب الثوب فاقطعه او قال اقطعه ان افلما فاقطعه اذ لا يكفيه لاذكر لهذه المسئلة في الكتب وحكي عن الفقيه ابي بكر البلخي انه قال لا يضمن كذا في الذخيرة \* اذا دفع الى خياط ثوبا وقال اقطعه حتى يصيب القدم وكمه خمسة اشبار وعرضه كذا فجاء به ناقصا قال ان كان قد را صبع ونحوه فليس بشي وان كان اكثر منه يضمنه كذا في الخلاصة \* ترك الحمار على الباب ودخل المنزل لياخذ خضرا

الحمار وضاع ان لم يغيب من بصره لاضمان وان غاب ان موضعا لا يعد تضييعا فان كانت السكة غير نافذة او بعض القرى لا يضمن فان عد تضييعا ضمن ربط الحمار على بابه ودخل الدار لياخذ شيئا او المسجد فهدا وترك الربط سواء فيه من في المختار ذكره السرخسي كذا في الوجيز للكردي \* استأجر حمارا فحمل عليه وله حمار آخر فحمل عليه ايضا فلما سار بعض الطريق سقط حماره فاشتغل به فذهب الحمار المستأجر وهلك ان كان بحال لو اتبع الحمار المستأجر لهلك حماره او متاعه لا يضمن والا يضمن استدلالا بان البقرة اذا نددت من السرج وترك الاجير اتباعها الثلاث يضيع الباقي فهلك التي نددت لا يضمن قلت وفي اجارة الذخيرة ولو كان المستأجر حمارين فاشتغل بحمل احدهما فضااع الآخر ان غاب عن بصره فهو ضامن فعلى هذا ينبغي ان يضمن في المسئلة السابقة ان غاب عن بصره فهلك فتأمل عند الفتوى كذا في خزائنة المفتين \* وفي فتوى الاصل استأجر حمارا فاضل في الطريق فتركه ولم يطلبه حتى ضاع قال ان ذهب الحمار من حيث لا يشعر به وهو حافظ له فاذا علم فطلبه ولم يظفر به فلا ضمان عليه وكذلك لو لم يطلبه وكان آيسا من وجوده ولو طلب بالقرب في حوالى الموضع التي ذهب منه لاضمان وان ذهب وهو يراه ولم يمنعه فهو ضامن يريد به اذا غاب من بصره وعلى هذا مستأجر الحمار اذا جاء بالحمار الى الخبز وترك الحمار واشتغل بشرى الخبز فضااع الحمار ان غاب عن بصره فهو ضامن وان لم يغيب عن بصره فلا ضمان عليه كذا في المحيط \* ولو ربط الحمار على اري في سكة نافذة وليس له منزل في تلك السكة ولا بقريه ان استأجره ليركب بنفسه وضاع ضمن ولو استأجره مطلقا ولم يبين من يركب وهناك قوم ينام ليسوا في عيال المستأجر ولا من احزابه ان لم يستحفظهم ضمن ان ضاع وان استحفظهم او بعضهم وقبلوا حفظه وكان الاغلب في مثل ذلك الموضع ان نوم من يحفظ الدواب فيه لا يكون اضاعه لا يضمن وان كان ذلك موضعا عد نوم من يحفظ الدواب اضاعه ضمن يعني اذا لم يستحفظهم فاما اذا استحفظهم وقبلوا حفظه فالضمان على الذي قبل الحفظ لا على المستأجر كذا في الخلاصة \* رجل استأجر حمارا واستأجر رجلا ليحفظ الدابة فهلك الدابة في يد الاجير ان كان المستأجر استأجره ليركب بنفسه يضمن وان لم يسم الراكب فلا ضمان كذا في الذخيرة \* استأجر حمارا فوقه ليصلي الفجر فذهب الحمار وانتبهه انسان فان رآه ينتهب او يذهب ولم يقطع الصلوة ضمن كذا في الفصول العمادية \* ان اشتغل بالصلوة في الطريق والحمار بين يديه فضااع فان غاب عن بصره ولم يقطع الصلوة ولم يتبعه ضمن وان لم يغيب عن بصره حتى ضاع لا يضمن كذا في الفتاوى العتائية \* وسئل ابو بكر عن امر آخر

ان يستكري حمارا ويذهب الي موضع كذا حتى يوفي الآمر الاجر ففعل المأمور ذلك وادخل المأمور في الطريق الحمار في رباط فهجم اللصوص واستولوا على الحمار قال الاضمان عليه ان كان الرباط على الطريق الذي كان ممر المستأجر عليه وعليه الاجران كان فرغ من استعماله كذا في الحاوي \* استأجر رجلا ودفع له حمارا وخمسين ليشترى شيئا للتجارة في موضع كذا فذهب واشترى واخذ الظالم حمار القافلة فذهب البعض خلف الحمار ولم يذهب البعض والا جبر فمن ذهب بعضه استردوا البعض الا فان كان الذين استردوا يلومون الذين لم يذهبوا ضمن وان كان الذين ذهبوا لا يلومون لما فيه من تحمل المتاعب للاضمان وان توجه الى القافلة القطاع فالتقى المكاري المتاع وذهب بحماره فاخذ القطاع القماش ان كان يعلم لولا الفرار لاخذوا الحمار مع القماش لا يضمن وان امكنه الفرار مع القماش والحمار وترك القماش يضمن كذا في الوجيز للكردي \* رجل استأجر دابة ليذهب بها الى موضع معلوم فاخبر ان في الطريق لصوبا فلم يلتفت الى ذلك فذهب فاخذة اللصوص وذهبوا بالدابة قال الفقيه ابو بكر ان الناس يسلكون هذا الطريق مع هذا الخبر بدوابهم واموالهم فلا ضمان والا فهو ضامن كذا في الظهيرية \* جماعة آجركل واحد منهم حمارا من انسان وسلموا اليه ثم قالوا لواحد منهم اذهب انت معه تنعاهد الحمار فذهب معه فقال له المستأجر قف هنا مع الحمار حتى اذهب بحمار واحد واخذ الجوالق فذهب بالحمار للاضمان على المتعاهد ان لم يقدر على الاخذ منه لانهم امرؤه بتعاهد ما في يد غيره كذا في خزائن المفتين \* رجل اكترى حمارا من كش الى بخارا فعي الحمار في الطريق وصاحب الحمار كان بينخارا فامر المكتري رجلا ان ينفق على الحمار في علفه كل يوم مقدارا معلوما وسمى له الاجر الى ان يصل اليه صاحب الحمار فامسك الاجير الحمارا ما فافنفق عليه وهلك في يده قالوا ان كان المكتري اكتره لركوب نفسه ضمن وان اكتره ولم يسم الركوب لا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا دفع الرجل فرسه الى رجل ليذهب به الى قريبته ويوصله الى ولده فذهب به وسار مرحلة ثم انه ذهب وسبب الفرس في رباط ومضى لوجهه فجاء رجل من اهل تلك القرية فمر على الرباط فعرف الفرس فاستأجرو رجلا ليذهب به الى تلك القرية فذهب الاجير بالفرس فهلك الفرس في الطريق فضمن الفرس على من يجب قال لا شك ان الاول ضامن لتسبيبه واما مستأجرا الاجير الذي ذهب بالفرس الى منزله ان كان لم يأخذ الفرس فلا ضمان عليه وان اخذه ثم دفعه الى الاجير فان شهد

انه انما اخذه لبردة على صاحبه وكان الاجير من في عياله لاضمان ايضا وان ترك الاشهاد او اشهد لكن الاجير لم يكن في عياله ضمن واما الاجير فهو ضامن على كل حال وهذا الجواب مشكل في حق الاجير اذا كان المستأجر اشهد على انه اخذ لبردة هاهنا على المالك والاجير في عيال المستأجر وان سلم ذلك الفرس في ذلك الرباط الى بن اخي صاحب الفرس لا يبرأ عن الضمان واذا ضمن الاجير لا يرجع بما ضمن على المستأجر كذا في المحيط \* وفي بعض الفتاوى (خر كرى در راه بماند كرى گيرنده رفت و خزر اماند خداوند خبر با خبر نبود) فاخذ اللصوص الحمار وذهبوا به فلا ضمان على المستكري وكذلك ان كان المكاري مع الحمار الا ان المستكري لم يكن معه فذهب المكاري وترك الحمار فاخذ اللصوص الحمار فلا ضمان على المكاري قالوا هذا اذا لم يمكن للمكاري حمل المتاع على دابة اخرى فاما اذا امكنه فلم يحمل كان عليه الضمان كذا في الذخيرة \* استأجر حمارا وذهب مع حماره الى البلد فاخذ العوان حماره المملوك فاشتغل بتخليصه من يده وترك المستأجر وضاع لا يضمن ان كان لا يعرف العوان قال قاضي بخان لا يضمن مطلقا قال القاضي بدع الدين يضمن كذا في القنية \* استأجر حمارا لينقل التراب من خربة فاخذ في النقلة فانهدمت الخربة وهلك الحمار ان انهدمت من معالجة المستأجر يضمن قيمة الحمار وان انهدمت من غير معالجته بل لرخاوة فيها ولم يعلم المستأجر به فلا ضمان عليه كذا في الفصول العمادية \* رجل استأجر حمارا لينقل عليه الشوك فذهب في سكة فيها نهر جار فبلغ موضعا ضيقا فضرب الحمار فوق في النهر مع الحمل واشتغل المستأجر بقطع الحبل فهلك الحمار قالوا ان كان الموضع ضيقا لا تسير فيه الحمار وعليها احماله كان ضامنا وان كان موضعا تسير فيه الحمار وعليها احماله او يتجاوز فان عنف عليه المستأجر حتى وثب الحمار من ضربه كان ضامنا وان وقع لا من ضربه وتعنيفه لا يضمن كذا في الظهيرية \* استأجر حمارا لينقل عليه الحطب من الكرم وكان ينقل عليه الحطب ويوقره كما يوقر مثله فصدم الحمار على حائط ووقع في النهر وهلك ان لم يعنف عليه في السوق بل ساق مثل ما يسوق الناس مثل ذلك الحمار في ذاك الطريق فلا ضمان وان كان بخلافه فهو ضامن كذا في الذخيرة \* ولو حمل عليه الحطب الى المصرف صدم الحمار حائطا فوقع في النهر فعطب فان كان يمر وقر الحطب سالما غالبا لم يضمن وان كان يعلم انه قداما سلم ضمن وكذا اذا ساقه على قنطرة ضيقة كذا في الغيائية \* مستأجر الحمار قبضه وارسله في كرمه مع

بردته فسرق البردعة وانرفيه البردومرض ومات منه في يد المالك ان كان الكرم حصينا بان يكون له حائل رفيع لا يقع بصرا لما را الكرم وله باب مغلق فان عدم واحد لم يكن حصينا والبرد لا يضره مع البردعة لا يضمن البردعة والحصار وان كان بحال يضره مع البردعة ضمن قيمة الحمار لا البردعة وان لم يكن حصينا ويضره مع البردعة ضمن قيمة البردعة لا الحمار الحي وقت الرد الى المالك كذا في الوجيز للمكردي \* غصب الحمار المستأجر والمستأجر يقدر ان يأخذه منه بعد التبيين فلم يفعل حتى ضاع لم يضمن كذا في القنية \* زر ع بين ثلاثة حصود هائم استأجروا حدم من الثلاثة حمار من رجل لينقل عليه الحصائد فقبض المستأجر الحمار ودفعه الى شريكه لينقل عليه الحصائد فغضب الحمار عند المستعمل وكان المعتاد فيما بينهم ان يستأجر احد هم الحمار او البقر ويستعمله هو او شريكه لا يضمن المستأجر كذا في خزائنة المفتين \* استأجر قباناً ليزن به الحمل كان في عموده عيب ولم يعلم به المستأجر فوزن به وانكسر ان كان يوزن مثل ذلك الحمل بمثل ذلك القبان بذلك العيب لا يضمن والا يضمن وهذا اذا لم يعلم الا جر المستأجر بذلك العيب اما اذا علم فقد اذن له بان يوزن به القدر الذي يوزن فيه بدون ذلك العيب فاذا وزن ذلك القدر لا يجب الضمان كذا في الوجيز للمكردي \* قال فخر الدين وبه يفتى كذا في الكبرى \* وفي بيع المنتقى استأجر قدرا فلما انقضت مدة ردها الى المالك فهلك في الطريق لا يضمن وان لم يرد هيا يضمن كذا في الفصول العمادية \* رجل استأجر قدرا فلما فرغ حمله على الحمار وذهب به الى بيت صاحبه فزلق رجل الحمار فانكسر لا يضمن ان كان حمار يطبق ذلك وان كان لا يطبق يضمن كذا في خزائنة الفتاوى \* استأجر قدرا للطبخ فطبخ ناخذه ليخرجه الى الدكان فانزلق رجله فوقع فانكسرت ضمن كالحمال اذا انزلق وقيل ينبغي ان لا يضمن كمن استأجر ثوبا للبس وتخرق من لبسه قيل وهو الصحيح وكذا في مسألة القصعة لا يضمن ان سقطت حال الانتفاع بهذا كذا في القنية \* رجل استأجر فاسا ودفعه الى الاجير ليكسر الحطب له فذهب به الاجير ولا يدري اين ذهب ان استأجر الاجير او لا لا يضمن لانه استأجر ليدفع اليه وعلى القلب يضمن والمختار انه لا يضمن مطلقا كذا في الخلاصة \* والاصح انه اذا استأجر الفاس او لاعدل لا يختلف فيه الناس بالاستعمال لا يضمن الا ان يكون الاجير معروفا بالخيانة وان استأجر الفاس لما يختلف فيه الناس فان استأجره ليعمل هو بنفسه ضمن بالدفع اليه غيره وان استأجر الفاس ولم يعين المستعمل فدفعه الى الاجير قبل ان يستعمل هو بنفسه لا يضمن وان استعمل هو

اولا ثم دفع الى الاجير ضمن كذا في فتاوى قاضي خان \* استأجر قاص القصاب فاخذه منه العوان بالجباية ولم يخلصه بدراهم حتى ضاع لم يضمن كذا في الفنية \* استأجر من رجل مرا وجعله في الطريق ثم صرف وجهه من الطريق ودعا اجيراله ولم يبرح عن مكانه ذلك ثم نظر الى المر فاذا قد ذهب به قال ان كان تحول وجهه لم يطل حتى لا يسمى به مضيعا للمر لا ضمان عليه والقول في ذلك قوله مع يمينه ان كذبه الا جروا ن طال التفاته فهو ضامن كذا في المحيط \* واذا استأجر مرا فجعله في الطين ثم اعرض عنه فسرق ان طال الاعراض ضمن وان لم يطل الاعراض لا يضمن كذا في الملتقط \* سمسار باع مائة مرة ببيعه فامسك الثمن عنده بامر صاحب الحمولة فسرق الثمن لا ضمان عليه بالا جماع كذا في محيط السرخسي \* الحمل اذا جاء بالحمل فقال صاحبه امسكه فهلك عنده لا ضمان عليه اما القصار والخباط ومن له حق الحبس لاستيلاء الاجر اذا امسك بامره بعد العمل فهلك ان قبض الاجر فهو على ما ذكرنا وان لم يقبض فهو على الاختلاف المعروف كذا في التاتار خانية \* واذا قصد الفساد ونزع البزغ ولم يتجاوز الموضع المعتاد فلا ضمان عليه فيما عطب من ذلك فان تجاوز الموضع المعتاد ضمن وهذا اذا كان البزغ باذن صاحب الدابة اما اذا كان بغير اذنه فهو ضامن سواء كان تجاوز الموضع المعتاد ولم يتجاوز كذا في السراج الوهاج \* اذا حجم الحجام او ختن الختان فمات لم يضمن بخلاف القصار لكن هذا اذا لم يجاوز موضع العمل فان جاوز فقطع الحشفة ذكر في النوادر ان مات عليه نصف بدل النفس وان برئ اكمل بدل النفس وفي ديات شرح الطحاوي لو قطع الحشفة عليه القصاص ولو قطع بعض الحشفة لا قصاص عليه ولم يذكر انه ماذا يجب عليه وفي الفتاوى العري في كتاب الديات يجب حكومة اعدل كذا في الخلاصة \* ولو استأجر يقطع يده واصبعه او ينزع سنه حاز لو مات لا يضمن كذا في التاتار خانية \* استأجر خبازا ليصنع له طعاما في وليمة فافسد الطعام فاحرقه ولم ينضجه كان ضامنا ولو لم يفسد الخباز شيئا ولكن رب الدار اشترى رازية من ماء وامر صاحب البعير فادخلها الدار فساق البعير فخر على القدر فكسرها وافسد الطعام لا يضمن صاحب البعير شيئا ولا ضمان على الخباز فيما فسد وكذا الوسط البعير على ولد صغير او عبد صغير لصاحب الدار فقتله لا يضمن صاحب البعير كذا في فتاوى قاضي خان \* لو انفتح حلقوم الطاحونة وضامت الحنطة ضمن الطحان كذا في السراجية \*

الباب الثامن والعشرون في بيان حكم الاجير الخاص والمشترك وهو مشتمل على فصلين

الفصل الاول في بيان الحد الفاصل بين الاجير المشترك والخاص وبيان احكامهما اختلف عبارة



المشاخ في حد الفاصل بينهما بعضهم قالوا الاجير المشترك من يستحق الاجر بالعمل لا بتسليم نفسه للعمل  
والاجير الخاص من يستحق الاجر بتسليم نفسه وبمضي المدة ولا يشترط العمل في حقه لا استحقاق  
الاجر وبعضهم قالوا الاجير المشترك من يتقبل العمل من غير واحد والاجير الخاص من يتقبل  
العمل من واحد وانما يعرف استحقاق الاجر بالعمل على العبارة الاولى بايقاع العقد على العمل  
كما لو استأجر خياطاً ليخيط له هذا الثوب بدرهم او استأجر قصاراً ليقصر له هذا الثوب بدرهم  
وانما يعرف استحقاق الاجر بتسليم النفس وبمضي المدة بايقاع العقد على المدة كما لو استأجر  
انساناً شهراً لخدمته والاجارة على العدل اذا كان معلوماً صحيحاً بدون بيان المدة والاجارة  
على المدة لا تصح الا ببيان نوع العمل واذ اجمع بين العمل وبين المدة وذكر العمل اولاً نحو  
ان يستأجر راعياً مثلاً ليرعى له غنماً مسماة بدرهم شهراً يعتبر هو اجير مشترك الا اذا صرح في  
آخر كلامه بما هو حكم اجير الواحد بان قال على ان لا ترعى غنم غيري مع غنمي واذا ذكر  
المدة اولاً نحو ان يستأجر راعياً شهراً ليرعى له غنماً مسماة بدرهم يعتبر هو اجير واحد بول الكلام  
الا اذا نص في آخر كلامه بما هو حكم الاجير المشترك فيقول وترعى غنم غيري مع غنمي كذا  
في الذخيرة \* والوجه ان يقال الاجير المشترك من يكون عتده وارداً على عمل معلوم ببيان عمله  
والاجير الخاص من يكون العقد وارداً على منفعة ولا تصير منفعة معلومة الا بذكر المدة او بذكر  
المسافة كذا في التبيين \* وحكم اجير الواحد انما يمين في قوائمه ج. يعا حنى ان ما هلك من عمله لاضمان  
عليه فيه الا اذا خالف فيه والخلاف ان يأمره بعمل فيعمل غيره فيضمن ما تولد منه حينئذ هكذا في شرح  
الطحاوي \* وحكم الاجير المشترك ان ما هلك في يده من غير صنعه فلا ضمان عليه في قول ابي حنيفة رح  
وهو قول زفر والحسن وانه قياس سواء هلك بامر يمكن التحرز عنه كالسرقة والغصب او بامر لا يمكن  
التحرز عنه كالحرق الغالب والغارة الغالبة والمكابرة قال ابو يوسف ومحمد رح ان هلك بامر يمكن  
التحرز عنه فهو ضامن وان هلك بامر لا يمكن التحرز عنه فلا ضمان كذا في المحيط \* وبعضهم افتوا  
بالسليم عملاً بالقولين والشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني يفتي بقول ابي حنيفة رح قال صاحب  
العدة فقلت له يوماً من قول منهم يفتي بالصلح هل يجبر الخصم لو امتنع قال كنت افتي بالصلح  
في الابتداء فرجعت لهذا وكان القاضي الامام فخر الدين خان يفتي بقول ابي حنيفة رح كذا في  
الفصول العمادية \* وفي الابانة اخذ الفقيه ابو الليث رح في هذه المسئلة بقول ابي حنيفة رح وبه افتي

كذا في التارخانية \* وبقولهما يفتى اليوم لتغيير احوال الناس وبه يحصل صيانة اموالهم كذا في النبيين \*  
ثم عندهما انما يضمن اذا كان المئاع المستأجر عليه محدثا فيه عمل اما لو اعطاه مصحفا ليعمل له فلا فاء  
او سيفا ليعمل له جهازا او سكينا ليعمل لهما نصا بافضاع المصحف او السيف او السكين فانه لا يضمن  
اجماءا كذا في السراج الوهاج \* وفي المستقى عن ابي يوسف رح لو دفع اليه مصحفا ينقطه باجر فضاء  
فلا فيه لم يضمن وكذلك لو دفع اليه ثوبا ليرفوه في مندبل فضاء المندبل وكذلك اذا دفع اليه ميزانا  
ليصلح كفتيه فضاء العود الذي يكون فيه الميزان كذا في المحيط \* وفي الخلاصة الخانية فان شرط عليه  
الضمان في العقد ان شرط عليه ضمان ما هلك في يده بسبب لا يمكن الاحتراز عنه كالموت فسدت  
الاجارة في قولهم وان شرط عليه ضمان ما هلك في يده بسبب يمكن الاحتراز عنه كالسرقة ونحوها  
فكذلك عند ابي حنيفة رح وعندهما يصح الشرط والعقد كذا في التارخانية \* ثم اذا وجب الضمان  
على الاجير المشترك عندهما فان هلك قبل العمل يضمن قيمته غير معمول ولم يكن له من الاجرة  
شيء وان هلك بعد العمل فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه قيمته معمول او يعطي له الاجرة ويحط الاجرة  
من الضمان وان شاء ضمن قيمته غير معمول ولم يكن عليه اجرة كذا في السراج الوهاج \* وما هلك في  
يده بعمله كالتصار اذا رقت الثوب فتخرق او القاه في النورة فاحترق او الحمال اذا تعثر فهو ضامن عند علمائنا  
الثلاثة كذا في المحيط \* خالف اولم يخالف كذا في الينابيع \* ثم الاجير المشترك انما يضمن بما جنت  
يده عندنا اذا كان محل العمل مسلما اليه تسليما يكفي لنقل ضمان العقد لو كان مشتريا والمضمون  
مما يجوز ان يضمن بالعقد وفي وسع الاجير دفعه كذا في التارخانية \* ثم اذا وجب الضمان على الاجير  
المشترك بما جنت يده عند علمائنا الثلاثة كان المستأجر بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوبه غير معمول ولا اجر  
له وان شاء ضمنه قيمة معمول وعليه اجر المثل كذا في الذخيرة \* وفي التجريد اذا احترق بيت الاجير  
بسراج ضمن كذا في التارخانية \* ومن استأجر رجلا على خياطة ثوبه او على قصارة ثوبه فقبضه فتلف  
في يده بغير فعله وبغير تعد منه فلا ضمان عليه كذا في شرح الطحاوي \* والاجير المشترك كالخياط والقصار  
مؤنة الرد عليه لا على رب الثوب كذا في خزانة المفتين \* ولو كان الاجير المشترك راعي بقرا وغنم  
او غيرها للامة فماتلف من سوقه وضربه بخلاف العادة ضمن قيمته واوساق الدواب على المشرعة  
فازدحموا على القنطرة فدفع بعضهم بعضا فوقعوا في الماء وعطبوا ضمن قيمتهم كذا في الينابيع \*  
هلك

هلك المتاع في يد الاجير المشترك ثم استحق عليه وضمن القيمة لا يرجع على المستاجر بها كما في العارية  
 كذا في القنية \* الاجير المشترك اذا ساق الدابة فتناطحت فقتلت بعضها بعضا او وطئت بعضها بعضا ضمن  
 وان كان اجير وحده لا يوزن التحمل انتهى فعطبت لم يضمن كذا في السراجية \* المستاجر لحفظ الخان اذا سرق  
 منه لا ضمان عليه لانه حافظ للابواب والاموال في ايدي الارباب وكذلك الحارس لا يضمن اذا  
 سرق ليل كذا في الملتقط \* وفي الناصري اكار ترك البقرة ترعى فسرفت لا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان  
 والتا تاريخانية \* قال محمد ربح في الجامع الصغير في رجل استأجر حملا ليحمل له دنانير الفرات  
 الى مكان معلوم باجره معلوم فوقع الحمل في بعض الطريق فانكسر الهن فان شاء ضمنه قيمته  
 في المكان الذي حملة ولا اجر له وان شاء ضمنه في المكان الذي انكسر واعطاه من الاجر بحساب  
 ذلك وهذا مذهب علمائنا الثلاثة هذا اذا انكسر في وسط الطريق فاما اذا سقط من رأسه او زلق رجله  
 بعد ما انتهى الى المكان المشروط فانكسر الدن فله الاجر ولا ضمان عليه هكذا حكى عن القاضي  
 صاعد النيسابوري وهذا الذي حكى عن القاضي صاعد يوافق قول محمد ربح آخر فاما على قول  
 ابي يوسف ربح وهو قول محمد ربح او لا فالحمل يجب ان يكون ضامنا هذا اذا حصل التلف  
 بجناية يده اما اذا حصل لا بجناية يده ان حصل بامر لا يمكن التحرز عنه فلا ضمان عليه بالاجماع  
 وله الاجر وان هلك بامر يمكن التحرز عنه فكذلك عند ابي حنيفة ربح لا ضمان عليه وله الاجر  
 بحساب ذلك وعندهما يجب الضمان والمالك الخيار لو حصل التلف بجناية يده كذا في الذخيرة \*  
 فان سرق المتاع من رأس الحمل فان كان صاحبه معه فلا ضمان عليه اجماعا وان اوجب الضمان  
 على الاجير المشترك وان لم يكن صاحبه معه فهو ضامن على اصلهما وكذلك انقطاع الحمل  
 الذي يشد به المكاري المحمل اذا كان انقطاعه في سوقه للدابة فهو ضامن وان كان انقطاعه من غير  
 سوقه مثل ان تكون الدابة واقفة فتجعي ربح فتعثرها فتفر من ذاك فينقطع الحمل فلا ضمان عليه كذا  
 في السراج الوهاج \* ولو حمل بحمل صاحب المتاع وانقطع لا يضمن كذا في الغيانية \* استأجر  
 حملا ليحمل عليه زق من سمن فرفعه المالك والحمل حتى يضع على رأس الحمل وتخرق لا يضمن  
 الحمل وفي المنتقى وادفعه الحمل في الطريق ثم اراد رفعه فاستعان برب الزق فذهب يضعه فرفع  
 وتخرق ضمن الحمل لانه صار في ضمانه وان بلغ منزل صاحب الزق وانزله الحمل وصاحبه ووقع  
 من ايديهما يضمن الحمل والقياس ان يضمن النصف وبه اخذ القنية وكثير من المشايخ كذا

في الوجيز للكردي \* ولو قال له احمل ايّهما شئت هذا بذرهم وهذا بنصف درهم فحملهما معا فله نصف  
اجرهما يضمنهما ان هلكا ولو حمل احدهما او لافه ومنتطوع في الباقي ويضمنه ان هلك لانه حمل بغير  
اذنه ولو استأجر ليحمل جلود ميتة فدبغها وهلك او تلفها فلا اجر ولا ضمان لانه ليس بمال ولو استأجر  
ليحمل هذه الدراهم الى فلان فانفقها في نصف الطريق ثم دفع مثلها الى فلان فلا اجر له لانه ملكها  
باداء الضمان كذا في التاتارخانية \* ولو استأجر حاملين فحمل احدهما كله ان كانا شريكين يجب الاجر  
كاملا بينهما وان لم يكونا شريكين فله نصف الاجر لانه في حمل النصف متبرع ولو حمل الى المكان  
الذي اشترط فقال لصاحب الحمل امسكه فامسك فضاع لم يضمن ويجب الاجر ولو حبسه  
لا ستيفاء الا جرحين طلب منه ضمن وعن ابي يوسف رح انه ليس له ان يطالب بالاجر ما لم يضع  
عن رأسه ولو حمل الى دار المستأجر وادخله فعثر فسقط او اراد ان يضع عن رأسه فسقط ضمن ولو  
كسره انسان آخر لم يضمن هو ويجب له الاجر كذا في الغبائية \* وفي فتاوى ابي الميث رح الحمل  
اذا انزل في مفازة وتهايا له الانتقال فلم ينتقل حتى فسد المتاع بسرقة او مطر فهو ضامن وتاويله اذا كانت  
السرقه او الطرغا لبا كذا في الفصول العبادية \* استأجرة ليحمل حقيبة الى مكان فانشقت بنفسها وخرج  
ما فيها قال ابو بكر ضمن كحمال انقطع حبله وقال ابو الليث في قياس قول ابي حنيفة رح لا يضمن  
قال فخر الدين وعليه الفتوى وبه تأخذ هكذا في الكبرى \* في المنتقى الحمال اذا كان يحملها على  
عنقه فعثر واهرق وصاحبها معه فهو ضامن ولو زحمة الناس حتى انكسر لا يضمن بالاجماع ولوانه  
هو الذي زحم الناس حتى انكسروا فانه يضمن وصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه وقت الكسر ويحيط عنه  
من الاجرة بازاء ما حمل وان شاء ضمنه قيمته وقت الحمل في ذلك المكان الذي حمّله كذا في الخلاصة \*  
المكاري كان ينقل الدبس من القرية الى المصروفنزل في الطريق وتام وخرق الكلب الزرق فضاع  
الدبس لا يضمن ان نام جالسا كذا في القنية \* البتيمة سئل ابو حامد عن رجل استأجر تركمانا ليحمل  
له هذا الدبس من مرو الى بلخ فلم يبلغ وسط الطريق كان هناك قنطرة وفيها حجر فلما اراد ان يمر به  
البعير سقطت رجله فيه وتلف الدبس وتلك القنطرة مما يسلك مع هذا الحجر هل يضمن التركمان  
ام لا فقال يجب الضمان على التركمان الذي كان يستعمله وسئل عنها يوسف بن احمد  
فاجاب بذلك كذا في التاتارخانية \* وان نفرت الدابة فسقط المتاع لا يضمن وان عثرت بسوق  
ربب المتاع او بقوده لم يضمن المكاري وكذا اذا كان بسوقها ولو كان صاحب المتاع على الدابة

ومتاعه على دواب آخر وهو يسير معهما لم يضمن المكاري وهذا القسم على قول ابي يوسف رح ولو حمله على الدابة وصاحب المتاع راكب على الدابة فعثرت وسقطت لا يضمن صاحب الدابة وان لم يكن راكبا لكن يمشي معه ضمن عند ابي حنيفة ومحمد رح كذا في الغبائية \* ولو اصابه الشمس او المطر ففسد لا يضمن وعند هذا يضمن وكذا لو سرق من ظهرها ولو عليها عبد فسايق رب الدابة فعثرت فهلك العبد لا يضمن لانه في يد نفسه بخلاف المتاع ولو كان العبد لا يستمسك ضمن كالثوب والبهيمة اذا هلك بسوقه كذا في الوجيز للكردي \* والصحيح ان لا فرق ولا يضمن العبد بالعقد كالحرك كذا في النمر تاشي \* قال ابو حنيفة رح لو كان على الدابة مملوك صغير لرب المتاع استأجر الدابة ليحمله فعثرت الدابة فوقها فمات المملوك وفسد الحمل فانه لا يضمن المملوك ويضمن الحمل وان كان الهلاك من جناية يده ثم انما يضمن المتاع اذا كان العبد بحيث لا يصلح لحفظ المتاع واما اذا كان يصلح لحفظ المتاع حينئذ لا يضمن المتاع كذا في المحيط \* سئل ابو القاسم ممن استأجر ليحمل عصيرا على دابته الى موضع فحمله فحين اراد ان يضعه اخذ احدا العدلين ورمى بالعدل الآخر فانشق الزق من رصيه قال ضمن نقصان الزق والعصير كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي فتاوى الفضلي اذا دفع حملا الى حامل ليحمله الى موضع كذا وشرط عليه ان يسير ليلا وصاحب الحمل معه يسير ان فضاعت الدابة مع الحمل ان كان المكاري يضع الدابة بترك الحفظ ضمن بلا خلاف وان كانت ضاعت من غير تضييعه لم يضمن عند ابي حنيفة رح خلافا لهما وينبغي ان لا يضمن ان كان رب المتاع يسير معه بلا خلاف ولكن المذكور في اول هذا الجنس وشروط المرغينا في رواية صريحة في وجوب الضمان ههنا بالاجماع كذا في الفصول العمادية \* ولا يضمن الملاح ما غرق من موج او ريح او صدم جبل فان غرقت من مده او معالجته ضمن وان انكسرت فغرقت فان كان من عمل الملاح ضمن والا فلا وان كان رب المتاع في السفينة او وكيله لا يضمن الملاح الا بالتعدي لان المتاع في يده ولو كانتا سفينتين وهو في احدتهما ومتاعه في الاخرى لم يضمن الملاح شيئا الا بالتعدي كما في الدابتين وكذا لو خرج صاحب المتاع لصلابة الفرض او الحاجة ولم يغيب عن بصره لم يضمن الملاح الا بالتعدي ولو بلغت السفينة الى موضع ثم اعادها الريح او الماء او عادت الدابة من بعض الطريق فان كان صاحب المتاع في السفينة او على الدابة وجب الاجر ولا يطالب بالعود الا ان يردّها الريح الى موضع

لا يمكن قبضه فيه فيجبره على صوده بالا جروان لم يكن صاحب المتاع او وكيله مع المتاع بجهر  
على العود بالا جبر الاول كذا في الغياثة \* وان احترقت السفينة من ناراد خلها الملاح لحاجة لم يضمن  
وان لم يكن فيها رب المتاع كذا في النمر تاشي \* استأجر سفينة معينة ليحمل عليها امتعة هذه فادخل  
الملاح فيها امتعة اخرى بغير رضى المستأجر وهي تطبيق ذلك وغرقت والمستأجر معها لا يضمن  
الملاح كذا في القنية \* وسئل علي بن احمد عن ركاب سفينة موفرة خافوا الغرق وقد امسكت  
سفينتهم على الارض فخرج بعض الركاب واستأجروا سفينة ودخل فيها بعض الركاب وادخلوا  
بعض الاحمال وفعلوا ذلك مرة بعد اخرى فخفت السفينة وجرت وتفقدوا في الاجرة قدر ما من الدنانير  
ان يكون تلك الاجرة على الذين باشروا العقد ام على جميع الركاب وصاحب الاحمال وقد  
كانوا راضين بما فعل اولئك فقال على العاقلين يجب الاجر والموافقة اولي كذا في التاتار خانية \*  
وفي المنتقى لو كانت سفن كثيرة وصاحب المتاع او الوكيل في احدهما فلا ضمان على الملاح  
فيما ذهب من السفينة التي فيها صاحب المتاع او وكيله وضمن ما سوى ذلك قال هذا كله قول  
ابي يوسف ومحمد رحم قال ثمة ولا بى يوسف رحم فيما اذا كانت السفن كثيرة قول آخر فقال  
اذا كانت السفن تنزل معا وتسير معا حتى يكونوا في رفقة واحدة فلا ضمان على الملاح وان تقدم  
بعضها بعضا وكذلك التصار اذا كان عليها حمولة ورب الحمولة على بغير فلا ضمان على الاحمال  
كذا في المحيط \* ملاً سفينة من امتعة الناس وشدها في الشط ليلاً فظهر فيها ثقب وامتلأت ماء وغرقت  
وهلكت الامتعة لا يضمن ان كانت تترك هذه عادة ولو قال مالك الامتعة للملاح شد السفينة ههنا  
فلم يشد واجراها حتى غرقت من الموج يضمن ان كان تشد في هذه الحالة كذا في القنية \* نسا ج  
كان ساكناً مع صهرة ثم اكترى داراً وانتقل مع متاعه اليها وترك غزلاً هناك فضاغ ان لم ينقل  
الغزل من حيث كان الى بيت ثاب من دار صهرة ولا اودعه صهرة لم يكن عليه ضمان في قول  
ابي حنيفة رحم وفي قولهما يضمن على كل حال كذا في الكبرى \* وفي النوازل رجل دفع غزلاً الى  
رجل لينسجه كرباساً فدفع هو الى آخر لينسجه فسرق من يده ان كان الثاني اجبر الاول لا يضمن واحد  
منهما وان كان الثاني اجنياض من الاول دون الآخر وهذا عند ابي حنيفة رحم وعندهما في الاول  
ضامن مطلقاً وفي الاجنبى ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الآخر كذا في الخلاصة \* وفي الجامع  
الفناوى

المفتاوى وكذلك في الصابغ اذا دفع الى مثله كذا في التاتارخانية \* رجل اخذ غزل انسان لينسجه فوضع في بيت الاستاذ فغاب يجب عليه الضمان كذا في جواهر الفتاوى \* نسا ج ترك الكرباس في بيت الطراز فسرق الكرباس ان كان بيت الطراز حصينا يمسك فيه مثل هذا المتاع لا يضمن وان كان بحال لا يمسك فيه مثل هذا المتاع ان كان ارباب الكرباس رضوا بذلك لا يضمن وان لم يرضوا بذلك ضمن وليس عليه ان يبيت في بيت الطراز لكن اذا اغلق الباب في الليل وذهب لا يضمن فلو سرق من بيت الطراز مرة او مرتين لا يخرج من ان يكون حصينا الا اذا فحش كذا في الخلاصة \* (بافنده كرباس راد ركارخانه ماندوشب بخانه رفت ودر بست) وذلك في وقت غلبة السراق فسرق الكرباس ان كان يترك الكرباس في ذلك المكان في هذا الزمان لا يضمن والا يضمن كذا في خزائن المفتين \* (بافنده كرباس بافت ودرخانه نهاد وبمالك رد نكرد دزد برد) هل يضمن الحائك فعلى قول من يقول مؤنة الرد على الاجير المشترك يضمن اذا تمكن من الرد ولم يرد وعلى قول من يقول مؤنة الرد عليه لا يضمن كذا في الفصول العبادية \* (بافنده كرباس بافت وخصم را گفت كه كرباس را بيزون كردم بياتا بيزوي وي گفت نزديك تو باشد فردا بيايم و بيزم شب دزد برد بافنده تاوان دار نباشد) لانه يصير مودعا بقوله (نزد يك تو باشد) واذا لم يقل (نزد يك تو باشد) وهلك بعد ما تم العمل قبل يضمن اذا تمكن من الرد ولم يرد وينبغي ان لا يضمن اذا حبس بالاجرة لانه لا يجب عليه الرد حينئذ كذا في خزائن المفتين \* رجل دفع الى نسا ج كرباسا بعضه منسوج وبعضه غير منسوج فسرق ذلك عند النسا ج ذكر في النوازل ان على قول من يضمن الاجير المشترك ما هلك في يده بغير صنعه يضمن النسا ج كل الثوب لان المنسوج مع غير المنسوج بحكم الاتصال كشيء واحد ونسج الباقي يزيد في قيمة ما كان منسوجا فكان النسا ج في الكل اجيرا مشتركا فيضمن الكل وهذه جملة مسائل افتوائها على قول ابي يوسف ومحمد رح منها هذه ومنها رجل دفع الى خياط كرباسا فخاط قميصا وبقي قطعة من الكرباس فسرق قالوا يضمن الخياط ومنها رجل دفع صرما الى خفاف ليخرز له خفافا ففضل شيء من الصرم فسرق قالوا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو دفع الى حائك ثوبا بعضه منسوج وبعضه غير منسوج لينسجه الباقي فسرق عند ابي حنيفة رح لا يضمن شيئا وعند ابي يوسف رح يضمن غير المنسوج ولا يضمن المنسوج لانه فيه مودع وعند محمد رح يضمن كذا في الغيانية \* (ريسمان بيافنده داد و شرط كجركه دوروز را بيافند بيافت) وهلك الثوب بعدة يضمن على

لعمل الخياط فهو اجبر وحدث ثم ان استأجره ليخيط له ثوبا بعينه في يوم من الشهر بدرهم جازو ويرفع عنه اجر ذلك اليوم وهو درهم من اجر الشهر كذا في الغيانية \* جاء الخياط بالثوب الى المالك فجذبه المالك من يده وتخرق من مد المالك لاضمان وان كان من مدهما ضمن الخياط نصف نقصان التخرق كذا في الوجيز للكردي \* سئل ابو القاسم عن قصار وضع ثوبا على الخشب في الحانوت ولقد ابن اخته حافظا نظرا لطارار الثوب قال ان كان بيت الاسفل بحال يغيب عن عين الداخل موضع الثوب فان كان ابن الاخت ضمه اليه ابوه او امه او ضمه الخال عند فوت ابويه فالضمان على القصار وان كان الصبي بحيث يراه مع دخوله في ذلك الموضع فان كان الصبي منضمما اليه فلا ضمان على واحد منهما وان لم يكن منضمما فالقصار ضمان كذا في الحاوي \* للفتاوى قصار سلم ثياب الناس التي اجبره ليشمسها في المقصورة ويحفظها فنام الاجبر ثم عاد بثياب وضاع منها خمسة قطع ولم يدرك كيف ضاقت ومتى ضاقت قال ابو جعفر اذا لم يدانها ضاقت في حال نومه فالضمان على التصاريح والاجبر ولو علم انها ضاقت في حال نومه فالاجبر ضمان بترك الاحتفاظ الواجب عليه ولو شاء صاحب الثوب ضمن القصار في الوجهين جميعا قال ابو الليث رح انما قال له ان يضمن القصار لانه كان يأخذ في مسئلة الاجبر المشترك بقول ابي يوسف ومحمد رح اما في قول ابي حنيفة رح فلا ضمان على القصار وبه تأخذ قال استاذنا وعليه الفتوى هكذا في الكبرى \* قصاران يتقبلان الثوب من الناس فترك احدهما العمل ودفع الثياب الى الآخر وذهب وضاع شيء لا يضمن بالذفع الى غيره اذا ضاع لانهما كانا شريكين فكان اخذ احدهما كما اخذ صاحبه كذا في خزائن المفتين \* قصار رهن ثوب قصارة بدينه عند رجل ثم افتك الرهن وقد اصاب الثوب نجاسة عند المرتهن فلما نظر اليه صاحب الثوب كلف القصار بتطهير الثوب وازالة النجاسة فامتنع القصار عن ذلك فتشاجر وترك الثوب عند القصار فهلك الثوب عنده قالوا ان كانت النجاسة لم تنقص قيمة الثوب لاشي على القصار وان كانت النجاسة تنقص قيمة الثوب كان على القصار ضمان النقصان ويهلك الثوب امانة كذا في فتاوى قاضيخان \* ذكر في كتاب الضمان من فتاوى الديناري (پيراهن ريخته بكار داد ونگفت كه ريخته است كازر پيراهن را بخم نهاد و پيراهن سوخت و كازر ندانست كه سوخته است) يضمن القصار لانه هلك بفعله والجهل ليس بعذر كذا في الفصول العمادية \* قصار شمس ثوب القهارة باحترق كان ضامنا وكذا اذا مضى الثوب فتخرق وان فعل ذلك اجبر القصار ولم يعتمد الفساد



لا يضمن الاجير ويضمن الاستاذ كذا في خزانة المفتين \* وعن محمد ر ح اذا دخل القصار سراجا في جانوته فاحترق به ثوب بغير فعله ضمن لان هذا مما يمكن الاحتراز عنه في الجملة وانما لا يضمن في الحرق الغالب الذي لا يمكن اطفاؤه وهذا قولهما فاما عند ابي حنيفة ر ح فلا يضمن ما هلك بغير صنعه كذا في الفصول العمادية \* وتلميذ القصار او اجيره الخاص اذا دخل نار السراج بامر الاستاذ فوقعت شرارة على ثوب من ثياب القصار او اصابه دهن السراج لا يضمن الاجير ويكون الضمان على الاستاذ لانه ادخل السراج باذنه فصار فعل الاجير كفعل الاستاذ ولو فعل الاستاذ كان ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان \* وتلميذ الاجير المشترك اذا وقع من يده سراج فاحرق ثوبا من القصار فالضمان على الاستاذ وان لم يكن ثياب القصار ضمن الاجير كذا في الخلاصة \* اطفا السراج في الحانوت وترك المسرجة في الحانوت وبقيت شرارة فوقعت على ثوب رجل واحترق لا يضمن وبه يفتى كذا في الوجيز للكردي \* وفي التجريد لتلميذ القصار وسائر الصناع واجيرهم لا ضمان عليهم الا بما يعدونه ويضمن الاستاذ ولا يرجع اليهم كذا في التاتارخانية \* اجير القصار اذا وطئ ثوبا في بيت القصار ان كان ثوبا يوطأ مثله لا يضمن وان كان مما لا يوطأ بان كان رفيقا يضمن سواء كان ثوب القصار او غيره كذا في الصغرى \* ولو شرط الضمان على المشترك ان هلك قيل يضمن اجماعا والفتوى على انه لا اثر له واشترطه وعدمه سواء كذا في الوجيز للكردي \* ولو حمل شيئا في بيت الاستاذ باذنه فسقط على ثوب فتخرق ان كان من ثياب القصار لا يضمن الاجير ويضمن الاستاذ وان لم يكن من ثياب القصار ضمن الاجير كذا في الفصول العمادية \* وان حمل الاجير شيئا في خدمة استاذة فسقط ففسد لم يضمن ولو سقط على ودیعة عنده فافسدها كان ضامنا لها وكذلك لو سرق فسقط عليها فان كان بساطا او وسادة استعاره للبسط فلا ضمان في ذلك على رب البيت ولا على اجيره كذا في المبسوط \* ويضمن القصار ما تلف بدقه المعتاد واحترق بالنورة في الحجب وبالشميس قرب الثوب ان شاء ضمنه قيمته معمولا واعطاه الاجر وان شاء ضمنه غير معمول ولا يعطى الاجر ولو قال لرب الثوب لا يحتمل هذا الثوب الدق او قال رجل للزجاجي اقطع هذه الزجاجية فقال فلما يسلم من القطع فقال ان تخرق او انكسر فلا شيء عليك فدق الثوب وقطع الزجاج فتخرق الثوب وانقطع الزجاج فان كان لا يسلم مثله غالبا فلا يضمن له لانه رضي به وان كان يسلم احيانا ضمن كذا في الغبائية \* ولو ان اجير القصار فيما يدق من الثياب انقلبته منه المدقة فوقعت على ثوب فتخرق فان انقلبت قبل

ان يقع على ثوب القصاره على الخشبة التي يدق عليها وخرق ثوبا ان كان من ثياب القصاره فلا ضمان عليه وانما الضمان على الاستاذ وان وقع على ثوب ليس من ثياب القصاره فان الاجير يضمن فاما اذا انقلبت المدقة بعد ما وقعت على الخشبة التي يدق عليها ثياب القصاره فاصابت ثوبا آخر ذكر في ظاهر الرواية انه لا يضمن بالتفصيل بين ان يكون ذلك الثوب من ثياب القصاره او لم يكن من ثيابه حكى من ابي بكر البلخي انه كان يقول يجب ان يكون الجواب فيه كالجواب فيما اذا وقعت المدقة ابتداء على هذا الثوب وقد ذكر الجواب فيه على التفصيل فكذلك هذا كذا في الذخيرة \* في البول الجيبة ولو اصاب ذلك انسانا قتلته كان ضمانه على الاجير دون الاستاذ هكذا ذكر في الكتاب وذكر الشيخ المعروف بخواهر زادة هذا في الوجه الاول وهو ما اذا اصاب انسانا قبل ان يقع المدقة على الخشبة اما في الوجه الثاني وهو ما اذا اصاب المدقة على الخشبة او لا فكذا الجواب على قول البعض فاما على ظاهر الرواية لا يضمن الا ان هذا غير سديد والصحيح هو الاول كذا في التاتارخانية \* ولو انكسر شيء من ادوات القصاره بعمل التلميذ مما يدق به او يدق عليه لا يضمن التلميذ وان كان مما لا يدق به او لا يدق عليه ضمن التلميذ كذا في الفصول العمادية وفتاوى قاضيخان \* ولو دعارجل قوما الى منزله فمشوا على بساطه فتخرق او جلسوا على وساده فتخرق او كان الضيف منقلدا سيغا فلما جلس شق السيف بساطا او وسادة فلا ضمان عليه ولو وطى على آنية من اوانيه او ثوبا لا يبسط مثله ولا يوطأ فهو ضامن كذا في المبسوط \* ولو جفف القصار الثوب على جبل فمرت به حمولة فخرفته لا ضمان عليه في قول ابي حنيفة رح وعندهما يضمن والسائق ضامن كذا في الذخيرة \* ولو استعان القصار من رب الثوب فداه فتخرق ولا يعلم من فعل ايهما فتخرق فعند ابي يوسف رح يضمن النصف وهو الصحيح هكذا في الغيانية \* قال قاضي فخر الدين الفتوى على انه لا يضمن بالنصف كذا في الكبرى \* واذا لم يتخرق الثوب هل يسقط من الاجر مقدار ما يحصه من عمل المالك ذكر في كتاب الفوائد لصاحب المحيط انه يسقط وكذلك لو جاء صاحب الثوب وخاط بعض الثوب في يد الخياط او نسج بعض ثوبه في يد النساج فانه يسقط من الاجر بحصته وهو الصحيح هكذا في الفصول العمادية \* واذا اراد صاحب الثوب ان يأخذ ثوبه من القصار فتمسك به القصار لاستيفاء الاجر فحذبه صاحب الثوب كان على القصار ضمان نصف الخرق كذا في التاتارخانية \* وفي القصارين

وفي القصارين اذا اجنت يدا حد هما فالضمان عليهما يأخذ صاحب الثوب ايتهما شاء بجميع ذلك  
 كذا في خزائنه المفتين \* نصار ضمن الثوب بسبب ثم ظهر الثوب قال ابو نصير لا يملكه القصار كذا في  
 الحاوي للفتاوى \* ذكر في اجارات العدة اذا دفع الثوب الى قصار وقال اتصرو ولا تضع من يدك  
 حتى تفرغ منه او شرط اليوم او غدا فلم يفعل وطالبه صاحب الثوب مرات ففرط حتى سرق  
 لا يضمن واستفتيت ائمة بخار عن القصار اذا شرط عليه ان يفرغ اليوم من العمل فلم يفرغ وهلك  
 في الغد هل يضمن اجابوا نعم يضمن كذا في الفصول العسادية \* وفي النوازل سلم ثوبا الى قصار وخطا ثم  
 وكل رجلا بقبضه فدفع اليه التصار غير ذاك الثوب لم يلزم ذلك رب الثوب ولا ضمان على  
 الوكيل اذا هلك الثوب في يده ولرب الثوب ان يتبع التصار ثوبه هذا اذا كان الثوب المدنوع الى  
 الوكيل ثوب القصار وان كان ثوب غير القصار كان لصاحب الثوب الخيار ان شاء ضمن الوكيل وان شاء  
 ضمن القصار فان ضمن القصار التصار لا يرجع على الرسول وان ضمن الرسول رجع على القصار لانه  
 مفروور ومن جهته كذا في الذخيرة \* القصار لو دفع الى صاحب الثوب ثوب غيره فاخذه صاحب  
 الثوب على ظن انه له كان ضامنا كذا في خزائنه المفتين \* ولو دفع القصار ثوب انسان الى غيره خطأ  
 فتطعه وخاطه قرب الثوب يضمن ايتهما شاء فان ضمن القاطع لا يرجع على احد وان ضمن القصار  
 رجع هو على القاطع وياخذ القاطع ثوبه من القصار وكذا لو دفع القصار ثوب نفسه في الثياب  
 الى انسان ولم يعلم فتطعه الاخذ ضمن الاخذ القصار ثوبه وكذلك كل مودع دفع متاع نفسه  
 مع الوديعه على ظن انه له ولو قال القصار هذا ثوبك يصدق لانه امين وكذا هذا في كل اجير مشترك  
 وهل يحل الانتفاع ان اخذه عوضا عن ثوبه يحل والا فلا ولا اجر عليه ان انكر ثوبه وكذلك اذا قال  
 القصار ونحوه دفعت الثوب اليك يصدق عند ابي حنيفة ربح وعندهما لا يصدق الا بحجة كذا  
 في الغباية \* ولو حبس القصار بامر المالك فهلك ان لم يقبض الاجر لا يضمن عند ابي حنيفة ربح  
 خلا لهما وان قبض فهلك هلك امانته بالاجماع ومن ابي حنيفة ربح ليس للقصار الحبس فان حبسه  
 وهلك ضمن كذا في خزائنه الفتاوى \* رجل بعث ثوبا الى قصار يريد تلميذه ثم قال للقصار اذا اصابته  
 فلا تدفعه الي تلميذي فلما اصابته دفعه الي تلميذه فذهب التلميذ بالثوب هل يضمن القصار فقال  
 ان كان التلميذ حين دفع الثوب الي القصار لم يقل له هذا ثوب فلان بعث به اليك لا يضمن فان كان  
 قال ذلك للقصار فانه صدق النصا التلميذ في ذلك ضمن والا فلا كذا في المحيط \* وذكر صاحب

المحيط في اجارات فتاواه رجل دفع ثوبا الى قصار ليقصره فجاء صاحب الثوب بطلب الثوب فقال له القصار دفعت ثوبك الى رجل ظننت انه ثوبه كان القصار ضامنا كذا في النصول العمادية \* وقعت واقعة في زماننا صورتها قوم من السراق اتوا باب قصار بالليل وطلب واحد منهم من القصار ماء للشرب وقال انا رجل رستافي محتاج الى الماء حاجة شديدة وباقي السراق قد اختفوا ففتح القصار الباب واخرج الماء فجلس طالب الماء على العتبة واشتغل بالشرب فحضر الباقون ودخلوا الحانوت واخذوا القصار ومن معه وشدوهم وذهبوا بكرة ييس الناس فانفتحت اجوبة الفتاوى ان هذا لا يكون سرقا غالبا ويجب الضمان على القصار وقاسوا هذه المسئلة على مسئلة ذكرناها في شرح القدوري لو احترق حانوت القصار من نار وقع من السراج ان ذلك لا يعتبر حرقا غالبا من قبل انه يمكن اطفاء ذلك لو علم به في الابتداء والحرق الغالب الذي لا يمكن تداركه لو علم في الابتداء فسرق الغالب الذي لا يمكن استدراكه لو وقع العلم في الابتداء وهناك يمكن استدراكه والتحرز عنه حتى لو علم به لا يفتح الباب كذا في الذخيرة \* وفي الخانية ولو شرط على القصار العمل على وجه لا يتحرق صم شرطه لان ذلك مقدور له كذا في التارخانية \* القصار اذا البس ثوب القصار ثم نزع فضاع بعده لا يضمن وكذلك الاسكاف اذا اخذ خفا لينعله فلبسه ضمن مادام لا بسا فاذا انزع ثم ضاع لا يضمن كذا في الفصول العمادية \* واذا دخل رجل الحمام ودفع ثيابه الى صاحب الحمام واستأجره للحفظ واشترط عليه الضمان اذا تلف كان الفقيه ابو بكر يقول ضمن الحمامي اجما عا وكان يقول انما لا يضمن الاجير المشترك عند ابي حنيفة رح اذا لم يشترط عليه الضمان اما اذا شرط يضمن وكان الفقيه ابو جعفر يسوي بين شرط الضمان وعدم الشرط وكان يقول بعدم الضمان قال الفقيه ابو الميث رح به نأخذ ونحن نفتي به كذا في الذخيرة \* رجل دخل الحمام ودفع الثوب الى صاحب الحمام ليحفظه فضاع لا يضمن اجما عا لانه مودع لان كل الاجر بازاء الانتفاع بالحمام الا ان يشترط الاجر بازاء الحفظ ولو قال الاجر بازاء الحفظ والانتفاع بالحمام فحينئذ يكون على الاختلاف فان دفع الى من يحفظ باجر كالثيابي فعلى الاختلاف كذا في الصغرى \* دخل الحمام وقال للحمامي ابن اضع الثياب فاشار صاحب الحمام الى موضع فوضع ثمته ودخل الحمام ثم خرج رجل منه واخذ الثياب فلم يمنعه صاحب الحمام فظنه صاحب الثياب ضمن صاحب الحمام هذا قول بن سلمة وابي نصر الدبوسي ويقول ابو القاسم لاضمان ظنيته والاول اصبر هكذا في المحيط \* نام الثيابي فسرق الثياب ان نام قاعدا لا يضمن وان نام مضطجعا يضمن كذا

في الوجيز للكردي \* الثيابي اذا خرج من الحمام فضاع ثوب ان تركه ضائعاً ضمن وان امر الحلاق او الحمامي او من في عياله ان يحفظ لا يضمن كذا في الخلاصة \* لو نزع الثياب بين يدي الحمامي ولم يقل بلسانه شيئاً وترك عنده ودخل ثم خرج فلم يجد هاتان لم يكن الحمامي ثيابي يضمن الحمامي ما يضمن المودع لان الوضع بين يديه استحقاق وكذا قال محمد بن سلمة قال شيخ الاسلام خواهر زاده وبه يفتي كذا في الفتاوى العتبية \* وان كان للحمامي ثيابي الا انه لم يكن حاضراً فكذلك الجواب ايضاً وان كان حاضراً لا يضمن صاحب الحمام كذا في الذخيرة \* ولو جاء رجل ووضع ثيابه عند جالس ولم يتقبل الجالس ولم يرد عليه بان قال لا تضع عندي ضمن عند الهلاك للتعارف كذا في الحاوي للفتاوى \* امرأة دخلت الحمام ووضعت ثيابها في بيت المسلخ والحمامية تنظر اليها فدخلت الحمامية في الحمام بعد المرأة لتخرج الماء لتغسل صبي ابنتها ابنتها مع صبيها في دهن الحمام ترى امها فضاعت ثياب المرأة قالوا ان غابت الثياب من عين الحمامية وعن عين ابنتها ضمننت الحمامية والا فلا تضمن كذا في فتاوى قاضيخان \* خرج من الحمام وقال كان في كبسي دراهم فضاعت ان لم يقربه الثيابي لا ضمان عليه وان اقر به ان تركه ضائعاً ضمن وان لم يضعه ذكرناه في مسئله القصار كذا في الفصول العمادية \* قال محمد ربح في الاصل الراعي اذا كان اجير وحدومات من الاغنام واحد حتى لا يضمن لا ينقص من الاجر بحسابها وكان الاجران يكلفه رعي اغنام آخر ولو هلك منها شيء في السقي او الرعي لم يضمن هذا اذا كان الراعي اجير وحد فاما اذا كان اجيراً مشتركاً فانه لا يضمن مامات من الاغنام عندهم جميعاً وهذا اذا ثبت الموت بتصادقهما او بالبينه فاما اذا ادعى الراعي الموت وجحد رب الاغنام فعلى قول ابي حنيفة ربح القول قول الراعي فاما عند هاتين القول قول رب الاغنام ولو ساقها الى المرعى فعطبت منها شاة لا من سباقه بان سعدت الجبل او مكاناً مرتفعاً فتردت منه فعطبت فلا ضمان عليه في قول ابي حنيفة ربح وعلى قولهما ضمن وكذلك لو اورد هاتين السقيها فغرقت شاة منها فعلى قول ابي حنيفة ربح لا ضمان وعلى قولهما يضمن وكذلك لو اكل منها سبع او سرق منها فالمسئلة على الخلاف ولو ساقها او عطبت شاة منها من سباقه بان استعجل عليها فعثرت وانكسرت رجلها او اندق صنفها فعليه الضمان عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط \* ولو اكل الذئب الغنم والراعي عنده ان كان الذئب اكثر من واحد لا يضمن لانه كالسرقة الغالبة وان كان ذئباً واحداً يضمن كذا في الوجيز للكردي \* وان ساق البقر فتناطحبت

فقتل بعضها بعضا في سياقه فان كان البقار اجبر وحدث لرجل لا يضمن وان كان مشتركا لقوم شتى فهو ضامن وكذا لو كان البقر لقوم شتى وهو اجبر احدهم يكون ضامنا لما تلف من سياقه كذا في فتاوى قاضيخان \* الراعي اذا ضرب شاة ففقت عينها او كسرت رجلها او تلف شيء منها يضمن قال مشايخنا هذا على قول ابي حنيفة رح اما على قياس قولهما ان ضربها في الموضع المعتاد ضربا معتادا ينبغي ان لا يضمن وقال بعضهم ينبغي ان يضرب بالضرب في الغنم على قولهم جميعا كذا في الظهيرية \* فان ضربها بالخشبة كان ضامنا عند الكل والراعي ان يرعى بنفسه واجبره وتلميذه ومن هو في ماله ولودفع الى غيره مؤلّاء ليحفظه فضاع ضمن كذا في الغيابة \* وللراعي ان يبعث بالاغنام على يد غلامه او اجيره او واده الكبير الذي في ماله فان هلك في يده في حالة الرد فان كان الراعي مشتركا فلا ضمان عليه عند ابي حنيفة رح على كل حال وعندهما ان هلك بامر يسكر، التحرز عنه بضمن كما لو رد بنفسه وهلك في يده في حالة الرد وان كان الراعي اجبر خاص فلا ضمان عليه على كل حال كما لو رد بنفسه وهلك في يده حالة الرد وذكر الشيخ الامام الزاهد احمد الطوايوسي ان للاجبر المشترك ان يرد بيد من ليس في ماله وليس للخاص ذلك والتحاكم مهر وثبه سوى بينهما وقال ليس لهما ذلك كذا في المحيط \* الراعي المشترك اذا خلط الاغنام بعضها ببعض فان كان يمكنه التمييز بان كان يعرف غنم كل واحد فلا ضمان عليه والقول قول الراعي في تعيين الغنم لكل واحد وان كان لا يمكنه التمييز بان كان يقول لا اعرف غنم كل واحد فهو ضامن من قيمة الاغنام والقول قول الراعي في مقدار القيمة ويعتبر قيمة الاغنام يوم الخلط وهذا على قول ابي حنيفة رح لا يشك وعلى قولهما اختلف المشائخ وقال بعضهم يوم الخلط وهو الصحيح واذا ادعى بعضهم طائفة من الغنم فان الراعي يحلف ما هذه غنم هذا لانه يدعي عليه معنى لو اقر به يلزمه فاذا انكر يستحلف فان حلف برئ وان نكل ضمن القيمة لصاحبه كذا في الذخيرة \* سئل عن مغلط اغنامه في قطيع رجل واتى على ذلك مدة وزعم صاحب الاغنام انه يحفظ بغيرا جرحا ان كان الحافظ معروفا انه يحفظ باجر كان القول له وعلى صاحب الاغنام اجر حفظه كذا في الحاوي للفتاوى \* لو خاف الراعي الموت على الشاة فذبحها لا يضمن كذا استحسن بعض مشايخنا جرح اذا كان بحيث يتحقق موتها اما اذا كان يرجي حيوتها ذكر الصدر والشهيد في الباب الاول من شركة واقعاته ان من ذبح شاة انسان لا يرجي

انسان لا يرجى حيوتها يضمن والراعى لا يضمن وفرق بين الاجنبى والراعى والفقهاء ابو الليث  
سوى فقال لا يضمن الاجنبى كما لا يضمن الراعى والبقار هو الصحيح كذا فى الخلاصة \* ولو رأى  
رجل سقطت شاة انسان وخيف عليها الموت فذبحها لا يضمن استحسانا والمختار للذئوى انه يضمن  
وان اختلف الراعى وصاحب الغنم فقال صاحب الغنم ذبحتها وهي حية وقال الراعى لا ذبحتها  
وهي ميتة كان القول قول الراعى كذا فى خزائنة المفتين \* واو قال له المالك اذبحها ان لم يكن فى  
بطنها ولد فقال الراعى ليس فى بطنها ولد اعلم يقينا فذبحها فاذا فى بطنها ولد ضمن كذا فى الخلاصة \*  
اذا مرضت بقرة فخاف البقار عليها الموت فذبحها لا يضمن ولو لم يذبحها حتى ماتت لا يضمن ايضا  
كذا فى السراجية \* ولو اراد رب الغنم ان يزيد فى الغنم ما يطيق الراعى كان له ذلك ولو ان رب الغنم باع  
نصف غنديه فان استأجر الراعى شهرا علم ان يرعى له لم يحط عنه شيء من الاجر وان استأجره  
شهرا يرعى له هذه الغنم باعيا نهالم يكن له ان يزيد فيها بالقياس ولكنه استحسن فقال له ان يكلفه من  
ذلك بقدر طاقته ولكن لا يكلفه عملا آخر ثم قال لو ولدت الغنم ما كان عليه ان يرعى اولادها  
معها وهو القياس والاستحسان فيها ولو لم يسأجره شهرا ولكنه دفع اليه غنما مسماة على ان يرعى  
له كل شهر بدرهم لم يكن له ان يزيد فيها شاة وان باع طائفة منها فانه ينقصه من الاجر بحساب  
ذلك وان ولدت الغنم لم يكن عليه ان يرعى اولادها معها فان اشترط عليه حين دفع الغنم اليه  
ان يولدها ويرعى اولادها معها فهو فاسد فى القياس ولكنه استحسن ذلك فاجازة والابل والبقر  
والخيل والحمير والبغال فى جميع ما ذكرنا كالغنم كذا فى المبسوط \* وليس للراعى ان ينزول على شيء منها بغير  
امر صاحبها وان فعل ذلك ضمن ما مضى منها ولو ان الراعى لم يفعل ذلك ولكن الفجل الذى  
فى الغنم نزل على واحدة منها فعطبت فلا ضمان على الراعى فى ذلك بالاجماع ان كان الراعى  
اجبرا خاصا وان كان اجبرا مشتركا فكذلك الجواب عند ابي حنيفة رح وعندهما هو ضامن ولو ولدت  
واحدة منها وترك اتباعها حتى لا يضمن الباقي فهو فى سعة من ذلك ولا ضمان عليه فيما نددت  
بالاجماع ان كان الراعى خاصا وعند ابي حنيفة رح ان كان اجبرا مشتركا وان كان ترك حفظ  
ماندت والابمين يضمن ترك الحفظ لان الامين انما يضمن ترك الحفظ اذا ترك بغير عذر  
وعندهما يضمن لانه ترك الحفظ بما يمكن الاحتراز عنه ورأيت فى بعض النسخ لا ضمان عليه فيما  
ندت اذا لم يجد من يتبعها ليرده او يبعثه ليخبر صاحبها بذلك ولو تكارى من يجيى بالواحدة

فهو منطوع ولو تفرقت الغنم والبقر عليه فرقا فلم يقدر على اتباعها كلها واقبل على فرقة منها وترك ما سوى ذلك فهو في سعة من ذلك ولا ضمان عليه لانه ترك حفظ البعض بعذر وعلى قولهما يضمن لانه يعذر بعذر يمكن الاحتراز عنه في الجملة كذا في الذخيرة \* ولو اسأ جر من يجي بالنار فهو متبرع كذا في محيط السرخسي \* اسأ جر را ميا ولم يبين مكان الرعي فان كان مشتركا فرعاها في موضع فهلك واحدة منها بغرق او افتراس سبع ونحو ذلك فقال صاحبها شرطت لك ان ترعى غنمي في غير هذا الموضع فقال الراعي بل شرطت هنا فالقول قول صاحبها بالا جماع والبينة بينه الراعي وان كان اجبر وحدثوا خلفا كما قلنا فالقول قول صاحبها وان اقام الراعي البينة فلا ضمان عليه بالا جماع كذا في الفتاوى العتائية \* واذا خالف الراعي فرعاها في غير المكان الذي امره فعطبت فهو ضامن ولا اجر له وان سلمت الغنم القياس ان لا اجر له وفي الاستحسان يجب الاجر كذا في المحيط \* سئل نجم الائمة الحكيمى سلم افراسه الى الراعي ليحفظها مدة معلومة ودفع اليه اجرة الحفظ والرعي واشتغل الراعي بمهمه وترك الافراس فضاعت فهل يضمن فقال لا ان كان ذلك متعارفا فيما بين رعاة الخيل والا فنعلم كذا في الفتية \* راعى الرماك اذا توهق ومكة فوقع الوهق في عنقها فجد بها فعطبت فهو ضامن فان فعل ذلك باذن صاحب الرمكة فلا ضمان هكذا ذكر في الاصل قال بعض مشائخنا هذا اذا كان الراعي اجبر وحدثا ما اذا كان اجبر مشترك فهو ضامن وعامتهم على انه لا ضمان عليه على كل حال كذا في الذخيرة \* وفي الولو الجية وهو الصحيح كذا في التا تاريخانية \* اذا شرط على الراعي ضمان ما عطب بفعله جاز ولا يفسد به العقد وان شرط ذلك بعد لم يصح الشرط ولم يفسد العقد هو الصحيح والمختار في الفتوى كذا في الفتاوى العتائية \* اذا شرطوا على الراعي ضمان مامات منها ان كان شرط في العقد يفسد العقد هو الصحيح المختار للفتوى كذا في جواهر الاخلاطي \* ان كان الراعي مشتركا يرعى في الجبال فاشترط عليه صاحب الغنم ان تاتيه بسمه ما يموت منها والا فهو ضامن فهذا الشرط غير معتبر ثم على قول ابي حنيفة ربح القول قوله وان لم يأت بالسمة وعندهما هو ضامن وان اتى بالسمة الا ان يقيم البينة على الموت ولا يسمع المصدق ان يصدق غنما من الراعي حتى يحضر صاحبها فان اخذ المصدق الركوة من الراعي فلا ضمان على الراعي في ذلك كذا في المبسوط \* واذا قال رب الغنم للراعي دفعت اليك مائة شاة قال الراعي لا بل تسعون فالقول قول الراعي وان اقام البينة فالبينة بينه صاحب الغنم وليس للراعي



ان يسقي من البان الغنم وان يأكل كذا في المحيط \* وفي تجنيس خواهر زاده ولا يبيع فان فعله ضمن  
 كذا في النار خانية \* وليس للراعي اذا كان خاصا ان يرمي غنم غيره باجر فلوانه آجر نفسه من غيره  
 بعمل الرمي ومضى على ذلك شهور ولم يعلم الاول به فله الا اجر كملا على كل واحد منهما  
 لا يتصدق بشيء من ذلك الا انه يأثم كذا في الذخيرة \* وفي الواو الحجة بخلاف ما اذا استأجره يوما  
 للحصاد او للخدمة فحصد في بعض اليوم او خدم لغيره لا يستحق الا جر كملا ويأثم كذا في النار خانية \*  
 قال ولو كان يبطل يوما او يومين عن الشهر او مرض سقط الا جر بقدره كذا في الذخيرة \* وان  
 اشترط عليه جبا معلوما وسمنا لنفسه وما بقي بعد ذلك للراعي فهو كله فاسد والراعي ضامن  
 لما اصاب من ذاك وله اجر مثله كذا في المبسوط \* قال وان دفع الراعي غنم رجل الى غيره فاستهلكها  
 المدفوع اليه واقرب ذلك الراعي فان لصاحب الغنم ان يضمن الراعي وليس له ان يضمن القابض  
 اذ الم يقران المقبوض ملك المدعي ولم يقيم للمدعي بينة فان اقام المدعي البينة ان ما قبض كان  
 له او اقر القابض بذلك ان كان ما قبض قائما بعينه في يد القابض كان للمدعي ان يأخذه وان كان  
 مستهلكا كان المالك بالخيار ان شاء ضمن القابض وان شاء ضمن الراعي كذا في المحيط \* ولا يقبل قول  
 الراعي على المدفوع اليه ان كان الراعي اقروا وقت الدفع انها للمدفع اليه كذا في الفصول العمادية \*  
 بقار لاهل قرية ولهم مرعى ملنقا بالا شجار لا يمكنه النظر الى كل بقرة وضاع بقرة لا يضمن كذا في  
 خزنة المفتين \* الاجير بالحفظ يضمن بترك الحفظ وذلك ان يغيب من بصره حتى ضاع كذا في الغيائية \*  
 قال عين الائمة الكراباسي وابو حامد لوقال البقار المشترك لا ادري اين ذهب الثور فهذا القرار بالنضييع  
 في زماننا كذا في التقنية \* وفي الجامع الاصغر مثل الدوسي من البقار يدخل السرج في الشكبة وارسل  
 كل بقرة في سكة صاحبها ولا يسلمها الى صاحبها وكذا يفعل الراعي فان ضاعت بقرة او شاة قبل ان تصل  
 الى منزل صاحبها يضمن ما ضاع قل لا ضمان على البقار والراعي وقال بكر بن محمد ان الم يعد ذلك  
 خلافا منه لم يضمن كذا في الحاوي للفتاوى \* زعم البقار انه ادخل البقرة في القرية ولم يجد لها صاحبها فيها ثم  
 وجدت بعد ايام قد هلكت ان امتداد اهل القرية ان يكونوا راضين بالادخال في القرية من غير ان يذهب بها  
 الى بيت كل فالقول للبقار انها ادخلها فيها فان ابى ان يحلف ضمن والا لا يضمن وكذا لو ادخل  
 الباقور في مرصها ثم خرج واحد وضاع لا يضمن الا اذا شرط تسليم كل نور الى صاحبها كذا في الوجيز  
 للكردي \* وفي المنتقى اشترط البقار على اصحاب البقار اني اذا دخلت البقر القرية الى موضع

مسمي فانابري منها فالشرط جائز وهو بري فان مات بقدر رجل منهم فجاء بمثلها الى موضع البقر الذي اجتمع فيه البقر ثم اخرجها فهو على الشرط الاول يعني بري الراعي اذا ادخلها في القرية كذا في التناخانية \* ولا ينبغي ان يشارطه الناس وان بعث رجل ببقرة الى ذلك الموضع ولم يسمع بالشرط الذي كان بينه وبين اهل القرية لم يبرأ البقار حتى يرد عليه وان كان سمع الشرط فالشرط جائز استحسانا قال القاضي فخر الدين والفتوى على ما ذكر في المنتقى هكذا في الكبرى \* وفي النوازل امرأة بعث ثورا الى بقار ثم جاء الرسول اليه وقال الثوري واخذ من دهنك الثور ان قامت لها بيعة فلها ان ترجع على البقار ولا يرجع البقار على الرسول ان كان يعلم انه لها ومع ذلك دفع اليه وان لم يكن علم بذلك يرجع كذا في المحيط \* وفي فوائد صاحب المحيط رجل بعث بقرة الى البقار على يدي رجل فجاء الى البقار بهذه البقرة وقال ان فلا تبعت اليك بهذه البقرة فقال البقار اذهب بها فاني لا اقبلها فذهب بها فهلكت فالبقار ضامن لانه اذا جاء بها الى البقار فقد انتهى الامر فيصير البقار امينا وليس للمودع ان يودع كذا في الفصول العمادية \* اهل قرية دفعوا حمرهم الى رجل ليرعاها فبعثوا معه رجلا من القرية فقالوا لا نعرف الراعي فقال الراعي للرجل كن مع الحمر حتى اذهب بهذا الحمار فاحمل عليه كذا فذهب بالحمار ولا يدري اين ذهب لا يضمن الرجل كذا في الغيانية \* بقار غاب عن الباقورة ف وقعت الباقورة في زرع رجل وفسدت الزرع لا يضمن البقار الا ان يكون البقار ارسل الباقورة في زرع رجل واخرج الباقورة من القرية وهو يذهب معها حتى وقعت الباقورة في الزرع وتلف مال انسان في سوقها فيضمن البقار كذا في خزائن الفتاوى \* ( ارجلهم ربه بزى بدوكان رءاس در آمد راعي در آمد تا بيرون راند جرها شكست ) ضمن الراعي لانه سائقه كذا في الفصول العمادية \* اهل قرية يرعون دوابهم بالنوب فذهبت منها بقرة في نوبة احدهم قال ابراهيم بن يوسف هو ضامن في قول من يضمن الاجير المشترك وهو الصحيح لان الفتوى على انه لا يضمن الاجير المشترك الا ما تلف بصنعه هكذا في الكبرى \* وسئل من اهل قرية اتفقوا على ان كل واحد منهم يحفظ يوم اسرجهم فلما كانت نوبة احدهم اسأجر آخر ليحفظها فاخرجها الاجير الى المفازة ودخل في بيت لال فضا م بعضها على من يجب ضمانها فقال ان ضاع عند غيبة الاجير فلا جبر ضامن لترك الحفظ وان ضاع بعدما عاد اليه من الاكل فلا ضمان لانه ترك الخلاف بالعود فخرج من الضمان ولا ضمان على صاحب اليوم بحال كذا في فتاوى النسفي \* هذا

هذا اذا لم يشترط عليه الحفظ بنفسه اما اذا شرط عليه الحفظ بنفسه يضمن بالدفع الى غيره وانما يضمن الاجير في هذه المسئلة اذا لم يترك مع الدواب احدا من اهله اما اذا ترك مع الدواب حافظا من اهله فلا ضمان عليه بحال ايضا كذا في خزائن المفتين \* بقار يحفظ باجر فترك البقر عند رجل يحفظها ورجع هو الى القرية لم يخرج منها ما تخلف او الحاجة بنفسه فضايع بعض ما كان خارجا قالوا ان لم يكن الحافظ في عياله ضمن والا فلا كذا في فتاوى قاضي خان \* البقار اذا ترك الباقورة على يد اجنبي ليحفظها هل يكون ضامنا قال ان تركها مدة يسيرة مثل ان يمول او ياكل او يتوضأ او نحو ذلك لا يضمن لان هذا القدر عفو كذا في الفصول العمادية \* بقار ترك البقر مع صبي ليحفظها فهلكت بقرة وقت السقي بآفة فان كان للصبي قدرة الحفظ لم يضمن وان لم يكن له قدرة الحفظ فقد ترك بلا حفظ فيضمن كذا في جواهر الفتاوى \* الباقورة مرت على قنطرة فدخلت رجل واحدة في النقب وانكسرت او وقعت بقرة في الماء وغابت وهلكت ضمن البقار وان لم يكن من سوقه اذا امكنه الحفظ كذا في الوجيز للكردي \* (كواره بان كواره اماند بدست كسي وگرگ گوسا له را خورد ضامن نبود چون بدست عيال خودش مانده بود كواره بان كواره راضائع ماند و بخانه رفت وزن را فرستاد زن نگاه داشت تا شبانگاه گاهي غائب است و نمیداند كه چه وقت غائب شده است) يضمن البقار كذا في خزائن المفتين \* وان استأجر الحارس واخذ من اهل السوق هل للحارس ما اخذ منهم اذا استأجر رئيسهم ينفذ عقد الرئيس عليهم وان كرهوا كذا في الظهيرية \* الفصل الثاني في المتفرقات في النوازل دفع سيف الى صيقل ليصقله ودفع الجفن معه فسرق لا يضمن الجفن كذا في المحيط \* وفي فوائد جدي شيخ الاسلام برهان الدين دفع مصحفا الى وراق ليجلده فساخر به واخذة اللصوص هل يضمن اجاب نعم قال ممي نظام الدين وقد اجبت انا انه لا يضمن معتمدا على ظاهر الفقه ان المودع اذا سافر به بمال الوديعة لا يضمن ولا يقال بانه مودع باجر فيضمن لان الاجر ليس على الحفظ الا انه اشار الى فقه حسن وقال يجب ان يضمن لان الوديعة اذا كانت بغير اجر انما لا يضمن لانه ليس ثمه عقد حتى يتعين مكان العقد للحفظ وفي الوديعة باجر انما يضمن لانه تعين مكان العقد بالحفظ وههنا ما امره بالحفظ مقصود وانما امر بالحفظ ضمنا في الاستيجار وفي الاجارة يعتبر مكان العقد فكذا ما في ضمنها فلا يضمن كذا في الفصول العمادية \* اعطى صائغا ذهابا ليتخذ منه سوارا منسوجا ولم يكن من عمله نسج فطوبل الذهب ومطاه من نسجه فسرق منه فلوا عطاء الاول الثاني بغير امر مالكة ولم يكن الثاني اجيرة او تلميذة خير مالكة

وضمن ايها شاء عندهما وعند ابي حنيفة رح ضمن الاول ولو ذكر الثاني انه سرق منه بعد عمله لم يضمن اما مادام في عمله فيده يد ضمان هكذا في الكبرى \* الرد في الاجير المشترك نحو القصار والخياط والنساج على الاجير وهذا بخلاف مالو آجر مبدا او دابة و فرغ المستأجر فانه يجب الرد على صاحب الدابة كذا في المحيط \* يتيم بان اجير مشترك حتى لو ضاع شيء من اليتيم يضمن عندهما وهذا اذا ضاع من خارج العجرة فان ضاع شيء من داخل العجرة بان نقب اللص لا يضمن على الاصح كذا في خزائن المفتين \* النحاس اجير مشترك حتى لو ضاعت جارية او ضاع غلام منه لا يصنع لا يضمن عند ابي حنيفة رح وكذلك الدلال اجير مشترك فلو دفع الدلال الثوب الى رجل ليراه ويشترى فذهب الثوب ولم يظفر به فلا ضمان على الدلال ولو كان في يد الدلال ثوب فقال له رجل هذا مالي سرق مني فدفع الدلال ذلك الى من اعطاه فلا ضمان عليه كذا في الذخيرة \* رجل دفع الى صباغ ابريسما ليصبغه بكذا ثم قال لا تصبغ ابريسمي وردة علي كذا لك فلم يدفعه ثم هلك لم يضمن الصباغ كذا في خزائن المفتين \* الكحال اذا صب الدواء في عين رجل فذهب ضوءه لا يضمن كالكحان الا اذا غلط فان قال رجلان انه ليس باهل وهذا من خرق فعله وقال رجلان هو اهل لا يضمن وان كان في جانب الكحال واحد وفي جانب آخر اثنان ضمن وفي جنيات مجموع النوازل لو قال الرجل للكحال ولو بشرط ان لا يذهب البصر فذهب البصر لا يضمن كذا في الخلاصة \* الباب التاسع والعشرون في التوكيل في الاجارة اذا وكل الرجل رجلا بان استأجر له دارا بعينها ببذل معلوم ففعل فالآجر يطالب الوكيل بالاجرة والوكيل يطالب الموكل والموكل وكيل ان يطالب الموكل بالاجرة وان لم يطالبه الآجر واذا وهب الآجر الاجر من الوكيل صح وللوكيل ان يرجع بالاجر على الآمر كذا في الذخيرة \* ولا يضمن الوكيل في الاجارة الفاسدة ويجب اجر المثل على المستأجر والوكيل بالاجارة الطويلة يطالب بمال الاجارة عند الفسخ كذا في الخلاصة \* والوكيل بالاجارة اذا استأجر الدار من المستأجر لا يجوز لانه صار اجيرا ومستأجرا وقيل يفتى به اولا ثم نقل عنهم الرجوع والافتاء بالجواز كذا في جواهر الاطلاعي \* الموكل مع المستأجر اذا تفاخرا بنفسه وهل يرجع المستأجر على الوكيل بمال الاجارة قال القاضي الامام بديع الدين لا لان الفسخ لم يظهر في حقه وفي الينمة سئل علي بن احمد عن رجل آجر أرض رجل فسنع ذلك المالك فقال لا اجيز هذا العقد ثم قال بعد ايام اجزته هل يجوز ام لا فقال ان رده فليس له

ان يجيزه من بعد قال رض هذا ليس بجواب للسؤال والجواب ان هذارد العقد صدنا كذا  
 في التارخانية \* الوكيل باستيجار دار بعينها بعشرة اذا استأجرها بخمسة عشر ودفعها الى الموكل  
 وقال انما استأجرتها بعشرة فلا اجر على الامر وعلى الوكيل الاجر لرب الدار وهذه المسئلة دليل  
 على ان الاجارة لا تنعقد بالتعاطي كذا في الذخيرة \* الباب الثلثون في الاجارة الطويلة المرسومة  
 ببخارا الاجارة الطويلة التي يفعلها الناس ببخارا انهم يؤجرون الدار والارض ثلثين سنة متوالية  
 غير ثلثة ايام من آخر كل سنة ويجعل كل سنة من تسعة وعشرين سنة اجرا قليلا وبقية الاجر للسنة  
 الاخيرة واختلفوا في جوازها قيل لا يجوز عند ابي حنيفة رح لانها اجارة واحدة شرط فيها الخيار اكثر  
 من ثلثة ايام وهذا يفسد الاجارة وقيل تجوز عندهم جميعا وهو الصحيح لان هذا ليس بشرط الخيار  
 في الاجارة بل هو استثناء ثلثة ايام في آخر كل سنة عن الاجارة على ان هذه الايام لم تدخل في الاجارة  
 وام يثبت حكم الاجارة في هذه الايام المستثناة كذا في محيط السرخسي \* ثم اختلف المشايخ الذين  
 قالوا بجواز هذه الاجارة انها تعتبر عقدا واحدا او عقودا مختلفة بعضهم قالوا تعتبر عقودا حتى لا تزيد  
 مدة الخيار على ثلثة ايام في عقد واحد فيفسد به العقد عند ابي حنيفة رح وبعضهم قالوا تعتبر عقدا  
 واحدا لانها لو اعتبرناها عقودا فما سوى العقد الاول يكون مضافا في الاجارة المضافة لا تملك الاجارة  
 بالتعجيل ولا بالشرط والغرض من هذه الاجارة تملك الاجارة كذا في المحيط \* وثمرة الخلاف  
 يظهر فيما اذا آجروا لليتم ثلث سنين كانت الاجرة في السنة الاولى والثانية اقل من اجر مثلها  
 وفي الاستيجار لليتم كانت الاجرة في السنة الثالثة اكثر من اجر مثلها فتفسد الاجارة في السنة الثالثة  
 ويتعدى الفساد الى غيرها على قول من يجعلها عقدا واحدا وعلى قول من يجعلها عقودا لا يتعدى  
 كذا في خزائنة المفتين \* قال الصدوق والامام الاجل الشهيد الصحيح عندي انها تعتبر عقودا في حق سائر  
 الاحكام وعقد واحد في حق ملك الاجرة بالتعجيل او باشتراط التعجيل والحيلة بجواز استيجار الدار  
 اذا كانت للصغير ان يجعل مال الاجارة بتمامه للسنة الاخيرة ويجعل بمقابلة السنين المتقدمة ما هو  
 اجر مثلها واكثر ثم يبرأ والد الصغير المستأجر عن اجر السنين المتقدمة ويصح ابرأؤه عند ابي حنيفة ومحمد رح  
 خلافا لابن يونس رح وان اراد ان يصير مجة معا عليه يلحق به حكم الحاكم والحيلة فيما اذا استأجر الاب  
 للصغير عقار الرضيا اذا كان مال الاجارة الف درهم مثلا واجر مثل هذه الدار كل سنة مائة يجعل بمقابلة  
 عشرين سنة من اوائل هذه السنين مئة قليل ويجعل بمقابلة العشر سنين المتأخرة الف الا في قليل

فيجوز ويحصل المقصود كذا في الظهيرية \* وان كان الف درهم اكثر من اجر مثل العشر سنين بحيث لا يتغابن الناس فيه لا تجوز هذه الاجارة وكما تجوز الاجارة الطويلة في العقار والضياع تجوز في الدواب والمماليك وكل شيء ينتفع به مع بقاء عينه كذا في التاتارخانية \* وفي فتاوى الفضلي الاجارة الطويلة لمالك الصبي لا تجوز كذا في الخلاصة \* قال محمد ر ح في كتاب الشروط في رجلين آجر من رجل دارا عشر سنين فخاف المستأجر ان يخرجاه منها فاراد ان يستوثق من ذلك فالحيلة ان يستأجر كل شهر من الشهور الأول بدرهم والشهر الآخر بقية الاجر فان معظم الاجر اذا كان للشهر الآخر فيهما لا يخرجانه من الدار وعن هذه المسئلة استخرجوا الاجارة الطويلة المرسومة بخارا وجعلوا اجر السنين المتقدمة شيئا قليلا وجعلوا معظم الاجر للسنة الاخيرة كذا في المحيط \* وفي الولوالجية قال آجرتك هذه الدار عشر سنين بكذا غير ثلاثة ايام في كل سنة فهذا جائز ولو قال على انه بالخيار ثلاثة ايام في آخر كل سنة لا يجوز عند ابي حنيفة ر ح كذا في التاتارخانية \* في الاجارة الطويلة اذا جعلوا ايام الفسخ في آخر كل سنة والاجارة في نصف الشهر عند ابي حنيفة ر ح تعتبر السنة بالايام وعندهما يعتبر الشهر الاول والاخر بالايام والباقي بالاهلة فاذا كان المعتبر السنة بالايام عند ابي حنيفة ر ح ولا يعرف كل واحد منهما آخر السنة فالحيلة ان يبيع الآجر المستأجر قبل تمام السنة من غير ان المستأجر حتى اذا جاءت ايام الفسخ بنفسه وحيلة اخرى يفسخ مضافا بعض المشائخ افتوا بقول ابي يوسف ومحمد ر ح دفعا للخرج كذا في الخلاصة \* رجل دفع ارضه مزارعة على ان يكون البذر من العامل ثم ان صاحب الارض آجر الارض اجارة طويلة من غيره بغير رضى المزارع لا يجوز لان في المزارعة اذا كان البذر من العامل كان العامل مستأجر الارض فيصير كانه آجر ثم آجر من غيره فلا تجوز الثانية وان رضى العامل وهو المزارع بذلك انفسخت الاجارة وتنفذ الاجارة الطويلة بخلاف ما اذا آجر ثم آجر غيره فرضي به الاول حيث تنفذ الثانية على المستأجر الاول اذا كان بعد قبض الاول وهنا لا تنفذ الاجارة على المزارع لان في المزارعة مع الاجارة يختلف المقصود فلا تنفذ الثانية على الاول كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال لغيره آجر لي دارك هذه اجارة طويلة بكذا فقال آجرت وامر صاحب الدار كاتب الكتاب بالصك فكتب على الرسم ولم يكن بينهما شيء آخر ودفع المستأجر مال الاجارة الى الآجر لا يكون بينهما بهذا اجارة لا يجب.

ولا يجب الا جر على المستأجر لسكنى الدار وان كانت الدار معدة للاستغلال كذا في خزانه المفتين \* اذا استأجر وقفاً من الاوقاف من المتولي مدة طويلة فان كان الواقف شرط ان يؤجر اكثر من سنة بجوز شرطه لا محالة وان كان شرط ان لا يؤجر اكثر من سنة يجب مراعاة شرطه لا محالة ولا يفتى بجواز هذه الاجارة اكثر من سنة الا اذا كان اجارتها اكثر من سنة انفع للفقراء فحينئذ يؤجر اكثر من سنة كذا في التارخانية \* وان كان لم يشترط شيئاً نقل عن جماعة مشائخنا انه لا يجوز اكثر من سنة واحدة وقال الفقيه ابو جعفر انا يجوز في ثلث سنين ولا يجوز فيما زاد على ذلك والصادر الشهيد حسام الدين كان يقول في الضياع نفتى بالجواز في ثلث سنين الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز في غير الضياع نفتى بعدم الجواز فيما زاد على سنة واحدة الا اذا كانت المصلحة في الجواز وهذا امر يختلف باختلاف الزمان والموضع ثم اذا استأجر الوقف على الوجه الذي جاز فرخصت اجرتها لا تفسخ الاجارة واذا ازداد اجر مثلها بعد مضي بعض المدة ذكر في فتاوى اهل سمرقند انه لا يفسخ العقد وذكر في شرح الطحاوي انه يفسخ العقد ويجدد على ما ازداد والى وقت الفسخ يجب المسمى لما مضى ولو كانت الارض بحالة لا يمكن فسخ الاجارة فيها بان كان فيها زرع لم يستحصد بعد فالى وقت الزيادة يجب المسمى بحساب ذلك وبعد الزيادة الى تمام السنة يجب اجر مثلها وزيادة الاجر انما يعرف اذا ازدادت من ذلك ذكر الطحاوي هذه الجملة في كتاب المزارعة واما في الاملاك لا يفسخ العقد رخص اجر مثلها وغلا باتفاق الروايات كذا في المحيط \* رجل آجر منزلاً كان والده وقفه على اولاده ابد اما تناسلوا فآجره هذا الرجل اجارة طويلة وانفق المستأجر في عمارة هذا الوقف بامر المؤجر ان لم يكن للمؤجر ولاية في الوقف بان لم يكن متولياً يكون المؤجر غاصباً وكان له على المستأجر الاجر المسمى ويتصدق به ولا يرجع المستأجر بما انفق في العمارة على الآجر ولا على غيره لانه كان متطوعاً وان كان متولياً كان على المستأجر الاجر المسمى ان كان ذلك مقدار اجر المثل او اكثر ويرجع المستأجر في غلة الوقف بما انفق على العمارة كذا في خزانه المفتين \* رجل آجر ارض وقف مدة طويلة مائة سنة من رجل واقرا انهما باشر الواحد من المسلمين وان حاكما حكم بصحة ذلك فالاجارة صحيحة اذا حكم حاكم بصحتها مع طول المدة ولا يفسخ بموت أحدهما بعد اقرارهما بان العقد وقع لواحد غير معين ويكون المال حلالاً له هكذا ذكر وهو الصحيح وهذا ما لا خلاف فيه كذا في جواهر الفتاوى \* واذا استأجر من آخر داراً او ارضاً مقاطعة مدة قصيرة سنة

مثلاً ان الآجر آجرها من غيره اجارة طويلة مرسومة لاشك ان الاجارة الطويلة لا تجوز في مدة  
الاجارة القصيرة وهل تجوز فيما وراها فمن جعلها عقداً واحداً يقول لا تجوز ومن جعلها عقوداً متفرقة  
يقول تجوز كذا في المحيط \* رجل استأجر من آخر كرم اجارة طويلة وقبضها وآجرها من غيره  
مقاطعة كل سنة اشهر يبدل معلوم فلما رآه المستأجر الثاني وجد الاشجار قد احترق من البرد  
ولم يجد آجره ليرده عليه حتى جاء ايام الفسخ وحضر آجره وفسخ الاجارة وطلب مال المقاطعة وابى  
المستأجر الثاني واعتل بعلته ان الاشجار محترقة سمع عليه وسقط عنه مال المقاطعة اذ لم يعمل في  
الكرم عملاً يدل على الرضاء ولو كان آجره حاضراً حتى امكنه الرد ولم يرد لا يستط مال المقاطعة  
وعلى هذا اذا آجر داره واراد المستأجر ردها بخيار رؤية او عيب ان لم يمكنه الرد بان كان المؤجر  
غائباً كان له الرد اذا حضر المؤجر ولا يجب الا جراً اذ لم يكن عمل في الدار عملاً يدل على الرضاء  
كذا في المحيط \* في المتفرقات الآجر اجارة طويلة اذا باع المستأجر ثم جاء مدة الخيار هل ينفذ بيعه فيه  
روايتان والصحيح انه ينفذ وهو كما لو آجر اجارة مضافة ثم باع قبل مجيء وقت الاضافة وكان  
الشيخ الامام الاجل ظهير الدين يقول عندي لا ينفذ بيعه وفي ظاهر الرواية ينفذ بيعه كذا في فتاوى  
قاضيان \* آجر الدار اجارة طويلة بخمسة دنانير وقبضها وسلم الدار ثم باعها بغير ان المستأجر بخمسة  
دنانير وقبض الثمن ومات ولا مال له سوى هذه الدار فالمستأجر احق بها وله ولاية الحبس حتى  
يستوفي مال الاجارة لان بالموت بطلت الاجارة دون البيع فبقيت الدار على ملك المشتري لكنه  
يخير ان شاء ادى الاجرة وقبض الدار وان شاء ترك وان اجاز بيعها ومال الاجارة عشرة والتمن  
خمسة للمستأجر لا جل الخمسة الباقية ولاية الحبس ايضا قال القاضي بدع الدين ليس له ذلك  
كذا في القنية \* رجل استأجر من آخر دار اجارة طويلة بمائة دينار وقيمة الدار خمسون ديناراً  
فمات الآجر حتى انفسخت الاجارة بموته ولم يترك مالا سوى هذه الدار ثم ان وارث الآجر آجر  
هذه الدار من المستأجر بمائة التي له على مورثه اجارة طويلة ثم انفسخت هذه الاجارة بين وارث  
الآجر وبين المستأجر فالمستأجر لا يرجع على الوارث بالمائة الا ان تركه الميتم هذه الدار وقيمتها  
خمسون فيطالبه المستأجر بقدر خمسين لا بالمائة كذا في الذخيرة \* وفي الفتاوى الصغرى اذا آجر  
داراً من رجل اجارة طويلة ثم آجر من آخر اجارة طويلة لا تجوز ولا تنقلب جائزة بعدما انفسخت  
الاوئى بفسخها وانه مشكل وينبغي ان تكون المسئلة على روايتين لان في الاجارة الطويلة



بعض المعقود عليه مضاف وفي صحة نسخ الاجارة المضافة قبل مجيء الوقت المضاف اليه روايتان والاجارة الثانية دليل فسخ الاجارة الاولى كما لبيع فيجب ان يكون في المسئلة روايتان كذا في المحيط \* رجل استأجر ارا اجارة طويلة ثم ان الآجر نقض بناءه برضاء المستأجر ثم جدد بناءها كانت الاجارة باقية ببقاء الاصل كذا في الظهيرية \* فلو آجر المستأجر بالاجارة الطويلة من غيره يبين الايام المستثناة في الاجارة الثانية انها اليوم العاشر والحادي عشر والثاني عشر مثلاً من شهر كذا ويستثنى في الاجارة الثانية نصاليتين الداخل من الايام في العقد الثاني من غير الداخل هكذا ذكر الحاكم الشهيد السمرقندي في كتاب المشروط وهذا اذا كتب ذكر الاجارة الثانية على حدة اما اذا كتب في الذكر الاول او على ظهرة فذكر فيه سوى الايام المستثناة المذكورة فيه يكفي لجواز العقد الثاني هكذا في المحيط \* واذا استأجر شيئاً اجارة طويلة صحيحة بدنانير دين موصوفة فاعطاه مكان الدنانير دراهم ثم تفاسخا العقد فالآجر يطالب بالدنانير لا بالدراهم ولو كان العقد فاسداً وباقى المسئلة بحالها يطالب الآجر باعطاء الدراهم كذا في الذخيرة \* واذا غرس الآجر في الارض او الكرم في الطويلة للمستأجر ائتمعت الا اجارة لان له ملك اليد والتصرف واذا قلع الآجر الاشجار وكسر الاغصان لا يملك المستأجر المنع لان اعتبار هذا البيع يظهر في حق الثمن لافي حق الشجر ولو احتطب المستأجر ليس له ذلك مع انه في بيعه كذا في الوجيز للكردي \* استأجر ارضاً اجارة طويلة واشترى الاشجار ليصح الاستيجار ثم ائتمرت الاشجار ثم فسحها فالثمن على ملك المستأجر ولو قطع الاشجار ثم تفاسخا فهي للآجر ولو اتلفها المستأجر فعليه قيمته لانه يبيع ضروري لجواز الاجارة فلا يترتب عليه احكام البات ولو اتلف الآجر الاشجار في مدة الاجارة فالصحيح انه لا ضمان عليه لكن يخبر المستأجر في الفسخ لانه عيب ولو قطعها المستأجر في مدة الاجارة قال برهان الدين صاحب المحيط وقاضيه والقاضي بدع الدين لا يضمن النقصان لكنه يخبر الاجير كذا في القنية \* استأجر الكرم طويلاً ثم دفعها معاملة الى الآجر ان كان طويلاً بطريق بيع الاشجار جازت المعاملة وان كانت بطريق المعاملة ثم دفعها الى المالك معاملة لا تجوز كذا في الوجيز للكردي \* ولو استأجر كرم المبررة وقد كان صاحب الكرم باع الاشجار قبل الاجارة حتى صحت الاجارة كان للمستأجر خيار الرؤية في الكرم ولو تصرف في الكرم تصرف الملاك بطل خيار الرؤية وتوكل من ثمار الكرم لا يبطل خيار الرؤية كذا في خزائنة المفتين \* اذا مات الآجر اجارة طويلة وعليه ديون كان للمستأجر بمن

المستأجر احق من سائر الغرماء كالمُرتهن بالرهن كذا في فتاوى قاضيخان \* الاجارة الطويلة اذا كانت فاسدة بسبب كان على المستأجر المثل لا يزداد على المسمى كذا في خزائن المفتين \* اذا وهب المستأجر الاجرة في الاجارة الطويلة من الآجر قبل انفساخ الاجارة لا تصح لان الاجرة صارت ملكا للآجر باشتراط التعجيل فلا تصح لانه يكون هبة مع ملك الآجر كذا في الصغرى \* استأجر سفانا ليتخذ له سفينة من خشبة في الارض اثني عشر شهرا باجرة معينة فقال السفان ان خشبك لا يصلح لهذا الغرض فاذن لي ان ازيد شهرا وانقص فاذن له ان يزيد فاتخذة ثلثة عشر شهرا ليستحق الاجر بالزيادة كذا في القنية \* المستأجر اجارة طويلة اذا آجر من غيره او دفع الى غيره من مزارعة على ان يكون البذر من قبل العامل ثم ان المستأجر الاول مع آجره تغاسخ الاجارة الاولى هل تبطل الاجارة الثانية والمزارعة اختلفوا فيه والصحيح انها تنفسخ سواء اتحدت ايام الفسخ في العقدتين او اختلفت بان كان ايام الخيار في الاجارة الاولى ثلثة ايام من آخر سنة ثمانين وايام الخيار في الاجارة الثانية كذلك او على خلاف ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* الباب الحادي والثلاثون في الاستصناع والاستيجار على العمل يجوز الاستصناع استحسانا لتعامل الناس وتعارفهم في سائر الاعصار من غير تكبر كذا في محيط السرخسي \* والاستصناع ان يكون العين والعمل من الصانع فاما اذا كان العين من المستصنع لامن الصانع فانه يكون اجارة ولا يكون استصناعا كذا في المحيط \* وفي تجنيس خواهر زادة الاستصناع ان يشتري منه شيئا ويستصنع البائع فيه مثل ان يشتري الاديم ويأمر البائع ان يتخذ له خفا يصف له قدره وعمله فهذا جائز استحسانا وكذلك كل ما جرت العادة باستصناعه مثل آنية الزجاج والنحاس والخشب والقدر وغير ذلك من القلنسوة واشباهها اذا بين صفته وقدره كذا في التاتارخانية \* والاستصناع بيع هو الاصح والمستصنع بالخيار اذا رآه ولا خيار للصانع هكذا قال ابو يوسف رح اولا وعليه الفتوى كذا في الخلاصة \* ثم اذا ارضيه المستصنع ليس له الرد بعد ذلك وللصانع ان يبيعه قبل ان يرضاه المستصنع كذا في التهذيب \* قال محمد رح واذا اسلم الرجل الى حائك في ثوب من قطن ينسجه له وسعى طوله وعرضه وجنبه ورفعته والغزل من الحائك حتى كان استصناعا فالقياس ان يجوز ولكن استحسن وقائل لا يجوز وان ضرب لذلك اجلا يصير سلما ذكر المسئلة في كتاب الاجارات من غير ذكر الخلاف وذكر في كتاب

في كتاب البيوع من شرح شيخ الاسلام ان الاستصناع فيما للناس فيه تعامل يصير سلماً بضرب الاجل في قول ابي حنيفة رح وعندهما لا يصير سلماً وفيما لا تعامل للناس فيه يصير سلماً بضرب الاجل بالاجماع وفي القدوري وان ضرب في الاستصناع اجلاً فهو بمنزلة السلم يحتاج فيه الى قبض البذل في المجلس ولا خيار لواحد منهما في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح ليس بسلم من غير فصل بين ما للناس فيه تعامل وبين ما لا تعامل لهم فيه فذكر المسئلة في كتاب الاجارات من غير ذكر خلاف يؤيد ما ذكره شيخ الاسلام في شرح كتاب البيوع ان فيما لا تعامل فيه يصير الاستصناع سلماً بضرب الاجل بالاجماع كذا في الذخيرة \* رجل دفع الى آخر منوبين من الابرسم ليضم اليه منوبين من عند نفسه وينسجه ويرفع اجر النسج والفاضل بينهما مناصفة من الربح ان لم يخط ونسج كل واحد منفرداً يأخذ اجر مثله والباقي لرب الابرسم وان خط ونسج الكل فجميع ذلك مشترك بينهما مناصفة كما شرط ولا يجب اجر المثل لانه عمل في محل مشترك كذا في جواهر الفتاوى \* رجل سلم غزلاً الى حائك لينسجه وامره ان يزيد في الغزل رطلاً من عنده وقال اقرضني رطلاً من غزلك علي ان اعطيك مثله وامره ان ينسج منه ثوباً علي صفة معلومة باجرة معلومة فانه جائز استحساناً سواء كان الاستقراض مشروطاً في عقد الاجارة او لم يكن وان قال زدني رطلاً من غزلك علي ان اعطيك غزلاً مثلاً فغزلك فانه جائز ويكون قرضاً وان قال زدني غزلاً وسكت فانه يجوز ايضاً ويكون قرضاً ان لم يكن مشروطاً في عقد الاجارة جازت الاجارة قياساً واستحساناً وان كان مشروطاً فالمسئلة على القياس والاستحسان الذي ذكرنا فان وقع الاختلاف بين رب الثوب وبين الحائك بعد ما فرغ الحائك من العمل وقال رب الثوب لم تزد فيه شيئاً وقال الحائك لا بل زدت والثوب مستهلك بان باع صاحبه قبل ان يعلم وزنه فالقول قول رب الثوب مع يمينه علي علمه انه ما يعلم ان الحائك زاد في الغزل وعلي الحائك البينة فان نكل رب الثوب من اليمين ثبت ما ادعاه الحائك فيلزم رب الثوب ذلك وان حلف برئ مما ادعاه الحائك فان كان الثوب قائماً سيأتي الكلام فيه بعد هذا ان شاء الله تعالى وان قال زد رطلاً من غزلك علي ان اعطيك ثمن الغزل واجر عملي كذا درهماً والقياس ان لا يجوز وفي الاستحسان ان يجوز وان اجاز هذا فان اختلفا بعد الفراغ من الثوب فقال رب الثوب لم تزد فيه شيئاً وقال الحائك زدت فيه ما امرتني ايضاً فان كان مستهلكاً ذكر ان القول قول رب الثوب مع يمينه علي علمه فان نكل من اليمين ثبت الزيادة وكان عليه جميع ما سمي للحائك بعضه بازاء العمل

وبعضه بازاء ثمن الغزل وان حلف لم تثبت الزيادة ذكر محمد ر ح في الكتاب انه يطرح عنه ثمن  
 الغزل ويلزمه اجر الثوب ومعرفة ذلك وهو ان يقسم المسمى على اجر مثل عمله فيما امر به وذلك  
 عمله في من ونصف وعلى قيمة الغزل المشروط على الحائك لانه قبل المسمى بالغزل وبالعمل  
 في من ونصف لان من الغزل اعطاه المستأجر ونصف من اشترى منه فيطرح عنه ثمنه وما اصاب  
 العمل وهو اجر الثوب يلزمه حتى انه ان كان المسمى مثلثة دراهم بازاء الغزل وبازاء العمل وقيمة  
 الغزل درهم واجرمثل عمله فيما امر به درهمان من المسمى يطرح عنه درهم ثمن الغزل فيقسم  
 ما بقي من المسمى على اجر مثل عمله فيما عمل وفيما لم يعمل ويطرح عنه حصة اجر مثل العمل في  
 الزيادة وكيف يتعرف حصة ما لم يعمل في الزيادة من الاجر مما عمل اختلف فيه المشائخ قال  
 بعضهم يتعرف باعتبار الوزن ان كان مرفوع اليه من غزل وما شرط عليه نصف من يقسم الباقي  
 من المسمى بعد ثمن الغزل وذلك درهمان عليهما اثلاثا لثلاثة بازاء ما عدل وثلاثة بازاء ما لم يعمل فيطرح  
 عنه الثلث ولا يعتبر السهولة والصعوبة في العدل بسبب صغر الثوب وكبره وقال بعضهم بانه يتعرف  
 قدر الساقط من القائم باعتبار السهولة والصعوبة في العمل بسبب صغر الثوب وكبره وهذا لان العمل  
 قد يسهل على الحائك بطول الثوب ويصعب بصغره فانه متى قصر يحتاج الى الوصل والى عمل  
 الدقيق مرارا ومتى طال يحتاج الى ذلك مرة واحدة وهذا التفاوت معتبر فيما بين العملة من  
 هذه الصناعة في زيادة الاجر بسبب صغر الثوب ونقصانه بسبب الكبر فلا بد من اعتبارهما واذا وجب  
 اعتبارهما يجب ان يقسم الباقي من المسمى وذلك درهمان على اجر مثل عمله في من واجرمثل  
 عمله في من ونصف فان كان اجر مثل عمله في من ونصف درهمان ونصف وفي من درهمان يكون  
 بازاء الزيادة نصف درهم فيطرح من درهمين نصف درهم حصة ما لم يعمل الا ان يكون التفاوت  
 بين القصير والطويل بذراع او ذراعين حينئذ لا يكون لهذا التفاوت مبرة في زيادة الاجر ونقضانه  
 ثم ماذا يجب اجر المثل او المسمى فعلى قول بعضهم اجر المثل لا يجاوز حصته من المسمى وعلى قول  
 بعضهم ان رضي بالعيب فعليه المسمى وان لم يرض بالعيب فعليه اجر المثل لا يجاوز حصته من المسمى  
 كما قلنا فيما تقدم من المسائل ومحمد ر ح ذكر الاجر في هذه المسئلة مطلقا ولم يقل المسمى فيجب  
 تخرجهما على حسب ما ذكر في المسئلة الاولى لى فاما اذا كان قائما ان كان لا يعرف مقدار ما دفع  
 اليه بما جب الغزل فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كان هالكا من اوله الى آخره الا في حكم واحد وهو انه

حتى حلف ولم تثبت الزيادة له ان يترك الثوب عليه ويضمنه غزلا مثل غزله فاما اذا كان الثوب قائما وقد عرف مقدار ما دفع اليه من الغزل فان تصادقا على ان ما دفع اليه من فانه يوزن الثوب ولا يلتفت الى قول واحد منهما فان وزن فاذا هو من واحد لم تثبت الزيادة بيقين فيكون القول قول صاحب الثوب من غير يمين وان كان منوين فالقول قول الجائك ان لم يدع رب الثوب ان الزيادة من الدقيق وان ادعى ان الزيادة من الدقيق فانه يري اهل البصر من تلك الصناعة فان قالوا قد يزيد الدقيق مثل هذا القول قول صاحب الثوب مع يمينه وان قالوا الدقيق لا يزيد على هذا القدر صار الظاهر شاهد للجائك فيكون القول قوله لكن مع اليمين كذا في المحيط \*  
ولو دفع سمسا وقال تشرة ور به ينفسخ ولك درهم كان فاسدا فان كان قد ز النفسخ معلوما عند التجار جاز بخلاف ما لو دفع ثوبا الى صباغ يصبغه جاز وان لم يمين قد رالعصر كذا في محيط السرخسي \*  
واذا دفع حديد الى حداد ليصنعه عينا سماه باجر مسمى فجاء به الحداد على ما امر به صاحب الحديد فانه لا خيار لصاحب الحديد ويجبر على القبول ولو خالفه فيما امر به فان خالفه من حيث الجنس بان امره ان يصنع منه قدوما فصنع له مراض من له حديد امثل حديده والا ناء له ولا خيار لصاحب الحديد وان خالفه من حيث الوصف بان امره ان يصنع له قدوما يصلح للتجار فصنع له قدوما يصلح لكسر الخطب فصاحب الحديد بالخيار ان شاء ضمنه حديدا مثل حديده وترك القدوم عليه ولا اجر له وان شاء اخذ القدوم واعطاه الاجر وكذلك الحكم في كل ما سلمه الى كل صانع ليصنع منه شيئا سماه كالجلد يسلمه الى اسكاف ليصنعه خفين وما اشبه ذلك كذا في خزائن المفتين \*  
وسئل عن دفع الى سراج بعض آلات السرج وامره بان يتخذ سرجا بهذه الآلات وبآلات اخرى يحتاج اليها لا تمام السرج من عند نفسه على ان يدفع اليه اجرة عمله وثمان ما جعله في سرجه من مال نفسه ففعل السراج ذلك وذكر جماعة ان اجرة عمله وقيمة الآلات ثلثون درهما فرضي الا مرب ذلك واتفقا على ان يعطيه هذا فنقد خمسة من ذلك ثم استولى بعض اعوان السلطان والأتراك على ذلك السراج وغيبه بحيث لا يقدر عليه هل للأمر ان يضمن السراج قيمة سرجه فقال له ان يشتري ما دفع اليه لان العمل غير مسلم اليه والآلات مسلمة اليه قال ومع هذا اذا فرغ من السراج فاتصلت الآلات بعضها ببعض واتفقا وتراضيا على مال يعطيه على ذلك فقال كابتداء بيع فيجوز كذا في فتاوى النسفي \*  
واذا دفع الرجل جادا الى الاسكاف واستأجره باجر مسمى برجلين

ان يخرز له خفين وسمى له المقدار والصفة على ان يتنعله الاسكاف ويبطنه من عنده ووصف له البطانة والنعل فهو جائز استحسانا والقياس ان لا يجوز وكان بمنزلة ما لودفع ثوبا الى خياط ليخيط به جبة على ان يحشوه ويبطنه من عنده باجر مسمى فانه لا يجوز ذكر محمد ر ح مسألة الجبة في الاصل على هذا الوجه وفي المنتقى ذكر محمد ر ح مسألة رجل دفع الى خياط ظهارة وقال بطنها لي من عندك فهو جائز وفاسه على ما اشترى خفا وقال للبائع انعله بنعل من عندك فصار في المسئلة روايتان ولودفع اليه بطانة وقال ظهرها لي من عندك فهو فاسد باتفاق الروايات ثم ان محمد ر ح جوز هذا التصرف وان لم ير صاحب الجلد النعل والبطانة وصرفه الى نعله وبطانته يليق بذلك الخف وكذا اذا امر الرجل اسكافا ان يخرز على خفيه ويكعبه اربع قطع من صرم بكذا وامر الرجل النطع فهو جائز استحسانا وكذا ترقيع الخرق في الخفاف يجوز من غير ان يرى الاسكاف الرفاع وفي نوادر بن سماعه شرط الراءة في النعل وهكذا في القطع الاربع وهكذا في ترقيع الخرق فاذا فيه روايتان واذا جازت هذه الاجارة استحسانا فاذا عمل الاسكاف واتى به ان كان عمله صالحا مقارنا لافساد فيه اجبر صاحب الجلد على القبول ولم يكن له خيار فعد اعتبارا لمقاربة للزوم لاحقيقة الموافقة من كل وجه وليس لصاحب الجلد خيار الرؤية لافي حق العمل ولا في حق النعل هذا اذا عمل عملا مقارنا صالحا فاما اذا افسد بان خالف في صفة ما امر به ذكر ان صاحب الجلد بالخيار ان شاء ترك الخف عليه وضمنه قيمة جلده وان شاء اخذ الخف واعطاه الاجر فان ترك الخف عليه وضمنه فلا اجر عليه وان اخذ الخف فانه يعطيه اجر مثل عمله في خرز الخف غير منعل ثم بعد ذلك يعطيه قيمة ما زاد النعل فيه ومعرفة قيمة ما زاد النعل فيه ان ينظر الى قيمة الخف مخرزا غير منعل والى قيمته منعلا فان كان قيمته غير منعل عشرة وقيمته منعلا اثني عشر علم ان قيمته ما زاد فيه درهمان فيكون درهما قد رما زاد النعل فيه ثم ينظر الى اجر مثل عمله في خرز الخف غير منعل فان كان ثلاثة مثلا يضم الى قيمة ما زاد فيصير خمسة ثم يقابل المسمى فان كان خمسة مثل المسمى او اقل من المسمى فلا سكاف ذلك وان كان المسمى اقل من خمسة بان كان المسمى اربعة فانه يعطي له اربعة واذا اعتبر قيمة ما زاد النعل فيه لا يعتبر اجر مثل عمله في خرز النعل وفرق بين هذه المسئلة وبين ما اذا دفع مخرزا الى اسكاف لينعله بنعله من عنده باجر معلوم

حتى جازت الاجارة استحسانا للتعامل فعلة بنعل لا ينعل به حتى افسد الخف بذلك وثبت لصاحب الخف الخيار كما في هذه المسئلة واختار الاخذ فانه يعطيه اجر مثل عمله وقيمة ما اتصل به من النعل مزابلا غير مخرز لا يجاوز بهما مسمى به وهنا اوجب مع اجر المثل قيمة ما زاد العمل فيه ولم يوجب عليه قيمة النعل والبطانة مزابلا غير مخرز والمتصل بخفه للاسكاف في الموضعين عين مال وعمل ثم في احد الموضعين اوجب قيمة ما زاد النعل فيه وفي الموضع الآخر اوجب قيمة النعل مزابلا غير مخرز ومن مشائخنا من قال فرق بين المسئلتين ما ذكر في تلك المسئلة ويكون ذكرنا في هذه المسئلة ان صاحب الخف اذا اراد ان يعطيه اجر مثل عمله في خرز الخف والنعل والبطانة ثم قيمة النعل والبطانة مزابلا له ذلك كما في تلك المسئلة ومنهم من فرق وقال في مسئلتنا يمكن ايجاب قيمة ما زاد فيه النعل والبطانة وفي تلك المسئلة لم يكن ايجاب قيمة ما زاد النعل فيه ثم قال محمد ر ح في المسئلتين جميعا لا يجاوز به مسمى فمن مشائخنا من قال اراد بقوله لا يجاوز به مسمى فيما يخص العمل فاما ما يخص النعل فانه يجب بالغاه ما بلغ ومنهم من قال بانه لا يجاوز به مسمى في حق النعل والعمل جميعا كذا في المحيط \* وكذا اذا دفع الى فلانسي قطعة وامر له ان يتخذ له نلنسة ببطانة فهو على ما وصفا فان جاء به غير جيد فلا خيار له الا اذا شرط عليه الجيد فتخير كذا في الغياثية \* واذا استصنع الرجل خفين عند اسكاف فعمله وفرغ منه قال المستصنع هذا ليس على المقدار والخرز والنقطيع الذي امرتك وقال الاسكاف بل بهذا امرتني واراد الاسكاف ان يخلف صاحب المال ليس له ذلك بخلاف الصباغ اذا ادعى ان ما صبغ كان بامره واراد استخلاف صاحب الثوب كان له ذلك كذا في الذخيرة \* ولو دفع الى اسكاف ادنيا ليقطع له خفا ويخرزه باربعة دراهم فدفعه الى آخر بدرهمين ان اعطاه واداه من عنده او عمل بعض الاعمال طابت له الزيادة والا يتصدق بها كذا في التاتارخانية \* ولو ان رجلا دفع خفه الى رجل لينعله من عنده باجر مسمى فعلة بنعل ينعل بمثله الخفاف فهو جائز عليه وان لم يكن جيدا ولا خيار له وان شرط الجودة فأتى بما ينطلق عليه اسم الجيد اجبر على قبوله ولا خيار له كذا في الذخيرة \* ولو شرط عليه جيدا فعلة بغير جيد فان شاء ضمنه قيمة الخف وان شاء اخذ الخف واعطاه اجر مثل عمله وقيمة ما زاد فيه لا يجاوز به مسمى كذا في الهدائع \* قال ولو اختلفا في قدر الاجر بان قال الاسكاف شرطت لي درهما وقال رب الخف شرطت لك دانقين وقد خرزه على ما وصف له ولم يختلفا في ذلك واقاما جميعا امينة فالبيئة بينة العامل ولم يذكر الجواب فيما اذا لم يقم لهما بينة ويجب ان يحكم في ذلك قيمة

النعل مزايا ولا يجعل القول قول من يشهد له قيمة النعل كما في الصبغ فان كان قيمة النعل درهمًا كما يدعيه الاسكاف فالقول قوله مع يمينه وان كانت قيمة النعل تشهد لصاحبه بان كانت دانتين كما يدعيه صاحب الخف جعل القول قوله مع يمينه ولا يتحالفان وان كانت قيمة النعل لا تشهد لاحد هما بان كان نصف درهم فانه يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه هذا اذا اختلفا في مقدار الاجر فاما اذا اختلفا في اصل الاجر قال صاحب الخف عملته لي بغير اجر وقال الاسكاف لا بل عملته لك باجرانه يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان حلفا ولم يثبت واحد من الاجرين ذكر ان صاحب الخف يغرم قيمة ما زاد النعل فيه قال ولو عمل الخف كله من عنده حتى كان استصناعا ثم اختلفا قبل القبض في مقدار الاجل كان القول قول الاسكاف ولا يتحالفان هكذا في الذخيرة \* قال لنجار ابن لي بيتا فاذا بنيته يقوم المقومون فما يقولون ندفعه اليك فرضياه وبناءه وقومه رجل باتفاقهما وابي البائع فله اجر مثله وقال ابو حامد وحمير الوبري وهو بمنزلة المقوم لا الحكم يعني فلا يلزمه تقويمه كذا في القنية \* رجل دفع الى صائغ عشرة دراهم فضة وقال زد عليها درهمين يكون قرضا على وضعه قلبا واجرك درهم فصاغه وجاء به محشوا وقال زدت عليها درهمين وقال صاحب الفضة لم تزد عليها شيئا فانه يحلف كل واحد منهما فان حلفا بخير الصائغ ان شاء دفع القلب اليه واخذ منه خمسة دنانير درهم اجر العشرة وان شاء دفع اليه عشرة دراهم فضة واخذ القلب لان الصائغ يدعي على صاحب الفضة قرض درهمين وهو ينكر وصاحب القلب يدعي على الصائغ استحقاق القلب بغير شيء وهو ينكر فيحلف كل واحد منهما كذا في فتاوى قاضيخان \* دفع مصحفا الى مذهب ليذهبه من عنده واره المذهب انموزجا من الاشار والاحماس ورؤس الآي واول السور فامر به رب المصحف ان يذهبه كذا باجرة معلومة لا يصح لان مقدار الاشياء مجهول كذا في القنية \* وان اشترى ثوبا على ان يخطه البائع بعشرة فهو فاسد ولو جاء الى حذاء بشراكين ونعلين استأجرة على ان يخذ وهما له باجر مسمى جاز وان اشترط عليه الشراكين فارهما آياه ورضيه ثم حذاهما له كان جائزا استحسانا كذا في المبسوط \* واذا دفع ثوبا الى صباغ ليصبغه بعصفر من عنده فصبغه بما سمي الا انه خالف في صفة ما تعين به فان اشبع او قصر في الاصباغ حتى يعيب الثوب فصاحبه بالخيار ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه ابيض وان شاء اخذ الثوب واعطاه اجر مثل عمله لا يجاوز به المسمى كذا في خزائن المفتين \* ولو شرط على الخياط ان يكون كم القميص من عنده كان فاسدا لانعدام العرف فيه وكذلك لو شرط



على البناء ان يكون الآجر والجص من عنده وكل شيء من هذا الجنس يشترط فيه على العامل شيئا من قبله بغير عينه فهو فاسد فانا عمله فالعمل لصاحب المتاع وللعامل اجر مثله مع قيمة ما زاد كذا في المبسوط \* الباب الثاني والثلاثون في المتفرقات اذا قال لا آجر آجرتك داري هذه يوما واحدا بكذا وباقي السنة مجانا فسكنها سنة كان عليه اجر مثله في يوم واحد ولا شيء له في الباقي كذا في الذخيرة وفتاوى قاضيخان \* استأجر مسحاة للعمل فقال لا اريد الا اجر بل تعمل لي مقبضا للمسحاة من الخشب ثم طالب الاجران كان لما طلب له قيمته فيجب اجر المثل والا فلا كذا في الوجيز للكردي \* رجل استأجر دارا مدة معلومة في محلة فنابت المحلة نائبة حتى هرب الناس ولم يقدر المستأجر على الانتفاع خوفا على نفسه من النائبة قالوا لا يجب الا اجر وهكذا كان افتى والدي كذا في الظهيرية \* الخياط اذا فرغ من الخياطة وبعث الثوب على يدي ابنه وهو ليس ببائع فطر الطراز منه في الطريق فان كان الصبي عاقلا ضابطا يمكنه حفظه لايضمن وان لم يكن ضابطا ولا يمكنه حفظه ضمن كذا في المحيط \* دفع الى خياط ثوبا ليخيط له قباء اوجبة ولم يشارطه الا اجر فلما فرغ منه اعطاه صاحب الثوب زيادة على اجر مثله قال الفقيه ابو الليث رح عندي ان الزيادة جائزة في قولهم جميعا وبه يغني كذا في الكبرى \* اذا قال للحمال احمل هذا الي بيتي او قال للخياط خذ ان كان الخياط معروفا بانه يخيط باجر والحمال كذلك يجب الا جر وما لا فلا كذا في المحيط \* قال للخياط خذ باجر فقال لا اريد الا جر فخاطه لا يستحق الا جر كذا في الوجيز للكردي \* اذا دفع الى خياط ثوبا فخاطه ولم يشترط الا جر له الاجرة الا اذا قال لا اريد منك الاجرة كذا في السراجية \* رجل اقترض انسانا دراهم او دنانير واراد ان يسكن دارا مستقرض بغير اجر يستأجر المقرض دارا مستقرض مدة معلومة سنة او اكثر باجر معجل ثم يبيع من المستقرض شيئا يسير ابتلك الاجرة حتى يصير قصاصا بمن ماباع من المستقرض كذا في خزائن المفتين \* قال رب الدين لمديونه اكره في هذه الارض بجهة المراجعة فكرهها فله اجر مثلها كذا في القنية \* رجل استقرض من رجل دراهم ودفع الى المقرض حمارة ليستعمله المقرض ويكون عنده الى انه يوفي المستقرض دينه فبعثه المقرض الى سرج وسلمه الى بقار ليعلف فعقرة الذئب ضمن المقرض قيمة الحمارة كذا في فتاوى قاضيخان \* لو استقرض رجل دراهم من رجل وقال اسكن حانوتي هذا فان لم ارد عليك دراهمك لا اطالبك باجرة الحانوت والاجرة التي تجب عليك هبة لك فدفع المقرض الدراهم وسكن الحانوت مدة قال ان كان ذكر ترك الاجرة عليه مع

تقراضه منه المال فالأجرة واجبة على المقرض يريد به اجر المثل وان كان ذكر ترك الأجرة قبل  
 استقرار او بعده فلا اجر على المقرض والمحائوت منده عارية وقيل الصحيح انه يجب اجر المثل  
 الوجهين كذا في المضمرات \* قال فخر الدين وعليه الفتوى هكذا في الكبرى \* رجل اقترض  
 سائدا راهم ثم ان المقرض آجر حجر الميزان من المستقرض كل شهر بدرهمين قال ابو القاسم ان  
 يكن الحجر الميزان قيمة ولا يستأجره اذ لا يجب على المستأجر شيء كذا في فتاوى قاضي خان \*  
 تنجار المقرض على حفظ عين متقوم قيمته ازيد من الأجرة كالسكين والمشط والملعقة كل شهر بكذا  
 تنلف فيه الأئمة المتأخرون فقليل يجوز بلا كراهة منهم الامام محمد بن سلمة والامام صاحب  
 امل مولانا حسام الدين عليا بادي وجلال الدين ابو الفتح محمد بن علي وصاحب الهداية  
 توقع على الجواز اجلة الأئمة ولو جعل المقرض العين المستأجر في قبالة القرض وحفظهما معا  
 بـ الاجرو في الفتاوى انه لو حفظ العين مع القبالة لا اجر له لانه يحفظ القبالة لنفسه لا للغير والغير  
 متابع وقد رأيت فتوى الاستاذ في هذه المسئلة بهذه الرواية كذا في الوجيز للكردي \*  
 يدفع المقرض اليه قبالة واستأجره على حفظ الخط لم يجز لان حفظ الخط له لا حياة حقه  
 يهلك السكين مثلا واختلفا بعد السنة فقال المقرض هلك بعد السنة وقال المستقرض هلك منذ سنة  
 نول قول المستأجر المستقرض لانه ينكر زيادة الاجر ولو دفعه الاجير الى امرأته او الى من في عياله  
 يخطه يجب الاجر ولو دفع الى اجنبي لا شيء له ولو استأجره ليحفظه بنفسه ويبد من شاء فالشرط  
 تزويصه الثاني وكيفا بالحفظ ولو اذن له المستأجر ان ينتفع بهذا السكين ففعل المقرض لا اجر  
 زمان الانتفاع كذا في القنية \* استقرض من آخر خمسمائة دينار وكتب اليه صك الاقرار بهذا  
 فدار او استأجر المقرض كل شهر بكذا كما هو المعهود كل ذلك فعل المقرض قبل قبض  
 ل ثم المقرض لم يدفع الا اربع مائة وخمسين دينار او مضى على ذلك شهورا والمقرض معترف  
 بمع ذلك يجب الأجرة المشروطة كاملة ولم ينقص بقسط الخمسين التي لا يدفع الى  
 مقرض بخلاف ما اذا قضى بعض مال القرض مثل النصف ومضت مدة بعد ذلك فان المقرض  
 تمكن من مطالبة الأجرة كاملة للمدة التي بعد قضاء النصف المستقرض والمقرض فقد اعقد  
 جارة المرسومة على حفظ عين كل شهر بكذا في دكان الصكاك وامره المستقرض بكتابة الوثيقة  
 بالقرض

بالمقرض وبذل الاجارة وترك المقرض العين المستأجرة على حفظه بعد ما قبضه من المستقرض عند الكاتب ليكتب ماهيته واوصافه مستقصى في الوثيقة فمضى على ذلك اشهر ولم يكتب الكاتب الوثيقة برهه من الزمان والعين عنده هل يجب الاجر بالحفظ لتلك المدة ام لا اجاب بعض الائمة يجب لان المشروط على الاجير وهو المقرض مطلق الحفظ وكان له ان يحفظه بيد كل من يعتمده وقد امتد هذا الكاتب على ذلك حيث تركه عنده كيف وانه يعلم المستأجر ورضي دفع المقرض العين المستأجرة على حفظه الى من ليس في عياله وامره بالحفظ فحفظه زمانا يجب له لتلك المدة اجر على المقرض كذا في خزائن المفتين \* استقرض من رجل واستأجره على حفظ العين ثم مات احد المستأجرين بطلت في حصته وبقيت في قسط الحي كذا في الوجيز للكردي \* ولو وكل المقرض رجلا ليسأجر المقرض لحفظ سكينه كل شهر ولم يقل بكذا فاستأجره كل شهر بدرهم لم يجز على الموكل ما لم يعين الاجرة او يعمم بان يقول على آية اجرة شئت ولو استأجره لحفظ سكينه سنة كل شهر بعشرين دينارا ليس له فسخها قبل مضي المدة وان لحقه ضرر لكن ضرره يقابله منفعته الحفظ كما سيجار الخياط والتصارو الطحان بخلاف المستكتب اذا حضر من اراد الكتابة اليه ولو استأجره لحفظ السكين كل شهر بكذا فله الفسخ في اليوم الذي يهل فيه الهلال بحضرة المقرض ولو استأجر رجلين او ثلاثة لحفظ السكين فحفظها احدهم فعليه كل الاجر اذا كانوا شركاء في تقبل هذا العمل والانصيبه كمن استأجر رجلين يحملان خشبة الى منزله بدرهم فعملها احدهما كذا في الفنية \* قال رضي الله عنه الغبن الفاحش في الاجارة ( بده يارده ) كذا في جواهر التناوي \* اذا استقرض الوصي او المتواري لاجل الصغير والوقف وهذا الاجارة المرسومة هل يتعدى التزامها الى مال الوقف والصغير قال بعضهم ان لم يجد بدامنه يتعدى الى مال الوقف ومال الصغير كما اذا اتفق بعض مال الوقف او الصغير على الظالم لتخليص ماله كذا في الوجيز للكردي \* دفع الى آخر مالا وامره بان يدفعه الى فلان فرضا ويعقد له عقد الاجارة المرسومة فدفع الوكيل المال الى المقرض وقد استأجر المقرض الوكيل على ان يحفظ مينا دفعه اليه كل شهر بكذا ثم مات المستأجر الوكيل لا تنسخ الاجارة بموته لان من عقده الاجارة باق وهو الموكل وهذا لان التوكيل بعقد الاجارة من المقرض توكيل بقبول العمل وهو الحفظ والتوكيل بقبول الاعمال صحيح كذا في خزائن المفتين \* ولو وكل بان يستقرض ويعقد الاجارة المرسومة على ان يخرج الموكل عن مهدة كل ما يلزم عليه ففعل فالاجر والاستقراض على التوكيل

كذا في الوجيز للكردي \* رجل استأجر من آخر دارا بمائة دينار فلم يسكنها حتى امرة رب الدار ان يعطي رجلا عشرة دراهم من اجرة الدار على ان يكون قرضا لرب الدار على القابض. ثم انتقضت الاجارة بينهما بموت احدهما لاسبيل للمستأجر على المستقرض فبعد ذلك ان كان المستأجر نقد المستقرض ارد أم من اجرة الدار رجوع على الآجر بما اعطى وان نقدا فضل لم يرجع على الآجر الا بمثل ما امرة بالاداء ويرجع الآجر على المستقرض بمثل ما قبض من المستأجر. كذا في الذخيرة \* واذا وجب للآجر على المستأجر مال بالقرض او نحوه فقال المستأجر للآجر احتسب هذا من مال الاجارة وفارسته ( فرور وازمال اجارة ) فقال الآجر ( فرور فتم ) فقد انقضت الاجارة بقدره. كذا في المحيط \* لو كان للمستأجر على الآجر دينار والاجرة دراهم فتقاصا يجوز وان كان الجنس مختلفا بالتراضي كذا في الوجيز للكردي \* رجل استأجر ارضا موقوفة على مسجد اجارة شرعية فعمرها وزرعها وحصل له من مالها اكثر من الاجرة ان كانت التي سماها هي اجر مثله في وقت العقد طاب له الفضل كذا في جواهر الفتاوى \* جاء بالمال الى المقرض ليؤديه وتفسخ الاجارة المعهودة فتوارى المقرض او كفل بنفسه على انه ان لم يوافه غدا فعليه الالف فجاء به فتوارى المكفول له او حلف بطلاق امرأته ان لم يؤده اليوم الالف فجاء بالمال فتوارى الدائن ان علم القاضي تغته وقصده الاضرار بنصب وكيله يسلم له المال وتفسخ الاجارة ولا يكون كفيلا بالمال ولا تطلق امرأته فان لم يعلم قصده لا ينصب ولو نصب وكيله مع هذا وسلمه اليه تثبت الاحكام المذكورة وينفذ القضاء لكونه مجتهدا فيه كذا في الوجيز للكردي \* ساحة بين يدي حانوت لرجل في الشارع فأجرها من رجل يبيع الفاكهة كل شهر بدرهم فما يأخذ من الاجرة فهو للعاقلة لانه غاصب فقال الفقيه ابو الليث رح هذا اذا كان ثمة بناء او دكان لان بذلك يصير غاصبا اما بدونه لا يصير غاصبا وعندي ان الصحيح هو الاول كذا في المحيط \* وسئل عن مستأجر احدث في المستأجر بناء او خرسا ثم انتقضت مدة الاجارة هل يؤمر برفع ذلك قال يؤمر برفع ذلك قلت قيمته او كثرت ان لم يأخذ المالك بالقيمة قيل فان فعل باذن المالك قال وان كان قال وذكر في الشرب ان من رضي باجراء غيره الماء في ارضه او يمرورة في ارضه فاطلق له ذلك ثم بداله ان يمنع من ذلك لانه غير لازم كذا في النسفي \* وفي نوادر ابن سماعه من أبي يوسف رح رجل استأجر من آخر ارضا على انها عشرة اجرة بعشرة دراهم فزرعها

ثم وجدها خمسة عشر جريباً ووجدها سبعة اجربة قال فله الاجر الذي سمى ولو قال كل جريب بدرهم حسب عليه جريب بدرهم كذا في المحيط \* رجل آجر ارضاً من جملة قرية معقدة متفرقة سهامها فنقص ماء قناتها واختيم الى نفقة زائدة وطلب اربابها النفقة فنفقة هذه الارض المستأجرة على الآجر اجماع على المستأجر قال لا تجب النفقة عليه في ملكه وارضه ولا تجب النفقة على المستأجر ايضا في غير ملكه وارض الآجر وواك انت قرية منفردة واحدة فاستأجرها منه آخر فنقص ماء قناتها وطلب المستأجر من الآجر نفقة القنات ليزيد في مائها ليس له ان يلزمه الاتفاق لا محالة لكن ينظر في النقصان فان كان نقصانا كثيراً بحيث ينقطع الماء من بعض الارض التي اعتمدت عليها الاجارة فان الاجارة تنفسخ بقدر ما انقطع الشرب منه على الرواية التي اعتمد عليها القدر وري فيما انقطع الماء والشرب من الارض انه تنفسخ الاجارة في تلك الرواية وهو بالخيار في الباقي ان شاء امسك بحصته وان شاء فسخ وان كان نقصاناً يسيراً بحيث يصل الماء الى الارض ولا ينقطع عن شيء منه ولكن لا يكفيه ولا يشبعه ويدخل فيه ضرر فاحش فهو بالخيار ان شاء فسخ الاجارة وردها وان شاء مضى على الاجارة بما سمى من الاجارة هذا هو الجواب في هذه المسئلة فيما ارشدنا سيدنا واستاذنا شيخ الاسلام القاضي ابوالمعالبي نور الله ضريحه وصانابه وام يذكر في الكتاب ولو آجر القرية وماء قناتها عشرين تسقى عشرين جريباً في ( شبانه روز ) فنقص وعاد الى عشرة تنفسخ الاجارة في عشرة اجربة وهو النصف ويتخير في الباقي على قول استاذي شيخ الاسلام هكذا كره وهو الصحيح رجل استأجر ارضاً موقوفة على مصالح مسجد من متولي المسجد سنة بدرهم معلومة ثم دفع هذه الارض الى رجل مزارعة بالنصف على ان يزرعه فيذر الدافع فلما حصد قال اهل المسجد ان الآجر لم يكن متولياً ولا تصح الاجارة فياً خذ ثلث الغلة للمسجد على عرف اهل القرية فقبضوا منه جبرافان اقام المستأجر البيعة ان الآجر كان متولياً فانه يسترد ما قبض اهل المسجد فيقسم ذلك مع بقية الغلة بينه وبين المزارع على الشرط المشروط وعليه للمسجد الاجر المسمى وان لم يقدر على اقامة البيعة على كون الآجر متولياً يجب عليه اجر المثل ويسترد ما قبض من اهل المسجد ويقسمان على الشرط كذا في جواهر الفتاوى \* قال شرف الائمة المكي والناضي عبد الجبار استأجر ارضاً وقفاً وغرس فيها وبنى ثم مضت مدة الاجارة للمستأجر ان يستسقيها باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر قبل لها ولو ابى الموقوف عليه الا القلع هل لهم بذلك

فقال لا كذا في التنية \* قربة فيها ارض سبيل آجرها اهل القرية سنين معلومة ان كان فيه مصلحة  
القرية يجوز تصرفهم فيها كذا في حواضر الفتاوى \* وتكره اجارة راضي مكة لقوله عليه السلام  
من اكل اجور راضي مكة فكانما اكل الربوا كذا في الكافي في كتاب الكراهية والاستحسان \*  
رجل استأجر ارضا مفردا اكثر مما كان في ملكه ان لم يرغ المالك وفسخ فقد انفسخ في حقه وان  
لم يتعرض المالك بذلك واقرا لآجر عند الحاكم بذلك فللمستأجر ان يفسخ بقدر ذلك وان لم يقر  
الآجر ولم يدع المالك شيئا ولا يتعرض ولا يمنعه من الانتفاع فليس للمستأجر حق النسخ في ذلك  
التدروا ان عام انه ملك الغير وكيل السلطان اذا آجر قرية من رجل اجارة شرعية فزرعها المستأجر  
ثم ازداد آخر في الاجارة فاجذمنه وآجر من آخر لا يجوز الشراء من هذه القرية يعني في غلاتها  
وحبوباتها لانه ملك الاول هكذا في حواضر الفتاوى \* مزارع بالثلث كرب الارض مزارا ثم آجرها  
مع رب الارض لا تخاذن الفاليز فله الثلث من الآجر بعقده وان لم يستحق شيئا بمجرد الكرب  
كذا في التنية \* عن ابي يوسف رح آجر عبدة من رجل وسلمه اليه ثم باعه من غير عذر وسلمه الى  
المشتري ومات في يده فليس للمستأجر ان يضمن المشتري قيمته فالمستأجر في هذا يخالف الراهن  
كذا في الذخيرة \* ابن سمانة عن محمد رح رجل اكرى من رجل دارا بعبد سنة فسكن المستأجر  
الدار ثم ناقض الاجارة في العبد فانه يرد العبد ويعطيه اجر مثل الدار واذا غصب رجل الدار والمستأجرة  
من المستأجر ثم تركها الغاصب فاراد المستأجر ان يمتنع عن قبضها في باقى المدة واراد الآجر ان يمتنع  
عن التسليم فليس للمستأجر ان يمتنع عن القبض في باقى السنة ولا الآجر ان يمتنع عن التسليم قال بعض  
مشائخنا هذا اذا لم يكن في السنة وقت يرغب في الاستيجار لاجله ولم يسلم في ذلك الوقت فان المستأجر  
يتخير في الاصل اذا استأجر عشرة من الابل الى مكة بعبد بعينه او بغير عينه فان كان العبد بعينه فالاجارة  
جائزة وان كان بغير عينه فالاجارة فاسدة ثم اذا كان العبد بعينه حتى جازت الاجارة فهلك  
العبد قبل التسليم بعدما استوفى المعقود عليه كان على المستأجر اجر مثل الدار واذا كان العبد بغير  
عينه حتى فسدت الاجارة كان على المستأجر اجر المثل مات العبد ارام يمت كذا في المحيط \* استأجر  
مشتري العبد البائع قبل قبضه شهرا بدينهم لتعليم الخبز والخياطة جاز له الاجر ان علم وان مات  
في يد البائع قبل الشهر او بعده مات من مال البائع ولا يكون هذا قبضا وكذا لو كان ثوبا فاستأجره لغسله  
او خياطته

او خياطته جاز وان هلك فان كان نقصه القطع او الغسل صار قابضا فيهلك من المشتري والآمن  
البائع ولو استأجره المشتري ليحفظه له كذا بكذا فالاجارة باطلة لان حفظه على البائع حتى يسلمه  
الى المشتري كذا في القنية في باب استيجار المستقرض المقرض \* رهن دار غيره وهي معدة للاجارة  
فسكنها المرتهن لاشي عليه لانه لم يسكنها ملتزما لاجر كما لو رهنها المالك فسكنها المرتهن كذا في  
القنية في باب بقاء الاجارة \* استأجر الراهن المرتهن لحفظ الرهن لم يجز استأجر المودع للحفظ جاز كذا  
في السراجية \* وسئل عن استأجر دار مشاهرة وخرج منها وخلف امرأته ومناعه فيها فاراد المؤجر  
اخراجها وفسخ الاجارة قال ليس له ذلك بغير محضر من الخصم والوجه فيه ان يؤجر من آخر  
في بعض الشهر فتمت مضي هذا الشهر فقد انقضت الاجارة الاولى ودخل الشهر الثاني في اجارة  
الثاني ثم يخرجها ويأمرها بتخليه الدار وتسليم الدار الى الثاني كذا في الحاوي للفتاوى \* رجل تكارى  
منزلا كل شهر بدرهم معلومة فطلق الرجل المستكرى المرأة وخرج من البصر وذهب هل لصاحب  
المنزل سبيل على المرأة قال لا وليس لصاحب الدار ان يخرج المرأة من المنزل حتى الهلال  
فان جاء الهلال والزوج غائب هل لصاحب الدار ان يفسخ الاجارة ويخرج المرأة من الدار يجب  
ان تكون المسئلة على الاختلاف على قول ابي حنيفة ومحمد رح ليس له ذلك وعلى قول  
بي يوسف رح له ذلك كذا في المحيط \* واذا تكارى منزلا كل شهر بدرهم على ان ينزل ولا ينزل غيره  
فتزوج امرأة او امرأتين فله ان ينزلهما وليس لصاحب الدار ان يابى وهذه المسئلة ماؤلة وتا ويلها ان  
لا تكون للمنزل بشر بالوعة ولا بثر وضوء كذا في الذخيرة \* رجل تزوج امرأة وهي في منزل بكراء  
فمكث معها سنة فيه ثم طلب صاحب المنزل الكراء وقد اخبرت المرأة الزوج ان المنزل معها  
بكراء ولم تخبره فالاجرة على المرأة دون الرجل فان كان قال لها لك علي مع نفقتك اجر المنزل  
كذا وكذا وضمنه لرب المنزل فهو عليه وان اشهد لها به ولم يضمنه لرب المنزل ثم لم يعطها فله  
ذلك كذا في المبسوط \* امرأة سكنت بيت اختها بغير رضاها سنين وكانت تتقاصى عليها بالاجرة  
فعليها اجر المثل كذا في القنية \* قال في الاصل ايضا رجلا استأجر منزلا من رجل كل شهر  
بدرهم واشترط ان يباينها ما على ان ينزل احدهما في اقصى الحانوت والاخر في مقدمه ولم يشترط  
ذلك في اصل الاجارة قال الاجارة جائزة لكل واحد منهما ان يرجع عن ذلك ثم ذكر في الكتاب  
ان الاجارة لا تفسد اذا لم يكن شرط ذلك في اصل الاجارة ولم يذكر انهما اذا شرط ذلك في اصل

الاجارة هل تفسد الاجارة قال مشائخنا ولقائل ان يقول بانه تفسد الاجارة ولقائل ان يقول بانه لا تفسد الاجارة كذا في الذخيرة \* منزل بين غائب وحاضر قد قسم فللمحاضر سكنى نصيبه لا جميعه وللقاضي ان يؤجر كله اذا خيف عليه الخراب وامسك الاجروان لم يقسم سكن الشريك قدر حصته وعن محمد رح يسكن الجميع اذا خيف عليه الخراب كذا في الوجيز للكردي \* دار معدة للاجارة صارت ارضا بين ثلثة سكنها احدى اهلها من غير اذن الآخرين مدة لا يجب عليه اجر كذا في القنية \* رجل استأجر حجرة في خان مدة ووضع فيها متاعه واقفلها وغاب فجاء متقبلا الخان وفتح القفل بغير مفتاح واخرج المتاع منها ووضعها في موضع آخر عشرة ايام ثم اعاد متاعه الى الحجرة واقفلها ومضت على ذلك مدة لا يلزمه الاجرة من وقت اخراج المتاع كذا في الخلاصة \* في اليتيمة سئل ابو ذر عن استأجر دارا فسكنها غاصب في مدة يمكن اخراجه فقال لا اجرة لمدة الغصب وسألت ابا الفضل الكرمانى عن رجل غصب صفرا ودفن الى الصابغ ليتخذ له قممته بكذا من الاجر والصابغ يعلم انه غاصب هل له الاجر على الآمر فقال نعم قلت له لو غصب صفرا واتخذ قممته ثم جاء المالك هل له ان يأخذه فقال ليس له ان يأخذه قلت لو غصب تبرافجعله سوارا فجاء المالك فقال له ان يأخذه بغير شيء عند ابي حنيفة رح سئل علي بن احمد عن رجل له دكان وذلك الدكان في يد رجل آخر فطلب قوم من المالك ان يؤجر ذلك الدكان منهم فقال لا اؤجره منكم لانه لاحق لي فيه اليوم لاني آجرته من ذى اليد وقد بقي من المدة ايام فالحقوا عليه وقالوا آجره منا وانا ندفع ذى اليد وتخرجه منه فأجرة منهم هل يصح اقراره بانه بقي من المدة ايام وهل تصح الاجارة منهم بعد هذا الاقرار فقال لا تصح فيما بقي من المدة الاولى كذا في التاتارخانية \* آجرها الغاصب وردا جرته الى المالك يطيب له لان اخذ الاجرة للاجارة قال رض فجعل اخذ الاجرة اجارة من غير فصل قال القدوري الاجر للمالك ان اجاز قبل العمل وان اجاز بعده فللعاقدة كذا في القنية في باب الاجارة المضافة \* سكن رجل دار الوقف باهله واولاده وخدمته فاجر المثل عليه ولو مصب دارا معدة للاستغلال او موقوفة للينيم وآجرها مدة معلومة باجر مسمى وسكنها المستأجر يلزمه المسمى لا اجر المثل قيل له وهل يلزم الغاصب الاجر لمن له الدار فكتب لا ولكن يريد ما قبض على المالك وهو الاولى ثم سئل يلزم المسمى للمالك ام للعاقدة فقال للعاقدة ولا يطيب له بل يرد على المالك وهو الاولى وعن ابي يوسف رح يتصدق به كذا في القنية في باب بقاء الاجارة \* ولو استأجر



مشاطة لتزيين العروس قالوا لا يطيب لها الاجر الا ان يكون على وجه الهدية من غير شرط ولا تقاص وقيل  
ينبغي ان تجوز الاجارة اذا كانت موقفة او كان العمل معلوما ولم ينقش التماثيل على وجه العروس ويطيب لها  
الاجر لان تزيين العروس مباح كذا في الظهيرية \* في الكبرى اهل بلدة ثقلت عليهم مؤنات العمل  
فاستأجروا رجلا باجرة معلومة ليذهب ويرفع امرهم الى السلطان الاعظم ليتخفف عنهم بعض الحيف  
واخذ الاجرة من عامتهم غنيهم وفقيرهم ذكره هنا انه ان كان بحال لو ذهب الى بلد السلطان تهياً له  
اصلاح الامر يوماً ويومين جازت الاجارة وان كان بحال لا يحصل ذلك الا بمدة فان وقتوا للاجارة  
وقتا معلوما فلا جارة جائزة والاجر كله له وان لم يوقتوا فهي فاسدة وله اجر مثله والاجر عليهم على قدر  
مؤنتهم ومنافعهم في ذلك قال القاضي فخر الدين هذا منه توسيع ونوع استحسان اما على جواب  
الكتاب لا تجوز هذه الاجارة الموقفة وبه يفتى هكذا ذكر السرخسي في باب الرشوة من ادب  
القاضي انه لا بد من التوقيت وان كان مدة اصلاح الامر يوماً ويومين كذا في المصمبات \* عين ماء  
لقرية استأجر بعض اهل القرية اجيراً يقطع الاحجار ويحفر الجبل ويكسح العين فيزيد الماء فالزيادة  
لجميع اهل القرية وكذا لو حفر عينا اخرى في حريم هذه العين او زاد في سعة هذه العين او سفلها  
ليظهر زيادة في مائها فهي لجميع اهل القرية لا يستحق المستأجر ولو حفر عينا اخرى في غير حريم  
هذه العين فالماء له كذا في الصغرى \* والاجر عليه كذا في الحاوي للفناوي \* وليس له ان يجري  
تلك الزيادة في نهر اهل القرية الا برضاهم جميعا بل يحفر نهر آخر في ارض الموات او في ملك  
نفسه كذا في الصغرى \* رجل استأجر مراً من رجل عشرة ايام كل يوم بدرهم ثم ان المستأجر اودع  
المر عند الاجر خمسة ايام من هذه العشرة كان على المستأجر اجر العشرة الايام لان يد المودع  
كيد المودع ولو كان مكان الودبعة عارية وباقي المسئلة بحالها فني وجوب الاجر في مدة العارية  
روايتان كذا في الذخيرة \* وروى بشر عن ابي يوسف رح في رجل استأجر رجلاً لبني له حائطاً اراه  
موضعه وسمى طوله في السماء وطوله على وجه الارض ومرضه على ان يبني كل الف آجرة  
بكذا وكذا من الجص بكذا وكذا من الدراهم فبني في السفلى فادخل الف آجرة بالجص المسمى لها  
ثم مات البناء فان الاجر يقسم على موضع ما بقي من الحائط وما بني فيعطى بحصة ما بقي  
على القسمة كذا في المحيط \* استأجر داراً وبني فيها حائطاً من تراب كان فيها بغير امر صاحب الدار  
ثم اراد الخروج واراد نقض الحائط هل له ذلك ينظر ان كان اتخذ من التراب البناء وبني بالحائط

من اللبن فله ذلك وعليه قيمة التراب وان كان بنى الحائط من الطين (كه باخسه زده باشد) فليس له ان ينقض الحائط كذا في الذخيرة \* في المحيط من شمس الائمة الاوز جندي قال لطيان اصلح لي هذا الخراب بعشرة فلما شرع في عمارته ازداد الخراب واصلح الكل فلا شيء له سوى العشرة كذا في القنية \* في جامع الفتاوى ولو استأجر رجل لبني له منارة طولها كذا وعرضها كذا فلما بنى بعضها انهارت يجب الاجر بحسابه ولو استأجر ليحفري بئر عشرة اذرع فحفر خمسة اذرع ثم قال اقدر ان احفر البقية من غير مذارحبه حتى يحفر ولودفع الي رجل مالا ليدفع الي فلان في مصر كذا باجر مائة فقال الرسول دفعت وانكرا المرسل قال ابو يوسف رح يضمن وقال محمد رح لا يضمن كذا في التاتارخانية \* قال محمد رح فيمن غصب من آخر ارضاً وأجرها من رجل بعينه فلم يعلم المالك حتى مضى بعض السنة ثم علم واجازها قال اجر ما مضى من الاجارة للغاصب وما بقي لرب الارض الى وقت الاجارة ولولم يجز حتى مضت السنة فالاجر كله للغاصب كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي القدوري لو استأجر من آخر دارين فانهدمت احدهما وغصبت او ما اشبه ذلك فله ان يترك الاخرى كذا في المحيط \* اذا ادعى اثنان عينا احدهما يدعى الاجارة والاخر الشراء فاقرا المدعى عليه للمستأجر فاراد مدعى الشراء ان يحلفه على دعوى الشراء له ذلك ولو ادعى الاجارة فاقربه لاحدهما فاراد الاخر ان يحلفه ليس له ذلك كذا في الصغرى \* في اليتيمة سئل علي بن احمد عن رجل وقف دار السكنى الا امام هل له ان يؤجرها من غيره فقال ليس له ان يؤجرها وسئل عنها والدي فاجاب به كذلك كذا في التاتارخانية \* ولودفع اليه عبد اعلى انه ان شاء قبضه بالشراء بالف درهم وان شاء اجارة سنة بكذا فقبض وهلك عنده بعد الاستعمال فهو له الاجارة فلو قال اردت المالك ان كانت قيمته سئل الاجر او اكثر قبل قوله وان كان الاجر اكثر لا يصدق ولو لم يستعمل حتى هلك لا ضمان عليه كذا في التاتارخانية \* واذا اشترى شيئاً وأجره من غيره قبل القبض لا يجوز كما لو باعه وهذا اذا كان منقولاً فان كان عقاراً فقبل هو على الخلاف في البيع وقبل لا يجوز الاجارة اجماً ما كذا في المحيط \* تعيب الحانوت عيباً لا يصلح العمل فاصلح المالك نصفه وترك النصف حتى تم السنة فعليه اجر كل الحانوت ما لم يرد لكونه معيباً وليس له ان يرد النصف دون النصف كذا في القنية \* رجل دفع الي آخر صجولاً ليربها فاذا كبرها عن فاضل الثمن بينهما فانهما صاحبها وللحافظ اجرة الحفظ مستأجر حانوت انفس وغاب ليس لا قربائه ان يردوا الحانوت الي مالكها ويفسخوا الاجارة ولو بقي العقد

وبقي المستأجر غائباً حتى تنقضي المدة فان كان في تصرف المستأجر وعقله تجب الاجرة بتمامها  
 كذا في جواهر الفتاوى \* استأجر رجلاً ليحمل له خشبة معينة من كرمينة الى بخاراء على العجلة  
 فجاء بها على الماء قبل ان اجرا لمثل كذا في الذخيرة \* قال محمد رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى لو اكرى من رجل  
 ابلا على ان يحمل على كل بعير مائة رطل ثم اتاه الحمل بابل فامره المستكرى فحمل وقد  
 اخبره المستكرى انه ليس في كل حمل الا مائة رطل فحمل الى ذلك الموضع وقد مطب بعض  
 الابل لا ضمان على المستكرى ولو استأجر داراً شهراً ثم بعد الشهر شهد انها للرجل الآخر  
 تقبل شهادتهما ولو استأجر طحاناً ليطحن له بدرهم فطحن وعجن وخبز واكل ان شاء ضمنه الدقيق  
 والمعامل الاجر وان شاء ضمنه الحنطة ولا اجر عليه في ذلك رجلاً ان استأجر شيئاً ودفع أحدهما  
 الى صاحبه ليمسكه فلا ضمان عليه اذا كان شيئاً لا يحتمل القسمة كذا في الظهيرية \* رجل تقبل من  
 رجل طعاماً على ان يحمله من موضع الى موضع باثني عشر درهما اليوم فحمله في اكثر من ذلك  
 لا يلزمه الاجر المسمى بل يجب اجر المثل وهذا يجب ان يكون على قول ابي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى  
 قولهما فهذه الاجارة وقعت جائزة فيجب الاجر المسمى كذا في الذخيرة \* وفي فتاوى آهوا قال سئل  
 القاضي بديع الدين ( درباغ مستأجر خاها برست ) هل للمستأجر ان يأخذها كذا في الثمار قال  
 نعم كذا في التارخانية \* اجرة الاديب والختان في مال الصبي ان كان له مال والآف على ابيه واجرة  
 القابلة على من دعاها من احد الزوجين ولا يجبر الزوج على استئجار القابلة واجرة سجان سجن  
 القاضي لا تجب على المحبوس قال ظهير التمرناشي قبل في زماننا اجرة السجان يجب على رب  
 الدين لانه يعمل له كذا في القنية \* وسئل القاضي بديع الدين صاحب الارض اتخذاً فليزايذره او  
 بذرا رضة هل للمستأجر حصة ما يحصل منها قال لا ولو اخذ كان له ان يأخذ منه ان كان قائماً وقيمته  
 لو كان هالكا كذا في التارخانية \* استأجر رجلاً ليدهب بحمولة له الى موضع كذا بكذا فلما سار  
 نصف الطريق بدا للحمال ان يذهب الى امر آخر فنترك الحمولة على المستأجر ثمه وطلب نصف  
 الاجر قال له ذلك اذا كان الباقي من الطريق مثل الاول في السهولة هكذا ذكر في الفتاوى وقد ذكرنا  
 في فصل الاستصناع ان العبرة في قسمة الاجر بمقدار المراحل لا السهولة والصعوبة فيتام مل من الفتاوى  
 كذا في المحيط \* وفي مجموع النوازل سئل شمس الاسلام الا وزجندى من رجل استأجر  
 رجلاً ليوقد النار في المظمورة ليلة ففعل ونام في بعض الليل فاحترق المظمورة وما فيها هل يضمن

الاجير قال لا قبل له فان اوقد النار ثانيا بغير امره هل يضمن قال نعم كذا في التاتارخانية \* رجل دفع الى  
آخر عشرة امناء من نحاس واستأجرة باربعين درهما ليدققه فصا وبعد التدقيق تسعة امناء يجب عليه  
اجرة عشرة امناء او تسعة امناء قال يجب عليه اربعون درهما كما شرط كذا في الخلاصة \* وفي مجموع  
النوازل رجل يبيع الشيء في السوق فاستعان بواحد من السوقية على بيعه فامانه ثم طلب منه الاجر فان  
العبرة في ذلك لعادة اهل السوق فان كانت عادتهم انهم يعملون باجر يجب اجر المثل والا فلا وما  
تواضع عليه السماسرة من المقادير في بيع الاشياء فذلك هدوان محض ولا شيء لهم سوى اجر المثل  
كذا في الظهيرية \* واذا استأجر رجلا ليبنى له في هذه الساحة بيتين ذوي سقفين او ذوي سقف  
واحد وبين طوله وعرضه وما اشبه ذلك ذكر في فتاوى ابي الليث انه لا يجوز وينبغي ان يجوز اذا كان  
بالآت المستأجر للتعامل كذا في المحيط \* في النوازل سئل ابو بكر عن رجل آجر من رجل دارا له  
كل شهر بدرهم ثم باعها من آخر وكان المشتري يأخذ اجرة الدار من هذا المستأجر كل شهر فأتى  
على ذلك زمان وقد وعد المشتري البائع ان رد عليه الثمن ترد عليه دارة ويحسب عليه ما اخذ من  
المستأجر فجاء البائع بالدارهم فاراد ان يحسب الاجر من ذلك قال لما طلب المشتري الاجر من المستأجر  
جاز له ذلك اجارة منه وصار بمنزلة اجارة مستقبله وجميع ما اخذ من الاجر فهو للمشتري وليس  
للبائع من ذلك الاجر قليل ولا كثير ومواضعة رب الدار منه وعد فان لم يفعل فلا شيء عليه  
وان كان الشرط في البيع فالبيع فاسد كذا في التاتارخانية \* وسئل شمس الائمة الاوزجندي  
عن دفع الى طبيب جارية مريضة وقال له عالجهما بالكل فما يزداد من قيمتها بسبب الصحة فالزيادة  
لك ففعل الطبيب ذلك وبرئت الجارية فللطبيب على المالك اجر مثل المعالجة وثمن الادوية والنفقة  
وليس له سوى ذلك شيء كذا في المحيط \* دفع جارية مريضة الى طبيب وقال عالجهما فان برئت فما زاد  
من قيمتها بالصحة بيننا فعالجهما حتى صحت له اجر المثل وقد ما انفق في ثمن الادوية والطعام  
والكسوة ولا يملك حبسها لاستيفاء اجر المثل كذا في الوجيز للكردي \* معلّم طلب من الصبيان ثمن  
الحصير والقصب او شيئا آخر من مصالح المكتبة فجاءوا بدرهم فخلطها بالمعلّم بدرهم نفسه او صرف  
بعضها الى حاجة نفسه او اشترى حصيرا وبعد استعما لهم زمانا رفعها وجعلها في بيته فله ذلك كذا  
في جواهر الفتاوى \* الصغير يدفع الى المعلم شيئا من المأكول يحل اكله في الاصح كذا في الوجيز  
للكردي \* قال الكرخي قال اصحابنا جميعا في المعلم والاستاذ الذي يسلم اليه الصبي في صنعة

اذا ضربا بغير اذن ابيه او وصيه فمات ضمنناه واما اذا ضربا باذن الاب او الوصي لم يضمنناه وهذا اذا ضربا بغير اعتاد يضربه مثله اما اذا لم يكن كذلك ضمنناه على كل حال كذا في الجوهرة النيرة \* وفي النوازل سئل من رجل له اجير غير مدرك هل له ان يؤدبه اذا رأى منه بطالة قال لا الا ان يكون ابوه قد اذن له في ذلك وذكر عن خلف بن ايوب انه سلم ابنه الى رجل في السوق فرأى منه بطالة وشكا الرجل الى خلف وقال او دبه فقال نعم ثم قال له ان يؤدبه قال الحسن رح لا يؤدبه كذا في التارخانية \* رجل دفع غلامه او ابنه الى النساج واستأجره ليعلمه عمل النسج فاراد النساج ان يسلم الغلام الى نساج آخر ليعلم له ذلك العمل فقد قيل له ذلك وقيل ليس له ذلك وهو الاصح كذا في الذخيرة \* لو قال اريد انسانا يكتب لي صكا فقال رجل ادفع اليّ شيئا فاني اجده ودفعه اليه وكتبه بنفسه لا يحل له اخذ ذلك الشيء كذا في القنية \* وقيل في السكاك اذا غلط في جميع حدوده او في بعضه فان لم يصلحه فلا اجر له وان اصلحه فللا من الخبار ان رضي به فللكاتب اجر مثله كذا في المحيط \* امر صكا كافكتب له صك الشري فافنى العلماء بعدم صحته فلا شيء على الآمر كذا في القنية \* يجوز للمفتي اخذ الاجرة على كتابة الجواب بقدره سواء كان في تلك البلدة غيره او لم يكن لان الكتابة ليس عليه لان الواجب اما باللسان او بالكتابة ولفظ بعضهم اذا حكم وطلب الاجرة ليكتب شهادته يجوز وكذا المفتي اذا كان في تلك البلدة غيره كذا في فتاوى الغرائب \* ويجوز للقاضي ان يأخذ الاجر على كتابة السجلات والمحاضر والوثائق ويأخذ قدر ما يجوز اخذه لغيره كذا في الملتقط \* سئل شيخ الاسلام ابو الحسن السعدي عن مقدار اجرة الصكا كين فقال الوثيقة اذا كانت بمال يبلغ الفافيها خمسة دراهم وان بلغ الفين ففيها عشرة دراهم هكذا الى عشرة آلاف حتى يجب خمسون درهما في عشرة آلاف ثم مازاد ففي كل الف درهم يضم الى الخمسين الواجبة في عشرة آلاف وان كانت الوثيقة باقل من الالف ان لحقه من المشقة مثل ما يلحقه بوثيقة الالف ففيها خمسة دراهم وان كان ضعف ذلك ففيها عشرة دراهم وان كان نصف ذلك ففيها درهman ونصف في الزيادة والنقصان على اعتبار ذلك قال شيخ الاسلام هكذا ذكر لنا السيد الامام الاجل الاستاذ ابو شجاع ربح قال شيخ الاسلام هذا كانه مروي عن ابي حنيفة رح ومن بعض اصحابنا المتقدمين. ربح كذا في الذخيرة \* واما اجر كاتب القاضي وقسامه فان رأى القاضي ان يجعله على الخصوم قل له ذلك وان جعله في بيت المال وفيه سعة فله ذلك واجر هذه الصحيفة النبي يكتب فيها دعوى

المدعي وشهادة الشهود ان رأى القاضي ان يطلب ذلك من المدعي فله ذلك والاجعله في بيت المال سنل بعضهم اجرة السجل على من فقال على المدعي وقال برهان الدين على المدعي عليه وقال قاضيخان على من استأجر الكاذب وان لم يستأجره احد فعلى الذي اخذ السجل واما اجرة الرجال فعلى من يعملون له وهم المدعون لكنهم يأخذون في المصر من نصف درهم الى درهم واذا اخرجوا الرستاق لا يأخذون لكل فرسخ اكثر من ثلثة دراهم او اربعة وذكروا بعضهم اجرة المشخص في بيت المال وقيل على المنمر كك السارق اذا قطعت يده فاجرة الجلاد والدهن الذي يحسم به العروق على السارق لانه المسبب لو امر القاضي رجلا بملازمة المدعي عليه لاستخراج المال ويسمى موكل افه مؤنثه على المدعي عليه وقيل على المدعي هو الاصح المأزكي يأخذ الاجر من المدعي وكذا المبعوث للتعديل ورأيت في بعض المواضع ان القاضي اذا بعث الى المدعي عليه بعلامة فعرضت عليه فامتنع واشهد عليه المدعي على ذلك فاثبت عند القاضي يبعث اليه ثانيا فتكون مؤنة الرجال ثانيا على المدعي عليه ولا يكون على المدعي بعد ذلك شيء فالحاصل ان مؤنة الرجال على المدعي في الابتداء فاذا امتنع واحسب اليه ثانيا يكون على المدعي عليه وكان هذا استحسانا مال اليه للزجر والا فالقياس ان يكون على المدعي في الانتهاء كما في الابتداء للحصول النفع له في الحالين واما الذي يسمى صاحب المجلس والجلواز وهو الذي نصبه القاضي حتى يقعد الناس بين يديه ويقبضهم ويقعد الشهود ويقيمهم لدوين جر من سوء الادب فانه يأخذ من المدعي شيئا كذا في فتاوى الغرائب \* اجرة القسمة على عدد الرؤس الصغير والبالغ سواء قال ظهير الدين المرغيناني وشرف الائمة المكي القاضي اذا تولى قسمة التركة لاجر له وان لم يكف مؤنثه من بيت المال وفي المحيط وشرح ابي ذر له الاجر اذا لم يكف مؤنثه من بيت المال لكن المستحب ان لا يأخذ قال استاذي وما اجاب به ظهير الدين المرغيناني وشرف المكي حسن في هذا الزمان لفساد القضاة اذ لو اطلق لهم في ذلك لا يقنعون باجر المثل كذا في القنية \* رجل استأجر اجرين يعملان له عمل الزراعة ببقورمين له لا حدهما بقرين ولا آخر بقرين فاستعمل احدهما غير ما عين له فهلك ضمن المستعمل قيمته وهل يضمن الآخر بالدفع فقد قيل يضمن وهو الاصح وانه جواب ظاهر الرواية وبه كان يفتي شمس الائمة السرخسي وفي مجموع النوازل رجل اودع عند رجل احمالا من الطعام

من الطعام فقرر للمودع الظروف وجعل فيها طعاما له ثم ان المودع سأل المودع ان يرد عليه احواله حتى يحصل الى مكة فدفع اليه طعام نفسه ولم يعلمه به فحملها المودع على ابله حتى اتى بمكة كان للمودع ان يأخذ طعامه ولا اجر عليه كذا في المحيط \* متولى الوقف والوصي اذا اجر مال اليتيم او الوقف باقل من اجر مثله بما لا يتغابن الناس فيه قال الشيخ الامام الاجل محمد بن الفضل رحمه الله يجب اجر المثل بالغاما بلغ عند بعض علمائنا وعليه الفتوى الوصي اذا انفق من مال اليتيم على باب القاضي في خصومة كانت على الصغير اوله قال الشيخ الامام ما اعطى الوصي من مال اليتيم على وجه الاجارة لا يضمن مقدارا اجرا لمثل وما كان على وجه الرشوة يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان \* ومن سكن دار الوقف او اليتيم باهله واتباعه فاجر المثل على الرجل المنبوع كذا في الوجيز للكردي \* مريض اجر دارة باقل من اجر المثل جازت الاجارة من جميع المال ولا يعتبر من الثلث كذا في الظهيرية \* استأجر حانوتا موقوفا على الفقراء واراد ان يبني عليه غرفة من ماله وينتفع بها من غير ان يزيد في اجرة الحانوت على قدر ما استأجره فانه لا يطلق له البناء الا ان يزيد في اجرة فحينئذ يبني على قدر ما لا يخاف على البناء القديم من ضرره وان كان هذا حانوتا يكون معطلا في اكثر الاوقات وانما رغبت فيه المستأجر لاجل البناء عليه فانه يطلق له ذلك من غير زيادة في الاجر كذا في المحيط \* رجل استأجر حجرة موقوفة من اوقاف المسجد فكسرها الحطب بالقدوم والجيران لا يرضون بذلك والمتولي يرضى به قالوا ان كان في ذلك ضررين بالحجرة مثل ضرر القصار والحداد والمتولي يجد من استأجرها بتلك الاجرة كان على المتولي ان يمنعه من ذلك فان لم يمتنع اخبره من الحجرة ويؤجرها من غيره وان كان لا يجد من يستأجرها بتلك الاجرة فللمتولي ان يترك الحجرة في يده الا اذا خاف من ذلك الضرر هلاك بناء الوقف كذا في فتاوى قاضيخان \* جامع الفتاوى ولو استأجر حمارا كل شهر بعشرة فآجره شهرا مع سرج المستأجر بعشرين درهما طاب له حصه السرج كذا في التاتلرخانية \* رجل استأجر لحمل مائة من رطب الى بلد كذا فحرق في الطريق وعاد الى خمسين فان كان استأجر الدابة لا يسقط شيء من الاجرة وان استأجر لحمل مائة من هب الى بلد كذا بعقظ النقصان من الاجرة كذا في جواهر الفتاوى \* رجل دفع الى رجل ثلثة اوقار دهن ليتخذ منها صابونا ويجعل القلي من منده وما يحتاج على ان يعطيه مائة درهم ففعل فالصابون لرب الدهن وعليه اجر مثل عمله وخرامة ما جعل فيه كذا في الخلاصة \*

ولو استأجر غلاما شهرا يعمل له عملا مسمى ثم قال له بلغ هذا الكتاب الى موضع كذا واك درهمان لا يكون له اجران ولكن كانه فاسخه الاجارة في قدر ما يبلغ الكتاب وله درهمان واذا بلغ الكتاب ورجع عاد الى الاجارة الاولى ويرفع عنه من الاجرة بقدر ما بلغ الكتاب كذا في التاتارخانية \*

استأجر طاحونة وآجرها من غيره فانهدم بعضها فقال المستأجر الاول للمستأجر الثاني اتفق في عمارة هذه الطاحونة فانفق هل يرجع بذلك على المستأجر الاول ان علم الثاني انه مستأجر وليس بمالك لا يرجع وان ظنه مالكا فيه روايتان في رواية لا يرجع مالم يشترط الرجوع وفي رواية يرجع بدون الشرط كذا في المحيط \* سئل ابو القاسم عن دار فيها حجرة لرجل واصطبل لآخر وربما يغلق باب الدار رب الاصطبل اراد رب الحجرة ان يمنع هل له ان يمنعه قال له ان يغلق الباب في الوقت الذي يغلق الناس ابوابهم في تلك المحلة كذا في التاتارخانية \* رجل استأجر موضعا ليعمل فيه الدباغة والجبران يمنعه من ذلك قال انه ضرر عام (بازدارند) كذا في جواهر الفتاوى \* ثلثة استؤجروا على عمل بالشركة فمرض أحدهم وعمل الآخران ذلك العمل فالاجرة بينهم وكانا متطوعين في نصيبه كذا في السراجية \* (مردى آسيا بمردى اجارة نهاد همين آجر گند مها فرستاد بنزد يك همين مستأجرا آرد كند آرد كرد مزد واجب نشود واگر گفته باشد آجر كه بهدين آسيا آرد كن مزد واجب شود) كذا في التاتارخانية \* (مردى را از غله دارد و كان خویش غلهای گذاشته میباشد و غله دار در گذاردن غلهای گذشته مما ظلت میگرد و خداوند و كان بتاضی مراغت کرد قاضی دوکان مهر کرد و رینددت كه برین دوکان مهر بوده باشد غله واجب شود یا نی جواب آنست كه نی چه غله دار مهر قاضی را نتواند افكندن) فصار ممنوعا عن الانتفاع بالمكان فيسقط عنه الاجر وفيه نظر والصواب انه يجب الغلة (بافنده شانه بافندگی بمزد گرفته است هر روز ببدل معلوم و آن بافنده در مغاک وقف بافندگی میگرد و متولی شانه را از جهت غله دوکان گرو برد چند روز بداشت مزد شانه در آن مدت كه در دست متولی بوده است واجب شود جواب آنست كه اگر بافنده را قوت مقابله با متولی و ستاندن شانه از متولی نیست نی) وفيه نظر والصواب انه يجب كذا في الذخيرة \*

اذا استأجر ارضا للزراعة فزرعها فاصطلمه آفة كان عليه اجرها مسمى وسقط عنه اجر ما بقي من المدة بعد الاصلطام كذا في خزائن المتنين \* اذا باع الآجر المستأجر من اجبني ثم ان المشتري دفع الثمن الى المستأجر جهة مال الاجارة ينظر ان كان الآجر حاضر كان مبطوما وان لم يكن حاضر



لا يكون متطوعا كذا في التاثير خائفة \* الغاصب اذا آجر الدار والعبد ثم قال المغمصوب منه انا امرتك  
بالاجارة فقال الغاصب ما نأمرني كان القول قول المغمصوب منه ولو آجر الغاصب فلما انقضت مدة  
الاجارة قال المغمصوب منه كنت اجزت عقده قبل انقضاء المدة لا يقبل قوله الا ببينة كذا في فتاوى  
فاضيخان \* ولو فصب دارا فآجرها ثم اشتراها من صاحبها فالاجارة ماضية وان استقبلها كان  
افضل للغاصب اذا آجر من غيره ان المستأجر آجر من الغاصب واخذ الاجرة من الغاصب  
كان للغاصب ان يسترد الاجرة كذا في خزائن المفتين \* اخذ الابن رجل وآجره فالاجرة للعائد  
ويتصدق بها فان سلمها الا جرمع العبد الى المولى وقال هذه غلة عبدك وقد سلمت اليك  
فهى للمولى ويحل له كلها استحسانا لا قياسا كذا في الوجيز للكردي \* رجل اشترى مشجرة  
ونقطعها فاستأجر ارضا ليضع فيها الاشجار حتى ييس والارض المستأجرة لها طريق في ارض  
رجل آخر فاراد المشتري الاشجار ان يمر في الارض التي فيها طريق الى الارض  
المستأجرة بخشبتة وحمولاته واراد صاحب الارض ان يمنعه عن ذلك ليس له  
ان يمنعه كذا في المحيط \* رجل اشترى من آخر غلاما او مرضا وقبضه  
وأجره من البائع مدة معلومة باجر معلوم ثم استحق المشتري  
هل يطالب المشتري البائع باجرة ما مضى من  
المدة فقد قيل ينبغي ان لا يطالب  
كذا في الذخيرة \*

والله اعلم

بالصواب

\*\*

\*



**FUTAWA ALUMGIRI;**  
**A COLLECTION**  
**OF**  
**OPINIONS AND PRECEPTS**  
**MOHAMMADAN LAW.**

---

COMPILED BY

**SHEIKH NIZAM,**  
**AND OTHER LEARNED MEN,**

BY COMMAND OF

**THE EMPEROR AURUNGZEB ALUMGIR.**

---

**VOL. IV.**

---

**CALCUTTA:**

**PRINTED AT THE EDUCATION PRESS, FOR THE USE OF THE MADRASA OF CALCUTTA;**

**UNDER THE AUTHORITY OF**

**THE COMMITTEE OF PUBLIC INSTRUCTION.**

---

**1832.**



**FUTAWA ALUMGIRI;**

**A COLLECTION**

**OPINIONS AND PRECEPTS**

**OF**

**MOHAMMADAN LAW.**

---

**COMPILED BY**

**SHEIKH NIZAM,**

**AND OTHER LEARNED MEN,**

**BY COMMAND OF**

**THE EMPEROR AURUNGZEB ALUMGIR.**

---

**VOL. IV.**

---

**CALCUTTA:**

**PRINTED AT THE EDUCATION PRESS, FOR THE USE OF THE MADRASA OF CALCUTTA;**

**UNDER THE AUTHORITY OF**

**THE COMMITTEE OF PUBLIC INSTRUCTION.**

---

**1833.**

To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)